شرح الألفية

لابن مالك

تأليف
الحسن بن قاسم المرادي

تحقيق
الدكتور فخر الدين قباوة

الجزء الأول

شركة دار مكتبة المعارف ناشرون
بيروت - لبنان

شرح الألفية

لابن مالك

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبّر عن آراء واجتهادات أصحابها

شركة دار مكتبة المعارف- ناشرون

بيروت – لبنان

الطبعة الثانية - 2017 م

ISBN 978-9953-436-54-8

الإدارة العامة : كورنيش المزرعة – بناية إسكندراني – ط2
هاتف وفاكس : 00961-1- 653857 / 00961-1- 653852
المكتبة والمستودعات : شارع حمد بناية رحمة
هاتف وفاكس : 00961-1-640878
ص.ب 11/1761 – بيروت – لبنان
Info @ daralmaaref.com
Contact @ daralmaaref.com
al_maaref@hotmail.com
WWW.daralmaaref.com

شرح الألفية

لابن مالك

تأليف

الحسن بن قاسم المرادي

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوة

الجزء الأول

شركة دار مكتبة المعارف ناشرون

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدّمة

الحمد لله على كل حال، حمداً وافراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأفضل الصلاة والسلام على سيدنا محمد، وإخوانه الأنبياء والرسل، وآله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان.

وبعد، فإن ألفية ابن مالك (٦٠٠ ـ ٦٧٢) شغلت دنيا النحو العربي، وملأت حيزاً كبيراً من التراث الذي صنف بعدها حتى يومنا هذا. فقد غادر الإمام جمال الدين بن مالك موطنه في الأندلس، إلى الشرق الإسلامي مروراً بأرض مصر ومدن الشام، حتى استقر في مدينة حلب، وقد تزود بالعلوم الإسلامية وصار قادراً على العطاء والتأليف. وهناك تصدر للتدريس في المدرسة السلطانية، ونظم أرجوزته[١] المشهورة باسم «الكافية الشافية»، وهي تجمع علمَي الإعراب والصرف فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت.[٢] ثم صارت هذه المنظومة أمًّا لما عُرف بعد باسم الألفية.

فقد لاحظ الناظم نفسه أن الكافية الشافية واسعة جدًّا، يتعذر على الدارس استيعاب مقاصدها لما تحويه من تفريعات ومذاهب وخلافات، فرأى أن يصطفي منها «خلاصة» تجمع أهم المعلومات النحوية وأشهر الأحكام والمذاهب. ولذلك اختار منها ما هو مناسب لمقصده هذا، فكان في ألفَي بيت وأربعة. وإنما أُطلق على هذه المنظومة اسم ألفية نسبة إلى المفرد. ولهذا أيضاً جمعنا كل بيتين في واحد فكانت في الظاهر ألف بيت وبيتين،[٣] منها عشرات أُخذت بلفظها من الكافية الشافية، وأُخر استُقيت بتغيير طفيف، والباقي نظم جديد وُزع بين تلك العشرات والعشرات.

---

(١) غاية النهاية ٢ : ١٨١ والوافي بالوفيات ٣ : ٣٦٠. وانظر ص٤٥ ـ ٥١ من شرح الكافية الشافية حيث سُوّدت الأسطر والصفحات دون جدوى.

(٢) هذا على أن البيت مزدوج ذو شطرين. وهو ما سنستخدمه في كلامنا بعد، على سبيل التسامح. والحق أن مشطور الرجز المقفّى كل شطر منه بيت. فعدد الأبيات هو ضِعف ما ذكرنا. انظر إتحاف ذوي الاستحقاق ص١ : ١٥٣ والوافي ص٣٢ ـ ٣٣.

(٣) زعم أكثر الباحثين أن عدد الأبيات ألف فقط، مع العلم أن بعض الروايات زادت على ما ذكرنا بضعة أبيات. وأبعد من هذا الزعمُ أن الألفية خلاصة التسهيل. مفتاح السعادة ١ : ١٩٣.

والغريب حقًّا أن تشغل هذه البُنيّة عالم النحاة، وتَحجب بسلطانها الأنظار عن أمها الكبرى. فقد اكتفى الناس بالشرح الذي صنّفه ابن مالك على «الكافية الشافية»، في حين توالى على الألفية عشرات من العلماء، فصنّفوا في ذلك قرابة ٢٥٠ كتابًا، من الشروح والحواشي والتقريرات والتهذيب والتنكيت والإعراب والنثر والتلخيص والترجمة والتعقب والاستدراك.[١]

والمطبوع من هذه المصنفات فيما أعلم تجاوز الثلاثين، وصدرت من بعضه عدّة طبعات، منها المحقَّق تحقيقًا بدائيًا والمصوَّر عن طبعات قديمة دون تحقيق أو تصويب.[٢] ومع هذا، فإن تتبُّع الدارسين والباحثين للألفية لمّا يرتوِ، وهم يتسقَّطون أخبار آثارها ويلاحقونها بالاهتمام والدراسة والتقويم. ولذا رأيتني أرصد «شرح الألفية» لأبي علي بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩)، منذ أمد بعيد، وأجمع الأصول العلمية التي تُساعد على إخراجه لائقًا بمنزلة مَن نظم الألفية ومن صنف هذا الكتاب.

وقد تيسَّر لي، بعون الله، الظفر بمخطوطات من بلاد الشام والمغرب، تقدم النص صالحًا للتحقيق والنشر. بَيدَ أن أحد زملائنا الأزهريين الكرام أصدر في منتصف السبعينات طبعة تجارية لشرح المرادي تحت عنوان «توضيح المقاصد والمسالك». وعندما وقفت على هذه الطبعة وما فيها من تعجل وقصور، ازددت ثقة بوجوب متابعة العمل فيما عزمت عليه، لئلا يضيع على الباحثين ما بذله المرادي في تصنيف شرحه.

وإذا عدنا إلى تاريخ «الألفية» رأينا الناظم يؤلِّف أبياتها في مدينة حماة، بعد انصرافه من حلب قاصدًا دمشق. ففي حماة لقي ابن مالك الشيخ شرف الدين هبة الله المعروف بابن البارِزي (ت٧٣٨)، ونزل في داره ضيفًا، ونظم له هذه الخلاصة المشهورة[٣] شكرًا على جميله وتقديرًا لكرمه.

ثم وَهِمَ بعض المؤرخين، فنسبوا إلى الناظم نفسه أنه صنَّف كتابًا شرحًا للألفية.[٤] أما أول شرح[٥] فهو لابن المنجّى (ت٦٩٥)، وهو مفقود. وقد تابع ابن الناظم ـ وهو بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت٦٨٦) ـ جهود والده في هذه المنظومة، فكان

---

(١) كشف الظنون ص١٥١ ـ ١٥٣ وإيضاح المكنون ١: ١١٩ ـ ١٢٠ والإتحاف ١: ٦٠ ـ ١١٥. ونسب بعض المعاصرين لابن الناظم شرحًا للكافية الشافية، وهو وهم لا دليل عليه. التسهيل ص١٩ من التمهيد وص٥٦ ـ ٥٧ من ابن الناظم النحوي.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٢٧٧ ـ ٢٩١.

(٣) تاريخ ابن الوردي ٢: ٢٢٢ ونفح الطيب ٢: ٢٣٢. وانظر: ديوان ابن الوردي ص٥٨ ـ ٥٩. وزعم بعض المؤرخين أنه نظمها لابنه تقي الدين محمد الأسد. الوافي بالوفيات ١: ٢٠٦ وبروكلمان ٥: ٢٧٧. والصواب: أن ما ألف لابنه هذا هو المقدمة الأسدية.

(٤) بغية الوعاة ١: ١٣٣ وكشف الظنون ص١٥١ والشواهد الكبرى ١: ٥٧١.

(٥) الدارس في تاريخ المدارس ٢: ١٢٠.

له الشرح الثاني. ثم نُسب شرح آخر إلى محمد بن أبي الفتح البعلي (ت٧٠٩)، وأُخَر إلى شمس الدين محمد بن يوسف الجَزَري (ت٧١١)، ونور الدين الإسنَوي (ت٧٢١)، وبرهان الدين الفزاري (ت٧٢٩)، وسري الدين محمد بن علي بن هانئ (ت٧٣٣). ولم ينشر من هذه المصنفات شيء يحقق تلك النسبة.(١)

على أن شيخ المرادي ـ وهو أبو حيان النحوي المتوفى سنة ٧٤٥ ـ كان قد عزم على شرح الألفية، وشرع فيه تحت عنوان: «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك»، ثم أنجز منه قسمًا كبيرًا وعاجلته المنية دون إتمامه. وكان في عهد المرادي عالمان آخران، هما زين الدين عمر بن المظفر ابن الوردي (ت٧٤٩)، وشمس الدين محمد بن أحمد ابن اللبّان المصري (ت٧٤٩)، نُسب إليهما شرحان على الألفية أيضًا.

شرح المرادي على الألفية:

لكأن ابن أم قاسم المرادي أراد أن يتابع جهود أستاذه أبي حيان، ورأى أن شرح ابن الناظم غير وافٍ بالخلاصة الألفية، وشرح أستاذه المبتور جدير بالإنجاز والإتمام، فقام بتصنيف كتاب خاص يوضح مقاصد الناظم من ألفيته، مستعينًا بسائر مصنفات ابن مالك في هذا التوضيح، وبكل ما يحمله هو نفسه من خبرة وثقافة وصلة بالتراث النحوي في عصره.

لم يضع المرادي لشرحه على الألفية عنوانًا. بل إن الحاجّ خليفة ذكر هذا الشرح دون تسمية خاصة، مع أنه كان يحدد أسماء ما عَرف من كتب عرض لها في كشف الظنون، كالذي نراه في عناوين شروح الألفية لابن الناظم وأبي حيان وابن هشام والسيوطي مثلًا. ولكن بعض الدارسين جعلوا لكتاب المرادي عنوانًا هو: «توضيح مقاصد الألفية» أو «توضيح المقاصد والمسالك»، وقد يجتزئون بلفظ «التوضيح» وحده.

وكأن الذي حملهم على ذلك هو قول المرادي في مستهل كتابه: «وبعد، فهذا مختصرٌ توضيحٌ لمقاصد ألفية ابن مالك ـ رحمه الله ـ يجلو معانيها على طلابها، ويظهر محاسنها لخطابها». وهو كما ترى ليس نصًا في تسمية للكتاب، بل بيان لمنهج المؤلف فيما عزم عليه من التصنيف. والراجح أن يكون اسم الكتاب هو «شرح الألفية»، كما تظاهر عليه المؤرخون القدماء والمتأخرون.

وأنت إذا تصفّحت هذا الشرح، وتأمّلت توجهاته ومنعطفات مسيرته، تحققت أنه ليس توضيحًا مختصرًا لمقاصد خلاصة ابن مالك. وإنما هو، رغم وصف المرادي له مرارًا بالاختصار، شرح

(١) انظر شذرات الذهب ٦: ٥٤ وهدية العارفين ١: ١٤ وبغية الوعاة ١: ٤٣٣ وكشف الظنون ص١٥٣ ـ ١٥٤ وابن الناظم النحوي ص٦٧ ـ ٧٢.

مفصل دقيق يستوعب أبعاد العبارة ومراميها واحتمالاتها، مستعينًا عليها بأقوال الناظم نفسه في كتبه المختلفة، وبعبارات ابنه بدر الدين، وبتوجيهات أبي حيان فيما ترك من آثاره الوافرة، مع إلحاق تنبيهات وفوائد ومسائل أغفلها ابن مالك أو كان في عبارته ما يشعر بها أو يوجه إليها.

ولذلك فإنك تتلمس أرواح الناظم وابنه وأبي حيان تتنفّس بطلاقة في كتاب المرادي، حتى إن قدرًا كبيرًا من العبارات والتفريعات والحجاج والاستدلال تجده مستقى من «شرح الكافية الشافية» و«شرح التسهيل» لابن مالك، و«شرح ابن الناظم» للألفية، و«منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك»، و«ارتشاف الضرب من كلام العرب»، و«التذييل والتكميل في شرح التسهيل» لأبي حيان.[١] وقد نَسب بعض هذه النقول إلى أصحابه، وذكر أحيانًا أسماء الكتب المنقول منها. غير أن الكثيرَ الكثيرَ أغفل نسبته، فأوهم الدارسين أنه له.

وليس لنا أن نشبِّه صنيعه هذا بما وقع فيه ابن هشام حين استوفى أكثر معاني الحروف بتفصيلاتها ومصطلحاتها وشواهدها في «مغني اللبيب»، من كتاب المرادي «الجنى الداني في حروف المعاني»،[٢] لأن الفرق جوهري بين الصنيعين، إذ أقرَّ المرادي بالنقل عمن ذكرت، وأغفل ابنُ هشام نقله كله فلم يذكر المرادي قط، مع أنه أورد أسماء العديد من المؤلفين والكتب في طيّات مغنيه.

وقد توالَت الشروح الغفيرة لألفية ابن مالك بعد صاحبنا المرادي، فكان منها شرح واف دقيق لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠)، وآخران للمكُودي عبدالرحمن بن علي (ت٨٠٧)، أحدهما كبير[٣] والآخر مختصر، ورابع للأُشموني نور الدين علي بن محمد (ت٩٢٩)... ثم كانت حواش وتقريرات وتقييدات على هذه الشروح وغيرها، كالتصريح على التوضيح للأزهري (ت٩٠٥)، وحاشية الشيخ يسّ (ت١٠٦١) عليه، وحاشيتَي السجاعي أحمد بن أحمد (ت١١٩٧)، والخضري محمد بن مصطفى (ت١٢٨٧) على شرح ابن عقيل، وحاشية الصبان محمد بن علي (ت١٢٠٦) على شرح الأُشموني، وحاشية الهُوريني الوفائي (ت١٢٩١) عليه، وحاشية محمد بن علي بن سعيد التونسي (ت١١٩٩) عليه أيضًا، وحواشي المُلَّوي الأزهري شهاب الدين (ت١١٨١)، وابن الحاج أحمد بن محمد بن حمدون (ت١٣٤٠)، والعمراني الوزّاني محمد المهدي (ت١٣٤٢) على الشرح المختصر للمكُودي... فكان فيها تأثر بشرح المرادي كبير.

---

(١) المرادي وكتابه توضيح المقاصد ص٢٧٥ ـ ٢٩٨.

(٢) انظر الجنى الداني ص٥ ـ ٦.

(٣) زعم المُلَّوي أن هذا الشرح أحرق قبل تداوله. انظر ص٢ من حاشيته على المكودي. وقد نقل في ص٥ ـ ٦ من الشرح نفسه، كما نقل غيره أيضًا. انظر ص١٩ من نسخة تطوان لشرح المرادي وص٤١ من شرح المكودي والنقول الوافرة في الإتحاف.

وقد تتبع بعض الدارسين هذا التأثُّر، وذكروا جانبًا منه. إلّا أنهم حصروه في قليل مما ذكرت، وجعلوا تأثُّر الأُشموني محدودًا،[(١)] في حين أن صاحب «نشأة النحو»[(٢)] جعل ما نقله الأُشموني من شرح المرادي كثيرًا وحسب.

وعندي أن ما سُمِّي بـ «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» للأُشموني إنما هو مختصر كامل لشرح المرادي، بتعريفاته وتفسيراته وتعقباته وتوركاته وتنبيهاته وفوائده ومسائله، مع الشواهد والأمثلة والتعليق عليها، مضافًا إليه بعض المعلومات والشواهد والاستدراكات. إنه صورة مصغرة مكبرة، لوَّنها الأُشموني بما كاد يحجب الأصل الذي نقل عنه، ثم تعمَّد إغفال ذكر المرادي في غير ما ندر،[(٣)] على حين أنه كثيرًا ما أورد أسماء عديد من المؤلفين وكتبهم التي نقل عنها. بل إن أصحاب حواشيه المتقدم ذكرهم كان نصهم على النقل من المرادي دقيقًا جدًّا، يشعر بالأمانة والحيطة والتقدير.

ولستُ أدّعي أن ما نقله هؤلاء هو في أصله للمرادي. فقد ذكرت من قبلُ ما استقاه هذا من كتب أسلافه، وأغفل في بعض الأحيان نسبة بعضه إليهم.[(٤)] وعلى ذلك فإن ما نقله المتأخرون عنه كثير منه لأولئك الأسلاف أصلًا، غير أنه أُخذ مباشرة بعبارة المرادي. فلقد كان الأُشموني في صنيعه هذا نظيرًا لابن هشام في مغنيه، وإن بدا أنبل منه لأنه لم يغفل ذكر المرادي إغفالًا تامًّا، كما رأيت.

وحسبك دليلًا على اتهامنا للأُشموني أن حاشية الصبان عليه، وتقريرات الحامدي عليها، كانا مصدرًا أساسيًا لإدراك مقاصد المرادي وإشاراته وأدلته في تحقيقي هذا الكتاب، حتى كأنهما حاشية له وتقريرات على هذه الحاشية. ولعلك ستلمس هذا في تعليقاتي، مما نسبتُ إلى الكتابين المذكورين أو أغفلت.

فقد كانت أصداء المرادي بين معاصريه من النحاة ومن خَلَفَ بعدهم واسعة المدى بعيدة الأثر، خلافًا لما نراه الآن[(٥)] من طغيان لذكر ابن هشام وابن الناظم وابن عقيل والأُشموني مثلًا من شراح الألفية. ومن ثم نجد «ابن الناظم» كما سمّاه أبو حيان ودرج عليه بعض الشراح يطلق عليه المرادي اسم «الشارح»، فيشيع هذا الاسم في كتب من أخذ عنه، تقليدًا له، خلافًا

---

(١) المرادي وكتابه توضيح المقاصد ص٤٤٧ ـ ٤٧٤. والغريب أن مؤلف ابن الناظم النحوي ص٧٠ تنبه إلى سطو الأشموني، ولكنه حصره في كتب الناظم وابنه وابن هشام، وغاب عنه المصدر الأول وهو المرادي.

(٢) ص٢٣٣.

(٣) في ١٣ موضعًا من دون تصريح باسم كتاب المرادي. انظر منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٢: ٢٠٩ و٣: ٤٥ و١٧٢...

(٤) فما نُسب إلى المرادي من نقل كثير عن اللغويين والنحاة واللهجات والكتب القديمة، في ص٤٧٧ ـ ٤٩٤ من المرادي وكتابه توضيح المقاصد، يقتضي النظر والتحرير.

(٥) انظر ص٦٩ ـ ٧٠ من ابن الناظم النحوي.

لما توهّمه بعض المعاصرين،[١] ونرى الإمام العيني بدر الدين (ت٨٥٥)، حين أراد شرح شواهد الشروح المشهورة للألفية، يخص منها ما صنفه أبناء الناظم وأم قاسم وهشام وعقيل، ويعرض ذلك في كتابين هما: «المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية» و «فرائد القلائد في مختصر الشواهد».

وقد تناول العلماء شرح المرادي هذا بالعناية في كتبهم، فاقتبسوا منه النصوص الكثيرة جدًّا، كالذي تراه عند ابن هشام والأزهري والصبان والشيخ يس وابن غازي وآخرين، ثم تداولوه شرحًا وتحشية وتعليقًا واستدراكًا، حتى كان عليه عدد وافر من المصنفات وصل إلينا منها بعض ما يلي:

١ ـ إتحاف ذوي الاستحقاق، ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق. وهو تقييدات على شرحِ المرادي، وزوائدِ الشاطبي على الألفية، للعلامة محمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي (ت٩١٩).[٢]

٢ ـ حواش على شرح المرادي، لمحمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي نفسه.[٣]

٣ ـ الهادي إلى مقاصد المرادي، لأحمد بن أبي القاسم المقرومي المغربي (ت١٠١٣).[٤]

٤ ـ حاشية على شرح المرادي، لأبي زكرياء يحيى بن محمد الشاوي الجزائري (ت١٠٩٦).[٥]

٥ ـ فتح الهادي على بعض ألفاظ المرادي من شرح الألفية، لأبي زيد عبدالرحمن بن إدريس الحسني التلمساني (ت١١٧٩).[٦]

٦ ـ حاشية التواتي. وصاحبها مجهول، سنعرض له بعد قليل. إن شاء الله.

٧ ـ شرح شواهد شرح المرادي على الألفية، لأبي زيد عبدالرحمن بن إدريس المذكور قبل.

غير أن هذه الأصداء والآثار والنتائج غاب عنا معظمها في طيّات التاريخ، لأن مصنفات المرادي تأخر نشرها، واستبدّت مصنفات أقرانه ومقلديه بالأسواق والمكتبات والأذهان، فنُسب إليها ما كان حقه أن ينسب إلى المرادي.[٧] وكذلك حظوظ الناس في هذه الدنيا الزائلة.

---

(١) نشأة النحو ص٢٣١ وابن الناظم ص٣١.

(٢) نيل الابتهاج ص٣٣٣. وقد نشر كتاب المكناسي عام ١٤٢٠ في الرياض.

(٣) في المكتبة العامة بتطوان نسخة من حواشي ابن غازي في مجموع تحت الرقم ٥٣٤.

(٤) إيضاح المكنون ٢: ٧١٥ وبروكلمان ٥: ٢٧٩.

(٥) هدية العارفين ٢: ٥٣٣ وخلاصة الأثر ٤: ٤٨٨. وانظر حاشية الصبان ١: ١٤.

(٦) الاستقصا ٢: ٩٢ وسلوة الأنفاس ٢: ٢٧٠. وانظر أخبار التراث العربي ٢١: ١٠.

(٧) انظر مفتاح السعادة ١: ١٩٣.

النسخ المخطوطة:

ذكرت، فيما مضى، مطبوعة شرح المرادي التي سميت «توضيح المقاصد والمسالك». وقد قام بإخراجها الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، معتمدًا ثلاث نسخ مخطوطة: أولاها في مكتبة الأزهر الشريف تحت الرقم ٣٢٣٨ ورمز إليها بالحرف: أ، والثانية في دار الكتب المصرية تحت الرقم ٣٢٣ ورمز إليها بالحرف: ب، والثالثة في المكتبة التيمورية تحت الرقم ١٥٠ ورمز إليها بالحرف: جـ. وقد جعل ذلك كله تجربة عملية له لنيل درجة الدكتوراه، فكان عمله بدائيًا[١] خاليًا من الأصول العلمية والخدمة المثلى، مفعمًا بالخلل في النقل والضبط والتفسير والتعليق وتوزيع النص بين الألفية والشرح ومتممات التحقيق.

فقد تداخلت في كثير من الأحيان عبارات الناظم وعبارات المرادي، واستشرت الأخطاء في المفردات والجمل والتراكيب حتى تعذر عليّ جمعها ونقلها فاكتفيتُ بنماذج دالة على المراد فيما علقتُ، وتدخلتْ رغبة الأخ الكريم في التصويب والحذف والإقحام والتصحيف والتحريف، فخالف النسخ المعتمدة مرارًا وتكرارًا بوحي من شرح الأُشموني فأفسدتْ مقاصد المرادي، وكثر السقط والتقطع في النص حتى إن عنوان «المعرّف بأداة التعريف» سقط من ١: ٢٥٧ مع بضعة وعشرين سطرًا برمتها، وشَغل التعليقاتِ بإعراب مطول للشواهد ليس للدارس أو الباحث منه جدوى، ووهم كثيرًا في فهم عبارات المؤلف فوجهها على غير الصواب، ووضع قليلاً من الفهارس في الأجزاء الأولى ثم تحلل من بعضها، حتى إذا كان في الجزء السادس نفض يده منها جملةً وتفصيلاً.

ولشهرة المرادي في الماضي، كما ذكرتُ، انتشرت نسخ شرحه على الألفية في المكتبات الخطية بالشرق والغرب، فكانت بالعشرات دون تحديد. ولذلك اخترت منها ما هو كاف لإخراج نص محقَّق مأمون، فاجتمع لدي أربع نسخ هي كما يلي:

١ ـ نسخة الظاهرية: الأصل:

تحتفظ مكتبة الظاهرية في دمشق بهذه النسخة تحت الرقم ١٦٣٦، وعليها تملكات أحدها سنة ١١٧٦، وقد أوقفها الوزير محمد باشا والي الشام سنة ١١٩٠. وهي في ٢٤٣ ورقة من القطع الكبير بخط جيد قليل الضبط للشرح كثيره للألفية، وفي كل صفحة ٢٥ سطرًا تقريبًا.

أما عنوانها فهو: «كتاب شرح الألفية» وتحته: «تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة لسان العرب ترجمان الأدب المقرئ النحوي بدر الدين[٢] إمام المحدثين عمدة العلماء أوحد البلغاء

---

(١) انظر المرادي وكتابه توضيح المقاصد ص٤٧٧ ـ ٤٩٤.

(٢) هذا هو الصواب. وقيل: إنه شمس الدين. كشف الظنون ص٤٠٦.

أبي علي[1] الحسن الشهير بابن قاسم[2] المالكي. رحمه الله تعالى». وأما الخاتمة فهي كما يلي: تم ختم الكلام بحمد الله ـ تعالى ـ والصلاة على نبيه ﷺ، فقال:

فـأحـمَـدُ اللهَ، مُـصَـلِّيًـا عـلَى مُـحَـمَّـدٍ، خَـيـرِ نَـبِـيٍّ، أُرسِـلا
وآلِهِ، الـغُـرِّ الـكِـرامِ، الـبَـرَرَهْ وصَحـبِـهِ، الـمُـنـتَـخَـبِـينَ، الـخِـيَـرَهْ

وقد نجز الكتاب المبارك، بحمد الله وعونه، على يد مالكه الفقير الراجي عفو ربه الغفار عبدالله بن حسن الفخار. لطف الله به ووفقه. آمين.

وقد جُعلت النسخة جزأين، انتهى الأول منهما بختام «أسماء لازمت النداء»، حيث بدأ الجزء الثاني بالاستغاثة. وكانت لها معارضة بالأصل الذي نُسخت عنه، بدت في تصويبات قليلة متفرقة تُلحِق ما سها الناسخ عنه، وتصحح ما وهم في ضبطه. ولقد تداول بعض العلماء هذه النسخة بالتعليق والتفسير، فكان في هامشها حواش غفيرة، من توضيح الأزهري وشرح الشفا للخفاجي وشرح اللمحة لابن هشام والذخيرة للقرافي وشرح ابن عقيل ومقاصد العيني ونكت السيوطي. وقد ضمت هذه التعليقات، وبعضها بين أسطر النص، تفسيرًا للغريب وتتمات لمتن الألفية وكثيرًا من الشواهد القرآنية والشعرية، فكانت زادًا أكسب النسخة قيمة علمية ظاهرة.

أضف إلى هذا أنها عورضت ببعض النسخ الأخرى، وأُلحقت بالهامش عبارات تنص على ذلك. بل إن إقحامًا جاء في الورقة ٨٩، هو «من أصل المصنف»، ليشعر أن هذه النسخة ترجع إلى أم عريقة لها صلة بالمؤلف نفسه. وربما كانت تلك الأم آخر ما أخرجه المرادي من عمله في هذا الكتاب. ويؤنس في هذا أن ما انفردت به هذه النسخة، من زيادات وتصويبات وتفريعات ومذاهب وأقوال وأحكام، يدل على التعديل الذي أجراه المصنف في النسخ الأولى من كتابه، فجاء هذا التعديل في أواخر ما أجراه.

على أنّ الخرم الصغير الذي سقطت معه أسطر من «باب النسب» في الورقة **١٩٣** لم ينتقص قيمة نسختنا هذه، فاعتمدناها أساسًا للتحقيق، وعبرنا عنها بقولنا: الأصل.

٢ ـ نسخة تطوان: ت:

تحتفظ المكتبة العامة في تطوان بهذه النسخة تحت الرقم **٨٨١**، وعنوانها: «شرح المرادي على الألفية». وهي بخط مغربي ممتاز مضبوط بالشكل الدقيق، وتم نسخها سنة **٧٨٦** على يد

(١) هذه كنيته. وقيل: إنها أبو محمد. وجعل في بعض المصادر محمد اسمه لا كنية له.
(٢) اشتهر المرادي أيضًا بأنه ابن أم قاسم. وأم قاسم هذه جدته لأبيه اسمها زهراء، عرفت بالشيخة وكانت تقية صالحة، فنسب إليها. وقيل: إنها ليست جدة له بل امرأة تبنّته كانت من بيت السلطان. الدرر الكامنة ٢: ١١٦.

محمد بن العباس الزواوي اليحياوي، فكانت في ٣٢٤ صفحة وبكل منها ٣١ سطرًا. وقد عُورضت بالأصل، فأُلحق بهامشها تصويبات كثيرة جدًا عن ذلك الأصل، مما يشعر بقصور الناسخ لسقوط مثل ذلك منه. كما عُورضت بنسخة لشيخ أحد المحشين معبرًا عن ذلك في ص٢٦٢، وأخرى للشيخ علي بركة كما جاء في الصفحة ١٦١.

وفي هامش هذه النسخة تعليقات كثيرة جدًا، فيها التفسير والتعقب والشواهد والأدلة والنقد والتقويم والتتمات لما في المتن من شواهد وعبارات الألفية. وكذلك الحال فيما بين أسطر النص، مما جعل بعض العبارات متداخلًا يتعذر إدراك لفظه أو معناه. فخدمة العلماء لهذه النسخة تجاوزت حد المعتاد، ونقلت إليها آلاف التعليقات، وأكثرها عن كتاب هو «حاشية التواتي» تناول عبارات المرادي من أسطرها الأولى إلى الختام.

وقد سعيت جادًا في التعرف لاسم هذا التواتي، خلال متابعتي جمعَ النسخ وتحقيق الكتاب ودراسة مضمونه، فمضت السنوات تلو السنوات دون أن أحظى بخبر قاطع. على أنه قد رجح لديّ أن يكون صاحبنا هذا هو[1] محمد بن مزيان التواتي المتوفى سنة ١٠٣١، لأنه عُرف بدراية نحوية ظاهرة في المغرب حتى لقب بسيبويه زمانه. وقد تحدث عنه تلميذه عبدالكريم الفكون القسمطيني، وعن شهرته بالنحو وأنه قرأ عليه شرح المرادي مرارًا، وحاشية جمع التكسير للشيخ نفسه على المرادي وهي بخطه أيضًا، وأنه كان يهش لمباحثته في الإعراب ومسائل النحو.[2]

ويلي حواشيَ التواتي في الكثرة ما نُقل من حاشية ابن غازي على المرادي - وهي إتحاف ذوي الاستحقاق - فكان مع سعته وانتشاره أقل مما جاء عن التواتي، وفيه الشرح والنقد والتوجيه والاستدراك، وبعض ذلك عن شيخه عبدالله الصغير، وبعض آخر عمن رمز إليه بالحرف «ق»، وهو يريد به أبا إسحاق الشاطبي، ونص واحد عن شيخه أبي عبدالله بن الفخار.

ويلي هذا أيضًا نقول عمن يقال له: سيدي سعيد أو بوسعيد أو بوسعيدي أو البوسعيد. ثم

---

(١) أفادني بهذا كله أحد طلابي المغاربة النابهين - جزاه الله خيرًا - وهو الدكتور عبدالرحمن بودرع، نقلًا عن الأستاذ عبدالله المرابط الترغي من تطوان.

(٢) منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية لعبدالكريم الفكون ص٥٧ - ٥٩. نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت لعام ١٤٠٨. وانظر الحلل السنوسية ٣: ٦١ وذيل بشائر الإيمان بفتوحات آل عثمان ص١٤٨ - ١٤٩ ومجلة معهد المخطوطات العربية ٢٧: ٣٠٢. وقد نقل التواتي هذا عبارات مطوّلة كثيرة عن شيخ له دون ذكر اسمه، كالذي في ص٨٢ و٨٣ و٨٥ و٩٤ و١٢٦ و١٦٦ و١٨٩ و١٩٣ و٢٠٣ و٢٤٩ و٢٨٧، كما نقل مثل ذلك عن الزبيدي وأبي إسحاق والجوهري والزمخشري وخالد الأزهري والمكودي، وعن الأمثال لأبي عبيدة والكافية وشرح الشافية والتسهيل. وفي ختام تعليقاته ما يلي: «انتهى، بحمد الله وحسن عونه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه. وسلم عليهم تسليمًا كثيرًا. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين». وكان ناقل هذه الحواشي عن التواتي وغيرها قليل الدراية، فندت عنه هنات صوبتها بما تيسر.

نقول أُخرى كثيرة جدًا عن ابن السكيت والسهيلي والمبرد والزبيدي والحريري وابن دريد وابن هشام وابن مالك وأبي حيان والبسكري والأشموني والأزهري والمكودي وابن عقيل والعيني ويسّ وسعيد قدورة والدماميني والسيوطي والتوزري والقوطي، وبعض من حشّى الجاربردي والدباغ، وعن المقرب والتوضيح والتسهيل والغريب المصنف ولحن العامة وحواشي الموضح والقاموس وشرح الشاطبية وشرح التسهيل لابن مالك وللدماميني ورسالة العمران للزياتي . . .

ولهذا كادت تحتل نسخة تطوان الصدارة في مراتب التحقيق، فتكون أصلًا له. غير أن ما أشرت إليه من قصور الناسخ وكثرة سقطه، بالإضافة إلى ما انخرم من الصفحات وهو كثير جدًا،[1] أفقد النسخة قيمتها في التصدر وجعلها مساعدة لا أصلًا، فرمزت إليها بالحرف: ت.

٣ ـ النسخة الحسنية: س:

تحتفظ الخزانة الحسنية في الرباط بهذه النسخة تحت الرقم **٥٦٧٠**. وهي في **١٦٩** ورقة بخط مغربي غير مشكول وفي كل صفحة **٣٠** سطرًا، وقد جُعلت جزأين تمَّ أولهما بختام «الندبة»، واجتمعت في الورقات الأولى منها حواشٍ كثيرة جدًّا للشرح والتصويب والتعقب، عن حاشية المقرومي والشيخ يسّ والشيخ القصار وابن هشام والشاطبي وأبي عبدالله الصغير والأزهري والفاكهي والدماميني وابن غازي والقدومي وأبي حيان وابن الفخار وسيبويه والفارسي والمحلي والجاربردي، وعن شرح التسهيل لابن مالك.

وناسخها هو عبدالسلام بن محمد الهرشي الزرهوني، انتهى منها في السابع عشر من ذي القعدة عام **١١٠٩**، نقلًا عن نسخة يقال: إنها بخط الإمام الزياتي. ثم عارض النسخة بالمنقول منها وبنسخ أخرى، وأثبت تصويبات وملحقات في الهامش. وقد استعنت بها ورمزت إليها بالحرف: س.

٤ ـ النسخة الحسنية: ح:

تحتفظ الخزانة الحسنية في الرباط أيضًا بهذه النسخة تحت الرقم **٣٠٨٦**. وهي في **٢٠٢** ورقة بخط مغربي جميل قليل الضبط، وفي كل صفحة **٣١** سطرًا، وقد جُعلت جزأين أيضًا آخر أولهما هو ختام «الاستغاثة». وفي الهوامش تصويبات بعضها عن الأصل المنقول منه، وبعضها الآخر عن نسخ مختلفة، مع حواش قليلة منثورة فيها التفسير

---

(١) يشمل ١٠ صفحات بين ٣٩ و٤٠ ثم الصفحات ذات الأرقام ٧٢ ـ ٧٤ و٩٢ و٩٥ و١١٣ و١١٦ و١١٧ و١٩١ و١٩٢ و١٩٦ و٢٤٤، ثم ٥ صفحات بعد ٢٧٦ وصفحتين بعد ١٧، والصفحة ذات الرقم ٣٠٤. وقد كررت الأرقام ٦٢ و٣١٩ و٣٢٠، وانخرم النص واضطرب في الصفحات ٢٥٠ ـ ٢٥٢ فألحق به بقلم آخر ما سقط على غير نظام.

والتتمات لبعض الشواهد. وقد حَوَت في متنها زيادات من الشرح والاقتباس، بعضها مقحم يخلُّ بالمراد.

وانتهى نسخها في ١٦ من جمادى الثانية عام ١٠٠٠، على يد أحمد بن إبراهيم التموجني، واستعنت بها أيضًا رامزًا إليها بالحرف: ح.

منهج التحقيق:

تلك النسخ هي التي اخترتها لإخراج هذا الكتاب محققًا، بعون الله. وقد تبين لي أن نسخة الظاهرية، بالإضافة إلى ما فيها من تميز وضبط ورجوع إلى أم تستوعب تعديلات المؤلف، توافق النسختين أ و ج مما اعتمده الزميل الأزهري في مطبوعته المذكورة آنفًا. بل إن نسخة أ كانت أقرب إليها وأشبه بما فيها.

وتبين أيضًا أن النسخ ت و س و ح ترجع إلى أم أقدم إخراجًا من أم نسخة الظاهرية، لأنها تخلو عن كثير من تعديلات المؤلف وزياداته وتقويمه للنص. وكان التشابه واضحًا جدًّا بين هذه النسخ، وهو أوضح بين س و ح، ثم بين ت و ح. أضف إلى هذا أن بعض ما في حواشي ت وارد في حواشي نسخة الظاهرية، وأن نص الأُشموني ونسخة ب مما اعتمده الزميل قريب جدًّا من النسخ الثلاث.

وقد تميزت نسخة س باختصارات لبعض العبارات، نحو: تع لخ مص ح هـ، وكثرة «وقوله» بين الشرح ومتن الألفية. أما نسخة ح فقد تضمنت زيادات كثيرة في الشرح، منها تتمة للاقتباسات، وأمثلة وتفسيرات وتعليقات.

ولِما مضى من تفوق نسخة الظاهرية، اخترتها أساسًا للتحقيق، فجعلتها أصلاً معتمدًا، ثم استعنت بالنسخ الثلاث والمصادر التي استقى منها المرادي. وقد أثبتُّ النص موزعًا تبعًا لعناوين الألفية والمرادي، ثم ألحقت بينها عناوين رئيسية تجمع الأبواب المتجانسة، وأُخرى فرعية تيسر المطالعة والاستفادة، فأصبح الكتاب في فِقَر متمايزة من المعلومات العامة والفرعية، تتخللها علامات الترقيم اللازمة، وتحلّيها مظاهر الضبط أيضًا. وقد كان حضور الترقيم والضبط في متن الألفية أكثر منه في شرح المرادي.

ثم ميّزت شعر الناظم بحرف أكبر من حرف الشرح، فساغ لي بعد هذا أن أسقط من الكتاب الحرفين: ص ش، اللذين يُرمز بأولهما إلى النص الشعري، وبالثاني إلى شرح المرادي. ثم أضفت إلى ذلك ترقيمًا لأبيات الألفية توضح تتابعها، وتيسر ربط الإشارات التي نثرها الشارح في كتابه، يحيل فيها الدارسَ على أقوال سابقة أو لاحقة.

وفي الحاشية أثبتُّ خلافات النسخ في نص الكتاب، مع بعض أوهام المطبوعة رامزًا إليها بالحرف: ط. أضف إلى هذا ما كان قد أغفله المرادي من كلمات أو عبارات أو أبيات من

«الخلاصة»، وما لزم من تفسير للغريب، وشرح للعبارات والإشارات والمصطلحات، وبيان للظواهر الصرفية والنحوية واللغوية والمجازية، وتحرير لما أثاره الناظم من مشكلات.

فقد كان ابن مالك يقتنص البعيد من التركيب والدلالات، ويصوغه في صور نحوية وصيغ صرفية تستفز القارئ، وتحمله على التفكير والتقدير واستحضار الأصول والفروع. بل لقد كان أحيانًا يتعمد إجراء القاعدة النحوية في العبارة التي تتضمنها، فتكون تلك العبارة كالمثال لما يبسطه من أصول أو فروع. فهو يضع منظومة للنحو تحوي كثيرًا من موضوعاته في شكل عملي مع التقرير النظري. وهذا، بلا شك، يقتضي من المحقق جهدًا كبيرًا، ليتابعه ويكشف دلالاته وصيغه ومسائله وأبعاده.

ومن ثم رأيتني مضطرًا أن أعرب كثيرًا من مفردات الألفية وتراكيبها، وأحلل صرفيًّا بعض الظواهر التي أجراها في عباراته، وأشرح معاني الأبيات المعقدة، وأكشف المرامي المجازية والفنية التي حمّلها كثيرًا من المفردات والتراكيب. وقد كان لي في هذا مواقف غفيرة خالفتُ فيها الشراح والمعربين للألفية، وبينت المزالق التي انساقوا إليها وتابع بعضهم بعضًا فيها.

هذا مجمل ما علقته على ألفية الناظم. أما شرح المرادي فقد كان لي معه جولات أُخر. فبالإضافة إلى تفسير الغريب والمصطلح، وشرح ما أشكل من العبارات والإشارات والمعاني المتخصصة، وترجمة الأعلام من النحاة والقراء واللغويين، والتعريف بالكتب الوارد ذكرها فيه، فقد صححت بعض العبارات مستأنساً بما نقله المتأخرون ـ وهم كثيرون ـ عن المرادي، ثم تابعت ما أغفله من أحكام كلية أو جزئية، والشواهد التي نثرها فحددت رقم الآيات وسورها، وأشرت إلى مواطن الأحاديث من الصحاح والمسانيد وكتب النحو، وخرجت النصوص الشعرية والنثرية بذكر أصحابها ومواطنها من المصادر المختلفة، مع إتمام لما يقتضيه المعنى من تلك الشواهد، وتفسير لما كان فيها من غريب أو معنى بعيد.

لقد كانت المصادر التي اقتبس منها المرادي، والإحالات والإشارات التي نثرها في كتابه هذا، كثيرة جدًّا يتعذر حصرها أو تعدادها. فحاولت، بعون الله، أن أرد جمهورها إلى المؤلفات المطبوعة، أو مواطنها من الكتاب نفسه، فتيسر لي ذلك بعد عناء كبير. إذ الكتب بين يديَّ هنا قليلة لا تسهِّل مثل هذه المُهمة، لأنني بعيد عن مكتبتي، أستعين بما تجود به مكتبات الزملاء الكرام، وبما لديّ من بطاقات ومعلومات في الذاكرة.

فكان أن رجعت، في هذا كله، إلى بعض ما نشر من شروح الألفية وحواشيها والتقريرات عليها، بالإضافة إلى كتب التفسير والصحاح والمسانيد والمعاجم والتراجم والنحو واللغة والبلاغة والبلدان والأدب والدواوين الشعرية والأمثال...

وقد وقفت على مواطن متعددة من هنات واضطراب ونقل مخل لصاحب الشرح، كما

وقفت على نقاط مشكلة أو ضعيفة البنيان لعدد من النحاة، فاضطررت أن أتلبث مليًا بحوار علمي، أوجه فيه المسائل برأي يخالف ما تواضعوا عليه أو تعارفوه. وأرجو أن أكون في ذلك قد قدمت خدمة تمثل شيئًا من الاجتهاد المتواضع.

وجدير بالإشارة أنني، حين شرعت في متممات التحقيق، كنت أعلّق بإيجاز على ما هو بعيد خفي، وأغفل ما يتبدّى للقارئ مع شيء من الإمعان، فكانت تعليقاتي يسيرة لطيفة متفرقة. غير أنني، بعد أن أنجزت قدرًا كبيرًا من ذلك، هيأ الله ـ تعالى ـ لي أن أزور منطقة القصيم وألمس الحرص الشديد على تدقيق المعاني وتفصيل الجزئيات والاهتمام الكبير بأبعاد العبارة واللفظ، فاضطررت أن أجعل الكتاب مناسبًا لتلك التوجهات، وأتابع بالتفسير والتوضيح والتعقب كثيرًا من الإشارات والمسائل والمشكلات، ثم رجعت إلى ما كنت قد علقته من قبل، أضيف إليه ما يجعل الكتاب كله في منهج واحد وروح ناظمة.

وأخيرًا ألحقت الفهارس الفنية اللازمة، تيسيرًا للمطالعة والاستفادة من الكتاب. فعسى أن يكون هذا الجهد الوفي شاهدًا لي في الدنيا والآخرة، أنني بذلت ونصحت وخدمت. والله خير حافظًا وهو أرحم الراحمين.

الدكتور فخر الدين قباوة
بريدة في ١٤١٣/١/٥

الرموز المستخدمة

الإتحاف: إتحاف ذوي الاستحقاق لابن غازي.

الارتشاف: ارتشاف الضرب لأبي حيان.

الأزهري: تمرين الطلاب للأزهري.

الأصل: نسخة الظاهرية ذات الرقم ١٦٣٦.

ت: نسخة المكتبة العامة بتطوان ذات الرقم٨٨١.

ح: نسخة الخزانة الحسنية ذات الرقم ٣٠٨٦.

الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل.

س: نسخة الخزانة الحسنية ذات الرقم ٥٦٧٠.

الشارح: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم.

الشاطبي: شرح الألفية للشاطبي.

شرح التسهيل: لابن مالك وابنه.

الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني.

المصنف: ابن مالك.

يس: حاشية الشيخ يس على التصريح.

كتاب شرح الألفية

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلاّمة لسان العرب ترجمان الأدب المقرئ النحويّ
بدر الدين إمام المحدّثين عمدة العلماء أوحد البلغاء
أبي علي الحسن الشهير بابن قاسم المالكيّ
رحمه الله تعالى

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللّهمَّ صلِّ على سيِّدنا محمّد وسلّم

قال الشيخ الإمام العالم العلّامة، لسان العرب ترجُمان الأدب، المُقرئ النحويّ، بدر الدين إمام المُحدّثين، ثقة الحفّاظ، عُمدة العلماء، أوحد البلغاء بقيّة الأُدباء، بهجة الوجود، أبو عليّ الحسن الشهير بابن قاسم المُراديّ المالكيّ:

الحمد لله والشكر له، وصلواته على أشرف[1] نبيّ أرسله، سيّدِنا مُحمّد خاتم النبيّين، وعلى آل محمّد وأصحابه والتابعين.[2] وبعدُ، فهذا مُختصرٌ[3] توضيح مقاصد ألفيّة ابن مالك ـ رحمه الله[4] ـ يجلو[5] معانيَها على طُلّابها، ويُظهر محاسنها لخُطّابها،[6] سألنيه بعض حُفّاظها، المُعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها، فأجبته إلى ذلك رغبة في الثواب، وتقريبًا على الطُّلّاب. وبالله أستعين. فهو[7] المُوفِّق والمُعين.

[شرح خطبة الألفية]

١ ـ قالَ مُحمَّدٌ، هُوَ ابنُ مالِكِ: أَحمَدُ رَبِّي اللهَ، خَيرَ مالِكِ[8]

«قال»:[9] فعلٌ[10] واويّ العين مفتوحها، مُتعدٍّ إلى واحد. وإذا وقعت بعده جملة محكيّة

(١) ت: «وصلواته على محمد أشرف». س: «وصلاته على خير». وفي الحاشية عن نسخة: وصلواته.
(٢) سقط: «سيدنا... والتابعين» من النسخ.
(٣) سقطت من الأصل. وجعلت في ط بعد «توضيح».
(٤) زاد في ت و س: تعالى.
(٥) في حاشية ت أن الفعل جلا يكون لازمًا ومتعديًا، وأن المرادي استعمله متعديًا، واستعاره من: جلوت السيف أو العين، أو من: جلوت العروس إذا أبرزتها، لأن هذا الشرح أبرز معاني الألفية.
(٦) ط: على حفاظها.
(٧) س ط: وهو.
(٨) في حاشية س عن الشيخ القصار تعليق على «قال». وهو: الصواب أن الحال له زمان دقيق. ومن ثم أنكره الزجاج. وهو ما كان من أواخر الماضي وأوائل المستقبل. فتارة يعبر عنه بـ «قال» وتارة بـ «يقول». فيحتمل أن يكون «قال» بمعنى الحال. وتحت «خير» في الأصل: حال.
(٩) في حاشية ت تعليق على «قال» أنه بفتح العين ولا يكون مضمومها. وفي حاشية س لا يصح أن تكون مضمومة لتعدّيه، ولا مكسورة لمجيء مضارعه على «يفعُل» بالضم في العين.
(١٠) زاد في ط: ماض.

به[١] فهي في موضع مفعوله. والمحكيّ به في البيت «أحمد ربّي» إلى آخره.[٢] وقوله: «هو ابن مالك» جملة معترضة بين القول ومحكيّه.

فإن قلتَ: هلّا قال: «يقول مُحمّد»، كما فعل[٣] ابن مُعطٍ[٤] في ألفيّته،[٥] لأنّ المحكيّ لم يمضِ بعدُ.[٦] قلتُ: في الجواب عنه[٧] ثلاثة أوجه:

أحدها:[٨] أنّه يجوز أن يكون قد تأخّر نظم «قال» عن المحكيّ، فيكون على ظاهره.

والثاني: أن يكون أوقع الماضي موقع المُستقبل، تحقيقًا له، وتنزيلاً له منزلة الواقع.

والثالث: أن يكون وضعَ كلمة «قال» أوّل نظمه،[٩] ليحكي بها عند[١٠] الحاجة والفراغ مِن المحكيّ.

ونظيره ما أجاز[١١] السيرافيّ،[١٢] في قول سيبويه، رحمه الله:[١٣] «هذا بابُ علمِ[١٤] ما الكَلِمُ من العربيّة» أن يكون وضع كلمة الإشارة غيرَ مُشير[١٥] بها إلى شيء، ليُشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه.

وحُذفت ألف «مٰلك» الأولى[١٦] خطًّا، لأنّه علم مشتهِر كثير الاستعمال. ويجوز إثبات ألفه أيضًا. قال بعضهم: وإثباتها جيّد. وأما «مالك» آخرَ البيت فلا تُحذف ألفه، لأنّه صفة.

---

(١) سقطت من النسخ.

(٢) كذا. والمحكي هو ما ذكر مع بقية الألفية كلها. إعراب الجمل وأشباه الجمل ص١٦٩. س: «لخ». وهو اختصار لقوله: «إلى آخره»، يرد في هذه النسخة دائمًا.

(٣) ط: قال.

(٤) ح س: «ابن معطي» بإثبات الياء. وهو جائز، وإن كان ابن معط نفسه يكتبها بحذف الياء. انظر ص١٢ من «الفصول الخمسون». وابن معط هذا سيترجم له المؤلف في شرح البيت الخامس من الألفية.

(٥) ألفية ابن معط اسمها: «الدرة الألفية في علوم العربية». وقد طبعت في ليبسيغ سنة ١٩٠٠م.

(٦) بعد أي: إلى الآن. وترد بعد منفي. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٤٢. وفي حاشية س طرة عن الشيخ سعيد فيها وجهان لتعلق «بعد».

(٧) ط: فالجواب عنده.

(٨) س ط: الأول.

(٩) ط: نطقه.

(١٠) زاد في س و ط: قضاء.

(١١) ط: ما أجازه.

(١٢) أبو سعيد الحسن بن عبدالله، نحوي معتزلي مشهور له مصنفات منها شرح كتاب سيبويه. توفي سنة ٣٦٨. وفيات الأعيان ٢: ٧٨ ـ ٧٩ وانظر شرح كتاب سيبويه ١: ٤٥.

(١٣) الكتاب ١: ٢.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي أن «علم» يجوز أن يكون منونًا و «ما» استفهامية، أو غير منون و «ما» موصولة أو زائدة...

(١٥) في حاشية س: أن اسم الإشارة هنا باق على حكمه، كما ذكر ابن جني عن همزة التسوية التي لا تفقد معنى الاستفهام.

(١٦) ت س ط: «الأول». وفي حاشية ت عن التواتي: أن الاسم إذا جاوز ثلاثة أحرف جاز حذف ألفه خطًا لا لفظًا. وقد أثبتنا نحن الألف عملاً بالجيد، واتباعًا للرسم المعاصر، وبيانًا للفظ القافية.

٢ ـ مُصَلِّيًا، علَى الرَّسُولِ، المُصطَفَى وآلِهِ، المُستَكمِلِينَ الشَّرَفا[١]

«مصلّيًا»: حال[٢] من فاعل[٣] «أحمد». والمُصطفى: المُختار. والاصطفاء: «افتِعالٌ» من الصّفو. وهو الخالص من الكدر والشوائب. أُبدل من تائه طاء لمجاورة الصاد. وكان ثلاثيُّه لازمًا. تقول: صفا الشيء يصفو صفاءً.[٤] وجاء «الافتعال» منه مُتعدّيًا.

وفي معنى الآل[٥] وأصله خلافٌ مشهور، ليس هذا موضع ذكره. واختُلف في جواز إضافته إلى الضمير،[٦] فمنعه الكسائيّ[٧] والنحّاس[٨] [وأجازه غيرهما]،[٩] وزعم أبو بكر الزُّبيديّ[١٠] أنّ إضافته إلى الضمير[٦] من لحن العامّة. والصحيح أنّه من كلام العرب.

٣ ـ وأستَعِينُ اللهَ، في ألفِيَّهْ مَقاصِدُ النَّحوِ، بِها، مَحوِيَّهْ[١١]

للنحو في اللغة أربعة معان:[١٢]

الأوّل: أن يكون مصدرًا. تقول: نَحَوتُ كذا نَحوًا أي: قَصدتُه قَصدًا.

والثاني: أن يكون ظرفًا. أنشد أبو الحسن:[١٣]

يَحدُو، بِها، كُلُّ فَتًى هَيّاتِ وهُنَّ نَحوَ البَيتِ، عامِداتِ

قال أبو الفتح:[١٤] وأصله المصدر.

والثالث: أن يكون بمعنى مِثل. يقال: هذا نحوُ هذا، أي: مِثله.

---

(١) تحت «الشرفا» في الأصل: مفعول اسم فاعل.
(٢) فوقها في ت عن التواتي أنها حال مقدرة أي: مستقبلة.
(٣) س: من الفاعل في.
(٤) سقطت من الأصل.
(٥) في النسخ: «آل». وفي حاشية ت عن شرح الشاطبية في القراءات تفصيل للخلاف في أصل آل.
(٦) ح: المضمر.
(٧) أبو الحسن علي بن حمزة، نحوي لغوي إمام الكوفيين وأحد القراء السبعة. توفي سنة ١٨٩. وفيات الأعيان ٣: ٢٩٥ ـ ٢٩٦. وفي حاشية ت عن البنائي تعليل للمنع.
(٨) أبو جعفر أحمد بن محمد النحوي المصري. توفي سنة ٣٣٨. وفيات الأعيان ١: ٩٩ ـ ١٠٠.
(٩) زيادة من النسخ.
(١٠) محمد بن الحسن الإشبيلي، نحوي لغوي. توفي سنة ٣٧٩. وفيات الأعيان ٤: ٣٧٢ ـ ٣٧٤.
(١١) في حاشية س عن حاشية القدومي على الأشموني أن في «أستعين الله» تضمينًا لمعنى: أستخير الله.
(١٢) في حاشية الأصل: جمع بعضهم معاني النحو، فقال:

لِلنَّحوِ سِتُّ مَعانٍ، كُلُّها سُمِعَتْ جَمَعتُها ضِمنَ بَيتٍ، مُفرَدٍ حَسَنِ
قَصدٌ ونَوعٌ، ومِقدارٌ وناحِيَةٌ والمِثلُ والبَعضُ، فاحفَظْها ولا تَهِنِ

(١٣) العيني ١: ١٢٤. واللسان (هيت). وفوق «بها» في س: «أي: بإبل الحجيج»، وفوق «هيات» أيضًا: «فعّال بمعنى صيّاح»، وفوق «البيت» أيضًا: «الكعبة»، وفوق «عامدات» أيضًا: «قاصدات». وفي ت فوق «نحو»: «خبر»، والمراد أنه متعلق بالخبر، وفوق «عامدات» أيضًا: حال.
(١٤) عثمان بن جني الموصلي، إمام في النحو والتصريف. توفي سنة ٣٩٢. إرشاد الأريب ٥: ١٥ ـ ٣٢.

والرابع: أن يكون بمعنى القِسم. يقال: هذا على أربعة أنحاء، أي: أقسام.

وإطلاق لفظ النحو على هذا العِلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به. فالنحو إذًا بمعنى المَنحوّ أي: المقصود، كالنَّسْج بمعنى المنسوج. وخُصّ به هذا العلم، وإن كان كلّ علم منحوًّا، كاختصاص علم الأحكام الشرعيّة بالفقه.[١] وله نظائر[٢] في كلامهم.

وسبب تسمية هذا العلم نحوًا ما رُوي أنّ عليًا ـ رضي الله عنه ـ[٣] لمّا أشار إلى أبي الأسود الدُّؤلي[٤] أن يضعه، وعلّمه الاسم والفعل والحرف وشيئًا من الإعراب، قال: انحُ هذا النحو، يا أبا الأسود.

وقد حُدَّ النحو بحدود كثيرة. ومن أقربها قول بعضهم:[٥] النحو عِلم تُعرف به أحكام الكَلِم العربيّة، إفرادًا وتركيبًا. ومن أشهرها قول صاحب[٦] «المُقرَّب»: النحو عِلم مُستخرج بالمقاييس المُستنبطةِ من استقراء كلام العرب، المُوصّلةِ إلى معرفة أحكام أجزائه[٧] التي ائتَلف منها.[٨] وقد بسطتُ[٩] الكلام على ذلك، في غير هذا الكتاب.

٤ ـ تُقَرِّبُ الأقصى، بِلَفظٍ مُوجَزِ   وتَبسُطُ البَذلَ، بِوَعدٍ مُنجَزِ[١٠]

قال الشارح، رحمه الله:[١١] يقول: هذه الألفيّة، مع أنها حاوية للمقصود الأعظم من النحو، فيها من المزيّة[١٢] على نظائرها أنّها تُقرّب إلى الأفهام المعانيَ البعيدة، بسبب وجازة اللفظ وتنقيح العبارة. وتبسط البذل، أي: توسع العطاء بما تمنحه[١٣] لقُرّائها، من الفوائد،

---

(١) فوقها في ت: أي الفهم. وكل علم لا بد فيه من الفهم. لكن خصصوه بعلم الفقه.

(٢) في حاشية ت أن علم الفرائض أيضًا مخصص من عام.

(٣) ت: «عليه السلام»، وفي الحاشية عن نسخة: رضي الله عنه.

(٤) ظالم بن عمرو التابعي المشهور، عالم نحوي استحدث تعميم ضبط ألفاظ القرآن الكريم بالنقط يصونها من اللحن في الإعراب والصرف. توفي سنة ٦٩. الخزانة ١:١٣٦ وحاشية الخضري على ابن عقيل ١:١١.

(٥) في حاشية ت عن التواتي تفسير لبعض مفردات هذا القول وما بعده. كالعلم والأحكام والكلم والعربية والإفراد والتركيب والمقاييس.

(٦) هو أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور، عالم في العربية والأدب. توفي سنة ٦٦٩. فوات الوفيات ٢:١٨٤ ـ ١٨٥ وابن عصفور والتصريف ص٤٣ ـ ٦٢.

(٧) في حاشية ت: الضمير في «أجزائه» يعود إلى «كلام العرب».

(٨) المقرب ١:٤٥: «تأتلف منها». وفي الأصل و ح: «ائتلفت منها». وانظر حاشية الصبان ١:١٥ ـ ١٦ والإتحاف ١:١٥٣.

(٩) ط: بسطنا.

(١٠) الأقصى: البعيد جدًا. والموجز: المختصر. والبذل: العطاء. والمنجز: السريع التنفيذ. ط: «وتقرّب». وفي حاشية س: والوعد يستعمل ثلاثيًا ورباعيًا. «وعد» في الخير، و «أوعد» في الشر، إذا لم تكن قرينة.

(١١) ليس الاعتراض في النسخ و ط. والشارح هو في هذا الكتاب أبو عبدالله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، المعروف بابن الناظم للألفية هذه. وهو عالم نحوي لغوي، توفي سنة ٦٨٦. مفتاح السعادة ١:١٥٦.

(١٢) المزية: الخاصة التي تميز الشيء وتفضله على غيره.

(١٣) كذا فيما عدا الأصل. والفعل «منح» يتعدى بنفسه إلى مفعولين، فاللام بعده زائدة للتقوية. وفي الأصل: «تنتجه». ولعل الصواب: تتيحه.

واعدة بحصول مآربهم وناجزة[(١)] بوفائها. انتهى.[(٢)]

٥ ـ وتَقتَضِي رِضًا، بِغَيرِ سُخطِ فائقةً ألفيّةَ ابنِ مُعطِي[(٣)]

هو الإمام أبو الحسين[(٤)] يحيى بنَ مُعطي بنِ عبدالنور الزواويّ الحنفيّ المُلقَّب زينَ الدين. سكن دمشق طويلاً، واشتغل عليه خلق كثير، ثمّ سافر[(٥)] إلى مصر، وتصدّر بالجامع العتيق بها لإقراء الأدب، إلى أن تُوفّي بالقاهرة في سلخ ذي القِعدة، سنة ثمان وعشرين وستّمِائة، ودُفن من الغد على شفير الخندق، بقُرب تُربة الإمام الشافعيّ.[(٦)] ومولده سنة أربع وستّين وخمسمِائة.

٦ ـ وهْوَ بِسَبقٍ حائزٌ تَفضِيلا مُستَوجِبٌ ثَنائيَ الجَمِيلا[(٧)]

٧ ـ واللهُ يَقضِي، بِهِباتٍ وافِرَهْ لِي ولَهُ، في دَرَجاتِ الآخِرَهْ[(٨)]

يشير بذلك إلى فضل المُتقدّم على المُتأخِّر، وما يستحقّه السَّلف من ثناء الخَلف ودُعائهم. والدرجات: قال[(٩)] في «الصحاح»: هي الطبقات من المراتب.[(١٠)] وقال أبو عُبيد:[(١١)] الدَّرْج إلى أعلى،[(١٢)] والدَّرْك إلى أسفل.[(١٣)] والله ـ سبحانه ـ أعلم.

---

(١) في الأصل: وأحرِ.
(٢) سقطت مما عدا ط. والنص من شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص١٨ ـ ١٩. وفي النقل تصرف.
(٣) تقتضي: تطلب. والفائقة: التي تفضل وتعلو، حال من فاعل: تقتضي. وألفية: مفعول به لفائقة. وثبتت ياء «معطي» لحذف التنوين في الوقف.
(٤) فيما عدا الأصل: «زكرياء». وفي الأصل والأشموني: «الحسن». وانظر إنباه الرواة ٤: ٣٨ ووفيات الأعيان ٦: ١٩٧ ومفتاح السعادة ١: ١٩٦ وبغية الوعاة ٢: ٣٤٤ والفصول الخمسون ص١١ ـ ١٢.
(٥) س: هاجر.
(٦) زاد في ط: رضي الله عنه.
(٧) سكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الواو عليها. والمستوجب: المستحق. وتفضيلاً وثناء: مفعولا اسمي الفاعل قبلهما. وفي حاشية س، تعليقًا على «حائز»: هو من إطلاق المسبَّب على المسبِّب، لأن التفضيل من وصف المفضَّل. لكن لما كان السبق هو سبب التفضيل فكأنه حاز التفضيل، أي: ملكه. رحمه الله.
(٨) الهبة: العطاء الخالي من العوض والغرض. والوافرة: الكثيرة. وفي: تتعلق بصفة لهبات. وفي حاشية ت، تعليقًا على «يقضي» أنه بمعنى: يعطي. وليس بمعنى: يحكم أو يريد. وفي حاشية س عن الأشموني ١: ١٦ أن ابن مالك وصف «هبات» وهو جمع بقوله: «وافرة» وهو مفرد، لتأويله بجماعة. والأفصح أن يُراعى لفظه لأنه جمع قلة. وذكر المكودي في الشرح الكبير أن أهل العراق يزيدون بعد هذا بيتًا هو:

فما لِعَبدٍ، وَجِلٍ مِن ذَنبِهِ، غَيرُ دُعاءٍ، ورَجاءِ رَبِّهِ

وقال: وهذا مناسب لما قبله، للدلالة على التذلل والخشوع. حاشية ابن حمدون ١: ١٦ وحاشية الملّوي ص٢ و٥ ـ ٦.
(٩) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، من أئمة اللغة. توفي سنة ٣٩٣. معجم الأدباء ٢: ٢٦٩.
(١٠) الصحاح (درج).
(١١) القاسم بن سلام، صاحب الغريب المصنف. توفي سنة ٢٢٤. تذكرة الحفاظ ٢: ٥. وفيما عدا الأصل: أبو عبيدة.
(١٢) ح: الأعلى.
(١٣) ت ح: «الأسفل». وبقية الفقرة ليست فيما عدا الأصل.

الكلام وما يتألّف منه

إنّما بدأ بتعريف الكلام، لأنّه هو المقصود في الحقيقة، إذ به يقع التفاهم. وإنّما قال: «وما يتألّف»، ولم يقل: «وما يتركّب»، لأنّ التأليف كما قيل أخصّ، إذ هو تركيب وزيادة. وهي وقوع الأُلفة بين الجزأين. [1] والضمير المرفوع في «يتألّف» عائد على «الكلام»، والمجرور بـ «من» عائد على «ما». والمعنى: هذا[2] باب شرح الكلام وشرح الشيء الذي يتألّف الكلام منه. وهو الكَلِمُ. ولكنّه حذف الباب والشرح، وأقام المضاف إليه مَقام المحذوف اختصارًا. [3]

[تعريف الكلام وعناصره]

٨ ـ كَلامُنا لَفظٌ مُفِيدٌ، كاستَقِمْ [4]

هذا تعريف للكلام، [5] في اصطلاح النحويّين. فلذلك قيّده بإضافته إلى الضمير. وقوله «لفظ» جنس للحدّ. وهو الصوت المعتمِد على مقطع. [6] وخرج، [7] بتصدير الحدّ به، ما يُطلق عليه كلام[8] في اللغة وليس بلفظ. وهو خمسة أشياءَ: الخطّ، والإشارة، وما يُفهم من حال الشيء، وحديث النفس، والتكليم. [9]

وقوله «مُفيد» فصل أخرج به ما يُطلق عليه لفظ، وليس بكلام في الاصطلاح، لكونه غيرَ مُفيد. وذلك خمسة أشياء: الكلمة نحو: زيد. والمركّب تركيبَ تقييد نحو: غلامُ زيدٍ، أو تركيبَ إسناد لا يُجهل كالنارُ حارّةٌ، أو لم يُقصد ككلام النائم، أو قُصد لغيره لا لذاته كالجملة

---

(١) فوقها في ت: يعني الفائدة التي تحصل من الجزأين.
(٢) سقطت من الأصل.
(٣) أغفل حذف «هذا» لشهرته في جميع الكتب. وزاد في ط: ثم قال.
(٤) كلامنا أي: كلام النحاة. والمراد: الكلام عند النحاة. وزاد في س:
واسـمٌ وفِعـلٌ، ثُـمَّ حَـرفٌ، الـكَـلِمْ
والكاف: خبر لمبتدأ محذوف، مضاف إلى «استقم» على الحكاية. واستقم: فعل أمر فيه ضمير الفاعل. فهو جملة.
(٥) ح ط: الكلام.
(٦) في حاشية ت: «أي: مخرج». وزاد في ت و ط: «من اللسان»، وفي س: في الفم.
(٧) في حاشية ت عن التواتي أن المعنى: «وخرج عن أن يدخل». وفي حاشية س عن الأزهري: وصح الإخراج به، وهو جنس، من حيث إن الجنس يؤتى به للإدخال لا للإخراج، لأنه...
(٨) س: «الكلام». وفي حاشية الأصل عن شرح التوضيح: «الكلام في اصطلاح اللغويين... بالنفس». التصريح ١: ١٨ ـ ١٩.
(٩) انظر التعليقة التالية. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني حركة الفاعل، كضَرْب وذهاب.

الموصول بها. فلا يُسمَّى شيء من ذلك كلامًا في الاصطلاح،[١] لأنه[٢] غير مُفيد الإفادةَ الاصطلاحيّة. وهي إفهام معنًى يحسن السكوت عليه.

وقوله «كاستقم» تمثيل للكلام[٣] الاصطلاحيّ بعد تمام حدِّه، لا تتميم للحدّ، خلافًا للشارح.[٤] وقد نصَّ في «شرح الكافية»[٥] على أنّ في الاقتصار على «مُفيد» كفايةً.

فإن قلتَ: فإذا[٦] كان في الاقتصار على «مُفيد» كفاية، لكونه مُغنيًا عن بقيّة القُيود، فما باله ذكرها في «التسهيل»[٧] حيث قال: والكلام ما تضمّن من الكَلِم إسنادًا مُفيدًا مقصودًا لذاته؟ قلتُ: كأنّه أخذ المُفيد في حدّ «التسهيل» بالمعنى الأعمّ، لا بالمعنى الاصطلاحيّ. فلذلك احتاج إلى ذكرها، أو أراد أن ينصّ[٨] فيه على ما يُفهَم[٩] من قيد الإفادة، بطريق الالتزام.

فإن قلتَ: هل الأولى تصدير الحدّ باللفظ كما فعل[١٠] هنا، أو بالقول كما فعل في «الكافية»؟[١١] قلتُ: تصديره بالقول أولى،[١٢] لأنّه أخصّ، إذ لا يقع على المُهمل،[١٣] بخلاف اللفظ. فإنّه يقع على المُستعمل والمُهمل. وقد صرّح بذلك في «شرح التسهيل».[١٤]

وذهب بعضهم إلى أنّ اللفظ والقول مُترادفان، يجوز إطلاقهما على المُهمل. وعلى هذا قيل: إنّ اللفظ[١٥] أولى من القول، لأنّ القول يُطلق على الرأي والاعتقاد إطلاقًا مُتعارَفًا. وشاع ذلك،[١٦] حتّى صار كأنّه حقيقة عُرفيّة. واللفظ ليس كذلك.

---

(١) س: «في الاصطلاح كلامًا». وفي الحاشية عن البسكري أن التكليم هو اجتماع الحروف قبل النطق بها مع إرادة إبرازها والنطق بها...
(٢) فيما عدا الأصل: لكونه.
(٣) ت ح: الكلام.
(٤) ص٢٠. وفي حاشية الصبان ١: ٢٢ رد على اعتراض المرادي.
(٥) ص١٥٨.
(٦) فيما عدا الأصل: إذا.
(٧) ص٣.
(٨) ح: «ولم يرد أن ينص». وفي الحاشية: أن يقتصر.
(٩) س: ولم يرد أن ينص على ما يفهم.
(١٠) في النسخ: ذكر.
(١١) ص١٥٧.
(١٢) في حاشية ت: قوله: «قلت: تصديره بالقول أولى» الخ يعني...
(١٣) فوقها في ت: كديز مقلوب زيد.
(١٤) في ١: ٤.
(١٥) سقط: «والقول مترادفان... اللفظ» من النسخ، وألحق بحاشية ت عن بعض النسخ، معلقًا عليه بما يلي: كذا في بعض النسخ. ولم يظهر له معنى... فتأمل.
(١٦) سقط: «وشاع ذلك» من النسخ.

وأُورِدَ أنّ اللفظ جمع[١] لفظة، فلا يصْحُّ جعله جنسًا. وأُجيب بأنّ اللفظ مصدر صالح[٢] للقليل والكثير، والتاء في «لفظة» للتنصيص على الوحدة، وليس اللفظ بجمع. وإنّما يُقال ذلك فيما ليس بمصدر كالكَلِم والنَّبْق.[٣]

واعتُرِضَ بأنّه لا يصحُّ كون اللفظ هنا مصدرًا، لأنّ المصدر هو فعل الشخص، وفعل الشخص ليس هو الكلام، بل الكلام مُتعلَّقه. فـ «زيد قائم» مثلاً هو الكلام، ولفظك إذا[٤] عنيتَ به المصدر يتعلّق[٥] بهذه الجملة. والجواب: أنّ اللفظ هنا مصدر، أُطلق على المفعول به.

تنبيهـات:

الأوّل: لم يشترط كثير من النحويّين في الكلام سوى التركيب الإسناديّ.[٦] فمتى حصل الإسناد كان كلامًا. ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد. فالكلام عندهم ما تضمَّن كلمتين بالإسناد. قال في «شرح التسهيل»:[٧] وقد صرّح سيبويه، في مواضع كثيرة من كتابه، بما يدلُّ على أنّ الكلام لا يُطلق حقيقة إلّا على الجُمل المُفيدة.

الثّاني: لم يشترط ابن طلحة[٨] في الكلام التركيبَ، فزعم أنّ الكلمة الواحدة وجودًا أو تقديرًا[٩] قد تكون كلامًا، إذا قامت مقام الكَلام، كنَعَمْ و «لا» في الجواب. والصّحيح أنّ الكلام هو الجملة المُقدَّرة بعدهما لا واحدة منهما.

الثّالث: قال في «شرح التسهيل»: وزاد بعض العلماء في حدِّ الكلام[١٠] «مِن ناطق واحد»، احترازًا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل أو خبر ذلك المبتدأ، لأنّ الكلام عملٌ واحدٌ، فلا يكون عامله إلّا واحدًا.

---

(١) أي: اسم جنس جمعي. انظر الإتحاف: ١٥٨:١ وشرح الشاطبي ١: ١٦ ـ ١٧. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: لأن الجمع يجتنب في الحدود، وكذا لفظ كل، لأن ذلك يفهم منه أنه لا بد من ثلاث كلمات فأكثر.

(٢) سقطت من النسخ، وألحقت في ت بين الكلام بخط مغاير.

(٣) النبق: حمل السدر، يشبه العناب قبل أن يحمر.

(٤) ح: «إذن إن». وفوقها في ت عن التواتي: وأما إذا عنيت به اسم المفعول فهو الجملة.

(٥) في الأصل: متعلّق.

(٦) في الأصل: «سوى الإفادة والتركيب الإسنادي». ت: سوى التركيب والإسناد.

(٧) في ١: ٥. وانظر الكتاب ١: ٦٢.

(٨) أبو بكر محمد بن طلحة الإشبيلي، إمام في العربية وعالم أموي مشهور. توفي سنة ٦١٨. بغية الوعاة ١: ١٢١. وانظر الجنى الداني ص٢٩٦.

(٩) في الأصل و س و ط: «وتقديرًا». وفي حاشية س: «حاشية ابن غازي بغير أو. وعلى صحة أو فلا إشكال فيه...». انظر الإتحاف ١: ١٥٨. وفي حاشية ت: «قال بعضهم: يتصور ذلك في البكر التي أقام الشرع صماتها مقام قولها: نعم». قاله يحيى.

(١٠) زاد في ط: «أن يكون». وانظر شرح التسهيل ١: ٦ ـ ٧.

قال: وللمُستغني عن هذه الزيادة جوابان: **أحدهما**: أن يقول: لا نُسلّم أنّ مجموع النطقين ليس بكلام، بل هو كلام. وليس اتّحاد الناطق[١] مُعتبرًا، كما لم يكن اتّحاد الكاتب معتبرًا في كون الخطّ خطًا.[٢] **والثاني**: أن يُقال: كلّ واحد من المُصطلِحَينِ إنّما اقتَصر على كلمة واحدة، اتّكالاً[٣] على نُطق الآخر بالأخرى. فَمَعناها مُستحضر في ذهنه. فكلّ واحد من المصطلِحَينِ مُتكلّم بكلام، كما يكون قول القائل[٤] لقوم رأوا شبحًا:[٥] زيدٌ، أي: المرئيّ زيد. انتهى[٦] مُختصرًا.

وأقول: إنّ صُدور الكلام من ناطقينِ غيرُ مُتصوّر، لأنّ الكلامَ مُشتمل على الإسناد، والإسنادُ لا يُتصوّر صُدوره إلّا من واحد، وكلٌّ واحد من المصطلِحَينِ مُتكلّم بكلام، كما أجاب به ثانيًا.

وقولـه:

واسـمٌ وفِـعـلٌ، ثُـمَّ حَـرفٌ، الـكَـلِـمْ[٧]

بيانٌ لما يتألّف منه الكلام، أي: والكلِمُ التي يتألّف منها[٨] الكلام اسم وفعل وحرف، لا رابع لها. ودليل الحصر أنّ الكلمة إن لم تكن رُكنًا للإسناد فهي الحرف.[٩] وإن كانت رُكنًا له فإن قَبِلَته بطرفيه فهي الاسم، وإلّا فهي الفعل. وأوّل من قسم الكَلِم[١٠] هذه القِسمة، وسمّاها بهذه الأسماء، أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ والنحويّون مُجمعون[١١] على أنّ أقسام الكَلِم[١٢] ثلاثة، إلّا من لا يُعتدّ بخلافه.

واعلم أنّ الكَلِم اسم جنسٍ جمعيّ،[١٣] وأقلّ[١٤] ما يتناول ثلاثُ كلمات، وبينه وبين

---

(١) في الأصل: «الناطقين». وفي الحاشية: «الناطق». ت: النطق.
(٢) ألحق بحاشية ت زيادة: واحدًا.
(٣) زاد في ت: منه.
(٤) زاد في س: كلامًا.
(٥) ت ح: شخصًا.
(٦) س: «هـ». وهو اختصار للفعل انتهى، يرد فيها دائمًا.
(٧) الكلم: مبتدأ مؤخر خبره: اسم.
(٨) ط: الذي يتألف منه.
(٩) في حاشية س أن قولهم: «الحرف يدل على معنى في غيره» ظاهره أن الحرف لا يستقل بالدلالة، فالحرف «في» هو للسببية.
(١٠) زاد في ت و س: إلى.
(١١) ح: مجتمعون.
(١٢) في الأصل: «الكلمة». ت ح: الكلام.
(١٣) في حاشية ت عن التواتي: قوله: «اسم جنس جمعي» احترز بالاسم من الفعل، وبالجنس من العَلم، وبجمعي من المفرد كرجل.
(١٤) ح: فاقل.

الكلام عُموم من وجه، وخُصوص من وجه. فالكلام أعمّ من جهة أنّه يتناول المُركّب من الكلمتين فصاعدًا، وأخصّ من جهة أنه لا يتناول غير المُفيد. والكلِم أعمّ من جهة أنّه[١] يتناول المُفيد وغير المُفيد، وأخصّ من جهة أنّه لا يتناول المُركّب من كلمتين، كما سبق.

فإن قلتَ: مُقتضى قوله «واسم وفعل ثمّ حرف الكلم» أنّ الكلم مخصوص بما تركّب من اسم وفعل وحرف. وليس كذلك، بل يُطلق على ثلاث كلمات فصاعدًا، من ثلاثة أجناس نحو: إنّ زيدًا ذهب، أو من جنسين نحو: إنّ زيدًا ذاهب، أو من جنس واحد نحو: غلام زيد ذاهب. قلتُ: المعنيُّ بالكلم هنا الأجناس الثلاثة. أعني الكلمة التي يُراد بها جنس الأسماء، والكلمة التي يُراد بها جنس الأفعال، والكلمة التي يُراد بها جنس الحروف.[٢] والكلم، بهذا[٣] الاعتبار، لا يقع إلّا على الثلاثة المذكورة، ولا يُتصوّر فيه غير ذلك.

وأمّا إطلاق الكلم على ما ذُكر، من المُثل ونحوها، فصحيح باعتبار الآحاد، لأنّ[٤] الكلمة كما تُطلق ويُراد[٥] بها جنس الاسم أو الفعل أو الحرف تُطلق، ويُقصد بها آحاد الأسماء والأفعال والحروف. فإذا قيل في نحو: «إنّ زيدًا ذهب»:[٦] هذا كلم، فواحد الكلم هنا[٧] كلمة يُراد بها الشخص، لا الجنس. فتأمَّلْه.

وأُورد على الناظم أنّه قسّم الكلم إلى غير أقسامه، لأنّ الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة،[٨] لا أقسام للكلم،[٩] وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف، لأنّ علامة صحّة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم على كلّ واحد من الأقسام. والجواب:[١٠] أنّ هذا من تقسيم الكلّ إلى أجزائه،[١١] لا من تقسيم الكليّ إلى جُزئيّاته. وإنّما يُلزم صدق اسم المقسوم على كلّ [واحد من][١٢] الأقسام في تقسيم الكليّ إلى جُزئيّاته. والناظم لم يقصد ذلك.

---

(١) سقط «لا يتناول... أنه» من س. وفي الحاشية عن نسخة: لكونه يتناول المركب... أعم.
(٢) س: الأحرف.
(٣) في النسخ: على هذا.
(٤) في الأصل: فإن.
(٥) ت ح ط: ويقصد.
(٦) في النسخ: ذاهب.
(٧) س: ههنا.
(٨) في النسخ: الكلمة.
(٩) في الأصل: «للكلام». وفي النسخ: الكلم.
(١٠) في حاشية ت: قوله والجواب انظر تواتي...
(١١) في حاشية ت: إذا قسمت الإنسان إلى أعضائه التي تركب منها فهو من قسمة الكل إلى أجزائه. وإذا قسمته إلى ذكر وأنثى كان من قسمة الكل إلى جزئياته. وكلام المؤلف على الأول.
(١٢) زيادة من ت و س. ط: من.

وأُورد عليه أيضًا أنّ إدخال «ثمّ» في قوله: «ثم حرف» ليس بجيّد، لأنّ «ثمّ» للتراخي. وإذا قسّمنا شيئًا إلى أشياء فنسبة كلّ واحد من الأقسام إلى الشيء المقسَّم[١] نسبة واحدة. والجواب: أنّ «ثمّ» في قوله: «ثمّ حرف[٢]» يجوز أن يكون استعملها بمعنى الواو، ويجوز أن تكون على بابها للتنبيه على تراخي مرتبة الحرف عن[٣] الاسم والفعل، لكونه فضلة، وكلّ[٤] منهما يكون عُمدة.

وقوله:[٥]

٩ ـ واحِدُهُ كَلِمَةٌ،[٦]

الضمير[٧] للكلم، أي: واحد الكَلِم كَلِمة. فكلّ من الاسم والفعل والحرف كلمة. وحدُّها: لفظ بالفعل[٨] أو بالقوّة،[٩] دالّ بالوضع على معنًى مُفرد. وتُطلق[١٠] في الاصطلاح مجازًا على أحد جُزأي العلَم المضاف، نحو: امرئ القيس. فمجموعهما كلمة حقيقة، وكلّ منهما كلمة[١١] مجازًا. والكَلِم فيه لغتان: التذكير والتأنيث. فقال: «واحده» على الأولى، وقال ابن مُعطٍ في ألفيّته:[١٢] «واحدها» على الثانية. وفي الكلم[١٣] ثلاث[١٤] لغات كما في نظائره،[١٥] نحو: كبد.

وقوله:[١٦]

(١) ت: المقسوم.
(٢) زاد في ت و ح: الكلم.
(٣) زاد في س: مرتبة.
(٤) زاد في س: واحد.
(٥) سقط «وقوله» من النسخ.
(٦) زاد في س تتمة البيت.
(٧) زاد في س: في قوله واحده.
(٨) فوقها في ت: «يعني النطق بها كزيد وقام». وفي الحاشية: كالضمير البارز.
(٩) في النسخ والإتحاف ١: ١٦ : «بالقوة أو بالفعل». وفي حاشية ت: كالضمير المستتر.
(١٠) ت س: ويطلق.
(١١) سقطت من الأصل. وفي حاشية ت طرة مخرومة. وانظر الإتحاف ١: ١٦١.
(١٢) ص٣. وتمام البيت:

تأليفُهُ مِن كَلِمٍ، واحدُها كَلِمةٌ، أقسامُها أحدُها

(١٣) في الأصل: الكلمة.
(١٤) في حاشية ت عن ابن غازي: يريد: الأولى فتح الكاف وكسر اللام وهي الأصل، والثانية فتح الكاف وإسكان اللام تخفيفًا، والثالثة كسر الكاف وإسكان اللام على النقل. الإتحاف ١: ١٦٢.
(١٥) في حاشية ت طرة مخرومة.
(١٦) سقط «وقوله» من ت و ح.

والــقَــولُ عَــمْ[١]

يعني: عمّ الكلمة والكلام والكلم. فيُطلق على كلّ[٢] من الثلاثة قولٌ حقيقةً، ويُطلق مجازًا على الرأي[٣] والإشارة وما يُفهم من حال الشيء. وهي أخصّ من اللفظ، لأنّه لا يُطلق[٤] على المُهمل، خلافًا لمن جعلهما مُترادفين. وقد سبق ذكره.[٥]

وقوله:[٦]

وكِــلْمــةٌ، بِــهــا، كَــلامٌ قَــد يُــؤَمْ

بيان لأنّ[٧] الكلمة قد يُقصد بها في اللغة ما يُقصد بالكلام، فتُطلق على اللفظ المُفيد، كقولهم: كلمة الشهادة. وهو مجاز مُهمل، في عُرف النحويّين. فقيل: هو من تسمية الشيء[٨] باسم بعضه. وقيل: إنّ أجزاء الكلام لمّا ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة، فشابَه بذلك الكلمةَ فأُطلق عليه كلمة.

[علامات الاسم]

ولمّا ذكر أنّ الكلم ثلاث[٩] شرع في بيان ما يُميِّز كلّ واحد منها عن أخويه، فقال:[١٠]

١٠ ـ بالـجَرِّ والـتَّـنوينِ، والـنِّدا و«ألْ» ومُـسـنَـدٍ، لِلاسـمِ تَـمـيِـيـزٌ حَـصَـلْ

فذكر للاسم خمس علامات:

الأولى: الجرّ. وهو يشمل الجرّ[١١] بالحرف نحو: بزيدٍ، وبالمضاف[١٢] نحو: غلامُ زيدٍ. ولا جرّ بغيرهما، خلافًا لمن زاد التبعيّة. وقد ظهر أنّ ذكر الجرّ أولى من ذكر حرف الجرّ.[١٣]

---

(١) في حاشية س عن البسكري أن القول يراد به المفيد وغيره، ولا يطلق على كلام الله سبحانه قول، لأن القول مخلوق. وفيها عن يسّ أن قوله: «عم» يحتمل أن يكون فعلاً أو أفعل تفضيل أو مبالغة اسم فاعل. حاشية يسّ ١:٢٨.

(٢) زاد في النسخ و ط: واحد.

(٣) فوقها في ت: أي: الاعتقاد.

(٤) ت: لا ينطلق.

(٥) في شرح البيت ٨.

(٦) كلمة: مبتدأ نكرة جاز الابتداء بها لدلالتها على التنويع. وكلام: مبتدأ ثان نكرة أيضًا جاز الابتداء بها لأنها نائب فاعل في المعنى، وخبرها جملة: يؤم.

(٧) انظر الإتحاف ١:١٦٤. وفي النسخ: يعني أن.

(٨) في حاشية ت عن نسخة: الكل.

(٩) ت: ثلاثة.

(١٠) للبيت أعاريب تنوف على السبعين وضعفها لما فيه من التصرف، أيسرها: تمييز: مبتدأ تعلق به «للاسم» وخبره جملة: حصل، تعلق بفعلها: بالجر. وهو جائز عند الجمهور. انظر الخضري ١:١٨. وفي حاشية س عن يسّ: فقال الشاطبي: وهو ممدود. فأتى به مقصورًا لضرورة الوزن. وضبطه بعضهم بالمد وحذف همزة أل، فرارًا من قصر الممدود ومن قطع همزة الوصل. وهذا غير واجب، لأن قصر النداء لغة، وهمزة «أل» في النظم همزة قطع، لأنه صيرها اسمًا لمدلولها، وإنما تكون همزة وصل إذا كانت حرفًا أو اسمًا موصولاً. انظر شرح الشاطبي ١:٢٠ والإتحاف ١: ١٧٧ ـ ١٧٨.

(١١) الإتحاف ١:١٦٥. س: الأولى الجر ويكون.

(١٢) س: وبالإضافة.

(١٣) في النسخ: من ذكر الحرف.

والثانية: التنوين. وهو مصدر: نوّنتُ الكلمة. ثمّ غلب حتّى صار اسمًا[(١)] للنون الساكنة التي تلحق الآخِر لفظًا، وتسقط[(٢)] خطًّا. وهو عند سيبويه والجمهور خمسة أقسام: تمكين وتنكير وعِوَض ومُقابلة وترنّم. وزاد الأخفش[(٣)] سادسًا ـ وهو الغالي ـ وأنكرهُ الزجّاج[(٤)] والسيرافيّ.[(٥)] وقيل: هو قسم[(٦)] من الترنّم.

فتنوين التمكين نحو: زيدٌ ورجلٌ. وهو اللّاحق للاسم المُعرب المُنصرف، إشعارًا ببقائه على أصالته.

وتنوين التنكير نحو: صَهٍ، إذا أردتَ سكوتًا، ونحو: سيبويهٍ، لغير مُعيّن. وهو اللّاحق بعضَ[(٧)] المبنيّات، فرقًا بين نكرتها ومعرفتها.[(٨)] ويطّرد فيما آخره «ويه».

وتنوين العِوَض ضربان: عِوَض من حرف نحو: جَوارٍ،[(٩)] ويُعَيْلٍ تصغير يَعلَى. فالتنوين فيهما عِوَض من الياء المحذوفة، على الصحيح.[(١٠)] وعِوَض من مضاف[(١١)] إليه إمّا جملةٍ نحو: يومئذٍ، وإمّا مفردٍ نحو: كلٌّ وبعضٌ، على رأي.[(١٢)]

وتنوين المُقابلة نحو: مُسلماتٌ. وهو اللّاحق لما جُمع بألف وتاء زائدتين.[(١٣)] سُمّي بذلك لأنّه قابل النون في جمع المذكّر السّالم. وليس بتنوين الصرف، خلافًا للرَّبَعي[(١٤)] بدليل

---

(١) ت: علمًا.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: «احترز من النون الأصلية كنون حسن. ودخل في كلامه نون التوكيد نحو: لنسفعن. فحقه أن يقول: لغير توكيد. والأحسن ما حد به ابن هشام في مغنيه بقوله: نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لغير توكيد». انظر المغني ص٣٧٥.

(٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي مشهور. توفي سنة ٢١٠. بغية الوعاة ١: ٥٩٠.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن السري، من شيوخ الزجاجي. توفي سنة ٣١١. بغية الوعاة ١: ٤١١.

(٥) في الأصل و ط: السيرافي والزجاج.

(٦) س: قسيم.

(٧) ت: لبعض.

(٨) في النسخ: معرفتها ونكرتها.

(٩) زاد في ط: وغواش.

(١٠) في النسخ: «الأصح». وفي حاشية ت عن التواتي: «يريد بمقابل الأصح مذهب المبرد. فإن التنوين عنده عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة. قال ابن هشام: ولو صح ما ذكره المبرد لعوّض عن حركة حُبلى وشبهه». انظر الجنى الداني ص١٤٥ والمغني ص٣٧٦ ـ ٣٧٧ والإتحاف ١: ١٦٩.

(١١) س ط: المضاف.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: «قوله على رأي، وقيل: إنه تنوين تمكين أي: صرف رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه». انظر الجنى الداني ص١٤٥ والمغني ص٣٧٧.

(١٣) ح: «بالألف والتاء الزائدتين». ط: بألف وتاء مزيدتين.

(١٤) أبو الحسن علي بن عيسى. توفي ببغداد سنة ٤٢٠. إنباه الرواة ٣: ٢٩٧.

ثبوته[١] بعد التَّسمية، كما ثبتت النون، نحو: عَرَفاتٌ.

وهذه الأربعة من خواصّ الأسماء،[٢] لأنّها لمعانٍ لا تليق بغيرها.[٣]

وتنوين الترنُّم هو:[٤] اللّاحق للرويّ[٥] المُطلق عِوَضًا من مدّة الإطلاق، في لغة تميم وقيس.[٦] وقولهم: «تنوين الترنّم» قال المصنّف:[٧] هو على حذف مُضاف أي: تنوين ذي الترنّم. وإنّما هو عِوَض من الترنّم، لأنّ الترنّم[٨] مدّ الصوت بمدّة تُجانس حركة[٩] الرويّ.

وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف. فمثاله[١٠] في الاسم قول العجّاج:[١١]

* يا صاحِ، ما هاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ *

وفي الفعل قوله:[١٢]

* مِن طَلَلٍ، كالأتحَميِّ، أنهَجَنْ *

وفي الحرف قول النابغة:[١٣]

أزِفَ التَّرَحُّلُ، غَيرَ أنّ رِكابَنا لَمّا تَزُلْ بِرِحالِنا، وكأنْ قَدِنْ

والغالي هو: اللاحق للرويّ المُقيَّد. وهو كتنوين الترنّم في عدم الاختصاص بالاسم. فمثاله في الاسم قول رؤبة:[١٤]

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: «يعني أنه لو كان تنوين مسلمات تنوين صرف لزال بعد التسمية، للعلمية والتأنيث. قال ابن هشام: وقيل: هو عوض من الفتحة... العوض الثاني». انظر المغني ص٣٧٦.

(٢) ت س ط: الاسم.

(٣) ت س ط: لغيره.

(٤) في النسخ و ط: «وهو». وانظر الجنى الداني ص١٤٥ ـ ١٤٦.

(٥) في حاشية ت عن أبي سعيد تعريف بالروي مع أمثلة.

(٦) زاد في ط: كقوله:

أقِلّي اللَّومَ، عاذِلَ، والعِتابَنْ

قلت: وهذا صدر مطلع قصيدة لجرير. ديوانه ص٦٤ والخزانة ١: ٣٤.

(٧) أي: ابن مالك. س «المص». وهو اختصار لـ «المصنف» يرد دائمًا فيها. والقول في الجنى الداني ص١٤٦. وانظر شرح الكافية الشافية ص١٤٢٧.

(٨) زاد في س: هو.

(٩) ط: «بمدة تجانس حرف». ت: «بمد يجانس حرف». ح س: بمد يجانس حركة.

(١٠) في الأصل: ومثاله.

(١١) ديوانه ٢: ٢١٩ والعيني ١: ٢٦ والخزانة ٣: ٤٠٦. وفي حاشية س، تعليقًا على الذرفن: «بالذال المعجمة والراء المشددة، جمع ذارفة. من ذرف الدمع إذا سال». وهو من العيني ١: ٣٠.

(١٢) البيت للعجاج أيضًا. ديوانه ٢: ١٣. وجعله ابن الناظم في ص٢٤ من تمام البيت السابق. العيني ١: ٢٦. والأتحمي: برد منسوب إلى موضع باليمن. وأنهج: بلي.

(١٣) ديوانه ص٣٠ والعيني ١: ٨٠ والخزانة ٣: ٣٣٢. ت: «أفِدَ الترحل». وفي الحاشية: أي: قرب الترحل.

(١٤) ديوانه ص١٠٤ والعيني ١: ٣٨. والقاتم: المغبر إلى حمرة. والمخترق: الممر.

* وقاتِمِ الأعماقِ، خاوِي المُختَرَقِنْ *

أصله: المخترقْ، فزاد التنوين وكسر الحرف الذي قبله لالتقاء الساكنين. وفي الفعل قول امرئ القيس:[1]

* ويَعدُو، علَى المَرءِ، ما يأتَمِرنْ *

أي: ما[2] يأتمرُ. وفي الحرف:[3]

قالَتْ بَناتُ العَمِّ: يا سَلمَى وإنِنْ كانَ فَقِيرًا مُعدِمًا، قالَتْ: وإنِنْ

أي: وإن كانَ.[4]

وزاد بعضهم في أقسام التنوين قسمًا[5] سابعًا. وهو تنوين الاضطرار، كقول الشاعر:[6]

* سَلامُ اللهِ، يا مَطَرٌ، علَيها *

ولم يَعنِ[7] الناظم[8] إلّا الأربعة المتقدّمة.[9]

فإن قلتَ: فقد أطلق في موضع التقييد. قلتُ: قد أُجيب بأنّ «أل» في قوله: «التنوين» للعهد. فلم يشمل غير المُختصّ بالاسم. وفيه نظر،[10] إذ لا معهود يُصرف اللفظ[11] إليه عند من يُذكر له علاماتُ الأسماء. وإن جُعلت «أل» جنسيّة فقد يُقال: لم يَعتبر الترنّم والغالي لقلّتهما واختصاصهما بالشعر.

وقد قيل: إنّ تسمية ما يلحق الرويّ تنوينًا مجاز.[12] وإنّما هو نون، بدليل أنّه يثبت

---

(١) عجز بيت صدره:

أحارِ بنَ عَمرٍو، كأنّي خَمِرْ

ديوانه ص١٥٤ والعيني ١: ٩٥. وفي النسخ: «في الاسم قوله». والخمر: من أصابه داء أو حب.

(٢) سقطت من ت و ح.

(٣) زاد في س: «قوله». والرجز لرؤبة. ديوانه ص١٨٦ والعيني ١: ١٠٤ والخزانة ٣: ٦٣٠.

(٤) سقطت من النسخ و ط.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) صدر بيت للأحوص، عجزه في حاشيتي ت و ط ومتن ح:

ولَيسَ علَيكَ، يا مَطَرُ، السَّلامُ

ديوانه ص١٨٩ والعيني ١: ١٠٨.

(٧) صاغ المضارع من المبني للمعلوم وهو جائز. انظر شرح البيت ١٠٠٠ والإتحاف ١: ١٧١. وفي الأصل: ولم يعد.

(٨) ط: المصنف.

(٩) ط: الأول.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن في نظر المؤلف نظرًا، لأن المعهود الذهني يشترط فيه أن يكون معلومًا في ذهن المتكلم. قلت: وفي هذا النظر أيضًا نظر، لأن المعهود الذهني يشترط فيه أن يكون معلومًا لكل من المتكلم والمخاطب. انظر حاشية الدسوقي ١: ٥٢.

(١١) في النسخ: النظر.

(١٢) في الأصل: مجازًا.

وقفًا.[١] فالتنوين، على هذا، من خواصّ الاسم في جميع وجوهه. وقال أبو الحجّاج[٢] يوسف بن معزوز:[٣] ظاهر قول سيبويه، في الذي يسمّونه تنوينَ الترنّم، أنّه ليس بتنوين. وإنّما هو نون تتبع الآخر، عوضًا عن[٤] المدّة.

والثالثة: بالنداء.[٥] وهو الدعاء بـ «يا» أو إحدى[٦] أخواتها، وهو من خواصّ الاسم،[٧] لأنّ المُنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلّا اسمًا، لأنّه مُخبر عنه في المعنى. وقال في «شرح التسهيل»:[٨] وإنّما اختصّ الاسم بالنّداء، لأنّه مفعول[٩] في المعنى، والمفعوليّة لا تليق بغير الاسم. واعتُرض قوله: «في المعنى»، لأنّ ظاهره أنّه ليس مفعولاً صريحًا من جهة اللفظ. وقد سبقه أبو موسى[١٠] إلى هذه العبارة. وهذه مسألة خلاف. ومذهب سيبويه وجُمهور البصريّين أنّ المُنادى مفعول، من جهة اللفظ والمعنى.[١١]

والرابعة: أل. ويُعنى بها حرف التعريف.[١٢] وهي من خواصّ الاسم، إذ لا حظّ لغيره في التعريف.[١٣]

وأمّا «ألِ» الموصولةُ فإنّها قد تدخل على الفعل عند المصنّف وبعض الكوفيّين اختيارًا، وعند الجُمهور اضطرارًا، كقوله:[١٤]

* ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومتُهُ *

---

(١) زاد في س: «ومع أل»، وفي ط: «ويحذف وصلًا بخلاف التنوين». وانظر الجنى الداني ص١٤٨.
(٢) نحوي أديب أندلسي من أهل الجزيرة الخضراء. توفي سنة ٦٢٥. بغية الوعاة ٢: ٣٦٢.
(٣) الجنى الداني ص١٤٨.
(٤) س: من.
(٥) في حاشية ت خلاف في دخول النداء على غير الاسم، وتصحيح الصفار لاختصاصه بالاسم.
(٦) س: بإحدى.
(٧) في الأصل: الأسماء.
(٨) في ١: ١١.
(٩) زاد في ت و ط: «به». وفوقها في ت عن التواتي: يعني: ولا يتسلط عليه العامل، لئلا يرجع الإنشاء خبرًا.
(١٠) عيسى بن عبدالعزيز البربري المراكشي المعروف بالجزولي. إمام في العربية. توفي سنة ٦٠٧. بغية الوعاة ٢: ٢٣٦. وانظر التوطئة ص٢٩٠.
(١١) فوقها في ت عن التواتي: فعلى هذا يسلط عليه العامل.
(١٢) في حاشية ت عن ابن غازي: «هذا يوهم أنها لا تكون خاصة بالأسماء إلا إذا أفادت التعريف. وليس كذلك، بل هي من خواص الأسماء، وإن لم تفد التعريف، كالزائدة والتي للمح الأصل». والنص في الإتحاف ١: ١٧٤ عن المكودي.
(١٣) ط: فيه.
(١٤) صدر بيت للفرزدق، عجزه في ت و ح:

ولا الأصِيلِ، ولا ذِي الرَّأيِ والجَدَلِ

العيني ١: ١١١ والخزانة ١: ١٤. وليس في ديوانه.

فكان ينبغي الاحتراز عنها.[١]

فإن قلتَ: هل الأَولى أن يُعبّر عن حرف التعريف بـ «أل» أو بالألف واللام أو باللام؟ قلتُ: لهم في حرف التعريف ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّه ثنائيّ، وهمزته همزة قطع وُصلت لكثرة الاستعمال. ولا يحسن على هذا المذهب إلّا التعبير[٢] بـ «أل». وهو مذهب الخليل واختيار الناظم. قال ابن جنّي:[٣] وقد حُكي عن الخليل أنّه كان يُسمّيها «أل»، ولم يكن يُسمّيها الألف[٤] واللام.

والثاني: أنّه ثنائيّ، وهمزته همزة وصل زائدة. وهي مع زيادتها مُعتدّ بها، كالاعتداد بهمزة: استمعَ ونحوه، حيث[٥] لا يُعدّ رباعيًا. وهو مذهب سيبويه، فيما نقله في «التسهيل»[٦] وشرحه. وعلى هذا المذهب يجوز أن يُعبّر بـ «أل»، نظرًا إلى أنّ الهمزة كمعتدّ[٧] بها في الوضع - وهو أقيس - [٨]وأن يُعبّر عنها بالألف واللام، نظرًا إلى أنّ الهمزة زائدة. وقد استعمل سيبويه[٩] في «كتابه»[١٠] العبارتين.

والثالث: أنّه اللام وحدها.[١١] وإليه ذهب أكثر المتأخّرين، ونسبه بعضهم إلى سيبويه. ولا يحسن، على هذا المذهب، إلّا التعبير باللام. وللكلام على هذه المذاهب موضع غير هذا.

والخامسة: المُسنَد. وهو مُفْعَل من: أُسندَ، فهو لفظ صالح لأن يكون مفعولاً به،[١٢] ومصدرًا، واسم زمان، واسم مكان. ولا جائز[١٣] أن يُريد[١٤] به هنا[١٥] الزمان أو المكان،[١٦] إذ لا وجه لإرادتهما. ويَحتمل أن يُريد[١٧] به المفعول به. وهو ظاهر عبارته،

---

(١) ت س: منها.
(٢) ت: «التعريف». وفي الحاشية عن نسخة: التعبير.
(٣) سر الصناعة الورقة ١٢١ من نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد ذات الرقم ٦٠٢١. وانظر الجنى الداني ص١٩٣.
(٤) س: بالألف.
(٥) س: بحيث.
(٦) ص٤٢ وفي الشرح ١: ٢٥٣.
(٧) ت: معتد.
(٨) في حاشية ت أن «استمع» يقال عنه: خماسي، فيعتد بالهمزة كأنها أصل.
(٩) زاد في س: رحمه الله.
(١٠) في ٢: ٦٤ و٣٠٨ و١: ٣١١ والجنى الداني ص١٩٣.
(١١) زاد في س: هي حرف التعريف.
(١٢) أي: اسم مفعول.
(١٣) س: وغير جائز.
(١٤) فيما عدا الأصل: يراد.
(١٥) س: ههنا.
(١٦) ت ط: «والمكان». س: ولا المكان.
(١٧) ت: يراد.

وهو صحيح لأنّ المُسنَد من خواصّ[١] الأسماء. وذلك أنّ[٢] المُسنَد، في الاصطلاح[٣] المشهور، هو المحكوم به، والمُسنَد إليه هو المحكوم عليه. فكأنّه قال: ويتميّز الاسم بمُسنَد أي: بمحكوم به، نحو: قام زيد، وزيد قائم. فـ «زيد» في المثالين له مُسنَد.[٤] وهو الفعل في المثال الأوّل، والخبر في المثال الثاني. وذلك من علامات اسميّته.

ويَحتمل أن يُريد به المصدر. أعني الإسناد. وهو نسبة شيء[٥] إلى شيء،[٦] على جهة الاستقلال. وبه جزم الشارح.[٧] ولكن لا يصحّ[٨] على إطلاقه، لأنّ الفعل يَشرك[٩] الاسم في الإسناد. فإنّ كلًّا منهما يُسند، وإنّما اختصّ[١٠] الاسم بالإسناد إليه. فإن أُجيب بما ذكره الشارح، من أنّه أراد «وإسنادٍ[١١] إليه»، فحذف صلته اعتمادًا على التوقيف،[١٢] ففيه نظر لأنّ الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف. وإن أُجيب بأنّ اللام في قوله: «للاسم» مُتعلّقة بـ «مُسنَدٍ» وهي بمعنى «إلى»، كما وقع في بعض نسخ «الشرح»،[١٣] فهو ظاهر البعد.[١٤]

وأُورد على الناظم أنّه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنويّ ولفظيّ. فالمعنويّ هو الخاصّ بالأسماء، واللفظيّ مُشترَك يوجد في الاسم والفعل والحرف، نحو: «زيدٌ» ثلاثيٌّ، و «ضرب» فعلٌ ماض، و «مِنْ» حرفُ جرّ. قلتُ: التحقيق أنّ القسمين كليهما من خواصّ[١٥] الأسماء، ولا يُسند إلى الفعل والحرف إلّا محكومًا باسميّتهما. فإذا قلتَ: «ضرب» فعلٌ ماض، فـ «ضرب» في هذا التركيب اسم مُسمّاه لفظ: «ضرب» الدالُّ على الحدث والزمان. وكيف

---

(١) س: خصائص. (٢) س: لأن.

(٣) في حاشية ت عن ابن غازي أن أبا حيان ذكر أربعة مذاهب في اصطلاحات المسند والمسند إليه. الإتحاف ١: ١٧٥ والتذييل والتكميل ١: ٤٨.

(٤) زاد في س و ط وحاشية ح: أي محكوم به.

(٥) ت ح: الشيء.

(٦) ح: الشيء.

(٧) ص٢٥.

(٨) ت: لا يصلح.

(٩) فيما عدا الأصل: يشارك.

(١٠) ت ح س: «يختص». ط: ينحصر.

(١١) ح: «أرادوا إسنادًا». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا. ط: أراد الإسناد.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي وابن غازي: «والمراد بالتوقيف أن يوقف المعلِّم المعلَّم على المقصود». وفي مطبوعة ابن الناظم: التنوين.

(١٣) ص٢٥. ت س: الشارح.

(١٤) انظر: الإتحاف ١: ١٧٦. وفي حاشية ت أن بعده لعدم تعيين صاحب هذا التمييز بالعلامات، ولكنه غير باطل لتعيينه بما قبل وبعد.

(١٥) س: خصائص.

يُتصوَّر أن يُحكمَ عليه في المثال المذكور ونحوه، بأنّه باق على فعليّته، وهو لا يُشعِر بحدث ولا زمان ولا يقتضي فاعلاً، ويُحكمَ على موضعه بالرفع على الابتداء؟

فإن قلتَ: قد ذَكر في «شرح التسهيل» أنّ الإسناد اللفظيّ صالح للاسم والفعل والحرف والجملة.(١) ولذلك قال في حدّ الاسم:(٢) كلمة يُسند ما لمعناها [إلى نفسها أو نظيرها].(٣) فقيّد الإسناد بالمعنى، لأنّه خاصّ بالأسماء، بخلاف الإسناد باعتبار مجرّد اللفظ، فإنّه عامّ. وإذا كان قائلاً بذلك لزمه الإيراد المذكور. قلتُ: لا إشكال في أنّ الإسناد، باعتبار اللفظ، صالح للفظ الاسم وللفظ الفعل وللفظ الحرف وللفظ الجملة. وهذا لا يُنافي اختصاصه بالأسماء، لأنّا نحكم(٤) على هذه الألفاظ المُسند إليها بأنّها أسماء، وإن كانت بلفظ فعل أو حرف. فقوله: «أنّ الإسناد اللفظيّ صالح للاسم والفعل والحرف والجملة» صحيح بهذا الاعتبار. وقد صرّح في «الكافية» باسميّة ما أُخبر عن لفظه حيث قال:(٥)

وإنْ نَسَبْتَ لأداةٍ حُكْما ... فابْنِ، أوَ اَعرِبْ، واجعَلَنْها إسما

فإن قلتَ: إذا كان الإسناد مُطلقًا من خواصّ الأسماء فلمَ قيّد الإسناد، في حدّ الاسم، باعتبار المعنى؟ قلتُ: كأنّه لمّا رأى اللفظيّ(٦) لا يتميّز به لفظ الاسم من غيره اقتصر على المعنويّ، لأنّه هو الذي يحصل به التمييز. ألا ترى أنّك إذا قلتَ: «زيد ثلاثيّ»(٧) دلّ هذا الإسناد على اسميّة «زيد»، المرادِ به لفظُ «زيد» الدالُّ على الشخص،(٨) ولم يدلّ على اسميّة «زيد» الدالِّ على الشخص، كما أنّك إذا قلتَ: «ضرب مبنيّ على الفتح» دلَّ هذا الإسناد على اسميّة «ضرب» المرادِ به لفظُ «ضرب» الدالُّ على الحدث والزمان،(٩) ولم يدل على اسميّة «ضرب» الدالِّ على الحدث والزمان؟ فتأمّله.

---

(١) في الأصل: وللفعل وللحرف وللجملة.
(٢) التسهيل ص٣ وشرحه ١: ٩. وفي حاشية ت عن يسّ تفسير لهذا الحد مع الأمثلة.
(٣) سقط من الأصل. وفي النسخ و ط خلاف، أثبتُّ ما في س لموافقته التسهيل. وفي حاشية ت عن التواتي أن المراد بالنظير هنا أسماء الأفعال. وفي حاشية س مثل ذلك أيضًا: أتى به ليدخل اسم الفعل. فإنه كلمة يسند ما لمعناها إلى نظيرها لا إليها، كقولك: السكوت حسن. فإنه لا يصح إسناده إلى صه.
(٤) في النسخ: لا يتأتى اختصاصه بالأسماء إلا بالحكم.
(٥) الكافية ص٧ .ت: فابنِ وأعربْ.
(٦) صححت في ت: «لما رأى أن اللفظي». وفي الحاشية عن نسخة: اللفظ.
(٧) في حاشية س: وأمّا «ضرب فعل ماض، ومن حرف جر» فهو من المعنوي عند المحققين، لأنه داخل تحت قولهم: كل حكم ورد على لفظ فهو على مدلوله لا على لفظه.
(٨) ح س: «على ثلاثة أحرف». وفي ت كما أثبتنا إلا أنه ضرب عليه وجعل كما في ح و س.
(٩) سقط «الدال على الحدث والزمان» من ح. وفي س وحاشية ت والإتحاف ١: ١٧٩ بدلاً منه: المبني على الفتح.

[علامات الفعل والحرف]

ولمّا ذكر ما يتميّز به الاسم شرع في[1] ذكر ما يتميّز به الفعل، فقال:

١١ ـ بِتا: فَعَلتَ وأتَتْ، ويا: افعَلِي ونُونِ: أقبِلَنَّ، فِعلٌ يَنجَلِي[2]

فذكر للفعل أربع علامات:

الأُولى: تاء «فَعَلتَ».[3] وهي تاء ضمير المُخاطَب نحو: تباركتَ يا رحمٰن. وفي حكمها تاء ضمير المتكلّم والمُخاطَبة. وهذه التاء في جميع أحوالها مُختصّة بالفعل الموضوع للمُضيّ، ولو كان مُستقبل المعنى نحو: إن قمتَ قمتُ.

والثانية: تاء «أتَتْ». وهي تاء التأنيث الساكنة، وهي مثل تاء الفاعل في الاختصاص بالفعل الموضوع للمُضيّ. وتلحقه مُتصرّفًا وغير مُتصرّف نحو: أتَتْ ونِعمَتْ. قال في «شرح التسهيل»: ما لم يكن «أفعَلَ» التعجّب.[4] ولو قال: «ما لم[5] يلزم تذكيرَ فاعله» لكان أولى، ليشمل «أفعَلَ» في التعجّب وغيرَه نحو: ما عدا وما خلا وحاشا وليس، في الاستثناء. فإن تحرّكت التاء بحركة إعراب فهي من خواصّ الأسماء نحو: رحمةٌ. وإن تحرّكت بحركة بناء فتكون في الحرف نحو: لاتَ، وفي الاسم نحو: لا قوّةَ إلّا بالله. ولا اعتداد بحركة النقل، ولا بحركة التقاء الساكنين، لعروضهما.[6]

تنبيـه: قال في «شرح الكافية»:[7] وقد انفردتْ ـ يعني تاء التأنيث الساكنة ـ بلحاقها: نِعمَ وبئسَ، كما انفردت تاء الفاعل[8] بلحاقها: تباركَ.

والثالثة: ياء «افعلي». وهي ياء المُخاطَبة، وهي اسم مُضمر عند سيبويه والجُمهور، وحرف عند الأخفش والمازنيّ.[9] ويشترك في لحاقها المضارعُ والأمرُ نحو: أنتِ تفعلين، وافعلي.

---

(١) سقط «شرع في» من النسخ، وألحق بحاشية ت عن نسخة.

(٢) في حاشية ت عن يس أن فعلَي التعجب لا يردان على الناظم، لأن التعريف للكلم يبين أوصاف أصلها قبل دخول العوارض المانعة لتلك الأوصاف. وحذفت همزة «تاء» و «ياء» للتخفيف. وبتا: متعلقان بفعل ينجلي. قدما على المبتدأ والخبرُ جملة فعلية. وهذا التقديم جائز عند الجمهور. والجمل الفعلية الأربع الأول: في محل جر على الحكاية. وينجلي: ينكشف.

(٣) في حاشية ت عن المكودي ص٧: ويجوز ضبطها بالضم على أنها للمتكلم، وبالفتح على أنها للمخاطب، وبالكسر على أنها للمخاطبة. وجميعها خاص بالفعل.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٣. وفيما عدا الأصل: أفعل في التعجب.

(٥) زاد في ح و س و ط: يكن.

(٦) في حاشية ت: قوله: «بحركة النقل» نحو: قالتُ أمّة، بنقل ضمة الهمزة إلى التاء. وقوله: «ولا بحركة التقاء الساكنين» نحو: قالتِ امرأة العزيز، بكسر التاء لالتقاء الساكنين، وقالتا، بفتحها لذلك. الأشموني ١: ٤٠.

(٧) ص١٦٧.

(٨) فوقها في ت: احترز من تاء الفاعلة.

(٩) هو أبو عثمان بكر بن محمد، إمام في العربية ثقة. توفي سنة ٢٤٩. بغية الوعاة ١: ٤٦٣.

والرابعة: نون «أقبِلَنَّ». وهي نون التوكيد الشديدة، وهي مُختصّة بالفعل. وكذلك الخفيفة نحو:[١] ﴿لَيُسجَنَنَّ ولَيَكُونَنْ﴾، وتلحق الأمرَ بلا شرط، والمُضارعَ بشرط مذكور[٢] في بابه. وقد تلحق الماضيَ وضعًا[٣] المُستقبلَ معنى، كقوله ﷺ:[٤] «فإمّا أدرَكَنَّ واحِدٌ مِنكُمُ الدَّجّالَ»، وقول الشاعر:[٥]

* دامَنَّ سَعدُكِ، إن رَحِمتِ مُتَيَّمًا *

وشذّ لحاقها اسمَ الفاعل، في قوله:[٦]

* أقائلُنَّ: أحضِروا الشُّهُودا *

وفي قوله:[٧]

يا لَيتَ شِعرِي عَنكُمُ، حَنِيفا، أشاهِرُنَّ بَعدَنا السُّيُوفا؟

أنشدهما ابن جنّي.

فإن قلتَ: فليست نون التوكيد إذًا من خواصّ الفعل، لدخولها على اسم الفاعل. قلتُ: دخولها على اسم الفاعل ممّا لا يُلتفت إليه لنُدوره.

ولمّا ذكر ما يتميّز[٨] به الاسم والفعل قال:[٩]

١٢ ـ سِواهُمَا الحَرْفُ[١٠]

---

(١) الآية ٣٢ من سورة يوسف.

(٢) س: بشروط مذكورة. وانظر شرح الأبيات ٦٣٦ ـ ٦٣٨.

(٣) س: لفظًا.

(٤) صحيح مسلم ص٢٢٤٩ وشرح النووي ٨: ٦١ والمسند ٥: ٤٠٥. ورواه الحاكم عن جبير بن نفير.

(٥) صدر بيت عجزه في حاشيتي الأصل و س:

لَولاكِ لَم يَكُ لِلصَّبابةِ جانِحا

العيني ١: ١١٨.

(٦) رجل من هذيل. شرح أشعار الهذليين ص٦٥١ والخصائص ١: ١٣٦ والعيني ١: ١١٨ والخزانة ٤: ٥٧٤ والارتشاف ١: ٣٠٧ وديوان رؤبة ص١٧٣.

(٧) س: «وقول الشاعر». والبيتان لرؤبة. ديوانه ص١٧٩ والعيني ١: ١٢٢ والخزانة ٤: ٥٧٧. وفوق «عنكم» في الأصل: «منكم». وعنكم أي: بكم. وحنيفا: منادى مرخم والألف فيه للإطلاق. والمراد حنيفة بن لجيم.

(٨) في الأصل: ما تميز.

(٩) كذا في الأصل و ت و ط. ح: «والفعل انتقل إلى الحرف فقال». س: «والفعل شرع في الحرف فقال». وقد عدلت العبارة في حاشية ت، فجعلت كما في س.

(١٠) سوى أي: غير. وهي خبر مقدم للحرف. وزاد في س و ط:

كَهَلْ، وفي، ولَمْ

وهو في حواشي الأصل و ت و ح. وفي حاشية س أن: «هل» جاءت في القرآن الكريم على سبعة أوجه... قلت: والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى «هل» على الحكاية، وما عطف في محل جر على الحكاية أيضًا.

فكلّ ما لا يقبل شيئًا من علامات الاسم، ولا من علامات الفعل، فهو حرف. فتركُ العلامة علامةٌ له. ثمّ مثّله بثلاثة أحرف، تنبيهًا على أنّ الحرف ثلاثة أنواع: مُشترَك[1] بين الاسم والفعل نحو: «هل»، ومُختصّ بالاسم نحو: «في»، ومُختصّ بالفعل نحو: «لم».

ولمّا كان الفعل ينقسم باعتبار صيغه ثلاثة أقسام: ماض وأمر ومُضارع،[2] أخذ يذكر ما يتميّز به كلّ واحد منها عن الآخَرين، فقال:[3]

فِـعـلٌ مُـضـارعٌ يَـلِـي «لَم»، كَـيَـشَـمْ

أي: علامة الفعل المُضارع قبوله لأن يلي «لم»، أي: يُنفى بها كقولك في «يَشَمُّ»: لم يَشَمَّ. وهو مُضارع: شَمِمتُ الطِّيبَ ونحوَه أَشَمُّه، بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع.[4] والعامّة يفتحون عين الماضي ويضمُّون عين المضارع[4]. قال ابن دُرُستَوَيهِ:[5] وهو خطأ. وليس كما قال. بل هو[6] لغة، حكاها الفرّاء[7] وابن الأعرابيّ[8] ويعقوب[9] وغيرهم.

ثمّ ذكر علامة الماضي فقال:[10]

١٣ ـ وماضِيَ الأفعالِ بالتّا مِزْ،

أي: مِزِ الفعل الماضيَ، بالتاء المُتقدِّم ذكرُها. وهي تاء التأنيث الساكنة. ويحتمل[11] أن يريد مجموع التاءين ـ أعني:[12] تاء «فعلتَ» وتاء «أتتْ» ـ لأنّ كلتيهما مُختصّة بالفعل الماضي.

(١) انظر الإتحاف ١:١٨١. وفي حاشية ت عن التواتي أن الحرف المشترك يدخل على الاسم أو الفعل إذا لم يجتمعا في الجملة بعده، لأن «هل» تقتضي الفعل إذا وجد.
(٢) ت س: ومضارع وأمر.
(٣) فعل: مبتدأ. ومضارع: صفة له. وجملة يلي: خبره. ولم: في محل نصب مفعول به على الحكاية. والكاف: خبر مبتدأ محذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية، وحذفت الميم الثانية من «يشمّ» للوقف.
(٤) س: المستقبل.
(٥) أبو محمد عبدالله بن جعفر الفارسي النحوي، صحب المبرد وكان شديد الانتصار للبصريين. توفي سنة ٣٤٧. إنباه الرواة ٢:١١٣. وانظر تصحيح الفصيح ١:١٥٣.
(٦) في النسخ: هي.
(٧) أبو زكرياء يحيى بن زياد الديلمي الكوفي، إمام في اللغة والنحو. توفي سنة ٢٠٧. طبقات النحويين واللغويين ص١٤٣.
(٨) أبو عبدالله محمد بن زياد مولى للعباس بن محمد، راوية للشعر كثير الحفظ وناسب ونحوي كوفي. توفي سنة ٢٣١. إنباه الرواة ٣:١٢٨.
(٩) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت، أخذ عن البصريين والكوفيين، وتوفي سنة ٢٤٤. وفيات الأعيان ٦:٣٩٥. وانظر إصلاح المنطق ص٢١١ وتهذيب إصلاح المنطق ص٤٩٤.
(١٠) حذفت همزة «التاء» للتخفيف. ومز: ميز. قدم عليه مفعوله والجار والمجرور.
(١١) في حاشية س عن يس: «الظاهر أنه أراد لفظ التاء المتقدمة التي تنقسم بالصفة إلى قسمين». وفي حاشية ت عن ابن غازي: قلت: ولو قال:

وماضِيَ الأفعالِ بالتّاءينِ سِمْ والنُّونِ فِعلَ الأمرِ، إنْ أمرٌ فُهِمْ

لصرح بهما. الإتحاف ١:١٨٣ ـ ١٨٤.
(١٢) فيما عدا الأصل: أي.

ومِزْ: أمرٌ من: مازَهُ. يقال: مِزتُه فانمازَ،(١) وميّزتُه فتميّزَ.

ثمّ ذكر علامة الأمر، فقال:(٢)

وسِمْ بالنُّونِ فِعلَ الأمرِ، إنْ أمرٌ فُهِمْ

أي: وعلّمْ فعلَ الأمر بالنون المتقدّمة(٣) ـ وهي نون التوكيد ـ لا مُطلقًا، بل يُشترط أن يُفهم من اللفظ معنى الأمر.

فعلامة الأمر إذًا مجموع شيئين: قبول النون، وإفهام معنى الأمر، نحو: أقبِلْ. فإنّه يقبل النون، ويُفهِم الأمر. فهو فعل أمر. فإن قبل(٤) النون، ولم يُفهِم الأمر، فهو فعل مضارع نحو: هل تفعلَنَّ؟ أو فعل تعجّب(٥) نحو: أحسِنَنَّ بزيد! فإنّ لفظه لفظ الأمر، وليس بأمر في المعنى، على الأصحّ. وتوكيد فعل التعجّب بنون التوكيد نادر.

وإن دلّ اللفظ على معنى الأمر ولم يقبل نون التوكيد فهو اسم، إمّا مصدر نحو:(٦)

* صَبرًا، بَني عَبدِ الدّارْ *

وإمّا اسم فعل. وإلى هذا أشار بقوله:(٧)

١٤ ـ والأمرُ، إنْ لَم يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ، هُوَ اسمٌ، نَحوُ: صَهْ وحَيَّهَلْ

فصَهْ بمعنى: اسكتْ. وكلاهما يُفهَم منه(٨) الأمر. ولكن «اسكت» يقبل النون(٩) فهو فعل أمر، و «صه» لا يقبلها فهو اسم فعل. وحيّهلَ بمعنى: أقبلْ أو قدّمْ أو عجّلْ. تقول: حيَّهلَ

---

(١) ح ط: فامتاز.

(٢) أمر: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(٣) س: المتقدم ذكرها.

(٤) زاد في س و ط: اللفظُ.

(٥) في حاشية س عن يس أن هذا لا ينبغي له لأن توكيد التعجب بالنون نادر كما صرح به بعد.

(٦) البيت لهند بنت عتبة. سيرة ابن هشام ٣:١٣ والأغاني ١٤:١٦ والعقد الفريد ٥:٤٩٠ والعمدة ١:١٨٤ والإقناع ص٥٦ والوافي في العروض والقوافي ص١٤٧ والمعيار ص٦٨ وشرح التحفة ص٢٣٧ ـ ٢٣٨ واللسان (بكي) و (رجز).

(٧) الفقرة في الإتحاف ١:١٨٥. وفي حاشية ت عن التواتي: «قول الإمام: والأمر، على حذف مضاف أي: ومفهم الأمر». وفي حاشية س اعتراض على الناظم بأمور أربعة مع الجواب عنها. ح: «لم يكن». والمحل: مصدر ميمي بمعنى الحلول. والأمر: مبتدأ خبره جملة: هو اسم. وللنون: متعلقان بخبر: يك. واسم يك هو محل. وفيه: متعلقان بمحل. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. وحذفه ليس ضرورة لأن فعل الشرط ماض في المعنى، خلافًا للأزهري. ونحو: مضاف إلى صه على الحكاية، خبر لمبتدأ محذوف. وحذفت نونُ «يكن» تخفيفًا لتحرك ما بعدها، ولامُ «محلّ» الثانية للوقف.

(٨) زاد في ط: معنى.

(٩) ط: نون التوكيد.

على زيد، أي: أقبل.[١] وحيَّهلَ زيدًا، أي: قدّم.[٢] وحيَّهلَ بزيد، أي: عجّل.[٣] ومنه:[٤] «إذا ذُكرَ الصّالِحُونَ فحَيَّهَلَ بِعُمَرَ». فقد تساوت حيّهل وأقبل وقدّم وعجّل، في إفهام معنى الأمر. ولكنّ هذه الثلاثة تقبل النون فهي أفعال، و «حيّهل» لا تقبلها فهي اسم فعل.[٥]

واعلم[٦] أنّ علامة المُضارع ـ وهي «لم» ـ فارقة بينه وبين اسم الفعل الذي بمعناه، نحو: أفٍّ وأتضجّرُ. فإنّهما بمعنًى.[٧] ولكن «أفّ» لا تقبل «لم» و «أتضجّر» تقبلها. وكذلك علامة الماضي ـ وهي التاء ـ فارقة بينه وبين اسم الفعل الذي بمعناه، نحو: هيهاتَ وبَعُدَ. فإنّهما بمعنًى.[٨] ولكنّ «هيهات» لا تقبل تاء التأنيث، و «بَعُدَ» تقبلها. وهذا واضح. والله أعلم.[٩]

---

(١) زاد في س: على زيد.
(٢) زاد في س: زيدًا.
(٣) زاد في س: بزيد.
(٤) حديث لابن مسعود وعائشة وعلي. المسند ٦:١٤٨ ومجمع الزوائد٩:٧٨ وكشف الخفاء ١:٩٠ وتخريج أحاديث الرضي ص١٧٥ والنهاية واللسان والتاج (حيي). وزاد في س: قوله.
(٥) زاد في ط: بمعنى الماضي.
(٦) ط: ثم اعلم.
(٧) ح: «بمعنى ما». س ط: «بمعنى المضارع». وألحق بحاشية ت: واحد.
(٨) زاد في النسخ: الماضي.
(٩) ليست الجملة فيما عدا الأصل.

المُعرب والمبنيّ

المُعرب[١] مُشتق من الإعراب، والمبنيّ مُشتقّ من البناء. فوجب لذلك أن يُقدَّم بيان الإعراب والبناء.

فالإعراب في اللغة مصدر: أعربَ أي: أبانَ أو أجالَ أو حسّنَ أو غيّرَ أو أزالَ عَرَبَ[٢] الشَّيءِ ـ وهو فساده ـ أو تكلّمَ بالعربيّة. فهذه ستّة معان. وأمّا في[٣] الاصطلاح ففيه مذهبان:

أحدهما: أنّه لفظيّ. وهو اختيار المُصنّف.[٤] ونسبه إلى المُحقّقين، وحدّه في «التسهيل»[٥] بقوله: الإعراب ما[٦] جيء به لبيان مُقتضى العامل، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.[٧]

والثاني: أنّه معنويّ، والحركات إنّما هي دلائل عليه. وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم[٨] وكثير من المتأخّرين. وحدّوه بقولهم: الإعراب تغيّر[٩] أواخر الكلم، لاختلاف العوامل الداخلة عليها، لفظًا أو تقديرًا.[١٠]

والمذهب الأوّل أقرب إلى الصواب،[١١] والله أعلم.[١٢]

---

(١) في حاشية الأصل: «وإنما قدم الفرع على... وتفريعًا». وهو من التصريح ١:٤٦. وفيها أيضًا أنه قدم المعرب على المبني لشرفه. وفي حاشية س بيان قسمي النحو وهما الإعراب والصرف، وبيان سبب تقديم الإعراب أيضًا.

(٢) ت: «عُزبَ».

(٣) سقطت من س و ح، وألحقت بحاشية ت.

(٤) أي: ابن مالك. س: «المص». وهو اختصار لـ «المصنف» يرد فيها دائمًا.

(٥) ص٧.

(٦) في حاشية ت عن أبي سعيد: لفظة «ما» واقعة على الحركة والحرف والسكون والحذف. وقوله: «مقتضى العامل» يعني: من الفاعلية والمفعولية والإضافة. والإعراب جيء به ليبينه. وقوله: «من حركة» الخ بيان لـ «ما» في قوله...

(٧) في حاشية ت عن يس أن الدنوشري جعل من التسمح عد السكون والحذف من الإعراب اللفظي، لأن اللفظ هو الحركة والحرف.

(٨) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأندلسي الشنتمري، عالم بالعربية ومعاني الشعر، وحافظ متقن ضابط. توفي سنة ٤٧٦. وفيات الأعيان ٦:٧٩. ت: «واختيار قول الأعلم». وفي الحاشية عن نسخة: واختاره الأعلم.

(٩) ح س ط: «تغيير». وفيه نظر. حاشية الصبان ١:٤٨.

(١٠) في حاشية س: راجع إلى العوامل. ولا يحسن رجوعه إلى الإعراب، لأنه معنوي.

(١١) في النسخ: «للصواب». وعندي أنه لفظي ومعنوي لأنه تغير صوتي مخصوص يدل على وظائف وعلاقات نحوية.

(١٢) ليست الجملة فيما عدا الأصل.

والبناء في اللغة: وضع شيء على شيء، على صفة يُراد بها الثبوت. وأمّا في الاصطلاح فقد حدّه في «التسهيل»[(١)] بقوله: ما جيء به لا لبيان مُقتضى العامل من شِبه الإعراب، وليس حكاية أو إتباعًا[(٢)] أو نقلاً أو تخلّصًا من سكونين.[(٣)] فعلى هذا هو[(٤)] لفظيّ. وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركةً أو سكونًا،[(٥)] لغير عامل ولا اعتلال.[(٦)] فعلى هذا هو[(٧)] معنويّ.

[في الأسماء]

١٥ ـ والاسمُ مِنهُ مُعرَبٌ، ومَبْنِي لِشَبَهٍ، مِنَ الحُرُوفِ، مُدْنِي[(٨)]

يعني: أنّ الاسم قسمان: قسم مُعرب، وقسم مبنيّ.[(٩)] ولا واسطة بينهما. وذهب قوم إلى أنّ الأسماء قبل التركيب موقوفة، لا مُعربة ولا مبنيّة، واختاره ابن عصفور.[(١٠)] ومذهب الناظم أنها مبنيّة.[(١١)] وسيأتي سبب بنائها.[(١٢)]

فإن قلتَ: قوله «منه معرب ومبني» لا يُفهِم الحصر. قلتُ: لمّا ذكر أنّ المبنيّ هو ما أشبه الحرف، وأنّ المعرب هو ما لم يُشبه الحرف، عُلم أنّه لا[(١٣)] واسطة بينهما.

---

(١) ص١٠. وفي حاشية س تفسير لألفاظ هذا الحد، مع الأمثلة. وقريب منه في حاشية ت عن أبي سعيد.

(٢) في حاشية س: «يريد كسر المضاف إلى ياء المتكلم». وفي حاشية ت عن التواتي أمثلة للحكاية والإتباع والنقل والتخلص من سكونين.

(٣) زاد في س: «فهو بناء». وهو من التسهيل ص١٠. وانظر الإتحاف ١:١٨٨.

(٤) س: فهو.

(٥) زاد في ح: «أو حذفًا».

(٦) في حاشية ت: واحترز بقوله: «لغير عامل» مما لزم حركة لكن بعامل كسبحان. فإن ذلك إعراب وليس بناء. وقوله: «ولا عتلال» احتراز مما لزم حركة لأجل الاعتلال، كالمصطفَون والأعلَون وعيسَون وموسَون، بالواو في الرفع وبالياء في الجر والنصب، مع فتح ما قبل حرف الإعراب في الأحوال الثلاثة.

(٧) ت: «فعلى هذا فهو»، س: فهو على هذا. وانظر الإتحاف ١:١٨٩.

(٨) في حاشية الأصل عن التصريح ١:٤٦ ـ ٤٧: «اعلم أن في كلام الناظم حذفًا والتقدير... لم يذكره». والمدني: المقرِّب، ولم تحذف ياؤه لعدم التنوين في الوقف. والاسم: مبتدأ خبره جملة: منه معرب. وحذفت الياء الثانية من «مبني» للوقف. وهو مبتدأ حذف خبره وما تعلق به لدلالة ما قبله عليه أي: وكائن منه مبني. ولشبه: متعلقان بمبني. ومدني: صفة لشبه، ويتعلق «من» بهذه الصفة.

(٩) في حاشية الأصل عن التصريح ١:٤٧: وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني، وسموه خصيًّا. وليس بشيء.

(١٠) أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي، عالم بالعربية والأدب. توفي سنة ٦٦٩. صلة الصلة ص١٤٢ وابن عصفور والتصريف ص٤٣ ـ ٦٢.

(١١) في حاشية س أن مذهب الزمخشري فيها الإعراب، وأن الخلاف هذا كخلاف المناطقة في الدلالة من اللفظ مفردًا أو مركبًا.

(١٢) في شرح البيت ١٧.

(١٣) ت ح: «علم ألا». ط: عرفه أنه لا.

تنبيهـات:

الأول: بدأ الناظم بالمُعرب، لأنّ الأصل [في الاسم][(١)] الإعراب، وما بُني منه فلسبب[(٢)] أخرجه عن أصله.

الثاني: مذهب الجُمهور أنّ الإعراب إنّما جيء به في الاسم، ليدلّ على المعاني المُعتَوِرة عليه، كقولهم: «ما أحسن زيد» بالرفع في النفي، وبالنصب في التعجّب، وبالجرّ في الاستفهام. فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني، ولا كذلك[(٣)] الأفعال، لأنّ صيغة الفعل تختلف لاختلاف معانيه. فلذلك[(٤)] كان الإعراب في الاسم أصلاً، وفي الفعل فرعًا، كما سيأتي بيانه. وذهب قُطرب[(٥)] إلى أنّ الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني، وإنّما دخل ليفرق بين الوصل والوقف.[(٦)]

الثالث: لمّا كان الإعراب في الاسم أصلاً لم يحتج إلى بيان سببه، ولمّا كان البناء في الاسم على خلاف الأصل[(٧)] احتاج[(٨)] إلى بيان سببه، فقال: «لِشَبهٍ مِنَ الحُروفِ مُدْني». يعني أنّ سبب بناء الاسم إنّما هو شَبهه بالحرف.[(٩)] وأمّا شَبه الفعل[(١٠)] فليس سببًا للبناء،[(١١)] عنده. بل هو سبب منع الصرف، وكون سبب البناء هو شَبه الحرف وحده هو ظاهر[(١٢)] مذهب سيبويه.

ثمّ إنّ شَبه الحرف إنّما يقتضي بناء الاسم إذا لم يُعارضه مُعارض يقتضي إعرابه. فإن عارضه[(١٣)] مُقتضي الإعراب[(١٤)] أُلغي شبه الحرف، وأعرب الاسم ترجيحًا لمُقتضى الإعراب. فإنّه داعية للأصل.[(١٥)] وإلى ذلك أشار بقوله: «مُدني» أي: مُقرّب. فإنّ الشَّبه لا يكون مُقرّبًا

---

(١) سقط من الأصل.
(٢) ت: «وما بني فلسبب»، خ: وما بني بسببه.
(٣) في النسخ: وليس كذلك.
(٤) ح: ولذلك.
(٥) أبو علي محمد بن المستنير، نحوي لازم سيبويه وأخذ عن عيسى بن عمر. توفي سنة ٢٠٦. وفيات الأعيان ٤: ٣١٢.
(٦) في حاشية ت عن التواتي: فعلى هذا فالإعراب أصل في الاسم والفعل والحرف. فلا مزية لأحدها على الآخرَين. مثال ذلك: مررت بزيدْ، وقفًا، ومررت بزيدٍ، وصلاً، وزيد يخرجْ، وقفًا، وزيد يخرجُ، وصلاً.
(٧) س: في الاسم فرعًا.
(٨) ح: احتيج.
(٩) ت: «لشبهه بالحروف». ح: شبهه بالحروف.
(١٠) ت: شبهه بالفعل.
(١١) س: في البناء.
(١٢) سقطت من ت. وفي الحاشية عن نسخة: ظاهر كلام.
(١٣) ألحق بحاشية ت عن نسخة: معارض.
(١٤) ط: فإن عارضه معارض مقتض للإعراب.
(١٥) في النسخ: إلى الأصل.

للاسم من الحرف إلّا إذا لم يُعارضه مُعارض. فإن عارضه ما يمنع البناء لم يكن حينئذ[١] مُقرّبًا. مثال ذلك: «أيّ».[٢] فإنّها تكون موصولة وشرطيّة واستفهاميّة. وهي في هذه الأحوال مُشابهة للحرف، كأخواتها. ولكنْ عارض شَبهَها للحرف لُزومُها الإضافةَ،[٣] وكونها بمعنى «كلّ» مع النكرة وبمعنى «بعض» مع المعرفة،[٤] فأُعربتْ.

ثمّ اعلم أنّ شبَه الحرف خمسة أنواع: وضعيّ ومعنويّ واستعماليّ وافتقاريّ وإهماليّ. وقد نبّه على الوضعيّ بقوله:[٥]

١٦ ـ كالشَّبَهِ الوَضعِيِّ، في اسمَيْ «جِئتَنا»

المراد[٦] بالشَّبه الوضعيّ كون الاسم على حرف واحد أو حرفين في الوضع، كاسمي «جئتَنا». وهما التاء و «نا». فإنّهما اسمان، بدليل صحّة الإسناد إليهما. وهما مبنيان، لأنّ التاء على حرف واحد في الوضع، و «نا» على حرفين في الوضع. فشابها بذلك الحرفَ، لأنّ أصلَ الحرف أن يُوضع على حرف هجاء أو حرفي[٧] هجاء، وأصلَ الاسم أن يُوضع[٨] على ثلاثة فصاعدًا. فما وُضع من الأسماء على أقلّ من ثلاثة فقد شابه وضعُه وضع الحرف، فاستحقّ البناء. وأمّا ما وُضع على أكثر من حرفين ثمّ طرأ عليه حذف، نحو: يدٌ ودمٌ، فهو مُعرب لأنّ له ثالثًا في الوضع.

ونبّه على المعنويّ، بقوله:[٩]

والـمَعـنَـوِيِّ، فـي «مَـتَـى» وفـي «هُـنـا»

المُراد بالشَّبه المعنويّ أن يتضمّن الاسم معنى من معاني الحُروف، فيصير مُؤدّيًا لمعنى الحرف. وذلك ضربان:

---

(١) س: «ح». وهو اختصار لـ «حينئذ» يرد فيها دائمًا.

(٢) في حاشية ت عن أبي سعيد أن من ذلك أيضًا الاسم الموصول واسم الإشارة في التثنية.

(٣) ت: «للإضافة». وفي الحاشية عن أبي سعيد أن قوله: «وكونها إلخ» مشكل لاقتضائه إضافة «أي» إلى النكرة وهي موصولة. وهو خلاف المشهور.

(٤) في حاشية س: أن القاعدة أن «أي» إذا أضيفت إلى نكرة عاد الضمير إليها بحسب ما تضاف إليه، وإذا أضيفت إلى معرفة عاد الضمير إليها مفردًا.

(٥) الوضعي: ما وضع أصلاً في اللغة. والكاف: خبر لمحذوف. وفي اسمي: متعلقان بالاسم المنسوب الوضعي. واسمي: مضاف إلى جئتنا على الحكاية. وفي حاشية س أن الناظم يريد بيان الأسباب الموجبة للبناء، لا المجوزة له.

(٦) س: والمراد.

(٧) ط: أو على حرفي.

(٨) س: وأصل الأسماء أن توضع.

(٩) العطف على الوضعي. وفي: متعلقة بالمعنوي. ومتى وهنا: في محل جر على الحكاية. وفي هنا: معطوفان لا يعلقان. وفي حاشية ت عن التواتي: لا يقال: متى معربة بحركة مقدرة على أنه مقصور كفتى، لأن عدم تنويه، ولا موجب لحذفه، يدل على بنائه.

أحدهما: أن يتضمّن معنى حرف مُستعمل، نحو: متى. فإنّه مُضمّن[١] معنى الاستفهام إذا وقع استفهامًا، ومعنى الشرط إذا وقع شرطًا. ولكلّ من الاستفهام والشرط حرف مُستعمل. فحرف الاستفهام الهمزة، وحرف الشرط «إنْ».

والثاني: أن يتضمّن معنى من معاني الحروف التي لا تليق بغيرها، وإن لم يكن لذلك المعنى حرف مُستعمل، نحو: هنا. فإنّه اسم إشارة إلى المكان. فبُني[٢] لتضمّنه معنى الإشارة، لأنّه كالتنبيه والتشبيه والخطاب، وغير ذلك من معاني الحروف، ولم يوضع للإشارة حرف يدلّ عليها.

وإلى هذين الضربين[٣] أشار الناظم بالمثالين.[٤]

ونبّه على الاستعماليّ، بقوله:[٥]

١٧ - وكَنِيابةٍ، عَنِ الفِعلِ، بِلا تَأثُّرٍ،

وحقيقته أن يكون الاسم نائبًا عن الفعل، أي: عاملاً عمله، ويكون مع ذلك غير مُتأثّر بالعوامل لا لفظًا ولا محلًّا. والمراد بذلك أسماء الأفعال، نحو: دَراكِ ونَزالِ.[٦] فإنّها تلزم النيابة عن أفعالها، فتعمل عملها ولا تتأثّر بالعوامل. فبُنيت لشَبهها بالحروف العاملة عمل الفعل. أعني: إنّ وأخواتها. فإنّها تعمل عمل الفعل ولا تتأثّر بالعوامل. فلمّا استُعملت أسماء الأفعال استعمال هذه[٧] الحروف بُنيت.

تنبيه: ما ذُكر من أنّ أسماء الأفعال لا تتأثّر بالعوامل، لا لفظًا ولا محلّا هو مذهب أبي الحسن الأخفش ومن وافقه. وعليه بنى الناظم. ونسبه[٨] في «الإفصاح»[٩] إلى الجُمهور. ويأتي[١٠] بيان ذلك في موضعه.[١١] إن شاء الله، تعالى.

(١) ج: متضمن.
(٢) ح: فيبنى.
(٣) س: الموضعين.
(٤) ط: «بمثالين». وسقطت من ت و ح. س: بقوله في متى وفي هنا.
(٥) الكاف: معطوفة على الكاف. ولا: حرف نفي بين الجار والمجرور. وهما متعلقان بصفة محذوفة لنيابة. وفي حاشية ت عن أبي سعيد أن عطف «كنيابة» لا يستقيم إلا بتقدير محذوفين: كشبه ذي نيابة. وفي حاشية ت أن المحذوف ثلاثة: كشبه اسم ذي نيابة حرفًا، وأن قوله: «بلا تأثر» يعني في لفظه ومحله. وفي حاشية ت أيضًا عن التصريح ١: ٥٠ - ٥١: قوله: «بلا تأثر» لو حذف.. كما صرحوا به.
(٦) دراك: اسم فعل أمر بمعنى: أدرك. ونزال: بمعنى: انزل.
(٧) سقطت من النسخ.
(٨) ابن هشام الخضراوي. وهو أبو عبدالله محمد بن يحيى الخزرجي الأندلسي. توفي سنة ٦٤٦. بغية الوعاة ١: ٢٦٧.
(٩) الإفصاح بفوائد الإيضاح. وهو شرح لكتاب «الإيضاح» لأبي علي الفارسي. كشف الظنون ١: ٢١٢. ط: «الإيضاح».
(١٠) س ط: وسيأتي.
(١١) في حاشية س: «عند قوله: والزم بنا النوعين». انظر ما قبل البيت ٦٢٧.

واحترز بقوله: «بلا تأثّر» من المصدر الواقع بدلاً من فعله، كقوله تعالى:[١] ﴿فضَربَ الرِّقابِ﴾، فإنّه ينوب عن الفعل ويتأثّر بالعوامل،[٢] فأُعرب لعدم مُشابهته للحرف، وكذلك اسم الفاعل ونحوُه، ممّا يعمل عمل الفعل ويتأثّر.

ونبّه على الافتقاريّ، بقوله:[٣]

وكـافـتِـقـار، أُصِّـلا

وحقيقته أن يكون الاسم مفتقرًا إلى جملة،[٤] على سبيل اللزوم، كافتقار «الذي» ونحوها من الموصولات إلى جملة. فإن لم يكن الافتقار لازمًا، كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها، لم يكن سببًا للبناء، لأنّه ليس بلازم، وإلى هذا أشار، بقوله: «أُصِّلا».

وأما الشبه الإهماليّ[٥] فهو أن يكون الاسم غير عامل ولا معمول، كالحروف المهملة. ومثال ذلك الأسماء قبل التركيب، كفواتح السور، فإنّها مبنيّة لشبهها الحروفَ المُهملة، في أنّها لا عاملة ولا معمولة. هذا مذهب الناظم، خلافًا لمن قال: إنها موقوفة،[٦] ولمن قال: إنّها مُعرَبة حكمًا.

فإن قلتَ: قد أخلّ بهذا النوع الخامس، فلم يذكره. قلتُ: قد[٧] أشار إليه بكاف التشبيه، في قوله «كالشبه الوضعيّ»، فإنها مُشعرة بعدم الحصر.[٨]

١٨ ـ ومُعرَبُ الأسماءِ ما قَد سَلِما مِن شَبَهِ الحَرفِ، كأرضٍ وسُما[٩]

يعني: أنّ المُعرب من الأسماء هو ما قد[١٠] سلم من شَبه الحرف المُؤثّر. ومن هنا عُلم أنّ انحصار الاسم في القسمين. ثمّ مثّل المُعرب[١١] بمثالين: صحيحٍ وهو أرض، ومُعتلٌ وهو

---

(١) الآية ٤ من سورة محمد. س: «تع» وهو اختصار ل «تعالى» يرد فيها دائمًا.

(٢) ت س ط: بالعامل.

(٣) العطف على الكاف في البيت ١٦. والافتقار: الحاجة. وأصل: كان أصيلاً، أي: مؤصلاً غير عارض.

(٤) ت: الجملة.

(٥) زاد ابن مالك في الكافية نوعًا سادسًا هو الشبه اللفظي، ومثل له بـ «حاشا» الاسمية لأنها تشبه الحرفية. وفي حاشية ت عن الأشموني ١: ٥٦ أن الشبه الإهمالي في شرح الكافية مثل له بفواتح السور، والمراد الأسماء مطلقًا قبل التركيب فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة، في كونها لا عاملة ولا معمولة.

(٦) فوقها في ت: أي: لا معربة ولا مبنية.

(٧) سقطت من الأصل.

(٨) زاد في ط: ثم قال.

(٩) معرب: مبتدأ خبره: ما. والكاف: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو.

(١٠) سقطت مما عدا الأصل.

(١١) ط: للمعرب.

سُما. وهو إحدى[(١)] لغات الاسم الستّة.[(٢)] ونبّه بذلك على أنّ من المُعرب ما يظهر إعرابه نحو: أرض، وما يُقدّر إعرابه نحو: سُمًا.

[في الأفعال]

ثمّ انتقل إلى الفعل، فقال:[(٣)]

١٩ - وفِعْلُ أمرٍ ومُضِيٍّ بُنِيا وأعربُوا مُضارِعًا،

يعني: أنّ الفعل أيضًا على قسمين: مبنيّ ومُعرب. وأصله البناء. فجاء الأمر والماضي على وَفق[(٤)] الأصل. وأمّا المُضارع فإنّه أُعرب لشبَهه[(٥)] بالاسم في الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء. وقيل: لمُشابهته[(٦)] في الأوّلين فقط. وأمّا لام الابتداء[(٧)] فإنّها دخلت بعد استحقاق الإعراب لتخصيص المضارع بالحال، كما خصّصته السين ونحوها بالاستقبال. وزاد بعضهم في وجوه الشَّبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته.[(٨)]

والذي ذهب إليه المصنّف أنّ المضارع إنّما أُعرب لمُشابهته الاسمَ، في أنّ كلًّا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة، كقولك: لا تأكلِ السمكَ وتَشرب[(٩)] اللبنَ، بجزم «تشرب» إذا أُريد النهي عن كلّ[(١٠)] منهما، وبنصبه[(١١)] إذا أُريد النهي عن الجمع بينهما، وبرفعه إذا أُريد[(١٢)] النهي عن الأوّل فقط، ويكون الثاني مُستأنفًا.

---

(١) في النسخ: «أحد». وفي حاشية ت عن ابن غازي ١:١٩٣ ذكر اللغات الست في الاسم. قلت: وهي عشر في الأشموني ١:٥٧، وثماني عشرة في حاشية الصبان ١:٥٧.

(٢) كذا بالتأنيث. وهو جائز لتأخر العدد على المعدود.

(٣) زاد في آخره: «إن عريا» وضرب عليه في ت. والمراد إسقاطه لأنه سيرد بعد. وزاد في س:

مِن نُونِ تَوكيدٍ مُباشِرٍ، ومِن نُونِ إناثٍ، كيَرُعْنَ مَن فُتِن

وهو البيت ٢٠ من الألفية، سيرد بعد أيضًا. وفي حاشية س عن الشاطبي أن الضمير في «أعربوا» عائد على العرب. وهو من قبيل ما يفسره السياق، وإن لم يتقدم للعرب ذكر. وجملة بني: خبر فعل. والألف: للإطلاق.

(٤) س: «وفاق».

(٥) ذهب العكبري إلى أن إعراب المضارع استحسان، ولا يكون لشبهه باسم الفاعل، لأن إعرابه لا يدل على معان مختلفة كالاسم. المسألتان ٨ و١٥ من مسائله. وفي حاشية ت عن أبي سعيد تفسير الإبهام والتخصيص في الفعل المضارع والاسم، مع إحالة على الكراسة للجزولي وشرحها. انظر: التوطئة للشلوبين ص١١٧.

(٦) س: للمشابهة التي.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني: لأن لام الابتداء والإعراب أصلان في الأسماء. ولا يكونان في الفعل إلا بعد حصول الشبه له بالأسماء.

(٨) زاد في ح: وعدد حروفه.

(٩) في حاشية ت عن التواتي أن تقديره في الجزم: وانته عن شرب اللبن في هذه الحالة، وتقديره في النصب: شاربًا اللبن، وتقديره في الرفع: ولك شرب اللبن. ويجوز في النصب أن يكون «تشرب» معطوفًا على السمك، بتضمين «لا تأكل» معنى: «لا تطعم» أو غير ذلك مما يناسب المعنى.

(١٠) زاد في ط: واحد.

(١١) ح: ونصبه.

(١٢) زاد في ت: به.

فلمّا كان الاسم والفعل شريكين في قَبول المعاني، بصيغة واحدة، اشتركا في الإعراب. لكنّ الاسم ليس له ما يُغنيه عن الإعراب، لأنّ معانيه مقصورة عليه،[١] والمضارع قد يُغنيه عن الإعراب تقدير اسم[٢] مكانه. فلهذا جُعل[٣] الاسم أصلاً والفعل[٤] المُضارع فرعًا. هذا معنى ما ذكره[٥] في «شرح التسهيل». قال: والجمع بينهما، بما ذكرتُه، أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجاراة[٦] اسم الفاعل في الحركة والسكون،[٧] لأنّ المُشابهة بهذه الأمور بمعزل عمّا جيء بالإعراب لأجله،[٨] بخلاف المُشابهة التي اعتبرتُها.

تنبيهـات:

الأول: ذهب الكوفيّون إلى أنّ الإعراب أصل في الأفعال، كما أنّه أصل في الأسماء، واستدلّوا[٩] بأنّ اللّبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال، في بعض المواضع، نحو: لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبنَ. كما تقدّم. وأجاب البصريّون بأنّ النصبَ في «وتشرب» بـ «أنْ» مُضمرة، والجزمَ على إرادة «لا» والرفعَ على القطع. فلو أُظهرت[١٠] العوامل المُضمرة لكانت دالّة على المعاني، ولم يُحتج إلى الإعراب. وليس كذلك «ما أحسن زيد»، لأنّ الرافع والناصب والجارّ هو «أحسن».[١١]

وتقدّم[١٢] ما ذكره المصنّف من أنّ المضارع قد يُغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، كقولك:[١٣] لا تُعْنَ بالجفاء وتَمدح عمرًا. فإنّه محتمل للمعاني الثلاثة المتقدّمة في «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»، ويغني عن الإعراب في ذلك وضع اسم مكان كلّ واحد، من المجزوم

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فلا تكون في الفعل والحرف، بخلاف الفعل المضارع. فإن الاسم يكون في موضعه يغني عنه.
(٢) س: «الاسم». وفوقها في ت: قوله «تقدير إلخ» سيأتي بيانه قريبًا.
(٣) زاد في ح: «الإعراب في»، وفي س و ط: في.
(٤) ح س ط: وفي الفعل.
(٥) ت: «ما ذكر». وانظر: ١: ٣٥ ـ ٣٦ من شرح التسهيل.
(٦) ح س: وجريانه على.
(٧) س: الحركات والسكنات.
(٨) في حاشية س أن ما ذكروه ليس سببًا في إعراب الاسم، فلا تكون سببًا في إعراب المضارع، وأنه يرد على ابن مالك أمران: الأول: أن ما ذكره قد يقع للفعل الماضي ولا يعرب. والثاني: أنه جعل بناء الاسم لشبهه بالحرف في الوضع، مع أن وضع الحرف ليس سبب بنائه، بل سببه استغناء الحرف عن الإعراب.
(٩) زاد في ط: على ذلك.
(١٠) ح: ظهرت.
(١١) وانفرد قطرب ـ وهو صاحب غرائب ـ بأن البناء أصل في الأسماء والأفعال والحروف، وأن ما جعله النحاة إعرابًا هو تصرف صوتي لمخالفة الإدراج الوقف.
(١٢) ح س: وقد تقدم.
(١٣) س: كقوله.

والمنصوب والمرفوع، نحو[١] أن تقول: لا تُعنَ بالجفاء ومدحِ عمرٍو، ولا تُعنَ بالجفاء مادحًا عمرًا، ولا تُعنَ بالجفاء ولك مدح عمرو.

وحُكي عن[٢] بعض المتأخّرين أنّ الفعل أحقّ بالإعراب من الاسم، لأنّه وُجد فيه بغير سبب.[٣] فهو بذاته، بخلاف الاسم. فهو له لا بذاته[٤]، فهو[٥] فرع. وهذا قول ضعيف.

الثاني: قد أشاروا إلى علّة إعراب الفعل المُضارع، بتسميته مُضارعًا. والمُضارَعة: المُشابَهة. قال بعضهم: والمضارعة[٦] من لفظ الضَّرْع. كأنّه رضعَ مع الاسم ضرعًا واحدًا. وزعم ابن عُصفور أنّ المُضارَعة مقلوبة من المُراضَعة. ولا ضرورة تدعو إلى ادّعاء القلب، لأنّ البناء كامل التصاريف.[٧]

الثالث: لم يتعرّض في النظم[٨] لما يُبنى عليه الأمر والماضي. فأمّا[٩] الأمر فإنّه يُبنى[١٠] على ما يُجزم به، لو كان مُضارعًا. فإن كان صحيح الآخر بُني على السكون، وإن كان معتلّ الآخر أو ممّا يرفع بالنون حُذف آخره.

وأمّا الماضي فإنّه يُبنى[١١] على الفتح، ما لم يتّصل به ضمير مرفوع لمُتكلّم أو مُخاطب أو جمع مؤنّث،[١٢] فيسكن آخره. وإن[١٣] اتّصل به واو جمع ضُمّ آخره. وإنّما بُني على حركة لشبَهه بالمُعرب ـ أعني المضارعَ ـ في وقوعه صفة وصلة وشرطًا[١٤] ونحو ذلك، فكان له بذلك مزيّة على الأمر. وإنّما خُصّ بالفتحة طلبًا للخفّة، و[١٥]سكن آخره عند اتّصال الضمير

---

(١) س: مثل.
(٢) في حاشية ت عن نسخة. وحكى صفاء الدين بن الفتح عن.
(٣) في حاشية ت عن أبي سعيد: قلت: معناه أن سبب الإعراب ـ وهو رفع اللبس ـ إنما يكون في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. وأما نحو: «يقوم زيد» فلا. وأما الأسماء فلا تتبين معانيها من الفاعلية والمفعولية والإضافة إلا به. فتأمل.
(٤) ط: لا لذاته.
(٥) زاد في ح و س: فيه.
(٦) سقطت الواو من ت و ح و ط. س: وذكر بعضهم أن المضارعة مشتقة.
(٧) في حاشية ت عن التواتي وابن غازي ١: ١٩٥ أن المراد كمال تصرفه في الأفعال والمشتقات، لا يتخلف كما يتخلف أيس.
(٨) س: لم يتعرض الناظم.
(٩) ت س: «أما». ط: وأما.
(١٠) في النسخ: مبني.
(١١) في النسخ: بني.
(١٢) زاد في ط: غائبًا.
(١٣) ط: فإن.
(١٤) زاد في ط: وحالاً.
(١٥) ألحق في حاشية ت عن نسخة: إنما.

المرفوع[١] كراهة لتوالي أربع حركات، في شيئين هما كشيء واحد، لأنّ الفاعل كجزء[٢] من فعله. وقال في «شرح التسهيل»:[٣] إنّما سببه تمييز الفاعل من المفعول، في نحو: أكرَمْنا وأكرَمَنا. ثمّ سُلك بالمتّصل بالتاء والنون هذا السبيل، لمساواتهما لـ «نا» في الرفع والاتّصال وعدم الاعتلال.[٤] وضعّف قولَ الجمهور، بما يُوقف عليه في كلامه.

الرابع: أجمعوا على أنّ الماضي مبنيّ، وأمّا الأمر فمذهب البصريّين أنه مبنيّ كما تقدّم، وذهب الكوفيّون إلى أنّه مُعرب مجزوم بلام الأمر المُقدّرة. وهو عندهم مُقتطع من المُضارع.

ثمّ أشار إلى أنّ إعراب المضارع مشروط، بألّا يتّصل به نون توكيد ولا إناث،[٥] بقوله:[٦]

إنْ عَـــــرِيـــــا

٢٠ ـ مِن نُونِ تَوكِيدِ مُباشِرِ، ومِن نُونِ إناثٍ، كـيَـرُعْـنَ مَـن فُـتِـنْ[٧]

المُراد بالمُباشر المتّصل بالفعل، من غير حاجز بينهما. فإذا اتّصل بالمُضارع نون التوكيد المُباشِر بُني على الفتح، نحو: هل تذهبَنّ؟ واحترز[٨] من غير المباشر. وهو ما فَصل بينه وبين الفعل ألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء مُخاطَبة، لفظًا أو تقديرًا، نحو: هل تفعلانِّ،[٩] وهل تفعلُنَّ،[١٠] وهل تفعلِنَّ؟ حُذفت[١١] الواو[١٢] والياء لالتقاء الساكنين، وبقيت[١٣] الضمّة والكسرة دليلاً على ما حُذف.[١٤] فهذا ونحوه مُعرب، لأنّ النون لم تُباشره. والضابط أنّ ما كان رفعه بالضمّة إذا أكّد بنون التوكيد بُني لتركيبه[١٥] معها، وما كان رفعه بالنون إذا أكّد بنون

(١) زاد في ح و س: به.
(٢) في الأصل: جزء.
(٣) في ١:١٢٥ ـ ١٢٦.
(٤) فوقها في ت عن التواتي: «لأن تاء الضمير ونون الإناث ونا ليست من حروف العلة. وهذا ظاهر». ح: الاستقلال.
(٥) ح: «نون توكيد ولا نون إناث». ط: نون التوكيد ولا نون الإناث.
(٦) سقط: «إن عريا» من ط. وعري: خلا وتجرد. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.
(٧) س: «من نون توكيد مباشر لخ». وكثر فيها مثل هذا الحذف بدلالة: لخ. والواو عطفت الجار والمجرور على مثليهما، فلا يعلقان. والكاف: خبر لمحذوف مضافة إلى الجملة بعدها على الحكاية. والنون: للإناث. وفتن: وُلّه.
(٨) في حاشية ت عن الأشموني ١:٦١ ـ ٦٢: والاحتراز بالمباشر عن... في موضعه مستوفى.
(٩) ت ح ط: يفعلان.
(١٠) ت: يفعلن.
(١١) س: فحذفت.
(١٢) زاد في ط: والألف.
(١٣) ت س: وأبقيت.
(١٤) س: عليهما.
(١٥) في الأصل: لتركبه.

التوكيد لم يُبن لعدم التركيب،[١] لأنّ العرب لا تركّب ثلاثة أشياء.[٢]

تنبيه: ما ذهب إليه الناظم، من التفصيل في نون التوكيد بين المُباشِر وغيره، هو المشهور والمنصور. وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مُطلقًا، وذهب قوم إلى الإعراب مُطلقًا.

وأمّا نون الإناث فلا تكون إلّا مُباشِرة. فلذلك أطلق لعدم الحاجة إلى التقييد. والفعل معها مبنيّ على السكون، نحو: «يَرُعْنَ مَن فُتِن» أي: يُفزِعن. والرَّوع: الفزع. وفي سبب بنائه مع نون الإناث خلاف. ومذهب سيبويه أنّه بُني[٣] حملاً على الماضي[٤] المُتّصل بها. وصحّحه في[٥] «شرح التسهيل».

تنبيه: قال في «شرح التسهيل»:[٦] «وأمّا المتّصل بنون الإناث فمبنيّ بلا خلاف». وليس كذلك، بل ذهب قوم إلى أنّه مُعرب، لوجود سبب الإعراب فيه. ومنهم ابن دُرُستُويهِ وابن طلحة[٧] والسُّهيليّ.[٨] والإعراب عندهم مُقدّر، منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي.

[بناء الحروف]

ثمّ انتقل إلى الحرف، فقال:[٩]

٢١ - وكُـلُّ حَـرفٍ مُـسـتَـحِـقٌّ لِلبِـنـا

هذا أمر مُجمَع عليه، إذ ليس فيه مُقتضى الإعراب. قالوا: لأنّ الحرف لا يتصرّف، ولا يَعتقب[١٠] عليه من المعاني ما يحتاج[١١] إلى الإعراب. واعتُرض بأنّ من الحروف ما يكون

---

(١) س: تركيبه.
(٢) فوقها في ت عن التواتي: يعني الفعل والضمير ونون التوكيد. والتركيب إنما يكون في شيئين، نحو: خمسة عشر.
(٣) ط: مبني.
(٤) في حاشية س: لا مطلقًا كما سرى إليه وهم بعضهم. هذا على أنه مبني على السكون، فيكون محمولاً عليه في الصورة والمعنى. وأما إذا قلنا: إنه مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون التخفيف في نحو: ضربن، أو بسكون الفرق في نحو: أكرمْنا، فهو محمول عليه في الصورة فقط، تأمل.
(٥) كذا. وفي ١: ١٢٥ أورده ولم يضعفه ولم يصححه.
(٦) فيما عدا الأصل: شرح الكافية.
(٧) أبو بكر محمد بن طلحة الأموي الإشبيلي، إمام في صناعة العربية، وعارف بعلم الكلام. توفي سنة ٦١٨. بغية الوعاة ١: ١٢١.
(٨) أبو زيد عبدالرحمن بن عبدالله الخثعمي المالقي، حافظ عالم بالعربية واللغة والقراءات والتفسير والحديث وعلم الكلام والأصول. توفي سنة ٥٨١. بغية الوعاة ٢: ٨١.
(٩) حذفت همزة «البناء» للتخفيف. واللام قبله زائدة للتقوية. فالبنا: مجرور لفظًا بالكسرة على الهمزة المحذوفة منصوب محلاً مفعول به لاسم الفاعل مستحق.
(١٠) فيما عدا الأصل: ولا يتعاقب.
(١١) زاد في ط: به.

لمعان كثيرة نحو: «مِن». وأُجيب[١] بأنّ الحرف إنّما جيء به في الأصل ليدلّ على معنى واحد، ليس غيرُ.[٢]

وقوله:

والأصلُ، في المَبنِيِّ، أن يُسَكَّنا[٣]

يعني: أنّ الأصل في كلّ مبنيّ، من الاسم والفعل والحرف، أن يُبنى على السكون لأنّه أخفّ، فلا يُعدل عنه إلّا لسبب، لأنّ[٤] الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه، ما لم يمنع منه مانع، فيُعدلَ إلى[٥] الحركة.

ثمّ قال:[٦]

٢٢ ـ ومِنهُ ذُو فَتحٍ، وذُو كَسرٍ، وضَمْ

أي: ومن المبنيّ صاحبُ فتح، وصاحب كسر، وصاحب ضمّ. فعُلم بذلك أنّ المبنيّ أربعة أقسام، وأنّ أنواع البناء أربعة: ضمّ وفتح وكسر[٧] ووقف، وهو السكون.

تنبيهات:

الأوّل: قد تقرّر أنّ الأصل في المبنيّ أن يسكّن. فما بُني[٨] على الحركة[٩] فلسبب تُرك الأصل لأجله. وأسباب البناء على الحركة[٩] خمسة: **الأوّل**: التقاء الساكنين، نحو: أمسِ.[١٠] **والثاني**: كون الكلمة على حرف واحد،[١١] كبعض المضمرات. **والثالث**: كون

(١) في حاشية س: بل الجواب الحسن أن يقال: المعاني التي أوجبت الإعراب في الأسماء والأفعال هي المعاني التي تقتضيها العوامل، كالفاعلية والمفعولية والإضافة وكالنهي، لا مطلق اختلاف المعاني. ومعاني الحرف لم تقتضها العوامل حتى تحتاج إلى الإعراب. وإنما اقتضت العوامل ما دخلت عليه تلك الحروف.

(٢) ح: لا غير.

(٣) الأصل أي: الحكم الأصلي. وفي المبني: متعلقان بالمصدر الأصل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها خبر المبتدأ، وهو مصدر مبني للمجهول. وفي حاشية س عن يس أن «أل» في «المبني» تحتمل الاستغراق، فتشمل كل مبني، وتحتمل العهدية فتخص ما ذكر قبل، وهو ما كان لازم البناء. وهذا أظهر بدليل ما مثل به بعد.

(٤) في النسخ: ولأن.

(٥) ت: «عن». ح: عنه إلى.

(٦) في حاشية س طرتان مخرومتان، فيهما تفصيل لمسائل في البناء والمبنيات. ومنه: متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ: ذو. وضم: معطوف على كسر بتقدير محذوف مضاف أي: وذو ضم. وحذفت الميم الثانية من «ضمّ» للوقف.

(٧) ت س: وكسر وفتح.

(٨) زاد في ط وحاشية ت: «منه». ح: وما بني.

(٩) ت ط: حركة.

(١٠) في حاشية ت أن بناءه على الكسر لالتقاء الساكنين يخالف ما حدّ به البناء في التسهيل ص١٠. وفيها أيضًا عن التواتي مثل ذلك مع جواز أن يحمل كلام الشارح على حذف مضاف: خوف التقاء الساكنين.

(١١) سقطت من ت و س.

الكلمة عُرضة لأن يُبتدأ بها، كلام الابتداء وباء الجرّ.[(١)] **والرابع**: كون الكلمة لها أصل في التمكّن، نحو: أوّلُ. **والخامس**: الشَّبه بالمُعرَب، نحو: ضَرَبَ. فإنّه[(٢)] شابه المُضارع فبُني على الفتح، كما سبق.[(٣)]

الثاني: لتخصيص المبنيّ ببعض الحركات أسباب. فأسباب الفتحة ستّة: **الأوّل**: مُجرّد طلب التخفيف، نحو: أينَ. **والثاني**:[(٤)] شَبَهُ محلّها بما في كنف[(٥)] هاء التأنيث، نحو: بعلَبكّ. **والثالث**: مُجاورة الألف، نحو: أيّانَ. **والرابع**: كونها حركة الأصل، نحو: يا مُضارَ، ترخيم «مُضارّ»[(٦)] اسم مفعول. **والخامس**: الفرق بين معنيـي أداة[(٧)] واحدة، نحو: يا لَزيد لِعمرو. **والسادس**: الإتباع.[(٨)]

وأسباب الكسرة سبعة: **الأوّل**: التقاء الساكنين، نحو: أمسِ. **والثاني**: مجانسة العمل، نحو باء الجرّ ولامه. **والثالث**: الحمل على المُقابِل، نحو: لام الأمر، فإنّها كُسرت حملاً على لام الجرّ، لأنّها في الأفعال نظيرتها في الأسماء. **والرابع**: الإشعار بالتأنيث، نحو: أنتِ. **والخامس**: كونها حركةَ الأصل، نحو: يا مُضارِ، ترخيم «مُضارّ»[(٩)] اسم فاعل. **والسادس**: الفرق بين أداتين، نحو: لام الجرّ كُسرت فرقًا بينها وبين لام الابتداء في نحو: لِموسى عبد. **والسابع**: الإتباع.[(١٠)]

وأسباب الضمّة ستّة: **الأوّل**: أن تكون في الكلمة كالواو في نظيرتها، كـ «نحن»[(١١)]

---

(١) سقط: «وباء الجر» من النسخ، وألحق بحاشية ت عن نسخة.

(٢) فيما عدا الأصل: لأنه.

(٣) في شرح البيت ١٩.

(٤) في حاشية س تفسير للشبه بتاء التأنيث.

(٥) س: «بما هو في كنف». وسقطت «هو» من ت ثم ألحقت بالحاشية. ط: «بما اكتنف». وفي حاشية س: أي: مواليًا لها أي في جانبها.

(٦) في النسخ والأشموني: «مضارر». وفي حاشية ت عن ابن غازي ١: ١٩٩ ـ ٢٠٠: «يعني: على لغة من لا ينتظر. وقد بين في باب الترخيم ورود هذا النمط على قوله: فالباقي استعمل بما فيه ألف. وفي أصل شيخنا الأستاذ أبي عبد الله الصغير مطرّرًا بخطه هنا: إن هذا السبب فيه نظر. وكأنه يقول: إنما حركة البناء، على لغة من ينتظر، في المحذوف المنوي. فتأمله». انظر حاشية الصبان ١: ٦٤.

(٧) في الأصل: «معنيين بأداة». ت س ط: معنى أداة.

(٨) انظر الإتحاف ١: ٢٠٠. وفي حاشية ت عن الأشموني ١: ٦٤: نحو: كيف ينبت... غير حصين.

(٩) في النسخ والأشموني: «مضارر». وفوقها في ت: يعني: على لغة من نوى.

(١٠) في حاشية ت: قوله الإتباع نحو: فيه وبه، بكسر هاء الضمير إتباعًا لما قبله.

(١١) في حاشية س عن يس أن الضمة في «نحن» نظيرة الواو في: يضربون والزيدون وهمو واخشوُا القوم، وأن في كلام المرادي هنا قصورًا. وفيها عن ابن غازي أن الحمل على النظير هنا لأن الضم ليس في أصل «نحن»، وقد يكون للحركة أكثر من سبب. وفي حاشية ت عن أبي سعيد: وذلك أن «نحن» ضمير منفصل، ونظيره في ذلك «هم». فقيس عليه، فجعل الضم في «نحن» بإزاء الواو في «هم». قلت: لأن الضمة أصل الواو. ألا تراك إذا أشبعتها عادت واوًا؟ انظر: سر الصناعة لابن جني.

و[١]نظيرتها: همُو.[٢] **والثاني**: شبَه المبنيّ بما هي فيه كذلك،[٣] نحو: اخشوُا القوم. **والثالث**: ألّا تكون للكلمة[٤] حالَ الإعراب، نحو: قبلُ وبعدُ.[٥] **والرابع**: شبَه المبنيّ بما[٦] لا تكون له الضمّة حال الإعراب، نحو: يا زيدُ.[٧] **والخامس**: كونها حركةَ الأصل، نحو: يا تَحاجُ ترخيم «تحاجّ»[٨] مصدر: تحاجًّ، إذا سُمّي به.[٩] **والسادس**: الإتباع.[١٠]

واعلم أنّ ما حُرّك لغير التقاء الساكنين فحقّه الفتح لخفّته، ولا يُعدل عنه غالبًا إلّا لسبب من الأسباب المذكورة. وما خرج عن هذه فهو شاذّ.

الثالث: قد[١١] فُهم، مما سبق، أنّ الاسم إذا بُني على السكون ففيه سُؤال واحد: لم بُني؟ ولا يقال: لـمَ سُكّن؟ لأنّه الأصل. وإذا بُني على حركة[١٢] ففيه ثلاثة أسئلة: لـمَ بُني؟ ولـمَ حُرّك؟ ولـمَ كانت الحركة كذا؟ وأمّا الفعل والحرف فإن بُنيا على السكون فلا سُؤال فيهما، وإن بُنيا على حركة فسُؤالان:[١٣] لـمَ حُرّكا؟[١٤] ولـمَ كانت الحركة كذا؟

---

(١) في الأصل: «وفي». ط: فإن.
(٢) في النسخ: «هم». ط: هو.
(٣) في حاشية ت أن المبني هو الواو، و «ما» واقعة على «نحن»، و «هي» عائد على الضمة، والضمير المتصل في «فيه» يعود على «ما»، وكذلك أي: كالواو في نظيرتها. وفي حاشية س مثل ذلك بزيادة ما يلي: «هذا على تسليمه، وإلا فقد بحث فيه أبو عبد الله الصغير بأن اخشوا القوم مثلاً إنما هو مبني على السكون. وهذه الحركة حركة التخلص من السكونين». وفي حاشية ت عن التواتي أن هذه الحركة هي أيضًا لالتقاء الساكنين، وكانت ضمة للفرق بين واو الجماعة والواو الأصلية، وأن الفراء جعل الضمة هي ضمة المحذوف قبل، وجعلها ابن كيسان لمجانسة الواو، والزجاج كضمة نحن. انظر الإتحاف ١: ٢٠٠ ـ ٢٠١.
(٤) ت س: في الكلمة.
(٥) في حاشية ت: قوله: «نحو قبل وبعد» لأنهما إنما يعربان بالنصب والجر لا بالضم. وإنما لم يعربا به لأنهما غير متصرفين، فلا يكونان فاعلين ولا غير ذلك من العمد.
(٦) في حاشية ت عن التواتي: وذلك قبل وبعد، و «ما» صادقة عليهما.
(٧) في حاشية س: «يعني أن المنادى يشبه بقبل وبعد في أنه إذا أضيف أعرب، كما أن قبل وبعد كذلك، وفي أن كلًا منهما له تمكن قبل البناء». وقريب من ذلك في حاشية ت.
(٨) فيما عدا الأصل: تحاجج.
(٩) في حاشية ت عن التواتي أن التحاج مصدر لا ينادى إلا بعد التسمية به.
(١٠) في حاشية س: «نحو: رُدُّ، أمر من ردّ، حركت الدال بحركة الراء إتباعًا». وفيها أيضًا: «يعني فعل الأمر من يسدّ». انظر الإتحاف ١: ٢٠٠. وفي حاشية ت عن التواتي: قوله الإتباع كعليهُمُ، بضم الهاء والميم من غير إشباع على لغة من اللغات العشر، كما نقله أبو البقاء.
(١١) سقطت من النسخ.
(١٢) ت ط: الحركة.
(١٣) صحح في حاشية ت عن نسخة: ففيهما سؤالان.
(١٤) ح س: حرك.

وقوله: [١]

كـأيـنَ أمـسِ حَـيـثُ، والـسّـاكِـنُ: كَـمْ

تمثيل لأنواع[٢] المبنيّ. فأينَ: مثال لما بُني على الفتح. وهو اسم لدخول حرف الجرّ عليه. وبُني لتضمّنه معنى الهمزة في الاستفهام، ومعنى[٣] «إن» الشرطية في الشرط. وحُرّك لالتقاء الساكنين،[٤] وفُتح تخفيفًا لكثرة دوره.

وأمسِ: مثال لما بُني على الكسر. وهو اسم لدخول حرف الجرّ،[٥] وحرف التعريف عليه، في نحو: بالأمس، ولصحّة[٦] الإسناد إليه. وبُني عند أهل الحجاز لتضمّنه معنى حرف التعريف، لأنّه معرفة بغير أداة ظاهرة، وحُرّك لالتقاء الساكنين، وكُسر على أصل التقائهما. وقال السُّهيليّ: من كسر «أمس» في كلّ حال فإنّما[٧] سُمّي بالفعل، وفيه ضمير، محكيّ.[٨] وقد حُكي نحو من هذا[٩] عن الكسائيّ.

وحيثُ: مثال لما بُني على الضمّ. وهو اسم لدخول «من» عليه في نحو:[١٠] ﴿ومِن حَيثُ خَرَجتَ﴾، وبُني عند غير بني[١١] فَقعس، لافتقاره إلى جملة افتقارًا لازمًا. وضُمّ على أشهر اللغات، لشبهه بالغايات. ووجه الشبه أنّها كانت مستحقّة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمُنعت[١٢] ذلك كما مُنعت «قبلُ» و «بعدُ» الإضافة. وذهب الزجّاج إلى أنّ «حيثُ» موصولة، وليست مضافة. فهي بمنزلة: الذي.

---

(١) الكاف خبر مبتدأ تقديره: هو. وأين: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. وأمس وحيث: معطوفان بحرف محذوف. والساكن: خبر مقدم للمبتدأ على الحكاية: كم. وفي حاشية س: قال ابن إياز: وإنما لم يحرك الساكن الأول من نحو: كيف وأين، دون الثاني، لأن ذلك لا يغني عن تحريكه إذا لقي ساكنًا من كلمة أخرى، نحو: كيف الرجل؟

(٢) ح: «تمثيل الأنواع». س: هذا تمثيل لأنواع.

(٣) ت: أو معنى.

(٤) انظر الإتحاف ١: ٢٠١. وسقط: «وحرك لالتقاء الساكنين» من النسخ، وألحق بحاشية ت عن نسخة.

(٥) زاد في النسخ: «عليه»، ثم ضرب عليه في ت.

(٦) في حاشية ت عن التواتي أن «أمس» تعرب إذا أضيفت أو عرفت بـ «أل» أو كانت نكرة، وتبنى إذا قصد بها اليوم الذي قبل يوم النطق بها.

(٧) في حاشية س عن نسخة: «فكأنه». وزاد في ط: شبه بما.

(٨) في حاشية ح: «أمر من أمسى. يعني: أمسِ». وفي حاشية ت أن حكم الجملة إذا سمي بها أن تحكى، وحكم الفعل إذا سمي به مجردًا من الضمير أن يمنع من الصرف، وأمس كأنه فعل أمر وفاعله مستتر. وانظر نتائج الفكر ص١١٤.

(٩) س: مثل هذا.

(١٠) الآية ١٥٠ من سورة البقرة. وزاد في س: قوله تعالى.

(١١) سقطت من الأصل.

(١٢) انظر الإتحاف ١: ٢٠١. وزاد في ط: «من». وفي حاشية ت عن التواتي أن منعها هذا هو مذهب الجمهور. وأجاز الكسائي ومن وافقه إضافتها إلى المفرد، مستدلين بشاهدين من الشعر.

وكَمْ: مثال لما بُني على السكون. وهو اسم لدخول حرف الجرّ عليه. وبُني لشبهه بالحرف في الوضع، أو لتضمّن «كم»[(١)] الاستفهاميّةِ معنى الهمزة، والخبريّةِ معنى: «رُبَّ» التي[(٢)] للتكثير. وقيل في سبب بناء[(٣)] الخبريّة غير هذا، ممّا يُذكر في باب «كم».[(٤)]

[أنواع الإعراب]

ولمّا ذكر أنواع البناء أخذ يذكر أنواع[(٥)] الإعراب. وهي أربعة: الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم. وعن المازنيّ[(٦)] أنّ الجزم ليس بإعراب. وهذه الأنواع ثلاثة أقسام: قسم يشترك فيه المُعرَبان: الاسم المتمكّن والفعل المضارع. وهو الرفع والنصب. تقول: زيدٌ يهابُ، وإنّ زيدًا لن يهابَ. وقسم يختصّ بالاسم ـ وهو الجرّ ـ نحو:[(٧)] مررت بزيدٍ. وقسم يختصّ به الفعل[(٨)] ـ وهو الجزم ـ نحو: لم يهبْ.[(٩)] وإلى هذا أشار بقوله:[(١٠)]

٢٣ ـ والرَّفعَ والنَّصبَ اجعَلَنْ إعرابا

إلى آخره.[(١١)] وهو[(١٢)] واضح.

وإنّما اختصّ الجرّ بالاسم لأنّ كلّ مجرور مُخبَر عنه، من جهة المعنى، ولا يُخبر إلّا عن الاسم.[(١٣)] وإنّما اختصّ الجزم بالفعل، ليكون فيه كالعِوَض من الجرّ [في الاسم].[(١٤)] وقد قيل

---

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من ت، وزاد في س: «هي». وفوق «رب» في ت عن التواتي: لأن العرب تحمل الأشياء على أضدادها.

(٣) ت: «سبب بناء». ح: «في بناء». وزاد في ط: كم. (٤) في شرح البيت ٧٤٦.

(٥) ح: يتكلم في أنواع.

(٦) فوقها في ت عن ابن غازي ١:٢٠٣: يعني أنه قال إنما هو عدم الإعراب.

(٧) ت: تقول.

(٨) ح س ط: «يختص بالفعل». وفي حاشية س عن الفاكهي أن الجزم لم يدخل في الاسم، لأنه يؤدي إلى عدمه، إذ يلتقي ساكنان هما المجزوم والتنوين، فيحرك الأول، ولا يبقى للجزم ما يدل عليه.

(٩) ت: «لم يذهب». وفي الحاشية عن نسخة «يهب». وفيها عن التواتي: هاب الشيء إذا حذره. وليس من وهب يهب.

(١٠) في حاشيتي الأصل و ت:

لِاسـمٍ وفِـعـلٍ، نَـحـوُ: لَن أهـابـا

٢٤ ـ والاسمُ قَد خُصِّصَ بالجَرِّ، كَما قَــد خُـصِّـصَ الفِـعـلُ بأن يَـنـجَزِما

والعجز الأول وحده في متن س. وفي حاشية ت عن التواتي: قول الإمام: «والاسم قد خصص بالجر الخ» فيه قلب. والأحسن أن لو قال: «والجر قد خصص بالإسم»، لأن عبارته تعطي ألا يكون الرفع والنصب في الأسماء. وكذلك قوله: «كما قد خصص الفعل الخ». فاعلمه. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر خصص، مضاف إلى المصدر المؤول من «ما» وما بعدها. ولاسم: متعلقان بصفة لـ «إعرابًا». ونحو: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر.

(١١) سقط: «إلى آخره» من س. (١٢) س: «وهذا». وفي ت كما أثبتنا مصوبًا بـ «هذا».

(١٣) سقط «وإنما اختص الجر... عن الاسم» من النسخ، ثم ألحق بحاشية ح.

(١٤) سقط من الأصل و ت، ثم ألحق بحاشية ت عن نسخة.

غير ذلك، ممّا لا فائدة في ذكره هنا. وقد أشار بقوله: «كما»[١] إلى علّة تخصيص الفعل بالجزم.

ثمّ قال:[٢]

٢٥ ـ فارفَعْ بضَمٍّ، وانصِبَنْ فَتحًا، وجُرْ كَسرًا، كَذِكرُ اللهِ عَبدَهُ يَسُرْ

٢٦ ـ واجزِمْ بِتَسكِينٍ،[٣]

يعني: أنّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون. فأصل الرفع أن يكون بضمّة، وأصل النصب أن يكون بفتحة، وأصل الجرّ أن يكون بكسرة، وأصل الجزم أن يكون بالسكون، إذ لا حظّ له في الحركات،[٤] فكان حظّه حذفها. وقد مثّل الرفع والنصب والجرّ، بقوله: «ذِكرُ اللهِ عَبدَهُ يَسُرُّ».

ثم قال:

وغَيرُ ما ذُكِرْ يَنُوبُ،

فأشار إلى أنّ الإعرابَ بغير ما ذُكر، من الحركات والسكون، نائبٌ عن المذكور. فينوب عن الضمّة الواو والألف والنون، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون، وعن الكسرة الياء والفتحة، وعن السكون حذف الحرف.[٥]

فللرفع أربع علامات، وللنصب خمس،[٦] وللجرّ ثلاثة[٧]، وللجزم علامتان. فهذه أربع عشرة علامة، منها: أربعة[٧] أصول، وعشرة[٧] تنوب عن تلك الأصول. وستُذكر في[٨] مواضع النيابة مُفصّلة.[٩] إن شاء الله، تعالى.

---

(١) ط: كما قد خصص.

(٢) أراد بالضم الضمة، وبالفتح الفتحة، وبالكسر الكسرة. وفتحًا وكسرًا، منصوبان بنزع الخافض. والكاف: خبر لمحذوف. والجملة هذه اعتراضية. والمثال في محل جر بالإضافة على الحكاية. وفي حاشية س أن الباء تكون للاستعانة فالإعراب لفظي، وتكون للمصاحبة فالإعراب معنوي. انظر: البيت ٢٧.

(٣) زاد في الأصل بخط آخر:

وغَيرُ ما ذُكِرْ يَنُوبُ، نَحوُ: جا أَخُو بَنِي نَمِرْ

وفي حاشية س أن التسكين حذف الحركة، والأولى: واجزم بالسكون. قلت: أراد بالتسكين السكون كما أراد من قبل بالضم الضمة.

(٤) في النسخ: الحركة.

(٥) قد يجري بعض العرب الفعل المعتل الآخر مجرى الصحيح، فتحذف في الجزم الضمة المقدرة بدلاً من حذف حرف العلة. نحو: لم يرضى ولا تخشى. انظر: الممتع ص٥٣٨ وشواهد التوضيح ص٢١ ـ ٢٤.

(٦) زاد فيما عدا الأصل: علامات.

(٧) كذا بالتاء. وهو جائز لفقد المعدود.

(٨) فيما عدا الأصل: «وسنذكر». وانظر الأبيات: ٢٧ ـ ٤٥.

(٩) ت ح: مفصلاً.

[الأسماء الستة]

ثمّ مثّل ما أُعرب بغير ما ذُكر، على طريق النيابة، بقوله:[(١)]

نَـحـوُ: جـا أَخُـو بَـنِـي نَـمِـرْ

فـ «أخو» مرفوع بالواو نيابة عن الضمّة، و «بني» مجرور بالياء نيابة عن الكسرة.

واعلم أنّ النائب في الاسم إمّا حرف وإمّا حركة، وفي الفعل إمّا حرف وإمّا حذف. فنيابة[(٢)] الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع: الأسماء الستّة، والمُثنّى، والمجموع على حدّه. فبدأ بالأسماء الستّة، لأنّ المُفرد سابق للمثنى[(٣)] والمجموع، فقال:[(٤)]

٢٧ ـ وارفَـعْ بِـواوٍ، وانـصِـبَـنَّ بـالألِفْ   واجـرُرْ، بِـيـاءٍ، مـا مِـنَ الأسـمـا أَصِـفْ

أي: الذي سأصفه لك من الأسماء، يعني[(٥)] الأسماء الستّة.

واعلم أنّ في إعراب هذه الأسماء الستّة عشَرةَ مذاهب،[(٦)] قد ذكرتها في غير هذا المختصر. وأقواها مذهبان، أنا أذكرهما:

الأوّل: مذهب سيبويه والفارسيّ وجُمهور البصريين أنّها مُعربة بحركات مُقدّرة في الحروف وأُتبع فيها ما قبل الآخِر للآخِر. فإذا قلتَ: «قام أبو زيدٍ» فأصله «أَبَوُ زيدٍ».[(٧)] ثمّ أُتبعت حركة الباء لحركة[(٨)] الواو، فصار «أَبُوُ زيدٍ». فاستُثقلت الضمّة على الواو فحُذفت. وإذا قلتَ: «رأيتُ أبا زيدٍ» فأصله «أَبَوَ زيدٍ». فقيل: تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا.[(٩)] وقيل: ذهبت حركة الباء ثمّ حُرّكت إتباعًا لحركة الواو، ثم انقلبت الواو ألفًا. قيل: وهذا أولى، ليتوافق النصب مع الرفع والجرّ[(١٠)] في الإتباع. وإذا قلت:

---

(١) جا: جاء. وحذف همزته لغة حكاها سيبويه. الكتاب ٢:١٧١ وسر الصناعة ص٧٩٢ والتاج (جيأ). وانظر البيت ٩٥٢. ونحو: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية.

(٢) ت: ونيابة. (٣) ط: على المثنى.

(٤) في حاشية س: ابن هشام: إن قيل: هلّا جعلت الباء في قوله «بواو» للمصاحبة لا للاستعانة، ليوافق ما صححه في التسهيل. قلت: يأبى ذلك قوله: «وغير ما ذكر ينوب». وحذفت همزة «أسماء» للتخفيف. وما: اسم موصول مفعول به صلته جملة: أصف. ومن الأسماء: متعلقان بحال من «ما». (٥) س: الذي أصف لك من.

(٦) انظر الإتحاف ١:٢٠٤ والتذييل والتكميل ١:١٧٦ ـ ١٧٩ والارتشاف ١:٤١٥ ـ ٤١٦. وزاد الجوهري على الستة اسمًا سابعًا هو «من» في الحكاية: منو ومنا ومني؟ ورده أصحاب المطولات. حاشية الملوي على المكودي ص١١.

(٧) في الأصل: فأصل أبو أبوا. (٨) ح: بحركة.

(٩) في حاشية س عن الدماميني: إن قلتَ: حركة الباء عارضة، فلا تنهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفاً. قلتُ: حركة الباء في الأصل غير عارضة، لبناء الكلمة عليها. غير أنهم قدروا حذفها والإتيان بحركة الإتباع، ليجري الباب على سنن واحد. فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية، في إيجابها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها، فلحظت فيها جهة العروض من حيث الإتباع، وجهة الأصالة من حيث نيابتها عن الحركة الأصلية. تعليق الفرائد ١:١٥٣.

(١٠) في النسخ: مع الجر والرفع.

«مررت بأبِي زيدٍ» فأصله «بأبَوِ زيدٍ». فأُتبعت حركة الباء لحركة[١] الواو، فصار: «بأبِوِ زيدٍ». فاستُثقلت[٢] الكسرة على الواو، فحُذفت كما حُذفت الضمّة، ثمّ قُلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، كما قُلبت في نحو: مِيزان. هذا تقرير المذهب الأوّل. وذكر في «التسهيل»[٣] أنّه الأصحّ.

والثاني: مذهب قُطرب والزياديّ[٤] والزجاجيّ[٥] من البصريّين، وهشام[٦] من الكوفيّين في أحد قوليه ومن وافقهم، أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة. قال في «شرح التسهيل»:[٧] وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلّف. قلتُ: ولكنّه مُستلزم للخروج عن الأصل[٨] إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات، ولعدم النظير إذ ليس في المفردات ما يُعرب بالحروف غير هذه الأسماء، ولبقاء «فيك» و «ذي مالٍ»[٩] على حرف واحد، لأنّ الإعراب زائد، ولا يوجد ذلك في المُعربات إلّا شذوذًا، بخلاف المذهب الأوّل.

فإن قلتَ: ظاهر كلامه هنا موافقة قُطرب ومن ذُكر معه، في[١٠] أنّ إعراب هذه الأسماء بالأحرف.[١١] قلتُ: يحتمل أن يكون وافق القائل بذلك هنا، ويحتمل أن يكون تسامح في جعله الإعراب بالأحرف، لكون الحركات هنا لا تظهر، والحروف مفيدة ما تفيده الحركات لو ظهرت، وأراد بذلك التقريبَ على المبتدئ، كما فعل كثير من المصنّفين مع اعترافهم بصحّة مذهب سيبويه. ويؤيّد حمله على ذلك[١٢] التسامحِ نصُّه في «التسهيل» على أنّ إعرابها بالحركات هو الأصحّ.

وقوله:

---

(١) ط: بحركة.
(٢) ت س: ثم استثقلت.
(٣) ص ٩ وشرحه ١: ٤٩.
(٤) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان، يرجع نسبه إلى زياد بن أبيه، نحوي لغوي وراوية وشاعر. توفي سنة ٢٤٩. بغية الوعاة ١: ٤١٤.
(٥) هو: أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، برع في النحو وصنف كثيرًا من الكتب فيه. توفي سنة ٣٤٠. بغية الوعاة ٢: ٧٧.
(٦) هو: أبو عبد الله هشام بن معاوية، المشهور بالضرير، صحب الكسائي وصنف كتابًا في النحو. توفي سنة ٢٠٩. الفهرست ص٧٠.
(٧) في ١: ٤٦.
(٨) ت ح: «يستلزم الخروج عن النظير». وفي حاشية ت: الأصل.
(٩) ح: فوك وذو مال.
(١٠) سقطت من النسخ.
(١١) ط: بالحروف.
(١٢) سقطت مما عدا الأصل ثم ألحقت بحاشية ت.

٢٨ ـ مِن ذاكَ «ذُو»، إنْ صُحْبَةً أبانا[١]

شروع[٢] في ذكر الأسماء الستّة. وبدأ بـ «ذو» لأنّها لا تُفارق الإعراب بالأحرف، وقيّدها[٣] بأن تُبين معنى الصحبة احترازًا من «ذو» الموصولة في لغة طيئ. فإنّها مبنيّة، على الأعرف.[٤]

وقوله:[٥]

والفَمُ، حَيثُ المِيمُ مِنهُ بانا

يعني: أنّ الفم من الأسماء[٦] التي تُعرب بالأحرف، إن بانت منه الميم أي: زالت وفارقت.[٧] فتقول: هذا فُوك، ورأيت فاك، ونظرت إلى فِيك. وإن كان بالميم ففيه عشر لغات:[٨] نقصه وقصره وتضعيفه، كلّ منها[٩] مع فتح الفاء أو كسرها أو ضمّها. فهذه تسع،[١٠] والعاشرة إتباع[١١] فائه لميمه، وأفصحها فتح فائه منقوصًا.

وقوله:[١٢]

٢٩ ـ أبٌ أخٌ حَمٌ كَذاكَ،

أي: تُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجرّ[١٣] بالياء. والحم هو أبو الزوج ونحوُه من أقاربه. وقد يُطلق على أقارب الزوجة.

وقوله:

---

(١) الإشارة بـ «ذاك» لما يصفه من الأسماء. ومن: تتعلق بخبر محذوف للمبتدأ المؤخر على الحكاية ذو. وفي حاشية س عن يس أن محمد بن محمد الراعي الأندلسي جعل «صحبة» من باب الاشتغال، وجعله ابن جابر مفعولاً مقدمًا، وأن هذا القول مردود لا وجه له، إذ لا يفصل بين «إن» والفعل معمول مقدم. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(٢) في النسخ: شرع.

(٣) ط: وقيد إعرابها.

(٤) في حاشية س طرة مخرومة.

(٥) العطف على ذو. وحيث: ظرف زمان متعلق بحال من الفم. والميم: مبتدأ خبره جملة بان. وحيث: مضافة إلى الجملة الاسمية.

(٦) زاد في س: الستة.

(٧) وقد يعرب أيضاً إعراب الاسم المقصور. وسقط «وفارقت» من النسخ.

(٨) في حاشية الصبان ١:٦٩ أنها ثلاث عشر لغة، وأن بعضهم جعلها عشرين. وفي حاشية ت إيراد اللغات العشر. وانظر: شرح التسهيل ١:٤٧ وتعليقنا على التنبيه الأول في شرح البيت ٣٠.

(٩) في حاشية ت عن أبي سعيد أن التصحيف يقع في أكثر النسخ هنا، فتحذف الهاء من «تضعيفه»، وتزاد الميم بين الهاء والألف في «منها»، وأن الأفصح لو قال «منهن» لأنه أقل من أحد عشر لما لا يعقل.

(١٠) ت: تسعة.

(١١) في حاشية ت عن التواتي: ولا يكون الإتباع إلا مع النقص خاصة.

(١٢) سقط: «وقوله» من ت وح و ط. وأب: مبتدأ جاز الابتداء به، وهو نكرة لقصد لفظه. وأخ وحم: معطوفان بحرفين محذوفين. والكاف: خبر. والإشارة إلى ما ذكر قبل من حكم إعراب: ذو.

(١٣) ح: وتكسر.

وهَـــنُ

أي: كذلك. وأخّره لوقوع الخلاف فيه. فإنّ الفرّاء أنكر إعرابه بالأحرف. وهو محجوج بنقل سيبويه. وأيضًا فإنّ إعرابه بالأحرف قليل، والأحسن فيه التزام النقص ـ وهو حذف لامه ـ وجعل الإعراب على عينه كيدٍ.[١] ومنه قوله، عليه السّلام:[٢] «مَن تَعَزَّى بِعَزاءِ الجاهِلِيّةِ فأَعِضُّوهُ بِهَنِ أبيهِ، ولا تَكنُوا».[٣] وإلى هذا أشار بقوله:[٤]

والـنَّـقـصُ، فـي هٰـذا الأخِـيـرِ، أحـسَـنُ

أي: أحسنُ من الإعراب بالأحرف.

وجرت عادة كثير من النحويّين أن يذكروا «الهن» مع هذه الأسماء، غير مُنبّهين على قلّة إعرابه بالأحرف. فيُوهم ذلك[٥] مُساواته لهُنَّ. قال في «شرح التسهيل»:[٦] «ومن لم ينبّه على قلّته فليس بمُصيب، وإن حَظي من الفضل بأوفر نصيب». والهن: كناية عن اسم جنس.[٧] قال في «الصحاح»كلمةُ كنايةٍ. ومعناه:[٨] شيء. تقول:[٩] هذا هَنُك، أي: شيئُك.[١٠] وقال ابن الدهّان:[١١] هو كناية عمّا يُقلَّل. وكثُرَتِ الكنايةُ به عن الفَرْج.

ثمّ قال:[١٢]

٣٠ـ وفـــي أبٍ، وتـــالِيَـــيـــهِ، يَـــنـــدُرُ

أي: يندر التزام النقص في أب وتالييه. وهما: أخ وحم. ومنه قول الراجز:[١٣]

بـأبِـهِ اقـتَـدَى عَـدِيٌّ، فـي الـكَـرَمْ ومَـــن يُـــشـــابِـــهْ أبَـــهُ فـــمـــا ظَـــلَـــمْ

---

(١) زاد في س وحاشية ت: ودم.

(٢) مسند أحمد ٥: ١٣٦ و٦٥ وكشف الخفاء ٢٤٠ وجامع المسانيد ١: ٥ والجامع الصغير ١: ٤٢ وفيض القدير ١: ٣٥٧ والفائق والنهاية واللسان والتاج (عزي).

(٣) فوقها في ت عن التواتي: أي: قولوا له: اعضض ذكر أبيك. أي: صرحوا له، ولا تكنوا له بالهن. وهذا إذا دعا إلى باطل.

(٤) النقص: حذف اللام. وفي: تتعلق باسم التفضيل أحسن.

(٥) س: بذلك.

(٦) في ١: ٤٤.

(٧) في حاشية ت عن التصريح ١: ٦٤: كرجل وفرس وغيرهما.

(٨) ت ط: ومعناها.

(٩) ط: فتقول.

(١٠) الصحاح (هنو).

(١١) ناصح الدين سعيد بن المبارك، من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية. توفي سنة ٥٦٩. بغية الوعاة ١: ٥٨٧.

(١٢) يندر: يقل. وفاعله ضمير يعود على النقص. وسقط: «ثم قال» من س.

(١٣) رؤبة. ديوانه ص١٨٢ والعيني ١: ١٢٩. ط: ومنه قوله.

فالوجه الراجح في «هن» هو المرجوح في «أب» وتالييه. وأنكر بعضهم نقص «حم». وقد حكاه الفرّاء، وحكى أبو زيد[(١)] نقص أخ.

ثمّ ذكر لغة ثالثة في «أب» وتالييه، فقال:[(٢)]

وقَصرُها، مِن نَقصِهِنَّ، أشهَرُ

يعني: أنّ القصر في «أب» وتالييه ـ وهو التزامُ الألف مُطلقًا، وجعلُ الإعراب بالحركات المُقدّرة في الألف ـ أشهر من النقص فيها. أمّا قصر «الحم» فكثير. ومِن قصر الأب قول الراجز:[(٣)]

إنّ أباها، وأبا أباها، قَد بَلَغا، في المَجدِ، غايتاها

ومِن قصر الأخ قولهم:[(٤)] «مُكرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ».

تنبيهات:

الأوّل: قد اتّضح، بما ذكره في هذه الأرجوزة، أنّ الأسماء الستّة على ثلاثة أقسام: قسم ليس فيه إلّا لغة واحدة. وهي الإعراب بالأحرف. وذلك[(٥)] «ذو» بمعنى صاحب، وفمٌ بلا ميم. وقسم فيه لغتان: النقص ثمّ الإعراب بالأحرف.[(٦)] وهو هنٌ. وقسم فيه ثلاث لغات: الإعراب بالأحرف ثمّ القصر ثمّ النقص.[(٧)] وهو أبٌ وأخٌ وحمٌ.

الثاني: زاد في «التسهيل»[(٨)] في أب التشديدَ فيكون فيه أربع لغات،[(٩)] وفي أخ التشديدَ

(١) سعيد بن أوس الأنصاري، عالم باللغة ثقة. توفي سنة ٢١٥. الفهرست ص٥٤.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: «يفهم منه أن النقص مشهور. وقد تقدم له أنه يندر. فتأمله». وفي حاشية س عن يس مثل هذا، ثم قال: وحمله بعض الشيوخ على إرادة الأكثرية. ويلزمه أن يكون النادر كثيرًا. ومن: تتعلق باسم التفضيل أشهر.

(٣) هو: أبو النجم. ديوانه ص٢٢٧ والعيني ١:١٣٣ والخزانة ٣:٣٣٧. وفي حاشية ت عن التصريح ١:٦٥: «أنشده أبو عبيدة... وإلا لجر بالياء». وفي مطبوعة التصريح: أنشده ابن جني.

(٤) مجمع الأمثال ٢:٣٠٨. وفي النسخ: قوله.

(٥) ت: وهو.

(٦) ت: «لغتان الإعراب بالحركات والإعراب بالحروف». وسقط: «وذلك... بالأحرف» من ح.

(٧) يكون النقص بحذف اللام فالإعراب بالحركات على العين ظاهرة، وتقدر قبل ياء المتكلم، وقد يكون برد اللام: أبو أخو حمو هنو، فالفتحة ظاهرة والضمة والكسرة مقدرتان للثقل، إن كانت إضافة إلى ياء المتكلم. وفي الإضافة هذه تكون الفتحة مقدرة على الياء المنقلبة عن واو ومنع من ظهورها السكون للإدغام، والضمة والكسرة مقدرتين منع من ظهورهما الثقل. وكذلك نحو: «فيّ» منقوصًا بالواو. والواو هذه يجب قلبها ياء وكسر ما قبلها، في الأسماء الخمسة المذكورة، مضافة وغير مضافة، فيكون حكمها حكم المنقوص، لأن الاسم لا تثبت في آخره واو بعد حركة. الكتاب ٢:٦٠. تقول: هذا أبٍ ولقيت أخِيًا ومررت بحمٍ هو أخيك، ولا فُضِ فيك. وانظر شرح التسهيل ٣:٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٨) ص٨ ـ ٩. وانظر شرحه ١:٤٣ ـ ٤٩ والارتشاف ١:٤١٧ ـ ٤١٨.

(٩) في حاشية الأصل عن شرح الشفا للخفاجي: «قال التجاني: وقريش لا تغير الأب في الكنية، فتجعله بالواو في أحواله الثلاثة. وحكاه [ابن] أبي زيد عن الأصمعي في نوادره. فهذه لغة خامسة. لكنها لكونها مخصوصة بالكنية لم يذكروها». وتحت هذه الحاشية ما يلي: والجمهور يحملون ما ورد من ذلك على حكاية أول أحواله وأشرفها، كما يقال: علي بن أبو طالب. قلت: وابن أبي زيد هذا هو عبدالله بن عبدالرحمن القيرواني المتوفى سنة ٣٨٦، ونوادره تقع في نحو مائة جزء.

و «أخْوًا» بإسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات، وفي حم «حَمْوًا» كقَرْو، و «حَمئًا» كقَرْء،[١] و «حَمًأ» كخَطأ، فيكون فيه ستّ.[٢]

الثالث: مذهب سيبويه أنّ «ذو» بمعنى صاحب وزنها «فَعَلٌ»[٣] بالتحريك ولامها ياء،[٤] ومذهب الخليل أنّ وزنها «فَعْلٌ» بالإسكان ولامها واو. فهي[٥] من باب: قوّة.[٦] وقال ابن كَيسان:[٧] تحتمل الوزنين[٨] جميعًا. و «فُوك» وزنه عند الخليل وسيبويه «فَعْلٌ» بفتح الفاء وإسكان العين، وأصله فَوْهٌ ولامه هاء.[٩] وذهب الفرّاء إلى أنّ وزنه «فُعْلٌ» بضمّ الفاء.[١٠]

وأبٌ وأخٌ وحمٌ وهَنٌ وزنها عند البصريين «فَعَلٌ» بالتحريك، ولاماتها واو بدليل تثنيتها بالواو. وذهب بعضهم إلى أنّ لام «حم» ياء، من الحماية، لأنّ أحماء المرأة يحمونها.[١١] وهو مردود، بقولهم في التثنية: حَمَوانِ، وفي إحدى لغاته: حَمْوٌ. وذهب الفرّاء إلى أنّ وزن أب وأخ وحم «فَعْلٌ» بالإسكان. ورُدّ عليه بسماع قصرها، وبجمعها على «أفعال».[١٢]

وأمّا «هَنٌ» فقال بعضهم: لا أعرف ما يدلّ على أنّ أصله التحريك. واستدلّ الشارح[١٣] على ذلك بقولهم: هَنَةٌ وهَنَواتٌ. وقد استدلّ به بعض شرّاح «الجزوليّة». واعترضه[١٤] ابن

---

(١) في النسخ و ط والأشموني اضطراب في العبارة والضبط. والقرء: الحيض. والقرو: القصد والتتبع.
(٢) زاد في ط: لغات.
(٣) الكتاب ٢: ٨٣.
(٤) في حاشية ت عن التواتي: وأصلها على هذا ذَوَيٌ. وحذفت الياء تخفيفًا، وبقيت الواو فأعرب بها في حالة الرفع، وقلبت في حالة النصب ألفًا وفي حالة الجر ياء، كما تقدم آنفًا. ولذا ضُعّف من قال: الإعراب بها نفسها. لأن حرف الإعراب لا يكون إلا زائدًا، وهذا أصلي كما ترى.
(٥) في النسخ: وهو.
(٦) ت ح: «القوة». وقد ضرب في ت على «أل». وفيها فوقها: باب قوة هو ما كان فيه العين واللام من جنس واحد.
(٧) أبو الحسن محمد بن أحمد، أخذ النحو عن المبرد وثعلب، فأحاط بالمذهبين وكان أميل إلى مذهب البصرة. توفي سنة ٣٢٠. بغية الوعاة ١: ١٨ ـ ١٩.
(٨) هذا في الأصل والأشموني والهمع ١: ٤٠. وفي النسخ: «تحتمل الوجهين». ط: محتمل للوجهين.
(٩) الكتاب ٢: ٨٣. وفي حاشية ت عن التواتي: أن وزنه إذًا كفلس، حذفت لامه لشبهها بحروف العلة، ثم حذفت عينه وعوض منها الميم. والدليل على الأصل قولهم: أفواه وفُوَيه.
(١٠) ألحق بحاشية ت: وإسكان العين.
(١١) في النسخ: حما المرأة يحميها.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي أن ما يجمع على أفعال هو نحو شوط وقول، وعن ابن غازي: إنما يجاب عن الفراء بالجمع على أفعال في حم لا في أب وأخ، لقوله في التسهيل: «وليس مقيسًا فيما فاؤه همزة [أو واو، خلافاً للفراء». فما فاؤه همزة] كألف وآلاف، وما فاؤه واو كوهم وأوهام. انظر التسهيل ص٢٦٩ والإتحاف ١: ٢٠٧ ـ ٢٠٨.
(١٣) ص ٣٧. وفي المطبوعة اضطراب.
(١٤) ط: واعترض.

إياز[١] بأنّ فتحة[٢] النون في «هَنَة» يحتمل أن تكون لهاء التأنيث، وفي «هَنَوات» بكونه مثل جَفَنات، ففُتح لجمعه بالألف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد. وقد حكى بعضهم في جمعه: أهناءٌ.[٣] فبه يُستدلّ على أنّ وزنه «فَعَلٌ» بالتحريك. وهذا موضع اختصار.

ثمّ أشار إلى شرط إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة، فقال:[٤]

٣١ ـ وشَرطُ ذا الإعرابِ أن يُضَفْنَ، لا لِليا، كَجا أخُو أبِيكَ، ذا اعتِلا

فاحترز ممّا لم يُضف منها نحو: أب. فإنّه يُعرب[٥] بحركات ظاهرة. وكلّها تُفرد إلّا «ذو».[٦] فإنّها مُلازمة للإضافة. وإذا أُفرد «فوك» عوّض من واوه ميم.[٧] وقد تثبت الميم في الإضافة، كقوله:[٨]

* يُصبِحُ ظَمآنَ، وفي البَحرِ فَمُهْ *

ولا يختصّ[٩] بالضرورة خلافًا لأبي عليّ، لقوله عليه السّلام:[١٠] «لَخُلوفُ فمِ الصّائمِ عِندَ اللهِ أطيَبُ مِن رِيحِ المِسكِ».

واحترز ممّا أُضيف منها إلى ياء المتكلّم. فإنّه يُعرب بحركات مُقدّرة، نحو:[١١] ﴿هٰذا أخِي﴾. وكلّها تُضاف إلى الياء إلّا «ذو». فإنّها لا تُضاف إلى مُضمر، وإنّما تُضاف إلى اسم

---

(١) أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر، كان أوحد زمانه في النحو والتصريف. توفي سنة ٦٨١. بغية الوعاة ١: ٥٣٢.

(٢) س: حركة.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: فعلى هذا لا يكون هنة مسكن العين، لأن مسكن العين مفتوح الفاء لا يجمع على أفعال إلا إذا كان مثل قول كما تقدم.

(٤) أراد بذا الإعراب: الإعراب بالأحرف. وحذفت همزة «الياء» و «اعتلاء» للتخفيف، وحذف همزة «جاء» لغة. انظر تعليقنا على البيت ٢٦. وفي الأصل: «أبو أبيك». وفي الحاشية ما أثبتنا. وفي حاشية س عن يس أن أبا حيان وابن هشام نقدا الناظم، لأن الضمير في «يضفن» يعود على «ذو» أيضًا، وهي ملازمة للإضافة. ففيه تحصيل الحاصل. وأجاب عن ذلك بأن الشرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه، معتمدًا قول الراعي وحواشي النكت للشهاب القاسمي. والمصدر المؤول: خبر شرط. ولا: عاطفة نافية. ولليا: معطوفان على محذوف تقديره: إلى الأسماء والضمائر. والكاف: مضافة إلى الجملة بعدها على الحكاية. وذا: حال من «أخو». ولام الجر بمعنى: إلى.

(٥) س: «معرب».

(٦) في حاشية ت عن ابن غازي أن قولهم الأذواء لملوك اليمن ليس على تجريد التسمية بـ «ذو» من الإضافة وهي بمعنى صاحب، بل على تجريد التسمية بـ «ذو» وجمعها. انظر الإتحاف ١: ٢٠٨.

(٧) في حاشية ت عن التواتي أن ذلك لأن الواو والميم من مخرج واحد هو ما بين الشفتين.

(٨) رؤبة. ديوانه ص١٥٩ والعيني ١: ١٣٩ والخزانة ٢: ٢٦٦.

(٩) ت: ولا يخص.

(١٠) سنن الترمذي ٣: ١١٠ وصحيح البخاري تحت الرقم ١٧٩٥ وصحيح مسلم ٨٠٧ والمسند ٦: ٢٤٠ وشرح صحيح مسلم للنووي ٨: ٢٩. س: «ﷺ». ط: «عليه الصلاة والسلام». والخلوف: تغير الرائحة.

(١١) الآية ٩٠ من سورة يوسف والآية ٢٣ من سورة صٓ.

جنس ظاهر،[١] غير صفة. وما خالف ذلك فهو نادر.[٢]

ويُشترط في إعراب هذه الأسماء بالأحرف، مع الشرطين المذكورين، شرطان آخران: أن تكون مُفردة ـ فإن[٣] ثُنّيتْ أو جُمعت[٤] أُعربت إعراب المُثنّى والمجموع ـ وأن تكون مُكبّرة. فإن صُغّرتْ أُعربت بالحركات.

فإن قلتَ: فقد[٥] أهمل هذين الشرطين. قلتُ: قد علّق الحكم على ما لَفَظ به. وقد لفظ بها مُفردة مُكبّرة، فاكتفى بذلك. ثمّ مثّل ما أُضيف إلى غير الياء بقوله: «جا[٦] أخو أبيكَ ذا اعتلا». وهو واضح.

[المثنّى وما ألحق به]

ثمّ انتقل إلى الموضع الثاني، من مواضع نيابة الحرف عن الحركة، فقال:[٧]

٣٢ ـ بـالألِفِ ارفَـعِ الـمُـثـنَّـى، وكِـلا

المُثنّى هو الاسم الدالّ على اثنين، بزيادة في آخره، صالحًا[٨] للتجريدِ، وعطفِ مثله[٩] عليه، كقولك: زيدانِ، ورجلانِ. فإنّه يصلح فيهما ذلك، نحو: زيدٌ وزيدٌ، ورجلٌ ورجلٌ.

وللتثنية ثمانية شُروط:

الأوّل: الإفراد. فلا يجوز تثنية المُثنّى والمجموعِ على حدّه،[١٠] ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، اتّفاقًا. وأمّا غيره من جموع التكسيرِ فظاهر كلام المصنّف جوازُ تثنيته. وقال غيره: إنّ تثنية الجمعِ واسمِ الجمع واسمِ الجنس غيرُ مقيسة.

الثاني: الإعرابَ. فلا يُثنّى المبنيّ. وأمّا قولهم: «مَنانْ» و «مَنَينْ» فليست الزيادتان[١١]

---

(١) في حاشية ت عن التواتي أنه احترز من نحو: اذهب بذي تسلم، ومررت بذي زيد، ومررت بذيه، وأنهم حكوا في الجمع: ذووه. قلت: وقد أضيفت مفردة إلى الاسم العلم نحو: أنا الله ذو بكة. انظر: حاشية الصبان ١: ٧٣.

(٢) انظر الإتحاف ١: ٢٠٨ ـ ٢٠٩. وفي حاشية ت عن أبي حيان أن سيبويه منع إضافتها إلى الضمير، وأجازها المبرد، وفي البديع للغزني: لم ترد مضافة إليه.

(٣) في النسخ: فإذا.

(٤) في حاشية ت عن ابن غازي ١: ٢٠٩ ـ ٢١٠ أن هذا يوهم جمعها على حد التثنية، وأن قول ابن عقيل ١: ٤٩: «فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة» أبين منه، وأنه ورد في التسهيل ص١٨ جمعها على حد التثنية.

(٥) س: قد. (٦) س: «كجا».

(٧) الباء: للاستعانة، تتعلق بارفع. وكلا: معطوف على المثنى، على الحكاية.

(٨) ط: صالحة.

(٩) في حاشية ت أن هذا لا يصح إلا إذا كان الضمير عائدًا إلى المتجرد المفهوم من التجريد، أو إلى الاسم لا يفيد كونه دالاً على اثنين.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن ذلك لا يجوز لئلا يجتمع في الكلمة إعرابان. وهو لا يعرف إلا في نحو امرئ، ولئلا يكون تناف بين الجمع والتثنية، وكثرة الزوائد في موضع واحد...

(١١) في النسخ: الزيادة.

فيهما للتثنية، بل للحكاية. يدلّ على ذلك حذفهما[(١)] وصلاً. وأمّا «يا زيدانِ» و «لا رجلينِ»[(٢)] فإنّما ثُنّيا[(٣)] قبل البناء. وأمّا «هذانِ» و «اللذانِ» ونحوهما فصيغ وُضعت للمُثنّى، وليست من المُثنّى الحقيقيّ عند المُحققين.[(٤)]

الثالث: عدم التركيب. فلا يُثنّى المُركّب تركيبَ إسناد اتّفاقًا. وكذا[(٥)] ما في حكمه كـ «إنّما» مُسمًّى[(٦)] به. واختُلف في تثنية المُركّب تركيبَ مزج،[(٧)] نحو: بعلبكّ وسيبويه. وصحّح أكثرهم المنع، لشبَهه بالمحكيّ ولعدم السماع. وأمّا الأعلام المُضافة[(٨)] نحو: «أبي بكر» فيُستغنى فيها بتثنية المُضاف وجمعه، عن تثنية المضاف إليه وجمعه. وأجاز الكوفيّون تثنيتهما وجمعهما معًا. فتقول: أبوا البكرَينِ وآباء البكرِينَ.

الرابع: التنكير. فلا يُثنّى العلَم، باقيًا على علَميّته. بل إذا أُريد تثنيته قُدّر تنكيره، ولذلك لا تُثنّى الكنايات عن الأعلام نحو: فُلانٌ وفلانةُ، لأنّها[(٩)] لا تقبل التنكير.

الخامس: أن يكون قابلاً لمعنى التثنية. فلا تُثنّى الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود، كشمس وقمر، إذا قُصدت الحقيقة.

السادس: اتّفاق اللفظ. وأمّا نحو: «القَمَرينِ» في الشمس والقمر فمن باب التغليب.[(١٠)]

السابع: اتّفاق المعنى. فلا تجوز تثنية في تثنية المُشترِكِ،[(١١)] ولا الحقيقةِ[(١٢)] والمجاز. هذا مذهب أكثر المُتأخّرين. قال في «شرح التسهيل»:[(١٣)] «والأصحّ الجواز». وممّن صرّح بجواز ذلك أبو بكرٍ[(١٤)] بن الأنباريّ.

---

(١) س: حذفها.

(٢) في الأصل: «ويا رجلين». وفي حاشية ت: ويا رجلان.

(٣) في الأصل و ت: «ثني». وقد صوب ما في ت كما أثبتنا.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أنها لو كانت من المثنى الحقيقي لسلم فيها بناء المفرد كالعصا والشجي، ولأصبحت نكرة في التثنية نحو: زيدانِ.

(٥) س: وهكذا.

(٦) ح: يسمى.

(٧) انظر الإتحاف ١ : ٢١٠. وفي الأصل: المزج.

(٨) في حاشية س:

وثَنِّ واجمَعْ، في المُضافِ، الأوّلْ كعَبدِ شَمسٍ، وكعَبدِ الأشهَلْ

(٩) فيما عدا الأصل: فإنها.

(١٠) في حاشية الأصل عن القرافي في الذخيرة أن أسباب التغليب ثلاثة: خفة لفظ إحدى الكلمتين، أو فضل معناها، أو كراهية لفظ الأخرى.

(١١) فوقها في ت: كعين الذهب وعين الإنسان مثلاً.

(١٢) فيما عدا ت: والحقيقة.

(١٣) في ١: ٥٩.

(١٤) محمد بن القاسم بن محمد، نحوي لغوي كوفي، حافظ للغة والأدب. توفي سنة ٣٢٧. بغية الوعاة ١: ٢١٢.

الثامن: ألّا يُستغنى عن تثنيته بتثنية غيره،[١] نحو: سَواءٌ. فإنّ أكثرهم[٢] لا يُثنّيه استغناء بتثنية «سِيّ». فقالوا: هما سِيّانِ، ولم يقولوا: سَواءانِ. على أنّ أبا زيد قد حكاه عن بعض[٣] العرب.

وما[٤] أُعرب إعرابَ المُثنّى ـ وهو مُخالفٌ[٥] لمعناه بقصد التكثيرِ نحو:[٦] ﴿ثُمَّ ارجِعِ البَصَرَ كَرّتَينِ﴾،[٧] أو الإفرادِ نحو: البحرينِ،[٨] أو موافقٌ له ولم يصلح للتجريد نحو: اثنينِ واثنتينِ، أو صلح للتجريدِ وعطفِ مُباينه عليه لا عطفِ مثله نحو: القَمَرينِ في الشمس والقمر، والعُمَرَينِ في أبي بكر وعُمر ـ فهو ملحق بالمُثنّى.

وقد أشار في النظم إلى أربعة ألفاظ أُلحقت بالمُثنّى فأُعربت إعرابه، وليست من المُثنّى حقيقة. وهي: كِلا وكِلْتا واثنانِ واثنتانِ.

أمّا «كِلا» و «كِلتا» فهما اسمان مُفردا اللفظ مُثنيا المعنى،[٩] بدليل الإخبار عنهما بالإفراد تارة مُراعاة للفظ،[١٠] وبالتثنية تارة مُراعاة للمعنى.[١١] وقد اجتمع الأمران في قوله:[١٢]

كِلاهُما، حِينَ جَدَّ الجَريُ بَينَهُما، ... قَد أقلَعا، وكِلا أنفَيهِما رابِي

ولكونهما مُفردَي اللفظ مُثنّيَي[١٣] المعنى، أُعربا إعرابَ المُفرد في موضع، وإعرابَ[١٤] المثنّى في موضع. فأُعربا مع الظاهر إعرابَ المُفرد المقصور بحركات مقدّرة، ومع المُضمر إعرابَ المُثنّى بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا.[١٥]

---

(١) ت ط: «بتثنية غيره عن تثنيته». وصوبت في ت كما أثبتنا.
(٢) س: بعضهم.
(٣) سقطت من س.
(٤) فوقها في ت: خبرها فهو ملحق.
(٥) سقطت ورقتان من ت، فانخرم النص من هنا إلى «من تاء التأنيث فأجازوا».
(٦) الآية ٤ من سورة الملك. وفي الأصل: «التنكير نحو». ح: «التكرير نحو». وانظر شرح الكافية الشافية ص١٨٦. وزاد في س: قوله تعالى.
(٧) في حاشية س: أي: المرة بعد المرة.
(٨) في حاشية س: «اسم الموضع لا البحرين المذكورين في قوله تعالى: ﴿حَتّى أبلُغَ مَجمَعَ البَحرَينِ﴾، لأنهما تثنية حقيقية. والمراد بهما البحر العذب والملح».
(٩) ح: فإنهما اسمان مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى.
(١٠) ح س: «اللفظ». وقد يتعين الإفراد مراعاة للفظ. المغني ص٢٢٤.
(١١) ح س: المعنى.
(١٢) الفرزدق. ديوانه ص٣٣ والعيني ١: ١٥٧ وشرح شواهد المغني ٢: ٥١. وأقلع: كف عن الجري. والرابي: العالي المنتفخ لشدة التنفس والنصب.
(١٣) في الأصل و ط: مثنى.
(١٤) ح ط: وأعربا إعراب.
(١٥) ح: نصبًا وجرًا.

ولمّا كان الإعرابُ بالحروف فرعًا على[1] الإعراب بالحركات، والإضافةُ إلى المُضمر فرعًا على[1] الإضافة إلى الظاهر،[2] جُعل الفرعُ مع الفرعِ والأصلُ مع الأصلِ.[3] وإلى هذا أشار بقوله:[4]

إذا بـمُـضـمَـرٍ، مُـضـافًـا، وُصِـلا

أي: إذا[5] وُصل «كِلا» بمُضمر حالَ كونه مُضافًا إلى ذلك المُضمر. فـ «مُضافًا»: حال من الضمير المستكنّ في «وُصل».[6] وهو ضمير «كلا».

وقوله:[7]

٣٣ ـ «كِـلْتـا» كَـذاكَ،

يعني: مثل «كِلا» في أنّ إعرابها إعرابَ المُثنّى مشروط بالإضافة إلى المُضمر.

تنبيهـات:

الأوّل: حكى الفرّاء في «كِلا وكِلتا» ثلاث لغات: **الأُولى**: أن يُعربا مع الظاهر إعرابَ المقصور، ومع المُضمر إعرابَ المُثنّى، كما تقدّم.[8] **والثانية**: أن يُعربا إعرابَ المُثنّى مع الظاهرِ والمُضمرِ. ونسبها إلى كنانة. **والثالثة**: أن يُعربا إعرابَ المقصور مع النوعين أيضًا. وجعل من ذلك قول بعضهم: «كِلاهما وتمرًا»[9] بالألف.

الثاني: ما تقدّم من أنّ «كِلا وكِلتا» مُفردا اللفظ مُثنّيا المعنى[10] هو مذهب البصريّين. وذهب الكوفيّون إلى أنّهما من قبيل المُثنّى لفظًا ومعنى. ويردّه أُمور، منها الإخبار عنهما بالمُفرد في الكلام الفصيح، كما تقدّم. وزعم البغداديّون أنّ «كِلتا» قد نُطق لها بمفرد،

---

(١) ح س ط: عن.
(٢) ط: المظهر.
(٣) زاد في ط: تحصيلاً لكمال المناسبة.
(٤) المضمر: الضمير. وإذا: ظرف متعلق بحال من «كلا». وبمضمر: متعلقان بفعل محذوف يفسره ما بعده. والجملة: في محل مضاف إليه. ووصل: جملة مفسرة. وزاد في س قبله: «وكلا» وبعده: كلتا كذاك.
(٥) سقطت من ح.
(٦) ح: «المضمر المستكن في وصلا». س: ذلك المضمر المستتر في وصل.
(٧) كلتا: في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره الكاف المضاف إلى اسم الإشارة. والكاف الثانية: حرف خطاب.
(٨) سقط: «كما تقدم» من ح.
(٩) في حاشية ح: «يريد شيئين. فقال: كلاهما وتمرًا، أي: أريد». وانظر: الكتاب ١: ١٤٢ ومجمع الأمثال ٢: ١٥١ ـ ١٥٢.
(١٠) ح: مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى.

في قول الراجز:[١]

* فـي كِـلْتَ رِجـلَيـهـا سُـلامَـى واحِـدَهْ *

وليس بصحيح. بل أراد «في كلتا»، فحذف الألف للضرورة.

الثالث: وزن «كِلا» عند البصريّين «فِعَل» نحو: مِعًى، وألفه[٢] عن واو، بدليل إبدالها تاء[٣] في «كلتا»، وقيل: عن ياء، لقول سيبويه: إنها لو سُمّي بها وثُنّيت لانقلبت[٤] ياء. ووزن كِلتا «فِعْلَى» كذِكرى، وألفها للتأنيث، والتّاء بدل عن[٥] لام الكلمة. وهي[٦] إمّا واو ـ وهو اختيار ابن جنّي ـ أو ياء. وهو اختيار أبي عليّ. وذهب الجرميّ[٧] إلى أنّ التاء زائدة للتأنيث. وهو ضعيف، لأنّ تاء التأنيث لا تقع حشوًا، ولا بعد ساكن غير ألف.

الرابع: المنقول عن البصريّين أن قلب ألف «كلا وكلتا» مع المُضمر ياء[٨] ليس هو للعامل،[٩] وإنّما هو بالحمل على «لَدَى» و«على». وذلك لأنّهما ملازمان للإضافة، فأشبها في النصب «لدى»، وفي[١٠] الجرّ «على»، ففعلوا بـ «كلا وكلتا» في النصب والجرّ ما فعلوا بـ «لدى» و «على»، فقلبوا ألفهما ياء إذا أُضيفا إلى مُضمر، ولم يقلبوها إذا أضيفا إلى ظاهر،[١١] كما أنّ ألف «لدى» و «على» لا تُقلب مع الظاهر. وأمّا في الرفع فبقيت الألف مع الظاهر والمُضمر، لأنّها لم تُشبه في الرفع ما تنقلب[١٢] ألفه. قال الخليل: ومن لا يقلب ألف «لدى» و «على» إذا أُضيفا إلى المُضمر يقول:[١٣] رأيتُ كلاهما ومررتُ بكلاهما، فيجعلهما مع المُضمر[١٤] على

---

(١) العيني ١ :١٥٩، والخزانة ١ :٦٢. وزاد في حاشية الأصل بعده:

كِـلْـتـاهُـمـا مَـقْـرُونَـةٌ بِـزائِـدَهْ

يصف نعامة. والسلامى: العظم بين مفصلين من الأصابع. وانظر الإتحاف ١ :٢١١.

(٢) ح ط: وألفها. (٣) ط: تا.

(٤) زاد في س: «ألفها». وانظر: الكتاب ٢ :٨٣.

(٥) ح س ط: من.

(٦) ط: «وهو». وانظر سر الصناعة ص١٤٩ وإيضاح الشعر ص١٤٨ ـ ١٤٩.

(٧) انظر الإتحاف ١ :٢١٢. والجرمي هو أبو عمر صالح بن إسحاق، فقيه عالم بالنحو واللغة انتهى إليه علم النحو في زمانه. توفي سنة ٢٢٥. بغية الوعاة ٢ :٨.

(٨) سقطت من الأصل.

(٩) ح س: لعامل.

(١٠) ح ط: وأشبها في.

(١١) س: الظاهر.

(١٢) ح س: لأنهما لم يشبها في الرفع ما تقلب.

(١٣) زاد في ح: جاء كلاهما و.

(١٤) س: الضمير.

حالهما مع الظاهر. وضعّف الناظم[١] هذا المذهب، وجعل إعرابهما[٢] بالحرفين كالمُثنّى، واستدلّ بلغة كِنانة.

وأما «اثنانِ» و «اثنتانِ» فيُعربان إعرابَ المُثنى، بلا شرط. ولذلك شبّههما بما هو مُثنًّى حقيقة، لئلّا يُتوهّم أنّهما مثل «كلا وكلتا» في اشتراط الإضافة إلى مُضمر، فقال:[٣]

اثـنـانِ واثـنـتـانِ، كـابـنَـيـنِ وابـنَـتَـيـنِ، يَـجـرِيـانِ

أي: يجريان مجرى ابنين وابنتين بلا شرط. ثمّ قال:[٤]

٣٤ ـ وتَخلُفُ اليا، في جَمِيعِها، الألِفْ جَـرًّا ونَـصـبًـا،

يعني: أنّ الياء تخلف الألفَ أي: تحلّ محلّها في جميع ما تقدّم ـ وهو المثنى والألفاظ المُلحقة به ـ جرًّا ونصبًا، نحو: مررتُ بالزيدينِ، ورأيتُ الزيدينِ. وقدّم الجرّ، لأنّ النصب محمول عليه في الياء التي هي أخت الكسرة. وإنّما حُمل عليه لاشتراكهما في أنّ كلًّا منهما فضلة. ولهذا لم يُحمل على الرفع، لأنّه عُمدة. وقوله:[٥]

بَعدَ فَتحٍ، قَد أُلِفْ[٦]

سبب فتح ما قبل هذه الياء الإشعار بأنّها خلفتِ الألفَ، والألفُ لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا.

تنبيهـان:

الأوّل: في المثنى وما أُلحق به لغة أُخرى. وهي لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أُخر.[٧] وأنكرها المبرّد.[٨] وهو محجوج بنقل الأئمة. وهي[٩]

---

(١) شرح الكافية الشافية ص١٨٧ وشرح التسهيل ١: ٦٧ ـ ٦٨. وزاد في ط: إعراب.

(٢) ط: إعرابها.

(٣) ط: «المضمر فقال»، ويجريان: يستعملان في الكلام. واثنان: مبتدأ جاز الابتداء به وهو نكرة لقصد لفظه. والكاف: حال من فاعل يجري. وجملة يجريان: خبر.

(٤) حذفت همزة «الياء» للتخفيف. واليا: فاعل. والألف: مفعول به. وجرًّا: منصوب بنزع الخافض، أي: في جر ونصب. وزاد بعده في س: «بَعدَ فَتح قَد أُلِفْ». وفي الحاشية عن يس عن الراعي أن قوله: «تخلف» يوهم وقوع الأحرف موقع الحركات، وأن ابن هشام رد ذلك بكونها تحل محلها، وأنه يَرِد على الناظم «لبيك» لأن الياء لم تخلف حركة، ورُدّ بأنه مشبه بالمثنى.

(٥) بعد: متعلق بالفعل تخلف. وألف أي: عهد قبل الألف في حال الرفع. والجملة: صفة لفتح.

(٦) في حاشية الأصل عن السيوطي أنه جعل بعضهم «قد ألف» حشوًا لا فائدة فيه، وأن ابن هشام رد ذلك وبين فيه فائدتين. انظر: حاشية الصبان ١: ٧٨ ـ ٧٩.

(٧) ح س: أخرى.

(٨) أبو العباس محمد بن يزيد، إمام البصريين في اللغة والنحو والأدب. توفي سنة ٢٨٢. مراتب النحويين ص٨٣.

(٩) ط: وهو.

أحسن ما خُرِّج عليه قراءة:[١] ﴿إِنَّ هٰذانِ لَساحِرانِ﴾.

الثاني: مذهب الناظم أنّ إعراب المُثنّى والمجموع على حدّه بالحروف، كما هو ظاهر كلامه في النظم. وصرّح بذلك في «شرح التسهيل».[٢] وهو مذهب قُطرب وطائفة من المتأخّرين، ونُسب إلى الزياديّ والزجّاج والزجّاجيّ.[٣] قيل: وهو مذهب الكوفيّين. وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أنّ الإعراب مُقدّر في الألف والياء. فيُقدّر في الألف الضمّةُ، وفي الياء الفتحةُ والكسرةُ. فإعراب المُثنّى عندهم بالحركات. وفي إعراب المثنّى مذاهب، لا نُطوّل بذكرها.

[جمع المذكر السالم وما ألحق به]

ثمّ انتقل إلى الموضع الثالث، من مواضع نيابة الحرف[٤] ـ وهو المجموع على حدّ المُثنّى ـ فقال:[٥]

٣٥ ـ وارفَعْ بِواوٍ، وبِيا اجرُرْ وانصِبِ   سالِمَ جَمعِ عامِرٍ، ومُذنِبِ

لمّا كان الجمع[٦] قسمين: جمع تكسير ـ وهو ما تغيّر فيه بناء واحده[٧] لفظًا أو تقديرًا ـ وجمع سلامة ـ وهو خلافه ـ احترز عن جمع التكسير بقوله «سالمَ جمع». ثمّ السالم قسمان: مُذكّر ومُؤنّث. فاحترز عن[٨] المؤنّث بإضافة الجمع إلى مُذكّر. أعني عامرًا ومُذنبًا. فالذي يُرفع بالواو ويُجرّ وينصب بالياء هو جمع المذكّر السالمُ. وهو ضربان:[٩] اسم وصفة.

فالاسم لا يُجمع هذا الجمعَ إلّا بأربعة شُروط: الذكوريّة، والعلَميّة، والعقل، والخلوّ من تاء التأنيث المُغايرة لما في[١٠] «عِدة» و «ثُبة» علَمينِ.

---

(١) الآية ٦٣ من سورة طه.
(٢) في ١: ٧٨ ـ ٨١.
(٣) في الأصل: «إلى الزجاج والزجاجي». ح: «إلى الزيادي والزجاج». ط: «إلى الزيادي والزجاجي». والمعروف عن الزجاج أن المثنى في مذهبه مبني. الإنصاف ص٣٣ وشرح الكافية ٢: ١٧٣ والتصريح ١: ٦٧. وانظر شرح المفصل ٤: ١٤٠.
(٤) ط: «النيابة». وزاد في س: عن الحركة.
(٥) حذفت همزة «ياء» للتخفيف ولم تنون لأنها مبنية. وبيا: تنازع فيهما مقدمين الفعلان بعد، وهما متنازعان في سالم. وفي حاشية س: كان حقه أن يقول: «سالمي جمع». وأجاب ابن هشام بأن الجمع واحد، والمقصود: سالم جمع هذا المجموع. ويرد عليه نحو: رجيل ورجيلون وكوفي وكوفيون، مما ليس بعلم ولا صفة، إلا أنه في معنى الصفة. وأما ﴿أتَينا طائِعِينَ﴾ و ﴿رأيتُهم لي ساجِدِينَ﴾ فإنه لما وصفهما بصفات من يعقل ـ وهي القول والسجود ـ ساغ جمعهما كذلك. وجملة اجرر: معطوفة على ارفع.
(٦) زاد في ح و س و ط: على.
(٧) س: الواحد.
(٨) زاد في س: الجمع.
(٩) ح س ط: قسمان.
(١٠) زاد في س: «نحو».

والصفة لا تُجمع هذا الجمعَ إلّا بأربعة شُروط: الذكوريّة، والعقل، والخلوّ من تاء التأنيث، وقبول تاء التأنيث عند قصد معناه.(١) واحترزتُ بهذا الأخير من «فَعْلانِ فَعْلَى»، نحو: سكران، و «أفعَلِ فَعْلاءَ»، نحو: أحمر، وما اشترك(٢) فيه المذكّر والمؤنّث، نحو: صبورٌ. فلا يُجمع شيء من ذلك بالواو والنون، لعدم قبوله لتاء التأنيث.

فمثال الاسم الذي اجتمعت فيه الشروط: عامرٌ. فتقول:(٣) جاء العامرُونَ، ورأيتُ العامرِينَ، ومررتَ بالعامرِينَ. ومثال الصفة التي اجتمعت فيها الشروط: مُذنبٌ. فتقول:(٤) جاء المُذنبُونَ، ورأيتُ المُذنبِينَ، ومررتُ بالمذنبِينَ.

وقد اكتفى(٥) الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلبًا للاختصار. وأشار إلى القياس(٦) عليهما، بقوله:

٣٦ ـ وشِبْهِ ذَيْنِ،(٧)

فشِبه «عامر» كلّ اسم مُذكّرٍ علَم(٨) عاقل خالٍ من تاء التأنيث، وشِبه «مُذنِب» كلّ وصفِ مذكّرٍ(٩) عاقل خالٍ من تاء التأنيث قابلٍ لتاء التأنيث.

فإن قلتَ: قد زاد في «التسهيل»(١٠) في شروط الاسم شرطين آخرين: أحدهما: أن يكون

---

(١) س: «معناها». وفي الحاشية: يرد عليه نحو الأفضل الذي مؤنثه الفضلى. فإنه يجمع على الأفضلين، وهو لا يقبل التاء. انظر الإتحاف ١: ٢١٣.
(٢) ح: وما يشترك.
(٣) ح س: تقول.
(٤) س: تقول.
(٥) ح: فاكتفى.
(٦) ط: للقياس.
(٧) الشبه: المشابه، معطوف على عامر. والإشارة بذين إلى عامر ومذنب، وزاد في حاشية الأصل:

وبِهِ عِشرُونا ... وبابُهُ أُلحِقَ، والأهلُونا
٣٧ ـ أُولُو، وعالَمُونَ، عِلِّيُونا ... وأَرَضُونَ شَذَّ، والسِّنُونا
٣٨ ـ وبابُهُ،

وبه: متعلقان بالفعل ألحق. والمراد: بالجمع السالم. وعشرون: مبتدأ خبره جملة ألحق. وأعاد على الاثنين ضمير مفرد على اعتدادهما ما ذكر. وجاز الابتداء بالنكرة لأنه عطف عليه معرفة. وحذف حرف العطف قبل «أولو» و «عليون». وجملة شذ: حال من «أرضون». وحذف مثلها حالاً من «السنون»، وقد نص على شذوذ هذين لشدته، مع أن جميع الملحقات شاذة.
(٨) ح: عالم.
(٩) ح س: صفة لمذكر.
(١٠) ص١٣.

غير مُركّب تركيبَ إسناد أو مزج. والآخر: أن يكون غير مُعرب بحرفين.[(١)] فلمَ تركتَ[(٢)] ذكرهما؟ قلتُ: هذان شرطان لصحّة مُطلق الجمع، ولا خصوصيّة لهما بهذا الجمع المذكور.[(٣)]

تنبيهـات:

الأوّل: لم يشترط الكوفيّون الخلوّ[(٤)] من تاء التأنيث، فأجازوا جمع «طلحة» بالواو والنون، ولا قَبولَ الصفة لتاء التأنيث مُستدلّين بقول الشاعر:[(٥)]

مِـنّـا الَّذِي هُـوَ مـا إنْ طَـرَّ شـارِبُـهُ … والـعـانِسُـونَ، ومـنّـا الـمُـرْدُ والـشِّـيـبُ

فجمع عانسًا،[(٦)] وهو من الصفات المشتركة. ولا حُجة في البيت لشُذوذه.

الثاني: ما جُعل علَمًا من الثلاثيّ المُعوّضِ من فائه تاء التأنيث كـ «عِدة»، أو من لامه كـ «ثُبة».[(٧)] فإنّه يجوز جمعه[(٨)] بالواو والنون وبالألف والتاء، ما لم يُكسّر قبل العلميّة كـ «شَفة» فيلزم تكسيره، أو يعتلّ ثانيه كـ «دِيَة»،[(٩)] فيلزم جمعه بالألف والتاء. وإلى هذا أشار في «التسهيل»[(١٠)] بتقييد التاء بالمُغايِرة[(١١)] لما في «عِدة» و «ثُبة»[(١٢)] علَمين.

الثالث: اعلم أن التصغير قائم مقام الوصف فلذلك لو صُغّر نحو: رجل وغلام، جُمع بالواو والنون، مع أنّه ليس بعلم ولا صفة. وذلك لكون التصغير وصفًا في المعنى.

---

(١) في حاشية س: نحو: الزيدان والزيدون مثلاً. فلا يجمعان لئلا يؤدي إلى كون الكلمة معربة بحرفين، نحو: الزيدانون والزيدونون. فالحرف الأول ـ وهو الألف في الزيدان والواو في الزيدون ـ حرف إعراب المفرد، والثاني حرف إعراب الجمع.

(٢) ح ط: ترك.

(٣) سقطت من ح و س.

(٤) ينتهي هنا خرم ت.

(٥) البيت لأبي قيس بن رفاعة. العيني ١ :١٦٧. وطر: ابتدأ نبات شعره. والمرد: جمع أمرد. والشيب: جمع أشيب. ت: «ما إن طُرّ شاربُهُ». وفي الحاشية، تفسيرًا له: ما يَحفو شاربه.

(٦) زاد في س و ح و ط: بالواو والنون.

(٧) الثبة: الجماعة. وزعم الملوي أن الصواب: «عضة» لا «عدة». وهذا صادر عن مذهب المبرد. انظر الحاشية على المكودي ص١٣ والتسهيل ص١٣ وشرحه ١ :٧٧ والارتشاف ١ :٢٦٦.

(٨) ح: أن يجمع.

(٩) يريد بثانية الياء وهو لامه. وسقط «كدية» من الأصل.

(١٠) ص ١٣.

(١١) في النسخ: «المغايرة». وفي حاشية ت عن التواتي بيان تكسير شفه وشاة وجمع دية وما جرى فيها من الحذف والتعويض.

(١٢) ط: ثِمة.

ثمّ أشار إلى ما أُلحق بهذا الجمع فأُعرب إعرابَه.[١] وهو أربعة أقسام: اسم جمع، وجمع تكسير، وجمع تصحيح لم يستوفِ الشروط، ومُفرد هو جمع في الأصل.

فالأوّل: عِشرونَ وبابه. ونعني ببابه سائر العُقود إلى التسعين. وأُولو وعالَمونَ. فهذه كلّها أسماء جُموع، أُلحقت بجمع المذكّر السالم في إعرابه، لأنّ هذه لا واحد لها من لفظها. وليس العالَمونَ جمع[٢] عالَم، لأنّ «العالَم» عامّ، و «العالَمون» خاصّ بمن يعقل. وإنّما هو اسم جمع، قاله المصنّف.

والثاني: أَرَضُونَ، وسِنُونَ[٣] وبابه. فهذه جموع تكسير لتغيّر واحدها، أُعربت إعراب جمع المذكر السالم.

والثالث: أهلُونَ. فإنّه جمع أهل. وأهلٌ غير مُستوف للشروط،[٤] إذ[٥] ليس علَمًا ولا صفة. فـ «أهلون» جمع تصحيح، لم يستوف الشروط، وجعل بعضهم: أرضين وسنين، من هذا النوع.

والرابع: عِلِّيُّونَ. وهو اسم لأعلى الجنّة. كأنّه في الأصل «فِعِّيلٌ» من العلوّ، فجُمع جمعَ ما[٦] يعقل وسُمّي به.

وفي تمثيله بهذه الألفاظ تنبيه على نظائرها.

وباب سِنينَ الذي أشار إليه بقوله: «وبابه» هو ما عُوّض من لامِه هاء التأنيث ولم يُكسّر. فهذا النوع شاع فيه[٧] جمعه بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون جرًّا ونصبًا. وهو ثلاثة أنواع: مفتوح الفاء نحو: سَنةٌ، ومكسور الفاء نحو: مِائَةٌ، ومضموم الفاء نحو: ثُبةٌ. وهي الجماعة. فلام سنة واو أو هاء على اللغتين، ولام مائة ياء، ولام ثُبة واو، وقيل: ياء من ثبيتُ، أي: جمعتُ. وأمّا الثُّبة التي هي وسط الحوض فمحذوفة العين من: ثابَ يثوبُ إذا رجع، وقيل: بل[٨] محذوفة اللام أيضًا من: ثَبيتُ.

---

(١) س: «مما أعرب إعرابه». وزاد في ط تتمة البيت ٣٦ والبيت ٣٧. وهو ما أثبتناه في التعليق على أول البيت ٣٦ مع زيادة من البيت ٣٨.

(٢) في النسخ: بجمع.

(٣) ح: والسنون.

(٤) ت: «مستوف الشروط». ط: مستوفي الشروط.

(٥) زاد في ط: هو.

(٦) ح: «بجمع من». س ط: جمع من.

(٧) سقطت من ح. وانظر الإتحاف ١:٢١٣.

(٨) زاد في س: هي.

فما كان مفتوح الفاء كُسرت فاؤه نحو: سِنِينَ ـ وقد حُكي[١] ضمّ سينه ـ وما كان مكسور الفاء لم يُغيّر نحو: مِئِينَ، وما كان مضموم الفاء فوجهان: الكسر والضمّ، نحو: ثُبِينَ. فإن كُسّر استغنى عن هذا الاستعمال، نحو: شَفةٌ. إلّا ما ندر.

وقوله:[٢]

ومِثلَ «حِينٍ» قَد يَرِدْ ذا البابُ،

يعني: أنّ باب «سِنِينَ» قد يُستعمل مثل «حين»، فيُجعل إعرابه بالحركات على النون مُنوّنةً، ولا تُسقطها الإضافة، وتلزم الياء.[٣] فتقول: هذه سِنِينٌ، وصحبتُه سِنِينًا، وما رأيته[٤] مُذ سِنِينٍ. وفي الحديث، في رواية:[٥] «اللَّهُمَّ اجعَلْها علَيهِم سِنِينًا كسِنِينِ يُوسُفَ». ومنه قول الشاعر:[٦]

دعانِيَ مِن نَجدٍ، فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بنا شِيبًا، وشَيَّبْنَنا مُرْدا

ومن أصحاب هذه اللغة من يُسقط التنوين.

وقوله:[٧]

وهْوَ عِندَ قَومٍ يَطَّرِدْ

يعني: أنّ إجراء «سِنِينَ» وبابه مُجرى «حِينٍ» مُطّرد[٨] عند قوم من العرب، وقد يستعمله[٩] غيرهم على وجه الشذوذ، كما في الحديث المذكور. وإنّما اختصّ هذا النوعُ بهذه المُعاملة لخلوّه من شروط جمع التصحيح وشَبهه بالتكسير[١٠] في عدم سلامة نظم واحده.

وقوله:[١١]

٣٩ ـ ونُونَ مَجمُوعٍ،

نحو: الزَّيدِينَ، والمُسلِمِينَ.

---

(١) انظر الإتحاف ١: ٢١٤. ت: حكى بعضهم.

(٢) سقط: «وقوله» من ت و س. ومثل: حال من ذا. ت: وبابُه ومِثلُ حين.

(٣) ت: وتلزمها الياء.

(٤) سقط: «ما رأيته» من الأصل، واضطرب رسمه في ت.

(٥) صحيح مسلم ١: ١٨٧ وصحيح البخاري ٢: ٢٤٢ و٨: ١٧٠ ومسند أحمد ٢: ٢٣٩ و٢٥٥ و٢٧٠.

(٦) الصمة القشيري. العيني ١: ١٦٩. ونجد: بلاد بين تهامة واليمن والعراق. يريد: من ذكر نجد. والشيب: جمع أشيب. والمرد: جمع أمرد. وانظر الإتحاف ١: ٢١٤.

(٧) هو أي: وروده مثل حين. فالضمير يعود على مصدر يرد. ويطرد: يكثر ويشيع.

(٨) ط: يطرد.

(٩) س: استعمله.

(١٠) س: بجمع التكسير.

(١١) سقط: «وقوله» من النسخ. ونون: مفعول به مقدم للفعل افتح. والمجموع: الاسم المجموع أي: جمع المذكر السالم.

وما بِهِ التَحَقْ(١)

نحو: عِشرِينَ، وما ذُكر معه.

فافتَحْ،(٢)

أي: فرقًا بينه وبين نون التثنية.

وقَلَّ مَن بِكَسرِهِ نَطَقْ(٣)

يعني: في الضرورة، وليس بلغة. ومنه قول الشاعر:(٤)

* وأنكرْنا زَعانِفَ آخَرِينِ *

وقول الآخر:(٥)

* وقد جاوَزْتُ حَدَّ الأربَعِينِ *

قال(٦) في «شرح التسهيل»:(٧) ويجوز أن يكون كسرُ نون الجمع وما أُلحق به لغةً.

وقوله:(٨)

٤٠ ـ ونُونُ ما ثُنِّيَ،

نحو: الزَّيدَينِ.

والمُلحَقِ بِهْ،(٩)

---

(١) ما به التحق أي: ما ألحق بجمع المذكر السالم. وما: اسم موصول معطوف على مجموع، صلته جملة التحق.

(٢) الفاء: زائدة لتعليق الفعل بمفعوله.

(٣) بكسره: بكسر نون الجمع. ونطق: لفظ مع الياء. ومن: اسم موصول فاعل قل.

(٤) عجز بيت لجرير، صدره في س وحاشية ت:

عَرَفْنا جَعْفَرًا، وبَني أبِيهِ

ديوانه ص٥٧٧ والعيني ١:١٧٧. وجعفر من بني يربوع. وأبوه ثعلبة. والزعانف: جمع زِعنفة. وهي الجماعة الدعية، لا أصل لها.

(٥) عجز بيت لسحيم بن وثيل، صدره في حاشية ت:

وماذا يَبتَغي الشُعَراءُ مِنّي

الأصمعيات ص١٩ والعيني ١:١٩١ والخزانة ٣:٤١٤. ويبتغي: يطلب ويريد. وقد جاوزت حد الأربعين أي: طعنت في سن الخمسين. فلعله نسب إلى الأربعين أي «الأربعينيّ» يعني ما كان من العمر فيه ذكر الأربعين، ثم حذف الياء الثانية للتخفيف، وحذفت الأولى رسمًا.

(٦) زاد في ت و ح: «الشيخ»، وفي س: «الشيخ أبو حيان». ط: وقال.

(٧) في ١:٨٦.

(٨) نون: مبتدأ مضاف إلى الاسم الموصول ما. وما ثني أي: المثنى.

(٩) الملحق: معطوف على ما. وانظر الإتحاف ١:٢١٨.

نحو: اثنَينِ.

بِـعَـكْـسِ ذاكَ اسـتَـعـمَـلُوهُ، فـانـتَـبِـهْ[١]

أي: بعكس نون الجمع، فيُكسر[٢] لالتقاء الساكنين. وقلّ من نطق بفتحه. إلّا أنّ فتح نون المُثنّى لغة حكاها الكسائيّ والفرّاء. لكنّهما[٣] حكياها مع الياء، لا مع الألف. وأجازها بعضهم مع الألف، واستدلّ بقول الراجز:[٤]

أعـرِفُ مِـنـهـا الأنـفَ، والـعَـيـنـانـا ... ومَـنـخِـرَيـنِ، أشـبَـهـا ظَـبْـيـانـا

وحكى الشيبانيّ:[٥] أنّ ضم نون المثنى لغة.[٦] يعني: إذا كان بالألف. وحكى عن العرب: هما خليلانُ.

[جمع المؤنث السالم وما ألحق به]

ولمّا فرغ من نيابة الحرف عن الحركة انتقل إلى نيابة الحركة عن حركة أُخرى.[٧] وذلك في موضعين:

الأوّل: جمع المؤنّث السالم. فإنّه يُنصب بالكسرة نيابة[٨] عن الفتحة. فحُمل نصبه على جرّه، كما حُمل نصب[٩] المذكر السالم على جرّه. وضابطه: ما جُمع بألف وتاء زائدتين.[١٠] وإليه الإشارة[١١] بقوله:[١٢]

---

(١) سقط: «فانتبه» من النسخ و ط. والإشارة إلى حكم نون الجمع. وضمير الجماعة للعرب. وبعكس: متعلقان بحال من الهاء ضمير المفعول به، لأن الباء للمصاحبة.

(٢) ط: فينكسر. (٣) ط: ولكنهما.

(٤) رؤبة. ديوانه ص١٩٧ والعيني ١:١٨٤ والخزانة ٣:٣٣٦. ط: «منها الجيد». ت: «ومقلتان أشبها». وسقط البيت الثاني من س و ط. وظبيان اسم رجل.

(٥) أبو عمرو إسحاق بن مرار، لغوي كوفي واسع العلم باللغة والرواية والأيام والشعر. توفي سنة ٢٠٥. معجم الأدباء ٢:٢٣٣.

(٦) س: «التثنية لغة». وألحق بحاشية ت: ومنه قول الشاعر:

يـا أبـتـا، أرَّقَـنِـي الـقِـذّانُ ... فـالـنـومُ لا تـألَـفُـهُ الـعَـيـنـانُ

مِـن أجـلِ بُـرغـوثٍ، لَهُ أسـنـانُ

انظر الأشموني ١:٩١ والهمع ١:٤٩ والدرر ١:٢٢ والصحاح واللسان والتاج (قذذ) والإتحاف ١:٢١٩. والقذان: جمع قذة. وهي البرغوث.

(٧) ح: «الحركة الأخرى». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا.

(٨) ح: نائبة.

(٩) زاد في ح و س: جمع.

(١٠) ط: مزيدتين.

(١١) س ط: أشار.

(١٢) حذفت همزة «تاء» للتخفيف، ونوّن لأنه معرب مجرور بالكسرة المقدرة كالاسم المقصور. انظر حاشية الخضري ١:٤٦. =

٤١ ـ وما بِتَا وألِفٍ قَد جُمِعا يُكسَرُ في الجَرِّ، وفي النَّصبِ، مَعا

فإن قلتَ:[1] لم يُقيّد الألف والتاء بكونهما زائدتين. قلتُ: تعليق «بتّا»[2] بقوله: «جُمع»[3] يغني عن التقييد، إذ المُراد ما دُلّ على جمعيّته بألف وتاء. ونحو: «أبيات» ممّا تاؤه أصليّة، و «قُضاة» مما ألفه منقلبة عن أصل، لم يُدلّ على جمعيّته[4] بالألف والتاء.

فإن قلتَ: لِمَ لَم يذكر علامة رفعه؟ قلتُ: لأنّه بالضمّة على الأصل.

ثمّ ذكر ما أُلحق بجمع المؤنّث السالم، فقال:[5]

٤٢ ـ كَذا «أُولاتُ»، والّذِي اسمًا قَد جُعِلْ كـأذرِعـاتٍ، فِيـهِ ذا أيضًا قُبِلْ

يعني: أنّ «أُولات» يُكسر في جرّه ونصبه، كالجمع المذكور. وهو اسم جمع، لأنّه لا واحد له من لفظه. فهو في المؤنّث نظير «أُولو»[6] في المذكّر. وقوله: «والذي اسمًا قد جُعل» يعني أن ما كان مجموعًا بألف وتاء، ثمّ سُمّي به فجُعل اسمًا مفردًا، فإنّه يُعرب بعد التسمية[7] على اللغة الفُصحى[8] بما كان يُعرب به قبلها، فيُكسر في الجرّ والنصب ويُنوّن. وقد مثّله بـ «أذرِعات» وهو بالذال المُعجمة[9] اسم موضع. فتقول: رأيتُ أذرعاتٍ، ومررتُ بأذرعاتٍ، فيستوي جرّه ونصبه. ونحو: عَرَفاتٌ. ومن العرب من يمنعه التنوين ويجرّه وينصبه بالكسرة كما سبق، ومنهم من يمنعه الصرف فيجرّه وينصبه[10] بالفتحة ولا يُنوّن.

فإن قلتَ: لِمَ نُوّن «أذرعاتٌ» و «عرفاتٌ» ونحوهما،[11] على اللغة الفُصحى، وحقّها[12]

= وما: مبتدأ خبره جملة يكسر، وصلته جملة جمع. وبتا: متعلقان بالفعل جمع. ومعًا: حال من الجر والنصب. وفي حاشية س أنه كان عليه النص على زيادة الألف والتاء ليخرج نحو أبيات وقضاة، وعليه إغفال الجر بالكسر لأنه أصل، وأن له عذرًا في ذلك.

(١) انظر الإتحاف ١: ٢١٩ ـ ٢٢٠ .وزاد ط وحاشية ت: لِمَ.

(٢) س: «التاء». ط: الباء.

(٣) ت: قد جمع.

(٤) سقط: «بألف وتاء... جمعيته» من النسخ وألحق بحاشية ت.

(٥) الإشارة بذا إلى كسر التاء. وقبل: أقر ورضي. والكاف: خبر مقدم للمبتدأ أولات على الحكاية. والذي: مبتدأ خبره جملة ذا قبل فيه، وصلته جملة جعل اسمًا. واسمًا: مفعول ثان مقدم. والكاف: حال من نائب فاعل جعل. وذا: مبتدأ خبره جملة قبل. وأيضًا مفعول مطلق لمحذوف، وجملته اعتراضية.

(٦) في حاشية ت عن ابن غازي في «الكبير»: إلّا أنّ «أولو» يختص بمن يعقل، بخلاف «أولات». الإتحاف ١: ٢٢١.

(٧) زاد في س: به.

(٨) ح: الفصيحة.

(٩) سقط: «بالذال المعجمة» من النسخ.

(١٠) س: وينصبه ويجره.

(١١) ت: وغيرهما.

(١٢) في الأصل والنسخ و ط: وحقهما.

منع الصرف للتأنيث والعلميّة؟ قلتُ: ليس تنوينها[١] للصرف. وإنّما هو تنوين المُقابلة. وقد تقدم بيانه.[٢]

[التسمية بالمثنى وجمع المذكر السالم]

فإن قلتَ: قد ذكر حكم المجموع بالألف والتاء، إذا سُمّي به. فما حكم المُثنّى والمجموع على حدّه، إذا سُمّي بأحدهما؟[٣] قلتُ: أمّا المُثنّى ففيه لغتان: **الأُولى**:[٤] أن يُعرب بعد التسمية بما كان يُعرب به قبلها. **والثانية**: أن يُجعل كـ «عِمرانَ»[٥] في التزامِ الألف، وإعرابِه على النون إعرابَ ما لا ينصرف.

وأمّا المجموع على حدّه ففيه أربعة أوجه: **الأوّل**: أن يُعرب بعد التسمية بما كان يُعرب به قبلها. **والثاني**: أن يُجعل كـ «غِسْلينٍ»،[٦] في التزامِ الياء وجعلِ الإعراب على النون[٧] مصروفًا. ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين.[٨] **والثالث**: أن يُجعل كـ «هارونَ»، في التزام الواو وجعل الإعراب على النون، غير مصروف للعلميّة وشِبه العُجمة. **والرابع**: التزام الواو وفتح النون مطلقًا. ذكره السيرافيّ، وزعم أنّ ذلك صحيح من كلام[٩] العرب.

تنبيهان:

الأوّل: جعلُ المُثنّى كـ «عِمرانَ»، والمجموع كـ «غِسلينٍ» أو «هارونَ»، مشروط بألّا يتجاوزا[١٠] سبعة أحرف. فإن تجاوزا[١١] السبعة لم يُعربا بالحركات. وقد نبّه على ذلك في «التسهيل».[١٢]

الثاني: ما تقدّم، من أنّ المُثنّى إذا جُعل بعد التسمية[١٣] كعِمران يُمنع من الصرف، قيّده[١٤] ابن جنّي بغير «ذانِ» و «تانِ» مُسمًّى بهما. فإنّهما يُصرفان، إذ الألف هنا لم

(١) في الأصل و ح و س: تنوينهما.
(٢) في شرح البيت ١٠.
(٣) ح: بهما.
(٤) ح: إحداهما.
(٥) ط: مثل عمران.
(٦) الغسلين: ما يسيل من جلود أهل النار.
(٧) في النسخ: في النون.
(٨) الكتاب ٢: ١٨.
(٩) فيما عدا الأصل: لسان.
(١٠) ت: بألا يتجاوز.
(١١) ت: تجاوز.
(١٢) ص ٢٢٥.
(١٣) زاد في ح: به.
(١٤) ت: «منع الصرف وقيده». ح: «يمنع الصرف وقيده». ط: يمنع الصرف قيده.

تقع موقع الألف الزائدة. وفي «حواشي» مَبْرَمان[1] منع صرف «هذان».[2] قال: لأنّ في آخره زيادتين.

[الممنوع من الصرف]

والموضع الثاني، من موضعي[3] نيابة الحركة عن حركة أُخرى،[4] ما لا ينصرف. وهو كلّ اسم شابهَ الفعل، بكونه فرعًا من وجهين، كما سيُحقّق[5] في موضعه.[6] فهذا[7] يُجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة. فحُمل جرّه على نصبه، لأنّه لمّا شابهَ الفعل مُنعَ[8] التنوين والجرّ بالكسرة. وإلى هذا أشار بقوله:[9]

٤٣ ـ وجُرَّ، بالفَتحةِ، ما لا يَنصَرِفْ

فشمل ذلك المُفرد والجمع المكسَّر، نحو: مررتُ بأحمدَ، وصلّيتُ في مساجدَ، وسكت عن رفعه ونصبه، لأنّهما على الأصل. وقوله:[10]

ما لَم يُضَفْ، أو يَكُ بَعدَ «أَلْ» رَدِفْ

يعني: فإنّه يُجرّ حينئذ بالكسرة، نحو: مررتُ بأحسنِ القوم، وبالأحسنِ. وشمل قوله «أل» المُعرّفة كما مُثّل،[11] والموصولة نحو:[12]

وما أنتَ بالـيَقظانِ ناظِرُهُ، إذا ... نَسِيتَ، بِما تَهواهُ، ذِكرَ العَواقِبِ

---

(١) هو: أبو بكر محمد بن علي النحوي العسكري، أخذ عن المبرد ومن في طبقته، وأخذ عنه الفارسي والسيرافي. توفي سنة ٣٢٧. إنباه الرواة ٣: ١٨٩.

(٢) ح س ط: ذان.

(٣) ت ح: مواضع.

(٤) ح س: الحركة عن الأخرى.

(٥) ط: سيتحقق.

(٦) زاد في س: «إن شاء الله». وانظر شرح الأبيات ٦٥٠ ـ ٦٧١.

(٧) ألحق في حاشية ح: النوع.

(٨) ت ح: فمنع.

(٩) جر: فعل أمر مبني على السكون وحرك بالفتح للإدغام. وما: اسم موصول مفعول به. وفي حاشية س عن يس أن في قوله: «لا ينصرف» دليلًا على أن «لا يفعل» لنفي الحال وغيره، ولا يختص بالمستقبل، خلافًا لأكثرهم.

(١٠) سقط: «وقوله» من النسخ. وفي حاشية س أن ردف بمعنى تبع، ولم يستخدم الناظم «تبع» لئلا يظن أن المراد هو التابع، ولئلا يبنى «بعد» على الضم فيظن أن فاعل الفعل بعدها يعود على «أل». وفيها أن «أو» هنا كالواو لأنها في حيز النفي. وبعد: متعلق بخبر محذوف لـ «يك»، ومضاف إلى «أل». وجملة ردف: حال من اسم يك. والمراد: رادفًا أل. وما: حرف مصدري. والمصدر المؤول: في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل جر. والجملة بعده صلة له.

(١١) زاد في ت: به.

(١٢) العيني ١: ٢١٥. س: «بما يرضيك». وفي الحاشية عن نسخة كما أثبتنا. واليقظان: الحذر. والناظر: العين.

والزائدة نحو:(١)

* رأيتُ الوَليدَ بنَ اليَزيدِ مُباركًا *

وقال في «التسهيل»:(٢) ما لم يَصحب الألفَ واللام أو بدلَهما.(٣) يعني الألف والميم في لغة أهل اليمن، كقول الشاعر:(٤)

* تَبيتُ بلَيلِ امأرقدِ، اعتادَ أولَقا *

وقوله «رَدِف» بمعنى:(٥) تَبِعَ.

فإن قلتَ: إذا أُضيف ما لا ينصرف، أو دخلته(٦) «أل» وانجرَّ(٧) بالكسرة فهل يُسمّى مُنصرفًا؟(٨) قلتُ: فيه خلاف مشهور. والتحقيق أنّه إن زالت إحدى علّتيه بالإضافة أو «أل» فمُنصرف(٩) نحو: مررتُ(١٠) بأحمدِكم، وإلّا فغير مُنصرف نحو: مررتُ(١١) بأحسنِكم. ولبيان ذلك موضع هو أليق به.(١٢) والمفهوم من قوّة كلامه(١٣) في النظم أنّه باق على منع صرفه.

---

(١) صدر بيت لابن ميادة، عجزه في حاشيتي الأصل و ت:

شَديدًا، بأعباءِ الخِلافةِ، كاهِلُهْ

ح: «وجَدْنا الوليد». العيني ١: ٢١٨ والخزانة ١: ٣٢٧. ورأيت: علمت. والشديد: القوي. والأعباء: جمع عبء. وهو الثقل. والكاهل: ما بين الكتفين.

(٢) ص ٨. وفي النقل تصرف.

(٣) في ت س والتسهيل: أو بدلها.

(٤) عجز بيت، صدره في س:

أأنْ شِمتَ، مِن نَجدٍ، بُرَيقًا تألَّقا

العيني ١: ٢٢٢ والهمع ١: ١٤ والدرر ١: ٧. وشام: نظر إلى البرق أين يصوب. والبريق: مصغر البرق. وبليل أي: في مثل ليل. واعتاده: تردد عليه مرارًا. والأولق: الجنون. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بنزع الخافض.

(٥) في النسخ: معناه.

(٦) في النسخ: ودخله.

(٧) ط: «والجر». س: وجر.

(٨) زاد في س: أو لا.

(٩) سقطت من ت و ح.

(١٠) ت: «فينصرف». س: «فهو منصرف». وفي حاشية الأصل طرة مخرومة.

(١١) سقطت من النسخ.

(١٢) في شرح الأبيات ٦٥٣ ـ ٦٥٥.

(١٣) قوة الكلام: مضمونه.

[الأفعال الخمسة]

ولمّا فرغ من مواضع النيابة في الأسماء أخذ يذكر مواضع النيابة في الأفعال. وقد تقدّم[١] أنّ النائب في الفعل شيئان: الحرف والحذف. فالحرف هو النون، تنوب[٢] عن الضمّة. والحذف حذف النون وحذف حروف[٣] العلّة. فحذفُ النون ينوب عن الفتحة والسكون، وحذفُ حروف[٤] العلّة ينوب عن السكون. وبدأ بمواضع[٥] النون، فقال:[٦]

٤٤ ـ واجعَلْ، لِنَحوِ «يَفعَلانِ»، النُّونا رَفعًا، و «تَدْعِينَ» و «تَسألُونا»

فنحو: «يفعلان» هو كلّ فعل اتّصل به ألف اثنين مخاطَبينِ أو غائبينِ، نحو: أنتما تفعلانِ، وهما يفعلانِ. وسواء كانت[٧] ضميرًا كما مثّل به[٨] أو حرفًا، نحو: يفعلانِ الزيدانِ، في لغة طيّئ وأزدشنوءة.

وقوله: «رفعًا» هو مفعول ثان، لقوله: «واجعل»، أي: صيّرْ. وهو تصريح بأنّ الرفع بالنون، كما هو مذهب الجمهور، خلافًا لمن زعم أنّ الإعراب في هذه الأمثلة بحركات مُقدّرة[٩] على لام الفعل.

وقوله:[١٠] «وتَدْعِينَ» أي: ونحو: تدعين. وهو[١١] كلّ فعل اتّصل به ياء المُخاطَبة.

وقوله: «وتسألونا» أي: ونحو: تسألون. وهو كلّ فعل اتّصل به واو جمع مُخاطَبينَ أو غائبينَ، نحو: أنتم تفعلونَ، وهم يفعلونَ. وسواء كانت ضميرًا كما مثّل به[١٢] أو حرفًا، نحو: يفعلونَ الزيدونَ، في اللغة المُشار إليها.

---

(١) في شرح البيت ١٩.
(٢) ت: «هو النون ينوب». س: وهو النون ينوب.
(٣) ت: «وأحرف». س: وحذف حرف.
(٤) في النسخ: حرف.
(٥) ت: بموضع.
(٦) لنحو: لمثل. واللام: زائدة للتقوية، ونحو: مجرور لفظًا منصوب محلاً مفعول به مقدم لرفع. ورفعًا أي: علامة رفع. ونحو: مضاف إلى يفعلان على الحكاية. وتدعين وتسألون: معطوفان على يفعلان. والنون: مفعول أول للفعل اجعل. وفي حاشية س عن يس أن النون قد تحذف للتخفيف. وذلك واجب لدخول نون التوكيد، وجائز كثير لدخول نون الوقاية، وقليل نحو: لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تومنوا حتى تحابوا.
(٧) ط: كان.
(٨) سقطت من الأصل و س.
(٩) س: مقدرات.
(١٠) سقطت الفقرة من ح.
(١١) ت س: وقوله: تدعين هو.
(١٢) سقطت من الأصل.

وقوله: (١)

٤٥ ـ وحَذفُها، لِلجَزمِ والنَّصبِ، سِمَهْ

أي: وحذف النون علامة لِلجزم والنصب، كقوله تعالى: (٢) ﴿فإن لَم تَفعَلُوا ولَن تَفعَلُوا﴾، وقد مثّل بقوله: (٣)

كَـلَم تـكُـونِـي لِتَـرُومِـي مَـظـلَمَـهْ

فـ «تكوني» مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمه حذف النون، و «ترومي» منصوب بـ «أنْ» مُضمرة بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون أيضًا. (٤) وبدأ بالجزم، لأنّ النصب محمول على الجزم (٥) في علامته. فإنّ الجزم أحقّ بالحذف، فحُمل النصب عليه، كما حُمل على الجرّ في الأسماء. وقوله: «مظلمة» يجوز فيه فتح اللام وكسرها. والفتح هو القياس.

[المقصور والمنقوص]

ولمّا انتهى القول في (٦) إعراب الصحيح، من الأسماء والأفعال، شرع في بيان إعراب (٧) المعتلّ من الأسماء والأفعال، فقال: (٨)

٤٦ ـ وسَمِّ مُعْتـلًّا، مِنَ الأسـماءِ، مـا كـالـمُـصـطَـفَـى، والـمُـرتـقِـي مَـكـارِمـا

فأشار بالمثال الأوّل إلى كلّ اسم حرفُ إعرابه ألفٌ لازمة، (٩) وبالثاني (١٠) إلى كلّ اسم حرفُ

---

(١) حذف: مبتدأ خبره: سمة. والسمة: العلامة، أبدلت التاء هاء في الوقف. وللجزم: متعلقان بحال من سمة. ح: «وحذفه». وزاد في س:

كَـلَم تَـكُـونِـي لِتَـرُومِـي مَـظـلَمَـهْ

وفي حاشية ت عن التوضيح لابن مالك: «حذفه لمجرد التخفيف ثابت . . . كقراءة أبي عمرو: يُشعرْكم ويَنصرْكم». وقد ظن أحدهم الوهم في نسبة التوضيح إلى ابن مالك، فعلق: «لعله ابن هشام». قلت: انظر شواهد التوضيح ص١٧١ ـ ١٧٣.

(٢) الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٣) س: «مثله بقوله». والكاف: خبر لمبتدأ محذوف، ومضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. وتروم: تقصد. والمظلمة: الظلم. أبدلت التاء هاء في الوقف.

(٤) المصدر المؤول في محل جر باللام. والجار والمجرور متعلقان بخبر تكون.

(٥) س ح: عليه.

(٦) زاد في ط: بيان.

(٧) ط: في إعراب.

(٨) المعتل هنا هو المعتل الآخر. والمكارم: جمع مكرمة. وأراد: درجات مكارم. وسم: فعل أمر مبني على حذف الياء. ومعتلًا: مفعول ثان مقدم. والمفعول الأول ما. ومن الأسماء: متعلقان بحال من «ما» التي هي نكرة، والكاف: صفة لها. ومكارم: مفعول المرتقي.

(٩) س: «كل اسم معرب آخره ألف لازمة». وفي حاشية ت عن التواتي: احترازًا من الألف في التثنية والأسماء الخمسة. وقوله: «اسم» احترز من الفعل، و «حرف إعرابه» احترز من الإشارة والضمير نحو: ذا ونا. انظر الإتحاف ١: ٢٢٧.

(١٠) ت س: وبالمثال الثاني.

إعرابه ياءٌ لازمة[١] قبلها كسرة. فكلا النوعين يُسمّى مُعتلًّا. وليس في الأسماء ما حرف إعرابه واو لازمة قبلها ضمّة.[٢]

ثمّ أشار إلى أنّ هذين النوعين، وإن اشتركا في الاعتلال، فإنّ لكلّ[٣] منهما اسمًا خاصًّا،[٤] وحكمًا غير حكم الآخر، فقال:[٥]

٤٧ ـ فالأوّلُ الإعرابُ، فِيهِ، قُدِّرا جَمِيعُهُ، وهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرا

يعني بالأوّل ما حرفُ إعرابه ألفٌ لازمة، كالمُصطفَى.[٦] وإنّما قُدّر فيه الإعراب جميعه ـ أعني الرفعَ والنصب والجرّ ـ لتعذّر تحريك الألف. فإذا قلتَ: جاء الفتى، فعلامة رفعه ضمّة مُقدّرة في الألف[٧] تعذّرًا. وإذا قلتَ: رأيتُ الفتى، فعلامة نصبه فتحة مُقدّرة في[٨] الألف تعذّرًا. وإذا قلتَ: مررتُ بالفتى، فعلامة جرّه كسرة مُقدّرة في الألف تعذّرًا.

وقوله: «وهْوَ الّذي قَد قُصِرا» إشارة[٩] إلى أنّ هذا النوع يُسمّى في الاصطلاح مقصورًا، لأنّه مُنع المدّ. ويُقابله الممدود. ولذلك لا يُسمّى نحو: «يسعى» مقصورًا، إذ ليس في الفعل ممدود. وقيل: سُمّي[١٠] مقصورًا، لأنّه قُصر عن ظهور الحركات. والقصر: المنع.

وقوله:[١١]

٤٨ ـ والثّانِ مَنقُوصٌ،

يعني بالثاني ما حرفُ إعرابه ياء لازمة تلي كسرة، كـ«المرتقِي». وسُمّي منقوصاً، لأنّه تُحذف لامه للتنوين، نحو: داعٍ ومُرتقٍ، وقيل: لأنه نَقَصَ[١٢] بعضَ الحركات، وظهر فيه[١٣] بعضها.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: احترازًا من ياء الجمع وياء التثنية. وقوله: «قبلها كسرة» احترز من ظبي.

(٢) انظر الإتحاف ١:٢٢٨. وفي حاشية س عن يس: قال الراعي: قلت: قد وجد في المبنيات والأعجميات، وملازم الإضافة كـ «ذو»، فإنها معربة بالحركات على الصحيح. فالقاعدة ـ كما قال شيخنا أبو الحسن ـ أنه لا يوجد اسم عربي معرب غير ملازم للإضافة، آخره واو قبلها ضمة.

(٣) زاد في س و ط: واحد.

(٤) زاد في ح: به.

(٥) هو أي: الأول. والإعراب: مبتدأ ثان خبره جملة قدر. وجميع: نائب فاعل قدر. وجملة الإعراب قدر: خبر الأول.

(٦) في حاشية ت عن التواتي أن الإعراب يقدر في مثل هذا على الألف. وهي منقلبة عن واو، أو عن ياء منقلبة عن واو، كما يقال في ألف آل إنها من همزة مبدلة من هاء، أو هي منقلبة عن واو. وانظر الإتحاف ١:٢٣٠.

(٧) في حاشية الأصل: إن قلنا بمقارنة الإعراب لآخر المعرب. وهو الأصح. وإلا فبعدها.

(٨) في الأصل: على.

(٩) ت ح: أشار.

(١٠) ح: يسمى.

(١١) سقط: «وقوله» من ت و ط. والثان: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة في آخره المحذوف للتخفيف.

(١٢) زاد فيما عدا الأصل: «فيه». ولعل الصواب: «منه». انظر: التصريح ١:٩٠.

(١٣) سقطت من النسخ. وفي حاشية الأصل عن التصريح ١:٩٠: وكلا التعليلين... التنوين لا يسمى منقوصًا.

وقوله:[١]

ونَـصْـبُـهُ ظَـهَـرْ

نحو قوله تعالى: ﴿يا قَومَنا أَجِيبُوا داعِيَ اللهِ﴾،[٢] وذلك لخفّة الفتحة.

وقوله:[٣]

ورَفْعُهُ يُنوَى،

نحو قوله تعالى: ﴿يَومَ يَدعُ الدّاعِي﴾.[٤] فعلامة رفعه ضمّة مُقدّرة في الياء، استثقالًا لا تعذّراً، لإمكان النطق بها. وقد تظهر[٥] في الضرورة، كقول الشاعر:[٦]

وعِــرقُ الــفَــرَزدَقِ شَــرُّ الــعُــروقِ　　خَــبِــيــثُ الــثَّــرَى، كــابِــيُ الأزنُــدِ

وقوله:[٧]

كَــذا أيــضــاً يُــجَــرْ

أي: يُجرّ بكسرة منويّة، كما رُفع بضمّة منويّة،[٨] لثقل الضمّة والكسرة على الياء، كقوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعوةَ الدّاعِي﴾.[٩] فعلامة جرّه كسرة، مُقدّرة في الياء،[١٠] استثقالًا لا تعذّراً، لإمكان النطق بها،[١١] كقول جرير:[١٢]

* فيَوماً يُوافِينَ الهَوَى، غَيرَ ماضِي *

---

(١) سقط: «وقوله» مما عدا الأصل. وظهر أي: في اللفظ.
(٢) الآية ٣١ من سورة الأحقاف. وزاد في س: وآمنوا به.
(٣) سقط: «وقوله» مما عدا الأصل. وينوي: يقدر.
(٤) الآية ٦ من سورة القمر. ح س: «الداع». وإثبات الياء لازم هنا لتقدير الإعراب.
(٥) ح ط: «ظهر».
(٦) جرير. ديوانه ص١٢٩ والعيني ١: ٢٢٤. والخبيث: اللئيم. والثرى: الأصل. والأزند: جمع زند. وهو العود تقدح به النار. والكابي: الذي لا تخرج ناره.
(٧) الإشارة إلى نية الحركة مصدر ينوى. والكاف: مفعول مطلق ليجر. وأيضًا: مفعول مطلق لمحذوف وجملته اعتراضية. وحذفت الراء الثانية من «يجرّ» للوقف.
(٨) سقط: «كما رفع بضمة منوية» من النسخ.
(٩) الآية ١٨٦ من سورة البقرة. ت س: «الداع». وإثبات الياء لازم هنا لتقدير الإعراب.
(١٠) سقط: «في الياء» من النسخ، وألحق بحاشية ح.
(١١) زاد في س: وقد تظهر في الضرورة.
(١٢) صدر بيت عجزه في حاشية الأصل:

ويَــومًــا تَــرَى مِــنــهُــنَّ غُــولاً، تَــغَــوَّلُ

ديوانه ص٢٥٥ والعيني ١: ٢٢٧. ويوافي: يجازي. والماضي: النافذ. وتغول: تتغول، أي: تُهلك وتبيد.

[الفعل المعتلّ الآخر]

ثمّ انتقل إلى المُعتلّ من الأفعال، فقال:[١]

٤٩ ـ وأيُّ فِعلٍ، آخِرٌ مِنهُ أَلِفْ أو واوٌ أو ياءٌ، فمُعتَلّاً عُرِفْ

«أيّ»[٢] هنا شرطيّة وبعدها «كان» الشأنيّة[٣] مُقدّرة، و «آخر منه» مُبتدأ و «ألف» خبره، والجملة خبر «كان»، وقوله: «فمُعتلًّا عُرف» جواب الشرط. ويحتمل أن تكون «كان» المقدّرة ناقصة[٤] و«آخر» اسمها و«ألف» خبرها. ووقف عليه بحذف التنوين، على لغة ربيعة. ويجوز أن تكون «أيّ» موصولة،[٥] على مذهب من أجاز إضافتها إلى النكرة. وحاصل البيت: أنّ كلّ فعل آخره ألف نحو: يخشى، أو واو نحو: يدعو، أو ياء نحو: يرمي، فهو مُعتلّ قد عُرف بهذا الاسم. ولا يُقال: مقصور ولا منقوص، إلّا في[٦] الأسماء.

وقوله:[٧]

٥٠ ـ فالألِفَ انوِ فيهِ غيرَ الجَزمِ

يعني بغير الجزم: الرفعَ والنصبَ، نحو: زيدٌ يسعى، ولن يسعى. فعلامة رفعه ضمّة مقدَّرة في

---

(١) أراد بالفعل: المضارع لأنه هو المعرب وحده. وآخر منه أي: آخره. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وعرف: علم. ومنه: متعلقان بصفة لآخر. ولذلك ساغ الابتداء بآخر وهو نكرة. ومعتلًا: مفعول ثان مقدم لعرف. ومفعوله الأول ضمير نائب الفاعل. واقترن جواب الشرط بالفاء، مع أن فعله ماض مجرد من «قد»، لتقدم معموله عليه، خلافًا لما اضطرب فيه المعربون، انظر إعراب الجمل ص٢٣٤ ـ ٢٣٦.

(٢) أيّ هي في الأرجوزة مبتدأ خبره جملتا الشرط والجواب. والتقدير: كل فعل كون آخره حرف علة شرط في معرفته معتلًا. وفي حاشية س أن الشرطية تقتضي الجملة الفعلية، والموصولة لا تضاف إلى النكرة، وأن الناظم لم يذكر تقدير الجزم، وهو وارد في المهموز المخفف، والتقاء الساكنين، والمحرك لاتصاله بالضمير نحو: لم يلْدَهُ أبوان، وما حرك لضرورة القافية، وما ثبت فيه حرف العلة للضرورة نحو: لم تهجو.

(٣) الشأنية اسمها ضمير الشأن المقدر. وخبره لا يشترط أن يكون فيه ضمير عائد، خلافًا للأزهري في تمرين الطلاب ص١٣. فالضمير في «منه» لأي. وحذف الفعل لا يكون بعد غير «إن» و «لو» و «إذا» إلا مفسرًا بفعل بعده. فهو هنا شاذ. وفي حاشية ت: وفي هذا الإعراب تكلف. ولو قال المصنف عوضه:

وإنْ يكُنْ في آخِرِ الفِعلِ ألِفْ البيتَ

لسهل الإعراب واتضح المعنى.

(٤) هذا يقتضي نصب: «واواً أو ياءً». انظر الإتحاف ١: ٢٣٠ ـ ٢٣١. ثم إن هذا يوهم أن الشأنية تامة، مع أنه جعل الجملة الاسمية خبرًا لها.

(٥) كان عليه أن يقدم هذا الوجه، لأنه أولى من الشرطية، لخلوه من الشذوذ والتكلف. فالجملة الاسمية صلة أيّ، وجملة عرف: خبرها. وكانت الفاء فيها زائدة لشبه اسم الموصول باسم الشرط.

(٦) في النسخ: ولا منقوص في غير.

(٧) الألف: ألف آخر المضارع. وانو، أي: قدر. والألف: مفعول به لمحذوف يفسره المذكور أي: اقصد. وغير: مفعول به للفعل انو.

الألف،[١] وعلامة نصبه فتحة مُقدَّرة. وكلّ ما قُدِّر في الألف فهو على سبيل التعذّر. وإنّما استثنى الجزم، لأنّه يظهر بحذف الألف، كما سيأتي.[٢]

وقوله:[٣]

وأبـدِ نَـصـبَ مـا كـيَـدْعُـو، يَـرمِـي

أي: وأظهر[٤] نصب المعتلّ بالواو كـ «يدعو»، والمعتلّ بالياء كـ «يرمي». فتقول: لن يدعوَ، ولن يرميَ، لخفّة الفتحة.

وقوله:[٥]

٥١ ـ والرَّفعَ فِيهِما انْوِ،

يعني: في المعتلّ بالواو والياء، نحو: زيدٌ يدعو ويرمي. فعلامة رفعهما[٦] ضمّة مُقدّرة[٧] في الواو والياء استثقالًا، كما سبق في المنقوص.[٨]

وقوله:[٩]

واحذِفْ جازِما ثَلاثَهُنَّ،

يعني: الألف والواو والياء، تُحذف الثلاثة للجازم، نحو: لم يخشَ، ولم يرمِ، ولم يغزُ. والتحقيق أنّ الحذف عند الجازم لا به.[١٠]

فرع: إذا كان حرف العلّة بدلًا من همزة، نحو: يَقْرا،[١١] فإن قُدّر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره، وإن قُدّر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عُصفور[١٢] فيه وجهين: الإثبات والحذف، ومنع بعضهم الحذف.

---

(١) سقط: «في الألف» من ت و ح و ط، وألحق بحاشية ت. (٢) في البيت ٥١. وسقط: «وقوله... سيأتي» من الأصل.
(٣) نصب: مضاف إلى ما. وهي نكرة، والكاف: صفة لما، ومضافة إلى جملة «يدعو» على الحكاية. ويرمي: معطوف بحرف عطف محذوف، على الحكاية أيضًا. (٤) ط: ويظهر.
(٥) انو: قدر. (٦) ح: فعلامتهما في الرفع.
(٧) سقطت من ت و ح. (٨) في البيت ٤٨.
(٩) جازمًا: حال من فاعل احذف. والمراد: جازمًا الأفعال المعتلة الآخر. وثلاث: مفعول به للفعل احذف.
(١٠) في حاشية ت عن التواتي: لأن الحذف عدم، والعدم لا يكون أثرًا. ويدل عليه أن ما يحذف ما به الرفع وهو الحركة، ولأن علامات الإعراب خارجة عن جوهر الكلمة. فلو جعلنا الإعراب بحذف الحرف لكان دليل الإعراب من نفس الكلمة. انظر الإتحاف ١:٢٣١.
(١١) يقرا: مخفف من قولهم: لم يقرأ. أبدلت الهمزة ألفًا.
(١٢) انظر شرح الجمل ٢:١٨٩ والممتع ص٣٨١ و٤٢٨ ـ ٤٢٩ والإتحاف ١:٢٣١.

وقوله:(١)

تَــقْــضِ حُــكــمــاً لازِمــا

يعني: في غير ضرورة الشعر. وأمّا في الضرورة فقد تثبت هذه الأحرف(٢) ويُقدّر الجزم، كقول الشاعر:(٣)

* أَلَم يــأتِيــكَ، والأنبــاءُ تَــنــمِــي *

وكقول الآخر:(٤)

* لَم تَــهــجُــو، ولَم تَــدَعِ *

وقول الآخر:(٥)

* ولا تَــرَضّــاهــا، ولا تَــمَــلَّقِ *

ومنع بعضهم إثبات الألف، وهو اختيار ابن عُصفور. وسبب هذا الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم. قيل:(٦) الضمّة المنويّة. فعلى هذا لا فرق بين الألف وأُختيها. وقيل: الضمّة الظاهرة، لُفظ بها(٧) ضرورة، ثمّ حُذفت. فعلى هذا لا يجوز في الألف، إذ لا يُمكن فيها ذلك. وقد ذهب قوم إلى أنّ هذه الحروف الثابتة إشباع،(٨) وقد حُذفت الحروف الأصليّة للجازم.

---

(١) تقضي: تؤدي وتحقق. والحكم: ما حكم به. واللازم: الواجب. وتقض: مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعلها أي: إن تنو غير الجزم في الألف، وتظهر النصب في الواو والياء وتنو الرفع فيهما وتحذف الثلاثة في الجزم، تقض حكمًا لازمًا. وفي حاشية س عن يس: ذكر السنباطي ما ملخصه: أن فائدة هذه الجملة أن مخالفة هذا الحكم لا يقاس عليها. وإنما احتاج إلى ذلك لأن المخالفة جاءت على ضربين: في الشعر نحو: ألم يأتيك، وفي الكلام نحو: ﴿لا تَخافُ دَرَكًا ولا تَخشَى﴾ على قراءة حمزة. وقال الراعي: قيل: إن فيه إشارة إلى أن هذه الأحرف قد تحذف لغير جازم جوازًا، كقوله تعالى: ﴿والليلِ إذا يَسْرِ﴾ و ﴿سنَدْعُ الزَّبانِيَةَ﴾.

(٢) ت ح: الحروف.

(٣) صدر بيت لقيس بن زهير، عجزه في حاشيتي الأصل و ت:

بِــمــا لاقَــتْ لَبُــونُ بَــنِــي زِيــادِ؟

العيني ١: ٢٣٠ والخزانة ٣: ٥٣٤. وتنمي: تنتشر. واللبون: ذات اللبن من النوق.

(٤) قسيم بيت لأبي عمرو بن العلاء، تمامه في الأصل وحاشية ت:

هَــجَــوتَ زَبّــانَ، ثُــمّ جِــئــتَ مُــعــتَــذِرًا مِــن هَــجــوِ زَبّــانَ، لَم تَــهــجُــو، ولَم تَــدَعِ

وزبان هو: أبو عمرو نفسه. العيني ١: ٢٣٤ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٦.

(٥) رؤبة. وقبله في الأصل وحاشية ت:

إذا الــعَــجُــوزُ غَــضِــبَــتْ فــطَــلِّقِ

ديوانه ص١٧٩ والعيني ١: ٢٣٦ والخزانة ٣: ٥٣٣.

(٦) فيما عدا الأصل: فقيل.

(٧) زاد في حاشية ت: ظاهرة.

(٨) ح: إتباع.

وقد ورد في الضرورة[١] أيضاً تقدير نصب الياء والواو. مثال[٢] الياء قوله:[٣]

مـا أقـدَرَ الله أن يُـدنِـيْ، عـلى شَـحَـطٍ، مَـن دارُهُ الـحَـزْنُ، مِـمَّـن دارُهُ صُـولُ!

ومثال الواو قوله:[٤]

* أبَـى الله أن أسـمُـوْ بـأُمٍّ، ولا أب *

وقد ورد في الضرورة أيضاً[٥] إظهار رفعهما، مثال[٦] الياء قوله:[٧]

* تُـسـاوِيُ عَـنْـزِي غَـيـرَ خَـمـسِ دَراهـمِ *

ومثال الواو قوله:[٨]

إذا قُلتُ: عَـلَّ الـقَـلبَ يَـسلُوُ، قُـيِّـضَـتْ هَـواجِـسُ، لا تَـنـفَـكُّ تُـغـرِيـهِ بـالـوَجـدِ

ورُبّما قُدّر في السَّعة نصبُ الياء،[٩] كقراءة بعضهم:[١٠] ﴿مِن أوسَطِ ما تُطعِمُونَ أهالِيْكُم﴾، وجزمُها كقراءة قُنبل:[١١] ﴿إنَّهُ مَن يَتَّقِي ويَصبِرْ﴾،[١٢] ونصبُ[١٣] الواو كقراءة بعضهم:[١٤] ﴿إلّا أن يَعفُونَ أو يَعفُوْ الَّذِي﴾.[١٥] وبسطُ الكلام على ذلك لا يليق بهذا المُختصر. والله أعلم.[١٦]

---

(١) كذا. وليس هذا من الضرائر. وإنما هو للتخفيف ورد في بعض قراءات القرآن الكريم.
(٢) في النسخ: فمثال.
(٣) حندج بن حندج المري. العيني ١: ٢٣٨ وشرح الحماسة ص١٨٣١. والشحط: البعد. والحزن وصول: موضعان.
(٤) عجز بيت لعامر بن الطفيل، صدره في س وحاشية ت:

فـمـا سَـوَّدَتْـنـي عـامِـرٌ، عَـن وِراثـةٍ

ديوانه ص١٠ والعيني ١: ٢٤٢ والخزانة ٣: ٣٢٧.
(٥) فيما عدا الأصل: وقد ورد أيضًا في الضرورة.
(٦) ح س: فمثال.
(٧) عجز بيت لرجل من الأعراب صدره:

فـعَـوَّضَـنـي عَـنـهـا غِـنـايَ، ولَم تـكُـنْ

العيني ١: ٢٤٧، والخزانة ٣: ٥٠٢. س: عندي.
(٨) العيني ١: ٢٥٢.
(٩) في النسخ: «نصب الياء في السعة». والمراد بالسعة: الكلام في غير الشعر.
(١٠) الآية ٨٩ من سورة المائدة. وياء «أهاليكم» في اسم لا فعل مضارع موضوع المسألة. وزاد في س: قوله تعالى.
(١١) محمد بن عبدالرحمن بن محمد، روى القراءة عن ابن كثير، وتوفي سنة ٢٨٠. التيسير ص٤. س: نحو قراءة قنبل.
(١٢) الآية ٩٠ من سورة يوسف.
(١٣) في حاشية ت: أي: وقد نصب.
(١٤) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة. وزاد في س: قوله تعالى.
(١٥) زاد في س: بيده عقدة النكاح.
(١٦) الجملة مما عدا الأصل.

النكرة والمعرفة

إنّما قدّم الناظم هذا الباب إلى هذا[1] الموضع، لتوقّف كثير من الأحكام الإعرابيّة عليه. وبدأ بالنكرة[2] لأنّها الأصل، فقال:[3]

٥٢ ـ نَكِرَةٌ قابِلُ «أَلْ» مُؤَثِّرا أو واقِعٌ مَوقِعَ ما قَدْ ذُكِرا

يعني: أنّ النكرة قسمان: **أحدهما**: ما يقبل «أل» المؤثّرة، أي: المُعرّفة، نحو: رجل. فإنّه يقبلها فتقول: الرجل. **والثاني**: ما لا يقبل «أل» المؤثّرة[4] بنفسه، ولكنّه واقع موقع شيء يقبلها، نحو: «ذو» بمعنى: صاحب. فإنّه لا يقبل «أل» ولكنّه واقع موقع «صاحب». وصاحب يقبل «أل»، فيُستدلّ على تنكير «ذو» بذلك.[5]

واحترز بقوله: «مؤثّراً» من «أل» الزائدة والتي للمح[6] الصفة. فإنّهما لا يدلّان على تنكير ما يدخلان عليه، بل يدخلان على العلَم. فالزائدة نحو:[7]

* باعَدَ أُمَّ العَمرِ، مِن أَسِيرِها *

والتي للمح الصفة نحو: الحارثُ والعبّاسُ.

فإن قلتَ: «أل» في «الحارث» ونحوه مُؤثّرة للمح الصفة. فهي واردة على إطلاقه. قلتُ:

---

(١) ت س: «لهذا». ح: في هذا.

(٢) في حاشية الأصل عن الشيخ خالد: أنكرُ النكرات شيء، ثم موجود، ثم محدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رجل. فهذه عشرة يقابل كل منها ما هو في مرتبته. انظر: التصريح ١: ٩٣.

(٣) قابل أل أي: يصح دخولها عليه. وما ذكر أي: القابل لأل. ونكرة: مبتدأ خبره قابل. وأل: مضاف إليه. وجاز الابتداء بالنكرة لأنها صفة لمحذوف: اسم نكرة. ولذا كان الخبر مذكرًا. ومؤثرا: حال من أل. وواقع: معطوف على قابل. وموقع: ظرف متعلق بواقع مضاف إلى ما. وفي حاشية س عن يس أن «قابل أل» يُخرج العلم الجنسي، و «واقع وقع» يُدخله، وأن السنباطي أجاب عن ذلك بعدم اعتبار العلم الجنسي، لقلته وخروجه على الأصل.

(٤) سقط: «أي المعرفة... المؤثرة» من الأصل و ت.

(٥) ح: تنكيره بذلك.

(٦) ح: «للامح» هنا وفيما بعد.

(٧) نسب إلى أبي النجم. وبعده في ح:

حُرّاسُ أبوابٍ، على قُصُورِها

ديوانه ص١١٠ وشرح شواهد الشافية ص٥٠٦. ح: عن أسيرها.

التي للمح الصفة لم تؤثّر في الاسم الذي دخلت عليه أثراً من تعريف ولا غيره. وإنّما نبّهت على أصله، وأنّه[١] كان صفة.

فإن قلتَ: حصرُ النكرة في القسمين غير صحيح، لوجود ثالث لا يقبل «أل» ولا يقع موقع شيء يقبلها، وهو نكرة. وذلك «مَن» و«ما» في الشرط والاستفهام، خلافاً لابن كَيسانَ في «مَن» و«ما» الاستفهاميَّتين فإنَّهما عنده معرفتان.[٢] قلتُ: الحصر في القسمين صحيح، و«من» و«ما» المذكورتان واقعتان موقع شيء يقبل «أل»، ولا يُشترط أن يكون مُساوياً لهما في تضمّن معنى الشرط والاستفهام،[٣] لأنّ «مَن» و«ما» لم يُوضعا في الأصل لذلك، وتضمّن معنى الشرط والاستفهام[٤] طارئ على معناهما الأصليّ. فليُتأمّل.

ولمّا فرغ من تعريف النكرة انتقل إلى المعرفة، فقال:[٥]

٥٣ ـ وغَيرُهُ مَعرِفــةٌ،

أي: وغير النكرة معرفة، إذ لا واسطة بينهما. واستغنى بذلك عن حدِّ المعرفة. قال في «شرح التسهيل»:[٦] من تعرّض لحدّ المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه، دُون استدراك[٧] عليه.

ثمّ أشار إلى أنواع المعارف بالأمثلة. وهي ستّة أنواع: مُضمر، وعلَم، واسم إشارة، وموصول، وذو أداة، ومُضاف إلى واحد من هذه إضافة تخصيص.[٨] فـ «هم» مثال للمضمر، و «ذي» مثال لاسم الإشارة، و «هِند» مثال للعلَم، و «ابني» مثال للمُضاف، و «الغلام» مثال لذي الأداة، و «الذي» مثال للموصول.

وأعرفها المُضمر على الأصحّ، ثمّ العلَم، ثمّ اسم الإشارة، ثمّ الموصول، ثمّ ذو الأداة.

---

(١) ط: وأن.
(٢) في حاشية ت عن أبي سعيد أن دليل التعريف هو تعريف الجواب، ولكنه غير لازم لأنه قد يكون الجواب نكرة.
(٣) سقط: «ومن وما... والاستفهام» من ت و ح.
(٤) سقطت من ت.
(٥) غير النكرة ليس لازمًا أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة غير محضة، إذا اقترن بـ «أل» الجنسية، أو وقع في حيز نفي أو نهي، أو خصص بوصف أو إضافة إلى نكرة، أو عطف على معرفة، أو عطف عليه معرفة، أو عمل عمل الفعل. انظر: إعراب الجمل ص١٩٥. وفي حواشي الأصل و ت و س:
كَـــــهُـــــمْ وذِي وهِــنـــدَ وابْـنِـــي، والـــغُــلام والَّذِي
وفي حاشية س أيضًا عن يس أن الناظم عكس في أول البيت، فجعل المخبر عنه خبرًا والخبر مَخبرًا عنه، والمراد: المعرفة غير ما يقبل أل. وكذلك فعل في قوله: «وما سواه ناقص». وفي ذلك قلب للتعبير. والمراد: والناقص سواه. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى «هم» على الحكاية. وما بعد: معطوف.
(٦) في ١: ١١٥.
(٧) في حاشية ت عن نسخة: «استدلال». وفيها عن التواتي أن الاستدراك هو الاعتراض.
(٨) في حاشية ت عن أبي سعيد أن المراد بإضافة التخصيص الإضافة الحقيقية لا اللفظية. ولو عبر بإضافة التعريف لكان أحسن.

وقيل: هما في مرتبة واحدة. وقيل: ذو الأداة أعرف من الموصول. والمُضافُ إلى واحد منها في مرتبته مطلقاً،[١] على رأي المصنّف، إلّا المُضاف إلى المُضمر. فإنّه في مرتبة[٢] العلَم، على رأي أكثرهم. وقال في «التسهيل»:[٣] أعرفها ضمير المتكلّم، ثمّ ضمير[٤] المُخاطب، ثمّ العلَم، ثمّ ضمير[٤] الغائبِ السالمِ عن إبهام.[٥] ومُثلُها في النظم غير مُرتّبة ورُتَبِها، ورُتَبَ أبوابها.[٦]

فإن قلتَ: بقي من المعارف قسم سابع. وهو النكرة المقصودة في النداء، نحو: يا رجلُ. فلمَ تركه وما مرتبته؟ قلتُ: لم يدّع الحصر، بل أتى بكاف التشبيه المُشعرة بعدم الحصر. وأيضاً فقد ذهب قوم إلى أنّ نحو: «يا رجل» إنّما تعرّف بـ «أل» المُقدّرة. وأمّا مرتبته عند من جعل تعريفه[٧] بالمُواجهة والقصد فمرتبة اسم الإشارة.[٨]

---

(١) ت: «في رتبته مطلقًا»، وفي الحاشية عن التواتي أن المضاف دون المضاف إليه في التعريف، وأن هذا الخلاف يظهر في النعت والخبر إذا كانا بالمضاف إلى أحد المعارف، لأنهما يجب أن يكونا مساويين للموصوف والمبتدأ أو أعم.

(٢) ت: رتبة.

(٣) ص ٢١.

(٤) سقطت من ت و ط.

(٥) انظر الإتحاف ١:٢٣٣ .وفي حاشية ت: يعني أن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة. تصريح [١:٩٥]. وزاد غيره: هو الذي عاد على ما يليه. احترازًا عما إذا تبع أجنبيًا. فتأمله. وزاد في متن س: «ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة والمضاف بحسب ما أضيف إليه». وهو في التسهيل بخلاف يسير، وبعضه في ط.

(٦) الواو قبل: «رتبها» للمعية، إذ لا يعطف على الضمير في «مرتبة». وفي النسخ: غير مرتبة ورتب أبوابها.

(٧) انظر الإتحاف ١:٢٣٤. وفي حاشية ت عن نسخة: معرفته.

(٨) في الأصل: أسماء الإشارة.

الضمير

ثمّ شرع في الكلام على أعرف المعارف ـ وهو المُضمر ـ فقال:[1]

٥٤ ـ فما لِذِي غَيبةٍ اَو حُضُورِ، كأنتَ وهْوَ، سَمِّ بالضَّمِيرِ

الضمير هو الموضوع لتعيين مُسمّاه، مُشعراً بتكلّمه أو خطابه أو غيبته. وهذا هو المراد بقوله: «فما لِذي غيبةٍ اَو حُضورِ» أي: فما وضع لمُسمًّى ذي غيبة أو حضور. والحضور يشمل التكلّم والخطاب. لكن فيه إيهام[2] إدخال اسم الإشارة. وأجاب الشارح[3] بأنّ إفراد اسم الإشارة بالذكر يرفع الإيهام. ومثّل الحاضر بـ «أنت»، والغائب بـ «هو». وقوله «سمّ بالضمير» هذا[4] اصطلاح البصريّين، يُسمّى عندهم بالضمير والمُضمر. والكوفيون يُسمّونه الكناية والمَكنيّ.[5]

والضمير قسمان: مُتّصل ومُنفصل. والمُتّصل قسمان: بارز ومُستتر. هذا تقسيم الجُمهور. وأمّا المصنّف فقسمه أوّلًا إلى بارز ومُستتر. فالبارز ما له صورة في اللفظ، والمُستتر ضِدُّه. والبارز قسمان: مُتّصل ومُنفصل.

[الضمير المتصل]

ولمّا كان المُتّصل هو الأصل، لكونه أخصر، قدّمه على المُنفصل، فقال:[6]

---

(١) ذو الغيبة: الغائب. وذو الحضور: الحاضر. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الواو عليها. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. وما: مفعول به لسم مقدم. ولذي: متعلقان بفعل صلة الموصول. والكاف: حال من «ما» مضافة إلى «أنت» على الحكاية. وسم: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. وفي حاشية س عن يس أن المضمر هو المستور، وسمي كذلك لأن معناه خفي يفتقر إلى ما يفسره، وأن ما ذكره ابن كيسان عن كثير من النحاة أنهم يسمونه الكناية ليس صحيحًا، لأن الكناية تطلق على ظاهر أقيم مقام ظاهر، وأن الغائب والحاضر قد ينزل أحدهما منزلة الآخر في التعبير. (٢) ط: إبهام.

(٣) ص ٥٦. وفي حاشية ت عن ابن غازي أن قول الشارح لا يكفي، وإنما يرفع الإيهام أن الحضور للضمير هو وضعي، والمشار إليه لا يلزمه أن يكون حاضرًا. وانظر الإتحاف ١: ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٤) ت: «هو». ط: هو هو.

(٥) في حاشية الأصل: قال ابن هانئ:

فصَرِّحْ بمَن تَهوَى، ودَعْنِي من الكُنَى فلا خَيرَ في اللَّذّاتِ، من دُونِها سِترُ

ديوان أبي نواس ص٢٨.

(٦) منه أي: من الضمير. ويبتدى: لغة في يبتدأ. ولو رسمت بالألف المشالة كانت الهمزة مبدلة ألفًا للوقف. والاختيار: الكلام في غير الشعر. وذو: مبتدأ خبره «ما» الموصولة. ومنه: متعلقان بحال من «ذو». وإلا: مفعول به على الحكاية. =

٥٥ ـ وذُو اتِّصالٍ، مِنهُ، ما لا يُبتَدَى ولا يَلِي «إلّا»، اختياراً، أبدا

أي: الضمير المُتّصل هو الذي لا يصحّ وقوعه أوّل الكلام، ولا بعد «إلّا» في الاختيار، والمُنفصل بخلافه، أي: يصحّ وقوعه أوّل الكلام، وبعد «إلّا» في الاختيار. وسيأتي تمثيل النوعين. واحترز بقوله: «اختياراً» من وقوع المتّصل بعد «إلّا»، في ضرورة الشعر،[1] كقول الشاعر:[2]

وما نُبالِي، إذا ما كُنتِ جارتَنا، ألّا يُجاوِرَنا، إلّاكِ، دَيّارُ

وقال آخر:[3]

أعُوذُ بِرَبِّ العَرشِ مِن فِئةٍ، بَغَتْ علَيَّ، فما لِي عَوضُ إلّاهُ ناصِرُ

تنبيهانِ:

الأوّل: منع المُبرّد وقوع المُتّصل بعد «إلّا» مُطلقاً، وأنشد[4] «سِواكِ دَيّارُ»، وأنكر رواية «إلّاك[5]»، وأجازه ابن الأنباريّ مُطلقاً.

الثاني: كلام الناظم هنا مُوافق لمذهب الجمهور، في كون وقوع المُتّصل بعد «إلّا» ضرورة. وقال في «التسهيل»:[6] وشذّ «إلّاكِ» فلا يُقاس عليه.[7] وصرّح في باب الاستثناء من «شرح التسهيل» بأنّ ذلك ليس بضرورة.[8]

ثمّ مثّل المُتّصل، فقال:[9]

٥٦ ـ كالياءِ والكافِ، مِن: ابنِي أكرَمَكْ والياءِ والها، مِن: سَلِيهِ ما مَلَكْ

= واختيارًا: منصوب بنزع الخافض: في. وأبدًا: تنازع فيه يبتدى ويلي. وفي حاشية س عن يس أنه حذف حرف الجر بعد «يبتدى» فارتفع الضمير واستتر في الفعل، وليس هذا من حذف الضمير المجرور العائد على الموصول أو النائب عن الفاعل. وفي حاشية الأصل عن «النكت» أن الناظم منع ورود المتصل بعد «إلا» اختيارًا في أكثر كتبه، وأجازه في شرح التسهيل، والصواب المنع. انظر شرح التسهيل ١:١٥٢ ـ ١٥٥و٢:٢٧٦.

(١) ح س: الضرورة.

(٢) العيني ١:٢٥٣ والخزانة ٢:٤٠٥. وديار: أحد. ح: وما أبالي.

(٣) العيني ١:٢٥٥. والفئة: الجماعة. وبغت: اعتدت. وعوض أي: أبدًا. وعطف المرادي جملة: «قال آخر» على المصدر: قول.

(٤) في حاشية ت عن ابن غازي ١:٢٣٧ أن البيت الثاني يحتمل أن يقول فيه المبرد: إن الأصل «هُوْ» فحذفت الواو للضرورة.

(٥) زاد في ح: ديار.

(٦) ص ٢٧. ت ح: «شرح التسهيل» ٢:٢٧٦.

(٧) زاد في ط: هـ.

(٨) سقط: «وصرح... بضرورة» من النسخ. وانظر: ٢:٢٧٦ من شرح التسهيل.

(٩) الكاف: خبر مبتدأ محذوف. ومن: متعلقة بحال محذوفة عن الاسمين قبل، والجملة بعدها في محل جر على الحكاية. وحذفت همزة «الهاء» للتخفيف.

الضمير المُتّصل ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومجرور. وكلّ من الثلاثة إمّا لمُتكلّم أو لمُخاطب أو لغائب.[١] فالمرفوع للمُتكلّم: فعلتُ[٢] فعلْنا، وللمُخاطب: فعلتَ فعلتِ فعلتُما فعلتُم فعلتُنّ، وللغائب: فعلَ فعلتْ فعلا فعلُوا فعلْنَ. والمنصوب للمُتكلّم: أكرمَني أكرمَنا، وللمُخاطب: أكرمَكَ أكرمَكِ أكرمَكُما أكرمَكُم أكرمَكُنَّ، وللغائب: أكرمَهُ[٣] أكرمَها أكرمَهُما أكرمَهُم أكرمَهُنَّ. والمجرور للمُتكلّم: مرَّ بي مرَّ بنا، وللمُخاطب: مرَّ بكَ مرَّ بكِ مرَّ بكُما مرَّ بكُم مرَّ بكُنَّ، وللغائب: مرَّ به مرَّ بها مرَّ بهما مرَّ بهم مرَّ بهنَّ. فهذه ستّة وثلاثون ضميراً مُتصلًا. والسابع والثلاثون ياء المخاطبة، نحو: تفعلينَ يا هند. على مذهب سيبويه.

وقد أشار الناظم إلى التكلّم[٤] بالياء من «ابني»، وإلى الخطاب[٥] بالكاف من «أكرمك»، وإلى الغَيبة[٦] بالهاء من «سليه». وأشار أيضاً إلى الرفع بالياء من «سليه»، وإلى النصب بالكاف من «أكرمك»، وإلى الجرّ بالياء من «ابني». فقد نبّه بهذه الأمثلة الأربعة على الأقسام كلّها.

ثمّ أشار إلى حكم عامّ لجميع المُضمرت، فقال:[٧]

٥٧ ـ وكُلُّ مُضمَرٍ، لَهُ، البِنا يَجِبْ

المُضمرات كلّها مبنيّة باتّفاق.[٨] واختُلف في سبب بنائها، فقيل: بُنيت لشبهها بالحرف في المعنى، لأنّ كلّ مُضمرٍ[٩] مُتضمّنٌ[١٠] معنى التكلّم أو الخطاب أو الغيبة. وهي من معاني الحُروف.[١١] وقيل غير ذلك.

وقد ذكر في «التسهيل»[١٢] لبنائه[١٣] أربعة أسباب: أوّلها: شَبه الحرف وضعاً، لأنّ

---

(١) ح س: وإما لمخاطب وإما لغائب.
(٢) زاد في ح وس واو بين الفعلين. وكذلك فيما يلي من أمثلة المرفوع.
(٣) هاء المخاطب هذه تبنى على الضم، إلا إذا كانت بعد كسرة أو ياء ساكنة فإنها تبنى على الكسر. وهذا ما عليه العرب إلا أهل الحجاز، فإنهم يبنونها على الضم أبدًا.
(٤) فيما عدا الأصل: المتكلم.
(٥) فيما عدا الأصل: المخاطب.
(٦) ح و ط وحاشية ت: الغائب.
(٧) حذفت همزة «البناء» للتخفيف. وكل: مبتدأ أول. والبنا: مبتدأ ثان خبره جملة يجب. وله متعلق بالفعل يجب. وزاد في س:

ولَفظُ ما جُرَّ كلَفظِ ما نُصِبْ

(٨) ت ط: بالاتفاق.
(٩) ط: ضمير.
(١٠) ت س: يتضمن.
(١١) انظر الإتحاف ١ :٢٣٨. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني حروف المضارعة. . . .
(١٢) ص ٢٩ وشرحه ١ :١٦٦ ـ ١٦٧.
(١٣) في النسخ: لبنائها.

أكثره[١] على حرف[٢] أو حرفين. وحُمل الباقي على الأكثر. وثانيها: شَبه الحرف افتقاراً، لأنّ المُضمر لا تتمّ دلالته على مُسمّاه إلّا بضميم،[٣] من مُشاهدة أو غيرها. وثالثها: شَبه الحرف جُموداً. والمراد بالجُمود عدم التصرّف في لفظه بوجه من الوجوه، حتّى بالتصغير،[٤] أو بأن يُوصف أو يُوصف به كما فُعل بالمُبهمات.[٥] ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه، لاختلاف المعاني.[٦]

قال الشارح:[٧] «ولعلّ هذا هو المُعتبر عند الشيخ في بناء المُضمرات. ولذلك عقّبه بتقسيمها بحسَب الإعراب، كأنّه قصد بذلك إظهار علّة البناء، فقال:[٨]

ولَفظُ ما جُرَّ كَلَفظِ ما نُصِبْ

أي: الصالح للجرّ، من الضمائر المُتّصلة، هو الصالح للنصب». وقد تقدّم ذِكره.[٩]

ثمّ قال:[١٠]

٥٨ ـ لِلرَّفعِ، والنَّصبِ وجَرٍّ، «نا» صَلَحْ

يعني أنّ هذا الضمير ـ يعني لفظ «نا» ـ صالح[١١] للرفع والنصب والجرّ. ومثّل الثلاثة بقوله:[١٢]

كاعرِفْ بِنا، فإنَّنا نِلنا المِنَحْ

---

(١) في ح و س وحاشية ت: أكثرها.
(٢) زاد في س: واحد.
(٣) س ح ط: «بضميمة». ت: «بحضور». وفي الحاشية: «بضميمة». والضميم: القرينة. انظر شرح التسهيل ١: ١٨٥.
(٤) بعده في شرح التسهيل: «وبأن». وفيما عدا الأصل: في التصغير.
(٥) في حاشية ت: أي: الموصول واسم الإشارة.
(٦) زاد في ح: «هـ». يريد أن كلام ابن مالك انتهى هنا، وليس كذلك لأن أكثره ليس في التسهيل ومستقى من شرحه بتصرف. وفي حاشية ت: يريد أن الإعراب دخل الأسماء ليستدل به على اختلاف معانيها. والمضمرات لا تفتقر إلى ذلك، لأن صيغها اختلفت لاختلاف معانيها، فاستغني عن إعرابها.
(٧) ص ٥٧.
(٨) لفظ: مبتدأ مضاف إلى الاسم الموصول وخبره الكاف. وضمير الجر والنصب يتفقان في الصورة وقد يختلفان في الحركة نحو: رميتهُ بهِ.
(٩) في شرح البيت ٥٦.
(١٠) صلح: كان مناسبًا ومستعملاً. ونا: في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره جملة صلح. وللرفع متعلقان بالفعل صلح. قدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ. وهو جائز. وفي حاشية ت عن الأشموني ١: ١١١: «للرفع والنصب... ضمير متصل». وسقط شرح هذا الشطر من الأصل.
(١١) ط: صلح.
(١٢) الكاف: خبر لمبتدأ محذوف، ومضاف إلى الكلام بعده على الحكاية. والباء: حرف جر زائد. والفاء: للسببية. ونلنا: حزنا. والمنح: جمع منحة. وهي الهبة. وفي حاشية س عن يس أن ابن هشام اعترض على تعدية «اعرف» بالباء. ثم حمله على التضمين أو كون الباء للظرفية، أو كون عرف بمعنى أقرّ. فالمراد: أقرّ بعلمنا واعترف بفضلنا.

فموضع «نا» جرّ بعد الياء، ونصب بعد «إنّ»، ورفع بعد الفعل. وما سوى[1] ما ذكر، من الصالح للنصب والجرّ والصالح للثلاثة، مُختصّ[2] بالرفع. فالأقسام ثلاثة. وذلك واضح.

ثمّ قال:[3]

٥٩ ـ وألِفٌ، والـواوُ والـنُّـونُ، لِمـا غـابَ وغَـيـرِهِ، كَـقـامـا، واعـلَمـا

الضمير المُتّصل بالنسبة إلى المعنى على ثلاثة أقسام: مُختصّ بالحاضر كالكاف، ومُختصّ بالغائب كالهاء ـ وهذان القسمان ظاهران ـ وقسم يكون للغائب تارة وللمُخاطَب أُخرى. وهو ثلاثة ضمائر: ألف الاثنين،[4] وواو الجمع، ونون الإناث. ومثّل الألف بـ «قاما» و «اعلما». فالألف في «قاما» للغائبينِ، وفي «اعلما» للمُخاطَبينِ. ومثال الواو: قاموا واعلموا، والنون: قمْنَ واعلمْنَ.

فإن قلتَ: قوله: «وغيره» أعمّ من المُخاطَب. قلتُ: لمّا كانت الألف، والواو والنون، لا تكون للمتكلّم تعيّنت إرادة[5] المُخاطب. وذلك بيّن.

[الضمير المستتر]

ثمّ أشار إلى المُستتر، فقال:[6]

٦٠ ـ ومِن ضَميرِ الرَّفعِ ما يَستَتِرُ

فعُلم من تخصيصه بالرفع أنّ المستتر لا يكون ضمير نصب ولا جرّ. والمُستتر ضربان: واجب الاستتار ـ وهو ما لا يخلفه الظاهر ـ وجائز الاستتار. وهو ما يخلفه الظاهر.

فالواجب الاستتار في سبعة مواضع:[7] فعل أمر الواحد كـ «افعلْ»، والمضارع المبدوء

---

(١) في حاشية ت: وهي ياء المخاطبة وتاء الضمير، متكلمًا كان أو مخاطبًا، وواو الضمير وألف الاثنين ونون الإناث.

(٢) س: «يختص». وفوقها في ت: «خبر ما»، يريد: «ما» الأولى.

(٣) ما غاب أي: الغائب. وأراد بغيره المخاطب. وألف: مبتدأ خبره محذوف يتعلق به الجار والمجرور: لما. وسوغ الابتداء بالنكرة عطف المعرفة عليه. وغير: معطوف على ما. والكاف: خبر لمحذوف، ومضاف إلى الجملة بعده على الحكاية.

(٤) ح: اثنين.

(٥) ح: إرادته.

(٦) من: للتبعيض، تتعلق بخبر محذوف للمبتدأ ما. وقدم الخبر لإفادة اختصاص المستتر بالمرفوع وحده، لأنه عمدة لا يستغنى عنه. وزاد في س وحاشيتي الأصل و ت:

كافْعَلْ أُوافِقْ، تَغتَبِطْ إذ نَشكُرُ

وفي حاشية الأصل عن الشيخ خالد: «ولم تضع العرب للضمير المستتر لفظًا يعبر به عنه. ولكن لضيق العبارة عُبر عنه بلفظ المنفصل، تعليمًا للمبتدئين، وليس هو إياه على الحقيقة». وتغتبط: تسرّ. والكاف: خبر لمحذوف ومضاف إلى الكلام بعده على الحكاية. وأوافق: مجزوم لأنه جواب شرط محذوف مع فعله أي: إن تفعل أوافق. وتغتبط: معطوف بحرف محذوف. وإذ: ظرف لتغتبط مضاف إلى الجملة بعده.

(٧) في حاشية ت عن التواتي أن يزاد عليه: «ليس وخلا» في الاستثناء. قلت: وما أشبههما وفعل التعجب في نحو: ما أكرمه!

بهمزة المتكلّم كـ «أُوافقْ»، والمبدوء بتاء المُخاطَب المفرد[١] كـ «تَغتبطْ»، والمبدوء بنون المُتكلّم[٢] المُعظِّم نفسه أو المُشارِك كـ «نَشكرُ»، واسم فعل الأمر كـ «نَزالِ»، واسم[٣] المُضارع كـ «أُفٍّ»،[٤] والمصدر الواقع بدلًا من فعله في[٥] الأمر نحو: ضرباً زيداً.

فإن قلتَ: قد أخلّ الناظم بهذه الثلاثة الأُخَر.[٦] قلتُ: لم يدّع الحصر. وإنّما مثّل ليُقاس على تمثيله. وأيضاً فاقتصر على الأفعال لأصالتها في العمل، واسمُ الفعل والمصدرُ نائبان عن الفعل في ذلك.

والجائز الاستتار[٧] هو المرفوع بفعل الغائب والغائبة ماضياً ومُضارعاً،[٨] وبالصفة، وباسم الفعل الماضي.

[الضمير المنفصل]

ثمّ انتقل إلى الضمير المُنفصل ـ وهو نوعان: مرفوع ومنصوب ـ وبدأ بالمرفوع، فقال:[٩]

٦١ ـ وذُو ارتِفاعٍ وانفِصالٍ: أنا هُوْ   وأنتَ، والفُرُوعُ لا تَشتَبِهْ

ضمير الرفع المُنفصلُ ثلاثة أقسام: مُتكلّم ومُخاطَب وغائب. فلذلك مثّل بثلاثة أمثلة. والمُراد بالفُروع ما دلّ على مؤنّث أو مُثنّى أو مجموع. فـ «أنا» له فرع واحد. وهو: نحنُ. و «أنتَ» له أربعة فُروع: أنتِ أنتُما[١٠] أنتُم أنتُنَّ. و «هو» له أربعة فُروع أيضاً: هيَ هُما[١١] هُم هُنَّ.

تنبيه: مذهب البصريّين أنّ ألف «أنا» زائدة، والاسم هو الهمزة والنون. واستدلّوا بحذف الألف وصلًا. وإنّما زيدت وقفاً لبيان الحركة. ولذلك عاقبتها هاء السكت في قول حاتم:

---

(١) س: «المخاطبة التي للمفرد». ط: الخطاب التي للمفرد.
(٢) سقطت من ت.
(٣) انظر الإتحاف ١: ٢٤٠. وزاد في س: الفعل.
(٤) ح س: أوه.
(٥) س: بدلاً من فعل.
(٦) س ط: الأواخر.
(٧) في حاشية ت عن أبي سعيد أن بعضهم جعل الجائز الاستتار ما يمتنع إظهاره تارة ويجب تارة، لا ما أنت مخير بين إظهاره واستتاره.
(٨) س ح: أو مضارعًا.
(٩) في حاشية س عن يس أن الارتفاع لا يكون للضمير لأنه مبني، فالإضافة مجازية، وأن ورود أنا أو أنت في محل نصب أو جر هو على النيابة. قلت: الراجح أن الارتفاع هنا بمعنى الرفع. فلا مجاز ولا تقدير. والفروع أي: فروع الضمائر الثلاثة. فـ «أل»: نائبة عن ضمير الغائبة. وتشتبه: يختلط بعضها ببعض. وذو: مبتدأ خبره «أنا» على الحكاية. وهو: معطوف بحرف محذوف، وسكون واوه لغة أو للقافية. وأنت: معطوف أيضًا.
(١٠) أنتما: مشترك بين المخاطبين والمخاطبتين.
(١١) هما: مشترك أيضًا بين الغائبين والغائبتين.

«هٰذا فَزْدِي أَنَهْ».[١] ومذهب الكوفيّين أنّ الاسم هو[٢] مجموع الأحرف الثلاثة. واختاره المُصنّف. و[٣]في «أنا» لغات: الفُصحى: حذف ألفه وصلًا، وإثباتها وقفاً. والثانية: إثباتها وصلًا ووقفاً. وهي لغة تميم. والثالثة: «هَنا» بإبدال[٤] همزته هاءً. والرابعة: «آنَ» بمدّة[٥] بعد الهمزة. قال المصنّف:[٦] من قال «آن» فإنّه قلبَ «أنا»، كما قال بعض العرب في «رأى»: راءَ. والخامسة: «أنْ»[٧] حكاها قُطرب.

وأمّا «أنتَ» وفُروعه فالضمير عند البصريّين «أنْ»، والتاء حرف خطاب. ومذهب الفرّاء أنّ «أنتَ» بجملته هو[٨] الضمير.[٩] ومذهب جمهور البصريّين أنّ «هو» بجملته ضمير.[١٠] وكذلك «هي». وأمّا: هما وهم وهنّ، فذهب أبو عليّ إلى[١١] أنّها بجملتها ضمائر،[١٢] وقد قيل غير هذا،[١٣] ممّا لا يحتمل ذكرَه هذا الموضعُ.

ثمّ ثنّى بالمنصوب، فقال:[١٤]

٦٢ ـ وذُو انتِصابٍ، في انفصالٍ، جُعِلا إيّايَ، والتَّفريعُ لَيسَ مُشكِلا

«إيّا» هو الضمير المنصوب المُنفصل، ولواحقه حُروف تدلّ على المُراد به من تكلّم أو خطاب أو غيبة. هذا مذهب سيبويه. وذهب الخليل إلى أنّ «إيّا» ضمير مُضاف إلى لواحقه، وهي

---

(١) يريد: هذا فصدي أنا. والفصد: شق العرق ليسيل الدم. وذلك أنه طُلب منه أن يفصد الناقة للضيف فنحرها. وانظر: مجمع الأمثال ٢: ٣٩٤.
(٢) سقطت من النسخ.
(٣) الظاهر في البيت ٦١من الألفية أن الألف في «أنا» زائدة عند المصنف، لأن إثباتها في الإنشاد يخلّ بالوزن، ولا بد من عدم لفظها. وهذا خلاف ما ذكره المرادي هنا. ت: وقال.
(٤) في النسخ: والثالثة إبدال. (٥) ت: «يمد». ح: بمد.
(٦) شرح التسهيل ١: ١٤١.
(٧) زاد في ط وحاشية ت عن الأشموني: كـ «عن».
(٨) سقطت من ط.
(٩) سقط «ومذهب... الضمير» من ت وألحق بالحاشية.
(١٠) في النسخ: وأما هو فمذهب البصريين أنه هو الضمير.
(١١) س: فمذهب أبي علي.
(١٢) في الأصل: الضمائر.
(١٣) فيما عدا الأصل: ذلك.
(١٤) أراد بالانتصاب النصب. والتفريع: تفريع إياي. وذو: مبتدأ خبره جملة جعل. وفي: تتعلق بحال من «ذو». وإياي: في محل نصب مفعول ثان لجعل على الحكاية. وفي حاشية س عن يّس: أنه اعترض عليه بوجوب ذكر ضمائر الخطاب والغيبة أيضًا، كما فعل في ضمائر الرفع، ويجاب عنه بوجود فرق بين الحالين، فالأصل هنا هو إيا في جميع الضمائر.

ضمائر. وإليه ذهب المصنّف. وفيه مذاهب أُخر، لا نُطوّل بها.[١] فللمتكلّم: إيّاي إيّانا، وللمخاطب: إيّاكَ إيّاكِ إيّاكما[٢] إيّاكم إيّاكنّ، وللغائب: إيّاه إيّاها إيّاهما[٣] إيّاهم إيّاهنّ. وهذا معنى قوله: «والتفريع ليس مشكلًا».[٤]

[اختيار الضمير في التركيب]

٦٣ ـ وفي اختِيارٍ، لا يَجِيءُ المُنفصِلْ   إذا تـأتّـى أن يَـجِـيءَ الـمُـتَّـصِـلْ[٥]

لمّا كان الغرض من[٦] وضع المُضمر[٧] الاختصار، وكان المُتَّصل أخصر، لم يُستعمل المُنفصل مع تأتّي المتَّصل وإمكانه،[٨] إلّا في الضرورة، كقوله:[٩]

بالباعِثِ الوارِثِ الأمواتِ، قَد ضَمِنَتْ   إيّاهُمُ الأرضُ، في دَهرِ الدَّهارِيرِ

وإلى هذا أشار بقوله: «وفي اختيار».

ولا بُدَّ من ذكر المواضع التي يتعيَّن فيها الانفصال، لعدم تأتّي الاتِّصال. وهي اثنا عشر موضعاً:

الأوّل: أن يُحصر بـ «إلّا». وشذَّ «إلّاكِ»،[١٠] فلا يُقاس عليه.

الثاني: أن يُحصر بـ «إنّما»، كقول الفرزدق:[١١]

أنا الفارِسُ الحامِي الذِّمارَ، وإنَّما   يُدافِعُ عن أحسابِهم أنا، أو مِثلِي

الثالث: أن يُرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، كقول الشاعر:[١٢]

---

(١) س: بذكرها.

(٢) إياكما: مشترك بين المخاطبين والمخاطبتين.

(٣) إياهما: مشترك أيضًا بين الغائبينَ والغائبتين.

(٤) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٥) الاختيار: الكلام المنثور. ويجيء: يرد مستعملاً. وإذا: متعلق بالفعل يجيء. وتأتى: أمكن وتيسر. وفي حاشية س: قال أبو حيان: ظاهر كلامه أنه إذا تأتى المتصل لم تأت بالمنفصل في اختيار الكلام، وبيّن بعد ذلك أن الضمير يجيء منفصلاً، وإن تأتى مجيئه متصلاً. وقال ابن هشام عند قوله: «وصِلْ»: وقوع هذا البيت هنا حسن جدًا، لأنه تخصيص لعموم القاعدة قبله.

(٦) في النسخ: في.   (٧) س: الضمير.

(٨) سقط «وإمكانه» من ت و س.

(٩) الفرزدق. ديوانه ص ٢٦٦ والعيني ١: ٢٧٤ والخزانة ٢: ٤٠٩. والباء: للقسم. وفي حاشية س عن القاموس (دهر): الدهارير: أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد، والسالف. ودهور دهارير: مختلفة. والباعث: الله يبعث الموتى. والوارث: الذي ترجع إليه الأملاك بعد موت أصحابها. وقد حذف المضاف إليه بعد الباعث للدلالة عليه بالأموات.

(١٠) في شرح البيت ٥٥.

(١١) ديوانه ص ٧١٢ والعيني ١: ٢٧٧. ط: «أنا الذائد». والذمار: ما يجب على الإنسان حمايته. والأحساب: جمع حسب. وهو مناقب المرء وشرف آبائه.

(١٢) العيني١: ٢٨٩. والفشل: الجبن، مفعول لأجله.

بِنَصرِكُم نَحنُ كُنتُم ظافِرِينَ، وقَد　　أغرَى العِدا بِكُمُ استِسلامُكُم، فَشَلا

الرابع: أن يُرفع بصفة جرت على غير صاحبها[1] ـ نحو: زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو ـ مُطلقاً عندالبصريّين، وبشرط خوف اللَّبس عند الكوفيّين.

الخامس: أن يُحذف عامله، نحو:[2]

* فإنْ أنتَ لم يَنفَعْكَ عِلمُكَ فانتَسِبْ *

السادس: أن يُؤخّر عامله، نحو:[3] ﴿إيّاكَ نَعبُدُ﴾.

السابع: أن يكون العامل حرف نفي، نحو:[4] ﴿ما هُنَّ أمَّهاتِهِم﴾.

الثامن: أن يفصله متبوع، نحو:[5] ﴿يُخرِجُونَ الرَّسُولَ وإيّاكُم﴾.

التاسع: أن يلي واو المُصاحبة، نحو:[6]

* تَكُونُ وإيّاها بِها مَثَلًا، بَعدِي *

العاشر: أن يلي «إمّا»، نحو:[7]

بِكَ أو بِي استَعانَ، فَلْيَلِ إمّا　　أنا أو أنتَ، ما ابتَغَى المُستَعِينُ

الحادي عشر: أن يلي اللامَ الفارقة، نحو:[8]

إن وَجَدتُ الصَّدِيقَ حَقّاً لَإيّا　　كَ، فَمُرْنِي، فلَن أزالَ مُطِيعا

الثاني عشر: أن ينصبه عامل في مُضمر[9] قبله غيرِ مرفوع، إن اتّحدا رتبة. وسيأتي الكلام على هذا.[10] وذكر جميع ذلك في «التسهيل».[11]

---

(١) س: على غير من هي له.

(٢) صدر بيت للبيد، عجزه في ح وحاشية الأصل:

لَعلَّكَ تَهدِيكَ القُرونُ الأوائلُ

ديوانه ص ٢٥٥ والعيني ١: ٢٩١. وانتسب أي: اذكر نسبك إلى عدنان. والقرون: جمع قرن. وهو الجماعة من الناس في زمن واحد. وانظر الإتحاف ١: ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٣) الآية ٤ من سورة الفاتحة.

(٤) الآية ٦ من سورة المجادلة. وزاد في س: قوله تعالى.

(٥) الآية ١ من سورة الممتحنة.

(٦) عجز بيت لأبي ذؤيب، صدره في حاشية ت:

فآلَيتُ لا أنفَكُّ أحذُو قَصِيدةً

ديوان الهذليين ١: ١٥٩ والعيني ١: ٢٩٥. وآليت: أقسمت. وأحذو: أقول.

(٧) العيني ١: ٢٩٩. ويلي: يتولى ويعتمد. ويل: فعل مضارع مجزوم باللام. ط: «أما». وابتغى: طلب وقصد.

(٨) العيني ١: ٣٠١. ط: «فلن أكون». وفي حاشية ت عن التواتي أن «إن» مخفّفة من «إنّ» بدليل اللام الفارقة في «لإياك».

(٩) ت: ضمير.

(١٠) في شرح البيت ٦٧.

(١١) ص ٢٦ ـ ٢٧.

ثمّ شرع الناظم يذكر مواضع، يجوز فيها الاتّصال والانفصال، فقال:[١]

٦٤ ـ وصِلْ أوِ افصِلْ هاءَ «سَلنيهِ»، وما أشبَهَهُ،

المُراد بـ «هاء سلنيه» ما وقع ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ. فيجوز فيه الاتّصال والانفصال. فتقول: سلنيه، وسلني إيّاه. والاتّصال أرجح. ولذلك بدأ به. ولم يأت في القُرآن إلّا مُتصلًا، كقوله تعالى:[٢] ﴿إذ يُرِيكَهُمُ اللهُ﴾، ولم يذكر سيبويه غير الاتّصال. ويدلّ على جواز الانفصال قوله، عليه الصلاة والسلام:[٣] «إنَّ اللهَ مَلَّكَكُم إيّاهُم».[٤]

ثمّ قال:[٥]

في «كُنتُهُ»، الخُلفُ انتَمَى

أي: في هاء «كنتُه». والمراد به[٦] ما وقع خبراً لـ «كان» أو إحدى أخواتها. والخُلف في الاختيار، كما بيّنه[٧] في البيت الآتي.

وقوله:[٨]

٦٥ ـ كَذاكَ «خِلتَنِيهِ»،

يعني: أنّ هاء نحو:[٩] «خلتنيه» كهاء نحو[٩]: «كنته» في الخلاف[١٠] المُشار إليه. والمُراد بهاء «خلتنيه» ما وقع ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ.

---

(١) أو: للتخيير. وسل: فعل أمر من سال يسال بمعنى: اسأل. وهاء: مفعول افصل، وقد تنازع فيه الفعلان. وهو مضاف إلى «سلنيه» على الحكاية. وما: معطوف على «سلنيه» بحذف مضافين أي: وثاني ضميري ما أشبهه، سواء كان العامل فعلًا أو مصدراً أو مشتقاً، وكان الضمير هاء أو غيرها. انظر حاشية الخضري ١: ٥٧.
وفي حاشية س عن يس أن «هاء» تصوير للضمير المتصل وكأنه منفصل.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الأنفال.

(٣) ت ح: «عليه السلام». س: صلّى الله عليه وسلّم.

(٤) ضمير الغيبة للأرقاء. والحديث في سنن أبي داود ٣: ٢٣ والكبائر ص٢٢٣ وشرح المكودي ص١٢٢ والإتحاف ١: ٢٤٣ والتصريح ١: ١٠٧ والأشموني ١: ١١٧. وزاد في ح: ولو شاء لملكهم إياكم.

(٥) في حاشية س عن يس: وقوله «في كنته» فيه حذف مضاف ومعطوف، دلّ عليهما ما تقدم. أي: في هاء كنته وما أشبهه. وأراد بالخلف الخلاف في فصل الضمير ووصله ترجيحاً. وانتمى: انتسب أي: نقل منسوباً إلى العلماء. وفي: تتعلق بالمصدر الخلف، والجملة بعدها في محل جر على الحكاية. وجملة انتمى: خبر الخلف. والجملة الكبرى استئنافية.

(٦) في حاشية ت عن التواتي أن عبارة المرادي أحسن من عبارة المكودي هنا. انظر ص ١٢٠ ـ ١٢١ من المكودي.

(٧) ت: «كما نبه عليه». والاختيار: إرادة حكم مع ملاحظة خلافه.

(٨) الكاف خبر مقدم، مضاف إلى ذا. والكاف: حرف خطاب. وخلتنيه: في محل مبتدأ على الحكاية. والإشارة إلى الخلف. وخلت: ظننت.

(٩) سقطت من ح و س و ط.

(١٠) في النسخ: الاختلاف.

ثمّ ذكر اختياره، فقال:[(١)]

واتّصالا أختارُ،

يعني: في باب: كنتُه وخِلتَنِيه. ووجهه أنّ الأصل الاتّصال. ثمّ قال:[(٢)]

غَيرِي اختارَ الانفِصالا

وهم الأكثرون، ومنهم سيبويه. ووجهه: أنّ الضمير في البابين خبر في الأصل، وحقّ الخبر الانفصال.[(٣)] وكلاهما مسموع، وما اختاره هو مُختار[(٤)] الرمّانيّ[(٥)] وابن الطَّراوة.[(٦)]

تنبيهان:

الأوّل: وافق في «التسهيل»[(٧)] سيبويه على اختيار الانفصال، في باب[(٨)] «خِلتَنيه». قال: لأنّه خبر مُبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلاف هاء «كنتُه». فإنّه خبر مُبتدأ في الأصل، ولكنّه شبيه بهاء «ضربتُه»، في أنّه لم يحجزه إلّا ضمير مرفوع. والمرفوع كجزء من الفعل. فكأنّ الفعل مُباشر له. فاضطرب اختيار الناظم، في باب «خِلتَنيه».

الثاني: يجوز الاتّصال والانفصال أيضاً، فيما وقع من الضمائر[(٩)] منصوباً، بمصدرٍ مُضاف إلى ضميرٍ قبله هو[(١٠)] فاعلٌ، نحو:[(١١)]

* وكانَ فِراقِيها أمَرَّ مِنَ الصَّبرِ *

---

(١) اتصالاً: مفعول به مقدّم، مراد به الاتصال المذكور قبل.

(٢) جملة اختار: خبر غير. وقوله «غيري» ليس على إطلاقه. فهو يوهم أنه انفرد باختيار الاتصال، مع أن الأكثرين على الانفصال، وغيرهم على ما اختار ابن مالك. انظر الأشموني ١: ١١٩ والتصريح ١: ١٠٧ وشرح المرادي هنا.

(٣) في حاشية الأصل عن التصريح ١: ١٠٧: قبل وجود الناسخ فيترجح بعده.

(٤) س ط: اختيار.

(٥) هو أبو الحسن علي بن عيسى، إمام في العربية مزج النحو بالمنطق. توفي سنة ٣٨٤. تاريخ بغداد ١٢: ١٦.

(٦) هو أبو الحسين سليمان بن محمد المالقي، نحوي ماهر وأديب بارع. توفي سنة ٥٢٨. بغية الوعاة ١: ٦٠٢.

(٧) ص ٢٧. والصواب: شرح التسهيل ١: ١٥٣ ـ ١٥٤. س: سيبويه في التسهيل.

(٨) في النسخ: ثاني.

(٩) في النسخ: «الضمير». وانظر شرح التسهيل ١: ١٥٣.

(١٠) في النسخ: وهو.

(١١) عجز بيت ليحيى بن طالب الحنفي، صدره في حاشية ت:

تَعزَّيتُ عَنها، كارِهاً، فتَرَكتُها

معجم البلدان ٤: ٣٢٧ والعيني ١: ٣٠٥. والكاره: المكره.

أو مفعولٌ[(١)] أوّل، نحو:[(٢)]

* ومَنعُكَها، بِشَيءٍ، يُستَطاعُ *

أو باسمِ فاعل مُضاف إلى ضمير هو مفعول أوّل، كقول الشاعر:[(٣)]

لا تَرجُ أو تَخشَ غَيرَ اللهِ، إنّ أذَى ... واقِيكَهُ اللهُ لا يَنفَكُّ مأمُونا

والمُختار في هذه الثلاثة الانفصال. ولكنّه تُرك في هذه الأبيات لأنّ الوزن لم يتأتّ به.[(٤)]

ويجوز الوجهان أيضاً في المفعول الثاني، من نحو: أعطيتُ زيداً درهماً، في باب «الإخبار»،[(٥)] فتقول: الذي أعطيتُ زيداً إيّاه درهمٌ، أو الذي[(٦)] أعطيته زيداً درهمٌ. والمُختار فيه عند المازنيّ والمُصنّف الاتّصال، لأنّه الأصل، وعند غيرهما الانفصال، مُراعاةً للترتيب الأصليّ.[(٧)]

ثمّ قال:[(٨)]

٦٦ ـ وقَدِّمِ الأَخَصَّ، في اتِّصالِ

أي: قدّم[(٩)] المُتكلّمَ على المُخاطَبِ، والمُخاطَبَ على الغائبِ، لأنّ المتكلّم أخصّ من المُخاطَبِ، والمُخاطَبَ أخصّ من الغائب. وفُهم من ذلك أنّ شرط جواز الاتّصال، في هاء «سلنيه» و «خِلتَنيه» ونحوهما، أن يكون الأوّل أخصّ. فإنّه متى تقدَّم غير الأخصّ وجب الانفصال، لأنّه مع الاتّصال يجب تقديم الأخصّ.[(١٠)]

والحاصل أنّ المُبيح لجواز الاتّصال والانفصال هو كونُ الضمير ثانيَ ضميرين أوّلهما أخصّ وغير[(١١)] مرفوع، أو كونُه خبرَ «كان» وأخواتها. ثمّ إذا كان المُقدَّم من الضميرين غير الأخصّ

---

(١) في حاشية ت عن التواتي أنه معطوف على فاعل.

(٢) عجز بيت لقحيف العجلي صدره:

فلا تَطمَعْ، أبَيتَ اللَّعنَ، فيها

الحماسة البصرية ١: ٧٨ والعيني ١: ٣٠٢ والخزانة ٢: ٤١٣. وأبيت اللعن أي: أبيت أن تأتي ما يعيبك. وضمير الغائبة لفرس للشاعر.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٧٠ والعيني ١: ٣٠٨. ط: إنّ الذي.

(٤) في النسخ: له.

(٥) انظر الأبيات ٧١٧ ـ ٧٢٥. ط: الأخبار.

(٦) ت ط: والذي.

(٧) ط وحاشية ت: «لترتيب الأصل». وفي حاشية ت عن التواتي أن هذا مراد به باب الإخبار، ويرد في البيتين ٧٧ و٧٨.

(٨) الأخص: الضمير الأكثر تخصيصاً من غيره.

(٩) زاد في ح و س و ط: في الاتصال.

(١٠) ت ح ط: يمتنع تقديم غير الأخص.

(١١) س: وهو غير.

فإمّا أن يكون مُخالفاً في الرتبة أو مُساوياً فيها.[(١)] فإن كان مُخالفاً لم يجز اتّصال ما بعده إلّا فيما ندر، كقول عثمان رضي الله عنه:[(٢)] «أراهُمْني الباطلُ شيطاناً». وأجاز المبرّد وكثير من القدماء تقديم غير الأخصّ، مع الاتّصال، نحو: أعطيتُهُوكَ. ولكنّ الانفصال عندهم أرجح. وإن كان مساوياً فسيأتي.

وقوله:[(٣)]

وقَـدِّمَـنْ مـا شِـئـتَ، فـي انـفِـصـالِ

يعني أنّه يجوز في الانفصال تقديمُ الأخصّ، وتقديم غير الأخصّ. فتقول: الدرهمُ أعطيتُكَ إيّاه، بتقديم الأخصّ، وأعطيتُه إيّاكَ، بتقديم غير الأخصّ. وفي الحديث:[(٤)] «إنَّ اللهَ مَلَّكَكُم إيّاهُم، ولَو شاءَ لَمَلَّكَهُم إيّاكُم».

وقوله:[(٥)]

٦٧ ـ وفـي اتِّـحـادِ الـرُّتْـبـةِ، الـزَمْ فَـصـلا

أي: إذا اتَّحدت رتبة الضميرين، بأن يكونا لمتكلِّم أو لمخاطَب أو لغائب، لزم انفصال[(٦)] الثاني. فتقول: ظننتَني إيّاي، وعلمتُكَ إيّاكَ، وحسبتُه إيّاه.

ثم نبّه، على أنّه[(٧)] قد يتّصلان غائبين، بقوله:[(٨)]

وقَـد يُـبِـيـحُ الـغَـيـبُ، فِـيـهِ، وَصـلا

مثال ذلك ما رواه الكسائيّ من قول بعض العرب: هم أحسنُ الناسِ وُجوهاً وأنضَرُهُموها، وقول الشاعر:[(٩)]

لِوَجهِكَ، في الإحسانِ، بَسطٌ وبَهْجةٌ ... أنـالَهُـمـاهُ قَـفْـوُ أكـرَمِ والـدِ

---

(١) فيما عدا الأصل: لها.

(٢) يريد: أراهم الباطل إياي شيطاناً. وسكن ميم الجماعة بدون واو. وهي لغة. ويجوز الضم. النهاية ٢:١٧٧ ـ ١٧٨ والتصريح ١:١٠٨ وشرح التسهيل ١:١٥٢.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن هذا مقيد بعدم اللبس. وإلا فلا يجوز. وقدِّمَنْ: فعل أمر مؤكد بالنون.

(٤) مضى في شرح البيت ٦٤.

(٥) اتحاد الرتبة: تساوي الضميرين في التخصيص. والزم أي: يجب عليك.

(٦) زاد في ح: الضمير.

(٧) س ط: أنهما.

(٨) يبيح: يجيز. والغيب: كون الضميرين للغائب. وفيه أي: في اتحاد رتبتهما. والمراد: في وجود ضمير غيبة وصلًا مع اختلاف الضميرين لفظاً ودلالة.

(٩) العيني ١:٣٤٢. وفي الإحسان أي: في وقته. والبسط: البشاشة. والبهجة: السرور. وأنال: أعطى. والقفو: الاتباع، فاعل أنال. وأراد بالوالد الآباء.

تنبيهـان:

الأوّل: شرط الناظم في غير هذا النظم، في جواز اتّصال الغائبينِ، أن يختلف لفظهما كالمثالين، ولم يذكر ذلك هنا. واعتذر عنه الشارح(١) بأنّ قولَه «وصلا» بلفظ التنكير، على معنى نوع من الوصل، تعريضٌ بأنّه لا يُستباح الاتّصال مع الاتّحاد في الغَيبة مُطلقاً، بل بقيدٍ. وهو الاختلاف في اللفظ.

الثاني: أجاز(٢) بعضهم الاتّصال مع اتّحاد الضميرين، في التكلّم أو الخطاب أو الغيبة، مُطلقاً. وهو ضعيف.

[نون الوقاية]

ثمّ استطرد إلى ذكر(٣) نون الوقاية، للزومها بعضَ المُضمرات، فقال:(٤)

٦٨ ـ وقبلَ «يا» النَّفْسِ، مَعَ الفِعلِ، التَزِمْ ... نُـونَ وِقـايـةٍ، و«لَيـسِـي» قَـد نُـظِـمْ

مذهب الجُمهور أنّ هذه النون سُمّيت نون الوقاية،(٥) لأنّها تقي الفعل من الكسر. وقال المصنّف: بل لأنّها تقي اللبس في نحو: أكرِمْني، في الأمر. فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطَبة، وأمر المذكر بأمر المؤنّثة.(٦) ففعل الأمر أحقّ بها من غيره. ثمّ حُمل الماضي والمُضارع على الأمر. ومعنى البيت أنّ نون الوقاية تلزم قبل ياء المتكلّم مع(٧) جميع الأفعال،

---

(١) ص ٦٧.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: . . . يعني أجاز اتصال الضميرين ولو كانا لمتكلم أو مخاطب أو غائب . . . سواء اتفقا أو مع اختلاف ما مرفوعين أو منصوبين أو مخفوضين. . . نحو: أعطيتَنِينا. فإن الياء للواحد و«نا» للجماعة. وأما «أعطيتُككما» فلم يرتضه شيخنا. والمرفوعان نحو: ضربتُتِ، بتاءين مضمومتين ومفتوحتين ومكسورتين. والمشهور أن يقال: ضربتُ أنا وضربتَ أنتَ وضربتِ أنتِ. والمخفوضان نحو: مررتَ بِيني ومررتُ بِكك ومررتُ بِهه. والمشهور أيضاً: مررتَ بي أنا وبك أنت وبه هو.

(٣) ت ح: «ثم أشار إلى». س: ثم انتقل إلى.

(٤) زاد قبله في بعض الروايات:

مَـعَ اخـتِـلافٍ مـا، ونَـحـوُ «ضَـمِـنَـتْ ... إيّـاهُـمُ الأرضُ» الـضَّـرُورةُ اقـتَـضَـتْ

قيل: إنه من أبيات الكافية. قلت: بل هو مع البيتين ٦٦ و٦٧ في إحدى روايات الكافية. انظر شرحها ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ والتصريح ١: ١٠٩ والمكودي ص ١٩ وحاشية الخضري ١: ٦٠. وحذفت همزة «ياء» للتخفيف. والتزم أي: يجب عليك. وفي حاشية س عن يس أن «قبل» متعلق بـ «التزم»، وإضافة «يا» إلى النفس هي من إضافة الدال إلى المدلول بقرينة الأمثلة، والمراد ياء المتكلم لا ياء نحو يرمي ويقضي. وقيل: أراد بالنفس المتكلم، وهو مشكل. قلت: إنما يرد هذا كله على رواية: «التُزِم نونُ» كما في ط. وما رويناه أولى عطفاً على «الزم» في البيت ٦٧، والجملة بينهما اعتراضية. وأل: نائبة عن ضمير المخاطب أي: ياء نفسك. فقد طاح الإشكال. ومع: تتعلق بحال من يا. وليسي: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره الجملة بعده. ونظم أي: جاء في نظم الشعر ضرورة. ط: ليسِ.

(٥) نون الوقاية من حروف المعاني. الجنى الداني ص ١٤١ ـ ١٥٠ والمغني ص ٣٨٠. وزعم بعضهم أنها حرف مبنى. حاشية يس ١: ١٠٩ والصبان ١: ١٢٢. وفي النسخ: نون وقاية.

(٦) فيما عدا الأصل: «المؤنث». وانظر شرح التسهيل ١: ١٣٥ والجنى الداني ص ١٥١.

(٧) سقطت من النسخ.

نحو: أكرَمَني ويُكرِمُني وأكرِمْني. إلّا فعلًا واحداً. وهو «ليسَ». فإنّه قد ندر حذف نون الوقاية معه، في النظم لضرورة الشعر، كقوله:(١)

* إذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرامُ، لَيسِي *

والوجه: ليسَني. وهو الفصيح، كقول بعض(٢) العرب: عليه(٣) رجلًا لَيسَنِي. حكاه سيبويه.(٤) وأجاز بعضهم «ليسِي» في الاختيار.(٥)

فإن قلتَ: قد جاء في نحو:(٦) «تأمرونَني»، ممّا اجتمع فيه نون الرفع ونون الوقاية، ثلاثة أوجه: الفكّ والإدغام والحذف. قلتُ: المحذوف عند المُصنّف نون الرفع،(٧) لا نون الوقاية. فلا يَرد على إطلاقه. وهو مذهب سيبويه.(٨)

فإن قلتَ: قد ندر حذف نون الوقاية أيضاً، في قول الشاعر:(٩)

تَراهُ كالثَّغامِ، يُعَلُّ مِسكاً يَسُوءُ الفالِياتِ، إذا فَلَيْنِي

والأصل: فلَيْنَنِي. فحذف النون الثانية. وهي نون الوقاية. قال(١٠) في «البسيط»:(١١) لا خلاف أنّ المحذوفة(١٢) نون الوقاية، لأنّ الأُولى ضمير. قلتُ: مذهب سيبويه(١٣) أنّ المحذوفة نون الإناث، لا نون الوقاية. وهو مذهب المصنّف. فلذلك لم يُنبّه هنا على نُدوره. وليس نقل الاتّفاق في ذلك بصحيح.

تنبيه: أجاز الكوفيّون حذف نون الوقاية، في «ما أفعَلَ زيداً»! في التعجّب، لأنّهم يقولون

---

(١) رؤبة. ديوانه ص ١٧٥ والعيني ١: ٣٤٤ والخزانة ٢: ٤٢٥. وقبله في ح وحاشية ت:

عَدَدتُ قَومِي كَعَدِيدِ الطَّيسِ

والطيس: الرمل الكثير.

(٢) سقطت من النسخ. وانظر الإتحاف ١: ٢٤٥.

(٣) عليه أي: ليلزمْ. وهو اسم فعل يؤمر به الغائب.

(٤) الكتاب ١: ١٢٦.

(٥) الاختيار: الكلام في النثر.

(٦) ت: «في نون الوقاية من نحو». س: «في نون». وانظر قراءات الآية ٦٤ من سورة الزمر.

(٧) شرح التسهيل ١: ١٤٠.

(٨) الكتاب ٢: ١٥٤.

(٩) عمرو بن معديكرب. ديوانه ص ١٧٣ والعيني ١: ٣٧٩ والخزانة ٢: ٤٤٥. يصف شعر رأسه. والثغام: شجر أبيض الثمر والزهر. ويعل: يطيب مرة بعد أخرى. والفالية: التي تلتقط القمل من الشعر.

(١٠) ضياء الدين بن العلج. قال السيوطي: أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه. ولم أقف له على ترجمة. بغية الوعاة ٢: ٣٧٠. قلت: وللرضي الأستراباذي شرح مطول على الكافية سماه البسيط. كشف الظنون ص ٢٤٥ و١٣٧٠.

(١١) ت: «شرح البسيط». وانظر الارتشاف ١: ٤٧٢.

(١٢) ح: المحذوف.

(١٣) الكتاب ٢: ١٥٤.

باسميّة «أفعَلَ» المذكور. ومذهب البصريّين أنّ نون الوقاية تلزم معه، لأنّهم يقولون بفعليّته. وهو الصحيح.

واعلم أنّ نون الوقاية تلحق قبل ياء المتكلّم مع بعض الحروف، وبعض الأسماء. وقد شرع في بيان ذلك، فقال:[1]

٦٩ - و «لَيتَني» فَشا،

أي: كثر لحاق النون مع «ليت». ولم يأت في القُرآن إلّا كذلك.

و «لَـيتِي» نَـدَرا[2]

أي: ندر إسقاط النون مع «ليت»،[3] كقول الشاعر:[4]

كَـمُـنْـيـةِ جـابِـرٍ، إذ قـالَ: لَـيـتِـي أصـادِفُـه، وأفـقِـدُ بَـعـضَ مـالِي

وهو ضرورة. وقال الفرّاء:[5] يجوز «ليتني وليتي». وظاهر هذا جوازه في الاختيار.

ومَعْ «لَعلّ» اعكِسْ،[6]

يعني: أنّ الحذف معها هو الكثير. ولم يأت في القرآن إلّا كذلك. وإثبات النون معها نادر، كقول الشاعر:[7]

فـقُـلتُ: أعِـيـرانِـي الـقَـدُومُ، لَعـلَّنِـي أخُـطُّ بِـهـا قَـبـراً، لأبـيَـضَ مـاجِـدِ

ونصّ بعضهم على أنه ضرورة.

تنبيـه: إثبات النون مع «لعلّ» أكثر من حذف النون مع «ليت»، وإن اشتركا في القلّة. نبّه على ذلك في الكافية، حيث قال:[8]

* ومِـن «لَعَـلَّنِـي»، «لَيـتِـي» أقَـلْ *

---

(١) ليتني: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره جملة فشا.
(٢) تحتها في الأصل: «بفتح الدال المهملة». وليتي: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره جملة ندر.
(٣) ح: أي ويقل حذفها.
(٤) زيد الخيل. ديوانه ص ٨٧ والعيني ١: ٣٤٦ والخزانة ٢: ٤٤٦. والمنية: ما يتمنى. وجابر: رجل تمنى لقاء زيد الخيل في الحرب. ط: وأُتلفُ جُلَّ مالي.
(٥) الارتشاف ١: ٤٧١.
(٦) أي: اعكس الحكم. ولعل: في محل جر بالإضافة على الحكاية. ومع: ظرف متعلق بحال من المحذوف، سكنت عينه قبل متحرك. وهو لغة. وزاد في ج: وكن مُخيَّرا.
(٧) العيني ١: ٣٥٠ وشرح التسهيل ١: ٢٥ و١٥٠. والقدوم: آلة ينجر بها ويحفر.
(٨) شرح الكافية ص ٢٢٥. وتتمة البيتين:
مُـخَـيَّـراً فـيـهِ، وتَـجـريـدُ «لَعَـلْ» أولَى،

وقوله:[١]

وكُنْ مُخَيَّرا

٧٠ ـ في الباقِياتِ،

يعني: من أخوات «ليت» و «العلّ». وهي أربعة: إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ.[٢] فيجوز[٣] فيها إثبات نون الوقاية، وحذفها كراهة[٤] لاجتماع الأمثال.

فإن قلتَ: لمَ اختلف حكم نون[٥] الوقاية مع هذه الأحرف الستّة، مع أنها مُتّحدة[٦] في العمل؟ قلتُ: إنّما لحقت[٧] هذه النون مع هذه الأحرف، لشَبهها بالأفعال المُتعدّية في عمل الرفع والنصب، وأوجه أُخر[٨] مذكورة في موضعها. فاستمرّت «ليت» على مُقتضى هذا الشَّبه إلّا في الشعر، وضعفت «العلّ» من أجلِ أنّها تُعلّق في الغالب ما قبلها بما بعدها،[٩] ومن أجل أنّها تجرّ على لغة. وكان حقّ «إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ»[١٠] مُساواتها لـ «ليت» لوجود[١١] الشَّبه المذكور. لكن استُثقل لحاق النون معها، لتوالي الأمثال، كما تقدّم.

تنبيه: ما ذهب إليه الناظم، من أنّ المحذوف[١٢] من «إنّي وأنّي ولكنّي وكأنّي» هو نون الوقاية، هو مذهب الأكثرين من البصريّين والكوفيّين. وذهب بعضهم إلى أنّ الساقط هو النون الثانية، وذهب بعضهم إلى أنّ المحذوف هو النون الأولى. والصحيح الأوّل، لأنّها طرف، وبدليل «العلّي». وهو مذهب سيبويه.

وأمّا نحو «إنّا» فقد حكى بعض النحويّين فيه المذاهب الثلاثة. إلّا أنَّ الصحيح هنا حذف الثانية، لأنّ الثالثة هنا من[١٣] الضمير، ولثبوت حذفها في «إنّ» إذا خُفِّفت.

---

(١) كن مخيراً أي: لكَ الخيار. وفي: تتعلق باسم المفعول مخير.
(٢) في النسخ: وكأنّ ولكنّ.
(٣) ط: يجوز.
(٤) في النسخ: كراهية.
(٥) ت س: «لم اختلفت النون». وقد صوب في ت كما أثبتنا.
(٦) فيما عدا الأصل: مستوية.
(٧) ت ح ط: ألحقت.
(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني في كونها ثلاثية ورباعية وخماسية، وكونها بنيت على الفتح، وكونها شبهت بالأفعال في المعنى، لأن إنّ بمعنى أؤكد، وكأنّ بمعنى أشبّه، وليت بمعنى أتمنى، ولعلّ بمعنى أترجى، ولكنّ بمعنى أستدرك.
(٩) في حاشية ت: تعلق ما بعدها بما قبلها، كما في المكودي. زاد المكودي: في نحو: تب لعلك تفلح. انظر ص٢٠ منه.
(١٠) في النسخ: وكأن ولكن.
(١١) في النسخ: في وجود.
(١٢) ح: المحذوفة.
(١٣) فيما عدا الأصل: هي.

وقوله:[١]

واضطراراً خَفَّفا ... «مِنِّي» و«عَنِّي» بَعضُ مَن قَد سَلَفا[٢]

أشار به إلى قول الشاعر:[٣]

أيُّها السَّائلُ عَنهُم وعَنِي، ... لَستُ مِن قَيسٍ، ولا قَيسٌ مِنِي

وهذا في غاية النُّدور.

وقوله:

٧١ ـ وفي «لَدُنِّي»، «لَدُنِي» قَلَّ،[٤]

يعني: أنَّ الأكثر في «لدن»[٥] إلحاق النون، وحذفُها قليل. وبالحذف قرأ نافع:[٦] ﴿قَد بَلَغتَ مِن لَدُنِي عُذراً﴾.[٧] قال في «شرح التسهيل»: وزعم سيبويه أنّ عدم لحاقها[٨] لـ «لدن» من الضرورات. وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة من قرأ:[٩] ﴿قَد بَلَغتَ مِن لَدُنِي عُذراً﴾ بتخفيف النون وضمّ الدال. ولا يجوز أن تكون نون «لدني»[١٠] نون الوقاية،[١١] لأنّ «لدُ» مُتحرّك الآخر، والنون في «لدن» وأخواته إنّما جيء بها لصون أواخرها من زوال السكون، فلا حظّ فيها لما آخره متحرّك. وإنّما يُقال في «لدُ» مُضافاً إلى الياء:[١٢]

---

(١) اضطرارًا: لأجل ضرورة الشعر، مفعول لأجله مقدم. وخفف أي: خفف اللفظ بحذف النون الثانية. ومني: في محل نصب مفعول به على الحكاية. وبعض: فاعل مؤخر. وسلف أي: مضى من قدماء العرب.

(٢) في النسخ: عني ومني.

(٣) العيني ١:٣٥٣ والخزانة ٢:٤٤٨ وشرح التسهيل ١:١٣٠ والجنى الداني ص١٥١ والأشموني ١:١٢٤.

(٤) زاد في س وحاشيتي الأصل و ت:

وفي ... «قَدْنِي» و«قَطْنِي» الحَذفُ، أيضًا، قَد يَفِي

ولدن أي: عند. وقد وقط: اسمان بمعنى: حَسْبُ. ويفي: يأتي. ولدنّي: في محل جر على الحكاية. وفي لدنّي: متعلقان بالفعل قل. ولدني: في محل رفع مبتدأ خبره جملة قل. وقدني وقطني: في محل جر على الحكاية. وفي قدني: متعلقان بالفعل يفي. وجائز عند الجمهور تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ. وأيضًا: حال من احذف. وهذا أولى من الزعم أنه مفعول مطلق بفعل محذوف، وجملته اعتراضية.

(٥) فيما عدا الأصل: «لدني».

(٦) أبو رويم نافع بن عبدالرحمن الليثي المدني، إمام الناس في القراءة بالمدينة، وأحد أصحاب القراءات السبع. توفي سنة ١٦٩. غاية النهاية ٢:٣٣٠. وزاد في س: قوله تعالى.

(٧) الآية ٧٦ من سورة الكهف. وزاد في ح: بتخفيف النون.

(٨) ح س: «إلحاقها». وانظر الكتاب ١:٣٨٧ وشرح التسهيل ١:١٣٦ والإتحاف ١:٢٤٥.

(٩) زاد في س: «الآية الكريمة». وليس «قد بلغت» في ح و ط.

(١٠) زاد في حاشية ت: بالتخفيف.

(١١) زاد في حاشية ت: ويكون الاسم: «لد».

(١٢) زاد في ط: في.

لَدِي. نصَّ على ذلك سيبويه. انتهى.[١] واعتُرض بأنَّ سيبويه لم يقل: إنَّ[٢] عدم لحاقها لـ «لدن» من الضرورات.

و «قَدْ» و «قَطْ»[٣] مثل لدُن. فإثبات[٤] النون فيهما هو الأكثر. ولذلك قلّل الحذف بقوله: «[٥]قَد يَفِي». وليسا بعكس «لدُن»، خلافًا للشارح.[٦] وقد جمع الراجز بين الأمرين في قوله:[٧]

* قَدْنِيَ، مِن نَصرِ الخُبَيْبَيْنِ، قَدِي *

وفي الحديث:[٨] «قَطْ قَطْ، بعِزّتِكَ» يُروى[٩] بسكون الطاء، وبكسرها مع ياء ودونها، ويروى: «قَطْنِي قَطْنِي» بنون الوقاية، و «قَطٍ قَطٍ» بالتنوين. وبالنون أشهر.

تنبيهات:

الأوّل: ذهب بعضهم إلى أنّ حذف النون من «قد» و «قط» لا يجوز إلّا في الضرورة.[١٠] والصحيح جوازه في الاختيار.

الثاني: اعلم أنّ «قد» تكون حرفًا واسمًا.[١١] فالحرفيّة ليست هي المذكورة هنا، لأنّها[١٢] من خواصّ الأفعال، فلا تتّصل بها ياء المتكلّم. والاسميّة[١٣] لها معنيان: **أحدهما**: أن تكون بمعنى: حَسْبُ. فتكون الياء المتّصلة بها مجرورة بالإضافة، وتلحقها نون الوقاية، ويجوز

(١) سقطت مما عدا الأصل. وانظر الكتاب ١: ٣٨٦.
(٢) انظر الارتشاف ١: ٤٧١. وفيما عدا الأصل: لم ينص على أن.
(٣) ط: وفي قدني وقطني.
(٤) ح ط: في أن إثبات.
(٥) زاد في ط: الحذف أيضًا.
(٦) ص ٧٠.
(٧) حميد الأرقط. وزاد بعده في الأصل:

لَيسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلحِدِ

العيني ١: ٣٧٥ والخزانة ٢: ٤٤٩. والخبيبان: عبد الله بن الزبير وابنه خبيب. والإمام: عبدالملك بن مروان. والملحد: الظالم.
(٨) يروى: «لا تزالُ جهنّمُ تقول: هل من مَزيدٍ؟ حتّى يضعَ رَبُّ العِزّةِ قَدمَه فيها، فتقول: قطني..». مسند أحمد ٣: ١٣٤ و١٤١ و٢٢٤ والنهاية ٤: ٧٨ ـ ٧٩ وشرح التسهيل ١: ١٥٠ ـ ١٥١ وانظر الحديثين ٤٥٦٧ في البخاري ٢٨٤٦ في مسلم.
(٩) ح: ويروى.
(١٠) ت: الضرورات.
(١١) انظر الارتشاف ٣: ٢٠٠ وفي النسخ: اسمًا وحرفًا.
(١٢) أي: قد الحرفية.
(١٣) انظر: الجنى الداني ص٢٥٣ ـ ٢٥٤.

حذفها. وهي المذكورة هنا.[١] **والثاني**:[٢] أن تكون اسمَ فعلٍ بمعنى: أكتَفِي.[٣] فتكون الياء المتّصلة بها منصوبة، وتلزمها نون الوقاية. ولم يتعرّض المُصنّف لذكر هذا القسم هنا. وقد ذكره في «التسهيل»[٤] في باب: أسماء الأفعال. وأمّا «قط» فلها ثلاثة أقسام: تكون اسمًا بمعنى: حَسْبُ. وهي المذكورة في النظم. وتكون اسم فعل، فتلزمها نون الوقاية، كما تقدّم في «قد». وتكون ظرفًا بمعنى: قطُّ الظرفيّة، ولا تتّصل[٥] بها ياء المتكلّم.

الثالث: مذهب الكوفيّين أنّ مَن جعل «قد» و «قط» بمعنى حَسْبُ قال: قدِي وقطِي، بغير نون كما تقول:[٦] حَسْبِي. ومن جعلهما اسمي فعل قال: قدْنِي وقطْنِي، بالنون كما تفعل[٧] في غيرهما من أسماء الأفعال. وتكون[٨] الياء في الوجه الأوّل مجرورة، وفي الوجه الثاني منصوبة. ومذهب الخليل وسيبويه[٩] أنّ «قد» و «قط» بمعنى: حسبُ، والياء مجرورة بالإضافة عند من ألحق النون ومن[١٠] لم يُلحق.

الرابع: تلزم نون الوقاية أيضًا مع ياء المتكلم، إن نُصبت باسم فعل، نحو: علَيكَنِي. حكاه سيبويه،[١١] وحكى أيضًا: عليكَ بي، بالباء.[١٢] وسمع الفرّاء من بعض بني سُليم: مكانَكَنِي، يريد: انتظرْني في مكانك. ولم يذكر الناظم هذا في النظم، وذكره في «التسهيل».[١٣]

الخامس: قد تلحق نون الوقاية مع «بَجَلْ». والحذف معها أكثر، كقول طرفة:[١٤]

* ألا بَجَلِي، مِنَ الشَّرابِ، ألا بَجَلْ *

---

(١) سقط: «وهي المذكورة هنا» من النسخ.
(٢) في النسخ: وثانيهما.
(٣) كذا. وهو فعل لازم لا يقتضي ياء المتكلم. والصواب: كفى أو يكفي أو ليكفِ. وفي الإتحاف ١: ٢٤٥: اكفِني.
(٤) ص ٢١٢.
(٥) ط: فلا تتصل.
(٦) فيما عدا الأصل: كما يفعل من قال.
(٧) ت س ط: «يفعل». ح: فعل.
(٨) ت: فتكون.
(٩) ح ط: سيبويه والخليل.
(١٠) ت: وعند من.
(١١) الكتاب ١: ٣٨٢.
(١٢) ت ح ط: «وحكى أيضًا عليكي بالياء». س: وقد سمع عليكي بالياء.
(١٣) ص ٢٥.
(١٤) عجز بيت صدره في س:

ألا إنّنِي شَرِبتُ أسودَ حالِكًا

ديوانه ص٢٠ والعيني ١: ٣٨١. والأسود الحالك أراد به السم. وفي حاشية ت عن العيني أن بجلي بمعنى حسبي، وبجل بمعنى نعم.

وكذلك[١] لم يذكر هذا.

السادس: قال في «التسهيل»:[٢] وقد تلحق مع اسم الفاعل و «أفعَلِ» التفضيل.[٣] مثال[٤] الأوّل قول الشاعر:[٥]

وما أدرِي، وظَنّي كُلُّ ظَنٍّ، ... أمُسلِمُنِي، إلَى قَومِي، شَراحِي؟

وقيل: إنّ النون في «مُسلمني»[٦] ونحوِه هو التنوين، ثَبَتَ شذوذًا. ورُدّ بثبوتها[٧] مع «أل» في قوله:[٨]

ولَيسَ المُوافِيني، لِيُرفَدَ، خائبًا ... فإنَّ لَهُ أضعافَ ما كانَ أمَّلا

ومثال الثاني قول النبيّ، ﷺ:[٩] «غَيرُ الدَّجالِ أخوَفُنِي علَيكُم». واعلم أنّ لحاقها مع[١٠] هذين[١١] في غاية من القلّة. فلا يُقاس عليه. والله أعلم.

---

(١) ط: «ولذلك». ت: وكذا.
(٢) ص ٢٥. ط: الثالث قال في التسهيل.
(٣) زاد في ط: هـ.
(٤) ح: فمثال.
(٥) يزيد بن مخرم الحارثي. العيني ١:٣٨٥ وشرح التسهيل ١:١٣٨. وفي النسخ: «قوله». وشراحي أصله شراحيل. وهو اسم رجل.
(٦) في النسخ: «في هذا». ط: في أسلمني.
(٧) في النسخ: بثبوته.
(٨) العيني ١:٣٨٧ وشرح التسهيل ١:١٣٨. ويرفد: يعطى.
(٩) صحيح مسلم تحت الرقم ٢١٣٧ ومسند أحمد ٥:١٤٥ وسنن الترمذي تحت الرقم ٢٢٤١ وانظر الإتحاف ١:٢٤٦.
(١٠) ت ح: «في» وسقطت من س.
(١١) زاد في حاشية ت: الموضعين.

العَلَم

٧٢ ـ اسمٌ، يُعَيِّنُ المُسمَّى مُطلَقا، عَلَمُهُ،[١]

قوله: «اسمٌ» جنس، و «يُعيّن المُسمّى» مُخرج للنكرات، و «مُطلقًا» مُخرج لما سِوى العلَم من المعارف. فإنّ العلَم يُعيّن مُسمّاه بمجرّد الوضع أو بالغلبة، لا بقرينة، بخلاف غيره من المعارف. فإنّه لا يُعيّنه إلّا بقرينة، إمّا لفظيّة كـ «أل»، أو معنويّة كالحُضور والغَيبة في «أنت» و «هو». وحدّ ابن عُصفور العلَم بقوله:[٢] هو الاسم الذي عُلّق في أوّل أحواله على شيء، بعينه،[٣] في جميع أحواله، من غَيبة وخطاب وتكلّم.[٤]

فإن قلتَ: العلَم ضربان: شخصيّ وجنسيّ. أمّا الشخصيّ فلا إشكال في صدق هذا التعريف عليه. وأمّا الجنسيّ فلا يصدق عليه هذا التعريف،[٥] لأنّه لم يُعيّن مُسمّاه، لأنّه[٦] في المعنى شائع، كاسم الجنس النكرة. ولكنّه جرى مجرى العلَم الشخصيّ في الأحكام اللفظيّة. قلتُ: التحقيق[٧] أنّ العلَم الجنسيّ ليس كاسم الجنس[٨] في المعنى. بل هو مُعيِّن لمُسمّاه،[٩]

---

(١) مطلقًا أي: مجردًا من القرائن الخارجية، حال من فاعل يعين. وزاد في س وحاشيتي الأصل و ت:

كَجَعفَر، وخِرنِقا

٧٣ ـ وقَرَنٍ، وعَدَنٍ، ولاحِقِ وشَدقَم، وهَيلَةٍ، وواشِقِ

وفي حاشية س عن يس أن الناظم عرف العلم، قبل ذكر أقسامه، وأن الإضافة في «علمه» بمعنى «من» أي: العلم من أنواع الأسماء، أو بمعنى اللام أي: علم للمسمى، وأن «اسم» خبر مقدم لعلمه. وفي حاشية ت عن التواتي: لو قال:

عَلَمُ المُسمَّى اسمٌ يُعيِّنُهُ

لكان أحسن، يسلم من وضع الظاهر موضع المضمر، ووضع المضمر موضع الظاهر.

(٢) المقرب ١: ٢٢٢. وفي النقل تصرف ونقص.

(٣) في المقرب: «على مسمى بعينه». وسقط: «في أنت... بعينه» من ح و ت. وفي س وحاشية ت بدلاً منه: وذلك في المضمرات وأسماء الإشارة، بخلاف العلم فإنه بعينه.

(٤) ح: «أو خطاب أو تكلم». وكذلك صوب في حاشية ت. وانظر الإتحاف ١: ٢٤٧.

(٥) في النسخ: هذا التعريف عليه.

(٦) ط: إذ هو.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) زاد في ح: النكرة.

(٩) ح: يعين مسماه.

والتعريف صادق عليه. وسيأتي بيان هذا.[١]

[العلم الشخصي]

واعلم أنّ العلَم الشخصيّ لا يختصّ بأُولي العِلم. بل يُوضع لما يُحتاج إلى تعيينه،[٢] من المألوفات. فلذلك نوّع أمثلته فـ «جعفر»[٣] علَم رجل، و «خِرنِق»[٤] علَم امرأة، و «قَرَن» علَم قبيلة إليها يُنسب أُويس القَرَنيّ،[٥] و «عَدَن» علَم بلد، و «لاحِق» علَم فرس، و «شَدقَم» علَم جمل، و «هَيلة» علَم شاة، و «واشِق» علَم كلب.

ثمّ قال:[٦]

٧٤ ـ واسمًا أتى، وكُنيةً، ولَقَبا

العلَم ثلاثة أقسام: اسم وكُنية ولقب. لأنّه إن صُدّر بأب أو أُمّ فهو كنية، كأبي بكر وأُمّ كلثوم.[٧] وإلّا فإن أشعر برفعه المُسمّى أو ضَعَتِه[٨] فهو لقب، كالصِّدّيق والفاروق في الأوّل، وكبطّة وأنف الناقة في الثاني. فإن لم يكن كذلك فهو اسم، كزيد وعمرو.[٩]

وقوله:[١٠]

وأخِّرَنْ ذا، إن سِواهُ صَحِبا

ذا: إشارة إلى اللقب. أي: إذا اجتمع مع اللقب غيره أُخِّر اللقب، وقُدِّم الاسم أو الكُنية، نحو: قال أبو بكرٍ الصِّدّيقُ وعمرُ الفاروقُ. لأنّ اللقب في الغالب منقول من اسم غيرِ إنسان،[١١] كبطّة. فلو قُدّم لتوهّم السامع أنّ المراد مُسمّاه الأصليّ. وذلك مأمون بتأخيره. وندر تقديم[١٢] اللقب على الاسم في الشعر، كقول الشاعر:[١٣]

---

(١) في شرح البيت ٧٩. (٢) ت: تعينه.

(٣) ط: كجعفر.

(٤) ط: «خرنقا». وفي حاشية ت أن النون فيه أصلية، والميم في شدقم زائدة.

(٥) زاد في ح: «رضي الله عنه». وهو أويس بن عامر أحد التابعين النساك العباد المقدمين. توفي سنة ٣٧. طبقات ابن سعد ٦: ١١١ وجمهرة أنساب العرب ص٤٠٧ ومعجم البلدان ٤: ٣٣١.

(٦) اسمًا: حال من فاعل أتى. وفي حاشية س عن يس أن التحقيق كما قال الفناري في حواشي المطول أن هذه الأقسام غير متباينة ولا تكون في العلم الشخصي والجنسي على الجملة.

(٧) في حاشية الأصل عن التصريح ١: ١٢٠: بنت النبي... للحصاة.

(٨) في حاشية الأصل عن التصريح ١: ١٢٠: بفتح الضاد... من الناس.

(٩) سقط: «كزيد وعمرو» من النسخ.

(١٠) سوى: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده: صحب. ولا يحمل على الفاعلية، لما سيرد من رواية في بعض النسخ. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(١١) ط: الإنسان. (١٢) ط: تقدم.

(١٣) البيتان لجنوب أخت عمرو ذي الكلب. العيني ١: ٣٩٥ ـ ٣٩٧. وفي حاشية الأصل عن العيني: والبيت لجنوب... صفة لبطن. وتقدير الفعل لازم بعد أداة الشرط، خلافًا لبعض الكوفيين والفارسي، المقتصد ص١٢٠ والهمع ١: ٥٩.

أبــلِغْ هُــذَيــلاً، وأبــلِغْ مَــن يُــبَــلِّغُــهــا عَنِّي حَدِيثًا، وبَعضُ القَولِ تَكذِيبُ
بأنّ ذا الكَلبِ عَمرًا، خَيرَهُم حَسَبًا، بِبَطنِ شِريانَ، يَعوِي حَولَهُ الذِّيبُ[١]

وفي بعض نُسخ الألفيّة:[٢]

* وذا اجعَلَ اخِرًا، إذا اسمًا صَحِبا *

وما سبق أولى، لأنّ هذه النسخة لا يُفهم منها حكم اللقب مع الكُنية.

ثمّ قال:[٣]

٧٥ ـ وإن يَكُونا مُفرَدَينِ فأضِفْ حَتمًا،

أي: إذا كان اللقب والمُصاحِب له مُفردين أُضيف الاسم إلى اللقب، نحو: هذا سعيدُ كُرْزٍ. على تأويل الأوّل بالمُسمَّى، لأنه المُعرّض للإسناد إليه،[٤] والثاني بالاسم. والمعنى: هذا مُسمًّى هذا[٥] اللقب. وقوله: «حتمًا» هو مذهب جمهور البصريّين، لأنّهم لا يُجيزون في المُفردين إلّا الإضافة. وأجاز الكوفيّون وبعض البصريّين الإتباعَ أيضًا، بدلاً، أو عطف بيان، والقطعَ إلى النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مُبتدأ. وإلى هذا ذهب في «التسهيل».[٦] وقال في «شرحه»: لم يذكر سيبويه فيهما إلّا الإضافة، لأنّها على خلاف الأصل.[٧] فبيّن استعمال العرب لها، إذ لا مُستند[٨] لها إلّا السماع، بخلاف الإتباع والقطع. فإنّهما على الأصل.[٩]

تنبيه: جواز الإضافة مُقيّد بعدم المانع.[١٠] فإن كان في الاسم مانع منها لم يُضف، ولو كانا مُفردين، نحو: الحارثُ كُرْزٌ. فإنّ «أل» تمنع الإضافة.

---

(١) ت: «نسبًا». وشريان: اسم موضع. وقولها «يعوي حوله الذيب» كناية عن الموت.

(٢) حذفت همزة: «آخر» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. فالألف ممدودة في اللفظ. وذا: مفعول به أول مقدم. ط: «إن اسمًا». وانظر التصريح ١: ١٢١ ـ ١٢٢ والخضري ١: ٦٤ .وانظر الإتحاف ١: ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٣) حتمًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر أضف.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن هذا نحو: جاء سعيد كرز. ولا يصح إلا إذا جعل سعيد ذاتًا وكرز اسمًا. والكرز: خُرج الراعي. وقد يطلق على اللئيم والحاذق.

(٥) ت: المسمى بهذا.

(٦) ص ٣١ وشرحه ١: ١٧٣.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني إضافة الشيء إلى نفسه.

(٨) ت ح ط: لا مسند.

(٩) في حاشية ت: يعني عند سيبويه.

(١٠) في حاشية س عن الشاطبي أنه لا يرد على الناظم اقتران الاسم بأل. فإذا كانت أل في لقب فإن الإضافة لا تجوز أيضًا.

وقوله:

وإلّا[١]

أي: وإن لم يكونا مُفردين. فشمل ذلك المُركّبين، نحو: عبدُاللهِ أنفُ الناقةِ، والاسمَ المُفرد مع اللقب المُركّب، نحو: زيدٌ عائدُ الكلبِ، وعكسَه نحو:[٢] عبدُاللهِ بطّةُ. فالحكم في هذه الصور الثلاث[٣] امتناعُ الإضافة، ووجوبُ[٤] الإتباع أو القطع بوجهيه. ولم يذكر القطع هنا، وكذلك لم يذكره الشارح، بل قال:[٥] «فلا بُدّ من الإتباع». وقد ذكره في «التسهيل».[٦]

٧٦ ـ ومِنهُ مَنقُولٌ، كَفَضلٍ، وأسَدْ وذُو ارتِجالٍ، كَسُعادَ، وأُدَدْ[٧]

العلَم قسمان: منقول ومُرتجل. فالمنقول هو ما استُعمل قبل العلَميّة لغيرها، كفضلٍ فإنّه منقول من المصدر، وأسدٍ فإنّه منقول من[٨] اسم عين. والمُرتجل بخِلافه، كسُعادَ، وهو علَم امرأة، وأُدَدٍ وهو علَم رجل.

تنبيهات:

الأوّل: ذهب بعضهم إلى أنّ الأعلام كلّها منقولة، وبعضهم[٩] إلى أنّها كلّها مُرتجلة. والمشهور الأوّل.

الثاني: قال بعضهم: تقسيم العلَم إلى[١٠] منقول ومُرتجل إنّما هو بالنسبة إلى الأعمّ الأغلب. وإلّا فالذي علميّته بالغَلبة لا منقول ولا مُرتجل.

الثالث: المنقول إمّا من مصدرٍ كفضل، أو اسمِ عين كأسد، أو اسمِ فاعل كحارث،

---

(١) زاد في س و ط وحاشيتي الأصل و ت:

أتبِعِ الّذي رَدِفْ

ولا: بمعنى لم. وردف: تلا. وحذفت الفاء الرابطة للجواب ضرورة.

(٢) سقطت من الأصل. ح: ونحو.

(٣) س و ط: الثلاثة.

(٤) في النسخ: وجواز.

(٥) ص ٧٤.

(٦) ص ٣١. وزاد في حاشية الأصل: «قوله»، وفي ط: ثم قال.

(٧) منه أي: من العَلم. وذو ارتجال، أي: مرتجل. وهو ما استعمل من أول الأمر علمًا. ومنقول: مبتدأ خبره محذوف تعلق به: منه. وذو: مبتدأ حذف خبره ومتعلقه. وفي حاشية س عن يس أن قول الناظم هنا وفي شرح الكافية ص٢٤٧ يعني أنه لا واسطة بين المنقول والمرتجل، وأن الارتجال والبديهة ـ كما قال ابن هشام في التذكرة ـ مترادفان. وقيل: هما متغايران.

(٨) ط: عن.

(٩) س ح: وذهب بعضهم.

(١٠) زاد في س: أنه.

أو اسمِ مفعول كمسعود، أو صفةٍ مُشبَّهة كسعيد، أو فعلٍ ماضٍ كشَمّرَ علم فرس، أو مضارعٍ كيزيدَ، أو جملةٍ من فعل وفاعلٍ ظاهرٍ كبَرَقَ نحرُهُ، أو مُضمرٍ بارز كأطرِقا في قول الشاعر:[١]

علَى أطرِقا، بالياتِ الخِيا م، إلّا الثُّمامُ، وإلّا العِصِيُّ

أو مُستترٍ كيزيدُ في قول الراجز:[٢]

نُبِّئتُ أخوالِي، بَنِي يَزِيدُ، ظُلمًا علَينا، لَهُمُ فَدِيدُ

كذا أنشده الزمخشريّ،[٣] بالياء المُثنّاة من تحتُ.[٤] وقال ابن يعيش:[٥] صوابه بالتاء المُثنّاة من فوقُ. وهو اسم رجل، إليه تُنسب الثياب التزيديّة.

قال في «شرح التسهيل»:[٦] ولم يرد[٧] عن العرب علَم منقول من مبتدأ وخبر، ولا من فعل أمر دون إسناد إلّا «إصمِتْ» اسمًا[٨] للفلاة الخالية. فإنّ من العلماء من زعم أنّه منقول من الأمر بالصمت. وذلك عندي غير صحيح لوجهين: **أحدهما**: أنّه إن[٩] كان من «أصمَتَ» فالأمر منه[١٠] مفتوح الهمزة، وإن كان من «صَمَتَ» فالأمر منه[١٠] مضموم الميم،[١١] و«إصمِت» بخلاف ذلك، والمنقول لا يُغيّر. **والثاني**: أنّه قد قيل فيه «إصمِتةُ»[١٢] بتاء التأنيث. ولو كان فعل أمر لم تلحقه تاء التأنيث. وإذا انتفى كونه منقولاً من فعل أمر، ولم يثبت له استعمال في غير العلَميّة، تعيّنَ كونه مُرتجلًا.

---

(١) البيت لأبي ذؤيب. شرح أشعار الهذليين ص١٠٠ وشرح التسهيل ١:١٧١ والعيني ١:٣٩٧. وأطرقا: اسم موضع. وباليات: حال من أطرقا. والتقدير: باليات خيامها. والثمام: ضرب من النبات. والعصي: قوائم الخيام.

(٢) رؤبة. ديوانه ص١٧٢ وشرح التسهيل ١:١٧١ والعيني ١:٣٨٨ والخزانة ١:١٣٠. والفديد: الصياح والجلبة.

(٣) المفصل ص٥. والزمخشري: هو أبو القاسم محمود بن عمر، عالم بالنحو واللغة وأديب معتزلي. توفي سنة ٥٣٨. معجم الأدباء ٣:٢٦٥.

(٤) س: من أسفل.

(٥) شرح المفصل ١:٢٨. وفي النقل تصرف. وابن يعيش هو موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الأسدي، نحوي مشهور، انتهى إليه علم العربية في حلب بعصره. توفي سنة ٦٤٣. وفيات الأعيان ٦:٤٥ ـ ٥١، وشرح الملوكي في التصريف ص٣ ـ ٦.

(٦) في ١:١٧١ ـ ١٧٢. وفي النسخ: «شرح الكافية». انظر منه ص٢٤٧ ـ ٢٤٨ وحاشية الصبان ١:١٣٣.

(٧) انظر الإتحاف ١:٢٥٠. ت ح: «ولم يذكر». س: ولم ينقل.

(٨) س: اسم.

(٩) فيما عدا الأصل: متى.

(١٠) في النسخ: فيه.

(١١) كذا. والكسر جائز قياساً. انظر الممتع ص١٢١ والمزهر ٢:٣٩. وفي النسخ: الهمزة.

(١٢) في النسخ: أصمتت.

واعتُرض[١] بأنّه أمر من: صَمَتَ يَصمِتُ، بكسر الميم، والجواب عن لحاق[٢] التاء أنّهم أرادوا أن يُعلِموا بذلك كونَه فارَقَ موضعَه من الفعليّة.

وزاد بعضهم في المنقولِ منقولاً من صوت، وعنى بذلك: بَبّة. وهو نَبزٌ[٣] لبعض بني هاشم ـ وهو عبدالله بن الحارث بن نوفل ـ وهو منقول من الصوت الذي كانت أُمّه تُرقّصه به، وهو صبيّ. وذلك قولها:[٤]

لأُنـــكِــحَــنَّ بَــبَّــهْ ... جــارِيــةً، خِــدَبَّــهْ
مُــكــرَمــةً، مُــحَــبَّــهْ ... تَــجِــبُّ أهــلَ الــكَــعــبَــهْ[٥]

قال ابن مالك: والصحيح أنّ ببّة[٦] منقول من قولهم للغلام السمين: بَبّة. حكى[٧] ابن خالَوَيهِ:[٨] «أنّ ببّة هو الغلام السمين». فيكون منقولاً من الصفة.

وقال في «الصحاح»:[٩] يقال للأحمق الثقيل: بَبّة.[١٠] وهو أيضًا لقب عبد[١١]الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطّلب والي البصرة. قال الفرزدق:[١٢]

وبـايَـعـتُ أقـوامًـا، وفَـيـتُ بِـعَـهـدِهِـم ... وبَـبّـةُ قَـد بـايَـعْـتُـهُ، غَـيـرَ نـادِمِ

واسم[١٣] جارية. وقال:

لأُنـــكِــحَــنَّ بَــبَّــهْ ... جــارِيــةً، خِــدَبَّــهْ
مُــكــرَمــةً، مُــحَــبَّــهْ ... تَــجِــبُّ أهــلَ الــكَــعــبَــهْ

انتهى.

---

(١) الارتشاف ١: ٤٩٧.
(٢) ت ح: إلحاق.
(٣) في حاشية ت: النبز كاللمْز. ورجل لمزة: يلمز الناس أي: يعيبهم.
(٤) هند بنت أبي سفيان. العيني ١: ٤٠٣. وأصل ببة حكاية صوت الصبي. والخدبة: الممتلئة اللحم.
(٥) المحبة: المحبوبة.
(٦) ت ح: «الصحيح أنه». س: «الصحيح أن ببة». وانظر: شرح التسهيل ١: ١٧٢.
(٧) ت: «وحكى». ط: قال.
(٨) أبو عبدالله الحسين بن أحمد، نحوي لغوي درس في بغداد وسكن حلب واختص بسيف الدولة. توفي سنة ٣٧٠. الفهرست ص٨٤.
(٩) ص٨٩. وفي المطبوعة خلاف لبعض ما ذكره المرادي.
(١٠) سقطت من ت و ح ثم ألحقت بالأولى.
(١١) ت ح: «أيضًا لعبد». س ط: أيضًا لقب لعبد.
(١٢) العيني ١: ٤٠٤.
(١٣) س والصحاح: وهو أيضًا اسم.

وقد وهم في استشهاده بالرجز[١] على أنّه اسم جارية، لأنّ ببّة[٢] في الرجز هو لقب عبد[٣]الله بن الحارث، كما تقدّم. وأنشده بفتح الهمزة في[٤] قول: «لأنكحنّ» والصواب ضمّها. وأنشد «تجبّ أهل الكعبة» بفتح التاء وكسر الجيم. قال:[٥] «أي: تَغلِبهم حُسنًا».[٦] يُقال: جَبَّ القومَ إذا غلبهم.[٧] والله أعلم.[٨]

٧٧ ـ وجُملةٌ، وما بِمَزجٍ رُكِّبا، ذا إنْ بِغَيرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعرِبا[٩]

العلم قسمان: مُفرد نحو: زيدٌ، ومُركّب. وهو ثلاثة أقسام: تركيبُ إسناد. وهو ما كان جُملة في الأصل، نحو: بَرَقَ نَحرُهُ. وتقدّم[١٠] أنّه لم يُسمع النقل من الجملة الاسميّة. ولو سُمّي بها لجاز. وتركيبُ مزج. وهو كلّ اسمين جُعلا اسمًا واحدًا، مُنزَّلاً ثانيهما منزلة[١١] هاء التأنيث، نحو: بَعلَبكّ. وتركيبُ إضافة، كامرئ القيس.

فالإسناديّ يُحكى ولا يُعرب مُطلقًا.[١٢] قال في «التسهيل»،[١٣] وربّما أُضيف صدر ذي الإسناد إلى عجزه، إن كان ظاهرًا.[١٤] فتقول على هذا: جاءني بَرَقُ نَحرِهِ، بالإضافة. قال بعضهم: وهذا لا يُقاس عليه.

والمزجيّ إن ختم بـ «ويه» بُنيَ[١٥] على الكسر، على الأشهر، وقد يُعرب غيرَ مُنصرف.

---

(١) ط: في الرجز.
(٢) س: لأنه.
(٣) ت ح ط: «اللقب لعبد». س: لقب لعبد.
(٤) س: من.
(٥) سقطت مما عدا الأصل.
(٦) س: في الحسن.
(٧) زاد في س: حسنًا.
(٨) زاد في ط: ثم قال.
(٩) في حاشية س عن يس أن «جملة» معطوف على منقول في البيت ٧٦. وهو شروع في تقسيم آخر للعلم. فلا يرد أن الجملة قسم من المنقول فكيف تجعل قسيمًا له؟ قلت: الراجح أن جملة مبتدأ حذف خبره مع متعلقة أي: ومن المنقول جملة. وكذلك إعراب «ما». وبمزج: متعلقان بحال من نائب فاعل ركب. وجملة ركب: صلة ما. وذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ خبره الجملة الشرطية كلها. وبغير: متعلقان بفعل محذوف يفسره تم. ومعنى تم: ختم. وأعرب أي: لفظًا أو محلًا، وظاهرًا أو مقدرًا. وانظر تعليقنا على عجز البيت ٧٤. و ويه: في محل جر بالإضافة على الحكاية. وجملة أعرب: جواب الشرط.
(١٠) في شرح البيت ٧٦.
(١١) في الأصل: بمنزلة.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني: سواء كان الفاعل ظاهرًا أو مستترًا. فيحكى خاصة. وهذا حكم التسمية بالجمل. وأما إذا سمي بالفعل دون فاعله فيعرب إعراب ما لا ينصرف.
(١٣) ص ٣٠.
(١٤) زاد في ط: هـ.
(١٥) في حاشية ت عن التواتي: لأن «ويه» صوت، فيبنى كسائر الأصوات.

وإن لم يُختم بـ «ويه» أُعرب غيرَ منصرف، على الأشهر، وقد يُبنى تشبيهًا بخمسةَ عشرَ، وقد يُضاف صدره إلى عجزه. وقد فُهِم[(١)] حكم المزجيّ من قوله: «ذا إن بغيرِ ويهِ تَمّ أُعرِبا». وذا: إشارة إلى المزجيّ.

فإن قلتَ: أبهَمَ في قوله: «أُعربا»[(٢)] إذ لم يُبيّن أنه غير مُنصرف. قلتُ: قد بيّنه[(٣)] في موضعه من باب «ما لا ينصرف»[(٤)].

وأمّا الإضافيّ فقد ذكره في قوله:[(٥)]

٧٨ ـ وشاعَ، في الأعلامِ، ذُو الإضافَهْ كَعَبْدِ شَمْسٍ، وأبِي قُحافَهْ

الإضافيّ ضربان: كُنيةٌ كأبي قُحافة، وغيرُ كُنيةٍ كعبد شمس. وقد نبّه على النوعين بالمثالين، وأشار بقوله: «شاع»، إلى أنّ المضاف أكثر أقسام المركّب. فإنّ منه[(٦)] الكُنى، ولا تخفى كثرتها.

فإن قلتَ: مُقتضى ما ذكره[(٧)] انحصار المُركّب في الأنواع الثلاثة، وأنّ ما عداها مُفرد. وقد صرّح بذلك في «شرح التسهيل»[(٨)] حيث قال: وما عَرِيَ من إضافة وإسناد ومزج مُفرد، وما لم يَعرَ مُركّب.[(٩)] وليس الأمر كما قال، لأنّه يرد عليه أشياء[(١٠)] كثيرة من المُركّب، نحو: ما تركّبَ[(١١)] من حرفينِ كـ «إنّما»، أو حرفٍ واسم نحو: يا زيد،[(١٢)] أو حرفٍ وفعل نحو: قد قام. قلتُ: عن هذا[(١٣)] جوابان: **أحدهما**: أنّه إنّما تعرّض لذكر ما ورد عن العرب، من المُركّب. وأمّا تركيب الحرفين وما ذُكر معه فلم يرد عن العرب التسمية به.[(١٤)] **والثاني**: أنّ تركيب الحرفين وما ذُكر معه مُشبّه[(١٥)] بتركيب الإسناد، لأنّ حكمه أن يُحكى ولا يُعرب

---

(١) ط: علم.
(٢) ت ح: «في قوله أعرب إبهام». س: أطلق في قوله أعربا.
(٣) ط: قد نبه عليه.
(٤) في البيت ٦٦٢.
(٥) شاع: كثر استعماله. وذو الإضافة: المركب الإضافي. وأبو قحافة: والد الصديق أبي بكر، واسمه عثمان.
(٦) في النسخ: فيه.
(٧) ت س ط: ما ذكر.
(٨) في ١: ١٧١. وسقط: «شرح» مما عدا الأصل. انظر التسهيل ص٣٠.
(٩) زاد في ط: هـ.
(١٠) في النسخ: أسماء.
(١١) ح: ما ركب.
(١٢) س: إن زيدًا.
(١٣) ط: ذلك.
(١٤) ط: بالتسمية به.
(١٥) ط: يشبه.

كتركيب الإسناد. فاكتفى بذكر تركيب الإسناد، لأن هذا يُلحق به.[١]

[العلم الجنسي]

٧٩ ـ ووَضَعُوا، لِبَعضِ الاَجناسِ، عَلَمْ كَعَلَمِ الأشخاصِ، لَفظًا، وهْوَ عَمْ[٢]

هذا هو الضرب الثاني من ضربَي العلَم. وهو العلَم الجنسيّ. وإنّما قال «لبعض الاجناس» لأنّهم لم يضعوا لجميعها. وإنّما وضعوا العلَم الجنسيّ لبعض الأجناس التي لا تُؤلَفُ غالبًا، كالسباع والوحوش. وربّما جاء في بعض المألوفات، كأبي المضاء، لجنس الفَرَس.

وقوله: «كعلم الأشخاص لفظًا»، يعني أنّ العلَم الجنسيّ يُساوي العلَم الشخصيّ، في أحكامه اللفظيّة. فإنّه لا يُضاف، ولا يدخل عليه حرف التعريف، ولا يُنعت بالنكرة، ولا يقبح مجيئه مبتدأ، ولا انتصاب النكرة بعده على الحال، ولا يُصرف منه ما فيه سبب زائد على العلميّة، كأُسامةَ. فساوى في ذلك كلّه العلمَ الشخصيّ.

وقوله: «وهو عمّ» يعني أنّه فارق العلم الشخصيّ من جهة المعنى بعمومه،[٣] إذ ليس بعض الأشخاص أولى به من بعض. ألا ترى أنّ أُسامةَ[٤] صالح لكل أسد، بخلاف العلم الشخصيّ؟

فإن قلتَ: فما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة، من جهة المعنى؟ قلتُ: ذهب قوم[٥] إلى أنّ أُسامة لا يُخالف في معناه دلالة أسد، وأنّما يُخالفه في أحكام لفظية، وأنّما أُطلق عليه أنّه معرفة مجازًا. وهذا معنى ما ذكره ابن مالك في «باب المعرفة والنكرة»[٦] من «شرح التسهيل». فإنّه ذكر فيه أنّ أُسامةَ ونحوَه نكرة معنًى معرفة لفظًا، وأنّه في الشِّياع كأسد.

وأقول: تفرقةُ الواضع بين أُسامةَ وأسدٍ، في الأحكام اللفظيّة، تُؤذن بفرق من جهة المعنى. وممّا قيل في ذلك أنّ أسدًا وُضع ليدلّ على شخص مُعيّن. وهذا[٧] الشخص لا يمتنع أن يُوجد منه أمثال. فوُضع[٨] على السباع[٩] في جملتها، ووُضع أُسامةُ لا بالنظر إلى شخص، بل

(١) أما المركب الوصفي نحو: القاضي الفاضل، فإنه ملحق بالمفرد. ط: ملحق به. ثم قال.

(٢) وضعوا أي: العرب. وحذفت همزة القطع من «الأجناس» ونقلت حركتها إلى اللام. والأجناس: جمع جنس. وهو ما دل على ذات أو معنى دلالة عامة من غير تخصيص، كالغرس والغدر. وعلم: مفعول به منصوب، حذفت ألفه للوقف على لغة ربيعة. والكاف: صفة لعلم. ولفظًا: تمييز للكاف. وعم: شمل جميع جنسه. وحذفت ميمه الثانية للوقف. وسكن هاء «هو» تخفيفًا لدخول الواو عليها.

(٣) في النسخ: لعمومه.

(٤) ح: الأسامة.

(٥) انظر الإتحاف ١: ٢٥١. وفي النسخ: بعضهم.

(٦) في النسخ «النكرة والمعرفة في». وانظر شرح التسهيل ١: ١١٥ ـ ١١٦.

(٧) فيما عدا الأصل: وذلك.

(٨) زاد في ط: أسدًا.

(٩) فيما عدا الأصل: الشياع.

على[1] معنى الأسديّة المعقولة التي لا يُمكن أن تُوجد خارج الذهن. بل هي موجودة في النفس،[2] ولا يُمكن أن يُوجد منها اثنان أصلاً في الذهن. ثمّ[3] صار أُسامة يقع على الأشخاص،[4] لوجود ما هو له ذلك المعنى المُفرد[5] الكليّ في الأشخاص.

والتحقيق في ذلك أن تقول:[6] اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنيّة، من حيث هي هي. فأسدٌ موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلاً، وعلم الجنس كأُسامة موضوع للحقيقة،[7] باعتبار حضورها الذهنيّ[8] الذي هو نوع لشخص[9] لها، مع قطع النظر عن أفرادها. ونظيره المُعرَّف باللام التي للحقيقة والماهيّة.

وبيان ذلك أنّ الحقيقة الحاضرة في الذهن، وإن كانت عامّة بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه أخصّ من مُطلق الحقيقة. فإذا استحضر الواضع صورة الأسد، ليضع لها، فتلك الصورة الكائنة في ذهنه[10] جزئيّة بالنسبة إلى مُطلق صورة الأسد.[11] فإنّ هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان، ومثلها يقع في زمان آخَر، وفي ذهن آخَر،[12] والجميع يشترك في مُطلق صورة الأسد. فإن وُضع لها من حيث خصوصُها[13] فهو علم الجنس، أو من حيث عمومُها فهو اسم الجنس.

وفي كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق. فإنّه قال في بابٍ ترجَمته[14] «هذا باب من المعرفة، يكون الاسم الخاصّ فيه شائعًا في أُمّته،[15] ليس واحد منها بأولى من الآخَر» ما نصّه: إذا[16]

---

(١) في النسخ: بل إلى.
(٢) في ط وحاشية ت: «الذهن». وسقط: «بل هي موجودة في النفس» من النسخ ثم ألحق بحاشية ت.
(٣) س: اثنان أصلاً بل.
(٤) في حاشية ت عن التواتي أن هذا على المجاز لا على الحقيقة.
(٥) سقطت من النسخ. وانظر الإتحاف ١:٢٥١.
(٦) انظر الإتحاف ١:٢٥٢ ـ ٢٥٧. س: يقال.
(٧) سقط: «من غير اعتبار... للحقيقة» من ت و ح ثم ألحق بحاشية ت. وفي ح بدلاً منه: والجنس.
(٨) ح س: في الذهن.
(٩) ح: «شخص». ط: شخصي.
(١٠) س: الذهن.
(١١) في النسخ: إلى الكلية.
(١٢) سقط: «وفي ذهن آخر» من النسخ.
(١٣) في النسخ: خصوصيتها.
(١٤) الكتاب ١:٢٦٣. وفي النقل تصرف.
(١٥) في ط عن الكتاب: يكون فيه الاسم الخاص شائعًا في الأمة.
(١٦) في النسخ: فإذا.

قلتَ: هذا أبو الحارثِ، إنّما[١] تُريد هذا الأسدُ، أي: هذا الذي سمعتَ باسمه أو عرفتَ أشباهه، ولا تُريد أن تُشير إلى شيء، قد عرفتَه بمعرفته كزيد.[٢] ولكنّه أراد[٣] هذا الذي كلّ واحد من أُمّته له هذا الاسم. انتهى. فجعله بمنزلة المُعرَّف باللام[٤] التي للحقيقة.

وقال ابن مالك، بعد ذكره[٥] كلام سيبويه: هذا جعله خاصًّا شائعًا في حال[٦] واحدة. فخصوصُه باعتبار تعيينه الحقيقةَ[٧] في الذهن، وشِياعُه باعتبار أنّ لكلّ شخص من أشخاص نوعه قسطًا من تلك الحقيقة في الخارج.

ثمّ شرع في تمثيله، فقال:[٨]

٨٠ ـ مِن ذاكَ «أُمُّ عِرْيَطٍ»، لِلعَقرَبِ ... وهكذا «ثُعالةٌ»، لِلثَّعلَبِ

علم الجنس ضربان: عينيّ ومعنويّ: فالعينيّ يكون اسمًا، نحو: شَبْوةَ للعقرب، وثُعالةَ للثعلب. ويكون كُنية، نحو: أُمّ عِرْيَطٍ للعقرب، وأبي الحُصين للثعلب. والمعنويّ مثل: بَرّةَ وفَجارِ. فبرّةُ علَمٌ للمَبرّة، وفَجارِ علم للفَجْرة. قال النابغة:[٩]

أنّا اقتَسَمنا خُطّتَينا، بَينَنا ... فحَمَلتُ بَرّةَ، واحتَمَلتَ فَجارِ؟

وإلى هذا أشار بقوله:[١٠]

٨١ ـ ومِثلُهُ بَرّةُ، لِلمَبَرّهْ ... كَذا، فَجارِ عَلَمٌ، لِلفَجْرَهْ

(١) كذا. وفي الكتاب: فأنت.
(٢) زاد في حاشية ت: «وعمرو». وفي ط عن الكتاب: عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدًا.
(٣) س: ولكن تريد.
(٤) انظر الإتحاف ١: ٢٥٧ ـ ٢٦٢. س: «بالألف واللام». وفي حاشية ت عن الشيخ سعيد قدورة: مثاله: الرجل خير من المرأة، والأسد أجرأ من الثعلب. ووجه التنظير أن لام الحقيقة يدل على الماهية بقيد حضورها، من غير اعتبار لما صدقت عليه من الأفراد، كما أن علم الجنس كذلك.
(٥) ت: ذكر.
(٦) س ط: حالة.
(٧) ح س: للحقيقة.
(٨) الإشارة إلى ما وضع لعلم الجنس. وللعقرب: متعلقان بحال من أم عريط. والكاف: خبر مقدم لثعالة. وللثعلب متعلقان بحال من ثعالة. ونوّن ثعالة للضرورة أو على أنه نكرة.
(٩) ديوانه ص٣٤ والعيني ١: ٤٠٥ والخزانة ٣: ٦٥. وفي حاشية ت: وهمزة «أنا» مفتوحة لأنها وقعت مفعولاً لقوله:
أعَلِمتَ يَومَ عُكاظَ، حِينَ لَقِيتَني ... تَحتَ العَجاجِ، فما شَقَقتَ غُبارِي
والخطة: الخصلة. وبرة: البر والوفاء. وفجار: الفجور والغدر.
(١٠) مثله أي: مثل ما مضى، خبر مقدم لبرة. وللمبرة: متعلقان بحال من برة. والكاف: حال من علم. وفجار: مبتدأ في محل رفع خبره علم. وللفجرة: متعلقان بصفة لعلم.

وفجارِ:[١] علمٌ مؤنّث مبنيّ على الكسر، مثل: حَذام.

تنبيه: لمّا كان لعلم الجنس خُصوص [من وجه]،[٢] وشِياع من وجه،[٣] جاء في بعضه عن العرب وجهانِ: إعطاؤه حكمَ المعارف، وإعطاؤه حكمَ النكرات. وطريق ذلك السماعُ. ومن المسموع فيه الوجهان: فَيْنة[٤] وغُدْوة وبُكرة وعَشيّة. والله أعلم.[٥]

(١) ت: ففجار.
(٢) سقط من الأصل.
(٣) زاد في س و ح: آخر.
(٤) الفينة: الساعة والحين. وسقطت من النسخ.
(٥) ليس «والله أعلم» فيما عدا الأصل.

اسم الإشارة

لم يَحُدَّ[١] اسم الإشارة لأنه ـ كما قيل ـ محصور بالعدّ، فلا يحتاج إلى الحدّ. وحدَّه في «التسهيل»[٢] بقوله: ما وُضع لمُسمًّى وإشارة إليه.[٣] وقال بعضهم: هو الموضوع لمُعيَّن في حال الإشارة. وقال ابن الحاجب:[٤] هو ما وُضع لمُشار إليه.[٥] والمُشار إليه إمّا مُذكّر أو[٦] مؤنّث. وكلّ منهما إمّا مُفرد أو[٦] مُثنًى أو[٦] مجموع. فهذه ستّة أقسام.

[أقسام اسم الإشارة]

فبدأ بما يُشار به إلى الواحد المذكّر، فقال:[٧]

٨٢ ـ بِـ «ذا» لِمُفـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ، أشِـرْ

للمُفرد المذكّر لفظ واحد وهو: ذا. وقد يقال:[٨] ذاءِ، بهمزة مكسورة بعد الألف، وذائِهِ، بهاء مكسورة بعد الهمزة.

تنبيه: مذهب البصريّين أنّ «ذا» ثنائيّ لفظًا ثلاثيّ وضعًا، لقولهم في التصغير: ذَيّا.[٩] وسيأتي تقريره[١٠] في باب «التصغير». وهل[١١] المحذوف عينه أو لامه؟ قولان، أظهرهما

---

(١) زاد في ت: الناظم.
(٢) ص ٣٩.
(٣) زاد في ط: هـ.
(٤) أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر، فقيه مالكي وعالم بالعربية مشهور. توفي سنة ٦٤٦. غاية النهاية ١:٥٠٨.
(٥) شرح الكافية ٢:٢٩. وسقط: «وقال بعضهم... إليه» من النسخ.
(٦) ح: وإما.
(٧) ذا: في محل جر على الحكاية. وبذا: متعلقان بأشر. وقدما لحصر ما يشار به إليه. واللام: متعلقة بأشر أيضًا. وهي بمعنى: إلى.
(٨) الارتشاف ١:٥٠٥. وفي النسخ: ويقال.
(٩) في حاشية ت عن الشيخ سعيد قدورة: يعني: فأعادوا المحذوف، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. ثم فرّع على هذا القول هل المحذوف العين... الصبان ١:١٣٨.
(١٠) ت س: «تقديره». انظر البيت ٨٥٤.
(١١) س ح ط: فهل.

الثاني. وهل هو من باب: طَوَيتُ، أو من باب:[١] حَيِيَ؟ قولان، أشهرهما الثاني.[٢] وهل وزنه «فَعْل» بالإسكان، أو «فَعَل» بالتحريك؟ قولان، أصحّهما الثاني.

وذهب الكوفيّون والسُّهيليّ إلى أنّه على حرف واحد وضعًا، وأنّ ألفه زائدة، واستدلّوا بسقوطها، في قولهم: ذانِ. وأُجيب بأنّها[٣] حُذفت، لالتقاء الساكنين، أو بأنّها صيغة مُرتجلة لا تثنية حقيقيّة. واستدلّوا أيضًا، بقولهم: ذِهِ أَمَةُ اللهِ. وأُجيب باحتمال أن تكون الهاء[٤] بدلاً من الياء. قلتُ: والظاهر أن يُقال: إنّ[٥] «ذِهِ» صيغة مُرتجلة للمؤنّث. وذهب قوم، منهم السيرافيّ، إلى أنّ «ذا» ثنائيّ الوضع. فالألف على هذا أصل، كألف «ما»، وليست منقلبة عن شيء.

ثمّ انتقل إلى الواحدة المؤنّثة، فقال:[٦]

بِـ «ذِي» وذِهْ، تِي تا، علَى الأُنْثَى اقتَصِرْ

أي: اقتصر بهذه الألفاظ الأربعة [على المؤنّث]،[٧] فلا تُشر بها إلى غيره. وليس مُراده حصر ما يُشار به إلى المؤنّث في هذه الأربعة.[٨]

وقد حكى في «التسهيل» للمؤنّثة[٩] عشَرة ألفاظ: ذِي وتِي، وذِهْ وتِهْ بإسكان الهاء، وذِهِ وتِهِ بكسر الهاء، وذِهِي وتِهِي بالإشباع، وتا[١٠] وذاتُ مبنيّةً على الضمّ.[١١] وحكى ابن أبي الربيع[١٢] في «شرح الإيضاح» أنّ من العرب من يقول: «ذِهِي» في الوصل، و «ذِهْ» في الوقف بسكون الهاء، تشبيهًا بالمُضمر،[١٣] وأنّ منهم من يقول: «ذِي» في الوصل، فإذا وَقفَ أبدل من الياء هاء، فقال: ذِهْ.

---

(١) سقط من الأصل.
(٢) سقط: «وهل هو... الثاني» من النسخ وألحق بحاشية ت.
(٣) س: بأنه.
(٤) في حاشية ت عن التواتي أنه جعل الهاء بدلاً من الياء ليتوصل إلى كسر الذال.
(٥) سقطت من النسخ.
(٦) ذي: في محل جر على الحكاية. والباء وعلى: متعلقان بالفعل اقتصر، أي: خصص الأنثى به. وحذف حرف العطف قبل تي وتا.
(٧) سقط من الأصل و ت، وألحق بحاشية ت. وزاد في ح وحاشية ت: أي.
(٨) ت ح: «في الأربعة». ط: في الألفاظ.
(٩) ص ٣٩. وفي النسخ: للمؤنث.
(١٠) في ت عن نسخة: تاءُ.
(١١) زاد في النسخ: قلت.
(١٢) أبو الحسن عبيدالله بن أحمد الأموي الإشبيلي، انتهى إليه علم العربية في زمانه. توفي سنة ٦٨٨. بغية الوعاة ٢: ١٢٥.
(١٣) انظر البسيط ص٣٠٨ والإتحاف ١: ٢٦٣. وفي حاشية ت عن التواتي: نحو بِهْ ولَهْ، في بِهِ ولَهُ.

ثمّ انتقل إلى المُثنى، فقال:[١]

٨٣ ـ وذانِ تانِ لِلمُثَنَّى المُرتَفِعْ   وفي سِواهُ، ذَينِ تَينِ اذكُرْ، تُطِعْ

أي: تقول في تثنية المذكّر: «ذانِ» في الرفع، و «ذَينِ» في الجرّ والنصب، وفي تثنية المؤنّث «تانِ» في الرفع، و «تَينِ» في الجرّ والنصب. تُعربهما إعراب المثنّى، وإن كانا مُشابهين للمبنيّ،[٢] لأنّ التثنية عارضت شَبهَ الحرف، لكونها من خواصّ الأسماء، فلم يؤثّر شَبهُ الحرف. ولم يُثنَّ من أسماء الإشارة غير: ذا و تا. ومذهب المُحقّقين، كالفارسيّ، أنّ «ذينِ» و «تينِ» ليسا بتثنية حقيقة،[٣] بل ألفاظ وُضعت للمُثنّى. واستدلّ الفارسيّ[٤] على ذلك، في «التذكرة»، بأنّ التثنية تستلزم تقدير التنكير. ألا ترى أنّ العلم إذا ثُنّي قُدّر تنكيره؟ واسم الإشارة لازم التعريف، لا يقبل التنكير.

ثمّ انتقل إلى الجمع، فقال:

٨٤ ـ وبِـ «أُولَى» أشِرْ لِجَمعٍ، مُطلَقًا[٥]

أي: مذكّرًا كان أو مؤنّثًا. فتقول:[٦] أُولَى[٧] خرجوا، وأُولَى[٧] خرجْنَ. ويُشار به إلى العاقل وغيره. قال الشارح:[٨] وأكثر ما يُستعمل فيمن يعقل. وقد يجيء لغيره. وفيه لغتان: القصر وهو[٩] لغة بني تميم، والمدّ وهو[٩] لغة أهل الحجاز. وهي الفُصحى، وبها جاء القرآن. ولهذا قال:[١٠]

والمَدُّ أَولَى،

---

(١) ذان: مبتدأ عطف عليه ثان بحرف مقدر، والخبر متعلق: للمثنى. وفي: تتعلق باذكر. والمراد: في حال إرادة سوى المرتفع. أي: المنصوب والمجرور. وذين: مفعول اذكر، عطف عليه تين. وتطع: جواب شرط محذوف مع فعله.

(٢) سقط: «وإن كانا مشابهين للمبني» من النسخ.

(٣) ط: «تثنية حقيقية».

(٤) أبو علي الحسن بن أحمد الفسوي، إمام في النحو واللغة. توفي سنة ٣٧٧. معجم الأدباء ٧: ٢٣٢.

(٥) اللام: بمعنى إلى. والواو في «أولى» ترسم ولا تلفظ، إلا في لغة واحدة ضبطنا واوها بعدُ بالسكون لتلفظ. ومطلقًا: حال من «جمع» النكرة. وفي حاشية س عن يس: سأل ابن جابر السبتي تلميذه ابن هانئ شارح النظم، عن الحكمة في أن العرب لم تضع صيغة لجمع المؤنث في اسم الإشارة، كما في الموصولات، فأجابه بأن الإشارة منزّلة مَنزلة الإيماء باليد. فبها يعلم حال المشار إليه، من تذكير...

(٦) س: نحو.

(٧) س ح: أولاء.

(٨) ص ٧٧ ـ ٧٨. وفي النقل تصرف.

(٩) س ح: وهي.

(١٠) أولى: أفضل وأفصح.

وتيكَ، حيث يقول الحجازيّون: ذلِكَ وتِلكَ. فلزم[١] من هذا أنّ اسم الإشارة، على اللغتين، ليس له إلّا مرتبتان.

وثانيها: أنّ القُرآن العزيز[٢] ليس فيه إشارة، إلّا بمُجرّد[٣] عن اللام والكاف معًا، أو مصاحب[٤] لهما معًا. أعني غير المثنّى والمجموع. فلو كانت الإشارة إلى المُتوسّط بكاف، لا لام معها، لكان القُرآن غير جامع لوجوه الإشارة. وهذا مردود بقوله تعالى:[٥] ﴿ما فَرَّطْنا في الكِتابِ مِن شَيءٍ﴾.

وثالثها: أنّ التعبير بـ «ذلِكَ» عن مضمون كلام، على أثر انقضائه، شائع[٦] في القُرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين.

ورابعها: أنه[٧] لو كانت مراتب الإشارة ثلاثًا لم يُكتف في التثنية والجمع بلفظين، لأنّ في ذلك رُجوعًا عن سبيل الإفراد.[٨] ولا التفات إلى قول من قال: «إنّ تشديد النون دليل على البعد»، لأنّ التشديد عِوَض ممّا حُذف من الواحد، لأنّه يُستعمل مع المُجرّد من الكاف.

انتهى، وفيه اختصار. ولا خفاء بما[٩] في الوجه الثاني، من الضعف.

وقوله: «حرفًا»[١٠] يعني أنّ الكاف، في «ذلك»، حرف خطاب يُبيّن أحوال المُخاطَب،[١١] فيُقال: ذلِكَ وذلِكِ وذلِكُما وذلِكُم وذلِكُنَّ، كما يُفعل[١٢] بالكاف الاسميّة. هذه[١٣] أفصح اللغات. والثانية: أن تكون مفتوحة في التذكير، ومكسورة[١٤] في التأنيث، ولا يلحقها دليل

(١) في النسخ: فيلزمهم.
(٢) ح: العظيم.
(٣) ت: «الإشارة إلا مجردًا». ح: الإشارة إلا بمجرد.
(٤) ح: أو بمصاحب.
(٥) الآية ٣٨ من سورة الأنعام.
(٦) في حاشية ت عن التواتي شواهد متعددة.
(٧) ط: أنها.
(٨) في حاشية ت عن التواتي أن المفرد له ثلاث بخلاف التثنية والجمع.
(٩) ط: «فيما». وفي حاشية ت عن سعيد قدورة أنه إذا أريد بالكتاب في الآية اللوح المحفوظ فهو عام ولا دليل فيه. وإذا أريد به القرآن الكريم فهو مختص بالأحكام الشرعية.
(١٠) س: بالكاف حرفًا.
(١١) في حاشية ت عن أبي سعيد عن الزجاجي. اجعل أول كلامك لمن تسأل عنه... ذلك الرجل يا امرأة. انظر: الجمل ص٢٦٦ ـ ٢٦٩.
(١٢) ط: تفعل.
(١٣) في النسخ: هذا.
(١٤) في النسخ: في التذكير مكسورة.

تثنية ولا جمع.[١] والثالثة: أن تكون مفتوحة مُجرّدة من الزوائد، في الأحوال كُلّها. ولا خلاف في حرفيّة الكاف هنا.

وقوله:[٢] «دُونَ لامٍ أو مَعَهْ»،[٣] تقدّم أنّ اللام لغة الحجازيّين، وتركها لغة بني تميم. وذكر بعضهم في هذه اللام ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنّها دليل البُعد. **والثاني**: أنّها عِماد.[٤] **والثالث**: أنّها عِوَض من «ها» التنبيه، لأنّها لا تُجامعها.[٥]

تنبيـه: قوله: «أو معه» لا يصحّ في جميع أسماء الإشارة.[٦] وإنّما ذلك في المُفرد،[٧] و «أُولَى» المقصور. وقد تقدّم أنّ المثنّى و «أولاءِ» الممدود لا تلحقه اللام.

وقوله:[٨]

والـلّامُ، إنْ قَـدَّمـتَ «هـا»، مُـمـتَـنِـعَـهْ

يعني: أنّك إن[٩] قدّمت، قبل اسم الإشارة، لفظ «ها» التي للتنبيه امتنع الإتيان باللام. فلا يُقال: هاذالِكَ. قال في «شرح التسهيل»: كراهة لكثرة[١٠] الزوائد. وقد فُهم من كلامه أنّ «ها» تدخل على[١١] المُجرّد، فيقال:[١٢] هذا، وعلى المُصاحِب للكاف وحدها فيقال: هذاكَ.[١٣] إلّا أنّ دُخولها على المُجرّد كثير، وعلى[١٤] المُصاحِب للكاف قليل. ومنه قول طرفة:[١٥]

رأيـتُ بَـنِـي غَـبـراءَ لا يُـنـكِـرُونَـنِـي ولا أهـلُ هـذاكَ الـطِّـرافِ الـمُـمَـدَّدِ

---

(١) س: التثنية ولا الجمع.
(٢) زاد في ح: «ص». وفي س: رحمه الله.
(٣) زاد في الأصل: ش.
(٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني: زائد للعماد. وهو التأكيد. والكاف تدل على البعد. فهذه اللغة تأتي على أن الإشارة مرتبتان.
(٥) س: لا تجتمع معها.
(٦) س ح: في أسماء الإشارة كلها.
(٧) زاد في س: مثل ذلك.
(٨) اللام: مبتدأ خبره ممتنعة. وها: في محل نصب مفعول به على الحكاية. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. وفي حاشية س إيراد الفرق بين «ها» و «ألا» التنبيهيتين عن «شرح التسهيل» لابن مالك، ثم تعقبه والرد عليه.
(٩) ت ح: «إذا».
(١٠) في ١: ٢٤٤. س: «كراهة كثرة». ط: كراهية لكثرة.
(١١) س: مع.
(١٢) في النسخ: فتقول.
(١٣) سقط: «وحدها فيقال هذاك» عن النسخ.
(١٤) سقط: «المجرد كثير وعلى» من النسخ.
(١٥) شرح القصائد العشر ص١٣١ والعيني ١: ٤١٠. والغبراء: الأرض. والطراف: قبة من أدم.

تنبيه: مُقتضى ما ذكر[1] جوازُ: هاذانِك،[2] وهؤلائكَ. وقال في «شرح التسهيل»:[3] إنّ المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا تصحبه «ها»،[4] فلا يُقال: هاذانِكَ ولا هؤلائكَ، لأنّ واحدهما: ذاكَ وذلكَ. فحُمِل على «ذلكَ» مُثنّاه وجمعه، لأنّهما فرعاه، وحُمِل عليهما مُثنّى «ذاكَ» وجمعه، لتساويهما لفظًا ومعنى. انتهى. والسماع في الجمع يَرِدُ عليه. قال:[5]

* مِن هٰؤلَيّائكُنَّ الضالِ والسَّمُرِ *

وقد أنشد هذا البيت في الشرح.

[الإشارة إلى المكان]

وقوله:[6]

٨٦ ـ وبـ «هُنا»، أو هٰهُنا، أشِرْ إلَى دانِي المَكانِ،

يعني: أنّ «هُنا» من أسماء الإشارة المخصوصة بالمكان، وقد تلحقه «ها» التنبيه فيقال: «هٰهُنا»، وكلاهما للقريب. أعني المُجرّد والمقرون بـ «ها» التنبيه. وهو معنى قوله: «داني المكان». والداني هو القريب. فإذا أُريد بهما البعيد[7] جيء بالكاف، فيقال: هُناكَ، وهٰهُناكَ.[8] ولهذا قال:[9]

وبِهِ الكافَ صِلا

٨٧ ـ في البُعدِ،[10]

يعني: مُجرّدًا أو مع «ها» التنبيه. ويقال أيضًا في البعد:[11] هُنالِكَ، باللام مع الكاف،[12] كما

---

(١) ح س: ما ذكره الناظم.

(٢) زاد في ط: وهاتانك.

(٣) في ١: ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٤) زاد في ت و س: التنبيه.

(٥) عجز بيت للعرجي، صدره:

يا ما أُمَيلِحَ غِزلانًا، شَدَنَّ لنا!

ديوانه ص١٨٢ وشرح التسهيل ١: ٢٤٤ والعيني ١: ٤١٦ والخزانة ١: ٤٥. وشدن الظبي: قوي واستغنى عن أمه. والضال والسمر: ضربان من الشجر. ت ح: قال الشاعر.

(٦) سقط: «وقوله» من س و ط. وهنا: في محل جر بالباء على الحكاية، متعلقان بالفعل أشر. وتقديمهما للحصر لا ينفي جواز الإشارة إلى المكان بأسماء أخر، والإشارة بهنا وههنا إلى غير المكان. وقوله: «داني المكان» قدمت فيه الصفة مضافة إلى الموصوف.

(٧) ت: البعد.

(٨) ح س: أو ههناك.

(٩) به أي: بهنا أو ههنا. وصل: فعل أمر مؤكد بالنون أبدلت ألفًا في الوقف.

(١٠) في البعد أي: في حال بعد المشار إليه.

(١١) في النسخ: في البعد أيضًا.

(١٢) في النسخ: بالكاف مع اللام.

يُقال: ذلِكَ. ولا تدخل «ها» على: هُنالك. فلا يُقال: ههُنالِكَ، كما لا يُقال: هذلِكَ. وقد نبّه على «هنالِكَ» بقوله: «أو بِهُنالِكَ انطِقَنْ[١]»

تنبيـه:[٢] ظاهر كلامه هنا[٢] اختصاص «هُنا» بالمكان. وصرّح به في «الكافية»، فقال:[٣]

* وبــالــمَــكــانِ اخــصُــصْ هُــنــا *

وقال في «التسهيل»:[٤] وقد يُراد بهُناكَ وهُنالِكَ[٥] الزمان. ومثّل[٦] «هناك»، في شرحه، بقول الشاعر:[٧]

وإذا الأُمورُ تَعاظَمَتْ، وتَشابَهَتْ، فهُناكَ يَعتَرِفُونَ: أينَ المَفزَعُ؟

ومثّل «هُنالِكَ» بقوله تعالى:[٨] ﴿هُنالِكَ ابتُلِيَ المُؤمِنُونَ﴾، ولا حُجّة فيهما، لاحتمالهما[٩] أن تكون الإشارة[١٠] إلى المكان.

وقوله:

أو بِـ «ثَمَّ» فُهْ، أو «هَنّا»[١١]

إلى آخره يعني: أنهُ يُشار أيضًا للمكان البعيد[١٢] بـ «ثَمَّ»، و «هَنّا» و «هِنّا»[١٣] بفتح الهاء

---

(١) هذا من الشطر الثاني في ٨٧ وسيرد في التعليقات بعد. وزاد في النسخ: «أو هِنّا». وفي حاشية ت ألحق قبله:
«أو بِـثَـمّ فُـهْ، أو هَـنّـا»

(٢) سقطت من النسخ.

(٣) قسيم بيت تمامه:
وبالمَكانِ اخصُصْ «هُنا» ويَتّصِلْ بُعدًا وتَنبِيهًا، بما «ذا» قَد وُصِلْ
شرح الكافية ص٣١٨.

(٤) ص ٤١. ط: «شرح التسهيل». انظر منه ١:٢٥١.

(٥) ت س: بهنالك وهناك.

(٦) س ط: وقد مثل.

(٧) الأفوه الأودي. ديوانه ص٧ وشرح التسهل ١:٢٥١ والعيني ١:٤٢١. وفيما عدا الأصل: «تشابهت وتعاظمت». والمفزع: الملجأ. واقترن جواب الشرط بالفاء، مع أن الفعل مضارع، لتقدم المعمول عليه.

(٨) الآية ١١ من سورة الأحزاب.

(٩) س ح ط: لاحتمال.

(١٠) زاد في س و ح: فيهما.

(١١) زاد في متن س وحاشية الأصل:
أو بِـ «هُنالِكَ» انطِقَنْ، أو «هِنّا»
وفي حاشية ت: «فاه الرجل بالكلام يفوه: نطق». وثم وهنالك: في محل جر على الحكاية. وما في الشطر الثاني كذلك. والباء: تتعلق بفعل الأمر بعد. وجملة انطق: معطوفة.

(١٢) ت: «للمكان». ح س: «إلى المكان». وسقط: «البعيد» منها.

(١٣) س ح: أو هنا أو هنا.

وكسرها. وقد يُقال: «هَنّتْ» موضع «هَنّا». وقد يقال: هَنّاكَ وهِنّاكَ، بكاف الخطاب. وقد يُراد بـ«هَنّا» الزمان، كما ذكر في «التسهيل».[1] ومنه قول الشاعر:[2]

حَـنَّـت نَـوارِ، ولاتَ هَـنّـا حَـنَّـتِ وبَـدا الَّذي كـانَـتْ نَـوارِ أجَـنَّـتِ

والله أعلم.[3]

---

(١) ص ٤١. وفيه: «هُنا».

(٢) شبيب بن جعل. العيني ١:٤١٨ وشرح التسهيل ١:٢٥١ والخزانة ٢:١٥٦. ونوار: اسم أم الشاعر. ولات أي: ليس.

(٣) ليس «والله أعلم» فيما عدا الأصل.

الموصول

هو(1) محصور بالعدّ.(2) فاستغنى بذلك عن الحدّ، كما فَعَلَ في «اسم الإشارة».(3) وهو قسمان: اسميّ وحرفيّ.

[الموصول الاسمي والحرفي]

والاسميّ(4) هو المذكور هنا. وقد حدّه في «التسهيل»(5) بقوله: ما افتقرَ أبدًا إلى عائد أو خَلَفِه، وجُملة صريحة أو مُؤوّلة.(6) احترز بقوله «أبدًا» من النكرة الموصوفة بجملة. فإنّها حالَ وصفِها بها تفتقر(7) إليها وإلى عائد، لكن(8) لا يصدق أنّها مُفتقرة إليها أبدًا. واحترز بقوله: «إلى عائد» من: حيث وإذ وإذا. فإنّها تفتقر أبدًا إلى جُملة، لكن لا تفتقر إلى عائد. وأشار بقوله: «أو خَلَفِه»، إلى ما ورد من الربط بالظاهر، الذي هو الموصول في المعنى، نحو قولهم: «أبو سعيدٍ الذي رويتُ عن الخُدريّ»،(9) أي: عنه. قال أبو عليّ في «التذكرة»: ومن الناس من لا يُجيز هذا. وأراد بالمؤوّلة ثلاثة:(10) الظرفَ، والجارَّ مع المجرور،(11) والصفةَ الصريحة في نحو: الضارب. وسيأتي بيان ذلك.(12) وحدّه ابن الحاجب بقوله:(13) ما لا يَتِمّ جُزءًا إلّا بصلة وعائد.

---

(1) ح س: «وهو». وكان أكثر النحاة يغفل الاسم الموصول بين المعارف، أو يجعله مع اسم الإشارة فيعبر عنه بالمبهم، ثم ميزه آخرون وتابعهم ابن مالك. شرح التسهيل ١:١١٦ والارتشاف ١:٤٦٠.

(2) ط: بالعهد.

(3) س: «باسم الإشارة». وانظر ما قبيل البيت ٨٢.

(4) ت س: فالاسمي.

(5) ص ٣٣.

(6) زاد في ط: غير طلبية ولا إنشائية هـ.

(7) ط: «لتفتقر». وسقط «بها» من الأصل.

(8) في النسخ: «ولكن».

(9) سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي، صحابي لازم النبي ـ عليه السلام ـ وروى عنه أحاديث كثيرة. توفي سنة ٧٤. تهذيب التهذيب ٣:٤٧٩.

(10) سقطت من النسخ.

(11) ح س: «والجار والمجرور». ت: والمجرور.

(12) في شرح البيتين ٩٧ و٩٨.

(13) شرح الكافية ٢:٣٥. وقال الرضي: انتصاب «جزءًا» على أنه خبر «يتم» لتضمنه معنى «يصير». وذلك أن الأفعال الناقصة لا حصر لها.

وقال في «التحفة»:[١] اللذان واللتان، وأيُّهم هو أشدّ: مُعربة[٢] قبل مجيء الصلة. والإعراب دليل تمامها. والأَولى: ما لا تتمّ إفادته[٣]. . . إلى آخره.

وأمّا الحرفيّ فحدّه في «التسهيل»[٤] بقوله: ما أُوِّلَ مع ما يليه بمصدر، ولم يحتج إلى عائد.[٥] واحترز بقوله: «ولم يحتج إلى عائد» من «الذي» الموصوفِ به مصدرٌ محذوف، نحو:[٦] ﴿وخُضتُم كالَّذِي خاضُوا﴾، أي: كالخوض الذي خاضوه. فإنّه يُؤوّل مع ما يليه بمصدر، لكنّه[٧] يحتاج إلى العائد.[٨] فكلّ من الاسميّ والحرفيّ مُفتقر إلى صلة. والفرق بينهما أنّ الاسميّ يفتقر[٩] إلى عائد، والحرفيّ لا يفتقر إليه.

ولم يذكر الناظم هنا الحرفيّ.[١٠] فلْنقدّمه، وهو خمسة أحرف:[١١]

أنْ: وتُوصل بفعل مُتصرّف مُطلقًا،[١٢] خلافًا لمن منع وصلها بالأمر.

وما: وتُوصل بفعل مُتصرّف غير أمر. وقد تُوصل بجملة اسميّة،[١٣] خلافًا لقوم. وندر وصلها بـ «ليس» في قوله:[١٤]

---

(١) في حاشية ط أنه تحفة المودود في المقصور والممدود. وعندي أن التحفة هو شرح لكافية ابن الحاجب. وفي حاشية ت عن أبي سعيد أن المراد من قوله هو الرد على حد ابن الحاجب، لأنها أعربت قبل مجيء الصلة، والإعراب دليل التمام. فعليه أن يكون حده: ما لا تتم فائدته إلا بصلة وعائد.

(٢) س ح: معرفة.

(٣) في النسخ: ما لا تتم فائدته.

(٤) ص ٣٣.

(٥) زاد في ط: هـ.

(٦) الآية ٦٩ من سورة التوبة. وزاد في س: قوله تعالى.

(٧) ت: ولكنه.

(٨) ح: عائد.

(٩) في النسخ: يحتاج.

(١٠) ح: الحرفي هنا.

(١١) زاد بعض المتأخرين والمعاصرين همزة التسوية في الأحرف المصدرية. وهو سهو لا يعتد به. إعراب الجمل ص١٢٠ ـ ١٢١.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي أن هذا يعني شموله الأمر، نحو: أمرتُ بأن أعطِ دينارًا، وأشرتُ عليه بأن قم.

(١٣) زاد في حاشية الأصل عن التصريح ١: ١٣٠: «لم تصدر بحرف». وفي حاشية ت عن التواتي: نحو: ما زيد قائم. تقديره: ما قام زيد. قلت: يشترط في الجملة الاسمية الصلة أن يكون في خبرها حدث يساعد على تأويل المصدر. وندر أن تكون الصلة جملة شرطية مصدرة بـ «لو». انظر إعراب الجمل ص١٢٤ ـ ١٢٦.

(١٤) عجز بيت صدره:

أَلَيسَ أمِيرِي، في الأُمُورِ، بأنتُما

العيني ١: ٤٢٢ والارتشاف ١: ٥١٩. وأمير، بكسر الراء: خبر ليس قدم للقصر. وهو مضاف إلى ياء المتكلم، ولم يثن لأنه مثل وصيّ وشاهد يجوز أن يعبر به عن المؤنث والمثنى والجمع، وليس بفتح الراء مثنى حذفت نونه للضرورة. والباء: زائدة مع اسم «ليس» المؤخر: أنتما.

* بِما لَستُما أهلَ الخِيانةِ، والغَدرِ *

وتنفرد بنيابتها عن ظرف زمان،[١] كقولك: جُد ما دمتَ واجدًا. وزعم الزمخشريّ أنّ «أنْ» تُشاركها في ذلك، وجعل منه قوله تعالى:[٢] ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ﴾؟ وهو مردود، لأنّ «أن» في الآية صالحة للتعليل. وهو المعنى المُجمَع[٣] عليه، فلا عُدول عنه.

وذهب الأخفش وابن السرّاج[٤] إلى أنّ «ما» المصدريّة اسم، فيحتاج[٥] إلى عائد. والصحيح أنّها[٦] حرف فلا يحتاج إلى عائد. وهو مذهب سيبويه. قلتُ: وذكر أبو البقاء[٧] أنّها، على كلا القولين، لا يعود عليها من صلتها شيء. وهو خلاف ما نقله غيره.

وكي: وتُوصل بفعل مُضارع، ولا تقع إلّا مجرورة باللام، أو مقدّرًا معها اللام.[٨]

وأنّ: وتُوصل باسمها وخبرها.[٩]

ولو: خلافًا لمن أنكرها. وعلامتها أن يصلح، في موضعها، «أنْ». وأكثر وقوعها بعدما يدلّ على تمنّ، كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ[١٠]﴾. قال المُصنّف:[١١] «وأكثر النحويّين لا يذكرون «لو» في الحروف المصدريّة. وممّن ذكرها[١٢] الفرّاء وأبو عليّ، ومن المتأخّرين التبريزيُّ[١٣] وأبو البقاء». وتُوصل بفعل مُتصرّف غيرِ أمرٍ، كـ «ما».

[الاسم الموصول]

وأمّا[١٤] الاسميّ فقد بيّنه بقوله:[١٥]

---

(١) في النسخ: الزمان.
(٢) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة. وانظر شرح التسهيل ١:٢٢٥.
(٣) ح: «المجتمع». ط: المجموع.
(٤) أبو بكر محمد بن السري، عالم مشهور في اللغة والنحو. توفي سنة ٣١٦. البلغة ص١٩٧.
(٥) ح: «تحتاج». ط: فتحتاج. (٦) ت: أنه.
(٧) محب الدين عبدالله بن الحسين العكبري، نحوي ضرير بغدادي. توفي سنة ٦١٦. إنباه الرواة ٢:١١٦. ت: وقد ذكر أبو البقاء.
(٨) في النسخ: مضارع مقرونة بلام التعليل لفظًا أو تقديرًا.
(٩) في حاشية الأصل عن التصريح ١:١٣٠: «وتؤول... في ذلك».
(١٠) الآية ٩٦ من سورة البقرة. وزاد في ح: «ألف»، وفي س: ألف سنة.
(١١) شرح التسهيل ١:٢٢٩. (١٢) زاد في س و ط: من المتقدمين.
(١٣) أبو زكرياء يحيى بن علي الخطيب، لغوي نحوي أديب. توفي سنة ٥٠٢. بغية الوعاة ٢:٣٣٨ ومنهج التبريزي في شروحه ص٢٠ ـ ٣٥. (١٤) زاد في ط: الموصول.
(١٥) في النسخ: «فقد نبه عليه بقوله». وحذفت همزة القطع من «الأسماء» ونقلت حركتها إلى اللام. وموصول: مبتدأ أول، والذي: مبتدأ ثان على الحكاية خبره محذوف مع متعلقه أي: كائن منه للمذكر. والجملة خبر الأول. والأنثى: مبتدأ تقديره: أنثاه أي: أنثى الذي. فـ «أل» نائبة عن ضمير الغائب. والتي: خبر على الحكاية. والجملة معطوفة بحرف محذوف.

٨٨ ـ مَوصُولُ الاسماءِ «الَّذِي»، الأُنْثَى «الَّتِي»

الموصول الاسميّ ضربان: مُذكّر ومُؤنّث. وكلّ منهما مُفرد أو مُثنّى أو مجموع. فللمُفرد[١] المُذكّر «الَّذِي». وفيه ستّ لغات: إثبات يائه، وحذفها مع إبقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال، وتشديدها مكسورةً ومضمومةً. والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة.[٢] وللواحدة المُؤنّثة «الَّتِي». وفيها تلك اللغات الستّ أيضًا.[٣]

ثمّ قال:[٤]

والــيــا، إذا مــا ثُــنِّــيــا، لا تُــثْــبِــتِ

٨٩ ـ بَــل مــا تَــلِــيــهِ أولِهِ الــعَــلامَــهْ[٥]

يعني: أنّك تقول في تثنية «الّذي»: اللّذانِ. فتحذف الياء، وتُولي الحرفَ الذي تليه الياءُ ـ وهو الذال ـ علامةَ التثنية ـ وهي[٦] الألف رفعًا، والياء جرًّا ونصبًا ـ تليهما[٧] نون مكسورة. وتقول في تثنية «الّتي»: اللّتانِ. فتحذف الياء أيضًا، وتُولي علامةَ التثنية ما قبلها ـ وهو[٨] التاء ـ كما في المذكّر.

وكان القياس إثبات الياء فيهما، فيُقال: اللَّذِيانِ واللَّتِيانِ، كما يقال في تثنية الشجي ونحوه[٩] من المنقوص: الشجِيانِ، بإثبات الياء. إلّا أنّ «الّذي» و «الّتي» لمّا كانا مبنيّين لم يكن لبائهما[١٠] حظّ، في التحريك. فلذلك لم تُفتح[١١] قبل علامة التثنية، بل بقيت ساكنة، فحُذفت لالتقاء الساكنين.

---

(١) انظر الإتحاف ١: ٢٦٥. وفيه وفي النسخ: فالمفرد.

(٢) يعني: لَذِيْ.

(٣) سقط: «وللواحدة... أيضًا» من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت.

(٤) س: «وقوله». وحذفت همزة «الياء» للتخفيف. والضمير المتصل في «ثنيا» للذي والتي. ولا تثبت أي: احذف. واليا: مفعول به مقدم. وإذا: متعلق بالفعل تثبت.

(٥) تليه: تكون بعده الياء. وأوله: أتبعه. وبل: للإضراب الانتقالي. وما: اسم موصول مفعول لفعل محذوف يفسره أولِ. والعلامة: مفعول به ثان تنازع فيه الفعلان: المحذوف ومفسره.

(٦) ت: وهو.

(٧) ت س: بعدهما.

(٨) ت ط: وهي.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: أن المراد هو اسما الفاعل والمفعول المنقوصان، شبّه الاسم الموصول بهما في اللفظ والمعنى، لأن «أل» فيهما قد تكون موصولة.

(١٠) ت: لهما.

(١١) في النسخ: لم يفتح ما.

وقوله:(١)

والـنُّـونُ إنْ تُـشَـدَّدْ فـلا مَـلامَـهْ

إشارةٌ إلى جواز تشديد النون، في تثنية «الّذي والّتي»، فتقول:(٢) اللّذانِّ واللّتانِّ. وهو(٣) مع الألف مُتّفق على جوازه. وأمّا مع الياء فمنعه البصريّون، وأجازه الكوفيّون. وهو الصحيح، لقراءة ابن كثير(٤) قوله:(٥) ﴿رَبَّنا أرِنا اللَّذَينِّ أضَلّانا(٦)﴾، بالتشديد.

تنبيه: في تثنية «الّذي» و«الّتي» لغة ثالثة. وهي(٧) حذف النون، كقول الفرزدق:(٨)

أبَـنِـي كُـلَيـبٍ، إنَّ عَـمَّـيَّ الـلَّذا ... قَـتَـلا الـمُـلُوكَ، وفـكَّـكا الأغـلالا

وقول الآخر:(٩)

هُـمـا الـلَّتـا لَو وَلَدَتْ تَـمِـيـمُ ... لَقِـيـلَ: فَـخـرٌ لَهُـمُ، صَـمِـيـمُ

وذكر في «شرح التسهيل» أنّ حذف النون من قوله: «هما اللّتا»(١٠) لضرورة الشعر.(١١) وهو مُخالفٌ لما في «التسهيل» فإنّه قال:(١٢) مُجوِّزًا شَدُّ(١٣) نونِها وحذفُها. وقد ذكر فيه قبل ذلك أنّ(١٤) من أسباب حذف نون التثنية تقصيرَ الصلة،(١٥) ومثّله في «الشرح» بقوله: «أبَنِي كُليبِ إنّ عَمّيَّ اللّذا».(١٦) وذكر غيره(١٧) أنّ حذف هذه النون لغة بني الحارث بن كعب

(١) تشدد: تضعف. ولا ملامة، أي: لا لوم على من شددها. والنون: مبتدأ خبره الجملة الشرطية.
(٢) ت ح: فيقال.
(٣) أي: تشديد النون.
(٤) هو أبو معبد عبدالله بن كثير الداري، أحد القراء السبعة، وإمام أهل مكة في القراءة. توفي سنة ١٢٠. غاية النهاية ١: ٤٤٣. ت ح: «كقراءة ابن كثير». س: لقراءة ابن كثير في.
(٥) زاد في ح و س: تعالى.
(٦) الآية ٢٩ من سورة فصلت. وزاد في س: «من الجنّ». وأرنا بسكون الراء للتخفيف هي قراءة ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. انظر كتاب السبعة في القراءات ص٥٧٦ وحاشية الصبان ١: ١٤٨.
(٧) س: وهو.
(٨) كذا. والبيت للأخطل. ديوانه ص٤٤ وشرح التسهيل ١: ١٩٢ والعيني ١: ٤٢٣ والخزانة ٢: ٤٩٩ ـ ٤٥٠. وفي النسخ: قتل الملوك وفكك.
(٩) الأخطل. ديوانه ص٣٩٨ والعيني ١: ٤٢٥ والخزانة ٢: ٥٠٣.
(١٠) كذا. والصواب: «عميّ اللذا». انظر شرح التسهيل ١: ١٩٢ حيث أنشد الشعر دون الرجز.
(١١) س: في قوله هما اللتا للضرورة.
(١٢) ص ٣٣.
(١٣) فيما عدا الأصل: يجوز إثبات.
(١٤) سقطت من ت. وانظر: التسهيل ص١٢ وشرحه ١: ٦٢.
(١٥) في حاشية ت عن التواتي أنه حذف مضافًا والمراد: تقصير ذي الصلة. وهو الاسم الموصول.
(١٦) زاد في ط الشطر الثاني من البيت.
(١٧) ط: وقد ذكر غيره.

وبعض ربيعة. وقد ذكر في «التسهيل»[1] لغة رابعة وهي «لَذانِ» بحذف الألف واللام.

وقوله:[2]

٩٠ ـ والنُّونُ، من «ذَينِ» و «تَينِ»، شُدِّدا

أيضًا،

يعني: أنّ النون في تثنية اسم الإشارة قد[3] تُشدّد أيضًا، مع الألف باتّفاق[4] ـ ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو:[5] ﴿فذانِّكَ بُرهانانِ﴾[6] ـ ومع الياء، على الصحيح، كما تقدّم.

ثمّ ذكر وجه التشديد فقال:[7]

وتَعويضٌ بِذاكَ قُصِدا[8]

يعني: أنّ تشديدَ النون في «اللَّذينِّ» و «اللَّتينِّ» قُصد به التعويض عن الياء المحذوفة على غير قياس، كما تقدّم، والتشديدَ في «ذَينِّ» و «تَينِّ» عوض[9] عن الألف المحذوفة من «ذا» و «تا». فإنّ حقّها أن تثبت، كما ثبتت ألف المقصور.

هذا ما ذهب إليه المصنّف. وتقدّم[10] مذهب من جعل تشديد النون في «ذانِّك»[11] دليلاً على البُعد. قال في «شرح التسهيل»: ويُبطِلُ هذا القولَ جوازُ التشديد في «ذَينِ» و «تَينِ».[12] وأُجيب بأنّه لا يدلّ جواز التشديد [في: ذَينِ وتَينِ][13] في حالة القُرب على عدم جعله، على

(١) ص ٣٣.

(٢) سقط «أيضًا» من ح. وزاد في س:

وتَعويضٌ بذاكَ قُصِدا

ومن ذين: متعلقان بحال من النون. وألف شددا: للإطلاق. وأيضًا: مفعول مطلق للفعل قبله لا لمحذوف. والنون: مبتدأ خبره جملة شدد.

(٣) سقطت من س و ح.

(٤) س: شددت أيضًا مع الألف اتفاقًا.

(٥) زبان بن العلاء المازني، أحد القراء السبعة وإمام في اللغة والرواية. توفي سنة ١٥٤. البلغة ص١٠١.

(٦) الآية ٢٢ من سورة القصص.

(٧) سقط: «فذانك... فقال» من النسخ، ثم ألحق بحاشيتي ت و ح. وتعويض: مبتدأ. وسوغ الابتداء به وهو نكرة ما في الجملة من معنى الحصر: ما قصد بذلك إلا التعويض.

(٨) في حاشية ت عن التواتي أن قوله: «تعويض» مشكل، لأن التعويض لا يجوز حذفه.

(٩) س: تعويض.

(١٠) في شرح البيت ٨٥.

(١١) ت: ذلك.

(١٢) تحتها في ح: «حالة القرب». وانظر شرح التسهيل ١: ٢٤٣.

(١٣) سقط من الأصل.

سبيل اللزوم، دليلاً على حالة البُعد. بل قد يُلتزم[١] الشيء دلالة على الشيء في حال، وإن كان جائزًا في حال[٢] أُخرى. وذكر في «البسيط» في علّة تشديد النون أقوالاً، لا يقوم على صحّتها دليل.

ثمّ انتقل إلى الجمع، فقال:[٣]

٩١ ـ جَمعُ «الَّذِي» الأُلَى، الَّذِينَ مُطلَقا

يعني: أنّ «الّذي» له جمعان:

أحدهما: «الأُلَى». وتسميته جمعًا تجوّز.[٤] وإنّما هو اسمُ جمعٍ. وقد يرد «الأُلى» للمؤنّث. وهو قليل. وقد اجتمع الأمران في قوله:[٥]

وتُبلِي الأُلَى يَستَلئِمُونَ علَى الأُلَى ... تَراهُنَّ يَومَ الرَّوعِ كالحِدأِ القُبْلِ

وقد يقال: الأُلاءِ بالمدّ. ومنه قول كثيّر:[٦]

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ، الأُلاءِ كأنَّهُم ... سُيوفٌ، أَجادَ القَينُ يَومًا صِقالَها

والآخر: «الَّذِينَ» مُطلقًا، أي: رفعًا ونصبًا وجرًّا. لأنه مبنيّ فلا يتغيّر.[٧] وإطلاق الجمع على «الّذين» فيه أيضًا تجوّز، لأنّه مخصوص بأُولي العِلم، و «الّذي» عامّ. فهو كالعالَمِينَ. وقد تقدّم.[٨]

فإن قلتَ: قد تقدّم أنّ تثنية اسم الإشارة وتثنية «الّذي» و «الّتي» أُعربت، لأن التثنية من

---

(١) في حاشية ت عن التواتي أنه قد يلتزم التشديد في الإشارة إلى البعيد، وإن كان جائزًا في الإشارة إلى القريب.

(٢) س: حالة.

(٣) جمع: مبتدأ مضاف إلى الذي على الحكاية، وخبره على الحكاية أيضًا: الألى. والذين: معطوف على الخبر بحرف محذوف. ومطلقًا: حال من الذين. وفي حاشية الأصل عن شرح اللمحة البدرية لابن هشام: الألى على وزن العُلَى. ويكتب بغير واو.

(٤) س: مجازًا.

(٥) البيت لأبي ذؤيب. وقبله في س:

فَتِلكَ خُطُوبٌ، قَد تَمَلَّتْ شَبابَنا ... قَدِيمًا، فتُبلِينا المَنُونُ، وما نُبلِي

شرح أشعار الهذليين ص٩١ ـ ٩٢ والعيني ١: ٤٥٥. وتملى: أكل. ويستلئم: يلبس اللأمة أي: الدرع. والروع: الفزع. والحدأ: ضرب من الطير شبه به الخيل. والقبل: التي في عيونها كالحول لشدة تقليبها. والألى الثانية للخيل. وفي حاشية ت عن العيني أن الضمير في «تبلي» عائد على المنون.

(٦) ديوانه ص٨٧ والعيني ١: ٤٥٩. والشم: جمع أشم. وهو الذي في قصبة أنفه ارتفاع على استواء أعلاه. والقين: الحداد. والصقال: الصقل.

(٧) في النسخ: لا يتغير.

(٨) في شرح البيت ٣٧.

خواصّ الأسماء، فدفعتْ[1] شَبهَ الحرف. فهلّا أُعرب[2] «الّذين»، لأنّ الجمع من خواصّ الأسماء كالتثنية. قلتُ: لمّا لم يجر على سَنَن الجُموع، لكونه أخصَّ من واحده كما تقرّر،[3] لم يُعتبر معنى الجمعيّة فيه، فبقي على بنائه. قال في «شرح التسهيل»:[4] وعلى كلّ حال، ففي «الّذي» و «الّذينَ» شبه بالشَّجِي والشَّجِينَ،[5] في اللفظ وبعض المعنى. فلذلك لم تُجمع العرب على ترك إعراب «الّذينَ». بل إعرابه في لغة هُذيل مشهور، فيقولون:[6] نُصِرَ اللَّذُونَ آمنوا على الَّذِينَ كفروا. وإلى هذه اللغة أشار بقوله:[7]

وبَـعـضُـهُـم، بـالـواوِ رَفـعًـا، نَـطَـقـا

قلتُ: ونقلها بعضهم عن عُقيل.[8]

تنبيه: في «الّذين» أربع لغات: المشهورة، ولغة هُذيل، وحذف نونه لطول الاسم بالصلة مُطلقًا. هكذا ذكر المغاربة، وأنشدوا[9] قول الشاعر:[10]

وإنّ الَّذي حـانَـتْ بِـفَـلجٍ دِمـاؤهُـم هُـمُ القَـومُ، كُـلُّ القَـومِ، يـا أُمَّ خـالِدِ

وفصّل المُصنّف[11] فقال:[12] ويُغني عنه «الّذي» في غير تخصيص[13] كثيرًا، وفيه للضرورة قليلًا. وأنشد البيت على أنّه ضرورة. قيل: وهو[14] مُخالف لما ذكره أوّلَ «التسهيل».[15] فإنّه ذكر لحذف النون أسبابًا، فقال: وتسقط[16] للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة.[17]

(١) س ح ط: فعارضت.
(٢) ح: أعربت.
(٣) في النسخ: تقدم.
(٤) في ١:١٩١.
(٥) ط: والشجيين.
(٦) س: فتقول.
(٧) بعضهم: بعض العرب. وبالواو: متعلقان بنطق. ورفعًا: منصوب بنزع الخافض: في.
(٨) ت: «عن تميم». س ح: عن بني تميم.
(٩) زاد في س و ح: في ذلك.
(١٠) الأشهب بن رميلة. العيني ١:٤٨٢ والخزانة ٢:٥٠٧. وحان: هلك. وفلج: اسم موضع. وأراد بالدماء النفوس.
(١١) ح: المؤلف.
(١٢) التسهيل ص٣٣ وشرحه ١:١٨٩ ـ ١٩٢.
(١٣) في حاشية ت أنه إذا لم يرد قومًا بأعيانهم. فيكون «الذي» بمنزلة «من». وفي البيت يريد قومًا مخصوصين. فهو ضرورة.
(١٤) ط: وقيل هذا.
(١٥) ص ١٢. وفي النسخ: ذكره في أول التسهيل.
(١٦) زاد في ط: «النون». وفي حاشية ت عن التواتي أن المراد نون الجمع نحو: الضاربي زيد. وقد علق على التواتي أحدهم بأن هذا المثال فيه نظر، لأنه أضيف فيه المعرف بـ «أل» إلى الاسم العلم. وهو غير جائز إلا عند الفراء.
(١٧) س ط: «وللضرورة ولتقصير صلة». وفي حاشية ت عن التواتي أن تقصير الصلة خاص بـ «اللذين». وعلى هذا، فلا مخالفة في كلام ابن مالك.

قلت: هو غير مخالف له. فإنّ قوله: «ويُغني عنه الّذي» معناه: أنّ «الّذي» المُفرد اللفظ قد يُعبَّرُ به عن جمع،[١] لا أنّه جمع حُذفت نونه. ألا ترى قوله في «الشرح»: وإذا لم يُقصد بـ «الّذي» مُخصَّص[٢] جاز أن يُعبّر به عن جمع، حملاً على «من». وأمّا «الّذي[٣] حانت» فمُحتمل لأن يكون مُفردًا عُبّر به عن الجمع، وأن يكون جمعًا حُذفت نونه.

واللغة الرابعة: حذف الألف واللام، فيُقال: «لَذِينَ». قال أبو عمرو: سمعتُ أعرابيًا يقرأ:[٤] ﴿صِراطَ لَذِينَ﴾ بتخفيف اللام.

ثمّ انتقل إلى جمع المؤنّث، فقال:[٥]

٩٢ ـ باللّاتِ واللّاءِ، «الّتي» قَد جُمِعا

يعني: أن «الّتي» لها جمعان: أحدهما: «اللّاتي». وفيه لغتان: إثبات الياء وحذفها. والآخر: «اللّائي». وفيه لغتان أيضًا: إثبات الياء وحذفها.

ولـ «الّتي» جموع أُخر، منها: اللّواتي، بإثبات الياء وحذفها، واللّواءِ[٦] بالمدّ، واللّوا بالقصر، [واللّوائي بالياء]،[٧] واللّا بالقصر، واللّاءات مبنيًا على الكسر، أو مُعرَبًا إعرابَ «أُولات». وليست هذه بجُموع حقيقة، وإنّما هي أسماء جُموع.

وفي «شرح التسهيل» تفصيل[٨] في هذه الجُموع. قال: «الصحيح أنّ الّذين جمعُ الّذي مُرادًا[٩] به من يَعقِل،[١٠] وأنّ اللّاءات جمعُ اللّائي مُرادف اللّاتي. وكذا[١١] اللّواتي واللّوائي جمعان للّاتي واللّائي، على حدّ قولهم في «الهادي» وهو العُنق: الهوادي. وأمّا اللّاتي فيحتمل

---

(١) في النسخ: مفرد اللفظ وقد يعبر به عن الجميع.

(٢) فيما عدا الأصل: «تخصيص». وانظر شرح التسهيل ١:١٩١.

(٣) س ح ط: وإن الذي.

(٤) الآية ٦ من سورة الفاتحة.

(٥) زاد في س:

و «اللّاءِ» كالّذينَ، نَزرًا، وَقَعا

والباء: بمعنى على، تتعلق بجمع، واللات: في محل جر على الحكاية. والتي: في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره جملة جمع. وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ.

(٦) في النسخ: ومنها اللواء.

(٧) سقط من الأصل و ط. ت س: «واللاي بالياء». ح: «واللئي بالياء». وفي الحاشية أنه بالمد لا بالياء. وانظر: شرح الكافية الشافية ص٢٦٨ وحاشية الصبان ١:١٥٠ وما يلي بعد أسطر.

(٨) سقطت من س و ح. وسقط «تفصيل في هذه المجموع» من ت. وانظر شرح التسهيل ١:١٩٥.

(٩) ط: يراد.

(١٠) زاد في ت و س: «وأن اللائين جمع اللائي مرادف الذين». وانظر ما يرد في التنبيه بعد قليل.

(١١) س ح ط: التي وكذلك.

أن يكون اسمًا للجمع، لأنّه ليس على بناء من أبنية الجمع، ويحتمل أن يكون جمعًا لأنّه مُتضمّن حروف «الّتي»، ويُغتفر كونه مُخالفًا لأبنية الجموع كما اغتُفر في «اللّتيّا» كونه مُخالفًا لأبنية التصغير. وأمّا اللّائي والألُى،[1] وغيرهما من الموصولات الدالّة على جمع، فأسماء جُموع». وذكر أنّ اللّا واللّوا أصلهما اللّاتي واللّواتي. فحذفوا التاء والياء. قال: والأظهر عندي أنّ الأصل في «اللّوا» اللّواءِ، وفي «اللّا» اللّاءِ،[2] ثمّ قُصرا.

وقوله:[3]

و «الـلّاءِ»، كـالّذِيـنَ، نَـزْرًا وَقَـعـا

يُشير به إلى نحو قوله:[4]

فـمـا آبـاؤُنـا بـأمَـنَّ مِـنـهُ عـلَيـنا، الـلّاءِ قـد مَـهَدُوا الـحُـجُـورا

فاستعمل[5] «اللّاء» بمعنى «الّذين»، والأصل فيه أن يكون للمؤنّث، كما تقدّم.

تنبيه: من جُموع «الّذي» أيضًا: اللّائينَ مُطلقًا: وهُذيل تُعربه كما أعربت «الّذين». وذكر[6] في «شرح التسهيل» أنّ اللّائينَ جمع اللّائي مُرادف الّذين.

[مَن وما وأل]

ثمّ أشار إلى ألفاظ أُخر من الموصولات، بقوله:[7]

٩٣ ـ ومَن، وما وألْ، تُساوِي ما ذُكِرْ

يعني: أنّ هذه الأسماء[8] تُستعمل بمعنى «الّذي» و «الّتي»، وتثنيتهما وجمعهما.

فمن: لمن يَعقل نحو:[9] ﴿ومِنهُم مَن يَستَمِعُ إلَيكَ﴾، أو لمُنزّل منزلتَه كقوله تعالى: ﴿ومَن أضَلُّ مِمَّن يَدعُو مِن دُونِ اللهِ مَن لا يَستَجيبُ لَهُ[10]﴾؟ معبّر عن الأصنام بـ «من» لتنزيلها منزلة

(١) س ح: واللئي.
(٢) في النسخ: في اللا واللوا اللاء واللواء.
(٣) اللاء: في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره جملة وقع. والكاف: حال من فاعل وقع مضاف إلى «الذين» على الحكاية. ونزرًا أي: قليلًا، مفعول مطلق. ووقع أي: ورد مستعملًا.
(٤) رجل من سليم. العيني ١:٤٢٩ وشرح التسهيل ١:١٩٤. وأمن أي: أكثر إنعامًا ومنة. واللاء: صفة للآباء.
(٥) في النسخ: فاستعملوا.
(٦) ط: «وقد ذكر». وانظر الإتحاف ١:٢٦٦ وما مضى في شرح صدر البيت.
(٧) يريد ما ذكر في البيت ٨٨. ومن: في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره جملة تساوي. وما الثانية: اسم موصول مفعول به.
(٨) في النسخ: الأشياء.
(٩) الآية ٢٥ من سورة الأنعام.
(١٠) الآية ٥ من سورة الأحقاف. وزاد في س: إلى يَومِ القِيامةِ.

العاقل، أو لمُختلط به كقوله:[(١)] ﴿أَلَم تَرَ أَنَّ اللهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن في السَّماواتِ والأرضِ﴾،[(٢)] أو لمُقترن به نحو:[(٣)] ﴿ومِنهُم مَن يَمشِي عَلَى أربَعٍ﴾، فأوقع «مَن» على ما لا يعقل، لاقترانه بمن يعقل فيما فصّل بـ «مِن».[(٤)]

قال في «شرح التسهيل»: وكقوله[(٥)] تعالى:[(٦)] ﴿أفمَن يَخلُقُ كَمَن لا يَخلُقُ﴾؟ وأجاز قُطرب وقوع «مَن» على ما لا يَعقل، بلا شرط، واستدلّ بما لا حُجّة فيه.

وما: لما لا يَعقل نحو:[(٧)] ﴿واللهُ خَلَقَكُم وما تَعمَلُونَ﴾، أو لصفة مَن يَعقل نحو:[(٨)] ﴿والسَّماءِ وما بَناها﴾، أي[(٩)]: وبانيها، و:[(١٠)] ﴿فانكِحُوا ما طابَ لَكُم مِنَ النِّساءِ﴾، أي:[(٩)] الطيِّبَ، أو لمُبهم أمره نحو أن ترى شبحًا[(١١)] تُقدّر إنسانيّته وعدم إنسانيّته، فتقول: أخبرْني ما هناكَ؟[(١٢)] ـ قال في «شرح التسهيل»: وكذا[(١٣)] لو علمتَ إنسانيّته ولم تدر أذكر هو[(١٤)] أم أنثى؟ ومنه قوله تعالى:[(١٥)] ﴿إنِّي نَذَرتُ لَكَ ما في بَطنِي مُحرَّرًا﴾ قلتُ: وقال غيره: أتى بـ «ما» دُون «مَن»، لأنّ الحمل حينئذٍ لم يتّصف[(١٦)] بالعقل ـ أو لمُختلط بما لا يَعقل[(١٧)] نحو:[(١٨)] ﴿وللهِ يَسجُدُ ما في السَّماواتِ وما في الأرضِ﴾. قال في «الكافية»:[(١٩)]

وعِنـدَ الاختِـلاطِ، خَيِّـرْ مَن نَطَـقْ ... فـي أن يَـجِـيءَ، مِنهُـمـا، بِمـا اتَّفَـقْ

---

(١) ت: «نحو». س: «نحو قوله تعالى». ط: كقوله تعالى.
(٢) الآية ٤١ من سورة النور. ح س ط: «يسجد له من في السماوات ومن في الأرض». وهي الآية ١٨ من سورة الحج. وفي ت تلفيق بين الآيتين.
(٣) الآية ٤٥ من سورة النور. س: نحو قوله تعالى.
(٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني قوله: ﴿واللهُ خَلَقَ كُلَّ دابَّةٍ مِن ماءٍ. فمِنهُم مَن...﴾.
(٥) ت: «وقوله». ح س: «ومنه قوله». ط: «كقوله». وانظر شرح التسهيل ١:٢١٧.
(٦) الآية ١٧ من سورة النحل. وفي حاشية ت عن التواتي: معناه: أفمن يعلم كمن لا يعلم. و «من» الأولى واقعة على الباري، و «من» الثانية واقعة على الأوثان.
(٧) الآية ٩٦ من سورة الصافات. وزاد في ح و س: قوله تعالى.
(٨) الآية ٥ من سورة الشمس. س: «كقوله تعالى». وفي حاشية ت عن التواتي الآيتان اللتان بعدها في السورة، مع تقدير «ما» مصدرية عن الواحدي، وهو خلاف تقدير المرادي.
(٩) سقط التفسير من النسخ.
(١٠) الآية ٣ من سورة النساء. وسقطت الواو من الأصل و ت و ط. س: وقال تعالى.
(١١) ت: «شيئًا». ح: شخصًا.
(١٢) ط: ما هنالك.
(١٣) في ١:٢١٧. س ط: وكذلك.
(١٤) سقطت من س. ط: أهو ذكر.
(١٥) الآية ٣٥ من سورة آل عمران.
(١٦) ح: لم يوصف.
(١٧) في النسخ: بمن يعقل.
(١٨) الآية ٤٩ من سورة النحل. وزاد في س: قوله تعالى.
(١٩) شرح الكافية الشافية ص٢٧٦.

وأجاز أبو عُبيدة وابن دُرُستُوَيهِ، وابن خروف،[١] ومن وافقهم، وقوع «ما» على آحاد من يَعقل، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه، واستدلّوا بظواهر تأوّلها المخالف، ووافقهم المصنّف.[٢]

مسألة: «مَن» لها أربعة أقسام: موصولة وقد ذُكرت، وشرطيّة نحو:[٣] ﴿مَن يُضلِلِ اللهُ فلا هادِيَ لَهُ﴾، واستفهاميّة نحو:[٤] ﴿مَن ذا الَّذِي يَشفَعُ عِندَهُ إلّا بإذنِهِ﴾؟ ونكرة موصوفة نحو: مررتُ بمن مُعجبٍ لكَ. وزعم الكسائيّ أنّ العرب لا تستعمل «من» نكرة موصوفة، إلّا[٥] في موضع يختصّ بالنكرة، كوقوعها بعد «رُبّ» في قوله:[٦]

[ألا رُبَّ مَن تَغتَشُّهُ لَكَ ناصِحٌ ... ومُؤتَمَنٍ، بالغَيبِ، غَيرُ أَمِينِ

كما تكون «ما» نكرة موصوفة بعد «رُبّ» في قول الشاعر]:[٧]

رُبَّ ما تَكرَهُ النُّفوسُ، مِنَ الأمرِ، ... لَهُ فُرجةٌ، كَحَلِّ العِقالِ

ورُدّ[٨] بقول الشاعر:[٩]

* فكَفَى بِنا، فَضلاً علَى مَن غَيرِنا *

وأُجيب: بأنّ الكسائيّ يرى أنّها في هذا البيت زائدة، لأنّه أجاز[١٠] زيادة «مَن». ومذهب البصريّين والفرّاء أنّها لا تُزاد، لأنّها اسم.[١١] وزاد أبو عليّ، في أقسام «مَن»، أن تكون نكرة

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي، إمام النحو واللغة في الأندلس. توفي سنة ٦٠٩. البلغة ص١٥٧.
(٢) في النسخ: المؤلف.
(٣) الآية ١٨٦ من سورة الأعراف. وزاد في س: قوله تعالى.
(٤) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة. س: نحو قوله تعالى.
(٥) زاد في ط: «أن تقع». وفي النسخ: ونكرة موصوفة. ولا تقع إلا.
(٦) عبدالله بن همام. حماسة البحتري ص١٧٥ والصداقة والصديق ص٣٤٢ والكتاب ١: ٢٧١ وشرح التسهيل ١: ٢١٥. وتغتشه: تظنه يغشك. وناصح: خبر من. ومؤتمن وغير: معطوفان.
(٧) التتمة من ط والبيت وحده من ح و س وحاشية ت أيضًا. وإسقاط هذه التتمة يقتضي أن يكون صواب «كوقوعها» هو: «كوقوع ما». والبيت الثاني لأمية بن أبي الصلت. ديوانه ص٤٤٤ والعيني ١: ٤٨٤ وشرح التسهيل ١: ٢١٥ والكتاب ١: ٢٧٠ والخزانة ٢: ٥٤١. والفرجة: الانفراج والخلاص من الهم. والعقال: الحبل يعقل به البعير. وفي حاشية ت عن التواتي أن هذا البيت تنظير لـ «من» المتقدمة في البيت قبله. وإلا لم يكن فيه شاهد.
(٨) في النسخ: ورده بعضهم.
(٩) صدر بيت لحسان بن ثابت، عجزه في ح و ط وحاشيتي ت و س:
حُبُّ النَّبِيِّ، مُحَمَّدٍ، إيّانا
العيني ١: ٤٨٦ والخزانة ٢: ٥٤٥. وفي حاشية س عن نسخة «شرفًا» بدلاً من: فضلاً.
(١٠) ح س: يرى.
(١١) سقط: «لأنها اسم» من النسخ.

غير موصوفة،(١) كقول الشاعر:(٢)

* ونِـعـمَ مَـن هُـوَ فـي سِـرٍّ وإعـلانِ *

والصحيح: أنّها لا تكون نكرة غير موصوفة.

وما: لها سبعة(٣) أقسام: موصولة نحو:(٤) ﴿وللهِ يَسجُدُ ما في السَّماواتِ﴾، وشرطيّة نحو:(٥) ﴿وما تَفعَلُوا مِن خَيرٍ يَعلَمْهُ اللهُ﴾، واستفهاميّة نحو:(٦) ﴿وما تِلكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسَى﴾؟ ونكرة موصوفة نحو: مررتُ بما مُعجِبٍ لك ـ ويمكن أن يكون منه:(٧) ﴿هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾. ونكرة غير موصوفة نحو: ما أحسنَ زيدًا!(٨) على مذهب سيبويه،(٩) وصفة نحو:(١٠) «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أنفَهُ» ـ قال المُصنّف:(١١) والمشهور أنّ «ما» في هذا المثال ونحوه زائدة مَنبهةٌ على وصف لائق بالمحلّ ـ(١٢) ومعرفة تامّة. وذلك في باب «نِعمَ» نحو: غَسَلتُه غسلاً نِعِمّا، أي: نعمَ(١٣) الغسلُ! وفي هذا خلاف، يأتي(١٤) في باب «نِعمَ».

فهذه أقسام «ما» الاسميّة. وأمّا الحرفيّة فتكون نافية وزائدة ومصدريّة.(١٥) وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه(١٦) الأقسام.

---

(١) سقطت بقية الفقرة من النسخ. وبين السطرين في ت عن ابن غازي ١:٢٩٦ أن هذا القسم مثاله:

ونِـعـمَ مَـن هُـوَ فـي سِـرٍّ وإعـلانِ!

(٢) عجز بيت صدره:

ونِـعـمَ مَـزكـأُ مَـن ضـاقَـت مَـذاهِـبُـهُ!

= العيني ١:٤٨٧ والإيضاح ص٤١٦ والارتشاف ١:٥٤٧ وشرح الكافية الشافية ص١١٠٩ وشرح التسهيل ١:٢١٨ والخزانة ٤:١١٥. والمزكأ: الملجأ.

(٣) ت: «تسعة». وانظر: الجنى الداني ص٣٣٦ ـ ٣٤١.

(٤) الآية ٤٩ من سورة النحل. وزاد في س: «قوله تعالى». وفي النسخ: ﴿لله ما في السَّماواتِ وما في الأرضِ﴾، وهي الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٥) الآية ١٩٧ من سورة البقرة. وزاد في س: قوله تعالى.

(٦) الآية ١٧ من سورة طه. وزاد في س: قوله تعالى.

(٧) الآية ٢٣ من سورة قٓ.

(٨) زاد في س و ط: في التعجب.

(٩) في حاشية ت عن التواتي أن هذا أحد مذاهب الأخفش أيضًا، وله وللكوفيين مذهب آخر أن «ما» موصولة حذف خبرها، ومذهب ثالث أنها نكرة موصوفة محذوفة الخبر. انظر الجنى الداني ص٣٣٧.

(١٠) مجمع الأمثال ٢:١٩٦ و١:٢٣٥.

(١١) شرح التسهيل ١:٢١٦. ت ح: وقال المصنف.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي أنها زيدت لتوكيد الإبهام في النكرة. فإن قيل: إنها تدل على معنى لا يكون بحذفها. قيل: المراد من الزيادة أنها لا محل لها من الإعراب، لا أنها ليس لها معنى.

(١٣) سقطت من ت.

(١٤) س: «سيأتي». وانظر البيت ٢٨٩ والجنى الداني ص٣٣٧ ـ ٣٣٩.

(١٥) زاد في ط: وكافة ومهيئة.

(١٦) سقطت من النسخ، ثم ألحقت بين السطرين في ت. وانظر الجنى الداني ص٣٢٢ ـ ٣٣٦.

وأل: يشترك فيها العاقل وغيره. وهي اسم موصول عند الجمهور. وذهب المازنيّ إلى أنّها حرف موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف. والصحيح أنّها اسم لأوجه:

أحدها: عَود الضمير عليها في[1] نحو: قد أفلح المتّقي ربَّه. وأجاب[2] المازنيّ بأنّ الضمير يعود على موصوف محذوف. ورُدَّ بأنّ لحذف الموصوف مَظانَّ،[3] لا يُحذف في غيرها إلّا ضرورة.[4] وليس هذا منها.

الثاني: استحسان[5] خلوّ الصفة معها عن[6] الموصوف، نحو: جاء الكريم، فلولا أنّها اسم موصول، قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف، لقَبُحَ خلوّها عن الموصوف.

الثالث: إعمال اسم الفاعل معها[7] بمعنى المُضيّ. فلولا أنّها موصولة، واسم الفاعل معها في تأويل الفعل، لقدح[8] لحاقُها في إعمال اسم الفاعل[9] بمعنى الحال والاستقبال.[10]

قلتُ: وقد التزم ذلك الأخفش، فذهب إلى أنّ اسم الفاعل لا عمل له مع «أل». وسيأتي[11] بيانه في بابه.

الرابع: دخولها على الفعل في نحو:[12] «التُّرضَى حُكومتُهُ». والمُعرِّفة مختصّة بالاسم.

واستدلّ المازنيّ ومن وافقه على حرفيّتها، بأنّ العامل يتخطّاها، نحو: مررتُ بالضاربِ. فالمجرور «ضارب»،[13] ولا موضع لـ «أل». ولو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب. قال الشلوبين: الدليل على أنّ الألف واللام حرفٌ قولك: جاء[14] القائمُ. فلو[15] كانت اسمًا لكانت فاعلًا، واستحقّ «قائم» البناء، لأنّه على هذا التقدير مُهمل، لأنه صلة، والصلة لا

---

(١) سقطت من النسخ.
(٢) ط: وذهب.
(٣) في النسخ: «مواطن». وفي حاشية ت: مظانًا.
(٤) ط: لضرورة.
(٥) زاد في ت و ح: جواز.
(٦) س: من.
(٧) سقطت من ت.
(٨) ت: لقبح.
(٩) سقط: «معها بمعنى... الفاعل» من ح و س.
(١٠) زاد في س وحاشية ت: والأمر ليس كذلك.
(١١) في شرح البيت ٤٣١.
(١٢) من بيت للفرزدق، وتمامه:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكومتُهُ ولا الأصِيلِ، ولا ذِي الرَّأيِ والجَدَلِ

العيني ١: ١١١ و٤٤٥ والخزانة ١: ١٤. و «أل» هذه يجوز إدغام لامها في التاء ويجوز إظهارها.
(١٣) ح: «هو الضارب». س ط: هو ضارب.
(١٤) ح س: «جاءني». وانظر التوطئة ص١٦٨ ـ ١٦٩ وشرح التسهيل ١: ٢٠٣.
(١٥) س: إنه لو.

يتسلّط[1] عليها عامل الموصول. فأجاب في «شرح التسهيل»[2] بأنّ مُقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة، لأنّ نسبتها منه نسبة عجز[3] المركّب منه. لكن منع من[4] ذلك كون الصلة جملة، والجُمل لا تتأثّر بالعوامل. ولمّا[5] كانت صلة الألف واللام في اللفظ[6] غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل،[7] لعدم المانع.

[ذو الطائية]

وقوله:[8]

وهٰـكَـذا «ذُو»، عِـنـدَ طـيِّـئٍ، شُـهِـرْ

يعني: أنّ «ذو» عند طيّئ اسم موصول يُستعمل بمعنى «الّذي» وفروعه، بلفظ واحد، فيُقال: جاءني ذو فَعَلَ، وذو فَعَلتْ، وذو فَعَلا، وذو فَعَلوا، وذو فَعَلْنَ. وتتميّز معانيها بالعائد كما مُثّل، أو بما هي له، كقول الشاعر:[9]

فـإنَّ الـمـاءَ مـاءُ أبـي وجَـدّي وبِـئـرِي ذُو حَـفَـرتُ، وذُو طَـوَيـتُ

أي: التي حفرتُ والتي طويتُ. لأنّ البئر مؤنّثة.

تنبيهان:

الأوّلُ:[10] تُسمّى «ذو» هذه[11] الطائيّةَ، لأنّها لا يستعملها موصولة إلّا طيّئ أو من تشبّه بهم من المولّدينِ، كأبي نواس وحَبيب.

الثاني: المشهور في «ذو» الطائيّة أنّها مبنيّة، وبعضهم يُعربها إعراب «ذو» بمعنى صاحب. ويُروى بالوجهين قول الشاعر:[12]

---

(١) ط: لا يسلط.
(٢) في ١: ٢٠٣. وزاد في س: عن هذا.
(٣) ت: «نسبة أجزاء». س: كنسبة أجزاء.
(٤) سقطت من س.
(٥) ط: فلما.
(٦) سقط: «في اللفظ» من ت و س.
(٧) سقط: «أن يظهر... الدليل» من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت.
(٨) الإشارة إلى المذكور قبل من الأسماء الموصولة. وشهر: عرف. وذو: في محل رفع مبتدأ خبره جملة شهر. والكاف: حال من نائب الفاعل. وعند: متعلق بشهر.
(٩) سنان بن الفحل. شرح الحماسة للمرزوقي ص٥٩١ والعيني ١: ٤٣٦ والخزانة ٢: ٥١١. وطويت البئر: بنيتها بالحجارة.
(١٠) ط: أحدهما.
(١١) في النسخ: هذه ذو.
(١٢) عجز بيت لمنظور بن سحيم، صدره في س وحاشية ت:

فـإمّـا كِـرامٌ مُـوسِـرُونَ لَقِـيـتُـهُـم

شرح الحماسة للمرزوقي ص١١٥٨ والعيني ١: ١٢٧. ط: «من ذي عندهم». وزاد بعده في س و ط: وقوله.

* فحَسْبِيَ، مِن ذُو عِندَهُم، ما كَفانِيا *

٩٤ ـ وكالَّتِي، أيضًا، لَدَيهِم «ذاتُ» ومَوضِعَ «اللّاتِي»، أَتَى «ذَواتُ»[(١)]

يعني: أنّ بعض طيّئ يقول: «ذاتُ» إذا أراد معنى «الّتي»، و «ذواتُ» إذا أراد معنى «اللّاتي» بالبناء على الضمّ فيها. وظاهر[(٢)] هذا أنّه إذا أراد غير الّتي واللّاتي يقول «ذو» على الأصل. وأطلق ابن عُصفور القول في تثنية «ذو» و «ذات» وجمعهما. قال المُصنّف:[(٣)] وأظنّ[(٤)] الحامل له على ذلك قولهم: ذاتُ وذواتُ بمعنى: الّتي واللّاتي. فأضربتُ عنه[(٥)] لذلك. انتهى. ونقل الهرويّ[(٦)] وابن السرّاج عن العرب ما نقله ابن عُصفور. والله أعلم.[(٧)]

[ذا الموصولية]

٩٥ ـ ومِثلُ «ما»: «ذا»، بَعدَ «ما» استِفهامِ أو «مَن»، إذا لَم تُلغَ في الكَلامِ[(٨)]

يعني: أنّ من الموصولات التي تُستعمل بمعنى «الّذي» وفُروعِه بلفظ واحد كـ «ما»: «ذا» بشرطين:

الأوّل: أن تقع بعد «مَن» أو «ما»[(٩)] الاستفهاميّتين، خلافًا لمن منع وقوعها بعد «مَن».

الثاني: أن تكون غير مُلغاة. والمُراد بالإلغاء أن تُركّب[(١٠)] مع «ما»،[(١١)] فتكونا اسمًا واحدًا. ولها[(١٢)] حالةَ الإلغاء معنيان:

---

(١) الكاف: خبر مقدم مضاف إلى «التي» على الحكاية. وذات: في محل رفع مبتدأ على الحكاية. وأيضًا: مفعول مطلق لمحذوف. وجملته اعتراضية. ولدى: متعلق بالكاف. وموضع: متعلق بأتى، ومضاف إلى اللاتي على الحكاية. وذوات: في محل رفع فاعل على الحكاية.

(٢) ح: والظاهر من.

(٣) زاد في س: «في شرح التسهيل» ١:١٩٩.

(٤) زاد في ح و س: أن.

(٥) في حاشية ت: معناه ـ والله أعلم ـ لم ينقل ذلك ولم يعتمد عليه.

(٦) أبو الحسن علي بن محمد، عالم بالنحو وإمام في الأدب. توفي حوالي سنة ٤١٥. بغية الوعاة ٢:٢٠٥. وانظر الأزهية ص٣٠٣ ـ ٣٠٥. وفي حاشية ط أن الهروي هذا هو أحمد بن محمد صاحب الغريبين. وانظر الارتشاف ١:٥٢٧ ـ ٥٢٨.

(٧) ليست الجملة فيما عدا الأصل. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٨) ذا: في محل رفع مبتدأ على الحكاية. ومثل: خبر مضاف إلى «ما» على الحكاية أيضًا. وبعد: متعلق بحال من ذا، مضاف إلى «ما» على الحكاية أيضًا. وما: مضافة إلى استفهام. ومن: معطوفة على «ما» الثانية. وإذا: متعلق بمثل. والضمير في تلغ: يعود على ذا. وجملة لم تلغ: في محل جر مضاف إليه.

(٩) ت ح: بعد ما أو من.

(١٠) زاد في ط: ذا.

(١١) زاد في ح و س و ط: «أو من»، وألحق في ت بين السطرين.

(١٢) زاد في ت: في.

أحدهما، وهو الأشهر: أن يكون المجموع اسم استفهام، فلا يعمل فيه فعل مُتقدّم.[١]

والآخر: أن يكون[٢] اسمًا موصولاً، أو نكرة موصوفة، وعليه بيت الكتاب:[٣]

دَعِي ماذا عَلِمتِ، سأتّقِيهِ ولكِنْ، بالمُغَيَّبِ، نَبِّئينِي

أي: دعي الذي علمت، أو شيئًا علمت. ولذلك عمل فيها ما قبلها.

ولها شرط ثالث أهمله لوضوحه. وهو ألّا تكون إشاريّة،[٤] نحو: من ذا، وما ذا؟ وقد اتّضح بما ذُكر أنّ «ماذا» لها أربع[٥] استعمالات. ويجوز في نحو: «ماذا صنعتَ» وجهان: أحدهما: أن تكون «ذا» موصولة، فتكون «ما» حينئذٍ مُبتدأ و «ذا» وصلتُه خبر «ما»،[٦] والعائد محذوف أي: صنعتَه.[٧] والآخر: أن تكون مُلغاة، أي: مُركّبة مع «ذا»، فتُجعلا[٨] اسمًا واحدًا من أسماء الاستفهام، فتكون «ماذا» مفعولاً مقدّمًا لـ «صنعتَ».

ويظهر أثر[٩] الاحتمالين، في البدل من اسم الاستفهام، وفي الجواب. فبدل الأوّل مرفوع، وكذا جوابه، على المُختار.[١٠] وبدل الثاني منصوب، وكذا جوابه، على المُختار، لأنّ حقّ الجواب أن يُطابق السؤال. وقد قُرئ بالوجهين[١١] قوله تعالى:[١٢] ﴿ويَسألُونَكَ: ماذا يُنفِقُونَ؟ قُلِ: العَفوَ﴾، قرأ أبو عمرو برفع[١٣] «العفو»، والباقون بنصبه. فتكون «ذا» في قراءته موصولة، وفي قراءتهم مُلغاة.

---

(١) في حاشية الصبان ١:١٥٩: أن هذا الحكم غير صحيح، وأن هذا المجموع المجعول اسمًا واحدًا مستفهمًا به مخصوص بجواز عمل ما قبله فيه. وانظر حاشية الدسوقي ١:١٩٥.

(٢) يريد: «أن يكون المجموع». ت: أن يكونا معًا.

(٣) المثقب العبدي. الكتاب ١:٤٠٥ وشرح التسهيل ١:١٩٧ والعيني ١:١٩٢ و٤٨٨ والخزانة ٢:٥٥٤ وشرح اختيارات المفضل ص١٢٦٧.

(٤) ط: إشارة.

(٥) كذا. وهو جائز على اعتبار التأنيث في الجمع. س: «أربعة». وفي حاشية ت عن التواتي: الأول: ما ذكره المصنف. والثاني: أن يكون المجموع اسم استفهام. والثالث: أن يكون المجموع اسمًا موصولاً. والرابع: أن يكون المجموع اسمًا نكرة.

(٦) في النسخ: خبر المبتدأ.

(٧) سقط التفسير من النسخ.

(٨) في النسخ: «مع ما فيجعلا». ط: مع ما فيجعلان.

(٩) ت: «أحد». وكذلك كانت في ح ثم صوبت كما أثبتنا.

(١٠) في النسخ: الاختيار.

(١١) زاد في ت و ح: «في». وسقط مقدار ١٠ صفحات من ت، فانخرم النص من هنا إلى آخر شرح صدر البيت ١٧٨.

(١٢) الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

(١٣) زاد في ح و س: الواو.

[صلة الموصول]

ولمّا فرغ من عدّ الموصولات، غيرَ «أيّ»، شرع في بيان صلتها وعائدها، فقال:

٩٦ ـ وكُلُّها يَلزَمُ، بَعدَهُ، صِلَهْ   علَى ضَمِيرٍ، لائقٍ، مُشتمِلَهْ[١]

يعني: أنّ كلّ واحد من هذه الموصولات لا بُدَّ له من صلة، لأنّه اسم ناقص، لا يتمّ معناه إلّا بصلته.

فإن قلتَ: مُقتضى[٢] قوله: «يلزم» أنّها لا تُحذف، وحذفها جائز إذا دلّ عليها دليل، أو قُصد الإبهام ولم تكن صلة «أل»، كقول الشاعر:[٣]

نَحنُ الأُلى، فاجمَعْ جُمُو   عَكَ، ثُمَّ وَجِّهْهُم إلَينا

أي: نحن الأُلى عُرِفوا بالشجاعة، ونحو[٤] ذلك. قلتُ: المراد أنّها تلزم لفظًا أو تقديرًا. فهي لازمة نيّة،[٥] وإن حُذفت لفظًا.

تنبيه: فُهم من قوله: «بعده»[٦] أنّه لا يجوز تقديم الصلة، ولا شيء منها، على الموصول. وأمّا نحو:[٧] ﴿وكانُوا فِيهِ مِنَ الزّاهِدِينَ﴾ فالجارّ متعلّق[٨] بمحذوف، دلّت عليه صلة «أل»، لا بصلتها. والتقدير: وكانوا زاهدين فيه، من الزاهدين. وقوله: «على ضمير»[٩] هذا الضمير هو العائد على الموصول. وقوله: «لائق» أي:[١٠] مُطابق للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما.

تنبيه: الموصول إن طابق لفظُه معناه فلا إشكال في العائد، وإن خالف لفظُه معناه بأن يكون مُفرد اللفظ مذكّرًا،[١١] وأُريد به غير ذلك، نحو: «مَن» و «ما»، فلك في العائد عليه[١٢] وجهان: مُراعاة اللفظ ـ وهو أكثر ـ كقوله تعالى:[١٣] ﴿ومِنهُم مَن يَستَمِعُ إلَيكَ﴾، ومُراعاة المعنى ـ وهو دُونه ـ كقوله:[١٤] ﴿ومِنهُم مَن يَستَمِعُونَ إلَيكَ﴾،[١٥] ما لم يلزم من مراعاة اللفظ

---

(١) يلزم: يجب. واللائق: المناسب لمعنى الاسم الموصول. وصله: فاعل يلزم. وعلى: متعلق بمشتمله.
(٢) انظر الإتحاف ١: ٢٦٩ ـ ٢٧٠. ح س: يقتضي.
(٣) عبيد بن الأبرص. ديوانه ص٢٨ والعيني ١: ٤٩٠.
(٤) ح س: أو نحو.
(٥) ط: فيه.
(٦) زاد في ط: صله.
(٧) الآية ٢٠ من سورة يوسف.
(٨) س: معلق.
(٩) زاد في ط: «لائق مشتملة»، وفي س: أي.
(١٠) زاد في س: هو.
(١١) ح س: مذكره.
(١٢) سقطت من س.
(١٣) الآية ٢٥ من سورة الأنعام.
(١٤) زاد في س و ط: تعالى.
(١٥) الآية ٤٢ من سورة يونس.

لَبس نحو: أعطِ مَن سألتْكَ لا مَن سألكَ، أو قُبح نحو: من هي حمراء أمتُك،[١] فتجب مراعاة المعنى، أو يُقصدا[٢] لمعنى سابق فتُختار مراعاته، نحو قول الشاعر:[٣]

وإنّ مِـنَ الـنّـسـوانِ مَـن هـيَ رَوضـةٌ   تَـهِـيـجُ الـرِّيـاضُ، قَـبـلَـهـا، وتَـصَـوَّحُ

فإن قلتَ: يُفهم من قوله: «على ضمير» أنّه لا يَربط الصلةَ بالموصول غيرُه. وقد ورد الربطُ بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير، كقولهم: أبو سعيد الذي رَويتُ عن الخُدريّ، والحَجّاج الذي رأيتُ ابنَ يوسف، وقول الشاعر:[٤]

* وأنـتَ الّذِي فـي رَحـمـةِ اللهِ أطـمَـعُ *

أي: في رحمته، أو في رحمتك. قلتُ: هذا من القلّة بحيث لا يُقاس عليه. فلذلك لم يذكره في هذا المُختصر. والله أعلم.[٥]

٩٧ ـ وجُملةٌ، أو شِبهُها، الّذِي وُصِلْ   بِـهِ، كَـمَـن عِـنـدِي الّذِي ابـنُـهُ كُـفِـلْ

يعني: أنّ الذي يُوصل به الموصول غيرَ «أل» شيئان: جُملة، وشبه جُملة.[٦] أمّا الجملة فهي ضربان: اسميّة نحو: جاء الذي أبوه فاضل، وفعليّة[٧] نحو: جاء الذي قام أبوه. وأمّا شبه الجملة فهو الظرف نحو: الذي عندك، والجارّ والمجرور نحو: الذي في الدار. وإنّما كان الظرف والجارّ والمجرور شبه جملة، لأنّهما[٨] يجب هنا تعليقهما بفعل مُقدّر مُسند إلى ضمير الموصول. والتقدير: الذي استقرّ عندك[٩] أو في الدار. وقد مثّل[١٠] شبه الجملة بقوله: «من

(١) ط والصبان: أمك.
(٢) الضمير يعود على من وما. ح س: «يعضد المعنى». ط: يقصد لمعنى.
(٣) جران العود. ديوانه ص٧ وشرح التسهيل ١ :٢١٣ والعيني ١ :٤٩٢. ط: «كقول الشاعر». وتهيج: تثور. وتصوح: تتصوح أي: تتشقق. أراد أن من النساء من يتأخر حملها وولادتها، عن غيرها. ورواية البيت في ديوانه تقتضي تفسيرًا آخر.
(٤) عجز بيت لمجنون ليلى، صدره في س:

فـيـا رَبِّ لَيـلَى، أنـتَ فـي كُـلِّ مَـوطِـنِ

العيني ١ :٤٩٧ ـ ٤٩٨ وشرح التسهيل ١ :٢١٢.
(٥) ليست الجملة في ح و س. وزاد في س و ط: «وقوله». وجملة: مبتدأ. وسوغ الابتداء بها وهي نكرة عطف شبهها عليها. والذي: خبر صلته جملة: وصل. والعكس موافق لعبارة الشارح. وبه: في محل رفع نائب فاعل ولا يعلقان. ومن: مبتدأ خبره: الذي.
(٦) ح س: أو شبه جملة.
(٧) أغفل الجملة الشرطية نحو: أنت من لو غاب افتقدناه. انظر إعراب الجمل ص١١١.
(٨) س: «شبيهًا بالجملة لأنه». ط: «شبه الجملة لأنهما». وانظر إعراب الجمل ص٢٧١ ـ ٢٧٢.
(٩) زاد في ح: والذي ثبت عندك.
(١٠) س: الذي استقر أو ثبت في الدار والذي ثبت أو استقر عندك ومثل.

عندي» فمن: موصولة، وعندي: صلتها.[١] ومثّل الجملة بقوله: «الذي ابنه كُفل» فالذي: موصول، وابنه كُفل: جملة اسميّة هي الصلة.

تنبيـه: شرط الجملة الموصول بها أن تكون خبريّة، خلافًا للكسائيّ في جواز الأمر والنهي. وأجاز المازنيّ أن تكون دعاء بلفظ الخبر، نحو: جاء الذي رحمه الله. ويلزم الكسائيَّ مُوافقته.

فإن قلتَ: من أين يُعلم هذا الشرط من كلامه؟ قلتُ: من مثاله. فإنه إنّما مثّل ليُقاس[٢] عليه. والمشهور اشتراط كون الجملة الموصول بها معهودة.

قال المُصنّف: وليس ذلك بلازم، لأنّ الموصول قد يُراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنعِقُ﴾.[٣] وقد يُقصد تعظيم الموصول فتُبهم صلته، كقوله تعالى:[٤] ﴿فأَوحَى إِلَى عَبدِهِ ما أَوحَى﴾. وشرطَ أكثرهم ألّا تكون تعجّبيّة. فلا يجوز «مررتُ بالذي ما أحسنه»! وإن كانت عندهم خبريّة. ومن النحاة من أجاز ذلك. وهو مذهب ابن خروف، كما أجاز النعت بها. وزاد المغاربة في شروط الصلة ألّا تستدعي كلامًا قبلها. فلا يجوز «جاء الذي حتّى أبوه قائم».

ثمّ ذكر صلة «أل»، فقال:[٥]

٩٨ - وصِـفَـةٌ صَـرِيـحـةٌ صِـلةُ «ألْ» وكَـونُـهـا بِـمُـعـرَبِ الأفـعـالِ قَـلْ

المُراد هنا بالصفة[٦] اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المُشبّهة، خلافًا لمن منع وصلها بالصفة المُشبّهة. والمُراد بالصريحةِ الخالصةُ الوصفيّة، احترازًا ممّا يُوصف به وليس بمشتقّ، نحو: أسَدٌ، ومن الصفة التي تَغلب[٧] عليها الاسميّة، نحو: أبطَحٌ وأجرَعٌ[٨] وصاحبٌ. فـ «أل» في ذلك حرف تعريف لا موصولة.

وقوله:

* وكَـونُـهـا بِـمُـعـرَبِ الأفـعـالِ قَـلْ *

---

(١) ح س: ظرف.
(٢) ح س: فإنما مثل بما يقاس.
(٣) الآية ١٧١ من سورة البقرة.
(٤) الآية ١٠ من سورة النجم. وسقط: «كمثل... تعالى» من ح و س.
(٥) كونها: وقوعها. والضمير للصلة. وصفة: خبر مقدم. والمبتدأ صلة مضاف إلى أل على الحكاية. وكون: مبتدأ سدّ مسدّ خبره جملة قل. وبمعرب: متعلقان بالمصدر كون. وحذفت اللام الثانية من «قلّ» للوقف.
(٦) ط: المراد بالصفة هنا.
(٧) ح: «غلب». س: غلبت.
(٨) الأبطح: الأرض المتسعة. والأجرع: الأرض الرملية المستوية. زاد في س: وأبرق.

يعني: أنّ «أل» قد وردت موصولة بمعرب الأفعال. وهو المضارع، لكونه مُشابهًا لاسم الفاعل. وذلك قليل. ومنه قول الشاعر:(١)

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومتُهُ ولا الأصِيلِ، ولا ذِي الرّأيِ والجَدَلِ

وقد سُمع منه أبيات. ومذهب الناظم جوازه اختيارًا، وِفاقًا لبعض الكوفيّين. وخصّه الجُمهور بالضرورة.

تنبيه: شذّ وصل «أل» بمبتدأ وخبر،(٢) في قول الشاعر:(٣)

مِنَ القَومِ الرَّسولُ اللهِ مِنهُم لَهُ دانَتْ رِقابُ بَنِي مَعَدْ

وبظرف، في قوله:(٤)

مَن لا يَزالُ شاكرًا علَى المَعَهْ فهْوَ حَرٍ بِعِيشةٍ، ذاتِ سَعَهْ

أي: الذي معه.(٥) ولا يُقاس على هذين(٦) باتّفاق. وقد قيل: إنّ «أل» في البيت الأوّل زائدة، وفي الثاني بقيّة «الذي».(٧)

[أيّ الموصولية]

٩٩ ـ «أيٌّ» كـ«ما»، وأُعرِبَتْ ما لَم تُضَفْ وصَدرُ وَصلِها ضَمِيرٌ، انحَذَفْ(٨)

يعني: أنّها(٩) تُستعمل موصولة بمعنى «الّذي» و «الّتي» وفُروعهما، خلافًا لأحمد بن يحيى، في قوله: «إنّها لا تُستعمل إلّا شرطًا(١٠) أو استفهامًا». وقد تُؤنّث بالتاء، إذا أُريد بها المؤنّث. وقال أبو مُوسى: وإذا أُريد بها المؤنّث أُلحقَتِ التاء، في [غير](١١) الأشهر. وحكى(١٢) ابن كَيسانَ أنّ أهل هذه اللغة يُثنّونها، ويجمعونها. [وقوله: «وأُعربتْ» يعني: دُون

(١) مضى في شرح البيت ٩٣. وسقط العجز من ح و ط.
(٢) ح: بالمبتدأ والخبر.
(٣) العيني ١:٤٧٧ وشرح التسهيل ١:٢٠٢. ودانت: ذلت. ح س ط: لهم دانت.
(٤) العيني ١:٤٧٥ وشرح التسهيل ١:٢٠٣. ح س: «صابرًا على». والحري: المستحق.
(٥) سقط التفسير من ح و س.
(٦) زاد في س: «البيتين». وعندي أنه يجوز ذلك اختيارًا نحو: الأشعة التحتَ الحمراء، الجملة الغيرُ منفية.
(٧) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٨) أي: مبتدأ خبره الكاف مضافة إلى «ما» على الحكاية. والمصدر المؤول من «ما لم» متعلق بأعربت. وصدر: مبتدأ خبرا ضمير. وجملة انحذف: صفة لضمير. والجملة الاسمية معطوفة على: لم تضف. ح: ضميرًا ان حُذِف.
(٩) ح س ط: قوله أي كما يعني أنها.
(١٠) ح س: جزاء.
(١١) تتمة من التوطئة ص١٧٥.
(١٢) ح س: «وقد حكى». والمراد أنهم يقولون: أياهما وأياتهما وأيوهم وأياتهن، أو أيان وأيتان وأيون وأيات، بإعراب المثنى والجمع.

أخواتها. فلذلك أفردها بالذكر. وقد تقدّم سبب إعرابها، مع أنّ فيها ما في أخواتها من شَبه الحرف، أوّل الكتاب].[1]

وقوله:

مـــا لَم تُـــضَـــفْ وصَدرُ وَصلِها ضَمِيرٌ، انحَذَفْ

يعني: أنّها أُعربت، ما لم يجتمع فيها هذان الأمران: الإضافة وحذف الصدر. فإن فُقدا أو أحدهما أُعربت. فالصور أربعة:[2] **الأُولى**: ألّا تضاف ويثبت الصدر،[3] نحو: جاءني[4] أيٌّ هو فاضلٌ. فتُعرب لفقد الأمرين. **الثانية**: ألّا تُضاف ويُحذف الصدر، نحو:[5] جاءني أيٌّ فاضلٌ. تُعرب لفقد الأوّل. وهو الإضافة.[6] **الثالثة**: أن تُضاف ويثبت الصدر، [نحو: جاءني أيُّهم هو فاضلٌ].[7] فتُعرب أيضًا لفقد الثاني. وهو حذف الصدر. **الرابعة**: أن تُضاف ويُحذف الصدر، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ﴾.[8] فهذه تُبنى[9] لاجتماع الأمرين.

هذا مذهب سيبويه، خلافًا للخليل ويُونس. فإنّهما لا يريان البناء. بل هي عندهما مُعربة[10] في الأحوال كلّها. وتأوّلا الآية. أمّا الخليل فجعلها استفهاميّة محكيّة بقول مُقدّر. والتقدير: ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعة الذي يُقال فيه:[11] أيّهم أشدّ. وأمّا يُونس فجعلها استفهاميّة أيضًا، وحكم بتعليق الفعل قبلها،[12] لأنّ التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب. والحُجّة عليهما قول الشاعر:[13]

---

(١) سقط من الأصل. وفي س تقديم وتأخير. والظاهر أن العبارة مقحمة. انظر شرح البيت ١٦.
(٢) ط: «أربع». وكلاهما جائز لتقدم المعدود.
(٣) ح س: وحذف الصدر ولها أربع صور الأولى.
(٤) س: جاء.
(٥) ح س: فتعرب لفقد الأول وهو الإضافة والثانية.
(٦) ح س: لفقد الإضافة والصدر.
(٧) سقط من الأصل. وفي تمثيله إشعار بأن «أي» لا تضاف إلا إلى معرفة خلافًا لابن عصفور. وشاهد النكرة قول الفرزدق في ديوانه ص٥١٥:

إذا حَـارَبَ الـحَـجّـاجُ أيَّ مُـنـافِـقٍ عَـلاهُ بِـسَـيـفٍ، كُـلّـمـا هُـزَّ يَـقـطَـعُ

ومنه عندي قوله تعالى: ﴿في أيِّ صُورةٍ ما شاءَ رَكَّبَكَ﴾. والجار والمجرور متعلقان بالفعل ركب، وما: زائدة لتوكيد الإبهام. فالعامل فعل ماض متأخر، خلافًا لما نص عليه النحاة. وقد حذف الفرزدق صلة الموصول «كان» مع ضمير الفاعل بلا دليل ولا إيهام، وهو كثير جدًّا في العربية المعاصرة بعد «أيّ».
(٨) الآية ٦٩ من سورة مريم. وزاد في س: على الرحمٰن عتيًا.
(٩) ح: «فهذه بنيت». س: فهنا بنيت.
(١٠) س ط: بل هي معربة عندهما.
(١١) ح س: الذين يقال فيهم.
(١٢) سقطت من ح و س.
(١٣) غسان بن وعلة. الخزانة ٢: ٥٢٢. ح س: «بقول الشاعر». ط: إذا ما لقيتَ.

إذا مـا أَتَيـتَ بَنِـي مـالِكٍ فسَـلِّمْ، علَى أيُّهُـم أفضَلُ

لأنّ حُروف الجرّ لا تُعلّق، ولا يُضمر فعل بينها وبين معمولها.[١]

وبهذا يبطل قول من زعم أنّ شرط بنائها ألّا تكون مجرورة، بل مرفوعة أو منصوبة. ذكر هذا الشرط ابن إياز، وقال:[٢] نصّ عليه النقيب[٣] في «الأمالي».

وفي الآية أقوال أُخر: قال الأخفش: «من: زائدة، وكلّ: مفعول، وأيّهم أشدّ: جملة مستأنفة». وذهب الكوفيّون إلى أنّ[٤] «أيّهم» عُلّق عنه «شيعة»، لما فيه من معنى الفعل. كأنّه قيل:[٥] لننزعنّ من كلّ من تشيّع[٦] في[٧] أيّهم أشدّ؟ أي: من كلّ من نظر[٨] في أيّهم.[٩] وكأنّهم رأوا أنّ «لننزعنّ» لا يُعلّق، فعدلوا إلى هذا. وقال ابن الطراوة: «غلطوا، ولم تُبنَ إلّا لقطعها عن الإضافة، وهم: مبتدأ، وأشدّ: خبره». وليس بشيء، لأنّها لا تُبنى إلّا إذا أُضيفت، ولأنّ «أيًا» في رسم المُصحف موصولة[١٠] بالضمير. ولو كان مُبتدأ لفُصل.

ثمّ قال:[١١]

١٠٠ ـ وبَعضُهُم أعرَبَ مُطلَقًا،

أي: وبعض العرب أعرب «أيًا» مُطلقًا. يعني: في الصُور الأربعة.[١٢] وقُرئ شاذًا:[١٣] «أيَّهُم أشَدُّ»، بالنصب على هذه اللغة. ويحتمل أن يُريد بقوله: «وبعضهم[١٤]» بعض النحويّين، فيكون إشارة إلى مذهب الخليل ويُونس ومن وافقهما.

---

(١) في الأصل تقديم وتأخير. ط: قول بينها وبين معمولها.

(٢) ح س: وقد.

(٣) الشريف المرتضى أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني البغدادي المعروف بابن الشجري، نحوي لغوي متضلع في علم الأدب والأشعار والأيام والأخبار. توفي سنة ٥٤٢. معجم الأدباء ٧:٢٤٧.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) ح س: كأنه قال ثم.

(٦) ح: «كل من يتشيع». ط: من كل متشيع.

(٧) س: لننزعن من كل شيعة كل من يتشيع.

(٨) ح: يظن.

(٩) زاد في س: أشد.

(١٠) ح س: ولا أتت في رسم المصحف إلا موصولة.

(١١) س: «وقوله». ومطلقًا: حال من المفعول به المحذوف.

(١٢) ط: «الأربع». وكلاهما جائز لتقدم المعدود.

(١٣) س: «في الشاذ». وانظر الفتح القدير ٣:٣٤٤.

(١٤) زاد في س: «أعرب».

[حذف العائد]

وقوله:(١)

وفي ذا الحَذفِ، «أيًا» غيرُ «أيٍّ» يَقتَفِي

١٠١ ـ إنْ يُستَطَلْ وَصلٌ،(٢)

يعني:(٣) أنّ غير «أيّ» من الموصولات يقتفي «أيًّا» أي: يتبعها في جواز هذا(٤) الحذف. يعني حذف العائد، إذا كان مبتدأ، لكن بشرط.(٥) وهو أن يكون في الصلة طول،(٦) كقولهم: ما أنا بالذي قائل لك سوءًا، أي: هو قائل. ومنه قوله تعالى:(٧) ﴿وهُوَ الَّذِي في السَّماءِ إلَٰهٌ وفي الأرضِ إلَٰهٌ﴾، أي: هو في السماء إلَه.(٨)

ثمّ قال:(٩)

وإنْ لَم يُستَطَلْ فالحَذفُ نَزْرٌ،

يعني: أنّ الصلة إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نزرًا، أي: قليلاً ضعيفًا، وليس بمُمتنع.(١٠) ومنه قراءةُ بعض السلف:(١١) ﴿تَمامًا علَى الَّذِي أحسَنُ﴾ أي: هو أحسن، وقراءةُ(١٢) بعضهم:(١٣) ﴿مَثَلًا ما بَعُوضةٌ﴾(١٤) أي: هو بعوضة. ومذهب البصريّين أنّ ذلك لا يُقاس عليه. ولم يشترط الكوفيّون طُول الصلة، بل أجازوا الحذف مطلقًا. واتّفقوا على عدم اشتراطه في «أيّ».

---

(١) الإشارة إلى حذف صدر الصلة. والجار والمجرور: متعلقان بالفعل يقتفي. والجملة الفعلية: خبر غير. وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، وهو جائز عند الجمهور. وأيًا: مفعول به مقدم جوازًا، لا ضرورة خلافًا للأزهري.

(٢) يستطال: يعدّ طويلاً. والوصل: جملة الصلة وحذف جواب الشرط ضرورة.

(٣) س: أي. (٤) سقطت من ح و س.

(٥) س: بشرطه.

(٦) المراد بالطول أن يتعلق ببعض الصلة معمول أو نعت أو غير ذلك. وزاد في ح و س: وهوالمراد بقوله إن يستطل وصل.

(٧) الآية ٨٤ من سورة الزخرف. (٨) زاد في ط: وفي الأرض إلَه.

(٩) س: «وقوله». والضمير في يستطل يعود على وصل.

(١٠) أجازوا في نحو: «ولا سيما زيدٌ» كون «ما» موصولاً، والتقدير: ولا مثل الذي هو زيد كائن. وقد حذفت مع الطول صلة الموصول، في نحو: أحبُّ اللبن ولا سيما باردًا، أو حين يكون باردًا، أو إذا كان باردًا، أو إن كان باردًا. والتقدير: ولا مثل الذي هو اللبن. والحال من الخبر المحذوف بدلالة ما قبله عليه، والظرف يتعلق بحال من الخبر، والجملة الشرطية حال أيضاً. وانظر تعليقنا على خاتمة الاستثناء. وهذا خير مما اضطرب فيه النحاة والمعربون. س ح: ممتنعًا.

(١١) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام.

(١٢) ح: «برفع أحسن وقرأ». س: برفع أحسن أي هو أحسن وقراءة.

(١٣) الآية ٢٦ من سورة البقرة. وزاد في س: قوله تعالى.

(١٤) زاد في ح و س: برفع بعوضة.

ثمّ قال:[١]

وأبَـوا أنْ يُـخـتَـزَلْ

١٠٢ ـ إنْ صَلَحَ الباقي لِوَصلٍ مُكمِلِ[٢]

يعني: أنّه يُشترط في حذف العائد، إذا كان مُبتدأ، أن يكون ما يبقى[٣] بعد حذفه غير صالح لأن يكون صلة كاملة. وهذا الشرط مُعتبر[٤] في «أيّ» وفي غيرها. وضابط ذلك أنّ خبره إن كان مُفردًا جاز حذفه، نحو: أيُّهم فاضل، أي: هو فاضل، لأنّ المُفرد لا يصلح لأن[٥] يكون صلة كاملة، بل جزء صلة، فيُعلم أنّ أحد الجزأين محذوف. وإن كان الخبر جملة أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لم يجز حذفه، لأنّه لو حُذف والحالة هذه لم يبق عليه دليل، لأنّ الجملة والظرف والجارّ والمجرور تصلح لأن تكون[٦] صلة كاملة. فإذا قلتَ: جاء الذي هو يفعل، أو هو عندك، أو هو في الدار، لم يجز حذفه لما ذُكر.

وقد اتّضح، بما ذُكر، أنّ العائد إن[٧] كان مرفوعًا فإمّا أن يكون مُبتدأ، أو غير مبتدأ. فإن كان غير مُبتدأ لم يجز حذفه. وذلك مفهوم من سكوته عنه. وإن كان مبتدأ جاز حذفه من صلة «أيّ»، بشرط واحد ـ وهو أن يكون خبره مُفردًا ـ وفي صلة غيرها بشرطين عند البصريّين:[٨] أن يكون الخبر مُفردًا، وأن تطول الصلة.

تنبيـه: ذكر غير الناظم، لحذف العائد الذي هو المبتدأ، شروطًا أُخر: **أحدها**: ألّا يكون معطوفًا، نحو: جاء الذي زيد وهو فاضلان. **والثاني**:[٩] ألّا يكون معطوفًا عليه، نحو: جاء الذي هو وزيد قائمان. وأجاز الفرّاء حذفه، في هذا المثال ونحوه، وأجازه أيضًا ابن السرّاج. قال بعضهم: وهو[١٠] غير مسموع. ونُقل اشتراط هذا الشرط،[١١] عن البصريّين. **والثالث**: ألّا يكون بعد «لولا»، نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمتك.

---

(١) أبوا أي: منع النحاة أو العرب. ويختزل: يحذف. والضمير فيه يعود على صدر الصلة. س: وقوله.
(٢) حذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.
(٣) ح: ما بقي.
(٤) ح س: يعتبر.
(٥) س: أن.
(٦) ح س: «تصلح أن تكون». ط: يصلح لأن يكون.
(٧) ح س ط: إذا.
(٨) زاد في ح و س: وهما.
(٩) سقطت الواو من س.
(١٠) س: وقال بعضهم هو.
(١١) في الأصل: هذه الشروط.

ثمّ انتقل إلى العائد المنصوب، فقال:(١)

والحذفُ عِندَهُم كَثِيرٌ، مُنجَلِي
١٠٣ ـ في عائدٍ مُتَّصِلٍ، إنِ انتَصَبْ بِفِعلٍ، اَو وَصفٍ، كَمَن نَرجُو يَهَبْ(٢)

اعلم أنّ العائد المنصوب إمّا أن يكون مُتّصلاً أو مُنفصلاً. فإن كان مُنفصلاً لم يجز حذفه، لئلّا تفوت فائدة الانفصال، نحو: جاء الذي إيّاه أكرمتُ. ولذلك قال في «عائد مُتّصل». وإن كان مُتصلاً فإمّا أن يتّصل(٣) بفعل أو بوصف أو بحرف.(٤) فإن اتّصل(٥) بفعل أو بوصف(٦) جاز حذفه. وقد مثّل المُتّصل(٧) بالفعل بقوله: «مَن(٨) نَرجُو يَهَب» أي: من نرجوه. ومنه قوله تعالى:(٩) ﴿أهذا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾، أي: بعثه؟(١٠) ومثال المُنتصب(١١) بالوصف قول الشاعر:(١٢)

ما اللهُ مُولِيكَ فَضلٌ، فاحمَدَنْهُ بِهِ فما لَدَى غَيرِهِ نَفعٌ، ولا ضَرَرُ

أي: الذي الله مُوليكَهُ فضلٌ. وإن كان مُنتصبًا بحرف(١٣) لم يجز حذفه،(١٤) نحو: جاء الذي إنّه فاضل أو(١٥) كأنّه أسد. وهذا مفهوم من اقتصاره على الفعل والوصف.(١٦)

تنبيهات:

الأوّل: [حذف العائد المنصوب بالفعل(١٧) أكثر من حذف العائد المنصوب بالوصف،(١٨)

---

(١) عندهم أي: عند العرب أو النحاة، والتعلق بكثير. ومنجلي: خبر ثان. والمنجلي: المنكشف الواضح.
(٢) العائد: الضمير. والوصف: المشتق العامل عمل الفعل. وفي عائد: تنازع فيهما الخبران. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وجملة يهب: خبر من. ط: انتُصِب.
(٣) ح س: ينصب.
(٤) س: أو وصف أو حرف.
(٥) ح س: انتصب.
(٦) س: أو وصف.
(٧) ح: «المنتصب». س: المصنف.
(٨) ط: كمن.
(٩) الآية ٤١ من سورة الفرقان.
(١٠) ح: بعثه الله.
(١١) ح: «ومثال المنصوب». س: ومن المنتصب.
(١٢) شرح التسهيل ١: ٢٠٥ والعيني ١: ٤٤٧.
(١٣) س: بالحرف.
(١٤) كذا. وهو خلاف ما ذكر المفسرون في الآية ٢٢ من سورة الأنعام. الصبان ١: ١٦٩ ـ ١٧٠.
(١٥) ح س: إنه فاضل وجاء الذي.
(١٦) ح: الوصف والفعل.
(١٧) ط: بفعل.
(١٨) ح ط: بوصف.

إن اشتركا في][1] الجواز.

الثاني: لا يخلو المنصوب بالوصف[2] من أن يكون في صلة «أل»، أو في صلة غيرها. فإن كان في صلة غيرها جاز حذفه، كما تقدّم. وإن كان في صلتها فمذهب الجُمهور أنّه لا يجوز، وأجازه بعضهم، نحو: الضاربُ زيدٌ هندٌ. تُريد: الضاربُها. واختُلف فيه عن الكسائيّ. وقال في «التسهيل»: وقد يُحذف منصوب صلة الألف واللام.[3] ومثال ذلك قول الشاعر:[4]

ما المُستَفِزُّ الهَوَى مَحمُودَ عاقبَةٍ ولَو أُتِيحَ لَهُ صَفوٌ، بلا كَدَرِ

وقول الآخر:[5]

في المُعقِبِ البَغيُ أهلَ البَغيِ ما يَنهَى امرأً حازِمًا، أن يَسأما

أي: في الذي أعقبه البغيُ. على خلاف في هذا الضمير: أمنصوبٌ هو أم[6] مجرور. وعلى كلّ حال فحذفه نادر. ومُقتضى عبارة الناظم أنّ حذف[7] المنصوب بالوصف كثير.[8] وليس كذلك.

الثالث: شرطَ ابن عُصفور، في جواز حذف المنصوب، أن يكون مُتعيّنًا للربط ـ فإن لم يتعيّن لم يجز حذفه ـ نحو: جاء الذي ضربتُه في داره. وشرطَ قوم أن يكون الفعل الناصب له تامًّا ـ فلو كان ناقصًا لم يجز حذفه ـ نحو: جاء[9] الذي ليسه[10] زيد.

الرابع: إذا حُذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه خلاف. أجازه الأخفش والكسائيّ، ومنعه ابن السرّاج وأكثر المغاربة، واختُلف[11] عن الفرّاء.

الخامس: اتّفقوا على مجيء الحال منه، إذا كانت مؤخّرة عنه، نحو: هذه التي عانقتُ مُجرّدةً، أي: عانقتها مُجرّدة. فإن كانت الحال مُتقدّمة، نحو: هذه التي مُجرّدةً عانقتُ، فأجازها ثعلب ومنعها هشام.

---

(١) سقط من الأصل.
(٢) س: بوصف.
(٣) ص ٣٥.
(٤) شرح التسهيل ١: ٢٠٧ والعيني ١: ٤٤٧. والمستفز: المزعج المفزع. وأتيح: قدر. ح: فمثال ذلك قول الشاعر.
(٥) شرح ابن الناظم ص٩٧ والأشموني ١: ١٧١. وفي حاشية ط: أن العيني رواه وعلق عليه. ط: «البغيّ». ح س: «أن يظلما». والمعقب: المسبب المولد. والبغي: الظلم. والحازم: الضابط للأمور. ويسأم أي: يمل الحزم والضغة. وأهل: مفعول أول. والثاني هو الضمير المحذوف، ذكر المرادي الخلاف في إعرابه.
(٦) س: أو.
(٧) زاد في س: «الضمير». وفي الحاشية عن إحدى النسخ: العائد.
(٨) زاد في ح و س و ط: مطلقًا.
(٩) سقطت من الأصل.
(١٠) س: ليته.
(١١) زاد في ح و س: فيه.

ثمّ انتقل إلى المجرور، فقال:[١]

١٠٤ ـ كَذاكَ حَذفُ ما بوَصفٍ خُفِضا كأنتَ قاضٍ، بَعدَ أمرٍ مِن «قَضَى»

العائد المجرور إمّا أن ينجرّ بالإضافة، أو بحرف. فإن انجرّ بإضافة، والمُضاف وصف عامل، جاز حذفه كقوله تعالى:[٢] ﴿فاقضِ ما أنتَ قاضٍ﴾، أي: الذي أنت قاضيه. وإلى هذه الآية أشار بقوله: «كأنتَ قاضٍ بعدَ أمرٍ ـ أي:[٣] فعل أمر ـ من قَضى». وهو قوله:[٤] «فاقضِ». وليس حذفه بضعيفٍ جدًّا، خلافًا لابن عصفور. بل فصيح، لوروده في القرآن، ولأنّه منصوب في المعنى على أنّ من النحويّين من يزعم أنّه منصوب.[٥] وإن كان المضاف غير وصف نحو: جاء الذي وجهه حسن، أو وصفًا[٦] غير عامل نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمس، لم يجز حذفه.

فإن قلتَ: أطلق الناظم الوصف ولم يُقيّده بالعامل. قلتُ: كأنّه[٧] اكتفى بالمثال عن التقييد، لأنه قد[٨] فُهم من استقراء هذا النظم أنّه قد يُتمّم[٩] الحكمَ بالتمثيل.

وأمّا المجرور بحرف فقد ذكره في قوله:[١٠]

١٠٥ ـ كَذا الَّذِي جُرَّ بِما المَوصُولُ جُرْ كَمُرَّ بالَّذِي مَرَرتُ، فَهْوَ بَرْ

يعني: أنّه يجوز حذف العائد المجرور بالحرف بشروط. **الأول**: أن ينجرّ الموصول بمثل[١١] الحرف الجارّ للعائد لفظًا. فلو اختلفا لفظًا لم يجز الحذف، نحو: حللتُ في الذي حللتَ به. **الثاني**: أن يتّحد الحرفان معنى. فلو اختلفا معنى[١٢] لم يجز الحذف، نحو:

---

(١) كذاك أي: مثل حكم الحذف للعائد المنصوب. والوصف: المشتق العامل عمل الفعل. ومن قضى أي: مشتق من مصدر قضى. والكاف: خبر مقدم للمبتدأ: الحذف. وبوصف: متعلقان بخفض، وبعد: بحال من المحكي قبله.
(٢) الآية ٨٢ من سورة طه.
(٣) زاد في ح و س و ط: بعد.
(٤) زاد في س و ط: تعالى.
(٥) زاد في ح و س: لفظًا.
(٦) في الأصل و ح و س: وصف.
(٧) ح س: إنه.
(٨) سقطت من س.
(٩) ح س: يتم.
(١٠) كذا أي: مثل حكم الحذف للعائد المجرور بالوصف. والموصول: الاسم الموصول. والبر: البارّ. والكاف: خبر مقدم للذي. والعائد على الموصول محذوف أي: به. وهو مثال للحكم المشار إليه. ومر: فعل أمر. وسكن هاء «هو» تخفيفًا لدخول الفاء عليها. وحذف الراء الثانية للوقف في القافية مرتين. ط: الموصول جرّ.
(١١) ح س: بحرف مثل.
(١٢) ح س: فإن لم يتحدا.

مررتُ بالذي مررتَ به. تعني[١] بإحدى الباءين السببيّة. **الثالث**: أن يتّحد مُتعلَّقهما لفظًا ومعنى.[٢] فلو اختلف المتعلَّق لم يجز الحذف، نحو: سُررتُ[٣] بالذي مررتُ به.

وقد مثّل ما يجوز حذفه، لاجتماع الشروط[٤] فيه، بقوله: «مُرَّ بالّذي مررتُ» أي: به. فحذف العائد، لأنّه قد جُرّ بحرفٍ جُرّ الموصول بمثله[٥] لفظًا ومعنى ومُتعلَّقًا. ولو جُرّ الموصوف بالموصول بالحرف[٦] المُماثل فيما ذكر جاز[٧] الحذف أيضًا، وإن كان الموصول لم يُجرّ،[٨] نحو: مررتُ بالرجل الذي مررتَ به.

فإن قلتَ: لا يُؤخذ من كلامه إلّا شرط واحد، وهو اتّفاق لفظ الحرفين. قلتُ: أمّا أخذ الشرط الثاني من كلامه فظاهر. فإنّه شرط أن يُجرّ العائد بالذي جُرّ[٩] الموصول. ومتى اختلف الحرفان معنى[١٠] كان الجارّ للعائد حينئذٍ غير الجارّ للموصول. فإنّ باء السببيّة مثلاً[١٠] غير باء التعدية. وأمّا أخذ الشرط الثالث فمن تمثيله.

فإن قلتَ: كان ينبغي أن يقول «بما جُرّ الموصولُ أو الموصوفُ به»[١١] ليشمل الصورتين. قلتُ: الموصوف والصفة كالشيء الواحد. فدخول الحرف على الموصوف[١٢] كدخوله على الصفة. فلذلك ترك هنا التنصيص على ذلك[١٣] اختصارًا.

تنبيه: يُشترط في حذف العائد المجرور بالحرف ثلاثة شروط أُخر، ذكرها غير الناظم. **الأوّل**: ألّا يكون ثَمّ ضمير آخر يصلح للعود، نحو: مررتُ بالذي مررتَ به في داره. **والثاني**:[١٤] ألّا يكون نائبًا عن الفاعل، نحو: مررتُ بالذي مُرّ به. **والثالث**[١٤]:

(١) س: يعني.
(٢) في الأصل: «معنى». س: لفظًا.
(٣) ح س: «سرت».
(٤) أما قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ عِبَادَهُ﴾ فالعائد المحذوف هو ضمير منصوب مفعول مطلق نائب عن مصدر يبشر. أي: ذلك التبشير الذي يبشره عباده. وقيل: التقدير: يبشر به والحذف سماعي.
(٥) ح س: بحرف مماثل للذي جر به الموصول.
(٦) ط: بالجر.
(٧) ح س: لجاز.
(٨) ح: لم ينجر.
(٩) زاد في ح و س: به.
(١٠) سقطت من ح و س.
(١١) سقطت من س.
(١٢) س: الموصول.
(١٣) ح س: عليه.
(١٤) سقطت الواو من ط.

ألّا يكون محصورًا، نحو: مررتُ بالذي ما مررتَ إلّا به.

فإن قلتَ: فقد[١] أخلّ الناظم بهذه الشروط. قلتُ: إنّما يلزمه أن يذكر هنا من الشروط ما هو خاصّ بالباب، لا ما يُؤخذ من[٢] غيره. وقد عُلم[٣] أنّ كلّ ما[٣] كان حذفه يُوقع في اللبس امتنع حذفه في هذا الباب، وفي غيره، وأنّ النائب عن الفاعل كالفاعل، في جميع أحكامه ـ ومنها امتناع[٤] حذفه ـ وأنّ الفضلة[٥] إذا حُصرت لم يجز حذفها.

وقد جاء حذف العائد المجرور، وإن لم تكمل شروط الحذف، كقول حاتم:[٦]

ومِن حَسَدٍ، يَجُورُ علَيَّ قَومِي وأيُّ الدَّهرِ ذُو لَم يَحسُدُونِي؟

أي: فيه. وهو نادر.[٧]

---

(١) ح س ط: قد.
(٢) ح س: ولا يوجد في.
(٣) ط: وقد علم بذلك أن ما.
(٤) ح س: في جميع أحواله ومن هنا امتنع.
(٥) س: اللفظة.
(٦) ديوانه ص٢٩٠ وشرح التسهيل ١: ١٩٩ و٢٠٦ والعيني ١: ٤٥١. ح: «حاتم الطائي». ومن: للسببية. والاستفهام للنفي.
(٧) الظاهر أن «ذو» هنا ليس اسمًا موصولاً. وهو صفة لمحذوف حلت محله، أي: زمنٌ ذو عدم حسد منهم لي. والجملة بعد «ذو»: في محل جر بالإضافة. انظر ص٢٢٦ ـ ٢٢٧ من إعراب الجمل.

المعرّف بأداة التعريف[١]

١٠٦ ـ «أَلْ» حَرفُ تَعرِيفٍ، أوِ اللّامُ فَقَطْ ‏ ‏ فنَمَطٌ عَرَّفتَ قُلْ فِيهِ: النَّمَطْ[٢]

مذهب الخليل أنّ حرف التعريف «أل»، والهمزة[٣] أصليّة. وهي همزة قطع، وُصلت لكثرة الاستعمال. وكان يُعبِّر عنها بـ «أل»، ولا يقول: الألف واللام. وهو اختيار الناظم. ومذهب سيبويه أنّ حرف التعريف «أل» أيضًا. ولكنّ الهمزة عنده زائدة، مُعتدّ بها في الوضع. فحرف التعريف عنده ثنائيّ. هذا نقلَه عنه في «التسهيل»[٤] وشرحه.[٥] وهو ظاهر كلام سيبويه.[٦] ونقل في «شرح الكافية»[٧] عن سيبويه أنّه اللام وحدها،[٨] وتبعه الشارح.[٩] وهو اختيار المُتأخّرين.

وقوله:[١٠] «أَلْ حرفُ تعريفٍ» يحتمل مذهب الخليل ومذهب سيبويه. وقوله «أو اللام فقط» هو المذهب الثالث. وباقي البيت واضح.[١١]

تنبيهان:

الأوّل: قال في «شرح التسهيل»:[١٢] الصحيح عندي قول[١٣] الخليل، لسلامته من وجوه

---

(١) سقط العنوان من ط ومعه مقدار عشرين سطرًا، ينتهي بقوله: دون حاجز حصين.

(٢) قط: حسب، أي: كافية لك. والنمط: نوع من البُسط. وعرفت: أردت تعريفه. وأل: في محل رفع مبتدأ على الحكاية. وأو: للتنويع. واللام: مبتدأ حذف خبره. والفاء: زائدة. وقط: في محل نصب حال من اللام. ونمط: مبتدأ موصوف بجملة عرفت، سدّت مسدّ خبره جملة قل. والنمط: مفعول به لقل.

(٣) ح س: وأن الهمزة.

(٤) ص ٤٢.

(٥) في ١: ٢٥٣.

(٦) الكتاب ١: ٢٦٥ و٢: ٦٤ و٢٧٢ و٣٠٨. وانظر الجنى الداني ص١٩٢ ـ ١٩٣.

(٧) ص ٣١٩.

(٨) زاد في ح و س: هي حرف التعريف.

(٩) ص ٩٩.

(١٠) س: فقوله.

(١١) س: هو المذهب الثاني وباقي البيت ظاهر.

(١٢) في ١: ٢٥٤ ـ ٢٥٧.

(١٣) في الأصل: نقل.

كثيرة مُخالفة للأصل، مُوجبة لعدم النظائر. **أحدها**: تصدير زيادة فيما لا أهليّة فيه للزيادة. وهو الحرف. **الثاني**: وضع كلمة مُستحقّة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.[(١)] **الثالث**: افتتاح حرف بهمزة وصل. ولا نظير لذلك. **الرابع**: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب. ولا نظير لذلك. قال: واحترزتُ، باللزوم ونفي السبب، من همزة «ايمن» في القسم. فإنّها تُفتح وتكسر، وكسرها هو الأصل. وفُتحت لئلّا يُنتقل من كسر إلى ضمّ، دون حاجز حصين.[(٢)] **الخامس**: أنّ المعهود الاستغناءُ عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن.[(٣)] ولم يُفعل ذلك بلام التعريف، إلّا على شذوذ. بل يُبتدأ[(٤)] بالهمزة، في المشهور من قراءة ورش.[(٥)] **السادس**: أنّها لو كانت همزة وصل لم تُقطع في[(٦)] «يا ألله»، ولا في قول بعضهم: أفألله لأفعلَنّ.[(٧)]

قلت: ووجه سابع. وهو[(٨)] أنها لو كانت همزة وصل للزم بقاء همزة الوصل[(٩)] في غير الابتداء مُسهَّلة أو مُبدلة،[(١٠)] في نحو: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾؟[(١١)] وقد أشار إليه في «شرح التسهيل».

واستدلّ بعضهم للخليل بالوقف عليها، وإعادتها في قول الراجز:[(١٢)]

عَجِّلْ لَنا هذا، وألحِقْنا بذا الْ ... بالشَّحمِ، إنّا قَد مَلِلْناهُ، بَجَلْ

وبالوقف عليها في نصف البيت، كقوله:[(١٣)]

يا خَليليَّ، اربَعا، واستَخبِرا الـ ... ـمَنزِلَ الدّارِسَ، عَن حَيٍّ حِلالِ
مِثلَ سَحقِ البُردِ، عَفَّى بَعدَكَ الـ ... ـقَطرُ مَغناهُ، وتأويبُ الشَّمالِ[(١٤)]

---

(١) س: له.
(٢) هنا ينتهي ما سقط من ط.
(٣) س: ساكن.
(٤) في الأصل: «تبدأ». س ط: يبدأ.
(٥) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد القبطي المصري، شيخ القراء المحققين، انتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه. توفي سنة ١٩٧. غاية النهاية ١: ٥٠٢ ـ ٥٠٣.
(٦) زاد في س و ط وحاشية ح: قولهم.
(٧) انظر الإتحاف ص٢٧٥. ح س: «وألله لأفعلن». وفي شرح التسهيل: فألله لأفعلن بالقطع تعويضًا من حرف الجر...
(٨) ح: وجه سابع.
(٩) ح س: ثبوت همزة وصل.
(١٠) ط: ومبدلة.
(١١) الآيتان ١٤٣ و١٤٤ من سورة الأنعام.
(١٢) غيلان بن حريث. العيني ١: ٥١٠. ح ط: «ألشحم». وبجل أي: حسب. وانظر الإتحاف ١: ٢٧٥.
(١٣) سقطت من ط. ح س: «عليها في قوله». والبيتان لعبيد بن الأبرص. ديوانه ص٥٨ والعيني ١: ٥١١ والخزانة ٣: ٢٣٦. وربع: وقف وانتظر. والحلال: جمع حال. وهو المقيم.
(١٤) السحق: البالي. وعفى: محا ودرس. والمغنى: مكان الإقامة. والشمال: ريح الشمال.

وهي أبيات كثيرة، اطّرد[١] فيها ذلك. وقد أجاب المُنتصر لسيبويه عن أكثر هذه الأوجه، وقد ذكرتُ ذلك في غير هذا الكتاب. فإن هذا الكتاب مبنيّ على الاختصار.

الثاني: اعلم أنّ أداة التعريف قسمان: عهديّة[٢] وجنسيّة. لأنّ مصحوبها إن عُهد بتقدّم[٣] ذِكر نحو: جاءني رجل فأكرمتُ الرجل، أو بحضور مدلوله حِسًّا كقولك: «القِرطاسَ»، لَمن سدّد سهمًا، أو عِلمًا كقوله تعالى:[٤] ﴿إذ هُما في الغارِ﴾، فهي عهديّة. وإلّا فهي جنسيّة. والجنسيّة[٥] إن خَلَفَها «كلّ» دون تجوّز فهي لشمول الأفراد نحو:[٦] ﴿إنَّ الإنسانَ لَفِي خُسْرٍ﴾، وإن خَلَفَها بتجوّز فهي لشمول الخصائص مُبالغة[٧] نحو: أنت الرجل علمًا، وإن لم يخلفها فهي لبيان الحقيقة نحو:[٨] ﴿وجَعَلْنا مِنَ الماءِ كُلَّ شَيءٍ حَيٍّ﴾. وهو الذي يُسمّيه المتكلّمون تعريف الماهيّة. وكلامه في «شرح الكافية»[٩] يقتضي أنّها هي العهديّة. وقد جعلها بعضهم قسمًا برأسه.

فإن قلتَ: ما الفرق[١٠] بين المُعرّف بهذه التي للحقيقة نحو: اشترِ اللحمَ، وبين اسم الجنس النكرة نحو: اشترِ لحمًا؟ قلتُ: الفرق بينهما كالفرق بين علَم الجنس واسم الجنس. وقد تقدّم.[١١]

[أل الزائدة]

ولمّا كانت أداة التعريف قد ترد زائدة غير مُعرّفة نبّه على ذلك بقوله:

١٠٧ ـ وقَد تُزادُ،[١٢]

ثمّ إنّ زيادتها على ضربين: لازمة، وغير لازمة. فاللازمة في ألفاظ محفوظة، منها: اللّاتُ[١٣]

---

(١) ح س: واطرد.
(٢) تحتها في الأصل: «وهي ثلاثة أنواع». وفي الحاشية عن أوضح المسالك ١:١٢٧: وإما عهدية... لكم دينكم.
(٣) س ط: بتقديم.
(٤) الآية ٣١ من سورة التوبة.
(٥) تحتها في الأصل: وأنواعها ثلاثة.
(٦) الآية ٢ من سورة العصر. وزاد في س: قوله تعالى.
(٧) سقطت من س.
(٨) الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.
(٩) ص ٣٢٢.
(١٠) ح: «فما». س: فما الفرق.
(١١) في شرح البيت ٧٩.
(١٢) زاد في س وبين السطرين في الأصل:
لازِمًا، كاللّاتِ — والآنَ، والّذِينَ، ثُمّ اللّاتِي
والضمير في تزاد: يعود على أل. ولازمًا: مفعول مطلق نائب عن المصدر الموصوف زيدًا. والكاف: خبر لمبتدأ محذوف. وما في العجز معطوفات على اللات.
(١٣) ط: كاللات.

علَم صنم، والآنَ: اسم للزمان الحاضر. وهو مضمّن معنى حرف التعريف. ولذلك بُني. ومنها بعض الموصولات: كالّذينَ واللاتي.[(١)] وإنّما حُكم على «أل» في هذه الكلمات بالزيادة لأنّها تعرّفت بغيرها. أمّا «اللات» فبالعلَميّة، وأمّا «الآن» فبتضمّنه معنى حرف التعريف، وأمّا الموصولات فلأنّ تعريفها بالصِّلات. وإنّما حُكم عليها بأنها لازمة لأنه لم يُعهد حذفها.

فإن قلتَ: قد ردّ في «شرح التسهيل»[(٢)] قول من جعل سبب بناء «الآن» تضمّن معنى حرف التعريف، والقولُ بزيادة «أل» فيه مبنيّ على ذلك. قلتُ: القول[(٣)] بزيادتها فيه يستلزم أن يكون تعريفه بغيرها، ولا يلزم أن يكون بتضمّن معنى حرف التعريف. بل يجوز[(٤)] أن يكون بوجه آخر من وجوه التعريف.

وقد قال في «التسهيل»: إنّ «الآن» بُني لتضمّن معنى الإشارة.[(٥)] وهو قول الزجّاج. فهو، على هذا، معرّف بما تعرّفت به أسماء الإشارة. وإذا كان تعريفه بذلك فـ «أل» فيه زائدة. وذهب قوم[(٦)] إلى أنّ «أل» في «الآنَ» للحضور لا زائدة، وذهب قوم إلى أنّ «أل» في الموصولات للتعريف. والصحيحُ الأوّل.

فإن قلتَ: قد حكى في «التسهيل»[(٧)] حذف «أل» من الذين واللاتي،[(٨)] وذكر في شرحه أنّ ذلك لغة. قال أبو عمرو: سمعتُ أعرابيًا يقرأ: ﴿صِراطَ لَذِينَ﴾[(٩)] بتخفيف اللام. فكيف جعلها لازمة؟ قلتُ: كأنّه أراد أنّها لازمة عند أكثر العرب ـ وهو صحيح ـ فجزم هنا بأفصح اللغتين.

ثمّ انتقل إلى غير اللازمة، فقال:

١٠٨ ـ ولِاضطِرارٍ، كَبَناتِ الأوبَرِ[(١٠)]

---

(١) ح س: «كالذي والتي». ط: كالذين ثم اللاتي.
(٢) في ٢: ٢٦١.
(٣) ط: والقول.
(٤) ح: يلزم.
(٥) ص ٩٥. س: مبني لتضمن معنى حرف الإشارة.
(٦) ح: بعضهم.
(٧) ص ٣٣ وشرحه ١: ١٨٩ ـ ١٩٠.
(٨) ح س: الذي واللذان والذين والتي واللتان واللاتي.
(٩) الآية ٧ من سورة الفاتحة. س: يقرأ قوله تعالى صراط لذين أنعمت عليهم.
(١٠) زاد في س وحاشية الأصل:

كَذا: وطِبتَ النَّفْسَ، يا قَيسُ السَّري

والاضطرار: ضرورة الشعر. والسري: الشريف. ولاضطرار: في محل نصب عطفًا على «لازمًا». وجاز العطف لأن المتعاطفين مفعولان في المعنى. وكذا أي: مثل هذا الحكم. والكاف: خبر مقدم للمحكي بعد ومضاف. ولا حاجة إلى تقدير عاطف محذوف خلافًا للأزهري.

الزائدة غير اللازمة قسمان: قسم يُزاد لمعنى، وقسم يُزاد للضرورة. فالأوّل هو الذي[١] للمح الصفة. والثاني ضربان: ضرب يُزاد مع معرفة، وضرب يُزاد مع نكرة لا يقبل[٢] التعريف. وقد أشار إلى الضربين. فالأوّل كقول الشاعر:[٣]

ولَقَد جَنَيتُكَ أكمُؤًا، وعَساقِلاً ... ولَقَد نَهَيتُكَ، عَن بَناتِ الأوبَرِ

يعني: بنات أوبر. وهو علَم على ضرب من الكمأة رديء. والثاني كقول الشاعر:[٤]

رأيتُكَ، لَمّا أنْ عَرَفتَ وُجُوهَنا، ... صَدَدتَ وطِبتَ النَّفْسَ، يا قَيسُ، عَن عَمرِو

أراد نفسًا، لأنه تمييز. والتمييز واجب التنكير، خلافًا للكوفيّين. فإن قلتَ: تمثيله ببنات الأوبر ليس بجيّد، لأنّ مذهب المبرّد أنّه نكرة، و «أل»[٥] فيه للتعريف. قلتُ: نصّ سيبويه على أنّه علم جنس، وأفادنا[٦] تمثيله به أنّه موافق لسيبويه.

ثمّ انتقل إلى القسم الأوّل ـ وهو الذي يُزاد لمعنى، فقال:

١٠٩ ـ وبَعضُ الأعلامِ، عَلَيهِ، دَخَلا ... لِلَمحِ ما قَد كانَ عَنهُ نُقِلا[٧]

إنّما قال «بعض الأعلام»، لأنّ منها ما لا يدخل عليه للمح، كالمنقول من فِعل نحو: «اليزيد»،[٨] إلّا في ضرورة.[٩] وظاهر قوله: «للَمحِ ما قَد كانَ عنه نُقلا» أنّها تدخل للمح الأصل، لا للمح الوصف. وهو ظاهر كلامه في «التسهيل»[١٠] وشرحه. ويؤيّده أنّه مثّل بالمنقول من صفة كحارث، ومن مصدر كفضل، ومن اسم عين كنُعمان. وهو من أسماء

---

(١) ح: «فالأولى هي التي». س: فالأول هي التي.
(٢) ح س: لا تقبل.
(٣) العيني ١: ٤٩٨. وجنيتك أي: جنيت لك. والأكمؤ: جمع كمء. والعساقل: جمع عسقول، وهو ضرب من الكمأة بين البياض والحمرة.
(٤) راشد بن شهاب اليشكري. شرح اختيارات المفضل ص١٣٢٤ والعيني ١: ٥٠٢. وقيس: ابن خالد الشيباني. وصددت: هربت. وطبت النفس أي: رضيت بالتخلي. وعمرو: فارس شيباني قتله بنو يشكر. ح: قول الشاعر.
(٥) ح س: فأل.
(٦) ح: «وأفاد». س: «فأفاد». وانظر الكتاب ١: ٢٦٤ ـ ٢٦٥.
(٧) زاد في س:
١١٠ ـ كالفَضلِ، والحارِثِ، والنُّعمانِ
واللمح: الملاحظة. والضمير في دخل: يعود على أل. والألف للإطلاق. والضمير في كان ونقل: يعود على بعض. والضمير في عنه: يعود على ما. فهو العائد على الموصول وليست الصلة جارية على غير ما هي له، خلافًا لمن وهم ذلك. وقد حذفت همزة القطع من «الأعلام» ونقلت حركتها إلى اللام.
(٨) ح س ط: يزيد.
(٩) ح س: الضرورة.
(١٠) ص ٣١ وشرحه ١: ١٧٤ ـ ١٧٦.

الدم.[1] وقول الشارح:[2] «وقد يكون في المنقول من مصدر أو اسم[3] عين، لأنّ المصادر وأسماء الأعيان قد تجري مجرى الصفات في الوصف بها على التأويل»[4] يقتضي أنّ اللمح للوصف. وهذا هو المشهور في عباراتهم.

تنبيه: اعلم أنّ في تمثيله بالنعمان نظرًا،[5] لأنّه مثّل به في «شرح التسهيل» لما قارنت الأداة نقله. وعلى هذا فالأداة فيه لازمة. وإذا كانت للمح[6] لم تكن لازمة.

وقوله:

فَذِكْرُ ذا وحَذْفُهُ سِيّانِ[7]

يعني: أنّ «أل» في ذلك ليست للتعريف، فحذفها لا يُخلّ به، فذكر «أل» وحذفه في ذلك سيّان.[8]

فإن قلتَ: كيف قال: «سيّان»، والوجهان مُترتّبان على تقدير:[9] إن قُصد اللمح جيء بـ«أل»، وإن لم يُقصد استُديم تجريده؟ قلتُ: أمّا كونهما مُترتّبين[10] على مقصدين فصحيح وهو مفهوم[11] من قوله: «دَخَلا للمَحِ ما قَد كانَ عَنهُ نُقِلا». وقوله: «سيّان» يعني من جهة التعريف،[12] كما قرّرته.[13]

---

(١) زاد في ح و س: فقال:

كالفَضلِ، والحارِثِ، والنُّعمانِ

ومثله في ط عدا: «فقال».

(٢) ص ١٠٢.

(٣) ح س: واسم.

(٤) زاد في ط: هـ.

(٥) ح س: أن تمثيله بالنعمان فيه نظر.

(٦) س: للمح الصفة.

(٧) في حاشية الأصل:

كالفَضلِ، والحارِثِ، والنُّعمانِ   فَذِكْرُ ذا وحَذْفُهُ سِيّانِ

وسيان، أي: مستويان.

(٨) انظر الإتحاف ١: ٢٨٠ ـ ٢٨١. س: فذكر أل وحذفها سيان.

(٩) ح س: «مرتبان على مقصدين أحدهما». ط: مرتبان على مقصدين.

(١٠) ح س ط: مرتين.

(١١) زاد في ط: مرضي.

(١٢) سقطت من الأصل.

(١٣) زاد في س: «وقوله». وفي ط: «ثم قال». والغلبة: تغليب على عموم بتخصيص. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وعلمًا: خبر مقدم ليصير، ومضاف: اسمه. وبالغلبة: متعلقان بالفعل الناقص. ومصحوب: مضاف إلى «أل» على الحكاية.

١١١ ـ وقَد يَصِيرُ عَلَمًا بالغَلَبَةْ مُضافٌ أو مَصحُوبُ «أل»، كالعَقَبَةْ

يعني: أنّ من المُعرّف بالإضافة، أو بالأداة، ما يغلب[١] على بعض ما له معناه، فيصير علَمًا بالغلبة، خلافًا لمن ذهب إلى أنه ليس بعلَم، بل أُجري مُجراه. ومثال المضاف: ابن عُمرَ،[٢] وابن الزُّبير، وابن عَمرو،[٣] وابن عبّاس، في العَبادِلة، رضي الله[٤] عنهم. ومثال مصحوب «أل»: العقبةُ والبيت والمدينة والكتاب، في عقبة أيلةَ، والبيت الحرام، وطَيبة، و[مُصنّف سيبويه].[٥]

ثمّ قال:[٦]

١١٢ ـ وحَذْفَ «أل» ذِي، إن تُنادِ أو تُضِفْ، أَوجِبْ، وفي غَيرِهِما قَد تَنحذِفْ[٧]

ذي: إشارة إلى التي صحبت ما صار علَمًا بالغلبة. ومثال[٨] حذفها في النداء قولهم في الصعق:[٩] يا صَعِقُ. ومثال حذفها في الإضافة قولهم في الأعشى: أعشى قيسٍ. ولا تُحذف في غير النداء والإضافة إلّا قليلًا، كقولهم: هذا يومُ اثنينِ مُباركًا فيه. ومجيء الحال منه في الفصيح[١٠] يُوضح فساد قول المبرّد، في جعله «أل» في الاثنين وسائر الأيام للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات. وإلى حذفها في ذلك أشار بقوله:[١١] «وفي غَيرِهِما قَد تَنحَذِفْ».[١٢]

---

(١) ح س: أن المعرف بالإضافة أو بالأداة قد يغلب.
(٢) سقط: «ابن عمر» من س.
(٣) سقط: «ابن عمرو» من ح.
(٤) زاد في س: «تعالى».
(٥) سقط من الأصل.
(٦) س: وقوله.
(٧) س: «ينحذف». وسقط: «وفي غيرهما قد تنحذف» من ح و ط. وحذف: مفعول مقدم لأوجب، مضاف إلى «أل» على الحكاية، وذي: صفة أل. وحذف جواب الشرط ضرورة لدلالة الكلام عليه.
(٨) ح س: فمثال.
(٩) الصعق: لقب خويلد بن نفيل.
(١٠) سقط «منه في الفصيح» من ح و س.
(١١) ط: وأشار إلى حذفها في ذلك بقوله.
(١٢) س: ينحذف.

الابتداء(١)

١١٣ ـ مُبْتَدأٌ زَيْدٌ، وعاذِرٌ خَبَرْ   إن قُلتَ: زَيدٌ عاذِرٌ مَنِ اعتَذَرْ(٢)

المبتدأ: هو الاسم المُجرَّد من العوامل اللفظيّة غير الزائدة مُخبَرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لما(٣) يُستغنى به. فالاسم: جنس يشمل الصريحَ نحو: زيد عاذر، والمؤوَّل نحو: ﴿وأن تَصُومُوا خَيرٌ لَكُم﴾.(٤) والمُجرّد من العوامل اللفظية: مُخرج لاسم «كان» ونحوه. وغير الزائدة:(٥) مُدخل لنحو: بحسبِكَ زيدٌ،(٦) و:(٧) ﴿ما لَكُم مِن إلهٍ غَيرُهُ﴾. فإنّ حسبك مبتدأ، والباء فيه زائدة. وكذلك إلّه مبتدأ، و «من» زائدة.

وذكر في «شرح الكافية»(٨) أنّ حسبك، في هذا المثال ونحوه، خبر مقدّم، لا مبتدأ، لأنّه لا يتعرّف بالإضافة. وإنّما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة، نحو: بحسبك درهم.(٩) ومُخبَرًا عنه أو وصفًا:(١٠) مُخرج لأسماء الأفعال. ورافعًا لما(١١) يُستغنى به: يشمل الفاعلَ نحو: أقائمٌ الزيدانِ؟ ونائبَه نحو: أمضروبٌ العبدانِ؟(١٢) ويخرج به «قائم» من نحو(١٣) قولك: أقائمٌ أبوه زيد؟ فإنّ مرفوعه غير مُستغنى به.

وقد اتّضح بذلك أنّ المبتدأ قسمان: أحدهما ذو خبر، والثاني مُسند إلى مرفوع يُغني عن

---

(١) ح: باب الابتداء.
(٢) مبتدأ أي: به. حذف حرف الجر فاستتر الضمير في «مبتدأ» نائب فاعل له. والعاذر: الرافع للوم. وزيد: مبتدأ مؤخر خبره: مبتدأ. وعاذر: مبتدأ سوغ الابتداء به قصد لفظه. وخبره: خبر. ومن: مفعول عاذر.
(٣) ح س: أو وصف رافع ما.
(٤) الآية ١٨٤ من سورة البقرة. وقوله: «نحو وأن تصوموا خير لكم» ليس في ح و س. وكذلك المثال قبل.
(٥) زاد في ح: مخبرًا عنه ووصفًا رافعًا ما.
(٦) ح س: درهم.
(٧) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف. وزاد في س: قوله تعالى.
(٨) ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨.
(٩) سقط: «فإن حسبك... درهم» من ح و س.
(١٠) ح س: أو وصف.
(١١) ح س: ورافع ما.
(١٢) ح س ط: العمران.
(١٣) ح: «ويخرج به أيضًا نحو قائم من». س: «ويخرج به نحو قائم من». ط: ويخرج به نحو أقائم من نحو.

الخبر. وقد أشار إلى الأوّل بقوله «مُبتدأ زيدٌ، وعاذرٌ خبرٌ»،[١] وإلى الثاني بقوله:[٢]

[الفاعل يسد مسد الخبر]

١١٤ ـ وأوّلٌ مُـبـتَـدأٌ، والـثّـانِـي   فـاعِـلٌ اَغـنَـى فـي: أسـارٍ ذانِ؟

فزيد في المثال الأوّل: اسم مجرّد من العوامل اللفظيّة، مُخبر[٣] عنه بـ «عاذر». وسارٍ في المثال[٤] الثاني: اسم مجرّد من[٥] العوامل اللفظيّة، وهو وصف رافع ما يُستغنى[٦] به. فقد فُهم من المثالين حدّ المبتدأ.

ثمّ قال:[٧]

١١٥ ـ وقِسْ،

أي: قس على هذين المثالين. وهما: زيدٌ عاذرٌ، وأسارٍ ذانِ؟ أو قس[٨] على الثاني، في كونه بعد استفهام.

ثمّ قال:[٩]

وكاستِفهامِ النَّفيُ،

يعني: أنّ النفي مُسوّغ لاستعمال الوصف المذكور[١٠] كالاستفهام، نحو: ما قائم الزيدانِ. وأطلق الاستفهام، ليتناول جميع أدواته، كهل ومَن وما. فهو أولى من قول ابن الحاجب: «أو ألف الاستفهام».[١١] وأطلق[١٢] النفي، ليتناول كلّ ناف يصلح لمُباشرة الاسم،[١٣] حرفًا

---

(١) زاد في ط: البيت.

(٢) المراد بأول «سار»، وبالثاني «ذان». وأغنى أي: الفاعل عن أن يكون للمبتدأ خبر. والساري: الماشي ليلاً. وأول: مبتدأ سوغ الابتداء به عطف الثاني عليه. وخبره: مبتدأ. وخبر الثاني: فاعل. وفي: تنازع فيه مبتدأ وفاعل. وذان: إشارة إلى مذكرين فاعل سار. وجملة أسار ذان: مفعول به لقول محذوف مجرورٍ بفي. ونون أول لأنه على وزن «فَوعل» وليس اسم تفضيل. وحذفت همزة «أغنى» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها.

(٣) ح س: مخبرًا.

(٤) ح س: «وأسار في». ط: وأسار في المثال.

(٥) ح س: عن.

(٦) س: رفع ما استغنى.

(٧) س:

وقِـسْ، وكـاسـتِـفـهـامِ الـنّـفـيُ، وقَـدْ   يَـجُـوزُ نَـحـوُ: فـائـزٌ أُولُو الـرَّشَـدْ

والرشد: التوفيق.

(٨) سقطت من س.

(٩) انظر الإتحاف ١: ٢٨٤. س: «وقوله». والكاف: خبر مقدم للنفي.

(١٠) زاد في ح و س: مبتدأ.

(١١) شرح الكافية ١: ٨٦. ح س: جميع أدواته كهل ومنى ومن.

(١٢) زاد في ط: في.

(١٣) ح س: الأسماء.

ـ وهو[١] ما ولا وإنْ ـ واسمًا. وهو[١] غيرٌ. نحو: غيرُ قائم الزيدانِ. فغير: مبتدأ مضاف إلى الوصف، والزيدان: فاعل يُغني عن خبره. وعلى[٢] ذلك خُرِّج قول الشاعر:[٣]

غَـيـرُ مـأسُـوفٍ عـلَى زَمَـنِ يَـنـقَـضِـي، بـالـهَـمِّ، والـحَـزَنِ

وفعلًا. نحو: ليس قائمٌ الزيدانِ. إلّا أنّ الوصف بعد «ليس» يرتفع على أنه اسمها، والفاعل يُغني عن خبرها. وكذلك «ما» الحجازيّة.

وقوله:[٤]

وقـدْ يَـجُـوزُ نَـحـوُ: فـائـزٌ أُولُو الـرَّشَـدْ

إشارةٌ إلى جواز الابتداء بالوصف المذكور، مُجرّدًا من النفي والاستفهام، وهو قليل. ونقل المُصنّف[٥] عن سيبويه جوازه على قُبح، وعن الأخفش أنه يرى[٦] ذلك حسنًا. ونقل غيره أنّ مذهب البصريّين غيرَ الأخفش المنع. واعلم أنّ الوصف المذكور إنّما يتعيّن جعله مبتدأ، وما بعده فاعلًا[٧] سدّ مسدّ الخبر، إذا كان مُفردًا، وما بعده مُثنّى أو مجموع.[٨] أمّا إذا طابق ما بعده فله ثلاثة أحوال، أشار إليها بقوله:[٩]

١١٦ ـ والثّانِ مُبتَدّى، وذا الوَصفُ خَبَرْ إنْ في سِوَى الإفرادِ، طِبقًا، استَقَرْ

فأحد الأحوال: أن يتطابقا في التثنية نحو: أقائمانِ الزيدانِ؟ والثاني: أن يتطابقا في الجمع نحو: أقائمونَ الزيدونَ؟ وإعراب هاتين الصورتين واحد. وهو أنّ الوصف خبر مقدّم، والثاني مبتدأ مؤخّر. ولا يجوز أن يكون الوصف فيهما مبتدأ، وما بعده فاعلًا، لتحمّله للضمير،[١٠]

---

(١) ح س: نحو.

(٢) سقط من ح و س حتى: «والحزن».

(٣) البيت لأبي نواس. العيني ١:٥١٣ والخزانة ١:١٦٧. ط: «وعلى ذلك قول الشاعر». وعلى زمن: في محل رفع نائب فاعل يغني عن خبر «غير» ولا يعلقان.

(٤) نحو: فاعل يجوز. وأولو: فاعل فائز يغني عن الخبر.

(٥) شرح التسهيل ١:٢٧٣.

(٦) ح: رأى.

(٧) س: فاعل.

(٨) ح س ط: أو مجموعًا.

(٩) حذفت الياء من «الثاني» للتخفيف. ويراد به المرفوع بالوصف. ومبتدى: لغة في المبتدأ. ط: «مبتدأ». وذا: اسم إشارة. وسوى: غير. والطبق: المطابق. واستقر: وقع. والثان: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة خبره: مبتدى مرفوع بالضمة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. وفي سوى: متعلقان بفعل محذوف يفسره استقر. وطبقًا: حال من فاعل المحذوف. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. والمراد: إن استقر الوصف في غير الإفراد مطابقًا لمرفوعه فالمرفوع مبتدأ مؤخر والوصف خبره. وحذفت الراء الثانية من «استقرّ» للوقف.

(١٠) ح س ط: الضمير.

إلّا على لغة «أكلوني البراغيث». والثالث: أن يتطابقا في الإفراد نحو: أقائمٌ زيدٌ؟ فيجوز فيه الوجهان. فإن جُعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل[1] لم يكن فيه ضمير، وإن جُعل خبرًا مُقدّمًا وما بعده مبتدأ كان فيه ضمير.

[المبتدأ والخبر]

ثمّ أشار إلى رافع المبتدأ، بقوله:[2]

١١٧ ـ ورَفَعُوا مُبتَدأً، بالابتِدا كَذاكَ رَفعُ خَبَرٍ، بالمُبتَدَى

ما ذكره هو أحد المذاهب السبعة. وهو الصحيح،[3] وهو مذهب سيبويه.[4] والابتداء هو كون الاسم مُجرّدًا من[5] العوامل اللفظيّة، مُخبرًا عنه، أو مُسندًا هو إلى ما يُغني[6] عن الخبر.

ثمّ شرع في تعريف الخبر، فقال:

١١٨ ـ والخَبَرُ الجُزءُ المُتِمُّ الفائدَة[7]

فالجزء[8] يشمل المبتدأ والخبر، والمُتمّ الفائدة أخرج المبتدأ.

فإن قلتَ: ليس هذا[9] بحدّ صحيح، لأنه صادق على الفعل، وعلى الفاعل،[10] وعلى الحرف أيضًا. قلتُ: ليس مُراده بالجزء جزء الكلام، مطلقًا، فيلزمَه ما ذكرتَ.[11] وإنّما المُراد جزء الجملة الاسميّة. ويدل على ذلك أمران: **أحدهما**: أنّ الباب موضوع لها. **والثاني**: تمثيله بقوله:[12]

---

(١) ح س: فاعلاً.

(٢) رفعوا أي: العرب أو بعض النحاة. وحذفت همزة الابتداء للتخفيف. والمبتدى: لغة في المبتدأ. والباء في الشطرين: للاستعانة. والكاف: خبر مقدم. أي: رفع الخبر بالمبتدأ مثل رفع المبتدأ بالابتداء.

(٣) ح س: «ما ذكره هو الصحيح». أما رافع المبتدأ فقيل: هو الابتداء أو الخبر أو الذكر الذي في الخبر أو التجرد من العوامل أو الإسناد أو الأولية أو الشبه بالفاعل. وأما رافع الخبر فقيل: المبتدأ أو الابتداء أو الابتداء والمبتدأ أو الابتداء بوساطة المبتدأ. وانظر: الهمع ١: ٩٤ والإتحاف ١: ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

(٤) ذكر أبو حيان أن الابتداء هو ما في النفس من معنى الإخبار عن المبتدأ. التذكرة ص٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٥) ح س: عن. (٦) ح: ما يغني به.

(٧) زاد في س:

كـالله بَـرٌّ، والأيـادِي شـاهِـدَهْ

والجزء: الاسم أو الجملة. والمتم: المحصل المكمل. والفائدة: مضاف إليه.

(٨) ط: والخبر.

(٩) ح س ط: هذا ليس.

(١٠) س: والفاعل.

(١١) ح: ما ذكرنا.

(١٢) ح: «الله برّ». والبر: المحسن. والأيادي: أياديه وهي النعم، جمع أيد جمع يد. وشاهدة أي: أدلة. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية.

كـــاللهُ بَـــرٌّ، والأيــــادِي شــــاهِــــدَهْ

فلم يدخل تحت كلامه الفعل، ولا الفاعل،[١] ولا الحرف أيضًا، لأنّه لا يكون أحد جزأيِ الجملة.[٢]

فإن قلتَ: إخراج المبتدأ بقوله: «المتمّ[٣] الفائدهْ» غير واضح، لأنّ المبتدأ أيضًا يُتمّ[٤] الفائدة. فإن الفائدة بهما حصلت. قلتُ: الخبر هو ثاني الجزأين، ولا إشكال في أنّ ثانيهما هو الذي يُتمّ[٥] الفائدة. وأيضًا فإنّ الخبر هو المُستفاد من الجملة. ولذلك كان أصله أن يكون نكرة. ولهذا قال أبو مُوسى: المبتدأ مُعتمَد البيان، والخبر مُعتمَد الفائدة.

ثمّ قال:[٦]

١١٩ ـ ومُفرَدًا يأتِي، ويأتِي جُملَهْ[٧]

فقسم الخبر إلى قسمين: مُفرد[٨] وجملة، خلافًا لابن السرّاج في إثباته ثالثًا، لا مُفردًا ولا جملة. وهو الظرف والجارّ والمجرور.

ثمّ ذكر حكم الجملة، فقال:[٩]

حــاوِيــةً مَــعـنَــى الَّذِي سِــيــقَــتْ لَهْ

الذي سيقت له هو المبتدأ. فكأنّه[١٠] قال: حاويةً معنى المبتدأ. ولم يُقيّده بالضمير، فشمل أربعة أشياء: الضميرَ نحو: زيد أبوه قائم ـ وقد يُحذف إن أُمن اللبس[١١] نحو: السّمن مَنَوانِ بدرهم[١٢] ـ واسمَ الإشارة نحو:[١٣] ﴿ولِباسُ التَّقوَى ذلِكَ خَيرٌ﴾، وتكرارَ[١٤] لفظ المبتدأ

---

(١) س: والفاعل.
(٢) زاد في ح و س و ط: الاسمية.
(٣) ح س: متم.
(٤) س: متم.
(٥) انظر المقدمة الجزولية ص٦٤ وشرحها ص٧٤٤ والإتحاف ١: ٢٨٧. ط: الذي به تتم.
(٦) س: وقوله.
(٧) زاد في س:

حــاوِيــةً مَــعـنَــى الَّذِي سِــيــقَــتْ لَهْ

ومفردًا: حال من الفاعل. وكذلك جملة. والجملة تكون اسمية أو فعلية أو شرطية.
(٨) ح س: ينقسم الخبر قسمين مفردًا.
(٩) الحاوية: المتضمنة. وسيقت: أوردت خبرًا. ومعنى: مفعول به لاسم الفاعل حاوية، مضاف إلى الذي.
(١٠) ح س: وكأنه.
(١١) سقط: «إن أمن اللبس» من ح و س.
(١٢) زاد في ح و س: «أي منه». والمنوان: مثنى منا. والمنا وزن رطلين.
(١٣) الآية ٢٦ من سورة الأعراف. وزاد في س: قوله تعالى.
(١٤) ح س: وتكرير.

نحو:[١] ﴿الحاقةُ ما الحاقةُ﴾؟ والعمومَ نحو:[٢]

* فـأمّـا الـقِـتـالُ لا قِـتـالَ لَدَيـكُـمُ *

فهذه الروابط[٣] المُتّفق عليها.

فإن قلتَ: قد ذكر ابن عُصفور، من الروابط المُتّفق عليها، عطف جملة فيها ضمير بالفاء خاصّة، كقوله:[٤]

وإنـسـانُ عَـيـنِـي يَـحـسِـرُ الـمـاءُ تـارةً   فـيَـبـدُو،

وعبارة الناظم[٥] لا تشمله. قلتُ: التحقيق أنّ الجملتين إذا عُطفت[٦] إحداهما على الأُخرى بالفاء التي للسببية تنزّلتا منزلة الشرط والجزاء، واكتُفي بضمير واحد في إحداهما كما يُكتفى بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء.[٧] فإذا قلتَ: زيد جاء عمرو فأكرمَه. فالارتباط وقع[٨] بالضمير الذي في الثانيةَ.[٩] نصّ على ذلك ابن أبي الربيع، قال: لأنّهما تنزّلتا منزلة: زيدٌ لـمّا جاء عمرو أكرمَه.[١٠] فالإخبار إذًا إنّما هو بمجموعهما، والرابط إنّما هو الضمير. والله أعلم.[١١]

ثمّ قال:

١٢٠ ـ وإن تَـكُـنْ إيّـاهُ مَـعـنًـى اكـتَـفَـى   بِها،[١٢]

---

(١) الآيتان ١ و٢ من سورة الحاقة. وزاد في س: قوله تعالى.

(٢) صدر بيت للحارث بن خالد، عجزه في س:

ولـكِـنَّ سَـيـرًا فـي عِـراضِ الـمَـواكـبِ

العيني ١: ٥٧٧ والخزانة ١: ٢١٧. والعراض: جمع عَرض. وهو الجانب. وفي حاشية الأصل:

«ألا لَيـتَ شِـعـرِي: هَـل إلَى أُمّ مَـعـمَـرِ   سَـبِـيـلٌ؟ فـأمّـا الـصَّـبرُ عَـنـهـا فـلا صَـبرا

الشاهد فيه قوله: فأمّا الصبر عنها فلا صبرا. حيث سد العموم ههنا مسد الضمير الراجع إلى المبتدأ، كما قرر». والبيت لابن ميادة. العيني ١: ٥٢٣.

(٣) زاد في ح و س: هي.

(٤) انظر الإتحاف ١: ٢٨٨. والبيت لذي الرمة. وتتمته في ح و س: «وتاراتٍ يَجِمُّ فيَغرقُ». ديوانه ص٣٩١ والعيني ٤: ٢٣٦ والخزانة ١: ٣١١. ح س: «خاصة نحو». وإنسان العين: النقطة اللامعة في وسط السواد. ويحسر: ينكشف. ويجم: يكثر ويجتمع. وانظر المقرب ص٨٣ والمغني ص٥٥١ ـ ٥٥٦.

(٥) ح س: المصنف.

(٦) س: عطف.

(٧) سقط: «واكتفي... والجزاء» من ح و س.

(٨) ط: يقع.

(٩) سقط: «الذي في الثانية» من س.

(١٠) انظر البسيط ص٥٥٧ ـ ٥٥٨. ح س ط: زيد إذا جاء عمرو أكرمه.

(١١) الجملة ليست في ح و س.

(١٢) زاد في س:

كَـنُـطـقِـيَ اللهُ حَـسـبِـي، وكَـفَـى

واسم تكن: يعود على جملة. ومعنى: منصوب بنزع الخافض.

أي: إذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها، ولم يحتج(١) إلى رابط.

ثمّ مثّل بقوله:(٢)

كَنُطقِيَ اللهُ حَسبِي، وكَفَى

نطقي: مبتدأ، والله حسبي: جملة أُخبر بها عنه، ولا رابط فيها، لأنّها هي نفس المبتدأ في المعنى. ومن ذلك قولهم: هِجِّيرَى(٣) أبي بكرٍ لا إلَهَ إلّا اللهُ.

وأقول: الذي يظهر ـ والله أعلم ـ في هذا ونحوه أنّه ليس من الإخبار بالجملة، وإنّما هو من الإخبار بالمفرد، لأنّ الجملة في نحو ذلك إنّما قُصد لفظها، كما قُصد حين أُخبر عنها في نحو:(٤) «لا حَولَ ولا قُوّةَ إلّا باللهِ: كَنزٌ مِن كُنوزِ الجَنّةِ» فليُتأمّل.(٥)

ثمّ انتقل إلى حكم المفرد، فقال:

١٢١ ـ والمُفرَدُ الجامِدُ فارِغٌ،(٦)

الخبر المفرد(٧) قسمان: جامد ومُشتقّ. فالجامد فارغ، أي: من الضمير، فلا يتحمّل(٨) ضميرًا، خلافًا للكسائيّ. والمُشتقّ: ذو ضمير مُستكنّ،(٩) أي: يتحمّل ضميرًا، يعود على المبتدأ.

فإن قلتَ: هذا البيت غير محرَّر. وذلك من خمسة أوجه: **الأوّل**: أنّ الجامد ليس فارغًا من

---

(١) ح س: فلم يحتج.

(٢) النطق: المنطوق. وحسبي: كافيّ. وفاعل كفى: يعود على لفظ الجلالة. حذف حرف الجر قبله فاستتر. والأصل: كفى به حسيبًا.

(٣) الهجيرى: الدأب والعادة.

(٤) حديث شريف. البحر ١:٤٧ والتصريح ١:١٦٤ و٢:١٥٣ والخزانة ٣:٦٢٢. وانظر صحيح البخاري ص٢٣٥٤ وصحيح مسلم ص٢٠٧٨ والمسند ٥:١٥٦.

(٥) الحق أن مثل هذا من باب حكاية الجمل بقول مضاف مقدر، أي: نطقي قولُ الله حسبي، وقولُ لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة. فالجملة المحكية هي في الأصل مضاف إليها، والمضاف هو في المثال الأول خبر، وفي المثال الثاني مبتدأ. ولما حذف المضاف حلت الجملة محله، فكان لها حكم موقعه. انظر: حاشية الدسوقي ٢:٥٨ والمنصف للشمني ٢:١٣٠ وإعراب الجمل ص١٦٣ و٢٢٨ ـ ٢٢٩ و٢٤٧.

(٦) زاد في س وحاشية الأصل:

وإنْ		يُشتَقَّ فهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُستَكِنْ

ويشتق: مجزوم حرك بالفتح للإدغام. والضمير فيه للمفرد. والمستكن: المستتر. وسكن هاء «هو» تخفيفًا لدخول الفاء عليها، وحذفت النون الثانية من «مستكنّ» للوقف.

(٧) سقطت من الأصل.

(٨) س: ولا يتحمل.

(٩) ح س ط: وقوله:

وإن يُشتَقَّ فهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُستَكِنْ

الضمير مُطلقًا. بل إذا لم يؤوّل[١] بمُشتقّ. فإن أُوّل به تحمّل الضمير. **الثاني**: أنّ قوله: «فارغ» ليس مُبيّنًا لمُراده. إذ لا يُدرى ممّاذا؟[٢] **الثالث**: أنّ قوله: «وإن يُشتقّ» ظاهره أنّ فاعل[٣] «يُشتقّ» ضمير المُفرد الموصوف بالجمود. وذلك غير مستقيم. **الرابع**: أنّه أطلق أيضًا[٤] في المُشتقّ. ومن المشتقّ[٥] ما لا يتحمّل الضمير دائمًا،[٦] كأسماء الآلة والزمان والمكان.[٧] **الخامس**: أنّه أطلق في قوله:[٨] «فهْوَ ذُو ضَميرٍ مُستكِنْ». وهو مُقيّد بألّا يرفع ظاهرًا. فإن رفع الظاهرَ[٩] لم يتحمّل ضميرًا، نحو: زيد قائم أبوه.

قلتُ: الجواب عن الأوّل أنّ ما أُوّل بالمشتقّ تنزّل[١٠] منزلته وأُعطي حكمه. فذكر حكم المُشتق يُغني عن ذكره،[١١] في مقام الاختصار. وعن الثاني أنّ قوله في المُشتقّ «فهو ذو ضمير مُستكنّ» عُلم[١٢] منه أنّ المُراد فارغ من الضمير، لأنّه مُقابله. وعن الثالث أنّ الضمير عائد على الموصوف لا بقيدِ صفته.[١٣] ولذلك نظائر. وعن الرابع أنّ المُراد بالمُشتقّ هنا ما ذكره في «شرح التسهيل».[١٤] قال: «والمُراد بالمُشتقّ هنا[١٥] ما دلّ على مُتّصف، مصوغًا من مصدر مُستعمل أو مُقدّر». واسم الزمان والمكان والآلة ليس من هذا المُشتقّ. وهذا اصطلاح. وعن الخامس أنّ البيت الآتي يُقيّده، كما سيأتي:[١٦]

١٢٢ ـ وأبرِزَنْهُ مُطلَقًا، حَيثُ تَلا   ما لَيسَ مَعناهُ لَهُ مُحَصَّلا

---

(١) س: يتأول.
(٢) ح س: مم هو فارغ.
(٣) كذا. وهو نائب فاعل. فلعله جرى على مذهب الزمخشري.
(٤) سقطت من س.
(٥) ح س: ومنه.
(٦) سقطت من ح و س و ط.
(٧) سقطت من الأصل.
(٨) زاد في س: أيضًا.
(٩) ح: «رفع ظاهرًا». س: رفعه.
(١٠) ح: «يتنزل». ط: ينزل.
(١١) ح س: عن حكمه.
(١٢) ح س: يعلم.
(١٣) ط: لا يقيد صفته.
(١٤) في ١: ٣٠٤.
(١٥) ح: «هنا بالمشتق». وسقط من س.
(١٦) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». وأبرز: أظهر. وتلاه: وقع بعده. والمحصل: المميَّز المعيَّن. ومطلقًا: حال من مفعول أبرز. وفاعل تلا: يعود على الخبر. وما: نكرة موصوفة مفعول تلا. والضمير في معناه: للخبر، وفي له: للمبتدأ. والتقدير: أظهر الضمير العائد من الخبر المشتق، إذا كان الخبر بعد مبتدأ، ليس معنى الخبر معيَّنًا للمبتدأ، وقد رأيت ما في التركيب من تعسف وتشتيت للضمائر ومعاظلة. ط: مُحصّلاً.

أمر بإبراز الضمير، إذا جرى على غير من هو له، مُطلقًا أي:[1] سواءٌ خيف اللَّبس،[2] أو أُمِن. مثال[3] ما يُخاف فيه اللَّبس: زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو. ومثال ما لا لبس فيه:[4] زيدٌ هندٌ ضاربُها هو. وأجاز الكوفيّون استتاره، إن أُمن اللبس، كالمثال الأخير،[5] ووافقهم الناظم[6] في غير هذا الكتاب.

ومن صور جريانه على غير صاحبه أن يرفع ظاهرًا، نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه. فقائم: خبر عن زيد وهو للأب. فيجب في هذه الصورة أيضًا إبراز الضمير، لأنّه لا يرفع شيئين ظاهرًا ومُضمرًا. فالهاء في قوله:[7] «أبوه» هو الضمير الذي كان مُستكنًّا. وهذا هو الجواب عن الوجه[8] الخامس.[9]

١٢٣ ـ وأخبَرُوا بِظَرفٍ، أو بِحَرفِ جَرّ[10]

مثال الظرف: زيدٌ عندَكَ. ومثال حرف الجرّ مع المجرور:[11] زيدٌ في الدار. واقتصر على ذكر الجرّ[12] لاستلزامه المجرور. ثمّ إنّ الظرف والجارّ والمجرور ليسا خبرين،[13] في الحقيقة. وإنّما الخبر هو العامل فيهما، وأطلق عليهما الخبر، لنيابتهما عنه. ولهذا قال:[14]

نـاوِيـنَ مَـعـنَـى «كـائـنٍ»، أوِ «اسـتَـقَـرّ»

---

(١) سقطت من س.

(٢) س: لبس.

(٣) ح: «أم لا ومن مثال». س: «أم لا ومن مثل». ط: «أم أمن مثال». وإذا وقعت همزة التسوية بعد «سواء» فلا بد من «أم» المعادلة. فإن فقدت الهمزة جازت «أو» أيضًا. والجملة الفعلية الأولى: حال من المبتدأ المقدر: سواء الحكم مخوفًا لبسه أو مأمونًا. وهذا خبر من تقدير شرط كما ذهب السيرافي. الدسوقي ١ :٤٤.

(٤) ح: «ما ليس فيه». س: ما ليس فيه لبس.

(٥) ح س: الآخر.

(٦) ح س: المصنف.

(٧) ح س: قولك.

(٨) سقطت من س.

(٩) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(١٠) زاد في س:

نـاوِيـنَ مَـعـنَـى كـائـنٍ، أو اسـتَـقَـرّ

وبحرف: معطوفان على بظرف لا يعلقان. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. والظرف يكون للمكان أو للزمان، ويسمى مفعولاً فيه. وأخبروا أي: العرب.

(١١) سقط: «مع المجرور» من ح و س.

(١٢) س ط: «الحرف».

(١٣) ح س: «بخبر». وزعم بعض النحاة أنهما الخبر بلا تقدير عامل. ويرد عليهم الفرق بين: زيد داخلَ الغرفة وداخلُ الغرفة، وأنت مكانَ روحي ومكانُ روحي. انظر شرح الكافية ١ :٩٤ والتمام ص٢٣٥ والرد على النحاة ص٩٩ والشرح المفصل ١ :٩٠ وإعراب الجمل ص٣١٤ ـ ٣٢١. ومشكلة العامل النحوي ص٢٨ ـ ٣١.

(١٤) ناوين أي: مقدرين، حال من فاعل أخبر. واستقر: معطوف على كائن في محل جر على الحكاية.

فمن قدّر «كائنًا» جعلهما من قبيل الخبر المفرد، ومن قدّر «استقرّ» جعلهما من قبيل الجمل.(١) والأوّل اختيار الناظم،(٢) ويُرجّحه أنّ أصل الخبر الإفراد. والثاني قول أكثر البصريّين، ويُرجّحه أنّ الأصل في العمل إنّما هو للفعل.(٣) وقد نُسب كلّ(٤) منهما إلى سيبويه.

فإن قلتَ: ما فائدة قوله: «معنى كائن أو استقرّ»؟ قلتُ: التنبيه على أنّ لفظ «كائن» أو «استقرّ»(٥) لا يتعيّن. بل مُستقرّ وثابت وحاصل ونحوها ككائن، وكانَ وثبتَ وحصلَ ونحوها كاستقرّ. وضابط ذلك الكونُ المُطلقُ.(٦)

١٢٤ ـ ولا يَكُونُ اسمُ زَمانٍ خَبَرا ... عَن جُثّةٍ، وإنْ يُفِدْ فأخبِرا

اسم المكان(٧) يُخبر به عن الجُثّة، نحو: زيدٌ أمامَك، وعن المعنى نحو: العِلمُ أمامَك. واسم الزمان(٨) يُخبر به عن المعنى، ونحو: الرّحيلُ غدًا، ولا يُخبر به عن الجثّة، لعدم الإفادة، ما لم تُقدَّر(٩) إضافة معنى إليها. فيجوز، لأنّ الإخبار حينئذٍ إنّما هو في الحقيقة عن المعنى المُقدّر، كقولهم: الهلالُ الليلةَ، أي: طلوعُ الهلالِ. وإلى هذا(١٠) أشار بقوله: «وإن

---

(١) ح س ط: الجملة.

(٢) ح س: «المصنف». وقد يرد الكون المطلق مع المتعلق به، إذا بني الكلام عليهما في الأصل. نحو قول الشاعر:

لَكَ العِزُّ، إن مَولاكَ عَزَّ، وإن يَهُنْ ... فأنتَ، لَدَى بُحبُوحةِ الهُونِ، كائنُ

ومنه في الصفة قوله عليه السلام: «ما من نَسَمة كائنةٍ إلى يوم القيامة إلّا هي كائنة»، وفي الخبر: «والله كائن بعد كل شيء»، وقول أبي بكر: «أإنّا لكائنون بعدك»؟ وقد يحمل الأخيران على أن «كائن» بمعنى: باق. انظر: إعراب الجمل ص٣١٧.

(٣) في حاشية الأصل:

(فإنْ يَكُ جُثماني بأرضٍ سِواكُمُ ... فإنَّ فُؤادِي عِندَكِ، الدَّهرَ، أجمَعُ

الشاهد فيه قوله: «أجمع» حيث أكد به الضمير المنتقل إلى الظرف. وهو قوله: «عندك». إذ لو لم يكن الضمير منتقلاً من الفعل إليه لما جاز تأكيده، ولا عطف الاسم عليه في قوله:

ألا يا نَخلةً، مِن ذاتِ عِرقٍ، ... عَلَيكِ، ورَحمةُ اللهِ، السَّلامُ

فإن قوله: «ورحمة الله» عطف على الضمير المستكن في «عليك» الراجع إلى السلام المتأخر، لأنه خبر عنه). والبيت الأول لجميل بثينة. ديوانه ص١١٨ والعيني ١: ٥٢٥ والخزانة ١: ١٩٠. والثاني للأحوص. ديوانه ص١٩٠. والجثمان: الشخص. وقوله: «بأرض سواكم» أي: بأرض سوى أرضكم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. والنخلة استعارة للمرأة. وذات عرق: اسم موضع.

(٤) زاد في ح: واحد.

(٥) سقط: «التنبيه... استقر» من ح و س.

(٦) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». واسم الزمان: ما دل على زمان. نحو: يوم وحين وساعة وليل وصباح ومتى وإذ وإذا وبينا... والجثة: اسم الذات من إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد. وعن جثة: متعلقان بخبر. والألف في أخبرا: بدل من نون التوكيد.

(٧) اسم المكان: ما دل على مكان. نحو: فوق وتحت وأمام ودون وحيث وأين...

(٨) وكذلك ما كان من حروف الجر للزمان. نحو: في يوم ومن الصباح وإلى المساء...

(٩) ح: ما لم يقدر.

(١٠) ح: «الهلال الليلة وإليها». س: الهلال الليلة وإليه.

يُفِدْ فأخبِرا». وذهب[١] بعضهم إلى أنّ «الهلالُ الليلةَ» لا يُقدّر فيه مضاف محذوف، لأنّ الهلال يُشبه اسم المعنى، بالحدوث وقتًا دون وقت، فأفاد الإخبارُ عنه. وإليه ذهب في «التسهيل».[٢] وتقدير المضاف في ذلك مذهب البصريّين.

[الابتداء بالنكرة]

وقوله:

١٢٥ ـ ولا يَجُوزُ الابتِدا بالنَّكِرَهْ   ما لَمْ تُفِدْ،[٣]

يعني: أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأنّ الإخبار عن النكرة لا يُفيد غالبًا. فإن أفاد الإخبار عن النكرة جاز الابتداء بها. ولم يشترط سيبويه في الإخبار عن النكرة إلّا حصول الفائدة. وتتبّع النحويّون مواضع حُصول الفائدة، فقالوا: لا يُبتدأ بها[٤] إلّا بمُسوِّغ. والمُسوِّغات كثيرة، وهي راجعة إلى شيئين: التخصيص، والتعميم.

وقد أشار بالمُثُل[٥] إلى ستّة منها. **الأوّل**: تقديم الخبر، وهو ظرفٌ مُختصّ نحو: عندَ زيد نمِرةٌ، أو مجرورٌ[٦] نحو: في الدار رجلٌ، أو جملةٌ مُشتملة على فائدة نحو: قَصدَكَ غلامُه رجلٌ. ذكره في «شرح التسهيل»، ولم نره لغيره. **والثاني**:[٧] تقدّم استفهام نحو: هل فتى فيكم؟ **والثالث**: النفي[٨] نحو: ما خِلٌّ لنا. **والرابع**: الوصف نحو: رجلٌ من الكرام عندنا. **والخامس**: العمل نحو: رغبةٌ في الخير خيرٌ. **والسادس**:[٩] الإضافة نحو: عملُ بِرٍّ يَزينُ. ويصحّ الاستغناء بالعمل عن الإضافة، لأنّ المضاف عامل للجرّ، على الأصحّ.[١٠] ولمّا لم يذكر جميع المُسوِّغات قال:[١١]

---

(١) سقطت بقية الفقرة من ح و س. (٢) ص ٤٩.

(٣) زاد في س وحاشية الأصل:

كَعِندَ زَيدٍ نَمِرَهْ

١٢٦ ـ وهَل فَتًى فِيكُم؟ فما خِلٌّ لَنا   ورَجُلٌ، مِنَ الكِرامِ، عِندَنا

١٢٧ ـ ورَغبةٌ في الخَيرِ خَيرٌ، وعَمَلْ   بِرٌّ يَزِينُ،

وحذفت همزة الابتداء للتخفيف. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول متعلق بالفعل يجوز. والنمرة: كساء مخطط. والخل: الصديق المختص. والبر: الإحسان.

(٤) ح: «وقالوا لا يجوز الابتداء بها». س: فقالوا الابتداء بها لا يجوز.

(٥) ح: بالمثال. (٦) ح س: أو جار ومجرور.

(٧) ح س: «في شرح التسهيل الثاني». وانظر: ١:٣٠١ من شرح التسهيل.

(٨) ح: «المنفي». ط: تقدم نفي.

(٩) ذكر بعض النحاة مواضع كثيرة أنهاها إلى بضعة وثلاثين. حاشية الخضري ١:٩٨ ـ ١٠٠ والمغني ص٥٢٠ ـ ٥٢٥، والدسوقي ٢:١١٤ ـ ١١٩ والارتشاف ٢:٣٩ ـ ٤١.

(١٠) سقط: «للجر على الأصح» من ح و س.

(١١) سكنت لام الأمر تخفيفًا لدخول الواو عليها. وما: نائب فاعل. ولم يقل أي: لم يذكر في الأبيات ١٢٥ ـ ١٢٧.

وليُقَسْ ما لَم يُقَلْ

والضابط حُصول الفائدة.

[تقديم الخبر]

ثمّ قال:(١)

١٢٨ ـ والأصلُ، في الأخبارِ، أن تُؤخَّرا

لأنّ الخبر وصف(٢) في المعنى. فحقّه أن يتأخّر.(٣)

وجَــوَّزُوا الــتَّــقــدِيــمَ، إذْ لا ضَــررا

مثاله:(٤) تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يَشنَؤك.(٥) ومنع الكوفيّون تقديم الخبر، إلّا في نحو: في داره زيدٌ. وهم محجوجون بالسماع.

وقوله:(٦)

١٢٩ ـ فامنَعْهُ، حِينَ يَستَوِي الجُزآنِ عُــرْفًــا ونُــكــرًا، عــادِمَــي بَــيــانِ

يعني: أنّ الخبر يَمنع من تقديمه أسباب. وهي خمسة:

الأوّل: أن يستوي الجزآن ـ أعني(٧) المبتدأ والخبر ـ في التعريف مثل: صديقي زيدٌ،(٨) والعالمُ زيدٌ، أو في التنكير مثل:(٩) أفضلُ منكَ أفضلُ منّي، ولا قرينة. فلو عُلم المخبَرُ به

---

(١) ح: «وقوله». س: «قوله». وزاد فيها بعد الشطر:

وجَــوَّزُوا الــتَّــقــدِيــمَ، إذ لا ضَــرَرا

والأصل: مبتدأ خبره المصدر المؤول. وفي: تتعلق بالأصل.

(٢) ح: «إنما كان الأصل في الخبر وصف». س: إنما كان الأصل في الخبر أن يؤخر لأنه وصف.

(٣) زاد في ح و س: «فقوله». وجوزوا أي: أجاز البصريون ولم يمنعوا. وليس المراد بالجواز استواء الوجهين. وإذ: ظرف للفعل جوّز.

(٤) زاد في ح و س و ط: قولهم.

(٥) يشنأ: يبغض.

(٦) سقطت من ح و س. وزاد بعد البيت في حاشية الأصل:

١٣٠ ـ كَذا إذا ما الفِعلُ كانَ الخَبَرا أو قُصِدَ استِعمالُهُ، مُنحَصِرا

١٣١ ـ أو كانَ مُسنَدًا، لِذِي لام ابتِدا

وامنعه أي: تقديم الخبر. وعرفًا: منصوب بنزع الخافض. والعادم: الفاقد. والبيان: قرينة تميز المسند من المسند إليه. وعادمي: حال من الجزآن. وكذا أي: الحكم مثل هذا المنع. فالكاف: خبر لمحذوف. وإذا: ظرف يتعلق بها. وأراد بالفعل جملة فعلية استتر فيها ضمير المبتدأ. ومنحصرًا أي: منحصرًا مبتدؤه فيه، حال من المضاف إليه. واللام لانتهاء الغاية بمعنى: إلى.

(٧) س: «وهما». ط: يعني.

(٨) انظر الإتحاف ١:٢٩٥. ح: «مثل زيد صديقي». س: نحو زيد صديقي.

(٩) س: نحو.

منهما[1] بقرينة جاز التقديم، كقولك: أبو حنيفة أبو يوسف. فأبو حنيفة: خبر مقدّم، لأنّ المراد تشبيه أبي يوسف به.

والثاني:[2] أن يكون الخبر فعلاً، يُوهم تقديمُه فاعليّة المبتدأ، نحو: زيدٌ قام. فإن لم يُوهم نحو: الزيدانِ قاما، أو زيدٌ قام أبوه، جاز التقديم. فتقول: قاما الزيدانِ، وقام أبوه زيدٌ، لأنّ إسناد الفعل إلى الضمير أو السببيّ يُعلم منه ابتدائيّة المتأخّر.

فإن قلتَ: تقديم الخبر في نحو: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، يُوهم فاعليّة المبتدأ على لغة «أكلوني البراغيث». قلتُ: قال في «شرح التسهيل»:[3] لا يمنع ذلك من التقديم، لأنّ تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح.

فإن قلتَ: أطلق في قوله: «إذا[4] ما الفِعل كانَ الخَبرا»، وهو مُقيّد بألّا يوهم[5] فاعليّة المبتدأ،[6] كما سبق. قلتُ: كأنّه استغنى عن تقييده، بتقييد ما قبله.[7]

والثالث:[8] أن يُقصد استعمال ما للمبتدأ[9] مُنحصرًا في الخبر بـ «إلّا»، نحو: ما زيدٌ إلّا كاتبٌ، أو بـ «إنّما» نحو:[10] إنّما زيدٌ كاتبٌ. وتسامح في جعله الخبر محصورًا. وإنّما هو محصور فيه.[11] وقد ندر تقديم الخبر[12] المقرون بـ «إلّا»،[13] في الضرورة، كقول الشاعر:[14]

---

(١) سقطت من ح و س.
(٢) سقطت الواو من ح و س.
(٣) في ١:٢٩٨.
(٤) س ط: كذا إذا.
(٥) ط: بأن يوهم.
(٦) ح: «الفاعلية». س: تقديمه الفاعلية.
(٧) انظر الإتحاف ١:٢٩٦. ح: «عن تقييده وبتقييد غيره». س: بتقييد غيره عن تقييده.
(٨) سقطت الواو من س.
(٩) ح س ط: «المبتدأ». وزاد قبلها في ح: الخبر قاله المكودي.
(١٠) ح س: منحصرًا للخبر بإلا أو إنما نحو ما زيد إلا كاتب.
(١١) سقط: «وتسامح... فيه» من ح و س.
(١٢) سقطت من الأصل.
(١٣) زاد في ح و ط: مقدمًا.
(١٤) الكميت بن زيد. شرح الهاشميات ص٧٠ والعيني ١:٥٣٤. ح س: «كقوله». ح: «النصر يبتغى». والمعول: التعويل والاعتماد. وجملة يرتجى: حال من النصر. وانظر الإتحاف ١:٢٩٦ ـ ٢٩٧.

فيـا رَبُّ، هَـل إلّا بِـكَ النَّـصـرُ يُـرتَجَـى　　عـلَيـهِـم، وهَـل إلّا عـلَيـكَ الـمُـعَـوَّلُ؟[١]

والرابع:[٢] أن يكون الخبر مُسندًا لمبتدأ مقرون بلام الابتداء، لاستحقاقها الصدر، نحو: لَزيدٌ قائمٌ. وأمّا قوله:[٣]

* خـالِي لأنـتَ، ومَـن جَـرِيـرٌ خـالُهُ *

فخُرّج[٤] على زيادة اللام، أو حذف مبتدأ أي: لهو أنت.

والخامس:[٥] أن يكون الخبر مُسندًا لمبتدأ لازم الصدر،[٦] كاسم الاستفهام، واسم الشرط، والمُضاف إلى أحدهما، وضمير الشأن، و «كم» الخبريّة. ومثّل الاستفهام بقوله: «مَن لي»؟ وأمثلة البواقي ظاهرة.

وقوله:

أو لازِمِ الصَّدرِ،[٧]

بالجرّ عطفًا على «ذِي لامِ ابتدا». والتقدير: أو للازم الصدر.[٨] ثمّ قال:[٩]

١٣٢ ـ ونَحوُ: عِندِي دِرهَمٌ، ولِي وَطَرْ　　مُـلتَـزَمٌ، فِـيـهِ، تَـقَـدُّمُ الـخَـبَـرْ[١٠]

يعني: أنّ الخبر قد يلزم تقديمه لأسباب:

---

(١) زاد بعده في ط البيت ١٣١ من الألفية.

(٢) سقطت الواو من س.

(٣) صدر بيت عجزه في س:

يَـنَـلِ الـعَـلاءَ، ويَـكـرُمِ الأخـوالا

العيني ١: ٥٥٦. ومن: اسم موصول، جزم خبره «ينل» إجراء لمن مجرى الشرطية. قلت: جعل «من» شرطية وتقدير «كان» بعدها أولى من ذلك الإجراء. وحذف «كان» بعد «من» أجازه الكسائي. والأخوال: تمييز زيدت فيه أل. وانظر حاشية الصبان ١: ٢١١ وابن عقيل ١: ٢٠٥ ـ ٢٠٦ وشرح التسهيل ١: ٢٩٩.

(٤) الصواب أن اللام للتوكيد، وهي قد تدخل على خبر «إنّ» و«لكنّ» وغيرهما. ح: فيتخرج.

(٥) سقطت الواو من س.

(٦) ح س: «أن يكون لازمًا الصدر». وجعل سيبويه «كم»، قبل نكرة هي خبر، في الجملة الاسمية مبتدأ. وفاعلاً في غيرها. الكتاب ١: ٢٩١ و٢٩٣ والارتشاف ٢: ٤٠.

(٧) تتمة البيت:

كَـمَـن لي مُـنـجِـدا؟

(٨) ط: «اللازم الصدر». وسقط «وقوله... الصدر» من ح و س.

(٩) س: وقوله.

(١٠) زاد في حاشية الأصل:

١٣٣ ـ كَـذا إذا عـادَ عـلَـيـهِ مُـضـمَـرُ　　مِـمّـا بِـهِ عَـنـهُ مُـبِـيـنًـا يُـخـبَـرُ

١٣٤ ـ كَذا إذا يَستَوجِبُ التَّصدِيرا　　كـأيـنَ مَـن عَـلِـمـتَـهُ نَـصِـيـرا؟

١٣٥ ـ وخَبَرَ المَحصُورِ قَدِّمْ، أبَدًا　　كَـمـا لَنـا إلّا اتـبـاعُ أحـمَـدا

ونحو: مبتدأ خبره ملتزم. والكاف: مفعول مطلق لمحذوف تعلق به: إذا. ومما: متعلقان بصفة مضمر. ومبينًا: حال من الضمير في «به». ونائب فاعل يخبر: ضمير مصدره.

الأوّل: أن يكون تقديمه مسوّغًا للابتداء،[١] نحو: عندي درهمٌ، ولي وطرٌ. فمثّل بالظرف والجارّ[٢] والمجرور. وزاد في «شرح التسهيل» الجملة، نحو: قَصدَكَ غلامُه رجلٌ.[٣] كما تقدّم.

والثاني:[٤] أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ،[٥] نحو: في الدار ساكنُها.[٦] إذ لو تأخّر لعاد الضمير على متأخّر لفظًا ورتبة. وتقدير كلامه: كذا[٧] يجب تقديم الخبر، إذا عاد عليه ـ يعني: على الخبر ـ ضمير من الشيء الذي يُخبَر بالخبر[٨] عنه. يعني: من المبتدأ. ودعاه إلى هذه العبارة، المُشتملة على هذا التعقيد، ضيق النظم.

فإن قلتَ: الضمير في قولك:[٩] «في الدار ساكنها» ليس[١٠] عائدًا على الخبر، لأنّ الخبر ليس هو المجرور وحده. فكان ينبغي أن يقول: كذا إذا اتّصل بالمبتدأ ضمير، يعود على ما التبس بالخبر، أو على شيء في الخبر، أو نحو[١١] ذلك. قلتُ: ما التبس بالخبر تنزّل[١٢] منزلة جزئيّه.[١٣] فلذلك اكتفى بذكر الخبر.

والثالث:[١٤] أن يكون مُستوجبًا للصدر،[١٥] نحو: أين من علمتَه؟[١٦] وكيف زيد؟ فإنّ[١٧] الاستفهام له صدر الكلام.

والرابع:[١٤] أن يكون المبتدأ مقرونًا[١٨] بـ «إلّا»، نحو: ما لنا إلّا اتباعُ أحمدَ ﷺ،

---

(١) ح: «مسوغًا للابتداء بالنكرة». وتحته في الأصل عن ابن عقيل ١:٢٠٨: فإن كان للنكرة... وعندي رجل ظريف.
(٢) س: وبالجار.
(٣) تحتها في الأصل عن التصريح ١:١٧٤: «قال أبو حيان: ولا أعلم لابن مالك سلفًا في هذه الأخيرة». وانظر ١:٣٠١ من شرح التسهيل.
(٤) سقطت الواو من ح و س.
(٥) زاد في ط: في.
(٦) تحتها في الأصل عن ابن عقيل ١:٢٠٩: ومثل... زيدًا.
(٧) ح س ط: أنه.
(٨) انظر الإتحاف ١:٣٠٠. س: يخبر به.
(٩) ح س: قوله.
(١٠) ط: اليس.
(١١) ح: «في الخبر ونحو». س: بالخبر ونحو.
(١٢) ح س: يتنزل.
(١٣) ح س ط: جزئه.
(١٤) سقطت الواو من ح و س.
(١٥) ح س: للتصدير.
(١٦) زاد في ح: نصيرا.
(١٧) ح س: لأن.
(١٨) ح س ط: «محصورًا» أي: محصورًا فيه الخبر.

أو معناها وهو: «إنّما»،[١] نحو: إنّما قائمٌ[٢] زيدٌ.

[حذف المبتدأ والخبر]

وقوله:

١٣٦ ـ وحَذفُ ما يُعلَمُ جائزٌ،[٣]

يعني: أنّه يجوز حذف كلٍّ من المبتدأ والخبر، إذا عُلم.[٤] ومثال حذف الخبر[٥]: زيدٌ، في جواب: مَن عندكما؟ والتقدير: زيدٌ عندنا. فلو[٦] كان المُجاب به نكرة، نحو: درهمٌ، ففي «شرح التسهيل» أنّ الخبر يقدّر بعده. قال:[٧] ولا يجوز أن يكون التقدير: «عندي درهم»، إلّا على ضعف.[٨] ومثال حذف المبتدأ: دنفٌ، في جواب: كيف زيدٌ؟ أي: هو دنف.[٩] فحذف المبتدأ، للعلم به.

فإن قلتَ: ظاهر قوله: «فزيد استُغني عنه»[١٠] أنّ المقدّر هو الاسم الظاهر، لا ضميره. والذي جرت به عادة النحويّين، في ذلك، أن يُقدّروا الضمير. قلتُ: تقديره بالظاهر هو الأصل. وإنّما قدّره النحاة بالمضمر[١١] لئلّا يُتوهّم المُغايرة.

وقوله:

١٣٨ ـ وبَعدَ «لَولا» غالِبًا حَذفُ الخَبَرْ حَتْمٌ،[١٢]

---

(١) ح س: أو بإنما.

(٢) في الأصل و ط: «قام». وفي حاشية الأصل عن التصريح ١:١٧٥: «فقائم: خبر مقدم، وزيد: مبتدأ مؤخر. وهو محصور فيه. والمعنى: ما قائم إلا زيد». وفي النقل خلاف وتصحيف.

(٣) زاد في حاشية الأصل:

كَمـا تَقُولُ: زَيدٌ، بَعدَ: مَن عِندَكُما؟
١٣٧ ـ وفي جَوابِ: كيفَ زيدٌ؟ قُلْ: دَنِفْ فَزَيدٌ استُغنِيَ عَنهُ، إذْ عُرِفْ

والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى المصدر المؤول. وزيد: مبتدأ حذف خبره. وجملتا الاستفهام في محل جر بالإضافة على الحكاية. ودنف: خبر مبتدأ محذوف. والمراد بزيد ضميره. وعنه: نائب فاعل. وإذ: حرف تعليل.

(٤) س: إذا دل عليه دليل. (٥) زاد في ح و س: قولك.

(٦) ح س: «ولو». وانظر ١:٢٩٥ من شرح التسهيل والإتحاف ١:٣٠٠.

(٧) في حاشية الأصل عن التصريح ١:١٧٨: قال ابن مالك: ولا يجوز... بلا سبب.

(٨) في حاشية الأصل عن التصريح ١:١٧٨: فإن قلت: إذا قدر... جوابًا للاستفهام.

(٩) زاد في ط: أي مريض. (١٠) زاد في س و ط: إذا عرف.

(١١) ط: بالضمير.

(١٢) في حاشية الأصل: تمامه:

وفي نَصِّ يَمينٍ، ذا استَقَرْ
١٣٩ ـ وبَعدَ واوٍ، عَيَّنَتْ مَفهُومَ مَعْ كَمِثلِ: كُلُّ صانِعٍ وما صَنَعْ
١٤٠ ـ وقَبلَ حالٍ، لا يَكُونُ خَبَرا عَنِ الَّذِي خَبَرُه قَد أُضمِرا
١٤١ ـ كَضَربِيَ العَبدَ مُسِيئًا،

وبعد: ظرف للمصدر حذف، مضاف إلى «لولا» الامتناعية على الحكاية. وغالبًا: منصوب بنزع الخافض. والحتم: =

يعني: أنّ الخبر يجب حذفه، في أربعة مواضع:

الأوّل: بعد «لولا» إذا كان كونًا مطلقًا. وهو الغالب نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُك، أي: لولا زيدٌ كائنٌ أو موجود.[١] فإن كان خاصًا، ولا دليل عليه، وجب إثباته. قال المصنّف: كقوله عليه السلام:[٢] «لَولا قَومُكِ حَدِيثُو عَهدٍ بِجاهِلِيّةٍ»[٣]. وإن كان خاصًا، وله دليل، جاز إثباته وحذفه، نحو: لولا أنصارُ زيدٍ حَمَوه لم ينجُ. ومنه قول المعرّي:[٤]

* فـلَولا الـغِـمـدُ يُـمـسِـكُـهُ لَسـالا *

وإلى هذا التفصيل أشار بقوله: «غالبًا». وهو مذهب الرمّانيّ والشجريّ والشلَوبين.

ومذهب الجمهور أنّ الخبر بعد «لولا» واجب الحذف مُطلقًا، بناء على أنّه لا يكون إلّا كونًا مُطلقًا. وإذا أُريد الكون الخاصّ قيل:[٥] لولا قيامُ زيد لأتيتُك.[٦] فجُعل مبتدأ. ولذلك لحّنوا المعرّيّ في قوله: «فلولا الغمد يُمسكه لسالا». وحاصل مذهبهم منع الإخبار بالخاصّ بعد «لولا». وتأوّل ابن أبي الربيع قوله في الحديث:[٧] «لَولا قَومُكِ حَدِيثٌ عَهدُهُم[٨] بكُفرٍ لأقَمتُ البَيتَ»[٩] على أنّ «حديث عهدهم» مبتدأ وخبر، وهي جملة مقدّمة[١٠] من تأخير. والتقدير: لولا قومكِ لأقمتُ البيت على قواعد إبراهيم.[١١] ثمّ قال: عهدُهم بالكفر حديثٌ.

= الواجب. وفي أيْ: مع: تتعلق بالفعل استقر ومعناه: ثبت. وليس كونًا عامًّا كما زعم البعض. وتقدم المعمول على الخبر الفعلي جائز أيضًا. والنص: المنصوص به لفظًا، صفة قدمت على الموصوف مضافة إليه. وذا أي: الحذف للخبر. وبعد وقبل: معطوفان على في ولا يعلقان. وعينت: حددت نصًّا. والكاف: حرف زائد. وما: مصدرية. ولا يكون أي: لا يصلح. والجملة صفة حال. وعن: تتعلق بخبرا. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. وحذفت الراء الثانية من «استقرّ» للوقف.

(١) زاد في ح و س: لأكرمتك.

(٢) سنن الترمذي ٣: ٢٢٨ ومسند أحمد ٦: ١٢٠ و١٧٦ و١٨٠ وصحيح الجامع الصغير ص٩٤١. وانظر البخاري ص٥٧٣ - ٥٧٤ والنسائي ٥: ٢١٤ - ٢١٦ وشواهد التوضيح ص٦٥.

(٣) ح س: «حديث عهدهم بالجاهلية». وفي حاشية س عن نسخة: «بالكفر». وزاد في ح: «لأقمت البيت على قواعد إبراهيم». ط: «حديثو عهد بجاهلية لأقمت البيت». وانظر: شواهد التوضيح ص٦٥ - ٦٧.

(٤) عجز بيت صدره في ح و س:

يُـذِيـبُ الـرُّعـبُ، مِـنـهُ، كُـلَّ عَـضْـبٍ

شروح سقط الزند ص١٠٤ والعيني ١: ٥٤٠. يصف سيفًا. والعضب: السيف القاطع.

(٥) ح س: «الكون الخاص جعل مبتدأ فيقال». ط: الكون الخاص جعل مبتدأ قيل.

(٦) ح س: «لأكرمتك». وسقط: «فجعل مبتدأ» من س.

(٧) انظر البسيط ص٥٩٤ - ٥٩٥ والموطأ ص٢٥٠. ح س: قوله عليه السلام.

(٨) ط: عهد.

(٩) في حاشية الأصل: يعني الحرم.

(١٠) ح س: متقدمة.

(١١) زاد في ح: عليه السلام.

قال: على أنّ هذه الرواية لم أرها من طريق صحيح. والروايات المشهورات[١] في ذلك: لولا حِدثانُ قومِكِ، ولولا حَداثةُ قومِكِ، ولولا أنّ قومَكِ حَدِيثُو عهدٍ بجاهليّةٍ، ونحو ذلك.

والثاني: بعد مُبتدأ، هو نصّ في القسم، نحو: لعَمرُكَ[٢] لأفعلَنّ، أي: لعمرُك قَسَمي. وسدّ الجواب مسدّه.

والثالث: بعد واو «مع» الناصّة على المعيّة، نحو: كلُّ صانعٍ وصنعتُه[٣] أي: مقرونان. خلافًا لمن لم يُقدّر في نحو هذا خبرًا.

والرابع:[٤] قبل حال لا يصلح جعلها خبرًا عن المبتدأ المذكور. وشرط ذلك أن يكونَ المبتدأ مصدرًا عاملاً في مُفسِّرِ صاحب الحال، نحو: ضربي العبدَ مُسيئًا. فمسيئًا: حال من الضمير المستكنّ في الخبر المحذوف. وذلك الضمير يعود على العبد، وهو معمول للمصدر. والتقدير عند سيبويه:[٥] إذا كان مُسيئًا. فالمصدر إذًا عامل في العبد الذي هو[٦] مُفسِّر صاحبها. أو يكونَ المبتدأ مُضافًا إلى المصدر إضافة بعضٍ لكلّ، أو «كلٌّ» لجميع،[٧] نحو: أكثرُ ضربي زيدًا قائمًا، وكلُّ ضربي زيدًا قائمًا،[٨] وأقلُّ شُربي السَّويقَ ملتوتًا، وبعضُ ضربي زيدًا قائمًا. والغرض أن يكون المُضاف مصدرًا في المعنى، ولا يختصّ ذلك بأفعلِ التفضيل.

وإلى هذا أشار بقوله:[٩]

وأتَــمْ تَـبـيِـيـنِـيَ الـحَـقَّ مَـنُـوطًـا بـالـحِـكَـمْ

والتقدير: إذا كان منوطًا. وإن أردت الماضي قدّرت: إذ كان. هذا مذهب سيبويه، و «كان» المقدّرة تامّة.

فإن قلتَ: فهلّا كانت ناقصة والمنصوب خبرًا،[١٠] لأنّ حذف الناقصة أكثر. قلتُ: منع من

---

(١) ح س: والرواية المشهورة.
(٢) العمر: الحياة.
(٣) ح س ط: وما صنع.
(٤) سقطت الواو من س.
(٥) الكتاب ١: ١٩٩ و٢٠٨. وفيه أن التقدير «إذ كان» لما مضى، و «إذا كان» للمستقبل.
(٦) ح س: في العبد وهو.
(٧) ح س: إضافة كل لجمع أو بعض لكل.
(٨) سقط هذا المثال من ح و س.
(٩) الجملة معطوفة على: ضربي العبد مسيئًا. والأتم: الأكمل، مبتدأ مضاف إلى تبيين. والحق: مفعول به للمصدر تبيين. والمنوط: المعلق. وبه يتعلق: بالحكم. وحذفت الميم الثانية من «أتمّ» للوقف.
(١٠) ح س: خبر.

ذلك أمران: التزام تنكيره، ووقوع الجملة الاسميّة مقرونة بالواو موقعه، كقول الشاعر:[١]

خَيرُ اقترابِي مِنَ المَولَى، حَليفَ رِضًا   وشَرُّ بُعدِيَ عَنهُ، وهْوَ غَضبانُ

وذهب الأخفش إلى أنّ الخبر المحذوف مصدر مُضاف إلى ضمير صاحبها، والتقدير: ضربي زيدًا ضربُه قائمًا. وأجازه في «التسهيل».[٢]

ولم يتعرّض هنا لمواضع وجوب حذف المُبتدأ، وذكر في غير هذا الكتاب أربعة مواضع: **الأول**: ما أخبر عنه بنعت مقطوع. **والثاني**:[٣] ما أُخبر عنه بمخصوص «نِعم». **والثالث**[٣]: ما أُخبر عنه بمصدر بدلاً من اللفظ بفعله، نحو: سمعٌ وطاعةٌ. **والرابع**[٣]: ما أُخبر عنه بصريح في القسم، كقولهم: في ذِمّتي لأفعلنّ. وقد ذكر الأوّلين في هذا النظم[٤] في موضعهما.

وقوله:

١٤٢ ـ وأخبَرُوا باثنَينِ، أو بأكثَرا   عَن واحِدٍ، كَهُم سُراةٌ شُعَرا[٥]

يعني عن غير مُتعدّد. وذلك شامل لصورتين: إحداهما مُتّفق على جوازها. وهي[٦] أن يتعدّد الخبر لفظًا ويتّحد معنى، نحو: الرمّانُ حلوٌ حامِضٌ. ولا يجوز فيها العطف، خلافًا لأبي عليّ. والأُخرى مُختلف فيها. وهي[٦] أن يتعدّد لفظًا ومعنى، نحو: هم سُراةٌ شُعراءُ. والصحيح جوازها بعطف، وبغير عطف، خلافًا لمن منعها بغير عطف، وأمّا إذا تعدّد الخبر، لتعدّد ما هو له حقيقة أو حكمًا، فلا بدّ من العطف، نحو: بنوك فقيهٌ وكاتبٌ وشاعرٌ.[٧]

---

(١) العيني ١:٥٧٩. ح س: كقوله.
(٢) ص ٤٥.
(٣) سقطت الواو من س.
(٤) انظر التبيين ص٤٨٧ و٥١٧. ح س: «في الألفية». وانظر ص٤٥ ـ ٤٦ من التسهيل وشرحه ١:٢٨٦ ـ ٢٨٨ والإتحاف ١:٣٠٥.
(٥) سقط: «كهم سراة شعرا» من ح و ط. وأخبروا أي: العرب. وبأكثر: معطوفان على باثنين لا يعلقان. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. والسراة: جمع سري. وهو الشريف. وحذفت همزة الشعراء للتخفيف.
(٦) ح: وهو.
(٧) زاد في ط: ومثال الحكم قوله تعالى: ﴿إنّما الحَياةُ الدُّنيا لَعِبٌ ولَهوٌ وزينةٌ وتَفاخُرٌ...﴾ إلخ. والآية هي ذات الرقم ٢٠ من سورة الحديد. وانظر الإتحاف ١:٣٠٥ والصبان ١:٢٢٣.

«كان» وأخواتها[١]

لمّا فرغ من أحكام[٢] المبتدأ والخبر أخذ يُبيّن نواسخهما. وهي ثلاثة أقسام: قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر. وهو:[٣] «كان» وأخواتها، و«ما» الحجازيّة وأخواتها،[٤] وأفعال المُقارَبة. وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر. وهو:[٥] «إنّ» وأخواتها، و«لا» النافية للجنس. وقسم ينصبهما معًا. وهو[٥]: «ظننتُ» وأخواتها، و«أعلَمَ» وأخواتها.

وقد ذكر هذه النواسخ في سبعة أبواب. وبدأ بـ «كان» وأخواتها، فقال:[٦]

١٤٣ ـ تَرفَعُ «كانَ» المُبتَدَى اسمًا، والخَبَرْ   تَنصِبُهُ، كَكانَ سَيِّدًا عُمَرْ

لا خلاف أنّها نصبت[٧] الخبر. ومذهب البصريّين أنّها رفعت الاسم أيضًا، خلافًا للكوفيّين.

ثمّ ذكر أخواتها، فقال:

١٤٤ ـ كَكانَ: ظَلَّ[٨]

أي: «ظلّ» وما بعدها[٩] مثل «كان»، في رفع الاسم ونصب الخبر. وهذه الأفعال ثلاثة أقسام: قسم يعمل العمل المذكور، بلا شرط، وهي ثمانية، أوّلها «كان» وآخرها «ليس». وقسم

---

(١) ح: باب كان وأخواتها.

(٢) سقطت من س.

(٣) س: وهي.

(٤) سقطت من ح و س.

(٥) يرى الكوفيون أن الاسم باق على رفعه الأول. ح س: وهي.

(٦) كان: في محل رفع فاعل على الحكاية. والمبتدى: لغة في المبتدأ، واسمًا: حال منه. والخبر: مبتدأ خبره الجملة بعده. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية.

(٧) ح س: تنصب.

(٨) زاد في س وحاشية الأصل:

باتَ، أضحَى أصبَحا   أمسَى، وصارَ لَيسَ زالَ بَرِحا

١٤٥ ـ فَتِئَ وانفَكَّ، وهٰذِي الأربَعَهْ   لِشِبهِ نَفيٍ، أو لِنَفيٍ، مُتبَعَهْ

والكاف: خبر مقدم للمبتدأ «ظل». وعطف على المبتدأ الأفعال الأخرى بحرف أو بدونه. والكل محكي. ومتبعة: خبر ذي. واللام: حرف جر زائد، وشبه: مفعول به ثان لمتبعة مقدم. والمفعول الأول هو ضمير نائب الفاعل. ونفي: معطوف على شبه، واللام قبله: زائدة.

(٩) ح س: وما ذكر معها.

يعمل، بشرط تقدّم النفي أو شبهه. وهي الأربعة التي بعد «ليس». وقسم يعمل، بشرط أن يقع صلة لـ «ما» الظرفيّة. وهو «دام». وفهمُ هذا من النظم[١] واضح. وشمل قوله: «بعد نفي» كلَّ ناف.[٢] وشِبه النفي هو النهيُ، نحو:[٣]

* لا تَـــزَلْ ذاكِـــرَ الـــمَـــوتِ *

والدعاء نحو:[٤]

* ولا زالَ مُـنـهَـلّاً بـجَـرعـائـكِ الـقَـطـرُ *

فإن قلتَ: أطلق في قوله:

١٤٦ ـ ومِثلُ كانَ «دامَ» مَسبُوقًا بـ «ما»[٥]

وينبغي أن يُقيّد، فيقول:[٦] المصدريّة الظرفيّة. قلتُ: أحال على المثال. فإنّه إنّما مثّل للتقييد.

وقوله:

١٤٧ ـ وغَيرُ ماضٍ مِثلَهُ قَد عَمِلا[٧]

يعني: أنّ ما تصرّف منها، كالمضارع والأمر، يعمل عمل الماضي. ثمّ أشار إلى أنّ منها ما لا يتصرّف، بقوله:

إنْ كـانَ غَـيـرُ الـماضِ مِـنـهُ استُعـمِـلا

---

(١) ح س: كلامه.
(٢) ط: نفي.
(٣) ح س:

صاحِ، شَمِّرْ، ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَو تِ، فنِسيانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

العيني ٢: ١٤. ح س: نحو قوله.
(٤) عجز بيت لذي الرمة، صدره في ح و س:

ألا يا اسلَمِي، يا دارَ مَيٍّ، علَى البِلَى

ديوانه ص٢١٣ والعيني ٢: ٦. والمنهل: المنسكب. والجرعاء: رملة مستوية لا تنبت.
(٥) في حاشية الأصل:

كأعطِ، ما دُمتَ مُصيبًا دِرهَما

ومثل: خبر مقدم للمبتدأ «دام» على الحكاية، مضاف إلى كان على الحكاية. ومسبوقًا: حال من دام. والمصدر المؤول متعلق بأعط. ودرهمًا: تنازع فيه أعط ومصيبًا بمعنى: واجدًا.
(٦) زاد في ح و س: ما.
(٧) زاد في س:

إنْ كانَ غَيرُ الماضِ مِنهُ استُعمِلا

وغير: مبتدأ خبره جملة عمل. ومثّل: مفعول مطلق مقدم. والتقدير: عمل عملاً مثل عمله. وجائز هذا التقديم على الفعل المقترن بـ «قد». ومنه: متعلقان بحال من غير. وحذفت ياء «الماضي» للتخفيف، وجواب «إن» لدلالة ما قبلها عليه.

وكلّها تتصرّف إلّا «ليس» باتّفاق، و «دام» على الصحيح.[١]

[تقديم الخبر]

وقوله:

١٤٨ ـ وفي جَمِيعِها، تَوسُّطَ الخَبَرْ أجِزْ،[٢]

يعني: أنّ خبر هذه الأفعال أصله التأخير، ويجوز توسّطه بينها وبين الاسم في جميعها، حتّى في «ليس» و «ما دام»، كقوله:[٣]

* فـلَيـسَ سَـواءً عـالِمٌ وجَـهُـولُ *

وقول الآخر:[٤]

لا طِيبَ لِلعَيشِ، ما دامَت مُنغَّصةً لَذّاتُهُ، بادِّكارِ المَوتِ والهَرَمِ

وحكى المُصنّف الإجماع على جواز[٥] توسّط خبر «ليس»، تبعًا للفارسيّ. وفيه خلاف ضعيف. والقاطع بالجواز قراءة: ﴿لَيسَ البِرَّ أن تُوَلُّوا﴾.[٦] ومنع ابن مُعط توسّط خبر «ما دام»، ونُسب إلى الوَهَم، إذ لم يقل به غيره.

وقوله:

وكُلٌّ سَبْقَهُ «دامَ» حَظَرْ[٧]

أي:[٨] كلُّ النحاة أو كلُّ العرب[٩] منعَ تقديمَ[١٠] الخبر على «دام». وحظر بمعنى: منع.

---

(١) ذكر بعض النحاة مضارعًا: يدوم. وشرط «ما» المصدرية يقتضي وجود مصدر أيضًا نحو: أحبك مدة دوامك صالحًا. الصبان ١: ٢٣٠.

(٢) زاد في س:

وكُلٌّ سَبْقَهُ «دامَ» حَظَرْ

وفي: تتعلق بالفعل أجز. وتوسط: مفعول به مقدم.

(٣) عجز بيت للسموءل بن عادياء، صدره في س:

سَلِي، إن جَهِلتِ، النّاسَ عَنّا وعَنهُمُ

شرح الحماسة للمرزوقي ص١٢٣ والعيني ٢: ٧٦.

(٤) العيني ٢: ٢٠. ح س: باذكار.

(٥) ح س: في جواز.

(٦) الآية ١٧٧ من سورة البقرة. وسقط: «ضعيف... تولوا» من ح و س.

(٧) تحتها في الأصل، تفسيرًا لها: «منع». وفي الحاشية عن النكت للسيوطي: «محل الاتفاق في تقديمه على «ما».. أما تقديمه على «دام» مفصولاً به بينها وبين «ما» فقال أبو حيان: القياس الجواز، لأن «ما» حرف مصدري غير عامل، ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن «دام» لا تتصرف، فيتجه المنع. انتهى. وبالمنع جزم صاحب الإفصاح وابن الناظم والرضي». وسبق: مفعول مقدم لحظر. ودام: في محل نصب مفعول به على الحكاية للمصدر سبق.

(٨) ح س: يعني أن.

(٩) ح ط: أو العرب.

(١٠) ح س: أن يتقدم.

ولذلك صورتان: إحداهما[١] أن يتقدّم على «ما»، ولا خلاف في منعها. والأُخرى أن يتقدّم على «دام» بعد «ما». وظاهر كلامه أنّها مُجمَع على منعها أيضًا.[٢]

وفيه نظر، لأنّ المنع مُعلّل بعلّتين: إحداهما: عدم تصرّفها. وهذا بعد تسليمه[٣] لا ينهض مانعًا، باتّفاق، بدليل اختلافهم في «ليس» مع الإجماع على عدم تصرّفها.[٤] والأُخرى: أنّ «ما» موصول حرفيّ ولا يُفصل [بينه وبين صلته. وهذا أيضًا مُختلف فيه. وقد أجاز كثير الفصل][٥] وبين الموصول الحرفيّ وصلته، إذا كان غير عامل كـ «ما» المصدريّة[٢].

ثمّ قال:[٦]

١٤٩ ـ كَذاكَ سَبقُ خَبَرِ «ما» النّافِيَهْ[٧]

يعني: أنّه يمتنع تقديم خبر المقرون بـ «ما» النافية على «ما»، لأنّ «ما» لها صدر الكلام. فلا يجوز أن يُقال: فاضلاً ما كان زيدٌ، ولا جاهلاً ما زال[٨] عمرٌو. وقال[٩] في «شرح الكافية»: وكلاهما جائز عند الكوفيّين، لأنّ «ما» عندهم لا يلزم تصديرها. ووافق ابن كَيسان البصريّين في «ما كان» ونحوه، وخالفهم في «ما زال» ونحوه لأنّ نفيها إيجاب.[١٠]

فإن قلتَ: قوله: «كذاك» يُوهم أنّه مُجمَع عليه، لتشبيهه بالمُجمَع.[١١] قلتُ: إنّما أراد أن هذا مثل ذاك[١٢] في المنع، لا في كونه مُجمَعًا عليه. أمّا الخلاف في «ما زال» وأخواتها فشهير، وأما «ما كان» ونحوها فحكى في «البسيط» الاتّفاق على منع تقديم أخبارها[١٣] على «ما». وقد تقدّم نقل الخلاف.

وفُهم من كلام الناظم[١٤] مسألتان:

---

(١) سقطت من ح و ط.
(٢) سقطت من ح و س. وانظر الارتشاف ٢: ٨٧.
(٣) سقط: «بعد تسليمه» من ح و س.
(٤) ح س: وبدليل أن «ليس» لا تتصرف وقد اختلف فيها.
(٥) سقط من الأصل.
(٦) كذاك أي: مثل ذاك السبق. والكاف الأولى: خبر مقدم لسبق. وما: في محل نصب مفعول به على الحكاية للمصدر.
(٧) زاد في س:

فَجِئْ بِها مَتْلُوَّةً، لا تالِيَهْ

(٨) في الأصل: ما كان.
(٩) سقطت الواو من ح.
(١٠) ص ٣٩٨. وفي النقل خلاف يسير.
(١١) ح ط: «لتشبيهه بالمجمع عليه». س: لتشبيهه إياه بالمجمع عليه.
(١٢) ح س: ذلك.
(١٣) انظر الإتحاف ١: ٣٠٩ ـ ٣١٠. ط: خبرها.
(١٤) ح س: من كلامه.

الأولى: أنه يجوز توسّط الخبر بين «ما» والمنفيّ بها، نحو: ما عالمًا كان[١] زيدٌ. ومنعه بعضهم، والصحيح الجواز.

الثانية:[٢] أنّ النافي إن كان غيرَ «ما» جاز التقديم. قال في «شرح الكافية»: عند الجميع.[٣] وحكى الخلاف عن الفرّاء في «التسهيل».[٤]

فإن قلتَ: ما فائدة قوله:[٥]

فجِئْ بِها مَتْلُوَّةً، لا تاليهْ؟

قلتُ: تقرير الحكم وتوكيده، والتنبيه على علّة منع التقديم. وهو أنّ «ما» لها صدر الكلام، فتكون متبوعة لا تابعة.

ثمّ قال:[٦]

١٥٠ ـ ومَنعُ سَبقِ خَبَرِ «لَيسَ» اصطُفِي[٧]

يعني: أنّ المُختار منع تقديم خبر «ليس» عليها، وِفاقًا للكوفيّين والمبرّد وابن السرّاج والسيرافيّ والزجّاج، والفارسيّ[٨] في «الحلبيّات»، والجرجانيّ[٩] وأكثر المُتأخّرين. وذلك لضعفها بعدم التصرّف، وشبهها[١٠] بـ «ما» النافية.

تنبيه: ينبغي[١١] أن يكون الخلاف في غير «ليس»، المُستثنى بها. بل ينبغي أن يمنع التقديم[١٢] فيها،[١٣] قولاً واحدًا. واقتضى سكوته عن سائر أفعال الباب أنّه يجوز تقديم خبرها عليها.

---

(١) ح: ما عالمًا زال.
(٢) س: والثانية.
(٣) ص ٣٩٨.
(٤) ص ٥٤.
(٥) بها أي: بـ «ما». ولا: حرف نفي وعطف.
(٦) س: «وقوله». واصطفي: اختير من خلاف بين النحاة. والجملة خبر منع. وليس: في محل نصب مفعول به على الحكاية للمصدر سبق.
(٧) زاد في س:

وذُو تَمامٍ ما بِرَفعٍ يَكتَفِي

(٨) ح س: «وأبي علي». وانظر المسائل الحلبيات ص٢٨٠ ـ ٢٨١.
(٩) هو أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن، عالم نحوي وواضع لأصول البلاغة. توفي سنة ٤٧١. فوات الوفيات ١: ٢٩٧.
(١٠) ح س: ولشبهها.
(١١) ح س: وينبغي.
(١٢) س: بل ينبغي أن يكون المنع.
(١٣) سقطت من ح و س.

[التام من هذه الأفعال]

ثمّ إنّ[١] أفعال هذا الباب قسمان: أحدهما: يُستعمل تامًّا وناقصًا. والآخر: لا يُستعمل إلّا ناقصًا. فأشار إلى ذلك بقوله:[٢]

وذُو تَـمـامٍ مـا بِـرَفْـعٍ يَـكْـتَـفِـي

أي: التامّ من هذه الأفعال هو ما اكتفى بالمرفوع، ولم يفتقر إلى منصوب، نحو:[٣] ﴿وإن كانَ ذُو عُسْرةٍ﴾.[٤]

١٥١ ـ وما سِواهُ ناقِصٌ،[٥]

وهو الذي لا يكتفي بالمرفوع. ولهذا سُمّيت هذه الأفعال ناقصة، لا لأنها سُلبت الدلالةَ على المصدر،[٦] خلافًا لجمهور البصريّين، لوجود مصدرها عاملاً عملها في قوله:[٧]

* وكَـونُـكَ إيّـاهُ، عـلَـيـكَ، يَـسِـيـرُ *

ثمّ قال:[٨]

والنَّقْصُ، في فَـتِـئَ لَيـسَ زالَ، دائـمًـا قُـفِـي

يعني: أنّ هؤلاء[٩] الثلاثة ـ أعني ليس وزال[١٠] وفتئ ـ تلزم النقص ولا تُستعمل تامّة. وأجاز الفارسيّ في «الحلبيّات» وقوع «زال»[١٠] تامّة قياسًا لا سماعًا.[١١]

---

(١) سقطت من ح و س.
(٢) التمام: الدلالة على الحدث التام دون حاجة إلى منصوب. والرفع: المرفوع. وذو: خبر مقدم لـ «ما» الموصولة. والعكس مناسب لعبارة الشارح، وما ذكرناه أنسب لعبارة الناظم في صدر البيت التالي.
(٣) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة. وزاد في س: قوله تعالى. (٤) زاد في س: وقوله.
(٥) سواه أي: غير المكتفي بمرفوعه. وسوى: خبر لمبتدأ محذوف. والجملة صلة «ما».
(٦) الأفعال الناقصة تدل على الحدث الناقص يتممه الحدث المضمن في الخبر. وزعم بعض النحاة أنها تدل على الزمان فقط، وألحقها لذلك بعض المعاصرين بالأدوات. والصواب أن الزمان فيها قد يكون مضعفًا، أحدهما بالدلالة اللغوية، والآخر بصيغة الفعل. انظر: الصبان ١: ٢٣٥ والمورد النحوي الكبير ص١٢ ـ ١٤ والإتحاف ١: ٣١٧ ـ ٣١٨.
(٧) عجز بيت صدره في س:

بِـبَـذلٍ وحِـلمٍ سـادَ، فـي قَـومِـهِ، الـفَـتَـى

العيني ٢: ١٥. ويسير: خبر المبتدأ كون.
(٨) س: «وقوله». وقفي: اتبع. وفي: متعلق به. وما بعده في محل جر على الحكاية. وليس وزال: معطوفان بإسقاط حرفي العطف. ودائمًا: حال من نائب الفاعل.
(٩) ط: هذه الأفعال.
(١٠) يعني: زال التي مضارعها يزال.
(١١) انظر الحلبيات ص٢٧١ ـ ٢٧٣ والإتحاف ١: ٣٢٠ وشرح الكافية الشافية ص٤١٠. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

[معمول الخبر وضمير الشأن]

١٥٢ ـ ولا يَلِي العامِلَ مَعمُولُ الخَبَرْ   إلّا إذا ظَرفًا أتَى، أو حَرفَ جَرْ[١]

هذا مذهب البصريّين. والعامل[٢] هنا هو «كان» وأخواتها. فلا يجوز: كان طعامَك زيدٌ آكلًا. لأنه[٣] ليس بظرف ولا مجرور. فإن كان ظرفًا أو مجرورًا نحو: كان عندَك أو في الدار زيدٌ قائمًا، جاز للتوسّع في الظرف والمجرور. وأجاز الكوفيّون: كان[٤] طعامَك زيدٌ آكلًا، ونحوه. واحتجّوا بقول الشاعر:[٥]

قَنافِذُ، هَدّاجُونَ حَولَ بُيُوتِهِم   بِما كانَ إيّاهُم عَطِيّةُ عَوَّدا

فأولى «كان» إيّاهم. وهو معمول الخبر.

وهذا ونحوه مُتأوّل[٦] عند البصريّين. وقد أشار إلى تأويله بقوله:[٧]

١٥٣ ـ ومُضمَرَ الشّانِ اسمًا انوِ، إن وَقَعْ   مُوهِمُ ما استَبانَ أنَّهُ امتَنَعْ

يعني:[٨] إذا وقع شيء يُوهم جواز ما منعناه، كالبيت المتقدّم، فانوِ في العامل ضمير شأن يحول[٩] بينه وبين المعمول، والجملة بعده خبر.

فيكون اسمَ «كان» في البيت ضميرُ شأن منويّ،[١٠] وعطيّة: مبتدأ، وعوّد: خبره، وإيّاهم: مفعول[١١] «عوّد»، والجملة خبر «كان». وقد[١٢] قيل في البيت غير هذا. ووافق بعض البصريّين على جواز إيلاء المعمول هذه الأفعال، إن تقدّم الخبر على الاسم، نحو: كان طعامَك آكلًا زيدٌ.[١٣]

---

(١) يليه: يقع بعده. وحرف جر أي: ومجرور. وإلا: حرف حصر. وإذا: ظرف متعلق بالفعل يلي. وظرفًا: حال من فاعل فعل محذوف يفسره أتى. وحرف: معطوف على «ظرفًا». وحذفت الراء الثانية من «جرّ» للوقف.

(٢) ح س: فالعامل.   (٣) ح س: إذ.

(٤) سقطت من ط.

(٥) الفرزدق. ديوانه ص٢١٤ والعيني ٢: ٣٤ والخزانة ٤: ٥٧. والهداج: الماشي مشية الشيخ الضعيف. وعطية: أبو جرير. وانظر الإتحاف ١: ٣٢٠ ـ ٣٢٢. ح س: بقوله.

(٦) ح س: مؤول.

(٧) المضمر: الضمير. والشان: الأمر والقصة، أي: هو أو هي. وأبدلت همزته ألفاً للتخفيف. واستبان: ظهر. ومضمر: مفعول مقدم. واسمًا: حال منه. وما: اسم موصول مضاف إليه. والمصدر المؤول فاعل استبان.

(٨) زاد في س: أنه.

(٩) ح: «الشأن فيحول». س: الشأن يحول.

(١٠) ح س: ضمير الشأن منويًا.

(١١) ح س: معمول.

(١٢) سقطت بقية الفقرة من ح و س.

(١٣) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

[زيادة كان وحذفها]

١٥٤ ـ وقد تُزادُ «كانَ» في حَشْوٍ، كَما كانَ أصَحَّ عِلمَ مَن تَقَدَّما![١]

ما:[٢] مبتدأ، وأصحّ:[٣] خبره، وكان: زائدة بين جزأي الجملة. وفُهم من قوله: «تُزاد كان» أنها إنّما تُزاد بلفظ الماضي. وقد ندر زيادتها بلفظ المضارع، في قول أُمّ عقيل:[٤]

* أنتَ، تَكُونُ، ماجِدٌ نَبِيلُ *

ومنه قول الفرزدق:[٥]

فكَيفَ، إذا مَرَرتَ بدارِ قَومٍ وجِيرانٍ لَنا، كانُوا، كِرامِ؟[٦]

وفُهم من قوله: «في حشو» أنها لا تُزاد في غيره، خلافًا للفرّاء في إجازته[٧] زيادتها آخِرًا. وفُهم من تخصيص الحكم بها أنّ غيرها لا يُزاد. وقد شذّ[٨] زيادة «أصبح» و «أمسى». وأجاز بعضهم زيادة «أضحى» وسائر أفعال الباب، إذا لم ينقص[٩] المعنى.[١٠]

١٥٥ ـ ويَحذِفُونَها، ويُبقُونَ الخَبَرْ وبَعدَ «إنْ» و «لَو»، كَثِيرًا ذا اشتَهَرْ[١١]

كثُر في كلامهم حذفُ «كان» مع اسمها وإبقاءُ خبرها، بعد «إن» الشرطيّة، كقولهم:[١٢] «المَرءُ مَجزيٌّ بعَمَلِهِ. إنْ خَيرًا فَخيرٌ، وإنْ شَرًّا فشَرٌّ»، أي: إن كان عملُه خيرًا فجزاؤه خيرٌ.

---

(١) الحشو: ما بين كلمات الجملة. وكان: في محل رفع نائب فاعل على الحكاية. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر تزاد. والتقدير: تزاد زيادة مثل زيادتها في: ما كان. وهي مضافة إلى الجملة التعجبية على الحكاية. وترد «كان» زائدة للتوكيد أو لمجرد الزمان. فهي حرف لا فعل.

(٢) ح س: فما.

(٣) أي: جملة أصح، من الفعل وضمير الفاعل.

(٤) العيني ٢: ٣٩. وبعده في س:

إذا تَهُبُّ شَمْألٌ بَلِيلُ

والشمأل: ريح الشمال. والبليل: المبلولة بالماء.

(٥) ديوانه ص٨٣٥ والعيني ٢: ٤٢ والخزانة ٤: ٣٧.

(٦) سقط: «ومنه قول... كرام» من ح و س و ط.

(٧) انظر الإتحاف ١: ٣٢٣. ح: «إجازة». وسقطت من س.

(٨) انظر الإتحاف ١: ٣٢٣. ح س: وندر.

(٩) في حاشية س عن نسخة: يختلّ.

(١٠) زاد في ط: «ثم قال». والمجيز لهذا هو الفراء. وأجاز آخرون زيادة كل فعل لازم لا يخل بالمعنى. الارتشاف ٢: ٩٦ والجنى الداني ص٦٢١ ـ ٦٢٢ وشرح جمل الزجاجي ص٤١٥ ـ ٤١٦.

(١١) فاعل يحذف: العرب. وبعد: متعلق بالفعل اشتهر، مضاف إلى «إن» على الحكاية. وكثيرًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر اشتهر. وذا: اسم إشارة مبتدأ خبره الجملة بعده. و «أل» في الخبر: نائبة عن ضمير كان أي: خبرها. وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز خلافًا للأزهري.

(١٢) جعله بعض النحاة حديثًا شريفًا. انظر شرح الكافية الشافية ص٤١٨ وشواهد التوضيح ص٧١ والمقاصد الحسنة ص١٧٣. والرواية المشهورة للحديث: «الناس مجزيّون بأعمالهم...». الكتاب ١: ١٣٠ والتصريح ١: ١٩٣ والهمع ١: ١٢١ وحاشية الصبان ١: ٢٤٢ وشرح الكافية ١: ٢٥٢ وتخريج أحاديثه ص١٣٤ ـ ١٣٥ والأحاديث المنتشرة ص١٩٧.

وفي هذا المثال[١] ونحوه أربعة أوجه: **الأوّل**: نصب الأوّل ورفع الثاني. وهو أرجحها، لأنّ فيه إضمار «كان» واسمها بعد «إن» وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء. وكلاهما كثير مطّرد. **والثاني**:[٢] عكسه. وهو أضعفها، لأنّ فيه إضمار «كان» وخبرها بعد «إن» وإضمار ناصب مع المبتدأ بعد الفاء. وكلاهما قليل، ولذلك لم يذكره سيبويه. **والثالث**: رفعهما. **والرابع**: نصبهما. وهما متوسّطان. ومذهب الشَّلَوبينِ أنّهما مُتكافئان. وقال ابن عُصفور: «إنّ رفعهما أحسن من نصبهما».[٣] والمسألة مشهورة.

وبعد «لو» كقوله:[٤]

* لا يأمَنُ الدَّهرَ ذُو بَغيٍ، ولَو مَلِكًا *

أي: ولو كان الباغي ملكًا. وقلّ حذفها بعد[٥] غير «إن» و «لو». ومنه قول الشاعر:[٦]

* مِن لَدُ شَولاً فإلَى اتّلائِها *

أي: من لد أن[٧] كانت شولاً.[٨]

١٥٦ ـ وبَعدَ «أنْ» تَعويضُ «ما» عَنها ارتُكِبْ كَمِثلِ: أمّا أنتَ بَرًّا، فاقتَرِبْ[٩]

يعني أنّ «كان» حُذفت أيضًا بعد «أن» المصدريّة، وأبقي اسمها وخبرها، وعُوّض عنها[١٠] «ما»، فصار حذفها واجبًا، إذ لا يُجمع بين العِوَض والمُعوَّض،[١١] خلافًا للمبرّد في إجازته:

---

(١) سقطت من ح و س و ط.
(٢) سقط: «لأن فيه... والثاني» من ح و س.
(٣) ح س: عكسه وهو أضعفها ورفعهما ونصبهما.
(٤) صدر بيت عجزه في ح و س و ط:

جُنُودُهُ ضاقَ عَنها السَّهلُ والجَبَلُ

العيني ٢: ٥٠. والبغي: الظلم والعدوان. ولو: زائدة لازمة للتعميم وانتهاء الغاية في الارتفاع، لا شرطية كما ذهب النحاة. والواو قبلها: للحال.
(٥) ح ط: «مع». س: من.
(٦) العيني ٢: ٥١ والخزانة ٢: ٨٤. والشول: جمع شائلة. وهي التي ترفع الذنب للضراب. والاتلاء: اتباع الناقة ولدها. ح س: «قوله». ط: قول الراجز.
(٧) ح: «من لد». س: من لدن.
(٨) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٩) ارتكب: استعمل نادرًا. والبر: المحسن. وبعد: ظرف لارتكب، مضاف إلى «أن» على الحكاية. وتقدمه على المبتدأ والعامل الفعلي الخبري جائز خلافًا للأزهري. وتعويض: مبتدأ خبره جملة ارتكب، مضاف إلى «ما» على الحكاية. والكاف: حرف زائد. ومثل: مجرور لفظاً مرفوع محلًا خبر لمحذوف ومضاف على الحكاية. س ح: منها.
(١٠) س: «منها». وتعدية العوض ومشتقاته بـ «من» أفصح من «عن».
(١١) زاد في ح و س: منه.

أمّا كنتَ[١] منطلقًا انطلقتُ.[٢] ويجعل «ما» زائدة. والأصل[٣] في قوله: «أمّا أنتَ بَرًّا فاقتربْ»: لأن كنتَ برًّا. فحُذفت لام التعليل،[٤] لأنّ حذفها مع «أن» مطّرد. ثمّ حُذفت «كان»، فانفصل الضمير المتّصل بها لحذف عامله، ثمّ عُوّض عنها[٥] «ما». فأنت: اسمها، وبرًّا: خبرها.[٦]

[حذف نون يكن]

١٥٧ ـ ومِن مُضارِعٍ، لِـ «كانَ» مُنجَزِمْ تُحذَفُ نُونٌ، وهْوَ حَذفٌ ما التُزِمْ[٧]

مضارع «كان»: يكونُ. فإذا دخل عليه الجازم سكنت نونه، ثمّ حُذفت الواو لالتقاء الساكنين، نحو: لم يكن. ثمّ بعد ذلك يجوز حذف نونه[٨] تخفيفًا، لكثرة الاستعمال، مُطلقًا عند يُونس، ويشرط[٩] أن يكون بعدها متحرّك عند سيبويه. ويشهد ليُونس قول الشاعر:[١٠]

فإنْ لَم تَكُ المِرآةُ أبدَتْ وَسامةً فقد أبدَتِ المِرآةُ جَبْهةَ ضَيغَمِ

قال المُصنّف:[١١] وبقوله أقول، إذ لا ضرورة في البيت، لإمكان أن يُقال: فإن تكنِ[١٢] المِرآةُ أخفت وسامة. إلّا أنّ الإثبات قبل الساكن أكثر، وبه ورد القرآن.

فإن قلتَ: فهل[١٣] حذف النون مخصوص بالناقصة؟ قلتُ: لا بل هو كثير في الناقصة.[١٤] ومن وروده في التامّة قوله تعالى:[١٥] ﴿وإن تَكُ حَسَنةٌ يُضاعِفْها﴾.

---

(١) ط: أنت.
(٢) زاد في س: «معك». وجملة يجعل: معطوفة على المصدر إجازة.
(٣) ح س: فالأصل.
(٤) فالمصدر المؤول من «أن» وما بعدها: في محل نصب بنزع الخافض.
(٥) س: «منها». وتعدية العوض ومشتقاته بـ «من» أفصح من «عن».
(٦) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٧) المنجزم: المجزوم هنا بالسكون. والتزم: كان واجبًا. وكان: في محل جر باللام على الحكاية. والجار والمجرور: متعلقان بصفة لمضارع. ومن: تتعلق بتحذف. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الواو عليها.
(٨) س: النون.
(٩) ح: ويشترط.
(١٠) لخنجر بن صخر. العيني ٢: ٦٣. والضيغم: الأسد. وانظر الإتحاف ١: ٣٢٤ ـ ٣٢٥. ح س: قوله.
(١١) شرح التسهيل ١: ٣٦٦ ـ ٣٦٧.
(١٢) ح: «فإن لم تك». ط: فإن لم تكن.
(١٣) ط: هل.
(١٤) زاد في ح و س: والتامة.
(١٥) الآية ٤٠ من سورة النساء.

ما[1] ولا ولات وإن المُشبّهات بليس

هذه الأحرف من باب «كان». وإنّما فُصلت عنها، لأنّها أحرف[2] وتلك أفعال.[3]

[عمل ما]

١٥٨ ـ إعمالَ «لَيسَ» أُعمِلَتْ «ما» دُونَ «إنْ» مَعَ بَقا النَّفيِ، وتَرتيبٍ، زُكِنْ:[4]

«ما» النافية[5] حرف مُهمل عند بني تميم. وهو القياس، لعدم اختصاصه.[6] وألحقه أهل الحجاز[7] بـ «ليس»، لأنّها[8] لنفي الحال غالبًا، فأعملوه عملها. وبه ورد القرآن. قال تعالى:[9] ﴿ما هٰذا بَشَرًا﴾، و: ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِم﴾.[10] ومن أعملها شرطَ في إعمالها شُروطًا:

الأوّل: فَقدُ «إن» الزائدة. فلو وُجدت بطل العمل، نحو: ما إن زيدٌ قائمٌ. قال في «شرح التسهيل»:[11] دون خلاف. وحكى غيره عن الكوفيّين إجازة النصب.

والثاني:[12] بقاء النفي. فلو انتقض[13] بـ «إلّا» بطل العمل، نحو: ما زيدٌ إلّا قائمٌ.

والثّالث:[12] الترتيب. وهو تقديم[14] الاسم على الخبر. فلو تقدّم الخبر[15] بطل العمل، نحو: ما قائمٌ زيدٌ.

---

(١) ح: «باب ما». ط: فصل في ما.

(٢) ح ط: حروف.

(٣) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: قال.

(٤) حذفت همزة «بقاء» للتخفيف. وزكن: علم. وفيه إشارة إلى البيت ١٢٨. وإعمال: مفعول مطلق مقدم مضاف إلى «ليس» على الحكاية. وما: في محل رفع نائب فاعل. وإن: في محل جر مضاف إليه. ودون ومع: متعلقان بحال من «ما».

(٥) سقطت من ح و س.

(٦) أي: عدم اختصاصه بالأسماء.

(٧) س: الحجازيون.

(٨) ح س: لأنهما.

(٩) الآية ٣١ من سورة يوسف. ح س: وأعملوها عملها وبه جاء القرآن قال الله تعالى.

(١٠) الآية ٢ من سورة المجادلة.

(١١) في ١: ٣٦٩.

(١٢) سقطت الواو من ح.

(١٣) زاد في ح و س و ط: النفي.

(١٤) ح: تقدم.

(١٥) زاد في ح و س و ط: عليه.

وفي هذين الشرطين خلاف. قال في «التسهيل»:(١) وقد تعمل مُتوسِّطًا خبرها، ومُوجَبًا بـ«إلّا»، وِفاقًا لسيبويه في الأوّل، وليُونس في الثاني.

والرابع:(٢) ألّا يتقدّم معمول خبرها على اسمها، ما لم يكن ظرفًا أو مجرورًا. فإن تقدّم، وليس بظرف ولا مجرور،(٣) بطل العمل، نحو: ما طعامَك زيدٌ آكلٌ. وأجاز ابن كيسان نصب «آكل» ونحوه، مع تقديم المعمول.

فإن قيل: وينبغي(٤) لمن أجاز تقديم الخبر أن يُجيز تقديم معموله.(٥) قلتُ: ليس بلازم، لأنّه يلزم من تقديم المعمول إيلاء العامل معمولَ غيرِه، ولا يلزم ذلك من(٦) تقديم الخبر. فإن كان المعمول(٧) ظرفًا أو مجرورًا جاز تقديمه على الاسم، مع بقاء العمل، نحو: ما عندَك زيدٌ قائمًا، وما بي أنتَ مَعنِيًّا.

فإن قلتَ: من أين يُؤخذ الشرط(٨) الرابع من كلامه؟ قلتُ:(٩) من قوله:

١٥٩ ـ وسَبْقَ حَرفِ جَرٍّ،(١٠)

فإنّ مفهومه أنّ معمول الخبر، إن لم يكن ظرفًا أو مجرورًا فإنّه لا يجوز تقديمه، مع بقاء العمل.(١١)

١٦٠ ـ ورَفْعَ مَعطُوفٍ بِلكِنْ، أو ببَلْ ... مِن بَعدِ مَنصُوبٍ بـ«ما»، الزَمْ حَيثُ حَلْ(١٢)

---

(١) ص ٥٧.
(٢) سقطت الواو من ح و س.
(٣) س: أو مجرور.
(٤) ح س: فإن قلت ينبغي.
(٥) س: المعمول.
(٦) ح س ط: مع.
(٧) سقطت من ح و س.
(٨) ح س: «اشتراط». ط: هذا الشرط.
(٩) ح: قلنا.
(١٠) ح: «حرف الجر». وفي حاشية الأصل: تمامه:
أو ظَرفٍ، كَما ... بِي أنتَ مَعنِيًّا، أجازَ العُلَما
والمعنيّ: المهتم. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها، وهمزة العلماء للتخفيف. وسبق: مفعول به مقدم لأجاز.
(١١) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(١٢) حل: وقع وجاء. ورفع: مفعول به مقدم لالزم. ولكن وبل وما: في محل جر على الحكاية. وبلكن ومن بعد: متعلقان بمعطوف. وببل: معطوفان لا يعلقان خلافًا للأزهري. وبما: متعلقان بمنصوب لا نائب فاعل خلافًا له أيضًا. وحيث: ظرف لالزم، مضاف إلى جملة حل، وحذفت اللام الثانية من «حلّ» للوقف.

إذا عُطف على منصوب «ما» وهو خبرها بـ «بل» أو بـ «لكن»[١] وجب رفع المعطوف، وجعله خبر مبتدأ[٢] محذوف، لأنّ المعطوف بهما مُوجَب، و «ما» لا تعمل في المُوجَب. فإن عُطف بحرف لا يُوجِب، كالواو والفاء، نُصب المعطوف.

واعلم أنّ الناظم تجوّز[٣] في تسمية ما بعد «بل» و «لكن» معطوفًا. وليس هو بمعطوف. بل خبر[٤] مبتدأ، و «بل» و «لكن» حرفا ابتداء.[٥]

[جر الخبر بالباء الزائدة]

١٦١ ـ وبَعدَ «ما» و «لَيسَ» جَرَّ البا الخَبَرْ ... وبَعـدَ «لا» ونَـفـيِ «كـانَ» قَـد يُـجَـرْ[٦]

مثاله بعد «ما»:[٧] ﴿وما رَبُّكَ بِظَلّامٍ لِلعَبِيدِ﴾. ولا خلاف في زيادة الباء بعد «ما» الحجازيّة. ومنع الفارسيّ والزمخشريّ زيادتها بعد «ما» التميميّة. والصحيح الجواز، لوجود ذلك في أشعار بني تميم.[٨] [وبعد «ليس»:[٩] ﴿أَلَيسَ اللهُ بِكافٍ عَبدَهُ﴾]؟[١٠] وبعد «لا» قول سواد بن قارب:[١١]

وكُنْ لِي شَفِيعًا، يَومَ لا ذُو شَفاعةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلًا، عَن سَوادِ بنِ قارِبِ

واختُلف في زيادتها بعد «لا» النافية للجنس، فأجازه بعضهم مستدلّا بقوله: «لا خَيرَ بخَيرٍ بعدَهُ النّارُ». ومنعه آخرون، وجعلوا الباء ظرفيّة.[١٢] وبعد نفي «كان» كقوله:[١٣]

وإنْ مُدَّتِ الأيدِي إلَى الزّادِ لَم أكُنْ ... بِأعجَلِهِم، إذ أجشَعُ القَومِ أعجَلُ

---

(١) ط: أو لكن.

(٢) س: خبرًا لمبتدأ.

(٣) ح: «أنه تجوز». س: أنه قد تجوز.

(٤) سقطت من ح. س ط: بل هو خبر.

(٥) أي: حرفا استئناف. والصواب أنهما حرفا عطف، والجملة هي المعطوفة. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٦) حذفت همزة «الباء» للتخفيف. والضمير في يجر: يعود على الخبر. وبعد الأول: ظرف لجر، والثاني ليجر. وما وليس ولا وكان: في محل جر على الحكاية. والبا: فاعل، والخبر: مفعول به. وجملة يجر: معطوفة على جملة جرّ. وحذفت الراء الثانية من «يجرّ» للوقف.

(٧) الآية ٤٦ من سورة فصلت. وزاد في س: قوله تعالى.

(٨) سقط: «ولا خلاف في... بني تميم» من ح و س. وانظر: الجنى الداني ص٥٤.

(٩) الآية ٣٦ من سورة الزمر. وزاد في س: «قوله تعالى». وفي ط: نحو.

(١٠) سقط من الأصل.

(١١) العيني ٢: ١١٤. ح س ط: «فكن». والفتيل: الخيط الأبيض الرقيق في شق النواة. يستعار للأمر الهين اليسير.

(١٢) سقط: «واختلف في... ظرفية» من ح و س وانظر: حاشية الصبان ١: ٢٥٢ ـ ٢٥٣ وحاشية الشيخ يس ١: ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(١٣) الشنفرى. أعجب العجب ص٤٤ والعيني ٢: ١١٧. والجشع: الحرص الشديد على الطعام.

وهو كثير بعد «ليس» و «ما»، قليل[١] بعد «لا» و «كان» المنفيّة. ولذلك قلّله بـ «قد».[٢]

[عمل لا ولات وإن]

١٦٢ ـ في النَّكِراتِ، أُعمِلَتْ كَلَيسَ «لا»[٣]

يعني: أنّ «لا» تعمل عمل «ليس»، فترفع الاسم وتنصب الخبر، بشرط أن يكون اسمها نكرة، كقوله:[٤]

* تَـعَـزَّ، فـلا شَـيءٌ عـلَى الأرضِ بـاقِـيـا *

خلافًا للمبرّد ومن وافقه في منعهم إعمالها عمل «ليس». وأمّا قول النابغة الجعديّ:[٥]

وحَـلَّتْ سَـوادَ الـقَـلـبِ، لا أنـا بـاغِـيًـا سِـواهـا، ولا فـي حُـبِّـهـا مُـتَـراخِـيـا

فظاهره أنّه أعملها في المعرفة. وأجاز في «شرح التسهيل» القياس عليه، وأجازه ابن جنّي، وتأوّله المانعون.[٦]

وقَـد تَـلِي «لاتَ» و «إنْ» ذا الـعَـمَـلا[٧]

يعني: أنّ «لات» و «إن» قد ترفعان الاسم، وتنصبان الخبر. أمّا «لات» فأثبت سيبويه والجمهور عملها، ونُقِل منعه عن الأخفش. وهي مركّبة عند سيبويه من «لا» النافية والتاء. وأمّا «إن» فأجاز إعمالها عمل «ليس»[٨] الكسائيُّ وأكثر الكوفيّين وطائفة من البصريّين، ومنعه جمهور البصريّين، واختُلف عن سيبويه والمبرّد. والصحيح الإعمال، وقد سُمع في النثر والنظم. فمن النثرِ قولهم: إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك، وإنْ أحدٌ

---

(١) س: «وقليل». ط: وقل.

(٢) سقط: «ولذلك قلله بقد» من ح و س. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٣) في: تتعلق بالفعل أعمل. ولا: في محل رفع نائب فاعل على الحكاية. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر أعمل، مضاف إلى «ليس» على الحكاية أي: إعمالاً مثل إعمال ليس.

(٤) صدر بيت عجزه في س:

ولا وَزَرٌ، مِـمّـا قَـضَـى اللهُ، واقِـيـا

العيني ٢:١٠٢ والخزانة ١:٥٠٣. والوزر: الملجأ.

(٥) ديوانه ص١٧١ والعيني ٢:١٤١ والخزانة ٢:١٣. وزاد في س: في شعره:

بَـدَتْ فِـعـلَ ذي وُدٍّ، فـلَـمّـا تَـبِـعـتُـهـا تَـوَلَّتْ، وبَـقَّـتْ حـاجـتِـي فـي فُـؤادِيـا

وسواد القلب: حبته السوداء. والباغي: الطالب. والمتراخي: المتهاون.

(٦) انظر ١:٣٧٧ من شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية ص٤٤١ والإتحاف ١:٣٢٨ ـ ٣٢٩.. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٧) تليه: تتولاه وتعمله. ولات: في محل رفع فاعل على الحكاية. وذا: اسم إشارة مفعول به. وانظر: الكتاب ١:٢٨ ـ ٢٩ و٣٨٩.

(٨) سقط: «عمل ليس» من ح و س.

خيرًا من أحدٍ إلّا بالعافية. وقال أعرابيّ: إنَّ قائمًا. يريد: إنْ أنا قائمًا.[١] وجعل ابن جنّي من ذلك قراءة سعيد[٢] بن جُبير:[٣] ﴿إنِ الَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِ اللهِ عبادًا أمثالَكُم﴾، والنظمِ قوله:[٤]

* إنْ هُـوَ مُـسـتَـولِيًـا عـلَى أحَـدٍ *

وقول الآخر:[٥]

إنِ الـمَـرءُ مَـيْـتًـا، بـانـقِـضـاءِ حَـيـاتِـهِ ... ولـكـنْ بـأن يُـبـغَـى عـلَـيـهِ، فـيُـخـذَلا

وبهذا تبيّن بطلان[٦] قولِ من[٧] قال: «إنّه لم يأتِ منه إلّا إن هو مستوليًا»، وتخصيصِه ذلك بالضرورة. ونصّ المُصنّف على أنّ عمل[٨] «لا» أكثر من عمل[٨] «إن». والعكس أقرب إلى الصواب.[٩]

١٦٣ ـ وما لِـ«لاتَ»، في سِوَى حِينٍ، عَمَلْ[١٠]

يعني: أنّ «لات» تختصّ بأسماء الأحيان، فلا تعمل في غيرها. ثمّ أشار إلى أنّ حذف اسمها وإبقاء خبرها كثير، وأنّ عكسه قليل، بقوله:[١١]

وحَذفُ ذِي الرَّفعِ فَشا، والعَكسُ قَلْ

فمِن حذف مرفوعها قوله تعالى:[١٢] ﴿ولاتَ حِينَ مَناصٍ﴾، ومِن حذف منصوبها[١٣] قراءة من قرأ: «ولاتَ حِينُ مَناصٍ» بالرفع.[١٤] ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعًا.

---

(١) حذف همزة «أنا» ثم ألفها في الأصل، وأدغم نون «إن» في النون. وانظر الإتحاف ١:٣٢٩.

(٢) هو: أبو محمد الأسدي الكوفي، تابعي جليل وإمام كبير من قراء الكوفة. توفي سنة ٩٥. غاية النهاية ١:٣٠٥ والمحتسب ١:٢٧٠.

(٣) الآية ١٩٤ من سورة الأعراف. وانظر الإتحاف ١:٣٢٩ وزاد في س: قوله تعالى.

(٤) صدر بيت عجزه في س:

إلّا عـلَى أضـعَـفِ الـمَـجـانِـيـنِ

العيني ٢:١١٣ والخزانة ٢:١٤٣.

(٥) العيني ٢:١٤٥ والخزانة ٢:١٤٤. ويبغى: يعتدى. ويخذل: لا ينصر.

(٦) ح: «وبهذا يتبين بطلان». س: وهذا يبطل.

(٧) هو ابن طاهر. انظر الارتشاف ٢:١٠٩.

(٨) ح س: «إعمال». وانظر شرح التسهيل ١:٣٧٤ ـ ٣٧٥.

(٩) انظر الإتحاف ١:٣٢٩. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(١٠) الحين: الزمان. ولات: في محل جر باللام على الحكاية. والجار والمجرور: متعلقان بخبر مقدم لعمل. وفي: تتعلق بالمصدر عمل.

(١١) ح س: «فقال». وذو الرفع: اسم لات المرفوع. وفشا: كثر. والعكس أي: حذف المنصوب. فأل: نائبة عن ضمير الغائب. والتقدير: وعكسه. وجملة قل: سدت مسد خبر العكس، وحذفت اللام الثانية من «قلّ» للوقف.

(١٢) الآية ٣ من سورة صّ. والمناص: الفرار.

(١٣) ح س: خبرها.

(١٤) س: برفع حين.

أفعال المُقارَبة(١)

سُمّيت أفعالَ المُقاربة، وإن كان فيها ما ليس أفعالَ المُقاربة،(٢) تغليبًا، وهي ثلاثة أقسام: قسم لرجاء الفعل. وهو: عسَى وحَرَى(٣) واخلَولَق. فهذه الثلاثة للإعلام بالمُقاربة على سبيل الرجاء. وقسم لمُقاربة الفعل. وهو:(٤) كادَ وكَرَبَ(٥) وأوشَكَ. وقسم للشُّروع فيه.(٦) وهو:(٧) أنشأ وطَفِقَ(٨) وأخَذَ وجعَلَ وعَلِقَ.(٩)

وهذه الأفعال من باب «كان»، لأنّها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلّا أنّ خبرها لا يكون في الغالب إلّا فعلاً مُضارعًا.(١٠) وقد أشار إلى ذلك بقوله:

[أفعال الرجاء]

١٦٤ ـ كَكانَ «كادَ» و «عَسَى»،(١١)

يعني أنّهما مثل «كان» في رفع الاسم ونصب الخبر.

ثمّ قال:(١٢)

لكِنْ نَدَرْ غَيرُ مُضارِعٍ، لِهٰذَينِ خَبَرْ

---

(١) في حاشية الأصل عن التصريح ١: ٢٠٣: من باب تسمية... القوم عينًا.

(٢) ح س ط: ما ليس للمقاربة.

(٣) في حاشية الأصل عن التصريح ١: ٢٠٣: وحرى بفتح... معجمة وقاف.

(٤) س: وهي.

(٥) تحتها في الأصل عن التصريح ١: ٢٠٣: بفتح الراء وكسرها.

(٦) سقطت من ح و س.

(٧) في الأصل: وهي.

(٨) في حاشية الأصل عن التصريح ١: ٢٠٣: بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الباء الموحدة.

(٩) فوقها في الأصل: وقام وهلهل.

(١٠) أي: جملة فعلها مضارع، أو «أن» مع فعل مضارع.

(١١) زاد في س:

لـكِـنْ نَـدَرْ غَـيـرُ مُـضـارِعٍ، لِهٰـذَيـنِ خَـبَـرْ

والكاف: خبر مقدم مضاف إلى «كان» على الحكاية. وكاد: مبتدأ في محل رفع على الحكاية.

(١٢) ندر: ورد قليلاً جدًا. وغير: فاعل. وخبر: عطف بيان له. تقدمت الصفة على الموصوف، فصار بيانًا لها. والجار والمجرور متعلقان بحال من خبر.

فأشار إلى الفرق بينهما وبين «كان». ومن وروده غيرَ مضارع قوله:[١]

* لا تُكثِرَنْ، إنِّي عَسَيتُ صائما *

وقول الآخر:[٢]

فأُبتُ إلَى فَهمٍ، وما كِدتُ آيِبًا   وكَم مِثلِها فارَقتُها، وهْيَ تَصفِرُ!

وذلك مَنبهة على الأصل.

ثمّ قال:[٣]

١٦٥ ـ وكَونُه بِدُونِ «أنْ» بَعدَ «عَسَى»   نَزْرٌ،

يعني: أنّ الأكثر في المُضارع الواقع خبرَ «عسى»[٤] اقترانُه بـ «أن»، وكونه بدون «أن» قليل. ومنه:[٥]

عَسَى الكَربُ الَّذِي أمسَيتُ فِيهِ   يَكُونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وجمهور البصريّين على أنّ حذف «أن» بعد «عسى» ضرورة. وظاهر كلام سيبويه أنّه[٦] لا يختصّ بالشعر.

ثمّ قال:[٧]

و «كادَ» الأمرُ فِيهِ عُكِسا

يعني: أنّ اقتران المُضارع بعدها بـ «أن» قليل. ومنه:[٨]

* قَد كادَ، مِن طُولِ البِلَى، أن يَمصَحا *

---

(١) رؤبة. ديوانه ص١٨٥ والعيني ٢:١٦١ والخزانة ٤:٧٧. وزاد قبله في س:

أكثَرتَ في العَذلِ، مُلِحًّا دائمًا

يتشكى من العذل، ويعتذر بصيامه عن الرد.

(٢) تأبط شرًا. شرح الحماسة للمرزوقي ص٨٣ والعيني ٢:١٦٥ والخزانة ٤:٩٠. وفهم: اسم قبيلة الشاعر. وتصفر: تصوت بحزن وأسف. وسقط الشطر الثاني من ط. ط ح: آئبًا.

(٣) س: «وقوله». وكونه: مبتدأ مصدر مضاف إلى اسمه في المعنى، أي: كون المضارع الواقع في الخبر. وبدون وبعد: متعلقان بالخبر المحذوف. وأن وعسى: في محل جر بالإضافة على الحكاية. ونزر أي: قليل، خبر المبتدأ كون.

(٤) ح س: خبرًا لعسى.

(٥) س: «ومنه قوله». والبيت لهدبة بن الخشرم. العيني ٢:١٨٤ والخزانة ٤:٨١. والكرب: الهم. والفرج: انكشاف الهم.

(٦) الكتاب ١:٤٧٧. ح س: أن حذف أن.

(٧) س: «وقوله». وكاد: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره الجملة الاسمية بعده. وعكس: كان عكس عسى في خبره.

(٨) البيت لرؤبة. ديوانه ص١٧٢ والعيني ٢:٢١٥ والخزانة ٤:٩٠. يصف رسمًا. ويمصح: ينمحي ويدرس.

وظاهر كلام المؤلّف[(١)] جواز ذلك. وخصّه[(٢)] المغاربة بالضرورة.

ثمّ قال:[(٣)]

١٦٦ ـ وكَعَسَى حَرَى،

أي:[(٤)] في المعنى، لأنّها للرجاء،[(٥)] كما سبق.[(٦)]

ولكِنْ جُعِلا خَبَرُها، حَتمًا، بـ «أنْ» مُتَّصِلا

فيُقال:[(٧)] حَرَى زيدٌ أن يفعلَ. ولا يجوز: حَرَى زيدٌ يفعلُ. وقلّ من ذكر «حَرَى».

[أفعال المقاربة]

ثمّ قال:[(٨)]

١٦٧ ـ وألزَمُوا اخلَولَقَ «أنْ»، مِثلَ حَرَى

فيُقال[(٧)]: اخلولقَ زيدٌ أن يفعلَ. ولا يجوز: اخلولقَ زيدٌ يفعلُ.

ثمّ قال:[(٩)]

وبَعدَ «أوشَكَ» انتِفا «أنْ» نَزُرا

فهي مثل «عسى» في ذلك. ومن انتفاء «أن» بعدها قوله:[(١٠)]

يُوشِكُ مَن فَرَّ مِن مَنِيَّتِهِ، في بَعضِ غِرّاتِهِ، يُوافِقُها

ثمّ قال:[(١١)]

١٦٨ ـ ومِثلُ «كادَ»، في الأصَحّ، «كَرَبا»

---

(١) ح س ط: المصنف.

(٢) ح: «ذلك في السعة وخصصه». س: ذلك في الاختيار وخصصه.

(٣) س: «وقوله». والكاف: خبر مقدم، مضاف إلى «عسى» على الحكاية. وحرى: في محل رفع مبتدأ مؤخر، على الحكاية.

(٤) ح س: يعني.

(٥) ح: «للرجاء كعسى». س: في الرجاء كعسى.

(٦) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». والحتم: الواجب. والألف في «جعلا» للإطلاق. وخبر: نائب فاعل. وحتمًا: مفعول مطلق لاسم الفاعل متصل. ومتصلاً: مفعول ثان لجعل. وأن: في محل جر على الحكاية.

(٧) ح: يقال.

(٨) اخلولق وأن: في محل نصب مفعولين أول وثان. ومثل: مفعول مطلق نائب عن مصدر: ألزم، مضاف إلى «حرى» على الحكاية. س: ولا يقال.

(٩) س: «وقوله». وحذفت همزة «انتفاء» للتخفيف. والانتفاء: التجرد والفقد. ونزر: قل. وانتفا: مبتدأ مضاف خبره جملة نزر. وبعد: متعلق بفعل الخبر، وهو جائز. وأوشك وأن: في محل جر بالإضافة على الحكاية.

(١٠) أمية بن أبي الصلت. ديوانه ص٤٢١ والعيني ٢:١٨٧. وفي الأصل: «فرّ عن». والغرة: الغفلة. ويوافق: يلاقي.

(١١) س: «وقوله». ومثل: خبر مقدم مضاف إلى كاد على الحكاية. وفي: تتعلق بمثل. وكرب: في محل رفع مبتدأ مؤخر على الحكاية.

يعني: أنّ إثبات «أن» بعدها قليل. ومنه:[١]

* فـقَـد كَـرَبَـتْ أعـنـاقُـهـا أن تَـقَـطَّـعـا *

ولم يذكر سيبويه في خبر «كرب» إلّا التجريد.[٢] وإليه أشار بقوله: «في الأصحّ». والمشهور في «كرب» فتح الراء. وقد حُكي كسرها.

[أفعال الشروع]

ثمّ قال:[٣]

وتَـرْكُ «أنْ»، مَـعَ ذِي الـشُّـرُوعِ، وَجَـبا

وذلك لأنّ الفعل معها حال،[٤] و «أن» للاستقبال.

ثمّ ذكر أفعال الشروع، بقوله:[٥]

١٦٩ ـ كأنشَأَ السّائقُ يَحدُو، وطَفِقْ[٦] البيتَ.[٧]

ويقال:[٨] طفق،[٩] بكسر الفاء وفتحها، وطَبِقَ بالباء أيضًا.

فإن قلتَ: قد ذكر في «شرح[١٠] التسهيل» من أفعال الشروع: هَبَّ وقامَ. قلتُ: هما غريبان. وأيضًا فإنّه[١١] لم يدّعِ الحصر، بل قال: كأنشأ.[١٢]

---

(١) عجز بيت لأبي زيد الأسلمي، صدره في س:

سَـقـاهـا ذَوُو الأحـلام سَـجـلاً عَـلَى الـظَّـمـا

الكامل ١: ١٠٩ والعيني ٢: ١٩٣. يهجو والي المدينة بأن عروقه في النعمة محدثة. والسجل: الدلو الضخمة المملوءة ماء. والأحلام: العقول.

(٢) الكتاب ١: ٤٧٨.

(٣) س: «وقوله». وذو الشروع: فعل الشروع. وترك: مضاف إلى «أن» على الحكاية. ومع: متعلق بالمصدر ترك.

(٤) وقد يكون الماضي معها بمعنى الحال، وقد يكون خبرها جملة شرطية أو اسمية. شواهد التوضيح ص٧٧ ـ ٧٩.

(٥) س ط: «فقال». ويحدو: يسوق بالحداء. والكاف: خبر لمحذوف مضاف إلى الجملة على الحكاية. وطفق: معطوف على أنشأ.

(٦) زاد في س و ط وحاشية الأصل:

كَـذا جَـعَـلْـتُ، وأخَـذْتُ، وعَـلِقْ

أي: مثل هذا الحكم حكم جعلت... والكاف: خبر مقدم. وجعلت: في محل رفع مبتدأ مؤخر على الحكاية، عطف عليه ما بعده.

(٧) سقطت من ح و س و ط.

(٨) ح س: «يقال». ط: أو يقال.

(٩) زاد في س: وطفَق.

(١٠) سقطت من ح و س. وانظر التسهيل ص٥٩ و١: ٣٨٩ من شرحه.

(١١) سقطت من ح و س.

(١٢) سقط: «بل قال كأنشأ» من ط. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: «قال». واستعملوا أي: العرب. ولا غير أي: دون غيرهما. ولا: حرف نفي وعطف. وغير: معطوف على محل أوشك، مبني على الضم. وأوشك: في محل جر باللام على الحكاية. والجار والمجرور: متعلقان بصفة لمضارعًا. وموشكا: تمييز.

١٧٠ ـ واستَعمَلُوا مُضارِعًا لأَوشَكا وكادَ، لا غَيرُ، وزادُوا مُوشِكا

جميع أفعال المُقاربة لا تتصرّف، إلّا «كاد» و «أوشك». فإنّ لها مُضارعًا وهو: يكادُ ويُوشِكُ، واسمَ فاعل وهو: مُوشِكٌ وكائدٌ. ولم يذكر هنا اسم فاعل «كاد». وقال في «الكبرى»:[١]

* واحفَظْ كائدًا، ومُوشِكا *

وذكر الجوهريّ[٢] مضارع «طفق». قال المُصنّف: ولم أره لغيره. والظاهر أنه قاله رأيًا. وقد حُكي مضارع «جَعَلَ».[٣]

[تمام عسى واخلولق وأوشك]

١٧١ ـ بَعدَ عَسَى اخلَولَقَ أوشَكْ، قَد يَرِدْ غِنًى بـ «أنْ يَفعَلَ» عَن ثانٍ، فُقِدْ

يجوز إسناد هذه الثلاثة إلى «أن يفعل»، فيُستغنى به عن الخبر، نحو: عسى أن يقومَ زيدٌ.[٤] فـ «أنْ» وصلتُها في موضع رفع بـ «عسى»، وسدّت مسدّ الجزأين.

فإن قلتَ: إذا أُسندت هذه الثلاثة إلى «أن» والفعل فهل هي تامّة أو ناقصة؟ قلتُ: فيها خلاف، ذهب[٥] قوم إلى أنّها تامّة، والمرفوع فاعلها. وقال في «شرح التسهيل»:[٦] الوجه عندي أن تُجعل «عسى» ناقصة أبدًا. وإذا أُسندت إلى «أن» والفعل وُجّه بما يُوجّه وقوع «حَسِبَ» عليهما، في نحو:[٧] ﴿أحَسِبَ النّاسُ أن يُترَكُوا﴾؟[٨]

١٧٢ ـ وجَرِّدَنْ «عَسَى»، أوِ ارفَعْ مُضمَرا بِها، إذا اسمٌ قَبلَها قَد ذُكِرا

---

(١) ط: «الكافية الكبرى». والمراد الكافية الشافية. وتتمة البيت في س:
واستَعمَلُوا مُضارِعًا لأَوشَكا وكادَ،
انظر شرح الكافية الشافية ص٤٥٧.

(٢) الصحاح ص١٥١٧.

(٣) زاد في س: «وقوله». وفي ط: «ثم قال». والغنى: الاكتفاء والاستغناء. وفقد: عدم. وقد: للتحقيق هنا قبل المضارع. وأراد بالثاني: الخبر. وبعد: متعلق بيرد، مضاف إلى عسى على الحكاية. وحذف حرف العطف بعده مرتين. وسكنت الكاف للضرورة، وعدم إدغامها في القاف أولى. ط: أوشكَ.

(٤) سقطت من ط. (٥) س: فذهب.

(٦) في ١: ٣٩٤.

(٧) الآية ٢ من سورة العنكبوت.

(٨) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». وجردن أي: من الضمائر المتصلة. والمضمر: الضمير المتصل أو المستتر. وعسى: في محل نصب مفعول به على الحكاية. وحذف بعده: «واخلولق وأوشك» لدلالة البيت ١٧١ عليه. وإذا: تنازع في تعلقها الفعلان قبلها. واسم: نائب فاعل لمحذوف يتعلق به «قبل» ويفسره ذكر. يريد: إذا ذكر قبلها اسم مخبر عنه بجملة عسى.

إذا[١] بُنيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادُها إلى ضميره، وجعلُ «أن يفعل» خبرًا، وجاز إسنادها إلى «أن يفعل» مُكتفًى به، وتكون مُجرّدة من الضمير. ويظهر أثر ذلك في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على[٢] الأوّل: هندٌ عسَتْ أن تفعلَ، والزيدانِ عَسَيا أن يفعلا، والزيدونَ عَسَوا أن يفعلوا. وتقول على[٢] الثاني: عسَى، بالتجريد في الأحوال كلّها.[٣]

١٧٣ ـ والفَتحَ والكَسرَ أجِزْ، في السِّينِ، مِن نَحوِ: عَسَيتُ، وانتِقا الفَتحِ زُكِنْ[٤]

يجوز كسر سين «عسَى» وفتحها، إذا اتّصل بها ضمير مرفوع لمُتكلّم أو مُخاطب أو غائبات.[٥] والفتح أكثر. ولذلك قال: «وانتقا الفتحِ زُكِنْ» أي:[٦] واختيار الفتح عُلم.[٧] وبالكسر قرأ نافع.

ثمّ انتقل إلى القسم الثاني، من نواسخ الابتداء، فقال:

---

(١) ح: يعني إذا.
(٢) ح س: في.
(٣) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٤) حذفت همزة «انتقاء» للتخفيف. وفي: تتعلق بالفعل أجز، ومن: بحال من السين. ونحو: مضاف إلى «عسيت» على الحكاية.
(٥) س: أو غائب.
(٦) سقطت من ح.
(٧) إنما علم من قولهم: «عسَى». فهو على قياس: رمَيتُ. وبالفتح قرأ أكثر القراء. أما الكسر فمبني على لغة «عَسِيَ» مثل: بَقِيتُ.

«إنّ» وأخواتها

١٧٤ ـ لإنَّ أنَّ، لَيتَ لـٰكِنَّ، لَعَلْ   كأنَّ، عَكسُ ما لِـ «كانَ» مِن عَمَلْ[(١)]

يعني: أنّ «كان» ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر، خلافًا للكوفيّين في قولهم: «إنّ الخبر باق على رفعه». وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معًا. وحكى قوم، منهم ابن السّيد،[(٢)] أنّ ذلك لغة.

وأمّا معاني هذه الأحرف فإنّ وأنّ: للتوكيد. ولكنّ: للاستدراك. وليست مركّبة على الأصحّ. وليت: للتمنّي. ويكون ذلك[(٣)] في الممكن والمُستحيل، ولا يكون في الواجب.[(٤)] ولعلّ: للترجّي في المحبوب، والإشفاق[(٥)] في المكروه. ولا يكون إلّا في الممكن، ولا تكون للتعليل[(٦)] ولا للاستفهام[(٧)] ولا للشكّ، عند البصريّين، خلافًا لمن قال بذلك.[(٨)] وليست مُركّبة على الأصحّ. وكأنّ: للتشبيه. ولا تكون للتحقيق[(٧)] ولا للتقريب[(٩)] ولا للظنّ،[(١٠)] خلافًا لمن قال بذلك. وهي مُركّبة من كاف التشبيه و «إنّ».[(١١)]

---

(١) إنّ: في محل جر باللام على الحكاية. والجار والمجرور: متعلقان بخبر عكس. وأخواتها معطوفات بحروف محذوفة. وكان: في محل جر أيضًا، والتعلق بفعل صلة الموصول المحذوفة. ومن: تتعلق بحال من «ما» لا بالفعل المحذوف، خلافًا للأزهري. وحذفت اللام الثالثة من «لعلّ» للوقف.

(٢) أبو محمد عبدالله بن محمد البطليَوسي، عالم باللغة والنحو والأدب، من مشاهير الأندلسيين. توفي سنة ٥٢١. إنباه الرواة ٢:١٤١.

(٣) سقطت من ح و س.

(٤) في حاشية الأصل عن التوضيح ١:٢١٢: ويمتنع ليت... واجب المجيء.

(٥) فوقها في الأصل: وهو لغة الخوفُ.

(٦) فوقها في الأصل: خلافًا للأخفش.

(٧) فوقها في الأصل: خلافًا للكوفيين.

(٨) س: ذلك.

(٩) فوقها في الأصل: خلافًا لأبي الحسين الأنصاري.

(١٠) تحتها في الأصل: خلافًا لابن السيد.

(١١) انظر الإتحاف ١:٣٤٢ ـ ٣٤٥. ولما دخلت الكاف على «إن» فتحت الهمزة. الجنى الداني ص٥٦٨. وقد ترد مركبة على الأصل فيها معنى الكاف مضافة إلى المصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها، نحو قول الشاعر:

وأنتَ تُبارِزُهُ، بالذُّنُوبِ،   وتَركَبُ، مِنها، الّذِي تَركَبُ

كأنّكَ، في كَسبِها، مُحسِنٌ   وأنّكَ، في تَركِها، مُذنِبُ

=

قيل: بلا خلاف.[١] وليس بصحيح، بل قد[٢] قيل ببساطتها.

ثمّ مثّل بقوله:[٣]

١٧٥ ـ كإنَّ زَيدًا عالِمٌ، بأنّي كُفءٌ، ولٰكِنَّ ابنَهُ ذُو ضِغْنِ

وتمثيل البواقي سهل. ثمّ قال:[٤]

١٧٦ ـ وراعِ ذا التَّرتِيبَ، إلّا في الَّذِيْ كَلَيتَ فِيها، أو هُنا، غَيرَ البَذِيْ

الإشارة[٥] إلى تقديم الاسم وتأخير الخبر. يعني أنّه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها، إلّا إذا كان ظرفًا، نحو: ليت هنا غيرَ البذيّ، أو مجرورًا، نحو: ليت فيها غيرَ البذيّ. وإنّما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسّع فيهما، ولأنّهما في الحقيقة ليسا بالخبر بل معمولاه. قال في «الغرة»:[٦] ويجب أن يُقدّر العامل في الظرف بعد الاسم، كما يُقدّر الخبر وهو غير ظرف.[٧]

[فتح الهمزة وكسرها]

١٧٧ ـ وهَمزَ «إنَّ» افتَحْ، لِسَدِّ مَصدَرِ مَسَدَّها، وفي سِوَى ذاكَ اكسِرِ[٨]

«إنّ» المكسورة أصل، والمفتوحة فرع،[٩] على أصحّ الأقوال. فلذلك يُستدام كسرها، ما لم تُؤوّل هي ومعمولاها بمصدر. فتُفتح وجوبًا، إن لزم التأويل نحو: بلغني أنّك فاضلٌ، أي: فضلُك، وجوازًا إن لم يلزم. وذلك في مواضع ستأتي.[١٠]

= بدليل العطف في الشطر الأخير. أمالي ابن دريد ص١٩٩. ويحتمل ذلك ما في الآية ٨٢ من سورة القصص وبيت الحارث بن خالد في المغني ص٢١٠. ح ط: وأن.

(١) القائل بهذا هو ابن هشام الخضراوي. الارتشاف ٢: ١٢٩. (٢) سقطت من ح و س و ط.

(٣) الكفء: القوي القادر على تصريف العمل. والضغن: الحقد. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها في محل جر بالباء، والتعلق باسم الفاعل عالم.

(٤) س: «وقوله». ط: «قال». وراعاه: لاحظه وأبقى عليه. والإشارة إلى المثالين في البيت ١٧٥. وفي الذي: في محل نصب بدل من المستثنى منه المقدر: في كل تركيب إلا في الذي. والكاف: خبر لمحذوف ـ والجملة صلة الذي ـ مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. وفيها: متعلقان بخبر ليت. وهنا: معطوف عليهما في محل نصب ولا يعلق. وحذفت الياء الثانية من البذيّ ـ وهو الفاحش اللسان ـ للوقف.

(٥) زاد في ح: بذا.

(٦) لابن الدهان سعيد بن المبارك (ت٥٦٩) شرح اللمع لابن جني اسمه الغرة. كشف الظنون ص١٥٦٣. ولشمس الدين أحمد بن الحسين ابن الخباز الإربلي (ت٦٣٧) شرح على ألفية ابن معط سماه الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية. كشف الظنون ص١٥٥ و١١٩٨. وفيما عدا الأصل: «العمدة». انظر: شرح العمدة لابن مالك ص٢١٩ ـ ٢٢١.

(٧) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال».

(٨) اللام: للسببية لا للتعليل، خلافًا للأزهري. وأراد بالمصدر: المؤول. ومسدها أي: ومسد معموليها. والإشارة إلى سد المصدر. وهمز: مضاف إلى «إن» على الحكاية. ومسد: مفعول مطلق. وحرك «اكسر» بالكسر لالتقائه بسكون الوقف.

(٩) ح س ط: فرعها. (١٠) س: وستأتي.

وقد نبّه على مواضع الكسر، فقال:[١]

١٧٨ ـ فاكسِرْ في الابتِدا،[٢]

يعني: في ابتداء الكلام حقيقةً، نحو:[٣] ﴿إنّا فَتَحْنا لَكَ فَتحًا مُبِينًا﴾، أو حكمًا نحو:[٤] ﴿ألا إنَّ أولِياءَ اللهِ لا خَوفٌ عَلَيهِم﴾.[٥]

وفي بَدْءِ صِلَةْ[٦]

يعني: أوّل صلة موصول، كقوله:[٧] ﴿وآتيناهُ مِنَ الكُنُوزِ ما إنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾.[٨] واحترز بالبدء[٩] من نحو: جاء الذي في ظنّي أنّه فاضل.[١٠]

وحَيثُ «إنَّ»، لِيَمِينٍ، مُكمِلَهْ:[١١]

يعني: إذا وقعت جوابَ قسم مُطلقًا، مع اللّام أو دونها، نحو:[١٢] ﴿والعَصرِ إنَّ الإنسانَ لَفِي خُسرٍ﴾، ونحو: ﴿حمٓ والكِتابِ المُبِينِ إنّا أنزَلناهُ﴾.[١٣]

فإن قلتَ: قد[١٤] ذكر بعد هذا جواز الفتح والكسر بعد[١٥] اليمين، إذا لم تُوجد اللام، فيكون إطلاقه هنا مُقيَّدًا بما بعدُ، كما قال بعضهم. قلتُ: الصحيح وجوب كسرها، إذا وقعت جواب القسم[١٦] مُطلقًا، فإطلاقه صحيح، ولا تعارضه إجازته

---

(١) ح: «على الكسر فقال». س: «على الكسر بقوله». واكسر أي: أدم الكسر. وحذفت همزة «الابتداء» للتخفيف.
(٢) زاد في س:
وفي بَدءِ صِلَهْ وحَيثُ «إنَّ»، لِيَمِينٍ، مُكمِلَهْ
(٣) الآية ١ من سورة الفتح. وزاد في س: قوله تعالى.
(٤) زاد في س: قوله تعالى.
(٥) الآية ٦٢ من سورة يونس. وزاد في س: «ولا هُمْ يَحزَنُونَ. وقوله». وفي ط: ثم قال.
(٦) في بدء: معطوفان على في الابتدا، لا يعلقان.
(٧) زاد في ح و س: تعالى.
(٨) الآية ٧٦ من سورة القصص. وليست «لتنوء» في النسخ. وههنا انتهى الخرم الذي بدأ في ت في أواخر شرح البيت ٩٥.
(٩) أي: في قوله: «بدء صلة».
(١٠) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(١١) اليمين: القسم. وأراد بالمكملة: المجيبة القسم بجملتها. وحيث: معطوف على في الابتدا، في محل نصب لا يعلق، مضاف إلى الجملة الاسمية. وإن: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره مكملة. واللام: حرف جر زائد للتقوية، ويمين: مجرور لفظًا منصوب محلاً مفعول به لمكملة.
(١٢) الآيتان ١ و٢ من سورة العصر.
(١٣) الآيات ١ ـ ٣ من سورة الدخان. وزاد في س: في لَيلةٍ مُبارَكةٍ.
(١٤) ط: «فقد». وانظر الإتحاف ١: ٣٤٦.
(١٥) في البيت ١٨١. وفي الأصل: «مع». وفي الحاشية: بعد.
(١٦) س: إذا وقعت بعد اليمين.

للوجهين بعدُ، لأنّ من فتحها[1] لم يجعلها جوابًا.[2] وسيأتي بيانه.[3]

١٧٩ ـ أو حُكِيَتْ بالقَولِ،[4]

مثاله:[5] ﴿قالَ اللهُ: إنِّي مَعَكُم﴾. فإن سيقت بعد القول للتعليل فُتحت، لأنّها غير محكيّة، نحو: أخصُّك بالقول أنك ذكيّ، أي: لأنّك.[6] ومنه احترز بقوله: «حُكيت». واحترز أيضًا من القول المضمّن معنى الظنّ. فإنّه يجوز بعده الفتح والكسر، كقوله:[7]

* أتَقُولُ أنّكَ بالحَياةِ مُمَتَّعُ *

فمن فتح جعل القول عاملاً و «أنّ» غير محكيّة، ومن كسر حكى به، لأنّ الحكاية بالقول مع استيفاء شروط إجرائه مجرى الظنّ جائزة.[8]

أو حَلَّتْ مَحَلْ حالٍ،[9]

يعني: مع الواو، نحو قوله:[10]

كَزُرتُهُ، وإنِّي ذُو أَمَلْ

أو دون واو، كقوله تعالى:[11] ﴿إلّا إنَّهُم لَيأكُلُونَ الطَّعامَ﴾.[12]

---

(١) ت: إجازة الوجهين بعد لأن من فتح.

(٢) ح: من فتح لم يجعلها جواب قسم.

(٣) انظر: شرح البيت ١٨١. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٤) زاد في س:

أو حَلَّتْ مَحَلْ حالٍ، كَزُرتُهُ، وإنِّي ذُو أَمَلْ

وحكيت أي: جملتها. والباء: للاستعانة. وجملة حكيت: معطوفة على ما أضيفت «حيث» إليها.

(٥) الآية ١٢ من سورة المائدة. وزاد في س: قول الله العظيم.

(٦) زاد في ح و ط: ذكي.

(٧) صدر بيت للفرزدق عجزه:

وقَدِ استَبَحتَ دَمَ امرِئٍ مُستَسلِمِ؟

والممتع: المنعم. والمستسلم: المنقاد. الأشموني ١:٢٧٥ والعيني ٢:٣١٤.

(٨) هذا على لغة أكثر العرب. وبنو سليم يفتحون الهمزة بعد القول مطلقًا. انظر البيت ٢١٩. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٩) محل: ظرف متعلق بحل، مضاف إلى حال. والجملة معطوفة على ما أضيفت «حيث» إليها. وحذفت اللام الثانية من «محلّ» للوقف.

(١٠) ح س: «لنحو قوله». ط: «ونحو قوله». والكاف: خبر لمحذوف، مضافة إلى ما بعدها على الحكاية. ح: زرته.

(١١) الآية ٢٠ من سورة الفرقان. وسقطت «إلّا» من النسخ. ثم إن لكسر الهمزة سببًا آخر هو وقوع اللام في خبرها.

(١٢) زاد في س: وقوله.

١٨٠ ـ وكَسَرُوا مِن بَعدِ فِعلٍ، عُلّقا بـالـلّام، كـاعـلَـمْ إنَّـهُ لَذُو تُـقَـى[1]

حقّ «أنّ» بعد أفعال القلوب أن تُفتح، ما لم يُعلّق الفعل باللّام[2] فيجب كسرها، نحو:[3] ﴿واللهُ يَعلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾، وكقوله: «اعلم إنّه لذو تقى». فلولا[4] اللام لفُتحت.

فهذه ستّة مواضع، يجب فيها[5] كسرها. وزاد المصنّف في غير هذا الكتاب[6] سابعًا. وهو أن تقع خبر اسم عين، نحو: زيد إنّه فاضل. وزاد غيره ثامنًا. وهو بعد «حيث» قال: وقد أُولِع عامّة[7] الفقهاء بالفتح بعدها.[8] قلتُ: ويتخرّج[9] على مذهب الكسائيّ.[10]

ثمّ انتقل إلى مواضع الوجهين، فقال:

١٨١ ـ بَـعـدَ «إذا» فُـجـاءةٍ، أو قَـسَـمِ لا لامَ بَـعـدَهُ، بِـوَجـهَـيـنِ نُـمِـي[11]

مثال ذلك بعد «إذا» قول الشاعر:[12]

وكُنتُ أرَى زَيـدًا، كَـمـا قِـيـلَ، سَـيِّدًا إذا إنَّـهُ عَـبـدُ الـقَـفـا والـلَّهـازِمِ

---

(١) كسروا أي: العرب. وعلق أي: منع من العمل في المفعول الملفوظ أو المؤول، وجعل عمله في المحل. والتقى: الخشية من الله ـ تعالى ـ وامتثال أوامره واجتناب نواهيه. واللام هي المزحلقة.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن غير اللام من المعلّقات لا تعلق هنا لأنها لا تفصل بين الفعل و «إنّ»، وقياس اللام ألا تعلق أيضًا، إلا أنها علقت لئلا تكون في خبر «أنّ» بعد «حيث»، نحو: اجلس حيث إن زيدًا جالس. قلت: أدوات التعليق كلها تتصدر جملها فتمنع العامل قبلها من العمل في الملفوظ والمؤول. وكذلك اللام المزحلقة لأنها في الأصل لام الابتداء قبل «إنّ»، وأخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله. فرتبتها تصدر جملتها وتعليقها العامل لذلك. التصريح ١:٢١٦.

(٣) الآية ١ من سورة المنافقين.

(٤) في النسخ: ولولا.

(٥) سقطت من الأصل و ت.

(٦) التسهيل ص٦٣.

(٧) في النسخ و ط: عوام.

(٨) في النسخ: «بعد حيث». وسقط: «قلت» من ح و س.

(٩) س: وقد يتخرج.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن الكسائي يجيز إضافة «حيث» إلى المفرد، مستدلاً ببعض الشعر والرجز.

(١١) في حاشية الأصل، تفسيرًا للفجاءة، عن التصريح ١:٢١٨: «بضم الفاء والمد... سبيل المفاجأة». وفي حاشية ت تعليقًا على القسم: أن «إنّ» تكون بكسر الهمزة إذا وقعت جوابًا للقسم بالواو أو التاء، لا مع الباء، ولم يُصرح بفعل القسم. وههنا صرح بفعل القسم. وانظر قول رؤبة بعد، وشرح البيت ١٧٨. وإذا فجاءة أي: إذا الدالة على وقوع ما بعدُ بغتة. ونمي: روى ونقل. وبعد وبوجهين: متعلقان بحال من نائب فاعل نمي، خلافًا للأزهري. وبعد: مضاف إلى «إذا» على الحكاية. وقسم: معطوف عليها. والضمير في نمي: يعود إلى همز «ان».

(١٢) العيني ٢:٢٢٤ والخزانة ٣:٦٥٥. ح: «كما قال». واللهازم: جمع لِهزمة. وهي طرف الحلقوم. وعبد القفا واللهازم كناية عن الخسة. وفي حاشية الأصل عن التصريح ١:٢١٨: أنشده سيبويه... موضع اللكز. وانظر: الكتاب ١:٤٧٢.

يُروى بالكسر[١] على عدم التأويل، وبالفتح على تأويل «أنّ» ومعموليها بمصدر[٢] مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف. قال المُصنّف:[٣] والكسر أولى، لأنّه لا يُحوِج إلى تقدير. قلتُ: وذهب قوم إلى أنّها[٤] هي الخبر. وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضًا، فيستوي الوجهان.

ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر:[٥]

أو تَحلِفي، بِرَبِّكِ العَليِّ، إنّي أبُو ذَيّالِكِ الصَّبِيّ

يُروى بالكسر على جعل «إنّ» جواب القسم، وبالفتح على تأويل «أنّ» بمصدر معمول[٦] لفعل القسم، بإسقاط الخافض أي: على أنّي.

وقد اتّضح بهذا أنّ من فتح لم يجعلها الجواب.[٧] وذلك لأنّ الفتح مُتوقّف على كون المحلّ مُغنيًا فيه المصدر، عن «أنّ» وصلتها، وجواب القسم ليس[٨] كذلك. فإنه لا يكون إلّا جملة. قال في «شرح التسهيل»:[٩] فإن ورد الفتح في جواب قسم حُكم بشذوذه، وحُمل على إرادة «على».

فإن قلتَ: فهل يجوز الفتح في نحو: واللهِ إنّ زيدًا قائمٌ؟[١٠] قلتُ: قد حُكي عن الكوفيّين[١١] تفضيله على الكسر في هذا المثال، وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه. ومذهب البصريّين أنّ الكسر لازم، وهو الصحيح. وقال ابن خروف: «لم يُسمع[١٢] فتحها بعد اليمين. ولا وجه له». وهو كما قال.

وشبهة من أجاز الفتح، في المثال المذكور ونحوه، سماعُ الفتح في نحو: حلفتُ أنّ زيدًا

---

(١) في حاشية الأصل عن ابن عقيل ١:٣٠٤: فمن كسر... زيد موجود.
(٢) س: بمفرد.
(٣) شرح التسهيل ٢:٢٢.
(٤) في النسخ: «إلى أن إذا». والصواب أنها تتعلق بالخبر المحذوف. الارتشاف ٢:٢٤٠.
(٥) رؤبة. ديوانه ص١٨٨ والعيني ٢:٢٣٢. وزاد قبله في س:

لَتَقعُدِنَّ مَقعَدَ القَصِيّ مِنّيَ، ذي القاذُورةِ المَقليّ

والقصي: البعيد. والمقلي: المكروه البغيض.
(٦) س: على تأويل المصدر معمولاً.
(٧) في النسخ: جوابًا.
(٨) س: لا يكون.
(٩) في ٢:٢٥.
(١٠) في الأصل و ت: «القائم». وانظر التصريح ١:٢١٩ والارتشاف ٢:١٣٩ والجنى الداني ص٤١٣.
(١١) ح: عن بعض الكوفيين.
(١٢) انظر الإتحاف ١:٣٤٨. ت: ولم يسمع.

قائم.[(١)] فكما جاز الفتح مع التصريح بالفعل، كذلك يجوز[(٢)] مع تقديره؛ لأنّ الفعل مُقدّر في المثال المذكور ونحوه. قيل: وذلك غلط، لأنّ من فتح بعد «حلفتُ» لم يجعلها قسمًا، بل إخبارًا عن قسم.[(٣)] ولا يُتصوّر ذلك في «حلفتُ» المُضمرة، لأنّ العرب لا تُضمر «حلفتُ» وتُريد بها غير القسم.

ثمّ كمّل مواضع الوجهين، فقال:[(٤)]

١٨٢ ـ مَعْ تِلوِ فا الجَزا،

مثال ذلك قوله تعالى:[(٥)] ﴿فإنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. والفاء[(٦)] جواب قوله: «من عمل». وقد قُرئ بالوجهين. فالكسر[(٧)] على جعل ما بعد الفاء جملة تامّة،[(٨)] والفتح على تقديرها بمصدر هو[(٩)] خبر مبتدأ محذوف، أي: فجزاؤه الغُفران، أو مبتدأ وخبره محذوف.[(١٠)] والكسر أحسن في القياس. قال المُصنِّف:[(١١)] ولذلك لم يجئ الفتح، في القرآن، إلّا مسبوقًا بـ «أنّ» المفتوحة.[(١٢)]

وذا يَطَّرِدُ في نَحوِ: خَيرُ القَولِ إنِّي أحمَدُ[(١٣)]

فالكسر على تقدير: أوّلُ[(١٤)] قولٍ أفتتح به هذا المُفتتَحَ إنّي.[(١٥)] والفتح على تقدير: أوّل[(١٤)]

---

(١) ت: لقائم.
(٢) زاد في س: الفتح.
(٣) أي: لم يجعل «حلفت» لإنشاء القسم، بل جعلها جملة خبرية عن القسم. انظر الإتحاف ١:٣٤٨.
(٤) التلو: التالي يرد بعد غيره. وحذفت همزتا الفاء والجزاء للتخفيف. والمراد بالجزاء جواب الشرط. ومع: معطوف على «بعد» في أول البيت ١٨١ فلا يعلق، وحرف العطف محذوف. وفي العبارة أربعة متضايفات.
(٥) الآية ٥٤ من سورة الأنعام. س: «كقوله تعالى». وزاد في ط: ﴿كَتَبَ رَبُّكُم علَى نَفْسِهِ الرَّحْمةَ، أنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُم سُوءًا بِجَهالةٍ، ثُمّ تابَ مِن بَعدِهِ وأصلَحَ﴾. قلت: ويحمل على هذه الفاء ما يشبهها نحو: ﴿واعلَمُوا أنّ ما غَنِمتُم مِن شَيءٍ فإنّ للهِ خُمُسَهُ﴾.
(٦) سقطت الواو من ت و ط.
(٧) في النسخ: بالكسر.
(٨) في حاشية الأصل: على معنى: فهو غفور رحيم.
(٩) في النسخ: وهو.
(١٠) في حاشية الأصل عن التوضيح: وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين... فهو يؤوس.
(١١) شرح التسهيل ٢:٢٣.
(١٢) يريد أن الشرط تتقدم «أنّ» عليه. انظر حاشية الصبان ١:٢٧٧. وزاد في ح و س: ثم قال.
(١٣) الإشارة إلى جواز الوجهين. ويطرد: يرد قياسيًا. ونحو: مضاف إلى بقية البيت على الحكاية.
(١٤) كذا، جريًا على المثال المشهور. انظر الجنى الداني ص٤١١ والمغني ص٤٦٣... وهو يقتضي أن يكون لفظ الألفية: «في نحو أول». وصواب لفظ المرادي: خير.
(١٥) في النسخ: «أول قولي إني أحمد الله أي بهذا اللفظ» مع خلاف يسير.

قولي حمدُ[١] اللهِ. فعبارة الفتح تصدق على كلّ لفظ تضمّن حمدًا، وعبارة الكسر لا تصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذي أوّله «إني». وقد قيل في وجه الكسر غير هذا.[٢] وما ذكرته هو التحقيق.[٣] وضابط ما يجوز فيه الوجهان، من هذا النوع، أن تقع «إنّ» خبر قول، ويكون خبرها قولاً. فلو كان غير قول تعيّن الكسر، نحو: أوّلُ قولي[٤] إنّك ذاهبٌ.[٥]

[اللام المزحلقة]

١٨٣ ـ وبَعدَ ذاتِ الكَسرِ، تَصحَبُ الخَبَرْ   لامُ ابتِداءٍ، نَحوُ: إنِّي لَوَزَرْ[٦]

دخول هذه اللام بعد «إنّ» المكسورة مُتّفق عليه. وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحُكي[٧] عن المبرّد. وهو خلاف شاذّ. وما سُمع[٨] منه محمول على الزيادة. وأجاز الكوفيّون دخولها بعد «لكنّ».[٩] وما احتجّوا به مُتأوّل.

وقوله: «لام ابتداء» يعني أنّ هذه اللام هي لام الابتداء. وإنّما أُخّرت إلى الخبر، كراهة الجمع بين حرفين لمعنى[١٠] واحد، خلافًا لمن قال: هذه[١١] غير تلك.

وقوله: «تَصحبُ[١٢] الخَبَر» مُقيّد بقوله:

١٨٤ ـ ولا يَلِي ذا اللّامَ ما قَد نُفِيا   ولا، مِنَ الأفعالِ، ما كَرَضِيا[١٣]

---

(١) ح: أحمد.
(٢) الارتشاف ٢:١٤١.
(٣) في حاشية ت: «قال ابن هشام: الخامس... يحمد الله». أوضح المسالك ١:٢٤٦.
(٤) قولي: مقولي أي: ما أقوله. يريد: أول ما أقوله. فأول: مبتدأ خبره جملة: «إنك ذاهب» على الحكاية. فلا يصح فتح الهمزة لأنه ليس المراد: أول قولي ذهابك. فالذهاب ليس أول القول، وإنما الإخبار بالذهاب هو أوله. وسقط «أول» من ت.
(٥) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٦) ت ح: «يصحب». وتصحب: ترافق. والوزر: الملجأ. وفي حاشية ت عن التواتي أن دخول اللام على الخبر مقيد بعدم تقدّم ضمير الفصل عليه، أو تقدم معمول الخبر عليه. وإلا فاللام تدخل على ما تقدم منهما. قلت: يرد عليه أنه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِم يَومَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ دخلت اللام على الخبر مع تقدم معمولين عليه. وذات الكسر أي: إنّ.
(٧) س: ويحكى.
(٨) في حاشية ت عن ابن غازي ما نقله أبو حيان من ذلك في القراءة والشعر. انظر الإتحاف ١:٣٥٠ ـ ٣٥٢ والخصائص ١:٣١٥ والهمع ١:١٤٠.
(٩) في حاشية الأصل عن ابن عقيل ١:٣١٠ ـ ٣١٤: وأنشدوا... على زيادة اللام.
(١٠) ح: بمعنى.
(١١) ت: إن هذه اللام.
(١٢) ت ح: يصحب.
(١٣) ت ح ط: «ذي اللام». والحرف يذكر ويؤنث. ويلي: يتبع. وذا: اسم إشارة مفعول به، وما: فاعل نكرة موصوفة. والألف في نفيا ورضيا: للإطلاق. ولا الثانية: زائدة للتوكيد. ومن: تتعلق بحال من «ما» الثانية المعطوفة على الأولى. والكاف صفة الثانية.

الخبر ضربان: مُثبت ومنفيّ. فالمنفيّ[١] لا تدخل عليه اللام[٢] إلّا نادرًا، كقوله:[٣]

وأعـلَمُ إنّ تَـسـليـمًـا وتَـركًـا لَلا مُـتَـشـابِـهـانِ، ولا سَـواءُ

والمُثبت إمّا أن يكون ماضيًا مُتصرّفًا عاريًا من «قد»، أو غيرَه. فإن كان ماضيًا مُتصرّفًا عاريًا من «قد» لم تدخل اللام عليه.[٤] فإن وُجد مثل «إنّ زيدًا لقامَ»،[٥] فاللام[٦] لام القسم. ولذلك[٧] لو تقدّم[٨] «أنّ» ما يقتضي فتحها لفتحت، مع هذه اللام،[٩] نحو: علمتُ أنّ زيدًا لقامَ. وإن كان غير ذلك دخلت اللام عليه.[١٠] فتدخل على الخبر المُفرد نحو: إنّ زيدًا لقائمٌ، والفعل المضارع نحو:[١١] ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحكُمُ بَينَهُم﴾، والجملة الاسمية نحو: إنّ زيدًا لأبوه فاضلٌ، والماضي غير المُتصرّف نحو: إنّ زيدًا لنِعمَ الفتى،[١٢] والمُتصرّف المقرون بـ «قد» نحو: إنّ زيدًا لقد قامَ، وإلى هذا أشار بقوله:

١٨٥ ـ وقَـد يَـلِيـهـا مَـعَ «قَـد»، كـإنَّ ذا لَقَـد سَـمـا عـلَى الـعِـدا، مُـسـتَـحـوِذا[١٣]

وإنّما جاز[١٤] دخولها عليه مع «قد»، لأنّ «قد» تُقرّب الماضي من الحال، خلافًا لخَطّاب الماردي،[١٥] في منعه دخولَها مع «قد». فإذا وُجد مثل:[١٦] «إنّ زيدًا لقد قامَ»، فهي عنده لام قسم.[١٧]

---

(١) في حاشية ت عن التواتي أنه منع اجتماع اللام والنفي لأن النفي قد يكون بحرف أوله لام، ولئلا يقع تناقض بين النفي والإثبات. انظر التصريح ١:٢٢٢. قلت: وقد يكون النفي بغيرِ وما وليس. فليحرَّر.

(٢) فوقها في الأصل: فلا تقول: إنّ زيدًا لما يقوم.

(٣) البيت لأبي حزام العكلي. العيني ٢:٢٤٤ والخزانة ٤:٣٣١.

(٤) في النسخ: عليه اللام.

(٥) تحتها في الأصل: «ومثله: إنّ زيدًا لرضي. وأجاز ذلك الكسائي وهشام». انظر التصريح ١:٢٢٣.

(٦) ت: فاللام فيه.

(٧) ت ط: وكذلك.

(٨) زاد في ح و س و ط: على.

(٩) في حاشية ت: «يعني لام القسم». وفيها عن التواتي استشكال كلام المرادي، لأن لام الابتداء ولام القسم تقتضيان «إنّ»، وتسليم به على مذهب من أجاز ذلك فيما سيرد من باب «ظن».

(١٠) في النسخ: عليه اللام.

(١١) الآية ١٢٤ من سورة النحل. وزاد في س: قوله تعالى.

(١٢) في حاشية الأصل عن ابن عقيل ١:٣١٦: مفهوم كلام الناظم... سيبويه لا يجيز ذلك.

(١٣) يليها: يقع اللام بعد «إنّ». والمستحوذ: الغالب. ومع: متعلق بحال من فاعل يلي، مضاف إلى «قد» على الحكاية. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى بقية البيت على الحكاية. وعلى: تنازع فيها: سما ومستحوذ. س ح ط: تليها.

(١٤) ت ح: أجاز.

(١٥) هو أبو بكر خطاب بن يوسف القرطبي، من كبار النحاة المحققين واللغويين المتقدمين. توفي سنة ٤٥٠. التكملة لكتاب الصلة ١:٢٩١. ط: «الماوردي». وانظر الإتحاف: ١:٣٥٢ والجنى الداني ص١٢٥.

(١٦) ح: مثال.

(١٧) فيما عدا الأصل: لام القسم.

ثمّ أشار إلى بقيّة مواضع اللام، بقوله:[١]

١٨٦ ـ وتَصحَبُ الواسِطَ مَعمُولَ الخَبَرْ   والفَصلَ واسمًا، حَلَّ قَبلَهُ الخَبَرْ

يعني: أنّ هذه اللام يجوز[٢] دخولها على معمول الخبر المُتوسّط بينه وبين الاسم، نحو: إنّ زيدًا لَطعامَك آكلٌ. وشرطه: أن يكون الخبر صالحًا لها.[٣] فلو كان ماضيًا مُتصرّفًا عاريًا من «قد» لم تدخل عليه،[٤] نحو: «إنّ زيدًا عَمرًا ضَربَ»، لأنّ دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر، خلافًا للأخفش.

وتدخل[٥] أيضًا على الضمير المُسمّى بالفصل، كقوله تعالى:[٦] ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾، وعلى الاسم إذا تأخّر عن الخبر، نحو: إنّ في الدار لَزيدًا. وإنّما يصحّ ذلك إذا كان الخبر ظرفًا أو مجرورًا، لأنّه لا يتقدّم إن كان غيرهما. وإنّما اشترط في دخولها على الاسم تقديم الخبر، لئلّا يُجمع بين حرفين لمعنى واحد.

فإن قلتَ: دخولها على الخبر مشروط أيضًا بأن يتأخّر. ولم ينبّه عليه. قلتُ: اشتراط ذلك في الاسم مَنبهة[٧] على اشتراطه في الخبر، إذ العلّة واحدة.[٨]

[الوصل بـ «ما» الكافة]

١٨٧ ـ ووَصلُ «ما» بِذِي الحُرُوفِ مُبطِلُ   إعمالَها، وقَد يُبَقَّى العَمَلُ[٩]

إذا اتّصلت «ما» الزائدة بهذه الأحرف ففيها وجهان: **أحدهما**: أن تكون كافّة فتُبطل عملها، نحو:[١٠] ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾. **والثاني**: أن تُجعل مُلغاة، فيبقى العمل لعدم الاعتداد[١١] بها. وهذا مسموع في «ليت»،[١٢] وقد حُكي في «إنّما»، وأجازه ابن السرّاج والزجّاج

---

(١) ت: «قبله حل». وتصحب: ترافق. والواسط: المتوسط. والفصل هو ضمير الفصل. واسمًا أي: اسم إنّ. والضمير في تصحب: للام. وحل: وقع.

(٢) انظر التصريح ١: ٢٢٣ وتعليقنا على البيت ١٨٣.

(٣) أي: للام.

(٤) ح س: على معموله.

(٥) في النسخ: وقد تدخل.

(٦) الآية ٦٢ من سورة آل عمران.

(٧) فيما عدا س: منبه.

(٨) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٩) الحروف: إنّ وأخواتها. وما: مضاف إليه على الحكاية إضافة المصدر إلى نائب فاعله. وإعمال: مفعول به لاسم الفاعل مبطل.

(١٠) الآية ١٧١ من سورة النساء. وزاد في س: قوله تعالى.

(١١) الاعتداد: الحسبان والاعتبار.

(١٢) في حاشية ت: قال النابغة الذبياني:

قالَتْ: ألا لَيتَما هذا الحَمامَ لَنا   إلَى حَمامَتِنا، ونِصفَهُ، فَقَدِ

ديوانه ص٢٤ والعيني ٢: ٢٥٤ والخزانة ٤: ٦٧. وقد أي: حسب.

[والزمخشريُّ][(١)] قياسًا في سائرها، ووافقهم[(٢)] المصنِّف. ولذلك أطلق في قوله: «وقد يُبقَّى العملُ». ومذهب سيبويه[(٣)] جواز الوجهين في «ليتَ» خاصّة، ومنع الثاني[(٤)] في سائر أخواتها، لأنّ «ما» قد أزالت اختصاصها بالأسماء، بخلاف «ليت» فإنّها باقية على اختصاصها. ولذلك ذهب بعض النحويّين إلى وجوب الإعمال في «ليتما». وبهذا[(٥)] يبطل قوله في «شرح التسهيل»:[(٦)] يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع.[(٧)]

[العطف على الاسم]

١٨٨ ـ وجائزٌ رَفعُكَ مَعطُوفًا علَى مَنصُوبِ «إنَّ»، بَعدَ أنْ تَستَكمِلا[(٨)]

يعني: أنّه يجوز رفع المعطوف على اسم «إنّ» المكسورة، بشرط أن تستكمل خبرها، ويكون المعطوف بعد الخبر، نحو: إنّ زيدًا ذاهبٌ وعمرٌو. والنصب هو الوجه الظاهر. ولذلك قال: «وجائزٌ رفعُك»، ففُهم[(٩)] أنّ النصب هو الأصل. فإن عطفتَ قبل الخبر تعيّن النصب، خلافًا للكسائيّ في إجازته الرفعَ قبل[(١٠)] الخبر مُطلقًا، وللفرّاء في إجازته[(١١)] ذلك، بشرط خفاء إعراب الاسم.[(١٢)]

ثمّ قال:[(١٣)]

١٨٩ ـ وأُلحِقَتْ بـ «إنّ» لكِنَّ وأنْ مِن دُونِ: لَيتَ، ولَعَلَّ، وكأنْ

أي: أُلحقت «لكنّ» و «أنّ» المفتوحة بـ «إنّ» المكسورة، في جواز رفع المعطوف على اسمها

---

(١) تتمة من التصريح ١: ٢٢٥ والهمع ١: ١٤٤. وهي تصحح قوله: «ووافقهم» بعد. والمشهور أن الزجاج يوجب الكف في إن وأن ولكن، والزجاجي هو صاحب القياس. انظر الهمع ١: ١٤٤ وشرح الجمل ١: ٢٥١ و٦٢٢ و٢: ١٣ والارتشاف ٢: ١٥٧.
(٢) ح: ووافقهما.
(٣) الكتاب ١: ٢٨٢.
(٤) ت س: ومنع العمل.
(٥) في النسخ: وهذا.
(٦) في ٢: ٣٨.
(٧) زاد في س: «وقوله». وفي ط: ثم قال.
(٨) منصوب إنّ: اسمها. وتستكمل: تستوفي. ومعطوفًا: مفعول المصدر رفع. وإن: في محل جر على الحكاية. وبعد: متعلق باسم المفعول «معطوفًا»، مضاف إلى المصدر المؤول.
(٩) زاد في ت: منه.
(١٠) زاد في س: مجيء.
(١١) ت ح ط: إجازة.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي أن هذا يشمل المبني والمقصور.
(١٣) س: «وقوله». وسقط من ح. وألحقت بها: حملت عليها في الحكم. ودون أي: غير. ولكن: في محل رفع نائب فاعل على الحكاية. وإنّ: في محل جر. ومن: تتعلق بحال من لكن وأن. ودون: مضافة إلى «ليت» على الحكاية. وحذفت النون الثانية من «أنّ» و«كأنّ» للوقف.

بعد الخبر، نحو: لكنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو، وعلمتُ أنّ زيدًا قائمٌ لا عمرٌو.[١] وأمّا[٢] إلحاق «لكنّ» بها فمُتّفق عليه، وأمّا إلحاق «أنّ» المفتوحة فمنعه بعض وأجازه بعض. قال في «التسهيل»:[٣] و«أنّ» في ذلك كـ «إنّ» على الأصحّ. فأطلق كما أطلق هنا، وقيّد ذلك في شرحه بأن يتقدّمها «عِلم»، كقوله:[٤]

وإلّا فاعلَمُوا أنّا وأنتُم بُغاةٌ، ما بَقِينا في شِقاقِ

أو معناه، كقوله تعالى:[٥] ﴿وأذانٌ مِنَ اللهِ ورَسُولِهِ إِلَى النّاسِ يَومَ الحَجِّ الأَكبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشرِكِينَ ورَسُولُهُ﴾. وهذا هو الصحيح، لأنّ[٦] «أنّ» ههنا وما عملت فيه بتأويل الجملة، فصحّ أن يُعطف على محلّها، كالمكسورة.

وقوله:

* مِن دُونِ: لَيتَ، ولَعَلَّ، وكأنّ *

يعني: أنّه[٧] لا يجوز في المعطوف على اسم هذه الثلاثة إلّا النصب، ولا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده، لأنّ معنى الابتداء قد تغيّر بدخولها، بخلاف: إنّ وأنّ ولكنّ، فإنها لا تُغيّر معناه. وأجاز الفرّاء الرفع في الستّة بعد الخبر[٨] مُطلقًا، وقبله بشرط خفاء إعراب[٩] الاسم.

وتلخيص هذه المسألة: أنّ نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر[١٠] جائز في الجميع. وأمّا رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله في «إنّ» و «لكنّ» باتّفاق، و «أنّ» بعد العِلم، أو ما في معناه على المُختار.

فإن قلتَ: قد ورد الرفع قبل الخبر[١١] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هادُوا

---

(١) سقط: «وعلمت... لا عمرو» من النسخ.

(٢) سقطت الواو من ط.

(٣) ص ٦٦.

(٤) بشر بن أبي خازم. ديوانه ص١٦٥ و٢: ٥١ من شرح التسهيل والعيني ٢: ٢٧١ والخزانة ٤: ٣١٥. وفي حاشية ت عن التواتي تفسير معنى البيت، وعرض الخلاف في العطف على اسم «أن» قبل مجيء الخبر بين البصريين والكوفيين. والبغاة: جمع باغ. وهو الظالم. والشقاق: العداوة.

(٥) الآية ٣ من سورة التوبة. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني أن الأذان هو الإعلام، وهو في معنى العلم. وكذلك «ظن» وأخواتها، الحكم واحد.

(٦) في حاشية ت عن التواتي أن مفعولي أفعال القلوب أصلهما جملة، والسبك فيهما لا يخرجهما عن حكم الجملة.

(٧) في حاشية ت عن البسكري أن هذه الأحرف الثلاثة تدخل على الجملة معنى جديدًا. ولذلك امتنع العطف على الابتداء بعدها.

(٨) في النسخ: بعد الخبر في الستة.

(٩) س: الإعراب في.

(١٠) في النسخ: وقبله.

(١١) سقط: «قبل الخبر» من النسخ.

والصّابِئُونَ﴾، آية المائدة.[1] قلتُ: حمل سيبويه[2] هذه الآية، وما أوهم العطفَ قبل التمام، على التقديم والتأخير. قال المُصنّف:[3] وأسهلُ منه تقدير خبرٍ قبل العاطف، مدلولٍ[4] عليه بخبر ما بعده.

فإن قلتَ: ما وجه[5] رفع المعطوف على اسم «إنّ» وما أُلحق بها؟ قلتُ: مذهب المحقّقينَ أنّه مُبتدأ محذوف الخبر، لدلالة خبر «إنّ» عليه. وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات.[6] وقد أوضح ذلك في «شرح التسهيل».[7]

فإن قلتَ: ظاهر قوله:

وجائزٌ رَفعُكَ مَعطُوفًا علَى مَنصُوبِ «إنّ»،

يُخالف ما ذكرتَه. قلتُ: تجوَّزَ في تسميته معطوفًا على الاسم، لأنّ صورته صورة المعطوف.[8]

[التخفيف بالحذف]

١٩٠ ـ وخُفِّفَتْ «إنّ»، فقَلَّ العَمَلُ،[9]

إهمالها إذا خُفّفت هو القياس، لزوال اختصاصها، وإعمالُها ثابت بنقل سيبويه. ومنه:[10] ﴿وإنْ كُلًّا لَما لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾.[11]

وتَلزَمُ اللّامُ، إذا ما تُهمَلُ،[12]

علّة لزومها الفرق بين «إن» المخفّفة و«إن» النافية. وتُسمّى هذه اللامُ الفارقةَ. فإن قلتَ: هل هي لام الابتداء أم غيرها؟ قلتُ: مذهب سيبويه[13] أنها لام الابتداء، لزمت للفرق. وهو

---

(١) الآية ٦٩.
(٢) الكتاب ١: ٢٩٠.
(٣) شرح التسهيل ٢: ٥٠. ت: وقال المصنف.
(٤) ح س: مدلولاً.
(٥) س: فما وجه.
(٦) س: وهو من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات.
(٧) في ٢: ٤٨ ـ ٤٩.
(٨) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٩) زاد في س:

وتَلزَمُ اللّامُ، إذا ما تُهمَلُ

وأراد بالعمل عملها النصب والرفع. وإن: في محل رفع نائب فاعل على الحكاية.
(١٠) الآية ١١ من سورة هود. وزاد في س: «قوله تعالى». وفي حاشية ت عرض لقراءات هذه الآية والتوجيهات النحوية. وانظر الكتاب ١: ٢٨٣.
(١١) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(١٢) تلزم اللام أي: يجب دخولها على جزء من الخبر. وتهمل أي: إنْ. وإذا: ظرف للفعل تلزم.
(١٣) الكتاب ١: ٢٨٣.

اختيار المُصنِّف، وهو مفهوم من قوله:[١] «وتَلزمُ اللامُ». يعني اللامَ المُتقدّمَ ذكرُها بعد المُشدّدة. وذهب الفارسيّ[٢] إلى أنّها غيرها. .

قوله:[٣]

١٩١ ـ ورُبَّما استُغنِيَ عَنها، إنْ بَدا ما ناطِقٌ أرادَهُ، مُعتَمِدا

مثال ذلك[٤] قول الشاعر:[٥]

أنا ابنُ أُباةِ الضَّيم، مِن آلِ مالِكٍ وإنْ مالِكٌ كانَت كِرامَ المَعادِنِ[٦]

١٩٢ ـ والفِعلُ إن لَم يَكُ ناسِخًا فلا تُلفِيهِ غالِبًا، بـ «إنْ» ذِي، مُوصَلا[٧]

إذا خُفّفت «إنّ» فالغالب[٨] أن يليها فعل ناسخ للابتداء، نحو:[٩] ﴿وإن كانَتْ لَكَبِيرَةً﴾، ﴿وإن كادُوا لَيَفتِنُونَكَ﴾،[١٠] ﴿وإن وَجَدْنا أكثَرَهُم لَفاسِقِينَ﴾.[١١] قال في «شرح التسهيل»:[١٢] ولا يكون غالبًا إلّا بلفظ الماضي.

وأشار بقوله: «غالبًا» إلى أنّه قد يليها فعل غير ناسخ، كقوله:[١٣]

* شَلَّت يَمِينُكَ، إنْ قَتَلتَ لَمُسلِمًا *

---

(١) زاد فيما عدا الأصل: هنا.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أدلة الفارسي وبسط الخلاف بينه وبين سيبويه والأخفش الأصغر، وما يكون عن ذلك الخلاف في التعبير.

(٣) سقطت من ت و ح. ط: «ثم قال». واستغني عنها أي: تركت اللام الفارقة. وبدا: ظهر. ومعتمدًا أي: على قرينة. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أنه يلزم حذف اللام إذا نفي الخبر بلا أو لن أو لم، لئلا يجمع بين متناقضين هما الإثبات والنفي، ولأن لفظ اللام يوهم أن «إن» نافية ونفي النفي إثبات، وهو غير صالح مع اللام.

(٥) الطرماح. ديوانه ص١٧٣ والعيني ٢:٢٧٦. والأباة: جمع آب. والضيم: الظلم. والمعادن: الأصول. وفي حاشية ت: انظر هذا. فإنه لا يصح في قوله: «كانت» أن تدخل عليه اللام، لما تقدم [في البيت ١٨٤]. إلا أن يقال: إنه لا يُشترط ذلك في المخففة. لكن نُقل عن أبي حيان أنه لا فرق بينهما. فانظره. قلت: انظر حاشية الشيخ يس ١:٢٣١ والارتشاف ٢:١٤٩ وشواهد التوضيح ص٥٠ ـ ٥٣.

(٦) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٧) الناسخ: من «كان» وأخواتها وأفعال القلوب. وتلفي: تجد. وذي أي: هذه المخففة. والموصل: الموصول أي: الواقع بعدها. والجملة الشرطية خبر المبتدأ. وحذفت نون «يكن» للتخفيف. وغالبًا: منصوب بنزع الخافض خلافًا للمعربين.

(٨) زاد في ح و س و ط: فيها.

(٩) الآية ١٤٣ من سورة البقرة. وزاد في س: قوله تعالى.

(١٠) الآية ٧٣ من سورة الإسراء. س: وكذلك ﴿وإن كادُوا لَيَستَفِزُّونَكَ﴾، وهو من الآية ٧٦.

(١١) الآية ١٠٢ من سورة الأعراف.

(١٢) في ٢:٣٦ ـ ٣٧.

(١٣) صدر بيت لعاتكة بنت زيد، عجزه في س وحاشية ت:

حَلَّت عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

العيني ٢:٢٧٨ والخزانة ٤:٣٤٨.

قال الشارح:(١) وأما نحو: ﴿وإن يَكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزلِقُونَكَ﴾،(٢) وقوله: «إن قتلتَ لمُسلمًا» فقليل. وأقلّ منه: «إنْ يَزِينُكَ لنَفْسُكَ، وإنْ يَشِينُك لَهِيَهْ».(٣)

١٩٣ ـ وإنْ تُخفَّفْ «أنَّ» فاسمُها استَكَنْ والخَبَرَ اجعَلْ جُملةً، مِن بَعدِ «أنْ»(٤)

إذا خُفّفت «أنّ» المفتوحة لم تُلغ(٥) كما أُلغيت(٦) المكسورة، ولكن يُنوى اسمها، ولا يُلفظ به إلّا في ضرورة، كقوله:(٧)

فلَو أنكِ، في يَومِ الرَّخاءِ، سألتِنِي طَلاقَكِ لَم أبخَلْ، وأنتِ صَدِيقُ

ولكون عملها لا يظهر غالبًا تجوّز(٨) بعضهم، فقال: «أُلغيت»، ومراده ما ذكرتُ. وتجوّز المُصنّف في قوله: «استكنّ»، لأنّ الضمير المنصوب لا يستكنّ، والحرف أيضًا لا يستكنّ فيه الضمير.(٩) وإنّما هو محذوف، لا مُستكنّ.

وقوله: «والخبرَ اجعلْ جُملةً» يشمل الاسميّة والفعليّة. أمّا الاسميّة فلا تحتاج إلى فاصل بينها وبين «أن»، كقوله:(١٠)

في فِتيةٍ، كَسُيُوفِ الهِندِ، قَد عَلِمُوا أنْ هالِكٌ كُلُّ مَن يَحفَى، ويَنتَعِلُ

وأمّا الفعليّة ففيها تفصيل: فإن كانت مصدّرة بفعل دعاء، أو بفعل غير مُتصرّف، لم تحتج إلى فاصل. مثال الدعاء قوله تعالى:(١١) ﴿والخامِسةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيها﴾، ومثال غير المُتصرّف:(١٢) ﴿وأن لَيسَ للإنسانِ إلّا ما سَعَى﴾، وإن صُدّرت بفعل غير هذين فُصل غالبًا

(١) ص١٧٩ ـ ١٨٠. وفي النقل تصرف. وسقط: «قال الشارح... فقليل» من النسخ، وجاء في موضعه: وهو قليل.
(٢) الآية ٥١ من سورة القلم. ويزلق: يزيل ويزهق.
(٣) الأصول ١:٣١٦ وشرح الكافية ص٥٠٤ وحاشية الصبان ١:٢٨٩. وفي النسخ: «إن تزينك... تشينك...»، وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٤) استكن: كان ضميرًا محذوفًا وجوبًا. وأنْ: في محل رفع نائب فاعل على الحكاية. والخبر: مفعول أول مقدم. وجملة: مفعول ثان. ومن: تتعلق باجعل. وبعد: مضاف إلى أن على الحكاية.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: لكونها ما زالت مختصة بالأسماء. قال ابن بابشاذ: لأنها تطلب ما بعدها على وجهين: على جهة الصلة، وعلى جهة العمل، بخلاف «إن». فإنها تطلب من جهة العمل فقط.
(٦) زاد فيما عدا الأصل: إن.
(٧) العيني ٢:٣١١ والخزانة ٢:٤٦٥. وفي النسخ: «في الضرورة كقوله». س: «وقت الرخاء». ولم يؤنث «صديق» حملاً على فعيل بمعنى مفعول.
(٨) ت ح: ولكن عملها لا يظهر غالبًا وتجوز.
(٩) في النسخ: ضمير.
(١٠) الأعشى. ديوانه ص٤٥ والعيني ٢:٢٨٧ والخزانة ٣:٥٤٧. والفتية: جمع فتى. وهو السيد الكريم. وسيوف الهند: صنعت في الهند.
(١١) الآية ٩ من سورة النور. ت ح: كقوله تعالى.
(١٢) الآية ٣٩ من سورة النجم.

بـ «قد» نحو: ﴿ونَعلَمَ أن قَد صَدَقتَنا﴾،(١) أو حرفِ تنفيس نحو: ﴿عَلِمَ أن سَيَكُونُ﴾،(٢) أو حرفِ نفي نحو:(٣) ﴿عَلِمَ أن لَن تُحصُوهُ﴾، أو «لو» نحو: ﴿تَبَيَّنَتِ الجِنُّ أن لَو كانُوا﴾.(٤)

وإلى هذا أشار بقوله:

١٩٤ ـ وإنْ يَكُنْ فِعلاً،(٥) إلى آخره

وأشار بقوله «فالأحسن»(٦) إلى أنّه قد يرد غيرَ مفصول. ومنه:(٧)

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ، فجادُوا، قَبلَ أنْ يُسألُوا، بأعظَمِ سُؤلِ

وخصّه بعضهم بالضرورة.

وأشار بقوله:(٨)

وقَليلٌ ذِكرُ «لَوْ»

إلى قلّة ذكرها في كتب النحو، لا إلى قلّة استعمالها في كلام العرب.(٩)

١٩٦ ـ وخُفِّفَتْ «كأنَّ» أيضًا، فنُوِي مَنصُوبُها، وثابِتًا أيضًا رُوِي(١٠)

تُخفّف «كأنّ»، فلا تُلغى. فهي مثل «أن» المفتوحة. وقد أطلق بعضهم الإلغاء عليها. واسمها في الغالب منويّ كاسم «أنْ»، ولا يلزم في خبرها أن يكون جملة. بل يكون جملة ومُفردًا. فمثال كونه جملة قوله:(١١)

---

(١) الآية ١١٣ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٢٠ من سورة المزمل. وزاد في س: «مِنكُم»، وفي ط: «مِنكُم مَرضَى».

(٣) الآية ٢٠ من سورة المزمل. وزاد في س: «قوله تعالى».

(٤) الآية ١٤ من سورة سبأ. وزاد في ت و ح: «يَعلَمُونَ»، وفي س: يَعلَمُونَ الغَيبَ ما لَبِثُوا.

(٥) زاد في س وحاشية الأصل:

ولَم يَكُنْ دُعا ولَم يَكُنْ تَصرِيفُهُ مُمتَنِعا

١٩٥ ـ فالأحسَنُ الفَصلُ بـ «قَد»، أو نَفيٍ، أوْ تَنفِيسٍ، أو «لَوّ»،

وبعضه في ت و ح. وسقط: «إلى آخره» من النسخ. والضمير في يكن: لصدر جملة خبر «أنْ»، وفي الثاني والثالث: لـ «فعلاً». وحذفت همزة «دعاء» للتخفيف. ودعا أي: ذا دعاء. ومعنى الشطر الثاني أن الفعل متصرف. وقد: في محل جر بالباء على الحكاية. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها مرتين. وجملة لم يكن دعا: حال من فعلاً. والتالية لها معطوفة عليها.

(٦) زاد فيما عدا الأصل: الفصل.

(٧) العيني ٢: ٢٩٤. والسؤل: ما يطلبه السائل المجتدي.

(٨) قليل: خبر مقدم لذكر المضاف إلى «لو» على الحكاية، إضافة المصدر إلى نائب فاعله.

(٩) زاد في س: «وقوله»، وفي ت و ط: ثم قال.

(١٠) نوي: قدر ضميرًا محذوفًا. والمنصوب: اسم كأن. والثابت: المذكور لفظًا. وروي أي: عن العرب. وكأن: في محل رفع نائب فاعل على الحكاية. وأيضًا: مفعول مطلق لخفف لا لفعل مقدر. وثابتًا: حال من الضمير في روي.

(١١) العيني ٢: ٣٠٥ والخزانة ٤: ٣٥٨. والمشرق: الأبيض المضيء. والنحر: أعلى الصدر. والحق: وعاء من العاج. =

وَوَجْـهٍ، مُشْـرِقِ النَّحـرِ، كَـأنْ ثَـديـاهُ حُـقّـانِ

ومثال كونه مفردًا قوله:[١]

* كـأنْ ظَـبيـةٌ، تَـعطُـو إلَى وارِقِ السَّـلَمْ *

على رواية الرفع. وأشار بقوله: «وثابتًا أيضًا رُوي[٢]» إلى نحو: «كأنْ ثَدييهِ حُقّان»، و «كأنْ ظبيةً» في رواية النصب.[٣] وكلامه في «التسهيل»[٤] يُشعر بأنّ اختصاص[٥] ذلك بالشعر. قال فيه: وقد يَبرزُ اسمها في الشعر.

فإن قلتَ: قد ذكر المُصنّف تخفيف: إنّ وأنّ وكأنّ، وسكت عن: لعلّ ولكنّ، فما حكمهما؟ قلتُ: أمّا «لعلّ» فلا تُخفَّف.[٦] وأمّا «لكنّ» فإذا خُفّفت لم تعمل.[٧] وستأتي في حروف العطف.[٨] وأجاز يونس والأخفش إعمالها مُخفّفة قياسًا. وقد حُكي عن يُونس أنه حكاه عن العرب.

---

* وسقط «قوله» من ط. وفي حاشية ت عن التواتي تفسير الحُق مع بيتين من الشعر:

حُـقّـانِ م الـعـاجِ قَـد رُكِّـبَـتْ عَـلَى صَـحـنِ صَـدرٍ، مِـنَ الـمَـرمَـرِ
خَـشِـيـنَ الـسُّـقُـوطَ، فـأثـبـتَّـهـا بِـشِـبـهِ مَـسـامِـيـرَ، مِ الـعَـنـبَـرِ

(١) عجز بيت لعلباء بن أرقم، صدره في حواشي النسخ:

فـيَـومًـا تُـوافِـيـنـا، بِـوَجـهٍ مُـقَـسَّـمٍ

الاختيارين ص٢٠٥ والعيني ٢: ٣٠١ والخزانة ٤: ٣٦٤. والمقسم: المحسن الجمّيل. وتعطو: ترفع رأسها ويديها لتتناول أوراق الشجر. والسلم: ضرب من شجر البادية.

(٢) سقطت من ت.

(٣) في حاشية ت: ويصح بكسر «ظبية»، على أن تكون «أن» زائدة، والكاف للتشبيه. أي: كظبية تعطو، وهي جملة صفة.

(٤) ص ٦٦.

(٥) فيما عدا الأصل: باختصاص.

(٦) انظر الإتحاف ١: ٣٥٦.

(٧) في النسخ: إذا خففت فلا تعمل.

(٨) في شرح البيتين ٥٤٢ و٥٥٤.

«لا» التي لنفي الجنس[1]

١٩٧ ـ عَمَلَ «إنَّ» اجعَلْ لـ «لا»، في نَكِرَهْ[2]

اعلم أنّ «لا» حرف مُشترك. فأصلها ألّا تعمل. وقد أُعملت[3] عملَ «ليس» تارة، وعملَ «إنّ» أُخرى. وإنّما تعمل عمل «إنّ» بشروط: **الأوّل**: أن يكون اسمها نكرة، فلا تعمل في المعارف. وأمّا نحو:[4]

* لا هَيثَمَ، الليلةَ، لِلمَطِيّ *

فمؤوّل بنكرة.[5] **الثاني**: أن يتّصل بها. فلو فُصل بَطَلَ عملها. قال في «التسهيل»: بإجماع.[6] وفيه خلاف ضعيف. **الثالث**: أن يُقصد نفي الجنس، على سبيل الاستغراق. فإذا استكملت هذه الشروط عملت عمل «إنّ»، مُفردةً نحو: لا رجلَ في الدارِ، ومكرّرةً[7] نحو: لا حولَ ولا قُوّةَ. ولكن[8] يجب العمل إن أُفردت، ويجوز إن كُرّرت.[9]

---

(١) المراد: نفي حكم الخبر عن جنس المبتدأ. فهي للتنصيص على استغراق ذلك النفي. لا نفي الجنس نفسه. وزاد في ط: قال.

(٢) ت ح: «النكرة». وزاد في س:

مُفرَدةً، جاءتْكَ، أو مُكَرَّرَهْ

وإن ولا: في محل جر على الحكاية. وعمل: مفعول أول مقدم، والثاني يتعلق به: للا وفي نكرة. ومفردة أي: واحدة حال من فاعل جاء. والجملة: حال من لا.

(٣) ح: عملت.

(٤) لرجل من بني دبير. الخزانة ٢:٩٨ والإتحاف ١:٣٥٨ والدرر ١:١٢٤. والمطي: جمع مطية. وهي ما يمتطى من الإبل.

(٥) في حاشية ت عن التواتي تأويلات: لا مسمى بهذا الاسم، لا مثل هيثم، لا سارق. وهيثم رجل يسرق الإبل. وفيها عن شيخه: وجدت في بعض الطرر: أن هيثمًا عارف بسوق الإبل. قلت: وهو هيثم بن الأشتر.

(٦) ص ٦٨. ح س: «قال في شرح التسهيل: إذا انفصل مصحوب لا أو كان معرفة بطل العمل بإجماع». قلت: والعبارة للتسهيل. وانظر ٢:٦٤ ـ ٦٦ من شرحه والإتحاف ١:٣٥٩.

(٧) ط: ومكرورة.

(٨) سقطت الواو من ت.

(٩) سقط: «ويجوز إن كررت» من النسخ. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

[أحوال اسمها وتابعه]

١٩٨ ـ فانصِبْ بِها مُضافًا، أَو مضارِعَهْ(١)

اسم «لا» هذه ثلاثة أقسام: مُضافٌ، ومُضارِعٌ للمضاف أي: مُشابه له ـ ويُسمّى المُطوَّل.(٢) وهو ما كان عاملاً فيما بعده عملَ الفعل، أو مُركَّبًا من معطوف ومعطوف عليه(٣) ـ ومُفردٌ.(٤) فالمُضاف ومُضارعه منصوبان بها، نحو: لا طالبَ علمٍ محرومٌ، ولا طالعًا جبلاً ظاهرٌ. والمُفرد يأتي حكمه.

ثمّ قال:(٥)

وبَعْدَ ذاكَ، الخَبَرَ اذكُرْ، رافِعَهْ

أي: اذكر الخبر بعد نصب الاسم، رافعًا له بـ «لا»، لأنّها تعمل عمل «إنّ». قال الشَّلَوبِينُ: لا خلاف في أنّ رفع(٦) الخبر بها عند عدم تركيبها. فإن رُكّبت مع الاسم ففيه خلاف: مذهب(٧) الأخفش أنّها أيضًا رافعة له ـ وذكر في «التسهيل»(٨) أنّه الأصحّ ـ ومذهب سيبويه أنّه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، وأنّها لم تعمل إلّا في الاسم. وفُهم من قوله: «وبعدَ ذاك»(٩) أنّ خبرها لا يتقدّم على اسمها. وهو واضح.

ثمّ انتقل إلى المُفرد، فقال:

١٩٩ ـ ورَكِّبِ المُفرَدَ فاتِحًا،(١٠)

سبب بنائه عند سيبويه والجماعة تركيبه مع «لا»، كخمسةَ عشرَ. والمُفرد في هذا الباب ما ليس

---

(١) زاد في س:

وبَعْدَ ذاكَ، الخَبَرَ اذكُرْ، رافِعَهْ

والباء: للاستعانة. ومضارعه أي: مشابه المضاف. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. ومضافًا: مفعول به. ومضارع: معطوف عليه.

(٢) س: مطولاً.

(٣) في حاشية ت: نحو: لا ثلاثة وثلاثين.

(٤) ت: ومفردًا.

(٥) س: «وقوله». والإشارة إلى نصب المضاف أو مضارعه بلا. واذكر أي: انطق. وبعد: ظرف لا ذكر. والخبر: مفعول به مقدم. ورافعه أي: رافعًا الخبر بلا. فرافع: حال من فاعل اذكر. وهو نكرة لأن إضافته لفظية والتنوين منوي.

(٦) انظر التوطئة ص٣١٣. وفي النسخ: أن «لا» يرتفع.

(٧) في النسخ: ومذهب.

(٨) ص ٦٧.

(٩) زاد في النسخ: الخبر اذكر رافعه.

(١٠) زاد في س:

كَلا حَولَ ولا قُوَّةَ

وأوله في ت و ح. وركب المفرد أي: مع لا. وفاتحًا أي: بانيًا إياه على الفتح، حال من فاعل ركب.

مُضافًا ولا شبيهًا[١] به، فيشمل[٢] المُثنّى والمجموع. ويُبنى[٣] على ما يُنصب به. فإن كان يُنصب بالفتحة بُني عليها نحو: لا رجلَ، أو بالياء فكذلك[٤] نحو: لا غلامَينِ ولا حامِدِينَ[٥] لزيدٍ. وإن كان يُنصب بالكسرة جاز فيه وجهان: استصحابُ كسره وفتحُه، خلافًا لابن عُصفور في التزام فتحه.[٦] قال المُصنّف: والفتح أولى.[٧] وبالوجهين رُوي قوله:[٨]

* ولا لَذّاتِ لِلشّيبِ *

وخالف المُبرّد في نحو: «لا غُلامَينِ ولا حامِدِينَ»[٥]، فقال: هما مُعربان.[٩]

وفي عبارته هنا قصور، حيث قال: «فاتحًا». بل الصواب على ما يُنصب به، ليشمل ما فصّلناه.[١٠] ولو قال: «ورَكِّبِ المُفرَدَ كالنَّصبِ» لأجاد.

ثمّ مثّل، فقال:

كَـلا حَـولَ ولا قُـوّةَ،[١١]

ثمّ[١٢] بيّن ما يجوز في هذا المثال ونحوه، فقال:

والثّانِ اجعَلا[١٣]

٢٠٠ ـ مَرفُوعًا، أَو مَنصُوبًا، أَو مُرَكَّبا[١٤]

---

(١) في النسخ: ولا مشبهًا.
(٢) ط: فشمل.
(٣) ت: فيبنى.
(٤) سقطت من النسخ.
(٥) في النسخ: ولا خادمين.
(٦) س: فتحته.
(٧) التسهيل ص٦٧. وزاد في ط: «هـ». وفي حاشية ت أسباب تفضيل الفتح. وهي الخفة ومجاورة الألف وعدم إيهام الإعراب.
(٨) قسيم بيت لسلامة بن جندل، تمامه في حاشية الأصل:
إنّ الشّبابَ، الّذِي مَجدٌ عَواقِبُهُ، فِيهِ نَلَذُّ، ولا لَذّاتَ لِلشّيبِ
ديوانه ص٩٣ والعيني ٢: ٣٢٦ والخزانة ٢: ٨٥. والمجد: العز والشرف. والعواقب: جمع عاقبة. وهي الجزاء والنتيجة.
(٩) ت: ولا خادمين فهما معربان.
(١٠) ح: ما فصلته.
(١١) في حاشية ت عن ابن هشام: «فصل: ولك في... منتصب بالعطف». أوضح المسالك ١: ٢٨٢ ـ ٢٨٩. والحول: القدرة على دقة التصرف. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وخبر «لا» محذوف في الموضعين، مع الجار والمجرور: لنا.
(١٢) سقطت من ت.
(١٣) في النسخ: «والثاني». وحذفت الياء تخفيفًا بعد حذف الفتحة أيضًا. والثان: مفعول به أول مقدم. والألف في اجعلا: بدل من نون التوكيد.
(١٤) مرفوعًا: مفعول ثان لاجعل. وحذفت همزة «أو» في الموضعين ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها.

يعني: مع فتح الأوّل. فإن رُفع الأوّل امتنع نصب الثاني، إذ لا وجه له، وجاز رفعه[١] وتركيبه. ولهذا قال:[٢]

وإن رَفَعْتَ أوّلاً لا تَنْصِبا

فالحاصل خمسة أوجه:[٣]

الأوّل: لا حولَ ولا قُوّةَ، بفتحهما على التركيب. والكلام جملتان.[٤]

الثاني: لا حولَ ولا قُوّةً، بفتح الأوّل على التركيب، ونصب الثاني عطفًا على موضع اسم «لا» باعتبار عملها، وزيادة «لا» الثانية. والكلام جملة واحدة.

الثالث: لا حولَ ولا قُوّةٌ، بفتح الأوّل على التركيب أيضًا، ورفع الثاني عطفًا على موضع «لا» مع اسمها. فإنّهما[٥] في موضع رفع بالابتداء. و «لا» الثانية على هذا زائدة، والكلام جملة واحدة. ويجوز جعل «لا»[٦] الثانية عاملة عمل «ليس»، فيكون الكلام جملتين.

الرابع: لا حولٌ ولا قُوّةٌ، برفع الأوّل والثاني. فرفع الأوّل على وجهين: على الابتداء[٧] و «لا» مُلغاة، أو على إعمالها عمل «ليس». ورفع الثاني على وجهين: إعمال «لا» عمل «ليس»، وعطفه[٨] على الأوّل.

الخامس: لا حولٌ ولا قُوّةَ، برفع الأوّل على الوجهين، وفتح الثاني على التركيب.[٩]

٢٠١ - ومُفرَدًا، نَعتًا لِمَبنِيٍّ، يَلِي فافتَحْ، أوِ انصِبَنْ أوِ ارفَعْ، تَعدِلِ

يجوز في نعت اسم «لا» المبنيّ ثلاثةُ أوجه: فتحه ونصبه ورفعه، بشرطين: أحدهما: أن

---

(١) في حاشية ت: أي: الثاني، نحو: ولا قوةٌ، ولا قوةَ.

(٢) ت ح ط: «فلهذا قال». والأول: ما بعد لا الأولى. ولا تنصب أي: ما بعد لا الثانية. والألف: بدل من نون التوكيد. وأولاً: مفعول به، نوّن لأنه على وزن «فَوعَل» وليس اسم تفضيل. ولا: حرف جازم حذفت قبله الفاء الرابطة للجواب. وتنصب: مبني على الفتح في محل جزم.

(٣) هذه هي المستعملة في الكلام. وقد حلل التركيب ابن الفخار في شرح الجمل ص٢٦٤، فإذا هو يحتمل مائة وواحدًا وثلاثين وجهًا. التصريح ١: ٢٤٢ والإتحاف ١: ٣٦١.

(٤) سقط: «والكلام جملتان» من النسخ.

(٥) ت ح ط: «موضع لا واسمها فإنهما». س: موضع لا مع اسمها لأنهما.

(٦) سقطت من ت.

(٧) في النسخ: فرفع الأول على الابتداء.

(٨) في النسخ: «إما على إعمال لا عمل ليس وإما بعطفه» بخلاف يسير.

(٩) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». والمفرد: الاسم لا مضافًا ولا شبيهًا به. والنعت: الموصوف به. ويلي أي: يقع بعد الاسم المبني. وتعدل أي: تفعل ما هو عدل ونصفة في التعبير. ومفردًا: مفعول مقدم للفعل افتح. والفاء: زائدة قبل الفعل لتعليق المفعول به. ونعتًا: عطف بيان لمفردًا. قدمت الصفة على الموصوف، فصار المؤخر عطفًا للبيان. ولمبني: متعلقان بصفة لنعتًا. وجملة يلي: صفة ثانية لنعتًا. وحذف مفعولا انصب وارفع، لدلالة ما قبلهما. وتعدل: جواب شرط محذوف مع فعله أي: إن تفعل ذلك تعدل. فهو مجزوم وحرك بالكسر لالتقائه بسكون الوقف.

يكون مُفردًا، والثاني: أن يتّصل بالاسم. ولهذا قال: «يلي»، أي: يلي المنعوتَ. فتقول: لا رجلَ ظريفَ، بالفتح على تركيب الصفة مع الموصوف، وبالنصب[1] اعتبارًا لعمل «لا»، وبالرفع اعتبارًا لعمل الابتداء. فلو انفصل عن المنعوت نحو: لا رجلَ في الدار ظريفًا، أو كان غير مُفرد ـ أعني مضافًا أو شبيهًا[2] به ـ نحو: لا رجلَ طالعًا جبلًا، امتنع البناء على الفتح، وجاز النصب والرفع.[3] وهذا معنى قوله:[4]

٢٠٢ ـ وغَيرَ ما يَلِي، وغَيرَ المُفرَدِ، لا تَبنِ، وانصِبْهُ، أوِ الرَّفعَ اقصِدِ

فإن قلتَ: هذا حكم نعت المبنيّ. فما حكم نعت المُعرب؟ قلتُ: فيه وجهان: الرفع والنصب مُطلقًا. وقد وهم من منع الرفع.

ثمّ كمّل حكم المعطوف، فقال:[5]

٢٠٣ ـ والعَطفُ، إن لَم تَتكَرَّرْ «لا»، احكُما لَهُ بِما لِلنَّعتِ، ذِي الفَصلِ، انتَمى

يعني: أنّ المعطوف عطفَ النسق[6] إن لم تتكرّر معه «لا» جاز رفعه ونصبه، كالنعت المفصول، كقوله:[7]

* فلا أبَ وابنًا مِثلُ مَروانَ وابنِهِ *

وحكى الأخفش فتحه، أيضًا، على نيّة «لا». وهو قليل، فإن تكرّرت «لا» فقد تقدّم حكمه.[8]

---

(١) ح: ولا رجل ظريفًا بالنصب.

(٢) ت س: أو مشبهًا.

(٣) في النسخ: وجاز الرفع والنصب.

(٤) يلي أي: يقع بعد الاسم المبني. واقصد: اطلب أي افعل. وغير: مفعول به للفعل تبن، مضاف إلى الاسم الموصول ما. وغير الثاني: معطوف عليه. وتبن: مجزوم حذف منه حرف العلة. والرفع: مفعول مقدم. وأل: نائبة عن ضمير الغائب أي: رفعه. وحرك اقصد بالكسر لالتقائه بسكون الوقف. وانظر لنعت المعرب الإتحاف ١: ٣٦١.

(٥) أراد بالعطف الاسم المعطوف على ما بعد «لا». وذو الفصل: ما فصل بينه وبين ما بعد «لا». وانتمى: انتسب أي: بالحكم الذي روي له. وخبر العطف سدّت مسدّه جملة احكم. وهي طلبية جائزة. ولا: في محل رفع فاعل على الحكاية. وحذف جواب الشرط جائز لأن فعل الشرط بمعنى الماضي. وله وبما: تتعلق باحكم. والألف: بدل من نون التوكيد. وجملة انتمى: صلة ما. وللنعت: متعلقان بانتمى.

(٦) فيما عدا الأصل: عطف نسق.

(٧) صدر بيت للفرزدق، عجزه في س وحاشية ت:

إذا هُوَ بالمَجدِ ارتَدَى، وتأزّرا

العيني ٢: ٣٥٥ والخزانة ٢: ١٠٢. ومروان: ابن الحكم. وابنه: عبد الملك. ومثل: من الأسماء المغرقة في الإبهام تكون إضافتها لفظية لا تتعرف بالإضافة. والمجد: الشرف.

(٨) في البيت ٢٠٠. ح س: حكمها.

فإن قلتَ: قد فُهِم من كلامه حكم النعت وعطف[1] النسق. فما حكم بقيّة التوابع؟ قلتُ: أمّا البدل[2] الصالح لعمل«لا»، وعطف البيان عند من أجازه في النكرات،[3] فهما كالنعت المفصول، يجوز فيهما الرفع والنصب. فإن كان البدل معرفة تعيّن رفعه، إذ المعرفة لا تصلح لعمل «لا». وأمّا التوكيد فقيل: لا يدخل في هذا الباب، لأنّ النكرة لا تُؤكَّد. قلتُ: إنّما يمتنع توكيد النكرة عند البصريّين بالتوكيد[4] المعنويّ. وأمّا اللفظيّ[5] فلا يمتنع.[6]

[دخول الهمزة عليها]

٢٠٤ ـ وأعطِ «لا»، مَعْ هَمزةِ استِفهامِ، ما تَستَحِقُّ، دُونَ الاستِفهامِ[7]

إذا دخلت الهمزة على «لا» فلها أربعة معان:

أحدها: وهو الأكثر: أن تكون للتوبيخ والإنكار، كقوله:[8]

* ألا طِعانَ، ألا فُرسانَ عادِيَةً *

الثاني: أن تكون لمُجرّد الاستفهام عن النفي، كقوله:[9]

* ألا اصطِبارَ لِسَلمَى، أم لَها جَلَدٌ *

ولـ «لا» مع الهمزة،[10] في هذين المعنيين،[11] من تركيب وعمل وإلغاء، ما لها مُجرّدةً من الهمزة.

---

(١) فيما عدا الأصل: وحكم.

(٢) في حاشية ت أمثلة البدل الصالح لعمل «لا» والبدل غير الصالح لعملها. وانظر الإتحاف ١: ٣٦٤.

(٣) ت ح: النكرة. (٤) ت: في التوكيد.

(٥) فوقها في ت عن ابن غازي: مثاله: «لا ماءَ ماءَ باردًا لهم». قلت: التوكيد اللفظي: لا محل له من الإعراب. وإنما ذكر هنا لبيان الصورة اللفظية له فحسب. (٦) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٧) لا: في محل نصب مفعول أول على الحكاية. ومع: تتعلق بحال منها. وما: مفعول ثان. ودون: يتعلق بحال من فاعل تستحق. وليس في البيتين إيطاء لأن نهاية الأول نكرة ونهاية الثاني معرفة. وسكون عين «مع» لغة قبل المتحرك.

(٨) صدر بيت لحسان بن ثابت، عجزه في س وحاشية ت:

إلّا تَجَشُّؤُكُم، حَولَ التَّنانيرِ؟

ديوانه ص٢١٥ والعيني ٢: ٣٦٢ والخزانة ٢: ١٠٣. والتجشؤ: تنفس المعدة لامتلائها بالطعام. والعادية: المسرعة إلى اللقاء. والتنانير: جمع تنور. وهو ما يخبز فيه.

(٩) صدر بيت لمجنون ليلى، عجزه في س وحاشية ت:

إذا أُلاقِي الّذِي لاقاهُ أمثالي؟

ديوانه ص٢٨٨ والعيني ٢: ٣٥٨. والاصطبار: التصبر. والجلد: التجلد والاحتمال. والذي لاقاه أمثالي: الموت.

(١٠) ت: الهمزتين.

(١١) س: الموضعين.

الثالث:[١] أن تكون للتمنّي، كقوله:[٢]

* ألا عُمرَ، وَلّى، مُستَطاعٌ رُجُوعُهُ *

ولها عند المازنيّ والمبرّد[٣] في التمنّي ما لها مُجرّدةً، من جميع الأحكام السابقة. وذهب الخليل وسيبويه[٤] والجرميّ، ومن وافقهم، إلى أنّها إنّما تعمل في الاسم خاصّة، ولا خبر لها،[٥] ولا يُتبع[٦] اسمها إلّا على اللفظ، ولا تُلغى، ولا تعمل عمل «ليس».

الرابع:[٧] أن تكون للعرض والتحضيض، فلا يليها حينئذٍ إلّا فعل ظاهر أو مُقدّر،[٨] أو معمول فعلٍ مؤخّر،[٩] ولا تعمل عمل «إنّ» ولا عمل «ليس» لأنّها مُختصّة بالفعل. وما ذكره ابن الحاجب،[١٠] من أنّ التي للعرض تعمل عمل «إنّ»، لم يصحّ.

وقد ذهب بعضهم، إلى أنّ التي للعرض ليست مُركّبة من الهمزة و «لا» النافية، بل هي حرف بسيط. وأمّا «ألا»[١١] التي للاستفتاح فهي غير مُركّبة، على الأظهر، خلافًا لمن قال[١٢] بتركيبها.

إذا[١٣] تقرّر هذا فاعلم أنّ كلام المُصنّف مُناقَش من وجهين: **أحدهما**: أنّه أطلق، فشمل التي للعرض. فإن قلتَ: فلعلّه يقول بأنّها[١٤] غير مُركّبة من الهمزة و «لا»، فلم يشملها الإطلاق. قلتُ: قد استثناها في «الكافية»[١٥] و «التسهيل»،[١٦] فدلّ على أنّها عنده مُركّبة. **والآخر**: أنّ مُقتضى[١٧] كلامه هنا مُوافقة المازنيّ والمبرّد، في تسوية التي للتمنّي بالتي للتوبيخ

---

(١) في الأصل و ت و ط: والثالث.

(٢) صدر بيت عجزه في س وحاشية ت:

فَيَرْأَبَ ما أثْأتْ يَدُ الغَفَلاتِ

العيني ٢: ٣٦١. ويرأب: يصلح ويجبر. وأثأى: صدع. والغفلة: الجهل والطيش.

(٣) في النسخ: المبرد والمازني.

(٤) الكتاب ١: ٣٥٩ والإتحاف ١: ٣٦٥.

(٥) في حاشية ت عن ابن غازي أن هذا تقرر جريًا مع المعنى، كالذي قيل في: حسبك ينم الناس، وكل صانع وما صنع..

(٦) فوقها في ت: أي لا يعتبر في تابع اسمها معنى الابتداء...

(٧) في الأصل و ط: والرابع.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: نحو: ألا رجلًا ضربته.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: نحو: ألا رجلًا ضربت.

(١٠) شرح الكافية ١: ٢٦١.

(١١) سقطت من النسخ وانظر الإتحاف ١: ٣٦٥.

(١٢) هذا القول هو ظاهر كلام النحاة. الارتشاف ٢: ١٩٨.

(١٣) في النسخ: وإذا.

(١٤) في النسخ: إنها.

(١٥) شرح الكافية الشافية ص٥٢١ و٥٢٣.

(١٦) ص ٦٩.

(١٧) س: أنه يقتضي.

والإنكار والتي لمُجرّد الاستفهام. وهو خلاف ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب.[١]

[حذف الخبر]

٢٠٥ ـ وشاعَ، في ذا البابِ، إسقاطُ الخَبَرْ إذا الـمُـرادُ، مَـعْ سُـقُـوطِـهِ، ظَـهَـرْ[٢]

إذا عُلم خبر «لا» كثر حذفه عند الحجازيّين، ووجب عند التميميّين والطائيّين. ومن حذفه قوله تعالى:[٣] ﴿قالُوا: لا ضَيرَ﴾. وإن لم يُعلم وجب ذكره عند جميع العرب. ولذلك قال: «إذا المُرادُ، معْ سُقوطِهِ، ظَهَر». ولا فرق بين الظرف وغيره، خلافًا لمن فصّل.[٤]

ثمّ انتقل إلى القسم الثالث، من نواسخ الابتداء، فقال:

---

(١) في النسخ: «في أكثر كتبه». وزاد في س: «وقوله». وفي ط: ثم قال.
(٢) شاع: كثر. وذا الباب أي: باب «لا» النافية للجنس. والإسقاط: الحذف. والمراد: المعنى المقصود. وظهر: بان واتضح. وإذا: ظرف لشاع. والمراد: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده. ومع: متعلق بالمحذوف. وسكون العين قبل المتحرك لغة.
(٣) الآية ٥٠ من سورة الشعراء.
(٤) انظر الإتحاف ١:٣٦٦.

«ظنّ» وأخواتها

[الأفعال القلبية]

٢٠٦ ـ انصِبْ، بِفِعلِ القَلبِ، جُزأيِ ابتِدا[(١)]

أفعال هذا الباب قسمان: قلبيّ[(٢)] ـ وهو ما دلّ على يقين أو ظنّ أو عليهما ـ وغير قلبيّ.[(٣)] وهو ما دلّ على تصيير. وجميعها يدخل[(٤)] على المبتدأ والخبر، فينصبهما مفعولين. وليس كلّ فعل قلبيّ يعمل العمل المذكور.

فلذلك قال:[(٥)]

أعنِي: رأى،

وهي[(٦)] بمعنى: عَلِمَ. وقد تكون للظنّ. وقد اجتمعا في قوله تعالى:[(٧)] ﴿إِنَّهُم يَرَونَهُ بَعِيدًا ونَراهُ قَرِيبًا﴾، أي: يظنّونه ونعلمه. فإن كانت بصَريّة، أو من الرأي،[(٨)] أو بمعنى: أصابَ رئته، تعدّت إلى واحد. وإن كانت حِلميّة[(٩)] فستأتي.[(١٠)]

خالَ،[(١١)]

---

(١) حذفت همزة «ابتداء» للتخفيف. وأراد بجزأي ابتداء المبتدأ والخبر. وحركت الياء بالكسر لالتقاء الساكنين: الياء والباء.

(٢) في حاشية ت عن ابن هشام: «إنما قيل لها أفعال القلوب... حموة الألم». أوضح المسالك ١: ٢٩٤ ـ ٣٠٨.

(٣) ط: أو غير قلبي.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: قوله: «يدخل على المبتدأ والخبر» يُردّ بنحو: «ظننتُ زيدًا عمرًا». وأجيب عنه: بأن أصل «ظننت زيدًا عمرًا» أن شخصًا رأى شخصًا، من بعيد، فتوهم عمرًا. فلما قرب فإذا به زيد. فكأنه قال: ظننت هذا هذا. لكنه لو أخبر بذلك غيره لما أفاد، لأن «هذا» اسم مبهم. فأراد الفائدة، فقال: ظننت زيدًا عمرًا. ونظيره كثير. قال المجيب: وكان من حق المعترض أن يعترض بأفعال التصيير، نحو: صيّرتُ الطين خزفًا. ولو قيل: «أفعال التصيير لا تدخل على المبتدأ والخبر» لكان حقًّا. لكنه إحداث قول. قلت: انظر حاشية الصبان ٢: ١٨ ـ ١٩.

(٥) رأى: في محل نصب مفعول به على الحكاية للفعل أعني بمعنى: أقصد.

(٦) فيما عدا الأصل: وهو. (٧) الآيتان ٦ و٧ من سورة المعارج.

(٨) في حاشية ت عن التواتي طرة مخرومة. وانظر حاشية الصبان ٢: ١٩ ـ ٢٠.

(٩) ط: علمية.

(١٠) زاد في ح و س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». وانظر شرح البيت ٢١٥.

(١١) خال: معطوف على رأى بحرف محذوف.

بمعنى: ظَنَّ. وقد تكون لليقين. فإن كانت بمعنى: تكبّرَ أو ظَلَعَ ـ يقال: ظلعَ الفرسُ، إذا غمزَ في مشيه ـ فهي لازمة.(١)

عَلِمتُ،(٢)

لليقين.(٣) فإن كانت بمعنى: عَرَفَ، تعدّت إلى واحد. وستأتي. وإن كانت بمعنى: صار ذا علم، فهي لازمة.(١)

وَجَـدا(٤)

بمعنى: عَلِمَ. فإن كانت بمعنى: أصابَ، تعدّت إلى واحد. وإن كانت بمعنى: استغنَى أو حَزِنَ، أو حَقَدَ، فهي لازمة.(١)

٢٠٧ ـ ظَنَّ،(٥)

لغير المُتيقَّن.(٦) وقد تكون بمعنى: عَلِمَ، فيما طريقه النظر. فإن كانت بمعنى: اتَّهمَ، تعدّت إلى واحد. وستأتي.(٧)

حَسِبتُ،(٨)

لغير المتيقَّن(٦). وقد تكون بمعنى: عَلِمَ. وهو قليل. فإن كانت من الحُسْبة ـ وهي لون ـ فهي لازمة.(١)

وزَعَمتُ،

لغير المتيقَّن.(٦) ومصدرها: زَعمٌ وزُعمٌ وزِعمٌ.(٩) قال السيرافيّ: «الزعم قول يقترن به(١٠) اعتقاد، صحّ أو لم يصحّ». فإن كانت بمعنى: كفَلَ أو رأسَ، تعدّت إلى واحد تارة بنفسها، وتارة بحرف الجرّ. وإن كانت بمعنى: سَمِنَ أو هَزَلَ،(١١) فهي لازمة.(١٢)

---

(١) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٢) علمت: معطوف على رأى بحرف محذوف.
(٣) ط: علم لليقين.
(٤) وجد: معطوف على رأى بحرف محذوف. والألف: للإطلاق.
(٥) معطوف على رأى بحرف محذوف.
(٦) ح س: اليقين.
(٧) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». وانظر شرح البيت ٢١٤.
(٨) معطوف على رأى بحرف محذوف.
(٩) ت: ومصدرها زعمًا.
(١٠) في النسخ: يصحبه.
(١١) هزل: ضعف ونحف. ت: هُزِل.
(١٢) آخر «وزعمت... فهي لازمة» في ت و ح، وأثبت قبل «حجا»، وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

مَعَ عَدْ، (١)

للظنّ، كقوله: (٢)

* فلا تَعدُدِ المَولَى شَرِيكَكَ في الغِنَى *

فإن كانت بمعنى: (٣) حَسَبَ من الحِساب، (٤) تعدّت إلى واحد. (٥)

حَجا، (٦)

للظنّ. وهي غريبة، ومضارعها يحجو. فإن كانت بمعنى: غَلَبَ في المُحاجاة، أو قَصَدَ أو رَدَّ (٧) أو ساقَ أو كَتَمَ، تعدَّت إلى واحد. وإن كانت بمعنى: أقامَ أو بَخِلَ، فهي لازمة. (٥)

دَرَى، (٦)

بمعنى: عَلِمَ. وأكثر ما تُستعمل مُعدّاة بالباء كقولك: دَرَيتُ به. فإذا دخلت عليها همزة النقل تعدّت إلى واحد بنفسها، وإلى ثان بالباء، (٨) كقوله تعالى: (٩) ﴿ولا أَدراكُم بِهِ﴾، فإن كانت بمعنى: خَتَلَ، تعدّت إلى واحد. يقال: دَرَى الذئبُ الصيدَ، إذا استخفى له ليفترسه. (١٠)

وجَعَلَ، (١١)

الاعتقاديّة، (١٢) كقوله تعالى: ﴿وجَعَلُوا المَلائكةَ الَّذِينَ هُم عِبادُ الرَّحمنِ إناثًا﴾. (١٣) فإن كانت

---

(١) عد: فعل ماض. وهو في محل جر بالإضافة على الحكاية، مضعف حذفت داله الثانية للوقف، لا ضرورة كما زعم البعض. ومع: متعلق بحال من المفعول وما عطف عليه. وسقط «مع» من ح و س.

(٢) صدر بيت للنعمان بن بشير، عجزه في س:

ولكِنَّما المَولَى شَرِيكُكَ في العُدمِ

العيني ٢: ٣٧٧ والخزانة ١: ٤٦١. والعدم: الفقر.

(٣) سقطت من ت و ح.

(٤) فيما عدا الأصل: الحسبان.

(٥) زاد في س: «وقوله». وفي ط: ثم قال.

(٦) معطوف على عد بحرف محذوف.

(٧) ت: أو ورد.

(٨) سقط: «كقولك... ثان بالباء» من ح و س.

(٩) الآية ١٦ من سورة يونس.

(١٠) ت س: «الصيده». ح: «ليصيده». وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(١١) زاد في س و ط وحاشية الأصل:

اللَّذْ كاعتَقَدْ

وجعل: معطوف على عد. واللذ: اسم موصول صفة لجعل. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى اعتقد على الحكاية.

(١٢) س: «أي الاعتقادية». وسقطت من ط.

(١٣) الآية ١٩ من سورة الزخرف. وفي النسخ: «عِندَ الرَّحمٰنِ». وهي قراءة عمر بن الخطاب والحسن ونافع وأهل الحجاز. البحر المحيط ٨: ١٠.

بمعنى: صَيّرَ، فستأتي. وإن كانت بمعنى: أوجَدَ كقوله تعالى:[١] ﴿وجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُّورَ﴾، أو بمعنى: أوجَبَ، كقولهم: جعلتُ للعامل كذا، أو بمعنى: ألقَى، كقولهم: جعلتُ بعض متاعي[٢] على بعض، تعدّت إلى واحد. وإن كانت للشروع في الفعل فقد تقدّمت، في أفعال المقاربة.[٣]

٢٠٨ ـ وهَبْ،[٤]

بمعنى: ظُنَّ. ولا تُستعمل إلّا بصيغة[٥] الأمر، كقوله:[٦]

فَقُلْتُ: أجِرْني، أبا خالِدٍ ... وإلّا فَهَبْني امرأً هالِكا[٧]

تَعَلَّمْ،[٨]

بمعنى: اعلَمْ. ولا تُستعمل إلّا بصيغة الأمر[٩] مثل: «هَب». فإن كانت أمرًا من: تعلّمتُ الحسابَ ونحوِه،[١٠] تعدّت إلى واحد وتصرّفت.

ثمّ انتقل إلى القسم الثاني ـ وهو ما دلّ على تصيير ـ فقال:[١١]

والَّتِي كَصَيَّرا ... أيضًا، بِها انصِبْ مُبتدًى وخَبَرا

أي: والأفعال[١٢] التي مثل «صَيَّرَ». وهو ما دلّ على تحويل، كصَيَّرَ وأصارَ وجعلَ وردَّ واتّخذَ ونَخِذَ ووَهَبَ. وحكى[١٣] ابن الأعرابيّ: وَهَبني اللهُ فِداءكَ، أي: جعلني. ولا تُستعمل إلّا بصيغة الماضي.

[التعليق والإلغاء]

ثمّ قال:[١٤]

---

(١) الآية ١ من سورة الأنعام. (٢) فيما عدا الأصل: المتاع.
(٣) في البيت ١٦٩. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٤) فيما عدا س: «هب» بإسقاط الواو العاطفة على عد. (٥) ح س ط: بلفظ.
(٦) عبدالله بن همام. العيني ٢:٣٧٨. وأجرني: أزل الجور عني، أي: احمني منه. وهبني: عدني واعتبرني.
(٧) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال. (٨) معطوف على عد بحرف محذوف.
(٩) سقط: «كقوله فقلت... بصيغة الأمر» من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت.
(١٠) في النسخ: وغيره.
(١١) التي: مفعول به لمحذوف من باب الاشتغال، والتقدير: أعمل في مفعولين. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ضمير على الحكاية. وجملة أعمل: معطوفة على «انصب» في البيت ٢٠٦. وأيضًا: مفعول مطلق للفعل المحذوف. وجملة انصب: تفسيرية. ومبتدى: لغة في مبتدأ، مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. ط: مبتدًا.
(١٢) سقطت الواو من ح، وسقطت معها: «أي» من ت. وانظر الإتحاف ١:٣٦٧.
(١٣) سقط الواو من ح و ط.
(١٤) س: «وقوله». وخص: جعل خاصًا، فعل ماض مبني للمجهول، وما: اسم موصول نائب فاعل. ومن: تتعلق بفعل الصلة المحذوف. وقبل: مضاف إلى هب على الحكاية.

٢٠٩ ـ وخُصَّ بالتَّعليقِ والإلغاءِ ما مِن قَبلِ «هَبْ»،

تختصّ القلبيّة المُتصرّفة، بالإلغاء والتعليق. ولا حظّ لـ «هب» و «تعلّم» في ذلك لعدم تصرّفهما، ولا لأفعال التصيير إذ ليست قلبيّة. ولهذا[1] قال: «ما مِن قبلِ هبْ». وهي أحدَ عشرَ فعلًا. والإلغاء هو: ترك العمل لفظًا ومعنى، لغير مانع. والتعليق: ترك العمل لفظًا[2] لا معنًى، لمانع. فالإلغاء جائز والتعليق لازم،[3] والمُعلَّق عامل في المحلّ بخلاف المُلغَى.

تنبيه: أمّا اختصاص هذه الأفعال القلبيّة بالإلغاء فلا إشكال فيه. وأمّا التعليق فيشاركهنّ فيه مع الاستفهام غيرهنّ[4] من أفعال القلوب، نحو:[5] عرفَ ونظرَ وتفكّرَ. وكذلك: سألَ وأبصرَ، وما بمعناهما.[6]

وقوله:[7]

والأمرَ «هَبْ» قد أُلزِما

٢١٠ ـ كَذا «تَعَلَّمْ»،[8]

يعني: أنّهما أُلزما صيغة الأمر، فلا يُستعمل لهما[9] ماض ولا مُضارع، لعدم تصرّفهما.

وقوله:[10]

ولِغَيرِ الماضِ، مِنْ سِواهُما، اجعَلْ كُلَّ ما لَهُ زُكِنْ

يعني: أنّ غير الماضي كالمُضارع والأمر،[11] من سوى «هب» و «تعلّم»، يعمل عمل الماضي

---

(١) ح س ط: ولذلك.

(٢) كان عليه أن يضيف: «أو تقديرًا»، ليشمل المبني والمقصور.

(٣) س: واجب.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن ظاهر كلام الشارح يخص بالاستفهام تعليق هذه الأفعال الأُخرى، مع أن الناظم نص في موضع آخر على التعليق بالنفي. انظر البيت ٢١٢.

(٥) في حاشية ت عن التواتي شواهد وأمثلة لتعليق هذه الأفعال.

(٦) في حاشية ت: قوله: «وما بمعناهما» نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ: أَحَقٌّ هُوَ﴾؟ الآية ٥٣ من سورة يونس.

(٧) سقطت من الأصل. وألزم: وجب فيه. والأمر: مفعول به ثان مقدم. وهب: في محل رفع مبتدأ على الحكاية. وجملة: ألزم في محل رفع خبر. والألف: للإطلاق. وضمير نائب الفاعل يعود على هب، وهو في الأصل مفعول أول. وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز، خلافًا للأزهري.

(٨) كذا تعلم أي: حكم «تعلم» مثل حكم «هب» في لزوم صيغة الأمر. فالكاف: خبر مقدم ومضاف. وتعلم: في محل رفع مبتدأ مؤخر على الحكاية.

(٩) س ح: «منهما». ط: بهما.

(١٠) سوى أي: غير. وحذفت ياء الماضي للتخفيف. ولغير: متعلقان بالمفعول الثاني لاجعل. ومن: تتعلق بحال من غير. وكل: مفعول أول، مضاف إلى الاسم الموصول ما. وقد استعمل «جعل» بمفعولين جريًا مع هذا الباب.

(١١) والمصدر والمشتق العامل فعله.

ينصب المفعولين، ويجوز[١] فيه الإلغاء والتعليق. ولهذا قال: «كلَّ ما له زُكِن» أي: كلّ ما عُلم للماضي، من الأحكام.

وقوله:[٢]

٢١١ ـ وجَـوِّزِ الإلـغـاءَ، لا فـي الابـتِـدا

فُهم من قوله: «وجوِّز» أنّ[٣] الإلغاء ليس بواجب، بل هو جائز. ولمّا كان جوازه مشروطًا بتوسّط الفعل أو تأخّره قال: «[٤]لا في الابتدا»، فشمل ثلاث صور:

الأولى: أن يتأخّر عن المفعولينِ نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ. فهذه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح.

الثانية: أن يتوسّط بين المفعولينِ نحو: زيدٌ ـ ظننتُ ـ قائمٌ. فهذه يجوز فيها الأمران، على السواء. وقيل: الإعمال أرجح.

الثالثة: أن يتقدّم على المفعولينِ،[٥] ولم يُبتدأ به بل تقدّم عليه شيء، نحو: متى ظننتَ زيدٌ فاضلٌ؟[٦] فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح، خلافًا لمن منع الإلغاء.

فإن تقدّم الفعل على المفعولين، ولم يتقدّمه شيء، فمذهب البصريّين أنّه يمتنع الإلغاء. وهو مفهوم قوله: «لا في الابتدا». وذهب الكوفيّون والأخفش إلى جوازه. لكنّ[٧] الإعمال عندهم أرجح. وقد أجازه في «التسهيل»[٨] بقُبح، وقال في شرحه:[٩] حكم سيبويه[١٠] بقبح إلغاء المتقدّم نحو: ظننتُ زيدٌ قائمٌ، وبتقليل قُبحه بعد معمول الخبر نحو: متى ظننتَ زيدٌ قائمٌ؟[١١] وفي درجته الإلغاء في نحو: زيدٌ أظنُّ أبوه قائمٌ.[١٢]

---

(١) ح: فيجوز.
(٢) جوزه: أجزه، أي: حكمه جائز. وحذفت همزة الابتداء للتخفيف. وأراد به وقوع العامل قبل المعمولين لا الابتداء النحوي. فهو هنا مصطلح لغوي. ولا: حرف نفي وعطف على محذوف أي: في حال توسط العامل أو تأخره، لا في حال الابتداء به. والمعطوفان لا يعلقان.
(٣) سقط: «لهذا قال... وجوز أن» من النسخ.
(٤) زاد في س وحاشية ت: وجوز الإلغاء.
(٥) س: المعمولين.
(٦) ت ح: زيدًا فاضلًا.
(٧) ت: ولكن.
(٨) ص ٧١.
(٩) في ٢: ٨٦.
(١٠) الكتاب ١: ٦١ ـ ٦٢.
(١١) المراد أن «متى» هنا متعلق بالخبر «قائم». وسقط: «وبتقليل... قائم» من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت، وعلق على المثال عن التواتي أنه إذا تعلقت «متى» بالفعل فكأنها لم تتقدم، ويجب أن يعمل الفعل. انظر حاشية الصبان ٢: ٢٨.
(١٢) س: منطلق.

وقوله:[١]

وانـوِ ضَـمِـيـرَ الـشّـأنِ، أو لامَ ابـتِـدا

٢١٢ ـ فـي مُـوهِـمٍ إلـغـاءَ مـا تَـقـدَّمـا[٢]

يعني: أنّه إذا ورد ما يُوهِم إلغاء المُتقدّم،[٣] نحو: ظننتُ زيدٌ قائمٌ، وجب عند من منع إلغاءه[٤] تأويلُه على أحد الوجهين: **الأوّل**: نيّة ضمير الشأن، فيكون هو المفعول الأوّل، والجملة بعده هي المفعول الثاني. وعلى هذا يكون الفعل باقيًا على عمله. **والثاني**: نيّة لام الابتداء المُعلِّقة، ويكون التقدير: ظننتُ: لَزيدٌ قائمٌ.[٥] والفعل على هذا مُعلَّق بها.[٦] وعلى هذا حمل سيبويه قوله:[٧]

* وإخـالُ: إنِّـي لاحِـقٌ، مُـسـتَـتـبَـعُ *

بالكسر[٨] على تقدير: إنّي لَلاحق. ومن أجاز إلغاء المُتقدّم لم يحتج إلى تأويل ذلك. قال في «التسهيل»:[٩] وتقدير ضمير الشأن أو اللام المُعلِّقة، في نحو: ظننتُ زيدٌ قائمٌ، أولى من الإلغاء.[١٠] ومَن منع الإلغاء، في نحو: متى ظننتَ زيدٌ قائمٌ؟[١١] حمل ما أوهم ذلك على أحد التأويلين أيضًا، كقوله:[١٢]

* أنّـي رأيـتُ: مِـلاكُ الـشّـيـمـةِ الأدَبُ *

---

(١) انو: قدر. والابتداء هنا مصطلح نحوي، فليس في البيت إيطاء لاختلاف معنيي اللفظين، وفيه جناس. وحذفت الهمزة للتخفيف.

(٢) في: تتعلق بالفعل انو. وإلغاء: مفعول موهم ومضاف إلى الاسم الموصول.

(٣) ط: الإلغاء للمتقدم.

(٤) ح: «عند منع إلغائه». س: عند من منع الإلغاء.

(٥) س: منطلق.

(٦) ت: «به». وسقطت من ط.

(٧) عجز بيت لأبي ذؤيب صدره:

فـغَـبَـرتُ، بَـعـدَهُـمُ، بِـعَـيـشٍ نـاصِـبٍ

شرح اختيارات المفضل ص١٦٨٨. وغبر: بقي. والناصب: ذو النصب. والمستتبع: المستلحق. ولم أقف على إحالة الشارح في كتاب سيبويه. وكأن المرادي نقل الشاهد والاستدلال به من شرح التسهيل، فأقحم اسم سيبويه وهمًا في فهم مقصد ابن مالك. انظر ٢: ٨٦ منه.

(٨) سقطت من النسخ.

(٩) ص ٧١ ـ ٧٢. ت ط: «شرح التسهيل». انظر ٢: ٨٥ ـ ٨٦ منه.

(١٠) زاد في ط: هـ.

(١١) سقط: «من منع... قائم» من ت و ح.

(١٢) عجز بيت صدره في س:

كَـذاكَ أُدِّبـتُ، حَـتّـى صـارَ مِـن خُـلُقِـي

شرح الحماسة للمرزوقي ص١١٤٦ والعيني ٢: ٤١١ والخزانة ٤: ٥. وملاك الشيء: قوامه. والشيمة: الخلق.

ثمّ انتقل إلى التعليق، فقال:[١]

والـتَـزِمِ الـتَّـعـلِـيـقَ، قَـبْـلَ نَـفْـيِ «مـا»

فعُلم من قوله: «والتزم» أنّ التعليق لازم، بخلاف الإلغاء. ثمّ ذكر المُعلِّقات. وهي ستّة: «ما» النافية، كقوله تعالى:[٢] ﴿وظَنُّوا: ما لَهُم مِن مَحِيصٍ﴾. و «إنْ» أختها، كقوله:[٣] ﴿وتَظُنُّونَ: إن لَبِثْتُم إلّا قَلِيلًا﴾. و «لا» النافية ذكرها النحّاس. ومن أمثلة ابن السرّاج:[٤] أحسِبُ: لا يقومُ زيدٌ. ولم يعدّها[٥] المغاربة في المُعلِّقات. ولام الابتداء، نحو: ﴿ولَقَد عَلِمُوا: لَمَنِ اشتَراهُ﴾،[٦] على أظهر الأوجه.[٧] ولام القسم، نحو:[٨]

ولَقَـد عَـلِـمـتُ: لَتَـأتِـيَـنَّ مَـنِـيَّـتِـي ... إنَّ الـمَـنـايـا لا تَـطِـيـشُ سِـهـامُـهـا

ولم يعدَّ بعضهم لامَ القسم.[٩] والاستفهامُ بالحرف، نحو:[١٠] ﴿وإنْ أدرِي: أقَرِيبٌ أم بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ﴾؟ وبالاسم، نحو:[١١] ﴿ولَتَعلَمُنَّ: أيُّنا أشَدُّ عَذابًا﴾؟ والمضافُ إلى اسم الاستفهام مثله في ذلك، نحو: علمتُ: غلامُ أيِّهم عندَكَ؟[١٢]

واعلم أنّ الجملة بعد المُعلَّق في موضع نصب، لأنه عامل في المعنى.

فإن قلتَ: ما معنى تعلّق العِلم بالاستفهام، في نحو: علمتُ: أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو؟ قلتُ:

---

(١) يريد بالتزم أن الحكم واجب. ونفي: مضاف إلى «ما» على الحكاية. وزاد بعده في س:

٢١٣ ـ وإنْ ولا، لامُ ابتِداءٍ أو قَسَمْ ... كَـذا، والاسـتِـفـهـامُ ذا لَهُ انـحَـتَـمْ

وكذا أي: مثل ما مضى في الحكم. والإشارة بذا الثاني إلى التعليق. وانحتم: تحتم ووجب. ولام: مبتدأ خبره الكاف. وقسم: معطوف على ابتداء. والاستفهام: مبتدأ أول، وذا: مبتدأ ثان خبره جملة انحتم. وجملتهما خبر الاستفهام.

(٢) الآية ٤٨ من سورة فصلت. والمحيص: النجاة.

(٣) الآية ٥٢ من سورة الإسراء. وزاد في ح و س: «تعالى». وفي حاشية ت عن التواتي أن «ظن» وأخواتها إذا علقت جاز دخولها على الجمل الفعلية. ولذلك لم تعمل في اللفظ وعملت في المحل.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن «أحسب» معلق عن «زيد»، ولو قدم لنصب. . .

(٥) ت ح: ولا يعدها.

(٦) الآية ١٠٢ من سورة البقرة. وزاد في س: ما لَهُ في الآخِرةِ مِن خَلاقٍ.

(٧) في حاشية ت عن التواتي عن شيخه: أن اللام تحتمل الزيادة ولامَ القسم ولام الابتداء.

(٨) البيت للبيد من معلقته. ديوانه ص٣٠٨ والعيني ٢:٤٠٥ والخزانة ٤:١٣.

(٩) ذلك لأن اللام جواب قسم مقدر. فالمعلّق هو القسم والجملة المقترنة باللام جواب للقسم، والقسم وجوابه معمول علم. والأولى أن «علم» هنا بمعنى: أقسم. والجملة بعده جواب له. الخزانة ٤:١٤ وإعراب الجمل ص٩٢.

(١٠) الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء. وزاد في س: قوله تعالى.

(١١) الآية ٧١ من سورة طه. س: أو بالاسم نحو.

(١٢) أغفل الناظم والشارح من المعلقات: اللام الموطئة لجواب القسم، وأدوات الشرط، وإنّ ولعلّ، وكم الخبرية. شرح الكافية ٢:٢٨١ ـ ٢٨٢، وإعراب الجمل ص١٧٧ ـ ١٧٩.

هذا كلام[١] صورته الاستفهام، وليس المُراد به الاستفهام، لأنّه مُستحيل[٢] الاستفهام عمّا أخبر أنّه يعلمه.[٣] وإنّما المعنى: علمتُ الذي هو عندك من هذين الرجلين. قال سيبويه ما نصّه:[٤] «كما أنّك إذا قلتَ: قد علمتُ: أزيدٌ ثَمَّ أم عمرٌو؟ أردتَ أن تُخبر أنّك قد علمت أيُّهما ثَمَّ». وحكى الشَّلَوبينُ، عن بعض المتأخّرين، أنّ هذا الكلام على حذف مضاف، وأنّ المراد: علمتُ جوابَ هذا الكلام.[٥] وكان يُفتي به[٦] ويراه في بعض أقرانه.[٧]

واعلم أنّ كلام العرب ثلاثة أقسام: **الأوّل**: مُطابقة اللفظ للمعنى.[٨] وهو الأكثر. **والثاني**:[٩] غلبة اللفظ للمعنى، نحو: أظنُّ أن تقوم. أجمعوا على جوازه، ومنعَ الأكثر:[١٠] أظنُّ قيامك. والمعنى واحد، لاشتمال «أن تقوم» على المُسند والمُسند إليه، بخلاف «قيامك». **والثالث**[٩]: غلبة المعنى للفظ، نحو[١١] مسألتنا، غلب فيها جانب المعنى، وإن كان اللفظ استفهامًا.

[التعدي إلى مفعول ومفعولين]

وقوله:[١٢]

٢١٤ ـ لِعِلْمِ عِرفانٍ، وظَنِّ تُهَمَهْ　　تَعدِيةٌ، لِواحِدٍ، مُلتَزَمَهْ

الأصل في «عَلِمَ» تعلّقها بالنِّسب الخبريّة.[١٣] وهي المُتعدّية إلى مفعولين. وقد ترد بمعنى العِرفان مُتعلّقة بالمُفرد، فتتعدّى إلى واحد، كقوله تعالى:[١٤] ﴿والله أخرَجَكُم مِن بُطُونِ

---

(١) انظر الإتحاف ١: ٣٦٩. وفي النسخ: الكلام.　(٢) في النسخ: يستحيل.
(٣) في النسخ: علمه.
(٤) الكتاب ١: ١٢٠.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: على تقدير أن لو سئل لأجاب.
(٦) ح س: يعتني به.
(٧) الأقراء: جمع قرء، وهو الوقت. وفي النسخ: آرائه.
(٨) في حاشية ت عن التواتي: نحو: ظننت زيدًا قائمًا، بنصبهما معًا، وبالرفع إذا كان معلقًا.
(٩) سقطت الواو من ح.
(١٠) س: الأكثرون.
(١١) ت: «وهي». وفي الحاشية عن التواتي أن المراد نحو: علمت: أزيد عندك؟ كما فسره الشارح، أو على تقدير حذف مضاف، لئلا يكون في الكلام تناقض.
(١٢) علم عرفان أي: العلم بمعنى المعرفة. وظن تهمة أي: الظن بمعنى الاتهام. والمراد أيضًا ما اشتق منهما من أفعال وأسماء عاملة. والملتزمة: الواجبة. ولواحد أي: إلى مفعول به واحد. وتعدية: مبتدأ مؤخر يتعلق بخبره المحذوف: لعلم. وملتزمة: صفة لتعدية. ولواحد: متعلقان بالمصدر تعدية.
(١٣) في حاشية ت عن التواتي أن هذا احتراز من النسب الإنشائية التي تدخل عليها بمراعاة المعنى خاصة.
(١٤) الآية ٧٨ من سورة النحل.

أمّهاتِكُم لا تَعلَمُونَ شَيئًا﴾. وأمّا «ظَنَّ» فإن كانت للتردّد في وقوع الخبر فهي المُتعدّية إلى اثنين،[١] وكذلك إن استُعملت لليقين.[٢] وإن كانت للتُّهمة تعدّت إلى واحد، كقولك: ظننتُ زيدًا على المال، أي: اتّهمتُه. ومنه:[٣] ﴿وما هُوَ عَلَى الغَيبِ بِظَنِينٍ﴾.

فإن قلتَ: قد ترد «عَلِمَ» لازمة، إذا كانت من العُلْمة،[٤] ولم يُنبّه على ذلك. قلتُ: قد أخرجه بقوله أوّل الباب «انصِب بفعلِ القَلبِ»،[٥] وبقوله هنا: «لِعلمِ عِرفانٍ[٦]». فإنّ مصدر هذه عُلْمة، لا عِلْم.

فإن قلتَ: كان ينبغي أن يُقيِّد سائر أفعال الباب، كما قيّد «عَلِمَ» و «ظَنَّ». قلتُ:[٧] لمّا كان الأصل «عَلِمَ» و «ظَنَّ» ـ فإنّ[٨] غيرهما لا يعمل حتّى يكون بمعناهما ـ[٩] اكتفى بتقييدهما. وأيضًا فقد خرج، من قوله: «انصِب بفعلِ القلبِ»، نحوُ: رأى بمعنى أبصرَ أو أصابَ الرئة،[١٠] وحَسِبَ بمعنى صار أحسَبَ، وغيرُ ذلك، ممّا يدلّ على معنى غير قلبيّ.

وقوله:[١١]

٢١٥ ـ ولِـ «رأَى» الرُّؤيا، انْمِ ما لِـ «عَلِما» طالِبَ مَفعُولَينِ، مِن قَبلُ، انتَمَى

الرؤيا مصدر «رأى» الحُلميّة. فقيّد الفعل بإضافته إلى مصدره. يعني أنّ «رأى» الحُلميّة تتعدّى

---

(١) ح س: مفعولين.
(٢) في النسخ: بمعنى العلم.
(٣) الآية ٢٤ من سورة التكوير.
(٤) العلمة: انشقاق في الشفة العليا.
(٥) البيت ٢٠٦.
(٦) سقطت من الأصل.
(٧) سقط: «قلت لما كان الأصل علم وظن» من ت و ح.
(٨) س: لأن.
(٩) ذلك نحو: شعر وأبصر وسأل واستنبأ ونسي وبالى وحفل ونظر وبلا، وأفعال الحواس. وما كان من غير أفعال القلوب فإنما يعلق بالاستفهام خاصة. وأجاز يونس أن يشمل التعليق جميع الأفعال. الكتاب ١: ٣٩٧ ومجالس العلماء ص٣٠١ وشرح المفصل ٧: ٨٧ والكشاف ٢: ٢٠٨ و٤: ١٢٠ وشرح الكافية ٢: ٢٨٤ والمغني ص٤٦٥ ـ ٤٦٧ والبحر ٥: ٢٠٥ و٦: ٢٠٨ وإعراب الجمل ص١٨٠ ـ ١٨٢. وزاد في س وح: قلت.
(١٠) في حاشية ت: رئته.
(١١) ط: «ثم قال». واللام بمعنى: إلى. والرؤيا: الحُلم. يعني: رأى التي مصدرها الرؤيا. وانم أي: اجعل. ومن قبل أي: من قبل ذكر «علم» العرفانية. وانتمى أي: شاع واشتهر. ورأى: في محل جر على الحكاية مضاف إلى الرؤيا. والجار والمجرور: متعلقان بانم. وعلم: في محل جر على الحكاية. والجار والمجرور: متعلقان بانتمى. والجملة صلة ما. ومن: متعلق بالفعل نفسه. وطالب: حال من «علم». وقبل: مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر. وشاع في كلام الفصحاء والمولدين تعليق الحلمية هذه بـ «كأن». نحو: رأيت كأنّ البحر ابتلعني، ورأت كأنها دخلت الجنة. انظر الأحاديث ٦٦٣١ في البخاري و٧٠١٤ و٧٠٣٥ في فتح الباري.

إلى مفعولين كـ «عَلِمَ»، لكونها مثلها في أنها[١] إدراك بالحسّ الباطن[٢] - ومنه:[٣] ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ - خلافًا لمن منعَ تعدّيها[٤] إلى اثنين، وجعلَ ثاني المنصوبين حالاً. ويُؤيّده وقوعه معرفة، في قوله:[٥]

أراهُم رُفقتي، حتّى إذا ما تَجافَى اللّيلُ، وانخَزَلَ انخِزالا

وإنّما قيّد «عَلِمَ» بقوله «طالبَ مفعولينِ» لئلّا يُعتقد أنّه أحال على «عَلِمَ» العِرفانيّة. ويقال: نَمَيتُ الرجلَ إلى أبيه نَمْيًا: نسبتُه،[٦] وانتمى هو:[٧] انتسبَ.

قيل: وليس قوله «رأى الرؤيا» بنصّ على المُراد، لأنّ الرؤيا تُستعمل مصدرًا لـ «رأى» مُطلقًا، حُلميّة كانت أو يقَظَيّة. ولكنّ المشهور استعمالها مصدرًا للحُلميّة.[٨]

[حذف المفعول]

٢١٦ - ولا تُجِزْ هُنا، بِلا دَليلِ، سُقُوطَ مَفعُولَينِ، أو مَفعُولِ

الحذف[٩] ضربان: اختصارًا واقتصارًا.[١٠] فالاختصار: حذف لدليل.[١١] والاقتصار: حذف لغير[١٢] دليل. فأمّا حذف مفعولي[١٣] هذا الباب، أو حذف أحدهما، اختصارًا فهو[١٤] جائز. فمن[١٥] حذفهما اختصارًا قول الكميت:[١٦]

بأيِّ كِتابٍ، أم بأيّةِ سُنّةٍ، تَرَى حُبَّهُم عارًا علَيَّ، وتَحسَبُ؟

---

(١) س: كونها.

(٢) ح س: «الباطني». وفي حاشية ت عن التواتي: والظاهرية نحو: شمّ وسمع وأبصر وأحس باليد وأكل. فهي خمسة، وكذلك الباطنية هي خمسة. لكن الباطنية تتعدى إلى اثنين، بخلاف الظاهرية. وسألت شيخنا عن هذا: ما الفرق؟ فلم يجاوبني بشيء إلا الاتباع. قلت: في هذا التفريق في التعدي نظر. انظر تعليقنا على الفقرة المتعدية.

(٣) الآية ٣٦ من سورة يوسف. وزاد في س: قوله تعالى.

(٤) في النسخ: تعديتها.

(٥) عمرو بن أحمر. ديوانه ص١٣٠ والعيني ٢:٤٢١. والرفقة: جمع رفيق. وتجافى: تقضى. وانخزل: انقطع.

(٦) ت: «إذا نسبته». ح س: أي نسبته. (٧) ت: «ونما هو إذا». ح س: وانتمى أي.

(٨) انظر الإتحاف ١:٣٧١. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». والدليل: قرينة المقام أو المقال. ولا: نافية بين الجار والمجرور. وهما متعلقان بالفعل تجز.

(٩) زاد في ط: هنا.

(١٠) المراد بالاقتصار: قصر الفعل على الفاعل كاللازم، أو على مفعول واحد كالمتعدي إلى واحد. س ط: اختصار واقتصار.

(١١) أو للتعميم. ح: «الحذف بدليل». س: الحذف لدليل.

(١٢) ح: «الحذف بغير». س: الحذف لغير.

(١٣) س: معمولي.

(١٤) ت: فهذا.

(١٥) في النسخ: ومن.

(١٦) شرح الهاشميات ص٣٨ والعيني ٢:٤١٣ والخزانة ٤:٥. وحبهم أي: حب أهل البيت. والشاهد في تحسب.

ومن حذف الأوّل اختصارًا قوله تعالى: ﴿ولا يَحسَبَنَّ الَّذِينَ يَبخَلُونَ بِما آتاهُمُ اللهُ مِن فَضلِهِ هُوَ خَيرًا لَهُم﴾،(١) أي: ما يبخلون به هو خيرًا لهم.(٢) ومن حذف الثاني اختصارًا قول عنترة:(٣)

وَلَقَد نَزَلتِ، فلا تَظُنِّي غَيرَهُ، مِنِّي بِمَنزِلَةِ المُحَبِّ، المُكرَمِ

أي: فلا تظنّي غيره واقعًا.(٤) ومنع ابن مَلكُون(٥) حذف أحدهما اختصارًا، وليس بصحيح.

وأمّا حذف أحدهما اقتصارًا فلا يجوز، لأنّ أصلهما مبتدأ وخبر. واختُلف في حذفهما معًا اقتصارًا،(٦) على مذاهب: المنع، والجواز وبه قال الأكثر، والجواز في «ظننتُ» وما في معناها والمنع في «علمتُ»(٧) وما في معناها ـ وهو مذهب الأعلم ـ والجواز إن وجدت فائدة كقولهم:(٨) «مَن يَسمَعْ يَخَلْ». فلو لم تُقارن الحذفَ قرينةٌ تحصلُ(٩) بسببها فائدة لم يجز، كاقتصارك على «أظُنُّ»، إذ لا يخلو الإنسان من ظنّ ما، ولا من علم ما.(١٠) وهذا اختيار المصنّف في غير هذا الكتاب، ونسبه إلى سيبويه والمحقِّقين ممّن يدريّ كلامه، كابن خروف وابن طاهر(١١) والشلَوبين. وظاهر كلامه هنا إطلاق المنع.(١٢)

[القول بمعنى الظن]

٢١٧ ـ وكَتَظُنُّ اجعَلْ «تَقُولُ»، إن وَلِي مُستَفهَمًا بِهِ، ولَم يَنفَصِلِ

---

(١) الآية ٨٠ من سورة آل عمران. ت: «هو خير لهم». وفي الحاشية: ولفظ «هو» ضمير فصل وعماد. وزاد في ح: بَل هُوَ شَرٌّ لَهُم.

(٢) سقط: «أي... لهم» من النسخ.

(٣) ديوانه ص١٨٧ والعيني ٢: ٢١٤ والخزانة ١: ٥٣٩. وضمير الغائب يعود على مصدر نزلت، أي: غير نزولك. وفي حاشية ت عن حاشية الشيخ يس ١: ٢٦٠: «ولو قيل: إن قوله مني هو المفعول الثاني تنازعه قوله نزلت وتظني، ولا حذف، لم يكن بعيدًا». والظاهر أن «نزل» لا يتعدى إلى «من»، وتتعلق هي بحال من «منزلة» على أنها اسم مكان، وتعلقها بالمفعول الثاني محتمل كما جاء في غير الأصل. وأولى مما نقل عن يس أن يجرى التنازع على «بمنزلة» مع جعل الباء ظرفية.

(٤) زاد فيما عدا الأصل: «مني». وهي إقحام يزيل عن الشاهد الاستدلال به، لأن شبه الجملة يحذف متعلقها العامّ بلا دليل.

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الحضرمي الإشبيلي، عالم نحوي جليل. توفي سنة ٥٨٤. بغية الوعاة ١: ٤٣١. وزاد في ط: «شيخ الشلوبين». وفي حاشية ت عن التصريح ١: ٢٦٠: وطائفة. وحجتهم... وما قالوه إلخ.

(٦) انظر الإتحاف ١: ٣٧١. ح: اختصارًا.

(٧) في النسخ: علم.

(٨) مجمع الأمثال ٢: ٣٠٠. والمعنى: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يظن ما سمعه حقًا ويقع في نفسه عليهم المكروه. وفي حاشية ت عن التواتي: معناه يظن مسموعه صادقًا. وأصله «يخال» ثم حذف الألف لئلا يجمع بين ساكنين.

(٩) ت س: يحصل.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: يشير إلى أنه يصير حينئذ من الأشياء الضروريات كالسماء فوقنا. فهو مما لا فائدة فيه. أما إذا قيد بالظن العجيب أو بتجدد الظن أو بظرف فقد حصلت فيه الفائدة. الخضري ١: ١٥٤.

(١١) هو أبو بكر محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخدب، نحوي حافظ بارع مشهور بالحذق والنبل. توفي في عشر الثمانين وخمسمائة. بغية الوعاة ١: ٢٨.

(١٢) زاد في ط: «ثم قال». وولي: تبع. والمستفهم به: أداة الاستفهام. ولم ينفصل أي: عن الأداة. والكاف: مفعول به ثان لاجعل مقدم، مضاف إلى تظن على الحكاية. وتقول: في محل نصب مفعول به أول على الحكاية. وبه: في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول مستفهم، وجملة لم ينفصل: حال من فاعل ولي.

اعلم أنّ القول وفروعه ممّا يتعدّى إلى مفعول واحد، ومفعوله: إمّا مفرد[١] ـ وهو نوعان: مؤدٍّ معنى[٢] جملة، نحو: قلتُ شِعرًا، ومرادٌ به مُجرّد اللفظ، نحو:[٣] ﴿يُقالُ لَهُ: إبراهِيمُ﴾، أي: يُطلق عليه هذا الاسم. ولو كان «يُقال» مُسمَّى الفاعل[٤] لنصب «إبراهيم»، خلافًا لمن منع هذا النوع. وممّن[٥] أجازه ابن خروف وصاحب «الكشّاف» ـ وإمّا جملة،[٦] فتُحكى به وتكون[٧] في موضع مفعوله.

وقد يجري مجرى الظنّ فينصب المبتدأ والخبر مفعولين، بشروط أربعة عند أكثر العرب: **الأوّل**: أن يكون بلفظ المُضارع. **والثاني**:[٨] أن يكون مُصدّرًا بتاء الخِطاب. **والثالث**[٨]: أن يكون بعد استفهام. **والرابع**[٨]: ألّا يُفصل بينه وبين الاستفهام بغير أحد[٩] ثلاثة أشياء، بيّنها في قوله:[١٠]

٢١٨ ـ بغَيرِ ظَرفٍ، أو كَظَرفٍ، أو عَمَلْ

فالظرف نحو: أعندَكَ تقولُ زيدًا مُقيمًا؟ وشِبه الظرف هو المجرور، نحو: أفي الدار تقولُ عمرًا جالسًا؟ والعمل هو المعمول،[١١] ويعني[١٢] به أحد المفعولين، كقوله:[١٣]

* أجُــهّــالاً تَــقُــولُ بَــنِــي لُؤَيٍّ *

فالفصل بهذه[١٤] الثلاثة مُغتفر. ولهذا قال:[١٥]

---

(١) في الأصل: متعدد. (٢) ت: «إما مؤد معنى». ط: مفرد معناه.

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء.

(٤) ح س ط: «مبنيًا للفاعل». ت: «مسمى للفاعل». وفي الحاشية: مبنيًا.

(٥) س: وقد.

(٦) في الأصل: وإما الجملة.

(٧) ط: فيحكى به ويكون.

(٨) سقطت الواو من ح و س.

(٩) سقطت مما عدا ح.

(١٠) العمل: مصدر قصد به اسم المفعول، أي: معمول للقول، أو معمول لمعمول القول. وبغير: متعلقان بينفصل قبل. والكاف: معطوفة على ظرف في محل جر، لا على «غير» خلافًا للأزهري.

(١١) ت: المفعول به.

(١٢) ط: ونعني.

(١٣) صدر بيت للكميت عجزه في س:

لَعَـمـرُ أبِـيـكَ، أم مُـتـجـاهِـلِـيـنـا؟

العيني ٢: ٤٢٩ والخزانة ١: ٤٢٣. وبنو لؤي من قريش.

(١٤) ح س: بأحد هذه.

(١٥) ذي: إشارة إلى الثلاثة المتقدمة. والمراد بالبعض منفردًا أو أحد أخويه أو معهما. ويحتملُ أي: يجوز الفصل ولا يمنع من إجراء الحكم. وببعض: متعلقان بفعل محذوف يفسره ما بعده. وجملة فصلت: تفسيرية. والضمير في يحتمل: يعود على المصدر المفهوم من الفعل قبله وهو الفصل.

وإن بِبَعضِ ذِي، فَصَلتَ، يُحتَمَلْ

فإن فُقد شرط من هذه الشروط تعيّنتِ الحكاية.(١)

فإن قلتَ: لم ينصّ على الشرطين الأوّلين. قلتُ: نبّه عليهما بالمثال.

وزاد السهيليّ(٢) شرطًا آخر. وهو ألّا يتعدّى باللام، نحو: أتقولُ لزيدٍ عَمرٌو منطلقٌ؟ فتتحتّم الحكاية. وزاد في «التسهيل»(٣) أن يكون حاضرًا، وشرحه بأن(٤) يكون مقصودًا به الحال. فعلى هذا لا يَنصب مقصودًا به المستقبل.(٥) ولم يشرطه(٦) غيره. وفيه نظر.(٧)

فإن قلتَ: إعمال القول [عمل الظنّ](٨) بالشروط المذكورة واجب أم جائز؟ قلتُ: بل جائز، والحكاية جائزة.

فإن قلتَ: إذا عمل(٩) القول عمل الظنّ فهل هو باق على معناه، أو صار(١٠) بمعنى الظنّ؟ قلتُ: فيه خلاف، والظاهر أنّه ضُمّن(١١) معنى الظنّ.

ثمّ قال:(١٢)

٢١٩ - وأُجرِيَ القَولُ، كَظَنٍّ مُطلَقا عِندَ سُلَيمٍ، نَحوُ: قُل ذا مُشفِقا

لغة سُليم إجراء القول مُجرى الظنّ في العمل مُطلقًا، أي: بلا شرط من الشروط المذكورة. حكاها سيبويه.(١٣) فيقولون: قلتُ زيدًا قائمًا،(١٤) و«قل(١٥) ذا مُشفقًا».

---

(١) يعني: في الجملة الاسمية.
(٢) س: «في التسهيل». وفي الحاشية: السهيلي.
(٣) ص ٧٤.
(٤) ت ح: «وفي شرحه أن»، ط: «وفي شرحه بأن». وفوقها في ت عن ابن غازي: في بعض النسخ: «شَرَحَه» بصيغة الماضي، أي: فسره في شرحه. وبه يصح انتظام كلامه. وانظر الإتحاف ١: ٣٧٢ وشرح التسهيل ٢: ٩٥.
(٥) سقط: «فعلى هذا... المستقبل» من النسخ.
(٦) ت س ط: ولم يشترطه.
(٧) في حاشية ت عن التواتي أنه سمع «متى تقول الدارَ تجمعنا»؟ و «متى» تخلصه للاستقبال، إلا إذا انصب الاستفهام على ما بعد القول. والهمزة لا تخلص للاستقبال.
(٨) سقط من الأصل.
(٩) ت: إذا أعمل.
(١٠) ح س: أم صار.
(١١) فيما عدا الأصل: مضمن.
(١٢) س: «وقوله». وأجري: أعمل. والمشفق: العطوف الحذر. والكاف: مفعول مطلق. والتقدير: أجري إجراء مثل إجراء ظن. ومطلقًا: حال من القول. والمراد بالقول المصدر وما اشتق منه. ونحو: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. وعند: ظرف لأجري.
(١٣) الكتاب ١: ٦٣.
(١٤) في النسخ: منطلقًا.
(١٥) زاد في ت و ح: عمرًا.

أعلَمَ وأرَى

٢٢٠ ـ إلَى ثَلاثَةٍ، «رأى» و «عَلِما» عَدَّوا، إذا صارا: أرَى وأعلَما[١]

إذا دخلت همزة التعدية[٢] على «عَلِمَ» و «رأى»، المُتعدِّيينِ قبل دُخولها[٣] إلى مفعولين، صارا بدُخولها مُتعدّيين إلى ثلاثة: أوّلها: الذي كان فاعلاً قبل النقل، والثاني والثالث: هما اللذان كانا قبل دُخول الهمزة. فتقول:[٤] أعلمتُ زيدًا عَمرًا فاضلاً، وأريتُ زيدًا عَمرًا فاضلاً.[٥]

[حذف المفعول]

٢٢١ ـ وما لِمَفعُولَي «عَلِمتُ» مُطلَقا لِلثّانِ والثّالِثِ، أيضًا، حُقِّقا

يعني: للمفعول الثاني والثالث من الأحكام،[٦] ما لمفعولي «علمتُ»، من جواز حذفهما أو حذف أحدهما اختصارًا، أو[٧] حذفهما معًا اقتصارًا، ومنع حذف أحدهما اقتصارًا،[٨] وغير ذلك[٩] كالإلغاء والتعليق، خلافًا لمن منع الإلغاء والتعليق، ولمن أجازهما إن بُني الفعل

(١) ثلاثة أي: مفاعيل. وعدوا أي: العرب. وإلى: تتعلق بالفعل: عدى. ورأى: في محل نصب مفعوله المقدم على الحكاية. وعلم: معطوف عليه. والألف في القافيتين: للإطلاق. وإذا: ظرف لعدى، مضاف إلى الجملة. وأرى: في محل نصب خبر على الحكاية.

(٢) س: النقل.

(٣) سقط: «قبل دخولها» من النسخ.

(٤) في حاشية ت شاهدان من القرآن الكريم.

(٥) سقط المثال من ح و س، وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». وحذفت ياء «الثاني» للتخفيف. والثان والثالث أي: من مفاعيل أعلم وأرى. وحقق: قرر وأثبت. وما: مبتدأ خبره جملة حقق. ولمفعولي: متعلقان بفعل صلة الموصول المحذوفة: ثبت. والإضافة إلى «علمت» على الحكاية. ومطلقًا: حال من الضمير في حقق. وبهذا الفعل يتعلق: للثان. وأيضًا: مفعول مطلق لمحذوف، وجملته اعتراضية. وأن تكون حالًا من الثالث أولى.

(٦) انظر الإتحاف ١:٣٧٥. وسقط: «من الأحكام» من النسخ.

(٧) أقحم فوقها في ت: منع.

(٨) سقط: «ومنع... اقتصارًا» من النسخ.

(٩) ت ح: أو غير ذلك.

للمفعول،[١] لا إن بُني للفاعل. والدليل على الجواز[٢] قول بعض[٣] من يُوثق بعربيّته:[٤] «البَرَكةُ أعلَمْنا اللهُ معَ أكابرِكُم»، وقوله تعالى:[٥] ﴿يُنَبِّئُكُم، إذا مُزِّقتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ، إنَّكُم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، فعُلِّقَ «يُنبّئ»[٦] وهو بمعنى يُعلم. وأمّا المفعول الأوّل فلا يجوز تعليق الفعل عنه، ولا إلغاؤه، ويجوز حذفه اقتصارًا واختصارًا. ومنع ابن خروف حذفَه والاقتصارَ عليه. والصحيح الجواز.[٧]

[التعدية بالهمزة]

٢٢٢ ـ وإن تَعدَّيا لِواحِدٍ، بِلا هَمزٍ، فلاِثنَينِ بِهِ تَوَصَّلا

قد[٨] تقدّم في الباب السابق[٩] أنّ «عَلِمَ» بمعنى: عَرَفَ، و «رأى» بمعنى: أبصَرَ، يتعدّيان إلى واحد. فإذا دخلت عليهما همزة التعدية تعدّيا بها إلى اثنين، نحو: أعلمتُ زيدًا عَمرًا، وأريتُ زيدًا الهلالَ. وذكر بعض النحويّين أنّه لم يُحفظ نقل[١٠] «عَلِمَ» العِرفانيّة إلّا بالتضعيف، نحو:[١١] ﴿وعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كُلَّها﴾، كما أنّه لم يُحفظ نقل «عَلِمَ» المُتعدّية إلى اثنين[١٢] إلّا بالهمزة. وكلام المصنّف نصّ على جواز نقل «عَلِمَ» العِرفانيّة بالهمزة، فإن لم يثبت سماعه[١٣] فهو بطريق القياس.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: ليكون هذا الباب مشبهًا بالباب الأول المتعدي إلى اثنين، والنائب هنا كالفاعل فيما تقدم، فيكون البابان على سنن واحد.

(٢) فوقها في ت: «أي جواز الإلغاء». وفي الحاشية عن ابن هشام شواهد على الإلغاء والتعليق، من أوضح المسالك ١:٣٣٣ ـ ٣٣٤.

(٣) سقطت من النسخ.

(٤) هذا شاهد على الإلغاء. فالبركة: مبتدأ خبره متعلّق: مع. وهما قبل الإلغاء كانا مفعولين ثانيًا وثالثًا. التصريح ١:٢٦٦ والخضري ١:١٥٦. والظاهر احتمال عدم الإلغاء بإضمار المفعول الثاني وتعليق «مع» بالمفعول الثالث: البركة أعلمناها الله مع أكابركم. انظر الجمل للخليل ص٣٦ والمغني ص٦٧٦ والبحر ٨:٢١٩.

(٥) الآية ٧ من سورة سبأ. وفوقها في ت: «هذا مثال التعليق». وفي الحاشية عن التصريح ١:٢٦٦: فالكاف والميم... به عليم.

(٦) ح: «الفعل». وسقطت من ت و س.

(٧) زاد في ط: «ثم قال». وانظر الإتحاف ١:٣٧٦. والضمير في تعديا للفعلين قبل. واللام في الشطرين بمعنى: إلى. ولا: نافية بين الباء والمجرور. والتعلق بحال من فاعل تعدى. والفاء: رابطة لجواب الشرط. وقد وجبت، مع أن فعل الجواب ماض، لتقدم معموله عليه، لا لتقدير «قد» كما زعم البعض. انظر إعراب الجمل ص٢٣٤. وتوصل: تعدى. ولاثنين: متعلقان به، وبه: بحال من فاعله أو به.

(٨) ت ح: وقد.

(٩) في شرح البيتين ٢٠٦ و٢١٤.

(١٠) س: تعدية.

(١١) الآية ٣١ من سورة البقرة.

(١٢) في الأصل: لاثنين.

(١٣) س: سماع.

فإن قلتَ: ظاهر مذهب سيبويه[١] أنّ التعدّي بالهمزة قياس في اللازم، سماع في المتعدّي، وهو الصحيح. قلتُ: ظاهر كلام المُصنّف في «شرح التسهيل» أنّ ذلك قياس في المُتعدّي إلى واحد أيضًا. ومثّل[٢] في باب تعدّي الفعل ولزومه، بأضربتُ[٣] زيدًا عمرًا. وهذا مذهب طائفة من النحويّين. وذهب الأخفش إلى أنّ التعدّي بالهمزة قياس مُطلقًا، في اللازم، والمُتعدّي إلى واحد، والمتعدّي إلى اثنين من[٤] غير باب «أعطى». وذهب قوم إلى أنّه سماع مُطلقًا. فهذه أربعة مذاهب. وذكر الحريريّ[٥] وابن مُعط تعدّي «عَلِمَ» إلى ثلاثة بالتضعيف، فعدُّوا[٦] من أفعال هذا الباب «عَلَّمَ». والصحيح: أن التعدّي بالتضعيف سماع، في اللازم والمتعدّي. وهو ظاهر مذهب سيبويه.[٧]

٢٢٣ ـ والثّانِ مِنهُما كَثانِي اثنَي «كَسا» فهْوَ بِهِ، في كُلِّ حُكمٍ، ذُو ائتِسا

يعني: أنّ الثاني من مفعولي «أعلمَ» و «أرَى»،[٨] المُتعدّيين إلى اثنين بهمزة النقل، مثل ثاني مفعولي «كسا» وبابه.[٩] وهو كلّ فعل متعدّ إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر فيجوز الاقتصار عليه وعلى الأوّل، ويمتنع الإلغاء كما في باب «كسا».

واعلم أنّه ليس ثانيهما[١٠] كثاني مفعولي «كسا»[١١] في كلّ حكم، بل يُستثنى من ذلك التعليقُ. فإن تعليق «أعلمَ» و «أرَى» المذكورتين[١٢] عن الثاني جائز، لأنّ «أعلمَ» قلبيّة، و «أرى» بصريّة، وهي مُلحَقة بالقلبيّة في ذلك. ومن تعليق «أرَى» عن الثاني

(١) ح: «كلام سيبويه». وانظر الكتاب ٢:٢٣٢ ـ ٢٣٤.
(٢) زاد في حاشية ت: ذلك.
(٣) ت: «أضربت». وانظر ٢:١٠٠ و١٦٣ ـ ١٦٤ من شرح التسهيل.
(٤) ت س: في.
(٥) أبو محمد القاسم بن علي البصري، صاحب المقامات المشهورة. توفي سنة ٥١٦. نزهة الألباء ص٢٧٨.
(٦) كذا بواو الجماعة.
(٧) الكتاب ٢:٢٣٣ ـ ٢٣٤. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». وحذفت ياء «الثاني» للتخفيف، وكذلك همزة «ائتساء». والائتساء: الاقتداء، أي: التشبه والمماثلة. وإطلاقه هذا يرد عليه خلافهما في التعليق. ولهذا قيل: لو أنه أبدل بالشطر الثاني:

ومَن يُعَلِّقْ ههُنا فما أسا

لكان أحسن. والثان: مبتدأ خبره الكاف. واثني: مضاف إليه، ومضاف إلى «كسا» على الحكاية، حذفت نونه لذلك. وبه وفي: متعلقان بالمصدر ائتساء. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الفاء عليها.
(٨) في النسخ: أرى وأعلم.
(٩) ومن تشابههما أيضًا ألا يقع كل منهما جملة.
(١٠) ح: أنه ثانيهما ليس.
(١١) تحتها في ت: يتعلق كتعليقه.
(١٢) في النسخ: المذكورين.

قوله:[1] ﴿رَبِّ أَرِنِي: كَيفَ تُحيِي المَوتَى﴾؟[2]

٢٢٤ ـ وكَأَرَى السّابِقِ نَبَّى، أخبَرا حَدَّثَ، أنبَى، كَذاكَ خَبَّرا

جملة ما ذكر، من الأفعال المُتعدّية إلى ثلاثة، سبعة: أعلَم وأرَى ونبّأ وأنبأ وخبّرَ وأخبرَ وحدّثَ. فأمّا تعدّي «أعلمَ» و «أرَى» إلى ثلاثة[3] فمُجمَع عليه. وألحق سيبويه[4] بهما «نبّأ»، وزاد الأخفش: أظَنَّ وأحسَبَ وأخالَ[5] وأزعَمَ وأوجَدَ، ومُستنده[6] القياس، وألحق بعضهم «أرَى» الحُلميّة سماعًا، كقوله تعالى:[7] ﴿إذ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنامِكَ قَلِيلاً﴾، ومَن منع تعدّيها قبل الهمزة إلى اثنين[8] جعل الثالث حالاً، وألحق الحريريّ وابن مُعط «علّمَ»، وقد تقدّم.[9]

وممّا أغفل ذكره مع أفعال هذا الباب، وهو منها، «أُرَى» مبنيًّا للمفعول. وهو مُضارع «أُرِيتُ»، بمعنى: أُظِنِنتُ. ولم يُستعمل «أُظْنِنتُ». وذكر في «شرح التسهيل»[10] أنّ «أُرَى» هذه لا ماضي لها، وقد ذكره غيره.

---

(١) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة. وزاد فيما عدا الأصل: «تعالى». وفي حاشية ت عن التواتي أن هذه الآية دليل التعليق. ولو لم يعلق الفعل لقيل: أرني كيفية إحياء الموتى، وأن باب كسا وأعطى لا يعلق ولا يكون مفعوله الثاني جملة، وأن ابن هشام حمل «أرى» هنا على معنى «علّم»، وأن «يُرِيهِمُ الله أعمالَهُم حَسَراتٍ» يحتمل الفعل عند أهل السنة أن يكون بصريًا، بخلاف المعتزلة. انظر الإتحاف ١:٣٧٦ والتوضيح ١:٢٦٥ ـ ٢٦٧.

(٢) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». والسابق: المتقدم في البيت ٢٢٠. وكذاك خبر أي: مثل ذاك الحكم حكم خبر. ونبى: لغة في نبأ، وهو في محل رفع مبتدأ على الحكاية، عطف عليه الثلاثة بعد بحذف الواو. وخبره الكاف الأولى مضافة إلى «أرى» على الحكاية. والسابق: صفة له. وخبر: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره الكاف الثانية.

(٣) سقط: «سبعة... إلى ثلاثة» من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت.

(٤) الكتاب ١:١٩.

(٥) سقطت من النسخ. وانظر الإتحاف ١:٣٧٧.

(٦) ت: وسنده.

(٧) الآية ٤٣ من سورة الأنفال.

(٨) س: إلى الثاني.

(٩) في شرح البيت ٢٢٢. ويلحق الفعل «أعطى» وما أشبهه أيضاً بما ذكر في هذه التعدية، إذا جعلا للتعجب بـ «ما». انظر التصريح ٢:٩١ وتعليقنا على شرح البيت ٤٧٧.

(١٠) في ٢:٩٩ ـ ١٠١.

الفاعـل

هو[١] الاسم المُسند إليه فعلٌ تامٌّ مُقدَّمٌ غيرُ مصوغ للمفعول، أو جارٍ مجراه.[٢] فالاسم: جنس ويشمل[٣] الصريح والمؤوّل. والمُسند إليه فعل: مُخرِج لما لم يُسند إليه كالمفعولِ، والمسندِ إليه[٤] غيرُ الفعل نحو: زيدٌ أخوك. وتامّ: مُخرِج للفعل الناقص، نحو «كان» وأخواتها، فلا يُسمّى مرفوعها فاعلاً حقيقة. وقد سمّاه سيبويه فاعلاً،[٥] والخبرَ مفعولاً، على سبيل التوسّع. ومقدّم: مُخرِج[٦] نحو: زيدٌ قامَ. قيل: وهذا[٧] حكم مُختلف فيه، فلا ينبغي أن يُذكر في الحدّ.

وغيرُ مصوغ للمفعول: مُخرِج[٦] نحو: «ضُرِبَ»[٨] و «يُضرَبُ»، ممّا هو على طريقة: فُعِلَ ويُفْعَلُ. فإنّ مرفوعهما نائب عن الفاعل، وليس بفاعل. قال المُصنّف:[٩] «وقد اضطُرَّ الزمخشريّ إلى تسميته مفعولاً، بعد أن جعله فاعلاً». والجاري مجرى الفعل هو: الصفات[١٠] والمصادر والظروف[١١] والمجرورات،[١٢] بشروطها.[١٣] وقد أشار إلى تعريف الفاعل بمثالين، تضمّنهما قوله:[١٤]

---

(١) س: الفاعل هو.

(٢) جار: معطوف على فعل. ت: «أو جرى مجراه». وفي الحاشية إيراد اسم «كان» على تعريف ابن هشام في أوضح المسالك ١:٣٣٥، وإيراد نحو: «قائم زيد» على المكودي والمرادي.

(٣) سقطت الواو مما عدا الأصل.

(٤) سقط: «فعل مخرج... إليه» من ح و س و ط.

(٥) الكتاب ١:٢١.

(٦) ت س ط: يخرج.

(٧) أي: التقديم. انظر الإتحاف ١:٣٧٩. وفي النسخ: «وهو». وفي حاشية ت عن التواتي أن الكوفيين يجيزون تقدم الفاعل مع تجريد الفعل من الضمير وتاء التأنيث.

(٨) ط: ضرب زيد.

(٩) شرح التسهيل ٢:١٠٦. وانظر المفصل ص١١ وشرح قواعد الإعراب ص١٠٥.

(١٠) ط: اسم الفعل والصفات.

(١١) تحتها في ت: ﴿وَمَن عِندَهُ عِلمُ الكِتابِ﴾. الآية ٤٣ من سورة الرعد.

(١٢) تحتها في ت: ﴿أفي اللهِ شَكٌّ﴾؟ الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

(١٣) ط: بشرطها.

(١٤) المرفوعان هما زيد ووجه. والفاعل: مبتدأ خبره: الذي. ولا حاجة إلى تقدير محذوف كما ذهب الأزهري. والكاف: خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة الموصول. ومرفوعي: مضاف إليه، ومضاف إلى الجملة بعده على الحكاية.

٢٢٥ ـ الفاعِلُ الَّذِي كَمَرفُوعَي: أَتَى زَيدٌ، مُنِيرًا وَجهُهُ، نِعمَ الفَتَى

فكأنّه قال: الفاعلُ ما كان كزيدٌ من قولك:[١] «أتى زيدٌ»، في كونه اسمًا أُسند إليه فعل تامّ[٢] مُقدّم غير مصوغ للمفعول، أو كان كوجهُه من قولك: «مُنيرًا وجهُه»، في كونه اسمًا أُسند إليه اسم[٣] مُقدّم جارٍ مجرى الفعل المذكور. وأمّا قوله «نعم الفتى» فهو[٤] مثال ثالث[٥] كمّل به البيت، والأوّل يُغني عنه.[٦]

[الفاعل ضميرًا]

٢٢٦ ـ وبَعدَ فِعلٍ فاعِلٌ، فإن ظَهَرْ فَهْوَ، وإلّا فَضَمِيرٌ استَتَرْ

مرتبة الفاعل أن يكون بعد فعله، لكونه كالجزء منه. فإن ظهر المُسند إليه[٧] بعد الفعل فهو الفاعل، نحو: قام زيدٌ، وقمتُ. وإن لم يظهر بعده بل قبله نحو: زيدٌ قامَ، أو لم يظهر قبله ولا بعده، نحو: قُمْ، فهو ضمير مُستتر، لأنّ الفعل لا يخلو من[٨] الفاعل، ولا يتأخّر عنه.

فإن قلتَ: ليس قوله «وبعدَ[٩] فعلٍ فاعلٌ» على إطلاقه. فإنّ بعض الأفعال لا يرفع فاعلاً، فليس بعده[١٠] فاعل. وذلك الفعل الزائد نحوُ: «كان» الزائدةِ،[١١] خلافًا لمن قال: فيها ضمير المصدر، والمُستعمل استعمالَ الحرف نحو: «قلّما» المرادِ بها النفيُ، في الأشهر، والمؤكِّدِ في نحو: «قامَ قامَ[١٢] زيدٌ»، في أحد الأوجه، والمبنيّ للمفعول نحو: ضُرِبَ زيدٌ. قلتُ: المُراد بقوله: «وبعد[١٣] فعل فاعل» أنّ الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله، وليس المُراد أنّ كلّ فعل يكون بعده فاعل، فيلزمَ[١٤] ما ذكرتَ.

---

(١) ت: قولي.
(٢) رافع الفاعل قيل: هو الفعل أو الإسناد أو الشبه بالمبتدأ أو الفاعلية أو تفرغ الفعل له أو إحداثه الفعل.
(٣) س: وصف. (٤) ت ح: فإنه.
(٥) في الأصل: ثان.
(٦) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». وبعد: متعلق بخبر محذوف لفاعل. والضمير في ظهر: يعود على فاعل. وهو: مبتدأ حذف خبره أي: الفاعل. وإلّا أي: وإن لم يظهر الفاعل. فلا بمعنى: لم. وضمير: خبر لمحذوف تقديره: هو. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الفاء عليها. وجملة استتر: صفة ضمير، لئلا يتوهم أنه محذوف.
(٧) يريد: المسند إليه الفعلُ.
(٨) س: عن. (٩) سقطت الواو من ت و ح.
(١٠) س: لا ترفع فاعلاً فليس بعدها.
(١١) الراجح أن «كان» الزائدة حرف للزمان أو للتوكيد، وليست فعلاً، وأن «ما» في «قلما» مصدرية، والمصدر المؤول فاعل.
(١٢) وقام ههنا كالحرف الزائد أيضًا، لا يقتضي مرفوعًا ولا منصوبًا.
(١٣) سقطت الواو من ت.
(١٤) ط: «فيلزمه». وسقط: «وليس... فيلزم» من النسخ، وجاء فيها بدلاً منه: فلا يلزم.

فإن قلتَ: لا بدّ في الشرط والجزاء من مُغايرة. ولم يُفد الجزاء في البيت إلّا بما[١] أفاد الشرط،[٢] لأنّ التقدير: فإن ظهر الفاعل فهو الفاعل. قلتُ: الضمير في قوله: «ظهر» للفاعل[٣] في المعنى، وخبر «هو» الفاعل في الاصطلاح، فتغايرا. والمعنى: فإن ظهر بعد الفعل ما هو له فاعل[٤] في المعنى فهو الفاعل، في الاصطلاح.

فإن قلتَ: قوله: «وإلّا فضميرٌ استتَرْ» ليس بجيّد، لأنّ الفاعل قد يكون ضميرًا بارزًا، نحو: فعلتُ.[٥] قلت: الضمير البارز شمله قوله: «فإن ظهرْ». فإن المُراد بالظاهر هنا الملفوظ به، لا مُقابل الضمير.

فإن قلتَ: مُقتضى قوله: «وإلّا فضميرٌ استتر» أنّ الفاعل إمّا ظاهر وإمّا مُضمر[٦] مُستتر. وبقيت[٧] حالة أُخرى. وهو أن يكون[٨] محذوفًا، في باب النيابة،[٩] وباب المصدر، وباب التعجّب. قلتُ: قد ذكر ذلك في باب النيابة، وباب التعجّب،[١٠] وأمّا المصدر فلا يرد هنا، لأنّه إنّما تكلّم على فاعل الفعل. على أنّ في التعجّب والمصدر خلافًا. وقد[١١] ذهب الكسائيّ إلى جواز حذف الفاعل مُطلقًا.[١٢]

٢٢٧ ـ وجَرِّدِ الفِعلَ، إذا ما أُسنِدا لِاثنَينِ، أو جَمعٍ، كَفازَ الشُّهَدا

أي: إذا أُسند الفعل إلى فاعل ظاهر مُثنًّى أو مجموع جُرّد، في اللغة المشهورة، من علامة

(١) فيما عدا الأصل: «إلا ما». فالباء: زائدة.
(٢) في حاشية ت أن مثل هذا الشرط قوله عليه السلام: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله». وتقدير الجواب: فثواب هجرته إلى...
(٣) ت: «المراد في قوله ظهر الفاعل». ح س: المراد بقوله ظهر الفاعل.
(٤) سقطت مما عدا س. وقيل: بل كلاهما اصطلاحي إلا أن يكون الناظم قد ارتكب الاستخدام ثم التقسيم إلى ظاهر وضمير. الصبان ٢:٤٦.
(٥) في الأصل: فعلته.
(٦) س: ضمير.
(٧) زاد في حاشية س عن نسخة: عليه.
(٨) زاد في ط: ضميرًا.
(٩) النيابة أي: عن الفاعل. ويحذف الفاعل أيضًا في الفعل المؤكد بالنون للجماعة والمخاطبة، والاستثناء المفرغ للفاعل، وقيام حالين مقام الفاعل للتفصيل، نحو: لتسمعُنّ ولتسمعِنّ، وما جاء إلا زيد أو ما قام وقعد إلا زيد، وتناولها رجل رجل. الخضري ١:١٦٠ ـ ١٦١.
(١٠) في حاشية ت عن ابن غازي ١:٣٨٠ أنه يشير إلى البيت ٤٧٦.
(١١) سقطت من ت و ح، ثم ألحقت بين السطرين في ت. وصحح السيوطي تحمل المصدر للضمير لتأوله بالفعل نحو: ضربًا أي: اضرب.
(١٢) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». وذكر الفعل وأراد أيضًا ما يقوم مقامه من المشتقات. ولاثنين أي: إلى اثنين. وإذا: ظرف لجرد. والألف في أسندا: للإطلاق. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية، وحذفت همزة الشهداء للتخفيف.

التثنية والجمع.[١] فتقول: فازَ الشهيدانِ، وفازَ الشهداءُ.

فإن قلتَ: أطلق في قوله: «لاثنين أو جمع»، وإنّما يعني: من الظاهر. قلتُ: قيّد ذلك بمثاله، وأيضًا بقوله[٢] في البيت الذي يليه:

* والـفِـعـلُ، لِلظّـاهِـرِ بَـعـدُ، مُـسـنَـدُ *

لأنّ[٣] المسألة واحدة.

فإن قلتَ: لا فائدة في تخصيصه ذلك بالاثنين والجمع، لأنّ المُسند إلى المُفرد مُجرّد أيضًا. قلتُ: لم تختلف العرب في فعل المُفرد، وإنّما اختلفوا في فعل الاثنين والجمع. فنبّه على مواضع الخلاف. ثمّ أشار إلى اللغة الأُخرى، بقوله:[٤]

٢٢٨ ـ وقَـد يُـقـالُ: سَـعِـدا، وسَـعِـدُوا   والـفِـعـلُ، لِلظّـاهِـرِ بَـعـدُ، مُـسـنَـدُ

هذه اللغة ينسبها[٥] النحويّون إلى «أكلوني البراغيثُ». وحمل المُصنّف[٦] عليها قوله[٧] ﷺ:[٨] «يَتعاقَبُونَ فِيكُم مَلائكةٌ باللَّيلِ، ومَلائكةٌ بالنَّهارِ». وقد نُوزِعَ[٩] في ذلك. وقال السّهيليّ: «ألفيتُ، في كتب الحديث المرويّة الصحاح، ما يدلّ على كثرة هذه اللغة وجودتها».[١٠] وذكر آثارًا، منها قوله عليه الصّلاة والسّلام: «يَتعاقَبُونَ فِيكُم مَلائكةٌ باللَّيلِ ومَلائكةٌ بالنَّهارِ»[١١]. أخرجه مالك[١٢] في «الموطّأ».[١٣] ثمّ قال:[١٤] لكنّي أقولُ في حديث

---

(١) ح: ومن علامة الجمع.   (٢) في النسخ: فقوله.
(٣) في النسخ: يقيده لأن.
(٤) سقطت من ط. والظاهر: الاسم الظاهر. واللام قبله بمعنى: إلى. وبعد أي: بعد علامة التثنية أو الجمع. وسعدا وسعدوا: في محل رفع نائب فاعل. وجملة سعدا: ابتدائية. وجملة سعدوا: معطوفة عليها. ومسند: خبر الفعل، والجملة حال من نائب الفاعل. وبعد: ظرف لمسند، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة.
(٥) ح: «ينسبونها». وكذلك كانت في ت ثم صححت كما أثبتنا. وفي حاشية ت عن ابن هشام أن هذه لا تمتنع في المفردين المتعاطفين. انظر: أوضح المسالك ١:٣٥١ ـ ٣٥٢.
(٦) شرح الكافية الشافية ص٥٨١ والتسهيل ص٤٤ و٢٢٦.
(٧) ط: قول النبي.
(٨) صحيح البخاري ص٢٠٤ وصحيح مسلم ص٤٣٩ وسنن النسائي ١:٢٤٠ وتخريج أحاديث الرضي ص٧٢ والإتحاف ١:٣٨٢. ويتعاقبون فيكم: يتداولونكم، تأتي طائفة بعد أخرى. وفي النسخ: عليه السلام.
(٩) في الأصل: وقد توسع.
(١٠) ط: «وجرّدها». وانظر الجنى الداني ص١٧٠ ـ ١٧١ ونتائج الفكر ص١٦٦، والنص ليس فيه.
(١١) سقط: «وقد نوزع . . . بالنهار» من النسخ. وانظر ص١٦٦ من نتائج الفكر.
(١٢) الإمام أبو عبدالله مالك بن أنس الأصبحي الحميري، أحد أصحاب المذاهب المشهورة. توفي سنة ١٧٩. النجوم الزاهرة ٢:٩٦. س: خرجه مالك.   (١٣) ص ١١٨.
(١٤) الظاهر أن القائل هو السهيلي، ونسب الأشموني القول إلى الناظم. وانظر الإتحاف ١:٣٨٣ ـ ٣٨٤ وحواشي ص١٦٦ من نتائج الفكر.

مالك: إنّ الواو فيه علامة إضمار، لأنّه حديث مُختصر رواه البزّار[١] مُطوّلاً مُجرّدًا،[٢] فقال فيه: إنّ لله مَلائكةً يَتعاقَبُونَ فِيكُم. انتهى.

وحكى[٣] بعض النحويّين أنّها لغة طيّئ، وحكى بعضهم أنّها من لغة أزدشنوءة. ولا يُقبل قول من أنكرها.[٤]

[حذف الفعل]

٢٢٩ ـ ويَـرفَـعُ الـفـاعِـلَ فِـعـلٌ، أُضـمِـرا   كَـمِـثـلِ «زَيـدٌ» فـي جَـوابِ: مَـن قَـرا؟[٥]

يعني: أنّ الفاعل قد يُحذف رافعه. وحذفه على قسمين: جائزٌ، نحو: «زيدٌ» في جواب:[٦] من قرأ؟ أي: قرأ زيدٌ. وهذا المثال يحتمل[٧] أن يكون «زيد» فيه مبتدأ محذوف الخبر أي: زيد القارئ. وهو الأظهر، لأنّ الأولى[٨] مُطابقة الجواب للسؤال.[٩] والأحسن أن يُقال: كمثل «زيدٌ» في جواب: هل قرأ أحدٌ؟ وواجبٌ، نحو:[١٠] ﴿وإن أحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ﴾، أي: وإن استجارك أحد.[١١] وتجوّز المُصنّف، فعبّر عن الحذف بالإضمار.[١٢] وفُهم من كلامه أنّ الرافع للفاعل هو المسند.[١٣] أعني الفعل وما جرى مجراه. وهذا أصحّ الأقوال.[١٤]

[تاء التأنيث]

٢٣٠ ـ وتـاءُ تـأنِـيـثٍ تَـلِـي الـمـاضِـيَ، إذا   كـانَ لِأُنـثَـى، كـأبَـتْ هِـنـدُ الأذَى[١٥]

---

(١) الحسن بن الصباح الواسطي البغدادي، محدث روى عنه البخاري. توفي سنة ٢٤٩. تهذيب التهذيب ٢:٢٨٩. ومختصر أي: محذوف أوله.

(٢) أي: من الاسم الظاهر بعد الواو والنون. وانظر حاشية الصبان ٢:٤٨ وتاريخ الاحتجاج النحوي.

(٣) ت: وذكر.

(٤) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٥) أضمر: حذف. وأبدلت همزة «قرأ» ألفًا لسكونها بعد فتح في الوقف. والكاف: حرف جر زائد. ومثل: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. وزيد: فاعل لفعل محذوف. وفي: تتعلق بحال من «زيد». وجواب: مضاف إلى الجملة على الحكاية.

(٦) زاد في ط: من قال.

(٧) س: ويحتمل هذا المثال.

(٨) ت: الأصل.

(٩) ح: «السؤال للجواب». وكذلك في ت مصوبًا كما أثبتنا. وانظر الإتحاف ١:٣٨٥ ـ ٣٨٦.

(١٠) الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(١١) زاد في ت: «من المشركين استجارك». وفي حاشية الأصل عن ابن عقيل ١:٤٠١ ـ ٤٠٢: وكذلك كل اسم... جمهور النحويين.

(١٢) في حاشية ت: ولو قال عوضه:

ويَـرفَـعُ الـفـاعِـلَ فِـعـلٌ، حُـذِفـا   كـمِـثـلِ «زَيـدٌ»، فـي جَـوابِ: مَـن وفَـى؟

لما ورد عليه الاعتراض. انظر الإتحاف ١:٣٨٦ وحاشية الخضري ١:١٦٢.

(١٣) ح: المسند إليه.

(١٤) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(١٥) مثل الماضي في هذا الحكم المشتقات القابلة للتأنيث. وتلي: تتبع أي: تتصل بالفعل. وسكن ياء الماضي للتخفيف وحقها النصب. وإذا: ظرف لتلي. ولأنثى: متعلقان بخبر كان المحذوف: مسندًا. فالمحذوف كون خاص لا عام. واللام بمعنى: إلى. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية.

إذا أُسند الفعل الماضي إلى مؤنّث، ولو بتأويل،[١] لحقته تاء ساكنة تدلّ على تأنيث فاعله. ولَحاقها على ضربين: جائز وواجب. وقد بيّن ذلك، بقوله:[٢]

٢٣١ ـ وإنّما تَلزَمُ فِعلَ مُضمَرِ مُتَّصِلٍ، أو مُفهِمٍ ذاتَ حِرِ

يعني: أنّ هذه التاء لا تلزم الفعل إلّا في حالين:

الأوّل: أن يُسند إلى مُضمر[٣] مُتّصل. سواء كان حقيقيَّ التأنيث، نحو: هندٌ قامتْ، أو مجازيَّهُ، نحو: الشمسُ طلعتْ.[٤] فإن[٥] كان مُنفصلاً، نحو: «ما قامَ إلّا أنتِ»، يضعف[٦] إثبات التاء.

الثاني: أن يُسند إلى ظاهر، حقيقيّ التأنيث، مُتّصل، غير جمع ولا جنس، نحو: قامتْ هندٌ، وقامتِ الهِندانِ. فإن كان مجازيّ التأنيث[٧] نحو: طلعَتِ الشمسُ، أو مُنفصلاً نحو: قامتِ اليومَ هندٌ، أو جنسًا نحو: نِعمتِ المرأةُ،[٨] أو جمعًا نحو: قامتِ الهنودُ، لم تلزم التاء على ما سنُبيّن.[٩]

وقد فُهم القيد الأوّل ـ وهو أن يكون حقيقيّ التأنيث ـ من قوله: «أو مُفهم ذاتَ حِرِ». والحر: فرج المرأة.[١٠] ونبّه على القيد الثاني ـ أعني الاتّصال ـ بقوله:[١١]

٢٣٢ ـ وقَد يُبيحُ الفَصلُ تَركَ التّاءِ، في نَحوِ: أتَى القاضِيَ بِنتُ الواقِفِ

ولكن يُختار إثبات التاء في غير الحقيقيّ المُتّصل، وفي الحقيقيّ[١٢] المفصول بغير «إلّا». فقولك: «أتتِ القاضيَ بنتُ الواقفِ» أحسنُ من «أتى».

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: نحو: أتتك كتابي فاحتقرتها. فيؤول بالصحيفة. وكذلك الجموع تؤول بالجماعة. وانظر الإتحاف ١:٣٨٨ ـ ٣٨٩.

(٢) تلزم: تجب. ومضمر أي: فاعل مضمر. والمتصل هنا هو المستتر. ومفهم أي: اسم ظاهر يخص. والحر هو الحرح حذفت لامه. ومفهم: معطوف على مضمر. وذات: مفعول به لاسم الفاعل مفهم. ح: متصلاً ومفهم.

(٣) ح س ط: ضمير.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن التاء لازمة لئلا يتوهم أن ذلك على حذف مضاف: قام أبوها وطلع قرنها، فيحتمل اللبس في الفاعل. وفي الحاشية أيضًا طرة. بأن هذه العلة غير كافية. فقد يتوهم مع التاء أن للفعل فاعلاً مؤنثًا منتظرًا: قامت أمها. فالعلة وجود اللبس في بعض المواضع، والباقي طرد للباب.

(٥) في النسخ: وإن.

(٦) فيما عدا الأصل: ضعف.

(٧) س: مجازيًا.

(٨) زاد في النسخ: هند.

(٩) في شرح الأبيات ٢٣٣ ـ ٢٣٦. ت: «على المشهور». ط: «على سببين». وسقط من ح و س.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن قول الناظم يشمل أنثى الحيوان مطلقًا.

(١١) قد: للتقليل. ويبيح: يجيز. والفصل أي: بين الفعل والفاعل الظاهر. والواقف: من يحبس شيئًا من ماله على ملكه أو ملك الله تعالى. وفي: تنازع فيها يبيح والفصل وترك. ونحو: مضاف إلى الجملة على الحكاية.

(١٢) سقط: «غير الحقيقي المتصل وفي الحقيقي» من النسخ.

فإن كان الفصل بـ «إلّا» فبالعكس.[١] وقد نبّه عليه، بقوله:[٢]

٢٣٣ ـ والحَذفُ، مَعْ فَصلٍ بـ «إلّا»، فُضِّلا   كَما زَكا إلّا فَتاةُ ابنِ العَلا

فـ «ما زكا إلّا فتاةُ» أجودُ من «ما زكتْ». وبعضهم لا يُجيز ثبوتها مع الفصل بـ «إلّا»، إلّا في الضرورة. والصحيح جوازه في النثر على قلّة. ومنه قراءة مالك[٣] بن دينار وأبي رجاء[٤] والجحدريّ:[٥] ﴿فأصبَحُوا لا تُرَى إلّا مَساكِنُهُم﴾،[٦] ذكرها أبو الفتح.[٧]

ثمّ نبّه على أنّه قد ورد الحذف مع الحقيقيّ المُتّصل، ومع ضمير المجازيّ، بقوله:[٨]

٢٣٤ ـ والحَذفُ قَد يأتِي، بِلا فَصلٍ، ومَعْ   ضَميرِ ذِي المَجازِ، في شِعرٍ، وَقَعْ

أمّا الحذف مع الحقيقيّ المُتّصل فذكره سيبويه،[٩] وحكى: قالَ فُلانةُ. وذكر المصنّف أنّه لغة،[١٠] وقال بعضهم: هو[١١] شاذّ، لا يجوز إلّا حيث سُمع. وأمّا الحذف مع ضمير المجازيّ[١٢] فقد ورد في الشعر، كقوله:[١٣]

---

(١) ح س: فالعكس.

(٢) ذكر «إلا» وأراد ما في معناها نحو: غير وسوى. وفضل: كان أجود. وزكا: تنعم. وحذفت همزة العلاء للتخفيف، وهو اسم علم. ومع: يتعلق بحال من الحذف. وإلا: في محل جر على الحكاية. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. وإنما فضل الحذف هنا لأن معنى المثال: ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلاء. فالمسند إليه في المعنى مذكر.

(٣) هو أبو يحيى البصري، من أحفظ الناس للقرآن. توفي سنة ١٢٧. غاية النهاية ٢ :٣٦.

(٤) عمران بن تيم العطاردي البصري التابعي، مخضرم أسلم في حياة النبي ﷺ، وعرض القرآن على ابن عباس، وتلقنه من أبي موسى. توفي سنة ١٠٥. غاية النهاية ١ :٦٠٤.

(٥) هو أبو المجشر عاصم بن أبي الصباح البصري، قرأ على نصر بن عاصم والحسن ويحيى بن يعمر. توفي سنة ١٢٨. غاية النهاية ١ :٣٤٩. وسقطت الواو من الأصل و ط.

(٦) الآية ٢٥ من سورة الأحقاف. وفي الاستدلال بها نظر من ثلاث جهات: **أولاها**: أن التاء ههنا هي تاء المضارعة، وهو يتحدث عن الماضي. **والثانية**: أن المسند إليه ههنا هو نائب الفاعل ومؤنث تأويلي، وهو يبسط حكم الفاعل المؤنث الحقيقي، كما يشعر البيتان ٢٣٢ و٢٣٣ والأمثلة في شرحهما. **والثالثة**: أن المساكن ليس من المؤنث الحقيقي.

(٧) المحتسب ٢ :٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٨) ح س: «المجاز بقوله». وقد: للتقليل. وذو المجاز: المؤنث المجازي. ولا: نافية بين الجار والمجرور. وهما متعلقان بحال من فاعل يأتي. ومع وفي: متعلقان بوقع. والجملة معطوفة على يأتي.

(٩) الكتاب ١ :٢٣٥.

(١٠) شرح التسهيل ٢ :١١١. وفي النسخ: «أنها لغة». ط: أنه لغة بعضهم.

(١١) س: إنه.

(١٢) في النسخ: المجاز.

(١٣) عجز بيت لعامر بن جوين، صدره في س حاشية ت:

فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدقَها

العيني ٢ :٤٦٤ والخزانة ١ :٢١. والمزنة: السحابة البيضاء. وودق: أمطر. والودق: المطر، مفعول مطلق. وأبقلت الأرض: أي خرج بقلها.

* ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها *

وكقوله:[١]

إنَّ السَّماحةَ والمُرُوءةَ ضُمِّنا قَبرًا، بِمَرْوَ، علَى الطَّرِيقِ الواضِحِ

وقوله:[٢]

* فإنَّ الحَوادِثَ أودَى بِها *

وهو[٣] من ضرائر الأشعار،[٤] خلافًا لابن كَيسانَ في القياس عليه.[٥]

ثمّ أشار إلى القيد الثالث ـ أعني كونه غير جمع ـ بقوله:[٦]

٢٣٥ ـ والتّاءُ مَعْ جَمعٍ، سِوَى السّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ، كالتّاءِ مَعْ إحدَى اللَّبِنْ

يعني: أنّ حكم التاء، مع المُسند إلى جمع غير المذكّر السالم، حكمها[٧] مع المجازيّ التأنيث، كإحدى اللبن. وهي لَبِنة. فيجوز إثباتها وحذفها. فعلى هذا تقول: قامَ الرجالُ، وقامتِ الرجالُ، وقامَ الهِنداتُ، وقامتِ الهِنداتُ، لأنّ قوله: «سِوى السالم من مُذكّرٍ» يشمل الجمعَ المكسَّر، والسالم من المؤنّث.[٨] فالتذكير على تأوّلهم[٩] بجمع، والتأنيث على تأوّلهم[٩] بجماعة.

وما ذكره في جمع التكسير مُتّفق[١٠] عليه. وأمّا المؤنّث السالم فإمّا أن يكون واحده مُذكَّرًا كالطَّلَحات، أو مُغيَّرًا وهو «بنات»،[١١] فحكمه أيضًا في جواز الأمرين حكم التكسير.[١٢] وإمّا

(١) زياد الأعجم. العيني ٢: ٥٠٢. وضمن: أودع. ومرو: اسم موضع. ط: وقوله.
(٢) عجز بيت للأعشى صدره:

فإمّا تَرَيني، ولي لِمّةٌ

ديوانه ص١٢٠ والعيني ٢: ٤٦٦ والخزانة ٤: ٥٧٨. واللمة: ما أحاط بالمنكبين من شعر الرأس. وأودى بها: أتلفها. ت: وكقوله.
(٣) ح س: وهي.
(٤) ط: الشعر.
(٥) أقحم في ح: عليها.
(٦) في حاشية ت عن التواتي طرة غير واضحة. وتسكين عين «مع» قبل متحرك لغة. والجمع هنا مصطلح لغوي وهو ما دل على جماعة، فيشمل الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي. واللبن: ما يضغط من الطين يبنى به. ومع: ظرف يتعلق بحال من التاء. وسوى: صفة جمع. ومن: تتعلق بحال من السالم. والكاف: خبر التاء الأولى.
(٧) يعني: في إثباتها بعد الفعل وحذفها نحو: سقطت اللبنة وسقط اللبنة.
(٨) ت: «الجمع السالم من المؤنث والمكسر من المؤنث والمذكر». ح س: الجمع السالم من المؤنث والمكسر مطلقًا.
(٩) في النسخ: تأويلهم.
(١٠) ت: فمتفق.
(١١) ح: «كبنات». س: «نحو بنات». والتغيير فيه أن الجمع لم يسلم فيه المفرد كما كان، فقد تغيرت صيغته وحذفت منه التاء.
(١٢) ت: المكسر.

أن يكون غير ذلك كالهِندات فحكمه حكم واحده، فلا يقول: «قامَ الهِنداتُ» إلّا من يقول: قالَ فلانةُ. وهذا[١] هو الصحيح، وإليه ذهب في «التسهيل».[٢] وأجاز الكوفيّون: قامَ الهِنداتُ، كجمع التكسير، واختاره أبو عليّ، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إذا جاءَكَ[٣] المُؤمِناتُ﴾. وأُجيب: بأنّ حذفها في الآية للفصل، وكلامه هنا مُوافق[٤] لمذهب الكوفيّين، ومن وافقهم من البصريّين.

وأمّا جمع المذكّر السالمُ فلا تجوز التاء[٥] معه، إذ لم يُسمع. ولذلك استثناه، خلافًا للكوفيّين. فأجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة. ويُستثنى من ذلك «البنون». فحكمه حكم التكسير،[٦] لتغيّر واحده.[٧] واعلم أنّ اسم الجمع كالجمع المُكسّر.

ثمّ نبّه على القيد الرابع ـ أعني كونه غير مقصود[٨] به الجنس ـ بقوله:[٩]

٢٣٦ ـ والحَذفَ، في «نِعمَ الفَتاةُ»، استَحسَنُوا   لأنَّ قَصدَ الجِنسِ، فِيهِ، بَيِّنُ

يعني: أنّهم استحسنوا الحذف في «نعم» و «بئس». فيقول: «نِعمَ الفتاةُ» من لا يقول: «قالَ فلانةُ»، لأنّ المقصود به جنس الفتاة، و «أل» فيه جنسيّة، خلافًا لمن زعم أنّها عهديّة،[١٠] ولا يعني أنّ الحذف أحسن من الإثبات. بل هو حسن، والإثبات أحسن منه.[١١]

[اتصال الفاعل والمفعول]

٢٣٧ ـ والأصلُ، في الفاعِلِ، أن يَتَّصِلا   والأصلُ، في المَفعُولِ، أن يَنفَصِلا[١٢]

يعني: أنّ الأصل في الفاعل أن يتّصل بفعله، لأنّه كالجزء منه، والأصل في المفعول أن ينفصل عنه بالفاعل، نحو: ضربَ زيدٌ عَمرًا.[١٣]

---

(١) سقطت الواو مما عدا الأصل. (٢) ص ٧٥.
(٣) الآية ١٢ من سورة الممتحنة. وفي النسخ: «جاءكُم» وهي الآية ١٠ من نفس السورة.
(٤) في حاشية ت: أن الناظم هنا ليس كوفيًا ولا بصريًا، لأن كلًا من المذهبين خلاف ما قال به هنا.
(٥) فيما عدا الأصل: فلا يجوز إلحاق التاء.
(٦) س: الجمع المكسر.
(٧) أي: في الجمع تغيرت صيغة «ابن» وحذفت منه الهمزة. وانظر الإتحاف ١: ٣٩١.
(٨) في الأصل: كونه مقصودًا.
(٩) الحذف: حذف تاء التأنيث. واستحسنوه أي: رآه العرب حسنًا. والبين: الظاهر. ونعم الفتاة: في محل جر على الحكاية. وفي واللام: تتعلقان باستحسن. وفيه: يتعلقان ببين.
(١٠) انظر الإتحاف ١: ٣٩٢. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني فتلزم حينئذ التاء.
(١١) زاد في س: وقوله.
(١٢) الأصل أي: الغالب الراجح في الاستعمال. وبه تتعلق: في. والمصدر المؤول خبره.
(١٣) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

٢٣٨ ـ وقَـد يُـجـاءُ بـخِـلافِ الأصـلِ[(١)]

أي: يُقدّم المفعول على الفاعل، نحو: ضربَ عَمرًا زيدٌ. وتقديمه على الفاعل على ثلاثة أقسام: جائز كما مَثّل،[(٢)] وواجب ومُمتنع. وقد نبّه[(٣)] عليهما.

فقوله:[(٤)]

وقَـد يَـجِـي الـمَـفـعُـولُ، قَـبـلَ الـفِـعـلِ

وهو على[(٥)] ثلاثة أقسام: جائز نحو قوله تعالى:[(٦)] ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾، وواجب نحو: مَن أكرمتَ؟ لأنّ اسم الاستفهام له الصدر،[(٧)] ومُمتنع. ويمنعه ما أوجب تأخيره أو توسّطه.[(٨)]

٢٣٩ ـ وأخِّرِ الـمَـفـعُـولَ، إن لَبسٌ حُـذِرْ أو أُضـمِـرَ الـفـاعِـلُ، غَـيـرَ مُـنـحَـصِـرْ[(٩)]

يجب تأخير المفعول في ثلاث[(١٠)] مسائل:

الأولى: إذا خيف التباسه بالفاعل، لخفاء الإعراب فيهما، ولا قرينة، نحو: ضربَ مُوسى عيسى. فيتعيّن كون الأوّل فاعلاً، كذا[(١١)] قال ابن السرّاج، وتظافرت[(١٢)] على ذلك نصوص المتأخّرين.[(١٣)]

---

(١) س: «وقد يجيء». وزاد فيها:

وقَـد يَـجِـي الـمَـفـعُـولُ، قَـبـلَ الـفِـعـلِ

وقد: للتقليل. وبخلاف: في محل رفع نائب فاعل لا يعلقان.

(٢) في صدر البيت ٢٤١.

(٣) في الأبيات ٢٣٩ ـ ٢٤١.

(٤) ح: «بقوله». س وحاشية ت عن نسخة: «وقوله». ط: «فقال». وفي حاشية ت عن التواتي: «بالفاء أو الواو مستأنف. فهي مسألة أخرى. وهذه هي النسخة الصحيحة. فأما الباء فمشكلة». والظاهر أن الباء هي الصواب، وفي الواو والفاء مبتدأ هو «قول» لا خبر له. وقد: للتقليل. ويجي: لغة في يجيء. انظر البيت ٢٦.

(٥) سقطت من ت و ح.

(٦) الآية ٣٠ من سورة الأعراف.

(٧) ح س: صدر الكلام.

(٨) ت: «تأخيره وتوسطه». ط: «تأخره أو توسطه». وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». وفي حاشية ت عن التواتي أمثلة التأخير والتوسط، وأن إضمار الفاعل لا يمنع تقديم المفعول على الفعل، نحو: زيدًا ضربت. فكلام الشارح فيه مناقشة لأنه أطلق الوجوب.

(٩) المنحصر أي: المحصور فيه غيره. ولبس: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده. وأضمر: معطوف على المحذوف. وغير: حال من الفاعل. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وفي حاشية ت عن التواتي أن الشطر الثاني معترَض من وجهين: جواز نحو: ضرب زيدًا إما عمرو وإما أنا. وما اعترض به على الشارح في التعليقة المتقدمة.

(١٠) في ح و س: ثلاثة.

(١١) زاد في الأصل: «رأى». وانظر الأصول ٢: ٢٤٥ والارتشاف ٢: ١٩٩.

(١٢) تظافر: تعاون. وهي لغة في تضافر. وزعم الصبان ٢: ٥٦ أن الصواب تضافر كما في كتب اللغة.

(١٣) زاد في س: من النحويين.

ونازعهم في ذلك ابن الحاجّ،[١] في «نقده» على ابن عُصفور، وقال: لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية، ولا يبعد أن يقصد قاصد به[٢] ضَرْبَ[٣] أحدِهما من غير تعيين، فيأتي باللفظ المُحتملِ،[٤] ولا يمتنع أن يُتكلّم به لغةً،[٥] ويتأخّر البيان إلى وقت الحاجة. نعم يُمكن أن يُقال، إذا أُجمِلا.[٦] فينبغي أن يُبقى معَ[٧] الظاهر، من تقديم الفاعل. لكن ليس هذا قطعًا على منعه. قال الزجّاج في «معانيه»[٨] في قوله، سبحانه وتعالى:[٩] ﴿فما زالَت تِلكَ دَعواهُم﴾: يجوز أن تكون «تلك» في موضع رفع على أنها[١٠] اسم «زالت»، وفي موضع نصب على أنّها[١٠] خبر «زالت». ولا خلاف بين النحويّين في جواز الوجهين. انتهى مُختصرًا، وبعضه بالمعنى.

ولا يلزم، من إجازة الزجّاج الوجهين في الآية، جوازُ مثل ذلك في «ضربَ مُوسى عيسى»، لأنّ التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم «زال» بخبرها.[١١] وذلك واضح. فلو زال الالتباس[١٢] بقرينة معنويّة نحو: «وَلدتْ هذه هذه»، تُشير[١٣] بالأولى إلى الصغرى، أو بقرينة لفظيّة نحو: «ضربتْ مُوسى سُعدى»، جاز التقديم.

الثانية: أن يكون ضميرًا[١٤] غير محصور، نحو: أكرمتُ زيدًا. فلو كان محصورًا وجب تأخيره، نحو: ما ضربَ زيدًا إلّا أنا.

---

(١) أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي، نحوي لغوي تعقب عددًا من الكتب، ونقده هنا لكتاب «المقرب». توفي سنة ٦٤٧. بغية الوعاة ١: ٣٥٩ وابن عصفور والتصريف ص٧٠.

(٢) سقطت مما عدا الأصل.

(٣) ت: «ضُرب». وفي الحاشية: بالبناء للمفعول.

(٤) س: «بلفظ مجمل». وانظر التوضيح ١: ٢٨٢.

(٥) س: لقصد ما.

(٦) الإجمال لمعنيين هو: احتمال اللفظ لهما على السواء، دون تبادر لأحدهما، نحو: زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر، ومختار ومحتلّ في الدلالة الصرفية. وهذا غير اللبس الذي هو موضوع الخلاف هنا. فاللبس: تبادر غير المراد من الكلام، كالذي في «ضرب موسى عيسى» بتقديم المفعول على الفاعل. وهو ممنوع لإيقاعه السامع في الخطأ. أما الإجمال فقد يكون مقصدًا بلاغيًا، بخلاف الإلباس. الصبان ٢: ٥٦ والتصريح ١: ٢٨٢.

(٧) كذا، بجعل «مع» في محل رفع نائب فاعل، وهي ظرف غير متصرف، على مذهب الأخفش. الصبان ٢: ٦٤. ح: «يبقيا مع». س: يبقيا على.

(٨) في ٣: ٣٨٦. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني كتابًا ألفه على معاني القرآن.

(٩) الآية ١٥ من سورة الأنبياء.

(١٠) سقطت من النسخ.

(١١) انظر الإتحاف ١: ٣٩٣. وفي حاشية ت عن التواتي: أن المبتدأ والخبر لشيء واحد، بخلاف الفاعل والمفعول فإن التباس أحدهما بالآخر يؤدي إلى التباس الحكم، ولا سيما إذا كان كالقتل.

(١٢) س: اللبس.

(١٣) ت: «يشير». س: وتشير.

(١٤) ح س: «أن يكون الفاعل ضميرًا». ط: أن يكون الفاعل ضميرًا متصلاً.

الثالثة: أن يُحصر[1] بـ «إلّا» أو بـ «إنّما»، نحو: ما ضربَ زيدٌ إلّا عمرًا، وإنّما ضربَ زيدٌ عَمرًا.

ويجب تقديم المفعول على الفاعل، لثلاثة أسباب: **الأوّل**: أن يُحصر[2] بـ «إلّا» أو بـ «إنّما»، نحو: ما ضَرَبَ زيدًا إلّا عمرٌو، وإنّما ضَرَبَ زيدًا عمرٌو. **الثاني**: أن يكون[3] ضميرًا مُتّصلًا وفاعله ظاهر، نحو: أكرمَكَ زيدٌ. **الثالث**: أن يعود عليه ضمير مُتّصل بالفاعل، نحو: «ضربَ زيدًا غلامُهُ»، عند الأكثرين.

وقد نبّه المُصنّف على وجوب تأخير ما حُصر، فاعلًا كان أو مفعولًا، بقوله:[4]

٢٤٠ ـ وما بـ «إلّا»، أو بـ «إنَّما»، انحَصَرْ أَخِّرْ،

فأمّا[5] المحصور بـ «إنّما» فلا خلاف في وجوب تأخيره. وأمّا المحصور بـ «إلّا» فنقل[6] المُصنّف أنّه يجب تأخيره، خلافًا للكسائيّ. فإنّه أجاز تقديمه، فاعلًا كان أو مفعولًا،[7] ووافقه ابن الأنباريّ على جواز تقديم المفعول.[8] والحاصل ثلاثة مذاهب: الجواز مُطلقًا، وهو مذهب الكسائيّ. والمنع مُطلقًا، وهو مذهب الجمهور. والتفصيل، وهو مذهب ابن الأنباريّ. ونقل غيره[9] أنّ مذهب البصريّين والفرّاء والكسائيّ إجازة تقديم المفعول، إذا حُصر بـ «إلّا». وكلام[10] المُصنّف هنا يقتضي مُوافقة[11] الكسائيّ، لقوله:[12]

وقَد يَسبِقُ،[13]

---

(١) زاد في ح و س و ط: المفعول.

(٢) زاد في ح و س و ط: الفاعل.

(٣) زاد في س و ط: المفعول.

(٤) ذكر «إلّا» وأراد ما يشبهها نحو: غير وسوى. وانحصر أي: انحصر فيه غيره. وأخر أي: عن غير المحصور فيه. وما: مفعول مقدم لأخر، والجملة معطوفة على أخر في البيت ٢٣٩. وما بينهما من الشرط: اعتراض. وإلا وإنما: في محل جر على الحكاية. وبإلا: متعلقان بفعل الصلة: انحصر. وبإنما: معطوفان لا يعلقان.

(٥) في النسخ: أما.

(٦) ت: «فيقول». وفي الحاشية تصويب كما أثبتنا. وانظر ص٥٨٩ ـ ٥٩١ من شرح الكافية الشافية.

(٧) في حاشية ت شواهد على تقدم المحصور فاعلًا ومفعولًا. انظر الأشموني ٢: ٥٧ والتصريح ١: ٢٨٤.

(٨) زاد في ت و ط: «بخلاف الفاعل»، وفي ح و س: «دون الفاعل». وفي حاشية ت عن التواتي: لأن المفعول إذا قدم فهو في نية التأخير، بخلاف الفاعل. فإن ذلك مرتبته.

(٩) أي: غير ابن مالك. انظر الارتشاف ٢: ٢٠٠.

(١٠) في النسخ: فكلام.

(١١) زاد في ت و س: مذهب.

(١٢) سقطت من ط.

(١٣) زاد في ت و س و ط:

إنْ قَصدٌ ظَهَرْ

ويسبق أي: يتقدم المحصور فيه على غيره. والقصد: المعنى المقصود، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

واحترز بقوله: «إنْ قَصدٌ ظَهَرْ» من المحصور بـ «إنّما». فإنه لا يظهر قصد الحصر معها إلّا بالتّأخير. ولم يُنبّه على باقي[(١)] أسباب تقديم المفعول. وهو مُستفاد من قوله:

* أو أُضـمِـرَ الـفـاعِـلُ، غَـيـرَ مُـنـحَـصِـرْ *

لأنّ العلّة[(٢)] واحدة. وهي أنّ الانفصال لا يجوز، مع إمكان الاتّصال، في غير المواضع المُستثناة.[(٣)] ثمّ قال:[(٤)]

٢٤١ ـ وشاعَ نَـحـوُ: خـافَ رَبَّـهُ عُـمَـرْ

أي: كثر تقديم المفعول المُلتبس[(٥)] بضمير الفاعل عليه، لأنّ الفاعل في نيّة التقديم، نحو: خافَ ربَّهُ عُمَرُ.

ثمّ قال:[(٦)]

وشَـذَّ نَـحـوُ: زانَ نَـورُهُ الـشَّـجَـرْ

أي: شذّ تقديم الفاعل المُلتبس[(٥)] بضمير المفعول عليه، لما يلزم من عود الضمير على مُتأخّر لفظًا ورُتبة. قال المُصنّف:[(٧)] والنحويّون إلّا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه. واستدلّ على ذلك بالسماع، وأنشد ستّة أبيات ـ وأنشد غيره أبياتًا أُخر ـ وذكر لجوازه وجهًا من القياس.[(٨)] وقد أجازه قبله، وقبل أبي الفتح، الأخفشُ من البصريّين، والطُّوالُ[(٩)] من الكوفيّين. وتأوّل المانعون بعض الأبيات،[(١٠)] بما هو خلاف ظاهرها.[(١١)] وقد أجاز بعضهم ذلك في الشعر دون النثر، وهو الإنصاف، لأنّ ذلك إنّما ورد في الشعر. والله أعلم.

---

(١) انظر البيت ٢٣٩. وفي النسخ: ثاني.

(٢) س: والعلة.

(٣) انظر الإتحاف ١: ٣٩٣. ح: المستثنيات.

(٤) شاع أي: كثر في كلام العرب. ونحو: فاعل مضاف إلى الجملة على الحكاية.

(٥) الملتبس: المرافق.

(٦) شذ: خرج على القاعدة المطردة. وانظر إعراب الشطر الأول.

(٧) شرح التسهيل ١: ١٦١ و٢: ١٣٥ وشرح الكافية الشافية ص٥٨٦.

(٨) في حاشية ت عن التواتي أنه قاسه على باب «نِعم»، وباب البدل، وباب التنازع، ونحو رُبّه فتى، وضمير الشأن، في عودة الضمير على ما بعده.

(٩) محمد بن أحمد بن عبدالله، نحوي من أصحاب الكسائي، كان حاذقًا بالعربية. توفي سنة ٢٤٣. بغية الوعاة ١: ٥٠.

(١٠) زاد في ح: المستشهد بها.

(١١) ط: الظاهر.

النائب عن الفاعل[١]

٢٤٢ ـ يَنُوبُ مَفعُولٌ بِهِ، عَن فاعِلِ فِيما لَهُ، كَنِيلَ خَيرُ نائِلِ[٢]

قد يُحذف الفاعل لغرض لفظيٍّ، كالإيجاز والتفعيل[٣] والتوافق والتقارب، أو معنويٍّ، كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير، والخوف منه أو عليه. وينوب عنه بعد حذفه[٤] خمسة أشياء: مفعول به، ومصدر، وظرف زمان أو مكان، ومجرور[٥] خلافًا لمن منع إقامة المجرور. ولا ينوب عن الفاعل خبر «كان»،[٦] ولا تمييز، ولا مُشبّه بالمفعول، خلافًا لمن أجاز ذلك.[٧]

وما أُقيم مَقام الفاعل نائب[٨] عنه في جميع أحكامه، كالرفع، ووجوب التأخير، وامتناع الحذف، وتنزيله[٩] منزلة الجزء،[١٠] والإغناء[١١] عن الخبر في نحو: أمضروبٌ العبدانِ؟[١٢] واتّصال تاء التأنيث بفعله إذا كان مؤنّثًا. إلّا أنّ نيابة ما ذُكر عن الفاعل مشروطة بتغيير الفعل

(١) زاد في ط: قال.
(٢) فيما له أي: من الأحكام. ونيل: أخذ وأدرك. والنائل هنا: ما يعطي أي: العطية. وبه: متعلقان بمفعول. ونائب فاعله محذوف أي: اسمٌ مفعولٌ الفعل به. وملاحظة الموصوف المحذوف هنا واجبة. وله: متعلقان بفعل الصلة المحذوفة. والكاف: في محل رفع خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية.
(٣) التفعيل: تفعيل الشعر. يريد إقامة وزن الشعر. وفي الأصل: «والتعليل». ط: «والتصحيح». وفي حاشية ت عن ابن غازي ١: ٣٩٧ ـ ٤٠٠ شواهد وأمثلة لأغراض حذف الفاعل. انظر التصريح ١: ٢٨٦ وحاشية الصبان ٢: ٦١ وحاشية الخضري ١: ١٦٧.
(٤) زاد في ط: أحد.
(٥) أي: المجرور بحرف جر غير زائد أو شبيه به. والمراد: الجار والمجرور. وإلا فإن حذف الجار يقتضي رفع ما بعده هنا، لأن المنصوب بنزع الخافض ينوب عن الفاعل كما ذهب ابن مالك نحو: وُثِق الصديق وزُهد المال ويُعتمر المسجد الحرام ويُقعد مجلسك. وانظر شرح التسهيل ٢: ١٢٤ ـ ١٢٦ وشرح الكافية الشافية ص٦٠٧، ٦٠٨ والصبان ٢: ٦٤.
(٦) زاد في ط: ولا حال.
(٧) في حاشية ت عن التواتي أمثلة للنيابة في خبر الأفعال الناقصة، والتمييز، والمشبه بالمفعول.
(٨) فيما عدا الأصل: ناب.
(٩) ما ذكر من وجوب التأخير يرد عليه جواز تقدم شبه الجملة النائبة عن الفاعل. انظر ص٥٤٦ ـ ٥٤٧. وفي النسخ: وتنزله.
(١٠) زاد في النسخ: منه.
(١١) س: والاستغناء به.
(١٢) في النسخ: العَمران.

عن صيغته الأصليّة إلى صيغة تُنبّه على ذلك. وقد أشار إلى كيفيّة التغيير، بقوله:

[صياغة المبني للمجهول]

٢٤٣ ـ وأوَّلَ الفِعلِ اضمُمَنْ،(١)

يعني: ماضيًا كان أو مُضارعًا.

فإن قلتَ: منه ما يُكسر أوّله نحو: «قِيلَ» في الفصحى، و «رِدَّ» في لغة. قلتُ: لم يُكسر إلّا بعد تقدير ضمّة،(٢) كما سيأتي. والأصل: قُوِلَ ورُدِدَ.(٣)

والـمُـتَّـصِـلْ بـالآخِرِ اكسِرْ، فـي مُـضِـيٍّ، كَـوُصِلْ(٤)

المُتّصل بالآخر هو الحرف الذي قبله، كالصاد من «وُصِلَ».

فإن قلتَ: فنحو: قِيلَ ورُدَّ، لا يُكسر ما قبل آخره. قلتُ: بل كُسر تقديرًا، كما سبق، في ضمّ أوله.(٣)

٢٤٤ ـ واجعَلْهُ، مِن مُضارِعٍ، مُنفَتِحًا(٥)

أي: واجعل المُتّصل بالآخِر مُنفتحا،(٦) لفظًا أو تقديرًا، كما سبق.(٧)

ثمّ مثّله، فقال:(٨)

كَـيَـنـتَـحِـي، الـمَـقُـولِ فِـيـهِ: يُـنـتَـحَـى

المقول بالجرّ: صفة للفظ «ينتحي». أي: كينتحي الذي يُقال فيه إذا بني للمفعول: يُنتحَى. فيُضمّ(٩) أوّله، ويُفتح(١٠) ما قبل آخره. فهذان العملان ـ أعني ضمّ أوّل الفعل، وكسر ما قبل آخره في الماضي، أو فتحه في المضارع ـ مُطّردان في كلّ فعل مبنيّ لما لم يُسمّ فاعله. وقد

---

(١) ط: «فأول». وكذلك كان في ت، ثم صحح كما أثبتنا. وأول: مفعول به مقدم.

(٢) ح ط: «ضمة». وانظر شرح البيتين ٢٤٧ و٢٤٨.

(٣) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٤) الآخر: الحرف الأخير من الفعل. والمضي أي: الفعل الماضي. والمتصل: مفعول به مقدم. وبالآخر: متعلقان بالمتصل. وفي: تتعلق به أيضًا. والكاف: مفعول مطلق لاكسر مضاف إلى ما بعده على الحكاية. والتقدير: كسرًا مثل كسره في قولك: وصل.

(٥) من: تتعلق بحال من الهاء.

(٦) سقط: «أي... منفتحًا» من النسخ.

(٧) سقط: «كما سبق» من النسخ.

(٨) ينتحي: يعتمد. وفيه: متعلقان بالمقول. ويُنتحى: في محل رفع نائب فاعل للمقول على الحكاية.

(٩) في النسخ: بضم.

(١٠) ت: وفتح.

يضاف إليهما، في بعض الأفعال،[١] عمل آخر. وقد نبّه على ذلك، بقوله:[٢]

٢٤٥ ـ والثّانِيَ، التّالِيَ تا المُطاوَعَهْ، كالأوَّلِ اجعَلْهُ، بِلا مُنازَعَهْ

أي: اجعل الحرف الثاني الذي يتلو تاء المُطاوعة كالأوّل. فتضمّه كما تضمّ الأوّل، نحو: تعلّمَ. فتقول فيه: «تُعُلِّمَ»، بضم أوّله وثانيه. وكذلك كلُّ فعل أوّله تاء مزيدة مُعتادة،[٣] وإن كانت لغير مُطاوعة،[٤] نحو: تَبخترَ،[٥] وتكَبَّرَ وتوانَى وتَحكّمَ.[٦]

فإن قلتَ: فتقييد المُصنّف التاء بالمُطاوعة ليس بجيّد. قلتُ: هو كذلك. والعُذر له أنّ التاء، فيما ذكرناه من الأفعال، شبيهة بتاء المُطاوعة، فاكتفى بذكرها.

فإن قلتَ: قوله في «التسهيل»:[٧] «ومع ثانيه، إن كان ماضيًا، مزيدًا أوّله تاء» عبارة صحيحة، لشُمولها. قلتُ:[٨] لكنّها شملت غير المقصود أيضًا، كالتاء في قولهم: تَرمَسَ الشيءَ بمعنى: رَمَسَه.[٩] فإنّها مزيدة، وهو لا يُضمّ ثانيه، لكونها[١٠] تاءً زيادتها غير مُعتادة. فالأولى أن يُقال:[١١] مزيدًا[١٢] أوّله تاء مُعتادة.[١٣]

٢٤٦ ـ وثالِثَ الَّذِي بِهَمزِ الوَصلِ كالأوَّلِ اجعَلَنَّهُ، كاستُحلِي[١٤]

إذا كان أوّل الماضي همزة وصل ضُمّ أوله وثالثه. فتقول، في «استَحلَى»: استُحلِيَ. وذلك واضح.

---

(١) س: الأحوال.
(٢) ط: «فقال». والتالي: التابع. وحذفت همزة «تاء» للتخفيف. والمطاوعة: أن يفعل الشيء ما أردت منه حقيقة أو مجازًا. نحو: علمته فتعلم وقطعته فتقطع ودحرجته فتدحرج. والمنازعة: الخلاف. وبلا منازعة أي: باتفاق النحاة كلهم. والثاني: مفعول أول لفعل محذوف يفسره اجعل. وتا: مفعول به لاسم الفاعل التالي. والكاف: مفعول ثان للمحذوف. ولا: نافية بين الجار والمجرور. والتعلق بحال من فاعل المحذوف: اجعل.
(٣) المعتادة أي: المعروفة في الزيادة المطردة. وقيل: هي التي لها معنى في صيغة الفعل.
(٤) ط: المطاوعة.
(٥) في النسخ: تجبر.
(٦) تحكم في الأمر: فعل ما رآه وجار في حكمه. وفي النسخ: تحلم.
(٧) ص ٧٧.
(٨) زاد في ح: نعم.
(٩) رمسه: دفنه وغيبه.
(١٠) ت: «لكنها». س: لأنها.
(١١) ت: يقول.
(١٢) زاد في النسخ: في.
(١٣) انظر الإتحاف ١: ٤٠٠. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(١٤) ح: «والثالث». والهمز: الهمزة. واستحلى: وجد حلوًا. وانظر إعراب البيت ٢٤٦. وبهمز: متعلقان بفعل صلة الموصول.

فإن قلتَ: ليس ذلك على إطلاقه، لأنَّ[(١)] الأفصح في «اختارَ» و «انقادَ» أن يُقال: اختِيرَ وانقِيدَ. وسيذكره.[(٢)] قلتُ: الجواب عنه كالجواب عن كسر «قِيلَ». وقد تقدّم.[(٣)]

٢٤٧ ـ واكسِرْ، أوَ ٱشمِمْ فا ثُلاثِيٍّ، أُعِلْ عَينًا، وضَمٌّ جا كَبُوعَ، فاحتُمِلْ[(٤)]

إذا كان الماضي ثلاثيًا مُعتلّ العين مُعلّها،[(٥)] نحو: «قالَ» و «باعَ»، وقُصد بناؤه للمفعول، فُعل فيه تقديرًا ما يقتضيه[(٦)] القياس، فيُضمّ أوّله ويُكسر ما قبل آخره، فيقال: قُوِلَ وبُيِعَ. إلّا أنّ العرب قصدوا تخفيفه،[(٧)] لثقل الكسرة على حروف[(٨)] العلّة. فمنهم من حذف ضمّة الفاء، ونقل كسرة العين إلى مكانها، فسلمت الياء[(٩)] من «بُيِعَ»، وقُلبت الواو من «قُوِلَ» ياء لسكونها بعد كسرة، فصار اللفظ: قِيلَ وبِيعَ. ففي ذوات الياء عملان، وفي ذوات الواو ثلاثة. وهذه أفصح اللغات. ومنهم من فعل ما تقدّم، من حذف الضمّة ونقل الكسرة. إلّا أنّه يُشِمُّ الفاء للضمّ.[(١٠)] ومعنى الإشمام هنا شوبُ الكسرةِ شيئًا من صوت الضمّة. ولهذا قيل: ينبغي أن يُسمّى رَومًا. قلتُ: وقد عبّر عنه بعض القرّاء بالروم.

فإن قلتَ: ما كيفيّة اللفظ بهذا الإشمام؟ قلتُ: ظاهر كلام كثير، من النحويّين والقرّاء، أنّه يُلفظ على فاء الكلمة بحركة تامّة، ممتزجة من حركتين ضمّة وكسرة، على سبيل الشيوع.[(١١)] والأقرب ما حرّره بعض المُتأخّرين، فقال: كيفيّة اللفظ أن يُلفظ[(١٢)] على فاء الكلمة بحركة تامّة[(١٣)] مركّبة من حركتين، إفرازًا لا شيوعًا، جزءُ الضمّة مُقدّم ـ وهو الأقلّ ـ يليه جزء

---

(١) في النسخ: فإن.

(٢) في البيت ٢٤٩. ت س: وسنذكره.

(٣) في شرح البيت ٢٤٣. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٤) الثلاثي أي: المجرد. واحتمل: قبل على ضعف. وحذفت همزة «فاء» للتخفيف، واللام الثانية من «أعلّ» للوقف، وهمزة «جاء» على لغة مشهورة. انظر البيت ٢٦. وحذفت همزة «أشمم» ونقلت حركتها إلى الواو قبلها. وفا: تنازع فيها اكسر وأشمم. وعينًا: تمييز. وضم: مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة ورودها في تفصيل. وجملة جا: خبر.

(٥) ت: «مفتوح العين معتلها». والمعل: الذي جرى فيه تغيير لوجود حرف العلة فيه. والمعتل: الذي فيه حرف علة.

(٦) في النسخ: فعل به تقديرًا ما يقتضي.

(٧) ت: التخفيف.

(٨) فيما عدا الأصل: حرف.

(٩) س: العين.

(١٠) كذا. والفعل «يشم» يتعدى إلى مفعولين لأنه بمعنى: يذيق. فاللام الأولى: زائدة للتقوية. فإذا قيل: هو بمعنى: يعرّض، ففي الجملة قلب والتقدير: يُشم الضم للفاء أي: يعرضه لها لتشمه. وانظر الإتحاف ١: ٤٠١ ـ ٤٠٢.

(١١) الشيوع: الاشتراك والامتزاج. وهو عكس الإفراز أي الفصل والتمييز. ح: «الشبوع». وانظر الصبان ٢: ٦٢ والتصريح ١: ٢٩٤.

(١٢) ت ح: «كيفية اللفظ أن تلفظ». س: كيفية الإشمام أن تلفظ.

(١٣) سقطت من ت.

الكسرة. وهو الأكثر. ومن ثَمّ تمحّضت[١] الياء.

وهذه اللغة - أعني لغة الإشمام - فصيحة تلي لغة الكسر في الفصاحة. ومنهم من يحذف[٢] كسرة العين، إذ منها نشأ[٣] الثقل، ويُبقي الفاء على ضمّها، فتسلم الواو في «قُولَ»، وتُقلب الياء واوًا في «بُيعَ» لانضمام ما قبلها. وهذه أضعف اللغات. وعليها قول الراجز:[٤]

* لَيتَ شَبابًا بُوعَ، فاشتَرَيتُ *

تنبيه: إنّما[٥] قال «أُعِلّ» دون[٦] «اعتلّ»، ليخرج ما عينه حرف علّة ولم يُعلّ، نحو: عُوِرَ في المكان، وصُيِدَ فيه. فإنّ حكمهما حكم الصحيح.[٧]

٢٤٨ - وإنْ بِشَكلٍ، خِيفَ لَبسٌ، يُجتَنَبْ[٨]

إذا خيف التباس فعل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل - وهو ضمّ الفاء أو كسرها - وجب حينئذ اجتناب ذلك الشكل الذي بسببه وقع اللبس، فيُقال[٩] في «بُيعَ»:[١٠] بُعتَ يا عبدُ، بإخلاص الضمّ أو بالإشمام، وفي «عُوِقَ»: عِقتَ يا زيدُ، بإخلاص الكسر أو بالإشمام.[١١] إذ لو أخلصتَ الكسر[١٢] في «بعتَ» والضمّ[١٣] في «عقتَ»، لالتبس فعل المفعول بفعل الفاعل.

وما ذكره، من اجتناب الشكل المُلبس،[١٤] لم يتعرّض له سيبويه. بل ظاهر كلامه جواز

---

(١) تمحضت: كانت خالصة في لفظها. ومن ثم أي: لهذا.
(٢) ت س: حذف.
(٣) ط: ينشأ.
(٤) رؤبة. ديوانه ص١٧١ والعيني ٢: ٢٥٤. وفي حاشية ت البيت الذي قبله. وهو:
لَيتَ، وهَل يَنفَعُ شَيئًا لَيتُ؟
والقافية في الديوان مقيدة.
(٥) ط: وإنما.
(٦) س: ولم يقل.
(٧) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٨) الشكل: التحريك. وخيف: خشي. ويجتنب: يعدل عنه إلى غيره. وبشكل: متعلقان بفعل محذوف يفسره خيف. والباء: للسببية. ويجتنب: جواب الشرط.
(٩) فيما عدا الأصل: فتقول.
(١٠) س: بيع العبد.
(١١) سقط: «وفي... بالإشمام» من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت.
(١٢) في النسخ: الكسرة.
(١٣) في النسخ: الضمة.
(١٤) انظر الإتحاف ١: ٤٠٣. ح ط: الملتبس.

الأوجه الثلاثة مُطلقًا. ويُؤيّده ما حكاه[(١)] ذو الرمّة عن أمة بني فُلان: «غِيْثنا ما شِئنا». وهو فُعِلْنا،[(٢)] لأنّه يُقال: غِيثَ القومُ.[(٣)]

وما لِـ «باعَ» قَد يُرَى لِنَحوِ: حَبْ[(٤)]

يعني: أنّ الثلاثيّ المُضاعف المُدغم يجوز في فائه ما جاز في فاء «باعَ»، من إخلاص الكسر والضمّ والإشمام، نحو: حِبَّ ورُدَّ. وقُرِئ:[(٥)] ﴿هَٰذِهِ بِضاعتُنا رِدَّتْ إلَينا﴾، ولكنّ الأفصح في المضاعف الضمّ. وقال بعضهم: «لا يجوز غيره». والصحيح الجواز.

فإن قلتَ: هل[(٦)] يعرض في المُدغم، من الإلباس،[(٧)] ما عرض في نحو:[(٨)] قيلَ وبيعَ؟ قلتُ: لا، لأنّ المُضاعف إذا بُني للفاعل فُتحت فاؤه، إلّا فيما كان على «فَعُلَ» إذا نُقلت ضمّة عينه إلى الفاء نحو: «حبَّ»، فيعرض اللبس بإخلاص الضمّ. فقياس من راعى إزالة اللبس أن يقول: «حِبَّ» بالكسر، أو بالإشمام.[(٩)]

٢٤٩ ـ وما لِفا «باعَ» لِما العَينُ تَلِي   في: اختارَ، وانقادَ، وشِبهِ يَنجَلِي[(١٠)]

يعني: أنّ ما اعتلّت عينه[(١١)] من الفعل الماضي الموزون بـ «افتَعَلَ» نحو: اختارَ، أو بـ «انفَعَلَ» نحو: انقادَ، يُفعل بثالثه ـ وهو الذي تليه العين ـ ما فُعل بفاء «باعَ»، مِن الكسر والضمّ والإشمام. فيقال: اختِيرَ، واختُورَ، وبالإشمام. ومَن كسر الثالث كسر الهمزة، ومن ضمّ الثالث ضمّ الهمزة، ومن أشمّه أشمّها.

---

(١) في حاشية ت عن ابن السكيت: «قال الأصمعي... ما شئنا». انظر إصلاح المنطق ص٢٥٥ وتهذيبه ص٥٦٩. وقد علّق عليه في الحاشية بأن كلامها لا لبس فيه، لأنها سئلت عن المطر، فأجابت بذلك.

(٢) سقط: «وهو فعلنا» من النسخ.

(٣) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٤) يرى: يلفى ويوجد. وحذفت الباء الثانية من «حب» للوقف. وما: مبتدأ خبره جملة يرى. وباع: في محل جر على الحكاية. واللام: تتعلق بفعل الصلة المحذوفة. ولنحو: متعلقان بالمفعول الثاني ليرى. ونحو: مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٥) الآية ٦٥ من سورة يوسف.

(٦) ح س: فهل.

(٧) في النسخ: الالتباس.

(٨) سقطت من ح و س.

(٩) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(١٠) حذفت همزة «فاء» للتخفيف. وتليه: تقع بعده. والشبه: المشابه المماثل. يريد: ما شابههما. والضمير المحذوف لاختار وانقاد. أي نحو: اقتاد واعتان واختان وانهال وانساب وانصاع. وينجلي: ينكشف ويتضح. وما: مبتدأ خبره متعلّق: لما. ولفا: متعلقان بفعل صلة «ما» الأولى. وباع: في محل جر على الحكاية. وكذلك اختار. وجملة العين تلي: صلة «ما» الثانية. وفي: تتعلق بتلي. وشبه: معطوف على محل اختار. وجملة ينجلي: في محل جر صفة لـ «شبه».

(١١) وكذلك صحيحها المضعف نحو: اشتدّ وانهلّ.

واعلم أنّ ما لم تُعلّ عينه، من هذا النوع، فحكمه حكم الصحيح كما سبق في الثلاثيّ،[١] نحو: اعتُوِرَ.

[ما يحل محل نائب الفاعل]

ولمّا فرغ من بيان[٢] الكيفيّة شرع في ذكر بقيّة الأشياء التي تنوب عن الفاعل، فقال:[٣]

٢٥٠ ـ وقابِلٌ، مِن ظَرفٍ، أو مِن مَصدَرِ   أو حَرفِ جَرٍّ، بِنِيابةٍ حَري

وأشار بقوله «وقابل» إلى أنّ من الظرف والمصدر والمجرور[٤] ما لا يقبل النيابة. أمّا الظرف فلا يقبلها إلّا بشروط:

الأوّل: أن يكون مُختصًّا.[٥] فلا يجوز: سِيرَ وقتٌ، ولا جُلِسَ مكانٌ.

والثاني: أن يكون مُتصرّفًا.[٦] فلا يجوز: جُلِسَ عندُكَ، خلافًا للأخفش.

والثالث: أن يكون ملفوظًا به، خلافًا لابن السرّاج، في إجازته نيابة الظرف المنويّ.

وأمّا المصدر فلا يقبلها،[٧] إلّا بشروط:

الأوّل: أن يكون مُتصرّفًا.[٨] فلا تجوز نيابة «سبحانَ» ونحوه.[٩]

والثاني: أن يكون لغير مُجرّد التوكيد. فلا يجوز: ضُرِبَ ضَربٌ، لعدم الفائدة.

والثالث: أن يكون ملفوظًا به، أو مدلولاً عليه، بغير العامل، نحو: «بلى سِيرَ»،[١٠] لمن قال: ما سِيرَ سَيرٌ شَدِيدٌ. فلو دُلّ عليه بالعامل[١١] لم ينب، خلافًا لبعضهم.

---

(١) في شرح البيت ٢٤٧.   (٢) في النسخ: ذكر.

(٣) قابل أي: للنيابة عن الفاعل. وظرف أي: مكان أو زمان. وحرف جر أي: غير زائد ولا شبيه به. ونيابة أي: عن الفاعل. والحري: الجدير الحقيق. ولم تحذف ياؤه لحذف التنوين في الوقف. وليس مخففًا من مشدد الياء كما زعم الأزهري. وقابل: مبتدأ نكرة. وسوغ الابتداء به تعلق «من» بصفة له. ومن الثانية معطوفة لا تعلق. وحري: خبر قابل. وبنيابة: متعلقان بالخبر. وحذفت همزة «أو» مرتين ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها.

(٤) ط: «وحرف الجر». وسقط من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت. وعبر المرادي بالمجرور تبعًا للبصريين، وظاهر نص الناظم هنا: حرف الجر، وفي التسهيل وغيره: الجار والمجرور.

(٥) يكون مختصًا بالوصف أو الإضافة أو التعريف. وذهب الأخفش إلى نيابة الظرف عن الفاعل وهو منصوب كما كان.

(٦) في حاشية الأصل عن ابن عقيل ١: ٤٣٠: والمراد... لزوم النصب.

(٧) زاد في ط: أيضًا.

(٨) في حاشية الأصل عن التوضيح ١: ٢٨٩: وغير المتصرف... لعدم تصرفه.

(٩) في حاشية ت عن التواتي أن نحو: «سبحان ولبّي» لا يفارق النصب، فلا ينوب عن الفاعل، ولا يُتصرف به تصرف الأسماء الأخرى.

(١٠) النائب عن الفاعل هنا هو ضمير يعود على سير شديد، أي: سير السير الشديد المذكور. الارتشاف ٢: ١٨٨ ـ ١٨٩. وهذا يشعر بشرط رابع أغفله المرادي. وهو أن يكون مختصًا.

(١١) ط: «العامل». وفي حاشية ت عن التواتي أن العامل لا يدل إلا على المؤكَّد، والمؤكَّد لا يكون نائبًا. وانظر: حاشية الصبان ٢: ٦٥ والهمع ١: ١٦٣.

وأمّا المجرور[١] فلا يقبلها إلا بشرطين:

الأوّل: ألّا يلزم الحرف الجارّ له وجهًا واحدًا، في[٢] الاستعمال، كـ «مُذ»[٣] و «رُبَّ» والكاف، وما خُصّ بقسم واستثناء. فلا ينوب شيء من ذلك، كما لا ينوب الظرف غير المُتصرّف.

والثاني:[٤] ألّا يكون للتعليل، كاللام والباء و «مِن» إذا دلّت على[٥] التعليل. ذكر ذلك بعض النحويّين، وقد أجاز بعضهم ذلك،[٦] في قوله:[٧]

* يُغضِي حَياءً، ويُغضَى مِن مَهابتِهِ *

وقد ذكر ابن إياز أنّ الباء الحاليّة، من[٨] نحو: «خَرجَ زيدٌ بثيابه»، لا تقوم مقام الفاعل، كما أنّ الأصل الذي ينوب[٩] عنه كذلك. وكذلك المُميِّز إذا كان معه «مِن»، كقولك: طِبتَ من نفس. فإنّه لا يقوم مقام الفاعل أيضًا. قلتُ: دُخول «مِن» في نحو[١٠] هذا المثال غير جائز. وسيأتي في بابه.[١١]

فإن قلتَ: قوله «أو حرفِ جرّ» يقتضي أنّ النائب هو حرف الجرّ، فيكون في محلّ رفع كما نُقل عن الفرّاء. قلتُ: مذهب البصريّين أنّ النائب إنّما هو المجرور، لا الحرف، ولا المجموع. ولما كان الحرف ملازمًا للمجرور اكتفى بذكره. وظاهر كلامه في «الكافية»[١٢]

---

(١) زعم بعض المتأخرين أنه لم يذهب أحد إلى كون الجار والمجرور في محل نائب فاعل، وجزم بأن المحل هو للمجرور وحده فيجوز العطف على محله بالرفع. الارتشاف ٢:١٩٢ والصبان ٢:٦٤. ولو صح هذا لما اشتُرط في حرف الجر ما اشترط للنيابة. ثم إذا حذف حرف الجر في مثل هذا قبل ضمير متصل أصبح الضمير مستترًا في عامله ونائبًا عن الفاعل. نحو ما قيل في «بجاد مزمل». الخصائص ١:١٩٢ ـ ١٩٣.

(٢) في النسخ: من.

(٣) زاد في ط: ومنذ.

(٤) سقطت الواو من ت.

(٥) ألحق بحاشية ت: معنى.

(٦) ت: «أجاز ذلك». ح: «أجاز ذلك بعضهم». س: أجيز ذلك.

(٧) صدر بيت للفرزدق، عجزه في س:

فما يُكَلَّمُ، إلّا حِينَ يَبتَسِمُ

العيني ٢:٥٤٣.

(٨) فيما عدا الأصل: في.

(٩) ح: «نابت». وفي حاشية ت أن الحال لا ينوب عن الفاعل.

(١٠) سقطت مما عدا الأصل.

(١١) في البيت ٣٦٢. وهو في حاشية ت هنا. وأجاز الأخفش النيابة عن الفاعل للمفعول لأجله، والكسائي للتمييز، والفراء وابن مالك للمنصوب بنزع الخافض، والفراء لخبر كان ولحرف الجر.

(١٢) شرح الكافية الشافية ص٦٠٧. وانظر الإتحاف ١:٤٠٥ ـ ٤٠٦.

و«التسهيل»[١] أنّ النائب هو الجارّ والمجرور معًا.[٢]

٢٥١ ـ ولا يَنُوبُ بَعضُ هٰذِي، إن وُجِدْ   في اللَّفظِ مَفعُولٌ بِهِ، وقَد يَرِدْ[٣]

الإشارة بـ «هذي» إلى الظرف والمصدر وحرف الجرّ. مذهب جمهور البصريّين أنّه لا يجوز نيابة[٤] شيء منها، مع وجود المفعول به. ومذهب الكوفيّين جواز ذلك مطلقًا. ونقله المُصنِّف عن الأخفش، ونقل بعضهم عنه[٥] أنّه إنّما يُجيز نيابة غير المفعول به، إذا تقدّم على المفعول به. فالمذاهب على هذا ثلاثة.

قال المُصنِّف:[٦] وبقول الكوفيّين أقول، إذ لا مانع من ذلك، مع أنّه وارد عن العرب. ومنه قراءة أبي جعفر:[٧] ﴿لِيُجزَى قَومًا بِما كانُوا يَكسِبُونَ﴾،[٨] وإلى هذا ونحوه الإشارة بقوله: «وقد يَرِدْ».

وإذا فُقِد المفعول به جازت نيابة كلّ واحد من هذه الأشياء. قيل: لا أولويّة[٩] لشيء منها.[١٠] وقيل: المصدر أولى. وقيل: المجرور أولى.[١١] والشيخ أبو حيّان قال: ظرف المكان أولى.[١٢]

٢٥٢ ـ وباتِّفاقٍ، قَد يَنُوب الثّانِ مِن   بابِ «كَسا»، فِيما التِباسُهُ أُمِنْ[١٣]

---

(١) ص ٧٧.

(٢) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٣) هذي أي: هذه. وفي اللفظ أي: لفظ الجملة. ويرد: يقع في الكلام. انظر ٢: ٧٤. ومفعول: نائب فاعل. وبه: متعلقان به ونائب فاعله ضمير فيه والتقدير: مفعولٌ الفعل به. انظر البيت ٢٤٢. وفاعل يرد مقدر أي: بعض هذه نائبًا مع وجود المفعول به.

(٤) بل الأولى أن يناب عن الفاعل ما هو مقدم على المفعول به لأهميته، نحو: جُلد أمامُ الناس شاربَ الخمرة. س: أنه لا ينوب.

(٥) انظر الخصائص ١: ٣٩٧ وشرح الكافية الشافية ص٦٠٩. س: ونقل عنه غيره.

(٦) شرح التسهيل ٢: ١٢٨.

(٧) يزيد بن القعقاع المخزومي الإمام المدني القارئ، تابعي كبير القدر وأحد القراء العشرة. توفي سنة ١٣٠. غاية النهاية ٢: ٣٨٢.

(٨) الآية ١٤ من سورة الجاثية: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرجُونَ أيّامَ اللهِ ليجزى...﴾ وقيل: نائب الفاعل هو مصدر الفعل أي: الجزاء. وذكر ابن هشام احتمال نيابة الغفران عن الفاعل، وهو ضمير عائد على مصدر «يغفر»، أي: ليجزي الغفران قومًا. وهو المفعول الثاني مقدمًا، وقومًا: مفعول أول. وعندي أن الضمير المقدر ليس للغفران وحده بل له ولعدم الرجاء مصدر «لا يرجون». فيجزي كُلًا ما فعل.

(٩) فيما عدا الأصل: ولا أولوية. وانظر الإتحاف ١: ٤٠٦ ـ ٤٠٨ والارتشاف ٢: ١٩٤.

(١٠) س: لكل واحد منها.

(١١) سقطت مما عدا الأصل.

(١٢) سقطت من ت و س.

(١٣) الاتفاق: اتفاق النحاة. وحذفت ياء «الثاني» للتخفيف. وما التباسه أمن أي: التركيب الذي أمن التباس المعنى فيه. والباء وفي: تتعلقان بينوب. ومن: بحال من الثان. وكسا: في محل جر على الحكاية. وجملة التباسه أمن: صلة ما.

المُتعدّي إلى مفعولين ثلاثة أنواع: باب كَسا، وباب ظَنَّ، وباب اختارَ. فباب «كسا» كلّ فعل مُتعدّ بنفسه إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر. وباب «ظنّ» كلّ فعل مُتعدّ بنفسه إلى مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر. وباب «اختار» كلّ فعل مُتعدّ[١] إلى واحد بنفسه، وآخرَ[٢] بإسقاط حرف الجرّ. ولا خلاف في جواز نيابة المفعول الأوّل، في الأبواب الثلاثة.

وأمّا الثاني فنقل المُصنّف الاتّفاق[٣] على جواز نيابته، في باب «كسا»، بشرط أمن اللبس. فتقول: أُعطِيَ زيدًا درهمٌ. ولا يجوز في نحو:[٤] «أُعطِيَ زيدٌ عَمرًا» إلّا بنيابة الأوّل، لأنه يُلبس.[٥] وحُكي عن الفارسيّ منع إقامة الثاني، إذا كان نكرة والأوّل معرفة. وهو نقل غريب. وسيأتي الخلاف في باب «ظَنَّ».

وأمّا باب «اختارَ» فلم يتعرّض له هنا وقال في «التسهيل»:[٦] ولا تُمنع[٧] نيابة المنصوب لسقوط[٨] الجارّ، مع وجود المنصوب بنفس الفعل.[٩] وهذا مذهب الفرّاء، ومذهب الجمهور تعيين رفع المنصوب بنفس الفعل.[١٠]

٢٥٣ - في بابِ «ظَنَّ» و «أَرَى» المَنعُ اشتَهَرْ ... ولا أرَى مَنعًا، إذا القَصدُ ظَهَرْ[١١]

تقدّم بيان باب «ظَنَّ».[١٢] وأمّا باب «أعلَمَ» فهو كلّ فعل متعدّ إلى ثلاثة. قال المُصنّف:

---

(١) س: تعدى.
(٢) في النسخ: وإلى آخر.
(٣) س: «الإجماع». وانظر شرح الكافية الشافية ص٦١٠ وشرح التسهيل ٢: ١٢٩.
(٤) في النسخ: «ولا يجوز في». ط: ولا يجوز نحو.
(٥) ت: يلتبس.
(٦) ص ٧٧.
(٧) ت: «ولا يمتنع». ط: ولا يمنع.
(٨) س ط: بسقوط.
(٩) زاد في ط: اهـ.
(١٠) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(١١) في حاشية ت عن التواتي أن في الشطر الثاني احترازًا من نحو: ظُنّ زيدٌ أخاك، وأُعلِمَ زيدٌ عمرًا منطلقًا، لاحتمال اللبس، بخلاف نحو: أُعلِمَ زيدًا هذه قائمة. لعدم اللبس. وانظر حاشية الصبان ٢: ٦٨. والمنع أي: منع إنابة المفعول الثاني. واشتهر: شاع. والقصد: المعنى المراد. وظهر: بان من السياق. وفي: تتعلق بالفعل اشتهر. وجائز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ خلافًا للأزهري. وباب: مضاف إلى «ظن» على الحكاية. ومنعًا: مفعول به لأرى. وهو هنا يقتضي مفعولاً واحدًا لأنه من الرأي بمعنى المذهب. وإذا: ظرف لأرى. والقصد: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي: «يعني في الشرح الذي قبله، مع أنه لم يتكلم إلا على باب كسا واختار، خاصة. فانظره». وعلى كلام التواتي طرة فيها: قلت: المراد بالتقدم هنا أنه تكلم قريبًا على معنى باب «ظن» ما هو. وهو قوله: كل فعل ينصب بنفسه مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

منع الأكثرون[1] نيابة ثاني المفعولين من باب «ظنّ» و «أعلَم». والصحيح عندي جواز ذلك، إن أُمن اللبس، ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا.[2] انتهى.

وأمّا الثالث من باب «أعلَمَ» فلم يتعرّض له.[3] إلّا أن قوله في «التسهيل»:[4] «ولا تُمنع نيابة غير الأوّل من المفعولات مُطلقًا».[5] يقتضي جوازه. وقد نُقل جوازه عن بعضهم، فأجاز: أُعلِمَ زيدًا فرسَكَ مُسرَجٌ. ونقل ابن هشام الخضراويّ، وابن أبي الربيع، وابن المُصنّف،[6] منع نيابته باتّفاق.[7]

٢٥٤ ـ وما سِوَى النّائبِ، مِمّا عُلِّقا بالرّافِعِ، النَّصبُ لَهُ مُحقَّقا[8]

يعني: أنّ ما تعلّق بالفعل، ولم يكن نائبًا عن الفاعل، فهو منصوب لفظًا، كالمصدر والظرف والمفعول به أو فيه أو له أو معه والحال والتمييز[9] والمُستثنى بشرطه،[10] أو محلًّا كالمجرور بحرف، نحو: مررت بزيد.

فإن قلتَ: ينبغي أن يقول: «وما سِوى الفاعلِ والمُشبَّهِ به[11] والنائبِ عنه»، كما ذكر في «التسهيل».[12] فإن هذه الثلاثة مرفوعة. قلتُ: عنى بالرافع رافعَ النائب،[13] لا الفعلَ مُطلقًا، فلم يحتج إلى ذكر الفاعل، ولا الشبيه به.[14]

---

(١) شرح التسهيل ٢:١٢٩. ت: وقال المصنف منع الأكثر.

(٢) ط: «ولا ظرفًا ولا مجرورًا». وفي حاشية ت عن التواتي أن ظاهر هذا الكلام يعارض قول الناظم في البيت ٢٥١: «وقد يرد»، إلا أن يقال: الفرق بينهما أن الظرف هنا خبر وهو جملة في المعنى، بخلافه هناك لأنه هناك ملغى.

(٣) ألحق في حاشية ت: المصنف.

(٤) ص ٧٧. ط: ولا يمنع.

(٥) زاد في ط: اهـ.

(٦) ص ٢٣٦.

(٧) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٨) النائب أي: عن الفاعل. وعلق بالرافع أي: كان معمولاً للفعل الرافع لنائب الفاعل. والمحقق: الثابت. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة: النصب له. ومحققًا: حال من الضمير المستتر في متعلق: له. وسوى: خبر لمحذوف. والجملة: صلة ما. ومن: تتعلق بحال من سوى. والألف في علقا: للإطلاق.

(٩) ت ح: «والتمييز والحال». وزاد في ت: «مقدم». يريد أن الحال يقدم على التمييز.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن المراد ما استثني بعد تمام، نحو: ضُرِبَ القومُ إلا زيدًا.

(١١) في حاشية ت عن التواتي أن المراد هو اسم «كان»، وأن الكلام هنا يعني الظرف والمجرور اللذين لم يسند إليهما.

(١٢) ص ٧٧.

(١٣) هذا التخصيص يشعر أن العامل في المنصوبات كلها هو الفعل المبني للمجهول نفسه على معنى التجدد. وهو يصح فيما عدا المفعول به إذا كان الفعل متعديًا ونال حقه من المفاعيل. وإذ ذاك يقدر للمفعول به فعل مبني للمعلوم يناسبه. نحو: أُكرم أمامُنا الفائزَ. والتقدير: أكرم الأستاذُ الفائزَ. والجملة المقدرة: استئنافية بيانية.

(١٤) فيما عدا الأصل: ولا المشبه به. والله أعلم.

اشتغال العامل عن المعمول

المُراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله، فيشمل الفعل المُتصرّف،[١] واسم الفاعل،[٢] واسم المفعول،[٣] دُون الصفة المُشبّهة والمصدر واسم الفعل والحرف، لأنّه لا يُفسِّر في هذا الباب إلّا ما يصلح للعمل فيما قبله.[٤]

٢٥٥ ـ إنْ مُضمَرُ اسم سابقٍ فِعلاً، شَغَلْ عَنـهُ، بِنَصبِ لَفظِهِ، أوِ المَحَلْ[٥]

تقدير البيت:[٦] إن شَغلَ مُضمرُ اسم سابقٍ فِعلاً. فقوله: «مضمرُ اسم» فاعل بفعل مُقدّر، يُفسّره الظاهر. وقوله «سابقٍ» صفة لاسم، و «فعلاً» مفعول: شَغَل.[٧] وقوله «عنه» أي: عن الاسم السابق. وقوله «بنصبِ لفظِه أو المحل» يحتمل وجهين: **أحدهما**: أن يكون المراد: بنصب لفظ[٨] الضمير أو محلّه. فنصب لفظه نحو: زيدًا ضربتُه. ونصب محلّه نحو: زيدًا مررتُ به. **والثاني**: أن يكون المُراد: بنصب لفظِ[٩] الاسم السابقِ أو محلّه.

وعلى هذا[١٠] فالباء بمعنى «عن»، وهو[١١] بدل اشتمال من الهاء في «عنه»، بإعادة العامل. والتقدير: إن[١٢] شَغلَ مضمرُ اسمِ سابقٍ فعلاً عن نصبِ لفظِ ذلك الاسم، نحو: زيدًا

(١) فوقها في ت: زيدًا ضربته.

(٢) فوقها في ت: زيدًا أنا ضاربه.

(٣) فوقها في ت: الدرهمَ مُعطاه زيد. والتقدير: المعطى الدرهمَ معطاه زيد.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أنه يرد عليه نحو: «وإنْ أحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ». فإنه يفسر ولا يعمل فيما قبله. وزاد في س: «وقوله». وفي ط: ثم قال.

(٥) مضمر: صفة قدمت على الموصوف مضافة إليه. والمحل أي: الإعرابي. وحذفت اللام الثانية للوقف. وأل: نائبة عن ضمير الغائب أي: محله. وجواب إن: في البيت التالي. ونصه على النصب يعني أن الاشتغال خاص به. وقيل: إنه يكون في المرفوع أيضًا، نحو ما في الشطر الأول و: إنّ زيد جاء فأكرمه، ومن نحن نكرمه يكرم، وإذا السماء انشقت...

(٦) كذا. والتقدير للشطر الأول فقط.

(٧) كذا. والمراد: مفعول الفعل المقدر.

(٨) ط: لفظه.

(٩) س: لفظه.

(١٠) أي: الوجه الثاني.

(١١) أي: نصب لفظه.

(١٢) أغفل جواب الشرط لأنه سيرد في البيت ٢٥٦.

ضربْتُه ـ فإنّ الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصبَ زيدًا ـ أو نصبِ محلّه نحو: زيدًا مررت به. فإنّ الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محلّ «زيد»، فتقول: بزيدٍ مررتُ. فيكون محلّ المجرور نصبًا.

فإن قلتَ: أيّ الاحتمالين أرجح؟ قلتُ: الأوّل وهو ظاهر لفظه. ويؤيّده قوله في «التسهيل»:[1] إذا انتصب لفظًا أو محلًّا ضميرُ اسم سابق.[2] إلّا أنّه يلزم منه تجوّز، في موضعين: **أحدهما**: قوله: «عنه». فإنّك إذا قلتَ: زيدًا مررتُ به، لم يشغله الضمير عن «زيد»، لأنّه فعل لازم، لو سُلّط عليه لم ينصبه. ولكن قد يُقال: شغله الضمير عن «زيد»، بتجوّز، بمعنى: شغله عن العمل، في محلّه. **والآخر**: قوله: «بنصب لفظه»، والضمير لا يُنصب لفظه لأنّه مبنيّ.

ويلزم منه أيضًا تكرار. فإنّه قد[3] قال بعد:[4]

وفَصْلُ مَشْغُولٍ، بحَرفِ جَرٍّ، أو بإضافةٍ، كَوَصلِ يَجرِي

فذكرُ حرف الجرّ على هذا التقدير تكرار، لأنّه قد عُلم من قوله: «أو المحلّ».

وأمّا الاحتمال الثاني: فلا يلزم منه[5] شيء من ذلك. فتأمّله. ويؤيّده قوله في «شرح الكافية»:[6] «إذا قُدّم اسم على فعلٍ صالحٍ لنصبه لفظًا أو محلًّا». فلم يجعل التقسيم في الضمير، بل في الاسم السابق.[7] وهذا وجه ظاهر، لولا ما فيه من استعمال الباء بمعنى «عن»، في قوله: «بنصب»، على أنّ استعمال الباء بمعنى «عن» كثير.[8]

فإن قلتَ: يرد على كلامه، كما قيل، نحو: زيدٌ ما أحسَنَهُ! فإنّه فعل اشتغل بضمير اسم سابق، وليس من الباب بإجماع. قلتُ: لا يرد، لأنّ الضمير لم يشغله[9] عن الاسم السابق، لأنّ فعل التعجّب لا يعمل فيما قبله. فخرج بقوله: «عنه».[10]

---

(1) ص ٨٠. وفي النقل تصرف.
(2) زاد في ط: اهـ.
(3) سقطت من النسخ.
(4) البيت ٢٦٤.
(5) ت: «عنه». س: عليه.
(6) ص ٦١٤. وفي النقل تصرف.
(7) زاد في ط: «اهـ». ووضعها هنا خطأ.
(8) كذا، وفيه نظر من وجهين: الأول: أن كثرة الباء بمعنى «عن» خاصة بملازمتها السؤال وما اشتق منه. وهي هنا مع غيره. والثاني: أن الباء بعد «شغل» تعني الإلصاق، وحملها على المجاوزة غير صحيح. فالتفسير الأول لقول الناظم أولى. انظر: الجنى الداني ص٤١ ـ ٤٢ والمغني ص١١٠ واللسان والتاج (شغل). ح: كثر.
(9) ط: لا يشغله.
(10) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

٢٥٦ ـ فالسّابِقَ انصِبْهُ بِفِعلٍ، أُضمِرا   حَتمًا،[١]

يعني: أنّ الاسم السابق إذا نُصب فالناصب له عند الجمهور[٢] فعل مُضمر، لا يجوز إظهاره. ولهذا قال «حتمًا»، أي: إضمارًا حتمًا. لأنّ الظاهر كالعوض منه،[٣] فلا يُجمع بينهما.

فإن قلتَ: مُقتضى عبارته إيجاب نصبه، وليس نصبه بواجب في كلّ صورة، كما سيذكر.[٤] قلتُ: المراد انصبه بالمُضمر[٥] حتمًا حيث يصحّ النصب. وليس المراد: انصبه[٦] حتمًا. وذلك واضح.

وقوله:[٧]

مُـوافِـقٍ لِمـا قَـد أُظـهِرا

يعني: موافقًا[٨] له في المعنى واللفظ، إن أمكن ـ نحو: زيدًا ضربتُه. فالتقدير: ضربتُ زيدًا ضربتُه[٩] ـ أو في المعنى دون اللفظ، إن تعذّر، نحو: زيدًا مررتُ به، أي:[١٠] جاوزتُ زيدًا مررتُ به.[١١]

[أحوال الاسم المقدم]

واعلم أنّ الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام:[١٢] واجب النصب،

---

(١) السابق: المتقدم على الفعل، مفعول به لفعل محذوف، من باب الاشتغال نفسه. وأضمر: حذف. والألف بعده: للإطلاق. وحتمًا أي: وجوبًا، مفعول مطلق نائب عن مصدر أضمر.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن غير الجمهور ينصبه بالفعل الظاهر ويلغي الضمير، أو يعمل الفعل الظاهر في الضمير والاسم. إلا أنه يردّ بنحو: زيد مررت به، وزيد هدمت داره. فلا يقال: مررت زيدًا، وهدمت زيدًا.

(٣) في النسخ: لأنه كالعوض منه.

(٤) في الأبيات ٢٥٨ ـ ٢٦٣.

(٥) ت س: «نصبه بالمضمر». ح: نصبه بالمضمر إضمارًا.

(٦) ح: «بنصبه». س ط: نصبه.

(٧) الموافق: المماثل، صفة ثانية لفعل. واللام: زائدة للتقوية. وما: مفعول به لاسم الفاعل. وأظهر: لفظ به في العبارة. ح: موافقًا.

(٨) س: موافق.

(٩) سقطت من ت.

(١٠) س: والتقدير.

(١١) سقط التفسير من ت و ح. ط: جاوزت زيدًا.

(١٢) الظاهر أن ما رفع منها وجوبًا أو جوازًا فليس من باب الاشتغال. والاختيار أنه منه، ما لم يكن الضمير العائد في محل رفع، لا مطلقًا. ولذا جعلوه بين المرفوعات والمنصوبات. وانظر الصبان ٢: ٧١ و٨٦ وشرح الكافية الشافية ص٦٢٥ وحاشية يس ١: ٢٩٦ والارتشاف ٢: ١١٤.

وواجب الرفع، وراجح[١] النصب، ومستوٍ فيه الأمران، وراجح الرفع.[٢] فأشار إلى الأوّل، بقوله:[٣]

٢٥٧ ـ والنَّصبُ حَتمٌ، إنْ تَلا السّابِقُ ما   يَختَصُّ بالفِعلِ، كإنْ وحَيثُما

يعني: أنّ النصب واجب، إذا ولي الاسمُ السابق شيئًا[٤] يختصّ بالفعل، كأدوات الشرط،[٥] وأدوات التحضيض، وأدوات الاستفهام إلّا الهمزةَ. فإنّ النصب بعدها راجح، لا واجب. وقد مثّل بـ «إنْ» نحو: إنْ زيدًا ضربتَه،[٦] و «حيثما» نحو: حيثما زيدًا لقيتَه فأكرمه.[٧]

ثمّ أشار إلى الثاني، بقوله:[٨]

٢٥٨ ـ وإنْ تَلا السّابقُ ما بالابتِدا   يَختَصُّ فالرَّفعَ التَزِمْهُ، أبَدا

٢٥٩ ـ كَذا، إذا الفِعلُ تَلا ما لَنْ يَرِدْ   ما قَبلُ مَعمُولاً، لِما بَعدُ وُجِدْ[٩]

يعني: أنّ الرفع يجب لسببين:[١٠]

أحدهما: أن يتقدّم على الاسم ما يختصّ بالابتداء. ومثّل المصنّف ذلك بـ «إذا»[١١] الفجائيّة و«ليتما»، نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرٌو، وليتما بِشرٌ[١٢] كلّمتَه.

---

(١) زاد في النسخ: فيه.

(٢) س: وراجح فيه الرفع وما يستوي فيه الأمران.

(٣) النصب أي: نصب الاسم المتقدم على الفعل. والحتم: الواجب. وتلاه: وقع بعده. ويختص به: يلازمه. وما: مفعول به. والكاف: حال منها مضافة إلى «إن» على الحكاية. وحذف جواب الشرط الدلالة ما قبله عليه. والنصب فيما قرره الناظم ههنا ليس واجبًا، فيجوز الرفع بفعل مقدر مناسب المعنى. ولعل مراده منع الرفع بالابتداء. الأشموني ٢: ٧٤ ـ ٧٥ والخضري ١: ١٧٤ ـ ١٧٥ وشرح الكافية الشافية ص٦٢٥ وشرح التسهيل ٢: ١٤٠.

(٤) ح: «شيء». وكذلك كان في ت، ثم صوب كما أثبتنا. وانظر الإتحاف ٢: ٥.

(٥) ت: الشروط.

(٦) حذف جواب الشرط اختصارًا.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) التزمه: أوجبه على نفسك. وحذفت همزة الابتداء للتخفيف. وبالابتداء أي: بلفظ ذي ابتداء. والرفع: مفعول به لفعل محذوف على الاشتغال. وأل: نائبة عن ضمير الغائب أي: رفعه.

(٩) الإشارة إلى التزام الرفع. ويرد: يكون. ووجد: وقع. والكاف: مفعول مطلق لفعل محذوف: التزم. وإذا: ظرف للمحذوف. والفعل: فاعل لمحذوف يفسره تلا. وما: نكرة موصوفة مفعول به. والثانية: فاعل. وقبل: مبني لقطعه عن الإضافة متعلق بفعل الصلة المحذوفة. ومعمولاً: حال من فاعل يرد. وبعد أي: بعدَ ما لن يرد: مبني كذلك ومتعلق بوجد. وفيما عدا الأصل: «ما لم يرد». وانظر تمرين الطلاب ص٤٥ والبهجة المرضية ص٨٤. ت س: ما قبله معمول ما.

(١٠) ت ح: لشيئين.

(١١) في النسخ: «ومثال ذلك إذا». وانظر شرح التسهيل ٢: ١٣٩ والارتشاف ٢: ١٠٥ ـ ١٠٦.

(١٢) في حاشية ت أنه يتحتم هنا الرفع، وإن كان النصب جائزًا، لنص الناظم عليه.

أمّا «إذا» ففي اسم الاشتغال معها[(١)] مذاهب: جوازُ نصبه. وهو ظاهر كلام سيبويه.[(٢)] ووجوبُ رفعه، لأنّها[(٣)] لا يليها فعل ولا معمول فعل. وإنّما يليها مبتدأ، أو خبر،[(٤)] أو «أنّ»[(٥)] المفتوحة مؤوّلة بمبتدأ، أو المكسورة لأنّ الكلام معها بمنزلة مبتدأ وخبر. فمن أولاها غير ذلك فقد غيّر[(٦)] كلام العرب. قال في «شرح التسهيل»:[(٧)] «فلا يُلتفت[(٨)] إليه، وإن كان سيبويه، رحمه الله».[(٩)]

والتفصيلُ جائز.[(١٠)] فإن كان الفعل مقرونًا بـ «قد» جاز النصب بعدها،[(١١)] وإن لم يكن مقرونًا بها وجب الرفع، لأنّ الأخفش قد حكى عن العرب إيلاءها الفعلَ المقرون بـ «قد». قيل: وهو الصحيح. وأمّا «ليتما» فمذهب الجمهور أنّه لا يليها فعل، ولا معمول فعل. وقد أجاز بعضهم وقوع الجملة الفعليّة بعدها. وعلى هذا لا يمتنع النصب.

وذكر بعضهم أنّه[(١٢)] يختصّ بالابتداء أيضًا[(١٣)] واو الحال، نحو: خرجتُ وزيدٌ يضربُه عمرٌو. لا يجوز:[(١٤)] وزيدًا يضربُه عمرٌو.

والثاني:[(١٥)] أن يكون بين الاسم والفعل شيء، لا يعمل ما بعده فيما قبله. كأدوات الاستفهام والشرط والتحضيض، والموصول والموصوف،[(١٦)] و «إلّا» في الاستثناء،[(١٧)] والحروف الناسخة، و «كم» الخبريّة، ولام الابتداء، و «ما» النافية. وأمّا «لا» فعلى المذاهب في تقديم معمول ما نُفي بها. مثال ذلك: زيدٌ هل لقيتَه؟ فالرفع[(١٨)] في هذا المثال ونحوه

---

(١) فيما عدا الأصل: «بعدها». وكذلك في حاشية الأصل.

(٢) كذا. وانظر الكتاب ١: ٥٤.

(٣) ت ح: لأنه.

(٤) في النسخ: وخبر.

(٥) س ط: «وأن». وفي حاشية ت عن التواتي شاهد «إذا» الفجائية.

(٦) فيما عدا الأصل: خالف.

(٧) في ٢: ١٤٠. وانظر الإتحاف ٢: ٦ ـ ٧.

(٨) ط: ولا يلتفت.

(٩) فيما عدا الأصل: «رحمة الله عليه». وليست الجملة في شرح التسهيل.

(١٠) سقطت مما عدا الأصل.

(١١) بعدها أي: بعد إذا. وسقطت من النسخ. وانظر الإتحاف ٢: ٧.

(١٢) فيما عدا الأصل: مما.

(١٣) سقطت من ط.

(١٤) ت ط: ولا يجوز.

(١٥) أي: ثاني السببين. وهو يقابل قوله: أحدهما.

(١٦) في شرح التسهيل: نحو: ما شيء وتحبه يُكره؟ وفي حاشية ت عن التواتي، نحو: هذا رجل يحبه زيد.

(١٧) في حاشية ت عن التواتي مثال لهذا. انظر حاشية الصبان ٢: ٧٦.

(١٨) س: والرفع.

واجب، لأنّ «هل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لكونها من أدوات الصدر.[١] وتمثيل[٢] سائرها سهل، فلا نُطوّل به.[٣] وتقدير البيت: كذا إذا الفعل تلا[٤] شيئًا لن يَرِدَ[٥] ما قبله معمولاً لما وُجد بعده.

ثمّ أشار إلى الثالث، بقوله:

٢٦٠ ـ واختِيرَ نَصبٌ، قَبلَ فِعلٍ، ذِي طَلَبْ[٦]

يعني: أنّ النصب يترجّح على الرفع بثلاثة أسباب:

الأوّل: أن يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب. وهو الأمر والنهي والدعاء نحو: زيدًا اضربْه، وعمرًا لا تُهنْه، واللّهمّ عبدَكَ ارحمْه.

والثاني: أن يكون الاسم بعد شيء غلب إيلاؤه الفعلَ،[٧] كالاستفهام بالهمزة، وحيث وما ولا وإنْ، نحو: أزيدًا ضربتَه؟ وحيث زيدًا تلقاه فأكرمْه،[٨] وما زيدًا لقيتُه.

والثالث: أن يكون الاسم بعد عاطف على جملة فعليّة. وهو المراد بقوله:[٩]

---

(١) في النسخ: الصدور.

(٢) س: ومثال.

(٣) انظر شرح التسهيل ٢:١٣٨ ـ ١٣٩.

(٤) ط: إذا تلى الفعل.

(٥) في النسخ: لم يرد.

(٦) زاد في حاشية الأصل:

وبَعدَ ما إيلاؤُهُ الفِعلَ غَلَبْ

٢٦١ ـ وبَعدَ عاطِفٍ، بِلا فَصلٍ،

وهو في حاشية ت مع تتمة البيت ٢٦١. وعجز البيت ٢٦٠ وحده في ط. وفي حاشية ت عن التواتي أن صدر البيت ٢٦٠ مقيد بألا يكون ثَم عموم مع اقتران العامل بالفاء، نحو: ﴿والسّارِقُ والسّارِقةُ فاقطَعُوا أيدِيَهُما﴾. فإن فقدت الفاء كان النصب، ليوافق اللفظ المعنى، لأن الطلب يقتضي الجملة الفعلية، والخبر لا تلزمه. واختير: رجح. والطلب قد يكون بالفعل، أو بالأداة مع الفعل. وإيلاؤه الفعل أي: إيقاعه قبل الفعل. وغلب: كثر وتغلب على ما يخالفه، في كلام العرب. والعاطف: حرف العطف. وفصل أي: بين حرف العطف واسم الاشتغال. وبعد: معطوف على قبل، ولا يعلق. وما: مضاف إليه نكرة موصوفة. وإيلاء: مبتدأ مضاف إلى نائب فاعله، وهو مفعوله الثاني. والفعل: مفعوله الأول. وجملة غلب: خبر إيلاء. والجملة الكبرى: صفة ما. ولا: نافية بين الجار والمجرور. والتعلق بصفة لعاطف.

(٧) انظر الإتحاف ٢:٨. س: لفعل.

(٨) «حيث» ههنا غير جازمة. ولذلك ثبتت ألف «تلقاه». والفاء: زائدة لما يشبه الشرط. شرح الكافية الشافية ص٦٢٠. وفيما عدا الأصل: أكرمه.

(٩) المعمول: المرفوع أو المنصوب أو المجرور. والمراد: الفعل ومعموله. والمستقر: الواقع. وأول أي: في أول الجملة. وعلى: تتعلق بعاطف. وأول: ظرف لمستقر. وفي ط تتمة البيت. وذكر ابن هشام أنه وجد بعد هذا البيت آخر في نسخة، وهو:

وانصِبْ، إذا ما خِيفَ مِن أن يَلتَبِسْ مُفَسَّرٌ بالوَصفِ، مُختارًا، وقِسْ

قال الشيخ يس: هو إشارة إلى مسألة يترجح فيها النصب. وهي أن يتوهم في الرفع الصفة. يس ١:٢٢٢.

عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ، مُسْتَقِرٌّ أَوَّلا

واحترز بقوله: «مُستقرّ أوّلاً» من ذات الوجهين.[١] وستأتي. مثال ذلك: لقيتُ زيدًا وعَمرًا كلّمتُه. وإنّما رجح النصب للمُشاكلة بعطف فعليّة على مثلها. واحترز بقوله: «بلا فصل» من نحو: قامَ زيدٌ، وأمّا عمرٌو فأكرمتُه. فلا أثر للعطف[٢] مع الفعل بـ «أمّا» لأنّها من أدوات الصدر.[٣] فالكلام بعدها مُنقطع عمّا قبلها، فالرفع بعدها أرجح، ما لم يوجد مُرجّح النصب، نحو: وأمّا زيدًا[٤] فأكرمْه.

تنبيهان:

الأوّل: تجوّز المصنّف في قوله: «على مَعمولِ فعل»، وليس كذلك. وإنّما العطف[٥] على الجملة الفعليّة.

الثاني: لترجيح النصب أسباب أُخر، لم يذكرها هنا:

أحدها: أن يكون اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على جملة فعليّة، نحو: أتيتُ القومَ حتّى زيدًا مررتُ به.[٦] فـ «حتّى» هنا حرف ابتداء، ولكن لمّا وليها في اللفظ بعض ما قبلها شابهت العاطفة، فلو قلتَ: ضربتُ زيدًا حتّى عمرٌو ضربتُه، تعيّن رفع «عمرو»، لزوال شبه «حتّى» الابتدائيّة بالعاطفة، إذ لا تقع العاطفة إلّا بين[٧] كلّ وبعض. ذكره في «شرح التسهيل».[٨]

والثاني:[٩] أن يُجاب به[١٠] استفهام بمفعولِ ما يليه، أو بمضافٍ إليه مفعولُ ما يليه. مثال الأوّل قولك، في جواب: «أيَّهم[١١] ضربتَ»: زيدًا ضربتُه. ومثال الثاني قولك، في جواب: «غلامَ أيِّهم ضربتَ»: غلامَ زيدٍ ضربتُه.

---

(١) ت: «من ذات وجهين». ح س: «من جملة ذات وجهين». وانظر البيت ٢٦٢ وشرحه.

(٢) أي: أن الحرف قبل «أما» هو للاستئناف، فلا عطف، والجملة بعد استئنافية. كذا قيل. انظر الصبان ٢: ٧٩. والصواب أن الجملة الكبرى معطوفة على الأولى. وفي حالة النصب يقدر الفعل المحذوف بعد «عمرو» لأن «أما» لا يليها الأفعال.

(٣) س: «الصدور».

(٤) المرجح هنا وقوع الاسم قبل فعل ذي طلب. ح ط: زيد.

(٥) انظر الإتحاف ٢: ٨. وفي النسخ: يعطف.

(٦) كذا. وفي هذا يتعين نصب «زيد» لا بفعل مقدر، بل بالعطف على «القوم»، لأن «حتى» وقعت بين كل وبعض فهي عاطفة، والجملة الأخيرة مؤكدة. والصواب ما مثل به ابن مالك: ضربت القوم حتى زيدًا ضربت أخاه. فعطف المفرد هنا لا يجوز لأن الضرب وقع على أخيه لا عليه، بخلاف ما مثل به المرادي وابن هشام في التوضيح ٢: ١١.

(٧) ت: «بعد». وفي الحاشية تصويب كما أثبتنا.

(٨) في ٢: ١٤٢. و «حتى» فيما مثل به حرف جر عنده لا حرف استئناف. انظر: ٣: ١٦٦ منه والكتاب ١: ٥٩.

(٩) سقطت الواو من ح و س.

(١٠) زاد في ح: اسم.

(١١) ت: من.

والثالث:(١) أن يكون رفعه يُوهم وصفًا مُخلًا،(٢) كقوله تعالى:(٣) ﴿إنّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ﴾. فالنصب فيه راجح،(٤) لأنّ الرفع يُوهم أن يكون «خلقناه» صفة مُخصِّصة،(٥) والنصب يرفع ذلك الوهم،(٦) إذ الصفة لا تُفسِّر ناصبًا لما قبلها. وإذا لم يكن صفة فهو خبر،(٧) فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر. وهو(٨) مذهب أهل السُّنّة. وقد قُرئ بالرفع.

ثمّ أشار(٩) إلى الرابع، بقوله:(١٠)

٢٦٢ ـ وإنْ تَلا المَعطُوفُ فِعلًا، مُخْبَرًا ... بِـهِ عَـنِ اسـمٍ، فـاعـطِـفَـنْ مُـخَـيَّـرا

يعني: أنّه إذا وقع اسم الاشتغال بعد عاطف على جملة ذات وجهين ـ وهي الابتدائيّة التي خبرها فعل نحو: زيدٌ قامَ، وعمرٌو(١١) أكرمتُه ـ فيجوز الرفعُ مُراعاة لصدرها، والنصبُ مُراعاة لعجزها، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، لأنّ في كلّ منهما مُشاكلة.(١٢)

فإن قلتَ: ينبغي ترجيح النصب لترتّبه على أقرب المُشاكَلتين.(١٣) قلتُ: قد رجّحه بعضهم على الرفع لذلك، ولا ينهض لأنّ الرفع مُترجّح(١٤) بعدم الإضمار. فلكلّ منهما(١٥) مُرجّح، فتساويا. وقد حُكي عن الفارسيّ ترجيح الرفع.

---

(١) سقطت الواو من س.

(٢) أي: مخلًا بالمعنى المقصود، يوهم معنيين أحدهما هو غير مقصود، يفسد المراد.

(٣) الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٤) س: أرجح.

(٥) في حاشية ت عن التواتي أن تقدير الرفع: كلُّ شيءٍ مخلوقٍ لنا هو ثابتٌ بقدر. فيفهم منه أن ثمة أشياء خلقها غير الله بغير قدر. وذلك باطل. وانظر حاشية الصبان ٢: ٨٠.

(٦) كذا. وتوهم الصفة وارد بالنصب أيضًا. فيكون التقدير: خلقنا كل شيءٍ مخلوق بقدر ـ نحو: ﴿وفَعَلتَ فَعلتَكَ الَّتِي فَعَلتَ﴾ ـ ثم حذف العامل لدلالة ما بعده. وليس من باب الاشتغال. إلا أن احتمال الوصفية في الرفع أقوى. الصبان ٢: ٨٠. وفيما عدا الأصل: التوهم.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: على حذف مضاف أي: تفسير خبر لا خبر. وذلك ليوافق قول الناظم في البيت ٢٥٦.

(٨) ط: فهو.

(٩) ح: وقد أشار.

(١٠) فعلًا أي: جملة فعلية. ومخيرًا أي: بين الرفع والنصب على السواء. ومخبرًا: صفة فعلًا. وبه: في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول مخبر، ولا يعلقان خلافًا للأزهري. وعن: تتعلق بمخبر. ومخيرًا: حال من فاعل اعطف.

(١١) ط: وعمرًا.

(١٢) أي: مشاكلة للجملة الاسمية الكبرى، أو الفعلية الصغرى. وفي حاشية ت عن التواتي أن العطف على الخبر أقرب لأنه له محل من الإعراب. قلت: بل عطف الكبرى على الكبرى هو الصواب.

(١٣) يعني أن الجملة الفعلية «قام» أقرب من الجملة الاسمية: زيد قام. فمشاكلتها أولى. ت: «المشاكلين». س: المتشاكلين.

(١٤) ح س ط: مرجح.

(١٥) ت: فلكل واحد منهما.

فإن قلتَ: كان ينبغي أن يقول: «بلا فصل»، كما قال في البيت السابق، احترازًا من نحو: زيدٌ قامَ وأمّا عمرٌو فأكرمتُه.(١) فالرفع فيه أرجح،(٢) ولا أثر للعطف.(٣) قلتُ: استغنى(٤) بتقديم الاحتراز عنه.

فإن قلتَ: ما(٥) المُراد بقوله: «المعطوف»؟ قلتُ: إن أراد اسم الاشتغال فقد(٦) تسامح في العبارة، وإن أراد جملة الاشتغال فهو صحيح.

تنبيه: حكم شِبه العاطف في هذه المسألة حكم العاطف، نحو: زيدٌ أتى القومَ حتّى عمرًا مرَّ به(٦). وقد سبق بيان ذلك. وحكم شِبه الفعل إذا وقع خبرًا(٧) في هذه المسألة حكم الفعل، نحو: هذا ضاربُ عبدَاللهِ وعمرٌو يكرمُه.

ثمّ أشار إلى الخامس، بقوله:(٨)

٢٦٣ ـ والرَّفعُ، في غَيرِ الَّذِي مَرَّ، رَجَحْ فَمـا أُبِيـحَ افـعَـلْ، ودَعْ مـا لَم يُبَـحْ

مثاله: زيدٌ ضربتُه. لأنّه خلا من مُوجب النصب، ومُوجب الرفع،(٩) ومُرجّح النصب، ومُستوي الأمرين. وإنّما رجح رفعه، لأنّه لا إضمار فيه.(١٠)

٢٦٤ ـ وفَصلُ مَشغُولٍ، بِحَرفِ جَرٍّ، أو بـإضـافـةٍ، كَـوَصـلٍ يَـجـرِي(١١)

يعني: أنّ الأقسام الخمسة المُتقدّمة مع الفعل المُباشر للضمير جارية، مع ما مَنعَ من مباشرته حرفُ جرّ أو إضافةٌ. فمثل: «إنْ زيدًا ضربتَه»(١٢) في وجوب النصب: إنْ زيدًا مررتَ به، أو رأيتَ أخاه. وقس على بقيّة المسائل.

فإن قلتَ: كيف يصحّ ذلك في جميع المسائل، وقد ذكروا أنّ النصبَ في نحو: «زيدًا

(١) انظر الإتحاف ٢: ٩. ح: «عمرو فأكرمه». ط: عمرًا فأكرمته.

(٢) فيما عدا الأصل: راجح.

(٣) ح س: ولا أثر فيه للعاطف.

(٤) زاد هنا في الأصل: «عنه». وهذه الزيادة تقتضي أن يكون بعدها: «بتقديم الاحتراز منه». يعني ما في البيت ٢٦١.

(٥) ح: فما.

(٦) كذا. وانظر تعليقنا على التنبيه الأول في شرح البيت ٢٦١ والإتحاف ٢: ٩.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) الرفع أي: للاسم المشغول عنه. والذي مر أي: في الأبيات ٢٥٥ ـ ٢٦٢. ورجح أي: على النصب. ومعنى الشطر الثاني: ما أبيح لك بمقتضى تلك القواعد أجره في الكلام، وما لا فلا. وفي: تتعلق بالفعل رجح. وما: اسم موصول مفعول مقدم لا فعل. والثاني: مفعول دع. وسقط الشطر الثاني مما عدا س، وألحق بحاشية الأصل.

(٩) ح: «ومن موجب الرفع». وسقط من ت و س.

(١٠) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(١١) المشغول: العامل بعد اسم الاشتغال. والإضافة أي: المضاف. مصدر بمعنى اسم المفعول. ووصل أي: للعامل المشغول بضمير الاسم. ويجري: يكون حكمه. وبحرف: متعلقان بفصل. وبإضافة: معطوفان لا يعلقان. والكاف: مفعول مطلق ليجري. والجملة خبر فصل.

(١٢) فيما عدا الأصل: «رأيته». وحذف جواب الشرط اختصارًا.

ضربتُه» أحسنُ منه في:[1] «زيدًا ضربتُ أخاه»، والنصبَ في[1]: «زيدًا ضربتُ أخاه» أحسنُ منه في «زيدًا مررتُ به»[2] لوصول «ضربتُ» بنفسه ـ وعكَسَ ابنُ كَيسان ـ والنصبَ في «زيدًا مررتُ به» أحسنُ منه في:[3] «زيدًا مررتُ بأخيه»؟ قلتُ: كلّ هذه المسائل مُتساوية في ترجيح الرفع على النصب، وتفاوتُ مراتب النصب فيها لا يُنافي ذلك.[4]

[اشتغال الوصف العامل]

٢٦٥ ـ وسَوِّ، في ذا البابِ، وَصفًا ذا عَمَلْ بالفِعلِ، إنْ لَم يَكُ مانِعٌ حَصَلْ[5]

يعني: أنّ[6] حكمَ الوصف العامل، في تفسير ناصب الاسم السابق، حكمُ الفعل. والذي يُسوَّى[7] بالفعل في هذا الباب، من الأوصاف، اسمُ الفاعل واسم المفعول. واحترز بالوصف ممّا يعمل عملَ الفعل وليس بوصف، كالمصدرِ المُقدّر بالفعل وحرف مصدريّ،[8] واسم الفعل ـ وأمّا[9] المصدر النائب عن فعله فعلى الخلاف، في جواز تقديم معموله ـ وبقوله «ذَا عمل» من اسم الفاعل بمعنى الماضي[10] فإنّه لا عمل له، وبقوله «إن لم يكُ مانعٌ حَصَل.[11]» من اسمِ الفاعلَ الواقع صلة لـ «أل». فإنّه لا يعمل فيما قبل «أل»، لأنّها موصولة، وما لا يعمل لا يُفسّرِ عاملاً في هذا الباب.

فإن قلتَ: يَرِدُ[12] عليه الصفة المُشبّهة. فإنها لا تقع في باب الاشتغال. قلتُ: هي كاسم الفاعل الواقع صلة لـ «أل»، لأنّها لا يتقدّم معمولها عليها. فالعلّة واحدة.[13]

---

(١) أقحم في ت: نحو.
(٢) في حاشية ت عن التواتي: وجه ذلك أن الفعل المقدر في «زيدًا ضربت أخاه» خالف الظاهر في اللفظ فقط، ووافقه في التعدي، بخلاف المقدر في «زيدًا مررت به» أي: جاوزت زيدًا مررت به. فإنه يخالفه في اللفظ والتعدية. وانظر حاشية الصبان ٢: ٨٣.
(٣) زاد في س: «نحو». وقد يكون الفصل بغير ما ذكر نحو: زيدًا أكرمت مكرمًا له، وأكرمت من أكرمه.
(٤) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: أن هذا الحكم لا يرد في أدوات الشرط المختصة بالأفعال. فللوجوب والجواز ثماني صور، أربع لاسم الفاعل، وأربع لاسم المفعول. وانظر الأشموني ٢: ٨٣ ـ ٨٤. وسوه به: اجعله مساويًا له في الحكم. والمراد: فيما أمكن منه لأنه لا يتأتى بعض وجوه النصب هنا. والباب: باب الاشتغال، والوصف: المشتق. وحصل أي: وقع في العبارة. وذا: صفة وصفًا. وبالفعل: متعلقان بسو. ويك: ناقص مجزوم حذفت نونه للتخفيف. وجملة حصل: خبره. وهو خبر بالكون العام. وليس حذف جواب الشرط ضرورة، خلافًا للأزهري.
(٦) سقطت من الأصل و س.
(٧) ط: يستوي.
(٨) في حاشية ت عن التواتي: نحو: أعجبني ضربك.
(٩) س: فأما.
(١٠) ح س: المضي.
(١١) سقطت من النسخ.
(١٢) س: ترد.
(١٣) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

٢٦٦ ـ وعُلقةٌ، حاصِلةٌ بِتابِعِ، كَعُلقةٍ بِنَفسِ الاسمِ الواقِعِ[١]

يعني: أنّ الشاغل إذا كان أجنبيًا، وله تابع سببيّ،[٢] فالحكم معه كالحكم مع السببيّ المحض. وأطلق[٣] في التابع وهو مُقيّد بالنعتِ، نحو: هندٌ ضربتُ رجلاً يضربُها،[٤] وعطفِ البيان، نحو: زيدٌ[٥] ضربتُ عمرًا أخاه ـ فلو جعلتَ أخاه بدلاً امتنع[٦] ـ وعطفِ النسق بالواو خاصّة، نحو: زيدًا[٧] ضربتُ عمرًا وأخاه، لإفادتها معنى الجمع.[٨] فلو كان العطف بغيرها امتنع.

---

(١) العلقة: الارتباط النحوي بين اسم الاشتغال والعامل. وفي حاشية ت عن التواتي تفسير العلقة بالعلاقة السببية بين الشاغل والاسم المشغول عنه، باشتمال الأول على ضمير يعود على الثاني. والحاصلة: الكائنة. وهي صفة لعلقة بالكون العام. والتابع: التابع النحوي للمشغول به. والباء في الشطرين: للسببية. والواقع: الكائن مشغولاً به. وعلقة: مبتدأ نكرة سوغ الابتداء بها وصفها. وبتابع: متعلقان بحاصلة. والكاف: خبر. وبنفس: متعلقان بصفة لعلقة لا بنفس علقة، خلافًا للأزهري. وتقديم «نفس» في مثل هذا عربي صحيح، وليس خطأ كما زعم البعض. وهو من تقديم المضاف على المضاف إليه، لا التوكيد على المؤكَّد. وإذا كانت العلقة بمعنى الضمير الراجع إلى الاسم السابق فالباءان بمعنى: مع.

(٢) السببي: ما معه ضمير يعود على اسم الاشتغال.

(٣) ط: فأطلق.

(٤) ط: «يحبها». وفي حاشية ت: فالشاغل هو «رجلاً»، وله تابع سببي لهند.

(٥) ط: زيدًا.

(٦) في حاشية ت عن التصريح ١: ٣٠٦: ألا ترى أنك إذا قدرت الأخ... قاله الشاطبي.

(٧) ت ط: زيد.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: وغيرها يفيد الترتيب، مع أن العطف على نية تكرار العامل في الواو وغيرها. والترتيب وصف غير طردي. وسألت شيخنا عن الفرق فتوقف. وأما الفاعل والنائب فأجرى هذا الحكم المتقدم فيهما. فتأمله. وانظر الأشموني ٢: ٨٦.

تعدّي الفعل ولزومه(١)

٢٦٧ ـ عَلامةُ الفِعلِ المُعَدَّى أن تَصِلْ «ها» غَيرِ مَصدَرٍ، بِهِ، نَحوَ: عَمِلْ(٢)

الفعل قسمان: مُتعدّ ولازم. فعلامة المُتعدّي صلاحيته لأن يتّصل به ضمير يعود على غير المصدر، نحو: عَمِلَ. فتقول:(٣) الخيرُ عَمِلَه زيدٌ. وإنّما احترز عن هاء المصدر،(٤) لأنها تتّصل بالمُتعدّي واللازم. فليست علامة لواحد منهما.

فإن قلتَ: كان ينبغي أن يستثني ضمير ظرفي الزمان والمكان. فإنّه يتّصل بالفعل اللازم كضمير المصدر، نحو:(٥)

* ويَـــومًـــا شَـــهِـــدْنـــاهُ *

والمِيلَ سِرتُه. قلتُ: لا يتّصل باللازم ضمير الزمان ولا المكان حتّى يُتوسَّع(٦) فيه، ويُنصبَ ذلك الضمير نصبَ المفعول به.

فإن قلتَ: يَرِدُ عليه نحو:(٧) «كنتُه». فإنّ الضمير خبر «كان»، وهو ضمير غير المصدر، ولا يُطلق على «كان» وأخواتها أنّها أفعال مُتعدّية. قلتُ: إنّما لم يُنبّه على هذا لوضوحه.

(١) التعدي: أن يقتضي الفعل مفعولاً به أو أكثر ليتم معناه. فهو يتعدى فاعله ولا يكتفي به. واللزوم: أن يكتفي الفعل بفاعله فيلزمه. وقد يقتضي في المعنى مفعولاً به أو أكثر يصل معناه إليه بحرف جر. وزاد في ط: قال.

(٢) العلامة: الدلالة التي تشير إلى الشيء وتُعينه. والمعدى: المتعدي. وتصل: تُلحِق. وحذفت همزة «هاء» للتخفيف. والمصدر المؤول خبر علامة. وفاعل تصل: ضمير المخاطب. وها: مفعول به منصوب بفتحة الهمزة المحذوفة. والمشهور في «نحو» في مثل هذا من الألفية هو الضم خبرًا لمبتدأ محذوف. وقد أهمل ضبطه فيما عدا ت. وضبط فيها بالفتح، وهو مفعول به لفعل، تقديره: أعني، أو مفعول مطلق لمحذوف: انح. انظر تمرين الطلاب ص٧. ونحو: مضاف إلى عمل على الحكاية.

(٣) في النسخ: تقول.

(٤) أغفل الناظم والشارح هاء السكت. وهي تلحق اللازم والمتعدي.

(٥) قسيم بيت للأخطل تمامه:

ويَـومًـا شَـهِـدنـاهُ سُـلَيـمًـا وعـامِـرًا قَـلـيـلٌ، سِوَى الطَّعـنِ الـنِّـهالِ، نَـوافِـلُهْ

عبث الوليد ص١١٣. وسليم وعامر: قبيلتان. والنهال: المرتوية بالدماء. وصف الطعن به، والطعن مصدر أريد به الطعنات. والنوافل: الغنائم. مفردها نافلة.

(٦) س: يتسع.

(٧) سقطت من الأصل.

وأيضًا فـ «كان» وأخواتها مُشبّهة[١] بالمُتعدّي، وربّما أُطلق على خبرها المفعول.[٢]

٢٦٨ ـ فانصِبْ بِهِ مَفعُولَهُ، إنْ لَم يَنُبْ   عَن فاعِلٍ، نَحوَ: تَدَبَّرتُ الكُتُبْ[٣]

قوله «فانصب به» تصريح، بأنّ ناصب المفعول به هو الفعل. وهذا هو الصحيح.[٤] وشَرَطَ في نصبه ألّا ينوب عن فاعل، نحو: تَدبَّرتُ الكتبَ. فلو ناب عن الفاعل رُفع، كما تقدّم في بابه.[٥]

ثمّ قال:[٦]

٢٦٩ ـ ولازِمٌ غَيرُ المُعَدَّى،

يعني: ما سوى المُتعدّي هو اللازم، ولا ثالث لهما.[٧]

فإن قلتَ: ثَمَّ قسم ثالث[٨] صالح للتعدّي واللزوم، كما ذكر في «التسهيل».[٩] قلتُ: هو غير خارج عن القسمين.

[الفعل اللازم]

ثمّ أشار إلى أنّ من اللّازم ما يُستدلّ على لزومه بمعناه، ومنه ما يُستدلّ على لزومه بزنته، فقال:[١٠]

وحُتِمْ   لُزُومُ أفعالِ السَّجايا، كَنَهِمْ

أفعال السجايا: ما دلّ على معنى قائم بالفاعل لازم[١١] له، كشَجُعَ وجَبُنَ[١٢] وحَسُنَ وقَبُحَ، ونَهِمَ إذا كثر أكله.[١٣]

---

(١) أي: لعملها الرفع والنصب.

(٢) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٣) به أي: بالفعل. والباء: للاستعانة. والمفعول أي: المفعول به. وفاعل ينب: يعود على المفعول. وتدبرت الكتب أي: نظرت فيها. والجملة في محل جر مضاف إليه على الحكاية، وحذف جواب الشرط غير ضرورة خلافًا للأزهري. وقولهم: المفعول به أي: الاسم المفعول الفعلُ به. فنائب الفاعل مضمر، وبه: متعلقان باسم المفعول.

(٤) انظر الإتحاف ١: ١٣٠. وقيل: الناصب للمفعول هو الفاعل أو الفعل والفاعل أو المفعولية.

(٥) في الأبيات ٢٤٢ ـ ٢٥٤.

(٦) غير: مبتدأ خبر: لازم. وقدم الخبر للحصر.

(٧) سقط: «ولا ثالث لهما» من النسخ، ثم ألحق بحاشية س.

(٨) سقطت من النسخ، ثم ألحقت بحاشية ت.

(٩) ص ٨٣. وزعم الصبان ٢: ٨٧ أن فيه جعل هذا القسم واسطة.

(١٠) في النسخ: «بوزنه فقال». وحتم: وجب وتحتم. واللزوم: عدم التعدي. والسجايا: جمع سجية. وهي الطبيعة في الجسم أو النفس أو السلوك. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(١١) اللازم: الثابت. والثبوت نسبي في السجايا.

(١٢) في النسخ: كنهم وحمق.

(١٣) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

٢٧٠ ـ كَذا «افعَلَلَّ»،[١]

نحو: اقشَعَرَّ واشمأزَّ واطمأنَّ.[٢]

والمُضاهِي «اقعَنسَسا»[٣]

يعني به[٤] ما كان على وزن «افعَنلَلَ» كاحرنجمتِ الإبلُ أي: اجتمعتْ. وكذا ما أُلحق بـ«افعَنلَلَ»، كاقعَنْسَسَ البعيرُ إذا امتنع من أن يقاد، واحرنبَى الديكُ إذا[٥] انتفشَ. والمُضاهي يعني المُشابه.

قيل:[٦] وينبغي أن يكون «اقعنسس» فاعلَ المُضاهي[٧] والمفعول محذوف.[٨] أي: وكذا[٩] الفعل الذي ضاهاه اقعنسس، نحو: احرنجمَ.[١٠] لأنّ «اقعنسس» مُلحق باحرنجمَ.[١١]

وما اقتضَى نَظافةً، أو دَنَسا[١٢]

٢٧١ ـ أو عَرَضًا،[١٣]

نحو: نَظُفَ ووَضُؤَ وطَهُرَ، ونحو:[١٤] نَجِسَ ورَجُسَ وقَذُرَ.[١٥] «أو عرضًا»، وهو ما ليس حركة جسم، من معنى قائمٍ بالفاعل غيرِ ثابت[١٦] فيه، كمرِضَ وكسِلَ ونَشِطَ وحَزِنَ وفَرِحَ.[١٧]

---

(١) الإشارة إلى حتمية اللزوم أي: ما كان على وزن افعللّ مثل أفعال السجايا في اللزوم. وافعللّ: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره الكاف. والجملة استئنافية، لا معطوفة بحرف محذوف كما ذكر الشاطبي.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن هذه الأفعال قيل: إنها ملحقة باحرنجم. فالأصل: «اطمأنَنَ» ثم نقلت حركة النون الأولى إلى الساكن وأدغمت. قلت: افتقاد النون ثالثة زائدة ينفي الإلحاق. وزاد في س: وقوله.

(٣) المضاهي: المشابه في الوزن الصرفي، معطوف على محل افعللّ.

(٤) سقطت من س و ط.

(٥) سقطت مما عدا ح. وانظر الإتحاف ٢: ١٤.

(٦) سقطت من ط.

(٧) ت ح ط: «فاعل بالمضاهي». س: «فاعلًا بالمضاهي». وانظر تمرين الطلاب ص٤٦ والأشموني ٢: ٨٨.

(٨) ح: محذوفًا.

(٩) س ط: وكذلك.

(١٠) ط: كاحرنجم.

(١١) ت ح: «يلحق باحرنجم». وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(١٢) اقتضى: أفاد. وما: اسم موصول معطوف على محل افعللّ.

(١٣) سقط: «أو عرضًا» مما عدا الأصل.

(١٤) سقطت من ح.

(١٥) زاد في س: وقوله.

(١٦) في حاشية ت عن الزياتي على التوضيح: يعني دائمًا. وإلا فقد يكون له ثبوت.

(١٧) زاد فيما عدا الأصل: قوله.

أو طاوَعَ المُعَدَّى لِواحِدٍ،(١)

المُراد بالمُطاوع ما دلّ على قَبول الأمر، نحو: مددتُ الثوبَ فامتدَّ، ودحرجتُ الشيءَ فتدحرجَ. واحترز بقوله: «لواحد» من مُطاوع المُتعدي إلى اثنين. فإنّه مُتعدّ إلى واحد.(٢)

[تعدية اللازم وحذف حرف الجر]

٢٧٢ ـ وعَدِّ لازِمًا، بِحَرفِ جَرِّ(٣)

يعني: أنه إذا عَلِقَ اللازمُ بمفعول به معنًى عُدّي بحرف الجرّ، نحو: ذهبتُ بزيدٍ، بمعنى: أذهبتُه. ونحو: رغبتُ في الخيرِ، وأعرضتُ عن الشرّ. وقد جاء تعدية(٤) المُتعدّي إلى واحد بالباء إلى ثان،(٥) كقوله تعالى: ﴿ولَولا دَفعُ اللهِ النّاسَ بَعضَهُم بِبَعضٍ﴾.(٦)

وإنْ حُذِفْ فالنَّصبُ لِلمُنجَرّ(٧)

يعني: أنّ حرف الجرّ إذا حُذف نُصب المجرور. وقد يُحذف، ويبقى عمله. وهو ضربان: شاذّ كقوله:(٨)

* أشارَتْ، كُلَيبٍ بالأكُفِّ، الأصابِعُ *

ومُطّرد نحو:(٩)

* ولَيلٍ كَمَوجِ البَحرِ *

---

(١) زاد في س:

كَمَدَّهُ، فامتَدّا

والمعدى: المتعدي. ولواحد: متعلقان به. واللام بمعنى: إلى. وجملة طاوع: معطوفة على اقتضى. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. (٢) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٣) عده: اجعله متعديًا. ولازمًا أي: فعلًا لازمًا. والباء: تتعلق بالفعل عد.

(٤) في النسخ: تعدي.

(٥) بالباء وإلى ثان: تتعلق بالمصدر تعدية.

(٦) الآية ٤٠ من سورة الحج. ت: «دفاع». والمراد: أن المصدر متعد بنفسه إلى الناس وعدي إلى «بعض» بالباء.

(٧) سكن آخر «حذف» للإدغام وحقه الفتح. والمنجر: الاسم المجرور. وزاد في س: «نقلًا» وهو أول البيت ٢٧٣.

(٨) عجز بيت للفرزدق، صدره في س:

إذا قِيلَ: أيُّ النّاسِ شَرُّ قَبِيلةٍ؟

ديوانه ص٥٢٠ والعيني ٢:٥٤٢ والخزانة ٣:٦٦٩. يريد: إلى كليب. ومثله: اللهِ صدقت أي: أقسم بالله، ولاهِ ابن عمك أي: للهِ. وأجاز ابن مالك القياس في حذف الجار مع بقاء عمله، في العطف وبعد «لا» وفي جواب ما تضمن مثله. شرح التسهيل ٣:١٨٩ ـ ١٩٢ والارتشاف ٢:٤٧١.

(٩) قسيم بيت لامرئ القيس، تتمته في س:

أرخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ، بأنواعِ الهُمُومِ، لِيَبتَلِي

ديوانه ص١٨. والسدول: جمع سدل. وهو الستر. ويبتلي: يختبر ويمتحن.

أي: ورُبّ ليل. وسيأتي بيانه[١] في باب «حُروف الجرّ».

وأمّا حذفه ونصب المجرور[٢] فهو نوعان: مقصور على السماع، ومُطّرد. والمقصور على السماع: مخصوص بالضرورة، ووارد في السَّعة. فالمخصوص بالضرورة كقوله:[٣]

* وأُخفِي الَّذِي لَولا الأَسَى لَقَضانِي *

أي: لقضى عليّ. والوارد في السَّعة كقولهم: شكرتُه ونصحتُه، في أحد الأقوال، وكقولهم: ذهبتُ الشامَ، أي: إلى الشام. والمُطّرد حذفه[٤] مع «أنَّ» و «أنْ» بشرط أمن اللبس، نحو: عجبتُ أنّكَ ذاهبٌ،[٥] أي: من أنّك. وعجبتُ أن يَدُوا، أي: يَغرموا الدِّية. وهذا معنى قوله:[٦]

٢٧٣ ـ نَقلاً، وفي «أنَّ» و «أنْ» يَطَّرِدُ   مَعَ أمنِ لَبسٍ، كَعَجِبتُ أن يَدُوا

واحترز بأمن اللبس من نحو: رغبتُ في أن تفعل. فلا يجوز حذفه، لئلّا يُوهم أنّ المُراد: عن أن.[٧]

فإن قلتَ: فقد حُذف في قوله:[٨] ﴿وتَرغَبُونَ أن تَنكِحُوهُنَّ﴾، قلتُ: عنه جوابان: أحدهما: أن يكون حُذف، اعتمادًا على القرينة[٩] الرافعة للبس. وقد أشار إلى هذا في «منهج

---

(١) في شرح البيت ٣٨٣.

(٢) النصب في مثل هذا بالفعل عند البصريين، وبنزع الخافض عند الكوفيين. وجزم الكسائي بوجوب الجر، وأجازه سيبويه. شرح التصريح ١: ٣١٣ والمغني ص٥٨٠ والكتاب ١: ٤٦٤ وشرح التسهيل ٢: ١٥٠ وإعراب الجمل ص٣٣٠.

(٣) عجز بيت لعروة بن حزام، صدره في س:

تَحِنُّ، فتُبدِي ما بِها، مِن صَبابةٍ

الكامل ١: ٢٠ والعيني ٢: ٥٥٢. والأسى: جمع أسوة. وهي التأسي.

(٤) إذا كان هذا الحذف في خبر نحو: لا بد ولا محالة.. فالمصدر المؤول في محل جر لا نصب، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. وزعم المبرد أن المصدر هو الخبر فهو في محل رفع. الأزهية ص٣٢٩ وإعراب الجمل ص٣٢٩.

(٥) ط: فاضل.

(٦) النقل: المنقول سماعًا، حال من نائب فاعل «حذف» في البيت السابق. وهو ضمير حرف الجر. وجملة يطرد: معطوفة على الحال. وفي: تتعلق بيطرد. وكذلك مع. واللبس: تبادر غير المقصود. وذهب الأخفش الأصغر إلى اطراد الحذف دون شرط، إذا تعين الحرف ومكانه. وسقط «نقلًا» من س. وفي حاشية ت طرتان للتعليق على اطراد الحذف قبل أنّ وأن، وإحدى الطرتين عن السهيلي. انظر حاشية الصبان ٢: ٩٢ وحاشية يس ١: ٣١٣.

(٧) زاد في ح و س و ط: تفعل.

(٨) الآية ١٢٧ من سورة النساء. وزاد فيما عدا الأصل: تعالى.

(٩) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ١٦. أن سياق الآية يدل على أن المحذوف هو «في». فإن قوله: «اللّاتِي لا تُؤتُونَهُنَّ ما كُتِبَ لَهُنَّ» تضمن النهي عن عدم إكمال صداق اليتيمة، مع الرغبة في نكاحها لمالها وجمالها. ولو كانت الرغبة عنهن لما حسن ذلك.

السالك».[١] والآخر: أن يكون حُذف لقصد[٢] الإبهام، ليرتدع بذلك من يرغب فيهنّ لجمالهنّ ومالهنّ،[٣] ومن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ[٤] وفقرهنّ. وقد أجاز بعض المُفسّرين التقديرين، والله أعلم.[٥]

[تقديم أحد المفعولين]

٢٧٤ ـ والأصلُ سَبقُ فاعِلٍ مَعنًى، كـ«مَنْ» مِن: أَلبِسُنْ مَن زارَكُم نَسجَ اليَمَنْ[٦]

الكلام هنا على المُتعدّي من غير بابي: ظَنَّ وأعلَمَ. وهو ضربان: متعدّ إلى واحد، نحو: ضربتُ زيدًا، أو مُتعدّ إلى اثنين، نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا. فأشار إلى أنّ الأصل في باب «أعطى» تقديم[٧] ما هو فاعل في المعنى من مفعوليه، كـ «زيد» من: أعطيتُ زيدًا درهمًا، و «مَن» في[٨] قوله: ألبسُنْ مَن زارَكم نسجَ اليمن.[٩]

٢٧٥ ـ ويَلزَمُ الأصلُ، لِمُوجِبٍ عَرا[١٠]

يعني: أنّ الأصل المذكور ـ وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى ـ قد يكون واجبًا. وذلك لأسباب، منها خوفُ اللَّبس نحو: أعطيتُ زيدًا عَمرًا، وحصرُ[١١] الثاني نحو: ما أعطيتُ زيدًا إلّا درهمًا، وكونُ[١٢] الأوّل ضميرًا مُتّصلاً والثاني ظاهرًا[١٣] نحو: أعطيتُكَ درهمًا. وقوله: «عَرا» أي: وُجِدَ[٩].

وتَركُ ذاكَ الأصلِ حَتمًا قَد يُرَى[١٤]

---

(١) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:١٦ أن منهج السالك هو شرح لأبي حيان على ألفية ابن مالك. قلت: لم يتم تأليفه، وهو مطبوع في نيوهافن سنة ١٩٤٧.

(٢) في النسخ: «لأجل». وانظر التوضيح ١:٣١٣ حيث نقل كلام المرادي.

(٣) س: وصلاحهن.

(٤) في حاشية ت: «لدمامتهن» بالدال المهملة. معناه القبح. كذا وجد.

(٥) زاد في النسخ: «قوله»، وفي ط: ثم قال.

(٦) الأصل أي: في ترتيب مفعولي المتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. والنسج: المنسوج أي: الثوب المنسوج. وسبق: خبر الأصل، مصدر مضاف إلى فاعله في المعنى. ومفعوله محذوف أي: المفعولَ معنى. ومعنى: منصوب بنزع الخافض. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى «مَن» على الحكاية. ومِن: تتعلق بحال من «مَن».

(٧) ح: «أن تقدم». وكذلك كان في ت، ثم صوب كما أثبتنا.

(٨) فـ «مَن» هنا هو اللابس، أي: فاعل في المعنى. ونسج هو الملبوس، أي: مفعول في المعنى. ط: من.

(٩) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(١٠) يلزم: يجب. وأل: عهدية ذكرية. والموجب: السبب يوجب التزام الأصل. واللام: تتعلق بيلزم.

(١١) ت ح ط: أو حصر.

(١٢) ت: «أو كان». ح: أو كون.

(١٣) ح: ظاهر.

(١٤) ترك الشيء: التخلي عنه. وحتمًا أي: واجبًا، مفعول ثان مقدم ليرى بمعنى: يوجد. ومفعوله الأول هو ضمير نائب الفاعل. والجملة خبر ترك.

أي:[١] أنّه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى، على خلاف الأصل. وذلك لأسباب، منها حصرُ الأوّل نحو: ما أعطيتُ درهمًا إلّا زيدًا، وكونُ[٢] الثاني ضميرًا مُتّصلًا والأوّل ظاهرًا[٣] نحو: الدرهمُ أعطيتُه زيدًا، واتّصالُ[٤] ضمير بالأوّل يعود على الثاني نحو: أعطيتُ الدابّةَ راكبَها. وما خلا من المُوجِب والمانع جاز بقاؤه على الأصل، وجاز خروجه عن الأصل، كما ذَكر في الفاعل.[٥]

[حذف المفعول والفعل]

٢٧٦ ـ وحَذفَ فَضلةٍ أجِزْ، إن لَم يَضُرْ كَحَذفِ ما سِيقَ جَوابًا، أو حُصِرْ[٦]

المفعول من غير باب «ظنّ» فضلة، فيجوز[٧] حذفه اختصارًا، كما جاز ذلك في مفعولي[٨] «ظنّ»، ويجوز حذفه اقتصارًا بخلاف باب «ظنّ». فتقول: «ضَربتُ»، وتحذف المفعول لغير دليل. وكذلك «أعطيتُ» يجوز حذف مفعوليه معًا اقتصارًا، أو حذف[٩] أحدهما اقتصارًا، وإن كان ذلك ممتنعًا في باب «ظنّ».

ثمّ نبّه على أنّ حذف الفضلة مشروط بألّا يضرّ. فإن كان حذفه يضرّ امتنع[١٠] ـ ومثّله بالمُجاب به، كقولك: «زيدًا» في جواب: مَن ضَربتَ؟ ـ وبالمحصور كقولك: ما ضربتُ إلّا زيدًا. وممّا يمتنع حذفه ما حُذف عامله نحو: إيّاكَ والأسدَ.[١١]

٢٧٧ ـ ويُحذَفُ النّاصِبُها، إنْ عُلِما[١٢]

---

(١) فيما عدا الأصل: يعني.
(٢) ح: أو كون.
(٣) ت ح: ظاهر.
(٤) ح: أو اتصال.
(٥) في البيت ٢٣٨. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٦) ت: «لم يَضِرْ». والشرح يقتضي ما أثبتنا. وانظر الأشموني ٢: ٩٤ وحاشية الصبان عليه. والفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه بعد العُمَد. وهي هنا المفعول به. وأجز أي: لا تمنع. وسيق: أورد. وحذفت الراء الثانية من «يضرر» للوقف. وليس حذف جواب الشرط ضرورة، خلافًا للأزهري. والجملة الشرطية حال من فاعل: أجز. والكاف: صفة لحذف. وجوابًا: حال من نائب الفاعل، حذفت صفتها أي: كائنة لسؤال.
(٧) س: يجوز.
(٨) انظر شرح البيت ٢١٦، وتفسير الاختصار والاقتصار هناك.
(٩) ت س ط: وحذف.
(١٠) زاد في س: حذفه.
(١١) زاد في النسخ: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(١٢) الناصب: نائب فاعل. وحذف قبله الموصوف به أي: العامل الناصب. وها: في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل، لأن الإضافة لفظية والتقدير: الناصبُ إياها. وفيه ضمير مستتر يعود على العامل فاعل له. والضمير في علم: يعود عليه أيضًا. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

يعني: أنّه يجوز[١] حذف الفعل الناصب للفضلة، بشرط أن يُعلم،[٢] جوازًا في نحو: ﴿قالُوا: خَيرًا﴾،[٣] ووجوبًا في باب: الاشتغال والنداء،[٤] والتحذير والإغراء بشرطه،[٥] وما كان مَثَلًا[٦] أو كان كالمَثَل.[٧] وإلى هذا أشار، بقوله:[٨]

وقَـدْ يَـكُـونُ حَـذفُـهُ مُـلتَـزَمـا

واحترز بقوله «إن عُلم»[٩] ممّا لا دليل عليه، فلا يجوز حذفه. والله أعلم.

(١) يجوز ههنا بمعنى يصح، ليتسنى عطف «وجوبًا» على «جوازًا». انظر الكليات ٥: ١٢٧. وإلا وجب أن يقدر «يجب» قبل «وجوبًا».

(٢) ما يعلم به العامل هو قرينة من المقام أو المقال. وفي حاشية ت عن التصريح ١: ٣١٤ ـ ٣١٥: كقولك لمن سدد... قرينة الحال.

(٣) الآية ٣٠ من سورة النحل. وفوقها في ت: أي: أنزلَ خيرًا.

(٤) فوقها في ت: كيا عبد الله، لأن «يا» عوض عن الناصب، ولا يجمع بين العوض والمعوض. وهو من التصريح ١: ٣١٥.

(٥) في حاشية ت عن التصريح ١: ٣١٥: أي: شرط التكرار... حذفه لذلك.

(٦) في حاشية ت عن التواتي الأمثال: الكلابَ على البقر، أحشفًا وسوء المكيلة؟ كلَيهما وتمرًا، وتقدير الأفعال المحذوفة.

(٧) فيما عدا الأصل: «أو كالمثل». انظر الإتحاف ٢: ٢٤ ـ ٢٥. وفي حاشية ت: قوله: «كالمثل» نحو قوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيرًا لَكُم﴾، يعني: انتهوا وائتوا خيرًا لكم. وباب التحذير نحو: الضيغمَ الضيغمَ، أي: احذر. والإغراء نحو: الأهلَ والولدَ، أي: الزم.

(٨) حذفه أي: حذف العامل. والملتزم: الواجب عمله.

(٩) ت ح: إن علما.

التنازُع في العمل[1]

[شروط التنازع]

٢٧٨ ـ إنْ عامِلانِ اقتَضَيا، في اسمٍ، عَمَلْ قَبـلُ فـلِلواحِـدِ، مِـنـهُـمـا، الـعَـمَـلْ[2]

قوله «إن عاملان» يعني: من الفعل وشِبهه، كاسم الفاعل والمفعول واسم الفعل. ولا مدخل للحرف في هذا الباب. وشمل قوله: «عاملان» الفعلين نحو:[3] ﴿آتوني، أُفرِغْ عَلَيهِ قِطرًا﴾، والاسمين نحو:[4]

* عُـهِـدتَ مُـغِـيثًـا، مُـغْـنِـيًـا مَـن أجَـرتَـهُ *

والاسمَ والفعلَ نحو:[5] ﴿هاؤُمُ اقرَؤُوا كِتابِيَهْ﴾، وعكسَه نحو:[6]

* لَقِيتُ، فلَم أنكُلْ عَنِ الضَّربِ مِسمَعا *

وقال في «التسهيل»: «[7]فصاعدًا»، ليشمل[8] تنازُع أكثرَ من اثنين.

---

(١) التنازع في اللغة: التجاذب، وفي الاصطلاح: توجه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد.

(٢) المراد بالعاملين أن يكونا ملفوظًا بهما. واقتضى: طلب على سبيل الوجوب. والعمل: النصب أو الرفع أو كلاهما. وعاملان: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده. وفي: تتعلق بالمصدر عمل. وهو مفعول به حذف تنوينه في الوقف على لغة ربيعة. وقبل: ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة أي: قبله، والضمير لاسم. والظرف متعلق بحال من فاعل اقتضى. ومن: تتعلق بحال من الواحد. وليس في البيت إيطاء لأن ما في قافيتي الصدر والعجز مختلفان.

(٣) الآية ٩٦ من سورة الكهف. وزاد في النسخ: «قوله تعالى». والقطر: الذائب من النحاس أو الحديد.

(٤) صدر بيت عجزه:

فـلَـم أتَّـخِـذْ إلا فِـنـاءَكَ مَـوئـلا

العيني ٣: ٢. وعهدت: عرفت. والمغيث: الناصر والمعين. وأجرت: حميت. والفناء: ساحة الدار. والموئل: الملجأ.

(٥) الآية ١٩ من سورة الحاقة. ت: «والاسم مع فعل نحو». ح: «والاسم». وها: اسم فعل بمعنى: خذ. والهمزة بدل من حرف الخطاب.

(٦) عجز بيت لمالك بن زغبة، صدره في س وحاشيتي ت و ح:

لَقَـد عَـلِمَـتْ أُولَى الـمُـغِـيـرةِ أنَّـنِـي

العيني ٣: ٤٠ والخزانة ٣: ٤٣٩. وفي النسخ: «لَحِقتُ». وأنكل: أضعف وأجبن. ومسمع اسم رجل. وفي حاشية ت: «والبيت... زغبة». وهو من العيني ٣: ٤٠. وفي حاشية س عن نسخة: آلُ المغيرة.

(٧) ص ٨٦. وألحق بحاشية ت: إن عاملان. (٨) في النسخ: فشمل.

قيل: ولم يُوجد[١] أكثر من ثلاثة، كقوله:[٢]

أتـانِـي، فـلَـم أُسـرَرْ بـِهِ، حِـينَ جـاءنِـي كِـتـابٌ، بـأعـلَى الـقُـنَّـتَـيـنِ، عَـجِـيبُ

فإن قلتَ: هل يُشترط هنا كون الفعل مُتصرّفًا؟ قلتُ: شرطَه ابن عُصفور، ولم يشترطه المُصنّف. وأجاز في «التسهيل»[٣] تنازع فعلَي التعجّب، لكن[٤] بشرط إعمال الثاني، حتّى لا يُفصل بين الأوّل ومعموله، وأجازه المبرّد على[٥] إعمال كلّ منهما.

وقوله «اقتَضَيا» يُخرج نحوَ قول امرئ القيس:[٦]

* كَفانِي، ولَم أطلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المالِ *

على جعل الواو عاطفة. فإنّ الثاني لم يقتض[٧] «قليلاً». والمُراد: كفاني قليل[٨] ولم أطلب المُلكَ. فليس من[٩] التنازع. ويَخرج به[١٠] أيضًا العاملان المؤكَّد أحدُهما بالآخر، نحو:[١١]

* أتــاكَ، أتــاكَ، الــلّاحِــقُــونَ *

فإنّ الثاني منهما لا اقتضاء له إلّا التوكيد. فلا عمل له، وإنّما العمل للأوّل. وأجاز المصنّف

---

(١) انظر الإتحاف ٢: ٢٦. وزاد في ح: تنازع.

(٢) جزء بن ضرار. شرح الحماسة ص٣٤٣ والعيني ٣: ٣٨. ت: «أسرُر». ط: «أسرر». والقنتان: جبل أسود مشرف. وفي حاشية الأصل أن «أتى» عامل أول، و «أسرر» عامل ثان، و «جاء» عامل ثالث، والقنة رأس الجبل. قلت: ذكر «به» مع العامل الثاني يخالف ما جاء في الأبيات ٢٨٢ ـ ٢٨٤ وشرحها. فالضمير لغير رفع، وليس مما يمتنع حذفه كما ورد في شرح التسهيل ٢: ١٧٣. إذ يصح التركيب والمعنى بحذفه مع الباء. ولذا جعل المرزوقي التنازع بين عاملين فيه. وقد ورد تنازع أكثر من ثلاثة نحو: أمر النبي ﷺ الذي لا يُتمّ ركوعه، فصلّى ثم جاء فسلّم، فقال: «ارجعْ فصَلّ فإنّكَ لَم تُصَلّ» ثلاثًا. صحيح البخاري ص٢٦٣ ـ ٢٦٤. فثلاثًا: مفعول مطلق تنازع فيه أربعة: صلّى وجاء وسلم وقال. ولا يشترك «أمر» في التنازع هنا لئلا يصير المعنى أنه أمره ثلاثًا فقال ثلاثًا، أي: ست مرات ثلاثًا بعد ثلاث.

(٣) ص ٨٦. وأجاز ابن العلج تنازع الحرفين في معمول واحد.

(٤) سقطت من س.

(٥) ح: وأجاز المبرد.

(٦) عجز بيت، صدره في حاشيتي ت و ح:

فـلَو أنّـمـا أسـعَـى لِأدنَـى مَـعِـيـشَـةٍ

ديوانه ص٣٩ والعيني ٣: ٣٥ والخزانة ١: ١٥٨.

(٧) في النسخ: لم يطلب.

(٨) ألحق بحاشية ت: من المال.

(٩) زاد في ح و س و ط: باب.

(١٠) س: منه.

(١١) قسيم بيت، تمامه في حاشية ت:

فـأيـنَ، إلَى أيـنَ الـنـجـاءُ بِـبَـغـلَـتِـي أتـاكَ أتـاكَ الـلّاحِـقُـونَ، احـبِـسِ احـبِـسِ

العيني ٣: ٩ والخزانة ٢: ٣٥٣. والنجاء: السرعة. ومفعول احبس هو البغلة. وانظر شرح البيت ٥٣٠.

مع[١] هذا الوجه أن يُنسب العمل لهما،[٢] لكونهما شيئًا واحدًا. وعلى التقديرين ليس من التنازع، إذ لو كان منه لقيل: أتوكَ أتاكَ، أو أتاكَ أتوكَ. وأجاز بعضهم أن يكونَ منه، ويكونَ قد أضمر في أحد الفعلين[٣] مُفردًا، كما حكى سيبويه:[٤] ضَربَني وضربتُ قومَك.

وقوله «في اسم» يَخرج به نحوُ:[٥] ضربتُ زيدًا وأكرمتُ عمرًا. فإنّ كلّا منهما مُتوجّه إلى غير ما توجّه إليه الآخَر، فلم يقتضيا العمل[٦] في اسم واحد.

فإن قلتَ: ينبغي أن يقول:[٧] «في اسم فأكثر»، ليشمل تنازع المُتعدّي إلى اثنين، وإلى ثلاثة. قلتُ: قد منع بعض النحويّين[٨] التنازع في المُتعدّي إلى اثنين، وإلى ثلاثة. والمُختار جوازه،[٩] لسماعه في المُتعدّي إلى اثنين، وللقياس[١٠] في المُتعدّي إلى ثلاثة. وعبارة المصنّف لا تأبى ذلك، لأنّ المُراد بقوله: «اقتَضَيا في اسم» أن يتوجّه كلّ من العاملين إلى الاسم الذي توجّه إليه الآخر، ولا يمتنع[١١] أن يتوجّها بعده إلى اسم آخَر، فيتنازعا الاسمين معًا.[١٢]

فإن قلتَ: قد شرط في «التسهيل»[١٣]، في الاسم المتنازَع فيه، أن يكون غير سببيّ مرفوع، نحو:[١٤]

---

(١) شرح التسهيل ٢:١٦٥. وفي الأصل: «على». وفوقها: «مع». وفي النسخ: واختار المصنف مع.
(٢) ط: لأحدهما.
(٣) س: العاملين.
(٤) الكتاب ١:٤١.
(٥) سقطت من ح و س.
(٦) سقطت من ت و س.
(٧) س: يقال.
(٨) في الأصل: قد منع النحويون.
(٩) انظر عجز البيت ٢٩٠. ط: الجواز.
(١٠) ح: «وبالقياس». ط: والقياس.
(١١) ت: ولا يمنع.
(١٢) قول الشاعر:

طَلَبتُ، فلم أُدرِكْ بِوَجهِي، فلَيتَني قَعَدتُ، ولَم أَبغِ النَّدَى بَعدَ سائِبِ

فيه تنازع الأفعال: طلب وأدرك وأبغ، في: الندى وبعد، وتنازع الفعلين: طلب وأدرك، في: بوجه.
(١٣) ص ٨٦ وشرحه ٢:١٦٦ ـ ١٦٧. واختار فيهما خلافًا لبعض النحاة أن يكون نحو: «ما قام وقعد إلا زيد» محمولاً على حذف الفاعل لا على التنازع، وتقديره: ما قام أحد ولا قعد إلا زيد. وفيه حذف الفاعل وفاقًا لمن أجازه في التفريغ، وفيما لم يذكره هو مما يجوز خلافه. انظر شرح التسهيل ٢:١١٩ ـ ١٢٤ و٢٦٩ والارتشاف ٢:٢٩٩ ـ ٣٠٠. فقد يكون من التنازع نحو: لا يضر وينفع ويعطي ويمنع ويصل ويقطع ويخفض ويرفع إلا الله.
(١٤) عجز بيت، صدره في س وحاشية ت:

قَضَى كلُّ ذِي دَينٍ، فوَفَّى غَرِيمَهُ

وفي حاشية ت أيضًا: «البيت لكثير بن عبدالرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي. وكنيته أبو صخر». ديوانه ص١٤٣ =

* وعَـزّةُ مَـمـطُـولٌ مُـعـنَّـى غَـرِيـمُـهـا *

لأنك لو قصدتَ فيه التنازع لأسندت أحدهما إلى السببيّ، والآخَر إلى ضميره. فيلزم[١] عدمِ ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ. وإنّما يُحمل ذلك على أنّ المتأخِّر مُبتدأ مُخبر[٢] عنه بالعاملين قبله. قلتُ: لم يذكر أكثرهم هذا الشرط. فلذلك لم يذكره هنا. وأجاز بعض النحويّين في البيت التنازع.[٣]

وقوله «عَمَلْ» يشمل الرفع والنصب. فقد يطلبان رفعًا، نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ. وقد يطلبان نصبًا، نحو: رأيتُ وأكرمتُ زيدًا. وقد يطلب الأوّل رفعًا والثاني نصبًا، نحو: قامَ وأكرمتُ زيدًا. وقد يكون بالعكس، نحو: أكرمتُ وأكرمَني زيدٌ. فالصور أربعة.[٤]

وقوله: «قبلُ» تنبيه على أنّ مطلوب المتنازعين لا يكون إلّا مُتأخِّرًا عنهما. فلو تقدّم عليهما نحو: زيدٌ قامَ وقعدَ، فلا تنازع لأنّ كلًّا[٥] أخذ مطلوبه. أعني ضميرَ الاسم السابق. هذا معنى ما علّل به المُصنّف[٦] وغيره، وهي علّة قاصرة. ومُقتضى ذلك ألّا يمتنع تقديم مطلوبهما،[٧] إذا طلبا نصبًا. وقد أجاز الفارسِيّ التنازع مع توسّط المعمول، وأجازه بعضهم مع التقدّم.[٨]

وقوله «فلِلواحدِ منهما العَمَلْ» يعني في لفظ المُتنازَع فيه، لأنّ الآخَر له عمل،[٩] ولكن في ضميره. وذهب الفرّاء في نحو: «قامَ وقعدَ زيدٌ» إلى أنّ العمل لكليهما. فزيدٌ مرفوع بالفعلين

= والعيني ٣: ٣ ـ ٤. والغريم: الدائن. والممطول: المدافع بالتسويف. والمعنّى: المعذب. ط: «نحو قول الشاعر». قلت: إذا جعل غريم نائب فاعل ممطول صار ارتباط الخبر بالمبتدأ، وخلو الخبر الثاني منه جائز. ثم في الشطر الأول تنازع قضى ووفى في غريم، وفي البيت أيضًا تنازع آخر في الجملة الحالية: عزة ممطول غريمها. والمتنازعان هما أيضًا: قضى ووفى. والتنازع في الجمل لم أقف على ذكره عند أحد، والجمهور على منع التنازع في الحال. واشتراط الرفع في السببي غير ملزم. فلا فساد في نحو: زيد أكرمه وأحسن إليه أخوه. والشرط المانع هو فقد الرابط. الصبان ٢: ١٠١.

(١) ط: فلزم.

(٢) س: مخبرًا.

(٣) المقتصد ص٣٣٩ ـ ٣٤١ والارتشاف ٣: ٨٨. وفي حاشية ت عن التواتي: أن إجازة التنازع فيه لأن ضمير السببي قائم مقام شيئين، كأنه قيل: ممطول هو أي غريمها. وعقب على ذلك بما يرد عليه. انظر التوضيح ١: ٣١٨ ـ ٣١٩ وحاشية الصبان ٢: ١٠١.

(٤) كذا. وهو جائز لتقدم المعدود على العدد.

(٥) ت ح: كل واحد.

(٦) شرح الكافية الشافية ص٦٤٣.

(٧) أقحم ههنا في الأصل: «إلّا». وهو خلاف ما أراد المرادي. وانظر التوضيح ١: ٣١٧ ـ ٣١٨ والأشموني ٢: ٩٩.

(٨) في البيت ٨٨ مثال لتقدم المنصوب المتنازع فيه على عاملين، في البيت ٢٩٠ تقدم على ثالث بعد اثنين. ت ط: التقديم.

(٩) في النسخ: العمل.

معًا. والصحيح أنّه لأحدهما.(١)

[الفعل العامل]

٢٧٩ ـ والثّانِ أَولَى، عِندَ أهلِ البَصرَهْ واختارَ عَكسًا غَيرُهُم ذا أُسرَهْ(٢)

عمل كلّ(٣) منهما مسموع، والخلاف في الترجيح. فقال البصريّون: إعمال الثاني أرجح، لقُربه. وقال الكوفيّون: إعمال الأوّل أرجح، لسبقه. وقال بعض النحويّين: يتساويان. وفصّل أبو ذرّ الخُشَنيّ،(٤) فقال: إن كان إعمال الثاني يؤدّي إلى الإضمار(٥) في الأوّل فيُختار إعمال الأوّل. وإلّا فيُختار إعمال الثاني. والصحيح مذهب البصريّين، لأنّ إعمال الثاني هو الأكثر،(٦) وإعمال الأوّل قليل. نقل ذلك سيبويه عن العرب.(٧)

٢٨٠ ـ وأعمِلِ المُهمَلَ، في ضَميرِ ما تَنازَعاهُ، والتَزِمْ ما التُزِما(٨)

المهمل هو الذي لم يُسلَّط على الاسم الظاهر، فيُعمل في ضميره مُطابقًا له. ثمّ إن كان الثانيَ أُضمر فيه المرفوعُ وجوبًا، والمنصوبُ على المُختار. ومن حذفه قول الشاعر:(٩)

بِعُكاظَ، يُعشِي النّاظِرِيـ ـنَ، إذا هُمُ لَمَحُوا، شُعاعُهْ

أي: لمحوه. وقيل: «إنّ حذفه مخصوص بالضرورة». والصحيح جوازه في الاختيار. وإن كان الأوّلَ ففيه تفصيل سيأتي.(١٠)

فإن قلتَ: ما معنى قوله «والتزمْ ما التُزما»؟ قلتُ: يحتمل ثلاثة أوجه: **أحدها**: أن يكون المُراد: والتزم ما التُزم، من مُطابقة الضمير للظاهر. وهو رأي الشارح.(١١) **والثاني**: أن يكون

(١) زاد في النسخ: «قوله»، وفي ط: ثم قال.
(٢) حذفت ياء «الثاني» للتخفيف. ويراد به العامل الثاني من المتنازعين. وأولى أي: أحق بالعمل من الأول. وعكسًا أي: عكس مذهب البصريين. وغيرهم أي: الكوفيون. حصر الغير بهم مع أنه يشمل آخرين. وذا أي: صاحب. والأسرة: رهط الإنسان أي: جماعته. والثان: مبتدأ. وعند: ظرف لأولى. وذا: حال من غير. والمراد: غيرهم صاحب جماعة. فالقيد بالحال عيّن المراد بالغير. وهم الكوفيون لأنهم جماعة تقابل البصريين.
(٣) زاد في ت وح و ط: واحد.
(٤) مصعب بن محمد الأندلسي الجياني، من عظماء نحاة الأندلس وإمام في العربية والفقه والأدب، ضابط متقن حافظ. توفي أوائل القرن السابع. بغية الوعاة ٢: ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ومعجم المطبوعات ص٣١١.
(٥) ت: إضمار.
(٦) وأكثر ورودًا في القرآن الكريم. شرح التسهيل ٢: ١٦٧ ـ ١٦٨، والارتشاف ٣: ٨٩.
(٧) الكتاب ١: ٣٩. وزاد في النسخ: «قوله»، وفي ط: ثم قال.
(٨) أي: أعمل العامل المهمل في محل الضمير. والتزم: أوجب على نفسك. والتُزم أي: في كلام العرب.
(٩) عاتكة بنت عبدالمطلب. شرح الحماسة ص٧٤٣ والعيني ٣: ١١. وعكاظ: اسم موضع. ويعشي: يضعف البصر. تصف جمعًا من الفرسان هو جيش العدو.
(١٠) في شرح البيت ٢٨١. (١١) ص ٢٥٤.

المُراد: والتزم ما التُزم، ممّا سيذكره،[١] من وُجوب حذفه من الأوّل في بعض الأحوال، وتأخيره[٢] في بعضها. **والثالث**: أن يكون المُراد: والتزم ما التُزم - وهو العُمدة - فلا تحذفه،[٣] بخلاف الفضلة. فيُؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول، معمولاً للثاني - وهو حسن - فليس هذا الكلام، كما قيل، حشوًا.[٤]

٢٨١ - كَيُحسِنانِ، ويُسِيءُ ابناكا[٥]

هذا مثال لإعمال الثاني. ولذلك[٦] أضمر في الأوّل، فقال: يُحسنان.[٧]

وقَد بَغَى، واعتَدَيا، عَبداكا[٨]

هذا مثال لإعمال الأوّل. ولذلك أضمر في الثاني، فقال: واعتديا. وهذا المثال مُتّفق على جوازه. ومنع الكوفيّون المثال الأوّل، لأنّ مذهبهم منع الإضمار قبل الذكر، في هذا الباب. وحاصل مذهبهم أنّ الأوّل إذا طلب مرفوعًا لم يجز إعمالُ الثاني، والإضمارُ في الأوّل، سواء طلب الثاني مرفوعًا، نحو: يُحسنانِ ويُسيءُ ابناكا،[٩] أو منصوبًا، نحو: ضرَباني وضربتُ الزيدينِ.

فإن قلتَ: قد تقدّم أنّ كلًّا من الفريقين أجاز إعمال الأوّل وإعمال الثاني، وإنّما اختلفوا في الترجيح، وقد ذكرتَ أنّ الكوفيّين منعوا إعمال الثاني إذا طلب الأوّل مرفوعًا. فلا يكون الاختلاف[١٠] في الترجيح إلّا مع[١١] طلب الأوّل منصوبًا. قلتُ: إنّما منعوه إذا أُضمر المرفوع في الأوّل. وقد أجاز الكسائيّ إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأوّل، وأجاز الفرّاء إعماله بشرط تأخير[١٢] فاعل الأوّل. فتقول[١٣] على مذهب الكسائيّ: يُحسنُ ويُسيء ابناك، وضربَني وضربتُ الزيدينِ، وعلى مذهب الفرّاء: يُحسِنُ ويُسيءُ ابناكَ هما، وضربَني وضربتُ الزيدينِ

---

(١) في البيتين ٢٨٢ و٢٨٣.
(٢) ت س: وتأخره.
(٣) في النسخ: فلا تحذفها.
(٤) ت: «حشو». وزاد في النسخ: «قوله»، وفي ط: ثم قال.
(٥) الكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.
(٦) ت: «فلذا». ط: «ولذا».
(٧) سقط: «فقال يحسنان» من الأصل. وزاد في النسخ: «قوله»، وفي ط: «ثم قال».
(٨) بغى: ظلم.
(٩) ت: ابناك.
(١٠) س: الخلاف.
(١١) س: إذا.
(١٢) ط: تأخر.
(١٣) ط س: فيقال.

هما. [وقد أجاز الفرّاء أيضًا أن يُرفع[١] الاسم بهما، في نحو: يُحسنُ ويُسيءُ ابناكَ. وقد تقدّم][٢] ذكر مذهبه أوّل الباب. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب، لسماعه.[٣] حكى سيبويه: ضربُوني وضربتُ قومَك.[٤]

فإن قلتَ:[٥] قد قيل: إنّه لم ينقله عن العرب، بل هو مثال مُخرَّج[٦] على مذهبه. قلتُ: هو خلاف الظاهر. وأيضًا فقد[٧] سُمع نظيره في الكلام الفصيح، كقوله:[٨]

جَفَونِي، ولَم أجفُ الأخِلّاءَ، إنَّنِي ... لِغَيرِ جَمِيلٍ، مِن خَلِيلِيَ، مُهمِلُ

وليس هذا بضرورة، لتمكّنه من أن يقول: جفاني ولم أجف الأخلّاءَ. فيُعمل الأوّل، ويحذف مفعول[٩] الثاني لأنّه فضلة.[١٠]

[ذكر المعمول وحذفه]

٢٨٢ ـ ولا تَجِيءْ مَعْ أوَّلٍ، قَد أُهمِلا، ... بِمُضمَرٍ، لِغَيرِ رَفعٍ أُوهِلا[١١]

٢٨٣ ـ بَل حَذفَهُ الزَمْ، إن يَكُنْ غيرَ خَبَرْ ... وأخِّرَنْهُ، إن يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ[١٢]

إذا أُهمل الأوّل فإمّا أن يطلب مرفوعًا أو منصوبًا، فإن طلب مرفوعًا أُضمر فيه، خلافًا للكوفيّين كما سبق. وإن طلب منصوبًا فإمّا أن يكون فضلة، أو غير فضلة. فإن كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور، لأنّه مُستغنى عنه، فلا حاجة لإضماره قبل الذكر. ولم يوجب في «التسهيل»[١٣] حذفه، بل جعله أولى. ومن إثباته قول الشاعر:[١٤]

إذا كُنتَ تُرضِيهِ، ويُرضِيكَ صاحِبٌ، ... جِهارًا فكُنْ، في الغَيبِ، أحفَظَ لِلوُدِّ

---

(١) ط: أن يرتفع.
(٢) سقط من الأصل. وانظر آخر شرح البيت ٢٧٨.
(٣) سقطت من س.
(٤) الكتاب ١: ٤٠.
(٥) سقط: «فإن قلت» من الأصل.
(٦) في النسخ: خرج.
(٧) س: قد.
(٨) رجل من فصحاء طيئ. شرح الكافية الشافية ص٦٤٥ والعيني ٣: ١٤. والأخلاء: جمع خليل.
(٩) ت: معمول.
(١٠) زاد في النسخ: «قوله»، وفي ط: ثم قال.
(١١) ت ح: «أُهْلا». وسكون عين «مع» قبل متحرك لغة. وأهل وأوهل بمعنى: جُعل أهلاً. فالواو بدل من همزة. وانظر البيت ٣٩٤ وتعليقنا عليه. ومع والباء: تتعلقان بتجئ. ولغير: متعلقان بأوهل. وجرّ أول هنا لأنه صفة على وزن «فوعل» لا اسم تفضيل.
(١٢) الزم: أوجب على نفسك. وحذفه أي: حذف الضمير. والجملة معطوفة على: لا تجئ. وهو: ضمير فصل وتوكيد لفظي لا محل له. وحذف جواب الشرطية ضرورة.
(١٣) ص ٨٦.
(١٤) العيني ٣: ٢١. ت ح: «للعهد». وجهارًا أي: عيانًا.

ووافق هنا مذهب الجمهور. وإن كان غير فضلة، كالمفعول من باب «ظنّ»، جيء به مؤخَّرًا ليُؤمنَ من[١] الإضمارِ قبل الذكر، أو حذفِ ما هو عُمدة.

أمّا تقديمه فقال الشارح:[٢] لا يجوز عند الجميع.[٣] قلتُ: وظاهر[٤] «التسهيل» جوازه. وقد حكى ابن عُصفور فيه[٥] ثلاثة مذاهب: **أحدها**: إضماره مُقدَّمًا كالمرفوع، نحو: ظَنَّنيه، أو إيّاه، وظننتُ زيدًا قائمًا. **والثاني**: الإضمار مؤخّرًا، كما جزم به المصنّف هنا. **والثالث**: حذفه لدلالة المُفسِّر عليه. قال: وهذا أسَدُّ المذاهب، لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصلِ.

تنبيهـان:

الأوّل: قد ظهر بما[٦] ذُكر أنّ كلامه هنا مُخالف للتسهيل[٧] من وجهين: أحدهما: أنّه جزم هنا بحذف الفضلة، وهو المراد بقوله: «غيرَ خبر». والثاني: أنّه جزم بتأخير الخبر، ولم يجزم بهما في «التسهيل»، بل أجاز التقديم.

والثاني:[٨] أنّ قوله «غير خبر» قد يُوهم أنّ ضمير المُتنازَع فيه إذا كان مفعولاً أوّلاً في باب «ظنّ» يجب حذفه. وليس كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناعِ الحذف ولزومِ التأخير. ولذلك قال الشارح:[٩] لو قال بدله:

واحذِفْهُ، إنْ لَم يَكُ مَفعُولَ «حَسِبْ» [وإنْ يــكُــنْ ذاكَ فــأخِّــرْهُ، تُــصِــبْ

لسلم.[١٠]

قلتُ: قوله «مفعولَ حَسِب»][١١]يُوهم أنّ غير مفعول «حَسِبَ» يجب حذفه، ولو[١٢] كان خبرًا. وليس كذلك، لأنّ خبر «كان» لا يُحذف أيضًا، بل يُؤخَّر كمفعول «حَسِبَ»، نحو: زيدٌ كانَ، وكنتُ قائمًا، إيّاه. وهذا مندرج[١٣] تحت قول المُصنّف «خَبَرْ».[١٤] ولو قال:

---

(١) سقطت من النسخ.
(٢) ص ٢٥٨.
(٣) زاد في ط: اهـ.
(٤) ص ٨٦. وسقطت الواو من النسخ.
(٥) شرح جمل الزجاجي ١: ٦١٦ ـ ٦١٧. ط: «عنه». وسقطت من ت و ح.
(٦) س ط: مما.
(٧) ت ح: يخالف التسهيل.
(٨) سقطت الواو من النسخ. ط: والتنبيه الثاني.
(٩) ص ٢٥٩. وفيه وفي ت و ح: ولو.
(١٠) ح: «لأجلى»، وفي شرح ابن الناظم: «لخلص من ذلك التوهم». وسقط من ت و س.
(١١) سقط من الأصل. وانظر الأشموني ٢: ١٠٧.
(١٢) فيما عدا الأصل: وإن.
(١٣) تحتها في ت: «انظر ابن غازي». الإتحاف ٢: ٣١ ـ ٣٤.
(١٤) ط: غير خبر.

بَـل حَـذفُـهُ، إنْ كـانَ فَـضـلةً، حُـتِـمْ وغَـيـرُهـا تـأخِـيـرُهُ قَـدِ الـتُـزِمْ

لأجاد.[١]

٢٨٤ ـ وأظهِرِ، انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرا لِغَـيـرِ مـا يُـطـابِـقُ الـمُـفَـسِّـرا[٢]

يعني: أنّ الإضمار مُمتنع إذا تخالفَ صاحبُ الضمير ومُفسِّره، كأن يكون الضمير خبرًا لمُثنّى ومُفسِّره مُفرد.[٣] وقد مثّل ذلك بقوله:[٤]

٢٨٥ ـ نَـحـوُ: أظُـنُّ، ويَـظُـنّـانِـي أخـا، زَيـدًا وعَـمـرًا أخَـوَيـنِ، فـي الـرَّخـا[٥]

فزيدًا وعمرًا: مفعول أوّل لـ «أظنّ»، و «أخوين» مفعوله الثاني ـ [والياء من «يظنّاني» مفعول أوّل له، و «أخًا» مفعوله الثاني][٦] ـ وهو خبر[٧] في الأصل. فلو أُضمر فإمّا أن يجعل مُطابقًا[٨] للمُفسِّر ـ وهو ثاني مفعولي «يظنّاني»[٩] ـ أو لصاحبه. وهو أوّل مفعولي «أظنّ». فإن جُعل مُطابقًا للمفسِّر أُفرد، فقيل: «إيّاه»، فيلزم الإخبار بمُفرد عن مُثنّى. وإن جُعل مُطابقًا لصاحبه قيل: «إيّاهما»، فيلزم عود ضمير مُثنّى[١٠] على مُفرد. وكلاهما غير جائز. فتعيّن الإظهار، خلافًا للكوفيّين في إجازة إضماره مُطابقًا لصاحبه، وإن خالف المُفسِّر، وفي إجازة حذفه نحو: أظنّ ـ ويظنّاني أخًا ـ زيدًا وعمرًا.[١١] وعلى الإظهار تَخرج هذه المسألة من[١٢] التنازع.

---

(١) تعقب الأشموني ٢: ١٠٧ نظم المرادي، واقترح بيتًا آخر. وزادر هنا في النسخ: «قوله»، وفي ط: ثم قال.

(٢) أظهر أي: ضمير المتنازع فيه. يريد: ائت به اسمًا ظاهرًا. وحذفت همزة «إن» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. ولغير: متعلقان بصفة لخبر. ويطابق أي: يماثل في العدد والجنس والجهة. وحذف جواب الشرط ضرورة.

(٣) ت: «مفردًا». وفي الحاشية عن التواتي: مثاله: ظننت الزيدين وظننت زيدًا قائمًا. فـ «قائمًا» متنازع فيه. فإذا أضمرت فقلت: وظننت زيدًا قائمًا إياه، وافق «قائمًا» وخالف الزيدين.

(٤) س: «وقد مثله بقوله». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: مثّل للتخالف، فسلم من اعتراض المكودي.

(٥) سقط: «نحو» من ح. وهو مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وحذفت همزة «الرخاء» للتخفيف، وهو سعة العيش ونعيمه.

(٦) سقط من الأصل والنسخ، وألحق بحاشية ت، مصحّحًا عليه مرارًا.

(٧) زاد في ت و ط: له.

(٨) المطابق: المماثل في الجنس والعدد والجهة.

(٩) ت: «أظن». وبقية العبارة فيها هي كالذي سنورده عن بعض النسخ في حاشية س. ط: «يظنان». وفي حاشية س: وهو ثاني مفعولي «أظن» أو لصاحبه وهو أول مفعولي «يظناني». فإن جعل مطابقًا للمفسر ثني فقيل: «إياهما»، فيلزم الإخبار بمثنى عن مفرد. وإن جعل مطابقًا لصاحبه قبل «إياه»، فيلزم عود ضمير مفرد على مثنى. وكلاهما غير جائز فيتعين الإظهار. هكذا في بعض النسخ، وهو جار على إعمال الأول، وهو صحيح في نفسه. إلا أنه مخالف لما دل عليه الكلام قبله، من أن المثال لإعمال الثاني. إذ الكلام قبله يعني أن الإضمار ممتنع إذا تخالف صاحب الضمير ومفسره. الخ، كما عند سيدي محمد بن غازي، رحمه الله. انظر الإتحاف ٢: ٣١ ـ ٣٢.

(١٠) ح: عود الضمير.

(١١) هذا فيما عدا ح. وهو صحيح. ح: «أخوين زيدًا وعمرًا». وقد ضرب على «أخًا» في ت، وأثبت «أخوين» بعد «عمرًا».

(١٢) ت: عن.

المفعول المُطلق[1]

المفاعيل خمسة: مفعول به ـ وقد تقدّم ذكره[2] ـ ومفعول مُطلق، ومفعول له، وفيه، ومعه.[3] وهذا أوّل الكلام على هذه الأربعة، وبدأ بالمُطلق، وسُمّي[4] مُطلقًا لأنّه لم يُقيّد بأداة، بخلاف غيره.[5]

[المصدر أصل الاشتقاق]

٢٨٦ ـ المَصدَرُ اسمُ ما سِوَى الزَّمانِ، مِنْ مَدلُولَي الفِعلِ، كأَمْنٍ مِن: أمِنْ[6]

مدلولا الفعل هما الحَدَثُ والزمان. والمصدر هو اسمُ الحدثِ. وهو معنى قوله: «اسمُ ما سِوى الزمان من مدلولَي الفِعلِ». فإنّ ما سوى الزمان من مدلوليه هو الحدث. كأَمْنٍ من: أمِنَ. فإنّ «أمِنَ» فعلٌ، يدلّ على حَدَثٍ وزمانٍ،[7] والأمنَ اسم لذلك الحدث. فهو مصدر.

فإن قلتَ: فهل[8] المفعول المُطلق والمصدر مُترادفان؟ قلتُ: لا، بل بينهما عموم من وجه، وخصوص من وجه. فقد يكون المفعول المُطلق[9] غير مصدر،[10] بل جاريًا[11] مجراه، كاسم المصدر والآلة وغيرِ ذلك ممّا سيُذكر،[12] وقد يكون المصدر غير مفعول مُطلق، نحو: يُعجبني ذَهابُك.[13]

(١) أي: الاسم المفعول مطلقًا. فهو الذي يُفعل بوقوع الفعل، ويتضمنه كل لفظ من الأفعال غير الجامدة، والأسماء العاملة عمل الفعل، بخلاف سائر المفاعيل.

(٢) سقطت مما عدا الأصل. (٣) ط: ومفعول معه.

(٤) ح: ويسمى.

(٥) أي: الذي يقيد بالباء أو اللام أو في أو مع، والمجرور. وزاد في النسخ: «قوله»، وفي ط: فقال.

(٦) سوى أي: غير، خبر لمحذوف، والجملة صلة ما. ومن: تتعلق بحال من سوى. والثانية: بصفة لأمن. وفي حاشية ت عن التواتي أن المصدر عند النحاة هو اسم للحدث، وعند البيانيين والمتكلمين هو الحدث نفسه أي الحركة القائمة بالفاعل.

(٧) ت: الحدث والزمان. (٨) فيما عدا الأصل: هل.

(٩) سقطت من الأصل و ح.

(١٠) ح: غير المصدر.

(١١) ت ح: جار.

(١٢) في البيت ٢٨٩. وانظر الإتحاف ٢: ٣٧.

(١٣) وقد يكون المصدر مؤولاً أو مقدرًا أو مضمناً أو معنى، فلا يصلح للمفعولية المُطلقة. وأجازها الأخفش في المؤول. انظر كتابنا: وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

٢٨٧ ـ بِمِثْلِهِ، أو فِعلٍ أَو وَصفٍ، نُصِبْ[١]

مثال نصبه بمثله، أي: بمصدر،[٢] قوله تعالى:[٣] ﴿فإنَّ جَهَنَّمَ جَزاؤُكُم جَزاءً مَوفُورًا﴾. ومثال نصبه بفعل:[٤] ﴿وكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكلِيمًا﴾. ومثال نصبه بوصف:[٥] ﴿والذَّارِياتِ ذَروًا﴾. وينبغي أن يُحمل قوله: «بمثله» على المُماثل في المعنى،[٦] ليشمل نحو: يُعجبني إيمانُكَ تَصديقًا.[٧]

وكَـونُـهُ أصـلاً، لِهٰـذَيـنِ، انـتُـخِـبْ[٨]

أي: وكون المصدر أصلًا للفعل والوصف، هو المُختار. فالفعل والوصف مُشتقّان منه. وهو مذهب البصريّين. وخالف بعضهم في الوصف، فجعله مُشتقًّا من الفعل، فهو فرع الفرع. ومذهب الكوفيّين أنّ الفعل هو الأصل، والمصدر مُشتقّ منه. وزعم ابن طلحة أنّ الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مُشتقًّا من الآخَر. والصحيح مذهب البصريّين، لأنّ الفرع لا بدّ فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل[٩] يدلّ على الحدث والزمان.[١٠]

[أقسام المفعول المطلق]

٢٨٨ ـ تَوكِيدًا اَو نَوعًا، يُبِينُ، أو عَدَدْ كَسِرتُ سَيرَتَينِ، سَيرَ ذِي رَشَدْ[١١]

---

(١) بمثله أي: بمصدرٍ مثله في اللفظ والمعنى أو المعنى فقط. والتعلق بالفعل نصب. وحذفت همزة «أو» الثانية ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. والضمير في نصب: يعود على المصدر. وأراد بالفعل التامّ غالباً وغير الجامد، وبالوصف ما كان مشتقًّا كاسمي الفاعل والمفعول.

(٢) ح: مصدر. (٣) الآية ٣٦ من سورة الإسراء.

(٤) الآية ١٦٤ من سورة النساء. فالناصب للمفعول المطلق هو الفعل أو ما يعمل عمله. وقيل: هو الفاعل أو الفعل والفاعل أو المفعولية أو شبهه بالمفعول به. والمفعول المطلق هو توكيد للمصدر المضمن في عامله. بدائع الفوائد ٢: ٨٠ وشرح الكافية ١: ١٢٢.

(٥) الآية ١ من سورة الذاريات. (٦) ت ح: «على المثل في المعنى». س: على المعنى.

(٧) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٨) الأصل: اللفظ الذي لا يشتق من غيره واشتق منه. وانتخب: اختير من المذاهب المختلفة. وكون: مبتدأ خبره جملة انتخب. وهو مصدر «كان» الناقصة مضاف إلى اسمه في المعنى. وأصلًا: خبر له منصوب.

(٩) في الأصل: والفرع. (١٠) زاد في النسخ: «قوله»، وفي ط: ثم قال.

(١١) يبين: يفيد. والضمير يعود على المصدر المسوق مفعولاً مطلقًا. والرشد: التوفيق. وتوكيدًا: مفعول به مقدم. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. ونوعًا: معطوف على توكيدًا، لا مفعول به، خلافًا للشاطبي. وعدد: معطوف أيضًا على توكيدًا، سكن في الوقف على لغة ربيعة. وسير أي: سيرًا مثل سير. وجعله مفعولاً مطلقًا لسرت هو مذهب السيرافي الذي أجاز تعدد المفعول المطلق. انظر الارتشاف ٢: ٢٠٥ ـ ٢٠٦. والصواب: أنه بدل من سيرتين، لا مفعول مطلق كما زعم الأزهري، إلّا إذا قدر له فعل محذوف، ويحتمل الوصف إذا جعل السير بمعنى اسم المفعول: مسير. وحذف الناظم مثال التوكيد: سرت سيرًا. وذي: مضاف إليه مجرور بالياء ومضاف. ثم إن المبين للنوع أو العدد يتضمن أيضًا معنى التوكيد للمصدر المضمن في العامل، فعلاً كان أو مصدرًا أو وصفًا.

المصدر يُؤتى به مع ناصبه لثلاث[1] فوائد: **الأولى**: توكيده، نحو: سرتُ سيرًا. ويُسمّى المُبهمَ. **والثانية**: بيان عدده، نحو: سرتُ سَيرتَين. ويُسمّى المعدودَ. **والثالثة**: بيان نوعه، ويُسمّى المُختصَّ. واختصاصه إمّا بإضافةٍ نحو: سَيرَ ذِي رشدٍ، وإمّا بنعت نحو: سَيرًا شديدًا، وإمّا بـ «أل» نحو: سرتُ السَّيرَ، أي: السير[2] الذي تعرفه.

كذا قسّم[3] بعضهم. والظاهر أنّ المعدود مُندرج تحت المُختصّ، كما فعل في «التسهيل».[4] فالمصدر على هذا قسمان:[5] مُبهم، ومُختصّ. والمختصّ قسمان: معدود، وغير معدود.[6]

[ما ينوب عن المصدر]

٢٨٩ ـ وقَد يَنُوبُ، عَنهُ، ما عَلَيهِ دَلْ ... كَجُدَّ كُلَّ الجَدِّ، وافرَحِ الجَذَلْ[7]

المصدر ضربان: مؤكِّد ومُبيِّن كما سبق. أمّا المؤكِّد فينوب عنه أحد ثلاثة أشياء.

الأوّل: مُرادف،[8] نحو: قعدتُ جلوسًا.[9] وظاهر كلام المُصنِّف[10] أنّ نصبه بالفعل المذكور. وهو مذهب المازنيّ.[11] ونُقل عن الجمهور أنّ ناصبه فعل من لفظه مُقدّر.

الثاني:[12] مُلاقٍ في الاشتقاق،[13] نحو:[14] ﴿والله أنبَتَكُم مِنَ الأَرضِ نَباتًا﴾. ذكره

---

(١) فيما عدا ط: لثلاثة.

(٢) سقط: «أي السير» من النسخ.

(٣) في حاشية ت عن ابن غازي أن أبا حيان خطأ هذا التقسيم الذي ذهب إليه الجزولي ومن تبعه. انظر الإتحاف ٢: ٤٠ و٢: ٢٠٢ من الارتشاف و ص٢٠٨ من التوطئة.

(٤) ص ٨٧.

(٥) في النسخ: فالمصدر على قسمين.

(٦) زاد في النسخ: «قوله»، وفي ط: ثم قال.

(٧) الضمير في عنه وعليه: للمصدر. والجد: الاجتهاد. والجذل: الفرح. وحذفت اللام الثانية من «دل» للوقف. وبه يتعلق: على. والمشهور في الألفية: «كجِدَّ كلَّ الجِدِّ». وضم الجيم في المضارع والأمر لغة، وفتح الجيم في المصدر هو الصحيح، لأن الجِدّ هو اسم المصدر. انظر المصباح المنير ص١١٣.

(٨) انظر الإتحاف ٢: ٤١. وفيما عدا الأصل: مرادفه.

(٩) في حاشية ح: «كقوله:

وَيَومًا، عَلَى ظَهرِ الكَثِيبِ، تَعذَّرَتْ ... عَلَيَّ، وآلَتْ حَلفَةً، لَم تَحَلَّلِ

أي: حلفتْ». والبيت لامرئ القيس في ديوانه ص١٢. وتعذرت: تمنعت وتصعبت. ولم تحلل أي: لم تستثن من يمينها.

(١٠) صرح به في شرح التسهيل ٢: ١٨٢ ـ ١٨٣.

(١١) والمبرد يقدر محذوفًا أي: قعدت قعودًا جلوسًا.

(١٢) ت: والثاني.

(١٣) ح س: «ملاق له في الاشتقاق». والمراد: المجتمع معه في أصول مادة الاشتقاق. لأن المصدر للثلاثي المجرد لا يشتق. انظر حاشية الصبان ٢: ١١٥.

(١٤) الآية ١٧ من سورة نوح. وفي حاشية ت عن التواتي: أن النبات والإنبات لا يجتمعان في الاشتقاق، وإنما أسقط الزوائد في النبات من مصدر أنبت فاجتمعا في «نبت»، وأن بعض العلماء جعل النبات مصدر نبت، وهو يخالف الإنبات في اللفظ والمعنى، اختلاف قام زيد وأقمته.

الشارح.[١] فعلى هذا ناصبه المذكور. وهو مذهب المازنيّ أيضًا، ومذهب الجمهور أنّ ناصبه مُقدّر، كما سبق.[٢] وزعم ابن خروف أنّه مذهب سيبويه، وفصل بعضهم بين المُرادف نحو: قعدتُ جلوسًا، فنصبه بالظاهر، وبين المُغاير[٣] نحو: «أنبتكم[٤] من الأرض نباتًا»، فنصبه بالمُقدّر. وهو قول حسن.

الثالث: اسم مصدر غيرُ عَلَم، نحو: اغتسلتُ غُسلاً.

وأمّا المُبين فينوب عنه أحدُ ثلاثةَ عشرَ شَيئًا:

الأوّل: نوع، نحو: رجعَ القَهقرى.[٥]

والثاني: وصف، نحو:[٦] ﴿واذكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾. ومذهب سيبويه، في هذا ونحوه، أنّه حال.[٧]

والثالث: هيئة، نحو: يموتُ الكافرُ مِيتةَ سَوءٍ.

والرابع: آلة، نحو: ضربتُه سوطًا. وهو مُطّرد في آلات[٨] الفعل، دون غيرها. فلا يجوز: ضربتُه خشبةً.

والخامس: كلّ، نحو:[٩] ﴿فلا تَمِيلُوا كُلَّ المَيلِ﴾.

والسادس: بعض، نحو: ضربتُه بعضَ الضربِ.

والسابع: ضمير، نحو:[١٠] ﴿لا أُعَذِّبُهُ أحَدًا مِنَ العالَمِينَ﴾.

والثامن: اسم إشارة،[١١] نحو: ضربتُه ذلكَ الضربَ. قال في «شرح التسهيل»:[١٢] ولا بُدّ من جعل المصدر تابعًا له. وظاهر كلام سيبويه أنّ ذلك لا يُشترط.

---

(١) ص ٢٦٤. وانظر الإتحاف ٢:٤١.
(٢) زاد في ح: «التفصيل» وهو ظاهر.
(٣) ح س ط وحاشية ت عن نسخة: الملاقي.
(٤) ح: «والله أنبتكم». وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢:٤١ أن نباتًا مصدر وليس اسم مصدر، بخلاف نحو: اغتسلت غُسلاً.
(٥) في حاشية الأصل عن التوضيح ١:٣٢٨: «بالقصر... في الحواشي». وفي حاشية ت عن التواتي أن من النحاة من نصبه بفعل قهقرت المقدر، ومنهم من جعله نعتًا للرجوع المحذوف.
(٦) الآية ٤١ من سورة آل عمران.
(٧) في حاشية ت عن التواتي أن التقدير: اذكره الذكر في حال كونه كثيرًا. وانظر الكتاب ١:١٩٣ و١١٨.
(٨) س ط: آلة.
(٩) الآية ١٢٩ من سورة النساء. وفي حاشية ت عن التواتي أن المصدر يدل على القليل والكثير، فيدل على الكل والبعض. فلذلك نابا عنه.
(١٠) الآية ١١٥ من سورة المائدة: ﴿فَمَن يَكفُرْ بَعدُ مِنكُم فإنّي أُعَذِّبُهُ عَذابًا لا أُعَذِّبُهُ...﴾.
(١١) ت ط: اسم الإشارة.
(١٢) في ٢:١٨١ ـ ١٨٢.

والتاسع: وقت، كقوله:[١]

* أَلَم تَغتَمِضْ عَيناكَ، لَيلةَ أرمَدا *

أي: اغتماضَ ليلةِ أرمدا. وهو عكس: فعلتُه طلوعَ الشمسِ. إلّا أنّه قليل.

والعاشر: «ما» الاستفهاميّة، نحو: ما تضربُ زيدًا؟[٢]

والحادي عشر: «ما» الشرطيّة، نحو: ما شئتَ فقُمْ.[٣]

ذكر هذه الأحد عشر في «التسهيل».[٤]

والثاني[٥] **عشر**: المُرادف، نحو: افرحِ الجَذَلَ.[٦] والخلاف في ناصبه كما تقدّم.

والثالث[٧] **عشر**: العدد، نحو: ضربتُه ثلاثينَ ضربةً.

وزاد بعض المُتأخّرين اسم المصدر العَلَم، نحو: بَرَّ بَرّةَ، وفَجَر فَجارِ.[٨] وفي «شرح التسهيل»:[٩] إنّ اسم المصدر العَلَم لا يُستعمل مؤكّدًا ولا مُبيّنًا.[١٠]

[الإفراد والتثنية والجمع]

٢٩٠ ـ وما لِتَوكِيدٍ فوَحِّدْ، أبَدا[١١]

لأنّه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يُثنّى ولا يُجمع.[١٠]

وثَنِّ، واجمَعْ غَيرَهُ، وأفرِدا[١٢]

---

(١) صدر بيت للأعشى، عجزه:

وبِتَّ، كَما باتَ السَّليمُ، مُسَهَّدا؟

ديوانه ص١٠١ والعيني ٣: ٥٧. والأرمد: الذي يشتكي من الرمد. والسليم: اللديغ.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن «ما» نائبة عن المصدر تقديره: أيَّ ضرب.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: تقديره: أيَّ مشيئة شئت فقم. وأما «أيّ قيام شئت فقم» فقد استشكله شيخنا فقال: لأنه يفيد أن العامل هو الجواب، والجواب لا يعمل. والأحسن في التمثيل: ما قمت فقم، أي: أيّ القيام قمت فقم.

(٤) ص ٨٧. (٥) سقطت الواو من ت و ح.

(٦) انظر الإتحاف ٢: ٤١. وفي حاشية الأصل عن التصريح ١: ٣٢٧: فالجذل... للفرح.

(٧) سقطت الواو من ح.

(٨) في النسخ: «بررته برة وفجرته فجار». وفي الفعل المجرد هنا مع مصطلح اسم المصدر استشكال. حاشية الصبان ٢: ١١٤.

(٩) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٤١ أن ابن مالك قال: لأن العلم زائد معناه على معنى العامل، فلا ينزل منزلة تكرار الفعل، ولأنه كاسم الفعل. فلا يجمع بينه وبين الفعل. وقبله أبو حيان. شرح التسهيل ٢: ١٨٠ ـ ١٨١.

(١٠) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال».

(١١) ما أي: المصدر. وهو اسم موصول مفعول به مقدم لوحد. والفاء: زائدة للتعليق. ولتوكيد: متعلقان بفعل الصلة المحذوفة.

(١٢) غيره أي: غير المؤكِّد. وأفرد: اجعل مفردًا. وقد تنازع الأفعال الثلاثة في «غير» مع تقدمه على الثالث. انظر مذهب الفارسي في شرح البيت ٢٧٨.

غيره[1] هو المُختصّ، معدودًا كان أو غير معدود. أمّا المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه قياسًا، وأمّا غيره من المُختصّ ففي تثنيته وجمعه خلاف: منهم من قاسه لاختلاف أنواعه،[2] ومنهم من لم يقس.[3] وهو ظاهر مذهب سيبويه.[4]

[حذف العامل]

٢٩١ ـ وحَذفُ عامِلِ المُؤكِّدِ امتَنَعْ[5]

قال في «شرح الكافية»:[6] لأنّ المصدر[7] يُقصد به تقوية عامله وتقرير معناه.[8] وحذفه مُنافٍ لذلك. وقد نُوزع في هذا.[9]

وفِـي سِـواهُ، لِدَلِيـلٍ، مُـتَّـسَـعْ[10]

لا خلاف في جواز حذف عامل المصدر المختصّ، معدودًا كان أو غير معدود، إذا دلّ عليه دليل. نحو: بلى[11] ضربتينِ، أو ضربًا شديدًا، في جواب: ما ضربتَ.

وقد يجب الحذف. وذلك إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بفعله. وقد نبّه على ذلك، بقوله:[12]

٢٩٢ ـ والحَذفُ حَتمٌ، مَعَ آتٍ بَدَلاً مِن فِعلِهِ، كَنَدْلاً، اللَّذْ كانَدْلا

أي: وحذف العامل واجب مع مصدر آتٍ بدلاً من فعله، كقول الشاعر:[13]

علَى حِينَ أَلهَى النّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم فنَدْلاً، زُرَيقُ، المالَ نَدلَ الثَّعالِبِ

---

(١) سقطت من ط.
(٢) في حاشية الأصل: نحو: سرتُ سَيرَيْ زيدٍ الحسنَ والقبيحَ.
(٣) س ط: «لم يقسه». وفوقها في الأصل: بل اقتصر فيه على السماع. وهذا اختيار الشلوبين.
(٤) الكتاب ٢:٢٠٠ والإتحاف ٢:٤٢ ـ ٤٥. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٥) عامل المؤكد أي: عامل المصدر المؤكد له. وجملة امتنع، خبر حذف. وكذلك يمتنع تأخيره عن مؤكَّده.
(٦) ص ٦٥٧. وسقط «لأن» منه. وانظر شرح ابن الناظم ص٢٦٥ ـ ٢٦٦.
(٧) زاد في ط وشرح الكافية وشرح ابن الناظم: المؤكد. (٨) ح: وتقدير معناه.
(٩) في حاشية ت عن التواتي: أن المنازعة مردودة لعدم توفر الدليل. انظر شرح ابن الناظم ص٢٦٦ والإتحاف ٢:٤٢ والتصريح ١:٣٢٩ وحاشية الصبان ٢:١١٥. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(١٠) سواه أي: حذف عامل غير المؤكد. والمتسع: الاتساع أي: الجواز عند الجميع، مبتدأ خبره متعلق: في. ولدليل: متعلقان بالمصدر «حذف» المقدر. والدليل: القرينة في المقال أو المقام.
(١١) س: بل.
(١٢) الآتي: الوارد في التركيب. والبدل: المبدل، مصدر بمعنى اسم المفعول. واللذ: الذي. ومع: ظرف للحذف. وبدلاً: حال من الضمير في آت. ومن: تتعلق بالحال. والكاف: صفة للحال مضافة إلى «ندلاً» على الحكاية. واللذ: صفة «ندلاً». وهو معرفة هنا لأنه معهود في الشاهد المشهور. والكاف: خبر لمحذوف ومضاف إلى «اندل» على الحكاية. والجملة الاسمية صلة الموصول.
(١٣) الأحوص. ديوانه ص٢١٥ والعيني ٣:٤٦. وزريق: اسم رجل، منادى.

فندلاً: نائب عن اندُلْ. وإنّما وجب حذفه، لئلّا يُجمع بين المُبدَل والمُبدَل منه. يقال: ندل الشيءَ، إذا اختطفه.(١)

٢٩٣ ـ وما لِتَفصِيلٍ، كإمّا مَنّا، عامِلُه يُحذَفُ، حَيثُ عَنّا(٢)

إذا قُصد بالمصدر تفصيل عاقبة ما قبله وجب حذف عامله، كقوله تعالى:(٣) ﴿فشُدُّوا الوَثاقَ. فإمّا مَنًّا بَعدُ وإمّا فِداءً﴾، أي: فإمّا تمنّون منًّا وإمّا تُفادون(٤) فداء.(٥)

٢٩٤ ـ كَذا مُكرَّرٌ، وذُو حَصرٍ، وَرَدْ نائبَ فِعلٍ، لِاسمِ عَينٍ، استَنَدْ(٦)

إذا ناب المصدر عن خبرِ اسمِ عينٍ بتكريرٍ نحو: زيدٌ سَيرًا سَيرًا،(٧) أو حصرٍ نحو: إنّما أنتَ سَيرًا،(٨) وجب حذف عامله، وجُعل التكرير عوضًا من إظهاره، وأُقيم الحصر مَقام التكرير. فلو لم يكن مُكرّرًا ولا محصورًا جاز الإضمار والإظهار، نحو: زيدٌ سَيرًا، وزيدٌ يسيرُ سَيرًا. واحترز باسم العين من اسم المعنى، نحو: أمرُكَ سَيرٌ سَيرٌ. فإنّ المصدر يُرفع ويُجعل خبرَه.(٥)

٢٩٥ ـ ومِنهُ ما يَدعُونَهُ مُؤكِّدا لِنَفسِهِ، أو غَيرِهِ،(٩)

أي: ومن الواجب حذفُ عامله قسمٌ يُسمّيه النحويّون مؤكّدًا. وهو نوعان: مؤكِّد لنفسه، وهو الواقع بعد جملة هي نصّ في معناه ـ وسُمّي بذلك لأنّه بمنزلة إعادة الجملة، فكأنّه نفسها ـ ومؤكِّد لغيره، وهو الواقع بعد جملة صائرة به نصًّا.(١٠) وسُمّي بذلك لأنّه أثّر في الجملة، فكان(١١)

---

(١) ت ح ط: «اختطفه بسرعة». وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٢) فوقها في الأصل: «أي: عرض». وما أي: المصدر الواقع مفعولاً مطلقًا، اسم موصول مبتدأ خبره جملة: عامله يحذف. واللام: تتعلق بفعل الصلة المحذوفة. والكاف: صفة تفصيل مضافة إلى «إما منا» على الحكاية. وحيث: ظرف للفعل يحذف. والضمير في عنّ: يعود على ما. والألف: للإطلاق.

(٣) الآية ٤ من سورة محمد.

(٤) ت ح: تفدون.

(٥) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٦) فوقها في الأصل: «أي أخبر به عنه». يريد: عن اسم العين. والإشارة إلى وجوب حذف العامل. ومكرر أي: مصدر مكرر مرتين أو أكثر. والواو بمعنى: أو. وورد: وقع في التركيب. ونائب فعل أي: نائبًا عن فعل. واسم العين: ما دل على ذات تدرك بالحواس. والكاف: خبر مقدم لمكرر. وجملة ورد: صفة لمكرر أو «ذو». ونائب: حال من فاعل ورد. واللام بمعنى: إلى، تتعلق باستند. والجملة صفة لفعل.

(٧) في حاشية الأصل: والتقدير: يسير سيرًا. فحذف «يسير» وجوبًا، لقيام التكرير مقامه.

(٨) فوقها في الأصل: والتقدير: إنما تسير سيرًا. فحذف «تسير» وجوبًا، لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير.

(٩) زاد في س وحاشية الأصل:

فالمُبْتَدَى

يريد: المبدوء به من النوعين. والمبتدى: لغة في المبتدأ. ومن: تتعلق بخبر مقدم محذوف للنكرة الموصوفة: ما. ومؤكدًا: مفعول ثان. واللام: زائدة للتقوية. ونفس: مجرور لفظًا مفعول به لاسم الفاعل مؤكد.

(١٠) النص: التعيين وإزالة الاحتمال. يعني أنها كانت تحتمل غير معنى فصارت محددة.

(١١) ط: فكأن.

غيرَها لأنّ المؤثِّر غير المتأثِّر.(١)

ومثّل(٢) المُبتدَى به ـ وهو المؤكّد لنفسه ـ بقوله:(٣)

٢٩٦ ـ نَحوُ: لَهُ عَلَيَّ ألفٌ، عُرْفا

أي: اعترافًا. ومثّل الثاني بقوله:(٤)

والثَّانِ كابنِي أنتَ حَقًّا، صِرْفا

٢٩٧ ـ كَذَاكَ ذُو التَّشبِيهِ، بَعدَ جُملَهْ كَلِي بُكًى، بُكاءَ ذاتِ عُضلَهْ(٥)

من المُلتزم إضمارُ ناصبه(٦) المصدرُ المُشبَّه به، بخمسة شُروط: **الأوّل**: أن يكون بعد جملة. **الثاني**: أن تكون حاويةً معناه. **الثالث**: أن تكون حاويةً فاعلَه.(٧) **الرابع**: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.(٨) **الخامس**: أن يكون المصدر مُشعِرًا بالحدوث. مثال ذلك قولهم:(٩) له صوتٌ صوتَ حمارٍ. فهذا قد استوفى الشروط، لأنّ «له صوت»

---

(١) ح س ط: المؤثّر. (٢) ت ح: «مثل». س: «ثم مثل». ط: فمثل.

(٣) المراد: ألف درهم. والعرف: اسم مصدر للفعل اعترف. ونحو: خبر المبتدى في البيت المتقدم، ومضاف إلى الكلام بعده على الحكاية. وقد حذفت الباء بعد المبتدى فاستتر ضمير الهاء فيه على النيابة عن الفاعل. وله: متعلقان بخبر مقدم لألف. وعلي: متعلقان بحال من ألف. وعرفًا: مفعول مطلق لمحذوف: أعترف. والجملة استئنافية فيها معنى التوكيد للتي قبلها، لأن قوله: «له علي ألف» هو نفس الاعتراف ونص فيه.

(٤) الصرف: الخالص. وهو صفة للحق، صالح بمفرده لتوكيد الجملة. فكأنهما مثالان في مثال. وسقط: «والثان كـ» من الأصل و ح و س و ط، وألحق بحاشية الأصل. وزاد بعد البيت في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». وفي حاشية ت عن التواتي: أن «حقًّا» منصوب بفعل «أحِقّك». فإذا كان المبتدأ «أنا» نحو: أنا أبوك حقًّا، فالمصدر ينصب بفعل مبني للمفعول «أُحَقّ» أو بفعل أمر «حِقّني»، لئلا يتعدى فعل الفاعل إلى ضميره المتصل. أي لئلا يكون التقدير: أحِقُّني. وحذفت ياء «الثاني» للتخفيف. وهو مبتدأ خبره الكاف المضافة إلى ما بعدها على الحكاية. وابن: خبر مقدم لأنت. وجملة أحق: استئنافية فيها معنى التوكيد للتي قبلها. ومثلها: لا أفعله البتة أي: أقطع بذلك القطعة الواحدة. وذكر الرضي أن هذا أيضًا من المؤكد لنفسه لأن الجملة قبله تدل عليه نصًّا، وسمي مؤكدًا لغيره لأن ما قبله قد يوهم نقيض المراد ويحتمل المعنيين، بخلاف ما في الشطر الأول.

(٥) الإشارة إلى وجوب حذف عامل المصدر. والبكى والبكاء بمعنى واحد خلافًا لما اضطرب فيه المعربون. انظر المصباح (بكي). وذات العضلة: المرأة الممنوعة من نكاح. والكاف: خبر مقدم لـ «ذو»، ومضافة إلى اسم الإشارة. وبعد: تتعلق بحال من «ذو». والكاف الثانية: صفة لجملة مضافة إلى ما بعدها على الحكاية. ولي: متعلقان بخبر بكى. قيل: هو غير صالح للعمل في بكاء، لعدم حلوله محل فعله أو تقديره بـ «أن» والفعل. وبكاء: منصوب بفعل مقدر: أبكي. وهذا خلاف ما أجازه الناظم في شرح التسهيل ٣: ١١١ ـ ١١٢، حيث أجاز عمل المصدر هنا دون ما شرط. وهو الصواب. فعلى جواز العمل تكون الجملة واحدة، وعلى منعه تكون الثانية بدلاً من الأولى.

(٦) س: حذف عامله.

(٧) ح: «المشتملة على فاعله». س: حاوية معنى فاعله.

(٨) كذا. وقد أجاز المرادي عمل هذا المصدر، في شرح التسهيل. الصبان ٢: ١٢١. يعني: أن «صوتَ» بمعنى: يَصُوتُ أي يصيح، لا بمعنى المسموع. وكذلك ذهب الرضي وفسر كلام سيبويه على المثال نفسه.

(٩) سقطت من النسخ. وفي حاشية ت عن التواتي تعقب لبعض العلماء على المثال، وعلى قول الناظم: «ذو التشبيه». انظر حاشية يس ١: ٣٣٣.

جملة، وقد اشتملت على معنى المصدر، وهو «صوتٌ»، وعلى فاعله، وهو الهاء في «له»، ولا صلاحية في المصدر الذي اشتملت عليه للعمل، لأنّ شرط[١] إعمال المصدر غير الواقع بدلاً من فعله أن يُقدّر بالفعل وحرف مصدريّ،[٢] وقوله: «صوت حمار» مُشعِر بالحدوث. فالناصب له فعل واجب الإضمار. ومثله قوله:[٣] لي بُكًى بُكاءَ ذاتِ عُضلهْ.

فلو كان بعد مُفرد لم يجز النصب نحو: صوتُه صوتُ حمارٍ، ولو لم يشتمل[٤] على معنى المصدر لم يصحّ،[٥] ولو لم يشتمل[٦] على فاعله ضعفَ[٧] النصب، نحو: في الدار صوتٌ صوتَ[٨] حمار، [وصُراخٌ صُراخَ][٩] ثكلى، ولم يمتنع،[١٠] لأنّك إذا قلت: «فيها صوت»[١١]، عُلم أنّ فيها مُصوّتًا.[١١] ولو كان ما اشتملت عليه صالحًا للعمل، نحو: هو مُصوِّتٌ صوتَ حمارٍ، فإنّه ينتصب بمُصوّت لا بمحذوف. ولو لم يكن المصدر مُشعِرًا بالحدوث لم ينتصب،[١٢] نحو: له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماءِ. لأنّ صوتًا ونحوه إنّما انتصب، لكون ما قبله بمنزلة «يفعل» مُسندًا إلى فاعل. فقولك: «له صوت» بمنزلة:[١٣] يَصُوتُ. وليس قولك: «له ذكاء» بمنزلة: هو يفعل. وإنّما أخبرتَ[١٤] بأنّه ذو ذكاء، فتنزّل ذلك منزلة[١٥] قولك:[١٦] له يدٌ يدُ أسدٍ. والله أعلم.

---

(١) ت ح: «لأن شروط». س: لأن من شروط.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: أن «صوتٌ» لا يقدر بـ «أن» والفعل، لأنه ليس المقصود الإخبار بأنّ المذكور له صوت في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، أي إباحة التصويت له، بل أن حاله كذلك. قلت: وهذا إنما يرد في المثال المشهور كاملاً: مررت به فإذا له صوت صوت حمار. فهو يدل على المرور به وهو في هذه الحال. أما المثال دون «مررت به، فإذا له» فمعنى الإباحة صالح فيه، وليس المراد بالصوت فيه ما يسمع.

(٣) فيما عدا الأصل: ومثّله بقوله.

(٤) ت س: «ولو لم تشتمل». ح: ولو لم تشتمل الجملة.

(٥) في حاشية ت عن التواتي احتمال ألا يصح التركيب والإضمار وجوبًا، نحو: فيها رجل صوت حمار، ويا غلام صوت حمار. فهما لا يجوزان إلا إذا دلت القرائن على التقدير.

(٦) ح س: ولو لم تشتمل.

(٧) ح: لضعف.

(٨) سقطت من ت و ح.

(٩) تتمة من ط. وسقط: «ثكلى» من النسخ.

(١٠) أي: المثال الذي لم يشتمل على فاعل المصدر المنصوب.

(١١) زاد في ط: صوت حمار.

(١٢) فيما عدا الأصل: «لم ينصب». وفي حاشية ت عن ابن غازي: أن المشعر بالحدوث والتجدد ما دل على العلاج، بخلاف ما دل على غير علاج نحو: له حُسن حُسن الشمس. انظر الإتحاف ٢: ٤٨.

(١٣) زاد في ح و س: «هو»، ثم ضرب عليها في ح.

(١٤) في النسخ: أخبر.

(١٥) ت ح: فصار ذلك بمنزلة.

(١٦) ت: قوله.

المفعول له(١)

٢٩٨ ـ يُنصَبُ مَفعُولاً لَهُ المَصدَرُ، إنْ أبـانَ تَـعـلِيـلاً، كَـجُـدْ شُـكـرًا، ودِنْ(٢)

المفعول له هو علّة الفعل. ولجواز نصبه شروط: **الأوّل**: أن يكون مصدرًا. **والثاني**: أن يتّحد وقته ووقت عامله. وهو المُعلَّل به. **والثالث**: أن يتّحد فاعلهما،(٣) ولو تقديرًا. فمثال ما استوفى الشروط: ضربتُه تأديبًا، وجُدْ شكرًا. ومثال اتّحاد فاعلهما تقديرًا قوله:(٤) ﴿يُرِيكُمُ البَرقَ خَوفًا وطَمَعًا﴾، لأنّ معنى: «يُريكم»: يجعلكم تَرَون. وفي بعض هذه الشروط(٥) خلاف.

[الجر بالحرف]

ثمّ قال:(٦)

وإنْ شَـرطٌ فُـقِـدْ

٣٠٠ ـ فاجرُرْهُ بالحَرفِ،(٧)

---

(١) اللام ههنا لمعنيين: السببية نحو: ﴿ولا تَقتُلُوا أولادَكُم خَشيةَ إملاقٍ﴾، والعلة الغائية نحو: ﴿يُرِيكُمُ البَرقَ خوفًا﴾. ولذلك كان قولهم: «المفعول له» أولى من: المفعول لأجله. فالثاني مقصور على السببية لأن الأجل يؤول إلى السبب غالبًا. وله: متعلقان بالمفعول الذي أضمر فيه نائب فاعله. والتقدير: الاسمُ المفعولُ الفعلُ له. فالهاء ضمير الاسم.

(٢) زاد في س وحاشية الأصل:

٢٩٩ ـ وهْوَ، بما يَعمَلُ فِيهِ، مُتَّحِدْ وَقْـتًـا، وفـاعِـلاً،

وفي حاشية ت عن التواتي: أن قوله: «دن» فعل أمر حذف بعده المفعول له «شكرًا» لدلالة ما قبله عليه، أو هو من باب التنازع. وانظر تمرين الطلاب ص٥١ وحاشية الصبان ٢: ١٠٤. والمصدر أي: القلبي. وأبان: أظهر. والتعليل: العلة أي: الباعث على الفعل سببًا كان أو غرضًا. وجد: أمر من الجود. و دن: أمر من الدين بمعنى الإحسان. والوقت: زمن الحدوث. والفاعل: ما أسند إليه الحدث. ومفعولاً: حال مقدمة صاحبها المصدر. ونائب فاعله ضمير أي: الفعلُ. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول واو الحال عليها. والباء بمعنى: مع، تتعلق بحال من «هو» خلافًا للمعربين. وقد جعل الاتحاد، وهو ذو مشاركة، للمفرد. ولو كانت الواو بدلاً من الباء والخبر «متحد» بتقدير «ما ذكر» كان أولى. ووقتًا: تمييز. وفاعلًا: معطوف عليه، وليس تمييزًا كما زعم المعربون. والناصب للمفعول له هو الفعل أو ما يشبهه، وقيل: الفاعل أو الفعل والفاعل أو المفعولية أو الشبه بالمفعول به.

(٣) يتعذر هذا الشرط إذا كان العامل مبنيًا للمجهول، نحو: يُقصد العالم طلبًا للعلم، ويطاع الوالد بغية رضاه.

(٤) الآية ٢٤ من سورة الروم. وزاد في ت و ح و ط: تعالى.

(٥) وقد يكون المصدر مؤولاً من «أنْ» نحو: اصفح أن تُشتم. والتقدير: خشيةَ أن تشتم. حذف المضاف فحل المصدر المؤول محله. وقد يؤول بالمصدر من «أنّ» نحو: لبيك أنّ النعمة لك.

(٦) شرط: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده.

(٧) الحرف أي: حرف الجر. وفيما عدا الأصل: باللام.

أي: إذا فُقد شرط، من الشروط الثلاثة، وجب جرّ ما عُلّل به بالحرف الدالّ على التعليل. وهو اللام، أو ما يقوم مقامها. وهو: مِن وفي[١] والباء.[٢] فتقول: جئتُ للماء، لأنّه ليس بمصدر، وجئتُ أمسِ لإكرامِكَ غدًا، لاختلاف الزمان، وأحسنتُ إليكَ لإحسانِكَ إليّ، لاختلاف الفاعل.[٣]

ولَيسَ يَمتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ،[٤]

يعني: أنّه لا يمتنع جرّه بالحرف، مع استيفائه للشروط، نحو: قنعَ هذا لزهد.[٥] فإنّ هذه الشروط[٦] ليس اجتماعها مُوجِبًا للنصب، بل هو[٧] مُسوّغ له. ثمّ هو بعد ذلك على ثلاث[٨] مراتب: راجح النصب، وراجح الجرّ، ومُستوٍ فيه الأمرانِ.

فأشار إلى الأوّل، بقوله:

٣٠١ ـ وقَلَّ أن يَصحَبَهُ المُجَرَّدُ[٩]

يعني: أنّ المُجرّد من «أل» والإضافةِ يترجّح نصبه، وقلّ أن يصحب الحرفَ. فقولك:[١٠] «ضربتُه تأديبًا» أرجح من قولك: لتأديب.[١١] ومنع الجُزُوليّ[١٢] جرّ المجرّد. قيل: ولم يقل به غيره.

---

(١) في النسخ: «وإلى». وفي حاشية ت عن التواتي: «نحو: جئتك بالسمن، وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أي: لأجل السمن، ولأجل الشيطان الرجيم»، ثم الأقوالُ الثلاثة في ناصب المفعول له. انظر التصريح ١:٣٣٧. ومثال «في»: أنّ امرأة دخلت النار في هرّة حبستْها.

(٢) زاد بعض النحاة الكاف وعلى وحتى وكي. انظر حاشية الصبان ٢:١٢٤.

(٣) زاد فيما عدا الأصل: وقوله.

(٤) زاد في س وحاشية الأصل: كَـلِزُهـدٍ ذا قَـنِـعْ
ويمتنع أي: جر المفعول بالحرف. وليس: حرف نفي. ومع: ظرف للفعل يمتنع. وقنع: رضي. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وذا: مبتدأ خبره جملة قنع. ولزهد: متعلقان بالفعل قنع. وتقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند الجمهور، خلافًا للأزهري.

(٥) ط: للزهد.

(٦) سقط: «يعني أنه... الشروط» من النسخ.

(٧) سقطت من ط.

(٨) في النسخ: ثلاثة.

(٩) فيما عدا الأصل: «يصحبها». والضمير عائد على الحرف، فالتذكير هو الوجه. ويصحبه يكون معه في التركيب. والمجرد أي: الاسم. والمصدر المؤول في محل رفع فاعل قل.

(١٠) ح: فقوله.

(١١) ت: «للتأديب». ط: ضربته لتأديب.

(١٢) انظر المقدمة الجزولية ص١١٤ وشرحها ص١٠٨١ ـ ١٠٨٢ والارتشاف ٢:٢٢٣ وشرح التسهيل ٢:١٩٩.

وأشار إلى الثاني، بقوله:[١]

والعَكسُ في مَصحُوبِ «أل»، وأنشَدُوا:

٣٠٢ ـ لا أقعُدُ الجُبنَ، عَنِ الهَيجاءِ ولَو تَوالَتْ زُمَرُ الأعداءِ[٢]

يعني: أنّ الأرجح في مصحوب «أل» جرّه بالحرف. فقولك: «ضربتُه للتأديبِ» أرجح من قولك:[٣] التأديبَ. ثمّ ذكر شاهد نصب مصحوب «أل» من كلام العرب،[٤] وسكت عن المُضاف، فلم يعزه إلى راجح النصب، ولا إلى راجح الجرّ. فعُلم أنّه يستوي فيه الأمران، نحو: جئتُكَ ابتغاءَ الخيرِ، ولابتغاءِ الخيرِ.

تنبيه: إذا دخلت «أل» على المفعول له، أو أُضيف إلى معرفة، تعرّف بـ «أل» أو بالإضافة،[٥] خلافًا للرياشيّ[٦] والجرميّ والمبرّد، في قولهم: إنّه لا يكون إلّا نكرة، وإنّ «أل» فيه زائدة، وإضافته غير محضة.

فإن قلتَ: هل[٧] يجوز تقديم المفعول له على فاعله؟ قلتُ: هو جائز، سواء كان منصوبًا أو مجرورًا. وهو مُستفاد من قوله:[٨] «كَلِزُهدٍ ذا قَنِعْ». فمثّل به مُقدَّمًا. والله[٩] أعلم.

---

(١) سقط: «وأنشدوا» مما عدا الأصل. والعكس أي: عكس حكم المجرد من «أل» والإضافة، مبتدأ يتعلق بخبره المحذوف: في مصحوب. ومصحوب: مضاف إلى «أل» على الحكاية. وأنشدوا أي: النحاة شاهدًا على نصب مصحوب أل.

(٢) شاهد نحوي. العيني ٣:٦٩. والجبن: الخوف. والهيجاء: الحرب. وتوالت: تتابعت. والزمر: جمع زمرة. وهي الجماعة. وعن: تتعلق بأقعد. ولو: وصلية للتعميم. وجملة توالت في محل نصب حال من فاعل أقعد.

(٣) زاد في ط: ضربته.

(٤) زاد في س: «وهو قوله» مع البيت ٣٠٢، وفي ط: «فقال» مع البيت أيضًا.

(٥) ت س: وبالإضافة.

(٦) هو أبو الفضل عباس بن فرج، إمام نحوي لغوي راوية للأشعار، كان يحفظ كتب الأصمعي. توفي سنة ٢٥٧. أخبار النحويين البصريين ص٦٨. وفي حاشية ت عن التواتي: أن الحكم على المفعول له بالتنكير لأنهم يرونه حالاً دائمًا.

(٧) ت: فهل.

(٨) في البيت ٣٠٠.

(٩) زاد في س: تعالى.

المفعول فيه
وهو المُسمّى ظرفًا[١]

٣٠٣ ـ الظَّرفُ وَقتٌ، أو مَكانٌ، ضُمِّنا «في» باطِّرادٍ، كَهُنا امكُثْ أزمُنا[٢]

وقت أو مكان: جنس، ضُمِّن «في»: مُخرج لوقت أو مكان لم يُضمَّن معناها،[٣] نحو: يومُنا يومٌ مُباركٌ، ونحنُ في مكانٍ حسنٍ.[٤] «باطِّراد» احترازًا ممّا نُصب بـ «دَخَلَ» من المكان المُختصّ،[٥] نحو: دخلتُ الدارَ. فهو منصوب نصبَ المفعول به، بعد إسقاط الخافض توسّعًا،[٦] لا نصبَ الظرف. إذ لو كان ظرفًا لم يختصّ بـ «دخل»، لأنّ الظرف لا يختصّ بعامل دُون عامل. بل الظرف، غيرُ المشتقّ من اسم الحدث،[٧] يتعدّى إليه كلّ فعل.[٨] قال الشارح:[٩] وإذا كان كذلك فلا نحتاج[١٠] إلى الاحتراز عنه بقيد الاطّراد، لأنه يَخرج بقولنا: مُضمَّن معنى «في».[١١]

قلتُ: وفي نصب المُختصّ من المكان بعد «دَخلَ» ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أنّه منصوب نصبَ المفعول به، بعد إسقاط الخافض توسّعًا، كما سبق. وهو مذهب الفارسيّ

---

(١) المفعول فيه أي: الاسم المفعولُ الفعلُ فيه. فنائب الفاعل هو الفعل. وفيه: متعلقان بالمفعول. والهاء تعود على الاسم. والظرف في اللغة هو الوعاء.

(٢) الوقت، أي: اسم الوقت. والمكان: اسم المكان، بالمعنى اللغوي لا الصرفي. وضمن: جعل فيه. وأو: بمعنى الواو خلافًا لما سيرد في الشرح. فالألف في ضمنا: نائب فاعل لا حرف إطلاق. وفي حاشية ت عن التواتي أن الباء في «باطراد» هي بمعنى: مع. والتعلق بحال من المفعول المطلق المقدر. وفي: في محل نصب مفعول به ثان لضمن على الحكاية. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. والأزمن: جمع زمن. وهنا وأزمن: متعلقان بامكث.

(٣) ح: «لم يتضمن معناها». ط: لم يضمن معناه.

(٤) زاد في ح: «في»، وفي ط: ثم قال.

(٥) انظر الإتحاف ٢: ٥٣ ـ ٥٤. وفي حاشية الأصل عن ابن عقيل ١: ٤٩٥ بتصرف: المكان المختص... بالمفعول به.

(٦) في حاشية ت: لأن المفعول به لا بد أن يكون حدث فيه شيء.

(٧) في حاشية ت: كمرمى من رمى، ومذهب من ذهب.

(٨) ناصب المفعول فيه هو الفعل أو ما أشبهه. وقيل: الفاعل أو الفعل والفاعل أو المفعولية أو الشبه بالمفعول به.

(٩) ص ٢٧٣.

(١٠) في شرح ابن الناظم وما عدا الأصل: فلا حاجة.

(١١) زاد في ط: هـ.

والمُصنّف.(1) ونسبه إلى سيبويه.(2) **والثاني**: أنّه منصوب على الظرفيّة، تشبيهًا له بالمُبهم. ونسبه الشلوبين إلى سيبويه، ونُسب(3) إلى الجمهور، **والثالث**: أنّه مفعول به «ودَخلَ» يتعدّى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجرّ. وهو مذهب الأخفش.

وقوله: «كهُنا»(4) مثال لظرف المكان، و «أزمنا» مثال لظرف الزمان.(5)

٣٠٤ ـ فانصِبْهُ، بالواقِعِ فِيهِ، مُظهَرا كانَ، وإلّا فانوِهِ مُقَدَّرا(6)

يعني: أنّ حكم الظرف النصب،(7) وأنّ الناصب له هو الواقع فيه من فعل أو ما فيه معناه،(8) وأنّ الناصب له قد يكون ظاهرًا، نحو: جلستُ أمامَ المسجدِ، وسرتُ يومَ الخميسِ، وقد يكون مُقدّرًا إمّا جوازًا، نحو: «يومَ الجمعةِ» لمن قال: متى قَدِمتَ؟ وإمّا وجوبًا، كالواقع خبرًا أو صفة أو حالاً أو صلة.(9)

[ظرفا الزمان والمكان]

٣٠٥ ـ وكُلُّ وَقتٍ قابِلٌ ذاكَ،(10)

يعني: أنّ جميع أسماء الزمان قابلة للظرفيّة، مُبهمَها ومُختصَّها.(11) وأمّا المعدود فهو من قبيل المُختصّ، خلافًا لمن جعله قسمًا ثالثًا.(12) فالمُبهم: ما دلّ على قدر من الزمان غير

(1) شرح التسهيل ٢: ٢٠٠ ـ ٢٠١. (2) الكتاب ١: ١٥.

(3) سقط «إلى سيبويه ونسب» من النسخ. وانظر الكتاب ١: ١٥.

(4) في النسخ: هنا. (5) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(6) في حاشية ت عن التواتي: أن ظاهر قول الناظم يجعل الناصب للظرف الحدث وهو معنى، والمعاني لا تعمل إلا في المبتدأ والإضافة والتبعية. فالنصب هو باللفظ الدال على الحدث القائم بالفاعل. قلت: عبارة الناظم صريحة بغير ما استظهره التواتي. وذكر المظهر والمقدر دليل ما يتضمن معنى الحدث من فعل وشبهه. ثم إن ما ذكر من العوامل لولا تضمنها معنى الحدث لما كان لها عمل. والواقع: اللفظ الدال على الحدث الحاصل. والمظهر: المذكور. والمقدر: المحذوف. وإلا أي: إن لم يكن مظهرًا. وانو: قدر. ومظهرًا: خبر مقدم لكان. واسمها يعود على الواقع. وكذلك اسم «يكن» المحذوف مع خبره. ومقدرًا: حال من الهاء مؤكدة للفعل انو. وجملة كان: حال من الواقع.

(7) في النسخ: «أن حكمه النصب». وفي حاشية الأصل عن ابن عقيل ١: ٤٩١: حكم ما تضمن... والوصف.

(8) فيما عدا الأصل: أو ما في معناه.

(9) في حاشية ت عن الأشموني ٢: ١٢٨: «والوجوب فيما... واسمع الآن». وفيها أيضًا أن في عبارة المرادي تسامحًا، «لأن الوجوب مصروف إلى العامل المقدر والواقع خبرًا أو صفة أو حالاً هو الظرف». قلت: بل الواقع خبرًا أو صفة أو حالاً هو العامل المقدر نفسه. انظر إعراب الجمل ص٣١٤ ـ ٣٢١.

(10) في حاشية ت عن التواتي: أن الناظم عمم في الزمان لأنه أحد مدلولي الفعل، بخلاف المكان الذي لا يكون ظرفًا منه إلا المبهم. والوقت: اسم الزمان، والإشارة إلى النصب على الظرفية، مفعول به لاسم الفاعل قابل.

(11) ح: أو مختصها.

(12) الإتحاف ٢: ٥٧ والتوطئة ص٢٠٩ ـ ٢١٠ والارتشاف ٢: ٢٢٦. وقيل: إن ما كان جوابًا لـ «كم» فهو معدود، وما كان جوابًا لـ «متى» فهو مختص، وما عداهما فمبهم.

معيّن كحين، والمُختصّ المعدود:[١] ما له مقدار من الزمن معلوم نحو: يومين، والمُختصّ غير المعدود: كأعلام الأيّام، وما اختصّ بـ «أل»، أو بالصفة،[٢] أو بالإضافة.[٣]

وما يَقبَلُهُ المَكانُ، إلّا مُبهَما[٤]

يعني: أنّ أسماء المكان لا تقبل الظرفيّة إلّا إذا كانت مُبهمة. فإن كانت مُختصّة لم تقبل الظرفيّة، نحو: الدار والمسجد.

ثمّ قال:[٥]

٣٠٦ ـ نَحوَ الجِهاتِ، والمَقادِيرِ، وما صِيغَ مِنَ الفِعلِ، كمَرمًى، مِن: رَمَى

فمثّل المُبهم بثلاثة أنواع: الجهات نحو: خلف[٦] وأمام،[٧] والمقادير نحو: ميل وفرسخ،[٨] وما صيغ من اسم الحدث نحو: مَرمًى ومَذهب. وظاهره[٩] أنّ هذه الثلاثة أنواع للمُبهم. أمّا الجهات فلا إشكال في أنّها مُبهمة.[١٠] وأمّا المقادير فظاهر كلام الفارسيّ[١١] أنّها داخلة [تحت المُبهم. وصحّحه بعض النحويّين، وقال الشلَوبين: ليست داخلة][١٢] تحته، وصحّح بعضهم أنّها شبيهة بالمُبهم،[١٣] لا مُبهم.

وأمّا ما صيغ من اسم الحدث فالظاهر أنّه من المُختصّ، لا من المُبهم، كما نصّ عليه غيره. وهو ظاهر كلامه في «شرح الكافية».[١٤] قال فيه: وأمّا المكان فلا يكون من أسمائه ظرفًا صناعيًا إلّا ما كان مُبهمًا أو مُشتقًا من اسم الحدث.[١٥] فجعله قسيمه. قلتُ: وقد قسم

---

(١) ط: بالمحدود.
(٢) فوقها في الأصل: «نحو: سرت يومًا طويلاً». وفي حاشية ت عن التواتي أمثلة لأعلام الأيام والمعرف بأل أو بالصفة.
(٣) فوقها في الأصل: «نحو: سرت يوم الجمعة». وزاد في النسخ: «قوله»، وفي ط: ثم قال.
(٤) إلا: حرف حصر. ومبهما: حال من المكان.
(٥) المقادير: جمع مقدار. وهو ما يحدد المسافة. وصيغ أي: اشتق وجعل على صيغة معينة. والمرمى: مكان الرمي. ونحو أي: مثل، صفة لقوله: مبهما. وما: معطوف على الجهات. والكاف: خبر لمبتدأ محذوف. ورمى: في محل جر بمن على الحكاية. والجار والمجرور: متعلقان بحال من مرمى.
(٦) زاد في ح و ط: وقدام.
(٧) فوقها في الأصل: وشمال ويمين وتحت وفوق ونحوها.
(٨) س: «نحو فرسخ». وفوقها في الأصل: وبريد.
(٩) ط: فظاهره.
(١٠) لعدم لزومها مسمى بخصوصه. فهي اعتبارية بحسب ما تنسب إليه.
(١١) انظر الإتحاف ٢:٥٧ والأصول ١:١٩٩ والإيضاح ١:١٧٧ ـ ١٧٩ والمقتصد ١:٦٣٧ ـ ٦٤٠.
(١٢) سقط من الأصل.
(١٣) في النسخ: «وصحح بعضهم أيضًا شبهه بالمبهم». والمصحح هذا هو أبو حيان. الارتشاف ٢:٢٥٠ والإتحاف ٢:٥٨. وانظر عبارة الشلوبين في شرح المقدمة ص٧٢٢ ـ ٧٢٣ والصبان ٢:١٣٠.
(١٤) ص ٦٧٦.
(١٥) زاد في ط: اهـ.

المُصنّف[١] المصدر إلى مُبهم ومُختصّ، وصرّح بأنّ المعدود من المُختصّ، وقياسه أن يجعل المعدود في الظرف من المُختصّ أيضًا.

فإن قلتَ: ما يعني بالفعل في قوله: «وما صِيغَ مِنَ الفِعلِ»؟ قلتُ: ظاهر كلامه أنّه الفعل الصناعيّ،[٢] لقوله: «كَمَرمًى من: رَمَى»، وليس ذلك بجيّد، لأنّه لم يصغ من الفعل، وإنّما صيغ من المصدر.[٣] وإن حمل على الفعل اللغويّ ـ وهو المصدر ـ فهو صحيح، لولا أنّ قوله: «مِن رَمَى» يُبعده.[٤]

٣٠٧ ـ وشَرطُ كَونِ ذا مَقِيسًا أن يَقَعْ ظَرفًا، لِما في أصلِهِ مَعْهُ اجتَمَعْ[٥]

الإشارة إلى ما اشتُقّ من اسم الحدث، يعني: أنّ هذا النوع لا يكون ظرفًا مقيسًا إلّا إذا كان العامل فيه مُوافقًا له في الاشتقاق، نحو: رميتُ مَرمى زيدٍ، وقعدتُ مَقعدَه. ولذا[٦] عُدّ من الشواذّ قولُهم: هو[٧] منّي مَقعدَ القابلةِ، ونحوَه. وتقدير قوله: «لِما في أصلِهِ مَعْهُ اجتَمَعْ»: لعامل اجتمع مع الظرف في أصله. وهو اسم الحدث.

فإن قلتَ: يخرج،[٨] من كلامه، نحو: «سرّني جلوسي مَجلسَكَ»، لأنّ العامل فيه أصلُه، لا شيءٌ اجتمع معه في أصله. قلتُ: هذا، وإن لم تشمله[٩] عبارته، فقد تقرّر[١٠] أنّ المصدر يعمل عمل فعله.[١١]

٣٠٨ ـ وما يُرَى ظَرفًا، وغَيرَ ظَرفِ، فذاكَ ذُو تَصرُّفٍ، في العُرفِ[١٢]

---

(١) شرح الكافية الشافية ص٦٠٨.
(٢) أي: الفعل المعهود في صناعة النحو.
(٣) فوقها في ت: الرمي.
(٤) ح: «مبعده». وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٥) يقع أي: في التركيب. والأصل أي: في مادته اللغوية ومعناه. وشرط: مبتدأ خبره المصدر المؤول. وكون: مصدر «كان» الناقصة مضاف إليه ومضاف إلى اسمه في المعنى، ومقيسًا: خبره. وظرفًا: حال من فاعل يقع. ولما: متعلقان بصفة ظرفًا. وفي ومع: متعلقان باجتمع. وجازت تعدية اجتمع بـ «مع» لأنه مطاوع: جمعته معه. ولولا ذلك لكان للمشاركة. وتسكين مع جائز.
(٦) فيما عدا الأصل: فلذا.
(٧) ح: «وهو». وكذلك كان في ت ثم مسحت الواو.
(٨) في حاشية ت: أن هذا الخروج وارد إذا جعل الأصل هو المصدر، وأن ظاهر قول الناظم: «من رمى» لا يرد فيه هذا.
(٩) ح: «لم تشتمله». وفي حاشية ت عن التواتي: بل تشمله، ويعني بأصله أصل الحروف، كالراء والميم والياء من الرمي.
(١٠) في النسخ: تقدم.
(١١) زاد في النسخ: «قوله»، وفي ط: ثم قال.
(١٢) ألحق بحاشية الأصل: تمامه:

٣٠٩ ـ وغَيرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ظَرفِيّةً، أو شِبهَها، مِنَ الكَلِمْ

وما يرى أي: من أسماء الزمان أو المكان. وذو تصرف أي: متصرف. والعرف: ما تعارفه النحاة واصطلحوا عليه. =

كلّ من ظرف الزمان وظرف المكان قسمان: مُتصرّف وغير مُتصرّف. فالمُتصرّف ما لا يلزم الظرفيّة، بل يُستعمل ظرفًا تارة، وغيرَ ظرف أُخرى، نحو: يوم وليلة من الزمان، ويمين وشمال من المكان. وغير المُتصرّف ما لا يخرج عن الظرفيّة أصلاً كقطُّ وعوضُ، أو لا يخرج عنها إلّا إلى شِبهها.[١] والمُراد بشِبه الظرفيّة الجرّ بـ «مِن». وإنّما يثبت تصرّف الظرف بالإخبار عنه، والجرّ بغير «من» في الاختيار،[٢] لأنّ «من» كثرت زيادتها، فلم يُعتدّ[٣] بها. فلذلك حُكم على: قبل وبعد وعند ولدن، بعدم التصرّف، مع أنّها تُجرّ[٤] بـ «من». وإلى هذا الإشارةُ،[٥] بقوله:

* وغَـــيـــرُ ذِي الـــتَّـــصَـــرُّفِ *

البيتَ.[٦]

[ما ينوب عن الظرف]

٣١٠ ـ وقَد يَنُوبُ، عَن مَكانٍ، مَصدَرُ   وذاكَ، في ظَرفِ الزَّمانِ، يَكثُرُ[٧]

نيابة المصدر عن الظرف من باب حذف المُضاف، وإقامة المُضاف إليه مَقامه. وشرط ذلك إفهام تعيين[٨] أو مقدار. وذلك قليلٌ في المكان ـ كقولهم:[٩] جلستُ قُربَ زيدٍ وقصدَه، أي: مكانَ قُربِه ومكانَ قصدِه[١٠] ـ وكثيرٌ في الزمان،[١١] نحو: كان ذلك خُفوق النجمِ وطُلوعَ الثريّا، أي: وقتَ خُفوقِ النجمِ ووقتَ طُلوعِ الثريّا. وكثرته تقتضي القياس عليه.

= ولزم: لم يفارق. والكلم واحدته كلمة. وظرفًا: مفعول ثان. والفاء: زائدة في خبر ما. وذا: مبتدأ خبره ذو. والجملة خبر ما. وفي: تتعلق بخبر محذوف لمقدر. أي: الحكم كائن. وغير: مبتدأ خبره الذي. وشبه: معطوف على محذوف أي: أو لزم ظرفية أو شبهها. انظر شرح المكودي ص٣٣٦. ومن: تتعلق بحال من الذي.

(١) ت: إلا لشبهها.

(٢) الاختيار: النثر من الكلام. وسقط «في الاختيار» من ح و س، وضرب عليه في ت. وفي حاشية ت عن التواتي أن «من» اختصت بالزيادة لكونها أم الباب ولأنها لابتداء الغاية، ولا يخلو فعل من ابتداء الغاية. وانظر الإتحاف ٢: ٦٠.

(٣) في النسخ: فلا يعتد.

(٤) في النسخ: مع الجر.

(٥) فيما عدا الأصل: أشار.

(٦) سقطت من س وجاء بدلاً منها:

الَّذِي لَزِمْ   ظَـرفِـيّـةً، أو شِـبـهَـهـا، مِـنَ الـكَـلِمْ

وزاد في ط وحاشية ت: ثم قال.

(٧) ينوب عنه: يحل محله. والمكان: ظرف المكان. والإشارة إلى مصدر الفعل: ينوب، مبتدأ خبره جملة يكثر. وفي: تتعلق بالفعل يكثر.

(٨) زاد في س وحاشية ت: «مكان»، وفي ط: وقت.

(٩) ت س: «كقولك»، ح: كقوله.

(١٠) في حاشية الأصل عن ابن عقيل ١: ٤٩٨: ولا ينقاس... جلوسه.

(١١) في حاشية ت عن التواتي: لأن المصدر أخو الزمان، ولذا يكون خبرًا عنه.

المفعول معه

٣١١ ـ يُنصَبُ تالِي الواوِ، مَفعُولاً مَعَهْ ... في نَحوِ: سِيرِي والطَّرِيقَ، مُسرِعَهْ(١)

المفعول معه هو الاسم المنصوب بعد واو(٢) بمعنى «مع»، نحو: سِيري والطريقَ، أي: معَ الطريق.(٣) وهذا الباب مقيس، على الأصحّ. وقد فُهم ذلك من قوله: «نحو».(٤)

٣١٢ ـ بِما مِنَ الفِعلِ، وشِبهِهِ، سَبَقْ ... ذا النَّصبُ، لا بالواوِ، في القَولِ الأحَقّْ(٥)

ناصب المفعول معه إمّا فعلٌ نحو: استوى الماءُ والخشبةَ،(٦) وإمّا اسمٌ يُشبهه نحو: زيدٌ سائرٌ والطريقَ. ومذهب سيبويه(٧) أنّه لا يعمل فيه العامل المعنويّ، كاسم الإشارة، وحرف التشبيه، والظرف المخبر به. وأجاز أبو عليّ في قول الشاعر:(٨)

* هــذا رِدائــيَ مَــطــوِيًــا، وسِــربــالا *

---

(١) تالي الواو: الواقع بعدها لا يفصل عنها لأنهما كالجار والمجرور. وهذه الواو تكون للتنصيص على المعية. وتالي: نائب فاعل. ومفعولاً: حال منه لأنه تعرف بالإضافة. وإضافته هنا معنوية لأن معناه الثبوت لا الحدوث. ونائب فاعل «مفعولاً» مقدر: مفعولاً الفعلُ معه. ومع: تتعلق بمفعول. وفي: بالفعل ينصب. ونحو: مجرور ومضاف إلى ما بعده على الحكاية. ومسرعة: حال من ضمير المخاطبة.

(٢) في النسخ: «الواو التي». وذكر الأخفش أن الواو تكون بمعنى باء المصاحبة.

(٣) سقط التفسير من النسخ.

(٤) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٥) الفعل هنا هو المصطلح النحوي. وشبهه: ما يشبه الفعل في العمل كاسمي الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل. وسبق أي: تقدم على مع والمفعول معه. والأحق: الأصح. يريد: القول المختار من عدة أقوال. وذا: مبتدأ خبره متعلق: بما. ومن: تتعلق بحال من ما. وجملة سبق: صلتها. ولا: نافية عاطفة. وفي بمعنى: على، تتعلق بالخبر المحذوف أيضًا. وحذفت القاف الثانية من «الأحقّ» للوقف.

(٦) استوى: ارتفع. ولو كان بمعنى تساوى لصح رفع «الخشبة». فالمراد: ارتفع الماء مصاحبًا الخشبة. حاشية الخضري ١:٢٠١. وقيل: ارتفع الماء حتى حاذى الخشبة. شرح الآجرومية لدحلان ص٢٥ وحاشية أبي النجا ص٩٢. وعلى التفسير الأول تكون الواو بمعنى باء المصاحبة كما ذهب الأخفش. معاني القرآن ٢:٣٣٦.

(٧) الكتاب ١:١٥٠.

(٨) عجز بيت، صدره في حواشي الأصل و ت و ح:

لا تَـحـبِـسَـنَّـكَ أثـوابِـي، فـقَـد جُـمِـعَـتْ

والسربال: القميص. وفي حاشية الأصل عن العيني ٣:٨٦: «هو من البسيط... العامل هذا». وانظر الارتشاف ٢:٢٨٦.

أن يكون العامل[1] «هذا».[2] وذهب الجُرجانيّ إلى أنّ ناصبه[3] الواو نفسها، لاختصاصها بالاسم. ورُدّ بأنّها لو كانت ناصبة لاتّصل الضمير بها.[4] ولم يَشترط تقديم فعل أو شبهه. وإليه أشار بقوله: «لا بالواو».

وفُهم من قوله: «سَبق» أنّ المفعول معه لا يتقدّم على عامله. وهذا[5] مُتّفق عليه. وأمّا تقديمه على مصاحبه، نحو: استوى والخشبةَ الماءُ، فذهب الجمهور - وهو الصحيح - إلى منعه،[6] وأجازه ابن جنّي.[7]

٣١٣ - وبَعدَ «ما» استِفهامٍ، أَو «كَيفَ»، نَصَبْ بِفِعلِ كَونٍ مُضمَرٍ بَعضُ العَرَبْ[8]

من كلامهم: كيفَ أنتَ وقصعةٌ من ثريدٍ؟ وما أنتَ وزيدٌ؟ برفع ما بعد الواو على أنّها العاطفة. وبعضهم ينصب، على أنّها التي للمعيّة، وما قبلها مرفوع بفعل مضمر، هو[9] الناصب لما بعدها، تقديره: كيف تكونُ؟ وما تكونُ؟ والصحيح أنّ «كان» المقدّرَةُ ناقصةٌ،[10] و «كيف» خبر مُقدّم، وكذلك «ما».

[جواز المفعول معه وامتناعه]

واعلم أنّ الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام: قسم يجوز فيه العطف والنصب على المعيّة والعطفُ أرجح، وقسم يجوز فيه الأمران والنصبُ على المعيّة أرجح، وقسم يمتنع فيه العطف.

فالأوّل: هو ما أمكن فيه العطف بلا ضعف، من جهة[11] اللفظ، ولا من جهة المعنى. نحو: قمتُ أنا وزيدٌ. وإن شئتَ نصبتَ.

---

(١) زاد فيما عدا الأصل: فيه.

(٢) في حاشية ت: وأجاز أيضًا أن يكون العامل مطويًا.

(٣) أي: ناصب المفعول معه. ومذهب الجرجاني أن الناصب هو الفعل بوساطة الواو، لا الواو نفسها. ومصدر الوهم في هذه النسبة هو ابن مالك. شرح التسهيل ٢: ٢٥٠ والارتشاف ٢: ٢٨٦ والمقتصد ص٦٥٩ - ٦٦٢ والجنى الداني ص١٥٥ والمغني ص٣٩٨.

(٤) يريد: لكان الضمير بعدها متصلاً لا منفصلاً، إذا وقع المفعول معه ضميرًا. ولم يسمع: وك، وكما، وي، وها. وقيل: العامل في المفعول معه هو الفاعل أو الفعل والفاعل أو المفعولية أو الشبه بالمفعول به أو فعل مضمر أو الخلاف. وقيل: الواو مهيئة لنصبه نصب: مع.

(٥) في النسخ: وهو.

(٦) فيما عدا الأصل: فمذهب الجمهور وهو الصحيح منعه.

(٧) الخصائص ٢: ٣٨٣. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٨) ما استفهام أي: الاستفهامية. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. ونصب أي: المفعول معه. وفعل كون أي: فعل مشتق من الكون. ومضمر أي: جوازًا. وبعد: متعلق بنصب ومضاف إلى ما، وما: مضافة أيضًا. وكيف: معطوف على ما. وبعض: فاعل. وفي حاشية الأصل إلحاق البيتين ٣١٤ و٣١٥. وهما واردان في المتن بعد.

(٩) الصواب عندي أن الناصب هنا هو النسبة أي العلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر، ولا حاجة إلى تقدير. س: وهو.

(١٠) فوقها في ت عن التواتي أن «كان» تحتمل التمام فيكون «كيف» في محل حال، و «ما» في محل مفعول مطلق.

(١١) ت: لا من جهة.

والثاني: ما لم يمكن فيه العطف إلّا بضعف، من جهة اللفظ ـ نحو: قمتُ وزيدًا، لأنّ العطف على الضمير المرفوع المُتّصل بغير توكيدٍ أو فعلٍ ضعيفٌ ـ أو من جهة المعنى[١] كقولهم:[٢] لو تُركَتِ الناقةُ وفصيلَها لرضِعَها. فإنّ العطف فيه ممكن، على تقدير:[٣] لو تُركتِ الناقةُ ترأمُ فصيلها[٤] وترك فصيلها لرَضاعها[٥] لرضِعَها. وهذا تكلّف وتكثير عبارة، فهو ضعيف،[٦] والوجه النصب على معنى: لو تُركتِ الناقةُ مع فصيلها.

والثالث: هو ما لم يمكن[٧] فيه العطف، لمانع لفظيّ ـ نحو: ما لكَ وزيدًا؟[٨] فإنّ العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجارّ ممتنع عند الجمهور ـ أو معنويٌّ، نحو: سرتُ والجبلَ. ممّا لا يصلح[٩] للمُشاركة. فهذا ونحوه يجب فيه النصب على المعيّة، ويمتنع فيه[١٠] العطف.

وقد أشار إلى الأوّل، بقوله:[١١]

٣١٤ ـ والعَطفُ، إنْ يُمكِنْ بلا ضَعفٍ، أحَقّْ

وإلى الثاني،[١٢] بقوله:[١٣]

والنَّصبُ مُختارٌ، لَدَى ضَعفِ النَّسَقْ

وإلى الثالث[١٢]، بقوله:[١٤]

٣١٥ ـ والنَّصبُ، إنْ لم يَجُزِ العَطفُ، يَجِبْ

---

(١) في الأصل و ت: «اللفظ». وقد ضرب عليه في ت وصحح كما أثبتنا.
(٢) ت ح: نحو.
(٣) ت س: لأن التقدير مع العطف.
(٤) ترأم الناقة فصيلها: تعطف على ولدها الذي فصل عنها. ت: تروم فصيلها.
(٥) ت س: لرضاعتها.
(٦) في النسخ: مضعف.
(٧) ط: ما لا يمكن.
(٨) في حاشية ت طرة غير واضحة. وانظر التسهيل ص٩٩ وحاشية الصبان ٢: ١٤٠.
(٩) س: ما لم يصلح.
(١٠) سقطت من النسخ.
(١١) العطف: مبتدأ خبره أحق أي: أصوب. ولا: نافية بين الجار والمجرور. والتعلق بحال من فاعل يمكن. وحذف جواب الشرط ضرورة لكون فعل الشرط مضارعًا، وحذفت القاف الثانية من «أحقّ» للوقف.
(١٢) زاد في ت: أشار.
(١٣) مختار أي: أختاره. ولدى: عند. والنسق أي: عطف النسق. ولدى: ظرف للمصدر النصب.
(١٤) لم يجز أي: لمانع لفظي أو معنوي. وجملة يجب: خبر النصب. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. وهو حذف جائز خلافًا للأزهري.

وأمّا قوله:[١]

أوِ اعتَقِدْ إضمارَ عامِلٍ، تُصِبْ

فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون تخييرًا،[٢] فيما امتنع عطفه، بين نصبه على المعيّة وبين إضمار[٣] عامل حيث يصحّ إضماره، كقوله تعالى:[٤] ﴿فأَجمِعُوا أَمرَكُم وشُرَكاءَكُم﴾. فإنّه لا يصحّ جعله معطوفًا، لأنّ «أجمع»[٥] بمعنى: عَزَمَ. فلا ينصب[٦] إلّا الأمر والكيد ونحوهما. ولك أن تجعل «شُركاءكم» مفعولاً معه، وأن[٧] تجعله مفعولاً به بفعل مُقدّر، تقديره: واجمعوا من[٨] «جَمَعَ» بمعنى: ضَمَّ المُتفرّقَ. فينصب[٩] الشركاء ونحوه. وقد حُكي[١٠] «أجمعَ» بمعنى: جمعَ. فعلى هذا يصحّ العطف.

والثاني: أن يكون تنويعًا، والمعنى: أنّ ما امتنع فيه العطف نوعان: نوع يجب فيه النصب على المعيّة، ونوع يُضمر له عامل لأنّ المعيّة فيه أيضًا مُمتنعة، كقوله:[١١]

عَلَفْتُها، تِبنًا، وماءً بارِدًا حَتّى غَدَتْ هَمّالةً عَيناها

فماء: منصوب بفعل مُضمر، تقديره: وسقيتها ماء. ولا يجوز عطفه لعدم المُشاركة، ولا نصبه على المعية لعدم المُصاحَبة.

(١) اعتقد الإضمار: اعقد قلبك عليه، أي: أضمر. وعامل أي: للمفعول به. وتصب: تفعل الصواب. وجملة اعتقد: معطوفة على يجب. وجاز هذا العطف لأن «يجبُ» خبرية بمعنى الإنشاء: أوجبْ. وجملة تصب: جواب شرط جازم محذوف مع جملة الشرط أي: إن تفعل ذلك تصب. والجملة الشرطية حال من فاعل اعتقد.
(٢) في النسخ: مخيرًا.
(٣) س: أو إضمار.
(٤) الآية ٧١ من سورة يونس.
(٥) في حاشية ت عن التواتي أن المجرد منه بمعنى ضمّ.
(٦) ت: «لا ينصب». ح س: ولا ينصب.
(٧) ط: ولك أن.
(٨) ت: «وأجمعوا شركاءكم من جمع لأن». ح س: «واجمعوا شركاءكم من جمع لا من أجمع لأن». ط: من جمع لأن.
(٩) في النسخ: ينصب.
(١٠) زاد هنا فيما عدا الأصل: أن.
(١١) العيني ٣: ١٠١ والخزانة ١: ٤٩٩. وانظر ديوان ذي الرمة ص٦٦٤ وشرح البيت ص٥٦٢. وسقط الشطر الثاني مما عدا الأصل. وألحق بحاشية ت: «حتى شتت». والهمالة: الكثيرة الدمع. وفي حاشية ت أيضًا ثلاثة شواهد، أولها لابن الزبعرى، والثاني للزبرقان بن بدر، والثالث للراعي. الهمع ٢: ٥١ والعيني ٤: ١٧١ وديوان الراعي ص٢٦٩.

ويجوز أن يُجعل قوله: «أو اعتقِدْ إضمارَ عاملٍ تُصِبْ[(١)]» شاملاً للناصب كما مثّلنا به، وللجارّ كقولك: ما لكَ وزيدٍ؟ فيجوز جرّه لا بالعطف، بل[(٢)] بإضمار الجارّ. نصّ[(٣)] عليه في «شرح الكافية»،[(٤)] وكلامه فيه يؤيّد هذا الاحتمال. والله أعلم.[(٥)]

---

(١) سقطت مما عدا الأصل.
(٢) سقط: «لا بالعطف بل» من ح.
(٣) فيما عدا الأصل: كما نص.
(٤) ص ٦٩٣.
(٥) ليست الجملة في ح و س.

الاستثناء

الاستثناء: إخراج بـ «إلّا» أو إحدى أخواتها، تحقيقًا أو تقديرًا. فالإخراج: جنس، وبـ «إلّا» أو إحدى أخواتها: مُخرج للتخصيص ونحوه.[١] والمُراد بالمُخرَج تحقيقًا المُتّصل، وبالمُخرَج تقديرًا المُنقطع، نحو:[٢] ﴿ما لَهُم بِهِ مِن عِلمٍ إلّا اتِّباعَ الظَّنِّ﴾. فإنّ الظنّ، وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا، فهو في تقدير الداخل فيه. إذ هو مُستحضر بذكره، لقيامه مَقامه[٣] في كثير من المواضع. قال ابن السرّاج:[٤] إذا كان الاستثناء مُنقطعًا فلا بدّ أن يكون الكلام الذي قبل «إلّا» قد دلّ[٥] على ما يُستثنى.[٦] فتأمّله فإنّه يَدِق.[٧] انتهى.

[النصب والإتباع]

وقوله:[٨]

٣١٦ ـ ما استَثنَتِ «الّا»، مَعْ تَمامٍ، يَنتَصِبْ

يجوز أن تكون «ما» موصولة و «ينتصب» خبرها ـ فهو مرفوع ـ وأن تكون شرطيّة و «ينتصب» جوابها فهو مجزوم. والمُراد بالتمام أن يكون المُخرَجُ منه مذكورًا، ويقابله التفريغ. يعني: أنّ المُستثنى بـ «إلّا» في غير التفريغ ينتصب، مُتّصلاً كان أو مُنقطعًا، بعد مُوجَب أو غيره. إلّا أنّ نصبه على ثلاثة أقسام: واجب، وجائز مرجوح، وجائز راجح.[٩]

فالواجب النصب: هو المُستثنى بعد إيجاب، مُتّصلاً أو مُنقطعًا، مُؤخّرًا[١٠] أو مُقدّمًا،

(١) في حاشية ت عن التواتي أنه يريد الصفة والبدل وعطف البيان.
(٢) الآية ١٥٧ من سورة النساء.
(٣) في حاشية ت عن التواتي: «يعني لقيام العلم مقام الظن، وكذلك العكس» مع شاهدين من القرآن الكريم.
(٤) الأصول ١: ٢٩١. وفي النقل تصرف.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: «فإن لم يدل فلا يصح الاستثناء أصلاً، نحو: جاء القوم إلا ثعبانًا...».
(٦) زاد في ط: «بها»، وفي الأصول: منه.
(٧) في حاشية ت عن التواتي أن الدقة في إدخال المستثنى المنقطع أو في تبين ذلك لدى النحاة.
(٨) سقطت الواو من النسخ. وحذفت همزة «إلا» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. وهي في محل رفع فاعل على الحكاية. ومع: ظرف للفعل استثنى. وتسكين العين قبل متحرك لغة. والناصب للمستثنى هو «إلّا». وقيل: ما قبلها من الفعل أو شبهه، أو الفعل بوساطتها، أو «أنّ» مقدرة بعدها، أو «أنْ» في أول «إلّا»، أو الخلاف، أو فعل مقدر.
(٩) ط: واجب وجائز وراجح وجائز مرجوح.
(١٠) زاد هنا في ط: كان.

نحو: قامَ القومُ إلّا زيدًا، وخرجَ القومُ إلّا بعيرًا، وقامَ إلّا زيدًا القومُ.

والمرجوح النصبِ: هو المُتّصل بعد نفي، أو شِبه نفي. والمُراد به[1] النهي والاستفهام المؤوّل بالنفي. فمثال النفي:[2] ﴿ما فَعَلُوهُ إلّا قَلِيلٌ﴾. ومثال النهي: لا يقمْ أحدٌ إلّا زيدًا.[3] ومثال الاستفهام:[4] ﴿ومَن يَغفِرُ الذُّنُوبَ إلّا اللهُ﴾؟ وأكثر ما يكون ذلك في «هل» و «مَن». فجميع هذا يترجّح فيه إتباعه للمستثنى منه، في رفعه ونصبه وجرّه، بدلاً عن البصريّين، وعطفًا عند الكوفيّين. وإلى هذا أشار بقوله:[5]

وبَـعـدَ نَـفـيٍ، أو كَـنَـفـيٍ، انـتُـخِـبْ

٣١٧ ـ إتباعُ ما اتَّصَلَ،[6]

والراجحُ النصبِ: هو المُنقطع بعد نفي أو كنفي، إن[7] صحّ إغناؤه عن المُستثنى منه. فإنّ بني تميم يُجيزون فيه النصب والإتباع، ويقرؤون: «إلّا اتّباعُ الظّنِّ». وذكر بعض النحويّين أنّ نصبه عندهم أرجح. وأمّا الحجازيّون فالنصب عندهم واجب. فإن لم يصحّ إغناؤه عن المُستثنى فيه تعيّن نصبه عند الجميع. وهو كلّ استثناء مُنقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل «إلّا» للاسم الواقع بعدها، نحو: ما زادَ إلّا ما نقصَ،[8] وما نفعَ إلّا ما ضَرَّ.[9] وجعل المُصنّف

---

(١) أي: بشبه النفي.

(٢) الآية ٦٦ من سورة النساء. وتكون «إلا» في مثلها حرف استثناء ملغىً، أي مهملاً لا عمل له، وليست حرف حصر.

(٣) فيما عدا الأصل: زيد. (٤) الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(٥) بعد: ظرف الفعل انتخب أي: اختير. والكاف: معطوف على نفي.

(٦) إتباع: نائب فاعل مضاف إلى اسم الموصول ما. وانظر الإتحاف ٢: ٦٤.

(٧) ت س: «فإن». وانظر الإتحاف ٢: ٦٥ ـ ٦٧.

(٨) قيل: إن ما الثانية: مصدرية هنا وفي المثال التالي. وقيل: إنهما زائدتان. ولكن الزيادة واردة في قولهم: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، وما نفع زيد إلا ما ضر. والجملة بعد «إلا» حالية. وهي في غنى عن الواو خلافًا لما ادعاه ابن الطراوة. انظر التوضيح ١: ٣٥٢ وإعراب الجمل ص١٩١، ١٩٢. وهذا خلاف ما أريد من نصب المستثنى.

(٩) في حاشية ت عن الأشموني ٢: ١٤٨: «إذ لا يقال: زاد النقص ونفع الضرر». قلت: في منع هذا نظر. حاشية الصبان ٢: ١٤٨ والتصريح ١: ٣٥٢. فجواز: ما زاد إلا النقص وما نفع إلا الضرر، يقتضي جواز ما منعوه. ثم إن ما توالى نقصه فالنقص فيه في زيادة، وكثيرًا ما نفع الضرر صاحبه وغير صاحبه. والحق أن في الفعلين «زاد» و «نفع» ضميري فاعلين، والمثالان هما كاللذين أوردتهما في التعليقة السابقة من قولهم، والمصدر المؤول أي: زيادتَه وضررَه في محل نصب مستثنى، والمستثنى منه هو مصدر مقدر مفعول مطلق للفعل قبله، أي: زيادةً وضرراً. فالاستثناء منقطع كما أراد سيبويه ومن نقل عنه، وهو مما أغفلوا بيانه. ولو قدر المستثنى منه: شيئاً، جاز البدل والاستثناء المتصل، لأن الشيء عام يشمل جنس المستثنى. وهذا خلاف ما أريد من نصب المصدر على الانقطاع، وكذلك لو جعلت المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ محذوف الخبر أي: لكن النقصان أمره، ولكن الضرر شأنه. فالاستثناء منقطع معناه الاستدراك، والتفريغ فيه مخل بالمعنى وإن بدا جوازه صناعة. انظر الكتاب ١: ٣٦٧ وشرح التسهيل ٢: ٢٦٧ و٢٧٤ والارتشاف ٢: ٣٠٣ ـ ٣٠٤. وقيل: يمتنع التفريغ إذا كان الفعل متعديًا، ويجوز إذا كان لازمًا. والظاهر أن تعدية الفعل هنا تقتضي تفريغه لأن المصدر مفعول به، فلا مانع من تسليط الفعل عليه. والمثال الصريح في منع التفريغ نحو: لم أتناول دواء إلا أني شُفيت. فالاستدراك فيه محقق، ولا يغني ما بعد «إلا» عما قبلها. وانظر الكتاب ١: ٣٦٣.

منه: ﴿لا عاصِمَ اليَومَ مِن أَمرِ اللهِ إلّا مَن رَحِمَ﴾،[1] وإلى هذا القسم الثالث أشار، بقوله:[2]

وانصِبْ ما انقَطَعْ ... وعَن تَمِيمٍ، فِيهِ، إبدالٌ وَقَعْ

ولكنّه أطلق، فلم يفصل بين ما يصحّ إغناؤه وما لا يصحّ.

وقوله:[3]

٣١٨ ـ وغَيرُ نَصبِ سابقٍ، في النَّفيِ، قَدْ ... يأتِي، ولكِنْ نَصبَهُ اختَرْ، إن وَرَدْ

يعني: أنّ المُستثنى المُقدّم[4] على المُستثنى منه، بعد نفي، فيه وجهان: **أحدهما** وهو المُختار: نصبه على الاستثناء.[5] **والثاني**: أن يُفرّغ العامل له ويُجعل المُستثنى منه بدلاً. قال سيبويه:[6] حدّثني يُونس أنّ قومًا يُوثق بعربيّتهم يقولون: «ما لي إلّا أبوك ناصرٌ»، فيجعلون ناصرًا بدلاً. انتهى. وهذا قليل. ولذلك قال: «قد يأتي». واحترز بقوله: «في النفي» من أن يكون المُقدّم في الإيجاب. فإنّه واجب النصب، كما سبق.

[التفريغ والحصر]

ولمّا فرغ من بيان التامّ شرع في المُفرَّغ، فقال:[7]

٣١٩ ـ وإن يُفرَّغْ سابِقٌ «إلّا»، لِما ... بَعدُ، يَكُنْ كَما لَوِ «الّا» عُدِما

أي:[8] وإن يُفرّغ ما يسبق[9] «إلّا» لما بعدها فحكمه حكم ما لم[10] تُوجد «إلّا» معه، نحو:

---

(١) الآية ٤٣ من سورة هود. وقيل: إن «مَن» مراد به الله تعالى، لأنه هو الراحم. فالاستثناء متصل والإبدال جائز. وانظر شرح ابن الناظم ص٢٨٩ وشرح التسهيل ٢: ٢٦٥ والإتحاف ٢: ٦٨.

(٢) ما انقطع أي: المستثنى المنقطع بعد نفي أو ما يشبهه. ووقع: ثبت. وفيه أي: فيما انقطع، والتعلق بالمصدر إبدال. وهذا التعلق سوغ الابتداء بالنكرة. وجملة وقع: خبره. وبهذا الفعل تتعلق: عن. ويجوز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ عند الجمهور. وجملة انصب: معطوفة على انتخب، لأن معنى المعطوف عليه هو الطلب أيضًا.

(٣) ط: «ثم قال». والنصب أي: على الاستثناء. واختر أي: النطق بالنصب. وورد أي: عليك وأردت النطق به. وفي: تتعلق بيأتي. والجملة خبر غير. ونصب مفعول به مقدم. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. ت: «وغيرَ نصبِ سابقٍ». فسابق: مبتدأ، وغير: حال من فاعل يأتي. ونصب بمعنى: منصوب. انظر تمرين الطلاب ص٥٤.

(٤) ط: المتقدم. (٥) ت ح: المستثنى.

(٦) الكتاب ١: ٣٧٢. وفي النقل تصرف، مصدره شرح ابن الناظم ص٢٩٨ وشرح الكافية الشافية ص٧٠٤.

(٧) السابق: المتقدم. وبعد أي: بعد «إلا». وعدم: فقد ولم يكن. وإلا: مفعول به لاسم الفاعل سابق على الحكاية لا مضاف إليه كما وهم الأزهري. وبعد: مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، متعلق بفعل الصلة المحذوفة. والكاف: خبر يكن، مضافة إلى المصدر المؤول من «ما» وما بعدها. ولو: زائدة لتوكيد المصدرية. والتقدير: كعدم «إلا» أي: كحكم فقد «إلا» وعدم وجوده. وحذفت همزة «إلا» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. وهي في محل رفع مبتدأ خبره جملة عدم، لا نائب فاعل، خلافًا للأزهري. فجائز دخول «ما» المصدرية على الجملة الاسمية. إعراب الجمل ص١٢٤ ـ ١٢٥. ويكون «إلا» في التفريغ حرف حصر.

(٨) سقطت من ح. (٩) ط: ما سبق.

(١٠) ط: ما لو.

ما قامَ إلّا زيد. فـ «قام» مُفرّغ لما بعد «إلّا»، أعني زيدًا. فهو فاعل به، كما لو عُدمت «إلّا» وقيل: ما قام زيد. وقوله: «سابق» أولى من قوله في «التسهيل»:(١) العامل. لأنّ السابق قد يكون عاملاً كما مثّلنا،(٢) وقد يكون غير عامل، نحو: ما في الدار إلّا زيد.

فإن قلتَ: على ماذا يعود الضمير في «يكن»؟ قلتُ: يحتمل أن يعود على «السابق» أي: يكن السابق في طلبه لما بعد «إلّا» كما لو عُدم «إلّا»، وأن يعود على «ما» من قوله «ما بعد» أي: يكن ما بعد «إلّا» في تسلّط ما قبل «إلّا» عليه كما لو عُدم «إلّا».

تنبيهـان:

الأوّل: لا يكون التفريغ إلّا بعد نفي أو شِبهه.

الثاني: يصحّ التفريغ بجميع(٣) المعمولات، إلّا المصدر المُؤكّد. فأمّا قوله تعالى:(٤) ﴿إن نظُنُّ إلّا ظَنًّا﴾ فمُتأوَّل.(٥)

[تكرار إلّا]

ولمّا كانت «إلّا» قد تُكرّر لتوكيد(٦) ولغير توكيد نبّه على ذلك، فقال:(٧)

٣٢٠ ـ وألغِ «إلّا» ذاتَ تَوكِيدِ،

وهي التي يصحّ طرحها والاستغناء عنها، لكون ما بعدها تابعًا لما بعد الأولى. فإن صحّ إغناء الثاني عنه جُعل بدلاً، وإن لم يصحّ عُطف بالواو. فالأوّل نحو قوله:(٨)

كَـلا تَـمـرُرْ بِـهِـم، إلّا الـفَـتَـى، إلّا الـعَـلا

فإنّ الفتى هو العلا.(٩) والثاني نحو: لا تمرز بهم إلّا زيدًا، وإلّا عمرًا.(١٠) وقد اجتمعا في قوله:(١١)

---

(١) ص ١٠١. (٢) زاد في ت و س و ط: «به».

(٣) س: «في جميع». ط: «الجميع». وانظر الإتحاف ٢: ٧٠ للتنبيه الأول.

(٤) الآية ٣٢ من سورة الجاثية.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: أن التأويل: إن نحن إلا نظن ظنًا، أو إن نظن إلا ظنًا ضعيفًا. وانظر الإتحاف ٢: ٧٤.

(٦) ت: «قد تكون للتوكيد». ح: قد تكرر للتوكيد.

(٧) سقطت من ح. وألغ إلا أي: أهملها ولا تنصب ما بعدها على الاستثناء. فهي حرف زائد للتوكيد. وذات: حال من «إلا» التي في محل نصب مفعول به.

(٨) سقطت مما عدا س، مع الكاف. وحذفت همزة «العلاء» للتخفيف. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. وإلا: حرف استثناء ملغى. والفتى: بدل من الهاء مجرور. وإلا الثانية: حرف زائد للتوكيد. والعلا: بدل من الفتى.

(٩) ت ح ط: «فإن العلا هو الفتى». س: فالعلا هو الفتى. (١٠) عمرًا: معطوف على «زيدًا». وإلا الثانية: زائدة للتوكيد.

(١١) العيني ٣: ١١٧. والرسيم: السعي بين الصفا والمروة. والرمل: الطواف بالبيت الحرام. ورسيم: بدل من عمل. ورمل: معطوف على رسيم. وإلا الثانية والثالثة: زائدتان للتوكيد. والأولى: حرف حصر. وانظر الإتحاف ٢: ٧٥.

مـا لَكَ، مِـن شَـيـخِـكَ، إلّا عَـمَـلُهْ   إلّا رَسِــيــمُــهُ، وإلّا رَمَــلُهْ

فإن قلتَ: ما المراد بإلغائها؟ قلتُ: جعلها كأنّها لم تُذكر، فلا تُؤثّر في لفظ ولا معنى،[1] غير التوكيد.

ثمّ قال:[2]

٣٢١ ـ وإن تُكرَّرْ، لا لِتَوكِيدِ،

يعني: بل لقصد[3] استثناء بعد استثناء.[4] وحينئذٍ لا يخلو ذلك من أن يكون مع تفريغ ما قبل «إلّا» من العوامل، أو مع تمامه.[5] فهاتان حالتان.

أشار إلى الأُولى، بقوله:[6]

فـمَـع   تَفريغِ التّأثِيرَ، بالعامِلِ، دَعْ
٣٢٢ ـ في واحِدٍ، مِمّا بـ «إلّا» استُثنِي،   ولَيسَ، عَن نَصبِ سِواهُ، مُغنِي[7]

المُراد بالعامل «إلّا»، وبالتأثير النصب على الاستثناء. فكأنّه قال: دعِ النصبَ على الاستثناء بـ «إلّا»، في واحد من المُستثنيينِ أو المُستثنيات. «وليس عن نصبِ سِواهُ مُغنِي» أي: سوى ذلك الواحدِ.

والحاصل: أنّ «إلّا» إذا كُرّرت لغير توكيد،[8] وما قبلها من العوامل مُفرَّغًا،[9] شُغل بواحد ونُصب ما عداه على الاستثناء، نحو: ما قامَ إلّا زيدٌ، إلّا عمرًا، إلّا خالدًا.

وقد فُهم من عبارته فوائد:

---

(١) ت: ولا في معنى.

(٢) تكرر أي: «إلا» لتأسيس معنى الاستثناء. ولا: حرف نفي وعطف. ولتوكيد: معطوفان على المحذوفين: لتأسيس، ولا يعلقان.

(٣) ط: «يعني القصد». ح: يعني بل بقصد.

(٤) سقط: «بعد استثناء» من النسخ، ثم ألحق بحاشية ت.

(٥) أي: تمام الاستثناء.

(٦) دع التأثير أي: لا تعمل به. وربط جواب الشرط بالفاء لسببين: تقدم معمول الجواب، وكون الجواب فعل أمر. والتأثير: مفعول به مقدم للفعل: دع. وبه أيضًا يتعلق مع. وبالعامل: متعلقان بالمصدر التأثير.

(٧) ط: «نصبِ». وخبر ليس محذوف أي: موجودًا. واسمها هو «مغني» يتعلق به «عن نصب». تمرين الطلاب ص٥٥ وحاشية الصبان ٢: ١٥٢. وفي: تتعلق بالمصدر التأثير، ومن: بصفة لواحد، والباء: بالفعل استثني. والجملة صلة ما. وإلا: في محل جر على الحكاية. ولم تحذف ياء «مغني» لسقوط التنوين في الوقف. وفي قوله: «ما بإلا استثني» تسامح، لأن الواحد غير المنصوب بـ «إلا» ليس مستثنى، بل العامل قبلها مفرغ له، وهي حرف حصر. وكذلك ما يلي من قول المرادي: المستثنين أو المستثنيات. وفي صدر البيت ثلاث أشباه جمل متوالية.

(٨) ط: التوكيد.

(٩) ت س: «مفرغ». وخبر «ما» الموصولة محذوف تعلق به «من العوامل».

الأولى: أنّ الناصب للمُستثنى هو «إلّا»، لقوله: «بالعامل».[١] ونسبه في «التسهيل»[٢] إلى سيبويه والمبرّد، وزاد في شرحه الجُرجانيَّ.[٣] والخلاف في ذلك شهير.

الثانية: أنّ الاسم الذي يُشغل به العامل المُفرَّغ لا يلزم كونه[٤] الأوّلَ. بل يجوز أن يكون المتوسّط والآخِر،[٥] لقوله: «في واحد». إلّا أنّ شغله بالأقرب أولى.

الثالثة: أنّ نصب ما سواه واجب، لقوله: «ولَيسَ عَن نَصبِ سِواهُ مُغنِي». فهو[٦] أنصّ من قوله في «التسهيل»:[٧] ونُصِبَ ما سواه.[٨]

فإن قلتَ: عبارته غير وافية بالمقصود، من ثلاثة أوجه: **أحدها**: أنّه أمرَ بترك التأثير بـ «إلّا» في واحد، فعُلم أنّه لا يُنصب على الاستثناء، ولم يُعلم ما يُفعل به. **والثاني**: أنّ الحكم الذي[٩] ذكره إنّما يكون إذا لم يمكن[١٠] استثناء كلّ واحد من متلوّه. فإن[١١] أمكن جُعِلَ كلُّ واحد مُخرَجًا ممّا قبله، نحو: ما قامَ إلّا إخوتُك، إلّا زيدًا. **والثالث**: أنّ قوله: «ولَيسَ عَن نَصبِ سِواهُ مُغنِي» ليس كذلك. بل إذا رُفع الأوّل جاز رفع ما بعده، إذا قُصد بدلُ البَداء.[١٢]

قلتُ: الجواب عن الأوّل أنّه قد عُلم أنّ العامل المُفرَّغ يشتغل[١٣] به، من قوله: «بَعدُ[١٤] يَكُنْ كما لَوِ «الّا» عُدِما»، وعن الثاني أنّ كلام المُصنّف في تكرار «إلّا» مع اتّحاد المُستثنى منه، وعن الثالث أنّه إذا جُعل بدل بَداء[١٥] كانت «إلّا» للتوكيد. فليس[١٦] من هذا القسم، بل

---

(١) قيل: المراد بالعامل هو ما قبل «إلا». فالاستدلال هنا مدفوع لأن فيه الاحتمال. وإنما يستأنس به بعد اعتماد ما جاء في التسهيل وغيره، أو يجعلان عمادًا لهذا الاستدلال بالعامل دع. وانظر الإتحاف ٢: ٧٥ ـ ٧٦.

(٢) ص ١٠١ وشرحه ٢: ٢٧١.

(٣) كذا. ومذهب الجرجاني أن العامل هو الفعل قبل «إلا» بوساطتها. المقتصد ص٦٩٩ ـ ٧٠٠.

(٤) س: لا يلزم أن يكون.

(٥) ت: «أو الأخير». ح س: أو الآخر.

(٦) ت ح: «فهذا». س: هذا.

(٧) ص ١٠٤.

(٨) زاد في ط: اهـ.

(٩) ح: بما.

(١٠) ط: لم يكن.

(١١) في النسخ: وإن.

(١٢) بدل البداء ضرب من البدل المباين. وهو ما ذكر متبوعه بقصد. وسمي بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر متبوعه قصدًا. وقد تعرض له المرادي في شرح البيت ٥٦٧ .وانظر حاشية الصبان ٣: ١٢٦.

(١٣) ح: يشغل.

(١٤) فيما عدا الأصل: «قبل». انظر البيت ٣١٩.

(١٥) ت ح: إذا جعل بدلاً.

(١٦) ت: «فليس هو». س: فليست.

هو مندرج في قوله: وألغِ» «إلّا» ذاتَ توكيدٍ.[١]

ثمّ أشار إلى الثانية، بقوله:[٢]

٣٢٣ ـ ودُونَ تَفريغٍ، مَعَ التَّقدُّمِ، نَصبَ الجَميعِ، احكُمْ بِهِ، والتَزِمِ

مثال ذلك: ما قامَ، إلّا زيدًا إلّا عمرًا إلّا خالدًا، القومُ. ثمّ قال:[٣]

٣٢٤ ـ وانصِبْ لِتأخيرٍ، وجِئْ بِواحِدٍ مِنها، كَما لَو كانَ دُونَ زائدِ

يعني: أنّ العامل إذا لم يكن مُفرَّغًا، وتأخّر ما استُثني عن المستثنى منه، نُصب الجميع إلّا واحدًا منها، فله معها ما له مُنفردًا،[٤] نحو: ما قامَ أحدٌ إلّا زيدًا، إلّا عمرًا، إلّا خالدًا. ويجوز رفع واحد منها على البدل، لأنّه بعد نفي وهو أرجح.[٥]

فإن قلتَ: فهل[٦] يجوز رفع الجميع على الإبدال؟[٧] قلتُ: قد أجاز ذلك الأُبّديّ.[٨] وظاهر كلام المُصنّف أنّه لا يُبدِل منها إلّا واحدًا.[٩]

ثمّ مثّل ذلك، بقوله:[١٠]

٣٢٥ ـ كَلَم يَفُوا، إلّا امرُؤٌ، إلّا عَليْ

فيجوز رفع «امرئ» على البدل، ونصبه على الاستثناء، كما لو انفرد. ويُنصب[١١] عليّ. ولكنّه وقف عليه[١٢] على لغة ربيعة، فحذف تنوين المنصوب. والأصل: إلّا عَليًّا.

---

(١) في البيت ٣٢٠.

(٢) انظر شرح البيت ٣٢١ .والتقدم أي: تقدم جميع المستثنيات على المستثنى منه. والتزم: أوجب على نفسك النصب. ودون ومع: ظرفان لفعل محذوف يفسره المذكور احكم أي: أمض. وجاز تعلقهما معًا بعامل واحد لاختلافهما. انظر إعراب الجمل ص٢٩٠ ـ ٢٩١. ونصب: مفعول به للفعل المحذوف. وجملته معطوفة على جملة دع في البيت ٣٢١. فجملة «ليس» في البيت ٣٢٢ اعتراضية. وجملة احكم: تفسيرية، والتزم: معطوفة على المحذوفة.

(٣) تأخير أي: تأخير جميع المستثنيات. ودون زائد أي: بلا استثناء آخر معه. وجيء به: أورده. ومنها: متعلقان بصفة واحد. والكاف: حال منه، مضاف إلى المصدر المؤول من «ما». ولو: زائدة لتوكيد المصدرية. وكان: فعل تام. ودون: متعلق بحال من فاعلها.

(٤) ت س: مفردًا.

(٥) ت ط: راجح.

(٦) س: هل.

(٧) ح: البدل.

(٨) ويقال له الأبذي. وهو أبو الحسن علي بن محمد الخشني، نحوي أندلسي من أحفظ معاصريه لكتاب سيبويه وخلاف النحاة. توفي سنة ٦٨٠ .وهو منسوب إلى أبدة بالدال والذال، مدينة في وسط الأندلس. البلغة ص١٥٩ وبغية الوعاة ٢:١٩٩ والروض المعطار ص٦.

(٩) انظر شرح التسهيل ٢:٢٩٦ .ت ط: واحد.

(١٠) لم يفوا أي: بالوعد. والكاف خبرُ محذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(١١) ت س ط: ونصب.

(١٢) سقطت مما عدا س. وانظر الإتحاف ٢:٧٧.

وقوله:[١]

وحُكمُها، في القَصدِ، حُكمُ الأوَّلِ

يعني: في الدخول إن كان الاستثناء من غير مُوجَب، وفي الخروج إن كان من مُوجَب.[٢]

تنبيه: إذا كُرِّرت «إلّا» لغير توكيد فتارةً يمتنع استثناء كلّ واحد من متلوّه، وتارة يمكن.[٣] ولم يتكلّم المُصنّف على الثاني لوضوحه، وقد بيّنه[٤] في «الكافية»[٥] و «التسهيل».[٦]

[الاستثناء بغير وسوى]

ولمّا فرغ من حكم المستثنى بـ «إلّا» شرع يذكر سائر أدوات الاستثناء، فقال:[٧]

٣٢٦ ـ واستَثْنِ مَجْرُورًا بـ «غَيرٍ»، مُعرَبًا   بِما، لِمُستَثنًى بـ «إلّا»، نُسِبا

أصل «غيرٍ» أن تكون صفة، دالّة على مُخالفة موصوفها[٨] لحقيقة ما أُضيفت إليه. وقد تُضَمَّنُ[٩] معنى «إلّا»، فيُستثنى بها، ولم يكن[١٠] بدّ من جرّ ما استثنته بالإضافة. وأُعربت هي بما يستحقّه[١١] المُستثنى بـ «إلّا»، من نصب واجبٍ نحو: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ، أو راجح نحو: ما لزيدٍ علمٌ غيرَ ظنٍّ، أو مرجوحٍ نحو: ما قام أحدٌ غيرَ زيدٍ، ومن تأثُّر[١٢] بعامل مُفرَّغ نحو: ما قامَ غيرُ زيدٍ.

---

(١) القصد: ما قصد من المعنى والتركيب. والأول: تالي «إلا» الأولى. وفي: تتعلق بالمبتدأ حكم.

(٢) ت ح ط: «إذا كان موجبًا». وفي حاشية س عن الأزهري: «المستثنى هو المخرج... ويزول الإشكال». التصريح ١:٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(٣) ط: لا يمتنع.

(٤) في النسخ: نبه عليه.

(٥) شرح الكافية الشافية ص٧١١ ـ ٧١٣.

(٦) ص ١٠٤.

(٧) مجرورًا أي: اسمًا مجرورًا. واللام بمعنى: إلى. ونسب: وضع ونقل من الأحكام. وقد تنازع في «بغير» استثنى ومجرورًا. ومعربًا: حال من غير لأنه معرفة بقصد لفظه. وبما: متعلقان باسم المفعول معرب، ولمستثنى: بنسب، وبالا: باسم المفعول مستثنى، مع ملاحظة الموصوف المقدر. وإلا: في محل جر على الحكاية. وفي العجز ثلاث أشباه جمل متوالية. وتكون «بيد» في الاستثناء بمعنى: غير. إلا أنها تختص بالاستثناء المنقطع، وبالنصب، وبالإضافة إلى مصدر مؤول من «أن». فلا تكون صفة ولا بدلاً ولا حالاً. وقيل: هي حرف استثناء بمعنى: لكن. وقد ترد «دون» بمعنى: غير، فتكون للاستثناء أو للوصف أو للحال... وفي حاشية ت عرض لناصب المستثنى بـ «إلا»، من التسهيل وشرحه لابن مالك، ورد أبي حيان عليه. انظر الأشموني ٢:١٤٣ والتصريح ١:٣٤٩ والهمع ١:٢٢٤ وشرح التسهيل. ويجوز بناء «غير» على الفتح إذا أضيفت إلى مبني، وروى الفراء إطلاق بنائها عن بني أسد. معاني القرآن ١:٣٨٢.

(٨) في حاشية ت: أن «غير» اسم بمعنى المغاير، يوصف به كما يوصف بالمغاير. قلت: وهي حينئذ صالحة لدخول «أل» الحرفية الموصولة مضافة إضافة لفظية، أو النائبة عن الضمير غير مضافة، خلافًا لسيبويه ومن تابعه. الكتاب ٢:١٣٥ والمخصص ١٤:١٠٩ والبحر ١:٢٨ والمصباح المنير ص٥٤٩ والكليات ٣:٢٩٧ والتاج وتهذيب الأسماء واللغات (غير) وشرح قواعد الإعراب ص٩٥ و٢١١. وقد تكون «غير» بمعنى: أكثر من. نحو: قرأت غير كتاب في النحو.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: أن هذا التضمين يقتضي البناء لولا الإضافة.

(١٠) زاد في ط: به.

(١١) س: يستحق.

(١٢) ت: تأثير.

فإن قلتَ: قد تقدّم أنّ «إلّا» هي ناصب المستثنى[١] عند المصنّف. فما ناصب «غيرٍ»؟ قلتُ: ناصبها العامل الذي قبلها على الحال، وفيها معنى الاستثناء. هذا اختيار المُصنّف. قال في «شرح التسهيل»:[٢] وهو الظاهر من قول سيبويه، وإليه ذهب الفارسيّ في «التذكرة». والمشهور أنّ انتصابها على حدّ انتصاب ما بعد «إلّا».

فإن قلتَ: ظاهر قوله: «مُعرَبًا * بِما لِمُستَثنَى بإلّا نُسِبا» اتّحاد جهة النصب. فيكون خلاف ما ذكره، في «شرح التسهيل». قلتُ: المفهوم من عبارته أنّ «غيرًا»[٣] تُعرب بالإعراب المنسوب للمُستثنى بـ «إلّا»، من نصب أو غيره،[٤] كما سبق، وليس في ذلك ما يدلّ على اتّحاد جهة النصب.

تنبيهات:

الأوّل: قد تُحمل «إلّا» على «غير»، فيُوصف بها وبما بعدها،[٥] كما حُملت «غير» على «إلّا» فاستُثني بها. وللموصوف بـ «إلّا» شرطان: أن يكون جمعًا أو شِبهه،[٦] وأن يكون نكرة[٧] أو مُعرَّفًا بـ «أل» الجنسيّة. فلا يُوصف بها مفرد محض، ولا معرفة محضة.[٨] وتُفارق «غيرًا»[٩] من وجهين: **أحدهما:** أنّ موصوفها لا يُحذف وتقوم[١٠] مقامه. فلا يُقال: جاءني إلّا زيدٌ، بخلاف «غير». **والآخر:** أنّها[١١] لا يُوصف بها إلّا حيث يصحّ الاستثناء،[١٢] مُتّصلًا أو مُنقطعًا. فلا يجوز «عندي درهمٌ إلّا جيّدٌ»، لأنّه لا يصحّ فيه

(١) ت: «ناصبة المستثنى». ح س: الناصبة للمستثنى.
(٢) في ٢:٢٧٨.
(٣) في النسخ: غير.
(٤) ت س: وغيره.
(٥) ت: «فيوصف بها ما قبلها». ط: «فيوصف بها وما بعدها مغاير ما قبلها». وفي حاشية ت عن التواتي: نحو قوله تعالى: ﴿لَو كانَ فِيهِما آلِهةٌ إلّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾. وانظر الإتحاف ٢: ٨٠ ـ ٨٢.
(٦) ت: «أحدهما أن يكون جمعًا أو شبهه». وفي الحاشية: «يحتمل أن يكون اشتراط ذلك أن إلّا في الوصف فرع والجمع فرع الإفراد، فالفرع يناسب الفرع». وفيها عن التواتي: نحو: قام الرهط إلا زيد.
(٧) ح: «أو أن يكون نكرة». وفي حاشية ت عن التواتي أن «إلا» في الوصف مثل «غير» التي هي نكرة، وشبه الجمع نحو الرهط والقوم وما كان مفردًا في سياق النفي.
(٨) في حاشية ت عن التواتي: تفسير المفرد المحض والمعرفة المحضة، مع المثال.
(٩) ت: غير.
(١٠) ت ح ط: وتقام.
(١١) فيما عدا الأصل: أنه.
(١٢) ذكر الدسوقي في حاشيته على المغني ٢:١٧٤: أن هذا الشرط غير لازم. واشترط ابن الحاجب تعذر الاستثناء لا صلاحيته.

الاستثناء، بخلاف «غير». قال في «البسيط»: وهل يجوز فيه الحال، كما جاز في «غير»؟ فيه نظر.[(١)] وأجازه[(٢)] ابن السِّيد.

الثاني: يجوز في المعطوف على المُستثنى بـ «غير» اعتبار اللفظ [واعتبار المعنى. فتقول: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ وعمرٍو وعمرًا، بالجرّ على اللفظ]،[(٣)] وبالنصب على المعنى، لأنّ معنى «غير زيد»: إلّا زيدًا. وتقول: ما قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ [وعمرٍو وعمرٌو]،[(٣)] بالجرّ، وبالرفع لأنّه على معنى: إلّا زيدٌ. وظاهر كلام سيبويه[(٤)] أنّه من المعطوف على الموضع. وذهب الشلوبين إلى أنّه من باب التوهّم.

الثالث: لا يجوز جرّ المعطوف على المُستثنى بـ «إلّا» في نحو: ما قامَ[(٥)] القومُ إلّا زيدًا.[(٦)] على معنى «غير»، خلافًا لبعضهم. وما استُدلّ به مُتأوَّل.

وقوله:[(٧)]

٣٢٧ - ولِسِوًى سُوًى سَواءٍ،[(٨)]

هذه ثلاث[(٩)] لغات. وزاد بعضهم: رابعة.[(١٠)] وهي المدّ مع الكسر. وظاهر كلامه أنّه يستثنى بالثلاثة، وهو ظاهر كلام الأخفش. ولم يُمثّل سيبويه إلّا بالمكسورة،[(١١)] وقال ابن عُصفور في «الشرح الصغير»: لم[(١٢)] يُشرَب منها معنى الاستثناء[(١٣)] إلّا «سِوًى» المكسورة السين. فإن استُثني بما عداها فبالقياس عليها.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: أن «إلا» ليست في الوصفية كغير، فلا يكون فيها كل ما كان في غير. وانظر الإتحاف ٢: ٨٣.
(٢) سقط من ت ثلاث صفحات. فكان فيها خرم من هنا إلى قوله «الكافية» في شرح البيت ٣٣٢.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) الكتاب ١: ٣٧٥.
(٥) سقطت «ما» مما عدا الأصل.
(٦) ح: «زيد». وانظر الإتحاف ٢: ٨٩ - ٩٠.
(٧) ط: «ثم قال». وسوى أي: غير. ولسوى: متعلقان بالمفعول الثاني المحذوف للفعل بعدهما: اجعل. وسُوى وسواء: معطوفان بحذف حرف العطف.
(٨) زاد في س تتمة البيت.
(٩) ح: ثلاثة.
(١٠) ح س: «أخرى». وانظر الإتحاف ٢: ٩٠.
(١١) الكتاب ١: ٣٧٧.
(١٢) س ط: «ولم». والشرح الصغير هو شرح موجز لكتاب جمل الزجاجي. كشف الظنون ص٦٠٣ .وانظر: الشرح الكبير ٢: ٢٤٩ و٢٥٩.
(١٣) س: «إلّا». وسقطت من ح.

وقوله:[١]

اجـعَـلا، عـلَى الأصَـحّ، مـا لِـ «غَـيـرٍ» جُـعِـلا

أي: اجعل لـ «سِوى» وأُختيها ما جُعل لـ «غير»، من كونها تجرّ المُستثنى، وتُعرب بإعراب ما بعد «إلّا»، كما سبق[٢] في «غير» من التفصيل والتمثيل، لأنّها بمعنى «غير». وأشار بقوله «على الأصحّ» إلى مذهب سيبويه وأكثر البصريّين. وهو أنّها ظرف لا يتصرّف إلّا في الشعر. ونُقل عن الفرّاء.[٣] قال سيبويه[٤]، بعد أن مثّل بقوله «أتاني[٥] القومُ سِواكَ»: زعم[٦] الخليل أنّ هذا كقولك: أتاني القومُ مكانَكَ. إلّا أنّ في «سِواك» معنى الاستثناء. انتهى. قال ابن عُصفور: ولمّا كانت الظرفيّة فيها مجازًا لم يتصرّفوا[٧] فيها. واستدلّ من قال بظرفيّتها بوصل الموصول بها، نحو: جاءَ[٨] الذي سِواكَ.

وإنّما اختار، [أي المُصنّف]،[٩] خلاف ما ذهبوا إليه، قال في «شرح الكافية»:[١٠] لأمرين: **أحدهما**: إجماع أهل اللغة على أنّ معنى قول القائل: «قاموا سِواكَ» و «قاموا غيرَكَ» واحد، وأنّه لا أحد منهم يقول: إنّ «سوى» عبارة عن مكان أو زمان.[١١] **والثاني**: أنّ من حكم بظرفيّتها حكم بلزوم ذلك، وأنّها لا تتصرف. والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك.[١٢]

وأكثر فيه وفي «شرح التسهيل»[١٣] من الاستشهاد[١٤] على تصرّفها، وأجاب عن استدلالهم بوقوعها صلة، بأنّه لا يلزم من وقوعها صلة كونها ظرفًا، وأجاز أن يكون موضعها بعد

---

(١) ط: «ثم قال» والأصح: القول الأصح، أي: الذي أختاره. وعلى: للمصاحبة بمعنى: مع. والتعلق بحال من فاعل اجعل. وما: مفعوله الأول اسم موصول. ولغير: متعلقان بالمفعول الثاني المحذوف للفعل جُعل. وضمير نائب الفاعل أصله مفعوله الأول.

(٢) ح ط: «على ما سبق». س: مثل ما سبق.

(٣) معاني القرآن ٢:٢٨٨.

(٤) الكتاب ١:٣٧٧.

(٥) في الأصل و ح: ما أتاني.

(٦) س: وزعم.

(٧) ط: لم يتصرف.

(٨) ح س: جاءني.

(٩) زيادة من ت. س: «قال المصنف وأنا أختار». ط: أي المصنف وإنما اختار.

(١٠) ص ٧١٦ ـ ٧١٧.

(١١) زاد في حاشية ح: «وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية». وهو في شرح الكافية.

(١٢) زاد في ط: «هـ».

(١٣) في ٢:٣١٤ ـ ٣١٦.

(١٤) ح: «من الاستدلال». وسقط «من» من س، ثم ألحق بحاشيتها عن نسخة: من الاستدلال.

الموصول رفعًا، على أنه[١] خبر مُبتدأ مُضمر،[٢] وأن يكون[٣] نصبًا على أنه حال، وقبله «ثبتَ» مضمرًا. قال: ويُقوّي هذا الوجهَ قولُ من قال: «رأيتُ الذي سَواءَكَ»[٤] بالنصب. قال:[٥] ولنا أن نجعل «سواءك»[٤] بعد الموصول خبر مُبتدأ مُضمر، على أن يكون مبنيًا، لإبهامه وإضافته إلى مبنيّ، كما فعل ذلك بـ «غير» في قوله:[٦]

* لُذْ بِقَيسٍ، حِينَ يأبَى غَيرَهُ *

قلت: هذا خُلاصة ما ذكره المُصنّف نُصرةً لمذهبه، وهو منقول عن الزّجاجيّ. ولقائل أن يقول: ما استدلّ به لا ينهض دليلاً على دعواه: أمّا ما ذكره من إجماع أهل اللغة فغير مُسلّم، لما نقله سيبويه عن الخليل. وقد تقدّم.

وأمّا ما استشهد به من النظم فلا حُجّة فيه، لأنّ سيبويه ومن وافقه مُعترِف بتصرّفه في الشعر، وقد أنشد سيبويه بعضه.[٧] ولم يَذكر من تصرُّفه في النثر إلّا جرّه بـ «مِن» في الحديث،[٨] وقولِ بعض العرب: «أتاني سِواكَ» حكاه الفرّاء. أمّا الجرّ بـ «من» فقد تقدّم[٩] أنّه لا يُعتدّ به، في إخراج الظرف عن عدم التصرّف. وأمّا «أتاني سواك» فهو أقوى ما احتجّ به. قال[١٠] في «البسيط»: قال البصريّون: هذا من الشاذّ.[١١] قلت: وكلام حاكيه ـ أعني الفرّاء ـ يدلّ على قلّته. فإنّه[١٢] قال: سواك[١٣] ومكانك وبدلك ونحوك ودونك لا تُستعمل أسماء

(١) ح س ط: أنها.
(٢) س: لمبتدأ محذوف.
(٣) زاد هنا في س: موضعها.
(٤) إنما جازت الحالية في المضاف لأن الإضافة لفظية، والتقدير: مغايراً إياك. ح ط: سواك.
(٥) سقطت من ط.
(٦) العيني ٣:١٣٨ والخزانة ٢:٤٦ .وبعده:

تُلفِهِ بَحرًا، مُفِيضًا خَيرَهُ

ط: غيرُهُ.
(٧) الكتاب ١:٢٠٢ .س: بعضها.
(٨) يريد قوله عليه السّلام: «سألتُ رَبّي ألّا يُسلّطَ على أُمّتِي عَدُوًّا مِن سِوَى أنفُسِهِم». بل استشهد أيضًا على جره بـ «في» بالحديث الشريف: «ما أنتم في سِواكُم مِنَ الأُمَمِ إلّا كالشَّعرةِ البَيضاءِ في جِلدِ الثَّورِ الأسوَدِ». شرح الكافية الشافية ص٧١٧ وشرح التسهيل ٢:٣١٤ والإتحاف ٢:٩١ ـ ٩٢. فكلام المرادي فيه إجحاف.
(٩) في شرح البيت ٣٠٩.
(١٠) ح: وقال.
(١١) ح س: من الشواذ.
(١٢) س: لأنه.
(١٣) ط: في سواك.

مرفوعة. ثمّ[١] قال: وربّما رفعوا. قال أبو ثروان:[٢] أتاني سِواك.

وأمّا تجويزه كونَ «سِواك»[٣] بعد الموصول خبر مُبتدأ مُضمر فضعيف،[٤] لأنّ فيه حذف صدر الصلة من غير طول. ولو كان كذلك لجاز في «غيرِ»[٥] فصيحًا، كما جاز في «سوى». وأيضًا فقولهم:[٦] «رأيتُ الذي سَواءَك»[٧] بالنصب يُضعّفه.

وأمّا ادّعاء بنائه، لإبهامه وإضافته إلى مبنيّ، فبعيد. وقد ضَعّف في باب الإضافة من «شرح التسهيل»[٨] القول بمثل ذلك.[٩]

وأمّا تقدير «ثَبَتَ» فلا يخفى بُعده.

وقد اتّضح بذلك صحّة القول بالظرفيّة، إلّا أنّ الظاهر عدم لزومها، لكثرة تصرّفه في الشعر، ولما حكاه الفرّاء. فهو إذًا ظرف مُتصرّف، يُستعمل[١٠] ظرفًا كثيرًا، وغيرَ ظرفٍ قليلاً. وهذا مذهب قوم، منهم الرُّمّانيّ[١١] والعُكبَريّ. وقوله في «الكافية»:[١٢]

ومـانِـعٌ تَـصـريـفَـهُ مَـن عَـدَّهُ ظَـرفًـا،

يُوهم أنّ كلّ من قال بظرفيّته قال بمنعه التصرّفَ، وليس كذلك. بل المذاهب ثلاثة. والله أعلم.

فإن قلتَ: ظاهر قوله «ما لغَيرِ»[١٣] مُساواتُها لـ «غير» في جميع الأحكام، وليس كذلك. بل افترقا لأمرين:[١٤] **الأوّل**:[١٥] أنّ المُستثنى بـ «غير» قد يُحذف إذا فُهم المعنى، نحو: ليس

(١) سقطت عن ح.

(٢) أعرابي فصيح أخذ عنه البصريون والكوفيون. نور القبس ص٢٨٨ وإنباه الرواة ٢:٣٥٩ .وفي حاشية ط أنه علي بن ثروان. وهو وهم.

(٣) س: كونه.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) س: غيره.

(٦) ح: «سوى فقولهم». س: سوى وقولهم.

(٧) ح ط: سواك.

(٨) في ٣:٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٩) ح س: القول ببناء مثل ذلك.

(١٠) ط: مستعمل.

(١١) س: المازني.

(١٢) شرح الكافية الشافية ص٧١٦. وتتمة البيت:

وذا الـقَـولُ الـدَّلِيـلُ رَدَّهْ

(١٣) س: ما لغير جعلا.

(١٤) ح ط: «افترقا في أمرين». س: يفترقان في أمرين.

(١٥) س: أحدهما.

غير، بالضمّ والفتح والتنوين،[١] بخلاف «سوى». **الثاني**: أن «سوى» تقع صلة للموصول وحدها، في فصيح الكلام،[٢] بخلاف «غير».[٣] قلتُ: إنّما ساوى[٤] بينهما فيما ذكره لـ «غير» من جرّ المُستثنى وإعرابها بما[٥] بعد «إلّا»، لا[٦] في جميع الأحكام.

فإن قلتَ: يلزمه أن[٧] يجوز في المعطوف على المُستثنى بها اعتبار المعنى، كما جاز في «غير». قلتُ: لا يبعد أن يلزمه[٨] قياسًا. وقولُه في «التسهيل»:[٩] ويُساويها مُطلقًا «سوى»،[١٠] بعد ذكره جوازَ اعتبار المعنى في المعطوف على مجرور «غير»، ظاهرٌ في إجازته.[١١]

[الاستثناء بليس وخلا...]

٣٢٨ ـ واستَثْنِ، ناصِبًا، بِـ «لَيسَ» و «خَلا» وبِـ «عَدا»، وبِـ «يكُونُ» بَعدَ «لا»[١٢]

أمّا «ليس» و«لا يكون» فالمُستثنى بهما خبرهما. فلهذا وجب[١٣] نصبه، واسمهما[١٤] عند البصريّين ضميرٌ عائد على البعض المفهوم من الكلام ـ والمعنى: ليس هو، أي بعضهم، زيدًا ـ وعند الكوفيّين ضميرٌ عائد على الفعل[١٥] المفهوم من الكلام السابق. ولذلك كان مفردًا، والتقدير: ليس هو، أي: ليس فِعلُهم، فِعلَ زيد. فحُذف المضاف. ورُدّ بأنّه لا يطّرد.[١٦]

---

(١) ح س: «وبالفتح وبالتنوين». ط: والفتح وبالتنوين.
(٢) س: في الكلام فصيحًا.
(٣) سقط: «بخلاف غير» من ح و س.
(٤) س: سوى.
(٥) ح س ط: وإعرابها بإعراب ما.
(٦) سقطت من ح و ط.
(٧) ط: أنه.
(٨) ط: أن يلتزمه.
(٩) ص ١٠٧.
(١٠) ط: تساويها مطلقًا سوى هـ.
(١١) زاد في ح و س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(١٢) ناصبًا أي: المستثنى، حال من فاعل استثن. وبليس: تنازع فيهما الفعل والحال. وليس: في محل جر على الحكاية. وكذلك ما بعدها. وبعد: تتعلق بحال من «يكون»، ومضافة إلى «لا» على الحكاية. وزعم بعض المتأخرين أن هذه الأدوات لا يكون الاستثناء بها إلا تامًا متصلًا. ويرد عليهم نحو قول المجنون:

فعَيناكِ عَيناها، وجِيدُكِ جِيدُها خَلا أنّ عَظمَ السّاقِ، مِنكِ، دَقِيقُ

فالاستثناء منقطع للاستدراك، والمصدر المؤول في محل جر لفظًا ونصب محلًا.
(١٣) زاد في س: عند البصريين.
(١٤) فنحو: حضر الطلاب لا يكون زيدًا، تقديره: لا يكون بعضهم زيدًا. ط: واسمها.
(١٥) أي: الحدث.
(١٦) يريد أن نحو: هؤلاء إخوتك ليس زيدًا، خالٍ من حدث يعود عليه ضمير. وأجيب بأن الحدث يفهم من قوة الكلام. فالتقدير: ليست أخوّتهم لك أخوّة زيد. وقد استشهد بعضهم بالحديث الشريف: «ما أنهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسمُ اللهِ علَيهِ فكُلُوا، لَيسَ السِّنَّ والظُّفرَ». والسن: العظم. والظفر: مُدى الحبشة. فذكر الأزهري أن مفعول «كلوا» يعود على ما ذكر اسم الله عليه، =

وفي «الارتشاف»:[١] قال ابن مالك وصاحب «البسيط»: هو محذوف حذفَ الاسم، لقوّة دلالة الكلام عليه. وهذا مُخالف، لما اتّفق عليه الكوفيّون والبصريّون، من أنّ الفاعل مُضمر، لا محذوف. انتهى. قلتُ: قد صرح في شرح «الكافية»[٢] بأنّ اسمها مُضمر مُستتر. وقوله في «التسهيل»:[٣] «واسمها بعضٌ مُضافٌ إلى ضمير المُستثنى منه لازمُ الحذفِ»[٤] يقتضي ظاهره أنّه محذوف لا مُضمر. ويمكن أن يكون تجوّز في التعبير عن الإضمار بالحذف.

فإن قلتَ: هل لجملتي «ليس» و«لا يكون»، في الاستثناء، محلّ من[٥] الإعراب؟ قلتُ: في ذلك خلاف. قيل: هما في موضع نصبٍ، على الحال. وقيل: لا محلّ لهما. وصحّحه ابن عُصفور.[٦]

وأمّا «عَدا» و «خَلا» فقد ثبت، بالنقل الصحيح عن العرب، أنّهما ينصبان المُستثنى ويجرّانه. فتقول: قامَ القومُ عدا زيدًا، وعدا زيدٍ، وخلا عمرًا وخلا عمرٍو. وقد أشار إلى جواز جرّ المُستثنى بهما، بقوله:[٧]

٣٢٩ ـ واجرُرْ، بِسابِقَي «يَكُونُ»، إن تُرِدْ

وهما: عَدا وخَلا.

فإن قلتَ: فهل الأرجح نصب المُستثنى بهما، أو جرّه؟ قلتُ: لا إشكال في أنّ النصب بـ «عدا» أرجح، لأنّ فعليّتها أشهر.[٨] ولذلك التزم سيبويه[٩] فعليّتها، ولم يحفظ حرفيّتها.

= واسم «ليس» يعود على فاعل أنهر، وما بينهما اعتراض. التصريح ١ :٣٦٢ وضياء السالك ٢ :٢٠٢. قلت: روي الحديث في صحيح الجامع الصغير ص٩٧٥: «فكلوه» أي: كلوا ذبيحة ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه. والضمير يعود على «ما»، حذف المضاف فأقيم المضاف إليه مَقامه. ولا اعتراض لأن «ما» مبتدأ وجملة أنهر: صلته، وذكر: معطوفة، وكلوه: سادّة مسدّ خبره. واسم «ليس» مشتق من مصدر المفعول به، أي: المُنهَر دمُه. وعلى هذا، فإن قول البصريين والكوفيين يتخلف أحيانًا. والصواب أن يقدر الضمير في «ليس» وما ذكره الناظم بعده عائداً على المستثنى منه. وقيل: يقدر مشتقًا من مصدر مفهوم قبله، اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة، نحو: أكرمت القوم ليس زيدًا، وأكرمت إخوتك لا يكون زيدًا. فالضمير المقدر هنا: المُكرَم. انظر: الصبان ٢ :١٦٢.

(١) في ٢ :٣٢٠. وانظر شرح التسهيل ٢ :٣١١.
(٢) ص ٧٢١.
(٣) ص ١٠٦.
(٤) زاد في ط: هـ.
(٥) سقطت من ط.
(٦) كذا، ومثله في الارتشاف ٢ :٣١٩. وانظر الشرح الكبير ٢ :٢٦١. والصحيح أن الجملة حال، وتكون صفة إذا كان ما قبلها متصلاً بـ «أل» الجنسية نحو: حضر الأطفال ليس زيدًا.
(٧) السابق: ما تقدم أي: ما ورد قبل «يكون» في البيت ٣٢٨. وإن ترد أي: الجر. فإنه جائز كالنصب. وزاد في س عجز البيت. ويكون: في محل جر بالإضافة على الحكاية. وحذف جواب الشرط ضرورة.
(٨) ح س: ألزم.
(٩) الكتاب ١ :٣٧٧.

وأمّا «خلا» فالنصب بها أرجح أيضًا. [قيل: «ولم يعرف[1] سيبويه الجرّ بها». وليس كذلك، بل ذكر سيبويه[2] فيها الجرّ أيضًا].[3] وقال الأخفش في «الأوسط»: كلّ العرب يجرّون بـ«خلا».[4] وقد زعموا أنّه[5] يُنصب بها، وذلك لا يُعرف. انتهى. وهو خلاف المشهور.

وقوله:[6]

وبَعدَ «ما» انصِبْ،

نحو: ما عدا زيدًا، وما خلا عمرًا. وإنّما تعيّن النصب بعد «ما»، لأنّها مصدريّة، فتعيّنت فعليّتهما،[7] لأنها لا يليها حرف جرّ. وتعيّنُ، النصب مع[8] «ما»، هو مذهب الجمهور. وحكى الجرميّ الجرَّ مع «ما» في «الفرخ»، عن بعض العرب. وإليه الإشارةُ، بقوله:[9]

وانـجِـرارٌ قَـد يَـرِدْ

وأجاز ذلك الكسائيّ والرَّبعيُّ، والفارسيُّ في كتاب «الشعر»[10] له. وعلى هذا فـ«ما» زائدة، لا مصدريّة.

وقوله:[11]

٣٣٠ ـ وحَـيـثُ جَـرّا، فـهُـمـا حَـرفـانِ

يعني: مُجرّدين من «ما»، أو مُقترنين بها.

فإن قلتَ: بأيّ شيء يتعلّقان، إذا كانا حرفي جرّ؟ قلتُ: قيل: بالفعل أو معنى الفعل.

---

(١) انظر الإتحاف ٢:٩٦. س: ولم يحفظ.

(٢) سقطت من س. وانظر الكتاب ١:٣٧٧.

(٣) سقط من الأصل. وأراد بقوله: «أيضًا» أن سيبويه ذكر الجر بـ«خلا» كغيره من النحاة.

(٤) س: بها.

(٥) ح س: أنها.

(٦) بعد: ظرف للفعل انصب، مضاف إلى ما. ومفعول «انصب» تقديره: المستثنى. وما: هي المصدرية تدخل على الفعل الجامد في الاستثناء، لتأويله بما هو في معناه: جاوزَ.

(٧) ح س: فعليتها.

(٨) ح س: بعد.

(٩) الانجرار: جر المستثنى. ويرد: يقع في كلام العرب بعد الفعلين مع ما. وانجرار: مبتدأ. وسوغ الابتداء، وهو نكرة، أنه وارد في معرض التقسيم.

(١٠) في الأصل: «الشعراء». وانظر الفهرست ص٩٥ ومعجم الأدباء ٧:٢٤٢ والجنى الداني ص٤٣٦ وإيضاح الشعر ص٣٣ والارتشاف ٢:٣١٨.

(١١) سقطت من ط. وجرا أي: المستثنى. وحيث: ظرف مكان يتعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر «هما حرفان» أي: ثبتت حرفيتهما. حاشية الخضري ١:٢١١ وإعراب الجمل ص٢٨٩. والفاء: زائدة لإجراء الظرف مجرى الشرط، والجملة الاسمية استئنافية. والجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه.

فموضعهما نصب. وقيل: هما في موضع نصب، عن تمام الكلام.[١]

وقوله:[٢]

كَـمـا هُـمـا، إنْ نَـصَـبـا، فِـعـلانِ

يعني: مُجرّدين من «ما»، أو مُقترنين بها. وهما فعلان مُتعدّيان، والمُستثنى بهما مفعول به، وفاعلهما عند سيبويه وأكثر البصريين ضمير مستكنّ، عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُؤنّث. وبه جزم في «شرح الكافية»،[٣] وكلامه في «التسهيل»[٤] يقتضي أنّه محذوف،[٥] كما تقدّم في اسم «ليس» و «لا يكون».

وقال في شرحه:[٦] وفيه ضعف، لأنّ قولك: «قاموا عدا زيدًا» إن جُعل تقديره «عدا بعضهم زيدًا»، لم يستقم، إلّا أن يُراد بالبعض[٧] مَن سوى زيد. وهذا، وإن صحّ إطلاق البعض على الكلّ إلّا واحدًا، فلا يحسن[٨] لقلّته في الاستعمال. فالأجود أن يُجعل الفاعل مصدرَ ما عمل في المُستثنى منه، فيُقدّر في «قاموا عدا زيدًا»: جاوزَ قيامُهم[٩] زيدًا. انتهى.

قيل: ولا يطّرد، إذ ينتقض في نحو: القومُ إخوتُكَ عدا زيدًا. لأنّه لم يتقدّم فعل، ولا ما يجري مجراه.[١٠] وينبغي ألّا يجوز تقديرُ «جاوزَ بعضُهم» على مذهب الكسائيّ وهشام، لأنّ البعض عندهما لا يقع إلّا على ما دون النصف. والصحيح[١١] وقوعه على

(١) كلام المرادي هنا من قول أبي حيان، ويعني أن الحرفين هما المنصوبان. وكذلك ما في التصريح ١: ٣٦٣. والراجح أن المراد بالمنصوبين المستثنيان. فهما مجروران لفظًا منصوبان محلاً على الاستثناء. فالجار والمجرور لا يعلقان لأن الحرف هنا شبيه بالزائد. ومثله: حاشا ورُبّ، ولولا ولعل الجارتان. وقيل: إن الناصب للمستثنى هو الجملة قبل. وهذا لا يصح. وإنما الناصب ما تقدم من فعل أو شبهه. فإن فقد ذلك فالإسناد أي نسبة المسند إلى المسند إليه. انظر الإتحاف ٢: ٩٦ والتصريح والصبان ٢: ١٦٣ والخضري ١: ٢١١ وإعراب الجمل ص٣٣٨ ـ ٣٤٢ وتعليقنا على شرح البيت ٣٥٦.

(٢) الكاف: مفعول مطلق للعامل في «حيث» أي: ثبتت حرفيتهما مثل ثبوت فعليتهما. وما: مصدرية صلتها الجملة الاسمية: هما فعلان. والكاف مضافة إلى المصدر المؤول. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه.

(٣) ص ٧٢١.

(٤) ص ١٠٦.

(٥) ح س: يحذف.

(٦) في ٢: ٣١١.

(٧) ح: البعض.

(٨) س: «فلا يصلح». ط: فليس.

(٩) ح س: فعلهم.

(١٠) يقدر الحدث في هذه الحال من قوة الكلام، فيكون: جاوزت أخوّتهم لك زيدًا. وهو مثل ما قيل في «ليس» و «يكون». والأولى أن يعود الضمير على المستثنى منه، فيما عدا: ليس ولا يكون. ح: ما جرى مجراه.

(١١) زاد في ح و س ط: جواز.

النصف، وعلى أزيد[١] منه، كقوله:[٢]

دايَنتُ أروَى، والدُّيُونُ تُقضَى فمَطَلتْ بَعضًا، وأدَّتْ بَعضا

وذهب المُبرّد إلى أنّ فاعلهما ضمير، عائد على «مَن» المفهوم من معنى الكلام. أي: عدا مَن قامَ زيدًا.[٣]

فإن قلتَ: هل لجملتي «عدا» و «خلا»[٤] محلّ من الإعراب؟ قلتُ: إن وقعا صلة لـ «ما» فلا محلّ لهما. وإلّا فقولان، كما تقدّم في «ليس». وصحّح ابن عصفور أنّهما لا محلّ لهما،[٥] كما صحّحه في «ليس» و «لا يكون».

فإن قلتَ: إذا وقعا صلة لـ «ما» المصدريّة فما موضع المصدر المؤوّل[٦] من الإعراب؟ قلتُ نصبٌ، بلا خلاف. وإنّما اختلفوا في وجه نصبه، فقال السيرافيّ: هو مصدر موضوع موضع الحال، كما يجوز ذلك في المصدر الصريح. وذهب ابن خروف إلى أنّ انتصابه على الاستثناء انتصاب «غير». وقيل: انتصابه على الظرف، و «ما» وقتيّة. أي: وقتَ مجاوزتهم.

وقوله:[٧]

٣٣١ ـ وكَخَلا «حاشا»، ولا تَصحَبُ «ما»

يعني: أنّ «حاشا» مثل «خلا»، يجوز[٨] نصب المُستثنى بها وجرّه. فإذا نصبتْ كانت[٩] فعلاً. والخلاف في فاعلها، وفي محلّ الجملة، كما في «خلا». وإذا جرّت كانت حرفًا. والكلام على ما يتعلّق به كالكلام على «خلا». لا فرق[١٠] بينهما إلّا في ثلاثة أوجه:

---

(١) ح س: أكثر.

(٢) رؤبة. ديوانه ص٧٩ والعيني ٣:١٣٩. ح: «القولهم». وأروى اسم امرأة. ومطل: سوف وأجل.

(٣) وقيل: الفعل لا فاعل له ولا مفعول، والنصب بالاستثناء حملاً على «إلّا»، فهي واقعة موقع الحرف، أو هي حرف استثناء. الارتشاف ٢:٣١٩ وشرح البيت ٣٣١ وجامع الدروس ٣:١٤٠. قلت: وتحمل على هذا «ليس»، و «لا» قبل «يكون»، ويجعل «يكون» زائدًا.

(٤) س: خلا وعدا.

(٥) الشرح الكبير ٢:٢٦١.

(٦) قول السيرافي هو الصواب. وجعل الأزهري المصدر هذا جملة. التصريح ١:٣٦٤. وانظر تعليقنا على جملتي: ليس ولا يكون.

(٧) ط: «ثم قال». وتصحب: ترافق،أي: تلي. والكاف: خبر مقدم لحاشا، مضاف إلى خلا على الحكاية، وما: مفعول به على الحكاية. وجملة لا تصحب: معطوفة على الكاف. ح: «حاش» بلا ألف هنا وفيما يلي بعد. وقد ميزنا «حاشى» الفعلية بالألف الممالة من «حاشا» الحرفية التي بالألف المشالة.

(٨) ح: فيجوز. (٩) س: نصب كان.

(١٠) ح: فلا فرق.

أحدهما:[١] أنّ الفرّاء ذهب إلى أنّ «حاشا» فعل، ولا فاعل له، والنصب بعده إنّما هو بالحمل على «إلّا»، ولو لم يُنقل[٢] عنه ذلك في «عدا» و «خلا».[٣] قيل: ويمكن القول فيهما بذلك.

الثاني: أنّ الجرّ بـ «حاشا» هو الأكثر، بخلاف «عدا» و «خلا». ولذلك التزم سيبويه حرفيّتها،[٤] ولم يُجز النصب بها، لأنّه لم يحفظه. وقد ثبت بنقل أبي زيد والفرّاء والأخفش والشيبانيّ وابن خروف. وأجازه الجرميّ والمازنيّ[٥] والمبرّد والزجّاج.

الثالث: أنّ «حاشا» لا تصحب «ما»، بخلاف «عدا» و «خلا». قال سيبويه:[٦] «لو قلتَ: أتَوني ما حاشَى زيدًا، لم يكن كلامًا». وقد[٧] أجازه بعضهم، على قلّة.[٨] وقال في «التسهيل»:[٩] وربّما قيل: ما حاشَى. وذكر في شرحه قوله ﷺ:[١٠] «أسامةُ أحَبُّ النّاسِ إليَّ، ما حاشَى فاطِمةَ». وأنشد بعضهم:[١١]

رأيتُ النّاسَ، ما حاشَى قُرَيشًا، ... فإنّا نَحنُ أفضَلُهم فَعالا

وقوله:[١٢]

وقِيلَ: حاشَ وحَشَى، فاحفَظْهُما

ظاهره أنّ هاتين اللغتين في «حاشَى» التي يُستثنى بها. وقد سُمع الاستثناء بـ «حَشَى»، في قوله:[١٣]

---

(١) ح س ط: الأول.

(٢) ح س ط: ولم ينقل.

(٣) س: خلا وعدا.

(٤) الكتاب ١:٣٧٧.

(٥) ح س: وأجازه المازني.

(٦) الكتاب ١:٣٧٧. وانظر الجنى الداني ص٥٦٥.

(٧) سقطت من س.

(٨) زاد في ط: «هـ». والصواب أن تكون بعد «كلامًا».

(٩) ص ١٠٦.

(١٠) شرح التسهيل ٢:٣٠٨ والإتحاف ٢:٩٧ وشرح ابن الناظم ص٣٠٩ والجنى الداني ص٥٦٥ والمغني ص١٢٩ وحاشية الدماميني ١:٢٥٠ والمنصف ١:٢٥٠ وحاشية الصبان ٢:١٦٥ والهمع ١:٢٣٣. والراجح أن «ما حاشى فاطمة» عبارة مدرجة من كلام الراوي. انظر بلوغ الأماني ٢٢:١٩٩ ـ ٢٠٠ والجامع الصغير ١:٦٣ والتصريح ١:٣٦٥ ورياض الصالحين ١:١٨١. وفي الأشموني ٢:١٦٧: أن ما: نافية وليست مصدرية. وانظر حاشية الحضري ١:٢١١.

(١١) للأخطل. ديوانه ص١٦٤ والعيني ٣:١٣٦. وزاد في ح: «على ذلك». وفي ط: «على ذلك قوله». ح س: «وأنّا». س: «أحسنهم». ويروى: «فأمّا النّاسُ». الخزانة ٢:٣٦. والمفعول الثاني لرأى محذوف، أي: دوننا.

(١٢) ط: «ثم قال». وحاش وحشى: في محل رفع نائب فاعل على الحكاية.

(١٣) المقرب ١:١٧٢ والجنى الداني ص٥٦٧ ومنهج السالك ص١٧٧ واللسان والتاج (حشي).

حَشَى رَهطَ النَّبِيِّ، فإنَّ مِنهُم بُحُورًا، لا تُكَدِّرُها الدِّلاءُ

ولم يُسمع بـ «حاشَ».[(١)] وكلامه في «التسهيل»[(٢)] ظاهره أنّهما في[(٣)] «حاشَى» التي للتنزيه.[(٤)] وهي التي يليها المجرور باللام، نحو:[(٥)] ﴿حاشَى للهِ﴾. وقد قُرِئ باللغات الثلاثة،[(٦)] وأقلّها «حشَى».

وهذه التي يليها المجرور باللام ليست حرفًا. وقال في «شرح التسهيل»:[(٧)] بلا خلاف. بل هي إمّا فعل - وهو مذهب المبرّد - وإمّا اسم منتصبٌ انتصابَ المصدرِ، الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل. ويدلّ على ذلك قراءةُ ابن مسعود:[(٨)] «حاشَى[(٩)] اللهِ» بالإضافة مثلَ: سُبحانَ اللهِ، وقراءةُ أبي السَّمّال:[(١٠)] «حاشاً للهِ» بالتنوين مثل: رَعيًا[(١١)] لزيدٍ. والوجه في قراءة من لم ينوّن أن تكون مبنيّة لشبهها بـ «حاشا» الحرفيّة، لفظًا ومعنى.[(١٢)]

---

(١) سقط: «وقد سمع... حاش» من ح و س.

(٢) ص ١٠٥ - ١٠٦. وانظر الإتحاف ٢: ٩٨.

(٣) س ط: ظاهر في.

(٤) ح س: للتبرئة.

(٥) الآيتان ٣١ و٥١ من سورة يوسف.

(٦) كذا. وهو جائز لتقدم المعدود على العدد. س: «الثلاث». وانظر الجنى الداني ص٥٦٧.

(٧) في ٢: ٣٠٨ - ٣٠٩. وفي النقل تصرف. وسقط «شرح» من الأصل و س.

(٨) هو: أبو عبدالرحمن عبد الله بن مسعود، صحابي من أكابر السابقين فضلاً وعقلاً وعلمًا، عرض القرآن على النبي عليه السلام. وتوفي سنة ٣٢. غاية النهاية ١: ٤٥٨. وزاد في ح: رضي الله عنه.

(٩) ح ط: حاش.

(١٠) قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري، روى عنه أبو زيد الأنصاري، وكان فصيحًا وله اختيار في القراءة شاذ. غاية النهاية ٢: ٢٧.

(١١) ح: «رحبًا». وفي حاشية س عن نسخة: رحبًا.

(١٢) ذكر في أدوات الاستثناء أيضًا: بلهَ. نحو: كافأت الطلاب بله الناجح. بجر ما بعدها وهي حرف جر شبيه بالزائد، ونصبه وهي حرف مثل «إلا». ومعناها التنصيص على الأولوية توافق الاستثناء في إخراج ما بعد لتحقيق الحكم فيه، وتخالفه في التشريك في الحكم. ومثلها: لا سيما. نحو: أحبّ اللبن ولا سيما باردًا، أو حين يكون باردًا، أو إذا كان باردًا، أو إن كان باردًا. وقد اضطرب النحاة في الإعراب، فقيل: لا: مهملة، وسي: حال، وما: زائدة. ويشكل على هذا ورود الواو، وعدم تكرار لا، ورفع ما بعد «سي» أحيانًا. وقيل: سي: مفعول مطلق لفعل محذوف، مع كونها اسم «لا» والخبر محذوف، وما: زائدة. وقيل: المنصوب بعدها معمول لما قبلها وجملتها اعتراضية. وقيل: حذف الضمير العائد على ما قبلها، و «ما» عوض منه، والمنصوب تمييز. ويشكل عليه نحو: القراءة نافعة ولا سيما ليلاً. وعندي أن يقدر مضاف محذوف في ذلك كله نحو: ولا سيَّ القراءةِ. والظرف معمول للمحذوف، وما: زائدة. وانظر تعليقنا على شرح البيت ١٠١ والصبان ٢: ١٦٨. وذكر أن«لو تَرَ ما» و «لا تَرَ ما» بمعنى: لا سيما. الارتشاف ٢: ٣٢٨ - ٣٣١.

وقد تستعمل «لمّا» للحصر في جملة اسمية أو بعد قسم استعطافي. نحو: ﴿إنْ كُلُّ نَفسٍ لَمّا علَيها حافِظٌ﴾، ونشدتك الله لمّا صدقتَ. فالنفي مقدر في المثال. وجملة صدقت: مفعول ثان لنشد. انظر إعراب الجمل ص١٧٢ - ١٧٤ و١٩٨. وقيل: ترد «ما» للاستثناء حملاً على «ليس»، نحو: كلّ شيء مَهَهٌ ما النساءَ وذكرهن. والمهه: اليسر. وقيل: ما: مصدرية حذف بعدها فعل «عدا». وقيل: هي بمعنى إلا. الارتشاف ٢: ٣١٩.

الحـال

٣٣٢ ـ الحالُ وَصفٌ، فَضلةٌ، مُنتَصِبُ مُفهِمُ «في حالٍ»، كَفَرداً أذهَبُ[١]

الحال تُذكَّر وتُؤنَّث.[٢] وقوله: «وصف» كالجنس، يشمل الحال، وبعض الأخبار، وبعض النعوت، ونحوَ: للهِ دَرُّه فارسًا، من التمييز. وقوله: «فضلة» أخرج الخبر.[٣] والفضلة: ما يجوز الاستغناء عنه،[٤] إلّا لعارض. فلا يُعترض بالحال، في مثل:[٥] ضَربِي زيدًا قائمًا. فإنّ امتناع حذفها لسدّها مسدَّ الخبر. وقوله: «منتصب» أخرج النعت،[٦] لأنّه يعني: لازم النصب. والنعت تابع للمنعوت. وقوله: «مُفهمُ في حالٍ»، أي: في حال كذا، أخرجَ نحوَ:[٧] للهِ درُّه فارسًا. فإنّ التمييز يُقدّر[٨] بـ «مِن» لا بـ «في». وقول الشارح:[٩] «إنّ هذا التعريف ليس بمانع، لأنّه يشمل النعت».[١٠] غيرُ مُسلَّم، لخروجه بقيد لزوم النصب.

تنبيـه: ذكر في «الكافية»[١١] و «التسهيل»:[١٢] أنّ الحال قد تُجرّ بباء زائدة، إن نُفي

---

(١) الحال أي: عند النحاة. ووصف أي: مشتق. فهو مصطلح لغوي هنا لا نحوي. ويكون صريحًا أو مؤولاً من جملة. ومفهم في حال أي: مفهم معنى: في حال كذا. والفرد: الوحيد المنفرد. والحال: مبتدأ خبره: وصف. وبعده ثلاث صفات للخبر. ومفهم: مضاف إلى «في حال» على الحكاية. ولم ينون «حال» لقطعه عن الإضافة مع نية لفظها. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية.

(٢) الحال مؤنث مجازي. وهو الحالة أيضًا. والراجح تذكيرها لفظًا وتأنيثها معنى.

(٣) ح س: إخراج للخبر.

(٤) ط: عنها.

(٥) ح س: فلا يعترض بمثل.

(٦) ح س: إخراج للنعت.

(٧) سقطت من س.

(٨) ح س: تقييده.

(٩) ص ٣١١. وفي النقل تصرف. وانظر الإتحاف ٢: ٩٩ ـ ١٠٠.

(١٠) زاد في ط: هـ.

(١١) شرح الكافية الشافية ص٧٢٦ ـ ٧٢٨. وينتهي هنا خرم ت الذي كان أوله عند قوله: «وأجازه ابن السيد» في شرح البيت ٣٢٦.

(١٢) ص ١٠٨.

عاملها، كقوله:[(١)]

* فـمـا انـبـعـثـتُ بِـمَـزؤُودٍ، ولا وَكَـلٍ *

ونُوزِع في ذلك.[(٢)] وذكر في باب حروف الجرّ من «شرح التسهيل»[(٣)] أنّ «من» الزائدة ربّما دخلت على حال، ومثّله بقراءة من قرأ:[(٤)] ﴿ما كانَ يَنبَغِي لَنا أن نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِن أولياءَ﴾، مبنيًّا للمفعول. وفيه نظر.[(٥)]

وقوله: «كفَردًا أذهَبُ» مثال. وفُهِم منه جواز تقديم الحال على عاملها. وسيأتي.[(٦)]

[التنقل والاشتقاق]

٣٣٣ ـ وكَـونُـه مُـنـتَـقِـلًا، مُـشـتَـقّـا، يَـغـلِـبُ، لـكِـنْ لَيـسَ مُـسـتَـحَـقّـا[(٧)]

كونُ الحال مُنتقلًا، أي: غيرَ لازم لصاحبه، ومُشتقًّا أي: مصوغًا من مصدر للدلالة[(٨)] على مُتّصف، غالبٌ لا واجبٌ. فمن وُروده لازمًا:[(٩)] ﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفًا﴾. ومن وُروده غيرَ مُشتقّ:[(١٠)] ﴿فانفِرُوا ثُباتٍ، أوِ انفِرُوا جَمِيعًا﴾. وقد اجتمع اللزوم والجُمود في قولهم: هذا

---

(١) عجز بيت صدره:

كـانْ دُعِـيتُ، إلى بـأسـاءَ داهِـمـةٍ!

شرح الكافية الشافية ص٧٢٨ ومنهج السالك ص١٨٠ والجنى الداني ص٥٦ والمغني ص١١٧ وشرح شواهده ص٣٤٠. والمزؤود: المذعور. والوكل: العاجز. ت: «وُكَل». ح: وَكِل.

(٢) الارتشاف ٢: ١١٧.

(٣) التسهيل ص١٤٤ وشرحه ٣: ١٣٩ ـ ١٤٠. وانظر الإتحاف ٢: ١٠٠ ـ ١٠١.

(٤) الآية ١٨ من سورة الفرقان.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: أن ابن هشام [في المغني ص٣٥١] يرى، في جعل «من» زائدة قبل الحال هنا، أن الملائكة نفوا الاتخاذ وأثبتوا لأنفسهم الولاية. ويعلق التواتي على هذا بأن إثبات الولاية زعم للكفار لا للملائكة، وأنّ الأوصاف إذا نفيت إنما تنفي المبالغة خاصة، ويثبت بعض تلك الأوصاف. وفي الحاشية أيضًا عن ابن غازي أن لفظ ابن مالك هو: «ربما دخلت من الزائدة على حال، كقراءة من قرأ: أن نُتَخَذَ.. وفيه نظر»، وأن ابن هشام بين هذا النظر. وانظر حاشية الصبان ٢: ١٦٩. قلت: ليس في شرح التسهيل أن في زيادة «من» قبل الحال نظرًا. وانظر الورقة ١٦١ من نسخة القاهرة. فلعل بعضهم أقحم ذلك، فيما وصل إلى ابن غازي.

(٦) في البيتين ٣٤٣ و٣٤٤. وزاد في النسخ: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٧) يغلب: يكون أكثر من غيره في الكلام. والمستحق: الواجب اللازم. وكون: مبتدأ خبره جملة يغلب. ولكن: حرف عطف. وجملة ليس مستحقًا: معطوفة على يغلب. ومنتقلًا: خبر مصدر «كان» وهو كون المضاف إلى اسمه في المعنى. ومشتقا: خبر له بعد خبر. والضمير في ليس: يعود على كون.

(٨) في النسخ: لدلالته.

(٩) الآية ٢٨ من سورة النساء. ولازماً أي: لصاحبه. وزاد في ح: قوله تعالى.

(١٠) الآية ٧١ من سورة النساء. والشاهد في قوله: «ثبات» مفرده ثبة. وهي اسم ذات بمعنى جماعة. أما «جميعًا» فمشتق بمعنى اسم المفعول. وقد زاد المرادي الجملة الثانية في الآية على ما في الارتشاف ٢: ٣٣٤، فأوهم.

خاتَمُكَ حَديدًا، وهذه جُبّتُكَ[١] خَزًا. وهما من أمثلة سيبويه.[٢]

وفصّل بعضهم[٣] في الانتقال، فقال: الحال قسمان: مُبيِّنة ومُؤكِّدة. فالمُبيِّنة لا بد أن تكون مُنتقلة أو مُشبَّهة بالمُنتقلة، نحو:[٤] خُلِقَ زيدٌ أشهلَ. لأنّه كان يمكن أن يُخلق غيرَ أشهلَ. والمؤكِّدة يجوز أن تكون غير مُنتقلة.[٥]

٣٣٤ ـ ويَكثُرُ الجُمُودُ، في سِعرٍ،[٦]

اعلم أنّه يكثر جُمود الحال، إذا كان مؤوّلاً بالمشتقّ تأويلاً[٧] غيرَ مُتكلَّف. وذلك بأن يدلّ على سعرٍ نحو: بِعْهُ مُدًّا[٨] بكذا، أي: مُسعَّرًا، أو مُفاعلةٍ، نحو: بِعْه يدًا بيدٍ، أي: مُناجِزَه،[٩] أو تشبيهٍ نحو: كرَّ زيدٌ أسدًا، أي: مثلَ أسد،[١٠] أو ترتيبٍ نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، أي: مُرتَّبينَ - وفي نصب الثاني: أقوال. والمُختار أنّه وما قبله منصوبان بالعامل المُتقدّم، لأنّ مجموعهما هو الحال. ونظيرهما في الخبر: الرُّمّانُ[١١] حلوٌ حامِضٌ - أو أصالةٍ نحو:[١٢] ﴿قالَ: أأسجُدُ لِمَن خَلَقتَ طِينًا[١٣]﴾؟ أو فرعيّةٍ نحو: ﴿وتَنحِتُونَ مِنَ الجِبالِ بُيُوتًا[١٤]﴾، وهي حال مُقدَّرة، أو تنويع نحو: هذا مالُكَ ذهبًا،[١٥] أو طورٍ واقع فيه تفضيل نحو: هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطَبًا،[١٦] أو

(١) ح س: حلتك.
(٢) الكتاب ١:١٩٨ و٢٧٤.
(٣) فوقها في ت: «هو أبو حيان». انظر الارتشاف ٢:٣٣٦ ـ ٣٣٧ والإتحاف ٢:١٠١ ـ ١٠٢.
(٤) في حاشية ت عن التواتي أمثلة، وأن نحو: «جلس زيد أشهل» لا يجوز، لأن الشهلة كانت قبل جلوسه.
(٥) زاد في ط: «أي لازمة. ثم قال»، وفي س: «وقوله». وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢:١٠١ أمثلة للحال المؤكدة غير المنتقلة.
(٦) الجمود: كون الحال اسمًا جامدًا غير مشتق. وفي سعر أي: في الحال الدالة على سعر. وتتعلق بالفعل يكثر.
(٧) في النسخ: تأولاً.
(٨) المد: مكيال أصله أن يمد الرجل يديه فيملأ كفيه طعامًا. ت ط: بعته مدًا.
(٩) المناجز: المقابض. ومناجزه أي: معجلاً له النقد. وفيما عدا الأصل: مناجَزةً.
(١٠) في الأصل: مثل الأسد.
(١١) سقطت من ح و س.
(١٢) الآية ٦١ من سورة الإسراء. وزاد في ح: «قوله تعالى». وسقط «قال» من ح و س.
(١٣) فوقها في ت: أي: مصنوعًا أو مركبًا.
(١٤) الآية ١٤٩ من سورة الشعراء. وفوقها في ت: «أي: مصنوعة أو مسكونة». وسقط «من» من النسخ. وهو لفظ الآية ٧٤ من سورة الأعراف.
(١٥) فوقها في ت: أي: مصوغًا.
(١٦) البسر: ما لم ينضج من ثمر النخل. وإذا نضج فهو رطب. وفي حاشية ت: أن الحال في هذا المثال عند سيبويه تكون بحسب المشار إليه. فقد تكون مقدرة، أو مبينة ومقدرة، أو مبينة ومحكية. والضمير في «منه» عائد على المشار إليه. انظر الكتاب ١:١٩٩ وتعليق السيرافي عليه والإتحاف ٢:١٠٢.

بنعت[١] نحو: ﴿فتَمَثَّلَ لَها بَشَرًا سَوِيًا﴾.[٢] وقد اندرج ذلك كلّه تحت قوله:[٣]

وفـي مُـبـدِي تـأوُّلٍ، بِـلا تـكَـلُّفِ

فإن قلتَ: الدالّ على السعر مُندرج في ذلك، وقد أفرده بالذكر. قلتُ: هو من باب عطف العامّ على الخاصّ.

[التنكير والتعريف]

وقوله:[٤]

٣٣٦ ـ والحالُ إنْ عُرِّفَ لَفظًا فاعتَقِدْ تَـنكِيـرَهُ مَـعنًـى، كـوَحـدَكَ اجتَـهِـدْ

لمّا كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه التُزم تنكيره،[٥] لئلّا يُتوهَّم كونه نعتًا.[٦] وقد يجيء على صورة المُعرَّف بالأداة، فيُحكم بزيادتها، نحو: ادخُلوا الأوّلَ فالأوّلَ، أو بالإضافة، فيُحكم بأنّه نكرة لم يتعرّف بها، نحو: طلبتُه جُهدِي وطاقتي،[٧] واجتهدْ وحدَكَ أي: منفردًا.

وإذا قلتَ في المُتعدّي: ضربتُ زيدًا وحدَهُ. فمذهب سيبويه أنّه حال من الفاعل، أي:

---

(١) بنعت: معطوفان على: بأن يدل، ولا يعلقان. وفي حاشية ت عن التواتي: أن النعت مشتق، فأغنى عن اشتقاق الحال.

(٢) الآية ١٧ من سورة مريم. والسوي: التام الخلق الكاملة.

(٣) المبدي: المبين. والتأول: الدلالة على معنى مضمن. والتكلف: التعسف. وفي مبدي: معطوفان على: في سعر، محلهما النصب ولا يعلقان. ولا: نافية بين الجار والمجرور. والتعلق بصفة لتأول.

(٤) ط: «ثم قال». وسقطت الواو من ت و ح. وقد أغفل المرادي هذا البيت:

٣٣٥ ـ كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذا، يَدًا بِيَدْ وكَـرَّ زَيـدٌ أسـدًا، أيْ: كـأسَـدْ

والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. ومدًا: حال من المفعول به. والباء: حرف جر. وكذا: اسم كناية في محل جر. والجار والمجرور متعلقان بخبر لمبتدأ محذوف أي: المد كائن بكذا. ولا يعلقان بصفة لمد لئلا تكون الحال موصوفة، أي: موطئة. والجملة الاسمية: اعتراضية بيانية. انظر الكتاب ١:١٩٧. ويدًا: حال من الفاعل، والباء بمعنى: مع. وتعلقها كالباء قبلها. وأي: حرف تفسير. والكاف: عطف بيان لـ «أسدًا» مضاف إلى أسد. واعتقده: اعقد قلبك عليه. ولفظًا ومعنى: تمييزان. والجملة الشرطية خبر المبتدأ: الحال. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. وقولهم: «فاه إلى فيّ»، فيّ: مجرور بكسرة مقدرة على الياء المنقلبة عن واو. والمانع من ظهورها هو الثقل قبل الإدغام، لا الإدغام نفسه كما نقل الصبان ١:٧٣ عن الرضي. وانظر الكتاب ٢:٦٠. وتعلق الجار والمجرور كما ذكرت في الباء قبل. وزعم الدماميني أن مثلهما لا يعلق بشيء.

(٥) زاد في ط: معنى.

(٦) في حاشية ت عن ابن غازي، الإتحاف ٢:١٠٣ ـ ١٠٤: «قاله المصنف في الشرح. قال أبو حيان: يعني إذا كان ذو الحال منصوبًا، أو كانت هي لا يظهر فيها إعرابه»، وعن التواتي: قوله: «نعتًا» أي: في حالة النصب. قاله سيدي خالد [التصريح ١:٣٧٣]. قلت لشيخنا: ظاهر كلام الشيخ مطلقًا، لأن اللبس يحصل في الاسم المقصور، بكون الإعراب لا يظهر عليه، فيحمل عليه ظاهر الإعراب. فقبله.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: أي: جاهدًا و طائقًا أو مطيقًا.

ضربتُه في حال إيحادي[١] له بالضرب. وأجاز المُبرّد أن يكون حالاً من المفعول. ورُجّح مذهب سيبويه بأنّ وضع المصدر موضع اسم الفاعل أكثر. وعيّن ابن طلحة[٢] كونه حالاً من المفعول، قال: لأنّه إذا أرادوا الفاعل قالوا:[٣] مررتُ به وحدِي.[٤]

وفي «وحده» أقوال: **الأوّل**: مذهب سيبويه أنّه اسم موضوعٌ موضعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحال. فوحد في موضع إيحاد، وإيحاد في موضع[٥] مُوحِد.[٦] **الثاني**:[٧] أنّه مصدر أوحَدتُه. وهو محذوف الزوائد. وإليه ذهب أبو الفتح. **الثالث**:[٨] أنّه مصدر لم يُلفظ له بفعل.[٩] وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال. **الرابع**: ذهب يُونس إلى أنّه مُنتصب على الظرف، كقول[١٠] العرب: زيدٌ وحدَهُ. والتقدير: زيدٌ موضعَ التفرّد.

وأجاز هشام في قولهم: «زيد وحدَه» وجهين: **أحدهما**: ما قال[١١] يونس، **والآخر**: أن يكون مصدرًا بفعل[١٢] مُقدّر هو[١٣] الخبر، كما قالوا: زيدٌ إقبالاً، أي: يُقبل إقبالاً. وقد حكى الأصمعيّ: وَحَدَ يَحِدُ.[١٤] فعلى هذا هو مصدر لفعل مُستعمل.

تنبيه: ما تقدّم، من اشتراط تنكير الحال، هو مذهب الجمهور. وأجاز يُونس والبغداديّون أن يأتي معرفة، وقاسوا على نحو: ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ. وأجاز الكوفيّون أن يأتي على صورة المعرفة، إذا كان فيها معنى الشرط، وهي[١٥] مع ذلك نكرة. فأجازوا:[١٦] عبدُ اللهِ المُحسنَ أفضلُ منه المُسيءَ.[١٧]

---

(١) في الأصل و ت و ح: «اتحادي». وانظر حاشية الصبان ٢: ١٧٢ والتاج (وحد) والكتاب ١: ١٨٧ ـ ١٨٨.
(٢) ت: «وقال أبو طلحة يتعين». ح س: وعن ابن طلحة يتعين.
(٣) في النسخ: إذا أراد الفاعل قال.
(٤) ح س: ضربته وحده.
(٥) ح: موضوع.
(٦) ح س: موحدًا.
(٧) في النسخ: والثاني.
(٨) ت س: والثالث.
(٩) في حاشية ت عن التواتي: كالبنوة والعمومة والأخوة.
(١٠) ط: «القول». وزاد في حاشية ت: «بعض». وفي الكتاب ١: ١٨٩: أن «وحده» عند يونس كأنه: على حياله. فطرحت «على». وانظر الارتشاف ٢: ٣٤٠.
(١١) فيما عدا الأصل: ما قاله.
(١٢) في النسخ: لفعل.
(١٣) ت: وهو.
(١٤) فوقها في س: كوعد يعد.
(١٥) في الأصل: «وهو». وانظر ٢: ٣٣٧ من الارتشاف.
(١٦) ت ط: «وأجازوا». وفي حاشية ت: «حقه أن يكون بالفاء، لأنه تفريع على ما قبله. أي: زيد إذا كان محسنًا أفضلُ منه إذا كان مسيئًا.
(١٧) زاد في النسخ: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

[المصدر حالًا]

٣٣٧ ـ ومَصدَرٌ مُنكَّرٌ حالاً يَقَعْ   بِكَثْرةٍ، كَبَغْتةً زَيدٌ طَلَعْ[١]

من وقوع المصدر موقعَ الحال قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادعُهُنَّ يأتِينَكَ سَعيًا﴾،[٢] ﴿وادعُوهُ خَوفًا وطَمَعًا﴾،[٣] وقولهم: قتلتُه صَبرًا،[٤] وطلعَ زيدٌ بغتةً. وهو كثير. ومع كثرته فنُقل إجماع الفريقين[٥] على قصره على السماع، وإن اختلفوا في[٦] التخريج، إلّا المبرّد فإنّه أجاز القياس. فقيل عنه: مُطلقًا، وقيل: فيما هو نوع الفعل، نحو: أتيتُه سُرعةً. وهو المشهور عنه.[٧]

واستثنى[٨] في «التسهيل»[٩] ثلاثة أنواع، لا يُقتصر فيها[١٠] على السماع:

الأوّل: قولهم: أنتَ الرجلُ عِلمًا. فيجوز أن تقول: أنت الرجل أدبًا ونُبلاً.[١١] والمعنى: الكامل في حال علم وأدب ونُبل. قال في «الارتشاف»:[١٢] ويحتمل عندي أن يكون تمييزًا.

الثاني: هو زهير[١٣] شِعرًا. قال في «الارتشاف»: والأظهر أن يكون تمييزًا.[١٤]

الثالث: أمّا عِلمًا فعالمٌ. تقول ذلك لمن وَصفَ عندك شخصًا بعلم وغيره، مُنكرًا عليه وصفَه بغير العلم. والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع.[١٥] والتقدير: مهما يُذكر إنسانٌ في حالِ علمٍ فالذي وصفتَ[١٦] عالمٌ. ويجوز أن

---

(١) البغتة: الفجأة. وحالاً: حال من فاعل يقع. وبكثرة: متعلقان بصفة لمفعول مطلق ليقع. والكاف: خبر لمبتدأ محذوف، ومضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. وبغتة: حال من فاعل طلع. ويجوز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ خلافًا للأزهري. ط: «حال». وفي حاشية ت أن الجوهري ذكر، مما ينتصب من المصادر: جميعًا وقاطبة وطرًا وكافّة. والصواب أن الجوهري لم يذكر أنها مصادر، وإنما ذكره ابن منظور عن بعض العلماء، وعبارة سيبويه توهم ذلك. انظر الكتاب ١: ١٨٨ و٢٤٤ والصحاح ص٢٠٤ و٧٢٥ و١٢٠٠ و١٤٢٢ واللسان (قطب) و (كفف) و (طرر) و (جمع).

(٢) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة. وفي حاشية ت عن التواتي: أن السعي نوع من الإتيان، وكذلك الصبر من القتل، بخلاف الخوف والدعاء. وهذا تفسير لما ورد عن المبرد. انظر المقتضب ٢: ٢٦٨.

(٣) الآية ٥٦ من سورة الأعراف. وفي الأصل و ح: وادعوا ربكم.

(٤) الصبر: أن يحبس الحي ويرمى بشيء حتى يموت. (٥) أي: البصريين والكوفيين.

(٦) ح: على.

(٧) سقط: «وهو المشهور عنه» من النسخ.

(٨) ت: فاستثنى.

(٩) ص ١٠٩ وشرحه ٢: ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(١٠) في النسخ: لا تقتصر.

(١١) ت: أو نبلاً.

(١٢) في ٢: ٣٤٣ ـ ٣٤٤. وفيما عدا الأصل: وفي الارتشاف.

(١٣) ط: نحو زيد زهير.

(١٤) زاد في ط: هـ.

(١٥) زاد في ح و س و ط: به.

(١٦) في النسخ: وصف.

يكون ناصبها ما بعد الفاء،[١] وصاحبها الضمير المُستكنّ فيه. وهي على هذا مؤكِّدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم. فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل ما بعده[٢] فيما قبله ـ نحو: أمّا عِلمًا فهو ذُو عِلم ـ تعيّن أن يكون العامل فعل[٣] الشرط. فلو كان المصدر التالي «أمّا» معرَّفًا بـ «أل» فهو عند سيبويه مفعول له.

وذهب الأخفش إلى أنّ المنكّر والمعرَّف كليهما بعد «أمّا» مفعول مُطلق. وذهب الكوفيّون ـ على ما نقله ابن هشام ـ إلى أنّ القسمين مفعول به، بفعل مُقدّر. والتقدير: مهما تذكر عِلمًا فالذي وصفتَ[٤] عالمٌ.

فقال في «شرح التسهيل»:[٥] وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحقّ ما اعتمد عليه في الجواب.

تنبيهـان:

الأوّل: مذهب سيبويه،[٦] في المصدر الواقع موقع الحال، أنّه هو الحال. وذهب الأخفش والمبرّد إلى أنّه مفعول مُطلق، وعامله المحذوف هو الحال. وذهب الكوفيّون إلى أنّه مفعول مُطلق منصوب بالفعل قبله، وليس في موضع الحال. وذهب بعضهم إلى أنّها مصادر على حذف مضاف.[٧] فيُقدّر[٨] في «أتيتُه ركضًا»: إتيانَ ركضٍ.[٩] وكذا سائرها.[١٠] وقيل: هي أحوال على حذف مضاف، أي: أتيتُه ذا ركضٍ. وكذا سائرها.

الثاني: في قوله: «ومصدرٌ منكّرٌ حالاً يَقعْ * بِكَثرةٍ» تنبيه على[١١] وقوع المصدر المعرفة

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: أن هذا في جواب «أما»، وإذا كان في جواب غيرها فلا تفصل بينهما الفاء. والراجح أن المصدر مفعول مطلق لا حال. وهو قول الأخفش. الارتشاف ٢: ٣٤٤ ـ ٣٤٥ والمعنى: إنما هو عالم علمًا.

(٢) الضمير فيه عائد على «ما بعد الفاء» في المثال التالي، أي: «هو». وسقط «ما بعده» من ح و ط، وضرب عليه في ت، وفوقه في س أنه في إحدى النسخ.

(٣) سقطت من الأصل. وفي النسخ: هو فعل.

(٤) فيما عدا الأصل: وصف.

(٥) في ٢: ٣٣٠. وقد يكون العامل في المسائل هذه هو مصدر محذوف لدلالة الكلام عليه: أمّا ذكرك علمًا له... الارتشاف ٢: ٣٤٥.

(٦) الكتاب ١: ١٩٣.

(٧) ت: «مصادر». وتقديره: «إتيان ركض» فيه تقدير المحذوف مضافًا ومصدرًا. وانظر الأشموني ٢: ١٧٣ وتعليق الصبان عليه.

(٨) س: فقدر.

(٩) ت: «أي إتيان ركض»، ط: أتيناه ركضًا.

(١٠) سقط: «وكذا سائرها» من ط.

(١١) زاد في ط: أن.

حالاً بقلّة. وهو ضربان: علم جنسيّ،[١] كقول العرب: جاءتِ الخيلُ بَدادِ. فيُؤوّل بنكرة أي: مُتبدِّدةً. وذو أداة، كقوله:[٢]

* فأرسَلَها العِراكَ، ولَم يَذُدْها *

فيؤوّل[٣] على زيادة «أل». وفيه وفي نحوه ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أنّه مصدر في موضع الحال. وهو مذهب سيبويه.[٤] **والثاني**: أنّه معمول لفعل[٥] مُقدّر، أي: تعترك العِراكَ. وهو مذهب الفارسيّ.[٦] **والثالث**: أنّه معمول لحال محذوفة، أي: معتركةً العِراكَ.

وذهب ابن الطراوة إلى أنّ العراك نعت مصدر[٧] محذوف، وليس بحال، أي:[٨] الإرسالَ العِراكَ. وأنشده ثعلب: «فأوردَها العِراكَ»، وزعم أنّ العِراك مفعول ثان لـ «أوردها». ونُقل عن الكوفيّين أنّ «أرسلَها» مُضمَّن معنى: أوردَها.

[صاحب الحال]

ثمّ انتقل[٩] إلى صاحب الحال، فقال:[١٠]

٣٣٨ ـ ولَم يُنكَّرْ، غالِبًا، ذُو الحالِ

وذلك لشَبهه بالمبتدأ. وأشار بقوله «غالبًا» إلى أنه قد يُنكّر في غير المواضع الآتية قليلاً. حكاه سيبويه وجعله[١١] مقيسًا بغير شرط، وإن كان الإتباع أقوى. والقياس قول يونس والخليل، خلافًا لمن قال لا يجوز في غير الموصوف إلّا سماعًا، ما لم يتقدّم عليه.

وقوله:[١٢]

إنْ لَم يَتأخّرْ،

---

(١) ت ط: جنس.

(٢) صدر بيت للبيد، عجزه في حاشية ت:

ولَم يُشفِقْ، علَى نَغَصِ الدِّخالِ

ديوانه ص٨٦ والعيني ٣: ٢١٩ والخزانة ١: ٥٢٤. وأرسلها أي: أرسل حمار الوحش أتنه إلى الماء. والعراك: الجماعة أي: مجتمعة في عراك. ولم يذدها: لم يحبسها. والدخال: تكدير المياه بازدحام الأتن ومداخلة بعضها بعضًا. يريد: ولم يخف أمرًا ينغص عليها دخالها. وفي تركيب العجز قلب في التعبير.

(٣) في النسخ: فتؤول.

(٤) الكتاب ١: ١٨٧.

(٥) ت س: مفعول بفعل.

(٦) المقتصد ١: ٦٧٨ ـ ٦٧٩.

(٧) ح: لمصدر.

(٨) زاد في س: أرسلها.

(٩) س: ثم أشار.

(١٠) لم ينكر: لم يكن نكرة. وذو: صاحب. وغالبًا أي: في غالب كلام العرب، مفعول مطلق نائب عن مصدر ينكر.

(١١) الكتاب ١: ٢٧٢ و٢٤٣ .والإتباع: الوصف. وانظر الإتحاف ٢: ١٠٥.

(١٢) الضمير في يتأخر: يعود على «ذو». وحذف جواب الشرط هنا جائز لا ضرورة، خلافًا للأزهري.

يعني: عن الحال، نحو: هذا قائمًا رجلٌ. مثل به سيبويه.[١] وأمّا نحو: «فيها قائمًا رجلٌ» فيظهر من كلام سيبويه أنّ ذا الحالِ هو المبتدأ، لا الضمير[٢] المُستكنّ في الخبر، كما ذهب إليه قوم.[٣] قال في «شرح التسهيل»: وقول[٤] سيبويه هو الصحيح، لأنّ الحال خبر في المعنى، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما. قيل:[٥] وهذا يستقيم، لو تساويا في التعريف.[٦] وزعم ابن خروف أنّ الخبر، إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، لا ضمير[٧] فيه عند سيبويه والفرّاء، إلّا إذا تأخّر.

وقوله:

أو يُخصَّصْ،

يعني: بإضافةٍ، نحو:[٨] ﴿فِي أربَعةِ أيّامٍ سَواءً لِلسّائلِينَ﴾، أو وصفٍ، نحو:[٩] ﴿فِيها يُفرَقُ كُلُّ أمرٍ حَكِيمٍ، أمرًا مِن عِندِنا إنّا كُنّا مُرسِلِينَ﴾، خلافًا لمن شرط وصفين. ولو قيل: «إنّ الحال من الضمير في الوصف» لكان أولى.

وقوله:

أو يَبِـنْ

أي: يَظهر.[١٠]

٣٣٩ ـ مِن بَعدِ نَفيٍ،

كقوله تعالى:[١١] ﴿وما أهلَكنا مِن قَريةٍ إلّا ولَها كِتابٌ مَعلُومٌ﴾، خلافًا للزمخشريّ في جعله الجملةَ صفةَ قرية.[١٢]

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٦. ح س: سيبويه به.

(٢) ت: «أن ذلك الحال من المبتدأ لا من الضمير». ح: «أن صاحب ذلك الحال هو المبتدأ لأن الضمير». س: أن صاحب الحال هو المبتدأ لا الضمير.

(٣) في النسخ: بعضهم.

(٤) في ٢: ٣٣٣. س: ومذهب.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: أن هذا غير مسلم، لأن ضمير النكرة مختلف فيه. قيل: هو نكرة. وقيل: هو معرفة.

(٧) ط: لا يضمر.

(٨) الآية ١٠ من سورة فصلت.

(٩) الآيتان ٤ و٥ من سورة الدخان.

(١٠) يريد: يظهر ذو الحال.

(١١) الآية ٤ من سورة الحجر. ت: «أي يظهر بعد نفي كقوله تعالى». وفي هذه الآية مسوغ آخر هو اقتران جملة الحال بالواو.

(١٢) انظر المفصل ص٣٣ والكشاف ٢: ٥٧٠. وفي النسخ: «القرية»، وزاد في س: وقوله.

أو مُضاهِيهِ،

يعني: مُشابِهِ النفي.[١] وهو النهي والاستفهام. فالنهي كقوله:[٢]

لا يَركَنَنْ أحَدٌ إلَى الإحجامِ يَومَ الوَغَى، مُتخَوِّفًا بِحِمامِ

والاستفهام، كقوله:[٣]

يا صاحِ، هَل حُمَّ عَيشٌ باقِيًا، فتَرَى لِنَفسِكَ العُذرَ، في إبعادِها الأمَلا؟

ومثّل النهي، بقوله:[٤]

كَلا يَبغِ امرُؤٌ علَى امرِئٍ، مُستَسهِلا

فهذه ستّة[٥] مُسوّغات، على الإملاء.[٦] وزاد في «التسهيل»[٧] ثلاثة أوجه:[٨] **أحدها**: أن تكون الحال جملة مقرونة[٩] بالواو، نحو: ﴿أو كالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وهِيَ خاوِيَةٌ﴾،[١٠] لأنّ الواو رفعت توهّم النعتية.[١١] **والثاني**: أن يكون الوصف به[١٢] على خلاف الأصل، نحو: هذا خاتَمٌ حديدًا. **والثالث**: اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال، نحو: هؤلاء ناسٌ[١٣] وعبدُ اللهِ منطلقينَ. وقد جعل سيبويه[١٤] لهذه المسألة بابًا.[١٥]

٣٤٠ ـ وسَبقَ حالٍ ما بحَرفِ جُرَّ قدْ أبَوا، ولا أمنَعُهُ، فقَد وَرَدْ[١٦]

---

(١) ط: أو مضاهيته يعني مشابهته للنفي.

(٢) قطري بن الفجاءة. شرح الحماسة للمرزوقي ص١٣٦ والعيني ٣:١٥٠. وركن: مال. والوغى: الحرب. والحمام: الموت. ت س: «لحمام». وفي حاشية ت عن نسخة: بالحمام.

(٣) رجل من طيئ. العيني ٣:١٥٣. وحم: قدر.

(٤) في النسخ: «لا يبغ». والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. ويبغي: يعتدي.

(٥) في النسخ: ست.

(٦) الإملاء: التطويل والتوسع. وفيما عدا الأصل: التفصيل.

(٧) ص ١٠٩.

(٨) سقطت مما عدا الأصل.

(٩) ت ح: مقترنة.

(١٠) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. وزاد في ت و ح: علَى عُرُوشِها.

(١١) في النسخ: التبعية.

(١٢) أي: كونه جامدًا لا يسوغ به الوصف.

(١٣) ح: «أناس». وفي حاشية ت عن التواتي أنه في مثل هذا المثال تغلب المعرفة على النكرة فساغت الحال.

(١٤) الكتاب ١:٢٥٨.

(١٥) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(١٦) السبق: التقدم. وأبوا: منعوا. وورد أي: في الكلام الفصيح. وسبق: مفعول به مقدم للفعل أبوا، مصدر مضاف إلى فاعله في المعنى. وما: اسم موصول مفعول به للمصدر، صلته جملة: جر. وبحرف: متعلقان بالفعل جر.

صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور. فتقديمها[١] على المرفوع والمنصوب جائز عند البصريّين، ما لم يمنع[٢] مانع، كالحصر. ومنع الكوفيّون تقديمها على المرفوع الظاهر، فقيل عنهم: مُطلقًا. وقيل: إن تقدمت على رافعه. ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضًا، فقيل: مُطلقًا. وقيل: إن لم تكن فعلاً.[٣] وأمّا المجرور فإن كان بإضافة لم يجز تقديم الحال عليه، بإجماع.[٤] قال في «شرح التسهيل»:[٥] «فإن كانت الإضافة غير محضة جاز، كقولك: هذا شاربُ السَّويقِ ملتوتًا الآنَ أو غدًا». وإن كان مجرورًا بحرف لم يجز تقديم الحال عليه، عند أكثر النحويّين.

وقال المُصنّف:[٦] «الصحيح الجواز،[٧] لثبوته سماعًا، ولضعف دليل المنع». إلّا أنّ تقديمه ضعيف، مع جوازه. وفصّل الكوفيّون، فقالوا: إن كان المجرور ضميرًا نحو: مررتُ ضاحكةً بكِ،[٨] أو كانت الحال فعلاً، نحو: مررتُ تَضحكُ بهندٍ، جاز. وإلّا امتنع. واستدلّ المصنّف بقوله تعالى:[٩] ﴿وما أرسَلناكَ إلّا كافّةً لِلنّاسِ﴾، وبأبيات ظاهرة فيما ادّعاه.[١٠]

فإن قلتَ: أطلقَ[١١] في قوله «بحرفٍ»، وينبغي أن يُقيَّد بغير الزائد، لأنّه موضع الخلاف. قلتُ: العذر له أنّ الزائد لا يُعتدّ[١٢] به. فلذلك أهمل التنبيه عليه، لوضوحه.

فإن قلتَ: على ماذا يعود الضمير في قوله «أبَوا»؟ قلتُ: ظاهره أنه عائد على جميع النحويّين. ولا يصحّ حمله على ذلك، لأنّ منهم من أجاز. وقد نُقل الجواز عن الفارسيّ وابن كَيسانَ وابن بَرهانَ.[١٣] على أنّ ابن الأنباريّ ذكر[١٤] الإجماع على المنع،

---

(١) ح: فتقدمها. (٢) ط: ما لم يمنعه.

(٣) انظر الإتحاف ٢:١٠٦. ت: «إن لم يكن فعلاً». وفي الحاشية عن التواتي: لأن الحال المفرد إذا تقدم على صاحبه يتوهم أنه مفعول به، وصاحب الحال بدل منه، بخلاف ما إذا كان فعلاً.

(٤) ط: عند أكثر النحويين.

(٥) في ٢:٣٣٥.

(٦) شرح التسهيل ٢:٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(٧) س: جوازه.

(٨) ت: ضاحكًا بك. س ط: ضاحكة بها.

(٩) الآية ٢٨ من سورة سبأ.

(١٠) شرح التسهيل ٢:٣٣٧ ـ ٣٣٩ وشرح الكافية الشافية ص٧٤٤ ـ ٧٤٦ والإتحاف ٢:١٠٦. ت س: في مدعاه.

(١١) زاد في ط: المصنف.

(١٢) ط: لا يقيد.

(١٣) هو أبو القاسم عبدالواحد بن علي الأسدي، نحوي وعالم باللغة والتاريخ. توفي سنة ٤٥٦. بغية الوعاة ٢:١٢٠. انظر شرح اللمع ص١٣٨.

(١٤) ح س: نقل.

فتعيّن صرف الضمير إلى[1] الأكثر.

فإن قلتَ: قوله: «ولا أمنعُه» يُوهم انفراده بجوازه. قلتُ: لا يلزم من قوله: «لا أمنعُه»[2] انفراده. والمراد: لا أمنعه[3] وِفاقًا لمن أجاز، لأنّه قد نقَلَ الخلاف في غير هذا الموضع.

فإن قلتَ: قوله: «فقَد وَرَدْ» دعوى، لم يقم عليها دليل،[4] إذ لم يرد نصّ بذلك، لأنّ الآية التي استدلّ بها والأبيات محتملة للتأويل. قلتُ: ظاهرها يدلّ على دعواه، والاحتمال في بعضها بعيد جدًّا، ولا عدول عن الظاهر مع مُساعدة القياس. وليس[5] هذا موضع الكلام على الآية، ولا على الأبيات.[6]

[الحال من المضاف إليه]

٣٤١ ـ ولا تُجِزْ حالاً، مِنَ المُضافِ لَهْ ... إلّا إذا اقتَضَى المُضافُ عَمَلَهْ[7]

٣٤٢ ـ أو كانَ جُزءَ ما لَهُ أُضِيفا ... أو مِثلَ جُزئِهِ، فلا تَحِيفا[8]

حاصل هذين البيتين أنّه لا يجوز الحال من المُضاف إليه، إلّا في ثلاثة مواضع: **الأوّل**: إذا كان المُضاف عاملاً في الحال، نحو:[9] ﴿إِلَى اللهِ مَرجِعُكُم جَمِيعًا﴾، فهذا جائز. قال في «شرح الكافية»:[10] بلا خلاف.[11] **الثاني**: أن يكون المُضاف جُزءَ المُضاف إليه، نحو:[12] ﴿وَنَزَعنا ما فِي صُدُورِهِم مِن غِلٍّ إخوانًا﴾.[13] **الثالث**: أن يكون مثل جُزء[14] المُضاف إليه في صحّة الاستغناء عنه به،[15] نحو: ﴿فاتَّبِعُوا مِلَّةَ إبراهِيمَ حَنِيفًا﴾.[16] فلو لم يكن أحدَ

(١) ت ح: على.
(٢) ح س: ولا أمنعه.
(٣) ط: ولا أمنعه.
(٤) س: لم يرد دليل عليها.
(٥) ط: فليس.
(٦) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٧) حالاً أي: ورود حال. وله أي: إليه. واقتضى: طلب. وعمله: عمل المضاف في الحال. ومن: تتعلق بصفة لـ «حالاً». وإلا: حرف حصر. وإذا: ظرف للفعل تجز.
(٨) اللام بمعنى: إلى. وتتعلق بالفعل أضيف. واسم كان: يعود على المضاف. وتحيف أي: تميل عن هذا الحكم إلى زيادة عليه أو نقص عنه. ولا: ناهية حرف جازم. والفعل مبني على الفتح في محل جزم، لاتصاله بنون التوكيد المبدلة ألفًا في الوقف.
(٩) الآية ٤ من سورة هود.
(١٠) ص ٧٥٠. وفي النسخ: شرح التسهيل.
(١١) زاد في ط: هـ و.
(١٢) الآية ٤٧ من سورة الحجر.
(١٣) زاد في ح و ط وحاشية ت: فإن إخوانًا حال من الضمير المخفوض بالإضافة.
(١٤) ح: أن يكون جزئيّ.
(١٥) سقطت من الأصل و س.
(١٦) الآية ٩٥ من سورة آل عمران.

الثلاثة لم يجر ـ قال في «شرح التسهيل»:[١] بلا خلاف ـ نحو: ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً. وحكى غيره عن بعض البصريّين[٢] إجازته.

ونُوزع المصنّف في إجازة الحال من المُضاف إليه، إذا كان المُضاف جُزأه أو كجزئه،[٣] لأنّ ما استدلّ به لا حُجّة فيه، لاحتمال كون «إخوانًا» منصوبًا على المدح، و «حنيفًا» حالاً[٤] من ملّة، وذُكّر على معنى الدِّين.

فإن قلتَ: [علام يعود][٥] الضمير في قوله: «عمله»؟ قلتُ: على الحال، أي: إلّا إذا اقتضى المُضاف نصب الحال.[٦]

[تقديم الحال]

٣٤٣ ـ والحالُ إنْ يُنصَبْ، بِفِعلٍ صُرِّفا، أو صِفَةٍ، أشْبَهَتِ المُصرَّفا[٧]

٣٤٤ ـ فجائزٌ تَقدِيمُهُ، كَمُسرِعا ذا راحِلٌ، ومُخلِصًا زَيدٌ دَعا[٨]

يجوز تقديم الحال على عاملها، إذا كان فعلاً مُتصرّفًا، نحو: مُخلصًا زيدٌ دعا ـ خلافًا للجرميّ في منع تقديمها عليه،[٩] وللأخفش في نحو: «راكبًا زيدٌ جاءَ»، لبعدها عن العامل ـ وهو كمثال المُصنّف ـ ولبعضهم في منع تقديم المؤكِّدة.[١٠] ومنع المغاربة تقديم الجملة الحاليّة المصدّرة بالواو، نحو: والشمسُ طالعةٌ جاءَ زيدٌ. ونصّ ابن أصبغ[١١] على أنّه لا يمتنع عند الجمهور ـ أو صفةٌ تُشبه الفعل المُتصرّف، بقبول علامات الفرعيّة، كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المُشبّهة، نحو: مُسرعًا ذا راحلٌ. ونصّ سيبويه على جواز تقديمها على الفعل، واسم الفاعل، ونحوه.

---

(١) في ٢: ٣٤٢.

(٢) سقطت من النسخ. وانظر الارتشاف ٢: ٣٤٨ والصبان ٢: ١٧٩.

(٣) في النسخ: جزءًا أو نحوه.

(٤) فيما عدا الأصل: حال.

(٥) سقط من الأصل. وفي النسخ: على ماذا.

(٦) زاد في النسخ: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٧) صرف أي: كان متصرفًا. والصفة: المشتق. والمصرف: الفعل المتصرف. وجملة صرف: صفة لفعل. وأشبهت: صفة لصفة. وجواب الشرط في البيت التالي. وتحت «المصرفا» في الأصل عن الأزهري: «في تضمن معنى... والصفة المشبهة». انظر التصريح ١: ٣٨١.

(٨) تقديمه أي: تقديم الحال، مبتدأ مؤخر خبره: جائز. والجملة جواب الشرط في محل جزم. والجملة الشرطية: خبر للمبتدأ الحال. والكاف: مفعول مطلق لجائز نائب عن مصدره. والتقدير: جوازًا مثل جواز تقديم...

(٩) زاد في النسخ: مطلقًا.

(١٠) في النسخ: «المؤكد». وفي حاشية ت عن التواتي: «نحو: قام زيد قيامًا». فتأمله.

(١١) أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن محمد الأزدي القرطبي، نحوي تولى قضاء سجلماسة. توفي سنة ٦٢٧. البلغة ص٤٦. وفي حاشية ط: أنه قاسم بن أصبغ المتوفى سنة ٣٤٠.

واحترز بقوله: «صُرّفا» من غير المُتصرّف، نحو: ما أحسنَ هندًا مُتجرّدةً! فلا يجوز تقديمها عليه لضعفه،[١] وبقوله: «أشبَهَتِ المُصرَّفا»[٢] من «أفعل»، التفضيل. فإنّه[٣] لا يقبل علامات الفرعيّة[٤] مُطلقًا، فجُعل مُوافقًا للجوامد في منع تقديم الحال عليه، ما لم يتوسّط بين حالين، كما سيذكر.[٥]

تنبيـه:[٦] جواز تقديم الحال على العامل المُتصرّف مشروط بعدم المانع، كوقوعه صلة «أل» أو حرفٍ مصدريّ.[٧]

٣٤٥ ـ وعامِلٌ ضُمِّنَ مَعنَى الفِعلِ، لا حُـرُوفَـهُ، مُـؤخَّـرًا لَن يَـعـمَـلا[٨]
٣٤٦ ـ كَتِلكَ لَيتَ، وكأنَّ،[٩]

لا يجوز تقديم الحال على عاملها، إذا كان جامدًا ضُمّن معنى مشتقّ. وذلك أنواع: **الأوّل:**[١٠] اسم إشارة نحو: تلكَ. **الثاني**: حرف التمنّي نحو: ليتَ. **الثالث**: حرف التشبيه نحو: كأنَّ. **الرابع**: حرف الترجّي نحو:[١١] لعلَّ. **الخامس**: حرف التنبيه نحو: ها. **السادس**: «أمّا» في[١٢] نحو: أمّا عِلمًا فعالمٌ.[١٣] **السابع**: الاستفهام المقصود به

---

(١) س: «لضعفها».
(٢) سقط: «بقوله: أشبهت المصرفا» من ح و س.
(٣) ح: بأنه.
(٤) أي: علامات التأنيث بالتاء والتثنية والجمع السالم. وفي النسخ: «علامة الفرعية».
(٥) في البيت ٣٤٧.
(٦) سقط: «ما لم يتوسط... تنبيه» من النسخ، ثم ألحق بحاشية ت. وقد أغفل الناظم والمرادي وجوب تقدم الحال على العامل، وذكره ابن هشام في التوضيح ٢: ٩٢ ومثل له بقوله: كيف جاء زيد؟ وتساءل الدنوشري: هل له نظير أو لا؟ حاشية يس ١: ٣٨٢. ونظيره الحال المحذوفة في نحو: فيمن رجع أخوك؟ وعلامَ استقبلت النجاح؟ وبأيّ سلاح تلقى العدو؟ وهي متعلق حروف الجر.
(٧) ت: «صلة أل أو حرفًا مصدريًا». ح: «صلة لأل وحرف مصدري». س: «صلة لأل أو حرف مصدري». وزاد في النسخ: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٨) ضمن المعنى: جعل فيه وضعًا وحمل الدلالة عليه. والفعل: الحدث. وعامل: مبتدأ خبره جملة: لن يعمل. ولا: حرف نفي وعطف. وحروف: معطوف على معنى. ومؤخرًا: حال من فاعل يعمل، قدم عليه لأنه فعل متصرف.
(٩) الكاف: خبر محذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وليت: معطوف على تلك بحرف محذوف.
(١٠) زاد قبله في ط واوًا. وكذلك حتى السادس.
(١١) ت س ط: «وهو».
(١٢) سقطت من ت و ح.
(١٣) جعل العامل هنا «أما». وقد ذكر في شرح البيت ٣٣٧ أن العامل فعل شرط مقدر أو «عالم». فعلى الأول يكون إعمال «أما» مجازًا كما سيذكر بعد، وعلى الثاني يكون تقدم الحال جائزًا.

التعظيم، نحو:[١]

* يــا جــارَتــا، مــا أنـــتِ جــارَهْ *

وأجاز الفارسيّ فيه الحال والتمييز. **الثامن**: الجنس المقصود به الكمال نحو: هو[٢] الرجل عِلمًا! **التاسع**: المُشبَّه به[٣] نحو: هو[٤] زهيرٌ شِعرًا.

نصّ المُصنّف على أنّ جميع هذه[٥] تعمل في الحال، خلافًا للسهيليّ في اسم الإشارة، وله ولابن أبي العافية[٦] في حرف التنبيه، ولبعضهم في «كأنّ»، ووفاقًا للزمخشريّ وابن عصفور في «ليت» و «لعلّ». وصحّح بعضهم أنّ «ليت» و «لعلّ» وباقي الحروف لا تعمل، إلّا «كأنّ» وكاف التشبيه. وتقدّم بيانُ العامل في الحال بعد «أمّا».[٧] ونسبةُ العمل إلى «أمّا» مجاز.[٨]

وقد اندرج تحت قوله: «وعاملٌ ضُمّن معنى الفعلِ لا حروفَه» **نوعٌ عاشر**. وهو الظرف وشِبهه، إذا ضُمّنا معنى الاستقرار فإنّهما يعملان في الحال، نحو: زيدٌ في الدارِ قائمًا.[٩] وللحال في نحو هذا[١٠] ثلاثة أحوال:[١١]

تأخّرٌ، ولا إشكال في جوازه.

وتقدّمٌ[١٢] على الجملة، نحو: قائمًا زيدٌ في الدارِ. وهو[١٣] لا يجوز، قال في «شرح

---

(١) عجز بيت للأعشى، صدره:

بـــانَـــتْ، لـــتَـــحـــزُنَـــنـــا عُـــفـــارَهْ

ديوانه ص١٥٣ والخزانة ١ :٥٧٨. وجعل في الديوان الصدر عجزًا والعجز صدرًا. وعفارة: اسم امرأة. وسقط: «نحو» من الأصل. وانظر إيضاح الشعر ص٢٥٤ و٤٦٩ والمقتصد ص٧٢٤ ـ ٧٢٦ والإتحاف ٢ :١٠٩ ـ ١١١.

(٢) في النسخ: هذا.

(٣) سقطت من ح و ط.

(٤) ح س: هذا.

(٥) شرح التسهيل ٢ :٣٤٤.

(٦) محمد بن عبدالرحمن الإشبيلي، أديب فقيه عالم بالعربية واللغة. توفي سنة ٥٨٣. بغية الوعاة ١ :١٥٥.

(٧) في شرح البيت ٣٣٧. وفي النسخ: بعد أما في الحال.

(٨) في الأصل: ونسبة العمل بأما إلى مجاز.

(٩) الظرف وشبهه، في مثل هذا، هما عند الناظم والمرادي معمولان لخبر مقدر، وكل منهما مستقَرّ حذف عامله وجوبًا. وعلى هذا فالعامل في الحال هو المحذوف، وهو فعل متصرف أو صفة تشبهه، لا جامد ضمن معنى الحدث، وتقديم الحال عليه لا إشكال فيه. انظر شرح البيت ٣٠٩ وشرح الكافية الشافية ص٦٨٤. وسقط: «في الحال نحو زيد في الدار قائمًا» من النسخ. وبعض النحاة يرون أن الظرف المستقر هو بمنزلة الحرف في عدم التصرف. شرح ابن الناظم ص٣٢٩.

(١٠) في النسخ: «في هذه». ط: في هذا.

(١١) انظر الارتشاف ٢ :٣٥٥. والمسائل هذه مبنية على أن الظرف غير معمول لمحذوف، وهو خلاف مذهب الناظم والمرادي.

(١٢) ح: وتقديم.

(١٣) ح: وهذا.

الكافية»: بإجماع.[١] تبعًا لابن طاهر. وأجاز الأخفش في قولهم: «فِداءً[٢] لكَ أبي وأُمّي» أن يكون «فداءً»[٢] حالاً[٣] والعامل فيه[٤] «لك». وأجاز ابن بَرهان التقدّم،[٥] إن كانت الحال ظرفًا. قال، في قوله تعالى:[٦] ﴿هُنالِكَ الوَلايةُ للهِ الحَقِّ﴾: هنالك: ظرف في موضع الحال، والولاية: مبتدأ، والخبر: لله. وهو عامل في «هنالك».

وتوسّطٌ، وله صورتان: إحداهما: أن يكون بين الخبر المُقدّم[٧] والمُبتدأ المُؤخّر،[٨] نحو: في الدارِ قائمًا زيدٌ. ولا خلاف في جوازها. والأُخرى بالعكس. وهي المُشار إليها، بقوله:

ونَــــدَرْ نَـحـوُ: سَـعِـيـدٌ مُـسـتَـقِـرًّا فـي هَـجَـرْ[٩]

وفيها مذاهب: المنع مُطلقًا، وبه قال جمهور البصريّين. والجواز مُطلقًا، وإليه ذهب الفرّاء، والأخفش في أحد قوليه. والجواز بقُوّة إن كانت الحال ظرفًا أو حرف جرّ، وبضعف إن كانت غيرهما. وهو مذهبه في «التسهيل».[١٠] والجواز إن كانت من مُضمر،[١١] نحو: أنتَ قائمًا في الدارِ. وهو مذهب الكوفيّين. فهذه أربعة مذاهب.

وقوله «وندر»[١٢] ظاهره أنّه ممّا[١٣] لا يُقاس عليه. وصرح الشارح[١٤] بذلك، فقال: «وما جاء منه مسموعًا حُفظ، ولم يقس عليه».[١٥] وهو خلاف ما ذهب إليه في «التسهيل».[١٦]

(١) ص ٧٥٣.
(٢) ح س: فدى.
(٣) ت ح: حال.
(٤) سقطت من النسخ.
(٥) شرح اللمع ص١٣٦. وفيما عدا الأصل: التقديم.
(٦) الآية ٤٤ من سورة الكهف.
(٧) ت: «المتقدم».
(٨) زاد في ت و ح: «في».
(٩) سقط: «وندر نحو» من الأصل، و «نحو» مما عدا س. وندر: شذ في الكلام. ونحو: فاعل مضاف إلى ما بعده على الحكاية. والمستقر: المقيم الساكن حال مؤسسة، لا الكائن الحاصل حال مؤكدة كما نسب إلى المرادي. الخضري ٢١٧:١.
(١٠) ص١١١.
(١١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في المجرور مفسَّرٌ بضمير الظاهر فتقول في التقدير: أنت كائن أنت قائمًا في الدار. ولا شك أن الضمير الظاهر مفسَّر لصاحبه، وكانت الحال من الضمير المفسَّر، والعامل فيهما هو المجرور المضمن معنى الفعل. وانظر تعليقنا على «زيد في الدار قائمًا» في شرح النوع العاشر ص٣٦٨.
(١٢) زاد في في ت الشطر الثاني من البيت ٣٤٦.
(١٣) سقطت من النسخ، وسقط «أنه» من ط.
(١٤) ص ٣٢٩.
(١٥) ط: ولا يقاس عليه. هـ.
(١٦) ص ١١١.

واستدلّ المُجيز بقراءةِ من قرأ:[١] ﴿والسَّماواتُ مَطويّاتٍ بيَمِينِهِ﴾، وقولِ ابن عبّاس: «نَزلتْ هذه[٢] الآيةُ، ورسولُ اللهِ ﷺ مُتوارِيًا بمكّةَ»، وبأبيات منها قول النابغة:[٣]

رَهطُ ابنِ كُوزٍ، مُحقِبِي أدراعِهِم، فيهِم، ورَهطُ رَبيعةَ بنِ حُذارِ

وتأوّل المانعُ،[٤] وليس هذا موضع بسطه.[٥]

٣٤٧ ـ ونَحوُ: زَيدٌ مُفرَدًا أنفَعُ مِنْ عَمرٍو مُعانًا، مُستجازٌ، لَن يَهِنْ[٦]

لمّا كان لـ «أفعَلِ» التفضيل مزيّة على الجامد،[٧] بتضمّن حروف الفعل، رجح عليه، فاغتُفر توسّطه بين حالين،[٨] نحو: زيدٌ مُفردًا أنفعُ من عمرٍو مُعانًا. فمُفردًا: حال من الضمير المُستكنّ في «أنفع». ومُعانًا: حال من عمرو. والعامل فيهما «أنفع»،[٩] على المُختار. وهو مذهب سيبويه[١٠] والمازنيّ وطائفة.[١١]

[تعدد الحال]

٣٤٨ ـ والحالُ قَد يَجيءُ ذا تعَدُّدِ لِمُفرَدٍ، فاعلَمْ، وغَيرِ مُفرَدِ[١٢]

فهاتان صورتان.

---

(١) الآية ٦٧ من سورة الزمر.

(٢) ط: «عليه». وانظر شرح التسهيل ٢:٣٤٦.

(٣) ديوانه ص٣٥ والعيني ٣:١٧٠. وابن كوز: رجل من بني ضبة. والمحقب الدرع: الذي جعل درعه وراءه على راحلته. وربيعة بن حذار من بني أسد. وفي حاشية ت عن التواتي: رهط مبتدأ، ومحقبي حال، وفيهم خبر.

(٤) انظر الإتحاف ٢:١١١ ـ ١١٣. ت ح: المانعون.

(٥) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٦) المفرد: المنفرد وحده. والمعان: الذي يعينه غيره. والمستجاز: المنسوب إلى الجواز. ويهن: يضعف. ونحو: مبتدأ مضاف إلى ما بعده على الحكاية ومستجاز: خبره. ولن بمعنى: لا. وجملة لن يهن: خبر ثان.

(٧) انظر: شرح البيت ٣٤٤.

(٨) ح: الحالين.

(٩) في حاشية ت عن التواتي أنه يحتمل كون العامل «كان» المحذوفة، والتقدير: زيد إذ كان مفردًا أنفع من عمرو إذ كان معانًا. وهي تامة أو ناقصة والقول بالتمام للمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي، وبالنقص لبعض المغاربة. انظر الارتشاف ٢:٣٥٣ والتصريح ١:٣٨٣ ـ ٣٨٤ وحاشية الصبان ٢:١٨٣.

(١٠) كذا. وسيبويه يقدر: إذ كان، أو إذا كان. الكتاب ١:١٩٩ ونازع ابن مالك في هذا وجزم بما قال المرادي هنا. شرح التسهيل ٢:٣٤٤ ـ ٣٤٥ والارتشاف ٢:٣٥٤. ثم إن سيبويه يجيز ورود الحال من المبتدأ، واختلاف العامل فيهما. فلا حاجة إلى التقدير.

(١١) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(١٢) يجيء: يرد في الكلام. وذا تعدد: متعددًا أي: أكثر من واحد. والمفرد: صاحب الحال اسمًا واحدًا مفردًا أو مثنى أو جمعًا. وذا: حال من الفاعل. ولمفرد: متعلقان بالمصدر تعدد. وغير: معطوف على مفرد. وجملة اعلم: اعتراضية، مراد بها التعريض بمذهب ابن عصفور. وزعم بعض النحاة أن الحال تتعدد وجوبًا مع «إمّا»، وغالبًا مع «لا» العاطفة. والصواب أن ما يرد بعدهما هو معطوف لا حال. وهم إنما يذكرون في مثل هذا الإعرابَ الحكمي لا الحقيقي.

مثال الأُولى: جاءَ زَيدٌ راكبًا مُسرعًا. فهما حالان من زيد، خلافًا لابن عصفور، في منعه تعدّد الحال في هذا النحو ما لم يكن العامل «أفعلَ» تفضيلٍ.[١] ونُقل المنع عن الفارسيّ وجماعة. فمُسرعًا، في المثال عندهم: نعت لراكب، أو حال من الضمير في راكب.[٢]

والثانية: قد تكون بجمع، نحو:[٣] ﴿وسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمسَ والقَمَرَ دائبَينِ﴾، وقد تكون بتفريق وله طريقان: إحداهما: أن تُولي[٤] كلَّ حال صاحبه، نحو: لقيتُ مُصعِدًا زَيدًا مُنحدِرًا. ولا إشكال فيها.[٥] والأُخرى: أن تُؤخّرهما، نحو: لقيتُ زيدًا مُصعِدًا مُنحدِرًا.[٦] فإن لم تكن قرينةٌ تُعيّن جعل الأُولى للثاني والثانية للأوّل،[٧] لتتّصل إحداهما،[٨] خلافًا لمن عكس. وإن وُجدتْ قرينة عُمل بها، نحو:[٩]

* خَرَجتُ بِها، أمشِي، تَجُرُّ وَراءَنا *

[الحال المؤكَّدة]

٣٤٩ ـ وعامِلُ الحالِ بِها قَد أُكِّدا[١٠]

الحال نوعان: مُبيِّنة ومُؤكِّدة،[١١] خلافًا للفرّاء والمبرّد والسهيليّ في إنكار[١٢] المؤكّدة. ثمّ المُؤكّدة ضربان: مُؤكّدة لعاملها، ومُؤكّدة لمضمون جملة.[١٣] فالمُؤكّدة لعاملها قد تُوافقه

---

(١) الإتحاف ٢: ١١٣ ـ ١١٤. وفي النسخ: التفضيل.
(٢) ح س: راكبًا.
(٣) الآية ٣٣ من سورة إبراهيم.
(٤) في النسخ: أحدهما أن يولى.
(٥) سقط: ولا إشكال فيها من النسخ.
(٦) في النسخ: والثانية ألا يولى كل حال صاحبه.
(٧) في حاشية ت أن هذا عند النحاة، وأن علماء البيان يرون العكس. وانظر حاشية الصبان ٢: ١٨٤ والإتحاف ٢: ١١٤. وفي النسخ: الأول للثاني والثاني للأول.
(٨) زاد في ط: «بصاحبه». ت س: «ليتصل أحدهما بصاحبه».
(٩) صدر بيت لامرئ القيس، عجزه:

عـلَى أثَـرَيـنـا ذَيـلَ مِـرطٍ مُـرَحَّـلِ

ديوانه ص١٤. والمرط: إزار من الخز أو الصوف. والمرحل: الموشى. ت ح: «نمشي». س: «تمشي». وزاد في س بعد الشاهد: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(١٠) في حاشية الأصل: تمامه:

في نَحوِ: لا تَعثَ في الأرضِ مُفسِدا

وعامل الحال أي: العامل فيها. وتعثى: تفسد. وفي والباء: تتعلقان بأكد. ونحو: مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وقد أغفل الناظم والشارح تأكيد الحال لصاحبها نحو: ﴿واعتَصِمُوا بِحَبلِ اللهِ جَمِيعًا﴾، وقوله عليه السلام: «فصَلُّوا جُلوسًا أجمَعِينَ». انظر الموطأ ص١٣٥ والتاج (بتع). وأجمعين هنا في حكم النكرة مثل: وحدَه... والمراد: جميعاً.
(١١) بين الأسطر في الأصل تفسير للمبينة والمؤكدة. وهو منقول من التصريح ١: ٣٨٧. فالمبينة تبين هيئة صاحبها. وهي المؤسسة لأنها لا يستفاد معناها بدون ذكرها. والمؤكدة يستفاد معناها بدون ذكرها.
(١٢) ح: إنكارهم.
(١٣) ترد هذه الحال للتوكيد يقينًا أو فخرًا أو تعظيمًا أو تحقيرًا أو تصاغرًا أو وعيدًا... الارتشاف ٢: ٣٦٢ والتصريح ١: ٣٨٧ وشرح التسهيل ٢: ٣٥٥ ـ ٣٥٨. وفي حاشية ت أن الأشموني زاد المؤكدة لصاحبها. انظر ٢: ١٨٥ منه.

معنى لا لفظًا ـ وهو الغالب ـ نحو:[1] ﴿ولا تَعثَوا فِي الأرضِ مُفسِدِينَ﴾. وقد تُوافقه معنى ولفظًا ـ وهو قليل ـ كقوله تعالى: ﴿وأرسَلناكَ لِلنّاسِ رَسُولًا﴾.[2] والمُؤكّدة لمضمون جملة شرطها أن تدلّ على معنى لازم، أو شبيه باللازم[3] في تقدّم العلم به،[4] بعد جملة جزآها معرفتان جامدان جمودًا محضًا، نحو قوله:[5]

* أنـا ابـنُ دارةَ، مَعـرُوفًـا بِـهـا نَـسَـبِـي *

فإن قلتَ: أطلقَ في قوله: «وإن تُؤكّد جملةً»، ولم يشترط تعريف جزأيها ولا جمودهما. قلتُ: أمّا اشتراط التعريف فقد يُفهم من تسميتها مؤكِّدة، لأنّها إنما تؤكد شيئًا قد عُرف. وأمّا اشتراط الجمود فمن قوله:[6]

٣٥٠ ـ وإنْ تُؤكّدْ جُملةً

لأنه إذا كان أحد الجزأين مُشتقًّا أو في حكمه كان عاملاً فيها، وكانت مؤكّدة لعاملها، لا لمضمون جملة. ولذلك جعل في «شرح التسهيل»[7] قولهم: «زيدٌ أبوكَ عطوفًا، وهو الحقُّ بَيّنًا» من قبيل المؤكّدة لعاملها، وهي مُوافقة معنى لا لفظًا.[8] قال: لأنّ الأب والحقّ صالحان للعمل.

وقوله:[9]

فـمُـضـمَـرُ عـامِـلُـهـا،

يعني: بعد الجملة. وتقديره: أُحِقُّه أو أعرِفُه، إن كان المخبر عنه غيرَ «أنا»، وإن كان «أنا» فالتقدير: أُحَقُّ أو أُعرَفُ أو اعرِفْني. وكون عاملها مُقدّرًا هو الصحيح، وهو مذهب

(١) الآيات ٦٠ من سورة البقرة و٧٤ من سورة الأعراف و٨٥ من سورة هود و١٨٣ من سورة الشعراء و٣٦ من سورة العنكبوت.

(٢) الآية ٧٩ من سورة النساء. وفوقها في الأصل: «فرسولاً حال... ومعنى». انظر التصريح ١:٣٨٧.

(٣) ت: «بلازم». والشبيه باللازم هنا غالبًا ما تكون فيه الجملة المؤكّدة معلومًا مضمونها بين المتكلم والسامع. انظر الكتاب ١:٢٥٧ ـ ٢٥٨ والتعليقة التالية. وفي شرح التسهيل: على معنى ملازم أو شبيه بالملازم.

(٤) سقطت من النسخ، وفي حاشية ت عن التواتي وابن غازي ٢:١١٥ أن الشاهد التالي هو للتي تدل على معنى لازم، وأن التي تدل على شبيه باللازم مثالها: أنا عبدالله منطلقًا في حاجتك، يقولها من بينه وبين المخاطب جدار، وأنه يجوز حذف العامل في نحو: تبسم زيد ضاحكًا، ولا يجوز فيما ليس شبيهًا باللازم.

(٥) صدر بيت لسالم بن دارة، عجزه في حاشيتي الأصل و س:

وهَـلْ بِـدارةَ، يـا لَلنّـاسِ، مِـن عـارِ؟

العيني ٣:١٨٦ والخزانة ١:٥٥٣. وتحت صدر البيت في الأصل: «ونحو: زيد أبوك عطوفًا». وهو مثال لشبيه اللازم.

(٦) الضمير في تؤكد: يعود على الحال. (٧) في ٢:٣٥٧.

(٨) وهذا ينسحب على قول ابن دارة، فيكون التوكيد فيه للعامل «ابن» لأنه في الأصل «فَعَلٌ» بمعنى «مفعول». فهو صالح للعمل بلا تقدير. والفراء يجيز كون الجملة المؤكّدة فعلية، وتقديم التوكيد أيضًا. البحر المحيط ٧:٤١١ والدر المصون ٩:٤٠١.

(٩) ورد في ح الصدر كله. ومضمر: خبر مقدم. وعاملها أي: عامل الحال. والجملة جواب الشرط. ويضمر مع العامل صاحب الحال أيضًا. وانظر الإتحاف ٢:١١٥ ـ ١١٦.

سيبويه،[1] خلافًا للزّجاج في جعله عاملها هو الخبر مؤوَّلاً بمُسمًّى، وخلافًا لابن خروف في جعله عاملها هو المبتدأ مضمَّنًا تنبيهًا.[2]

فإن قلتَ: إضمار[3] عاملها واجب أم جائز؟[4] قلتُ: بل واجب. ويُؤخذ ذلك من جزمه بالإضمار.

وقوله:[5]

ولَفـظُـهـا يُـؤَخَّـرُ

يعني: أنّه لا يجوز تقديمها على الجملة، ولا على أحد جزأيها، لشبهها بالتوكيد، ولأنّهم تجوّزوا بحذف عاملها، فلا يُضمّ إليه[6] تجوّز آخر بالتقديم.[7]

فإن قلتَ: قد تقدّم[8] أنّ الحال نوعان: مُبيّنة ومُؤكّدة، وقد ذكر النحويّون أنواعًا أُخَر. وهي: المُستَصحِبة[9] نحو: هذا زيدٌ راكبًا، والمحكيّة نحو: رأيتُ زيدًا أمسِ ضاحكًا، والمقدَّرة نحو: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا، والموطِّئة نحو:[10] ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾.
قلتُ: لا يخرج هذا عن النوعين السابقين.

---

(١) الكتاب ١:٢٥٧. والظاهر أن جعل الحال مؤكدة لمضمون الجملة يستبعد مثل هذه التقديرات، لأن المؤكَّد فيها هو الجملة الحالية المقدرة لا الحال. ومضمون الجملة المؤكَّدة هو ثبوت النسبة أي: إسناد الحدث إلى المبتدأ أو الفاعل... إن كان المسند فيه معنى الحدث، أو إسناد كونه إن خلا من ذلك المعنى. ومن ثم فالمؤكَّد هو ثبوت النسبة، وهو العامل في الحال، من قبيل العوامل المعنوية، ولا يصح ما ذهبوا إليه إلا إذا قيل: إن الجملة المؤكَّدة حذفت فنابت الحال عنها. انظر شرح الكافية ١:٢١٤ وشرح التسهيل ٢:٣٥٦ ـ ٣٥٨ وإعراب الكافية ١:٢١٥ والإتحاف ٢:١٦.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: أي: تنبه إلى معرفة كذا. (٣) ح س ط: هل ضمار.

(٤) ح: «العامل في هذه الحال جائز أم واجب». ط: عاملها واجب أو جائز.

(٥) لفظها أي: لفظ الحال.

(٦) زاد في ت و ح: «بتضمن»، ثم ضرب عليه في ت.

(٧) إنما وجب تأخير هذه الحال لأن العامل فيها ـ وهو مضمون الجملة ـ عامل معنوي.

(٨) في شرح البيت ٣٤٩.

(٩) ذكر في شرح البيت ٣٣٣ أن الحال أيضًا تكون منتقلة وشبه منتقلة ولازمة، وفي شرح البيت ٣٣٤ أنها جامدة ومشتقة، وفي شرح البيت ٣٤٨ أنها مفردة ومتعددة. والمتعددة مترادفة ومتداخلة إذا كانت لواحد. وسيذكر بعد هذه الفقرة كونها مفردًا وجملة. والمستصحبة هي المقارنة لعاملها في الزمن. والمحكية تكون حكاية لحال ماضية. والمقدرة يكون حدوثها بعد زمن عاملها. والموطئة هي الجامدة الموصوفة. وتقابلها المقصودة لذاتها. يضاف إلى هذا أن الحال تقسم باعتبار جريانها على من هي له أو لغيره، إلى حقيقية تبين هيئة صاحبها، وسببية تبين هيئة ما يحمل ضميرًا يعود إلى صاحبها. المغني ص١٣٥ وشرح قواعد الإعراب ص١٦٧ و٢٠٧ و٣١٨ والصبان ٢:١٩٣. ثم إن ما مثّل به للمحكية فيه نظر، لأن الفعل ماض تقارنه الحال المذكورة. وقد وهم بعض النحاة في مثل هذا. وشاهد المحكية في الآية ١٨ من سورة الكهف. انظر تفسير الآلوسي ١٥:٣٢٧.

(١٠) الآية ١٢ من سورة الأحقاف. وفي حاشية ت عن التواتي: أن نحو «جاء زيد رجلاً صالحًا» يحتمل أن يكون الموطئ هو رجلاً أو صالحًا، لأن وجود الصفة بدون موصوفها قليل.

[الحال جملة]

ولمّا كان أصل الحال الإفراد نبّه على أنّها قد تكون جملة، بقوله:[١]

٣٥١ ـ ومَوضِعَ الحالِ، تَجِيءُ جُملَهْ

ولوقوع الجملة موقعَ الحال شرطان: **أحدهما**: أن تكون خبريّة. فإن وقعتْ طلبيّة قُدّر القول كما في النعت،[٢] كقول أبي الدرداء:[٣] «وجدتُ الناسَ اخبُرْ تَقْلِهْ»،[٤] أي: مقولاً فيهم: اخبُرْ تَقْلِه. وفي «البسيط»: جوّز الفرّاء وقوع الأمر ونحوِه حالاً.[٥] **والآخر**: ألّا تكون مُفتتحة[٦] بدليل استقبال، كـ «لن»[٧] وحرف التنفيس.[٨]

ثمّ مثّل، فقال:[٩]

كَـجـاءَ زَيـدٌ، وهْـوَ نـاوٍ رِحـلَهْ

وهذا مثال مُجمَع على جوازه.

---

(١) الموضع: المكان والموقع. والمراد بالحال هنا: الحال المفردة. وتجيء: تقع. وموضع: ظرف للفعل تجيء.

(٢) ت س: كالنعت.

(٣) عويمر بن عامر الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل ولي قضاء دمشق، وتوفي سنة ٣٢ فيها. الاستيعاب ص١٢٢٧ ـ ١٢٣٠.

(٤) مجمع الأمثال ٢:٣٦٣ وعيون الأخبار ٢:١ والدرر ٢:١٥٩ والفائق والنهاية واللسان والتابع (قلي) . والهاء في «تقله» هي للسكت. والقلى: البغض. وسقط التفسير من ح و س، ثم ألحق بحاشية س.

(٥) زاد في النسخ: نحو: تركت عبد الله قم إليه.

(٦) في النسخ: الثاني ألا تفتتح.

(٧) ت ح: «إن». وفي حاشية ت عن التواتي عن شيخه: «بكسر الهمزة شرطية. ولا يصح بالفتح، لأن الكلام في الجملة و«أن» المفتوحة في حكم المفرد. ووجدت في طرة: مثله في قوله تعالى: ﴿كَيفَ وإنْ يَظهَرُوا عَلَيكُم﴾؟... ونفى عن الاستقبال لأن الاستقبال ينافي الحال. لكن يلزم عدم جواز: مررت برجل بيده صقر صائرًا به غدًا». واختلف في وقوع الجملة الشرطية حالاً لأن أدوات الشرط عامة هي دليل استقبال، أو لأن الجملة الشرطية هي إنشائية لا خبرية.
والصواب أن بعض أدوات الشرط، مثل: لو ولولا ولما، هي دليل ماض، و «إن» وما تضمن معناها قد يردان للماضي، ثم قد يكون العامل في الحال هو للمستقبل، فيكون بينه وبين الشرط وحدة في الزمن. أما نوع الجملة الشرطية فهو - كما قال الرماني والسكاكي - الخبر لا الإنشاء، لأن أداة الشرط تعقد الجملتين الخبريتين عقد الخبر الواحد، فيصير في الجملة الشرطية معنى الخبر. ولذلك أجاز المرادي في شرح التسهيل والزمخشري في الكشاف وقوعها حالاً. أما البيانيون فيرون أن الشرط قيد للجواب، فإذا كان الجواب إنشاء فالجملة الشرطية إنشائية، وإذا كان خبرًا فهي خبرية. وأما المناطقة فيرون الجملة الشرطية إنشائية دائمًا. الحروف للرماني ص١٦٨ ومفتاح العلوم ص١٢٩ ـ ١٣٤ والبرهان في علوم القرآن ٢:٣٥٣ ـ ٣٥٤ وجواهر البلاغة ص١٦٤ والكشاف ٢:١٠٤ والبحر المحيط ٤:٤١٦ و٤٢٤ والمطول ١:١٥٢، ١٥٣ وحاشية يس على التصريح ١:٣٨٩ وإعراب الجمل ص٧٣ ـ ٧٧ وحاشية الصبان ٢:١٨٧.

(٨) هذا يخالف ما ذكروه في الحال المقدرة. وهي التي يكون حدوثها بعد زمن عاملها، وتقدر بفعل مضارع بعد لام التعليل. فقوله تعالى: ﴿إنّي ذاهِبٌ إلَى رَبّي سَيَهدِينِ﴾ تحتمل الجملة الفعلية فيه أن تكون حالاً مقدرة: مهديًا. والمراد: ليهديني. انظر التصريح ١:٣٩٠.

(٩) الناوي: القاصد. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. ورحلة: مفعول به لاسم الفاعل ناوٍ. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الواو عليها.

ثمّ شرع في التفصيل، فقال:(١)

٣٥٢ ـ وذاتُ بَدءٍ بِمُضارعٍ، ثَبَتْ، حَوَتْ ضَمِيرًا، ومِنَ الواوِ خَلَتْ

يعني: أنّ الجملة الحاليّة. إذا صُدّرت بمُضارع مُثبت وجب حينئذٍ اشتمالُها على ضميرِ صاحبِ الحال، وخلوُّها من الواو، نحو: جاء زيدٌ يضحكُ. ولا يجوز: «ويضحك»، لأنّ المُضارع مُشابه للاسم، فلا تدخل عليه الواو، كمالا تدخل على الاسم.

تنبيه: يُشترط في خلوّه من الواو مع الإثبات شرط آخر. وهو أن يُعرّى من «قد». ذكره في «التسهيل».(٢) فإن قُرن بها. قال الشارح:(٣) لزمتْه الواو، نحو:(٤) ﴿وقَد تَعلَمُونَ أنّي رَسُولُ اللهِ إلَيكُم﴾.

ثم قال:(٥)

٣٥٣ ـ وذاتُ واوٍ بَعدَها انوِ مُبتَدَى لَهُ المُضارعَ اجعَلَنَّ مُسنَدا

يعني: أنّ الجملة المُصدّرة بالمُضارع، المُثبت العاري من «قد»، إذا وردت بالواو نُوي على الأصحّ بعدها، أي: بعد الواو، مبتدأ، وجُعل المُضارع خبرًا عنه، ليصير جملة اسميّة، كقولهم: قمتُ وأصُكُّ عينَه،(٦) أي: وأنا أصكّ.

ثمّ قال:(٧)

٣٥٤ ـ وجُملةُ الحالِ، سِوَى ما قُدِّما، بِواوٍ، أو بِمُضمَرٍ، أو بِهِما

الذي قُدّم(٨) هو الجملة الفعليّة المُصدّرة بالمُضارع(٩) المُثبت. وسواه(١٠) يشمل الجملة

(١) ذات أي: صاحبة. والمضارع: الفعل المضارع. وأراد بالبدء التصدر، لأن تقدم المفعول عليه قد يجيز الربط بالواو نحو ما قال بعضهم في ﴿وإيّاكَ نَستَعِينُ﴾. وثبت أي: لم يتقدمه حرف نفي. وحوت: تضمنت. وخلت: تجردت. وذات: مبتدأ خبره جملة حوت، وعطف عليها جملة خلت. وبمضارع: متعلق بالمصدر بدء. وجملة ثبت: صفة لمضارع.

(٢) ص ١١٢.

(٣) ص ٣٣٨.

(٤) الآية ٥ من سورة الصف.

(٥) ذات أي: صاحبة. وانو: أضمر وقدر. ومبتدى: لغة في مبتدأ. وله أي: إليه. وذكر المضارع وأراد جملته. والمسند هنا: الخبر. وجملة انو: سدّت مسدّ خبر ذات، أي: تنوي فيها. وجملة اجعلن صفة لمبتدى. أي: تجعل المضارع مسندًا إليه. فالجملتان طلبيتان مراد بهما الخبر. والمضارع: مفعول أول مقدم، ومسندًا: مفعول ثان يتعلق به: له.

(٦) ح: «عينيه». وفي حاشية ت: صككت الشيء صكًا: ضربته.

(٧) سوى أي: غير. وما قدّم أي: في البيت ٣٥٢. والمضمر: الضمير الرابط. وحذفت همزة «أو» الأولى ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وسوى: مستثنى منصوب مضاف إلى ما. وبواو: متعلقان بخبر محذوف لجملة. وما بعدهما معطوف عليهما لا يعلق.

(٨) في النسخ: قدمه.

(٩) ط: بالفعل المضارع.

(١٠) في النسخ: «وسواها». ط: وسوى ما.

الاسميّةَ مُثبتةً ومنفيّة،[(١)] والفعليّةَ المصدّرة بالمُضارع المنفيّ، وبالماضي[(٢)] مُثبتًا ومنفيًا. ومُقتضى[(٣)] قوله: «بواوٍ أو بمُضمرٍ أو بِهِما» جواز الأوجه الثلاثة في ذلك كلّه. وليس على إطلاقه، فلا بُدّ من بيانه.[(٤)]

أمّا الجملة الاسميّة فإن كانت مؤكِّدة لزم فيها الضمير والخلوّ من الواو، نحو:[(٥)] ﴿ذَٰلِكَ الكِتابُ لا رَيبَ فِيهِ﴾. وكذا إن[(٦)] عُطفت على حال، كقوله تعالى: ﴿بَياتًا أو هُم قائلُونَ﴾.[(٧)] وإن كانت غيرَ مؤكِّدةٍ ولا معطوفةً جازت الأوجه الثلاثة. إلّا أنّ الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير، وأقلّ منه[(٨)] انفراد الواو، وأقلّ منه انفراد[(٩)] الضمير. وليس انفراد الضمير، مع قلّته، بنادر[(١٠)] خلافًا للزمخشريّ وقبلَه الفرّاءِ. بل هو فصيح.[(١١)] وقد[(١٢)] جعل في «الكشّاف»[(١٣)] قوله تعالى:[(١٤)] ﴿بَعضُكُم لِبَعضٍ عَدُوٌّ﴾، ﴿لا مُعَقِّبَ لِحُكمِهِ﴾،[(١٥)] في موضع النصب، على الحال.

وأمّا المصدّرة بالمُضارع المنفيّ فإن كان النافي «لا» فهو كالمُثبت، في لزوم الضمير، والتجرّد عن الواو. فإن ورد بالواو قُدّر[(١٦)] المبتدأ، على الأصحّ، كقراءة ابن ذكوان:[(١٧)] ﴿فاستَقِيما ولا تَتَّبِعانِ﴾.[(١٨)] نصّ على ذلك في «التسهيل».[(١٩)] وقول الشارح:[(٢٠)] «وقد تجيء

(١) فيما عدا الأصل: أو منفية.
(٢) في النسخ: والماضي.
(٣) في النسخ: ومعنى.
(٤) ح س: تقييده.
(٥) الآية ٢ من سورة البقرة.
(٦) ت ح: «وكذا إذا». س: وكذلك إذا.
(٧) الآية ٤ من سورة الأعراف. والقائل من القيلولة. وهي النوم نصف النهار. وفي الأصل: «نائمون». وهو في الآية ٩٧ من سورة الأعراف، ولفظها: «وهم نائمون»، وإيرادها يشكِل لوجود الواو التي توهم خلاف ما ذهب إليه.
(٨) في النسخ: منها.
(٩) ت س: «وأقل منها انفراد». ح: وأقل منها.
(١٠) ضرب في ت على: «وليس انفراد الضمير»، وصوب: ومع قلته ليس بنادر.
(١١) س: صحيح فصيح.
(١٢) سقطت من ت.
(١٣) ١: ٩٦ و٢: ١١٦. وسقط: «قوله تعالى» مما عدا س و ط.
(١٤) الآية ٣٦ من سورة البقرة: ﴿... وقُلْنا: اهبِطُوا بعضكم...﴾. ح: بعضهم لبعض عدوًا.
(١٥) الآية ٤١ من سورة الرعد: ﴿... واللهُ يَحكُمُ لا مُعقِّب...﴾.
(١٦) في النسخ: فإن ورد بالواو تؤول على إضمار.
(١٧) هو: أبو عمرو عبد الله بن أحمد القرشي الفهري الدمشقي، إمام تفقه وشيخ الإقراء في الشام. توفي سنة ٢٤٢. غاية النهاية ١: ٤٠٤. ط: «أبي ذكوان».
(١٨) الآية ٨٩ من سورة يونس. وفي حاشية ت عن التواتي: أن النون مخففة لتكون «لا» نافية، وإذا شددت كانت «لا» ناهية للاستقبال فلا يصح الحال.
(١٩) ص ١١٣.
(٢٠) ص ٣٣٩. وانظر شرح الجمل ص١٨٩.

بالواو والضمير»[١] ظاهره عدم التأويل. وإن كان النافي غيرَها[٢] جازت[٣] الأوجه الثلاثة. والمسموع من ذلك: لم ولمّا وما.[٤] والقياس يقتضي إلحاق «إنْ» بـ «ما».[٥] وأمّا «لن» فلا مدخل لها هنا.[٦] وذكر في «التسهيل»[٧] أنّ المضارع المنفيّ بـ «ما» لا تُغني فيه الواو عن الضمير. وفي كلام غيره التمثيل بـ «جاءَ زيدٌ وما تطلُعُ الشمسُ».[٨]

وأمّا المُصدّرة بالماضي المُثبت فإن كان تاليًا لـ «إلّا»[٩] نحو: ﴿إلّا كانُوا بِهِ يَسْتَهزِئُونَ﴾،[١٠] أو متلوًّا بـ «أو»، نحو:[١١]

* كُن لِلخَليلِ نَصِيرًا، جارَ أو عَدَلا *

ـ «أو» أصله[١٢] الشرط، نحو: لأضربنَّ[١٣] زيدًا ذهبَ أو مكثَ ـ لزم الضمير والخلوّ عن الواو، وامتنع دخول «قد» ـ وقولُه:[١٤]

مَتَى يأتِ هذا المَوتُ لا يُلفِ حاجةً ... لِنَفسِيَ، إلّا قَد قَضَيتُ قَضاءَها

نادرٌ ـ أو كانت[١٥] الحال مُؤكِّدة، نحو: أبو بكرٍ الخليفةُ قد علمَه الناسُ، تُركت الواو أيضًا.

---

(١) في الأصل: «بالضمير والواو». ط: بالضمير واو.
(٢) فيما عدا الأصل: غير لا.
(٣) ط: جاءت.
(٤) سقطت: «ما» من ت و ح. وفيها خلاف. انظر حاشية الصبان ٢: ١٨٨ ـ ١٨٩.
(٥) ت س: «يقتضي إن». ح: يقتضي إن وما.
(٦) وكذلك: إذن. وفي النسخ: «ههنا». وفي حاشية ت عن أبي سعيد: لأنه قد مر من شروط الجملة الواقعة حالاً عدم افتتاحها بدليل استقبال. وقد ذكر في أول «التسهيل» أن مما يخلص المضارع للاستقبال مصاحبة ناصب. انظر: شرح البيت ٣٥١ والتسهيل ص٥.
(٧) ص ١١٥.
(٨) في حاشية ت عن التواتي: أن من لم يكتف بالواو يقدر: وما تطلع الشمس عند مجيئه.
(٩) ت ح: تاليًا إلا.
(١٠) الآية ١١ من سورة الحجر: ﴿وما يأتِيهِم مِن رَسُولٍ إلا...﴾. وانظر الآيتين ٣٠ من سورة يس و ٧ من سورة الزخرف.
(١١) صدر بيت عجزه:

ولا تَشِحّ عَلَيهِ، جادَ أو بَخِلا

العيني ٣: ٢٠٢. قلت: بل مثل هذا يجوز دخول «قد» عليه مع الواو. تقول: زرت الجريح وقد مات أو كاد. انظر إعراب الجمل ص١٩١.
(١٢) ت: «وأصله». وفي الحاشية عن التواتي: أي: وأصل «جار أو عدلا» اللذين في الشعر الشرط. تقديره: إن جار وإن عدلا...
(١٣) ح س: لا تضربن.
(١٤) قيس بن الخطيم. ديوانه ص١٠ والعيني ٣: ٢٢٢. ويلف: يجد.
(١٥) ت س: وإن كانت.

وإن كان غير ذلك جازت الأوجه الثلاثة. فإن انفرد[(١)] الواو لزمته «قد»، نحو:[(٢)]

* فـجِـئـتُ، وقَـد نَـضَـتْ لِنَـومٍ ثِـيـابَـهـا *

وإن انفرد الضمير أو اجتمعا جاز إثبات «قد» وحذفها.

فهي أربع صور، وترتيبها في الكثرة:[(٣)] جاءَ زيدٌ وقد قامَ أبوه، ثمّ: جاءَ زيدٌ قامَ أبوه، ثمّ: جاءَ زيدٌ قد قامَ أبوه، ثمّ: جاءَ زيدٌ وقامَ أبوه. وجعل الشارح[(٤)] الثالثة أقلّ من الرابعة. وهو خلاف ما في «التسهيل».[(٥)] وذهب قوم منهم الفرّاء والمبرّد وأبو عليّ، إلى اشتراط «قد» مع الماضي ظاهرةً أو مُقدّرة. والمُختار أنّه لا يُحتاج إلى تقدير،[(٦)] لكثرة ما ورد من ذلك.

وأمّا المصدّرة بالماضي المنفيّ فتجوز فيها الأوجه الثلاثة. وقد تركتُ تمثيل أكثر هذه المسائل، لوضوحها وخشيةَ الإطالة.[(٧)]

[حذف العامل]

٣٥٥ ـ والحالُ قَد يُحذَفُ ما فِيها عَمِلْ وبَـعـضُ مـا يُـحـذَفُ ذِكـرُهُ حُـظِـلْ[(٨)]

يعني: أنّ عامل الحال قد يُحذف، وحذفه على ضربين: جائز، وواجب. فالجائز ما حُذف لحضور معناه، كقولك للراحل: راشدًا مهديًا، أو لتقدّم ذكره في استفهام أو غيره، كقولك: «راكبًا» لمن قال: كيف جئتَ؟ والواجب إذا جرتْ مَثلًا، كقولهم:[(٩)] «حَظِيّينَ بَناتٍ، صَلِفِينَ كَنّاتٍ»، أي: عُرفتم،[(١٠)] أو بيّنتِ ازديادَ[(١١)] ثمنٍ أو غيرِه شيئًا فشيئًا، مقرونةً بالفاء أو بـ«ثمّ»،[(١٢)]

---

(١) ت: «فأما إن انفردت». ح. «فإذا انفردت». س: فإن انفردت.

(٢) صدر بيت لامرئ القيس، عجزه في حاشية ت:

لَدَى الـسِّـتـرِ، إلّا لِبـسـةَ الـمُـتَـفَـضِّـلِ

ديوانه ص١٤ والعيني ٣:٦٦. ونضت: نزعت. والمتفضل: اللابس ثوبًا واحدًا.

(٣) سقط المثال الثاني من ح. وجعل رابعًا في ح والأشموني ٢:١٩٢.

(٤) ص ٣٤١ ـ ٣٤٢. (٥) ص ١١٣.

(٦) ح س: تقديره.

(٧) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٨) ما فيها عمل أي: العامل فيها. وحظل: منع. وفيها: متعلقان بعمل. والجملة صلة ما.

(٩) مجمع الأمثال ١:٢٠٩. والحظي: ذو الحظوة والحظ. والصلف: غير المحظي. والمراد أنهم تحظى بناتهم لدى الأزواج، وتشقى كناتهم.

(١٠) ح ط: «عرفتهم». ويحمل على الأمثال ما سمع عن العرب محذوفًا منه العامل. نحو: هنيئًا لك الإسلام. والتقدير: ثبت لك الإسلام هنيئًا.

(١١) والنقص مثله، نحو: اشتريناها بدينار فسافلًا.

(١٢) ويجوز عطف الاسم على ما قبل العاطف، بتقدير موصوف محذوف، أي: فثمن صاعد، ثم ثمن صاعد. وحكم النقص هو حكم الزيادة أيضًا. وأجاز ابن جني الواو الحالية أيضًا، وجعل الحال مؤكدة والتقدير: ولو زاد صاعدًا. انظر ص٦٢٥.

نحو: بعتُه بدرهم فصاعدًا، أي: فذهب الثمن صاعدًا،[١] أو نابتْ عن خبر،[٢] نحو: ضَرْبي زيدًا قائمًا،[٣] أو وقعَتْ بدلاً من اللفظ بالفعل، نحو:[٤] أتميميًا مرّةً وقيسيًّا أُخرى؟ وإلى هذه المواضع أشار بقوله: «وبعضُ ما يُحذَفُ ذِكرُه حُظِلْ».[٥] والله أعلم.

---

(١) الظاهر أن الجملة المقدرة معطوفة على درهم. فهي محل جر بالعطف. وأولى من هذا أن يعطف «صاعداً» على محل «بدرهم» وهو النصب. انظر ص٣٨٦ وإعراب الجمل ص٢٣٦ و ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٢) ت: «أو نائب عن خبر». ح س: أو نائب عن الخبر.

(٣) التقدير: ضربُه قائمًا أو كائن إذا كان قائمًا. انظر شرح البيت ١٤١.

(٤) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:١١٨ ـ ١١٩ أن أبا حيان يقدر في هذا: «أتتحوّل» وأن سيبويه أنشد في مثله بيتين. الكتاب ١:١٧٢.

(٥) زاد في ط: «أي منع»، وما بعده وليس في النسخ.

التمييز[1]

٣٥٦ ـ اسمٌ بِمَعنَى «مِن»، مُبينٌ نَكِرَهْ[2]

اسم: جنسٌ، وبمعنى «مِن»: يُخرج ما سِوى التمييز. والمُشبَّهُ بالمفعول[3] نحو: الحَسَنُ الوجهَ، واسمُ «لا» التبرئة[4] نحو: لا رجلَ. ونحوُ: «ذَنبًا» من قولك: استغفرتُ[5] اللهَ ذَنبًا، فكلُّ ذلك مُشاركٌ[6] التمييز في أنّه على معنى «مِن».[7] ومُبينٌ: يُخرج اسمَ «لا»، والمنصوبَ بـ «استغفرت». ونكرةٌ: يُخرج المُشبَّه.[8] وذهب الكوفيّون وابن الطَّراوة إلى جواز تعريف التمييز.[9] وما أوهم ذلك مؤوَّل عند البصريّين.

ثمّ ذكر حكمه، فقال:[10]

يُنصَبُ تَمييزًا، بِما قَد فَسَّرَهْ

وفُهم من قوله: «بما قَد فَسَّرَه» أنّ عامل التمييز هو المُميَّز، وهو ما قبله[11] من المُبهمات المُفتقرة إليه. وأقول: التمييز نوعان:

---

(١) التمييز: المميَّز، مصدر بمعنى اسم الفاعل للمبالغة. وزاد في ط: «قال». وفي حاشية الأصل عن التصريح ١:٣٩٣-٣٩٤: وهو في الأصل... قاله أبو البقاء.

(٢) بمعنى من أي: يفيد معناها الذي هو التبيين أو الابتداء أو التبعيض. والمبين: المزيل لإبهام مجمل أو نسبة. وأراد بالاسم ما كان صريحًا لا مضمرًا ولا مؤولاً ولا جملة. وهو مبتدأ. ومبين ونكرة: صفتان له. وبمعنى: متعلقان بصفة له أيضًا. ومن: في محل جر على الحكاية.

(٣) ت ط: «والمشبهِ بالمفعول». وزاد في س: به.

(٤) ت ح: «التي للتبرئة». وفي حاشية ت عن ابن هشام أن «من» في مثل هذا للاستغراق، وفي مثل ما بعده للابتداء. أوضح المسالك ٣:١٠٩.

(٥) فيما عدا الأصل: «أستغفر». وبه يكون المثال قسيم بيت تتمته:

لَستُ مُحصِيَهُ رَبُّ العِبادِ، إلَيهِ الوَجهُ والعَمَلُ

العيني ٣:٢٢٦ والخزانة ١:٤٨٦. والوجه: التوجه.

(٦) ت: «يتناوله». ح س: يشارك.

(٧) في حاشية الأصل عن التصريح ١:٣٩٥ عن حواشي ابن هشام: وليس المراد... لا أن ثم من مقدرة.

(٨) زاد في ح و س: بالمفعول به.

(٩) أي: تعريفه بـ«أل» النائبة عن الضمير. وفي حاشية الأصل عن أوضح المسالك ٢:١٠٨: وقد مضى... زيادة أل.

(١٠) ما فسره أي: ما أزال التمييز إبهامه. وجملة ينصب: خبر اسم. وتمييزًا: حال من نائب الفاعل. وبما: متعلقان بينصب.

(١١) في النسخ: أن عامل التمييز هو ما قبله.

الأوّل: تمييزُ مُفردٍ. وهو ما رَفعَ إبهام اسم قبله مُجملِ الحقيقةِ،[١] نحو: رِطلٍ سَمنًا، وعشرينَ[٢] درهمًا. ولا خلاف أنّ العامل في هذا النوع هو مُميَّزه،[٣] كما ذُكر.

والثاني:[٤] تمييزُ الجملةِ. وهو ما رَفعَ إبهام نسبة[٥] في جملة، أو شِبهها.[٦] وعامل هذا النوع، عند سيبويه والمازنيّ والمبرّد[٧] ومن وافقهم، هو الفعل أو ما جرى مجراه، من مصدر ووصف واسم فعل، نحو: طابَ زيدٌ نَفْسًا، وعجبتُ من طيبِ زيدٍ نَفْسًا، وزيدٌ طيِّبٌ نَفْسًا،[٨] و «سُرْعانَ ذا إهالةً».[٩] وذهب قوم إلى أنّ العامل فيه هو الجملةُ[١٠] التي انتصب عن إتمامها،[١١] لا الفعلُ ولا ما جرى[١٢] مجراه. واختاره ابن عصفور،[١٣] ونسبه إلى المحقّقين.

فإن قلتَ: ظاهر قوله: «بِما قد فَسَّرَه» يقتضي موافقة مَن جعل العامل في هذا النوع هو الجملة، لأنّ التمييز لم يُفسِّر الفعلَ، ولا ما جرى مجراه. قلتُ: لا يصحّ حمل كلامه على ذلك، لنصّه في غير هذا الموضع على أنّ عامله الفعل. وقد صرّح بذلك آخر الباب.[١٤]

---

(١) ح س: «بالحقيقة». وفي حاشية س: الباء سببية أي: مجمل بسبب إجمال حقيقته.
(٢) ت ح: «زيتًا وعشرون». س: زيتًا وعشرين.
(٣) في النسخ: في هذا النوع مفسّره.
(٤) سقطت الواو من س.
(٥) ذكر إبهام النسبة يعني أن التمييز هو تمييز نسبة لا جملة. وهذا ما سيصرح به المرادي ويبين وجه عمل الفعل في التمييز. وفي حاشية ت أنه إذا أريد من نحو: «طاب زيد» نسبة الفعل إلى ما يتعلق بزيد من نفس أو أب فلا بد من التمييز لبيان المنسوب إليه الفعل.
(٦) شبه الجملة هنا مجازي. وهي ما يشبه الفعل من الأسماء مع فاعله أو نائبه في المعنى، كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وما يتعلق به. انظر شرح قطر الندى ص١١١ والتصريح ١:١٤١ ـ ١٤٢ وإعراب الجمل ص٢٧٢.
(٧) في النسخ: والمبرد والمازني.
(٨) سقط المثال من ح و س، ثم ألحق بحاشية س.
(٩) مجمع الأمثال ١:٣٣٦ والإتحاف ٢:١٢١ ـ ١٢٢. وفي حاشية ت عن التواتي: أن سرعان اسم فعل بمعنى سرُع، وأن أعرابيًا أتي بشاة يسيل مخاطها إلى أمه، فظن أنه الشحم ـ والإهالة: الشحم الذائب ـ فقال هذه الجملة.
(١٠) كذا. وجعل العمل للجملة غريب. ولو جعلوه للنسبة التي يفسرها التمييز لكان أولى. فلعلهم يريدون هذا. انظر حاشية الخضري ١:٢٢٣ وتعليقنا على البيت ٣٣٠ وعلى شرحه. والمراد بالنسبة ثبوت مضمون المسند للمسند إليه. انظر أمالي ابن الحاجب ص٤٠٤.
(١١) في النسخ: عنها.
(١٢) فيما عدا الأصل: وما جرى.
(١٣) في حاشية ت عن التواتي: أن وجه اختياره هو اتفاق النحاة في تمييز الفرد على أن العمل هو من جهة الإجمال، وكذلك يكون الإجمال في التركيب للجملة لا للفعل. فالعمل لها. قلت: وذهب ابن الحاجب إلى أن هذا التمييز للذات أيضًا، لكنها مقدرة إذ لا إبهام في تعلق الطيب بزيد أي في النسبة من قولنا: طاب زيد نفسًا، بل في متعلقها المنسوب إليه الطيب. فالتمييز لأمر فقد يتعلق بزيد. وعلى هذا فالعامل هو الاسم. الخضري ١:٢٢٢.
(١٤) البيت ٣٦٣ وشرح الكافية الشافية ص٧٧٥.

فإن قلتَ: فكيف[1] يندرج الفعل في قوله: «بِما قد فَسَّرَه»؟ قلتُ: لمّا كان التمييز قد رفع إبهام نسبته إلى فاعله أو مفعوله فكأنّه رفع الإبهام عنه وفسّره، فاندرج[2] بهذا الاعتبار.

[تمييز المفرد والجملة]

ثمّ مثّل تمييز المُفرد، بقوله:[3]

٣٥٧ ـ كَشِبرٍ أَرضًا، وقَفِيزٍ بُرًّا ومَنَوَينِ عَسَلاً، وتَمرا

المُفرد الذي يُفسّره التمييز إمّا مقدارٌ ـ وهو الممسوحُ، نحو: شبرٍ[4] أرضًا، والمكيلُ، نحو: قفيزٍ بُرًّا، والموزونُ، نحو: مَنَوينِ عسلاً[5] ـ أو عددٌ، نحو: خمسةَ عشرَ رجلاً ـ وجعله بعضهم من المقادير ـ أو مُفهمٌ[6] غيريّةٍ، نحو:[7] لنا غيرُها إبلاً، أو مِثليّةٍ، نحو: لنا أمثالُها شاءً، أو تعجّبٍ،[8] نحو: للهِ درُّه فارسًا! وإنّما اقتصر في[9] البيت على التمثيل بالمقدار، لكثرة انتصاب التمييز عنه.

ثمّ قال:[10]

٣٥٨ ـ وبَعدَ ذِي ونَحوِها اجرُرْهُ، إذا أَضَفتَها، كَمُدُّ حِنطةٍ غِذا

الإشارة بـ «ذي» إلى المُثل السابقة. ونحوها:[11] كلّ ما دلّ على مِساحة أو كيل أو وزن.[12] فيجوز في ذلك جرّ تمييزه[13] بإضافة المميَّز إليه، فتقول: شبرُ أرضٍ، وقفيزُ

---

(١) في النسخ: كيف.

(٢) ح: «عنه وفسره فيندرج». ط: عنه فاندرج.

(٣) حذفت همزة أرضًا ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. والقفيز: مكيال قديم. والبر: القمح. وفي حاشية الأصل لتفسير «منوان» عن التوضيح ١:٣٩٦: «وهو ثنية منًا بتخفيف النون... ضبان». وفي حاشية ت: والمنوان تثنية منًا. وهو مائة وثمانون مثقالاً... والرطل نصفه.

(٤) في النسخ: الممسوح كشبر.

(٥) الإتحاف: ٢:١٢٢. وزاد في ت: وتمرًا.

(٦) في النسخ: «أفهم». وفي حاشية ت عن التواتي: أنه معطوف على مقدار.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: أن الناصب في المثالين التاليين هو غير وأمثال.

(٨) ت: «أمثالها شاة أو تعجب». ح س: مثلها شاة أو تعجبًا.

(٩) زاد فيما عدا الأصل: هذا.

(١٠) اجرره أي: ما كان تمييزًا، وإن أشعرت عبارة الناظم وصرحت عبارة الشارح بأنه تمييز. وفي الأصل و ط: «وبعد ذي وشبهها». وفي حاشية ت عن التواتي: أنه ذكر الإضافة لئلا يتوهم بقاء التنوين، وأنه يجوز الجر بـ «من» مقدرة كما ذكر في البيت ٧٤٨. وسقط شرح البيت كله من ت و ح، وجعل بعد البيت التالي في س. وأضفتها أي: أضفت ذي ونحوها إلى المميز. والمد: مكيال قديم. والغذاء: ما يكون به نماء جسم وقوامه من الطعام، حذفت همزته للتخفيف. وبعد: متعلق بحال لمفعول: اجرر. وإذا: ظرف لا جرر. ومد: مبتدأ خبره: غذا. والكاف: مفعول مطلق مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(١١) زاد في س: وهو.

(١٢) س: أو وزن أو كيل.

(١٣) س ط: جره.

برٌ، ومنَوا عسلٍ. وقد مثّل[1] بقوله: مُدّ[2] حنطةٍ غِذا.

ثمّ قال:[3]

٣٥٩ ـ والنّصبُ، بَعدَ ما أُضِيفَ، وَجَبا   إن كـانَ مِـثْـلَ: مِـلْءُ الأَرضِ ذَهَـبـا

يعني: أنّ جواز جرّ التمييز بالإضافة مشروط بخلوّ المميَّز[4] من إضافته إلى غير التمييز.[5] فإن أُضيف إلى غيره وجب النصب، نحو:[6] ﴿مِلءُ الأرضِ ذَهَبًا﴾.

فإن قلتَ: ما فائدة الشرط في قوله: «إن كان»؟ قلتُ: التنبيه على أنّ تمييز المضاف[7] له حالتان: **إحداهما**: ألّا يصحّ إغناؤه عن المُضاف إليه. فهذا يجب نصبه كالمثال المذكور، إذ لو قيل فيه: «مِلءُ ذَهبٍ»[8] لم يستقم المعنى. **والأُخرى**: أن يصحّ إغناؤه عنه، فيجوز جرّه بالإضافة، لأنّ حذف المضاف إليه غير مُمتنع، نحو: زيدٌ أشجعُ الناسِ رَجلًا. فلك في هذا أن تقول: هو أشجعُ رجلٍ.

فإن قلتَ: كيف جعل النصب بعد المضاف المذكور واجبًا، وقد ذكر بعدُ[9] جواز جرّه بـ«مِن»؟ قلتُ: يعني بشرط خُلوّه من «مِن». وذلك مفهوم من قوله: «إن كانَ مِثلَ مِلءُ الأرضِ ذَهَبًا» أي: إن كان كالمثال[10] المذكور، في امتناع[11] إغنائه عن المضاف إليه، وفي تجرّده[12] من «مِن».

فإن قلتَ: لِمَ لَم يذكر هنا حكم[13] تمييز العدد؟ قلتُ: لأنّ له بابًا يذكره فيه.[14]

---

(١) س: عسل وتمر ثم مثل.
(٢) س ط: كمد.
(٣) كرر البيت ٣٥٨ هنا في س. والنصب أي: للتمييز. وأضيف أي: من هذه المقادير إلى غير التمييز. وحذفت من «الأرض» همزة القطع ونقلت حركتها إلى اللام. و «ملء الأرض ذهبًا» من الآية ٩١ من سورة آل عمران. وبعد: ظرف للمصدر النصب، مضاف إلى ما. واسم كان: يعود على ما. ومثل: خبرها مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.
(٤) س: مميزه.
(٥) ت: «من إضافة إلى غير المميز». وفي الحاشية: من إضافته إلى التمييز.
(٦) الآية ٩١ من سورة آل عمران.
(٧) ح س ط: المضاف إليه.
(٨) ت ح: لي ملء ذهب.
(٩) ط: بعده.
(١٠) في النسخ: مثل المثال.
(١١) س: «في مثل هذا في عدم». وفي الحاشية: في امتناع.
(١٢) في النسخ: وتجرده.
(١٣) سقطت من النسخ.
(١٤) فيما عدا الأصل: «يذكر فيه». وانظر الأبيات ٧٢٧ و٧٢٨ و٧٣٥ و٧٣٦.

ثمّ انتقل إلى بيان موضعين من تمييز الجملة، فقال:[(١)]

٣٦٠ ـ والفاعِلَ المَعنَى انصِبَنْ بِـ «أفعَلا» مُـفَـضِّـلاً، كـأنـتَ أعـلَى مَـنـزِلا

النكرة الواقعة بعد «أفعل» التفضيل نوعان: **أحدهما**: فاعل في المعنى، وهو السببيّ. وعلامته أن يصلح للفاعليّة عند جعل «أفعل»[(٢)] فعلاً، نحو: أنتَ أعلى منزلاً. فإنّه يصلح لذلك، فتقول: علا منزلُك.[(٣)] فهذا النوع يُنصب على التمييز. **والآخر**: ألّا يكون فاعلاً في المعنى، وهو ما «أفعلُ» التفضيلُ بعضه. وعلامته أن يحسن وضع «بعض» موضع «أفعل» التفضيل،[(٤)] ويُضاف إلى جمعٍ قائمٍ مقام النكرة، نحو: أنتَ أفضلُ فقيهٍ، فإنّه يحسن فيه ذلك، فتقول: أنتَ بعضُ الفقهاءِ. فهذا النوع يجب جرّه بالإضافة، إلّا أن يكون «أفعل» التفضيل مضافًا إلى غيره فيُنصب، نحو: أنتَ أكرمُ الناسِ رجلاً؟[(٥)]

٣٦١ ـ وبَعدَ كُلِّ ما اقتَضَى تَعَجُّبًا مَـيِّـزْ، كـأكـرِمْ بـأبِـي بَـكـرٍ أبـا![(٦)]

يعني: أنّه يجوز انتصاب التمييز، بعد كلّ ما دلّ على تعجّب، نحو: أكرِمْ بأبي بكرٍ أبًا![(٧)]

---

(١) انصبن أي: على التمييز. ومفضلاً أي: للفاعل في المعنى على غيره. والفاعل: مفعول به لا نصب. وتقديمه ضرورة لأن الفعل مؤكد. والمعنى: منصوب بنزع الخافض: في. ومفضلاً: حال من فاعل النصب. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وجملته اعتراضية بين المتعاطفين.

(٢) زاد في ط وحاشية س: التفضيل.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: «فهو سببي باعتبار الأصل، لأن أصله مضاف إلى الضمير الذي هو السببي، أي: مضاف إلى ما حصلت به السببية، على التمييز أو الحال. فنصبه على التمييز مشكل، توقف فيه شيخنا لأن المسألة فيها قسمان، لا ثالث. فانظره». وقيل: إن الناظم لم يرد بقوله: «الفاعل» ما هو فاعل اصطلاحًا، وتقديره مثاله هو: منزلك أعلى منزل. فهو محول عن مبتدأ لا فاعل. حاشية الصبان ٢:١٩٨. قلت والناظم نفسه فسر الفاعل في شرح الكافية الشافية ص٧٧٢ كما ذكر المرادي. وانظر حاشية الخضري ١:٢٢٤.

(٤) سقطت مما عدا الأصل.

(٥) زاد في النسخ: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال». وفي حاشية الأصل: «وأفضلهم عالمًا، بالنصب لا غير، أي: لضرورة أن الاسم لا يضاف مرتين. إذ ليس لجر التمييز هنا وجه سوى إضافة أفعل إليه. وهي ممتنعة، للزوم إضافة أفعل مرتين». وانظر التصريح ١:٣٩٨ وحاشية يس عليه.

(٦) اقتضى: تضمن بالوضع كالصيغ المعهودة، أو بالاستعمال في التراكيب المحمولة على التعجب. وميز أي: بالنصب أو الجر. وفي حاشية ت عن ابن غازي أن الناظم أراد في الظاهر بقوله «ميز»: انصب على التمييز وجوبًا، لأن موضوع الباب هو النصب. فلو قال:

فـانـصِـبْ، كـأكـرِمْ بـأبِـي بَـكـرٍ أبـا!

لكان أنص على المراد. وانظر الإتحاف ٢:١٢٣ وحاشية الصبان ٢:١٩٨. والحق أن مراد الناظم جواز النصب، لا وجوبه. ولذلك لم ينص على النصب، وأجاز الجر بـ «من» في البيت التالي وشرح التسهيل ٢:٣٨٣. وبعد: ظرف للفعل ميز. وما: نكرة موصوفة بالجملة بعدها. وجملة ميز: معطوفة على انصبن.

(٧) سقط: «يعني أنه... أبًا» من النسخ.

وما أكرمَهُ أبًا! وغيرِ ذلك من الصيغ الدالّة على التعجّب، نحو: للهِ دَرُّهُ[١] فارسًا! قال في «شرح الكافية»:[٢] والمرادُ بأبي بكر صاحبُ رسول الله ﷺ، ورضي عن[٣] صاحبه.

[الجر بمن]

ولمّا كان كلّ منصوب على التمييز فيه معنى: «مِن»، وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح، بيّن ذلك بقوله:[٤]

٣٦٢ ـ واجرُرْ بـ«مِن»، إن شِئتَ، غيرَ ذِي العَدَدْ والفاعِلِ المَعنَى، كَطِبْ نَفْسًا، تُفَدْ

أي: يجوز في كلّ تمييز أن يُجرّ بـ «مِن»، إلّا تمييزَ العدد، وما كان فاعلاً في المعنى. فإنّهما لا يُجرّان بـ «مِن». فلا يجوز: عندي عشرونَ من درهمٍ، ولا طابَ زيدٌ من نفسٍ. ويجوز فيما سواهما، نحو: قفيزٌ من بُرٍّ.[٥]

فإن قلتَ: هذا الضابط غير مُستقيم من أوجه: **الأوّل**: أنّ تمييز العدد لا يمتنع جرّه بـ«مِن»،[٦] لكن بشرط أن يُجمع[٧] نحو: عندي عشرونَ من الدراهمِ. **الثاني**: أنّه أطلق فيما هو فاعل في المعنى، وهو مُقيّد. قال الشارح:[٨] لا يجوز جرّه بـ «مِن» إلّا في تعجّب أو شبهه، كقولهم:[٩] للهِ دَرُّه من فارسٍ! وقول الشاعر:[١٠]

* فَنِعمَ المَرءُ، مِن رَجُلٍ تَهامِي *

الثالث: أنّ إجازته جرَّ غير هذين النوعين بـ «مِن» ليس على إطلاقه. بل يُستثنى من ذلك ما كان منقولاً من المفعول، نحو:[١١] ﴿وفَجَّرْنا الأَرضَ عُيُونًا﴾، فلا يجوز جرّه بـ «مِن».[١٢]

---

(١) الدر: اللبن. والمراد هنا اللبن الذي ارتضعه صاحب الضمير من أمه، فكان غذاء له وجعله كاملاً في الفروسية.
(٢) ص ٧٧٣. وفي النقل تصرف. (٣) زاد فيما عدا الأصل: أبي بكر.
(٤) انظر الإتحاف ٢: ١٢٤. وذو أي: صاحب. والمراد: ما هو مميز لغير العدد الصريح بخلاف نحو «كم». وتفد: تُعطَ ما هو مفيد في الصياغة والمعنى. وجملة اجرر: معطوفة على انصبن. ومن: في محل جر على الحكاية. والفاعل: معطوف على ذي. والمعنى: منصوب بنزع الخافض: في. وحذف جواب «إن» لدلالة الكلام عليه. وتفد: جواب شرط محذوف أي: إن تفعل ذلك تفد. والجملتان الشرطيتان في محل نصب حال من فاعل «اجرر»، وتفيدان التوكيد.
(٥) القفيز: مكيال يزن تسعين رطلاً بغداديًا. والبر: الحنطة.
(٦) زاد فيما عدا الأصل: مطلقًا.
(٧) ح س: «لكن بشرط ألا يجمع». وزيادة «مطلقًا» قبلها فيهما ضرورية. ط: لكن يشترط أن يجمع.
(٨) ص ٣٥٠. وفي النقل تصرف.
(٩) في حاشية ت عن التواتي أن هذا مثال التعجب، وقول الشاعر هو مثال شبهه. ط: «القولهم».
(١٠) عجز بيت لبجير بن عبد الله، صدره:

تَخَيَّرَهُ، فَلَم يَعدِل سِواهُ

العيني ٣: ٢٢٧. ولم يعدل سواه أي: لم يعدل عنه الموت إلى غيره. والتهامي بياء واحدة: المنسوب إلى تِهامة. جعلوا فتح التاء عوضًا من الياء الثانية. ط: «وقال الشاعر». وسقط من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت.
(١١) الآية ١٢ من سورة القمر. (١٢) سقط: «فلا يجوز جره بمن» من النسخ.

قلتُ: أمّا الأوّل فلا يَرِدُ، لأنّ تمييز العدد متى[1] جُمع لم يبق تمييزًا اصطلاحًا.[2] فإن شرطه الإفراد. وأمّا الثاني فهو على إطلاقه ولا نُسلّم صحّة استثناء الشارح، لأنّ التمييز في نحو: «لله درّه فارسًا، ونِعمَ المرء من رجل تَهامي» تمييز مُفرد،[3] لا تمييز جُملة. والمنقول عن الفاعل لا يكون إلّا تمييز جُملة.[4] ويلزم الشارحَ[5] جواز الجرّ بـ «مِن» في نحو: زيدٌ أحسِنْ به وجهًا! لأنّه في تعجّب. وقد نصّ غير المصنّف على منعه. وأمّا الثالث[6] فالظاهر وروده. ولا يُقال: لعلّ المُصنّف ممّن لا يُثبت المنقول من المفعول كالشلَوبين. فإنّ المصنّف أثبته في «شرح التسهيل».[7]

فإن قلتَ: ما معنى «مِن» الداخلة على التمييز؟ قلتُ: هي للتبعيض.[8] وقال الشلَوبين:[9] يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبها زائدة، عند سيبويه، كما زيدت في: ما جاءني من رجل. قال: إلّا أنّ المشهور من مذهب النحويّين،[10] ما عدا الأخفشَ، أنّها لا تُزاد إلّا في غير الواجب.[11] قال في «الارتشاف»: ويدلّ[12] على صحّة ذلك ـ يعني الزيادة ـ أنّه عُطف على موضعها نصبًا. قال الحُطيئة:[13]

طـافَـتْ أُمـامـةُ بـالـرُّكـبـانِ آوِنـةً ... يـا حُـسنَهُ، مِن قَـوامٍ مـا، ومُـنـتـقَـبـا!

[تقديم العامل]

٣٦٣ ـ وعـامِـلَ الـتَّـمـيِـيزِ قَـدِّمْ مُـطـلَـقًـا ... والفِعلُ ذُو التَّصرِيفِ، نَزْرًا، سُبِقا[14]

---

(١) في النسخ: إذا. (٢) ت: اصطلاحيًا.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: أنه تمييز مفرد لعدم نقله صناعة كما في تمييز الجملة.

(٤) سقط: «والمنقول... جملة» من النسخ.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: أن هذا اللزوم غير وارد، لأن التمييز في المثال محول عن الفاعل صناعة. والتقدير: حسن وجهه.

(٦) في حاشية ت أن السيوطي أجاب عنه بأن الناظم لم يتعرض له في الألفية، ليحتاج إلى استثنائه. والألفية هي لحل المهمات، فلا يعترض عليها بعدم استيعاب الجزئيات المختلفة فيها.

(٧) في ٢: ٣٨٤.

(٨) الإتحاف ٢: ١٢٤ والارتشاف ٢: ٣٨٤. والأظهر أن تكون لبيان الجنس.

(٩) انظر الجنى الداني ص٣١٩ والكتاب ٢: ٣٠٧ و١: ٢٩٩.

(١٠) في النسخ: النحاة.

(١١) في حاشية ت عن التواتي: «أي الموجب». س: الموجب قلت.

(١٢) ت: «ومما يدل». وانظر الارتشاف ٢: ٣٨٤.

(١٣) ديوانه ص٣ والعيني ٣: ٢٤٢ والخزانة ١: ٥٦٨. وطافت أي: طاف خيالها في النوم. والركبان: راكبو الإبل. واحدهم راكب. والآونة: جمع أوان. وهو الحين. والمنتقب: موضع النقاب. وفي حاشية ت عن العيني: أن المنتقب بفتح القاف. وزاد بعد البيت في ح و س: «وقوله».

(١٤) عامل التمييز أي: العامل فيه. وذو التصريف: المتصرف. والنزر: القليل. وجملة قدم: معطوفة على انصبن. ومطلقًا: حال من عامل. ونزرًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر: سبق. وسقط البيت من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت.

عامل التمييز إن لم يكن فعلاً مُتصرّفًا لم يجز تقديم التمييز عليه. قال المُصنّف: بإجماع. وأمّا قوله:[١]

* ونـارُنـا لَم يُـرَ، نـارًا، مِـثـلُهـا *

فضرورة. وتأوّله بعضهم على أنّ الرؤية عِلميّة، ونارًا: مفعول ثان. وإن كان فعلاً مُتصرّفًا فذهب سيبويه والفرّاء، وأكثر البصريّين والكوفيّين،[٢] إلى منع تقديمه عليه، وذكروا لمنع تقديمه عليه عللاً.[٣] وذهب الكسائيّ والجرميّ والمازنيّ والمبرّد إلى جواز ذلك، ووافقهم المصنّف، لورود السماع به، كقوله:[٤]

أنَفسًا تَطِيبُ، بِنَيلِ المُنَى وداعِي المَنُونِ يُنادِي، جِهارا؟

وأبيات[٥] أُخر.

فإن قلتَ: ظاهر قوله: «نزرًا سُبقا» أنّه قليل، فلا يُقاس[٦] عليه. قلتُ: لا يلزم من قلّته إلّا يُقاس عليه.[٧] بل هو عنده مقيس، وفاقًا لمن ذُكر. وأُورِدَ[٨] عليه أنّ[٩] ما ذكره، من أنّ التمييز قد يسبق الفعل المتصرّف، ليس على إطلاقه. إذ لنا فعل مُتصرّف، ولا يسبقه التمييز بإجماع. وهو «كفى» في نحو: كَفَى بزيدٍ ناصرًا! [فلا يجوز تقديم «ناصرًا» على «كفى»، وإن كان فعلاً مُتصرّفًا، لأنّه بمعنى فعل غير مُتصرّف. وهو فعل التعجّب. فمعنى قولك: «كفى بزيد ناصرًا»: ما أنصره رجلاً]![١٠] وهو عند المُصنّف مُنتصب عن[١١] تمام الجملة.[١٢]

---

(١) العيني ٣: ٢٣٩. وبعده في ح و س:

قَـد عَـلِمَـتْ ذاكَ مَـعَـدُّ كُـلُّهـا

وانظر شرح التسهيل ٢: ٣٨٩ ـ ٣٩١ والإتحاف ٢: ١٢٥ ـ ١٢٧.

(٢) ت: والكوفيون.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: أن التمييز المحول من الفاعل هو كالفاعل والفعل كالصفة له، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، ولا تقديم ما تصرف به وحول عن أصله. قلت: علة المنع أن أكثر التمييز منقول عن فاعل أو مبتدأ، فهو في الأصل موصوف بالمسند، أُخر عن صفته مبالغة، فنصب لذلك. ولو قدم على عامله، أي: مسنده، لفقد المبالغة والنصب، كالصفة المقدمة وجواب الشرط المقدم. وما كان منقولاً عن مفعول حمل على الأكثر. وما جاء في الشعر من خلاف ذلك فهو ضرورة.

(٤) في الأصل بين السطرين: «وهو رجل من طيئ». العيني ٣: ٢٤١. ح: «كقولهم». ت ح: «بنيل المراد». وفي حاشية ت عن نسخة: «المنى». وتطيب: تطمئن. والنيل: الإدراك. والمنى: مفرده مُنية. وهي المأمول. والمنون: الموت. وفي حاشية الأصل عن التصريح ١: ٤٠٠: فنفسًا تمييز مقدم على عامله وهو «تطيب»، لأنه فعل متصرف.

(٥) س: «وبأبيات». وانظر الأشموني ٢: ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٦) في النسخ: لا يقاس.

(٧) سقط: «لا يلزم... عليه» من النسخ.

(٨) الارتشاف ٢: ٣٨٥. ط: لمن ذكروا ورُدّ.

(٩) ح: بأن.

(١٠) سقط مما عدا ح.

(١١) ح: على.

(١٢) شرح التسهيل ٢: ٣٨٣.

حُروف الجرّ[١]

٣٦٤ ـ هاكَ حُرُوفَ الجَرِّ، وهْيَ: مِن إلَى ... حَتَّى، خَلا حاشا عَدا، في عَن عَلَى[٢]
٣٦٥ ـ مُذْ مُنذُ رُبَّ، اللّامُ كَي، واوٌ وتا ... والكافُ والبا، ولَعَلَّ، ومَتَى

هذه عشرون حرفًا[٣] مُشترِكةٌ في جرّ الاسم. ولكلّ منها تفصيل يأتي. إلّا «خلا وحاشا وعدا» فإنّ حكمها تقدّم في الاستثناء،[٤] وإلّا «كي ولعلّ ومتى» لغرابة الجرّ بهنّ.

أمّا «كي»[٥] فتجرّ ثلاثة أشياء. **الأوّل**: «ما» الاستفهاميّة، كقولهم[٦] في السؤال عن علّة[٧] الشيء:[٨] كَيمَهْ؟[٩] بمعنى: لِمَهْ؟ **الثاني**:[١٠] «أن» المصدريّة مع صلتها، في نحو: «جئتَ كي تفعلَ» في أحد الوجهين.[١١] **الثالث**: «ما» المصدريّة مع صلتها، في

---

(١) زاد في ط: «قال». وفي حاشية الأصل عن التصريح ٢:٢: «وتسميها الكوفيون حروف الإضافة... أو غيرها». وفي حاشية ت عن التواتي استشكال تقديم حروف الجر ـ وهي عامل لفظي ـ على الإضافة التي هي عامل معنوي، مع أنه قدم في الألفية المبتدأ على الفاعل. وقد علق التواتي نفسه على هذا الاستشكال بأنه لا يرد على الناظم ـ كما قال شيخ التواتي ـ لأن مذهب الناظم أن العامل في المضاف إليه هو المضاف لا الإضافة.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: أن «ها» بمعنى خذ، وقد تمد بهمزة بعد الألف، وتتصرف الكاف معها بحسب حال المخاطب، وقد تحذف أيضًا. انظر حاشية الصبان ٢٠٣:٢. وقد تكون الهمزة بدلاً من كاف الخطاب بتصرفها. إيضاح الشعر ص٨ ـ ١٤ وسرّ الصناعة ص٣١٨ وتهذيب الإصلاح ص٦٢٨. ومن: في محل رفع خبر «هي» على الحكاية. وبقية حروف الجر بعدها معطوفات بحرف أو بدونه.

(٣) في حاشية الأصل: حروف الجر على ثلاثة أضرب: ضرب لازم للحرفية، وضرب كائن اسمًا وحرفًا، وضرب كائن فعلاً وحرفًا. فالأول تسعة أحرف: من وإلى وفي وحتى والباء واللام ورب وواو القسم وتاؤه. والثاني خمسة أحرف: عن وعلى والكاف ومذ ومنذ. والثالث ثلاثة أحرف: حاشا وخلا وعدا. وهو من المفصل ص١٣١ بتصرف يسير.

(٤) في الأبيات ٣٢٨ ـ ٣٣١.

(٥) فوقها في الأصل: «ولا تجر معربًا ولا اسمًا صريحًا». التصريح ٣:٢.

(٦) سقطت من النسخ.

(٧) سقطت من النسخ، ثم ألحقت بحاشية س.

(٨) زاد في حاشية ت: نحو.

(٩) تحتها في الأصل: والأصل كيما... الألف المحذوفة. وهو من التوضيح ٣:٢.

(١٠) في النسخ جعل الثاني ثالثًا والثالث ثانيًا. وهو نسق أوضح المسالك والأشموني. وانظر الجنى الداني ص٢٦١ ـ ٢٦٢.

(١١) الوجه الثاني أن تكون مصدرية ويقدر قبلها اللام للجر. ح: «أن أختها مع صلتها، كقوله:

فقالَتْ: أكُلَّ النّاسِ أصبَحتَ مانِحًا ... لِسانَكَ، كَيما أن تَغُرَّ وتَخدَعا»

وقريب منه في ت و س. والبيت لجميل بثينة. ديوانه ص٢٥ والعيني ٢٤٤:٣ والخزانة ٥٨٤:٣.

قوله:[١]

* يُرادُ الفتى، كَيما يَضُرُّ ويَنفَعُ *

وهو نادر.

وأمّا «لعلّ» فتجرّ في لغة عُقيل،[٢] ثابتةَ الأوّل ومحذوفتَه،[٣] ومفتوحةَ الآخر ومكسورته،[٤] خلافًا لمن أنكر الجرّ بها.

وأمّا «متى» فتجرّ في لغة هُذيل[٥] بمعنى[٦] «مِن». ومن كلامهم: أخرجَها متى كُمّه، أي: من كمّه.[٧]

تنبيه: عدّ بعضهم من حروف الجرّ «ها» التنبيه،[٨] وهمزةَ الاستفهام،[٩] وهمزةَ القطع إذا جُعلت[١٠] عوضًا من حرف الجرّ في القسم. قال في «التسهيل»: «وليس الجرّ[١١] في التعويض بالعوض، خلافًا للأخفش ومن وافقه». وذهب الزجّاج والرمانيّ إلى أنّ «أيمُن»[١٢] في القسم حرف جرّ، وشذا في ذلك. وعدّ بعضهم منها الميم مُثلَّثةً في القسم، نحو: مُ اللهِ.

---

(١) عجز بيت لقيس بن الخطيم، صدره في حاشية ت:

إذا كُنتَ لم تَنفَعْ فضُرّ، فإنّما

ديوانه ص١٧٠ والعيني ٣: ٢٤٥ والخزانة ٣: ٥٩١.

(٢) فوقها في الأصل: «بالتصغير». التصريح ٢: ٢ والإتحاف ٢: ١٢٨.

(٣) س: فيجر بها في لغة عقيل ثابتة الأول أو محذوفته.

(٤) س: أو مكسورته.

(٥) فوقها في الأصل: «بالتصغير». التصريح ٢: ٢.

(٦) في النسخ: «وأما متى في لغة هذيل فبمعنى». وصوب في ت كما أثبتنا. وانظر الإتحاف ٢: ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٧) في حاشية ت عن التواتي أن «متى» تكون ظرفًا بمعنى وسط، نحو: وضعتها متى كمي. وتكون بمعنى «من» فهي حرف، نحو:

شَرِبنَ بِماءِ البَحرِ، ثُمّ تَرَفَّعَتْ مَتى لُجَجٍ، خُضرٍ، لَهُنّ نَئيجُ

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين ١: ٥١ والعيني ٣: ٢٤٩ والخزانة ٣: ١٩٣. يصف السحب. وبماء أي: من ماء. وترفع: توسع. والنئيج: المر السريع.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: نحو: ها اللهِ، وها ألله، بالقصر والمد.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: نحو: آللهِ.

(١٠) الضمير المستتر يعود على همزة القطع. وفي حاشية الصبان ٢: ٢٠٥ ما يردّه على ها وهمزة الاستفهام أيضًا. والحق أنهما ليستا عوضًا هنا. فالأولى للتنبيه والقسم، والثانية للاستفهام والقسم، والثالثة للقسم فقط. وفي حاشية ت أن شاهد الثانية والثالثة: قال، عليه السلام: «آللهِ ما أجلَسَكم إلّا ذلِكَ»؟ فقالوا: «آللهِ ما أجلَسَنا إلّا ذلِكَ». وأن همزة القطع إذا جعلت عوضًا تختص بلفظ الجلالة. وانظر الحديث الشريف في سنن الترمذي ٩: ٩٦. وفي حاشية ت عن التواتي: أن همزة القطع تظهر في نحو: «فأللهِ فعلتُ». ولو كانت وصلاً لما قطعت.

(١١) ص ١٥١. ت: «فليس الجر». ط: وليس في الجر.

(١٢) س: أيمن الله.

وجعلها في «التسهيل»[١] بقيّة «أيمن». قال: «وليست[٢] بدلاً من الواو ولا أصلها «مِنْ»[٣] خِلافًا لمن زعم ذلك».

وذكر الفرّاء أنّ «لاتَ» قد تجرّ الزمان، وقُرئ:[٤] ﴿ولاتَ حِينِ مَناصٍ﴾، بالجرّ. وزعم الأخفش أنّ «بَلْهَ» حرف جرّ بمعنى «مِن». والصحيح أنّها اسم.[٥] وذهب سيبويه[٦] إلى أنّ «لولا» حرف جرّ إذا وليها ضمير متّصل، نحو: لولاكَ ولولايَ.[٧] ومذهب الأخفش والكوفيين أنّ الضمير بعدها مرفوع الموضع، استُعير ضميرُ الجرّ للرفع.[٨]

٣٦٦ ـ بالظّاهِرِ اخصُصْ: مُنذُ مُذْ، وحَتَّى والــكــافَ والــواوَ، ورُبَّ والــتّــا[٩]

حروف الجرّ نوعان: نوع يجرّ الظاهر فقط، ونوع يجرّ الظاهر والمُضمر. فالأوّل هو الأحرف المذكورة في هذا البيت، ولعلّ وكي ومتى. والثاني ما عداها.

وقوله:[١٠]

٣٦٧ ـ واخصُصْ بِمُذْ ومُنذُ وَقتًا،

يعني: أنّ «مذ» و «منذ» لا يجرّان إلّا الزمان. وسيأتي[١١] الكلام عليهما.

وقوله:[١٢]

وبِــرُبْ مُنكَّرًا،

يعني: أنّ «رُبّ» لا تجرّ إلّا نكرة. وسيأتي دخولها على الضمير. وأجاز بعضهم أن تجرّ المعرَّف بـ «أل». وأنشد:[١٣]

---

(١) ص ١٥١. وفي حاشية الأصل: «قال الجوهري: أيمن الله... م الله» الصحاح (يمن).
(٢) زاد في ح: «الميم». س: قال فيه و م مثلثة وليست. (٣) فيما عدا الأصل: مُن.
(٤) الآية ٣ من سورة صٓ. وانظر البحر ٧:٣٨٤.
(٥) معناها: غير.
(٦) الكتاب ١:٣٨٨.
(٧) زاد في ط: ولولاه.
(٨) زاد في النسخ: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٩) الظاهر أي: الاسم الظاهر. وأدخل الباء هنا على المقصور عليه، وهو عكس ما في البيت التالي: واخصص بمذ. وحذفت همزة التاء للتخفيف. ومنذ: في محل نصب مفعول به على الحكاية. ومذ: معطوفة بحرف محذوف.
(١٠) جملة اخصص: معطوفة على اخصص. ومذ: في محل جر على الحكاية. وسقط: «واخصص» من ت و ح، ثم ألحق بمتن ت.
(١١) في البيت ٣٨٠.
(١٢) سقط: «يعني أن مذ... وقوله» من ت ح، ثم ألحق بحاشية ت. والمنكر: الاسم النكرة. ورب: في محل جر على الحكاية. والجار والمجرور: معطوفان على «بمذ» لا يعلقان. ومنكرًا: معطوف على: وقتًا.
(١٣) صدر بيت لأبي دواد الإيادي، عجزه:

والــعَــنــاجِــيــجِ، بَــيــنَــهُــنَّ الــمِــهــارُ

* رُبَّـمـا الـجـامِـلِ الـمُـؤَبَّـلِ فِـيـهِـم *

بخفض «الجامل» وصفته. فإن صحّت الرواية حُمل على زيادة «أل». وشذّ: رُبّ أبيه، ورُبَّ أخيه، ورُبَّ واحدٍ[1] أُمّه.

واختُلف[2] في معنى «رُبّ»، فقيل: للتقليل، وقيل: للتكثير ـ ونُسب كلّ[3] منهما إلى سيبويه[4] ـ وقيل: تكون لهما، وقيل: هي حرف إثبات لم يُوضع لتقليل ولا تكثير.[5] وفي «التسهيل»:[6] والتقليل بها نادر.

وقوله:[7]

والـــتّـــاءُ للهِ، ورَبْ

يعني: أنّ التاء مُختصّة باسم الله،[8] نحو: ﴿تاللهِ تَفتأُ﴾.[9] وحكى الأخفش دخولها على الرَّبّ، قالوا: تَرَبِّ الكعبةِ. وقالوا أيضًا: تالرّحمنِ وتَحَياتِكَ. وهو[10] شاذّ. وقالوا:[11] إنّها بدل من واو القسم.

وقوله:[12]

٣٦٨ ـ وما رَوَوا، مِن نَحوِ: رُبَّهُ فَتَى، نَزْرٌ،

* ديوانه ص٣١٦ والعيني ٣:٣٢٨ والخزانة ٤:١٨٨. س: «وأنشدوا». وسقط: «فيهم» من ط. والجامل: الجماعة من الإبل مع رعاتها. والمؤبل: الذي هو للقنية. والعناجيج: جمع عنجوج. وهو الفرس الطويلة العنق. والمهار: جمع مُهر.

(١) سقطت من ط. وانظر الارتشاف ٢:٤٥٦.

(٢) الجنى الداني ص٤٣٩ ـ ٤٤٧.

(٣) في النسخ: كل واحد.

(٤) البسيط ص٨٦٠.

(٥) فيما عدا الأصل: ولا لتكثير.

(٦) ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٧) لله: متعلقان بخبر التاء. ودخول التاء على «ربّ» أقل منه على لفظ الجلالة. وقالوا أيضًا: تربّي.

(٨) زاد في ت و ح: تعالى.

(٩) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(١٠) أي: دخول التاء على الرحمن وحياة.

(١١) ح س: وقيل.

(١٢) رووا أي: النحاة. والنزر: القليل. وما: اسم موصول مبتدأ خبره نزر. ومن: تتعلق بحال من «ما». ونحو: مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وفي حاشية الأصل: تمامه:

كَـــذا «كَـــهـــا» ونَـــحـــوُهُ، أتَـــى

أشار به[(١)] إلى أنّه قد ورد دخول «رُبّ» على المُضمر،[(٢)] وأنّه قليل. ومنه قول الشاعر:[(٣)]

* ورُبَّـهُ عَـطِـبًـا أنـقَـذتُ مِـن عَـطَـبِـهْ *

ورُوي: «ورُبَّهُ عَطِبٍ» بالجرّ، على نيّة «مِن». وهو شاذّ.[(٤)]

فإن قلتَ: إنّما أورد النحويّون ذلك، على أنّه فصيح مقيس.[(٥)] فكيف قال: «نزر»؟ قلتُ: لعلّه أراد أنّه قليل بالنسبة إلى الظاهر. ويؤيّده قوله في «الكافية»:[(٦)]

* وقِـس عَـلَـيـهِ *

تنبيهـان:

الأوّل: مذهب البصريّين أنّ الضمير المجرور بـ «رُبّ» يلزم إفراده وتذكيره، استغناء بمطابقة التمييز للمُراد. وحكى الكوفيّون مُطابقته أيضًا.

الثاني: اختُلف في الضمير المجرور بـ «رُبّ»، فقيل: معرفةٌ. وإليه ذهب الفارسيّ وكثير. وقيل: نكرة. واختاره الزمخشريّ وابن عُصفور.

وقوله:[(٧)]

كَـذا «كَـهـا»،

أشار به إلى أنّ الكاف قد تجرّ ضمير الغائب قليلًا، كقول الراجز:[(٨)]

---

(١) سقطت من النسخ.

(٢) ح: الضمير.

(٣) عجز بيت صدره:

واهٍ رأبـتُ، وَشِـيـكًـا، صَـدْعَ أعـظُـمِـهِ

العيني ٣:٢٥٧. والواهي: الضعيف الساقط. ورأب: أصلح. والصدع: الشق. والعطب: المشرف على الهلاك. والبيت في اللسان والتاج (كين) برواية وقافية أخريين. وواه أي: وربّ واه.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: أنه شاذ لحذف «من» وبقاء عملها.

(٥) س: «صحيح مقيس». ط: فصيح مقيس عليه.

(٦) شرح الكافية الشافية ص٧٩٢. وزاد في حاشية س ومتن ط:

و«رُبَّـهُ عَـطِـبـا» اسـتَـنـدِر، وقِـس عـلَـيـهِ، إن شِـئـتَ، وجِـدْ عَـن مُـلتَـبِـسْ

فقال.

(٧) كذا أي: مثل نزورة دخول «ربّ» على ضمير الغائب. وكها أي: قلة دخول الكاف عليه، في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره الكاف المضافة إلى ذا. وزاد في حاشية س بعده:

ونَـحـوُهُ أتَـى

ونحو: مبتدأ خبره جملة أتى.

(٨) العجاج. ديوانه ص٧٤ والعيني ٣:٢٥٣. وأم أوعال: هضبة في ديار بني تميم. وهو معطوف على اسم في بيت سابق، يعود عليه أيضًا الضمير «ها». وأقرب: معطوف على محل «ها»، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. وفي حاشية ت عن التواتي أن الأوعال جمع وعل. وهو تفسير للأصل اللغوي.

* وأُمِّ أوعـالٍ، كَـهـا، أو أقـرَبـا *

وإليه أشار بقوله: «كها». وهذا[١] من الضرائر.

وقد شذّ دخول الكاف على ضميرَيِ المُتكلّم والمُخاطَب، في قول الحسن:[٢] «أنا كَكَ[٣] وأنتَ كِيْ»، وقول الشاعر:[٤]

* وإذا الـحَـربُ شَـمَّـرَتْ لَـم تَـكُـنْ كِـي *

والكاف في «كي» مكسورة. وقد دخلت أيضًا على ضميرَيِ الرفع والنصب المُنفصلين، كقولهم: ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا. والنصب قوله:[٥]

* ولَم يـأسِـرْ كـإيّـاكَ آسِـرُ *[٦]

وجعله في «التسهيل»[٧] أقلّ من دخولها على ضمير الغائب المتّصل. قيل: وفيه[٨] نظر. بل إن لم يكن أكثر فهو مُساوٍ.[٩]

فإن قلتَ: إلامَ[١٠] أشار بقوله: «ونحوُهُ أتَى»؟ قلتُ: يحتمل وجهين:[١١]

أحدهما: أن يكون أشار إلى ما ورد، من دخول الكاف على الضمير، في غير البيت المُشار إليه، كقول الشنفرَى:[١٢]

---

(١) في النسخ: «وأشار بقوله كها إلى القلة وهو». وألحق بحاشية ت: «كذا» قبل: «كها». والشارح لم يرد بالإشارة اسم الإشارة. وإنما أراد ذكر الناظم جزءًا من الشاهد.

(٢) هو: أبو سعيد بن يسار البصري، تابعي عالم زاهد ورع، إمام في القراءة والفقه والفصاحة. توفي سنة ١١٠. وفيات الأعيان ٢: ٦٩ ـ ٧٣. وسقط: «قول الحسن» من ت.

(٣) ح: كذا.

(٤) صدر بيت لبشار بن برد، عجزه:

جِـيـنَ يَـدعُـو الـكُـمـاةُ فِـيـهـا: نَـزالِ

الدرر ٢: ٢٧ والعيني ٣: ٢٦٥ والخزانة ٤: ٢٧٥. وشمرت: اشتدت. ونزال أي: انزل.

(٥) قسيم بيت، وهو في متن س و ط بخلاف يسير، تتمته:

فـأجـمِـلْ، وأحـسِـنْ فـي أسِـيـرِكَ، إنّـهُ ضَعِيفٌ

الخزانة ٤: ٢٧٤ والدرر ٢: ٢٧.

(٦) سقط: «والنصب قوله... آسر» من ح.

(٧) ص ١٤٧.

(٨) أي: في جعله أقل.

(٩) قيل: إن أقليته من حيث القياس، لأنه شاذ من جهتين: دخول الكاف على ضمير، وكون الضمير للرفع أو النصب. أما دخولها على الضمير المتصل فهو شاذ من جهة واحدة. حاشية الصبان ٢: ٢٠٩.

(١٠) في النسخ: لم.

(١١) جعلهما الأشموني ثلاثة، فزاد أن تكون الإشارة إلى بقية الضمائر مطلقًا.

(١٢) أعجب العجب ص١١١ والعيني ٣: ٢٦٩ والخزانة ٤: ٥٤١. وفي حاشية س عن نسخة: «كهُ». وأبرح: كرم وعظم. والطارق: الآتي ليلًا.

لَئن كانَ مِن جِنٍّ، لَأَبرَحَ طارِقًا   وإن كانَ إنسًا، ما كَها الإنسُ تَفعَلُ

ولا حُجّة في قوله:[١]

* كَهُ، ولا كَهُنَّ، إلّا حاظِلا *

على الاتّصال، لاحتمال[٢] أن يكون أصله: كهو.

الثاني:[٣] أن يكون أشار إلى أنّه قد ندر دخول بعض الأحرف المخصوصة بالظاهر غيرَ الكاف،[٤] على الضمير، كما ندر دخول الكاف عليه، كقول الشاعر:[٥]

فلا، واللهِ، لا يُلفِي أُناسٌ   فَتًى، حَتّاكَ، يا بنَ أبي يَزيدِ

وهو عند البصريّين ضرورة.

[معاني حروف الجر]

وقوله:[٦]

٣٦٩ ـ بَعِّضْ، وبَيِّنْ، وابتَدِئْ في الأمكِنَهْ   بِـ «مِن»،

شُروعٌ في بيان معاني بعض[٧] هذه الأحرف.[٨] فبدأ بـ «من»، وذكر لها[٩] في هذا البيت ثلاثة معان: **الأوّل:** التبعيض، نحو:[١٠] ﴿ومِنَ النّاسِ مَن يَقُولُ: آمَنّا بِاللهِ﴾. وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض. **الثاني:** بيان[١١] الجنس، نحو:[١٢] ﴿فاجتَنِبُوا الرِّجسَ مِنَ الأَوثانِ﴾. وعلامتها

---

(١) رؤبة. ديوانه ص١٢٨ والعيني ٣:٢٥٦. وقبله:

ولا تَرَى بَعلًا، ولا حَلائلا

والحلائل: جمع حليلة. وهي الزوجة. والضمير في «كه» يعود على حمار وحش يصفه، وفي «كهن» يعود على أتن الحمار.

(٢) ت ح: «لأنه يحتمل». وسقط من س.

(٣) فيما عدا الأصل: والثاني.

(٤) سقط «غير الكاف» من النسخ.

(٥) العيني ٣:٢٦٥ والخزانة ٤:١٤٠. س ط: «لا يَلقَى». ت س: «أبي زياد». وهي رواية. وقد استشكل أبو حيان معنى «حتى» هنا. قلت: هي للاستثناء، ولا إشكال.

(٦) ط: «ثم قال». وبعض: اقصد التبعيض. وبين: اقصد بيان الجنس. وابتدئ: اقصد ابتداء الغاية. وفي: تتعلق به. وقد تنازع في «بمن» الأفعال الثلاثة. وزاد في س:

وقَد تأتِي، لِبَدءِ الأزمِنَهْ

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) فيما عدا الأصل: شرع في بيان معاني هذه الحروف.

(٩) ت: «فبدأ بمن فذكر لها». س: وبدأ بمن وذكر لها.

(١٠) الآية ٨ من سورة البقرة.

(١١) ت ح: لتبيين.

(١٢) الآية ٣٠ من سورة الحج. ح: واجتنبوا.

صحّة وضع «الذي» موضعها. **الثالث**: ابتداء الغاية في المكان باتّفاق، نحو:[١] ﴿مِنَ المَسجِدِ الحَرامِ إِلَى المَسجِدِ الأقصَى﴾. ولا تكون[٢] لابتداء الغاية في الزمان،[٣] عند البصريّين. وذهب الكوفيّون والمُبرّد وابن دُرُستُوَيه إلى أنّها تكون لابتداء الغاية في الزمان.[٤] وهو الصحيح، لكثرته[٥] نظمًا ونثرًا ـ وتأويل ما كثُر ليس بجيّد ـ وإليه ذهب المُصنّف. ولهذا قال:[٦]

وقَد تأتِي، لِبَدءِ الأزمِنَه

تنبيه: لم يختلفوا في أنّ «مِن» تكون لابتداء الغاية،[٧] واختلفوا في التبعيض والتبيين. أمّا التبيعض فذهب إليه الجمهور، وصحّحه ابن عُصفور، ونفاه المُبرّد والأخفش الأصغر[٨] وابن السرّاج، وطائفة من الحُذّاق، والسهيليّ، وقالوا: «إنّما هي لابتداء الغاية، وإنّ سائر[٩] المعاني التي ذكروها راجع[١٠] إلى هذا المعنى». وأمّا بيان الجنس فمشهور في كتب المُعربين، وقال به جماعة من المُتقدّمين والمُتأخّرين، وأنكره أكثر المغاربة.[١١]

٣٧٠ ـ وزِيدَ في نَفْيٍ، وشِبهِهِ، فجَرْ نَكِرةً، كَما لِباغٍ مِن مَفَرْ[١٢]

لزيادة «مِن»، عند جمهور البصريّين، شرطان: **الأوّل**: أن تكون بعد نفي، أو شِبهه. وهو النهي والاستفهام. **والثاني**: أن يكون مجرورها نكرة. مثال النفي:[١٣] ﴿ما لَكُم مِن إِلَهٍ غَيرُهُ﴾، والنهي: لا يقمْ من أحدٍ، والاسفهامِ:[١٤] ﴿هَل مِن خالِقٍ غَيرُ اللهِ﴾؟ ومثّل النفي بقوله: ما لباغٍ من مَفَرّ.

---

(١) الآية ١ من سورة الإسراء. (٢) ح س: وقد تكون.
(٣) فوقها في الأصل عن التوضيح ٢: ٨: «نحو قوله تعالى... عظيم الروم».
(٤) سقط: «عند البصريين... الزمان» من النسخ، ثم ألحق بحاشية ت.
(٥) في النسخ: وهو كثير.
(٦) الضمير في تأتي: يعود على من. والأزمنة: جمع زمان. وأراد بالبدء ابتداء الغاية.
(٧) الغاية: المسافة. وهي في الأصل للمكان، ثم حمل عليه الزمان. انظر شرح قواعد الإعراب ص٦٧ و٢٦٧.
(٨) أبو الحسن علي بن سليمان، أخذ عن المبرد وثعلب اللغة والنحو والأدب. توفي سنة ٣١٥. نور القبس ص٣٤١ والاختيارين ص٦ ـ ٩.
(٩) س: «جميع».
(١٠) ح س: راجعة.
(١١) في النسخ: «وأنكره المغاربة». انظر الجنى الداني ص٣١٠. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: «ثم قال».
(١٢) زيد أي: جعل «من» زائدًا عند جمهور البصريين. والباغي: الظالم. والمفر: المهرب. وما: حرف نفي. ومن: زائدة قبل المبتدأ. والجار والمجرور يتعلقان بالعامل فيهما، إلا إذا كانا تابعين بعطف أو بدل أو توكيد، أو كانا في محل رفع نائب فاعل أو نصب مستثنى، أو كان حرف الجر زائدًا. وكذلك حرف الجر الشبه بالزائد: «رُبّ» وما كان جارًا من نحو: خلا وعدا وحاشا ولعل ولولا ولات وبله. إعراب الجمل ص٣٤٢ ـ ٣٤٥. والكاف: خبر لمبتدأ محذوف، مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. وحذفت الراء الثانية من القافيتين للوقف.
(١٣) الآية ٥٩ من سورة الأعراف.
(١٤) الآية ٣ من سورة فاطر. وفي حاشية ح عن الأزهري: «فخالق مبتدأ... بفعل على الأصح». التوضيح ٢: ٩.

وأجاز بعض الكوفيّين[١] زيادتها، بشرط تنكير مجرورها فقط، نحو: قد كانَ مِن مطرٍ. وأجازها الأخفش والكسائيّ وهشام، بلا شرط، ووافقهم في «التسهيل».[٢] قال في شرحه: لثبوت السماع بذلك، نثرًا ونظمًا.[٣]

تنبيهـان:

الأوّل: فائدة زيادة «مِن» تنصيص العموم،[٤] أو مُجرّد التوكيد. فالأوّل مع نكرة لا تختصّ بالنفي، نحو: ما في الدارِ مِن رجلٍ. والثاني مع نكرة مُختصّة به.[٥]

الثاني:[٦] لا إشكال في صحّة[٧] زيادتها بعد جميع حروف النفي. وأمّا الاستفهام فلا يُحفظ إلّا مع «هل». قال في «الارتشاف»:[٨] «وفي إلحاق الهمزة بها نظر». وصرّح بمنعه بعد «كيف» ونحوها.[٩]

وقوله:[١٠]

٣٧١ ـ لِلانـتِـهـا حَـتَّـى، ولامٌ، وإلَى

مثال حتّى: ﴿حَتَّى مَطلَعِ الفَجرِ﴾،[١١] ومثال إلى: ﴿فنَظِرةٌ إلَى مَيسَرةٍ﴾،[١٢] ومثال اللام: ﴿فسُقناهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾.[١٣] ودلالة اللام على الانتهاء قليلٌ، بخلاف «حتّى» و «إلى»، فإنّ دلالتهما على الانتهاء كثيرٌ.[١٤]

فإن قلتَ: أيُّهما أمكن في ذلك؟ قلتُ: «إلى»، لدخولها فيما لا تدخل فيه «حتّى». فإنّ[١٥]

---

(١) س: «وأجاز الكوفيون». وانظر الجنى الداني ص٣١٧ ـ ٣١٨.

(٢) ص ١٤٤ وشرحه ٣: ١٣٨ ـ ١٤٠.

(٣) في النسخ: «نظمًا ونثرًا». وفي حاشية ت عن التواتي شواهد من الشعر والنثر. انظر الجنى الداني ص٣١٨ ـ ٣١٩ وشرح الكافية الشافية ص٧٩٧ ـ ٧٩٩.

(٤) ت: لتنصيص العموم.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني كأحد وديّار... فهذه كلها تختص بالنفي، وهي بمعنى واحد. ولا يقال: «هو الله أحد» من هذا. بل هو من الواحد.

(٦) ح: «والثاني». ط: التنبيه الثاني.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) في ٢: ٤٤٥.

(٩) وزاد بعض النحاة أن «من» تكون للبدل والسببية والقسم والاستعانة والمجاوزة والبعدية وابتداء غاية التفضيل والاستعلاء.

(١٠) ط: «ثم قال». وحذفت همزة «انتهاء» للتخفيف. ويراد به انتهاء الغاية. وحتى: في محل رفع مبتدأ على الحكاية. وللانتها: متعلقان بالخبر.

(١١) الآية ٥ من سورة القدر.

(١٢) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(١٣) الآية ٩ من سورة فاطر. ط: «سقناه»، وهو في الآية ٥٧ من سورة الأعراف.

(١٤) أي: شيء كثير. وكذلك قبل. وسقط: «فإن دلالتهما على الانتهاء كثير» من النسخ. وانتهاء الغاية يكون للمكان أو الزمان.

(١٥) س: لأن.

المجرور بـ «حتّى» يلزم كونه[1] آخِرَ جُزء، أو مُلاقيَ آخِرِ جُزء،[2] بخلاف «إلى». لو قلتَ:[3] «سرتُ النهارَ حتّى نصفِه» لم يجز. ولو قلت: «إلى نصفِه» جاز.[4] نصّ على ذلك الزمخشريّ والمغاربة، ووافقَ[5] المُصنّفُ في «شرح الكافية»،[6] وخالف في «التسهيل»[7] فلم يشترط في مجرور «حتّى» كونه آخِرَ جُزء ولا مُلاقيَ آخِرِ جُزء، واستدلّ بقوله:[8]

عَيَّنَتْ لَيلةً، فما زِلتُ حَتَّى نِصفِها راجيًا، فعُدتُ يَؤُوسا

وفيه نظر.[9]

تنبيه: اختُلف في المجرور بـ «حتّى»، فقيل: الانتهاء به، فيدخل[10] فيما قبلها، إلّا بقرينة.[11] وإليه ذهب المغاربة. وذهب المُصنّف إلى أنّ الانتهاء قد يكون به فيدخل، وقد يكون عنده فلا يدخل،[12] وزعم أنّ سيبويه والفرّاء أشارا إلى ذلك، وحكَى عن ثعلب أنّ «حتّى» للغايةِ، والغايةُ تدخل وتخرج.[13] وقال في «الإفصاح»:[14] ذهب المبرّد وأبو بكر[15] وأبو عليّ إلى أنّه داخل،[16] وقال الفرّاء والرمّانيّ: يدخل ما لم يكن غير جُزء ـ نحو: إنّه لينامُ الليلَ حتّى الصباحِ ـ وصرّح سيبويه بأنّ ما بعدها داخل ولا بُدّ، لكنه مثّل بما هو بعض ما قبله. واختُلف أيضًا في المجرور بـ «إلى». والذي عليه أكثر المُحقّقين أنّه لا يدخل إلّا بقرينة. وقال بعض النحاة: يدخل.[17]

---

(1) في النسخ: «أن يكون». ط: بأن يكون.
(2) ت: «أو ملاقيًا آخر جزء». وفي الحاشية عن التواتي أمثلة لآخر جزء ولملاقيه.
(3) ت: «لأنك لو قلت». ح س: فلو قلت.
(4) ح ط: لجاز.
(5) ت س: ووافقهم.
(6) ص ٧٩٩.
(7) ص ١٤٦. وزاد في ط: وشرحه.
(8) الجنى الداني ص٥٤٤ والعيني ٣:٢٦٧ وشرح التسهيل ٣:١٦٨.
(9) في حاشية ت عن التواتي: أن المغاربة يدفعون الاحتجاج بالبيت لأن «ليلة» ليست في الجملة التي فيها «حتى». ولو كانت فيها لما دفعوه. انظر الجنى الداني ص٥٤٤ والارتشاف ٢:٤٦٨.
(10) ت: «للانتهاء به يدخل». ح س: للانتهاء فلا يدخل.
(11) ت ح: إلا أن تدل قرينة على خلاف ذلك.
(12) ح: «إلى عنده فلا يدخل». وفي حاشية ت عن التواتي أن جواز الوجهين هو ما قاله ثعلب. فالمسألة فيها أربعة أوجه، كما قال شيخه. وقول ثعلب إنما يكون إذا لم توجد قرينة.
(13) شرح التسهيل ٣:١٦٧ والارتشاف ٢:٤٦٧ والكتاب ١:٤١٣.
(14) ت: «الإيضاح». وانظر الجنى الداني ص٥٤٥ ـ ٥٤٦.
(15) زاد في س: بن السراج.
(16) زاد في ت: على كل حال.
(17) وتكون «إلى» أيضًا للظرفية الزمانية أو المكانية، والاختصاص والعندية وابتداء الغاية والمصاحبة والتبيين. وتكون «حتى» الجارة أيضًا للتعليل، واستثنائية للاستدراك أو للاستدراك والتحقيق أو للحصر.

وقوله: [(١)]

و «مِــن» وبــاءٌ يُــفــهِــمــانِ بَــدَلا[(٢)]

علامة ذلك أن يحسُن موضعَهما[(٣)] «بدل». مثال «مِن»: [(٤)] ﴿أرَضِيتُم بالحَياةِ الدُّنيا مِنَ الآخِرةِ﴾؟ ﴿ولَو نَشاءُ لَجَعَلْنا مِنكُم مَلائكةً﴾، [(٥)] ومثال الباء: [(٦)] «لا يَسُرُّنِي بِها حُمْرُ النَّعَمْ»، وقولُ الشاعر: [(٧)]

* فلَيتَ لِي بِهِمْ قَومًا، إذا رَكِبُوا *

وقوله: [(٨)]

٣٧٢ ـ واللّامُ لِلمِلكِ،

نحو: المالُ لزيدٍ. [(٩)]

وشِبهِهِ، [(١٠)]

نحو: أدومُ لكَ ما تدومُ لي. ويندرج فيه الاستحقاق، [(١١)] لأنّه مثّله في «شرح الكافية»[(١٢)] بنحو: السرجُ للفرسِ. وجعله في «التسهيل»[(١٣)] مُغايرًا لِشبه الملك. [(١٤)]

وفــي تَعدِيةٍ أيضًا، [(١٥)]

---

(١) ط: «ثم قال». ويفهمان بدلاً أي: يكونان بمعنى بدل. ومن: في محل رفع مبتدأ على الحكاية.
(٢) في الأصل: البدلا.
(٣) ت ح: «أن يحسن موضعها». س: «أن يصلح موضعها».
(٤) الآية ٣٨ من سورة التوبة.
(٥) الآية ٦٠ من سورة الزخرف.
(٦) الجنى الداني ص٤١ والصبان ٢: ٢٢٠ وشرح الكافية الشافية ص٨٠١ وشرح ابن الناظم ص٣٦٤. والقول لمعاذ بن جبل. انظر مسند أحمد ١: ٢٥٩. وزاد في ح: «قوله عليه السلام»، وفي س: «قوله».
(٧) صدر بيت لقريط بن أنيف، عجزه في النسخ:
شَنُّوا الإغارةَ، فُرسانًا ورُكبانا
شرح الحماسة ص٣١ والعيني ٣: ٧٢. وشن الغارة: فرقها فكانت من جهات مختلفة.
(٨) للملك أي: أن ما دخلت عليه مالك.
(٩) زاد في س: وقوله.
(١٠) أي: ما يشبه الملك.
(١١) وكذلك الاختصاص والتمليك وشبه التمليك.
(١٢) ص ٨٠٢.
(١٣) ص ١٤٥.
(١٤) زاد في س: وقوله.
(١٥) في تعدية: متعلقان بالفعل قفي. وأيضًا: مفعول مطلق للفعل «قفي»، لا لفعل محذوف. وفي حاشية ت عن السيوطي عن الشاطبي أن التعدية معنى لم يذكره المتقدمون للام، لأن التعدية ليست قاصرة على اللام، وهي لجميع حروف =

نحو:[١] ﴿فهَب لِي مِن لَدُنكَ وَلِيًّا﴾.[٢]

وتَعليلٍ،

نحو:[٣] ﴿لِتَحكُمَ بَينَ النَّاسِ بِما أراكَ اللهُ﴾.[٢]

قُــفِــي

أي: تُبع.[٤]
وقوله:

٣٧٣ ـ وزِيدَ،

يعني: اللام. ولا تُزاد إلّا مع مفعول به لمتعدّ إلى واحد. وزيادتها ضربان:[٥] قياسيّة، وهي أنْ تُزاد مُقوّية[٦] لعامل ضعيف بالتأخّر،[٧] نحو: ﴿إن كُنتُم لِلرُّؤيا تَعبُرُونَ﴾،[٨] أو بالفرعيّة، نحو:[٩] ﴿فَعّالٌ لِما يُريدُ﴾. وغير قياسيّة، وهي في غير ذلك، نحو:[١٠] ﴿رَدِفَ لَكُم﴾. وقد أُوّل على التضمين.[١١]
وقوله:[١٢]

والـظَّـرفِـيّـةَ استَـبِـنْ بِـبـا و «في»،

= الجر، توصل الفعل القاصر إلى مفعوله. ويعتذر لابن مالك أنه أراد التقوية، ولامها تكون تقوية للفعل المتأخر، والفرع على الفعل، وفعل التعجب بعد «ما»، وحرف النداء في التعجب والاستغاثة. قلت: التعدية العامة لحروف الجر يراد بها تعدية معنى العامل إلى المجرور، وهي تعدية لغوية عامة لحروف الجر غير الزائدة، وتخالف تعدية اللام هذه أو الباء. فهذه اصطلاح نحوي يفيد مساعدة على التعدي، مثل همزة النقل. انظر حاشية الخضري ١: ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(١) الآية ٥ من سورة مريم. وقد عدت اللام الفعل إلى مفعول آخر. ط: أي.
(٢) زاد في س: وقوله.
(٣) الآية ١٠٥ من سورة النساء.
(٤) نائب الفاعل يعود على اللام. وجملة قفي: معطوفة على الخبر المحذوف للام. ت ح: اتبع.
(٥) قد تكون الزيادة بعد الفعل واسم الفعل للتقوية. وذكر للام معان أخرى، كالتبليغ والمجاوزة والسببية وتوكيد النفي وتوكيد الإضافة والتعجب والتبيين والتنصيص على الاستغاثة والقسم مع التعجب والظرفية، والعندية والبعدية والاستعلاء وانتهاء غاية التفضيل والمصاحبة والنسب.
(٦) ح: «تقوية». وسقطت من س.
(٧) فيما عدا الأصل: بالتأخير.
(٨) الآية ٤٣ من سورة يوسف.
(٩) الآية ١٦ من سورة البروج.
(١٠) الآية ٧٢ من سورة النمل.
(١١) فوقها في ت عن ابن غازي ٢: ١٣١ أن الفعل ضمن معنى الوصول. فاللام بمعنى: إلى. وانظر الجنى الداني ص١٠٧ وشرح التسهيل ٣: ١٤٨.
(١٢) سقط: «وفي» مما عدا الأصل. والظرفية أي: ما بعد الباء وفي هو ظرف مكان أو زمان في الأصل. واستبن: اطلب البيان والدلالة. وحذفت همزة «باء» للتخفيف. وفي: معطوفة على «با» في محل جر على الحكاية.

الباء[1] نحو: زيدٌ بالبصرةِ.[2] و «في» نحو: زيدٌ في المسجدِ. و «في» هي الأصل، وبها تُعتبر باء الظرفيّة.

وقوله:[3]

وقَــد يُـبَـيِّـنـانِ الـسَّـبَـبـا

قال في «شرح التسهيل»:[4] باء السببيّة هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل مُعدّاها مجازًا، نحو:[5] ﴿فأخرَجْنا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمراتِ﴾، فلو قصد إسناد الإخراج[6] إلى الهاء لصحّ وحسُن. لكنّه مجاز.[7] قال: ومنه: كتبتُ بالقلمِ، وقطعتُ بالسكّينِ. فإنّه يقال: كتبَ القلمُ، وقطعَت[8] السكّينُ. والنحويّون[9] [illegible] هذه الباء [illegible] الا[illegible]. وآ[illegible]

الاستعانة في باء السببية ممّا انفرد به. واحترز بقوله: «غالبًا» من قولهم: غضبتُ لفلانٍ، إذا غضبتَ من أجله وهو حيّ، وغضبتُ به، إذا غضبتَ من أجله[١] وهو ميّت. ومثّل الشارح[٢] السببيّة بقوله تعالى: ﴿فبِظُلم مِنَ الَّذِينَ هادُوا﴾، تبعًا لـ «شرح الكافية».[٣] ومِثال «في» السببيّة:[٤] ﴿لَمَسَّكُم فِيما أَخَذتُم﴾. وعبّر عن هذا بالتعليل في «الكافية»[٥] و «التسهيل».[٦]

وقوله:[٧]

٣٧٤ ـ بالبا استَعِنْ

مثّل باء الاستعانة في «شرح الكافية»[٨] بقوله: كتبتُ بالقلمِ. وتقدّم إدراجه لذلك في السببيّة.[٩]

وعَدِّ،[١٠]

نحو:[١١] ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم﴾. وباء التعدية هي القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به، قاله[١٢] المُصنّف. وقد[١٣] وُجِدتْ في المتعدّي،[١٤] نحو: دَفعتُ بعضَ الناسِ ببعضٍ.[١٥]

عَوِّضْ،[١٦]

باء العِوَض هي الداخلة على الأثمان والأعواض، نحو: اشتريتُ الفرسَ بألفٍ، وكافأتُ

---

(١) ح س: إذا غضبت به.
(٢) ص ٣٦٦.
(٣) ص ٨٠٤.
(٤) الآية ٦٨ من سورة الأنفال. وفي الأصل: «ومثاله في السببية». س: ومثل في السببية بقوله.
(٥) شرح الكافية الشافية ص٧٩٥. وقد تكون «في» للمصاحبة أو للمقايسة أو الإلصاق أو انتهاء الغاية أو التبعيض أو الاستعلاء.
(٦) ص ١٤٦ وشرحه ٣: ١٥٥ ـ ١٥٦.
(٧) حذفت همزة الباء للتخفيف. وقدم الجار والمجرور للحصر. واستعن أي: اقصد الاستعانة.
(٨) ص ٨٠٦.
(٩) زاد في س: وقوله.
(١٠) عد أي: اقصد التعدية.
(١١) الآية ١٧ من سورة البقرة.
(١٢) شرح التسهيل ٣: ١٤٩. والمراد بالمفعول به هنا ما هو مفعول معنى لا إعرابًا. وفيما عدا الأصل: قال.
(١٣) سقطت الواو من ت.
(١٤) زاد في ح: «إلى واحد». وانظر الارتشاف ٢: ٤٢٦.
(١٥) الباء هنا هي للاستعانة لا للتعدية. وزاد في س: وقوله.
(١٦) عوض أي: اقصد العوض. والجملة معطوفة بحرف محذوف.

الإحسانَ بضِعفٍ. وتُسمّى باء المُقابَلة، كما في «التسهيل».[١]

ألصِقِ[٢]

الإلصاق هو معناها الأصليّ. ولم يذكر لها سيبويه غيره.[٣] وقال المغاربة: الباء غير الزائدة لا تكون إلّا للإلصاق حقيقة أو مجازًا. فقد تتجرّد لهذا المعنى، وقد يدخلها مع ذلك[٤] معنى آخر. ومن أمثلة الإلصاق: وصلتُ هذا بهذا.[٥]

ومِثلَ «مَعْ»،[٦]

نحو: ﴿ونَحنُ نُسَبِّحُ بِحَمدِكَ﴾.[٧] وتُسمّى باء المُصاحَبة.[٨] وعلامتها أن يحسن في موضعها «مَعَ»، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى: ﴿قَد جاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالحَقِّ مِن رَبِّكُم﴾،[٩] أي: مع الحقّ ومُحِقًّا.[١٠]

و «مِنْ»[١١]

يعني: التي للتبعيض، نحو:[١٢] ﴿يَشرَبُ بِها عِبادُ اللهِ﴾. قيل:[١٣] وهو مذهب كوفيّ - وذكره الفارسيّ في «التذكرة» - وتبعهم القُتَيبِيّ.[١٤] ورُوي ذلك عن الأصمعيّ، في قوله:[١٥]

* شَـــرِبْـــنَ بِـــمـــاءِ الـــبَـــحـــرِ *

---

(١) ص ١٤٥. وزاد في س: وقوله.
(٢) ألصق أي: اقصد الإلصاق. والجملة معطوفة بحرف محذوف.
(٣) الكتاب ٢: ٣٠٤.
(٤) سقط: «مع ذلك» من النسخ، ثم ألحق بحاشية ت.
(٥) زاد في س: وقوله.
(٦) مثل مع أي: للمصاحبة أو المعية. ومثل: حال من الضمير المتصل في «بها»، مضافة إلى «مع» على الحكاية. وتسكن عين «مع» جوازًا قبل متحرك على لغة.
(٧) الآية ٣٠ من سورة البقرة. س ط: نحو ونسبح بحمدك.
(٨) ط: وتسمى بالمصاحبة.
(٩) الآية ١٧٠ من سورة النساء. وسقط: «من ربكم» من ت و ح و ط، ثم ألحق بحاشية ت.
(١٠) ت: «أو محقًا». وزاد في س: وقوله.
(١١) من: معطوفة على مع.
(١٢) الآية ٦ من سورة الإنسان.
(١٣) ح: وقيل.
(١٤) أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري اللغوي النحوي المعروف بابن قتيبة. توفي سنة ٢٦٧. بغية الوعاة ٢: ٦٣. ت: وتبعه القتبي.
(١٥) قسيم بيت لأبي ذؤيب، مضى في شرح البيت ٣٦٥.

قال في «شرح التسهيل»:[١] والأجود[٢] أن يُضمَّن: «شربن» معنى: رَوِينَ.[٣]

و «عَن»، بِها انطِقِ[٤]

نحو:[٥] ﴿ويَومَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بالغَمام﴾، [٦]﴿بَينَ أيدِيهِم وبأيمانِهِم﴾، أي: وعن أيمانهم. كذا[٧] قال الأخفش. ومثله:[٨] ﴿فاسأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾. وكونها بمعنى «عن» بعد السؤال منقول عن الكوفيّين، وتأوّله الشلَوبين[٩] على أنّها باء السببيّة، أي: فاسأل بسببه. وتأوّله غيره على التضمين، أي: فاعتنِ أو اهتمَّ به.[١٠] لأنّ السؤال عن الشيء اعتناء به.

وقوله:[١١]

٣٧٥ ـ «علَى» لِلاستِعلا،

هو أصل معانيها. ولم يُثبت لها كثير من البصريّين غيره، وأوّلوا ما أوهم خلافه.[١٢]

ومَعنَى «في»[١٣]

يعني: الظرفيّة، نحو:[١٤] ﴿واتَّبَعُوا ما تَتلُو الشَّياطِينُ علَى مُلكِ سُلَيمانَ﴾ أي: في ملك سليمان.[١٥] وأُوِّلَ على التضمين، أي: تَتقَوَّلُ.[١٢]

و«عَـنْ»

---

(١) في ٣: ١٥٣.

(٢) فيما عداالأصل: «والأحسن». وانظر الجنى الداني ص٤٤.

(٣) زاد في س: وقوله.

(٤) بها انطق أي: استعمل الباء في التركيب. وعن: معطوفة على مع. وجملة انطق: معطوفة على استعن. وسقط «بها انطق» مما عدا الأصل.

(٥) الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(٦) الآية ١٢ من سورة الحديد. وزاد في ت و ح: نُورُهُم يَسعَى.

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش ص٧٠٤ والجنى الداني ص٤٢.

(٨) الآية ٥٩ من سورة الفرقان.

(٩) الارتشاف ٢: ٤٢٨. س: والشلوبين تأوله.

(١٠) ح: «أو فاهتم به». وانظر الجنى الداني ص٤٢. وتكون الباء أيضًا للقسم والاستعلاء والتجريد وانتهاء الغاية وزائدة للتوكيد أو التقوية أو تحقيق التوكيد.

(١١) سقطت من ت. وعلى: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، يتعلق بخبره المحذوف: للاستعلا. وحذفت همزة الاستعلاء للتخفيف.

(١٢) زاد في س: وقوله.

(١٣) معنى: معطوف على الاستعلا، مضاف إلى «في» على الحكاية.

(١٤) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(١٥) سقطت من ط.

أي: تكون للمُجاوزة[(١)] بمعنى «عن»، كقوله:[(٢)]

* إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيرٍ *

أي: عنّي. قال في «شرح التسهيل»:[(٣)] وكذا الواقعة بعد: خَفِيَ وتَعذَّرَ واستحالَ وغَضِبَ، وأشباهِها.[(٤)] قيل: وهو مذهب كوفيّ.[(٥)] وقال به القُتَيبيُّ، وتأوّله غيرهم.

وقوله:[(٦)]

بِـ «عَن» تَجاوُزًا عَنَى مَن قَد فَطِنْ

يعني أنّ الأكثر في «عن»[(٧)] استعمالها للمجاوزة. ولذلك عُدِّي بها: صَدَّ وأعرضَ ونحوهما، وقالوا:[(٨)] «رَوَيتُ عن فُلانٍ»، لأنّ المرويّ[(٩)] مُجاوِز لمن أُخذ عنه.

وقوله:

٣٧٦ ـ وقَد تَجِي مَوضِعَ «بَعْدٍ»،[(١٠)]

يعني: «عن»، نحو:[(١١)] ﴿لَتَركَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾، أي: بعدَ طبق.[(١٢)]

و«عَلَى»،[(١٣)]

أي: وقد تجيء «عن» موضع «على»، نحو قوله:[(١٤)]

---

(١) ت ح: «تكون بمعنى المجاوزة». ثم ضرب عليها في ت وصوبت كما أثبتنا. والمجاوزة: المفارقة والبعد.

(٢) صدر بيت للقحيف العقيلي، عجزه في حاشية ت:

لَعَمرُ اللهِ أعجَبَني رِضاها

العيني ٣: ٢٨٢ والخزانة ٤: ٢٤٧.

(٣) في ٣: ١٦٣.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: «نحو حرُم عليه وبَعُد عليه أي: عنه». وهو من شرح التسهيل وانظر الإتحاف ٢: ١٣٢.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: أن البصريين يلزمون كل حرف معناه، ويؤلون الأفعال بالتضمين. وترد «على» للسببية والمصاحبة وابتداء الغاية والإلصاق والتعليل والبعدية والظرفية والاستدراك مع التحقيق.

(٦) التجاوز: المفارقة والبعد. وعنى: قصد. وفطن أي: فهم من النحاة كلام العرب. وعن: في محل جر على الحكاية. وتجاوزًا: مفعول به لعني. ومن: فاعله.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) سقطت واو العطف من النسخ.

(٩) زاد في ط: عنه.

(١٠) زاد في ح: «وعلى». وتجي: لغة في تجيء. انظر البيت ٢٦. وموضع: ظرف له. وزعم أبو حيان أن «عن» هذه ظرف.

(١١) الآية ١٩ من سورة الانشقاق. وزاد في ح: قوله.

(١٢) يعني أن «عن» للبعدية. أي: حالاً بعد حال. وزاد في ح و س: وقوله.

(١٣) على: معطوفة على بعد.

(١٤) البيت لذي الإصبع. شرح اختيارات المفضل ص٧٥٠ والعيني ٣: ٢٨٦ والخزانة ٣: ٢٢٢. ولاه أي: لله. والديان: السائس الغالب. وتخزو: تقهر وتذل. س: كقوله.

لاهِ ابنُ عَمِّكَ! لا أَفضَلتَ في حَسَبٍ عَنِّي، ولا أنتَ دَيّاني، فتَخزُوني

أي: عليّ.[(١)] وجعل المصنّف منه قولهم:[(٢)] بَخِلَ عنه. والأصل: عليه.

وقوله:[(٣)]

كَما «علَى» مَوضِعَ «عَن» قَد جُعِلا

يعني: أنّ كلّ واحدة منهما وُضعت موضع الأخرى. وتقدّم[(٤)] تمثيله. وقال بعض النحويّين: لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز[(٥)] أن تقع حيث تقع هذه الحروف. قال: فوجب تأويل ما ذكروه، ممّا يُخالف معنى المُجاوزة.

وقوله:[(٦)]

٣٧٧ ـ شَبِّهْ بِكافٍ،

هذا أشهر معاني الكاف.[(٧)]

وبِها التَّعلِيلُ قَدْ يُعنَى،

نحو:[(٨)] ﴿واذكُرُوهُ كَما هَداكُم﴾. قال في «شرح الكافية»:[(٩)] ودلالتها على التعليل كثيرة.[(١٠)]

وزائدًا لِتَوكِيدٍ وَرَدْ

نحو:[(١١)] ﴿لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ﴾ قيل: ويحتمل أن تكون «مثل» بمعنى «صفة»، فلا تكون زائدة. ومِثْلٌ ومَثَلٌ قد يُراد بهما الصفة.[(١٢)]

---

(١) سقط التفسير من النسخ.

(٢) شرح التسهيل ٣:١٥٩. وتكون «عن» للسببية والظرفية وابتداء الغاية والبدل والاستعانة والتعدية وزائدة للعوض. وزاد في ط: قد.

(٣) أي: كجعل «على» موضع «عن». والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر يجي أي: مجيئًا مثل جعل. وما: مصدرية صلتها جملة اسمية. وهو قليل جائز. انظر إعراب الجمل ص١٢٤. وعلى: في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره جملة جعل. وموضع: ظرف للفعل جعل، مضاف إلى «عن» على الحكاية.

(٤) ت س: وقد تقدم. (٥) ت ح: جاز.

(٦) شبه بكاف أي: استعملها للتشبيه.

(٧) يعنى: يقصد. وبها: يتعلقان به. والجملة خبر المبتدأ التعليل. وتقديم متعلق الخبر الفعلي على المبتدأ جائز خلافًا لما ذكر الأزهري. وزاد في س: وقوله.

(٨) الآية ١٩٨ من سورة البقرة. والراجح أن الكاف هنا للسببية. (٩) ص ٨١١.

(١٠) س: «كثير وقوله». وورد أي: عن العرب. وزائدًا: حال من فاعل ورد. ويعود على الكاف، ذكّرها بعد تأنيثها. ولتوكيد: متعلقان باسم الفاعل زائد.

(١١) الآية ١١ من سورة الشورى. ط: «يعني نحو». وفي حاشية ت عن التواتي: أن الكوفيين يقولون بزيادة «مثل»، لأن الأسماء عندهم ترد زائدة، وأنه تحمل «مثل» على معنى «صفة» فلا زيادة. وإذا جعل المعنى على الظاهر كان فيه إحالة. وهي إثبات المثل لله، سبحانه. انظر حاشية الصبان ٢:٢٢٤ ـ ٢٢٥ والإتحاف ٢:١٣٢.

(١٢) فيما عدا الأصل: ومثل قد يراد بها الصفة.

وقوله:[١]

٣٧٨ ـ واستُعمِلَ اسمًا،

استعمالها اسمًا مخصوص عند سيبويه[٢] بالشعر، نحو:[٣]

* ورُحْنا، بِكابنِ الماءِ، يُجنَبُ وَسْطَنا *

وأجازه الأخفش في الاختيار، وإليه ذهب المصنّف. وهو ظاهر كلام الفارسيّ. وشذّ أبو جعفر بن مضاء،[٤] فقال: إنّها اسم أبدًا، لأنّها بمعنى مِثل. وتأوّل بعضهم ما ورد، من دخول حرف الجرّ عليها، والإضافة والإسناد إليها،[٥] على حذف الموصوف.

وقوله:[٦]

وكَذا «عَن» و «علَى»

أمّا «عن» فتكون اسمًا، إذا دخل عليها حرف الجرّ،[٧] ولا تُجرّ إلّا بـ «من»، كقوله:[٨]

* مِن عَن يَمِينِ الحُبَيّا، نَظرةٌ قَبَلُ *

وندر جرّها بـ «على»، في قوله:[٩]

* على عَن يَمِينِي، مَرَّتِ الطَّيرُ، سُنَّحًا *

---

(١) الضمير في استعمل: يعود على الكاف. واسمًا: حال منه.

(٢) الكتاب ١ :٢٠٣.

(٣) صدر بيت لامرئ القيس عجزه:

تَصَوَّبُ فِيهِ العَيْنُ، طَورًا، وتَرتَقِي

ديوانه ص١٧٦. وابن الماء: طائر. ويجنب: يقاد. وتصوب: تتصوب أي تنحدر. يريد أن العين تنظر إلى أعلى هذا الفرس وأسفله، من إعجابها به. وكون الكاف اسمًا يعني أن ما بعدها مجرور بالإضافة.

(٤) أحمد بن عبدالرحمن اللخمي القرطبي، عرف بالقضاء وعلم العربية. توفي سنة ٥٩٢. بغية الوعاة ١ :٣٢٣. والراجح أن الكاف هي اسم إلا إذا كانت للسببية أو التعليل أو الاستعلاء أو زائدة للتوكيد أو موطئة للحال. وانظر ص٣٤٢ ـ ٣٤٥ من إعراب الجمل.

(٥) سقطت من النسخ. وفي حاشية ت عن التواتي: أن هذا نحو: جاء غلامُ كزيد، وكزيدٍ قائم، أي: جاء غلام رجل مثل زيد، ورجل مثل زيد قائم.

(٦) الإشارة إلى الاستعمال اسمًا. يريد: وتستعمل عن وعلى مثل ذلك. والكاف: خبر مقدم. وعن: في محل رفع مبتدأ على الحكاية. وقيل: ترد «إلى» اسمًا بمعنى المنتهى، و «من» بمعنى بعض.

(٧) ط: حرف جر.

(٨) عجز بيت للقطامي، صدره في حاشية ح:

فقُلتُ لِلرَّكبِ، لَمّا أن عَلا بِهِمُ،

ديوانه ص٢٨ والعيني ٣ :٢٩٧. والركب: جمع راكب. وهو راكب الإبل. والحبيا: موضع في الشام. والقبل: الأولى.

(٩) صدر بيت عجزه:

وكَيفَ سُنُوحٌ، واليَمِينُ قَطِيعُ؟

العيني ٣ :٣٠٦. والسنح: جمع سانح. وهو الطير يمر من يمينك إلى يسارك. يُتفاءل به. والقطيع: المقطوعة.

قال بعضهم: وفي نحو:(١)

* دَعْ عَنكَ نَهْبًا، صِيحَ في حَجَراتِهِ *

وأمّا «على» فذهب قوم، منهم ابن طاهر وابن خروف والشلَوبين، إلى أنّها اسم ولا تكون حرفًا، وزعموا أنّ ذلك مذهب سيبويه.(٢) ومشهور مذهب البصريّين أنّها حرف جرّ، وتكون اسمًا إذا دخل عليها «مِن»، نحو:(٣)

* غَدَتْ مِن عَلَيه، بَعدَما تَمَّ ظِمْؤُها *

قال بعضهم: وفي نحو:(٤)

* هَوِّنْ عَلَيكَ *

وزعم الفرّاء ومن وافقه من الكوفيّين أنّ «عن» و «على» إذا دخل عليهما «مِن» باقيان(٥) على حرفيّتهما، وزعموا أنّ «مِن» تدخل على حروف الجرّ كلّها، سوى: مُذ واللام والباء(٦) وفي.

وقوله:(٧)

(١) صدر بيت لامرئ القيس، عجزه في حاشية ح:

ولكِنْ حَدِيثًا، ما حَدِيثُ الرَّواحِلِ؟

ديوانه ص٩٤ والعيني ٣:٣٠٧. والنهب: الإبل المنهوبة. والحجرات: الجوانب. والرواحل: جمع راحلة. وهي الناقة. وفي حاشية ت أن نحو هذا البيت، مما اتحد فيه الفاعل والمفعول وهما ضميران ليس أحدهما منفصلًا، جعل فيه الجار اسمًا معمولاً للفعل قبله مضافًا إلى الضمير. وقريب من هذا في حاشية س. وانظر تعليقنا على بيت الأعور بعد.

(٢) قال: «على» بمنزلة «فوق» وهو اسم ولا يكون إلا ظرفًا. الكتاب ٢:٣٥ و٣١٠. وقد يكون فعلًا، يقال: على زيدٌ السطح يعليه عليًا. القاموس والتاج (علي).

(٣) صدر بيت لمزاحم العقيلي عجزه:

تَصِلُّ، وعَن قَيضٍ، بِزَيزاءَ مَجهَلِ

العيني ٣:٣٠١ والخزانة ٤:٢٥٣. يصف قطاة. والضمير في «عليه» لفرخها. والظمء: مدة صبرها عن الماء. وتصل: تصوت أحشاؤها من الظمأ. والقيض: قشرة البيض العليا. والزيزاء: ما غلظ من الأرض وارتفع. والمجهل: ما لا يهتدي فيه.

(٤) قسيم بيت للأعور الشني تتمته:

فإنّ الأُمُورَ   بِكَفِّ الإلَهِ مَقادِيرُها

الحماسة البصرية ٢:٢ والدرر ٢:٢٣. ت: «مثل ذلك». ح س: «مثل». والمسألة هنا كما في بيت امرىء القيس قبل. والصواب فيهما أن عن وعلى هما حرفان، إذ الفعل قبلهما ليس واقعًا على الضمير بعدهما وقوعه على نحو: مررتُ بي. فالفعل فيهما له مفعول ظاهر أو مقدر، وليس عمله كعمل المثال المذكور. انظر الدر المصون ٧:٢٤٢ ـ ٢٤٤. والمفصل في تفسير القرآن العظيم ص٨٦٦ و ٢١٣٨.

(٥) ط: «بقيا».

(٦) في النسخ: «والباء واللام». وانظر الجنى الداني ص٢٤٣.

(٧) من أجل أي: بسبب. ومن الثانية: في محل رفع مبتدأ على الحكاية. وجملة دخل: خبر. والألف: للإطلاق. ومن وعلى: تتعلقان بالفعل دخل. ويجوز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ عند الجمهور.

مِـن أجـلِ ذا، عَـلَـيـهِـمـا «مِـن» دَخَـلا

أي: من أجل ثبوت اسميّتهما، صحّ دخول حرف الجرّ عليهما. وخصّ «مِن» بالذكر، لانفرادها بذلك. وتقدم جرّ «عن» بـ «على».

تنبيـه: قال في «شرح التسهيل»:[١] «عن» بعد دخول «من» بمعنى: جانب، و «على» بمعنى: فوق.[٢]

[أحوال مذ ومنذ]

٣٧٩ ـ ومُذْ ومُنْذُ[٣]

اعلم أنّ لـ «مُذ ومُنذُ» ثلاثة أحوال:

الأُولى:[٤] أن يليهما اسم مُفرد مرفوع، نحو: ما رأيتُه مذ يومُ الجمعةِ، أو منذ يومانِ. وفي ذلك ثلاثة مذاهب: **الأوّل**: أنّهما مبتدآن، والمرفوع خبر. وإليه ذهب المبرّد وكثير من البصريّين. والتقدير في المعرفة: أوّلُ انقطاعِ الرؤيةِ يومُ الجمعةِ، وفي النكرة: أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومانِ.[٥] **والثاني**:[٦] أنّهما ظرفان في موضع الخبر، والمرفوع[٧] هو المبتدأ. والتقدير: بيني وبينَ لقائه يومانِ. وإليه ذهب الأخفش وطائفة من البصريّين. **والثالث**: أنّ المرفوع بعدهما فاعل بفعل مُقدّر، أي: مُنذ مضَى يومُ الجمعةِ أو يومانِ. وهما ظرفان مضافان إلى الجملة. وإليه ذهب محقّقو أهل الكوفة، واختاره السهيليّ والمصنّف في «التسهيل».[٨]

الثانية:[٩] أن يليهما جملة. والكثير كونها فعليّة، نحو:[١٠]

---

(١) في ٣: ١٤٠.

(٢) زاد فيما عدا الأصل: قوله.

(٣) في س وحاشية الأصل:

اسمانِ، حَيثُ رَفَعا ... أو أُولِيا الفِعلَ، كَجِئتُ مُذ دَعا

وبعضه في ح وحاشية ت. وأولي الفعل: كان بعده فعل ومرفوعه. ويشترط أن يكون الفعل ماضيًا. ومذ: في محل رفع مبتدأ على الحكاية. ومنذ: معطوف. واسمان: خبر. وحيث: ظرف يتعلق بالإسناد أي ثبوت النسبة بين المبتدأ والخبر. والفعل: مفعول أول للفعل أولي. والألف: نائب فاعله. وهو في الأصل مفعوله الثاني. والتقدير: جعل الفعل واليًا لهما.

(٤) جعلَ الحال هنا مؤنثة، وفي قوله: «ثلاثة» مذكرة. وفي النسخ: «الأول». وانظر الجنى الداني ص٥٠١ ـ ٥٠٤ وما يلي هنا بعد بسط الأحوال الثلاثة.

(٥) معنى هذا أن ما بيني وبين لقائه يومان. وقد يكون الفراق أقل فيهما أو أكثر: ثلاثة أو أربعة أو عشرة، لأن «منذ» بمعنى «من»، وأنت تخبر عن بعض ما مضى دون تحديد قاطع. حاشية يس ٢: ٢٠.

(٦) سقطت الواو من ط.

(٧) زاد في س: بعدهما.

(٨) ص ٩٤.

(٩) في النسخ: «الثاني». ط: الحالة الثانية.

(١٠) صدر بيت للفرزدق عجزه:

فَـسَـمـا، فـأدرَكَ خَـمـسَـةَ الأشـبـارِ

ديوانه ص٣٧٨ والعيني ٣: ٣٢١. وسما: علا وارتفع.

* مـا زالَ مُـذ عَـقَـدَتْ يَـداهُ إزارَهُ *

وقد تكون اسميّة، كقوله:(١)

* مُـذ أنـا يـافِـعُ *

وفي ذلك مذهبان: **أحدهما**: أنّ «مذ ومنذ» ظرفان مضافان إلى الجملة. وهو المختار وصرّح به سيبويه.(٢) **والثاني**:(٣) أنهما مُبتدآن، ويُقدَّر(٤) اسم زمان محذوف يكون خبرًا عنهما. والتقدير: مذ زمانُ عَقدتْ، ومذ زمانُ أنا يافعٌ. وهو مذهب الأخفش فلا يكونان عنده إلّا مُبتدأين. واختاره ابن عُصفور.

الثالثة:(٥) أن يليهما اسم مجرور، كقوله:(٦)

* ورَسـمٍ، عَـفَـتْ آيـاتُـهُ، مُـنـذُ أزمـانِ *

وفي ذلك مذهبان: **أحدهما**: أنّهما حرفا جرّ. وإليه ذهب الجمهور. وهو الصحيح. **والآخر**: أنّهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

وقد أشار في النظم إلى الأحوال الثلاثة.

فإن قلتَ: لا تُؤخذ أحكامهما من عبارته. قلتُ: أمّا الأُولى فالمفهوم(٧) من قوله: «رَفَعا» أنّهما مُبتدآن، لأنّهما لا يرفعان ما بعدهما إلّا إذا جُعل خبرَهما، لأنّ المبتدأ رافع الخبر(٨) على الأصحّ. وأمّا الثانية فيُفهم(٩) من ظاهر قوله: «أو أُوليا الفِعلَ» أنّهما ظرفان مضافان إلى الجملة، لأنّ مَن جعلهما في ذلك مبتدأين قدّر(١٠) بعدهما زمانًا هو(١١) الخبر، فلم يُولهما

---

(١) قسيم بيت للكميت، تتمته في حاشية ت:

وما زِلتُ مَحمُولاً علَيَّ ضَغِينةٌ ومُضطَلِعَ الأضغانِ،

العيني ٣: ٣٢٤. والمضطلع: القوي على الحمل. والأضغان: جمع ضغن. وهو الحقد والثأر. واليافع: الذي ناهز الحلم.

(٢) الكتاب ١: ٢٠٩. ت س: سيبويه به.

(٣) سقطت الواو من ت و ح.

(٤) ت: «وتقدر». ط: «ونقدر».

(٥) في النسخ: «الثالث». ط: الحالة الثالثة.

(٦) عجز بيت لامرئ القيس صدره:

قِفا، نَبكِ مِن ذِكرَى حَبيبٍ وعِرفانِ

ديوانه ص٨٩ والعيني ٣: ٣١٩. وقوله عرفان أي: تعرُّف الديار. وعفت: درست. والآيات: العلامات. ح: عفت آثاره.

(٧) ح: «الأول فمفهوم». س: الأول فالمفهوم.

(٨) س: للخبر.

(٩) في النسخ: ففهم.

(١٠) ط: وقدر.

(١١) في النسخ: وهو.

الفعل إلّا لفظًا. وأمّا الثالثة[١] فقد عدّهما مع[٢] حروف الجرّ، فيما تقدّم.[٣] والحاصل: أنّهما قبل المرفوع مبتدآن، وقبل الفعل ظرفان، وقبل المجرور[٤] حرفان. والمختار ما اختاره في «التسهيل».[٥]

فإن قلتَ: لو قال:[٦]

* أو أُولِيا الجُملةَ، نَحوَ: مُذ دَعا *

لأجاد،[٧] لتندرج[٨] الاسميّة. قلتُ: هو[٩] كذلك. والعذر له، في الاقتصار على الفعل، أنّه الكثير.

فإن قلتَ: شرط المرفوع[١٠] بعدهما والمجرور بهما أن يكون اسم زمان، ولم يُنبّه عليه. قلتُ: بل نصّ عليه أوّلَ الباب.[١١]

ثمّ أشار إلى معناهما، بقوله:[١٢]

٣٨٠ ـ وإن يَجُرّا، في مُضِيٍّ، فكَمِنْ ... هُما، وفي الحُضُورِ مَعنَى «في» استَبِنْ

يعني: أنّهما لابتداء الغاية إن جرّا ماضيًا، نحو: ما رأيتُه مُذْ يوم الجمعةِ، وللظرفية إن جرّا حاضرًا، نحو: ما رأيتُه مُذْ يومِنا.[١٣] وزاد في «التسهيل»:[١٤] أنّهما يكونان بمعنى «من» و «إلى» معًا، فيدلّان على الابتداء والانتهاء. وضابط ذلك أنّهما إن دخلا على ماض معرفة

(١) في النسخ: الثالث.
(٢) ت: من.
(٣) البيت ٣٦٥.
(٤) قولك: ما رأيته منذ يومين، يعني أن مدة الفراق يومان كاملان، لأن «منذ» بمعنى «من» و «إلى»، أي: هي لابتداء الغاية وانتهائها معًا. التوضيح ٢: ١٧ ـ ١٨. وانظر شرح البيت ٣٨١.
(٥) ص ٩٤.
(٦) ح: فلو قال.
(٧) سقطت من النسخ.
(٨) زاد في ط: الجملة.
(٩) ت: وهو.
(١٠) ط: شرط في المرفوع.
(١١) في البيت ٣٦٦.
(١٢) يجرا أي: اسمًا. والمضي: الزمن الماضي. والحضور: الزمن الحاضر. ومعنى في استبن أي: اطلب بهما بيان معنى «في». وهو الظرفية الزمانية. والكاف: خبر مقدم لـ «هما»، مضاف إلى «من» على الحكاية. وفي الأولى: تتعلق بيجر، والثانية: باستبن، والثالثة: في محل جر بالإضافة على الحكاية للمفعول به المقدم. وجملة استبن: معطوفة على «كمن هما»، فهي مثلها في محل جر. وقد تزاد الفاء قبل الفعل في مثل هذا الموقع، كما في الآية ٨ من سورة الشرح.
(١٣) في حاشية ت عن التواتي: وكذا: مذ شهرنا وسنتنا وعامنا....
(١٤) ص ٩٤.

فهما بمعنى «من»، أو على حاضر معرفة فهما بمعنى «في»، أو على نكرة فهما بمعنى «من» و«إلى» معًا، نحو: ما رأيتُه مذْ أربعةِ أيّامٍ.[(١)]

[زيادة ما]

وقوله:[(٢)]

٣٨١ ـ وبَعدَ «مِن» و «عَن» وباءٍ، زِيدَ «ما»

مثال زيادتها بعد «من»:[(٣)] ﴿مِمّا خَطِيئاتِهِم﴾، وبعد «عن»: ﴿عَمّا قَلِيلٍ﴾،[(٤)] وبعد الباء: ﴿فبِما رَحْمةٍ﴾.[(٥)]

وقوله:[(٦)]

فلَم يَعُق، عَن عَمَلٍ، قَد عُلِما

يعني: أنّ «ما» لم تكفّها عن[(٧)] الجرّ، كما في الآيات. وذكر في «التسهيل»:[(٨)] أنّ «ما» قد تكفّ الباء، وتُحدث فيها معنى التقليل،[(٩)] كقوله:[(١٠)]

* لَبِما قَد تُرَى، وأنتَ خَطِيبُ *

وقال في «الكافية»:[(١١)]

* وقَد تَرُدُّ الباءَ «ما» كرُبَّما *

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: أي: من أول الأربعة إلى انتهائها.
(٢) بعد: ظرف للفعل زيد، مضاف إلى «من» على الحكاية. وما: نائب فاعل.
(٣) الآية ٢٥ من سورة نوح. وزاد في ح: «نحو قوله عز وجل». ط: مما خطاياهم.
(٤) الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.
(٥) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران. وزاد في ت و ح: مِنَ اللهِ.
(٦) لم يعق: لم يشغل ولم يمنع. وضمير الفاعل يعود على «ما». وفي النسخ: «فلم تعق». وفي حاشية س أن «ما» تكف «إنّ» وأخواتها، لأن عملهن خلاف الأصل، فهي تخرجها عما ليس أصلاً لها، ولا تكف حروف الجر لأن عملهن أصل.
(٧) زاد في ح: العمل وهو.
(٨) ص ١٤٧ وشرحه ٣: ١٧٢.
(٩) ط: التعليل.
(١٠) عجز بيت لصالح بن عبدالقدوس صدره:

فلَئن صِرتَ لا تُحِيرُ جَوابًا

العيني ٣: ٣٤٧. وأحار جوابًا: رده.
(١١) شرح الكافية الشافية ص٨١٦ ـ ٨١٧. يريد أن «ما» قد تجعل الباء للتقليل بمعنى: ربّما. وفي حاشية ت: «أي: تكف» تفسيرًا لـ «ترد». وهو وهم. والشطر عجز بيت صدره:

وزِيدَ بَعدَ «مِن» و «عَن» والباءِ «ما»

ونُوزِعَ في ذلك.[١]

وقوله:[٢]

٣٨٢ ـ وزِيدَ بَعدَ «رُبَّ» والكافِ، فكَفْ وقَـدْ يَـلِيـهِـمـا، وجَـرٌّ لَم يُـكَـفْ

يعني: أنّ «ما» تُزاد بعد «رُبّ» والكافِ كافّةً وغيرَ كافّة. مثالها كافّةً: ﴿رُبَما يَوَدُّ﴾،[٣] وقولُ الشاعر:[٤]

لَعَـمـرُكَ، إنَّـنِـي وأبـا حَـمِـيـدٍ كَـمـا الـنَّـشـوانُ، والـرَّجُـلُ الـحَـلِيـمُ

وأجاز ابن يَسعُون[٥] كون «ما» في «رُبما يودّ» نكرةً موصوفة، أي: رُبَ ودٍّ يَودُّ.[٦] وأجاز غيره في البيت كون «ما» مصدريّة، على مذهب من أجاز وصلها بالاسميّة.[٧] ومثالها غيرَ كافّة:[٨]

* رُبَّـمـا ضَـربـةٍ، بِـسَـيـفٍ صَـقِـيـلٍ *

وقولُ الآخر:[٩]

* كَـمـا الـنّـاسِ، مَـجـرُومٌ عـلَـيـهِ، وجـارِمُ *

بجرّ «ضربة» و «النّاس».

فإن قلتَ: ما الأغلبُ على «ما» بعد «رُبّ» والكافِ؟ قلتُ: يُفهم من قوله: «وقد» أنّ الكفّ هو الغالب.[١٠] وصرّح به في «الكافية».[١١]

---

(١) صحح أبو حيان أن الباء للسبب و «ما» مصدرية لا كافة. الارتشاف ٢ :٤٢٩ والإتحاف ٢ :١٣٤. وفي حاشية ت عن التواتي: أن النزاع في الاستدلال ببيت صالح بن عبدالقدوس على التقليل، لأن المرثي به كان كثيرًا ما يخطب.

(٢) في النسخ: «وقد تليهما». وكف: منع من الجر. ويليهما: يقع بعدهما. ويكف: يمنع. ورب: في محل جر بالإضافة على الحكاية. وجاز الابتداء بجر وهو نكرة لوقوعه بعد واو الحال. وحذفت الفاء مرتين للوقف.

(٣) الآية ٢ من سورة الحجر. وزاد في النسخ: الَّذِين كَفَرُوا.

(٤) زياد الأعجم. العيني ٣ :٣٤٨. وفي النسخ: الحكيمُ.

(٥) أبو الحجاج يوسف بن يبقى التجيبي الأندلسي، أديب نحوي لغوي فقيه. توفي في منتصف القرن السادس. بغية الوعاة ٢ :٣٦٣.

(٦) س: «رب ود يوده». ط: ربه ود يود.

(٧) ت ح ط: بالجملة الاسمية.

(٨) صدر بيت لعدي بن الرعلاء، عجزه في حاشية ت:

دُونَ بُـصـرَى، وطَـعـنـةٍ نَـجـلاءِ

الأصمعيات ص١٧٠ والعيني ٣ :٣٤٣ والخزانة ٤ :١٨٧. وبصرى: اسم موضع. والنجلاء: الواسعة.

(٩) عجز بيت لعمرو بن براقة، صدره في حاشية ت:

ونَـنـصُـرُ مَـولانـا، ونَـعـلَـمُ أنَّـهُ

المؤتلف والمختلف ص٦٧ والعيني ٣ :٣٣٢. والمجروم عليه: المظلوم. ت: «وقول الشاعر». س: وقوله.

(١٠) فيما عدا الأصل: الأغلب.

(١١) شرح الكافية الشافية ص٨١٦.

[حذف حرف الجر]

وقوله:[١]

٣٨٣ ـ وحُذِفَتْ «رُبَّ»، فجَرَّتْ، بَعدَ «بَلْ»   والفا، وبَعدَ الواوِ شاعَ ذا العَمَلْ

مثال ذلك بعد «بل» قول رؤبة:[٢]

* بَل بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ *

وبعد الفاء قوله:[٣]

* فحُورٍ قد لَهَوتُ بِهِنَّ، عِينِ *

وبعد الواو:[٤]

* ولَيلٍ، كَمَوجِ البَحرِ، أرخَى سُدُولَهُ *

وقد تجرّ محذوفةً دونهنّ، كقوله:[٥]

* رَسمِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِهْ *

وفي «التسهيل»:[٦] يجر بـ «رُبَّ» محذوفةً بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثرَ، وبعد «بل» قليلًا، ومع التجرّد أقلّ.[٧] ونُوزِعَ في كونه كثيرًا بعد الفاء،[٨] إلّا إن أراد: بالنسبة إلى «بل».

---

(١) جرت أي: الاسم. وحذفت همزة الفاء للتخفيف. وشاع: كثر. والإشارة بذا العمل إلى الجر بربّ المحذوفة. ورب: في محل رفع نائب فاعل على الحكاية. وبل: في محل جر على الحكاية بإضافة بعد إليه. وبعد الثاني: ظرف للفعل شاع. وذا: فاعل. والعمل: بدل منه.

(٢) ديوانه ص١٥٠ والعيني ٣: ٣٣٥. والفجاج: جمع فج. وهو الطريق. والقتم: الغبار.

(٣) صدر بيت للمتنخل، عجزه:

نَواعِمَ، في المُرُوطِ، وفي الرِّياطِ

ديوان الهذليين ٢: ١٩ والعيني ٣: ٣٤٩. والحور: جمع حوراء. والعين: جمع عيناء. والمروط: جمع مرط. وهو كساء يشتمل به. والرياط: جمع ريطة. وهي الملاءة.

(٤) صدر بيت لامرئ القيس، عجزه في ط وحاشية ت:

عَلَيَّ، بأنواعِ الهُمُومِ، لِيَبتَلي

ديوانه ص١٨ والعيني ٣: ٣٣٨. والسدول: جمع سدل. وهو الستر. ويبتلي: يختبر. ت: «وبعد الواو كقول الشاعر». ح ط: وبعد الواو قوله.

(٥) صدر بيت لجميل بثينة، عجزه في ط:

كِدتُ أقضِي الحَياةَ، مِن جَلَلِهْ

ديوانه ص١٨٨ والعيني ٣: ٣٣٩ والخزانة ٤: ١١٩. والرسم: ما درس من الآثار. والطلل: ما شخص منها. والجلل: العظمة.

(٦) ص ١٤٨.

(٧) وقيل: وبعد «ثم» نادرًا. وزاد في ط: هـ.

(٨) فوقها في ت عن ابن غازي ٢: ١٣٤ أن المنازع له أبو حيان.

وليس الجرّ بالفاء و «بل». قال[١] في «التسهيل»:[٢] باتّفاق.[٣] وحكى الاتّفاقَ ابن عصفور.[٤] وفي «الارتشاف»:[٥] وزعم بعض النحويّين أنّ الخفض هو بالفاء و «بل»، لنيابتهما مناب «رُبّ».[٦] وأمّا الواو فذهب المبرّد والكوفيّون إلى أنّ[٧] الجرّ بها. والصحيح أنه بـ «رُبّ» المُضمرة. وهو مذهب البصريّين.

وقوله:[٨]

٣٨٤ ـ وقَد يُجَرُّ بِسِوَى «رُبَّ»، لَدَى حَذفٍ، وبَعضُهُ يُرَى مُطَّرِدا

الجرّ بسوى «رُبّ» محذوفًا[٩] ضربان: مُطّرد، وغير مُطّرد. فالمُطّرد في مواضع:[١٠]

الأوّل: لفظ الجلالة، في القَسَم، دون عِوض.[١١]

الثاني: المعطوفُ على خبر «ليس» و «ما»، الصالحُ لدخول الباء، نحو:[١٢]

بَدا لِيَ أنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شَيئًا، إذا كانَ جائيا

الثالث: بعد «ألا»، نحو:[١٣]

* ألا رَجُلٍ جَزاهُ اللهُ خَيرًا *

يريد: ألا مِن رجلٍ.

---

(١) ت: وقال. (٢) ص ١٤٨.

(٣) زاد في ط: هـ.

(٤) فيما عدا الأصل: وحكى ابن عصفور الاتفاق.

(٥) في ٢: ٤٦٢.

(٦) زاد في ط: «هـ». وبقية الفقرة هي من الارتشاف بتصرف.

(٧) س: فمذهب المبرد والكوفيين أن.

(٨) سوى أي: غير. ولدى أي: عند، وهو ظرف ليجر. وحذف أي: له. وبسوى: في محل رفع نائب فاعل ولا يعلقان. ورب: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. ومطردًا: مفعول به ثان.

(٩) ت: «محذوف». ح: فمحذوف.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٣: ١٨٩ ـ ١٩٣ والارتشاف ٢: ٤٧٠ ـ ٤٧٣. ويرى سيبويه أن المصدر المؤول من «أن» أو «أنّ» أو «كي» وما بعدها، إذا حذف حرف جر، محله الجر خلافًا للخليل. والاختيار أنه في محل نصب بنزع الخافض. انظر المغني ص٥٨٠ والتصريح ١: ٣١٣ وإعراب الجمل ص٣٢٩ ـ ٣٣٠. وإنما يصح مذهب سيبويه فقط في نحو: لا بد أنك ذاهب ولا محالة أني قادم.

(١١) نحو: اللهِ إنك ناجح. ويقال: اللهَ، بالنصب.

(١٢) البيت ينسب إلى زهير. ديوانه ص١٦٩ والعيني ٢: ٣٦٧ والخزانة ٣: ٦٦٥. وقوله «سابق» صالح لدخول الباء لأنه لم ينقض نفيه هنا. ط: نحو قوله.

(١٣) صدر بيت لعمرو بن قعاس عجزه:

يَدُلُّ علَى مُحَصِّلةٍ، تَبِيتُ

الاختياري ص٢١٣ والعيني ٢: ٢٦٦ والخزانة ١: ٤٥٩. والمحصلة: المرأة تستخرج الذهب من تراب المعدن. وفي النسخ: الثالث نحو.

الرابع: بعد «كم» الاستفهاميّة: إذا جُرّت بالحرف،[١] نحو: بكم درهمٍ اشتريتَه؟[٢] خلافًا للزجّاج في قوله: إنّ الجرّ بإضافتها.

الخامس: في جواب ما تضمّن مثل المحذوف، نحو: «زيدٍ» في جواب: بِمَن مررتَ؟

السادس: في المعطوف على ما تضمّنه بحرفٍ متّصلٍ:[٣]

* ولِلطَّيرِ مَجرًى، والجُنُوبِ مَصارِعُ *

السابع: في المعطوف على ما تضمّنه بحرفٍ منفصلٍ بـ «لا»، نحو:[٤]

مـا لِـمُـحِـبٍّ جَـلَدٌ، أن يُـهـجَـرا ... ولا حَـبِـيـبِ رأفـةٌ، فـيَـجـبُـرا

الثامن: في المعطوف على ما تضمّنه بحرفٍ منفصلٍ بـ «لو». ذكر أبو الحسن في «المسائل» أنّه يقال: جِيءْ بزيدٍ أو عمروٍ، ولو كلَيهِما.[٥] قاله المُصنّف.[٦] وأجود من هذا المثالِ: جِئْ بزيدٍ وعمرٍو، ولو أحدِهما.[٧] لأنّ المُعتاد أن يكون ما بعد «لو» أدنى.[٨]

التاسع: في المقرون بالهمزة بعد ما تضمّنه، نحو: مررتُ بزيدٍ. فتقول: أزيدِ بنِ عمرٍو؟ حكاه[٩] الأخفش في «المسائل».

العاشر: في المقرون بـ «هلّا» بعد ما تضمّنه، كأن يقال: جئتُ بدرهمٍ، فتقول: هلّا[١٠] دينارٍ. قال الأخفش: وهذا كثير.[١١]

---

(١) ح: بحرف.

(٢) ط: اشتريت ثوبك.

(٣) يريد: المعطوف بحرف متصل به على ما تضمن مثل المحذوف. انظر التسهيل ص١٤٨ والأشموني ٢:٢٣٤ وحاشية الصبان. والشاهد عجز بيت للبعيث صدره:

ألا يـا لَقَـومِـي، كُـلُّ مـا حُـمَّ واقِـعُ

العيني ٣:٣٥٢. وحم: قدر. والجنوب: جمع جنب. وهو مجرور بحرف محذوف، لا بالعطف على الطير، لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين. كذا قيل.

(٤) العيني ٣:٣٥٣. والجلد: قوة الاحتمال. والرأفة: الرحمة والشفقة.

(٥) أي: ولو كان المجيء بكليهما. فالفصل أيضاً بـ «كان المجيء».

(٦) شرح التسهيل ٣:١٩١.

(٧) ويفضل هذا المثال ما قبله، أن الجر فيه ظاهر محقق، خلافًا لذاك فإنه يحتمل النصب ولو كان المجيء به كليهما، لأن «كليهما» في حكم المثنى. وسقط «كليهما... ولو» من ط. وانظر شرح التسهيل. على أن الأكثر في مثل هذا النصب خبرًا لكان المحذوفة مع اسمها.

(٨) هذا على زعم ابن هشام اللخمي أن «لو» ههنا للتقليل. وكأنه تعميم لما في الآيات ٤٢ و٤٣ من سورة يونس و٤٣ من سورة الزمر. على أن ما في الآيات ٢٢ من سورة المجادلة و١٧ من سورة يوسف و٧٨ من سورة النساء خلافه. ومثلها كثير. وانظر الجنى الداني ص٢٩٠ وشرح قواعد الإعراب ص٤٢٦.

(٩) في النسخ: وحكاه.

(١٠) ت س: فهلا.

(١١) ط: أكثر.

الحادي عشر: في المقرون بـ «إنْ» بعد ما تضمّنه، نحو: امررْ بأيِّهم هو أفضلُ، إن زيدٍ وإن عمرٍو. أجازه يُونس،[1] وجعل سيبويه إضمارَ الباء بعد «إنْ» لتضمّن ما قبلها إيّاها أسهلَ من إضمار «رُبّ» بعد الواو. فعُلم بذلك اطّراده.

الثاني عشر: في المقرون بفاء الجزاء بعد ما تضمّنه. حكى يُونس: مررتُ برجلٍ،[2] إلّا صالحٍ فطالحٍ. على تقدير: إلّا أمرَّ[3] بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ.

جميع[4] هذه المواضع مُطّرد يُقاس عليه[5] عند المُصنّف. والذي قرّره المغاربة أنّه لا يجوز حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله، إلّا في[6] القسم، وفي باب «كم» على خلاف.

وأمّا غير المُطّرد فسُمع منه أبيات، منها قول الشاعر:[7]

إذا قِيلَ: أيُّ النّاسِ شَرُّ قَبِيلةٍ؟ أشارتْ، كُلَيبٍ، بالأكُفُّ الأصابِعُ

قال في «التسهيل»:[8] ولا خلاف في شذوذ[9] بقاء الجرّ، في نحو:

*أشارتْ، كُلَيبٍ، بالأكُفُّ الأصابِعُ *

---

(١) الكتاب ١:١٣٣. وإن ههنا: للتفصيل. والجار والمجرور بعدها بدل ثم معطوفان. ط: وأجازه يونس.

(٢) زاد في ط: «صالح». وانظر حاشية الصبان ٢:٢٣٥ والكتاب ١:١٣٢ ـ ١٣٣ وشرح التسهيل والارتشاف.

(٣) ح س ط: أمرر.

(٤) ط: فجميع.

(٥) في النسخ: «مطردة يقاس عليها». وانظر شواهد التوضيح ص٩٣ ـ ٩٤. وفي الكتاب ١:٢٧٣ و٢٩٤ و٤٦٥ ما يشعر باطراد نحو: لاهِ أبوك، أي: لله أبوك.

(٦) زاد في ت و ح و ط: باب.

(٧) مضى في شرح البيت ٢٧٢.

(٨) ص ٨٣.

(٩) في الشذوذ هذا إمعان في السخرية والهجاء. ولو نصب لفقد ذلك. وقد أكده بالقلب في التركيب، حين جعل الأصابع تشير بالأكف. والأصل: أشارت الأكف بالأصابع. فكأن الإشارة هنا بالأكف كلها للمبالغة، وتأخير الفاعل تحقيق للتوكيد والمبالغة.

الإضافة

٣٨٥ ـ نُونًا تَلِي الإعرابَ، أو تَنوِينًا، مِمّا تُضِيفُ، احذِفْ، كَطُورِ سِينا[١]

شمل قوله: «نونًا تلي الإعراب» نون المُثنى والمجموعِ على حدِّه، وما أُلحق بهما، نحو: رأيتُ غلامَيكَ وخادِميكَ، واقبضْ اثنَيكَ[٢] وعِشرِيكَ. واحترز من نون لا تلي الإعراب، نحو نون[٣] «مَساكين»، و «سِنِين» في لغة من أعربه بالحركات، فإنّها لا تُحذف للإضافة. وشمل قوله: «أو تنوينًا» الظاهرَ كقولك في «طورٌ»: طورُ سينا،[٤] والمُقدّرَ[٥] كقولك في «دراهمُ»: هذه دراهمُكَ. قاله في «شرح الكافية».[٦]

تنبيه: فُهم، من[٧] اقتصاره على التنوين والنون،[٨] أنّ غيرهما لا يُحذف. وقد تُحذف تاء التأنيث.[٩] قال في «الكافية»:[١٠]

* فــي كَــلِمــاتٍ سُــمِـعَــتْ، فــلا يُــزَدْ *

---

(١) تلي الإعراب أي: تقع بعد علامة الإعراب. ومما تضيف أي: مما تريد إضافته إلى غيره. والطور: الجبل. وسينا: موضع بالشام. ونونًا: مفعول به مقدم لاحذف. وتنوينًا: معطوف عليه. ومما: متعلقان بالفعل احذف. والإضافة لغة هي الإسناد والإلصاق والإيصال، واصطلاحًا هي تركيب تقييدي بين اسمين يوجب لثانيهما الجر. والأل مضاف والثاني مضاف إليه. وقيل العكس. الهمع ٢:٤٦. وفي حاشية ت: أن الإضافة أحد أسباب سقوط التنوين، وأن المصنف ذكر الأسباب كلها في «شرح التسهيل». وهي منع الصرف، والإضافة، ودخول الألف واللام، والعلمية مع الوصف بـ «بن» مضاف إلى علم، والبناء.

(٢) ت س: اثنتيك. (٣) سقطت من ت و ط.

(٤) ح: في طور سيناء طور.

(٥) في حاشية ت عن شمس الدين: أن «دراهم» لما أضيف نوى صرفه، فقدر فيه التنوين، ثم حذف للإضافة.

(٦) ص ٨٩٩.

(٧) زاد في ط: كلامه.

(٨) س: النون والتنوين.

(٩) في حاشية س: يشترط أمن اللبس، احترازًا من أسماء الأجناس التي بينها وبين مفرداتها سقوط التاء. فلا يجوز قولك: «هذه بقرُ زيدٍ»، وأنت تريد: بقرة زيد. إذ لا دليل يدل على ذلك.

(١٠) شرح الكافية الشافية ص٨٩٨. وصدر البيت في ح و ط وحاشية س:

وحَــذفُ تــا الــتــأنِــيــثِ مِــنــهُ قَــد يَــرِدْ

ت س ط: «فلا نَزِد». ح: «فلا تُزَدْ». وفي شرح الكافية: فلا تُرَدّ.

ومنه قراءة بعضهم:[١] ﴿لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّهُ﴾، أي: عُدّتَهُ. وظاهر كلام الفرّاء أنه قياس، جعل منه:[٢] ﴿وإقامَ الصَّلاةِ﴾.

وقوله:[٣]

٣٨٦ ـ والثّانِيَ اجرُرْ،

في الجارّ له أقوال: **أحدها**: أنه المُضاف. **والثاني**: أنّه الحرف المَنْوِيّ. **والثالث**: أنّه معنى الإضافةِ. والأوّل مذهب سيبويه،[٤] وهو الصحيح، لاتّصال الضمائر به. ولا تتّصل إلّا بعاملها.

وقوله:[٥]

وانـوِ «مِـن» أو «فـي»، إذا　　لَم يَـصـلُحِ الّا ذاكَ، والـلّامَ خُـذا

٣٨٧ ـ لِما سِوَى ذَينِكَ،[٦]

يعني: أنّ الإضافة على ثلاثة أقسام:

الأوّل: مُقدّر بـ «مِن». وضابطه أن يكون المُضاف بعض المضاف إليه، مع صحّة إطلاق اسمه عليه، نحو: خاتمُ فضّةٍ. قال في «شرح التسهيل»:[٧] ومن هذا النوع إضافة الأعدادِ إلى المعدودات، والمقاديرِ إلى المُقدَّرات.[٨] انتهى. وفي إضافة الأعداد إلى المعدودات خلاف: مذهب[٩] ابن السرّاج أنّها مُقدّرة بـ «مِن». وذهب الفارسيّ إلى أنّها[١٠] باللام. فإن أضفت عددًا إلى عدد، نحو: «ثلاثمِائةٍ»، اتّفقا على أنّها بـ «مِن».[١١] فإن لم يصحّ[١٢] إطلاق اسمه

---

(١) الآية ٤٦ من سورة التوبة.

(٢) الآية ٢٧ من سورة النور. وزاد في س و ط: «قوله تعالى». وانظر معاني القرآن ٢:٢٥٤ وشرح البيت ٤٥٠.

(٣) ط: «ثم قال». والثاني: ثاني المتضايفين، وهو الاسم المضاف إليه، مفعول به مقدم. والجملة معطوفة على: احذف. وما بينهما اعتراض.

(٤) الكتاب ١:٢٠٩. وقيل: الجار للمضاف إليه هو «عند» مقدرة.

(٥) ط: «ثم قال». وانو من أو في أي: اقصد معنى «من» البيانية مشوبة بالتبعيض، أو معنى «في» الظرفية. وحذفت همزة «إلا» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. والإشارة إلى معنى «من» أو «في». واللام خذ أي: اجعل معنى اللام ملحوظًا. ومن: في محل نصب مفعول به على الحكاية. وإذا: ظرف لانو. وخذا: فعل أمر مبني على الفتح. والألف: بدل من نون التوكيد في الوقف.

(٦) الإشارة إلى معنى «من» ومعنى «في». واللام: تتعلق بخذ. وسوى: خبر لمحذوف ومضاف. والجملة صلة ما.

(٧) في ٣:٢٢٣.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: نحو: ثلاثة رجال ومنَوا عسل. فالرجال والعسل جنسان للمضافين، لأنهما يشملان ذلك.

(٩) س: فمذهب.

(١٠) فيما عدا الأصل: ومذهب الفارسي أنها.

(١١) ط: بمعنى من.

(١٢) ت س: لم يصلح.

عليه، نحو: «يدُ زيدٍ»، فهي بمعنى اللام على الصحيح. وذهب ابن كَيسانَ إلى أنها بمعنى «مِن».

الثاني: مُقدّر بـ «في». وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفًا وقع فيه المضاف، نحو:[١] ﴿بَل مَكرُ اللَّيلِ والنَّهارِ﴾. قال المُصنّف:[٢] وأغفل أكثر[٣] النحويّين الإضافة بمعنى «في». وهي ثابتة في الكلام الفصيح، بالنقل الصحيح. انتهى. وعن عبدالقاهر أنّ ثَمَّ إضافةً تتقدّر بـ[٤] «في». وذلك قولنا: فلانٌ ثَبْتُ الغَدَرِ.[٥] والغدر: المكان الصلب. ومذهب الجمهور أنّ الإضافةَ لا تتقدّر[٦] بغير «مِن» واللام، ونحوَ: «بَل مَكرُ اللَّيلِ والنَّهارِ» مُقدَّر باللام[٧] عندهم، على التوسّع.

الثالث: مُقدّر باللام. وهو ما سوى النوعين المُتقدّمين. وتقدير اللام هو الأصل. ولذلك يُحكم به مع صحّة تقديرها وتقدير غيرها، نحو: يدُ زيدٍ. ولذلك خُصّت بالإقحام، في نحو:[٨]

* يــــا بُـــــؤسَ لِلحَـــــربِ *

وذهب ابن الضائع[٩] إلى أنّ الإضافة بمعنى اللام، على كلّ حال. وفي «الارتشاف»:[١٠] والذي أذهب إليه أنّ الإضافة تُفيد الاختصاص، وأنّها ليست على تقدير حرف ممّا ذكروه، ولا على نيّته.[١١]

---

(١) الآية ٣٣ من سورة سبأ.
(٢) شرح الكافية الشافية ص٩٠٦ وشرح التسهيل ٣:٢٢١ والارتشاف ٢:٥٠٢.
(٣) فيما عدا الأصل: كثير من.
(٤) في النسخ: تقدر.
(٥) الثبت: الثابت. والمعنى أنه يثبت في كل ما أخذ فيه من عمل أو قتال أو جدال أو كلام.
(٦) ت: لا تقدر.
(٧) في حاشية ت عن التواتي: أن اللام للملك، فالليل كالفاعل للمكر. فهو على التوسع كما قالوا: أنبت الربيع البقل، ونهاره صائم وليله قائم. والمراد: أنبت الله البقل في الربيع، وصائم هو في النهار وقائم في الليل. وانظر الإتحاف ٢:١٣٥.
(٨) قسيم بيت لسعد بن مالك تتمته:

الّتِـــــي وَضَــعَــتْ أراهِــطَ، فـــاســتَــراحُـــوا

شرح الحماسة ص٥٠٠ والخزانة ١:٢٢٤. وفي النسخ: «بالإقحام نحو». والبؤس: الشدة. والنداء للتعجب. ووضعتهم: خلفتهم عن القتال.
(٩) أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتامي الإشبيلي، وإمام في العربية والكلام. توفي سنة ٦٨٠. البلغة ص١٥٩ - ١٦٠. ط: «ابن الصائغ». وفي الحاشية أنه محمد بن عبدالرحمن المتوفى سنة ٧٧١.
(١٠) في ٢:٥٠٢. وفيه أن الكوفيين زادوا الإضافة بمعنى «عند». نحو: هذه ناقة رقودُ الحلبِ، أي: عند الحلب.
(١١) زاد في ط: هـ.

[المعنوية واللفظية]

وقوله:[(١)]

واخصُصْ أوّلا أو أعطِهِ التَّعريفَ، بالَّذي تَلا

يعني: أنّ المُضاف يتخصّصُ بالثاني إن كان نكرة، نحو: غلامُ رجلٍ، ويتعرّفُ به إن كان معرفة، نحو: غلامُ زيدٍ. هذا إذا[(٢)] كانت الإضافة معنويّة. فإن كانت لفظيّة فقد نبّه عليها، بقوله:[(٣)]

٣٨٨ ـ وإن يُشابِهِ المُضافُ «يَفعَلُ»، وَصفًا، فعَن تَنكِيرِهِ لا يُعزَلُ

«يفعلُ» هو الفعل المضارع. يعني: أنّ المضاف إذا كان وصفًا يُشابه الفعل المضارع، في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال،[(٤)] لم يتعرّف بالمضاف إليه، لأنّ إضافته غير محضة، لا تُفيد إلّا تخفيف اللفظ.

فإن قلتَ: هل تُقدَّر اللام في الإضافة اللفظيّة؟ قلتُ: لا، إذ هي ليست على معنى حرف ممّا سبق، خلافًا لبعض المتأخّرين، في زعمه أنّ إضافة اسم الفاعل والأمثلةِ،[(٥)] واسم المفعول المضافِ إلى المنصوب،[(٦)] على معنى اللام. واستدلّ بأنّ وصولها[(٧)] إلى المفعول

---

(١) الأول: أول المتضايفين وهو المضاف. واخصصه أي: احكم بتخصيصه، أي: قلة اشتراكه. وأو: للتقسيم. والتعريف: الكون معرفة. والذي تلا: المضاف إليه. وقد تنازع في الجار والمجرور كل من الفعلين قبل. والباء: للسببية.

(٢) في النسخ: إن.

(٣) يشابه: يماثل. وأراد بيفعل الفعل المضارع أية كانت صيغته. والوصف هنا مصطلح لغوي لا نحوي، يشمل الخبر والحال والصفة... وتنكيره أي: تنكير المضاف. ولا يعزل أي: لا ينحى. والمراد: يبقى على تنكيره. وفيه نظر لأن قولك: «زيد شاربُ اللبنِ غدًا» ليس «شارب» فيه نكرة. وإنما هو متخصص بمعموله قبل الإضافة، إذا قلت: شاربٌ لبنًا، وهو أخص من «شارب» غير العامل. بل إن قولك: «زيد شاربٌ» في «شاربٌ» تخصيص أيضاً، بخلاف نحو: ذلك قلم. وابن مالك في هذا تابع لابن الضائع. التصريح ٢:٢٨. وقد يعتذر له هنا بأنه أراد التنكير غير المحض. وهو بمعنى التخصيص. ويفعل: في محل نصب مفعول به على الحكاية. ووصفًا: حال من المضاف لازمة. وقد اقترن جواب الشرط بالفاء، مع أن فعله مضارع، لتقدم المعمول عليه. والحق أن في الإضافة اللفظية ضربًا من الزيادة والمبالغة في التخصيص بغير الإضافة، وتوكيد العمل الإعرابي بصورتين: لفظية ومعنوية.

(٤) ت ط: «والاستقبال». وفي حاشية ت عن أبي حيان: أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وأضيف إلى معرفة جاز أن ينوي الانفصال وألا ينوي. وسيبويه والخليل ويونس أجازوا التعريف في الصفات المضافة، ويستثنى من ذلك الصفة المشبهة، فإنها لا تتعرف بالإضافة أصلاً. وفي الارتشاف ٢:٥٠٤ عن الكوفيين والمبرد أنهم أجازوا تعريف الصفة المشبهة بالإضافة.

(٥) ط: وأمثلة المبالغة.

(٦) ط: «منصوب». وفي حاشية ت عن التواتي: أن هذا مقيد بالمفعول الأول للمتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: الدرهم معطى زيد. ولا يصح العكس لفساد المعنى. وانظر الارتشاف ٢:٥٠٤.

(٧) ت: «وصلها». وفي الحاشية عن التواتي، نحو: ضارب لزيد. وأما الصفة المشبهة فلا، لأن العرب لم تقل: حسن لوجه.

باللام سائغ،[١] في فصيح الكلام. ورُدَّ بأنّه[٢] لا يطّرد في الصفة المُشبّهة.

ثم مثّل، فقال:[٣]

٣٨٩ ـ كَرُبَّ راجِينا، عَظِيمِ الأمَلِ   مُروَّعِ القَلبِ، قَليلِ الحِيَلِ

فـ «ربّ راجينا» مثال[٤] اسم الفاعل،[٥] وعظيم الأمل، وقليل الحيل: مثالان للصفة المُشبّهة، ومُروّع القلب: مثال اسم المفعول.[٦]

ثمّ قال:[٧]

٣٩٠ ـ وذِي الإضافةُ اسمُها لَفظِيَّهْ

سُمّيت بذلك، لأنّ فائدتها في اللفظ.[٨] وتُسمّى أيضًا مجازيّة وغير محضة.

ثمّ قال:

وتِلكَ مَحضةٌ،[٩]

---

(١) فيما عدا الأصل: «شائع». وانظر الارتشاف ٢: ٥٠٤.

(٢) هذا مشكل في الظاهر علق عليه التواتي في حاشية ت بقوله: «انظر مع أن الزاعم لم يذكر الصفة المشبهة». قلت: الراجح أن الصفة المشبهة مضمنة في اسم الفاعل لدى المرادي. ولذلك عبر السيوطي في الهمع ٢: ٤٧ عن رأي الزاعم بـ «غير المحضة».

(٣) الراجي: المؤمل للمعروف. والمروع: المفزع. والحيل: جمع حيلة. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وراجي: مبتدأ خبره محذوف. والمشتقات بعده صفات له. وفي حاشية ت عن التواتي أن المثال الأول أضيف فيه اسم الفاعل إلى ضمير المفعول، والأمثلة الباقية إذا رفع المضاف إليه فيها خلت المشتقات من الضمير ولم تتعد، وإذا نصب معرّفًا أصبح اللازم متعديًا، وإذا نصب نكرة كان تمييزًا وهذا جائز. والضمير في النصب يعود على الموصوف، فإذا عرف المضاف بـ «أل» فالضمير يعود عليها. قلت: بل يعود على الموصوف أيضًا.

(٤) سقطت من ت و ح. واستشكل هذا بأن «ربّ» تصرف ما بعدها للمضي فهو ذو إضافة محضة. والصواب: أنه لا يلزم مضي المجرور بها. الصبان ٢: ٢٤٠ والخضري ٢: ٤.

(٥) في حاشية ت: فاعل.

(٦) كذا. والمشهور أن اسم المفعول إذا كان من متعد إلى واحد، وأضيف إلى نائب فاعله في المعنى، صار صفة مشبهة تصريف الأسماء والأفعال ص١٥٥ ـ ١٥٦. س: اسم مفعول.

(٧) الإشارة إلى ما في التبيين ٣٨٨ و٣٨٩، مبتدأ خبره جملة: اسمها لفظية. وفي حاشيتي الأصل و ت عن التصريح ٢: ٢٩: «لأنها أفادت أمرًا لفظيًا وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع، ورفعَ القبح. ومرجعهما إلى اللفظ». وجعل ابن هشام هذا الحذف تخفيفًا لفظيًا فحسب. وهو منقوض بإضافة المثنى منصوبًا أو مجرورًا إلى ما أوله ساكن نحو: طالبَي الحق. وانظر حاشية يس ٢: ٢٨ ـ ٢٩.

(٨) أقحم فوقها في س: فقط.

(٩) زاد في س وحاشية ت: «ومعنويه». والإشارة إلى ما في البيتين ٣٨٦ و٣٨٧. وتي: اسم إشارة مبني على السكون على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين: الياء واللام، في محل رفع مبتدأ خبره: محضة. والمحضة: الخالصة من تقدير الانفصال بين المتضايفين بالتنوين أو النون.

يعني: التي تُفيد التخصيص والتعريف تُسمّى محضة، لأنّها خالصة[١] من شائبة[٢] الانفصال.

ومَعنَوِيَّهْ[٣]

لأنّ فائدتها[٤] في المعنى.

تنبيهات:

الأوّل: ذهب ابن بَرهانَ وابن الطراوة، إلى أنّ إضافةَ المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غيرُ محضة. والصحيح أنّها محضة،[٥] لورود السماع بنعته بالمعرفة، كقوله:[٦]

إنّ وَجدِي بِكَ الشَّدِيدَ أرانِي عاذِرًا فِيكَ مَن عَهِدتُ عَذُولا

وذهب ابن السرّاج والفارسيّ إلى أنّ إضافة «أفعلِ» التفضيل غير محضة. والصحيح أنّها محضة، لأنّه ينعت بالمعرفة، ونصّ سيبويه[٧] على أنّ إضافته محضة. وذهب الفارسيّ ومن وافقه إلى أنّ إضافة الاسم إلى الصفة[٨] غير محضة، وذهب غيرهم إلى أنّها محضة، وذهب المصنّف[٩] إلى أنّها شبيهة بالمحضة.

الثاني: المعروف تقسيم الإضافة[١٠] إلى محضة وغير محضة. وزاد في «التسهيل»[١١] ثالثًا. وهو الشبيهة[١٢] بالمحضة. وهي أنواع:[١٣] **الأوّل:** إضافة الاسم إلى الصفة، كما تقدم. **والثاني:** إضافة المُسمّى إلى الاسم، نحو: شهرُ رمضانَ، ويومُ الخميسِ، وسعيدُ كُرزٍ.

---

(١) في حاشية ت عن نسخة: خالية.

(٢) في ح وحاشية ت: شوائب.

(٣) المراد ما تفيده من تعريف أو تخصيص. ويقال لها أيضًا: حقيقية. ومن المعنوية إضافة الاسم إلى الجملة الاسمية أو الفعلية. فإن كان المسند إليه في الجملة المضاف إليها نكرة كانت الإضافة للتخصيص. وإن كان معرفة فالإضافة للتعريف. والمضاف إليه في الحالين هو مصدر مقدر من الفعل أو الخبر، لا الجملة نفسها، لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسمًا. حاشية الصبان ٢: ٢٣٩ وآخر شرح البيت ٤٠٠. وقد وهم من زعم أن الجمل كلها نكرات.

(٤) ت س: لإفادتها.

(٥) تكون للتعريف إذا أضيف إلى معرفة، وللتخصيص إذا أضيف إلى نكرة.

(٦) العيني ٣: ٣٦٦. وأرى: يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، أولها الياء، وثانيها من، وثالثها عاذرًا، وفيك: متعلقان بـ «عاذرًا». وحذف مثلهما لـ «عذولاً» لأنه بعيد عنهما، وأصل التركيب: أراني من عهدته عذولاً عاذرًا فيك. فبين المشتقين تنازع في الجار والمجرور. وفي النسخ: عاذرًا من عهدت فيك.

(٧) الكتاب ١: ١٠٥.

(٨) فوقها في ت عن التواتي: نحو ساعة الأولى وصلاة الأولى.

(٩) شرح التسهيل ٣: ٢٢٩.

(١٠) فيما عدا الأصل: المعروف أن الإضافة تنقسم.

(١١) ص ١٥٥ وشرحه ٣: ٢٢٩ ـ ٢٣٢.

(١٢) ت ح: «وهي الشبيهة». ط: وهو الشبيه.

(١٣) ح: «وهي سبعة أنواع». ط: وهو أنواع.

الثالث: إضافة الصفة إلى الموصوف، نحو: سَحقُ عِمامةٍ، وقوله:(١)

* وإن سَقَيتِ كِرامَ النّاسِ فاسقِينا *

وذهب ابن عُصفور إلى أنّها غير محضة، وذهب غيرهما(٢) إلى أنّها محضة. **الرابع**: إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف،(٣) كقوله:(٤)

* عَلا زَيدُنا، يَومَ النَّقا، رأسَ زَيدِكُم *

أي: علا زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحبكم. فحذف الصفتين، وجعل الموصوف خلفًا عنهما في الإضافة.(٥) **الخامس**: إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد. وأكثر ما تكون(٦) في أسماء الزمان المبهمة،(٧) نحو: يومئذٍ.(٨) وقد تكون(٦) في غيرهما، كقول الشاعر:(٩)

فقُلتُ: انجُوَا عَنها نَجا الجِلدِ، إنّهُ   سيُرضِيكُما، مِنها، سَنامٌ وغارِبُهْ

أراد: اكشُطا عنها الجلدَ. لأنّ النّجا هو الجلد. **السادس**: إضافة المُلغَى إلى المُعتبر، نحو:(١٠)

* إلَى الحَولِ، ثُمَّ اسمُ السَّلامِ علَيكُما *

السابع: إضافة المُعتبر إلى المُلغَى، كقول بعض الطائيّين:(١١)

أقامَ بِبَغدادِ العِراقِ، وشَوقُهُ   لأهلِ دِمَشقِ الشّامِ شَوقٌ، مُبرِّحُ

---

(١) عجز بيت لبشامة بن حزن، صدره في حاشية ت:

إنّا مُحَيُّوكِ، يا سَلمَى، فحَيِّينا

شرح الحماسة ١:٩٧ والعيني ٣:٣٧٠. وانظر الخزانة ٣:٥١٠ وشرح اختيارات المفضل ص١٠٧٠.

(٢) يعود الضمير إلى المصنف وابن عصفور. وفيما عدا الأصل: غيره.

(٣) يريد أنه قائم مقام الصفة في الاتصال بالموصوف. انظر حاشية الصبان ٢:٢٤٣.

(٤) صدر بيت لرجل من طيّئ، عجزه في حاشية ت:

بأبيضَ، ماضي الشّفرتَينِ، يَماني

العيني ٣:٣٧١ والخزانة ١:٣٢٧ و٢:١٦١. والنقا: الحرب.

(٥) أي: في الإضافة إلى الضمير.

(٦) فيما عدا الأصل: يكون.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) فوقها في ت عن التواتي أن الأصل: يوم إذ.

(٩) البيت لأبي الغمر الكلابي. العيني ٣:٣٧٣ والخزانة ٢:٢٧٧. والغارب: أعلى الظهر. س: منه.

(١٠) صدر بيت للبيد، عجزه في ح:

ومَن يَبكِ حَولاً كامِلاً فقَدِ اعتَذَرْ

ديوانه ص٢١٤ والعيني ٣:٣٧٥ والخزانة ١:٢١٧. وفي حاشية ت عن التواتي أن المراد: ثم السلام عليكما. وقوله: «اسم» ملغى.

(١١) العيني ٣:٣٧٨. والمبرح: الشديد المجهد. وفي حاشية ت عن التواتي أن ذكر العراق والشام ههنا غير معتبر. ولذلك كانا ملغيين.

الثالث: أهمل المُصنّف هنا نوعين، ممّا لا يتعرّف بالإضافة:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف، نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه، وكم ناقةٍ وفصيلِها! وفَعَلَ ذلك جُهدَه وطاقتَه، ونحو:[١]

* لا أبـــاكِ، تُـــخَـــوِّفِـــيـــنِـــي *

لأنّ «رُبّ» و «كم» لا يجرّان المعارف، والحال لا تكون معرفة، و «لا» لا تعمل في المعرفة.

الثاني:[٢] ما لا يقبل التعريف لشدّة إبهامه، كغَيرٍ ومِثلٍ وحَسْبٍ. وزعم المبرّد أنّ «غير» لا تتعرّف أبدًا.[٣] وقال السيرافيّ: «تتعرّف إذا وقعتْ بين مُتضادَّينِ». وزعم ابن السرّاج أنّه إذا كان[٤] المُغاير والمُماثل واحدًا[٥] كانت «غير» و «مثل» معرفتين. قال في «شرح التسهيل»:[٦] وقد يُعنى بغيرٍ ومثلٍ مُغايرة خاصّة ومُماثلة خاصّة،[٧] فيُحكم بتعريفهما. وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع[٨] بين ضدّين. وأجاز بعض العلماء، منهم السيرافيّ، أن يحمل على هذا:[٩] ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم﴾، لوقوع «غير» فيه بين مُتضادّين. وليس بلازم، كقوله تعالى:[١٠] ﴿نَعمَلْ صالِحًا غَيرَ الَّذِي كُنّا نَعمَلُ﴾. فنُعت به النكرة، مع وقوعه بين مُتضادّين، انتهى.

وقوله:[١١]

---

(١) قسيم بيت لأبي حية النميري تتمته:

أبـــالـــمَـــوتِ، الّذِي لا بُـــدَّ أنّـــي مُـــلاقٍ،

الكامل ص٤٨٧ وشرح الحماسة ٢: ٧٣ وشرح اختيارات المفضل ص١٢٦٨.

(٢) ط: ثانيهما.

(٣) وزعم سيبويه أنها لا تدخلها الألف واللام. والراجح أن هذا مخصوص بها إذا كانت مضافة. وإلا جاز نحو: احترام الغير واجب، ولا يكون الإدغام في الحرفين الغيرين. ومعناها: المغاير. وأل: نائبة عن ضمير المخاطب في الأول، وحرفية موصولة في الثاني. وقد تدخل عليها مضافة نحو: النكرة الغير المحضة تكون مبتدأ. وأل: اسمية موصولة حذف صدر صلتها. انظر الكتاب ٢: ١٣٥ المخصص ١٤: ١٠٩ والبحر ١: ٢٨ والمصباح المنير ص٥٤٩ والكليات ٣: ٢٩٧ وتهذيب الأسماء واللغات والتاج (غير) وحاشية ابن عابدين ٤: ١٢ وشرح قواعد الإعراب ص٩٩ و٢١١.

(٤) زاد في ح: «بين». وكذلك في ت ثم ضرب عليها. وزاد في س: «جنس». وفي حاشية ت عن ابن غازي: تقول: مررت بالجامد غير المتحرك. وهو عن أبي حيان. انظر الإتحاف ٢: ١٣٥. بل نقول أيضاً: بالجامِدِ الغيرُ المتحركِ.

(٥) أي: يخص فردًا وليس عامًا لما دون المنعوت. انظر الإتحاف ٢: ١٣٥. ت: «والمقابل واحدًا». ح: والمماثل واحد.

(٦) في ٣: ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٧) في حاشية ت أن ذلك نحو: غير الحادث قديم، وزيد مثل عمرو.

(٨) س: وقعت.

(٩) الآية ٧ من سورة الفاتحة، وزاد في ط: قوله تعالى.

(١٠) الآية ٣٧ من سورة فاطر. وفيما عدا الأصل: لقوله تعالى.

(١١) ط: ثم قال.

٣٩١ ـ ووَصلُ «ألْ»، بِذا المُضافِ، مُغتَفَرْ[1]

الإشارة إلى الوصف المُشابِه للمُضارع. يعني: أنّ وصل «أل» بما إضافته لفظيّة مُغتفر لا مُطلقًا، بل بشرط كونه مُضافًا إلى ما فيه «أل»، نحو: الجعدُ الشَّعرِ،[2] أو مُضافًا إلى مُضاف إلى ما فيه «أل» نحو:[3] الضاربُ رأسِ الجاني، أو مُثنًّى أو مجموعًا على حدّه،[4] نحو: الضاربا زيدٍ، والمكرمو عمرٍو.[5]

أمّا[6] جمع التكسير وجمع المؤنّث السالم فكالمُفرد، وعنهما احترز، بقوله:[7]

سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

أي: اتّبع سبيل المثنّى، في سلامة واحده، وإعرابه بالحرفين.

---

(١) زاد في ح:

إنْ وُصِلَت بالثّانِ، كالجَعدِ الشَّعَرْ

قلت: وبعده في الألفية:

٣٩٢ ـ أو بالَّذي لَهُ أُضِيفَ الثّاني كَزَيدٌ الضّارِبُ رأسِ الجاني

والمغتفر: الجائز. والثاني: المضاف إليه، حذفت ياؤه للتخفيف. وله: إليه. ووصل: مضاف إلى «أل» على الحكاية، مبتدأ خبره مغتفر. وبالذي: معطوفان على بالثاني.

(٢) في حاشية ت: «ومنه قوله:

أبأنا بِها قَتلَى، وما في دِمائِها شِفاءٌ، وهُنَّ الشّافياتُ الحَوائمِ»

والبيت للفرزدق. ديوانه ص٨٥٤ والعيني ٣:٣٨٩. وبها أي: بالسيوف. وهن أي: السيوف. والحوائم: العطاش. والإضافة في مثل هذا لفظية أيضًا، والمضاف إليه يجوز نصبه على المفعولية. انظر الرسالة للشافعي ص٢٨٥.

(٣) زاد في س: «زيد». وفي حاشية ت: «ومنه قوله:

لَقَد ظَفِرَ الزُّوّارُ أقفِيةِ العِدا بِما جاوَزَ الآمالَ، مِالأسرِ والقَتلِ»

والبيت في الأشموني ٢:٢٤٥. والأقفية: جمع قفا. وقد حذفت نون «من» لالتقاء الساكنين.

(٤) الحد: القياس. وفي النسخ: «رأس الجاني. وقوله:

٣٩٣ ـ وكَونُها، في الوَصفِ، كافٍ أن وَقَعْ مُثنًّى، أو جَمعًا»

وكونها أي: وقوع أل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع مبتدأ ثان مؤخر. أي: كاف وقوعُ الوصف مثنى أو جمعًا لاغتفاره. وفي تتعلق بالمصدر كون، وكاف خبر المبتدأ الثاني. والجملة خبر للأول. ومثنى: حال من فاعل وقع. وفي حاشية ت تعليقًا على «كاف» وفي حاشية س أيضًا عن البسكري: أنه جاز دخول «أل» على المثنى والجمع المذكر السالم المضافين، بدون شرط، لأن «أل» فيهما يصح ورودها مع النون، وكذلك ما هو بمنزلة النون أي المضاف إليه. وهذا بخلاف المفرد، لأن المضاف إليه بمنزلة التنوين، والتنوين لا يصح وروده مع «أل».

(٥) في حاشية ت: «ومنه قوله:

لَيسَ الأخِلّاءُ بالمُصغِي مَسامِعِهِم إلَى الوُشاةِ، ولَو كانُوا ذَوِي رَحِمِ»

والبيت في العيني ٣:٣٩٤. والأخلاء: جمع خليل. والوشاة: جمع واش.

(٦) فيما عدا الأصل: وأما.

(٧) في النسخ: «المؤنث السالم فمنهما احترز بقوله». وسبيل: مفعول به مقدم مضاف إلى ضمير «مثنى». والجملة: صفة لـ «جمعًا».

فإن قلتَ: مفهوم الشرط أنّ وصل «أل» بالمُضاف،[١] فيما سوى هذه الصور الأربعة،[٢] غير مُغتفر. وقد ذكر في «التسهيل»[٣] صورة خامسة، يُغتفر فيها ذلك.[٤] وهي أن يكون الثاني مُضافًا إلى ضمير المقرون بـ «أل»، كقوله:[٥]

* الـوُدُّ أنـتِ الـمُـسـتـحِـقّـةُ صَـفْـوِهِ *

قلتُ: إنّما أهمل هذه الصورة هنا، لقلّتِها والخلافِ[٦] في جوازها. فإنّ المبرّد منع الجرّ في نحو ذلك، وأوجب النصب. ولكنّ[٧] الصحيح جوازه، لثبوته في «المستحقّةُ صفوِه». هكذا رُوي بالجرّ. والله أعلم.[٨]

[ما يُكتسب بالإضافة]

٣٩٤ ـ ورُبَّـمـا أكـسَـبَ ثـانٍ أوّلاَ   تـأنِـيـثًـا، انْ كـانَ لِحَـذفٍ مُـوهَـلا[٩]

يعني: أنّ المُضاف قد يُؤنّث لتأنيث المُضاف إليه، بشرط صحّة حذفه، والاستغناء عنه بالمُضاف إليه. فشمل أربعة أنواع:

الأوّل: أن يكون المُضاف بعضًا، وهو مؤنّث،[١٠] كقوله:[١١]

---

(١) س ط: بذا المضاف.

(٢) كذا. وهو جائز لتقدم المعدود على العدد.

(٣) ص ١٣٧.

(٤) زاد في ط: أيضًا.

(٥) صدر بيت، عجزه في ح وحاشيتي الأصل و ت:

مِـــنّـــي، وإن لَم أرجُ مِـــنـــكِ نَـــوالا

العيني ٣: ٣٩٢. وفي حاشية الأصل عن التصريح ٢: ٢٩: فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بـ «أل» مضافة إلى صفو، وصفو: مضاف إلى ضمير ما فيه «أل» وهو الود بضم الواو. والنوال: العطاء.

(٦) فيما عدا الأصل: وللخلاف.

(٧) سقطت الواو من النسخ.

(٨) ليست الجملة فيما عدا الأصل. وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٩) ربما: للتقليل. والثاني: المضاف إليه. والأول: المضاف. والحذف أي: من الجملة. والموهل: الصالح للشيء المؤهّل له. ومعناه الأصلي: المجعول أهلاً، استعمله الناظم بإطلاق المسبَّب وإرادة السبب. انظر البيت ٢٨٢ وتعليقنا عليه. فموهل من مصدر: أوهِلَ، مجهول: آهل إيهالاً، لا من أوهله كما زعم الشراح، وإبدال همزته واوًا جائز. وأولاً: مفعول به أول. وتأنيثًا: مفعول ثان. واللام: تتعلق بموهل. وحذفت همزة «إن» ونقلت حركتها.

(١٠) فوقها في الأصل عن ابن عقيل ٢: ٤٣: ويفهم منه ذلك... قطعت أصابعه.

(١١) صدر بيت لجرير، عجزه في حاشيتي ح و س:

كَـفَـى الأيـتـامَ فَـقـدَ أبـي الـيَـتِـيـمِ

ديوانه ص٥٠٧ والخزانة ٢: ١٦٧. وتعرقت العظم: أكلت ما عليه من اللحم. وفي حاشية س أن تعليق المرادي على الشاهد يوهم أن التأنيث في البيت سببه المعنى، لا الاكتساب من الإضافة، والصواب أن «بعضًا» مذكر، ولكن إضافته إلى مؤنث أكسبته معنى التأنيث. قلت: في الارتشاف ١: ٣٥١: «وهو مؤنث معنى»، فلا إشكال لأن «بعض» هنا تأنيثه أصلي لا اكتسابي. حاشية يس ٢: ٣١.

* إذا بَعضُ السِّنِينَ تَعرَّقَتْنا *

لأنّ بعض السنين سنة.

والثاني: أن يكون بعضًا، وهو مُذكّر، كقوله:(١)

* كَما شَرِقَتْ صَدرُ القَناةِ، مِنَ الدَّمِ *

والثالث: أن يكون وصفًا للمؤنّث، كقوله:(٢)

مَشَينَ، كَما اهتَزَّتْ رِماحٌ، تَسَفَّهَتْ أعالِيَها مَرُّ الرِّياحِ، النَّواسِمِ

والرابع: ألّا يكون بعضًا ولا وصفًا، ولكنه شبيه بالبعض في صلاحيته للسقوط، كقولهم: اجتمعتْ أهلُ اليمامةِ.

وذكر الفارسيّ **خامسًا**: وهو أن يكون المضاف «كلًّا»، كقول عنترة:(٣)

* جادَتْ علَيهِ كُلُّ عَينٍ ثَرّةٍ *

ومنه:(٤) ﴿يَومَ تَجِدُ كُلُّ نَفسٍ﴾. والتأنيث في هذا النوع أفصح، بخلاف ما قبله.

تنبيه:(٥) قد يرد مثل ذلك في التذكير. وهو قليل. ومنه قول الشاعر:(٦)

رُؤيةُ الفِكرِ، ما يَؤُولُ لَهُ الأمـ ـرُ، مُعِينٌ علَى اجتِنابِ التَّوانِي(٧)

---

(١) عجز بيت للأعشى، صدره في حاشية ت:

وتَشرَقُ بالقَولِ الَّذِي قَد أذَعتَهُ

ديوانه ص٩٤ والعيني ٣:٣٧٨. وشرق: غصّ.

(٢) البيت لذي الرمة. ديوانه ص٦١٦ والعيني ٣:٣٦٧. وتسفه: حرك وأمال. والنواسم: جمع ناسمة. وهي اللينة أول هبوبها. ولفظ: «مرّ» هنا ليس وصفًا. وإنما هو وصف في المعنى: الرياح النواسم المارّة، قدم على الموصوف مضافًا إليه. وهو مصدر أطلق على الجمع فروعي فيه معناه المؤنث. انظر: حاشية يس ٢:٣١. وفي حاشية الأصل عن ابن عقيل: «فأنث المر... عن المر بالرياح». وسقطت صفحة من ت ههنا، فكان خرم من «مر الرياح» إلى «المثناة حذاريك» في شرح البيت ٣٩٨.

(٣) صدر بيت، عجزه في حاشية ح:

فتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقةٍ كالدِّرهَمِ

ديوانه ص١٩٦ والعيني ٣:٣٨٠. والعين: المطر الدائم أيامًا. والثرة: الغزيرة.

(٤) الآية ٣٠ من سورة آل عمران.

(٥) يكتسب المضاف من المضاف إليه الوظيفة النحوية كذلك كالظرفية، والمفعولية المطلقة، والصدارة، وقد يكتسب البناء أيضًا. انظر المغني ص٥٦٤ ـ ٥٧٣. ومما يكتسبه التنكير نحو: نجح زيدُ أسرة، والتثنية نحو: ما مثل زيد وبكر يقولان هذا، والجمعية نحو: وما حب الديار شغفن قلبي، والعموم نحو: احفظ أمانة كل صديق، والمصدرية والاستفهام والشرط.

(٦) العيني ٣:٣٦٩. وما: مفعول المصدر رؤية. وخبر المبتدأ رؤية هو معين. ويؤول: يصير. والتواني: التقصير.

(٧) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

[إضافة الاسم إلى مرادفه]

٣٩٥ ـ ولا يُضافُ اسمٌ لِما بِهِ اتَّحَدْ مَعنًى، وأوّلْ مُوهِمًا، إذا وَرَدْ[١]

لا بدّ من كون المُضاف غيرَ المُضاف إليه، بوجه ما، لأنّ المُضاف يتخصّص أو يتعرّف بالمُضاف إليه، والشيء لا يتخصّص ولا يتعرّف بنفسه. وما أوهم ذلك أُوّلَ.

فممّا[٢] يُوهم الإضافةَ إلى المُرادِف نحوُ: سعيدُ كُرزٍ. فيُؤوّل الأوّل بالمُسمّى[٣] والثاني بالاسم، كأنّك قلتَ: جاء[٤] مُسمّى هذا اللقبِ.

وممّا يُوهم إضافةَ الصفة إلى الموصوف قولُهم: سَحْقُ عُمامةٍ،[٥] وجَرْدُ قَطيفةٍ.[٦] فيُؤوّل بإضافة الشيء إلى جنسه، أي: سحقٌ من عِمامةٍ.[٧]

وممّا يُوهم إضافةَ الموصوف إلى صفته قولُهم: مسجدُ الجامعِ. فيُؤوّل بحذف المضاف إليه، وإقامة صفته مَقامه، أي: مسجدُ المكانِ الجامعِ. وذهب الكوفيّون إلى أنّ الصفة ذُهب بها مذهبَ الجنس، ثمّ أُضيف الموصوف إليها، كما يُضاف بعض الجنس إليه، في نحو: خاتمُ حديدٍ. وعلى هذا فلا حذف. وإضافة الصفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته، لا تُقاس.[٨]

وأجاز الفرّاء إضافة الشيء إلى ما بمعناه، لاختلاف اللفظين، ووافقه ابن الطراوة وغيره، ونقله في «النهاية»[٩] عن الكوفيّين. قال الفرّاء:[١٠] ﴿ولَدارُ الآخِرةِ﴾، أُضيفت[١١] إلى الآخرة، وهي الآخرة. والعرب قد تُضيف الشيء إلى نفسه، إذا اختلف لفظه، كيوم الخميس.

---

(١) قدمه ابن عقيل على البيت ٣٩٤. ولما أي: إلى ما. واتحد: اتفق واشترك. والتأويل: صرف اللفظ إلى ما يصير إليه، أي: بيان حقيقة المراد. والموهم: ما يفيد خلاف المراد ويوقع الناظر في الوهم. وورد: جاء عن العرب. ومعنى: تمييز. وموهمًا: مفعول به، وإذا: ظرف للفعل أول.

(٢) ح: «مما». ط: فما.

(٣) في حاشية س أن هذا التأويل للأول لأن الأول هو الذي يسند إليه، وأن هذا الاستعمال قياسي، لا سماعي كما هو ظاهر كلام المصنف.

(٤) ط: جاءني.

(٥) السحق: البالية.

(٦) الجرد: المجرودة.

(٧) المراد: شيء سحق من جنس عمامة. وعلى هذا يحمل قوله تعالى: ﴿يَعلَمُ خائنةَ الأعيُنِ﴾ لأن الظاهر أن المراد: الأعين الخائنة. البحر ٧:٤٥٧. فالتقدير: يعلم جارحة خائنة من جنس الأعين. وقيل: إن الخائنة هنا اسم مصدر كالعافية والعاقبة، أي: يعلم خيانة الأعين.

(٨) ح س ط: لا ينقاس.

(٩) النهاية في النحو كتاب لابن الخباز شمس الدين أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي الضرير، المتوفى سنة ٦٣٧. بغية الوعاة ١:٣٠٤.

(١٠) الآية ٣٠ من سورة النحل. وزاد في ح و س: وكذلك.

(١١) زاد في ح و س: «دار»، وفي ط: «الدار». وانظر الارتشاف ٢:٥٠٦. وفي حاشية س طرة غير واضحة.

وذكر مُثلًا، منها:[١] ﴿حَقُّ اليَقِينِ﴾، و[٢] ﴿حَبَّ الحَصِيدِ﴾، و[٣] ﴿حَبلِ الوَرِيدِ﴾. وظاهر «التسهيل»[٤] وشرحه موافقة الفرّاء.

[ما يلازم الإضافة]

وقوله:[٥]

٣٩٦ ـ وبَعضُ الأَسماءِ يُضافُ أبَدًا

إنّما احتيج إلى التنبيه على الأسماء التي لازمت الإضافة، لخروجها عن الأصل. إذ الأصل جواز إفراد الاسم عن الإضافة. ثمّ الأسماء المُلازمة للإضافة على قسمين: قسم يلازمها لفظًا ومعنى، نحو: قُصارَى وحُمادَى[٦] ولَدَى. وقسم يلازمها معنى لا لفظًا، نحو: كلّ وبعض وأيّ، وإلى هذا أشار بقوله:[٧]

وبَعضُ ذا قَد يأتِ، لَفظًا، مُفرَدا

تنبيهات:

الأوّل: لـ «كلّ» موضعان، فيهما يلزم[٨] الإضافة لفظًا ومعنى. أحدهما: إذا وقع[٩] نعتًا. والآخر: إذا وقع[٩] توكيدًا، خلافًا للفرّاء والزمخشريّ[١٠] في التوكيد.

الثاني: شذّ تنكير «كلّ» ونصبه على الحال، فيما حكاه أبو الحسن.[١١] وعلى هذا فلا يمتنع إدخال «أل» عليه.

الثالث: مذهب سيبويه[١٢] والجمهور أنّ «كلًّا» و «بعضًا» معرفتان بنيّة الإضافة. وقالوا:[١٣] مررتُ بكلٍّ قائمًا وببعضٍ جالسًا.[١٤] وذهب الفارسيّ إلى أنّهما نكرتان، وألزم من قال

---

(١) الآية ٩٥ من سورة الواقعة.
(٢) الآية ٩ من سورة قٓ.
(٣) الآية ١٦ من سورة قٓ.
(٤) ص ١٥٦ وشرحه ٣:٢٢٩.
(٥) ط: «ثم قال». ويضاف أي: إلى الأسماء أو الجمل. وأبدًا: دائمًا. وحذفت همزة الأسماء ونقلت حركتها إلى اللام قبلها.
(٦) في حاشية الأصل: قصارى الشيء وحماداه بمعنى غايته.
(٧) الإشارة إلى ما يضاف أبدًا. والمفرد: المجرد من الإضافة. وحذفت ياء «يأتي» للتخفيف. وفي حاشية س طرة غير واضحة. ولفظًا: منصوب بنزع الخافض. ومفردًا: حال من فاعل يأت.
(٨) ح س ط: تلزم فيهما.
(٩) ط: وقعت.
(١٠) الكشاف ٣:٤٣٠.
(١١) في حاشية س: نحو: جاءني قومك كلًّا. هذا هو الذي حكاه أبو الحسن عن العرب. وانظر شرح التسهيل ٣:٢٤٥.
(١٢) الكتاب ١:٢٧٣.
(١٣) ح س: «قالوا» بإسقاط الواو.
(١٤) في حاشية س عن الرصاع أن الاستدلال بالحال على معرفة كل وبعض مردود بما حكاه سيبويه من قولهم: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجل، وبأن في «كل» عمومًا يسوغ الحالية منه.

بتعريفهما أن يقول: إنّ نصفًا وثُلثًا وسُدسًا معارف، لأنّها في المعنى مضافات. وهي نكرة بإجماع. ورُدّ بأنّ العرب تحذف المضاف وتُريده، وقد لا تُريده، ودلّ مجيء الحال بعد «كلّ» و «بعض» على إرادته.

ثمّ إنّ المُلازم للإضافة ثلاثة أنواع:

أحدها: ما لزم الإضافة إلى المُضمر.(1)

والثاني: ما يُضاف إلى الظاهر والمُضمر.(2)

والثالث: ما لزم الإضافة إلى الجملة.(3)

وقد أشار إلى الأوّل، بقوله:(4)

٣٩٧ ـ وبَعضُ ما يُضافُ، حَتمًا، امتَنَعْ   إيـلاؤُهُ اسـمًـا ظـاهِـرًا، حَـيـثُ وَقَـعْ

٣٩٨ ـ كَـوَحْـدَ، لَبَّـى ودَوالَي سَعـدَي   وشَـــذَّ إيــــلاءُ «يَـــدَيْ» لِلَبَّـــي(5)

تقدّم الكلام على نصب «وحد» في باب الحال.(6) وهو مُلازم للإضافة إلى مُضمر،(7) ولازم الإفراد والتذكير، لأنه مصدر. وربّما ثُنّي، مُضافًا إلى ضمير مُثنًّى. حكى ابن سِيده:(8) جلسا على وحدِهما، وعلى وحدَيهما.(9) و «وحد» منصوب دائمًا، وقد يُجرّ بإضافة:(10) نَسيج وجُحَيش وعُيَير. والأوّل للمدح، والأخيران(11) للذمّ. وزاد بعضهم: قَريع وحدِه.(12) وهو للمدح. وقد يُجرّ بـ «على»، كما سبق.

وأمّا «لبّي، ودَوالَي وسَعدَي» فهي مصادر مُثنّاة، تلزم الإضافة إلى المُضمر. فتقول: لَبَّيكَ،

---

(1) ح س: الضمير.

(2) سقطت من ح و س.

(3) ح: الجمل.

(4) الحتم: الوجوب. وإيلاؤه اسمًا، أي: إيقاع اسم بعده مضافًا إليه. وحتمًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر يضاف. واسمًا: مفعول أول مؤخر للمصدر إيلاء المضاف إلى مفعوله الثاني في المعنى. وحيث: ظرف للفعل امتنع.

(5) شذ: ورد نادرًا. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى وحد على الحكاية. وبقية الشطر معطوفات على وحد. ويدي: في محل جر مضاف إليه على الحكاية، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول. واللام: حرف جر زائد للتقوية. ولبي: في محل نصب مفعول به ثان للمصدر إيلاء.

(6) في شرح البيت ٣٣٦.

(7) ح ط: «المضمر». س: الضمير.

(8) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي اللغوي النحوي، كان حافظًا أكمه ابن أكمه. توفي سنة ٤٥٨. البلغة ص١٤٨. ح: «حكاه ابن سيده». وانظر المحكم ٣: ٣٧٧.

(9) ح س: على وحديهما وعلى وحدهما.

(10) المراد بهذه الإضافة التعبير عن قلة النظير لمن وصف بذلك.

(11) ح س: والآخران.

(12) القريع: السيد.

وسَعدَيكَ، ودَوالَيك.[١] ونحوُها: حَنانَيكَ، وهَذاذَيكَ، وحَجازَيكَ، وحَذارَيكَ.[٢] قال في «النهاية»: ومن المصادر المُثنّاة: حَذارَيكَ،[٣] بفتح الحاء، ولا مُفرد له.

تنبيهات:

الأوّل: الناصب لهذه المصادر واجب الإضمار، ويُقدّرُ في غير «لبّيك» من لفظه. والتقدير في لبّيك: أجبتُ إجابتَكَ. فكأنّه[٤] من: ألبَّ بالمكانِ، إذا أقام به.

الثاني: يجوز استعمال «لبّيك» وحده. وأمّا «سعديك» فلا يُستعمل إلّا تابعًا لـ «لبيك». قال سيبويه:[٥] أراد بقوله: «لبّيك وسَعدَيك»: إجابة بعد إجابة.

الثالث: هذه التثنية عند الجمهور للتكثيرِ، لا شفعِ الواحدِ.[٦]

الرابع: ذهب الأعلم إلى أنّ الكاف في «لبّيك» وأخواته حرف خطاب، لا موضع لها[٧] من الإعراب، وحُذفت النون لشبه الإضافة.

الخامس: حكى سيبويه عن بعض العرب «لَبِّ» على أنه مُفرد «لبَّيك»، غير أنّه مبنيّ على الكسر، لقلّة تمكّنه.[٨] واختُلف فيه، فقيل: يُنصب نصب المصدر، كأنّه قال: إجابةً.[٩] وقال المصنّف: جعلوه اسم فِعل.[١٠]

وقوله: «وشَذّ إيلاءُ يَدَي للَبّي» أشار به إلى أنّه شذّت إضافته إلى الظاهر، في قوله:[١١]

دَعَوتُ، لِما نابَني، مِسوَرًا فلَبّى، فلَبَّي يَدَي مِسوَرِ

تنبيه: ذهب يُونس إلى أنّ «لبَّيك» اسم مُفرد، وأصله «لبَّى»، قُلبت ألفه ياء للإضافة إلى

---

(١) لبيك أي: إقامة على إجابتك بعد إقامة. وسعديك أي: إسعادًا لك بعد إسعاد. ودواليك أي: تداولاً بعد تداول.

(٢) حنانيك أي: حنانًا منك بعد حنان. وهذاذيك أي: إسراعًا لك بعد إسراع. وحجازيك أي: حجزًا لك بعد حجز. وحذاريك أي: حذار حذار.

(٣) ينتهي هنا الخرم في ت، وكان أوله: «مر الرياح» من بيت ذي الرمة.

(٤) ت س ط: وكأنه.

(٥) الكتاب ١:١٧٥.

(٦) شفع الواحد هو المثنى. وفيما عدا الأصل: «لا تقع على الواحد». وفي حاشية ت عن التواتي: قوله: «لا تقع على الواحد» أراد بالواحد الاثنين، لأنها لا تكون للتثنية، فلا تقع إلى على أكثر من اثنين. وانظر الارتشاف ٢:٢٠٩.

(٧) فيما عدا الأصل: «له». وانظر الارتشاف ٢:٢١٠.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: «أي: لقلة استعماله في كلام العرب كثيرًا». وانظر الكتاب ١:١٧٦ والارتشاف ٢:٢٠٩ وشرح التسهيل ٢:١٨٦.

(٩) زاد في حاشية ت: بعد إجابة.

(١٠) أي: اسم فعل ماض بمعنى: أجبتُ. شرح التسهيل ٢:١٨٦.

(١١) العيني ٣:٣٨١ والخزانة ١:٢٦٨. ومسور: اسم رجل. ولبى: أجاب. ت س: ولبّي يدي مسور.

المُضمر،[١] كما في «عليك». وردّ عليه سيبويه،[٢] بقوله: «فلبَّي يَدَي مِسورٍ»، لإثبات الياء مع الظاهر.

فإن قلتَ: قد ذكر في «شرح التسهيل»[٣] أنّ إضافة «لبّيك» إلى الضمير[٤] الغائب شاذّة، كإضافته إلى الظاهر. ومنه قول الراجز:[٥]

* لَقُلتُ: لَبَّيهِ، لِمَن يَدعُونِي *

وظاهر كلامه هنا جواز إضافته إلى المُضمر[٦] مُطلقًا. قلتُ: لا يلزم من قوله: «امتَنَعْ * إيلاؤُهُ اسمًا ظاهرًا» جوازُ إضافته لكلّ مُضمر. وفي «الارتشاف»:[٧] ويُضاف إلى الظاهر ـ تقول:[٨] لبَّي زيدٍ، وسعدَي زيدٍ[٩] ـ وإلى ضمير الغائب. قالوا: لبَّيهِ. ودعوى الشذوذ فيهما باطلة.

[ما يلزم الإضافة إلى جملة]

ثمّ أشار إلى الثالث، بقوله:[١٠]

٣٩٩ ـ وألزَمُوا إضافةً إلَى الجُمَلْ «حَيثُ»، و «إذْ»،

شمل قوله: «إلى الجمل»[١١] الاسميّة والفعليّة. فالاسميّة نحو: جلستُ حيثُ زيدٌ جالسٌ، وإذ زيدٌ جالسٌ. والفعليّة نحو:[١٢] حيثُ جلسَ زيدٌ، وإذ جلسَ زيدٌ.

فإن قلتَ: كيف قال: «وألزموا»، مع أنّ «حيث» قد ورد إضافتها إلى مُفرد،[١٣] في قوله:[١٤]

---

(١) ت س: «إلى الضمير». ح: «للضمير». وانظر الارتشاف ٢:٢٠٨.
(٢) الكتاب ١:١٧٦.
(٣) في ٢:١٨٦.
(٤) س: «ضمير». ط: المضمر.
(٥) العيني ٣:٣٨٣.
(٦) في حاشية س عن نسخة: الضمير.
(٧) في ٢:٢٠٩.
(٨) ت ح: فتقول.
(٩) في النسخ: عمرو.
(١٠) ألزموه أي: أوجب العرب عليه. وإضافة: مفعول به ثان مقدم. وإلى: تتعلق بالمصدر إضافة. وحيث: في محل نصب مفعول أول مؤخر على الحكاية.
(١١) ح ط: «إلى الجمل الجملة». س: الجمل.
(١٢) زاد في س: جلست.
(١٣) في النسخ: المفرد.
(١٤) بعده في حاشية ت:

نَجمٌ، يُضِيءُ كالشُّهابِ، لامِعا؟

العيني ٣:٢٨٤ والخزانة ٣:١٥٥. ط: «حيثُ». وفي حاشية ت عن المغني ص١٤١: قال أبو الفتح... أي موجود.

* أما تَرَى حَيثَ سُهيلٍ طالِعا *

وقد جاءت غيرَ مُضافة، في قوله:[١]

* إذا رَيدةٌ، مِن حَيثُ ما نَفَحتْ لَهُ *

قلتُ: أمّا إضافتها إلى المفرد فهو ممنوع عند البصريّين إلّا في ضرورة، وهو عند الكسائيّ[٢] قياس. وأمّا عدم إضافتها فهو أندر منه، مع أنّ في شاهده احتمالاً ظاهرًا.[٣] فلنُدور ذلك، واختصاصه بالضرورة، قال: وألزموا.

وقوله:[٤]

وإن يُنَوَّنْ يُحتَمَلْ

٤٠٠ ـ إفرادُ «إذْ»،

يعني: أنّ «إذْ» يجوز إفرادها لفظًا عن الإضافة، لكن بشرط أن يُعوَّض من الجملة المحذوفة تنوين، نحو: يَومَئِذٍ،[٥] ولا تُشاركها «حيث» في ذلك. ولهذا قال: يُحتمل إفراد «إذْ».

فإن قلتَ: لِمَ[٦] كُسرت الذال من «يَومَئِذٍ» ونحوه؟[٧] قلتُ: لالتقاء الساكنين، خلافًا للأخفش، إذ جعل كسرها للجرّ[٨] بالإضافة. ورُدّ بأوجه، منها أنّهم قالوا: «يومئذاً» بالفتح.

تنبيه: قولهم: «إذ ذاكَ» ليس من الإضافة إلى مُفرد،[٩] بل إلى جملة اسميّة.[١٠] والتقدير: إذْ ذاكَ كذلكَ.

---

(١) صدر بيت لأبي حية النميري عجزه:

أتــاهُ بِــرَيّــاهــا خَــلِيــلٌ، يُــواصِــلُهْ

العيني ٣:٣٨٦ والخزانة ٣:١٥٢. يصف حمار وحش. والريدة: الريح اللينة. ونفح: هب. والريا: الرائحة. والخليل: الصاحب. وهو هنا أنف الحمار. و «ما» زائدة.

(٢) زاد في ط: في.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن «حيث» قد تكون مضافة إلى جملة «هبت» محذوفة، أو إلى جملة «نفحت»، و «ريدة» مبتدأ فلا حاجة إلى محذوف ومفسر، أو هي فاعل لمحذوف يفسره «نفح»، وإن كانت جملته مضافًا إليها، على قول من قال: إن المضاف إليه يفسِّر، ولو كان لا يعمل فيما قبل، نحو: يومئذ، وشبهه.

(٤) ينون أي: إذ. ويحتملُ: يجوز. والإفراد أي: عن الإضافة، نائب فاعل يحتمل، ومضاف إلى «إذ» على الحكاية. وفي قوله: «إفراد إذ» إقامة الاسم الظاهر مَقام الضمير، دفعًا لتوهم عودة الضمير إلى «حيث».

(٥) ت: «حينئذ». والحق الكافيجي «إذا» بـ «إذ» في جواز التنوين والإفراد، نحو قول الله تعالى: ﴿ولَئن أَطَعتُم بَشَرًا مِثلَكُم إنَّكُم إذًا لَخاسِرُونَ﴾. الصبان ٢:٢٥٥. وقد عبر عن هذا الإفراد بالقطع عن الإضافة.

(٦) ت: كيف.

(٧) ت ح: «يومئذ وحينئذ ونحوه». س: يومئذ وحينئذ ونحوهما.

(٨) ت ح: بالجر.

(٩) فيما عدا الأصل: المفرد.

(١٠) س: الجملة الاسمية.

وقوله:[١]

وما كـ «إذْ» مَعنًى كَـ «إذْ» أضِفْ جَوازًا،[٢]

يعني: أنّ ما شابه «إذ»،[٣] في كونه اسمَ زمانٍ مُبهمٍ غيرِ محدود، يُراد به المُضيّ،[٤] أُضيفَ جوازًا إلى ما يُضاف إليه «إذ» وجوبًا. يعني الجملتينِ، وذلك نحو: يوم وأيّام.[٥] فلو كان غيرَ مُبهم، أو محدودًا، لم يُضف إلى الجمل. فلا تجوز إضافة: أُسبوع وشهر، ويومين ونحوه من المُثنّى،[٦] وأجاز المغاربة إضافة أُسبوع وشهر ونحوه،[٧] وأجاز ابن كيسان إضافة المُثنّى، ولم يُسمع.

ولو كان مُرادًا به الاستقبال لم يُضف كـ «إذ»، بل يُضاف كـ «إذا»،[٨] أعني: إلى جملة فعليّة، لأنّ «إذا» وما[٩] حُمل عليها لا يُضاف[١٠] إلى الاسميّة. هذا مُقتضى مذهب سيبويه.[١١] ولذلك يُؤوّل[١٢] قوله تعالى:[١٣] ﴿يَومَ هُم بارِزُونَ﴾، على تنزيله منزلة الماضي.

(١) سقطت من ط.
(٢) زاد في ت:

نَحوَ: حِينَ جا نُبِذْ

وفي الحاشية عن التواتي أنه يحمل على «إذ» ما هو مبهم من كل وجه نحو: زمان ومدة وساعة، وما هو مبهم من وجه دون آخر نحو: نهار وصباح وعشية، لأنه عام من جهة، ومختص من جهة المفهوم، خلافًا للمكودي الذي منع إضافة نحو: نهار. وما: مفعول به مقدم لأضف. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى «إذ» على الحكاية. والجملة الاسمية صلة «ما». ومعنى: منصوب بنزع الخافض: في. والكاف الثانية: مفعول مطلق مقدم مضاف إلى «إذ» على الحكاية، نائب عن المصدر. وجوازًا: بدل منه. ونحو: مفعول به لمحذوف: أعني. وجا: لغة في «جاء». انظر البيت ٣٦. ونبذ: طرد.
(٣) فيما عدا الأصل: المشابه لإذ.
(٤) المضي: الزمان الماضي. وانظر الإتحاف ٢:١٣٩.
(٥) في حاشية ت عن التواتي أن العرب تطلق يومًا على زمان كثير غير محدود، وأيامًا على زمان قليل وكثير. فهما غير متعينين. أما نحو «يومين» فهو محدد. وأما نحو اليوم والشهر فهو مختص. وأما نحو شهر رمضان فعلم.
(٦) س: «أسبوع وشهر ونحوه». وكذلك كان في ت، ثم صحح كما أثبتنا.
(٧) سقط: «من المثنى... ونحوه» من النسخ، ثم ألحق «من المثنى» بحاشية ت.
(٨) قد يقام مَقام اسم الزمان: ريث وذو وآية، فيضاف إلى الجمل، نحو: قف ريث أصحو، واذهب بذي تسلمُ، وهذا بآية أعطيتك الكتاب. وقد يضاف مصدر القول واسمي الفاعل والمفعول وما يشبهها إلى الجمل على الحكاية، من نحو: معنى وسؤال وإعراب وباب وعلم وجواب وحديث وسورة وجملة، وسائل وداعي وعالم وداري، ومضمون ومنصوب ومفعول ومنادى. الارتشاف ٢:٥٢٥ ـ ٥٢٩ وشرح التسهيل ٣:٢٥٨ ـ ٢٦٠ والمغني ص٤٦٩ ـ ٤٧١ وإعراب الجمل ص٢٢٦ ـ ٢٣٠.
(٩) ط: ومما.
(١٠) زاد في الأصل: إلا.
(١١) الكتاب ١:٤٦١.
(١٢) س: تأول.
(١٣) الآية ١٦ من سورة غافر.

قال المصنّف:[١] والصحيح جواز ذلك، على قلّة، يعني: في «إذا» وما حُمل عليه.

تنبيهـان:

الأوّل: منع صاحب «البسيط» إضافة الظرف المُتوسَّع[٢] فيه إلى الجملة. قال:[٣] «لأنّه اسم حينئذٍ، والأسماء لا تُضاف إلى الجمل». وليس بصحيح. بل قد أُضيف متوسَّعًا فيه، نحو:[٤] ﴿هٰذا يَومُ لا يَنطِقُونَ﴾.

الثاني: الظاهر أنّ إضافة أسماء الزمان إلى الجمل محضة تُفيد التعريف.[٥] وفي «البسيط»: قد يقال: لا تُفيده، لأنّ الجمل نكرات.

وقوله:[٦]

٤٠١ ـ وابنِ، أوَ اعرِبْ ما كَـ«إذ» قَد أُجرِيا

يعني: أنّه يجوز، فيما أُجري مُجرى «إذ» من أسماء الزمان، فأُضيف إلى جملة، وجهانِ: الإعرابُ وهو القياس، والبناءُ.[٧] وسببه عند البصريّين المُشاكلة.[٨] ولذلك لم يُجيزوه إلّا قبل فعل مبنيّ. وقال[٩] المصنّف: بل[١٠] سببه شَبَهُه[١١] الظرف حينئذٍ، بحرف[١٢] الشرط، في جعل الجملة التي تليه مُفتقرة إليه، وإلى غيره. وذلك أنّ «قمتَ»، من قولك: «حينَ قمتَ قمتُ»، كان كلامًا تامًّا قبل دخول «حين» عليه، وبعد دخولها حدث له افتقار، فشُبِّه «حين» وأمثاله بـ «إنْ».

وقوله:[١٣]

---

(١) شرح التسهيل ٣:٢٥٨.
(٢) أي: المنقول إلى غير الظرفية كالمبتدأ والخبر والفاعل...
(٣) انظر الارتشاف ٢:٥٢٠.
(٤) الآية ٣٥ من سورة المرسلات.
(٥) انظر الارتشاف ٢:٥٢٥. وفي حاشية ت عن التواتي: أنه إذا كان المبتدأ أو الفاعل معرفتين فالجملة تفيد التعريف. وإذا كانا نكرتين فهي لا تفيده بل تفيد التخصيص. والإضافة محضة على كل حال. وانظر إعراب الجمل ص١٦١ و٢٠١.
(٦) ط: «ثم قال». وأو: للتخيير. وأجري كإذ أي: جعل مثلها. وحذفت همزة«أعرب» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. وقد تنازع الفعلان في «ما». والكاف: مفعول مطلق لأجري، مضاف إلى «إذ» على الحكاية. وانظر البيت ٤٠٠.
(٧) زاد في ح و ط وحاشية س: وهو ضعيف.
(٨) المشاكلة: مشاكلة الاسم المضاف لما أضيف إليه في عدم الإعراب.
(٩) سقطت الواو من النسخ.
(١٠) سقطت من ح. وانظر شرح التسهيل ٣:٢٥٧.
(١١) الشبه: المشابهة. ت: شِبْه.
(١٢) فوقه في ت: متعلق بشبه.
(١٣) ط: «ثم قال». وحذفت همزة «بناء» للتخفيف. وهو مفعول به مضاف إلى متلو. ومتلو فعل أي: اسم زمان تلاه فعل. وإضافة متلو حقيقية.

واختَرْ بِنا مَتْلُوَّ فِعلٍ، بُنِيا

يشمل[(١)] قوله: «فعلٍ بُنِي»[(٢)] الماضيَ، نحو:[(٣)]

* علَى حِينَ عاتَبتُ المَشِيبَ، علَى الصِّبا *

والمضارعَ المبنيّ،[(٤)] كقوله:[(٥)]

* علَى حِينَ يَستَصبِينَ كُلَّ حَليمِ *

يُروى ببناء «حين». أنشده في «شرح التسهيل».[(٦)] فكلاهما يُختار معه البناء، فعبارته هنا أجود من قوله في «الكافية»:[(٧)]

وقَبلَ فِعلِ ماضٍ، البِنا رَجَح والعَكسُ، قَبلَ غَيرِهِ أيضًا، وَضَح

وقولُه:[(٨)]

٤٠٢ ـ وقَبلَ فِعلٍ، مُعرَبٍ، أو مُبتَدَى أَعرِبْ،

مثال الفعل المُعرب:[(٩)] ﴿هَٰذا يَومُ يَنفَعُ الصّادِقِينَ صِدقُهُم﴾، والمبتدأ:[(١٠)]

أَلَم تَعلَمِي، يا عَمَرَكِ اللهَ، أنّني كَرِيمٌ، علَى حِينِ الكِرامُ قَليلُ؟

فالإعراب قبل هذين جائز، باتّفاق. وأمّا البناء فمنعه البصريّون،[(١١)] وأجازه الكوفيّون، ومال

(١) ط: شمل.

(٢) س ط: «بنيا». وسقط: «فعل» مما عدا الأصل.

(٣) صدر بيت للنابغة عجزه:

فقُلتُ: ألَمّا أصحُ، والشَّيبُ وازِعُ؟

ديوانه ص٥١ والعيني ٣: ٤٠٦ والخزانة ٣: ١٥١. والصبا: الميل إلى هوى النفس. والوازع: الزاجر. وفي صدر البيت قلب للمبالغة. والمراد: عاتبت الصبا وقت الشيب.

(٤) سقطت من النسخ.

(٥) عجز بيت صدره:

لأجتَذِبَنْ مِنهُنَّ قَلبِي، تَحلُّمًا

العيني ٣: ٤١٠. والتحلم: تكلف الحلم. واستصباه: طلب أن يميل إليه.

(٦) في ٣: ٢٥٥.

(٧) شرح الكافية الشافية ص٩٤١.

(٨) ط: «ثم قال». والمبتدى: لغة في المبتدأ. وقبل: ظرف للفعل أعرب. ومبتدى: معطوف على فعل.

(٩) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(١٠) البيت لمربال بن جهم. العيني ٣: ٤١٢. وعمرك الله أي: أسأل الله إطالة عمرك. وفي حاشية ت نقل التواتي عن العيني أن نصب «عمر» نصب المصدر، والمعنى: بإقرارك لله بالبقاء، والمراد: سألت الله أن يطيل عمرك. ثم نقل عن شيخه أن «عمر» بمعنى التعمير منصوب بفعل مقدر: أسأل. ولفظ الجلالة منصوب بعمر. والمنادى محذوف بعد «يا». ثم نقل عن بعض الطرر أن «عمر» مصدر: عَمِرَ يَعْمَر.

(١١) في حاشية ت: قال ابن عطية في إعراب قوله تعالى: ﴿يَومَ هُم علَى النّارِ يُفتَنُونَ﴾: وقال الخليل وسيبويه: نصبه على البناء لمّا أضيف إلى غير متمكن. قلت: لم يرد مثل هذا في كتاب سيبويه. والآية هي ذات الرقم ١٣ من سورة الذاريات.

الفارسيّ إلى تجويزه، واختاره المُصنّف. ولذلك قال:[١]

ومَـن بَـنَـى فـلَن يُـفَـنَّـدا

لأنّ علّة البناء ليست طلب المُشاكلة، بل ما تقدّم.[٢] وقد ورد السماع بالبناء، قبل الجملة الاسميّة، في قوله:

* عـلى حِـيـنَ الـكِـرامُ قَـلِـيـلُ *

فإنّه رُوي[٣] بالفتح. وإذا ثبتَ قبل الاسميّة كان قبل[٤] المُضارع أولى، لأنّ أصله البناء.

٤٠٣ ـ وألـزَمُـوا «إذا» إضـافـةً إلَى جُـمَـلِ الأَفـعـالِ، كَـهُـنْ إذا اعـتَـلَى[٥]

مذهب الجمهور أنّ «إذا» لازمة للإضافة، والجملةَ بعدها في موضع جرّ والعاملَ فيها جوابها.[٦] وقيل: ليست مُضافة، والعامل فيها الفعل الذي يليها لا جوابها، لأنّ جوابها قد يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله، كالفاء و «إذا» الفجائيّة[٧] و «ما» النافية،[٨] ولأنّ وقتَي[٩] الشرط والجواب قد يختلفان، في نحو: إذا جئتَني غدًا أجيئك بعدَ غدٍ.[١٠]

ومذهب سيبويه أنّها لا تُضاف إلّا إلى جملة فعليّة، نحو:[١١] هُنْ إذا اعتلَى. وأمّا نحو:[١٢] ﴿إذا السَّماءُ انفطَرَتْ﴾، فعلى تقدير الفعل. قال في «شرح التسهيل»:[١٣] لا يُجيز سيبويه غير ذلك. وقال السهيليّ عن سيبويه: إنّه يُجيزه على رداءة[١٤] الابتداء، بعد «إذا»

(١) يفند: يخطأ.
(٢) في النسخ: «لطلب المشاكلة بل لما تقدم». ط: لطلب المشاكلة بل ما تقدم.
(٣) ت ح: يروى.
(٤) زاد في ط: الفعل.
(٥) ألزموا أي: أوجب جمهور النحاة. وأراد بـ «إذا» الزمانية. وحذفت همزة «الأفعال» ونقلت حركتها إلى اللام قبلها. وجمل الأفعال: الجمل الفعلية. وهن: كن متواضعًا هينًا. واعتلى: تكبر. وإذا الأولى: في محل نصب مفعول أول على الحكاية. والثانية: ظرف للفعل: هن. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.
(٦) في حاشية ت عن التواتي أنه إذا كان مانع يقدر العامل من لفظ الجواب نفسه. قلت: وهذا كله حين تكون شرطية.
(٧) في حاشية ت عن التواتي: نحو قوله تعالى: ﴿إذا دَعاكُم دَعْوةً مِنَ الأرضِ إذا أنتُم تَخرُجُونَ﴾. قلت: والآية هي ذات الرقم ٢٥ من سورة الروم.
(٨) في حاشية ت عن التواتي أن نحو: «إذا قام زيد فما قام عمرو» فيه مانعان: الفاء و «ما».
(٩) ت س: «جزأي». ح: زماني.
(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن العامل لا يعمل في ظرفين متضادين، وصرح سيبويه باستحالته، والجواب عنه أن «إذا» في نحو هذا المثال خرجت عن الظرفية وصارت لمجرد الشرط مثل «إن». وانظر إعراب الجمل ص٢٠٧ ـ ٢١٤.
(١١) الكتاب ١: ٥٤. وزاد في ح و ط: قوله.
(١٢) الآية ١ من سورة الانفطار.
(١٣) في ٢: ٢١٣. وانظر ٣: ٢٥٨.
(١٤) س: «يجيز على رداءة». ط: يجيز على إرادة.

الشرطيّة وأدوات الشرط، إذا كان الخبر فعلًا. وأجاز الأخفش، مع ما أوجبه سيبويه، جعلَ المرفوعِ بعدها مبتدأ. قال في «شرح التسهيل»:[١] وبقوله أقولُ. وجزم هنا بمذهب سيبويه.[٢]

[إضافة كِلا وأيّ ولدن]

٤٠٤ ـ لِمُفْهِمِ اثنينِ مُعرَّفٍ، بِلا تَفرُّقٍ، أُضِيفَ «كِلْتا» و «كِلا»[٣]

كِلا وكِلتا:[٤] من الأسماء اللازمة[٥] للإضافة لفظًا ومعنى. ولا يُضافان إلّا إلى مُفهم[٦] اثنين. فيشمل المُثنى نحو: كلا الرجلينِ، وضميرَه نحو: كلاهما وكلانا، واسمَ الإشارة إلى المُثنى، ولو بلفظ الإفراد، كقوله:[٧]

إنَّ لِلخَيرِ، ولِلشَّرِّ، مَدًى وكِلا ذلِكَ وَجهٌ، وقَبَلْ

واحترز بقوله: «مُعرّف» من المنكّر، فلا يضافان إليه ـ وحكى الكوفيّون، إضافتهما[٨] إلى النكرة، إذا كانت محدودة[٩] ـ نحو: كلا رجلينِ عندك قائمانِ ـ وبقوله:[١٠] «بلا تفرّق» من نحو: كلا زيدٍ وعمرٍو. فإنه لا يجوز إلّا في ضرورة، كقوله:[١١]

كِلا الضَّيفَنِ المَشنُوءِ والضَّيفِ واجِدٌ لَدَيَّ المُنَى والأمنَ، في اليُسرِ والعُسرِ

وذكر ابن الأنباريّ أنّ «كلا» تُضاف إلى مفرد بشرط أن تتكرّر،[١٢] نحو: كِلايَ وكِلاكَ[١٣] محسنانِ. وأوردها على أنها من كلام العرب، ولم يذكر ذلك المصنفُ إلّا في «أيّ».[١٤]

---

(١) في ٢: ٢١٣.
(٢) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(٣) مفهم اثنين أي: دال على شيئين. فشمل المذكر والمؤنث. وتفرق الاثنين: كونهما اسمين لا واحدًا. واللام بمعنى: إلى، تتعلق بأضيف. ولا: نافية بين الجار والمجرور. وهما متعلقان بصفة محذوفة لاثنين. وكلتا: في محل رفع نائب فاعل على الحكاية.
(٤) في النسخ: كلتا وكلا.
(٥) ط: الملازمة.
(٦) فيما عدا الأصل: لمفهم.
(٧) عبدالله بن الزبعري. سيرة ابن هشام ص٦١٦ والعيني ٣: ٤١٨. والمدى: الغاية. والوجه: الجهة. والقبل: الحجة.
(٨) ط: إضافتها.
(٩) المحدودة: المخصصة بوصف أو غيره. فالظرف: «عند» متعلق بصفة لرجلين. وانظر الإتحاف ٢: ١٤١.
(١٠) ح ط: واحترز بقوله.
(١١) العيني ٣: ٤٢١. وفيما عدا الأصل: «في الضرورة كقوله». ت س ط: «نائلٌ». ت: «العسر واليسر». والضيفن: الطفيلي الذي يتبع الضيف. والمشنوء: المكروه. والنائل: المدرك. وفي حاشية ت: أن وزن ضيفن هو «فعلن» لا «فيعل» فالنون زائدة. وفي حاشية س تفسير معنى الضيفن، وأنه أخبر في البيت بالمفرد عن اثنين حملًا على لفظ: كلا.
(١٢) ط س: «تكرر». وفوقها في ت عن التواتي: لأن التكرار قام مقام التثنية.
(١٣) ح: «كلائي وكلائك». ت: كلائي وكلاك.
(١٤) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

٤٠٥ ـ ولا تُضِفْ لِمُفرَدٍ مُعَرَّفِ أيَّا، [١]

من الأسماء اللازمة للإضافة «أيٌّ». ويجوز إضافتها إلى النكرة بلا شرط، وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية، نحو: أيُّ الرجلينِ أو أيُّهما؟[٢] أو جمع، نحو: أيُّ الرجالِ أو أيُّهم؟[٣] ولا تضاف إلى مُفرد معرفة،[٤] نحو: أيُّ زيدٍ عندك؟ لأنّها بمعنى «بعض» مع المُعرّف،[٥] ولا يصحّ ذلك في هذا المثال ونحوه.

ويُستثنى من ذلك صورتان: **إحداهما**: أن تكرّر أيّا[٦] معطوفةً بالواو، كقوله:[٧]

* أيّـي وأيُّـكَ فـارِسُ الأحـزابِ *

والأخرى: أن تَقصد الأجزاء، نحو: أيُّ زيدٍ أحسنُ؟ يعني:[٨] أيُّ أجزائه؟[٩] وإليهما أشار بقوله:[١٠]

وإنْ كَرَّرتَها فأضِفِ

٤٠٦ ـ أو تَنوِ الأَجزا، [١١]

---

(١) زاد في ح:

وإنْ كَـرَّرتَـهـا فـأضِـفِ

وفي حاشية ت عن التواتي: «يشمل كلامه الموصولة والشرطية والاستفهامية. ولا يغرك سيدي خالد. هكذا قال شيخنا». يشير إلى ما يوهمه كلام خالد الأزهري في التصريح ٢: ٤٤، من أن المراد هو الاستفهامية. واللام بمعنى: إلى. والمفرد: الاسم الدال على شيء واحد. وإذا أضيفت إلى معرفة رد إليها ضمير المفرد، وإلى نكرة يرد إليها ضمير مطابق: أيُّ الرجال حضر؟ وأيُّ رجلين حضرا؟ وأيُّ رجال حضروا. البهجة المرضية ص٧٧.

(٢) في النسخ: «وأيهما». وسقطت صفحة من ت ههنا، فكان خرم من «أو جمع» إلى «وكنت قبلاً» في بيت يزيد بن الصعق.

(٣) ح س: وأيهم.

(٤) يصح المثال التالي إذا أُريد بزيد الزيود، أي: جمع من اسمه زيد. ح س: معرف.

(٥) ح س: المعرفة.

(٦) ح: «أن تكون أيّا». س: أن تكون أي.

(٧) عجز بيت صدره:

فـلَئـن لَقِيـتُـكَ خـالِيَـيـنِ لَتـعـلَمَـنْ

العيني ٣: ٤٣٢.

(٨) ط: «بمعنى».

(٩) ويجوز إضافتها إلى المفرد المعرفة أيضًا إذا عطف عليه أو أريد به الجنس. أيّ: زيد وعمرو حضر؟ وأيّ الثوب ثوبك. الصبان ٢: ٢٦١.

(١٠) كررتها أي: كررت «أيّ» بالعطف. وأضف أي: أضفها إلى مفرد معرفة.

(١١) حذفت همزتا «الأجزاء»: الأولى ونقلت حركتها إلى اللام، والثانية للتخفيف. وتنوي الأجزاء أي: تقصد الجمع بتقدير الأجزاء. وتنو: معطوف على محل «كرر» فعل الشرط مجزوم. وجاز تقدم الجواب عليه لأن العرب تغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.

وقوله:(١)

واخصُصَنْ بالمَعرِفَهْ مَوصُولةً، أيًّا،(٢)

يعني: أنّ أيًّا الموصولة لا تُضاف إلّا إلى(٣) معرفة. وهذا هو الأشهر. وأجاز بعضهم إضافتها إلى النكرة. ذكره ابن عُصفور وغيره.

وقوله:(٤)

وبالعَكسِ الصِّفَهْ

يعني: أنّ أيًّا إذا وقعت صفةً لم تُضف إلّا إلى نكرة، بعكس الموصولة. والواقعة حالاً كالواقعة صفةً.

وقوله:(٥)

٤٠٧ ـ وإنْ تَكُن شَرطًا، أوِ استِفهامًا، فمُطلَقًا كَمِّلْ، بِها، الكَلاما

يعني: أن أيًّا إذا وقعت شرطًا أو استفهامًا جاز(٦) إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة، على التفصيل السابق، فظهر بهذا أنّ لـ «أيّ» ثلاثةَ أحوال.(٧)

وقوله:(٨)

٤٠٨ ـ وألزَمُوا إضافةَ «لَدُنْ»، فجَرْ

من الأسماء اللازمة للإضافة «لدن». وهي لأوّل غاية زمان أو مكان. وتُضاف إلى المُفرد،

---

(١) ط: ثم قال.

(٢) زاد في ح و س:

وبالعَكسِ الصِّفَهْ

وبالمعرفة أي: بالإضافة إلى المعرفة. وموصولة: مفعول به. وأيًا: عطف بيان.

(٣) سقط «إلا» من ط. س: أن الموصول لا يضاف إلا إلى.

(٤) بالعكس: بعكسها. فأل: نائبة عن ضمير الموصولة. والصفة: مبتدأ تعلق بخبره المحذوف: بالعكس.

(٥) ط: «ثم قال». وشرطًا أي: شرطية. واستفهامًا أي: استفهامية. وبها أي: بالإضافة المتقدمة الذكر إلى نكرة أو معرفة. ومطلقًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر كمل. واقترنت به فاء الجواب لتقدمه على عامله، محافظة على تصدر الفاء.

(٦) ح س: جازت.

(٧) هي: إضافة الشرطية والاستفهامية إلى النكرة أو المعرفة، وإضافة الوصفية والحالية إلى النكرة، وإضافة الموصولة إلى المعرفة.

(٨) ط: «ثم قال». وألزموا أي: العرب. وإضافة: مفعول به ثان مقدم. ولدن: في محل نصب مفعول أول مؤخر على الحكاية. وحذفت الراء الثانية من «جر» للوقف. والمراد: فجر «لدن» المضاف إليه.

وإلى الجملة. وقوله: «فجر» يعني: لفظًا أو محلاً؛ لتندرج الجملة. ومن إضافتها إلى جملة اسميّة قوله:[١]

* وتَـذكُـرُ نُـعـمـاهُ، لَدُن أنـتَ يـافِـعٌ *

وفعليّةٍ قوله:[٢]

صَـرِيـعُ غَـوانٍ، راقَـهُـنَّ، ورُقْـنَـهُ لَدُن شَبَّ، حتَّى شابَ سُودُ الذَّوائبِ

ولم يُضف إلى الجمل، من ظروف المكان، إلّا «حيثُ» و «لدُن». وقال ابن الدهّان:[٣] إلّا «حيث» وحدها.

وقوله:[٤]

ونَـصـبُ «غُـدوةٍ» بِـهِ، عَـنـهُـم، نَـدَرْ

سُمع في «غدوة» بعد «لدُن» الجرُّ والنصبُ والرفعُ. أمّا الجرّ فهو الأصل. وأمّا النصب فشاذّ، ووُجّه[٥] بثلاثة أوجه: **أحدها**: أنّ «لدُن» شُبّهت باسم الفاعل، لثبات[٦] نونها تارة وحذفها أخرى، فنُصب بها. وضُعّف بسماع[٧] النصب بعد «لدُ» المحذوفةِ النون. **والثاني**: أنّ النصب على إضمار «كان» الناقصة.[٨] **والثالث**: أنّه على التمييز.[٩] قال سيبويه:[١٠] ولا تَنصب «لدن» غير «غُدوة». وأمّا الرفع فرواه الكوفيّون، ووُجّه بإضمار «كان».[١١] وقال ابن جنّي: شبَّهه[١٢] بالفاعل فرَفَعَ. فظاهره: أنّها مرفوعة لـ «لدن». ولم يذكر الرفع هنا، وذكره في

---

(١) صدره بيت عجزه:

إلـى أنـتَ ذُو فَـودَيـنِ، أبـيـضُ، كـالـنَّـسـرِ

الارتشاف ٢: ٢٦٤ والدرر ١: ١٨٤. ولعل الصواب: «إلى أنّكَ». والنعمى: النعمة. والقود: نقيض السوق. يريد أنه يقوده اثنان لعجزه.

(٢) البيت للقطامي. ديوانه ص٤٤ والعيني ٣: ٤٢٧ والخزانة ٣: ١٨٨. وراق: أعجب. والذوائب: جمع ذؤابة. وهي خصلة الشعر.

(٣) ط والأشموني والخضري: «ابن برهان». وانظر الارتشاف ٢: ٢٦٥ والهمع ١: ٢١٥.

(٤) فيما عدا الأصل: «بها». وذكّر الضمير لتذكيره في قوله: «فجر» في صدر البيت. وعنهم أي: العرب. وندر: جاء نادرًا. وبه: متعلقان بالمصدر نصب. وعنهم: بالفعل ندر.

(٥) س ح: وأما النصب فوجه.

(٦) ح: «الثبوت». ط: في ثبوت.

(٧) ط: لسماع.

(٨) يريد: مع اسمها. والتقدير: لدن كان الزمان.

(٩) هو من تمييز المفرد، لأن «لدن» اسم لأول زمان مبهم فسرته «غدوة».

(١٠) ط: «وقال سيبويه». انظر الكتاب ١: ٢٨.

(١١) زاد في ح: «التامة». وقيل: هي خبر لمحذوف، والتقدير: لدن وقتٍ هو غدوة.

(١٢) في الارتشاف ٢: ٢٦٦: «شبهه بعضهم». س: «شبه». ط: «الشبهه». وانظر الأشموني ٣: ٣٦٤ والتصريح ٢: ٤٧.

«التسهيل».[١] وقوله: «به»[٢] يقتضي أنّ نصب «غدوة» بـ «لدن»[٣] لا بـ «كان» المُقدّرة.

[إضافة مع وغير]

وقوله:[٤]

٤٠٩ - و «مَعَ»، «مَعْ» فيها قَلِيلٌ،

معَ: اسم لمكان الاصطحاب أو وقته، على ما يليق بالمُصاحَب، وهو مُلازم للإضافة وللظرفيّة. وقد يُجرّ بـ «مِن». حكى سيبويه:[٥] ذَهبَ مِن مَعِهِ. وهو مُعرب[٦] في أكثر اللغات، وبناؤه على السكون[٧] لغة ربيعة. وفي «المحكم»:[٨] لغة ربيعة وغَنْم. ولم[٩] يحفظ سيبويه أنّه لغة فزعم أنّه ضرورة. وقوله: «قليل» يعني: بالنسبة إلى اللغة الأُخرى. وزعم أبو جعفر النحّاس أنّ الإجماع مُنعقد على حرفيّتها إذا[١٠] كانت ساكنة. وليس بصحيح. بل الصحيح أنّها باقية على اسميّتها. وهذا[١١] مفهوم من قوله: «فيها». يعني أنّ الإسكان قليل في «مع»[١٢] الاسميّة. ولو كانت المُسكّنة حرفًا[١٣] لم يكن الإسكان لغة في الاسميّة.

وقوله:[١٤]

ونُقِلْ فَتحٌ، وكَسرٌ، لِسُكونٍ يَتَّصِلْ

هما مُرتَّبان لا مُفرَّعان. مَن أعربها فتح، ومَن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين.

وقوله:

---

(١) ص٩٧. (٢) فيما عدا الأصل: بها.

(٣) هذا إذا كانت الباء للواسطة. وإذا كانت للمصاحبة صح النصب بفعل.

(٤) العطف على «لدن» والجملة الكبرى بينهما اعتراضية. و «معَ» ههنا هي الظرفية. ومعْ: في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره: قليل. وفيها أي: «في معَ»، متعلقان بقليل.

(٥) الكتاب ١:٢٠٩.

(٦) ح: «وأعرب». س: وهي معربة.

(٧) أي: قبل متحرك. الجنى الداني ص٣٠٥.

(٨) في ١:٥٥.

(٩) الارتشاف ٢:٢٩٧ والكتاب ٢:٤٥.

(١٠) ط: إذ.

(١١) س: وذلك.

(١٢) ط: «في موضع». وسقطت «في» من الأصل و ح و س، ثم ألحقت بالأصل و س.

(١٣) ح: حرفية.

(١٤) نقل أي: روي عن العرب. وفتح: فتح العين عن غير ربيعة وغنم. وكسر عنهما، ويتصل أي: بعين «مع». ولسكون: متعلقان بكسر. وهذا ما يشعر به شرح المرادي، خلافًا لما ذهب إليه آخرون، من أن الفتح والكسر لربيعة وغنم. وهو ظاهر عبارة الناظم هنا، وتصريح عبارته في شرح التسهيل ٢:٢٣٩. وانظر ص٩٨ من التسهيل والإتحاف ٢:١٤٣.

٤١٠ ـ واضمُمْ بِناءً «غَيرُ»، إنْ عَدِمتَ ما[1]

إلى آخره يعني: أنّ هذه الأسماء[2] المذكورة ـ أعني غيرًا وقبلًا وما بعدهما ـ إذا حُذف ما تُضاف إليه لم يخلُ من[3] أن يُنوى معناه دُون لفظه، أو يُنوى لفظه، أو لا يُنوى. فإن نُوي معناه دُون لفظه بُنيتْ على الضمّ، لشَبهها[4] بحرف الجواب، في الاستغناء بها[5] عمّا بعدها، مع ما فيها من شَبه الحرف بالجمود[6] والافتقار. وإن نُوي لفظه أُعربتْ إعرابَ المُضاف، ولم تُنوّن.[7] حكى الفرّاء في «معانيه»:[8] أنّ من العرب من يقول: مِن قبلِ، بالخفض وحذف التنوين للإضافة. وإن لم يُنْوَ أُعربتْ ونُوِّنتْ، كقراءة من قرأ:[9] ﴿مِن قَبلٍ ومِن بَعدٍ﴾، بالتنوين. ومنه قوله:[10]

فساغَ لِيَ الشَّرابُ، وكُنتُ قَبلًا ... أكادُ أغَصُّ، بالماءِ الحَميمِ

وإلى هذا أشار بقوله:

٤١٢ ـ وأعرَبُوا نَصْبًا،[11] ... البيتَ.[12]

---

(1) زاد في ط ومتن س وحاشيتها:

لَهُ أُضيفَ، ناويًا ما عُدِما

٤١١ ـ قَبلُ كَغَيرُ، بَعدُ، حَسْبُ أوّلُ ... ودُونُ، والجِهاتُ أيضًا، وعَلُ

وعدمت: فقدت. وما له أضيف أي: الاسم الذي أضيف «غير» إليه. والناوي: القاصد تقديرًا. وعدم: فقد. وحسب ههنا بمعنى: كاف. ودون معناها: غير. والجهات أي: أسماؤها. وهي فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل ويمين وشمال. وعل أي: فوق. وبناء: مفعول مطلق لاضمم. وغير: في محل نصب مفعول به على الحكاية. وناويًا: حال من الفاعل. وما: مفعول به لعدم وناو. وقبل: في محل مبتدأ خبره الكاف. وما بعد «غير» معطوف على المبتدأ عدا «أيضًا».

(2) ط: الأشياء. (3) ط: ما يضاف لم يخل إما.

(4) س: «تشبيهًا». وفي الحاشية عن نسخة: لشبهها.

(5) سقطت من ط.

(6) س ط: في الجمود.

(7) سقط: «ولم تنون» من ح و س.

(8) معاني القرآن ٢: ٣٢٠.

(9) الآية ٤ من سورة الروم.

(10) يزيد بن الصعق. العيني ٣: ٤٣٥ والخزانة ١: ٢٠٤. وساغ: استمرأ. والحميم: المحبوب المشتهي. وقد انتهى الخرم في ت عند «قبلًا» وكان أوله «أو جمع» في شرح البيت ٤٠٥.

(11) زاد في س وحاشية ت:

إذا ما نُكِّرا ... «قَبلًا»، وما مِن بَعدِه قَد ذُكِرا

وفي حاشية ت عن التواتي: أن كلام الناظم يعني غير «حسب» و «عل»، لأن الأول لا يتصرف فلا ينكر، والثاني يلزم الجر بـ «من» ولا يضاف. قال: وسمع «جئت من علِ الدار». فيكون كلام الإمام من باب صرف الكلام لما يصلح به. وانظر الصحاح واللسان والتاج (علو) والأشموني ٢: ٢٧٠ ـ ٢٧١. وأعربوا أي: العرب. ونصبًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر أعرب. وإذا: ظرف لأعرب. وقبلًا: مفعوله نازعه فيه الفعل نكر. وما: اسم موصول معطوف على المفعول به. ومن: تتعلق بذكر.

(12) سقطت من س.

فإن قلتَ: لم يُنبّه على أنّه إذا نُوي لفظه أُعرب، بل ظاهر قوله: «ناويًا ما عُدِما» يقتضي بناءه. قلتُ: إذا نُوي لفظه صار كالمنطوق به، فكأنّه ما عُدم.

فإن قلتَ: قوله: «وأعربوا نصبًا» ليس بجيّد، لأنّ هذه الأسماء قد[1] تُجرّ حال التنكير، كقراءة:[2] «مِن قَبلٍ ومِن بَعدٍ». قلتُ: الغالب فيها النصب، وجرّها قليل. فكأنّه اقتصر على النصب لذلك.

فإن قلتَ: قوله: «إذا ما نُكّرا» يُفهم أنّ هذه الأسماء إذا بُنيت على الضمّ كانت معرفة. قلتُ: والأمر[3] كذلك. وقال في «البسيط»: قال بعضهم: هي[4] نكرات. وإنّما يُريد:[5] قبلَ شيءٍ.[6] وجعل بعض النحويّين التنوين في قوله: «وكنت قبلًا» تنوين العوض، وأنّ «قبلًا»[7] معرفة بنيّة الإضافة. قال في «شرح الكافية»:[8] وهذا القول عندي حسن.[9]

[الحذف في الإضافة]

٤١٣ ـ وما يَلِي المُضافَ يأتِي خَلَفا عَنهُ، في الإعرابِ، إذا ما حُذِفا[10]

يجوز حذف المُضاف للعِلم به. والأكثر حينئذٍ أن يخلفه المُضاف إليه في الإعراب، نحو:[11] ﴿وأُشرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ العِجلَ﴾، أي: حُبَّ العجلِ. وقد يخلفه في التنكير، إن كان المُضاف «مِثلًا»، نحو: مررتُ برجلٍ زُهيرٍ، أي: مِثلِ زُهيرٍ. ولذلك نُعِتَ به النكرةُ. ورُبّما خَلَفَه في غير ذلك كالتذكير والتأنيث.[12]

---

(١) سقطت من النسخ.
(٢) زاد في ط: من قرأ.
(٣) سقطت الواو من ت و س.
(٤) س: وهي.
(٥) فوقها في ت: «يعني: في البيت»، وهو وهم، والصواب ما جاء في حاشية س، إذ ألحق «ون». والمراد: «يريدون»، والضمير عائد على «بعضهم».
(٦) إضافة «قبل» إلى «شيء» لم تزل عنها التنكير، لأنها أضيفت إلى نكرة. فبناؤها على الضم هي وأخواتها لا يعني أنها صارت معارف.
(٧) في النسخ: تنوين عوض وقبلًا.
(٨) ص ٩٦٦.
(٩) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.
(١٠) يليه: يقع بعده. وهو المضاف إليه. والخلف: العوض. وحذفت همزة «الإعراب» ونقلت حركتها إلى اللام. وما: مبتدأ خبره جملة يأتي. وخلفا: حال من الفاعل. وعن وفي: تتعلقان بخلف. وإذا: ظرف له. وما: زائدة. ونائب فاعل حذف: يعود على المضاف. وسقط العجز من ت و ح.
(١١) الآية ٩٣ من سورة البقرة. ويمتنع حلول المضاف إليه محل المضاف، إذا كان المضاف منادى والمضاف إليه معرف بـ «أل»، أو إذا كان المضاف إليه جملة غير محكية بالقول المضاف. انظر إعراب الجمل ص١٤٦ و١٥٩ ـ ١٦٠ و١٣٨ و٢٢٨ ـ ٢٣٠ و١٨٣، ١٨٤.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي وابن غازي ٢: ١٤٣ ـ ١٤٤ أمثلة للتذكير والتأنيث. وزاد التواتي: «وكذلك الظرف يخلفه أيضًا فيه، نحو: جلست طلوعَ الشمس، والحجُّ أشهرٌ، أي: أشهر الحج أشهر. وقيل العكس، أي: الحج حج أشهر». وزاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

٤١٤ ـ ورُبَّما جَرُّوا الَّذِي أبقَوا، كَما   قَد كانَ قَبلَ حَذفِ ما تَقَدَّما[١]

يعني: أنّ المُضاف إليه قد يبقى، بعد حذف المُضاف، مجرورًا كما كان قبل حذفه.

ولذلك شرطٌ ذكره في قوله:[٢]

٤١٥ ـ لكِنْ بِشَرطِ أن يَكُونَ ما حُذِفْ   مُماثِلاً، لِما عَلَيهِ قَد عُطِفْ

يعني: أنّ شرط جرّ المُضاف إليه، بعد حذف المُضاف، أن يكون المحذوف معطوفًا على مِثله لفظًا ومعنى،[٣] بعاطف مُتّصل، نحو:[٤]

أكُلَّ امرِئٍ تَحسَبِينَ امرَأً   ونارٍ، تَوَقَّدُ بالليلِ، نارا؟

أو مُنفصل بـ «لا»، كقولهم:[٥] «ما كلُّ سَوداءَ تَمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً». والجرّ في هذا النوع بالشروط المذكورة[٦] مقيس، وليس ذلك مشروطًا بتقدّم نفي ولا استفهام،[٧] كما ظنّ بعضهم. وما خلا ممّا قُيّد به المقيس فهو[٨] محفوظ، لا يُقاس عليه، كقولهم: مررتُ بالتَّيميِّ[٩] تيمِ عديٍّ، أي: أحدِ تيم عديّ ـ قاله المُصنّف[١٠] ـ فجُرَّ دُون عطف،[١١] وكقراءة

---

(١) ربما: للتقليل. وجروا أي: أبقى العرب الجر. والذي أبقوا أي: المضاف إليه المبقى بعد حذف المضاف. وما تقدم أي: المضاف. والكاف: حرف جر زائد. وما: اسم موصول مفعول مطلق للفعل جر، نائب عن مصدره أي: الجر الذي. واسم كان: يعود عليه.

(٢) س: «بقوله». وما حذف أي: المضاف المحذوف. وما عطف عليه أي: المضاف المعطوف عليه. ولكن: حرف عطف واستدراك. وبشرط: متعلقان بمشتق معطوف على حال من «الذي» محذوفة. والتقدير: جروه لا مطلقًا لكن ملتبسًا بشرط. وعطف الجار والمجرور على الحال أولى. والمصدر المؤول في محل جر مضاف إليه. واللام: حرف جر زائد. وما: مفعول به لمماثل. ونائب فاعل عطف: يعود على المفعول به.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: أن اختلاف اللفظ نحو: جاءني عبد زيد وعمرو، تريد: وغلام عمرو. واختلاف المعنى نحو: أعجبني ضرب زيد وعمرو، تريد: ضرب عمرو في الأرض. وانظر شواهد التوضيح ص٩٣ ـ ٩٤.

(٤) البيت لأبي دواد الإيادي. ديوانه ص٣٥٣ والعيني ٣: ٤٤٥ والخزانة ٢: ٢٥٣. وتوقد: تتوقد. وفي حاشية ت عن التواتي عن شيخه أن العطف على «امرئ» في هذا البيت جائز عند الأخفش، وغير جائز عند سيبويه، لأنه يؤدي إلى عطف معمولين على مثلهما لعاملين. وانظر الكتاب ١: ٣٣. وعلى مذهب الناظم يكون «نار» مضافًا إليه والمضاف محذوف أي: وكل نار.

(٥) مجمع الأمثال ٢: ٢٨١.

(٦) ط: «الشرط المذكور». وفي حاشية ت تعداد الشروط المتقدمة.

(٧) ط: أو استفهام.

(٨) سقطت من س.

(٩) في النسخ: كقول بعض العرب: رأيت التيمي.

(١٠) شرح التسهيل ٣: ٢٧١.

(١١) سقط: «فجر دون عطف» من النسخ.

ابن الجمّاز:[1] ﴿واللهُ يُرِيدُ الآخِرةِ﴾، فخفضَ والعاطفُ مفصول،[2] وقدّره المُصنّف: عرَضَ الآخرةِ.[3]

٤١٦ ـ ويُحذَفُ الثّانِي، ويَبقَى الأوّلُ كَحالِهِ، إذا بِهِ يَتَّصِلُ،[4]

يعني: أنّ المُضاف إليه قد يُحذف ويُنوَى لفظه، فيبقى[5] المُضاف على حاله قبل الحذف، فلا يُنوّن ولا تُردّ إليه النون إن كان مُثنّى أو مجموعًا.

ولذلك شرطٌ، ذكره[6] في قوله:[7]

٤١٧ ـ بِشَرطِ عَطفٍ، وإضافةٍ إلَى مِثلِ الَّذِي، لَهُ، أَضَفتَ الأوّلا

أي: بشرط عطف مُضافٍ إلى مثلِ المحذوف، كقول بعضهم: قطعَ اللهُ يدَ ورِجلَ مَن قالَها، وقول الشاعر:[8]

* بَينَ ذِراعَي وجَبهةِ الأسَدِ *

وجاء نظيره في عدّة أبيات،[9] وقال الفرّاء: لا يجوز ذلك إلّا في المُصطَحِبَينِ،[10] كاليد والرِّجل، والنِّصف والرُّبع، وقبل وبعد.[11] فأمّا نحو: «دار وغلام» فلا يجوز ذلك فيهما.[12]

---

(١) الآية ٦٣ من سورة الأنفال. وزاد في ت و ح: «تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنيا». وابن الجماز هو أبو الربيع سليمان بن مسلم الزهري المدني، مقرئ ضابط نبيل وأحد القراء العشرة. توفي سنة ١٧٠. غاية النهاية ١: ٣١٥ وانظر الإتحاف ٢: ١٤٤.

(٢) أي: مفصول بـ «الله يريد»، ثم إن المعطوف هو الجملة الاسمية لا الاسم المجرور. ط: بالخفض والعاطف مفعول.

(٣) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

(٤) الثاني: ثاني المتضايفين وهو المضاف إليه. وحاله أي: صفته الإعرابية. والضمير للأول. ويتصل به أي: يتصل المضاف بالمضاف إليه. والكاف: حرف جر بمعنى: على، تتعلق بحال محذوفة من الأول. وإذا: ظرف للمصدر: حال. والتقدير: يبقى المضاف كائنًا على صفته وقت اتصاله بالمضاف إليه. وبه: متعلقان بفعل محذوف دل عليه ما بعده. والجملة في محل جر مضاف إليه. ويتصل: تفسيرية.

(٥) ح: ويبقى.

(٦) ت: «شرط قد ذكره». س: شروط ذكرها.

(٧) عطف أي: على المضاف الأول. وله أي: إليه. وبشرط: متعلقان بحال محذوفة من الثاني والأول في البيت ٤١٦، أي: متلبسين. وانظر تعليقنا على البيت ٤١٥. وإلى: تتعلق بالمصدر إضافة.

(٨) عجز بيت للفرزدق صدره:

يا مَن رأى عارِضًا، أُسَرُّ بِهِ

ديوانه ص٢١٥ والعيني ٣: ٤٥١ والخزانة ١: ٣٦٩. والعارض: السحاب يعترض الأفق. وذراعا الأسد وجبهته: كواكب من الأنواء. ت: وقال الشاعر.

(٩) شرح التسهيل ٣: ٢٤٩.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: يعني: المتقابلين أو المتضادين.

(١١) في حاشية ت عن التواتي: نحو: خذ ربعَ ونصفَ ما حصل، فعلت ذلك قبلَ وبعدَ زيد.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فلا يجوز أن تقول: اشتريت دار وغلام زيد، لأنه لم يسمع من العرب.

تنبيهات:

الأوّل: ذهب ابن عُصفور، في تخريج قولهم: «قطعَ اللهُ يدَ ورِجلَ مَن قالها» ونحوِه، إلى أنّ التقدير: يدَ من قالها ورِجلَه. فحُذف الضمير وأُقحم المعطوف بين المُضاف والمُضاف إليه.

الثاني: قد يُفعل مثل[1] ذلك دُون عطف، كقوله:[2]

* ومِـن قَـبـلِ، نـادَى كُـلُّ مَـولًـى قَـرابـةً *

كذا رواه[3] الثِّقاتُ بالكسر، بلا تنوين.

قال[4] المُصنّف: استعمال هذا الحذف في الأسماء الناقصةِ الدلالةِ[5] قليل، وفي الأسماء التامّة الدلالة[6] كثير. فمن ذلك قراءة ابن مُحَيصن:[7] ﴿فلا خَوفُ عَلَيهِم﴾،[8] أي: فلا خوفُ شيءٍ.[9]

وقد يُفعل ذلك مع عطف على مُضاف إلى مثل المحذوف. وهو عكس الأوّل. ومن شواهده قول أبي برزة الأسلميّ،[10] رضي الله[11] عنه: «غَزَونا معَ رسولِ اللهِ ﷺ سبعَ غزواتٍ أو ثمانِيَ».[12] هكذا ضبطه الحُفّاظ[13] في «صحيح البخاريّ»[14] بفتح الياء دُون تنوين. والأصل: أو ثمانيَ غزوات.[15]

---

(١) سقطت من النسخ.
(٢) صدر بيت عجزه:

فـمـا عَـطـفَـتْ مَـولًـى، عـلَـيـهِ، الـعَـواطِـفُ

العيني ٣: ٤٣٤. يريد: ومن قبل ذلك.
(٣) فوقها في ت: الشاهد في «قبل»، وإليه يعود ضمير «رواه».
(٤) شرح التسهيل ٣: ٢٤٨. وفي النسخ: وقال.
(٥) سقطت مما عدا ط. وفي حاشية ت عن التواتي: أن هذه الأسماء ناقصة لأن معانيها في غيرها، وفي حاشية س: اللازمة للإضافة كقبل وبعد وغير وما أشبه ذلك.
(٦) في حاشية ت عن التواتي: يعني: كزيد وعمرو. لأن هذا معناه في نفسه.
(٧) هو محمد بن عبدالرحمن السهمي المكي، مقرئ أهل مكة وله قراءات تخالف إجماع أهل بلده اختارها على مذهب العربية. توفي سنة ١٢٣. غاية النهاية ٢: ١٦٧.
(٨) الآية ٦٩ من سورة المائدة.
(٩) زاد فيما عدا الأصل: عليهم.
(١٠) فضلة بن عبيد، صحابي نزل البصرة وأتى خراسان. توفي سنة ٦٠. الاستيعاب ص١٦١٠. وفي حاشية ت عن نسخة: السليمي.
(١١) زاد في ح: تعالى.
(١٢) فتح الباري ٣: ٣٢٤ وشواهد التوضيح ص٤٧ ـ ٤٩.
(١٣) ت ط: الحافظ.
(١٤) ص ٤٠٥.
(١٥) زاد في س: «وقوله»، وفي ط: ثم قال.

[الفصل بين المتضايفين]

٤١٨ ـ فَصلَ مُضافٍ، شِبهِ فِعلٍ، ما نَصَبْ مَفعُولاً اَو ظَرفًا، أجِزْ، ولَم يُعَبْ[1]

٤١٩ ـ فَصلُ يَمِينٍ،[2]

مذهب أكثر[3] البصريّين أنّ الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه مُمتنع إلّا في الشعر. وذهب المُصنّف إلى أنّه يجوز في السَّعة[4] بشيئين:

الأوّل: ما نصبَه المُضافُ المشابهُ للفعل، من مفعول به أو ظرف أو مصدر.[5] فمن الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر:[6] ﴿قَتْلُ أولادَهُم شُرَكائِهِم﴾،[7] وبالظرف قول الشاعر:[8]

* كَناحِتِ، يَومًا، صَخرةٍ بِعَسِيلِ *

وبالمجرور قول الآخر:[9]

* لَأَنتَ مُعتادُ، في الهَيجا، مُصابَرةٍ *

قال في «شرح التسهيل»:[10] فهذا[11] من أحسن الفصل، لأنّه فصل بمعمول المضاف. ويدلّ على جوازه في الاختيار قوله[12] ﷺ:[13] «هَل أنتُم تارِكُو، لِي، صاحِبِي»؟ وقول من

---

(١) فصل مضاف أي: عن المضاف إليه. والشبه: المشبه في العمل. والظرف يشمل هنا الجار والمجرور أيضًا. ولم يعب أي: هو جائز. وفصل: مصدر مضاف إلى مفعوله في المعنى. وفاعل نصب: يعود على مضاف. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها.

(٢) فصل: نائب فاعل. (٣) سقطت من النسخ.

(٤) السعة: النثر. وانظر شرح التسهيل ٣: ٢٧٣ ـ ٢٧٨.

(٥) ت: «أو مجرور أو مصدر». ح س ط: «أو مجرور». وانظر الارتشاف ٢: ٥٣٥. ويشترط في المفعول به ألا يكون جملة. الصبان ٢: ٢٧٥.

(٦) هو أبو عمران عبدالله بن عامر اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، عالم ثقة حافظ وأحد القراء السبعة، توفي سنة ١١٨. غاية النهاية ١: ٤٢٣ ـ ٤٢٥.

(٧) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام.

(٨) عجز بيت صدره:

فرِشْنِي بِخَيرٍ، لا أكُونَنْ ومِدْحَتِي

العيني ٣: ٤٨١. وراش الشيء: أصلح حاله. وفي حاشية ت عن التواتي: أن العسيل مكنسة العطار.

(٩) صدر بيت عجزه:

يَصلَى بِهَا كُلُّ مَن عاداكَ نِيرانا

العيني ٣: ٤٨٥. والهيجا: الهيجاء. وهي الحرب. ويصلى بها: يعاني شدتها.

(١٠) في ٣: ٢٧٣.

(١١) في النسخ: هذا.

(١٢) س: «قول رسول الله». والاختيار: النثر.

(١٣) صحيح البخاري ص١٣٣٩. وانظر صحيح مسلم ص١٣٧٣. والصاحب هو أبو بكر الصديق، رضي الله عنه.

يُوثَق بعربيّته:[١] «تركُ، يومًا، نَفْسِكَ وهَواها سَعيٌ في رَداها».

وقوله: «شِبهِ فعلٍ» يشمل المصدر واسم الفاعل. ومن الفصل بالمفعول مع اسم الفاعل قراءةُ بعض السلف: ﴿فلا تَحسَبَنَّ اللهَ مُخلِفَ وَعدَهُ رُسُلِهِ﴾.[٢] وقوله: «فصلَ»: مفعول مقدّم لـ «أجز»، وقوله: «شِبهِ فعل»: صفة لـ «مُضاف»،[٣] وقوله: «ما نَصبْ»: فاعل[٤] بالمصدر الذي هو «فصلَ»، وقوله: «مفعولاً أو ظرفًا» حال[٥] من «ما». والتقدير: أجزْ أن يَفصلَ المضافَ المُشابِهَ للفعل، عما أُضيف إليه، منصوبُه، حالَ كونه مفعولاً به أو ظرفًا. وفي حكمه المجرورُ.

الثاني: القَسَم، نحو ما حكاه الكسائيّ من قولهم: هذا غلامُ ـ واللهِ ـ زيدٍ. وإليه أشار بقوله: «ولم يُعبْ فَصلُ يَمينٍ».

وزاد في «الكافية»[٦] الفصلَ بـ «إمّا». قال:[٧]

* والـفَـصـلُ بـ «إمّـا» يُـغـتَـفَـرْ *

كقوله:[٨]

* هُـمـا خُـطَّـتـا إمّـا إسـارِ ومِـنّـةٍ *

في رواية مَن جرَّ.

ثم نبّه على أنّ الفصل بغير ذلك مخصوص بالضرورة، فقال:[٩]

---

(١) شرح التسهيل ٣:٢٧٣. وترك: مصدر المبني للمجهول مضاف إلى نائب فاعله في المعنى. وهذا خير مما اضطرب فيه النحاة. والواو للمعية. انظر التصريح ٢:٥٨ وحاشية يس وحاشية الخضري ١:١٦٨ والأشموني ٢:٢٨٣ وحاشية الصبان.

(٢) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم. وزاد في ط: بنصب الوعد وخفض الرسل.

(٣) ح: للمضاف.

(٤) يعني أن «ما» فاعل المصدر.

(٥) ط: حالان.

(٦) شرح الكافية الشافية ص٩٨٩ و٩٩٤.

(٧) تتمة البيت:

وفَـصـلُ تـابِـعٍ، وفـاعِـلٍ، نَـدَرْ فـي الـشِّـعـرِ،

وفي الكافية وما عدا الأصل: مغتفر.

(٨) صدر بيت لتأبط شرًا عجزه:

وإمّـا دَمٍ، والـقَـتـلُ بـالـحُـرِّ أجـدَرُ

شرح الحماسة ص٨٩ والعيني ٣:٤٨٦ والخزانة ٣:٤٨٦. وفي حاشية ت عن التواتي: أن الخطة هي القضية، وأن رفع «إسار» يجعله بدل بعض، مع حذف النون للضرورة. وفي ح وحاشية س: «يسار». واليسار: الملاينة والمساهلة. والفصل بـ «لا» النافية جائز أيضًا. نحو: هذا وجهُ لا عدوٍّ ولا منافق.

(٩) الاضطرار: ضرورة الشعر. وحذفت همزة «نداء» للتخفيف. واضطرارًا: منصوب بنزع الخافض. والضمير في وجد: يعود على المضاف. وبأجنبي: متعلقان بحال من نائب الفاعل أي: المضاف مفصولاً.

واضطِرارًا وُجِدا بأجنبيٍّ، أو بِنَعتٍ، أو نِدا

الأجنبيّ: ما ليس بمعمول للمُضاف، من مفعول به وظرف ومجرور وفاعل. مثال المفعولِ قولُ الشاعر:[1]

* تَسقِي امتِياحًا نَدَى، المِسواكَ، رِيقتِها *

والظرفِ، قولُه:[2]

كَما خُطَّ الكِتابُ بِكَفِّ، يَومًا، يَهُودِيٍّ، يُقارِبُ، أو يُزِيلُ

والمجرورِ قولُه:[3]

* هُما أخَوا، في الحَربِ، مَن لا أخا لَهُ *

والفاعلِ قولُه:[4]

أنجَبَ أيّامَ، والِداهُ بِهِ، إذ نَجَلاهُ، فَنِعمَ ما نَجَلا

وكذا لو كان الفاعل مرفوعًا بالمُضاف. فإنّ الفصل به مخصوص بالضرورة، كقوله:[5]

نَرَى أسهُمًا لِلمَوتِ، تُصمِي، ولا تُنمِي ولا نَرعَوِي عَن نَقضِ، أهواؤُنا، العَزمِ

فإن قلتَ: لا تُؤخذ هذه الصورة من كلامه هنا.[6] قلتُ: قد تُفهم[7] من قوله: «ما نَصَبْ»، فعُلم أنّ المرفوع لا يسوغ الفصل به اختيارًا.

---

(١) صدر بيت لجرير عجزه:

كما تَضَمَّنَ ماءَ المُزنةِ الرَّصَفُ

ديوانه ص٣٨٦ والعيني ٣:٤٧٤. وفي حاشية ت عن التواتي: أن الندى والمسواك مفعولان، والامتياح الاستياك. وهو منصوب على الحال بمعنى متسوكة، أو بنزع الخافض. والمزنة: السحابة البيضاء. والرصف: الحجارة المرصوفة، ح: يسقى.

(٢) البيت لأبي حية النميري. العيني ٣:٤٧٠ والجمل للخليل ص١٠٥. ويقارب: يضم بعض ما كتبه إلى بعض. ويزيل: يفرق. ت ح ط: كقوله.

(٣) صدر بيت لدرنى بنت عبعبة عجزه:

إذا خافَ يومًا نَبوةً، فدَعاهُما

شرح الحماسة ص١٠٨٣ والعيني ٣:٤٧٢. والنبوة: الجفوة والشدة. ط: كقوله.

(٤) الأعشى. ديوانه ص١٧٥ والعيني ٣:٤٧٧. وفي حاشية ت: «نجلاه بمعنى: ولداه. والمضاف هنا: أيام. والمضاف إليه: إذ نجلاه، والفاصل هو الفاعل بأنجب وهو والداه. والتقدير: أنجب والداه أيام إذ ولداه. وأنجب بمعنى: ولد نجيبًا». ط: كقوله.

(٥) العيني ٣:٤٨٨. وتصمي: تقتل بحيث يرى القاتل. وتنمي: تقتل بحيث لا يرى القاتل. ونرعوي: نكف ونرتدع. والمراد: لا نكف عن أن تنقض أهواؤنا العزم. ت س ط: ولا ترعوي.

(٦) سقطت من س.

(٧) ط: قد يفهم.

ومثال النعت قول الشاعر:[(١)]

نَجوتُ، وقد بَلَّ المُراديُّ سَيفَهُ   من ابنِ أبي، شَيخِ الأباطِحِ، طالِبِ

أراد: من ابنِ أبي طالبٍ شيخ الأباطح.[(٢)] ومثال النداء قول الشاعر:[(٣)]

وِفاقُ، كَعبُ، بُجَيرٍ مُنقِذٌ لَكَ مِن   تَعجيلِ تَهلِكةٍ، والخُلدِ في سَقَرا

وزاد في «التسهيل»[(٤)] الفصلَ بفعل مُلغى. أنشد ابن السكّيت:[(٥)]

* بأيِّ، تَراهُمُ، الأَرَضِينَ حَلُّوا *

أراد: بأيِّ الأرضين تراهم؟[(٦)] وزاد غيره الفصل بالمفعول من أجله،[(٧)] نحو:[(٨)]

* مُعاوِدُ، جُرأةً، وَقتِ الهَوادِي *

أي: معاودُ وقتِ الهوادي جُرأةً. وحكى ابن الأنباريّ: هذا غلامُ ـ إن شاءَ اللهُ[(٩)] ـ ابنِ أخيكَ. ففصل بـ «إن شاء الله».[(١٠)]

---

(١) معاوية بن أبي سفيان. العيني ٣:٤٧٨. والمرادي: ابن ملجم قاتل علي بن أبي طالب. والأباطح: أباطح مكة. وهي جمع بطحاء. والبطحاء مسيل واسع فيه حصى الوادي اللين.

(٢) سقط الشرح من النسخ.

(٣) بجير بن زهير بن أبي سلمى. العيني ٣:٤٨٩. وكعب هو أخو بجير. والتهلكة: الهلاك. وسقر: جهنم.

(٤) ص ١٦١ وشرحه ٣:٢٧٦.

(٥) صدر بيت عجزه:

أألدَّبرانِ، أم عَسَفُوا الكِفارا؟

العيني ٢:٤٩٠. والأرضون: جمع أرض. والدبران والكفار: موضعان. وعسف: توجه. وقد جعل الشاعر همزة الوصل في «الدبران» بين بينَ بعد همزة الاستفهام. ت: أنشده ابن السكيت.

(٦) سقط التفسير من ط.

(٧) ط: بالمفعول لأجله.

(٨) صدر بيت لأبي زبيد الطائي، عجزه:

أشَمُّ، كأنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسُ

ديوانه ص٩٨ والمقتضب ٤:٣٧٧ والارتشاف ٢:٥٣٥ والعيني ٣:٤٩٢ والدرر ٢:٦٨. يصف أسدًا. قال الشنقيطي: «والرواية المشهورة: وقف، بالفاء». والهوادي: جمع هاد. وهو الأسد. ووقف الأسود هنا إيقافها للصراع والمقاتلة. وعلى رواية «وقت» هاد فالهادي: أول الليل. وفي حاشية ط: أن الشاعر يصف رجلاً.

(٩) زاد فيما عدا الأصل: تعالى.

(١٠) زاد في ح: «تعالى»، وفي ط: والله أعلم.

المُضاف إلى ياء المُتكلّم

٤٢٠ ـ آخِرَ ما أُضيفَ لِليا اكسِرْ، إذا لَم يَكُ مُعتَلًّا، كَرامٍ وقَذَى[١]
٤٢١ ـ أو يَكُ كابنَينِ، وزَيدِينَ،[٢]

يجب كسر آخر المُضاف إلى ياء المُتكلّم، إن لم يكن مقصورًا أو منقوصًا،[٣] أو مُثنى، أو مجموعًا على حدّه.[٤] كقولك في: «غُلامٌ»: غُلامِي. وفيه أربعة مذاهب: **أحدها**: أنّه مُعرب بحركات مُقدّرة، في الأحوال الثلاثة. **والثاني**: أنّه مُعرب في الرفع والنصب بحركة[٥] مُقدّرة، وفي الجرّ بالكسرة الظاهرة. واختاره في «التسهيل».[٦] **والثالث**: أنه مبنيّ.[٧] **والرابع**: أنّه لا مُعرب ولا مبنيّ.[٨] وإليه ذهب ابن جنّي. والأول مذهب الجمهور.

ويجوز في الياء بعد المكسور وجهان:[٩] الفتح، والإسكان. فقيل:[١٠] الفتح أصل. وقيل: الإسكان أصل. وجُمع بينهما بأنّ[١١] الإسكان أصل أوّل ـ إذ هو أصل كلّ مبنيّ ـ والفتح أصل ثان. إذ هو أصل ما هو على حرف واحد.

(١) الآخر: الحرف الأخير. ولليا: إلى الياء. وحذفت الهمزة للتخفيف. والمعتل هنا ما كان آخرَه ألف أو ياء بعد كسر. والقذى: ما يتكون في العين من رمص وغيره. وآخر: مفعول به مقدم. وإذا: ظرف للفعل اكسر. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر «معتلًا».

(٢) سقط السطر من ط. والكاف: خبر يك. والجملة معطوفة على: يك معتلًا.

(٣) ت ح ط: منقوصًا أو مقصورًا.

(٤) أي: على قياسه، ومراده جمع المذكر السالم.

(٥) ح: بحركات.

(٦) ص ١٦١.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: هو مذهب ابن الخشاب، لكونه مضافًا إلى مبني. ورد لأنه يلزم عنه بناء نحو: غلامك، ولا قائل به.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني متوسطًا بين الدليلين: الإضافة إلى مبني، وكونه له شبه بالحروف.

(٩) ذكر في شرح البيت ٥٩٢ وجهًا آخر هو حذف الياء استغناء بالكسرة، وأوجهًا ثلاثة إذا كان قبل الياء غير الكسر. وفي النسخ: في الكسرة وجهان.

(١٠) في النسخ: قيل.

(١١) ت ح: والجمع بينهما أن.

وأمّا المقصور والمنقوص، والمُثنّى والمجموع على حدّه، فإذا أُضيف منها شيء[١] إلى ياء المُتكلّم وجب فتح الياء، في اللغة المشهورة، فتقول في «قذى»: قذايَ، وفي «رامٍ»: رامِيَّ، وفي «ابنين»: ابنَيَّ، وفي «زيدِينَ»: زيدِيَّ.

وإلى ذلك أشار، بقوله:[٢]

فـذِي جَمِيعُـها اليـا، بَعـدُ، فَتحُـها احتُـذِي

الإشارة بـ «ذي» إلى الأنواع الأربعة. واحتُذي: اتُّبعَ.[٣]

ثمّ بيّن حكم آخِر المقصور والمنقوص،[٤] والمُثنّى والمجموع على حدّه، إذا أُضيف للياء، فقال:[٥]

٤٢٢ ـ وتُدغَمُ اليا فِيهِ،

أي: تدغم[٦] الياء، من آخِر المنقوص والمثنى والمجموع على حدّة، نصبًا وجرًّا[٧] فيه، أي: في ياء المُتكلّم، ولا يُغيَّر ما قبلها من فتح أو كسر.[٨] فتقول: رأيتُ رامِيَّ وابنَيَّ وزيدِيَّ. وتُفتح الياء،[٩] كما سبق.

ثمّ قال:[١٠]

والواوُ،

أي: وتُدغم الواو أيضًا في ياء المُتكلّم، يعني: بعد قلب الواو ياء. فإن كان قبلها[١١] فتحة لم

---

(١) فيما عدا الأصل: شيء منها.
(٢) ذي: ذه. وحذفت همزة الياء للتخفيف. وفتحها: فتح الياء. وذي: مبتدأ. وجميع: توكيد. واليا: مبتدأ ثان. وفتح: مبتدأ ثالث خبره جملة احتذي. والجملة فتحها احتذي: خبر اليا. وجملة اليا فتحها احتذي: خبر ذي. وبعد: مبني على الضم لقطعه عن الإضافة ظرف لحال محذوفة من الياء. والمراد: بعد هذه المذكورات.
(٣) ط: تبع.
(٤) ت: المنقوص والمقصور.
(٥) في النسخ: «إلى الياء فقال». واليا: ياء الاسم المذكور. وحذفت الهمزة للتخفيف.
(٦) ط: وتدعم.
(٧) زاد في ح و س: وقوله.
(٨) ت ح: وكسر.
(٩) في حاشية ت: أي: ياء المتكلم.
(١٠) الواو: معطوف على الياء.
(١١) فيما عدا الأصل: فإن كان ما قبلها.

تُغيِّر، نحو: مُصطَفَونَ. فتقول فيه: هؤلاء مُصطَفَيَّ، وإن كان قبلها ضمّة[١] قلبتَها كسرة، لتصحّ الياء، نحو: مُسلِمُونَ. فتقول فيه:[٢] مُسلِمِيَّ. وتقلب[٣] الواوُ ياء والضمّة كسرة. ومنه قوله ﷺ:[٤] «أوَ مُخرِجِيَّ هُم»؟ وإلى هذا أشار، بقوله:[٥]

وإنْ ما قَبلَ واوٍ ضُمَّ فاكسِرْهُ، يَهُنْ

ثمّ قال:[٦]

٤٢٣ ـ وألِفًا سَلِّمْ،

أي: سلّم الألف، من الانقلاب. وشمل ذلك ألفَ المُثنّى،[٧] نحو: هذان غُلامايَ ـ ولا خلاف فيه ـ وألفَ المقصور، نحو:[٨] ﴿هِيَ عَصايَ﴾. وفيه لغتان: إقرارُ الألف ـ وهي المشهورة ـ وقَلبُها ياء. وهي لغة هُذيل، وحكاه عيسى[٩] بن عُمر، عن قُريش، وقرأ الحسن:[١٠] ﴿يا بُشْرَيَّ﴾. وإليها[١١] أشار، بقوله:[١٢]

وفي المَقصُورِ، عَنْ هُذَيلٍ، انقِلابُها ياءً حَسَنْ

---

(١) س: «وإن كان ما قبلها ضمة». وفي حاشية ت عن التواتي: أن ابن جني: اختار قلب الضمة، ليتيسر قلب الواو ياء، ولأن تغيير الحركة أخف، والفارسي يبدأ بقلب الواو لأنها في الطرف، والتغيير يكون في الأواخر.
قلت: ويدخل في هذا الحكم: أبو وأخو وحمو وهنو وفو، إذا أضيفت إلى الياء ولم تحذف واوها نحو: أبيّ وأخيّ وهنيّ وفيّ. وتعرب في حالة النصب بفتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها السكون للإدغام، وفي حالتي الرفع والجر بحركة مقدرة منع من ظهورها الثقل قبل الإدغام. وانظر: الصبان ١ :٧٣. والياء التي تقدر عليها الحركات منقلبة عن الواو وجوبًا، وإن لم يكن إدغام. الكتاب ٢ :٦٠.
(٢) سقطت من النسخ.
(٣) فيما عدا الأصل: بقلب.
(٤) صحيح البخاري ص٥ وشواهد التوضيح ص١٣ وشرح قطر الندى ص٣٥٣.
(٥) اكسره أي: اكسر ما قبل الواو. ويهن: يسهل النطق به. وما: نائب فاعل لمحذوف. وقبل: ظرف لفعل صلة الموصول المحذوفة. ويهن: مجزوم بحرف شرط محذوف مع فعله. والتقدير: إن تكسره يهن.
(٦) س: «وقوله». وألفًا: مفعول به مقدم.
(٧) سقطت من النسخ.
(٨) الآية ١٨ من سورة طه.
(٩) إمام في النحو واللغة، توفي سنة ١٤٩. مراتب النحويين ص٢٥. وفيما عدا الأصل: وحكاها عيسى.
(١٠) الآية ١٨ من سورة يوسف.
(١١) ت ح: وإليه.
(١٢) حسن أي: جائز وصحيح. وفي: تتعلق بالمصدر انقلاب. وعن: بحال من انقلاب. وقد أجاز سيبويه الحال من المبتدأ. ولا شذوذ في تقدم الحال لأن العامل فيها هو «حسن» أي: صفة كالفعل. وها: مضاف إليه فاعل في المعنى. وياء: حال من «ها». وقيل: مفعول به للمصدر. وفيه نظر لأن ما كان من الانفعال فهو لازم لا يتعدى. وحسن: خبر انقلاب. وزعم بعض النحاة أن الياء المنقلبة هنا عوض مما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر، فهو من نيابة حرف عن حركة غير إعرابية. والصواب أن هذا القلب ظاهرة صرفية لا علاقة لها بالحركة، كالواو المنقلبة قبل الياء.

وينبغي أن يُستثنَى من ذلك ألف «لَدَى»، و «علَى» الاسميّة.[١] فإنّ الأكثر فيها[٢] القلب، مع ياء المتكلّم.

فإن قلتَ: فهل[٣] يجوز قلب ألف المُثنّى في لغة من التزمها مُطلقًا؟ قلتُ: قال في «الارتشاف»:[٤] يُحتاج في جوازه إلى سماع.[٥]

---

(١) تكون «على» اسمية في نحو: نزلت من على الفرس. انظر الجنى الداني ص٤٧٠ ـ ٤٧٢. وإنما خص الاسمية لأن الكلام هنا هو عن الإضافة. وانقلاب ألف «لدى» و «على» ياء يكون مع جميع الضمائر المتصلة، وليس خاصًا بياء المتكلم. وهذا يعني أن «لدى» مبني على السكون، لا معرب بالحركة المقدرة.

(٢) يريد أن أكثر العرب على ذلك. ت ح ط: فيه.

(٣) في النسخ: هل.

(٤) في ٢: ٥٣٧.

(٥) س: السماع.

إعمال المصدر

٤٢٤ ـ بِفعلِهِ، المَصدَرَ ألحِقْ، في العَمَلْ[١]

أي: ألحقِ المصدرَ بفعله في عمله. فيعمل عملَ الفعل في اللزوم، والتعدّي بنفسه وبالحرف. وخطبُ التمثيلِ سهل.

تنبيـه: يُفارق[٢] المصدرُ الفعلَ،[٣] في أمرين: **أحدهما**: أنّ في رفعه نائبَ الفاعل[٤] خلافًا. ومذهب جمهور[٥] البصريّين جوازه. وإليه ذهب في «التسهيل».[٦] **الثاني**:[٧] أنّ فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف الفعل،[٨] وإذا حُذف لم يتحمّل ضميره،[٩] خلافًا لبعضهم.[١٠]

ثمّ قال:[١١]

مُـضـافًـا، أو مُـجـرَّدًا، أو مَـعَ «ألْ»

فهذه ثلاثة أحوال. وإعماله مُضافًا أكثر، نحو:[١٢] ﴿ولَولا دَفْعُ اللهِ النّاسَ﴾. ولا خلاف فيه،

(١) ألحقه به أي: أجره مُجراه وأعمله مثله. والعمل هنا هو الرفع والنصب. والباء وفي: تتعلقان بألحق. والمصدر: مفعول به مقدم. ويتميز المصدر عن فعله في العمل أنه هو الأصل في ذلك بما فيه من معنى الحدَث، والفعلُ محمول على المصدر في العمل لتضمنه معنى الحدث أيضاً. فإذا فقدَ فعل هذا المعنى لم يكن له عمل، كالفعل الزائد والمؤكد اللفظي. وظيفة المصدر ص ١٧٣ و١٩٣ و٢٢١ والخصائص ٢: ٢٧٧ ومشكلة العامل النحوي ص١٤٦. ثم إن المصدر قد يضاف إلى فاعله أو مفعوله أو نائب فاعله، وتكثر زيادة اللام والباء للتقوية والتوكيد قبل مفعوله.

(٢) فيما عدا الأصل: يخالف.

(٣) ط: فعله.

(٤) في النسخ: «نائبًا عن الفاعل». وفي حاشية ت عن التواتي: أن ذلك نحو: «أعجبني أكلُ الخبزُ»، لأن التقدير: أعجبني أن أُكل الخبز. وانظر الصبان ٢: ٢٨٣.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) ص ١٤٢.

(٧) في النسخ: والثاني.

(٨) ط: بخلاف فاعل الفعل.

(٩) في النسخ: ضميرًا.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: قوله: «خلافًا لبعضهم» مستثنى من قوله: «يجوز حذفه»، و «لم يتحمل ضميرًا» من تمامه. ولا يصح أن يكون مستثنى من قوله: «لم يتحمل ضميرًا» لفساد المعنى. فتأمله. قلت: وفي حاشية الصبان ٢: ٢٨٣ أن: «وإذا حذف...» هو استئناف مسألة، وليس من جملة الفرق الثاني.

(١١) حذفت همزة «أو» الأولى ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. ومضافًا: حال من المصدر. ومع: منصوب بالعطف على «مجردًا»، مضافٌ إلى «أل».

(١٢) الآية ٢٥١ من سورة البقرة. ت: ولولا دفاع.

وفي كلام بعضهم ما يُشعر بالخلاف. وإعماله مُجرّدًا من الإضافة و «أل» أقلّ[١] من المُضاف، نحو:[٢] ﴿أو إطعامٌ في يَومٍ ذِي مَسغَبةٍ يَتِيماً﴾. وفيه خلاف، أجازه البصريّون، ومنعه الكوفيّون. وإن وقع[٣] بعده مرفوع أو منصوب فهو محمول عندهم[٤] على فعل مُضمر. وإعماله مع «أل» أقلّ من المُجرّد، ومنه قول الشاعر:[٥]

ضَعِيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ   يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

وفيه خلاف. أجازه سيبويه[٦] ومن وافقه، ومنعه الكوفيّون وبعض البصريّين كابن السرّاج، وأجازه الفارسيّ على قُبح، وفصّل[٧] ابن طلحة بين أن تكون «أل» مُعاقبة الضميرَ[٨] فيجوز - نحو: إنّكَ والضربَ خالدًا لَمُسيءٌ[٩] إليه - أو لا،[١٠] فلا يجوز. نحو: عجبتُ من الضربِ[١١] عمرًا.

[شروط عمل المصدر]

ثمّ نبّه على شرط عمل المصدر، بقوله:[١٢]

٤٢٥ ـ إن كانَ فِعلٌ مَعَ «أنْ»، أو «ما»، يَحُلْ   مَحَلَّهُ،

شرط إعمال المصدر، غيرِ الواقع بدلاً من اللفظ بفعله،[١٣] أن يصحّ تقديره بالفعل مع حرف مصدريّ. فإن أُريد به غير الحال جاز أن يُقدّر بـ «أن»، أو بـ «ما».[١٤] وإن أُريد به الحال قُدّر بـ «ما»، ولم يُقدّر بـ «أن»، لأنّ مصحوبها لا يكون حالاً. فلذلك لم يقتصر على «أن» كما فعل بعضهم.

---

(١) هذه المراتب في الكثرة والقلة خاصة لرفع الفاعل ونصب المفعول به. وما يشبههما من اسم وخبر. أما سائر المنصوبات فالثلاثة فيها سواء، ولا يشملها ما في البيت ٤٢٥ من شرط.

(٢) الآية ١٤ من سورة البلد.

(٣) زاد في ت و ح: «عندهم». ط: فإن وقع.

(٤) سقطت من النسخ.

(٥) العيني ٣:٥٠٠ والخزانة ٣:٤٣٩. والنكاية: الإضرار. ويخال: يظن. ويراخي: يباعد. وسقط عجز البيت من النسخ.

(٦) الكتاب ١:٩٩.

(٧) س ط: وفصّل.

(٨) فيما عدا الأصل: للضمير.

(٩) ط: «والضرب خالد المسيء». وفي حاشية ت عن التواتي: أن التقدير: إنك وضربك. فالألف واللام معاقبتان للكاف.

(١٠) كذا. عطف بـ «أو» لمطلق الجمع، لأن ما عطف عليه أضيف «بين» إليه. والعطف بالواو هنا مشكل. ط: وإلّا.

(١١) زاد في ح و س: «زيدًا». وفي حاشية ت عن التواتي: أن نحو هذا المثال لا يجوز لما فيه من اللبس، إذ يحتمل التقدير: ضربي وضربك وضربه... وفي توجيهه عسر.

(١٢) حذفت اللام الثانية من «يحلّ» في الوقف. وحذف جواب الشرط لدلالة البيت قبله عليه. ومع: تتعلق بصفة لفعل، ومضافة إلى «أن» على الحكاية. وجملة يحل: خبر كان. ومحله أي: محل المصدر. ومحل: ظرف مكان ليحل.

(١٣) في حاشية ت: نحو: ضربًا زيدًا.

(١٤) في النسخ: وبما.

فإن قلتَ: قد ذكر في «التسهيل»[١] معهما «أن» المُخفّفة، ومثّله بنحو: علمتُ ضربَكَ زيدًا. فتقديره:[٢] علمتُ أنْ قد ضربتَ زيدًا. فـ «أن» هذه[٣] مُخفّفة، لأنّها واقعة بعد العِلم. وهو موضع غير صالح للمصدريّة.[٤] قلتُ: ذكر «ما» المصدريّة مُغنٍ عنها. فإنّها يصحّ وقوعها بعد العِلم. ولم يُقدّر سيبويه في الباب بغير «أنّ» الثقيلة مع ضمير الشأن.[٥]

قلتُ:[٦] ظاهر قوله: «إن كان»، وقوله في «الكافية»:[٧]

حَيْثُما يَصِحُّ حَرفٌ مَصدَرِيٌّ تَمَّما

أنّ هذا الشرط لازم، وقد جعله في «التسهيل»[٨] غالبًا، وقال في شرحه:[٩] وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطًا في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك. ومن وقوعه غيرَ مُقدَّر بأحدها قولُ العرب: «سَمعُ أذني زيدًا يقول ذلك».[١٠] وذكر مُثلاً أُخَرَ. والمشهور:[١١] أنّ تقديره بذلك شرط، وما ذكره من المُثل لا يتعذّر فيه التقدير،[١٢] وكلام صاحب «البسيط» مُوافق للمُصنّف في عدم اشتراط ذلك.

تنبيه: لإعمال المصدر شروط، لم يذكرها هنا:

الأوّل: أن يكون مُظهَرًا. فلو أُضمِر[١٣] لم يعمل، لعدم حروف الفعل، خلافًا للكوفيّين.

---

(١) ص ١٤٢ وشرحه ٣: ١٠٩. س: شرح التسهيل. (٢) في النسخ: تقديره.

(٣) سقطت من النسخ.

(٤) في النسخ: «غير صالح لأن المصدرية». وفي حاشية ت عن التواتي: «لأن الواقعة بعد أفعال القلوب لا تكون مصدرية». والمراد هو «أن» الثنائية أصلًا لا المخففة من «أنّ». وذلك لأن هذا الموضع يصلح فيه أيضًا «أنّ»، فتقول: علمتُ أنّك ضربت زيدًا.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: أن هذا نحو: أعجبني ضربك زيدًا الآن أو أمس أو غدًا. لأن «أنّ» مع ضمير الشان تصح فيه، خلافًا لما سواها. وانظر الكتاب ١: ٩٧ والإتحاف ٢: ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٦) فيما عدا الأصل: فإن قلتَ.

(٧) شرح الكافية الشافية ص١٠١١. وحيث: ظرف للفعل: أعمل. وما: حرف زائد. وجملة يصح: مضاف إليه. وفي حاشيتي ت وس تتمة البيت: كفِعلِهِ المَصدَرَ أعمِل.

(٨) ص ١٤٢. (٩) في ٣: ١١١.

(١٠) جملة يقول: حالية سدت مسد خبر سمع. والتقدير: سمع أذني زيدًا حاصل إذ كان يقول ذلك. انظر شرح البيت ١٤١. فالحال من فاعل «كان» التامة.

(١١) ح س ط: «قلت المشهور». وفي ت كما أثبتنا، ثم ألحقت «قلت» إلحاقًا.

(١٢) أي: أن سمعت أذني زيدًا حاصل إذ كان يقول ذلك. وزعم الدماميني أن التقدير ممتنع لعارض وقوع المصدر موقع ما لا يكون فيه حرف مصدري وفعل، وإن كان سائغًا في الأصل. الصبان ٢: ٢٨٦.

(١٣) انظر الإتحاف ٢: ١٥٠. وفي حاشية ت عن التواتي: نحو: أعجبني ضربك زيدًا وهو عمرًا، ويعجبني ضرب زيد وهو بكرًا.

وأجاز ابن جنّي في «الخصائص» والرمّاني إعماله، في المجرور، ونُقل عن الفارسيّ. وقياسه الظرف.[١]

الثاني: أن يكون مُكبّرًا. فلو صُغّر[٢] لم يعمل.

الثالث: أن يكون غير محدود. فإن حُدَّ[٣] بالتاء لم يعمل، فإن ورد حُكمَ بشذوذه، كقوله:[٤]

يُحايِي بهِ الجَلَدُ، الَّذِي هُو حازِمٌ، بِضَربةِ كَفَّيهِ المَلا، نَفسَ راكِبِ

فنصب «الملا» بـ «ضربة كفّيه»، وهو محدود، ونصب «نفس»[٥] بـ «يُحايي»، ومعناه: يُحيي. وصف[٦] مسافرًا معه ماء، فتيمّم وأحيا بالماء نفس راكب، كاد يموت عطشًا.

الرابع:[٧] أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله، لأنّ معمول المصدر[٨] بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يُفصل بينهما بالنعت. فإن ورد ما يُوهم ذلك قُدّر فعل بعد النعت، يتعلّق به المعمول المتأخّر. فلو نُعت بعد تمامه لم يمتنع.[٩] والأولى أن يقال: «غير متبوع» بدل: «غير منعوت»، لأنّ حكم سائر التوابع حكم النعت.

الخامس: أن يكون مُفردًا، ذكره في «البسيط» عن بعضهم، ولم يشترطه في «التسهيل».[١٠] وقال في «الكافية»:[١١]

وأهمِلَ المُضمَرُ، والمَحدُودُ ومَصدَرٌ، فارقَهُ التَّوحِيدُ
ورُبَّ مَحدُودٍ، ومَجمُوعٍ، عَمِلْ وبِسَماعٍ، لا قِياسٍ، قَد قُبِلْ

---

(١) مثال المجرور: نومك في الليل مفيد وهو في النهار مذموم. وفي حاشية ت عن التواتي: أن مثال الظرف: أعجبني مرورك عند زيد وهو عند عمرو. وانظر المنصف لابن جني ١:١٣١ والتمام ص١٦٣ وإعراب الجمل ص٢٨٤ و٣١١. وشعر زهير بن أبي سلمى للأعلم ص١٨.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: أنه لا يعمل لأنه إذا حمل على الفعل فالفعل لا يصغر، وإذا قيل: إنه أصل في العمل، فالمصدر المكبر هو الأصل في ذلك.

(٣) ط: فلوحد.

(٤) ينسب إلى ذي الرمة. ديوانه ص١٨٤٦ والرسالة الموضحة ص١٣٧ والعيني ٣:٥٢٧. والملا: الصحراء. والتيمم يكون بضربة واحدة للرمل. والظاهر أن الضربة هنا مراد بها الضرب، بدليل قوله: «يحايي». وفيه التجدد والتكرار لا المرة الواحدة، لأن المراد اليتيم مرارًا لعدة صلوات.

(٥) س: نفسًا.

(٦) ح: «يحيي نفس وصف». ط: يصف الشاعر.

(٧) ح: والرابع.

(٨) زاد في ح: «منه»، وفي س: له.

(٩) فيما عدا الأصل: لم يمنع.

(١٠) ص ١٤٢.

(١١) شرح الكافية الشافية ص١٠١١.

وصرّح بجوازه في «شرح التسهيل».[١] ومن إعماله مجموعًا قوله:[٢]

قَد جَرَّبُوهُ، فَما زادَتْ تَجارِبُهُم ... أبا قُدامةَ، إلّا المَجدَ والفَنَعا

واختلف النحويّون في جواز[٣] إعمال المجموع، فأجازه قوم واختاره ابن عصفور، ومنعه قوم ومنهم ابن سيده.[٤]

فإن قلتَ: فهل[٥] يُشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، كاسم الفاعل؟ قلتُ: لا يُشترط ذلك، لأنّه عمل لكونه أصل الفعل،[٦] فلم يتقيّد بزمان، بخلاف اسم الفاعل. قاله المُصنّف.[٧] وقال غيره: لأنّه عمل بالنيابة عن الفعل، والفعل لا يُشترط فيه ذلك. وحُكي عن بعض المتأخّرين أنّه مَنع إعماله ماضيًا، وليس بصحيح.

وقوله:[٨]

ولاسمِ مَصدَرٍ عَمَلْ

يعني: أنّ اسم المصدر يعمل عمل فعله. وهو قليل. وإلى قلّته أشار بتنكير «عمل». واختُلف في إعمال اسم المصدر، فأجازه الكوفيّون، ومنعه البصريّون، وقال بعضهم:[٩] إلّا في الضرورة. وتأوّلوا ما ورد من ذلك على إضمار فعل. ومن إعماله قول عائشة،[١٠] رضي الله عنها: «مِن قُبلةِ الرَّجلِ امرأتَهُ الوُضُوءُ».

وظاهر كلامه في «التسهيل»:[١١] أنّه مقيس. وقال الشارح:[١٢] وليس ذلك بمُطّرد، في اسم المصدر، ولا فاشٍ.

---

(١) في ٣:١٠٦ ـ ١٠٧.

(٢) الأعشى. ديوانه ص١٠٩. وأبا: مفعول به لتجارب. هذا مراد المؤلف، والصواب تنازع الفعل والمصدر في المفعول، فيحتمل كونه لأحدهما. وأل: زائدة في الموضعين لأن المجد: تمييز. والفنع: العطاء الكثير. وفي حاشية س: أي: المال الكثير.

(٣) ط: جوازهم.

(٤) في النسخ: ابن السيد.

(٥) ت: هل.

(٦) ط: لكونه أصلاً.

(٧) شرح الكافية الشافية ص١٠١١ ـ ١٠١٢.

(٨) اسم المصدر: يدل على معنى المصدرية ولكن حروفه أقل من المصدر الأصلي، نحو: وضوء صلاة عطاء عون سلام، أو كان خلاف القياس نحو: بُشرى ضرّاء رضوان كبرياء جبروت. وقد يطلق على ما يستعمل به الفعل، نحو: قُوت طِحن كُحل دُهن طَهور أُكل. وانظر ص٤٦١. ولاسم: متعلقان بخبر عمل.

(٩) في حاشية س: أي: بعض النحويين. ولا يصح أن يكون الضمير للبصريين، لأن النقل الآخر في كلامه هنا يخالفه. وانظر الارتشاف ٣:١٧٩ ـ ١٨٠.

(١٠) كذا. والقول مرويّ لغيرها. الموطأ ص٤٠ ونصب الراية ١:٧١ ـ ٧٥ وسنن الدارقطني ١:١٣٦. وفي حاشية ت عن التواتي: من كان لا يعمل اسم المصدر يقدر بعده فعلاً. تقديره: من قبلة الرجل إذا قبل امرأته الوضوء.

(١١) ص ١٤٢.

(١٢) ص ٤١٩.

تنبيهـان:

الأوّل: أطلق في قوله: «ولاسم مصدر[١]». وهو مُقيّد بغير العَلَم. فالعلَم لا يعمل. وهو ما دلّ على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام،[٢] لتضمّن الإشارة إلى حقيقته، كيسارِ وبَرّة وفَجارِ.

الثاني: عرّف اسم المصدر في «التسهيل»،[٣] إذ قال: «ويعمل عملَه اسمُه غيرُ العَلَم. وهو ما دلّ على معناه، وخالفه بخُلوّه لفظًا وتقديرًا، دُون عِوَض، من بعض ما في فعله». مثال ذلك: تَوضّأ وُضوءًا، وتَكلّم كلامًا. فالوُضوء والكلام اسمان للمصدر، لا مصدران، لخُلوّهما لفظًا وتقديرًا من بعض ما في فعلهما.[٤]

وحقّ المصدر أن يتضمّن حروف فعله بمُساواة، نحو: تَوَضّأ تَوَضُّؤًا، أو بزيادة، نحو: أعلَمَ إعلامًا. واحترز بقوله: «وتقديرًا»،[٥] من نحو: قاتلَ قِتالاً. فإنّه مصدر، لا اسم مصدر، إذ لم يخل تقديرًا ـ فإنّ أصله «قِيتال».[٦] فالمدّة مُقدّرة، وقد ثبتتْ لفظًا ـ وبقوله: «دون عِوَض» من نحو: عِدة ـ فإنّه مصدر، مع خلوّه من الواو، لأنّ التاء عِوَض[٧] ـ ومن نحو: كلَّمَ تكليمًا. فإنّه مصدر مع خُلوّه من التضعيف، لأنّ التاء عِوَض منه.

وقال الشارح:[٨] اعلم أنّ اسم المعنى الصادرَ عن الفاعل كالضرب، أو القائمَ[٩] بذاته كالعِلْم، ينقسم إلى مصدر واسم مصدر. فإن كان[١٠] أوّله ميم مزيدة لغير مُفاعلة كالمَضْرَب والمَحمَدة، أو كان لغير ثلاثيّ[١١] بوزن ما لثلاثيّ[١٢] كالغُسل والوُضوء، فهو اسم للمصدر.[١٣] وإلّا فهو المصدر.

---

(١) زاد فيما عدا الأصل: عمل.
(٢) في حاشية س: وغيرهما من المعرّفات، كالإشارة والصلة. وهذا شأن العلَم، لأنه يعيّن مسمّاه مطلقًا. ولكن هذا علم جنس المعاني.
(٣) ص ١٤٢.
(٤) س: فعليهما.
(٥) ط: أو تقديرًا.
(٦) ت ط: قيتالاً.
(٧) زاد في ت: «منه»، وفي ح س ط: منها.
(٨) ص ٤١٦. وفي النقل تصرف.
(٩) ح: «القيام». وكذلك كان في ت، ثم صوب كما أثبتنا.
(١٠) زاد في ح: في.
(١١) في النسخ: لغير الثلاثي.
(١٢) ت س: «بوزن ما للثلاثي». ح: يوزن بالثلاثي.
(١٣) ت: المصدر.

قلتُ: الذي أوّله الميم المذكورة،[١] وإن أطلق بعضهم عليه اسم المصدر، فإنّه يعمل عمل فعله، وليس هو موضع الخلاف، ولا المراد هنا. والنوع الثاني - وهو ما كان لغير[٢] ثلاثيّ بوزن ما لثلاثيّ[٣] - هو[٤] المذكور في «التسهيل».[٥] قال الشيخ أبو حيّان:[٦] وهذا الثاني عندنا مصدر، لا اسم مصدر. قال: واسم المصدر يقال باصطلاحين:

أحدهما: ما ينقاس[٧] بناؤه من الثلاثيّ على «مَفعَل»، وممّا[٨] زاد على صيغة اسم المفعول. وهذا يعمل عمل فعله.

والثاني: ما كان أصل وضعه لغير المصدر، كالثواب والعطاء والكلام والدُّهن والخُبز. فهذه وُضعت لما يُثاب به، ولما يُعطى، وللجمل المقولة،[٩] ولما يُدهن به، ولما يُخبز.[١٠] وفي هذا النوع اختلف الكوفيّون والبصريّون. وتحقيق الخلاف بين الفريقين: هل ينقاس أن يُطلق اسم المصدر[١١] مجازًا على المصدر، ويعمل عمل المصدر، أم لا؟[١٢] فقال البصريّون: لا، إلّا أن يُضطرّ شاعر. وقال الكوفيّون والبغداديّون: ينقاس ذلك. قلتُ: وقد صرّح[١٣] في «شرح التسهيل» بأنّ ثوابًا وعطاءً مصدران، لقُرب[١٤] ما بينهما وبين الأصل. وهو إثواب وإعطاء.[١٥]

[إضافة المصدر]

٤٢٦ - وبَعدَ جَرِّهِ الَّذي أُضِيفَ لَهْ، كَمِّلْ بِنَصبٍ، أو بِرَفعٍ، عَمَلَهْ[١٦]

---

(١) المشهور أن هذا مصدر ميمي.
(٢) ت ح: غير.
(٣) ت س: «بوزن ما للثلاثي». ح: يوزن بالثلاثي.
(٤) ح: وهو.
(٥) ص ١٤٢.
(٦) أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي النفزي، عالم حافظ ثقة، متعدد الميادين، خدم العلم ثمانين عامًا، وتوفي سنة ٧٤٥. نفح الطيب ٢: ٥٣٥. وانظر الارتشاف ٣: ١٧٨ - ١٧٩.
(٧) س: ما يقاس.
(٨) ت ح ط: وما.
(٩) ح س: المفيدة.
(١٠) زاد في ط: به.
(١١) س: «اسم مصدر». وفي الحاشية: النائب عن الفاعل بـ «يطلق» ضمير، يعود على هذا النوع الذي أصل وضعه لما يدهن به، ويثاب. واسم مصدر: حال من الضمير العائد عليه.
(١٢) ح ط: أو لا.
(١٣) شرح التسهيل ٣: ١٢٢. ت ح: وصرح.
(١٤) في حاشية ت عن نسخة: تغيّر.
(١٥) إثواب: مصدر: أثْوَبَ. وإعطاء: مصدر: أعطى. وزاد في س و ط: وقوله.
(١٦) جره الذي أي: جر المصدر الاسمَ الذي. فالجر مضاف إلى فاعله، وفيه إشعار بأن المضاف إليه يجر بالمضاف. وله أي: إليه. والأمر هنا مراد به الإباحة لا الوجوب أي: تتمم عمل المصدر. وبعد: ظرف لكمل. والذي: مفعول به لجر. وبرفع: معطوفان لا يعلقان. ت ح: برفع أو بنصب.

للمصدر المُضاف خمسة أحوال:

الأول: أن يُضافَ إلى فاعله، ويُحذفَ مفعوله، نحو:[١] ﴿وما كانَ استِغفارُ إبراهِيمَ﴾.

الثاني: أن يُضافَ إلى مفعوله، ويُحذفَ فاعله، نحو:[٢] ﴿لا يَسأمُ الإنسانُ مِنْ دُعاءِ الخَيرِ﴾.

الثالث: أن يُضافَ إلى فاعله، ثمّ يُكمّلَ عمله بنصب مفعوله، نحو:[٣] ﴿ولَولا دَفعُ اللهِ النّاسَ﴾.

الرابع: أن يُضافَ إلى مفعوله، ثمّ يُكمّلَ عمله برفع فاعله، نحو قوله عليه السلام:[٤] «وحَجُّ البَيتِ مَن استَطاعَ إلَيهِ سَبِيلًا». وهو قليل.[٥] قيل: ولم[٦] يجئ في القرآن العظيم،[٧] إلّا ما رُوي[٨] عن ابن عامر، أنّه قرأ:[٩] ﴿ذِكْرُ رَحْمةِ رَبُّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيّاءُ﴾، بضمّ[١٠] الدال والهمزة. وليس ذلك مخصوصًا بالضرورة،[١١] على الصحيح. والأكثر في المصدر، إذا أُضيف إلى مفعوله، أن يُحذف فاعله.

الخامس: أن يُضافَ إلى الظرف، فيَرفعَ ويَنصبَ كالمُنوّن، نحو: عجبتُ من انتظارِ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمرًا.

وقوله: «كمّل» يعني: إذا[١٢] أردتَ. لأنّ ذلك[١٣] غير لازم كما تبيّن.[١٤]

٤٢٧ ـ وجُرَّ ما يَتبَعُ ما جُرَّ، ومَن راعَى، في الاِتباعِ، المَحَلَّ فحَسَنْ[١٥]

---

(١) الآية ١١٤ من سورة التوبة.
(٢) الآية ٤٩ من سورة فصلت.
(٣) الآية ٢٥١ من سورة البقرة. وزاد في س: «قوله تعالى». ت: «ولولا دفاع».
(٤) سنن الترمذي ٧: ٢٧٠.
(٥) سقطت الجملة من ت.
(٦) ت: «وقيل ولم». س: وقيل لم.
(٧) سقطت مما عدا الأصل.
(٨) في النسخ: فيما روي.
(٩) الآية ٢ من سورة مريم.
(١٠) ط: برفع.
(١١) في حاشية الأصل عن ابن عقيل ٢: ٨٥: خلافًا لبعضهم... فعليه ذلك.
(١٢) فيما عدا الأصل: «إن».
(١٣) ط: ذاك.
(١٤) ح: «كما يتبين». وسقط من ط. وزاد في س و ط: وقوله.
(١٥) ما يتبع أي: التابع. وراعى الحكم: حفظه وأبقى عليه. وحذفت همزة «الإتباع» ونقلت حركتها إلى اللام. وحسن: جائز. وجر: فعل أمر حرك بالفتح للإدغام. وما: مفعوله. وما الثانية: مفعول يتبع. وجر: ماض مبني للمجهول. ومن: اسم شرط مبتدأ خبره جملتا الشروط والجواب. وفي: تتعلق براعى. وحسن: خبر لمبتدأ محذوف ضمير مصدر راعى أي: الرعاء للمحل. وإن زعمت أنه المراعاة جاز أيضًا لأن المصدر المحذوف يجوز اعتباره مذكرًا وإن كان مؤنثًا.

المُضاف إليه المصدرُ إن كان فاعلاً فمحلّه رفع، وإن كان مفعولاً فهو في موضع نصب،[١] إن قُدّر المصدر بـ «أن» وفعل الفاعل، وفي موضع رفع، إن قُدّر المصدر بـ «أن» وفعل المفعول، خلافًا لمن منع تقديره بفعل المفعول. فلك في التابع الجرُّ على اللفظ، والرفعُ على المحلّ، إن كان فاعلاً أو نائبه، والنصبُ على المحلّ، إن كان مفعولاً به. تقول:[٢] عجبتُ من ذهابِ زيدٍ العاقلُ، بالجرّ والرفع، و[٣]عجبتُ من أكلِ الخبزِ واللحمُ،[٤] بالجرّ والنصب والرفع. فالجرّ على اللفظ، والنصب على المحلّ لأنّه مفعول به، والرفع على تقديره: أن أُكِلَ الخُبزُ.[٥]

تنبيـه: ظاهر كلام المُصنّف جواز الإتباع على المحلّ في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيّين، وطائفة من البصريّين. وذهب سيبويه، ومن وافقه من أهل البصرة، إلى أنّه لا يجوز الإتباع على المحلّ، وفصّل أبو عُمَر،[٦] فأجاز في العطف والبدل، ومنع في التوكيد والنعت. والظاهر الجواز، لورود السماع. والتأويلُ خلافُ الظاهر.

---

(١) ت ح: «فمحله نصب». س: فمحله في موضع نصب.
(٢) ح: فتقول.
(٣) في النسخ: وتقول.
(٤) زاد في ت: الطيان والطيين.
(٥) زاد فيما عدا الأصل: واللحم.
(٦) هو الجرمي. انظر الارتشاف ٣:١٧٧. وفي النسخ و ط: أبو عمرو.

إعمال اسم الفاعل[١]
[واسم المفعول]

اسم الفاعل هو: الصفةُ الدالّةُ على فاعل، جاريةً[٢] في التذكير والتأنيث على المُضارع من أفعالها،[٣] لمعناه[٤] أو معنى الماضي. فالصفة: جنس، والدالّة على فاعل: مُخرِج لاسم المفعول وما بمعناه،[٥] وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها: مُخرج للجاريةِ على الماضي نحو: فَرِحٌ، وغيرِ الجارية نحو: كريم. وقوله: «في التذكير والتأنيث» مُخرج لما كان من الصفات على «أفعَل» نحو: أهيَف.[٦] فإنّه لا يجري على المُضارع إلّا في التذكير. وقوله:[٧] «لمعناه أو معنى الماضي» مُخرج لنحو:[٨] ضامر الكشحِ، من الصفة المُشبّهة.[٩]

وقوله:[١٠]

٤٢٨ ـ كَفِعلِهِ اسمُ فاعِلٍ، في العَمَلِ

---

(١) في حاشية س عن الشيخ يس: أن الناظم اقتصر في العنوان على اسم الفاعل، مع أنه ذكر تحته اسم المفعول والصفة المشبهة، لأنه أصل لهما، وأخّر أبنية المصادر والمشتقات على أحكام إعمالها، لأن الأبنية من وظيفة اللغوي، والأحكام من وظيفة النحوي.

(٢) يريد: الموافقة في عدد الأحرف ومطلق الحركات والسكنات.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: أن في هذا احترازًا من نحو: فرح وكريم... مما جرى على الماضي أو على غير الفعل.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: أي: المضارع.

(٥) في النسخ: «وما هو بمعناه»، وفي حاشية ت عن التواتي: أي: كقتيل وجريح.

(٦) في حاشية س عن الزبيدي: هَيِفَ يَهيَفُ فهو أهْيَف. والهيف: رقة الخاصرة. وهي وسط الإنسان. انظر التاج (هيف).

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) س: «نحو». و «أل» في المثال: نائبة عن ضمير الغائب. لأن المراد: ضامرٌ كشحُه. فالمشتق في التقدير صفة مشبهة لأنه رافع للسببي. انظر شرح البيت ٤٣٠.

(٩) في حاشية س: فإنها لا تقتضي زمانًا من الأزمنة الثلاثة، وإنما تقتضي الثبوت دوامًا، كاسم التفضيل. واعترض هذا الحد بـ «دائم» و «ثابت» ونحوهما. وأما باب «معطي» فلا يعترض به. وذلك واضح.

(١٠) سقطت من ت و ح. وقوله: «في العمل» يعني: في التعدي واللزوم لا في غيرهما. والكاف: خبر مقدم. وتتعلق به «في» لما يتضمنه من معنى التشبيه. ويتميز اسم الفاعل عن فعله في العمل أنه قد يضاف إلى مفعوله، وتكثر زيادة لام التقوية قبل مفعوله أيضًا.

يعني: إن كان فعله لازمًا فهو لازم، وإن كان فعله[١] مُتعدّيًا إلى واحد أو أكثر[٢] فهو كذلك.
وقوله:[٣]

إنْ كـانَ، عَـن مُـضِـيِّـهِ، بِـمَـعـزِلِ

يعني: أنّ من شرط[٤] عمل اسم الفاعل عملَ فعله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال.[٥] فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل، خلافًا للكسائيّ. فإنّه أجاز عمله، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وكَلبُهُم باسِطٌ ذِراعَيهِ﴾.[٦] ورُدّ بأنّه حكاية حال.[٧] ووافقه على إجازة ذلك هشام، وابن مضاء.

تنبيـه: هذا الخلاف، في عمل الماضي دُون «أل»، هو بالنسبة إلى المفعول به. فأمّا[٨] بالنسبة إلى الفاعل فذهب بعضهم إلى أنّه لا يرفع الظاهر، وبه قال ابن جنّي والشلَوبين، وذهب قوم إلى أنّه يرفعه. وهو ظاهر كلام سيبويه، وهو اختيار[٩] ابن عصفور. وأمّا المُضمر فحكى ابن عصفور الاتّفاق، على أنّه يرفعه، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف أنّه لا يرفعه. وهو بعيد.

[شروط عمل اسم الفاعل]

وقوله:[١٠]

٤٢٩ ـ ووَلِيَ استِفـهـامًـا، أو حَرفَ نِدا

---

(١) سقطت من ح و س.
(٢) ط: فأكثر.
(٣) مضيه: مضي اسم الفاعل أي: مضي حدثه. والمراد: وقوعه في الزمن الماضي. والمعزل: العزلة، مصدر ميمي خالف القياس بكسر العين، نحو: مرجِع ومنطِق. واسم كان: يعود على اسم الفاعل. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وعن: تتعلق بالمصدر معزل. والباء للظرفية بمعنى: في. والتقدير: إن كان اسم الفاعل للحاضر أو المستقبل في عزلة عن مضي حدثه فهو كفعله في العمل. وقيل: معزل اسم مكان والتعلق به جائز. انظر ص٢٨٩ من إعراب الجمل.
(٤) فيما عدا الأصل: أن شرط.
(٥) ت ح: «والاستقبال». والحال أي: الزمن الحاضر. أما ما يدل على الاستمرار فيجوز عمله لأنه يشمل الماضي والحاضر والمستقبل، فهو يتضمن شرط العمل، نحو: «إنّ الله بالغٌ أمرَهُ» في قراءة الجمهور. وفرق بعض النحاة بين الاستمرار التجددي فأعمله، والدائم فمنع عمله. وهو محجوج بما جاء من قراءات وأقوال.
(٦) الآية ١٨ من سورة الكهف. وزاد في ح: «بالوَصِيد».
(٧) أي: حكاية الحال الماضية، بأن تقدر الهيئة الواقعة في الماضي واقعة في زمن التكلم.
(٨) ت ح: وأما.
(٩) فيما عدا الأصل: «واختاره». وانظر الكتاب ١: ٨٢ و٢٢٦.
(١٠) ح: «أو والَى إستفهامًا». وزاد في س:

أو نَـفـيًـا، أو جا صِـفـةً، أو مُـسـنَـدا

ووليه: وقع بعده. وجا: لغة في جاء. انظر البيت ٢٦. وجاء أي: وقع. وحذفت همزة «نداء» للتخفيف، وهمزتا «أو» ونقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما. وصفة: حال من الفاعل.

يعني: أنّ اسم الفاعل لا يعمل حتّى يعتمد على أحد الأشياء المذكورة: فالاستفهامُ نحو قوله:[١]

أنـــاوِ رِجـــالُكِ قَـــتـــلَ امـــرِئٍ مِنَ العِزِّ، فـي حُـبِّـكِ، اعـتـاضَ ذُلّا؟

وحرفُ النداء نحو: يا طالعًا جبلاً. ولم يذكره في «الكافية»،[٢] ولا في «التسهيل».[٣] وقال الشارح:[٤] المُسوّغ لإعمال «طالعًا»[٥] هنا اعتماده على موصوف محذوف، تقديره: يا رجلاً طالعًا جبلاً. وليس المُسوّغ الاعتماد على حرف النداء، لأنّه ليس كالاستفهام والنفي، في التقريب من الفعل.[٦] والنفيُ:[٧] ما ضاربٌ الزيدانِ عمرًا. ومثال كونه صفةً: جاءني رجلٌ مكرِمٌ عمرًا.[٨] «أو مسنَدا» يعني: خبرًا:[٩] زيدٌ مكرمٌ عمرًا. فالواقع صفةً معتمد على الموصوف، والواقع خبرًا معتمد على المُخبَر عنه.

فإن قلتَ: أهمل المُصنّف اعتماده على صاحب الحال، نحو: جاءني زيدٌ ضاربًا عمرًا. قلتُ: استغنى عن ذكره بذكر الصفة، لأنّه صفة[١٠] في المعنى.

تنبيهـان:

الأوّل: اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر[١١] شرط في صحّة عمله، عند جمهور البصريّين. وذهب الأخفش والكوفيّون إلى أنّه لا يُشترط.

الثاني: ذكر المُصنّف هنا لعمله[١٢] شرطين: **الأوّل**: أن يكون بمعزِل عن المُضيّ.[١٣] **والثاني**: الاعتماد. وزاد في «التسهيل»[١٤] شرطين:

---

(١) سقطت من النسخ. والبيت في العيني ٣:٥٦٦. وجعل الخطاب في ت لمذكر. وقد يعتمد اسم الفاعل على استفهام مقدر. شرح التسهيل ٣:٧٤.
(٢) شرح الكافية الشافية ص١٠٢٧ ـ ١٠٣٠.
(٣) ص ١٣٦ ـ ١٣٧.
(٤) ص ٤٢٤.
(٥) ت ط: طالع.
(٦) ت: إلى الفعل.
(٧) زاد في س: نحو.
(٨) زاد في ح: وقوله.
(٩) زاد في النسخ: نحو.
(١٠) ح س: «إذ هو صفة». وسقط من ت.
(١١) ح: ما ذكره.
(١٢) س: لعمله هنا.
(١٣) ح س: الماضي.
(١٤) ص ١٣٦.

أحدهما: أن يكون غير مُصغَّر، خلافًا للكسائيّ في إجازته إعماله، مُستدلاً بقول بعضهم: أظنُّني مُرتحلاً وسُوَيِّرًا فرسخًا. ولا حُجّة فيه، لأنّ فرسخًا ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل.(١) قيل: والجواز مذهب الكوفيّين إلّا الفرّاء، وتابعهم أبو جعفر النحّاس. وقال بعض المُتأخّرين: إن لم يُحفظ له مُكبَّر جاز إعماله، كقوله:(٢)

* تَرَقرَقُ في الأيدِي، كُمَيتِ عَصِيرُها *

في رواية من جرّ «كميت».

والآخر: ألّا يكون(٣) موصوفًا، خلافًا للكسائيّ في إجازته إعماله مُطلقًا. قال في «شرح التسهيل»:(٤) ووافق بعض أصحابنا الكسائيَّ، في إعمال الموصوف قبل الصفة، لأنّ ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها.(٥) ونقل غيره(٦) أنّ مذهب البصريّين والفرّاء(٧) هذا التفصيلُ، وأنّ مذهب الكسائيّ وباقي الكوفيّين إجازةُ ذلك مُطلقًا. فالحاصل(٨) ثلاثة مذاهب.(٩)

٤٣٠ ـ وقَد يَكُونُ نَعتَ مَحذُوفٍ، عُرِفْ، فيَستَحِقُّ العَمَلَ الَّذِي وُصِفْ(١٠)

يعني: أنّ اعتمادَ اسم الفاعل، على موصوف محذوف، مُسوِّغٌ لعمله عمل فعله، كاعتماده على موصوف مذكور. ومن ذلك قوله، تعالى: ﴿ومِنَ النّاسِ، والدَّوابِّ والأنعامِ، مُختَلِفٌ ألوانُهُ﴾.(١١)

---

(١) س: يعمل فيه ما فيه رائحة الفعل.

(٢) عجز بيت لمضرس بن ربعي، صدره:

فـمـا طَـعـمُ راحٍ، بـالـزُّجـاجِ، مُـدامـةٍ

العيني ٣:٥٦٧ والدرر ٢:١٢٩. والراح: الخمرة. وترقرق: تترقرق، أي: تتلألأ. والكميت: ما خالط حمرته سواد. وهو تصغير «أكمت» صفة مشبهة لا اسم فاعل. ط: تَرَقرَقَ.

(٣) في حاشية ت عن التواتي مثال وبيت لبشر بن أبي خازم. انظر الأشموني ٢:٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٤) انظر ٣:٧٤ ـ ٧٥.

(٥) س: لا قبله.

(٦) الارتشاف ٣:١٨١ ـ ١٨٢.

(٧) زاد في النسخ: هو.

(٨) ط: والحاصل.

(٩) زاد في س: وقوله.

(١٠) أراد بالنعت هنا أيضًا الصفة والحال. وعرف أي: علم بقرينة حالية كاختصاص النعت أو مقالية. والذي وصف أي: المذكور في البيتين ٤٢٨ و٤٢٩. واسم يكون: يعود على اسم الفاعل. وجملة عرف: صفة: محذوف.

(١١) الآية ٢٨ من سورة فاطر. وفي حاشية ت عن الجواهر الحسان للثعالبي: «أي: خلق مختلف ألوانه». وزاد في س: «وقوله». وإيراد هذه الآية هنا فيه نظر، لأن الفاعل سببي، وإذا رفع اسم الفاعل سببيًا صار صفة مشبهة. تصريف الأسماء والأفعال ص١٥٠. وقريب من هذا ما تراه في آخر شرح البيت ٤٣٩، وفيما قبل البيت ٤٢٨.

٤٣١ ـ وإن يَكُنْ صِلةَ «ألْ» ففِي المُضِي، وغَيرِهِ، إعمالُهُ قَدِ ارتُضِي[(١)]

ما تقدّم، من اشتراط إرادة الحال أو الاستقبال،[(٢)] إنّما هو في المُجرّد من «أل». وأمّا ما وقع صلة لها فهو صالح للعمل، بمعنى الماضي والحال والاستقبال. قال الشارح:[(٣)] باتّفاق. وفي «شرح الكافية»:[(٤)] وأمّا المُلتبس بهما فلا خلاف في إعماله. وحكَى الخلافَ في «التسهيل».[(٥)] والحاصل أربعة مذاهب:

الأوّل: أن يعمل مُطلقًا، لوقوعه موقعًا يجب[(٦)] تأويله بالفعل. وهو المشهور.

والثاني: أنّ المُنتصب[(٧)] بعده مُشبَّه بالمفعول،[(٨)] لأنّ «أل» ليست موصولة، بل حرف تعريف، ودخولها يُبطل عمله كما يُبطله التصغير والوصف، لأنّه يَبعُد عن الفعل. وهذا مذهب الأخفش. وأصحابُ الأخفش يقولون: إن قُصد بـ «أل» العهد[(٩)] فالنصب على التشبيه، وإن قُصد معنى «الّذي» فالنصب باسم الفاعل.

والثالث: أنّه لا عمل له، والمنصوب بعده منصوب بفعل مُضمر.

والرابع: أنّه يعمل بمعنى المُضيّ[(١٠)] خاصّةً، وهو مذهب الرُّمّاني.

[عمل مبالغة اسم الفاعل]

وقوله:[(١١)]

٤٣٢ ـ فَعّالٌ، أو مِفعالٌ، أو فَعُولُ في كَثرةٍ، عَن فاعِلٍ، بَدِيلُ

إذا قُصد التكثير والمُبالغة باسم الفاعل الثلاثيّ حُوّل إلى «فَعّال» كعَقّار، أو «مِفعال»

---

(١) صلة أل أي: محلى بها. والمضي: الزمان الماضي. حذفت ياؤه الثانية في الوقف. وارتضي أي: جاز عند جمهور النحاة مطلقًا. واسم يكن: يعود على اسم الفاعل. وصلة: خبرها مضاف إلى «أل» على الحكاية. وفي: تتعلق بارتضي. وجملة ارتضي: خبر إعمال. وتقديم معمول الخبر على المبتدأ أجازه الجمهور. واقترنت «في» بفاء الجواب لتقدمها على المبتدأ.

(٢) فيما عدا الأصل: والاستقبال.

(٣) ص ٤٢٥.

(٤) ص ١٠٢٩.

(٥) ص ١٣٧ وشرحه ٣: ٧٦ ـ ٧٨.

(٦) زاد في ح: فيه.

(٧) ت ح: المنصوب.

(٨) زاد في ح و ط: به.

(٩) س: العهد بأل.

(١٠) في النسخ: الماضي.

(١١) سقطت من ت و ح. وحذفت همزة «أو» مرتين ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وفي كثرة أي: في التنصيص على الكثرة كمًّا أو كيفًا، لأن «فاعل» تحتمل القلة والكثرة. وعن: بمعنى: من. والبديل: المبدل أي: العوض. وفعال: مبتدأ، سوغ الابتداء به أنه علم على الصيغة. والخبر: بديل. وهو مفرد لأن العطف على المبتدأ بـ «أو». وفي وعن: تتعلقان ببديل. وسمع «فعُول» بمعنى «مفعول» نحو: رسول.

كمِنحار، أو «فَعُول» كضَرُوب، أو «فَعِيل» كعَلِيم، أو «فَعِل» كحذِر. وقد ذكرهما في البيت الآتي.

فإن قلتَ: ما معنى قوله «في كثرة»؟ قلتُ: يعني أنّ هذه المُثل إنّما يُعدَل عن «فاعِل» إليها، للدلالة[١] على الكثرة والمُبالغة.

فإن قلتَ: من أين يُعلم، من كلامه، اختصاصُ ذلك بالثلاثيّ؟ قلتُ: من قوله: «عن فاعِلٍ». فإنّ اسم فاعلٍ[٢] غيرِ الثلاثيّ لا يكون على «فاعِل». وقد يُبنى: فَعّال ومِفعال وفَعُول وفَعِيل، من «أفعَلَ»،[٣] كقولهم: دَرّاكٌ ومِهوانٌ وزَهوقٌ ونَذيرٌ، من: أدركَ وأهانَ وأزهقَ وأنذرَ. وذلك قليل.

وقوله:[٤]

٤٣٣ - فيَستَحِقُّ ما لَهُ، مِن عَمَلِ

يعني: أنّ هذه الأمثلة تستحقّ ما لاسم الفاعل من العمل، بالشروط المذكورة، على التفصيل السابق.[٥]

وقوله:[٦]

وفي «فَعِيلٍ» قَلَّ ذا، و«فَعِلِ»

الإشارة إلى عمل اسم الفاعل، أي: قلّ في «فَعِيل» و «فَعِل» أن يعملا عملَ اسم الفاعل. ومذهب سيبويه جواز إعمال هذه الأمثلة الخمسة.[٧] ومنع أكثر البصريّين، منهم المازنيّ والمبرّد، إعمال «فَعِيل» و «فَعِل»، وفصّل الجرميّ فأجاز إعمال «فَعِل» لأنّه على وزن الفِعل، ومنع إعمال «فَعِيل». ومنع الكوفيّون إعمال الخمسة، لأنّها لمّا[٨] جاءت للمُبالغة زادت على الفِعل، فلم تعمل عندهم لذلك. والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه، لوُرود السماع بذلك، نظمًا ونثرًا.

---

(١) س: في الدلالة.

(٢) في النسخ: لأن اسم الفاعل.

(٣) وقد بني أيضًا من فاعَلَ وتفعّلَ وفعّلَ نحو: عدوّ ومِزواج ومِطلاق. وقد يكون فاعول وفِعّيل وفَيعول ومِفعَل وفُعُول ومِفعِيل وفُعَلة وفَعّالة للمبالغة أيضًا، نحو: حاطوم وقِطّيع وحَيسوب ومِطعَن وسُبُّوح ومِحضير وهُمَزة ومَذّاحة. تصريف الأسماء والأفعال ص١٥٥.

(٤) يستحق: يقتضي ويستوجب. والفاعل ضمير يعود على كل من الأمثلة الثلاثة. وما: مفعول به. وله: متعلقان بفعل صلة الموصول المحذوفة. ومن: تتعلق بحال من «ما». وجملة يستحق: معطوفة على بديل، في محل رفع.

(٥) ط: المتقدم.

(٦) في: تتعلق بقل. وذا: فاعله.

(٧) سقطت من س. وانظر الكتاب ١:٥٨.

(٨) في النسخ: إذا.

مثال «فَعّال» قول من سمعه سيبويه:[١] أمّا العسلَ فأنا شرّابٌ، وقول الشاعر:[٢]

أخا الحَربِ، لَبّاسًا إلَيها جِلالَها وليسَ بوَلّاجِ الخَوالِفِ، أغفَلا

ومثال «مِفعال» قول بعض العرب:[٣] إنّه لَمِنحارٌ بَوائكَها، أي: سمانَها، وقول الشاعر:[٤]

شُمٌّ، مَهاوِينُ أبدانَ الجَزُورِ، مَخا مِيصُ العَشِيّاتِ، لا خُورٌ ولا قُزُمُ

فمهاوين: جمع مِهوان.[٥]

ومثال «فَعُول» قول بعضهم: أنتَ غَيُوظٌ، ما علمتُ، أكبادَ الإبلِ[٦] ـ حكاه الكسائيُ ـ وقول الشاعر:[٧]

* ضَرُوبٌ، بِنَصلِ السَّيفِ، سُوقَ سِمانِها *

ومثال «فَعِيل» قولُ بعضهم: إنّ الله سميعٌ دُعاءَ مَن دعاه، وقالوا: هو حفيظٌ علمَه وعلمَ غيرِه، وقولُ الشاعر:[٨]

فَتاتانِ، أمّا مِنهُما فشَبِيهةٌ هِلالاً، وأُخرَى مِنهما تُشبِهُ البَدرا

---

(١) الكتاب ١:٥٧.

(٢) القلاخ بن حزن. الكتاب ١:٥٦ ـ ٥٧ والعيني ٣:٥٣٥. والجلال: جمع جل. وهو ما يلبس. والمراد هو الدروع والسلاح. والولاج: الكثير الدخول. والخوالف: جمع خالفة. وهي عماد البيت. والأغفل: الذي لم يجرب الأمور. والرواية المشهورة: «أعقلا». والأعقل: الذي تضطرب رجلاه من الفزع. وسقط عجز البيت مما عدا الأصل، وألحق بحاشية ت.

(٣) الكتاب ١:٥٧. والبوائك: جمع بائكة. يقال: باك البعير، إذا سمن.

(٤) الكميت بن زيد. ديوانه ٢:١٠٤ والعيني ٣:٥٦٩ والخزانة ٣:٤٤٨. والشم: أجمع أشم. وهو المرتفع قصبة الأنف مع استواء أعلاه. والجزور: الناقة المتخذة للذبح. والمخاميص: جمع مخماص. وهو الشديد الجوع. والخور: جمع أخور. وهو الضعيف. والقزم: جمع قَزَم، وهو الدنيء اللئيم. وقيل: إن حركة الروي هي الجر، لأن قبل البيت ما يثبت ذلك. الخزانة ٣:٤٤٨. قلت: ضبطت في الأصل والنسخ بالضم، وكذلك سائر الصفات في البيت. وانظر شرح الكافية الشافية ص١٠٣٥.

(٥) المهوان: الكثير الإهانة.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: أن الأكباد منصوب بغيوظ، وما: ظرفية مصدرية. ومفعول علمت محذوف تقديره: شيئًا. والغيوظ هو الذي ينحر كثيرًا.

(٧) صدر بيت لأبي طالب بن عبدالمطلب، عجزه في س وحاشية ت:

إذا عَدِمُوا زادًا فإنّكَ عاقِرُ

ديوانه ص١١ والعيني ٣:٥٣٩ والخزانة ٢:١٧٥. والسوق: جمع ساق. وعدموا: فقدوا.

(٨) عبيد الله بن قيس الرقيات. والرواية في ديوانه ص٣٤: «تُشبِهُ الشَّمسا». وانظر شرح الكافية الشافية ص١٠٣٧ ـ ١٠٣٨ والعيني ٣:٥٤٢. يريد: أما واحدة منهما. وشبيهة: مشبهة.

ومثال «فَعِل» قول الشاعر:(١)

* حَذِرٌ أُمُورًا، لا تَضِيرُ *

أنشده سيبويه.(٢) والقَدح فيه من وضع الحاسدين. ومن إعمال «فَعِل» قول زيد الخيل:(٣)

أتاني أنَّهُم مَزِقُونَ عِرضِي، جِحاشُ الكِرمِلَينِ، لَها فَديدُ

فأعملَ «مزِقون»، وهو جمع مَزِق، مُحوّل للمُبالغة من مازِق.(٤)

٤٣٤ ـ وما سِوَى المُفرَدِ مِثلَهُ جُعِلْ في الحُكمِ، والشُّرُوطِ، حَيثُما عَمِلْ(٥)

ما سوى المُفرد هو المُثنّى والمجموع.(٦) فحكمهما حكم المُفرد، في العمل، بالشروط المذكورة. فضاربانِ وضاربونَ مثلُ ضارب(٧) فيما ذكر، وضرُوبانِ وضرُوبونَ مثلُ ضَرُوب فيما ذكر. وذلك واضح.(٨)

[النصب والجر بالإضافة]

٤٣٥ ـ وانصِبْ بذِي الإعمالِ تِلوًا، واخفِضِ(٩)

احترز بذي الإعمال من المُراد به المُضيّ. فإنّه يُضاف وجوبًا، كإضافة الجوامد. وفُهم من تقديمه النصبَ أنّه أولى. وهو ظاهر كلام سيبويه. وقال الكسائيّ: هما سواء. قيل: والذي

---

(١) قسيم بيت لأبي يحيى اللاحقي، تتمته في س و ط وحاشية ح:
، وآمِنٌ ما لَيسَ مُنجِيهِ، مِنَ الأقدارِ
العيني ٣:٥٤٣ والخزانة ٣:٤٥٦. وتضير: تضر.

(٢) الكتاب ١:٥٨. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢:١٥٢ ـ ١٥٣: أن المازني روى عن اللاحقي وضعه البيت لسيبويه، وأن سيبويه روى عن الثقات. فادعاء اللاحقي وضع البيت مردود. انظر المقتضب ٢:١١٦ والأمالي الشجرية ٢:١٠٧ والخزانة ٣:٤٥٦ ـ ٤٥٨ وشرح الكافية الشافية ص١٠٣٩.

(٣) ديوانه ص٤٢ والعيني ٣:٥٤٥ والخزانة ٣:٤٥٦. وجحاش: خبر لمحذوف. والكرمل: اسم ماء لطيئ، ثناه الشاعر. معجم البلدان ٤:٤٥٦. والفديد: شدة الصوت. وسقط الشطر الثاني مما عدا الأصل.

(٤) زاد في س و ط: وقوله.

(٥) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:١٥٣: أن الناظم نبه على هذا لئلا يقال: إن التثنية والجمع يبعدان المشتق عن العمل؛ لأنهما في خواص الأسماء كالتصغير. وسوى أي: غير. ومثله: مثل المفرد. وما: مبتدأ خبره جملة: جعل. وسوى: خبر لمحذوف. وجملته صلة الموصول. ومثل: مفعول ثان مقدم. والأول صار نائب فاعل: جعل. وفي: تتعلق بمثل. وحيث: ظرف لجعل. وما: زائدة. وفاعل عمل: يعود على «ما» الأولى. والجملة: مضاف إليه.

(٦) في حاشية س: أن اسم الفاعل يعمل مثنى ومجموعًا، لأنه يشبه الفعل في لفظه ومعنييه الحدث والزمن، بخلاف المصدر الذي لا يتضمن معنى الزمن. انظر الصبان ٢:٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٧) زاد هنا في ط: «وذلك واضح»، وسقط «واضح» فيما بعد. (٨) زاد في س و ط: وقوله.

(٩) ذو أي: صاحب. والتلو: التالي، مفعول به تنازع فيه الفعلان.

يظهر أنّ الإضافة أولى. وبالوجهين قُرئ قوله، تعالى: ﴿إنَّ الله بالِغُ أمرِهِ﴾[١] ويعني بقوله: «تِلوًا» المفعول[٢] الذي يليه. فلو فُصل تعيّن نصبه، نحو:[٣] ﴿إنّي جاعِلٌ فِي الأرضِ خَليفةً﴾. وقد أُضيف، مع الفصل، في قراءةِ من قرأ:[٤] ﴿فلا تَحسَبَنَّ الله مُخلِفَ وعدَهُ رُسُلِهِ﴾، وقد تقدّم في الإضافة.[٥]

تنبيه: ما ذكره من جواز الوجهين إنّما هو في الظاهر. وأمّا المُضمر[٦] المُتّصل فيُضاف[٧] إليه اسم الفاعل المُجرّد وجوبًا، نحو: هذا مكرِمُكَ. وذهب الأخفش وهشام إلى أنّه في محلّ نصب.[٨] فلو فُصل الضمير لم يكن إلّا في محل نصب،[٩] كالهاء من: واقيكه.[١٠]

وقد فُهم من قوله «تِلوًا» أنّه إنّما يجوز الوجهان، في المفعول الذي يليه. فلو اقتضى زائدًا[١١] تعيّن نصبه به. ولذلك قال:[١٢]

وهْوَ، لِنَصبِ ما سِواهُ، مُقتَضِي

مثال ذلك: زيدٌ مُعطي عمرٍو[١٣] درهمًا، ومُعلِمُ خالدٍ عمرًا فاضلاً.

تنبيه: إذا أُضيف اسم الفاعل بمعنى الماضي،[١٤] واقتضى مفعولاً آخر،[١٥] نحو: مُعطي زيدٍ[١٦] درهمًا أمسِ، نُصب بفعل مُضمر عند الجمهور. وأجاز السيرافيّ نصبه باسم الفاعل،

---

(١) الآية ٣ من سورة الطلاق. وقرئ: بالغٌ أمرَهُ.
(٢) وقد يكون التلو خبرًا نحو: أنا كائنٌ أخاك وكائنُ أخيك.
(٣) الآية ٣٠ من سورة البقرة. وزاد في ت و ح: قوله تعالى.
(٤) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم.
(٥) في شرح البيت ٤١٩.
(٦) ت: «وأما في الضمير». س: وأما الضمير.
(٧) في حاشية س عن نسخة: فإنه يضاف.
(٨) ط: النصب.
(٩) سقط: «فلو فصل... نصب» من النسخ.
(١٠) ح: واقيكه الله.
(١١) أي: مفعولاً آخر. ط: زيدًا.
(١٢) هو أي: اسم الفاعل. وسواه أي: سوى ما يلي اسم الفاعل. والمقتضي: الطالب، خبر هو. ولم تحذف ياؤه لعدم التنوين في الوقف. واللام: زائدة. ونصب مفعول مقدم لـ«مقتضي»، مضاف إلى ما. وسوى: خبر لمحذوف. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الواو عليها.
(١٣) س: معط عمرًا.
(١٤) ط: المضي.
(١٥) ح: «زائدًا». وسقطت من ت و س.
(١٦) ت: عمرو.

وإن كان بمعنى الماضي، لأنّه اكتسب بالإضافة شَبهًا بمصحوب[١] «أل».[٢]

٤٣٦ ـ واجرُرْ، أوِ انصِبْ تابعَ الَّذِي انخَفَضْ كَمُبتَغِي جاهٍ، ومالاً، مَن نَهَضْ[٣]

فالجرّ على اللفظ، والنصب على المحلّ.[٤] ومن منع إتباع المحلّ في نحو ذلك أضمر فعلاً، وهو قول سيبويه.[٥]

فإن قلتَ: قوله: «الذي انخفض» لا يصحّ على إطلاقه، لأنّ المخفوض بإضافة الذي بمعنى الماضي لا يصحّ في تابعه اعتبار المحلّ، إذ لا محلّ له. بل إنْ نُصب تابعُه فبفعل[٦] مُقدّر. قلتُ: إنّما كلامه في المخفوض بإضافة ذي الإعمال،[٧] لقوله: «وانصِب بذِي الإعمالِ». وهذا البيت من[٨] تتمّة الكلام عليه.[٩]

٤٣٧ ـ وكُلُّ ما قُرِّرَ، لاسمِ فاعِلِ، يُعطَى اسمَ مَفعُولٍ، بِلا تَفاضُلِ[١٠]

أي: فيعمل إن كان صلة لـ «أل» مُطلقًا، وإن كان مُجرّدًا فيُشترط إرادةُ الحال أو الاستقبال،[١١] والاعتمادُ على ما تقدّم ذكره.[٩]

٤٣٨ ـ فهْوَ كَفِعلٍ، صِيغَ لِلمَفعُولِ، في مَعناهُ،[١٢]

---

(١) ح: «بمفعول». وكذلك كان في ت، ثم صوب في الحاشية كما أثبتنا.

(٢) زاد في س و ط: وقوله.

(٣) التابع: ما كان معطوفًا أو صفة أو بدلاً أو توكيدًا. وانخفض أي: بإضافة الوصف العامل إليه. والمبتغي: الطالب. والجاه: المنزلة والقدر. وليس مقلوبًا من «وجه» كما ذهب البعض. يقال: جاهَه يجوهه، إذا واجهه. ونهض: أسرع بنشاط ويقظة. وقد تنازع الفعلان في تابع. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الكلام بعده على الحكاية. ومبتغي: خبر مقدم للمبتدأ: من.

(٤) قيل: إن الناصب مقدر، وهو فعل أو وصف منون. والاختيار عدم التقدير.

(٥) الكتاب ١: ٧٨.

(٦) ط: بفعل.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: وأما قوله تعالى: ﴿وجاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا، والشَّمسَ والقَمرَ حُسبانًا﴾ فعلى إضمار فعل عند من يمنع إعمال الذي بمعنى الماضي. واندرج في قوله: «تابع» جميع التوابع. قلت: والآية هي ذات الرقم ٩٦ من سورة الأنعام. وحمل اسم الفاعل فيها على معنى الاستمرار التجددي يجيز عمله ولا يحوج إلى تقدير. وانظر الإتحاف ٢: ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٨) سقطت من النسخ. وفي حاشية س طرة غير واضحة.

(٩) زاد في س و ط: وقوله.

(١٠) قرر: وضح وحقق. والتفاضل: الفرق بزيادة أو نقص. وكل: مبتدأ خبره جملة يعطى. واسم: مفعول به أول. والثاني ضمير نائب الفاعل عائد على كل. ولا: فصلت بين حرف الجر والمجرور. والتعلق بحال من نائب الفاعل والمفعول به.

(١١) في النسخ: والاستقبال.

(١٢) الفاء: فصيحة للاستئناف. وصيغ: بني. وللمفعول: للمجهول. ومعناه أي: المعجمي. وهو الدلالة اللغوية. يعني أن يكون بلفظه ومعناه. وقيل: النحوي أي: الحدث الواقع على الذات. والمراد به العمل، من إقامة السبب مقام المسبَّب. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الفاء عليها. والكاف: خبر. وجملة صيغ: صفة فعل. وفي: تتعلق بصفة ثانية لفعل، خلافًا لما زعمه المعربون، لأن الضمير المتصل يعود على اسم المفعول.

يعني أنّ اسم المفعول يعمل عمل فِعلٍ مصوغٍ للمفعول، مُوافقٍ له في المعنى، نحو: مضروب. فإنّه يعمل عمل «ضُرِبَ»، فيرفع نائبَ الفاعل، فتقول: زيدٌ مضروبٌ أبوه، كما تقول: ضُرِبَ أبوه. فإن كان من مُتعدّ إلى اثنين أو ثلاثة رفعَ واحدًا، ونصبَ ما سواه. وقد مثّل المُتعدّيَ إلى اثنين، بقوله:

كالمُعطَى كَفافًا يَكتَفِي[١]

فـ «أل» موصولة، و «مُعطى» صلتها، وهي مبتدأ، و «يكتفي» خبره،[٢] وأوّل مفعولي «المُعطى» ضمير «أل»،[٣] وثانيهما «كفافًا». واستتر الأوّل لنيابته عن الفاعل.[٤]

٤٣٩ ـ وقد يُضافُ ذا، إلَى اسمِ مُرتَفِعْ مَـعـنًـى،[٥]

يعني: أنّ اسم المفعول انفرد عن اسم الفاعل، بأنّه تصحّ إضافته إلى مرفوعه[٦] في المعنى، فتقول: هذا مضروب[٧] العبدِ، بالرفع نيابة عن الفاعل،[٨] وبالجرّ لأنّك أسندتَ المفعول إلى

---

(١) فيما عدا س: «المُعطي». والكفاف: ما يغني من الرزق عن الناس. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الكلام بعده على الحكاية.

(٢) ح: مبتدأة ويلتقي خبرها.

(٣) كذا، على اعتداد «أل» اسمًا موصولًا نقل إعرابه إلى الاسم بعده، لأنه على صورة الحرف الذي لا يعرب. والقائلون بهذا يجعلون الاسم المشتق لا محل له، والإعراب فيه عاريّة من «أل»، أو يزعمون أنه فعل جاء في صورة الاسم. وفي كلا القولين تعسف، لأن الأول جعل صلة الموصول اسمًا، وأخلى الاسم من الإعراب. وهذا خلاف أصول الصناعة. والثاني جعل الاسم فعلًا على مذهب الكوفيين. وهو مما لا يقره المرادي. والتحقيق أن «أل» الموصولة حرف، والضمير المستتر في المشتق بعدها عائد على الموصوف المحذوف استغناء بالصفة عنه. والتقدير هنا: الإنسان المعطى. انظر المغني ص٤٩ وابن عقيل ١:٨٤ والمنصف للشمني ٢:١٣٢ والتصريح ١:١٤٢ والدسوقي ٢:٦٥ وشرح المفصل ٣:١٤٣ و١٥١ ـ ١٥٢ وإعراب الجمل ص١١٧ و١٤١.

(٤) زاد في س و ط: وقوله.

(٥) الإشارة إلى اسم المفعول. ومرتفع أي: باسم المفعول. ومعنى أي: في المعنى لا في الإعراب، منصوب بنزع الخافض. وعلامته الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا لا رسمًا.

(٦) المضاف إلى مرفوعه هنا قُصد ثبوت معناه لا حدوثه فصار صفة مشبهة، كما سينص في التنبيه بعد. فلا انفراد لاسم المفعول بهذه الإضافة، لأن اسم الفاعل أيضًا يلحق بالصفة المشبهة إذا أريد ثبوت معناه، فيضاف إلى مرفوعه، أكان لازمًا أم متعديًا إلى واحد. نحو: زيد ضامرُ البطن، وراحمُ الأبناءِ الناسَ. انظر ما قبل شرح البيت ٤٢٨، وشرح البيت ٤٦٧. ومن ثم يجوز فيما بعده الرفع والنصب. الأشموني ٢:٣٠٣ وحاشية الصبان عليه. والظاهر أن إضافة هذين ليست إلى المرفوع، بل إلى المنصوب، والأصل: مضروبٌ عبدُه، وضامرٌ بطنه. ثم حول الإسناد إلى الضمير ونصب الاسم على التشبيه بالمفعول به: مضروبٌ العبدَ، وضامرٌ البطنَ. وأل: نائبة عن الضمير. ثم جر بالإضافة فرارًا من قبح إجراء اللازم مُجرى المتعدي، والمتعدي إلى واحد مُجرى المتعدي إلى اثنين. الارتشاف ٣:١٩٥ و٢٥١ ـ ٢٥٢ والأشموني ٢:٣٠٢ والتصريح ٢:٧٢.

(٧) يكون منونًا إذا رفع ما بعده أو نصب، وغير منون إذا أضيف.

(٨) زعم بعض النحاة أن الرفع بالفاعلية، لأن الاسم هنا معمول الصفة المشبهة التي ألحق بها المشتق. والاختيار ما نص عليه المرادي هنا، لأن الصفة المشبهة تكون بمعنى الفاعل نحو: كريم وعفيف، وبمعنى المفعول نحو: أجذم وملآن. انظر تصريف الأسماء والأفعال ص١٦١.

ضمير المبتدأ، وبالنصب أيضًا على التشبيه بالمفعول به. وقد مثّل بقوله:[١]

كَمَحمُودُ المَقاصِدِ الوَرِعْ

أي: الورعُ محمودُ المقاصدِ.

تنبيه:[٢] اسم المفعول من المُتعدّي إلى واحد يُلحق بالصفة المُشبّهة،[٣] في رفع السببيّ ونصبه وجرّه، كما مثّل. والله أعلم.[٤]

(١) المقاصد: جمع مقصَد. وهو القصد والتوجه. والورع: من يتوقى المحارم. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية.

(٢) سقطت من ط. وانظر الإتحاف ٢: ١٥٤.

(٣) وكذلك اسم الفاعل اللازم، والمتعدي إلى واحد عند بعضهم. انظر أول تعليقة لنا على شرح البيت ٤٣٩.

(٤) الجملة ليست فيما عدا الأصل.

أبنية المصادر

اعلم أنّ الفعل: ثلاثيّ[١] مُجرّد، وزائد على الثلاثة. فالثلاثيّ المُجرّد[٢] له ثلاثة أبنية:[٣]

فَعَلَ: وهو متعدّ نحو: ضَرَبَ، ولازمٌ نحو: قَعَدَ.

وفَعِلَ: وهو مُتعدّ نحو: فَهِمَ، ولازمٌ نحو: فَرِحَ.

وفَعُلَ: وهو لازم أبدًا، إلّا بتضمين[٤] أو تحويل،[٥] نحو: سَهُلَ.

[مصادر الثلاثي المجرد]

وأبنية مصادر الثلاثيّ كثيرة. واقتصر هنا على الغالب، فقال:

٤٤٠ ـ «فَعْلٌ» قِياسُ مَصدَرِ المُعَدَّى   مِــنْ ذِي ثَــلاثَــةٍ، كَــرَدَّ رَدّا[٦]

شمل[٧] «المُعَدَّى * مِن ذِي ثَلاثَةٍ» فَعَلَ وفَعِلَ. فقياس مصدرهما:[٨] فَعْلٌ، بفتح الفاء وإسكان العين، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، وفَهِمَ فَهْمًا. وظاهره أنّه مقيس فيهما، بلا قيد. وقيّد «فَعِلَ» المكسور العين في «التسهيل»،[٩] بأن يُفهم عملاً بالفم، نحو: شرِبَ شَرْبًا ولقِمَ لَقْمًا. ولم يُقيّده سيبويه[١٠] والأخفش، بل أطلقا.

---

(١) س ط: الثلاثي.

(٢) ت: فالمجرد.

(٣) ت ح: «أحوال». س: أوزان.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: ما سمع من تضمين طلُع معنى بلغ، ورحُبتْ معنى وسعتْ. وانظر حاشية الشيخ يس ٢: ٧٣ والارتشاف ١: ٧٦. وسمع أيضًا بَصُرَ بمعنى: رأى. وقيل: إن قبيلة هذيل تعدّي «فَعُلَ» من دون تضمين إذا كان قابلاً للتعدية. انظر معاني القرآن ١: ٣١٤ واللسان والتاج (رحب) وتصريف الأسماء والأفعال ص٨٦ والإتحاف ٢: ١٥٥.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: أن التحويل نحو: «سُدته» الذي حوّل إلى «فَعُل»، لأن أصله: «سَوَدَ» على «فَعَلَ»، فحوّل ونقلت ضمة العين إلى الفاء لما اتصل بضمير رفع متحرك، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

(٦) فعل أي: موازنه. والمصدر: اسم يدل على الحدث مجردًا من الزمان. وهو اسم جنس معنوي لأنه يدل على معنى هو الحدث أي: الفعل. والمعدى: الفعل المتعدي. ومن ذي ثلاثة أي: من فعل ذي ثلاثة أحرف. وفعل: مبتدأ. وجاز الابتداء به لأنه علم على الصيغة. والخبر: قياس. ومن: للتبعيض تتعلق بحال من المعدى.

(٧) زاد في ط: قوله.

(٨) يستثنى من ذلك ما دل على حرفة أو صناعة نحو: زرع زِراعة، وخاط خِياطة، وقرأ قِراءة، وولي وِلاية.

(٩) ص ٢٠٥ وشرحه ٣: ٤٧٠ ـ ٤٧١.

(١٠) الكتاب ٢: ٢١٥.

تنبيه: اختُلف في معنى القياس[١] هنا، فقيل: إنما يُقاس على «فَعْل» فيما ذُكر، عند عدم سماع[٢] غيره، فإن سُمع غيره وُقف عنده. وهو مذهب سيبويه والأخفش. وقيل: يجوز القياس مع وُرود السماع بغيره. وهو ظاهر قول الفرّاء.

ثمّ قال:[٣]

٤٤١ ـ «وفَعِلَ» اللّازِمُ بابُهُ «فَعَلْ»[٤]

يعني: قياس مصدر «فَعِلَ» اللازمِ «فَعَلٌ» بفتح الفاء والعين. لا فرق[٥] في ذلك بين الصحيح نحو: فرِحَ فَرَحًا، والمعتلّ نحو: جَوِيَ جَوًى، والمضعّف، نحو: شَلَّ شَلَلًا. فإنّ أصله «شَلِلَ» بكسر اللام.

تنبيه: أطلق الناظم في «فَعِلَ» اللازمِ، وينبغي أن يُقيَّد بألّا يكون لونًا، لأنّ «فُعْلة» هو الغالب فيه،[٦] كالشُّهلة والسُّمرة.[٧]

ثمّ قال:[٨]

٤٤٢ ـ و«فَعَلَ» اللّازِمُ، مِثْلَ قَعَدا، لَهُ «فُعُولٌ»، باطِّرادٍ، كَغَدا

تقول: غَدا غُدُوًّا. ومثله:[٩] قَعَدَ قُعُودًا، وجلَسَ جُلُوسًا. واطّراد «فُعُول» في «فَعَلَ» اللازمِ

---

(١) في حاشية ت طرة غير واضحة.
(٢) المسموع خلاف القياس كثير جدًا. انظر الارتشاف ١: ٢٢١ ـ ٢٢٢ وتصريف الأسماء والأفعال ص١٣٥.
(٣) س: وقوله.
(٤) عجزه:

كَفَرِحٍ، وكَجَوًى، وكَشَلَلْ

والّلازم أي: الفعل اللازم، وهو الذي يكتفي بفاعله فيلزمه ولا يقتضّي مفعولاً به، وقد يصل إلى المفعول معنى بحرف جر. ويقابله المتعدي. وهو ما يقتضي مفعولاً به أو أكثر ليتم معناه. وبينهما الواسطة. وهو الفعل الناقص. وبابه فعل أي: قاعدة مصدره موازن فعل. والجوى: حرقة العشق. وفعِل: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره جملة بابه فعل.
(٥) في النسخ: ولا فرق.
(٦) ت ح: عليه.
(٧) في النسخ: «كشهلة وسمرة». وفي حاشية س: الشهلة: زرقة في سواد العين. والسمرة: حمرة تضرب إلى السواد. قلت: ويستثنى أيضًا ما دل على معالجة نحو: قدِمَ قُدومًا، ولصِقَ لُصوقًا.
(٨) الاطراد: الاستمرار والدوام. وغدا: ذهب بُكرة. وفعل: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، صفته اللازم، وخبره جملة له فعول. ومثل: حال من الضمير في اللازم، مضاف إلى قعد على الحكاية. والباء: للمصاحبة تتعلق بحال من الضمير المستتر في خبر فعول. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.
(٩) سقطت من النسخ.

مشروطٌ بألّا يكون مُستوجبًا[١] لأحد الأوزان المذكورة، في قوله:[٢]

٤٤٣ ـ ما لَم يَكُن مُستَوجِبًا فِعالاً أو فَعَلانًا، فادْرِ، أو فُعالا

فهذه[٣] ثلاثة أوزان ـ وسيذكر[٤] رابعًا ـ متى[٥] استوجب «فَعَلَ» اللازمُ واحدًا منها[٦] لم يأت مصدره على «فَعُول» إلّا نادرًا.

ثمّ قال:[٧]

٤٤٤ ـ فأوّلٌ لِذِي امتِناعٍ، كأَبَى

الأوّل: هو «فِعالٌ» بكسر الفاء، وهو مَقيس فيما دلّ على امتناع، نحو: أبَى إباءً،[٨] ونفرَ نفارًا.[٩]

والثّانِ لِلَّذِي اقتَضَى تَقَلُّبا[١٠]

الثاني: هو «فَعَلانٌ» بتحريك العين، وهو مَقيس فيما دلّ على تقلّب، نحو: جالَ جَوَلانًا، ولَمَعَ لَمَعانًا.[١١]

٤٤٥ ـ لِلدّا «فُعالٌ»، أو لِصَوتٍ،[١٢]

يعني: أنّ «فُعالاً» بضمّ الفاء ـ وهو **الثالث** ـ لنوعين: **أحدهما**: ما دلّ عل داء،[١٣] نحو:

---

(١) المستوجب: المستحق.

(٢) ادر أي: اعلم. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول منها ومما بعدها: في محل نصب مفعول فيه متعلق بالخبر المحذوف لفعول. والضمير في يكن: يعود على فَعَلَ. وفعالاً: مفعول به لاسم الفاعل مستوجب. وجملة ادر: اعتراضية لتوكيد معنى الكلام.

(٣) في النسخ: هذه.

(٤) ط: وسنذكر.

(٥) س: فمتى.

(٦) سقطت من ت و ح.

(٧) لذي امتناع أي: مقيس لما دل على امتناع من فَعَلَ. وأول: مبتدأ موصوف بمحذوف أي: من هذه الثلاثة. ونون لأنه على «فوعل» لا على «أفعل». ولذي: متعلقان بالخبر المحذوف. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٨) في حاشية س أن «أبى» هنا بمعنى امتنع، ويكون متعديًا بمعنى كره. انظر الصبان ٢: ٣٠٥ والإتحاف ٢: ١٥٥.

(٩) زاد في س: وقوله.

(١٠) حذفت ياء «الثان» للتخفيف. واقتضى: تضمن دلالة. والتقلب: التغير والاضطراب. والثان: مبتدأ تعلق «للذي» بخبره.

(١١) زاد في س و ط: وقوله.

(١٢) زاد في ح: «وشمل». وحذفت همزة «الداء» للتخفيف. وفعال: مبتدأ مؤخر يتعلق «للدا» بخبره. ولصوت: معطوفان لا يعلقان.

(١٣) الداء: المرض ظاهرًا أو باطنًا.

زَكَمَ زُكامًا،[١] وسَعَلَ سُعالاً. والآخر: ما دلّ على صوت، نحو: نَعَقَ نُعاقًا، ونبَحَ نُباحًا.[٢] وذكر ابن عُصفور أنّه مقيس فيهما.[٣]

وشَـمَـلْ سَـيرًا وصَـوتًـا «الـفَـعِـيلُ»، كَـصَـهَـلْ[٤]

يعني: أنّ «فَعِيلاً» ـ وهو الوزن الرابع[٥] ـ لنوعين أيضًا:

أحدهما: ما دلّ على سَير، نحو:[٦] ذَمَلَ ذَمِيلاً، ورَحَلَ رَحِيلاً. **والآخر**: ما دلّ على صوت، نحو: صَهَلَ صَهِيلاً، ونَهَقَ نَهِيقًا.[٧] وذكر ابن عُصفور أنه يطّرد في الأصوات.

والحاصل: أنّ «فَعَلَ» اللازمَ يطّرد في مصدره «فُعُولٌ»، إلّا إذا دلّ على هذه المعاني الخمسة، وهي: الامتناع والتقلّب والداء والصوت والسير، فالغالب في الامتناع «فِعالٌ»، وفي التقلّب «فَعَلانٌ»، وفي الداء«فُعالٌ»، وفي الصوت «فُعالٌ» أو «فَعِيلٌ» ـ وقد يجتمعان نحو: نَعَقَ نُعاقًا ونَعيقًا، وقد ينفرد «فُعالٌ» نحو: بَغَمَ بُغامًا،[٨] وقد ينفرد «فَعِيلٌ» نحو: صَهَلَ صَهِيلاً. واطّرد انفرادُ «فُعال» بنحو[٩] رُغاء ـ وفي السير[١٠] «فَعِيلٌ».

تنبيه: يُستثنى أيضًا من «فَعَلَ» اللازمِ ما دلّ على حِرفة وشِبهها. فإنّ الغالب في[١١] مصدره «فِعالةُ»[١٢] نحو: تَجَرَ تِجارةً وأَمَرَ إمارةً. وذكر ابن عُصفور أنّه مَقيس في الولايات والصنائع.[١٣]

---

(١) كذا. وهو وهم من ابن الناظم تابعه المرادي وابن عقيل وآخرون. وقد ذكره الناظم في شرح التسهيل ٣: ٤٧٠ دون أن يقيده بـ «فَعَلَ» اللازم. والمعروف أن فعله يكون متعديًا أو مجهولاً: زكمه الله وزُكم. وانظر تخبط المتأولين في الصبان ٢: ٣٠٥ والخضري.

(٢) النعاق: صياح الراعي بغنمه. والنباح: صوت الكلب.

(٣) زاد في س: وقوله.

(٤) سقطت من ت و ح. وشمل: عمّ. وسيرًا وصوتًا أي: مصدر ما دل على سير أو صوت. والفعيل أي: موازنه، فاعل شمل. وصهل الفرس: صوّت.

(٥) في حاشية ت: يعني: بالنسبة إلى فَعَلَ اللازم، ما عدا الوزن الأول، وهو فُعُول. فهو رابع بهذا الاعتبار.

(٦) الذميل: سير لين. والرحيل: السير مطلقًا.

(٧) النهيق: صوت الحمار.

(٨) البغام: صوت الظبية.

(٩) ح س: «في نحو». ط: «في الفعل اللازم نحو». وفي حاشية ت عن إحدى النسخ: «في نحو رغاء». والرغاء: صوت الإبل.

(١٠) في حاشية س أن «في السير» معطوف على «في الامتناع».

(١١) ح: على.

(١٢) هو ممنوع من الصرف لعلمية الصيغة والتأنيث.

(١٣) زاد فيما عدا الأصل: وقوله.

٤٤٦ ـ «فُعُولَةٌ»، «فَعالَةٌ»، لِفَعُلا كَسَهُلَ الأمرُ، وزَيدٌ جَزُلا[١]

«فُعولةٌ» و «فَعالةٌ» مُطّردان في مصدر «فَعُل» نحو: سَهُلَ سُهُولةً، وجَزُلَ جَزالةً. وقال بعضهم: «فُعولةٌ» غيرُ مَقيس.[٢]

٤٤٧ ـ وما أتَى مُخالِفًا، لِما مَضَى، فبابُهُ النَّقلُ، كَسُخْطٍ، ورِضا[٣]

فسُخْطٌ: مصدر سَخِطَ. وقياسه سَخَطٌ، بالفتح والتحريك. ورِضًا: مصدر رَضِيَ. وقياسه رَضًا،[٤] بالفتح. وكلامه مُقيّد بـ «فِعالة» في الحِرَفِ[٥] وشِبهها، كما تقدّم.[٦]

[مصادر غير الثلاثي المجرد]

ولمّا فرغ من بيان مصدر[٧] الثلاثيّ شرعَ في بيان مصدر[٨] ما زاد عليه، فقال:[٩]

٤٤٨ ـ وغَيرُ ذِي ثَلاثَةٍ مَقِيسُ مَصدَرُهُ،

أي: كلّ فعل زائد[١٠] على ثلاثة[١١] فله مصدر مَقيس، لا يُتوقّف في استعماله على سماع. وقوله:[١٢]

كَقُدِّسَ التَّقدِيسُ

(١) في حاشية ت عن الشيخ يس: أن الشارح في «شرح لامية الأفعال» جعل قياس مصدر «فَعُل» على «فَعالة» إن كان الوصف «فَعيل»، وعلى «فُعولة» إن كان الوصف «فَعْل»، وأن الشهاب قال: إن كان مراده بالقياس التخيير أفاد، وإلا لزم السماع. وجزل: عظم قدره. وفعولة: مبتدأ منع من الصرف لعلمية الصيغة والتأنيث. وفعالة: معطوف بحرف محذوف، ممنوع من الصرف أيضًا. واللام: تتعلق بالخبر المحذوف، تجر ما بعدها على الحكاية. وفي العجز عطفت الجملة الاسمية على الفعلية. وانظر الإتحاف ٢:١٥٥.

(٢) زاد في س و ط: وقوله.

(٣) أتى أي: ورد عن العرب من مصادر الثلاثي المجرد. وما مضى أي: في الأبيات ٤٤٠ ـ ٤٤٦. وبابه: طريقه. والنقل: الرواية عن العرب. والسخط: الغضب. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة بابه النقل. والفاء: زائدة. واللام: حرف جر زائد. وما: اسم موصول مفعول به لاسم الفاعل مخالف. والكاف: خبر لمحذوف.

(٤) في حاشية ت من كلام لعله للتواتي أن هذا فيه نظر، لأن الفعل متعد فقياسه «فَعْل». وأجيب أنه يستعمل لازمًا ومتعديًا. انظر الصبان ٢:٣٠٦.

(٥) ط: وكلامه مقيد في فعالة بالحرف.

(٦) أي: التنبيه المتقدم.

(٧) ت ط: «مصادر». والمراد بالثلاثي المجردُ. وقد سمعت مصادر له على زنة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسمي التفضيل والآلة فتكون أسماء مصادر، نحو: نائل وفالج ودالّة ولائمة ومعقول وميسور ومصدوقة ومكروهة ونعماء وسرّاء ونصيحة وجريمة وعُسرى وميعاد وأشأم. تصريف الأسماء ص١٣٥.

(٨) ت ح: «مصادر». وسقطت من ط.

(٩) المقيس: القياسي المطرد، وغير ذي الثلاثة أي: الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد. ومصدر: نائب فاعل لمقيس الذي هو خبر «غير».

(١٠) ط: زاد.

(١١) في النسخ: الثلاثة.

(١٢) قدس: عظم ونزه عما لا يليق به. والكاف: خبر لمحذوف. والتقديس: مصدر ناب عن الفاعل.

يعني: أنّ ما كان[١] على «فَعَّلَ» صحيحَ اللام فمصدره «تَفعِيلٌ»،[٢] نحو: قَدَّسَ تَقدِيسًا، وكلَّمَ تكليمًا.

وقوله:[٣]

٤٤٩ ـ وزَكِّـهِ تَـزكِيَـةً،

يعني: أنّ ما كان[١] على «فَعَّلَ» مُعتلَّ اللام فمصدره[٤] «تَفعِلة»، نحو: زَكَّى تَزكِيَةً، وغَطَّى تَغطِيَةً.

وقوله:[٥]

وأجـمِـلا إجـمـالَ مَـن تَـجَـمُّـلا تَـجَـمَّـلا

يعني: أنّ مصدر «أفعَلَ» الصحيح العين «إفعالٌ»،[٦] نحو: أجمَلَ إجمالاً، وأكرَمَ إكرامًا، ومصدر «تفعَّلَ»: «تَفعُّلٌ» بضمّ العين، نحو: تَجمَّلَ تَجمُّلاً.

وقوله:[٧]

٤٥٠ ـ واستَعِذِ استِعاذةً،

أصل[٨] استعاذَ «استَعْوَذَ» على وزن «استَفْعَلَ». فقياس مصدره «استِعْواذ».[٩] فأُعلّت عينه[١٠] بنقل حركتها وقلبها[١١] ألفًا، فاجتمع ألفان فحذف[١٢] إحداهما ـ وهي الزائدةُ عند الخليل وسيبويه، وبدلُ العين عند الأخفش والفرّاء ـ فصار «استِعاذًا»، ثمّ أُتي بالتاء عوضًا عن المحذوف.

---

(١) في النسخ: أن كل ما كان.

(٢) كذا. وقد يرد على «تَفعِلة» نحو: تجربة وتذكرة وتجلة. وكثر هذا في المهموز اللام نحو: تجزئة وتبرئة وتهنئة. تصريف الأسماء والأفعال ص١٣٧ وشرح البيت ٤٥٤. فكان على الشارح أن يقيد كلامه بالغالبية.

(٣) التزكية: التظهير. والجملة طلبية معطوفة على خبرية.

(٤) زاد في النسخ: «على». وزعم أبو زيد أن مصدره على «تفعيل» أكثر في كلام العرب. اللسان (عزو) والتصريح ٢: ٧٥.

(٥) الألف في «أجملا» هي بدل من نون التوكيد. وفي حاشية ت عن التواتي: أن الناظم قدم المصدر «تجملا» على الفعل لئلا ينكسر الوزن بتعذر تنوين الفعل. وقال: لو قال: «من تَجمُّلا تَجمُّلا» وردّ على «من» ضمير الاثنين لما كان إشكال. والإجمال: الإحسان. والتجمل: الظهور بما هو جميل. وسمع في مصدر «تفعل» نحو: تِملاقٍ وكبرياء وجبروت وتقدمة وطِيرة وأناة وطُهور وزواج ومُطيطياء وصُعَداء. وكل من هذه اسم مصدر لا مصدر.

(٦) ت ح: «إفعالاً». س: «يأتي على إفعال». وسقطت «العين» من ط.

(٧) في حاشية ت عن التواتي بيان الإعلال في «استعاذة» مختصرًا مما سيذكره الشارح. والاستعاذة: اللجوء والاعتصام.

(٨) ح: فأصل.

(٩) ح س: استعواذًا.

(١٠) فيما عدا الأصل: الواو.

(١١) ط: فنقلت حركتها وقلبت.

(١٢) فيما عدا الأصل: فحذفت.

وقوله: [١]

ثُـمَّ أَقِـمْ إقامةً،

أصل: أقم «أَقْوِمْ» كأكرِمْ. فقياس مصدره: «إقوامٌ». [٢] فلمّا أُعلّت الواو بالنقل والقلب اجتمع ألفان، فحُذف إحداهما [٣] على الخلاف المُتقدّم، فصار «إقامًا»، ثمّ أُتي بالتاء عوضًا. [٤]

وقوله: [٥]

وغـالِبًـا، ذا الـتّـا لَزِمْ

أشار إلى أنّ التاء قد تُحذف، كقول بعضهم: أراءَ إراءً، [٦] واستفاهَ استفاهًا. [٧] قال ابن عصفور: لا يجوز [٨] حذفها إلّا حيث ورد. وظاهر كلام سيبويه جوازه. قال: [٩] وإن شئتَ لم تُعوّض. وقال الفرّاء: لا يجوز إلّا إذا كانت الإضافة عوضًا من التاء، نحو: [١٠] ﴿وإقامِ الصَّلاةِ﴾.

وقوله: [١١]

٤٥١ ـ وما يَلِي الآخِرُ مُدَّ، وافتَحا، مَعْ كَسرِ تِلوِ الثّانِ، مِمّا افتُتِحا

---

(١) الإقامة: الاستيطان.

(٢) س: إقوامًا.

(٣) لا يحتج للأخفش هنا بقول بعضهم: أرى يُري إراءة، لأن العين المحذوفة همزة لا حرف علة. وحذفها قياسي. تصريف الأسماء ص١٣٦. وفي النسخ: «فحذفت إحداهما». ط: فحذف أحدهما.

(٤) زاد في ط: عن المحذوف.

(٥) غالبًا: كثيرًا، مفعول مطلق نائب عن مصدر لزم، وذا أي: مصدر أفعل واستفعل من الأجوف، اسم إشارة مبتدأ. والتا: مفعول به مقدم. وحذفت الهمزة للتخفيف. ولزم: صحب، فيه ضمير يعود على ذا. والجملة خبر.

(٦) ط: «أراه إراء». وفي الحاشية: أنه ليس من الأجوف. وفي حاشية ت عن التواتي بيان إعلال «أرى يُري إراء»، لتوهمه أن الشارح أراد المعتل اللام. وفي حاشية س أن الكلام في المعتل العين، و «أراء» من المعتل اللام لأنه من الرأي، ويصح إيراده هنا على اعتبار الهمزة من حروف العلة. وقريب من هذا في حاشية الصبان ٢: ٣٠٧. قلت: الصواب أنه كان معتل اللام، وهو الآن في حكم معتل العين، لأن موضع عينة ياء. فالمجرد منه «راءَ» مقلوب من «رأى». وهو لغة فصيحة مزيدها: أراء. والمصدر بلا إعلال هو «إرْياء» نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها وقلبت الياء ألفًا، فالتقى ألفان، وحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: أن معنى استفاه: كثر أكله بعد قلة. ح: «استفاء استفاء». ط: استقام استقامًا.

(٨) ت س ط: ولا يجوز.

(٩) الكتاب ٢: ٢٤٤. وسمع حذف الهمزة دون تعويض نحو: غارة وعادة وجابة.

(١٠) الآية ٢٧ من سورة النور. وانظر معاني القرآن ٢: ٢٥٤ وشرح البيت ٣٨٥.

(١١) س: «الأخير». ت: «مدَّن». وحذفت ياء «الثان» للتخفيف. ويليه الآخر: يقع بعده الحرف الأخير. ومد أي: اجعله مدًّا. والتلو: التالي. وما افتتح: الفعل الذي بدئ أوله بهمزة وصل. وما: اسم موصول مفعول به مقدم لمدّ. والفعل أمر مبني على السكون وحرك بالفتح للإدغام. والألف في افتحا: بدل من نون التوكيد، وفي افتتحا: للإطلاق. ومع: ظرف تنازع فيه الفعلان قبله. ومن: تتعلق بحال من «ما» الأولى.

٤٥٢ ـ بِهَمزِ وَصلٍ، كاصطَفَى،[١]

يعني: أنّ صوغ المصدر، من كلّ فعل مبدوء بهمزة وصل، يكون بكسرِ[٢] ثالثة ـ وهو تِلو[٣] الثاني ـ وزيادةِ ألف قبل آخره، نحو: اصطفَى اصطِفاءً.

فإن قلتَ: لا يُفهم من قوله: «مُدّ» أنّ المدّة ألف. قلتُ: فُهم ذلك من قوله: «[٤]وافتحا»، وينبغي أن يُقيّد[٥] كلامه بألّا يكون أصله «تَفاعَلَ» ولا «تَفعَّلَ»، نحو: اطّايَرَ واطَّيَّرَ، أصلهما: تَطايَرَ وتَطيَّرَ. فإنّ مصدرهما لا يُكسر ثالثه، ولا يُزاد ألف قبل آخره.

وقوله:[٦]

وضُمَّ ما يَربَعُ، في أمثالِ: قَد تَلَملَما

يعني: أنّ مصدر «تَفعلَلَ»: «تَفعلُلًا» بضمّ رابعه، نحو: تَلَملَمَ تَلَمْلُمًا، وتَدَحرَجَ تَدَحرُجًا.

وقوله:[٧]

٤٥٣ ـ فِعلالٌ، أو فَعْلَلَةٌ، لِفَعْلَلا

يعني: أنّ مصدر «فَعلَلَ» نحو: دَحرَجَ، وما أُلحق به[٨] نحو: جَلبَبَ وحَوقَلَ وبَيطَرَ،[٩] يأتي[١٠] على «فِعلال» نحو: دِحراج، وعلى «فَعْلَلة» نحو: دَحرجة. والمقيس منهما: «فَعْلَلة». ولذلك قال:[١١]

---

(١) همز وصل أي: همزة وصل. والباء: تتعلق بافتتح.

(٢) ت ح: «يكسر». وسقط «يكون» من النسخ.

(٣) ح: «وهو الذي يلي». س: وهو ما يلي.

(٤) زاد في س: «مد». ت: فهم من قوله ذلك.

(٥) ويقيد أيضًا بأن «افعَلَلّ» من الرباعي قد يكون مصدره نحو: طمأنينة وقشعريرة. وانظر الكتاب ٢:٢٤٦.

(٦) يربع: يقع رابعًا. وفي حاشية ت عن التواتي: أن معنى تلملم هو انضم واستدار. وضُمه: اجعله مضمومًا، فعل أمر مبني على السكون وحرك بالفتح للإدغام. وفي: تتعلق بالفعل: ضمّ. والمراد: في مصادر أمثال. وأمثال: مضاف إلى الجملة على الحكاية. وأراد بأمثاله: ما كان على هيئته بعدد الأحرف والحركات والسكون، من نحو: تجاهل وتجمّل وتجلبب وتفيهق وتمسكن وتأقلم وتجورب وتدهور وتبرنس وتعفرت وترهيأ وتقلسى... وما كان منها آخره حرف علة قلبت الضمة كسرة نحو: التعالي والتجلّي والتقلسي. وذكر حكم مصدر تجمّل في البيت ٤٤٩ يستغنى عنه بما في هذا.

(٧) حذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين. وفعللة: ممنوع من الصرف.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: أن «دحرج» حروفه أصول لتباينها، بخلاف ما ألحق به. فـ «جلبب» مكرر اللام، و «حوقل» و «بيطر» فيهما حرف علة، وأن فائدة الإلحاق هي تكثير الأبنية. قلت: بل للإلحاق أيضًا مقاصد معنوية تقتضي البحث والتصنيف، أغفلها النحاة.

(٩) جلببه: ألبسه الجلباب. وحوقل: كبر وفتر عن الجماع. وبيطر: عالج الدواب. ومما ألحق أيضًا: سنبل وبرنس ورهيأ ومرحب وسلقى ويرنأ وتابل وعشرن... انظر شرح الشافية ١:٦٨ والمزهر ٢:٤٠.

(١٠) سقطت من ت. وإن صح أن «جَحلنجعَ» فعل كان مصدره: جِحلِنجاعًا. انظر المزهر ٢:٤٢ واللسان والتاج وتصريف الأسماء ص٨٥.

(١١) الثاني هو فَعللة، والأول فِعلال. ومقيسًا: مفعول به ثان مقدم. وثانيًا: مفعول أول مؤخر. ولا: حرف عطف ونفي.

واجعلْ مَقيسًا ثانيًا، لا أوّلا

وكلاهما عند بعضهم[(١)] مَقيس، وهو ظاهر «التسهيل».[(٢)] وكثُر «فِعلال» في المُضاعف، نحو: الزِّلزال. وفتحُ أوّلِ الزلزال ونحوه، من المُضاعف، جائز.

وقوله:[(٣)]

٤٥٤ ـ لِفاعَلَ الفِعالُ، والمُفاعَلَهْ

يعني: أنّ «فاعَلَ» له مصدران: «فِعالٌ» نحو: خاصَمَ خِصامًا، و «مُفاعَلةٌ» نحو: مُخاصَمة. واللازم له عند سيبويه:[(٤)] «المُفاعَلة». وقد يتركون الفِعالَ ولا يتركون المُفاعَلة. وانفرد «المُفاعَلة» بما فاؤه ياء، نحو: ياسَرَه[(٥)] مُياسَرةً. وندر «الفِعال» في قولهم: يا وَمَه[(٦)] مُياوَمةً ويِوامًا. حكاه ابن سيده.

وقوله:[(٧)]

وغَيرُ ما مَرَّ السَّماعُ عادَلَهْ

أي: كان له عَدِيلًا،[(٨)] فلا يُقدَم عليه إلّا بسماع. من ذلك مجيءُ المصدر[(٩)] المُعتلِّ اللامِ على «تَفعِيل»، نحو:[(١٠)]

وهْيَ تُنزِّي دَلْوَها تَنزِيّا كما تُنزِّي شَهلةٌ صَبِيّا

ومجيءُ مصدر «فَعَّلَ» الصحيح اللام على «تَفعِلة»، نحو: تَكرِمة وتَجرِبة.[(١١)] وغلب فيما لامه

---

(١) س: بعض.
(٢) ص ٢٠٦.
(٣) الفعال: مبتدأ مؤخر عطف عليه المفاعلة. ولفعال: متعلقان بالخبر المحذوف.
(٤) الكتاب ٢: ٢٤٤.
(٥) ياسره: لاينه وساهله. وفيما عدا الأصل: «ياسر». وفي حاشية ت: «ويامن ميامنة». ودعوى الانفراد فيها نظر. فقد ورد: يِسار. الهمع ٢: ١٦٧.
(٦) ياومه: عامله بالأيام.
(٧) ما مر أي: من أحكام في الأبيات ٤٤٨ ـ ٤٥٤. والسماع: الرواية عن العرب. وغير: مبتدأ مضاف إلى الاسم الموصول، خبره جملة: السماع عادله. والضمير في عادل: يعود على السماع. والهاء: تعود على ما.
(٨) العديل: النظير. وعندي أن تفسير المرادي ـ وهو من ابن الناظم ومن تابعه ـ غير مناسب، لأن مراد الناظم أن ما خالف الأحكام الماضية هو شاذ، عادله السماع أي: زكاه وجعله معادلاً للمقيس. فكأنه يريد: عادله بالمقيس. فلو قال الشارح: «جعله عديلًا» لكان صوابًا. وإنما يصح تفسير الشارح لو كانت الرواية: «القياس عادله»، أو لو جعل «السماع» خبر «غير»، وجملة «عادل» خبرًا ثانيًا، أو السماع بدلاً والجملة خبرًا.
(٩) س: مصدر فعّل.
(١٠) العيني ٣: ٥٧١. وتنزيه: تدفعه إلى أعلى. والشهلة: العجوز. وفوق «تنزيا» في ت عن التواتي: «قياسه: تنزيه، كتزكية». س: «باتت تنزي». وسقط البيت الثاني مما عدا الأصل.
(١١) في حاشية ت عن التواتي: قياسهما: تكريمًا وتجريبًا.

همزة نحو: خَطّأ تَخطئةً، وهَنّأ تَهنئةً.(١) وقد جاء مصدر «فَعّلَ» على «فِعّال»، نحو: كَلَّمَ كِلّامًا.(٢)

[مصدر المرة والهيئة]

وقوله:(٣)

٤٥٥ ـ و«فَعْلَةٌ» لِمَرّةٍ، كَجَلْسَةْ   و«فِعْلَةٌ» لِهَيْئَةٍ، كَجِلْسَةْ

يعني: أنّه يُدلّ على المرّة، في مصدر الثلاثيّ المُجرّد، ببنائه على «فَعلة» بفتح الفاء، وعلى الهَيْئة بـ «فِعلة» بكسر الفاء. وهو مُقيّد بألّا يكون المصدر على «فَعلة»، نحو: رَحمة، أو «فِعلة»، نحو: دِرْية،(٤) فلا يُدلّ حينئذٍ على المرّة والهَيْئة إلّا بقرينة حاليّة أو بوصف.(٥)

وقوله:(٦)

٤٥٦ ـ في غَيرِ ذِي الثّلاثِ، بالتّا المَرَّهْ

يعني: أنّه يُدلّ على المرّة، في مصدر غير الثلاثيّ،(٧) بزيادة(٨) التاء، نحو: انطلَقَ انطِلاقةً.

تنبيهـان:

الأوّل: إنّما تلحق التاء، للدلالة على المرّة، في الأبنية المقيسة.

الثّاني: أنّ ذلك مُقيّد بأن يكون المصدر مجرّدًا من التاء،(٩) فإن بُني على التاء دُلّ على المرّة فيه بالقرينة، لا بالتاء، كما سبق في الثلاثيّ.

وقوله:(١٠)

وشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ، كالخِمْرَهْ

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: قياسهما: تخطيئًا وتهنيئًا.

(٢) ومنه نحو: تراموا رِمِّيًا وارتد رِدة واعتمر عُمرة وقهقر قهقرى وقرفص قُرفصاء وقاتل قيتالاً. وفي حاشية ت عن التواتي: أن هذا كله خارج عن القياس، يوقف فيه على السماع. قلت: فهو اسم مصدر لا مصدر.

(٣) لمرة أي: لوقوع الحدث مرة واحدة. ولهيئة أي: للتنصيص على هيئة وقوع الحدث. وهي بفتح الهاء، ولا لزوم لكسرها وإن كان لغة فيها، لأنها بمادتها اللغوية تدل على حال الشيء وصورته، لا بصيغتها كما يظن البعض. ومصدر المرة خاص بالأفعال العلاجية. وفعلة: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، مبتدأ تتعلق اللام بخبره المحذوف. والكاف: خبر لمبتدأ محذوف. وشذ في المرة نحو: إتيانه ولقاءه.

(٤) الدرية: العلم والمعرفة. وهو مصدر درى يدري. ط: «ذربة». والذربة: الحدة.

(٥) ت س ط: «أو وصف». ح: «أو وصفية». وقد تكون الإضافة في ذلك نحو: خدمته خدمة المخلصين.

(٦) حذفت همزة «التاء» للتخفيف. وفي والباء: تتعلقان بالخبر المحذوف للمرة.

(٧) أي: المجرد. (٨) ط: زيادة.

(٩) سقط: «تنبيهان... من التاء» من النسخ.

(١٠) شذ: جاء على غير القياس. والخمرة: الاختمار. وهو لبس الخمار. والكاف: صفة لهيئة.

أي: شذّ في غير الثلاثيّ صَوغ «فِعْلة»، للدلالة على الهَيئة، كقولهم: هو حَسَنُ العِمّةِ والقِمصةِ، وهي حسنةُ الخِمرةِ والنِّقبةِ. من: تَعمَّمَ وتَقمَّصَ، واختَمرَتْ وانتَقَبَتْ.[1]

(1) في النسخ: «وتخمرت وتنقبت». وأغفل بناء المصدر الميمي نحو: مذهب ومقتل وممات ومجرى ومغرب وموعد ومولد ومغفرة ومبيع ومبيت ومنقلَب ومزدجَر وممزَّق ومشتكَى ومستقرّ. وقد ذكر خلافًا في تسميته في شرح البيت ٤٢٥. أما المصدر الصناعي فمولد، وإن كان له نماذج قديمة نحو: عبقرية وحرية وشيوخية.

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المُشبّهات بها[(١)]

تقدّم حدّ اسم الفاعل،[(٢)] ويأتي حدّ الصفة المشبّهة.[(٣)]

[من الثلاثي المجرد]

٤٥٧ ـ كَـ «فاعِلٍ» صُغ اسمَ فاعِلٍ، إذا مِـن ذِي ثَـلاثـةٍ يَـكُـونُ، كَـغَـذا[(٤)]

شمل قوله: «من ذِي ثلاثةٍ»: «فَعَلَ» المُتعدّيَ نحو: ضَرَبَ فهو ضارِبٌ، واللازمَ نحو: ذَهَبَ فهو ذاهِبٌ، و «فَعِلَ» المُتعدّيَ نحو: عَلِمَ فهو عالِمٌ، واللازمَ نحو: سَلِمَ فهو سالِمٌ، و «فَعُلَ» نحو: فَرُهَ فهو فارِهٌ.[(٥)] وليس نسبته إليها[(٦)] على السواء.

فلهذا[(٧)] قال:[(٨)]

٤٥٨ ـ وهْوَ قَلِيلٌ في «فَعُلتُ»، و«فَعِلْ» غَـيـرَ مُـعَـدًّى،

يعني: أنّ «فاعِلًا» قليل في «فَعُلَ» المضمومِ العين، و «فَعِلَ» المكسورِ العين غيرِ المتعدّي.[(٩)] ففُهم منه أنّه كثير مَقيس في «فَعَلَ» مُطلقًا، وفي «فَعِلَ» المُتعدّي.

---

(١) سقط من ت و س «والمفعولين». وفي حاشية ت عن التواتي: أن المصنف جمع الفاعلين جمع سلامة لأنه أضاف إليه «أسماء» وهي تشمل العاقل وغيره. وانظر حاشية الصبان ٢: ٣١٢. وذكر المفعولين يعني أن الصفة قد تكون مشبهة باسم المفعول نحو: أجذم وملآن وخُرطوم ومُحجَوجَب. تصريف الأسماء ص١٦١ .وانظر صياغة الصفة المشبهة في البيت ٤٦٨.

(٢) قبل البيت ٤٢٨.

(٣) زاد في س: «وقوله». وانظر شرح البيت ٤٦٧ وتعليقنا عليه.

(٤) ط: «صِيغ اسمُ فاعل». وذو الثلاثة: الفعل الثلاثي المجرد. وغذا: سال. والكاف الأولى: حال من اسم فاعل أي: حال كونه موازنًا لفاعل. وإذا: ظرف لصغ. ومن: تتعلق بالفعل التام يكون. والكاف: صفة لذي، مضافة إلى ما بعدها على الحكاية. وقد يغني مُفعل عن فاعل. نحو: حبَّ يحبّ فهو مُحِبّ.

(٥) الفاره: الحاذق النشيط. (٦) في حاشية ت عن التواتي: أي: إلى الأفعال.

(٧) قد يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل: غور وعدل وكذب، وقد يكون اسم المفعول كذلك: محصول ومهول وموسوع، واسم التفضيل نحو: «اللهُ أعلَمُ حَيثُ يَجعَلُ رِسالَتَهُ» أي: عالم. س: «ولهذا».

(٨) هو أي: صوغ فاعل. وفي فعلت وفعل أي: في اسم الفاعل منهما. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الواو عليها. وفي: تتعلق بقليل، وجر ما بعدها على الحكاية. وغير: حال من فعل.

(٩) ت: «غيرَ المتعدي». ط: غير المعدى.

وقوله: (١)

بَـل قِـيـاسُـهُ «فَـعِـلْ»

٤٥٩ ـ وأفعَلُ، فَعْلانُ،(٢)

يعني: أنّ قياس «فَعِلَ» اللازم أن يكون اسم فاعله على أحد الأوزان الثلاثة: فـ«فَعِلٌ» للأعراض، نحو: أشِرٌ(٣) وفَرِحٌ. و«أفعَلُ» للألوان(٤) والخِلَق، نحو: أخضَرُ وأجهَرُ. وهو الذي لا يُبصر في الشمس. و«فَعْلانُ» للامتلاء وحرارة البطن، نحو: رَيّانُ وصَدْيانُ. وقد نبّه على ذلك بالتمثيل.(٥)

٤٦٠ ـ وفَـعْـلٌ أولَى، وفَـعِـيـلٌ، بِـفَـعُـلْ كالضَّخمِ، والجَمِيلِ، والفِعلُ: جَمُلْ(٦)

يعني: أنّ هذين الوزنين أولى به من غيره،(٧) نحو: ضَخُمَ، فهو ضَخْمٌ، وجَمُلَ فهو جَمِيلٌ.

فإن قلتَ: فهل يُقاس(٨) عليهما؟ قلتُ: أمّا «فَعِيلٌ» فمَقيس. وقال في «شرح التسهيل»: ومَن استعمل القياس فيهما، لعدم السماع، فهو مُصيب. وقولُ الشارح:(٩) «الذي كثُر في(١٠) اسم الفاعل [من «فَعُلَ»]،(١١) حتّى كاد يطّرد، أن يجيء على: فَعْل أو فَعِيل» مُخالَفٌ.(١٢)

٤٦١ ـ و «أفعَلُ» فِيهِ قَلِيلٌ، و«فَعَلْ»(١٣)

---

(١) بل: حرف عطف للإضراب الانتقالي. وقياسه أي: قياس صوغه. يعني الصفة المشبهة، لا اسم الفاعل، خلافاً للمرادي. وانظر آخر شرح البيت ٤٦١. **وفعِل أي: موازن فعل.**

(٢) ط: «وأفعَلَ». وزاد في س وحاشية ت:

نَـحـوُ: أشِـرِ ونَحوُ: صَـدْيـانَ، ونَـحـوُ: الأجـهَـرِ

والعطف على فعِل. وفعلان: معطوف بحرف محذوف. ونحو: خبر لمحذوف.

(٣) الأشر: المرح البطر.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: الأعراض أي: التي لا ترى. والألوان: التي ترى. وعند المتكلمين يطلقون الأعراض على ما سوى الذات.

(٥) والصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد تكون كاسم الفاعل من اللازم مضافًا إلى فاعله: مرتفع القامة ومعربد اللسان، وكاسم المفعول من المتعدي مضافًا إلى نائب فاعله: محتقَر المنزلة ومتجاهَل الرأي، ومزخرَف اللباس ومبعثَر التفكير. ولها صيغ سماعية كثيرة جدًا. انظر تصريف الأسماء ص١٦٤ ـ ١٦٦. وزاد في س و ط: وقوله.

(٦) سقط العجز مما عدا الأصل، وألحق بحاشية س. وأولى: أحق، خبر حذفت همزته ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. والباء: تتعلق به. والفعل: مبتدأ خبره جمل، في محل رفع على الحكاية. والجملة: حال من الجميل. وجمل: تم جماله وكمل.

(٧) ح: غيرهما.

(٨) ط: ينقاس.

(٩) ص ٤٤١.

(١٠) زاد في ط: استعمال.

(١١) تتمة من النسخ.

(١٢) ط: «يخالف». وزاد في س و ط: وقوله.

(١٣) ت: «وأفعَلَ». وأفعل: مبتدأ معرفة بعلمية الصيغة خبره قليل. وفي: تتعلق بالخبر.

الضمير لـ «فَعُلَ». مثال: «أفعَلُ» نحو:[١] حَرُشَ[٢] المكان فهو أحرَشُ. ومثال: «فَعَلٌ» نحو[١]: بَطُلَ فهو بَطَلٌ.[٣] ولا يُقاس عليهما، لقلّتهما.[٤]

وبِسِوَى الفاعِلِ، قَد يَغنَى «فَعَلْ»[٥]

أي:[٦] قد يَستغني «فَعَلَ» المفتوحُ العين، بمجيء اسم فاعله على غير «فاعِلٌ»، نحو: طابَ فهو طَيِّبٌ، وشاخَ[٧] فهو شَيخٌ، وشابَ فهو أشيَبُ، وعَفَّ فهو عَفِيفٌ. ولم يأتوا فيها[٨] بـ «فاعِلٌ».

فإن قلتَ: كيف[٩] يُطلق على هذه الأوزان اسم فاعل، وإنّما هي من الصفة المُشبّهة؟[١٠] قلتُ: يُطلَق اسم الفاعل في اللغة كثيرًا، وفي الاصطلاح قليلاً، على كلّ وصف مُشارك للفعل، في مادّةِ حروف الاشتقاق وتحمُّلِ ضمير الفاعل، وفي مشهور الاصطلاح على ما تقدّم حدّه في بابه.[١١]

[من غير الثلاثي المجرد]

٤٦٢ ـ وزِنَةُ المُضارعِ اسمُ فاعِلِ   مِن غَيرِ ذِي الثَّلاثِ، كالمُواصِلِ[١٢]
٤٦٣ ـ مَعْ كَسرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ، مُطلَقا   وضَمِّ مِيمٍ زائِدٍ، قَد سَبَقا[١٣]

بيّن بهذين البيتين كيفيّة بناء اسم الفاعل، من كلّ فعل زائد على ثلاثة أحرف. وهو واضح.

---

(١) سقطت مما عدا الأصل.
(٢) حرش: خشن. ط: أحرش.
(٣) ط: أبطل.
(٤) زاد في س و ط: وقوله.
(٥) سوى: غير. والفاعل أي: موازنه. وقد: للتقليل. ويغنى: يستغني. وإسناده إلى فعل مجاز. وفي حاشية س، تعليقًا عليه: «بفتح الياء والنون. كذا ضبطه الضرير». وبسوى: متعلقان بيغنى. وفعل: في محل رفع على الحكاية فاعل.
(٦) في النسخ: «يعني». وقد ترد الصفة المشبهة من «فَعَل» على نحو: فيصل وصيرف.
(٧) في حاشية ت: أن أصل طاب وشاخ: طَيَبَ وشَيَخَ.
(٨) ت س ط: «ولم يأتوا فيه». ح: «ولم يؤت فيه». وجزمه بالمنع فيه نظر. فقد أجاز بعض النحاة موازنة «فاعل» إذا أريد بالصفة الدلالة على الحدوث لا الثبوت نحو: أنت شائخ بعد سنين. فيقال: سائد ومائت وعافّ وضائق. شرح المفصل ٦: ٨٣ والصبان ٢: ٣١٤ ويس ٢: ٧٨ وتصريف الأسماء ص١٦٠ وشرح البيت ٤٦٨ والارتشاف ١: ٢٣٤.
(٩) س: فكيف.
(١٠) أغفل ما يشبه اسم المفعول من الصفات لقلته. س: الصفات المشبهة.
(١١) قبل البيت ٤٢٨. وزاد في س و ط: وقوله.
(١٢) زنة المضارع أي: موازنه. ومن غير ذي الثلاث أي: من مصدر الفعل غير الثلاثي المجرد. والمواصل: اسم فاعل من مصدر: واصل يواصل. ومن: تتعلق بحال من اسم فاعل.
(١٣) سكون «مع» قبل متحرك لغة. والمتلو: السابق. والأخير: الحرف الأخير. وسبق: تقدم أحرف الكلمة فكان أولاً. ومع: ظرف يتعلق بحال من زنة. ومطلقًا: حال من كسر. وزائد وجملة سبق: صفتان لميم. وفي الصدر ثلاث إضافات متوالية.

وقوله: «وزنة» هو[١] خبر مُقدّم لقوله: «اسم فاعل». والتقدير: واسم الفاعل، من غير ذي الثلاث، ذو[٢] زنة المُضارع. وفُهم من قوله: «مطلقا» أنّه إذا كان مكسورًا قُدّر كسره، فتكون الحركة غير الحركة.[٣]

٤٦٤ ـ وإنْ فَتَحتَ، مِنهُ، ما كانَ انكَسَرْ صارَ اسمَ مَفعُولٍ، كَمِثلِ المُنتَظَرْ[٤]

فلا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول، فيما زاد على ثلاثة،[٥] إلّا بكسر ما قبل الآخِر وفتحه.[٦]

٤٦٥ ـ وفي اسمِ مَفعُولِ الثُّلاثِيِّ، اطَّرَدْ زِنَةُ «مَفعُولٍ»، كَآتٍ مِن: قُصِدْ[٧]

أي: كالمصوغ من «قُصِدَ»، فتقول: مَقصُودٌ. وإذا كان الثلاثيّ لازمًا قُيّد مفعوله بالحرف الذي يتعدّى به، نحو: ممرورٌ به. ويعني بالثلاثيّ المتصرّف.[٨]

٤٦٦ ـ ونابَ نَقلًا، عَنهُ، ذُو «فَعِيلِ»[٩]

أي: ناب ذو «فَعِيل» ـ يعني[١٠] صاحب هذا الوزن ـ عن «مفعول»، نقلًا لا قياسًا،[١١]

---

(١) سقطت من س. (٢) سقطت من ط.

(٣) نحو: مستعدّ ومرتدّ ومختار ومقلّ ومنقاد ومشتاق. وشذ نحو: مُسهَب ومدجَّج ومحصَن ومكاتَب ويافع وباقل وعاشب، ونذير وجَليس وتَقيّ ووَسَط ووَتير وبَشير وجار وحُطَم وكَفُؤ وزَوج ومِثل ودِفء وظِلّ وظُلّة وَكُفء وشِيعة. تصريف الأسماء ص١٥٢ ـ ١٥٣. وزاد في ح و س و ط: وقوله.

(٤) منه أي: من اسم فاعل غير الثلاثي المجرد. وما كان انكسر: الحرفُ القبلَ الأخير. والمنتظر: ما يُنتظر. ومنه: متعلقان بحال من ما. والكاف: حرف جر زائد. ومثل: خبر لمحذوف.

(٥) في النسخ: «الثلاثة». وقد ينوب «مفعول» عن «مُفعَل» نحو: مزكوم ومحموم ومحزون ومحبوب. شرح التسهيل ٣:٨٨.

(٦) زاد في س و ط: «وقوله». وقد يكون الفتح مقدرًا نحو: مستعان ومُعاد ومختار ومعدّ ومستحلّ ومعتدّ ومضارّ ومتحابّ.

(٧) الثلاثي أي: المجرد. وزنة مفعول: موازنه. والآتي من قصد أي: موازن مفعول الآتي من مصدر قصد. وفي: تتعلق باطرد. والكاف: خبر لمحذوف. ومن: تتعلق باسم الفاعل آت. وقصد: في محل جر على الحكاية. وقد يكون المصدر بمعنى اسم المفعول: رجل رِضًا وخلقُ اللهِ وشِعر ونشر وجمع وسماع. وقد يكون اسم الفاعل كذلك: ماء دافق وعيشة راضية وطريق لاحب. تصريف الأسماء ص١٥٠ و١٥٦. ط: «قَصَدْ». وكذلك ضبط فيما رأيت من مصادر معجمة مشكولة. والصواب البناء للمفعول لأن اسم المفعول يشتق من مصدر الفعل المبني للمجهول. وفيه ما يسمى بسناد التوجيه، لاختلاف الفتح والكسر قبل الروي في الشطرين، كما في البيت ٥٦٦. وكان الأخفش لا يراه سنادًا لكثرته في أشعار العرب. الوافي ص٢٢١. (٨) زاد في س و ط: وقوله.

(٩) عجزه:

نَحوُ: فَتاةٍ، أو فَتًى كَحِيلِ

ونَاب عنه: قام مقامه في الاستعمال. ونقلًا أي: رواية عن العرب، مصدر بمعنى: منقولاً حال من «ذو». ونحو: خبر لمحذوف. وكحيل: صفة لفتاة أو فتى.

(١٠) في النسخ: بمعنى.

(١١) س: «عن مفعول سماعًا». وقد ينوب عن «مُفعَل» نحو: أُعقد العسل فهو عقيد، وأُعلّ زيد فهو عليل. وقد يدل على الفاعل والمفعول نحو: عشيق وبديع وصريح. تصريف الأسماء ص١٥٨.

نحو: كَحِيل بمعنى مَكحُول، وقَتِيل وطَرِيح.[١] وهو كثير.

قال الشارح:[٢] «وعلى كثرته، لم يُقس عليه، بإجماع». وفي «التسهيل»:[٣] وليس مقيسًا، خلافًا لبعضهم.[٤] فنصّ على الخلاف. وقال[٥] في شرحه: وجعله بعضهم مقيسًا،[٦] فيما ليس له «فَعِيل» بمعنى «فاعِل».[٧] فقيّد في الشرح،[٨] وأطلق في الأصل.

فإن قلتَ: فهل يَعمل «فَعِيلٌ» النائبُ عن «مفعول» عملَ اسم المفعول؟ قلتُ: ذكر في «التسهيل»:[٩] أنّه ينوب في[١٠] الدلالة، لا العمل.[١١] فعلى هذا لا يقال: مررتُ برجلٍ كحيلٍ عينُه، ولا قتيلٍ أبوه. وقد أجازه ابن عُصفور، ويحتاج إلى سماع.

فإن قلتَ: لمَ قال: «نحو فتاةٍ أو فتًى»، فمثّل بالمؤنّث والمذكّر؟ قلتُ: ليُنبّه[١٢] على أنّ «فَعِيلًا» بمعنى «مَفعُول» يستوي فيه المذكّر والمؤنّث. وسيأتي في موضعه.[١٣]

---

(١) في النسخ: «وقتيل بمعنى مقتول وطريح بمعنى مطروح». وينوب عنه أيضًا ما كان على فِعل: ذِبح وطحن، وفَعل: لَفظ ونفض، وفُعلة: لُقمة وغرفة، وفَعَل: عدد وسلب، وفَعُول: حلوب ولبوس، وفِعال: إلّه ودهاق، وفِعلة: قطمة وبذلة، وفَعِل: مطر وأخر، وفَعِلة: كَلِمة ونَكِرة، وفُعْل: لُبس وخُبز، وفُعُل: سُعُر، وفُعَل: سُدًى، وفُعال: حُطام، وفَعال: سَحاب، وفُعالة: عُصارة، وفِعِلّة: جِبِلّة، وأُفعولة: أُطروحة. وقد ينوب «فعيل» عن اسم الفاعل من مزيد الثلاثي نحو: نذير وجليس ورفيع وسميّ وبشير، ونحو: نِقاب وإمام ورُكام. وإذا استخدم مثل هذا النائب للوصف كان فيه معنى المبالغة. شرح التسهيل ٣:٨٨ وتصريف الأسماء ص١٥٢ ـ ١٥٩.

(٢) ص ٤٤٢.

(٣) ص ١٣٨.

(٤) في حاشية س عن ابن عقيل ٢:١١٣: «وقد يُعتذر عن ابن المصنف... بمعنى فاعل». وسمع «فعيل» بمعنى «مُستفعَل» نحو: شهيد.

(٥) سقطت من النسخ. وانظر شرح التسهيل ٣:٨٨.

(٦) في ابن عقيل ٢:١١٣ عن شرح التسهيل: وزعم بعضهم أنه مقيس.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: أن هذا نحو: ضريب وفقيد. لأنه ليس لهما «فعيل» بمعنى «فاعل»، بخلاف نحو: عليم ورحيم وقدير. فهي بمعنى «فاعل».

(٨) في ابن عقيل: وقال في باب التذكير والتأنيث: وصوغ «فعيل» بمعنى «مفعول» على كثرته غير مقيس. فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا. وهذا لا يقتضي نفي الخلاف. انظر التسهيل ص٢٥٤.

(٩) ص ١٣٨.

(١٠) ت: «ينوب عن». س: ينوب عنه في.

(١١) ويعمل الاسم المنسوب عمل اسم المفعول لأن له دلالته ووظيفته. نحو: أعربيٌّ الطالبان؟ وغير علميٍّ هذان الكتابان. ويتحول إلى صفة مشبهة، إذا رفع السببي أو أضيف إليه أو نصب تمييزًا. تصريف الأسماء ص١٥٦.

(١٢) ت: «نبه». ح: ينبه.

(١٣) في شرح البيت ٧٦٢. وزاد فيما عدا الأصل: إن شاء الله تعالى.

الصفة المُشبَّهة باسم الفاعل

٤٦٧ ـ صِفةٌ، استُحسِنَ جَرُّ فاعِلِ مَعنًى بِها، المُشبِهةُ اسمَ الفاعِلِ[١]

تتميّز[٢] الصفة المشبّهة عن اسم الفاعل، باستحسان جرّ فاعلها، بإضافتها إليه، نحو: حَسَنُ الوجهِ.[٣] وذلك بخلاف اسم الفاعل، فإنّه لا يصلح لذلك.

فإن قلتَ: يُشعر قوله: «استُحسن» بأنّ اسم الفاعل قد يُضاف إلى فاعله، ولكن[٤] ليس بمُستحسن.[٥] قلتُ: قال الشارح:[٦] إنّ ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل، إلّا إن أُمِنَ اللّبس. فقد يجوز على ضعف وقلّة في الكلام، نحو: كاتبُ الأبِ، تُريد:[٧] كاتبٌ أبوه، انتهى. وليس على إطلاقه. بل نقول:[٨]

إذا قُصد ثُبوت اسم الفاعل[٩] فإن كان[١٠] من غير مُتعدّ عُومل مُعاملة الصفة المُشبّهة، وساغت إضافته إلى ما هو فاعل، في المعنى. فتقول: زيدٌ قائم الأبِ،[١١] بالرفع والنصب والجرّ، على حدّ: الحسنُ الوجه. وإن كان من مُتعدّ بحرف جرّ[١٢] فكذلك، عند الأخفش،

(١) ح: «المشبّه اسم». والصفة: مشتق يدل على معنى وذات. وجملة استحسن: صفة. ومعنى: منصوب بنزع الخافض. وبها: متعلقان بالمصدر جر. واسم: مفعول به لاسم الفاعل المشبهة.

(٢) ح: «تميز». وفي حاشية س: لم يحدّ المرادي الصفة المشبهة، مع أنه وعد أولاً بذلك، اكتفاء بحدّ المصنف. والله أعلم. قلت: وهي مشتق يدل على ثبوت صفة في صاحبها، نحو: كريم وجبان وأجذم. تصريف الأسماء ص١٦١.

(٣) ت: الحسن الوجه.

(٤) ط: ولكنه.

(٥) في النسخ: ولكن لا يستحسن.

(٦) ص ٤٤٥ والإتحاف ٢: ١٦١. وفي النقل تصرف يسير.

(٧) ت ح: يريد.

(٨) ح س: تقول.

(٩) في حاشية ت عن أبي سعيد: أنه إذا قصد ثبوت معنى اسم الفاعل لصاحبه دون زمان محدد يعامل معاملة الصفة المشبهة، كضامر الكشح، في جر الفاعل.

(١٠) ت ح: صيغ.

(١١) أل: نائبة عن ضمير الغائب. والجر يقتضي رفع «قائم» دون تنوين، والنصب والرفع يقتضيان الرفع والتنوين.

(١٢) ح: بحرف الجر.

وصحّحه ابن عُصفور،[١] بدليل قولهم: هو حديثُ عهدٍ[٢] بوجع. ونُقل المنعُ عن الجمهور. وإن كان من مُتعدّ إلى واحد فكذلك عند المصنّف، بشرط أمن اللّبس، وِفاقًا للفارسيّ. وذهب كثير إلى منعه، وفصّل قوم، فقالوا: إن حُذف مفعوله اقتصارًا[٣] [جاز، وإلّا فلا. وهو اختيار ابن عُصفور وابن أبي الربيع، والسماع يُوافقه]،[٤] كقوله:[٥]

* ما الرّاحِمُ القَلبِ ظَلّامًا، وإنْ ظُلِما *

وإن كان من متعدّ[٦] إلى أكثر من واحد لم يجز جعلُه كالصفة.[٧] قال بعضهم: بلا خلاف.[٨]

فإن قلتَ: لم قال: «فاعلٍ * مَعنًى»؟ قلتُ: لأنّه لا تُضاف الصفة إليه إلّا بعد إسنادها إلى ضمير الموصوف. فلم يبق فاعلًا إلّا من جهة المعنى.[٩]

وقوله: «المُشبِهةُ اسمَ الفاعلِ» يجوز أن يكون مبتدأ، و «صفةٌ»: خبره. وفي الكلام تقديم

---

(١) الارتشاف ٣: ٢٥١.

(٢) في حاشية س أن الأصل: «حديثٌ عهدُه». ولما أضيف الوصف إلى فاعله تحول الإسناد، وأن الحديث صفة مشبهة والاستدلال على اسم الفاعل، فالدليل يخالف المراد. قلت: «حديث» في هذا المثال هو مبالغة اسم فاعل، وليس صفة مشبهة في الأصل. ولما أضيف إلى فاعله صار كالصفة المشبهة. والظاهر أن وهم الاستدلال سببه تعدية «حديث» إلى «بوجع». والصواب أن التعدية هذه للمصدر «عهد»، فلا دليل في القول على ما ذهب إليه ابن عصفور. ولعله حمل الباء على الظرفية بمعنى «في» فكان للمشتق تعدية بها. على أنه إذا دخل النص الاحتمال سقط به الاستدلال.

(٣) حذف الاقتصار هو الحذف للمفعول به بلا دليل فيكون غير منوي. س: «اختصارًا». والاختصار حذف بدليل فيكون المفعول منويًا.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) صدر بيت عجزه في حاشية ح:

ولا الـكـريـمُ بـمَـنّـاعٍ، وإنْ حُـرِمـا

العيني ٣: ٦١٨. والظلام: الشديد الظلم. ونفي صيغة المبالغة هو عندي نفي لأصل الفعل مع مبالغة في النفي. وقد أضيف الراحم إلى فاعله معنى مع حذف مفعوله.

(٦) ط: وإن كان متعديًا.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: لأنه يؤدي إلى تعديه إلى ثلاثة. وذلك لا يكون إلا في باب: أعلمَ.

(٨) دلالة اسم الفاعل على الثبوت تعني أنه صار صفة مشبهة، نحو: دائم وخالد ومستقر، وخالق الأكوان ومالك كل شيء، ومن ذلك ما ذكره الشارح، وما كان من لازم فنصب على التمييز فاعله في المعنى، أو رَفع السببي، نحو: العالم ظاهرٌ فضلًا وصالحٌ عمله. وما كان من متعد فأضيف إلى مفعوله في المعنى نحو: فالق الإصباح وجاعل الليل سكنًا. وكذلك اسم المفعول إذا أريد به الثبوت نحو: الله المستعان، والمحال معدوم. ومنه ما كان من متعد إلى واحد فيرفع السببي، ويضاف إلى نائب فاعله في المعنى، أو ينصبه تمييزًا، نحو: الكريم مشكورٌ فعلُه ومسموعُ الكلمة وميمونٌ نقيبةً. الارتشاف ٣: ٢٥٢ وشرح التسهيل ٣: ١٠٤ والصبان ٢: ٣٠٢ ـ ٣٠٣ وتصريف الأسماء ص١٤٩ ـ ١٥٠ و١٥٥ ـ ١٥٦. وفيما عدا الأصل: بغير خلاف.

(٩) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ١٦١ ـ ١٦٢: لا يقال: إن خفضه من رفع، إذ يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه. وإنما هو من جهة كون المضاف إليه منصوبًا... لأن الفاعل، وهو فاعل، لا يخفض أبدًا.

وتأخير. ويجوز أن يكون «صفةٌ» مبتدأ، وإن كان نكرة، لوصفه، و «المُشبهةُ» خبر.[(١)] والأوّل أظهر.

فإن قلتَ: ما وجه الشَّبه بينها وبين اسم الفاعل؟[(٢)] قلتُ: من أوجه: **أحدها**: أنّها تدلّ على حَدَثٍ[(٣)] ومَن قام به. **والثاني**:[(٤)] أنّها تُؤنّث وتُذكّر.[(٥)] **والثالث**:[(٤)] أنّها تُثنّى وتُجمع، وكان[(٦)] حقّها ألّا تعمل عملَ فعلها،[(٧)] لأنّها لا تجري على المُضارع، ولا هي معدولة عن الجاري عليه.[(٨)] إلّا أنّها عملت لمُشابهتها اسمَ الفاعل، فيما ذُكر.

ثمّ اعلم أنّ بين اسمِ الفاعل والصفةِ المُشبّهة فُروقًا:

[صياغة الصفة المشبهة وعملها]

الأوّل: أنّ الصفة المُشبّهة لا تكون إلّا من فِعل لازم،[(٩)] بخلاف اسم الفاعل، فإنّه يُصاغ من المُتعدّي واللازم، وإلى هذا أشار بقوله:

٤٦٨ ـ وصَوغُها مِن لازِمٍ، لِحاضِرِ،[(١٠)]

الثاني: أنّها لا تكون للماضي المُنقطع ولا لِما لم يقع،[(١١)] ولا تُوجد إلّا للحاضر ـ وهو الأصل في باب الوصف[(١٢)] ـ لأنّها لم تُوضع لإفادة معنى الحدوث، بل لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت، بخلاف اسم الفاعل، فإنّه كالفعل في إفادة معنى

(١) ط: والصفة المشبهة خبره.
(٢) قد تشبّه الصفة هذه أيضًا باسم المفعول، كما ذكرنا في التعليق على ما قبل البيت ٤٥٧. ولذلك يصير اسم المفعول صفة مشبهة إذا أريد به الثبوت.
(٣) في حاشية ت عن التواتي: أن الفرق هو بين الحدث والحدوث. فالحدث المصدر وهو المعنى القائم بالفاعل. والحدوث حصول الشيء بعد أن لم يكن.
(٤) سقطت الواو مما عدا الأصل.
(٥) في النسخ: تذكر وتؤنث.
(٦) ح: وإن كان.
(٧) في حاشية س: صوابه: «وكان حقها ألا تعمل النصب»، لأن الكلام فيه. وأما فعلها فلازم.
(٨) انظر الإتحاف ٢: ١٦٢. وفي حاشية ت عن التواتي: أي: ليست معدولة عن اسم الفاعل كالأمثلة الخمسة.
(٩) هذا هو: الغالب. وقد تكون من مصدر المتعدي نحو: فيصل وصيرف وسيّد. وما نقل إليها من اسمي الفاعل والمفعول أكثره من المتعدي. وقيل: إن المتعدي يحول إلى اللزوم ثم تصاغ من مصدره الصفة المشبهة.
(١٠) عجزه:

كَطاهِرِ القَلبِ، جَميلِ الظّاهِرِ

وصوغ: مبتدأ تعلق بخبره المحذوف كل من اللام ومن. والجملة معطوفة على: استحسن. والكاف: خبر لمحذوف.
(١١) ح: «ولا لما سيقع». س: «ولا لما لم يقع». ثم ضرب وصوب مثل ح.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي: سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة. فإذا أريد الماضي أو الاستقبال فلا بد من قرينة.

الحدوث،[١] والصلاحية لاستعماله بمعنى الماضي والحال والمُستقبل.[٢] ولذلك إذا قُصد باسم الفاعل الثبوتُ عُومل مُعاملةَ الصفة المُشبّهة، كما سبق،[٣] وإذا قُصد بالصفة الحدوثُ حُوّلتْ[٤] إلى بناء اسم الفاعل، كقوله:[٥]

فـمـا أنـا مِـن رُزءٍ، وإنْ جَـلَّ، جـازِعٌ ولا بِـسُـرُورٍ، بَـعـدَ مَـوتِـكَ، فـارِحُ

وإلى هذا أشار بقوله: «لحاضر».

تنبيـه: قد تقرّر، بما ذكرناه،[٦] أنّ كونها للحال ليس شرطًا في عملها، ولكن وضعها كذلك، لكونها دالّة على الثبوتِ، والثبوتُ من ضرورته الحال.[٧] فعبارته هنا أجود من قوله، في «الكافية»:[٨]

والاعـتِـمـادُ واقـتِـضـاءُ الـحـالِ شَـرطـانِ، فـي تَـصـحِـيـحِ ذا الإعـمـالِ

الثالث: أنّها غير جارية على المُضارع، بخلاف اسم الفاعل. نصّ على ذلك الزمخشريّ وغيره، وهو ظاهر كلام أبي عليّ في «الإيضاح».[٩] وردّه المُصنّف وقال في «التسهيل»:[١٠] وموازنتها المضارعَ[١١] قليلة إن كانت من ثلاثيّ، ولازمة إن كانت من غيره. ولذلك مثّل هنا بطاهرِ القلبِ - وهو جارٍ على المُضارع - وبجميلِ[١٢] الظاهرِ - وهو غير جار - تنبيهًا على مجيئها[١٣] بالوجهين. ومثالها من غير الثلاثيّ:[١٤] مُنطلِقُ اللسانِ، ومُطمئنُّ القلبِ.[١٥]

---

(١) الحدوث: وقوع الفعل. أما الحدث فهو الفعل دون دلالة على وقوعه. ثم إن إفادة الصفة المشبهة ثبوت الحدث نسبية، تبعًا للدلالة اللغوية، كالذي تراه في: أشيب وبطل وبعيد وعطشان.

(٢) ح س ط: والاستقبال. (٣) في شرح البيت ٤٦٧.

(٤) في حاشية س عن المكلاتي: أن التحويل جائز لا واجب. فقد يراد بالصفة المشبهة معنى الحدوث، كقوله تعالى: ﴿إنّكَ مَيّتٌ وإنّهم مَيّتُونَ﴾. انظر الآية ٣٠ من سورة الزمر و ص ١٦٨ من تصريف الأسماء والأفعال.

(٥) أشجع السلمي. شرح الحماسة ص٨٥٨ والعيني ٣:٥٧٤. والرزء: المصيبة. وجل: عظم. ط: «وما أنا». وفي حاشية ت عن العيني: أن الشاهد في فارح، حوّل إلى صيغة اسم الفاعل لإفادة معنى الحدوث في المستقبل.

(٦) س: «بما ذكرته». ط: مما ذكرناه.

(٧) ت: «من ضرورية الحال». وفي الحاشية أن الماضي انقطع و المستقبل لم يأت.

(٨) شرح الكافية الشافية ص١٠٥٧. س: «في صحة». وفي حاشية ت عن التواتي: أن اقتضاء الحال لا يحسن جعله شرطًا لأنه ذاتي.

(٩) ص ١٥١.

(١٠) ص ١٣٩ وشرحه ٣:٨٩. وفي النسخ: شرح التسهيل.

(١١) ت ح ط: للمضارع.

(١٢) ت: وجميل.

(١٣) ط: مجيئه.

(١٤) أي: المجرد.

(١٥) في النسخ: مطمئن القلب ومنطلق اللسان.

قلتُ: ولقائل أن يقول: إنّ ضامرًا[١] ومُنطلقًا ومُنبسطًا[٢] ونحوها، ممّا يجري[٣] على المضارع، أسماء فاعلين قُصد بها الثبوتُ، فعُوملت معاملة الصفة المُشبّهة، وليست بصفة مشبّهة.

فإن قلتَ: قد[٤] رُدّ ما ذهب إليه من قال: «إنّها لا تكون جارية»، بكونهم متّفقين على أنّ شاحطًا، في قوله:[٥]

مِـــن صَـــدِيـــقٍ، أو أخِـــي ثِـــقـــةٍ أو عَـــــدُوٍّ، شـــــاحِـــــطٍ دارا

صفة مُشبّهة. قلتُ: إن صحّ الاتّفاق فهو محمول على أنّ حكمه حكم الصفة المُشبّهة، لأنّه قُصد به الثبوتُ، كما تقدّم. فلذلك أُطلق عليه صفة مُشبّهة.

الرابع: أنّ معمولها لا يتقدّم عليها لضعفها،[٦] بخلاف اسم الفاعل.

الخامس: أنّ معمولها لا يكون إلّا سببيًّا،[٧] بخلاف اسم الفاعل، فإنّه يعمل في السببيّ والأجنبيّ.[٨] والمُراد بالسببيّ: المُلتبس[٩] بضمير صاحب الصفة، لفظًا أو معنًى.[١٠]

وإلى هذين أشار، بقوله:

٤٧٠ ـ وسَبقُ ما تَعمَلُ، فِيهِ، مُجتَنَبْ[١١] البيتَ.

فإن قلتَ: قد ذكر في «التسهيل»[١٢] أنّ معمول الصفة المشبّهة يكون ضميرًا بارزًا مُتّصلاً، كقوله:[١٣]

---

(١) في النسخ: طاهرًا.

(٢) س: ومطمئنًا.

(٣) ط: جرى.

(٤) في النسخ: فقد.

(٥) عدي بن زيد. ديوانه ص١٠١ والعيني ٣:٦٢١. والشاحط: البعيد.

(٦) في حاشية س: أن ذلك أيضًا لمراعاة أصله، فهو للفاعل وهي صفة، والفرق بينهما واضح.

(٧) يجب شرط السببية فيما نصب على التشبيه بالمفعول أو جر بالإضافة. والتمييز يقدر له ضمير أيضًا. وإذا جرت على موصوف ورفعت الاسم فهي كاسم الفاعل في السببية. ومنه نحو: مررت برجلٍ شهمٍ قلبٌ. إذ المراد: قلبه. وإن لم تجر على موصوف رفعت غير السببي، نحو: أكريمٌ أخواك؟ وما جبان الزيدان.

(٨) فوقها في ت: نحو: زيد ضارب أخاه، وزيد ضارب عمرًا.

(٩) ت: والمراد هنا بالسببي السببي الملتبس.

(١٠) فوقها في ت عن التصريح ٢:٨٣: نحو: زيد حسن الوجه، أي: منه.

(١١) قدم الشارح البيت ٤٧٠ على البيت ٤٦٩ لأن شرط المعمول من توابع العمل. وكذلك فعل الأزهري. س: «يجتنب». وعجز البيت في س و ط:

وكَـــونُـــهُ ذا سَـــبَـــبِـــيّـــةٍ وَجَـــبْ

والسبق: التقدم. والمجتنب: الممنوع. ووجب: لَزم. وسبق: مبتدأ مضاف إلى فاعله في المعنى والخبر مجتنب. وكون: مبتدأ مضاف إلى اسمه في المعنى، وخبره ذا. وجملة وجب: خبر المبتدأ.

(١٢) ص ١٣٩ وشرحه ٣:٩٠ ـ ٩١.

(١٣) العيني ٣:٦٣٣. والطلق: غير العبوس. والكالح: المتكشر في عبوس. والمكفهر: العبوس. وفي حاشية ت عن التواتي: أنه أضاف «طلق» وهو صفة مشبهة إلى ضمير متصل.

حَسَنُ الوَجهِ طَلقُهُ أنتَ، في السِّلـ ـمِ، وفي الحَربِ كالِحٌ، مُكفَهِرُّ

ولا يُطلق عليه سببيٌّ. قلتُ: إنّما احترز بالسببيّ عن الأجنبيّ. فإنّها لا تعمل فيه. وأمّا عملها في[1] الموصوف فلا إشكال فيه.

وأمّا قوله:

٤٦٩ ـ وعَمَلُ اسمِ فاعِلِ المُعدَّى لَها،[2]

يعني[3] به أنّها تنصب فاعلها[4] في المعنى، كما ينصب اسم الفاعل مفعوله.

فإن قلتَ: كيف قال: «وعملُ اسمِ الفاعلِ[5] لها»، وبينهما فرق. وهو أنّ معمول اسم الفاعل مفعول به، ومعمولها مُشبّه بالمفعول. فعملهما إذًا مُختلف؟ قلتُ: هو مُتّحد صورةً، وهو المراد.

وقوله:[6]

عَلَى الحَدِّ الَّذي قَد حُدّا

يعني: أنّ عملها مشروط بالاعتماد، كما شُرط ذلك[7] في اسم الفاعل.

فإن قلتَ: لمَ أخّر قوله: «وسبقُ ما تَعملُ فيهِ مُجتنبْ» البيتَ، عن قوله: «وعملُ اسم فاعلِ[8] المُعدَّى»، وكان ينبغي العكس، لأنّ ذلك من تتمّة الفروق؟[9] قلتُ: بيان شرطَ معمولها من توابع[10] عملها. فلذلك أخّره عنه.

---

(١) زاد في النسخ: «ضمير». وانظر حاشية الصبان ٣:٦.

(٢) المعدى: المتعدي. وعمل: مبتدأ مضاف إلى فاعله في المعنى. ولها: متعلقان بالخبر المحذوف. ت س: «اسم الفاعل». وفي حاشية ت عن التواتي: أن المراد هو المعدى إلى واحد فقط. ولذلك أصلح بعض المتأخرين هذا البيت فقال:

وعَمَلُ اسمِ الفاعِلِ المُعَدَّى لِواحِدٍ لَها، بِما قَد حُدّا

قلت: وفي صدر بيت الناظم ثلاث إضافات.

(٣) ح ط: «فيعني». وحذف الفاء من جواب «أما» جائز.

(٤) هذا هو المراد في قول الناظم، لا ما تنصبه من مفعول مطلق أوله أو فيه أو معه أو حال أو تمييز.

(٥) زاد فيما عدا الأصل: «المعدى». والشارح يورد معنى كلام الناظم، لا لفظه. ولذلك أدخل «أل» على «فاعل» هنا.

(٦) ط: «بقوله». والحد: البيان والتوضيح. والذي قد حد أي: ما وضح في البيت ٤٢٩. وعلى: تتعلق بحال من الضمير المستتر في خبر عمل.

(٧) في النسخ: مشروط بالاعتماد على ما ذكر.

(٨) في النسخ: الفاعل.

(٩) ت س: الفرق.

(١٠) زاد في ت و ح: «بيان»، وفي س: شرط.

وقوله:

٤٧١ ـ فارفَعْ بِها، وانصِبْ، وجُرَّ[١]

الرفع على الفاعليّة،[٢] والنصب على التشبيه بالمفعول به في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة ـ وقيل: يجوز فيه أيضًا التشبيه. وأجاز بعض البصريّين كون المقرون بـ «أل» والمضاف إلى المقرون بها تمييزًا. وهي نزعة[٣] كوفيّة ـ والجرّ على الإضافة. وهل هي[٤] من نصب أو رفع؟[٥] قولان. وظاهر كلام المصنّف أنّها من رفع، وإليه ذهب السهيليّ، وذهب الشلَوبين وأكثر أصحابه كابن عُصفور إلى أنّها من نصب.[٦]

وقوله:[٧]

مَعَ «ألْ» ودُونَ «ألْ»

يعني: أنّ الصفة المشبّهة تعمل الرفع والنصب والجرّ في السببيّ، مقرونةً بـ «أل»، ومُجرَّدةً منها.

ثمّ قسم معمولها، إلى ثلاثة أقسام: **الأوّل**: مُعرّف بـ «أل». وإليه أشار بقوله:[٨]

مَصحُوبَ «ألْ»،

والثاني: المُضاف، وهو المراد بقوله:[٩]

وما اتَّصَلْ

٤٧٢ ـ بها مُضافًا،[١٠]

---

(١) زاد في ط: «مع أل». وفي حاشية ت: «نص أبو حيان على أن الاسم المنسوب يعامل معاملة الصفة المشبهة، فيجوز في الاسم الذي يليه الرفع والنصب والجر. من خط شيخنا ابن القاضي. فأنا قيدته من إملاء شيخنا المصطفى الدمياطي». انظر الارتشاف ٣: ٢٥٢. وفيه: «تقول: مررت برجل هاشميٍّ أبوه، وهاشميِّ الأبِ بالنصب والجر. وهو مطرد في هذا». وانظر تعليقنا على شرح البيت ٤٦٦. وبها أي: بالصفة المشبهة، تنازعت فيهما الأفعال الثلاثة.

(٢) أو على البدل من الضمير المستتر في الصفة المشبهة. وكلاهما وارد إذا كانت الصفة مشبهة باسم المفعول. فالرفع على النيابة أو البدل، نحو: رأيت طفلًا أجذم وجهه ممنوعًا جواره عربيًّا نسبه أخدودًا جبينه.

(٣) الارتشاف ٣: ٢٤٦. وفي حاشية ت: أي رجعة. (٤) ح: وفي هل هي.

(٥) انظر الإتحاف ٢: ١٦٣. وفي النسخ: «من رفع أو نصب». وفي حاشية ت عن التواتي: لاتفاقهم في اسم الفاعل على أن الجر فيه من نصب... واختار بعضهم الأول. وفيه بعد.

(٦) ط: «المنصوب». وانظر الارتشاف ٣: ٢٤٢.

(٧) دون أل أي: مجردة منها. ومع: ظرف متعلق بحال من الضمير «ها»، مضاف إلى «أل». ودون: معطوف عليه لا يعلق ومضاف أيضًا.

(٨) مصحوب: مفعول به تنازع الأفعال الثلاثة قبله فيه.

(٩) ما: اسم موصول معطوف على مصحوب.

(١٠) مضافًا أي: إلى اسم بعده، حال من فاعل اتصل.

أي: وما اتّصل بالصفة، ولم ينفصل عنها بـ «أل». **والثالث**: المُجرّد من «أل» والإضافة. وهو المراد بقوله:

أو مُجرَّدًا،[١]

ثمّ اعلم أنّ المُضاف أنواع: **الأوّل**: مُضاف إلى ضمير الموصوف. **والثاني**: مُضاف إلى مُضاف إلى ضميره. **والثالث**: مُضاف إلى المُعرّف بـ «أل».[٢] **والرابع**: مُضاف إلى المُجرّد.[٣] **والخامس**: مُضاف إلى ضميرِ مُضافٍ إلى مُضافٍ إلى ضميرِ الموصوفِ. من أصل المُصنّف:[٤] ذكره في «التسهيل»[٥] ويحتاج إلى سماع. **والسادس**: مُضاف إلى ضميرِ معمولِ صفةٍ أُخرى. ذكره[٦] في «شرح التسهيل».[٧] **والسابع**: مُضاف إلى موصول. **والثامن**: مُضاف إلى موصوف يُشبهه.

والمجرّد من «أل» والإضافة يشمل ثلاثة أنواع: الموصول والموصوف وما سواهما. فجملة أنواع معمولها السببيّ اثنا عشر[٨] نوعًا. وهذه أمثلتها على الترتيب.

مثال المصحوب «أل»:[٩] الحسنُ الوجهُ. ومثال المُضاف إلى ضمير الموصوف: الحسنُ وجهُه. ومثال المُضاف إلى المُضاف[١٠] إلى ضميره: الحسنُ وجهُ أبيه. ومثال المُضاف إلى المعرّف بـ «أل»: الحسنُ وجهُ الأبِ. ومثال[١١] المُضاف إلى المجرّد: الحسنُ وجهُ أبٍ. ومثال المضاف إلى ضميرِ مُضافٍ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوفِ: مررتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهُ جاريتِها جميلةٍ أنفِه. فالأنف مُضاف إلى ضمير الوجهِ، والوجهُ مُضاف إلى جاريةٍ، والجاريةُ مُضاف[١٢] إلى ضمير الموصوف.

ومثال المُضاف إلى ضميرِ معمولِ صفةٍ أُخرى: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجنةِ جميلٍ خالُها.

(١) سقط: «وهو المراد... مجردًا» من ت و ط. والعطف على مضافًا.
(٢) في الأصل: «مضاف إلى الأول». والأول هو المعرف بـ «أل» في شرح البيت ٤٧١.
(٣) ت ح: مجرد.
(٤) المصنف هنا هو المرادي.
(٥) ص ١٣٩ وشرحه ٣:٩٢ والارتشاف ٣:٢٤٤.
(٦) ح: وذكره.
(٧) الارتشاف ٣:٢٤٤.
(٨) فيما عدا س: أحد عشر.
(٩) ح: فمثال المصحوب بأل.
(١٠) في النسخ: إلى مضاف.
(١١) سقط: «المضاف إلى المعرف... ومثال» من ت و ط.
(١٢) في النسخ: مضافة.

وهو تركيب[١] نادر. وشاهده قول الشاعر:[٢]

سَبَتنِي الفَتاةُ، البَضّةُ المُتَجَرِّدِ، الـ ـلَطِيفةُ كَشحَيهِ، وما خِلتُ أن أُسبَى

ومثال المُضاف إلى الموصول قوله:[٣]

فعُجْ بِها، قِبَلَ الأخيارِ مَنزِلةً والطَّيِّبِي كلُّ ما التاثَتْ بهِ الأُزُرُ

ومثال المُضاف إلى الموصوف: رأيتُ رجلًا حديدَ سنانِ رمحٍ[٤] يطعن به.

ومثال الموصول قوله:[٥]

* وَثِيراتُ ما التَفَّتْ علَيهِ المآزِرُ *

ومثال الموصوف قوله:[٦]

يَزُورُ امرَأً، جَمًّا نَوالٌ، أعَدَّهُ لِمَن أمَّه، مُستكفِيًا أزمةَ الدَّهرِ

وهذان القسمان غريبان. ومثال المجرّدِ غيرِهما:[٧] الحسنُ وجهٌ.

إذا[٨] تقرّر هذا فاعلم أنّ الصفة تعمل في السببيّ الرفعَ والنصبَ والجرَّ، مع «أل» ودُون «أل». فلها ستّة أحوال، وكلّ منها على اثني عشر[٩] تقديرًا في المعمول. فهذه اثنتان وسبعون[١٠] صورة، كلّها جائزة إلّا ما لزم منها[١١] إضافةَ ما فيه «أل» إلى الخالي من «أل»، ومن الإضافة إلى المُعرّف بها أو إلى ضمير المُعرّف بها. فيمتنع:[١٢] الحسنُ وجهِه، والحسنُ

---

(١) في الأصل: مركب.
(٢) العيني ٣:٦٢٣. وفي حاشية ت عن التواتي: «البضة: رقيقة الجلد. والكشح: ما بين الخاصرة إلى الضلع. والمتجرد: التجرد». ط: كشحه.
(٣) الفرزدق. ديوانه ص٢٢١ والعيني ٣:٦٢٥. وعج بها أي: انعطف بها. والضمير للناقة. والتاث: التف. والأزر: جمع إزار. ط: «فعجتها». وانظر حاشية الشيخ يس ٢:٨٥.
(٤) ط: حديدًا سنانُ رمح.
(٥) عجز بيت لعمر بن أبي ربيعة، صدره في س وحاشية ح:

أسِيلاتُ أبدانٍ، دِقاقٌ خُصُورُها

العيني ٣:٦٢٩. وهو في ديوان عمر ص٣٥٩ وقافيته: «المَلاحِفُ». والأسيل: الطويل. والوثير: الوطيء السمين. يريد: وثيرات الأرداف والأعجاز.
(٦) العيني ٣:٦٣١. والجم: الكثير. والنوال: العطاء. وأمّ: قصد. والأزمة: الشدة. وفي النسخ: «نزور». ط: «أزور». ح س: نوالاً.
(٧) غيرهما أي: غير الموصول وغير الموصوف. وهو ما عبر عنه قبل بقوله: وما سواهما.
(٨) في النسخ: فإذا.
(٩) فيما عدا س: أحد عشر.
(١٠) فيما عدا س: «ست وستون». وانظر الإتحاف ٢:١٦٣ والمكودي ص٥٠١ـ٥٠٣ والأشموني ٣:٦ـ٨ والتصريح ٢:٨٦.
(١١) ت: منه.
(١٢) بسط الأمثلة هنا مجمل. وفي ح و س تقديم وتأخير في ذلك.

وجهِ أبيه، والحسنُ وجهِ أبٍ، والحسنُ وجهٍ، ونحوها. ويجوز: الحسنُ الوجهِ، لأنّه مُعرّف بـ «أل»، والحسنُ وجهِ الأبِ، لأنّه مُضاف إلى المُعرّف بها، والكريمُ الآباءِ الغامرِ جُودِهم، لأنّ «جودًا»[١] مُضاف إلى ضمير المقرون بها. ذكره في «التسهيل»،[٢] وإلى هذا أشار بقوله:

ولا تَجرُرْ بِها مَعْ «ألْ» سُمًا، مِن «ألْ» خَلا[٣]

٤٧٣ ـ ومِن إضافةٍ لِتالِيها،[٤]

وقوله:[٥]

وما لَم يَخلُ فهْوَ بالجَوازِ وُسِما

يعني: وما لم يخلُ من «أل» ومن إضافة[٦] لتاليها فهو موسوم بالجواز.

فإن قلتَ: كان ينبغي أن يقول: «أو من إضافة لضمير[٧] المُعرّف بها» كما ذكر في «التسهيل».[٨] قلتُ: إنّما تركه، لأنّه تركيب نادر، كما مرّ.

تنبيهان:

الأوّل: لم يتعرّض المُصنّف لبيان أقسام الجائز.[٩] وهو ينقسم[١٠] إلى قبيح وحسن ومُتوسّط.[١١] وقد بسطته في غير هذا المُختصر.[١٢]

(١) ح: جودهم.
(٢) ص ١٣٩.
(٣) أقحم في ط كلمات في هذا الشطر تفسر فكان كما يلي: «تجرر بها أي الصفة سمًا مع أل سما من أل خلا أي سمّا خلا من أل». وسكون عين «مع» لغة. والسما: الاسم. وخلا: تجرد. ومع: ظرف متعلق بحال من «ها»، مضاف إلى «أل» على الحكاية. وسمًا: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. ومن: تتعلق بخلا. وجملة خلا: صفة لسما.
(٤) في حاشية ت: الضمير في «تاليها» عائد على «أل». قلت: ومن: معطوفة لا تعلق. واللام بمعنى: إلى.
(٥) سقطت من س. ويخلو: يجرد. ووسم: وصف وحكم عليه. وما: اسم موصول مبتدأ خبره الجملة الاسمية بعد. والفاء: زائدة. وبالجواز: متعلقان بوسم. والجملة خبر المبتدأ هو. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الفاء عليها.
(٦) فيما عدا الأصل: الإضافة.
(٧) في النسخ: «إلى ضمير». ط: لمضمر.
(٨) ص ١٤٠.
(٩) في النسخ: الأقسام الجائزة.
(١٠) س: وهي تنقسم.
(١١) انظر الإتحاف ٢: ١٦٣ ـ ١٦٤. وزاد في ط: «فالقبيح ما عري عن الضمير، والحسن ما كان فيه ضمير واحد، والمتوسط ما تكرر فيه الضمير، إلا ما تقدم امتناعه». وفي حاشية س عن أبي حيان: القبيح ما خلا من الضمير، والحسن ما فيه ضمير واحد، والمتوسط ما فيه ضميران.
(١٢) بسط بعض المتأخرين ما يحتمله التركيب من الوجوه فكان ١٤٤٠٠ يمتنع منها ١٤٤ فيبقى ١٤٢٢٦. وأوصلها آخرون إلى ٢١٨٨٨ وجهًا، يتعذر منها ٢٨٨ فيبقى ٢١٦٠٠. التصريح ٢: ٨٦ والصبان ٣: ٩ والخضري ٢: ٣٧.

الثاني: ما ذكره من الحكم إنّما هو في السببيّ. وقد تقدّم أنّ معمول الصفة يكون ضميرًا، وعملها فيه جرٌّ بالإضافة[١] إن باشرته وخلت من «أل»، نحو: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِه، ونصبٌ[٢] إن فُصلت أو قُرنت بـ «أل». فالمفصولة نحو: قُريشٌ نُجباءُ الناسِ ذُرّيّةً وكرامُهموها.[٣] والمقرونة بـ «أل» نحو: زيدٌ الحسنُ[٤] الوجهِ والجميلُه.[٥]

---

(١) ويجوز نصبه على التشبيه بالمفعول وفاقًا للكسائي. شرح التسهيل ٣:٩٣.

(٢) جوز الفراء أنه في محل جر ورجحه على النصب. معاني القرآن ٢:٤٠٨ ـ ٤٠٩.

(٣) ح: «وأكرمهموها». وانظر حاشية الصبان ٣:١٥ ـ ١٦.

(٤) ت: حسن.

(٥) سقطت الواو مما عدا الأصل. وقد يجري الجامد مجرى المشتق فيكون صفة مشبهة. ومنه أسماء الذوات في نحو: مررنا بنبع عسل ماؤه، وبرجل أسد أبوه، وبدرع حرير ملمسها، أي: حلو وشجاع ولين. وكذلك: هذا طفل غربال الثياب، سكّين الأظافر، فراشة العقل، أي: مثقب حديد طائش. ومنه الأسماء الأعلام في نحو: أنت حاتم بالمال، عنترة في الحرب، فرعون العذاب، أي: جواد شجاع مهلك. ومنه أيضًا المصادر في نحو: أبوك عدل حُكمًا، رضًا قولاً، صدق عملاً، أي: عادل مرضيّ صادق. شرح التسهيل ٣:١٠٥ و٣١٣ ـ ٣١٥ والارتشاف ٣:٢٥٢ ـ ٢٥٣. والوصف بمثل هذه الجوامد يتضمن ضربًا من المبالغة. وكذلك شأن اسمي الفاعل والمفعول، حين يدلان على الثبوت من الثلاثي المجرد. فهما يكونان أبلغ في الدلالة من الصفة المشبهة، لانتقالهما من صيغة إلى أخرى في الوظيفة.

التعجّب

استعظام فعلٍ[١] ظاهرِ المَزِيّة، ويُدلّ عليه بألفاظ كثيرة، غيرِ ما يُذكر في هذا الباب، نحو: سبحانَ اللهِ! ولله درُّه![٢] لم[٣] يُبوَّب لها في النحو، لكونها لم تدلّ عليه بالوضع، بل بقرينه. والمُبوَّب له من ألفاظه: أفعَلَ وأفعِلْ.[٤]

[صيغتا التعجب]

وقد أشار إلى الأوّل، بقوله:[٥]

٤٧٤ ـ بـ «أفعَلَ» انطِقْ، بَعدَ «ما»، تَعَجُّبا

أي: انطق بوزن «أفعَلَ» بعد «ما»، لإنشاء التعجّب، أو في حال تعجّبك. فقوله: «تعجّبا» مفعول له أو حال.

وأشار إلى الثاني، بقوله:[٦]

أو جِئْ بـ «أفعِلْ»، قَبلَ مَجرُورٍ بِبا

يعني: أو جئْ بوزن «أفعِلْ» قبل اسم مجرور بباء الجرّ.

ثمّ قال:[٧]

٤٧٥ ـ وتِلوَ «أفعَلَ» انصِبَنَّهُ،

---

(١) المراد بالفعل هنا صفة موصوف، وإن لم يكن له فيها اختيار أو عمل. وزاد في ح و س وحاشية ت: «فاعل».

(٢) زاد في ح و س: «فارسًا». ومنه نحو: ويلُمّهِ ويا لَلبحر، وواهًا لك، و ﴿كَم قَصَمْنا مِن قَرْيةٍ﴾! و﴿كَيفَ تَكفُرُونَ باللهِ﴾! وما أنتِ جارة، ولله لا يؤخر الأجل، ولا إلّه إلّا الله، وما شاء الله، وتبارك الله، وكفى بالله شهيدًا، ونِعمَ الرجلُ زيد، وبئس الصديقُ أنت، وساءَ الرجل أبو جهل، وحبذا هِند، وبعض معاني أدوات الاستفهام، وأنت صديق أيّ صديق، وأكرمته أيّ إكرام، وويلمّه شاعرًا، وقاتله الله، ولا فُضّ فوك، وتَرِبتْ يداك، وثكلته أمه، وهوت أمه، وحسبك به عالمًا، وكفاك به راويًا، وناهيك به كاتبًا، والعظمة لله من رب، وألم تر إلى ربك، وعمّ يتساءلون، ولأيّ يوم أُجّلَتْ، ويا عجبًا، ويا بؤس للحرب، وتاللهِ، ويا عجبًا، ووَي، ووَيبًا لك، ووا وواها وعجبًا لك.

(٣) في النسخ: فلم.

(٤) انظر الإتحاف ٢:١٦٦. وزاد في ت: به.

(٥) انطق: تكلم. والباء: تتعلق به. وأفعل: في محل جر على الحكاية. وبعد: يتعلق بحال من أفعل ومضاف إلى «ما» على الحكاية.

(٦) جئ به أي: أحضره لفظًا أو كتابة. وقبل: يتعلق بحال من أفعل. وحذفت همزة «باء» للتخفيف.

(٧) التلو: الاسم التالي، مفعول به لفعل محذوف يفسره مابعده، مضاف إلى أفعل على الحكاية.

مذهب البصريّين أنّه مفعول به. وزعم الفرّاء، ومن وافقه من الكوفيّين، أنّ نصبه على حدّ النصب في نحو: زيدٌ الكريمُ الأبَ.(١)

فإن قلتَ: شرط المجرورِ بعد «أفعِلْ» والمنصوبِ بعد «ما أفعَلَ» أن يكون مُختصًا،(٢) لتحصل به الفائدة، ولم يُنبّه على ذلك. قلتُ: في تمثيله الآتي إرشاد إليه.

ثمّ مثّل الصيغة الأُولى، بقوله:(٣)

كَمـا أوفَـى خَـليـلَيـنـا!

وهو نظير: ما أحسن زيدًا! فما: اسم، لِعود الضمير عليها، مبتدأة.(٤) قيل: بلا خلاف. وقد رُوي عن الكسائيّ أنّها لا موضع لها من الإعراب.(٥) وهو خلاف شاذّ.

وبعد ثُبوت اسميّتها، وأنّها مبتدأة(٤)، ففي معناها خلاف: مذهب(٦) سيبويه وجمهور البصريّين أنّها اسم تامّ نكرة، والفعل(٧) بعدها خبرها. وهو الصحيح لأنّ قصدَ المُتعجِّب الإعلامُ بأنّ المُتعجَّب منه ذو مَزِيّة، إدراكها جليّ، وسبب الاختصاص بها خفيّ. فاستحقّت الجملةُ المُعبّر بها عن ذلك أن تُفتتح بنكرة غير مُختصّة،(٨) ليحصل بذلك إبهام متلوّ بإفهام.

فإن قلتَ: كيف ساغ الابتداء بها، وهي نكرة لا مُسوّغ لها؟ قلتُ: مُسوّغها قصد الإبهام.(٩) وقد ذكره في «التسهيل»(١٠) من المسوّغات. وقال الشارح:(١١) لأنّها في تقدير التخصيص. والمعنى: شيءٌ عظيمٌ أحسنَ زيدًا، أي: جعله حسنًا فهو كقولهم: شيءٌ جاء

---

(١) انظر الإتحاف ٢: ١٦٦. وفيما عدا الأصل: «كريمٌ الأبَ». وفي حاشية ت: أن الأب منصوب على التشبيه بالمفعول به.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: أي: معرفة. وأما نحو: «ما أحسن رجلًا من الناس» فلا، لعدم الفائدة. قلت: قد يكون المختص غير معرفة، كالنكرة الموصوفة أو المضافة، نحو: أحبب بنصحية صادقة، وما أسعد رجلَ تقوى! التصريح ٢: ٨٩ وانظر الإتحاف ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٣) الكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الكلام بعده على الحكاية.

(٤) فيما عدا الأصل: مبتدأ.

(٥) في حاشية س: «وهل هي، مع ذلك، عنده حرف أو اسم؟ يحتمل. وعند ق [أي: أبي إسحاق الشاطبي] أنها عنده اسم، ولا موضع لها. ونقل عن الحفيد ابن رشد أنه نُص على الحرفية». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: وهو اسم على كل حال. وقوله بعد ذلك: «وبعد ثبوت اسميتها» لا مفهوم له، أتى به ليركب عليه «وأنها مبتدأ» الخ.

(٦) الكتاب ١: ٣٧. ح: فمذهب.

(٧) أي: الجملة الفعلية.

(٨) انظر الإتحاف ٢: ١٦٧. ت ح: «محضة». وفي حاشية ت عن نسخة: مختصة.

(٩) ت: الإبهام.

(١٠) ص ١٣١.

(١١) ص ٤٥٦. وانظر الإتحاف ٢: ١٦٧.

بكَ، و «شَرٌّ أهرَّ ذا نابٍ». [١] انتهى. [٢] وفيه نظر. [٣]

وذهب الأخفش، وطائفة من الكوفيّين، إلى أنّها موصولة، والفعل [٤] صلتها، والخبر محذوف لازم الحذف، تقديره: الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ عظيمٌ. ورُدّ بأنّه يستلزم مُخالفة النظائر من وجهين: **أحدهما**: تقدّم الإفهام وتأخّر [٥] الإبهام، والمُعتادُ فيما تضمّن، [٦] من الكلام، إفهامًا وإبهامًا تقدّمُ [٧] الإبهام. **والثاني**: التزام حذف الخَبر، دون شيء يسدّ مسدّه.

وذهب الفرّاء وابن دُرُستُويه إلى أنّها استفهاميّة، ونقله في «شرح التسهيل» [٨] عن الكوفيّين، وردّه بأنّ الاستفهام المشوب بالتعجّب لا يليه إلّا الأسماء، نحو: [٩] ﴿ما أصحابُ المَيمَنةِ﴾؟ و «ما» المُشار إليها [١٠] مخصوصة بالأفعال، وبأنّها لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن يخلفها «أيٌّ»، وبأنّ قصد التعجّب بـ «ما أفعَلَهُ» مُجمع [١١] عليه، والاستفهام زيادة لا دليل عليها، فلا يُلتفت إليها. قلتُ: وفي [١٢] الأوّل نظر، لأنّ مذهب الكوفيّين أنّ «أفعَلَ» اسم، وسيأتي. [١٣]

وذهب الأخفش، في أحد أقواله، إلى أنّها نكرة موصوفة، و «أفعَلَ» صفتُها، والخبر محذوف. وثاني أقواله أنّها موصولة. وقد تقدّم. وثالثها كقول سيبويه.

ثمّ مثّل الصيغة الثانية، بقوله: [١٤]

وأصدِقْ بِهِما!

وهو نظير «أحسِنْ بزَيدٍ»، ومذهب جمهور البصريّين أنّ «أفعِلْ» في نحو: «أحسِنْ بزيد» لفظه

---

(١) مثل يضرب في ظهور أمارات الشر. مجمع الأمثال ١: ٣٧٠. وأهرّه: حمله على النباح والتكشير عن الأنياب.
(٢) سقطت من النسخ.
(٣) في حاشية ت عن التواتي: وجه النظر أن تقديره النعت يدل على أنها ناقصة، والمراد أنها تامة.
(٤) أي: الجملة الفعلية.
(٥) ح: «وتأخير». وانظر التصريح ٢: ٨٧.
(٦) ت: يتضمن.
(٧) ط: «أن يقدم». وفي حاشية ت أن «تقدم» خبر، و «المعتاد» مبتدأ.
(٨) في ٣: ٣٢ ـ ٣٣.
(٩) الآية ٨ من سورة الواقعة.
(١٠) زاد في ح و س: هنا.
(١١) ح: متفق.
(١٢) سقطت الواو من ت.
(١٣) في شرح البيت ٤٧٧.
(١٤) العطف على جملة: «ما أو في خليلنا». فالجملة في محل جر على الحكاية بالعطف. وزاد بعض النحاة في التعجب صيغة ثالثة وهي «فَعُلَ» نحو: «كَبُرَتْ كَلِمةً». وزاد الكوفيون رابعة وهي: «أفعَلَ» بغير «ما» نحو: أحسنتَ رجلًا، بمعنى: ما أحسنك! وزاد آخرون اسم التفضيل، تمسكًا بقول سيبويه: «إن أفعَلَ وما أفعَلَهُ وأفعِلْ به» بمعنى واحد. التصريح ٢: ٨٩.

لفظ الأمر، ومعناه الخبر. فمعنى «أحسِنْ بزيد»: أحسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسن.[١] وهو مُسند إلى المجرور بعده، والباء: زائدة مع الفاعل، مِثلَها في:[٢] ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾!

وذهب الفرّاء، ومن وافقه، إلى أنّه أمر باستدعاء التعجّب من المُخاطب، مُسندًا إلى ضميره. واستحسنه الزمخشريّ وابن خروف. وذهب ابن كَيسان إلى أنّ المُخاطب ضمير الحُسن، كأنّه قيل: يا حُسنُ أحسِن بزيد، أي: دُمْ به.[٣] ولذلك كان الضمير مُفردًا على كلّ حال. قال ابن طلحة: وهو حَسَنٌ.

وعلى هذين القولين فالباء زائدة مع المفعول، لأنّ من جعل «أفعِل» أمرًا حقيقةً فالهمزة عنده للتعدية. وأجاز بعض المتأخّرين أن تكون الباءُ للتعدية لا زائدة، والهمزةُ للصيرورة لا للتعدية. وهو أمر للسبب، أو للشخص، على القولين.[٤]

والصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريّين، لسلامته ممّا يَرِدُ على غيره. وردّ المُصنّف قول الفرّاء، بأربعة أوجه: **أحدها**: أنه لو كان أمرًا لم يكن الناطق به مُتعجّبًا، كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفًا، ولا خلاف في كونه مُتعجّبًا. **الثاني**: أنه لو كان أمرًا لزم[٥] إبرازُ ضميره.[٦] **الثالث**: أنه لو كان مُسندًا إلى ضمير المُخاطب لم يله ضمير المخاطب،[٧] في نحو: أحسِنْ بكَ. **الرابع**: أنّه لو كان أمرًا لوجب له من الإعلال ما وجب لـ «أقِمْ» و «أبِنْ».

ورُدّ قول ابن كيسان بأنّ من المصادر، ما لا يكون إلّا مؤنّثًا، كالسهولة والنجابة. فلو كان

---

(١) الهمزة في «أحسن» هنا هي للصيرورة. وفي حاشية س أمثلة عليها، وأنها سماعية لا تُقاس. وقيل: ما كان على «فَعَلَ» أو «فَعِلَ» هنا يُردّ إلى صيغة «فَعُلَ» ثم تزاد فيه همزة الصيرورة ليكون على «أفعَلَ». وهو قول مردود، ولا وساطة بـ «فَعُلَ». انظر شرح البيت ٤٧٩.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الرعد. ط: «في نحو». وفي حاشية س: في مطلق الزيادة. وإلا فهي في فاعل «كفى» غالبة، وفي «أحسن بزيد» واجبة. قلت: بل يجوز حذفها إذا كان الفاعل مصدرًا مؤولاً من «أنْ» وما بعدها، كما سيذكر الشارح في تنبيه بعد.

(٣) ح: دم له.

(٤) في حاشية س: أن الأمر للسبب على مذهب ابن كيسان، وللشخص على مذهب الفراء، وأن السبب هو الحُسن مثلاً.

(٥) ت: «للزم». وفي الحاشية عن التواتي: أنه كان يلزم إبرازه في التثنية والجمع كما سيذكر المرادي في شرح البيت ٤٧٦. وانظر الجنى الداني ص٤٩.

(٦) ح: «الضمير».

(٧) في حاشية ت عن التواتي وحاشية س: أن هذا ممتنع، لئلا يلزم تعديه فعل الفاعل المتصل إلى ضميره المتصل. وهو لا يجوز إلا في أفعال القلوب. قلت: وفي أفعال: أبصرَ ونسيَ وفقدَ وعَدِمَ، وفي كل فعل متعدّ قدم عليه المفعول ضميرًا منفصلًا، أو يتعدى بالحرف وقدم عليه الجار والمجرور، كما في قولك: إياي ضربتُ، وفي الحديث القدسي: «بي حلفتُ...». انظر شرح الكافية ١: ١٨٢ والدر المصون ٧: ٢٤٢ ـ ٢٤٤ والمفصل في تفسير القرآن العظيم ص٩٩٦.

الأمر على ما توهّم[1] لقيل، في «أسهِلْ به، وأنجِبْ به»: أسهلي به، وأنجبي.[2] وقد أُجيب عمّا رُدّ به. وليس هذا موضع ذكره.

تنبيهان:

الأوّل: الباء بعد «أفعِلْ» لازمة عند الفريقين، إلّا إذا كان المُتعجَّب منه «أنْ» وصلتها، كقول الشاعر:[3]

* وأحبِبْ، إلَينا، أن نَكُونَ المُقدَّما *

الثاني: قال في «شرح التسهيل»: لو[4] اضطُرّ شاعر إلى حذف الباء المُصاحِبةِ غيرَ «أنْ» لزمه أن يرفع، وعلى قول الفرّاء يلزم النصب.[5]

٤٧٦ ـ وحَذفَ ما، مِنهُ تَعجَّبتَ، استَبِحْ إنْ كانَ، عِندَ الحَذفِ، مَعناهُ يَضِحْ[6]

يعني: أنّه يجوز حذف الاسم المنصوبِ بعد «ما أفعَلَ» والمجرورِ بالباء بعد «أفعِلْ». فمثال حذفه بعد «ما أفعَلَ» قول عليّ، رضي الله عنه:[7]

جَزَى اللهُ عَنّي، والجَزاءُ بِفَضلِهِ، رَبِيعةَ خَيرًا، ما أعَفَّ، وأكرَما!

أي: ما أعفَّهُم وأكرَمَهُم![8] ومثاله بعد «أفعِلْ» قوله، تعالى:[9] ﴿أسمِعْ بِهِم وأبصِرْ﴾، أي: بهم!

وإنّما حُذف، مع كونه فاعلًا، لأنّ لزومه للجرّ كساه صورة الفضلة، خلافًا للفارسيّ. وقوم

(١) فيما عدا الأصل: توهمه.

(٢) في النسخ: «أسهل به أسهلي، وأنجب به أنجبي». وفي حاشية س: «أبو حيان: لكنه لم يقل، فصح فساد ما أدى إليه. انتهى. ولا دليل في ذلك على فساد هذا القول، لأن أصل المصدر ألا يجيء بتاء التأنيث، فروعي في تذكير الضمير ما كان يستحقه المصدر، دون التأنيث». وانظر الارتشاف ٣: ٣٥ ـ ٤١.

(٣) عجز بيت للعباس بن مرداس، صدره في س وحاشية ح:

وقالَ نَبِيُّ المُسلِمِينَ: تَقدَّمُوا

ديوانه ص١٠٢ والعيني ٣: ٦٥٦. س: «يكون». ط: تكون.

(٤) في ٣: ٣٥. ح: ولو.

(٥) في شرح التسهيل والجنى الداني ص٤٩: «يلزمه النصب». وزاد في س و ط: وقوله.

(٦) ح: «يصحّ» هنا وفيما بعد. واستبح: أجز وأبح. فالزيادة في الصيغة للجعل، ويضح: يتضح. والمراد مطلق الظهور والوضوح. وحذف: مفعول مقدم مضاف إلى ما. ومنه: متعلقان بتعجب. وعند: ظرف ليضح. ومعنى: اسم كان. وجملة يضح: خبرها. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(٧) العيني ٣: ٦٤٩. وانظر حاشية الشيخ يس ٢: ٨٨. وربيعة اسم قبيلة. ح: رضي الله تعالى عنه.

(٨) ح: وما أكرمهم.

(٩) الآية ٣٨ من سورة مريم.

ذهبوا[1] إلى أنّه لم يُحذف، ولكنه استتر في الفعل، حين حُذفتِ[2] الباء. ورُدّ بوجهين: أحدهما: لزوم إبرازه حينئذ، في التثنية والجمع. والآخر: أنّ من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كـ«نا» من: أكرِمْ بنا!

قال في «شرح الكافية»:[3] ولا تُحذف الباء بعد «أفعِلْ» إلّا مع مجرورها، بشرط كون «أفعِلْ» مسبوقًا بآخَر معه الفاعلُ المذكور، كقوله تعالى: ﴿أسمِعْ بِهِم وأبصِرْ﴾! وقد تُحذف الباء ومجرورها بعد «أفعِلْ» مفردًا، كقول الشاعر:[4]

فـذلِكَ إنْ يَـلقَ الـمَـنِـيّـةَ يَـلقَـهـا حَـمِـيدًا، وإنْ يَستَغـنِ يَـومًا فـأجـدِرِ!

فإن قلتَ: كيف أطلق على الاسم مُتعجَّبًا منه، في قوله: «وحذف ما منه تَعجّبتَ»، والمُتعجَّب منه إنّما هو فِعلُه، لا نفسُه؟ قلتُ: قد أجاب الشارح[5] بأنّه حذفَ المُضافَ، وأقام المُضاف إليه مَقامَه.

وقوله:

* إنْ كـانَ، عِـنـدَ الـحَـذفِ، مَـعـنـاهُ يَـضِحْ *

شرط في استباحة حذف المُتعجَّب منه، بعدَ: ما أفعَلَ وأفعِلْ.[6] يعني: أنّ جواز حذفه مشروط بأن يكون المُراد واضحًا، عند الحذف، للعِلم به. فلو كان مجهولاً، لا دليل عليه، لم يجز حذفه لعدم الفائدة.[7]

٤٧٧ ـ وفي كِلا الفِعلَينِ، قِدْمًا، لَزِما مَـنـعُ تَـصَـرُّفٍ، بِـحُـكـمٍ حُـتِـمـا[8]

قال في «شرح التسهيل»: لا خلاف في عدم تصرّف فِعلَي التعجّبِ.[9] انتهى. وقد أجاز هشام[10] الإتيان بمُضارع «ما أفعَلَ»، فتقول: ما يُحسِنُ زيدًا! وهو قياس، ولم يُسمع، فوجب اطّراحه.

---

(١) ط: وذهب قوم.
(٢) س: ذهبت.
(٣) ص ١٠٧٩. وفي النقل تصرف يسير.
(٤) عروة بن الورد. ديوانه ص٣٧ والعيني ٣: ٦٥٠ والخزانة ١: ١٩٦. ويلقى: يصادف. والمنية: الموت. والحميد: المحمود. ويستغني: يصير غنيًا. وأجدر: أجدر به، أي: ما أجدره بالغنى!
(٥) ص ٤٥٩.
(٦) زاد في ط: به.
(٧) زاد في س و ط: وقوله.
(٨) قدمًا أي: في الزمن القديم. ولزم: وجب. والتصرف: الصياغة للمضارع والأمر وغيرهما. والباء: للسببية. والحكم: كون المجيء على صيغة واحدة أدل على المراد به من التعجب. وفي وقدمًا والباء: تتعلق بالفعل لزم. والألف في القافيتين: للإطلاق. وحتم: فرض. والجملة صفة حكم.
(٩) ح: «الفعل فعلي التعجب». وانظر ٣: ٤٠ من شرح التسهيل.
(١٠) هو هشام الضرير صاحب الكسائي. وفيما عدا الأصل: ابن هشام.

فإن قلتَ: فهلّا جعلوا «أفعِلْ» أمرًا من «أفعَلَ»؟ قلتُ: المانع من ذلك كون الهمزة في «أفعِلْ» للصيرورة،[1] وفي «ما أفعَلَ» للنقل.[2] هذا تفريع على مذهب الجمهور.

تنبيه:[3] صرّح المُصنّف، في هذا البيت،[4] بفِعليّة صيغتَي التعجّب. أمّا[5] «ما أفعَلَه»، ففيه خلاف. ذهب[6] البصريّون والكسائيّ إلى فعليّته، وذهب الكوفيّون غيرَه[7] إلى اسميّته. ولم يستثنه بعضهم، فلعلّ له قولين.

والصحيح أنّه فِعل، لبنائه على الفتح، ولنصبه المفعول به[8] ـ وليس من الأسماء التي تنصب ـ وللزومه مع ياء المُتكلم نونَ الوقاية، نحو: ما أفقَرَني إلى عفوِ اللهِ! ذكر ذلك المُصنّفُ.[9] قلت: قد حكى الكوفيّون عن العرب حذف هذه النون، ولم يجعلوها لازمة، واستدلّوا على الاسميّة بعدم تصرّفه، وبتصغيره، وبصحّة عينه. وأُجيب بأنّ امتناع تصرّفه لأنّه لزم طريقة واحدة، وبأنّ تصغيره وصحّة عينه لشبهه بـ «أفعَلِ» التفضيل.[10]

وأمّا «أفعِلْ»[11] فقال المُصنّف وغيره: «لا خلاف في فِعليّته».[12] وفي كلام ابن الأنباريّ

---

(١) المراد هنا: صيرورة الفاعل موصوفًا بمصدر فعل التعجب. فمعنى أكرم بزيد: صار زيد ذا كرم، وأمنح به: صار ذا منح، وأردد به: صار ذا رد، وأعط به: صار ذا إعطاء. وهذا خلاف ما زعمه ابن مالك في شرح التسهيل ٢:٣٩.

(٢) أي: النقل من اللزوم إلى التعدية، فيكون معناه جعل المفعول على صفة من مصدر الفعل نفسه. الممتع ص١٨٦. قيل: وعلى هذا فما كان متعديًا من الأفعال نقل إلى اللزوم بتضمينه معنى ما لا يتعدى من أفعال الغرائز، أو برده إلى صيغة «فَعُلَ»، ثم زيدت فيه همزة التعدية. ولولا ذلك لتعدى نحو: «ضرب» إلى اثنين. حاشية يس ٢:٨٧. وفي القول نظر.

(٣) ط: قلت.

(٤) في النسخ: الباب.

(٥) ط: وأما.

(٦) ح: فذهب.

(٧) أي: غير الكسائي.

(٨) وإذا كان من مصدر فعل متعد إلى مفعولين فإنه يتعدى إلى ثلاثة عند الكوفيين، نحو: ما أمنح زيدًا العلمَ طالبَه، وما أكساه الفقراءَ الثيابَ، وما أعطاه الحقَّ صاحبَه! والناصب للمفعولين الثاني والثالث عند البصريين فعل مقدر يناسب المعنى. ويجوز أن ينصب واحدًا فقط ويكون بعده أحد الاثنين مجرورًا بلام التقوية، أو يقتصر على نصب واحد. التصريح ٢:٩١. قلت: ظاهر هذا يقتضي أن المتعدي إلى واحد، نحو: «جمع»، قد يصير في التعجب بعده مفعولان، خلافًا لزعم النحاة.

(٩) شرح الكافية الشافية ص١٠٧٨ وشرح التسهيل ٣:٣١.

(١٠) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:١٦٨: قال المصنف: حمل على «أفعل» التفضيل، كما حمل «أفعل» التفضيل عليه، في امتناع التأنيث والتثنية والجمع، لمناسبتهما وزنًا ومعنى.

(١١) ت: أفعل به.

(١٢) شرح الكافية الشافية ص١٠٧٧. فالهمزة فيه للصيرورة، وهي تسلب الفعل المتعدي قدرته على تعدية واحدة. فإن كان تعديه إلى مفعولين بقي على واحد، خلافًا لما زعمه أبو حيان في الارتشاف ٣:٤٠. وعليه فقد يكون لفعل التعجب هنا بعد فاعله مفعول منصوب، أو مجرور بلام التقوية. نحو: أمنح بزيد المال أو للمال، وأكسِ به الفقراء أو للفقراء، وأردد بالماء جليدًا أو للجليد، وأظنن بزيد جاهلًا!

ما يدلّ على اسميّته. قال: «وأحسِنْ لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يؤنّث، لأنّه اسم». انتهى.[١]

فإن قلتَ: ما إعراب «ما أحسنَ زيد»! عند القائلين باسميّته؟[٢] قلتُ: نُقل عن الفرّاء أنّ الأصل في «ما أظرفَ زيدًا»: ما أظرفُ زيدٍ؟ على الاستفهام. ثمّ نقلوا الصفة من[٣] زيد، وأسندوها إلى ضمير «ما» وانتصب زيد بـ «أظرف»[٤] فرقًا بين الخبر والاستفهام.[٥] والفتحة في «أفعلَ» فتحة إعراب، وهو خبر عن «ما». وإنّما انتصب لكونه خلافَ المبتدأ[٦] الذي هو «ما»، إذ هو في الحقيقة خبر عن زيد. وزعم بعض الكوفيّين أنّ «أفعلَ» مبنيّ، وإن كان اسمًا لأنّه مُضمّن معنى التعجّب، وأصله أن يكون للحرف.[٧]

[شروط الصياغة]

٤٧٨ ـ وصُغْهُما، مِن ذِي ثَلاثٍ، صُرِّفا قابِلِ فَضلٍ، تَمَّ، غَيرِ ذِي انتِفا[٨]

٤٧٩ ـ وغَيرِ ذِي وَصفٍ، يُضاهِي أشهَلا وغَيرِ سالِكٍ سَبِيلَ «فُعِلا»[٩]

اشتمل هذان البيتان على شروط ما يُصاغ فيه فِعلا التعجّب قياسًا. وهي ثمانية:

الأوّل: أن يكون فِعلاً.[١٠] فلا يُصاغان من غيره. وبذلك يظهر خطأ من يقول من الكلْب: ما أكلَبَهُ! ومن الحِمار: ما أحمَرَهُ! وشذّ من ذلك قولهم: أقمِنْ به![١١] اشتقوه من «قَمِنٌ»[١٢] أي: حقيق. وذكر المصنّف[١٣] منه قولهم: ما أذرَعَها بمعنى: ما أخفَّها في الغَزْل! وهو من

---

(١) سقطت من النسخ. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢:١٦٩ عن أبي حيان: أن المراد بقول ابن الأنباري هنا هو أنه لا يكون فيه ضمير تثنية ولا جمع ولا تأنيث. قال أبو حيان: وإذا قلنا: «إنه اسم» يشكل لأنه يكون إذ ذاك مبنيًا على السكون، ولا يُدرى ما موضعه من الإعراب. مع أن ابن الأنباري يطلق عليه الاسم تجوزًا.

(٢) انظر الإتحاف ٢:١٦٩. وفيما عدا الأصل: باسمية أفعل. (٣) س: «الصفة عن»، ط: الصيغة من.

(٤) ط: «بالظرف». وفوقها في ت عن التواتي أن النصب على التشبيه بالمفعول.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: أي: فرقًا بين التعجب المشوب بالاستفهام وبين الاستفهام غير المشوب.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: أن الخلاف عند الكوفيين موجب للنصب، وردّ لأن الخلاف معنى، والمعاني لا تنصب.

(٧) انظر الإتحاف ٢:١٦٩ ـ ١٧٠. ت: «بالحرف»، وزاد في ط و س: وقوله.

(٨) صغهما، أي: ابن صيغتيهما. والثلاث: الأحرف الثلاثة. وحذف التاء مراعاة للحرف، فهو يذكر ويؤنث. وصرف أي: متصرف. والقابل: الصالح للشيء. والفضل: الزيادة. وتم أي: هو تام غير ناقص. وحذفت همزة انتفاء للتخفيف. وغير ذي انتفا أي: مثبت. وفي البيت صفتان بالمفرد وأخريان بالجملة.

(٩) الوصف: الصفة المشبهة. ويضاهي: يماثل. والسالك سبيل فعل أي: الجاري مجراه في البناء للمفعول. والعطف على غير. وجملة يضاهي: صفة وصف. وسبيل: مفعول به لاسم الفاعل، مضاف إلى فُعل على الحكاية.

(١٠) كذا. والمصوغ منه عند البصريين والشارح هو مصدر الفعل. (١١) أي: ما أحقه!

(١٢) كذا. وهو وهم من ابن مالك تابعه المرادي. ويقال: قَمُنَ بكذا وقَمِنَ به، إذا كان جديرًا به. وكذلك يقال: كَلِبَ وحَمِرَ، إذا صار كالكلب في الحرص وكالحمار في البلادة. فالفعل مستعمل وله مصدر يشتق منه.

(١٣) شرح التسهيل ٣:٤٨.

قولهم: امرأةٌ ذَراعٌ. قال: «ولم يُسمع منه فِعل». وحكى ابن القطّاع:[١] ذَرُعَتِ[٢] المرأةُ، أي:[٣] خَفّتْ ذِراعُها[٤] في العمل،[٥] فهي ذَراعٌ. وعلى هذا فليس[٦] بشاذّ.

فإن قلتَ: لم ينصّ الناظم هنا على هذا الشرط.[٧] قلتُ: هو مفهوم من قوله: «من ذي ثلاث»، لأنّ التقدير: من فِعلٍ ذي ثلاث، فحذف الموصوف، للعلم به.

الثاني: أن يكون ثُلاثيًّا. ونعني به ثلاثيّ اللفظ.[٨] فلا يُصاغان من الرباعيّ المُجرّد باتّفاق،[٩] نحو: دَحرَجَ. ولم يشذّ منه شيء. وأمّا الثلاثيّ المزيد فإن كان[١٠] «أفعَلَ» ففيه مذاهب: **أحدها**: جوازُ صوغهما منه، قياسًا مطلقًا، وهو اختيار المصنّف.[١١] قال: وهو مذهب سيبويه،[١٢] والمُحقّقين من أصحابه. **والثاني**: منعُه، إلّا أن يشِذّ[١٣] شيء فيُحفظ. وهو مذهب الأخفش والمازنيّ والمبرّد وابن السرّاج والفارسيّ، ومن وافقهم. **والثالث**:[١٤] التفصيلُ. فإن كانت[١٥] همزته للنقل لم يجز، وإن كانت[١٦] لغيره جاز. وصحّحه ابن عُصفور، ونسبه إلى سيبويه.

والظاهر أنّ مذهب سيبويه هو الأوّل، لتمثيله بـ «أعطَى»، والهمزة فيه للنقل. يقال: عَطَوتُ بمعنى تناولتُ، وأعطيتُ بمعنى ناولتُ. قلتُ: والقياس على ذلك، عند من أجازه، مشروط

---

(١) أبو القاسم علي بن جعفر السعدي الصقلي، إمام في اللغة والأدب. توفي سنة ٥١٤ بمصر. إرشاد الأريب ٥:١٠٧. وفي النسخ: وقد حكى ابن القطاع.
(٢) ط: «ذُرِعت». وهو وهم من الصبان ٣:٢١. انظر الأفعال لابن القطاع ١:٣٨٣.
(٣) سقطت مما عدا الأصل.
(٤) ت: «يدها». ح س ط: يداها.
(٥) ط: في الغزل.
(٦) ط: فعلى هذا ليس.
(٧) في حاشية ت عن ابن غازي ١:١٧٠: أن الناظم أراد في البيت ٤٧٨: «من فعل ذي ثلاث» بدليل الأوصاف التي جاءت في البيتين، ومنها: وغير سالك سبيل فُعِلا. قلت: الصواب: من مصدر فعل ذي ثلاث. وهو مما يتعقب به قول المرادي بعد.
(٨) أي: ثلاثيًا مجردًا.
(٩) في حاشية ت عن التواتي: لأنه يؤدي إلى حذف أحد الأصول، إذا صغت منه. ومن منع في المزيد فلأجل فساد البنية.
(١٠) يريد: إن كان الثلاثي المزيد.
(١١) شرح التسهيل ٣:٤٦.
(١٢) الكتاب ١:٣٧.
(١٣) زاد في ح: منه.
(١٤) سقطت الواو من النسخ.
(١٥) ح: كان.
(١٦) ت ح: كان.

بعدم مانع آخر. فإن وُجد مانع آخر[١] لم يجز، نحو: أودَى بمعنى هَلَكَ - فإنّه غير قابل للتفاضل -[٢] ونحو: أجابَ. فإنّهم استغنوا عنه[٣] بـ «ما أفعَلَ فِعْلَه»! فلا يقال: ما أجْوَبَهُ! بل: ما أجوَدَ جَوابَه! ذكره سيبويه.[٤]

وإن كان غيرَ «أفعَلَ» فقد شذّ منه ألفاظ، نحو:[٥] ما أشَدَّه! من اشتَدَّ، وما أشوَقَه! من اشتاقَ، وما أحوَلَه! من احتالَ،[٦] وما أخصَرَه! من اختُصِرَ. وفيه شذوذان، لأنّه مزيد ومبنيّ للمفعول. وليس من الشاذّ: ما أفقَرَه وما أشهاه وما أحياه! خلافًا لأكثرهم، لثبوت فَقِرَ وفَقُرَ[٧] بمعنى: افتقرَ، وشَهِيَ[٨] بمعنى: اشتَهى، وحَيِيَ بمعنى: استحيا. ولا حُجّة[٩] في قول من خفي[١٠] عليه ما ظهر لغيره. ونُقل عن الأخفش أنّه أجاز التعجّب في كلّ فعل مزيد، على استكراه، كأنّه راعى أصله.

الثالث: أن يكون مُتصرّفًا. فلا يُصاغان من غير المُتصرّف، كنِعمَ وبئسَ. وشذّ من ذلك قولهم: ما أعساهُ وأعْسِ به![١١]

فإن قلتَ: ينبغي أن يقال: «كامل التصرّف»، احترازًا من نحو: يَذَرُ ويَدَعُ. قلتُ: إذا أُطلق المُتصرّف[١٢] فهو محمول على كامل التصرّف.

الرابع: أن يكون قابلًا للتفاضل. فلا يُصاغان من فعل لا يَقبل التفاضل،[١٣] نحو: ماتَ وفَنِيَ[١٤] وحَدَثَ، لأنّه لا مزيّة فيه، لبعض فاعليه، على بعض.

---

(١) سقطت مما عدا الأصل.
(٢) ت ح: للتفضيل.
(٣) س ح: فيه.
(٤) الكتاب ٢: ٢٥١.
(٥) الصواب أن «ما أشدّه» هو من مصدر: شَدَّ يَشِدُّ، لا من مصدر: اشتدّ. وفيما عدا الأصل: منها.
(٦) ح: «وما أخوله من اختال». وكذلك في شرح التسهيل. والصواب بالحاء. أما ما كان بالخاء فله فعل مجرد هو: خال يخول. والراجح أن «ما أحوله» هو من مصدر: حال، أي: تغير وانقلب واعوجّ، لا من مصدر: احتال.
(٧) سقطت من النسخ. ط: وفقِر.
(٨) ح ط: «شهَى». والصواب بالألف المشالة «شها» لأنه واوي اللام.
(٩) سقطت صفحة من ت هنا، فانخرم النص حتى «وممن ذكر السبعة».
(١٠) فاعل «خفي» هو «ما».
(١١) أي: ما أحقه وأحقِق به. شرح التسهيل ٣: ٤٨. فليس هذا من «عسى» الجامد، بل من مصدر فعل آخر. الصبان ٣: ٢٢. قيل: بل هو منه إذ ليس ثمة ما يكون منه غيره. قلت: الظاهر أنه من مصدر مهمل معناه التحقيق والجدارة. ومنه قول العرب: هو عسيّ به وعسٍ أي: جدير وخليق. وبالعسى أن تفعل أي: بالحرى. وإنه لمَعساة بكذا أي: مخلقة به. التاج (عسي). وقد تكون «عسى» من هذا أيضًا، لأنها قد ترد للتحقيق، أي: أن ما بعدها واجب الحصول.
(١٢) ح: التصرف. (١٣) ط: ذلك.
(١٤) فني: عُدم. ويصاغ من مصدره تعجب إذا كان معناه: هرم. وكذلك إذا كان المراد بالموت معنى مجازيًا قيل: ما أموت قلبه وأموِت به! انظر تصريف الأسماء والأفعال ص١٦٨.

الخامس: أن يكون تامًّا. فلا يُصاغان من الأفعال الناقصة، خلافًا لمن أجاز صوغهما من «كان» الناقصة.

السادس: أن يكون مُثبتًا. فلا يُصاغان من فعل مقصودٍ نفيُه لزومًا، كلم يَعِج، أو جوازًا، كلم يَعُج. كذا قال في «شرح التسهيل»،[١] يعني: أنّ «عاجَ يَعيجُ بمعنى: انتفَع» لم يُستعمل إلّا منفيًّا، و «عاجَ يَعوجُ بمعنى: مالَ» استعُمل مُثبتًا ومنفيًّا.[٢] ونُوزع في اختصاص الأوّل بالنفي. فإنّه قد ورد مُثبتًا فيما أنشده[٣] أبو عليّ القاليّ[٤] في «نوادره».[٥] قال: أنشدنا أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابيّ:[٦]

ولَم أرَ شَيـئًا، بَعـدَ لَيـلَى، ألَذُّهُ   ولا مَـنـظَـرًا، أروَى بِـهِ، فـأعِـيـجُ

السابع: ألّا يكون مُعبّرًا عن فاعله بـ «أفعَلِ فَعلاءَ[٧]». فلا يُصاغان من: شَهِلَ وحَوِلَ.[٨] ولا فرق بين أن يكون من المحاسن كالأوّل، أو من العُيوب كالثاني. وعلّة المنع، عند الجمهور، أنّ حقَّ ما يُصاغان منه أن يكون ثلاثيًّا محضًا. وأصل الفعل، في هذا النوع، أن يكون[٩] على «افْعَلّ».

قال في «شرح التسهيل»:[١٠] وعندي تعليل آخر أسهل منه. وهو أن يقال: لمّا كان بناء الوصف، من هذا النوع، على «أفعَل» لم يُبن منه «أفعَلُ» التفضيل، لئلّا يلتبس[١١] أحدهما بالآخر. فلمّا امتنع صوغ «أفعل» التفضيل امتنع صوغ فعل[١٢] التعجّب، لتساويهما وزنًا ومعنى، وجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة. قال: وهذا الاعتبار بيّن ورُجحانه مُتعيّن.

وشذّ من هذا النوع قولهم: ما أحمَقَه، وما أرعَنَه، وما أهوَجَه، وما أنوَكَه ـ بمعنى: ما

---

(١) في ٣: ٤٤.
(٢) ح س: منفيًّا ومثبتًا.
(٣) س: فيما أنشد.
(٤) إسماعيل بن القاسم البغدادي، العلامة اللغوي النحوي. توفي سنة ٣٥٦. إنباه الرواة ١: ٢٠٤ ـ ٢٠٩.
(٥) الأمالي ٢: ١٦٨.
(٦) العيني ٣: ٦٧١ والصحاح واللسان والتاج (عيج). وفي ح والأمالي وحاشية س عن نسخة: «ولا مشربًا». قلت: وفي إيراد الشاهد لمنازعة ابن مالك نظر، لأن الفعل «أعيج» وارد في سياق النفي أيضًا. فهو في حكم المنفي، وإن ظهر أنه مستأنف، ولم أر من نبه عليه.
(٧) سقطت من ح.
(٨) شهل: كان أشهل. وهو أن يشوب سواد عينيه زرقة. وحول: صار أحول. ح: حول وشهل.
(٩) سقط: «أن يكون» من ح و س.
(١٠) في ٣: ٤٥. واضطربت العبارات هنا في النسخ، فقد سقط: «قال في... على أفعل» من ح، وسقط: «قال في... لم يبن منه» من س، وكان في موضعه: وعند المصنف أنه كان بناء الوصف من هذا النوع على «أفعل» لم يلزمه.
(١١) ط: لئلا يلبس.
(١٢) ح س: فعلي.

أحمَقَه ـ وما ألَدَّه! من: لَدَّ، إذا كان عَسِر[١] الخُصومة. وبناء الوصف من كلّ هذه على «أفعَلَ» في التذكير، و «فَعلاءَ» في التأنيث. وكلامه في «الكافية»[٢] و «التسهيل»[٣] يقتضي ظاهرُه أنّ صَوغهما من فِعل «أفعَلَ»،[٤] إذا أفهم جهلاً أو عُسرًا، مقيس.

الثامن: ألّا يكون مبيّنًا للمفعول. فلا تقول: ما أضرَبَ زيدًا! وأنت مُتعجّب[٥] من الضرب الواقع به. وعلّة ذلك[٦] خوف اللَّبس. وإليه ذهب المُصنّف.[٧] فلذلك حكم باطّراد صوغهما منه، عند أمن اللبس، كقولهم: ما أشغَلَه! من: شُغِلَ، وما أجَنَّه! من: جُنَّ، وما أولَعَه! من: أُولِعَ،[٨] وما أزهاه! من: زُهِيَ.[٩] قال المُصنّف: وهذا الاستعمال في «أفعَلِ» التفضيل أكثر منه في التعجّب.

وعلّته، عند قوم، أنّ الفعل المُتعجّب منه لا بدّ أن يكون، قبل دخول همزة النقل، على «فَعُلَ» أصلاً أو تحويلاً، و «فَعُلَ» لا يكون أبدًا فِعلَ مفعول.[١٠] وإليه ذهب ابن عصفور،[١١] فلذلك جعل ما ورد من ذلك شاذًّا. قال: وينبغي أن يُتأوّل على أنّه مُتعجّب فيه من فِعل فاعل، في معنى فِعل مفعول لم يُنطق به.

قلتُ: بقي شرط تاسع، لم يذكره هنا. وهو ألّا يُستغنى عنه بالمصوغ من غيره، نحو:

---

(١) ح س: عسير.
(٢) شرح الكافية الشافية ص١٠٨٣ و١٠٨٧ ـ ١٠٨٨.
(٣) ص ١٣١.
(٤) أي: أفعل فعلاء، نحو: أحمق وأهوج وألدّ. فيقال: ما أحمقه وما أهوجه وما ألده! قياسًا لا شذوذًا.
(٥) س ط: تتعجب.
(٦) ح س ط: وعلته عند قوم.
(٧) شرح الكافية الشافية ص١٨٧ وشرح التسهيل ٣: ٤٥. والأصل فيه لخطاب الماردي. الارتشاف ٣: ٤٤.
(٨) ح س ط: «وُلِع». وحكى سيبويه وآخرون «وَلِعَ». فهو مبني للمعلوم. انظر المصباح والتاج (ولع) والارتشاف ٣: ٤٥.
(٩) كذا. وسمع: زها يزهو. فالتعجب منه قياسي. الصاحبي ص٢٦٣ واللسان والتاج (زهو) وتصريف الأسماء ص١٦٨.
(١٠) المقتصد ص٣٨٣. وفيه أن التعجب يكون مما هو غريزة أو كالغريزة للفاعل الذي منه توجد، وفعل المفعول لاحظ لنائب الفاعل في إيجاده، ولا يتمكن فيه تمكن الغرائز، فلا يصاغ منه فَعُلَ. قلت: وقد أغفل جمهور النحاة عكس هذا، وهو بناء «فَعُلَ» للمفعول، وقلّ من نص على منعه ثم شرط ذلك بما هو طباعي نحو: ظرف وشرف. التهذيب الوسيط ص١١١. وأجاز الجرجاني بناءه للمفعول مطلقًا. المفتاح ص٥٧. والمشهور عند النحاة التفصيل. فالفعل اللازم المقتضي مصدرًا أو ظرفًا أو مجرورًا جائز بناؤه، لأنه متعد مجازًا، وغيره من اللازم ممنوع عند غير الكسائي وهشام والفراء. الارتشاف ٢: ١٨٥ والبسيط ص٩٦١ ـ ٩٦٨ والسعد على الزنجاني ص٤٩ ـ ٥٠ والتبصرة ص١٢٦ ـ ١٢٧ والتوطئة ص٢٦٠ والخضري ١: ١٦٨ ٢: ٢٠١. فعلى مذهب الجمهور يجوز نحو: زيد قُرب منه وكُرم بمصاهرته وما جُرئ عليه وما صُعب، وهذا يُعظم أمامه ويُظرف ويُسهل ولا يُطال عليه ولا يُبسل ولا يُجسم، وهذه يُبعد عنها ويُحصن منها ويُخبث منها ولا يُنظف. وقد سُمع تعدية: رحُب وطلُع وبصُر وعبُد. ورُوي أن هذيلاً تعدي «فَعُلَ». المزهر ٢: ٣٧ وشرح الشافية ١: ٧٤ ومعاني القرآن ١: ٣١٤ واللسان والتاج (رحب) والإرشاد ص١٤١ ـ ١٤٣ وتصريف الأسماء والأفعال ص٢٤٩.
(١١) المقرب ١: ٧٥ والشرح الكبير ١: ٥٧٦ و٥٨١.

«قال» من القائلة. فإنّهم لا يقولون: ما أقيَلَه! استغناء بقولهم: ما أكثرَ قائلتَه! وما أنوَمَه[١] في ساعة كذا! كما قالوا: تركتُ، ولم يقولوا: ودعتُ. نصّ على ذلك سيبويه.[٢] وقد ذكر ذلك في «التسهيل» قال: وقد يُغني[٣] في التعجّب فِعل عن فِعلٍ مُستَوفٍ للشروط،[٤] كما يُغني في غيره.[٥] وذكر[٦] في شرحه، من ذلك:[٧] سكرَ، وقعدَ وجلسَ ضدَّي قامَ، وقالَ من القائلة.[٨] وزاد غيره: قامَ وغضبَ ونامَ.[٩] وممّن ذكر السبعة[١٠] ابن عُصفور. وعَدُّ «نامَ» فيها غيرُ صحيح، لأنّ سيبويه حكى: ما أنوَمَه![١١]

فإن قلتَ: قد ذكر بعضهم في شروطه[١٢] أن يكون على «فَعُلَ» أصلاً أو تحويلاً، وذكر بعضهم أن يكون واقعًا،[١٣] وذكر بعضهم أن يكون دائمًا. فهذه ثلاثة شروط لم يذكرها الناظم. قلتُ: أمّا اشتراط كونه على «فَعُلَ» فقد ذهب إليه كثير. والصحيح أنّ صيغتي التعجّب تُبنيان[١٤] من «فَعَلَ» و «فَعِلَ»، ولا تحتاجان[١٥] إلى تحويل. وهذا اختيار المُصنِّف، وظاهر[١٦] كلام سيبويه. قال: «وهو مبنيّ[١٧] من: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ». وأمّا اشتراط الوقوع والدوام فليس صحيحًا.[١٨] بل يجوز: ما أحسنَ ما يكونُ هذا الطفلَ! وليس بواقع، وما أشدَّ

---

(١) ح س: «وما أشد قائلته وما أشد نومه». وانظر الكتاب ٢:٢٥١.

(٢) وتابع بعض اللغويين سيبويه. الكتاب ٢:٢٥٦ والجمهرة والصحاح والمحكم والقاموس واللسان والتاج (ودع). وقيل: إن ودع مسموع شاذ يجتنب. الخصائص ١:٩٩ والضرائر ص٣٧ والمنصف ١:٢٧٨ وشرح شواهد الشافية ص٥٠ والمزهر ٢:٤٥ وشرح أدب الكاتب ص١٠٠. وقد ورد في الشعر والحديث الشريف مرارًا حتى قيل: إنه مطرد سماعًا وقياسًا. مقاييس اللغة والنهاية والمصباح والمغرب (ودع) والروض الأنف ٢:١٨٧ والأدب المفرد ص٣٣٥ و٣٢٠ وفي أصول النحو ص٣٣ ـ ٣٦ ومنهج التبريزي ص٣٩٣ ـ ٤٩٤. وقد قرأ به النبي ﷺ الآية ٣ من سورة الضحى. المحتسب ٢:٣٦٤.

(٣) ط: «فقال ويغني». وانظر ص١٣٢ من التسهيل.

(٤) س: مستوفي الشروط.

(٥) في حاشية س: غيره هو ما فقد بعض الشروط المتقدمة.

(٦) زاد في ط: «ذلك». وانظر ٣:٤٤ و٤٨ من شرح التسهيل.

(٧) سقط «من ذلك» من ح و س.

(٨) القائلة: القيلولة. وهي النوم في الظهيرة.

(٩) س: نام وغضب وقام.

(١٠) انتهى ههنا خرم ت الذي أوله: «في قول من خفي».

(١١) الكتاب ٢:٢٥١.

(١٢) ت: في شرطه.

(١٣) الواقع أي: في الزمن الماضي أو الحاضر.

(١٤) ط: «ينيان». وسقطت من النسخ.

(١٥) فيما عدا الأصل: لا يحتاجان.

(١٦) س: وهو ظاهر.

(١٧) ط: «وهي تبنى». وانظر الكتاب ١:٣٧.

(١٨) فيما عدا الأصل: بصحيح.

لمعَ البرقِ! وليس بدائم.[١]

٤٨٠ ـ وأشدِدَ، أو أشَدَّ، أو شِبهُهُما يَخلُفُ ما بَعضَ الشُّروطِ عَدِما[٢]

٤٨١ ـ ومَصدَرُ العادِمِ، بَعدُ، يَنتَصِبْ وبَعدَ «أفعِلْ» جَرُّهُ، بالبا، يَجِبْ[٣]

يعني: أنّه إذا قُصد التعجّب من فِعل، عَدِمَ بعض الشروط المذكورة، لم يجز صوغ صيغتَي التعجب منه. بل يُتوصَّل إلى التعجّب منه بصوغهما ممّا جمع الشروط، ويُؤتى بمصدر الفعل الذي عَدِم بعض الشروط فيُعامل معاملة الاسم المتعجّب منه، فيُنصب بعد «ما أفعلَ»، ويُجرّ بالباء[٤] بعد «أفعِلْ»، مضافًا إلى اسم[٥] المتعجَّب منه. فيقال في التعجّب من «استخرجَ» ونحوه: ما أشَدَّ استخراجَه، وأشدِدْ باستخراجه! ومن نحو: «ماتَ» ما أفجعَ موتَه، وأفجِعْ بموته! هذا حاصل البيتين.[٦]

تنبيه: هذا العمل يصحّ في كل فِعل[٧] مُتصرّف مُثبت، مصوغ للفاعل، ذي مصدر مشهور، إذا لم يستوف بقيّة الشروط. فإن كان غير مُتصرّف لم يمكن فيه هذا[٨] العمل، لأنّه لا مصدر له. وإن كان منفيًا أو مبنيًا للمفعول لم يصحّ ذلك فيه، إلّا بأن يُؤتى به صلةً لحرف مصدريّ، مُعطًى ما للمُتعجَّب منه. فيقال: ما أقربَ ألّا يَفعلَ، وأقرِبْ بألّا يفعلَ! وما أشدَّ ما ضُرِبَ، وأشدِدْ بما ضُرِبَ! وإنّما فُعل ذلك ليبقى لفظُ النفي،[٩] ولفظُ الفعل المبنيّ للمفعول.

قال الشارح:[١٠] ولو أُمِنَ اللَّبس جاز إيلاؤه المصدرَ الصريح، نحو: ما أسرعَ نِفاسَ

---

(١) زاد في ط: وقوله.

(٢) ط: «عُدما». و «أو» الأولى حذفت همزتها ونقلت حركتها إلى دال «أشدد» الساكنة. وأشدد وأشدّ هما من مصدر «شدّ» الثلاثي المجرد كما ذكرنا في ص٥١٣، خلافًا لما زعمه الجوهري في الصحاح. وشبههما: ما يشبههما في الدلالة على التفاضل والتعجب، نحو: أعظم وأكثر وأقل وأضعف. ويخلفه: يقوم مقامه. وعدم: فقد. وأشدد: في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره جملة يخلف. وما: اسم موصول مفعول به ليخلف. وبعض: مفعول عدم.

(٣) العادم: الفعل الفاقد لبعض الشروط. وبعدُ أي: بعد ما أفعل. وحذفت همزة الباء للتخفيف. وبعدُ: ظرف لينتصب مبني على الضم. وبعدَ: ظرف للمصدر المبتدأ جر، مضاف إلى «أفعل» على الحكاية، لا للفعل يجب خلافًا لمن زعم ذلك. وبالبا: متعلقان بالمصدر جر.

(٤) سقطت من النسخ.

(٥) ت: الاسم.

(٦) ط: البيت.

(٧) سقطت من ط.

(٨) سقطت من ح و س. وفي حاشية ت عن التصريح ٢: ٩٣: وأما الجامد... ضرب زيد لعمرو.

(٩) في النسخ: المنفي.

(١٠) ص ٤٦٣.

هندٍ،[١] وأسرِعْ بنِفاسِها![٢] فإن لم يكن للفعل مصدر مشهور فالحكم فيه أن يُجعل صلة لـ «ما» أيضًا، نحو: ما أكثرَ ما يَذَرُ زيدٌ الشرَّ![٣]

٤٨٢ ـ وبالنُّدُورِ احكُمْ، لِغَيرِ ما ذُكِرْ ولا تَقِسْ، علَى الَّذِي مِنهُ أُثِرْ[٤]

الإشارة بهذا البيت إلى أنّه قد ورد بناء فِعل التعجّب ممّا لم يستوفِ الشروط، على وجه الشذوذ، فيُحفظ ولا يُقاس عليه. وقد تقدّم بيان ما شذّ من ذلك.

[التقديم والفصل]

٤٨٣ ـ وفِعلُ هذا البابِ لَن يُقَدَّما مَعمُولُهُ، ووَصلَهُ بِهِ الزَما[٥]

قال في «شرح الكافية»:[٦] لا خلاف في منع تقديم المتعجّب منه على فِعل التعجّب، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجارّ ومجرور. وتبعه الشارح[٧] في نفي الخلاف عن غير الظرف والمجرور. قال:[٨] كالحال والمُنادى.

وليس الأمر كما زعما، بل في الحال خلاف. أجاز الجرميّ من البصريّين، وهشام من الكوفيّين، الفصلَ بالحال. وقد ورد، في الكلام الفصيح، ما يدلّ على جواز الفصل بالمُنادى. وذلك قول عليّ،[٩] رضي الله عنه: «أعزِزْ علَيَّ ـ أبا اليقظانِ ـ[١٠] أن أراكَ صَريعًا مُجدَّلاً»! وقال في «شرح التسهيل»،[١١] بعد ذكر قول عليّ، عليه السلام:[١٢] وهذا مُصحِّح للفصل بالنداء.

---

(١) انظر الإتحاف ٢:١٧٠. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني لأمن اللبس، لأن «نُفِست» مبني للمفعول أبدًا.

(٢) س: بنفاس هند. (٣) زاد في س و ط: وقوله.

(٤) الندور: قلة الاستعمال. واحكم: اقض. وما ذكر أي: من أحكام صياغة التعجب في الأبيات ٤٧٨ ـ ٤٨٠. وأثر: روي عن العرب. والباء واللام: تتعلقان باحكم. ومن: بحال من الذي.

(٥) المعمول: ما نصبه فعل التعجب أو رفعه. والزم: ألزم نفسك. والباء: تتعلق بالمصدر وصل. وسقط البيت من ت، وأكثره من ح، ثم ألحق بحاشية ت. وزاد بعده في س:

٤٨٤ ـ وفَصلُهُ بِظَرفٍ، أو بحَرفِ جَرّْ، مُستعمَلٌ، والخُلفُ في ذاكَ استَقَرّْ

وفصله أي: المعمولِ عن فعل التعجب. وأو: لمنع الخلو. فيجوز الفصل بالظرف والجار والمجرور معًا. وحذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. ومستعمل أي: وارد في كلام العرب. والإشارة بذا إلى الفصل. والخلف: الخلاف بين النحاة. واستقر: وقع وثبت. وبظرف: متعلقان بالمصدر فصل. وفي ذا: بالمصدر الخلف.

(٦) ص ١٠٩٦.

(٧) ص ٤٦٤. والشارح تبع أباه في نفي الخلاف عن منع تقديم المتعجب منه أيضًا. وعبارة المرادي توهم غير ذلك.

(٨) أي: ابن الناظم. ويريد: كالمنع للفصل بالحال والمنادى.

(٩) زاد في ح و س: بن أبي طالب.

(١٠) أبو اليقظان هو عمار بن ياسر، قتل في وقعة صفين. وروي: «أبا محمد»، وهو طلحة بن عبيدالله، قتل في وقعة الجمل. انظر النهاية لابن الأثير ٣:٢٢٩ وحاشية الصبان ٣:٢٥. والمجدل: المرمي على الجدالة. وهي الأرض.

(١١) في ٣:٤١. (١٢) فيما عدا الأصل: رضي الله عنه.

وأجاز الجرميّ الفصل بالمصدر، نحو: ما أحسنَ إحسانًا زيدًا! ومنعه الجمهور، لمنعهم أن يكون له مصدر. وأجاز ابن كيسان الفصل بـ «لولا» ومصحوبها، نحو: ما أحسنَ ـ لولا بُخلُه ـ زيدًا! ولا حُجّة له على ذلك.

وأمّا الظرف والمجرور ففيهما خلاف مشهور. قال[1] في «شرح الكافية»:[2] والصحيح الجواز، لثُبوت ذلك عن العرب. وقال في «شرح التسهيل»: لم يمتنع ولم يضعف، لثبوت ذلك نظمًا ونثرًا[3] وقياسًا.[4] فمن النثر قول عمرو بن معديكرِب: «للهِ دَرُّ بَنِي سُليم، ما أحسَنَ في الهيجاءِ لِقاءَها، وما أكثَرَ في اللَّزَباتِ[5] عطاءَها، وأثبَتَ في المكرُماتِ بقاءَها»! ومن النظم قولُ بعض الصحابة، رضي الله عنهم:[6]

وقالَ نَبِيُّ المُسلِمِينَ: تَقدَّمُوا ... وأحبِبْ، إلَينا، أن نكُونَ المُقدَّما!

وقولُ الآخر:[7]

أُقِيمُ بِدارِ الحَزمِ، ما دامَ حَزمُها ... وأحْرِ، إذا حالَتْ، بأن أتَحوَّلا!

ومن القياس أنّ الفصل بالظرف والمجرور مُغتفر بين المُضاف والمُضاف إليه. فهنا أَولى.

وأجاز[8] بعضهم الفصل بهما، على قُبح. فالحاصل ثلاثة مذاهب: والجواز[9] مذهب الفرّاء والجرميّ والمازنيّ، والزجّاج والفارسيّ، وابن خروف والشَّلَوبين. وإلى المنع ذهب الأخفش والمبرّد، وأكثر البصريّين. ونسبه الصيمريّ[10] إلى سيبويه. والحقّ أنّه ليس لسيبويه فيه نصّ.[11] قال الشلَوبين: والصواب أنّ ذلك جائز، وهو المشهور والمنصور.[12] قلتُ: وقد أشار في النظم إلى ترجيح الجواز، بقوله: «مُستعمَلٌ» لأنّ استعماله دليل جوازه.

---

(١) ت ح: وقال.

(٢) ص ١٠٩٦.

(٣) ط: «نثرًا ونظمًا». وانظر شرح التسهيل ٣: ٤٠.

(٤) إذا تعلقت شبه الجملة بمعمول الفعل لم يجز الفصل، نحو: ما أسعد المعتكف في المسجد! وكذلك إن كان المعمول ضميرًا متصلًا في محل نصب، نحو: ما أقربك إلى الحق! وإذا كان في المعمول ضمير يعود على المجرور وجب الفصل، نحو: ما أحسن بالمرء أن يصدق!

(٥) اللزبة: الشدة القحط. وهي هنا اسم لا صفة، فالجمع بفتح الزاي. وفي ت بالسكون، وفي اللسان والتاج تناقض واضطراب. انظر شرح اختيارات المفضل ص٨٤٣ والتكملة ١: ٢٦٨ وتصريف الأسماء ص٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٦) انظره في شرح البيت ٤٧٥. س: «يكون». ط: تكون.

(٧) أوس بن حجر. ديوانه ص٨٣ والعيني ٣: ٦٥٩. وأحر أي: أجدر. وحالت: تغيرت حالها. وأتحول: أرحل. وقد كان الفصل هنا بالظرف مع جملة فعلية.

(٨) ت: وقد أجاز.

(٩) سقطت الواو قبلها من ح و س.

(١٠) أبو محمد عبد الله بن علي، نحوي لغوي قدم مصر وصنف كتاب «التبصرة». إنباه الرواة ٢: ١٢٣، وبغية الوعاة ٢: ٤٩. انظر التبصرة ص٢٦٨ ـ ٢٦٩.

(١١) انظر الكتاب ١: ٣٧ وشرح الكافية الشافية ص١٠٩٨.

(١٢) كذا. وانظر ص٢٦٩ من التوطئة و ٣: ٤٢ من شرح التسهيل.

تنبيه: جواز الفصل بالظرف والمجرور، عند المُجيز،[1] مشروط بكونهما متعلّقين بفعل التعجّب. فإن لم يتعلّقا به امتنع الفصل بهما، كما امتنع بغيرهما. فلا يجوز: ما أحسَنَ بمعروفٍ آمرًا! وذكر في «شرح التسهيل»[2] أنّه لا خلاف في ذلك. والله أعلم.[3]

---

(١) س: عند من أجازه.

(٢) في ٣: ٤٠.

(٣) ليست الجملة فيما عدا الأصل. ويجوز الفصل بـ «كان» الزائدة بين «ما» وفعل التعجب. نحو: ما كان أصدق زيدًا. وقد تزاد: «أصبح» أو «أمسى» أو «أضحى» أو «ظل» أو «بات» أو «صار». نحو: ما أصبح أبعدَ الشفاء، وما أمسى أقربَ النجاح! والمزيد في مثل هذا حرف يفيد الزمان فقط، وهو المضيّ، لأن فعل التعجب مسلوب الدلالة عليه. وكثيرًا ما ترد «ما» المصدرية مع «كان» التامة بعد «أفعَلَ» للدلالة على الماضي، ومع «يكون» للدلالة على الحاضر، ومع حرف التسويف أيضًا للمستقبل: ما أطيب ما كان اللقاءُ، وما أطيب ما يكون اللقاء، وما أطيب ما سيكون اللقاء! ويتصرف الفعل بعد «ما» المصدرية تبعًا لفاعله. والمصدر المؤول هو في محل نصب مفعول به لفعل التعجب. شرح الكافية الشافية ص١٠٩٩ والتبصرة ص٢٦٩ والجنى الداني ص٦٢٠ ـ ٦٢١ والكتاب ١: ٣٧ والأصول ١: ١٢٥ والمقتضب ٤: ١٨٤ ـ ١٨٥ والتهذيب الوسيط ص٢١١ والمساعد ١: ٢٦٨. وسمع تصغير «أفعَلَ» في: أُميلِح وأُحيسِن وأُحيلَى. وجعله الكوفيون قياسيًا لأن «أفعَلَ» عندهم اسم لا فعل. وأجاز ابن كيسان قياس «أفعِلْ» عليه في التصغير. نحو: أُحيسِنْ بزيد!

نِعْمَ وبِئسَ
وما جرى مجراهما

٤٨٥ ـ فِعلانِ، غَيرُ مُتَصَرِّفَينِ، «نِعْمَ» و «بِئسَ»، [١]

قوله: «فِعلانِ» خبر مُقدّم لـ «نِعم وبئس». وفي ذلك[٢] خلاف، وفي نقله طريقان:

إحداهما: أنّ البصريّين والكسائيّ ذهبوا إلى فعليّتهما، واستدلوا بأوجه: **أحدها**: اتّصال تاء التأنيث الساكنة بهما، عند جميع العرب. **والثاني**:[٣] اتّصال ضمير الرفع البارز[٤] بهما، في لغة قوم، حكاها[٥] الكسائيّ والأخفش. **والثالث**:[٦] بناؤهما على الفتح، كسائر الأفعال الماضية. وذهب الفرّاء وأكثر الكوفيّين إلى أنّهما اسمان. واستدلّوا بدخول حرف الجرّ،[٧] في نحو قوله:[٨] «ما هيَ بنِعمَ الولدُ»! و «نِعمَ السيرُ على بئسَ العَيرُ»![٩] ويُؤوّل[١٠] على تقدير: مقولٍ[١١] فيها نعمَ الولدُ، وعلى مقولٍ فيه بئسَ العَيرُ.

والأُخرى: حرّرها[١٢] ابن عُصفور في تصانيفه المُتأخّرة، فقال: لم يختلف أحد من النحويّين، من[١٣] البصريّين والكوفيّين، في[١٤] أنّ «نِعم» و «بئس» فعلان. وإنّما الخلاف

---

(١) سقط: «نعم وبئس» من ت و ح، وزاد بعده في ط: «رافِعانِ اسمَينِ». وغير: صفة لـ «فعلان». ونعم: في محل رفع مبتدأ مؤخر على الحكاية.

(٢) أي: كونهما فعلين.

(٣) في النسخ: وثانيهما.

(٤) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ١٧٢: «أبو حيان: فتقول: نعما رجلين الزيدان، ونعموا رجالاً الزيدون، ونعِمتم رجالاً، ونعِمن نساء الهندات»! الارتشاف ٣: ٢٣.

(٥) انظر الإتحاف ٢: ١٧٢. ط: وحكاها.

(٦) سقطت الواو من ح و س.

(٧) فوقها في س: عليهما.

(٨) القول لأعرابي بشر بمولودة. الإنصاف ٢: ٩٩. قال الصبان ٣: ٢٦: «ولعلهم يروونه بالجر». يريد: جر الولد. انظر حاشية الخضري ٢: ٤٢ والعيني ٤: ٣ وشرح الكافية الشافية ص١١٠٣.

(٩) القول لأعرابي ركب إلى محبوبته حمارًا بطيء السير. التوضيح ٢: ٩٤.

(١٠) في النسخ: وتؤول.

(١١) ت: «تقديم مقول»، ط: بمقول.

(١٢) ح: «جوزها». وقول ابن عصفور بلفظه في التصريح ٢: ٩٤.

(١٣) سقطت مما عدا الأصل.

(١٤) سقطت من ت.

بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريّون إلى أنّ «نِعم الرجل» جملةٌ فعليّة، وكذلك «بئس الرجل». وذهب الكسائيّ إلى أنّ قولك: «نِعم الرجل، وبئس الرجل» اسمان محكيّان، حيث وقعا بمنزلة: تأبّطَ شرًّا، أو بَرَقَ نحرُه.[1] فـ «نعم الرجل» عنده اسم للممدوح، و «بئس الرجل» اسم للمذموم. وهما جملتان في الأصل، نُقلا[2] عن أصلهما وسُمّي بهما. وذهب الفرّاء إلى أنّ الأصل في قولك: «نِعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو»: رجلٌ نعمَ الرجلُ زيدٌ، ورجلٌ بئسَ الرجلُ عمرٌو! فحُذف الموصوف الذي هو «رجل»، وأُقيمت الصفة التي هي الجملة من «نِعم» وفاعلها و «بئس» وفاعلها مَقامه، فحُكم لها بحكمه.

فـ «نِعم الرجل» من قولك:[3] «نِعم الرجل زيد» و «بئس الرجل» من قولك[3]: «بئس الرجل عمرو» عندهما رافعان لـ «زيد وعمرو»،[4] كما أنّك لو قلت: ممدوح زيد ومذموم عمرو، لكان زيد مرفوعًا بممدوح وعمرو مرفوعًا بمذموم. والذي حملهما على ذلك أنّهما رأيا[5] العرب قد حكمت لـ «نعم الرجل وبئس الرجل» بحكم الأسماء، في بعض المواضع، فحملاهما على ذلك في سائر المواضع.

وقوله «غيرُ مُتصرّفينِ» سبب عدم تصرّفهما لزومهما إنشاءَ المدح والذمّ.

وفي «نعم» أربع لغات: نَعِمَ وهي الأصل، ونَعْمَ بالتخفيف، ونِعِمَ بالإتباع،[6] ونِعْمَ بالتخفيف بعد الإتباع. قيل: وأفصحها «نِعْمَ» وهي لغة القُرآن، ثمّ «نِعِمَ» بالإتباع، ثمّ «نَعِمَ» وهي الأصليّة ـ وقُرئ بهما:[7] ﴿فنَعِمّا هِيَ﴾! ـ ثمّ «نَعْمَ» في المرتبة الرابعة. وحكى بعضهم: «نَعِيمَ الرجلُ»، واستدلّ به على الاسميّة، لأنّ «فَعِيلاً» من أوزان الأسماء. ورُدّ بأنّ ذلك من باب الإشباع[8] على سبيل الشذوذ، فلا يثبت لغةً.[9]

وأمّا «بئس» فنصّ كثير على أنّ فيها اللغات الأربع،[10] وقال بعضهم: لم يُسمع فيها إلّا لغتان: «بِئْسَ» بالتخفيف بعد الإتباع، و «بَئِسَ» على الأصل، والأُخريان بالقياس. قال ابن

---

(١) س ط: وبرق نحره.
(٢) ح: «نقلتا». وانظر الارتشاف ٣:١٥.
(٣) ت: قوله.
(٤) في حاشية ت عن التواتي: أنهما نائبا فاعل، لأن المقدر في المعنى هو اسم مفعول.
(٥) زاد في ت و س: أن.
(٦) يريد: إتباع النون حركة العين، لأن الأصل كسر العين.
(٧) الآية ٢٧١ من سورة البقرة. ط: وقرئ بها.
(٨) أي: إشباع كسر العين فتتولد الياء.
(٩) ت: «فلا تثبت لغته». ح س: فلا تثبت لغة.
(١٠) في النسخ: الأربعة.

عُصفور: والمُخفّفون[١] للهمزة يُبدلون منها ياء، فيقولون: بِيْسَ. وحكى الأخفش وأبو عليّ «بَيْسَ» بفتح الباء وتسكين[٢] الياء.

[المرفوع بعدهما]

وقوله:[٣]

رافِعـانِ اسـمَيـنِ

يعني: أنّ كلّا منهما يقتضي مرفوعًا على الفاعليّة، لأنّهما فعلان، كما سبقَ.

فإن قلتَ: كونُ المرفوع بعدهما فاعلاً إنّما هو على مذهب البصريّين. فما وجه رفعه على مذهب الكوفيّين؟ قلتُ: أمّا[٤] على الطريقة الأولى فقال في «البسيط»: ينبغي[٥] أن يكون تابعًا عندهم لـ «نعم» إمّا بدلاً وإمّا عطفًا،[٦] و «نعم»[٧] اسم يُراد به الممدوح. فكأنّك قلتَ: الممدوحُ الرجلُ زيدٌ. وأمّا على الثانية فواضح.

وقوله:[٨]

٤٨٦ ـ مُقارِنَي «ألْ»،

نعت لقوله: «اسمين».

وحاصل كلامه: أنّ فاعل «نعم» و «بئس» يكون قسمين: ظاهرًا ومُضمرًا.[٩] فالظاهر شرطه أن يكون معرّفًا بـ «أل» نحو:[١٠] ﴿نِعمَ المَولَى ونِعمَ النَّصِيرُ﴾! أو مُضافًا إلى المُعرّف بها[١١] نحو: ﴿ولَنِعمَ دارُ المُتَّقِينَ﴾![١٢] أو إلى[١٣] مُضاف إلى المُعرّف بها[١٤] نحو:[١٥]

---

(١) وهم أكثر أهل الحجاز. ط: والمحققون. (٢) س: وسكون.
(٣) رافعان: صفة ثانية لـ «فعلان»، وقد فصل بين الصفة والموصوف بالمبتدأ. وهو أجنبي عن الخبر وليس معمولاً له. واسمين: مفعول به لاسم الفاعل رافع.
(٤) سقطت مما عدا ط. (٥) س: فينبغي.
(٦) أي: عطف بيان. وفيما عدا الأصل: «أو عطفًا». وعندي أن يكون هذا المرفوع، على مذهبهم، خبرًا. وزيد: بدل منه أو عطف بيان. (٧) س: فنعم.
(٨) مقارني أل أي: مقترنين بها. وأل: في محل جر مضاف إليه.
(٩) ت: «اسمًا ظاهرًا ومضمرًا». ح: على قسمين ظاهر ومضمر.
(١٠) الآية ٤٠ من سورة الأنفال.
(١١) ت ح: «المعرف بهما». س: «ومعرف بها». ط: معرف بهما.
(١٢) الآية ٣٠ من سورة النحل.
(١٣) ط: أو مضافًا إلى.
(١٤) ت ح ط: بهما.
(١٥) البيت لأبي طالب. وزهير: ابن أبي أمية بن المغيرة، وأمه عاتكة بنت عبدالمطلب. والحمائل: جمع حمالة. وهي علاقة السيف. سيرة ابن هشام ١: ٢٧٩ والعيني ٤: ٥. ط: حسامًا مفردًا.

فنِعمَ ابنُ أُختِ القَومِ، غَيرَ مُكذَّبٍ، زُهَيرٌ، حُسامٌ، مُفرَدٌ مِن حَمائلِ!

وقد أشار إلى الأوّل بقوله: «مُقارنَي أل»، وإلى الثاني بقوله:[1]

أو مُضافَينِ لِما قارَنَها،

ومثّله بقوله:[2]

كَنِعمَ عُقبَى الكُرَما!

ولم يُنبّه على الثالث، لكونه بمنزلة الثاني. وقد نبّه عليه في «التسهيل».[3]

تنبيهات:

الأوّل: اشتراط كون الظاهر مُعرّفًا بـ «أل»، أو مُضافًا إلى المُعرّف بها، أو إلى المُضاف إلى المُعرّف بها، هو الغالب. وأجاز بعضهم أن يكون مُضافًا إلى ضمير ما فيه «أل»، كقوله:[4]

* فنِعمَ أخُو الهَيجا، ونِعمَ شِبابُها *

والصحيح: أنّه لا يُقاس عليه لقلّته. وأجاز الفرّاء أن يكون مُضافًا إلى نكرة، كقوله:[5]

* فنِعمَ صاحِبُ قَومٍ، لا سِلاحَ لَهُم *

ونُقل إجازته عن الكوفيّين وابن السرّاج، وخصّه[6] عامّة النحويين بالضرورة.

وزعم صاحب «البسيط» أنّه لم يرد نكرةً، غير مُضافة. وليس كما زعم، بل ورد، ولكنّه أقلّ من المضافة.[7] وحكى الأخفش أنّ ناسًا من العرب يرفعون بـ «نعم» النكرة، مفردة ومُضافة. ومنه قوله:[8]

---

(١) اللام بمعنى إلى.

(٢) ط: «ومثل بقوله». والعقبى: العاقبة. وحذفت همزة الكرماء للتخفيف. وهو جمع كريم. والكريم: الشريف. والكاف: في محل رفع خبر لمحذوف، مضافة إلى الجملة بعدها على الحكاية.

(٣) ص ١٢٦.

(٤) الارتشاف ٣: ٢٠ والعيني ٤: ١١ والخزانة ٤: ١١٧ والأشموني ٣: ٢٨ والدر ٢: ١١٠. والهيجا: الهيجاء. وهي الحرب. والشباب: الوقود وما تشب به النار. استعاره للحرب. وفي النسخ: «شهابها». والشهاب: شعلة النار ساطعة.

(٥) صدر بيت لكثير بن عبد الله، عجزه في النسخ:

وصاحِبُ الرَّكبِ، عُثمانُ بنُ عَفّانا!

العيني ٤: ١٧ والخزانة ٤: ١١٧.

(٦) ح: وخصصه.

(٧) س: المضاف.

(٨) قسيم بيت لتأبط شرًا. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢: ١٧٢:

أتَحسِبُني شُغِفتُ بغَيرِ سَلمَى، وسَلمَى بي مُتَيَّمةٌ، تَهِيمُ؟
وسَلمَى أكمَلُ الثَّقلَينِ، حُسنًا وفي أثوابِها قَمَرٌ، ورِيمُ
نِياف القُرطِ، غَرّاءُ الثَّنايا، ورِيدٌ لِلنِّساءِ، ونِعمَ نِيمُ!

* ونِــــعْــــمَ تِــــيــــمُ *

وقد جاء ما ظاهره أنّ الفاعل عَلَمٌ، أو مضاف إلى عَلَم، كقول بعض العَبادِلة: «بئسَ عبدُ اللهِ أنا! إن كانَ كذا»، وكقول[1] النبيّ ﷺ:[2] «نِعمَ عَبدُ اللهِ خالِدُ بنُ الوَليدِ»! وقول سهل بن حُنيف:[3] «شَهِدتُ صِفِّينَ، وبئسَتْ صِفُّونَ[4]»!

قال ابن عُصفور: وأجاز الجرميّ أن يقال: نِعمَ عبدُ اللهِ هذا! والصحيح أنّ ذلك لا يجوز، لأنّ «عبد الله» ليس مُعرّفًا بالألف واللام، ولا مضافًا إلى ما تعرّف بهما.[5] فأمّا قول الشاعر:[6]

بِئسَ قَومُ اللهِ قَومًا، طُرِقُوا فقَرَوا جارَهُمُ لَحمًا وَحِرْ!

فضرورة. وكأنّ الذي سهّل ذلك كونُ «قوم» يقع على ما يقع عليه القوم مُعرّفًا بالألف واللام، وهو مع ذلك مضاف في اللفظ[7] إلى ما فيه الألف واللام، وإن لم يكن تعريفه بهما.

وأجاز المُبرّد والفارسيّ إسناد «نعم» و «بئس» إلى «الذي» الجنسيّة،[8] ومنع ذلك الكوفيّون وجماعة من البصريّين، منهم ابن السرّاج، وأبو عُمر[9] في «الفرخ». قال: ولم يرد به سماع، والقياس المنع، لأنّ كلّ ما كان فاعلاً لـ «نِعم» وكان فيه «أل» كان[10] مُفسّرًا للضمير المستتر

= ديوانه ص٢٠٢ والأشموني ٣: ٢٩ والخزانة ٤: ١١٧ والدرر ٢: ١١٣ والتاج (نوم) وشرح التسهيل ٣: ١٠. والثقلان: الإنس والجن. والنياف: الطويلة في ارتفاع، يريد أنها طويلة القرط، وهو كناية عن طول العنق. والريد: ما تريده وتشتهيه، أي: تتمنى النساء أن يكن مثلها في الجمال. والتيم: الضجيع أو الضجيعة. وأصله تئم ـ وهو التوءم ـ خفف بإبدال الهمزة ياء، واستعير للضجيعة لأنها كالتوءم للضجيع. وفي ط واللسان والتاج: «نيم». والنيم: الضجيع أو الثوب الذي يُنام فيه. قلت: وعلى الروايتين يحتمل الشاهد أن يكون فيه حذف الموصوف. فالنكرة غير محضة. وكذلك ما أوردوا من الأمثلة في هذه المسألة.

(١) س: وقول.

(٢) المستدرك ٣: ٢٩٨ والترمذي ٩: ٣٧٣ وكنز العمال ١١: ٦٧٨. وانظر المسند ١: ٨ و٢٠٤..

(٣) هو أبو ثابت صحابي جليل من الأوس، توفي سنة ٣٨. تهذيب الأسماء ١: ٢٣٧ والاستيعاب ص٦٦٢. وتنسب العبارة هذه إلى أبي وائل شقيق بن سلمة. الفائق والنهاية واللسان والتاج (صفن) ومعجم البلدان ٣: ٤١٤ والروض المعطار ص٣٦٣. وفي الأصل و ت و ح: سهيل بن حنيف.

(٤) فوقها في ت عن التواتي: «اسم موضع». وجعل القول في بعض المصادر من الشعر.

(٥) س: بها.

(٦) الارتشاف ٣: ١٩ والعيني ٤: ١٩ والدرر ٢: ١١١. وطرقوا: جاءهم الضيف ليلاً. وفي حاشية ت عن العيني: «وحر أصله وحرًا... اللحم الذي تدب عليه الوحرة. وهي دابة تشبه العظاية، وهي نوع من الوزغ». وفي النسخ: وأما قول الشاعر.

(٧) سقط: «في اللفظ» من ح و س.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: نحو: نعم الذي قرأ أو كتب. لأن «الذي قرأ أو كتب» بمنزلة القارئ أو الكاتب.

(٩) ت: وأبو محمد.

(١٠) في ح وحاشية س عن نسخة: «يكون». وسقطت من ط. والمفسر هنا هو التمييز.

فيها، إذا نُزعتْ[١] منه، و «الذي» ليس كذلك. قال في «شرح التسهيل»: ولا ينبغي أن يُمنع، لأنّ «الذي» جُعل[٢] بمنزلة الفاعل.[٣] ولذلك اطّرد الوصف به.

الثاني: اعلم أنّ ما ورد، ممّا يُوهم ظاهره[٤] أنّ الفاعل عَلَم أو مُضاف إلى عَلَم، يمكن تأويله على أنّ الفاعل ضمير مستتر حُذف مُفسّره، والعلَم أو المُضاف إليه هو المخصوص. ذكر هذا التأويل في «شرح التسهيل». وهو مبنيّ على جواز حذف التمييز في ذلك. وسيأتي[٥] بيانه. ويمكن أن يُحمل على هذا أيضًا ما أوهم كونَ فاعلهما نكرةً. إلّا أنّ حكاية الأخفش أنّ ذلك لغة لقوم تدفع[٦] التأويل.[٧]

الثالث: «أل» في فاعل «نِعم» ذهب الأكثرون إلى أنّها جنسيّة، ثم اختلفوا، فقيل: حقيقة. فإذا قلتَ: «نِعمَ الرجلُ زيدٌ» فالجنس كلّه هو الممدوح و «زيد» مُندرج تحت الجنس، لأنّه فرد من أفراده. ولهؤلاء في تقريره قولان: **أحدهما**: أنّه لمّا كان الغرض[٨] المُبالغة في إثبات المدح للممدوح جُعل المدح للجنس الذي هو منهم، إذِ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس، حتّى لا يُتوهَّم كونه طارئًا على المخصوص. **والثاني**: أنّه لمّا قُصدَتِ المبالغةُ عَدَّوا المدح إلى جنس المقصود بسببه. فكأنّه قيل: يُمدح[٩] جنسه لأجله.

وقيل: مجاز. فإذا قلتَ: «نِعمَ الرجلُ زيدٌ»! جعلتَ «زيدًا» جميع الجنس مُبالغةً، ولم تقصد غير مدح «زيد».

وذهب قوم إلى أنّها عهديّة، ثم اختلفوا، فقيل: المعهود ذهنيّ،[١٠] كما تقول: اشترِ اللحمَ، ولا تُريد الجنس ولا معهودًا تقدّم.[١١] وأراد بذلك أن يقع إبهام، ثمّ يأتي التفسير

---

(١) أي: أل.

(٢) كذا في الأصل و ت و ط والأشموني. س: «فعل»، وصوب كذلك في ت وحاشيتها. و «يَفعل» هو المناسب لعبارة ابن مالك: «وظاهر قول الأخفش أنه يجيز: نعم الذي يفعل زيد، ولا يجيز: نعم من يفعل. ولا ينبغي أن يمنع، لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل». انظر شرح التسهيل ٣: ١١ والهمع ٢: ٨٦. وما أثبتناه مناسب لعبارة المرادي في إيراده مذهب المبرد والفارسي. وانظر حاشية الصبان ٣: ٢٩.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: أنه بمنزلة لفظ الفاعل مقرونًا بـ «أل». فتقول: بئس الذي منع الزكاة وترك الصلاة، أي: بئس المانع والتارك.

(٤) في النسخ: مما ظاهره يوهم.

(٥) في تنبيهات شرح البيت ٤٨٧.

(٦) في النسخ: «تمنع». ط: وتدفع.

(٧) سقطت صفحتان من ت هنا، فانخرم النص حتى «إنما عنى أنه» في شرح البيت ٤٨٨.

(٨) س: المراد به.

(٩) ط: ممدوح.

(١٠) أي: معهود في الذهن، لأنه حقيقة معينة لدى المتكلم والمخاطب باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم، يفسر بما بعده.

(١١) أي: في الذكر صريحًا أو كناية، أو في العِلم كالعهد الخارجي.

بعده[1] تفخيمًا للأمر. وقيل: المعهود هو الشخص الممدوح. فإذا قلتَ: «زَيدٌ نِعمَ الرجلُ»! فكأنّك قلتَ: زيدٌ نِعمَ هو. واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه. ولو كان عبارة عن الجنس لم يُسمع فيه ذلك.

وقد أُجيب عن تثنيته وجمعه،[2] على القول بأنها للاستغراق، بأنّ المعنى أنّ هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس، إذا مُيِّزوا رجلينِ رجلينِ أو رجالاً رجالاً، وعلى القول بأنها للجنس مجازًا بأنّ كلّ واحد من الشخصين كأنّه على حِدَته جنس، فاجتمع جنسان، فثُنّيا. وقد بسطت الكلام على هذه المسألة، في غير هذا الموضع.

الرابع: لا يجوز إتباع فاعل «نِعم» و «بئس» بتوكيد معنويّ. قال في «شرح التسهيل»: باتّفاق.[3] وقال: «وأمّا التوكيد اللفظيّ[4] فلا يمتنع». وأمّا النعت فمنعه الجمهور، وأجازه أبو الفتح في قوله:[5]

* لَبِئسَ الفَتى المَدعُوُّ في اللَّيلِ حاتِمُ *

قال في «شرح التسهيل»:[6] وأمّا النعت فلا ينبغي أن يُمنع على الإطلاق. بل يُمنع إذا قُصد به التخصيص، مع إقامة الفاعل مَقام الجنس، لأنّ تخصيصه حينئذٍ مناف لذلك القصد. وأمّا إذا ما[7] تُؤوِّل بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذٍ، لإمكان أن يُنوى في النعت ما نُوي في المنعوت.[8] وعلى هذا يُحمل قول الشاعر:[9]

* نِعمَ الفَتَى المُرِّيُّ أنتَ، إذا هُمُ *

---

(١) س: بالتفسير بعد.
(٢) سقط: «ولو كان... وجمعه» من ط.
(٣) في ٣: ٩ ـ ١٠. وسقطت الواو من ح و س و ط.
(٤) ح س: لفظي التوكيد.
(٥) عجز بيت ليزيد بن قنانة صدره:

لَعَمري، وما عَمري عَلَيَّ بِهَيِّنٍ،

شرح الحماسة ص١٤٦٤ والعيني ٤: ٩. وحاتم هذا هو حاتم طيئ. ح س: بئس.
(٦) في ٣: ١٠.
(٧) سقطت من ح و ط.
(٨) س: ينوي بالنعت ما ينوي بالمنعوت.
(٩) صدر بيت لزهير بن أبي سلمى، عجزه في ط وحاشية ح:

حَضَرُوا، لَدَى الحُجُراتِ، نارَ المُوقِدِ!

ديوانه ص٢٣٣ والعيني ٤: ٢١ والخزانة ٤: ١١٢. والمري: المنسوب إلى مرة بن سعد بطن من غطفان. والحجرات: جمع حجرة. والموقد: الذي لا تخمد ناره للضيف والطارق.

وحمل ابن السرّاج وأبو عليّ مثل هذا على البدل، وأبيا[1] النعت. ولا حُجّة لهما. انتهى.

وأمّا البدل والعطف فظاهرُ سكوته في «شرح التسهيل» جوازُهما. وينبغي ألّا يجوز فيهما إلّا ما تُباشره «نِعم».

[المضمر بعدهما]

ولمّا بيّن الظاهر شرع في[2] أحكام المُضمر، فقال:[3]

٤٨٧ ـ ويَرفَعانِ مُضمَرًا، يُفَسِّرُهْ   مُمَيِّزٌ، كَنِعمَ قَومًا مَعشَرُهْ!

فاعل «نِعم» في المثال ضمير مُبهم، مُفسَّر بالتمييز بعده، و «معشره» هو المخصوص بالمدح. وسيأتي إعرابه. ولهذا المضمر أحكام:

أحدها: أنّه لا يبرز في تثنية ولا جمع، استغناء بتثنية تمييزه وجمعه. وأجاز قوم من الكوفيّين تثنيته وجمعه، وحكاه الكسائيّ عن العرب. ومنه قول بعضهم: مررتُ بقومٍ نِعْموا قومًا. وهو[4] نادر.

الثاني: أنّه لا يُتبع لشَبهه بضمير الشأن. وأمّا نحو قولهم:[5] نعمَ هم قَومًا أنتم، فـ «هم» تأكيد للضمير المُستكنّ. وذلك شاذّ لا يُعرّج[6] عليه.

الثالث: أنّه إذا فُسّر بمؤنّث لحقتْ[7] تاء التأنيث، فتقول: نعمتِ امرأةً هندٌ! كذا مثّله في «شرح التسهيل».[8] وقال ابن أبي الربيع:[9] لا تلحق. وإنّما يُقال: «نعمَ امرأةً هندٌ»! استغناءَ بتأنيث المفسِّر. ونصّ خطّاب[10] على جواز الأمرين. ويؤيّد الأوّل قوله ﷺ:[11] «فبِها. ونِعمَتْ»!

الرابع: ذهب القائلون، بأنّ فاعلَ «نِعم» الظاهرَ يُراد به الشخص، إلى أنّ المُضمر كذلك. وأمّا القائلون، بأنّ الظاهر يُراد به الجنس، فذهب أكثرهم إلى أنّ المُضمر كذلك، وذهب

---

(١) زاد في س: على.
(٢) زاد في ح و س و ط: بيان.
(٣) يرفعان أي: نعم وبئس. والمميز: التمييز. وتفسير المضمر ما بعده يعني أنه من الضمائر التي تعود على متأخر. والمعشر: أهل الرجل. وجملة يفسره مميز: صفة «مضمرًا».
(٤) س: وهذا.
(٥) سقطت من ح و س و ط.
(٦) ح: لا يقاس.
(٧) انظر الإتحاف ٢: ١٧٣. ح س ط: لحقته.
(٨) في ٣: ١٢.
(٩) الملخص ص٤٤٧ والارتشاف ٣: ٢٢.
(١٠) هو خطاب الماردي.
(١١) حديث شريف. سنن الترمذي ٢: ١٢٩ والنسائي ٣: ٩٤ وأبي داود ١: ٢٥١ والمسند ٥: ١٦ وتلخيص الحبير ٢: ٦٧: «مَن تَوضّأ يَومَ الجُمُعةِ فبها...». وانظر تخريج أحاديث الرضي ص٢٢٩ وكشف الخفاء ٢: ٣١٧ والإتحاف ٢: ١٧٣. وقوله فبها أي: فبالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ. وفاعل نعمت ضمير يعود على الطريقة. حاشية الصبان ٣: ٣٣.

قوم[1] إلى أنّ المُضمر للشخص. قال: لأنّ المُضمر، على التفسير، لا يكون في كلام العرب إلّا شخصًا.

ولمُفسِّر هذا المُضمر شروط:[2]

الأوّل: أن يكون مُؤخّرًا عنهما،[3] فلا يجوز تقديمه على: نِعم وبئس.

الثاني: أن يتقدّم على المخصوص. فلا يجوز تأخيره عنه عند[4] البصريّين. وأمّا قولهم: «نِعمَ زيدٌ رجلًا» فنادر.

الثالث: أن يكون مُطابقًا للمخصوص، في الإفراد وضِدَّيه، وفي التذكير وضدّه.

الرابع: أن يكون قابلًا لـ «أل»، فلا يُفسَّر بـ «مِثل» و «غير» و «أيّ» و «أفعلِ» التفضيل، لأنّه خلف عن[5] فاعل مقرون بـ «أل»، فاشتُرِط صلاحيته لها.[6] وسيأتي الكلام[7] على التمييز بـ «ما».

الخامس: أن يكون نكرة عامّة. فلو قلتَ: «نِعمَ شمسًا هذه الشمسُ» لم يجز، لأنّ الشمس مُفرد[8] في الوجود. ولو[9] قلتَ: «نِعمَ شمسًا شمسُ هذا اليومِ»! لجاز.[10] ذكره ابن عُصفور.

تنبيهـان:

الأوّل: نصّ سيبويه على لزوم ذكر هذا التمييز، وصحّح بعضهم أنّه لا يجوز حذفه، وإن فُهم المعنى، ونصّ بعض المغاربة على شذوذ «فبها ونِعمَتْ»! وقال في «التسهيل»:[11] «لازم غالبًا»، استظهارًا[12] على نحو: «فبها ونِعمَتْ»! وممّن أجاز حذفه، لفهم المعنى، ابن عصفور.[13]

(١) يريد: قوم من القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس. ح س ط: بعضهم.
(٢) في حاشية س بيتان من الشعر غير واضحين، جمع فيهما الناظم هذه الشروط.
(٣) ح س ط: عنه.
(٤) انظر التنبيه الثاني ص٥٣٠. وزاد في ح و س: جميع.
(٥) ح: من.
(٦) س ط: صلاحيته لهما.
(٧) في شرح البيت ٤٨٩.
(٨) ح س: مفردة.
(٩) ح س: فلو.
(١٠) لأن اعتبار تعدد الشمس بتعدد الأيام جعل «شمسًا» نكرة عامة لكل شمس يوم. وبهذا يردّ على من ادعى أن علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضًا.
(١١) ص ١٢٧. وزاد في ح و س: «ويضمر - يعني فاعل نعم وبئس - ممنوع الإتباع، مفسَّرًا بتمييز مؤخر مطابق، قابل لـ «أل»، لازم. فقوله». وانظر الأشموني ٣: ٣٣.
(١٢) الاستظهار: الاعتماد.
(١٣) الشرح الكبير ١: ٦٠٢ والارتشاف ٣: ٢١ - ٢٢.

الثاني: ما ذكر، من أنّ فاعل «نِعم» قد يُضمر فيها، هو مذهب الجمهور. وذهب الكسائيّ إلى أنّ الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة[١] فاعل «نِعم»، والنكرة عنده منصوبة على الحال. ويجوز عنده أن تتأخّر، فيقال: نِعمَ زيدٌ رجلاً. وذهب الفرّاء إلى أنّ الاسم المرفوع فاعل، كقول الكسائيّ. إلّا أنّه جعل النكرة المنصوبة تمييزًا منقولاً، والأصل في قولك: نِعمَ رجلاً زيدٌ «نِعمَ الرجلُ زيدٌ»! ثمّ نُقل الفعل إلى اسم[٢] الممدوح، فقيل: نِعمَ رجلاً زيدٌ! ويقبح عنده تأخيره، لأنّه وقع موقع «الرجل» المرفوع، وأفاد إفادته.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور، لوجهين:[٣] **أحدهما**: قولهم: نِعمَ رجلاً أنتَ، وبئسَ رجلاً هو! فلو كان فاعلاً لاتّصل بالفعل. **والثاني**: قولهم: نِعمَ رجلاً كانَ زيدٌ! فأعملوا فيه الناسخ.[٤]

٤٨٨ ـ وجَمعُ تَمييزٍ وفاعِلٍ، ظَهَرْ، فِيهِ خِلافٌ، عَنهُمُ، قَدِ اشتَهَرْ

في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ثلاثة مذاهب:

المنعُ ـ وهو مذهب سيبويه ـ إذ لا إبهام يرفعه التمييز، والجوازُ. وهو مذهب المبرّد وابن السرّاج والفارسيّ. قال المُصنّف:[٥] «وهو الصحيح». واستدلّ بالقياس والسماع. فالقياسُ أنّ التمييز قد ورد مؤكّدًا، لا لرفع الإبهام، في نحو قوله:[٦]

ولَقَد عَلِمتُ بأنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِن خَيرِ أديانِ البَرِيّةِ، دِينا

فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد، لا لرفع الإبهام. والسماعُ قولُه:[٧]

* فنِعمَ الزّادُ زادُ أبيكَ، زادا *

---

(١) نحو: نعم رجلاً زيد. وزاد في ح: هو. (٢) ح: الاسم.

(٣) وثمة وجه ثالث هو قولهم: إخوتك نعم رجالاً. والفاعل لا يتقدم. وعلى مذهب الكوفيين فيه نظر. الصبان ٣:٣٣.

(٤) والناسخ يدخل على المبتدأ، لا على الفاعل. وزاد في س و ط: «وقوله». وظهر أي: كان اسمًا ظاهرًا. وعنهم أي: عن النحاة. واشتهر: شاع. وفيه أي: في الجمع، وهما متعلقان بخبر مقدم للمبتدأ خلاف. والجملة خبر جمع، وجملة ظهر: صفة لفاعل. وعنهم: متعلقان باشتهر. والجملة صفة لخلاف. والفاعل يعود على: خلاف. وإجازة بناء «اشتهر» للمجهول مردودة، لأن ما اعتُمد عليه من عبارة «أساس البلاغة» لا تؤيد ذلك، وهي صريحة في «مختار الصحاح»، وما اعتُمد من قول وشاهد في اللسان والتاج ليس فيه الضبط المذكور. أما «أشهرَه» بمعنى: أظهرَه، فقد صحّ في مختصر العين وتهذيب الأسماء واللغات. (٥) شرح التسهيل ٣:١٤ ـ ١٥.

(٦) البيت لأبي طالب بن عبدالمطلب. ديوانه ص٤ وشرح التسهيل ٣:١٥ والعيني ٤:٨.

(٧) عجز بيت لجرير، صدره في ط:

تَزَوَّدْ مِثلَ زادِ أبيكَ فِينا

ديوانه ص١٣٥ وشرح التسهيل ٣:١٥ والعيني ٤:٣٠ والخزانة ٤:١٠٨.

وقولُ الآخر:[١]

والتَّغلِبِيُّونَ نِعمَ الفَحلُ فَحلُهُمُ فَحلاً!

وقول الآخر:[٢]

نِعمَ الفَتاةُ فَتاةً هِندُ، لَو بَذَلَت رَدَّ التَّحِيّةِ، نُطقًا، أو بإيماءِ!

وحُكي من كلام العرب:[٣] «نِعمَ القتيلُ قتيلاً أصلحَ بينَ بكرٍ وتغلبَ»! وهذا وارد في الاختيار.[٤]

وتأوّل المانع السماعَ: أمّا «فحلاً وفتاةً وقتيلاً» فحال مؤكّدة، وأمّا «زادا» فمصدر[٥] محذوف الزوائد أو مفعول به، وقيل: حال. قال الشيخ[٦] أبو حيّان: وعندي تأويل أقرب من هذا. وذلك[٧] أن تدّعي[٨] في «نِعم» و «بئس» ضميرًا، و «فحلاً وفتاةً وزادًا» تمييز تأخّر عن المخصوص، و «فحلهم وهند وزاد أبيك» أبدال.[٩]

والمذهب الثالث: التفصيل. فإن أفاد التمييز معنى لا يُفيده الفاعل جاز، نحو: نِعمَ الرجلُ رجلاً صالحًا. ومنه في الأثر:[١٠] «فنِعمَ الرجلُ[١١] مِن رجلٍ، لم يَطأ لنا فِراشًا، ولم يُفتّش لنا كَنَفًا، منذُ ابتنى»![١٢] ومنه قوله:[١٣]

---

(١) البيت لجرير وتمامه:

وأمُّهُمُ زَلّاءُ، مِنطِيقُ

ديوانه ص١٩٢ وشرح التسهيل ٣: ١٥ والعيني ٤: ٧ والخزانة ٤: ١١٠. والزلاء: القليلة لحم الأليتين. والمنطيق: التي تنتطق على حشية لتعظم عجيزتها. ط: «بئس الفحل» وهي الرواية في سائر المصادر.

(٢) الارتشاف ٣: ٢٢ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٩ والعيني ٤: ٣٢ والخزانة ٤: ١١٠. وبذلت: أعطت وقدمت. والإيماء: الإشارة.

(٣) القائل هو الحارث بن عُباد. وقُتل ابنه بجير في حرب البسوس. الكامل لابن الأثير ١: ٥٣٥ والخزانة ٤: ١١٠ والارتشاف ٣: ٢٢.

(٤) الاختيار: النثر.

(٥) أي: مفعول مطلق.

(٦) سقطت من ح و س. وانظر الخزانة ٤: ١١٠.

(٧) ح س: تأويل أقرب من ذلك.

(٨) ط: أن يدعى أنّ.

(٩) ط: إبدال.

(١٠) لزوجة عبد الله بن عمرو بن العاص. النهاية(كنف).

(١١) ط: نعم المرء.

(١٢) الكنف: الجانب أو الستر. تعني أنه لم يقربها. وابتنى: تزوج. ط: ولم يَفتِش لنا كنفًا منذ أتانا.

(١٣) عجز بيت لبجير بن عبد الله، صدره:

تَخَيَّرَهُ، فلَم يَعدِل سِواهُ

العيني ٤: ١٤ والخزانة ٤: ١٠٩. وتخيره: اختاره. والفاعل ضمير الموت. وقوله: لم يعدل سواه، أي: لم يمل إلى غيره. والتهامي: المنسوب إلى تِهامة.

* فنِعمَ المَرءُ، مِن رَجُلٍ تَهامِي *

وقوله:[(١)]

* وقائلةٍ: نِعمَ الفَتَى أنتَ، مِن فَتَى *

لأنّ المعنى: من مُتَفَتٍّ أي: كريم. فأفاد ما لا يُفيده[(٢)] الفاعل. وإلّا لم يجز، وصحّحه ابن عُصفور.[(٣)]

تنبيه: ما نُقل عن سيبويه، من المنع، هو المعروف من مذهبه. وتأوّل الفارسيّ كلامه، على أنّه إنّما عنى[(٤)] أنّه لا يكون الفاعل ظاهرًا، حيث يلزم التمييز،[(٥)] بل الفاعل في حال لزوم التمييز مُضمر لا غيرُ. وفيه بُعد.[(٦)]

٤٨٩ ـ و «ما» مُمَيِّزٌ، وقِيلَ: فاعِلُ، في نَحوِ: نِعمَ ما يَقُولُ الفاضِلُ!

إذا وقعتْ «ما» بعد «نِعم» و «بئس» فتارة يليها فعل نحو: نِعمَ ما صنعتَ، وتارة يليها اسم نحو:[(٧)] ﴿فنِعِمّا هِيَ﴾!

فإن وليها فعل ففيها عشَرة أقوال،[(٨)] ومرجعها إلى أربعة: **أحدها**: أنّها نكرة في موضع نصب، على التمييز. **والثاني**: أنّها في موضع رفع، على الفاعليّة. **والثالث**: أنّها المخصوص. **والرابع**: أنّها كافّة.

فأمّا القائلون، بأنّها في موضع نصب على التمييز، فاختلفوا على ثلاثة أقوال: **الأوّل**: أنّها نكرة موصوفة بالفعل[(٩)] بعدها، والمخصوص محذوف. وهو مذهب الأخفش والزجّاج،

---

(١) صدر بيت للكروس بن حصن، عجزه:

إذا المُرضِعُ العَوجاءُ جالَ بَرِيمُها!

العيني ٤: ٣٢. والعوجاء: التي اعوجت من الهزال. والبريم: حبل مضفور تشده المرأة وسطها. وقوله: جال بريمها كناية عن الهزال.

(٢) ح: ما لم يفده.

(٣) انظر الشرح الكبير ١: ٦٠٦ ـ ٦٠٧.

(٤) ح: «أراد». وانتهى هنا في ت الخرم الذي أوله: «الثالث أل في».

(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني: إذا كان الفاعل مضمرًا كما تقدم، إلا ما شذ في قوله «فبها ونعمت».

(٦) زاد في ح و س و ط: «وقوله». والمميز: التمييز. وما: في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره: مميز. وفاعل: خبر لمحذوف والجملة: نائب فاعل. وجملة قيل: معطوفة على مميز. وفي: تتعلق بحال من «ما». ونحو: مضاف إلى الجملة على الحكاية.

(٧) الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٨) الجنى الداني ص٣٣٨ ـ ٣٣٩ والارتشاف ٣: ١٧ ـ ١٨.

(٩) أي: بالجملة الفعلية. وكذلك ما سيرد من مثله بعد.

والفارسيّ في أحد أقواله،[١] والزمخشريّ وكثير من المتأخّرين. **والثاني**: أنّها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف. **والثالث**: أنّها تمييز، والمخصوص «ما» أُخرى موصولة،[٢] والفعل صلة لـ «ما» الموصولة المحذوفة، ونقل عن الكسائيّ.

وأمّا القائلون، بأنّها الفاعل، فاختلفوا على خمسة أقوال: **الأوّل**: أنّها اسم معرفة تامّ، أي: غير مُفتقر إلى صلة، والفعل بعدها[٣] صفة لمخصوص محذوف. والتقدير: نعمَ الشيءُ شيءٌ صنعتَ![٤] وقال به قوم، منهم ابن خروف، ونقله في «شرح التسهيل»[٥] عن سيبويه والكسائيّ. **والثاني**:[٦] أنّها موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف. ونُقل عن الفارسيّ. **والثالث**[٦]: أنها موصولة، والفعل صلتها، وهي فاعلة[٧] يُكتفى بها وبصلتها عن المخصوص. ونقله في «شرح التسهيل»[٨] عن الفرّاء والفارسيّ.[٩] **والرابع**[٦]: أنّها مصدريّة، ولا حذف هنا. وتأويله: بئسَ صنعُك، وإن كان لا يحسن في الكلام «بئسَ صنعُك» حتّى تقول: «بئسَ الصنعُ صنعُك»، كما تقول: أظنُّ أن[١٠] تقومَ، ولا تقول: أظنُّ قيامَك. **والخامس**[٦]: أنها نكرة موصوفة، في موضع رفع.

وأمّا القائل، بأنّها المخصوص، فقال: إنّها موصولة، وهي المخصوص، و «ما»[١١] أُخرى محذوفة. والأصل: نعمَ ما ما صنعتَ. والتقدير: نعمَ شيئًا الذي صنعتَه. وهذا قول الفرّاء.

وأمّا القائل، بأنها كافّة، فقال: إنّ «ما» كفّت «نِعم» كما كفّت «قلّ»، فصارت[١٢] تدخل على الجملة الفعليّة.

وإن وليها اسم ففيها ثلاثة أقوال:[١٣] **الأوّل**: أنّها نكرة، في موضع نصب على التمييز،

---

(١) فيما عدا الأصل: «قوليه». وكذلك في البحر المحيط ١: ٣٠٤. وسيذكر المرادي للفارسي قولين آخرين في الفقرة التالية.
(٢) زاد في ط والجنى الداني: محذوفة.
(٣) س: بعده.
(٤) س: صنعته.
(٥) في ٣: ٩.
(٦) سقطت الواو من النسخ.
(٧) ط: فاعل.
(٨) في ٣: ٩.
(٩) في النسخ: «والكسائي». وانظر التوضيح ٢: ٩٧.
(١٠) ح: أنك.
(١١) انظر الإتحاف ٢: ١٧٣ ـ ١٧٤. ح س: والتمييز ما.
(١٢) ح س: بأنها كافة فيجعلها مثل قل فتصير.
(١٣) الجنى الداني ص٣٣٧ ـ ٣٣٨: نحو: نعمّا زيدٌ وبئسما تَزويجٌ ولا مهر. وانظر الارتشاف ٣: ١٧.

والفاعل مضمر، والمرفوع بعد «ما»[1] هو المخصوص. قيل: وهو مذهب البصريّين. قلتُ: ليس هذا النقل على إطلاقه، لما سيُذكر.[2] **والثاني:**[3] أنها معرفة تامّة، وهي الفاعل. وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونُقل عن المُبرّد وابن السرّاج والفارسيّ،[4] وهو قول الفرّاء. **والثالث:**[3] أنّ «ما» رُكّبت[5] مع الفعل، فلا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قوم، وأجازه الفرّاء.

تنبيهات:

الأوّل: قد ظهر ممّا ذكرته[6] أنّ قوله: «وما مُميِّز» صادق على ثلاثة أقوال، وأنّ قوله: «وقيلَ: فاعلٌ» صادق على خمسة أقوال. إلّا أنّ الظاهر أنّه إنّما أراد الأوّل من الثلاثة، والأوّل من الخمسة، لاقتصاره عليهما في «شرح الكافية».[7]

الثاني: أنّه[8] يندرج في كلامه الصورتان.[9] أعني ما وليه الفعل، وما وليه الاسم. فإنّ القول بأنّ «ما» مميّز أو فاعل جارٍ فيهما.[10]

الثالث: ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به ـ وهو أنّ «ما» مميِّز[11] ـ وكذا عبارة «الكافية».[12] وذهب في «التسهيل»[13] إلى أنها معرفة تامّة، وأنّها الفاعل،[14] ونقله عن سيبويه والكسائيّ، واستدلّ بأوجه: **أحدها:** أنّ «ما» مُساوية للضمير في الإبهام، فلا تكون تمييزًا. **والثاني:** أنّه كثيرٌ[15] الاقتصار عليها، في نحو: غسلتُه غسلاً نِعِمّا! والنكرة التالية «نِعم» لا يُقتصر عليها إلّا نادرًا. **والثالث:** أنّ التمييز في هذا الباب، وفي غيره أيضًا، لا بدّ أن

---

(١) في النسخ: بعدها.
(٢) في التنبيه الرابع.
(٣) سقطت الواو من النسخ.
(٤) الكتاب ١:٣٧ والإيضاح ١:٩٠.
(٥) ح س: أنها مركبة.
(٦) في النسخ: بما ذكرته.
(٧) ص ١١١١ ـ ١١١٣.
(٨) سقطت مما عدا الأصل.
(٩) س ط: صورتان.
(١٠) ط: تمييز أو فاعل جاز فيهما.
(١١) ط: تمييز.
(١٢) شرح الكافية الشافية ص١١٠٤. س: عبارته في الكافية.
(١٣) ص١٢٦ وشرحه ٣:١٢ ـ ١٣.
(١٤) ت ح ط: «وأنها فاعل». س: «وأن ما فاعل». وفي الحاشية على نسخة: وأنها.
(١٥) ت ط: كثر.

يكون قابلًا لـ «أل»، ونصّ ابن عُصفور[(١)] وغيره على أنّ التمييز لا يكون بالأسماء المُتوغّلة في البناء، ولا بالمُتوغّلة في الإبهام كـ «شيء». ولا أدخلَ في البناء والإبهام[(٢)] من «ما».[(٣)]

الرابع: في[(٤)] جزم المُصنّف، بنقل هذا المذهب عن سيبويه، نظر. فإنّ[(٥)] مُستنده قول سيبويه في[(٦)] «دققتُه دقًّا نِعِمّا»! أي: نعمَ الدقُّ، وفي:[(٧)] ﴿فنِعِمّا هِيَ﴾! أي:[(٨)] نعمَ الشيءُ إبداؤها. وهو مُحتمل لأن يكون تفسير معنى لا تفسير إعراب. وقوله في «الكافية»:[(٩)]

والـرَّفـعَ بَـعـضُـهُـمْ نَـمَـى ... لِـسِيـبَـوَيـهِ، وادَّعَـى الـتَّـعـرِيـفَ مَـعْ
تَـمـامِ «مـا»، وظـاهِـرًا قـدِ اتَّـبَـعْ

ظاهر في عدم الجزم.[(١٠)]

[المخصوص بهما]

٤٩٠ ـ ويُذكَرُ المَخصُوصُ، بَعدُ، مُبتَدَى ... أو خَبَـرَ اسـمٍ، لَيـسَ يَـبـدُو أبَـدا[(١١)]

المخصوص هو المقصود بالمدح بعد «نِعم»، وبالذمّ بعد «بئس». وله ثلاثة[(١٢)] أحوال:

الأولى:[(١٣)] أن يُذكر بعد فاعلهما، نحو: نِعمَ الرجلُ زيدٌ! وفي إعرابه حينئذٍ ثلاثة أوجه:

الأوّل:[(١٤)] أن يكون مُبتدأ، والجملة قبله خبر.[(١٥)] **والثاني**: أن يكون خبر مبتدأ واجبِ

---

(١) الشرح الكبير ١:٦٠٧.
(٢) ط: كسيّ ولا أدخل في الإبهام والبناء.
(٣) في حاشية ت عن التواتي: لأن «ما» أصلها حرف، بخلاف المضاف وغير «ما» من المبنيات، لأن أصلها أسماء فصار البناء فيها عارضًا.
(٤) سقطت من ط.
(٥) ت: «ان». ح س: لأن.
(٦) سقطت من س. وسيبويه لم يعرض فيما طبع من كتابه لهذا المثال ولا للآية التي بعده. انظر الكتاب ١:٣٧ و٢:٤٠٨. ولعل المرادي هنا منساق مع ما ذكره ابن الناظم في شرحه ص٤٧٢ دون تحقيق. ثم إن الناظم نص في شرح الكافية الشافية ص١١١١ وفي شرح التسهيل ٣:١٢ على أن هذا الجزم بالنقل عن سيبويه هو من ابن خروف استظهار، وليس قوله. فتأمله وما سيرد في آخر هذه الفقرة.
(٧) الآية ٢٧١ من سورة البقرة.
(٨) سقطت مما عدا س.
(٩) شرح الكافية الشافية ص١١٠٤ ـ ١١٠٥. وزاد في س تتمة البيت الأول، وهي:
وانصِبْ علَى التَّمييزِ «ما»، في: نِعمَ، ما ... وبِئسَما،
(١٠) زاد في س و ط: وقوله.
(١١) بعد أي: بعد المرفوع. ومبتدى: لغة في مبتدأ. واسم أي: مبتدأ. وليس يبدو أي: ضمير مستتر. وبعد: ظرف ليذكر مبني على الضم لقطعه عن الإضافة. ومبتدى: حال من المخصوص، وليس: حرف نفي. والجملة بعدها: صفة لاسم. وأبدًا: ظرف ليبدو.
(١٢) جعل الحال مذكرة هنا، وسيؤنثها في تفصيل الأحوال. وانظر الإتحاف ٢:١٧٥.
(١٣) س: الأول.
(١٤) في النسخ: أحدها.
(١٥) ت: «خبرًا». ط: خبره.

الإضمار. وهذا معنى قوله: «ليس يبدو أبدا». **والثالث**: أن يكون مُبتدأ حُذف خبره. [والأوّل هو الصحيح]،[١] وبه جزم سيبويه.

قال ابن الباذَش:[٢] لا يُجيز[٣] سيبويه أن يكون المُختصّ[٤] بالمدح والذمّ إلّا مبتدأ. وأجاز الثانيَ جماعة، منهم: السيرافيّ وأبو عليّ والصيمريّ. وذكر في «شرح التسهيل»[٥] أنّ سيبويه أجازه. وعبارة سيبويه فيها احتمال[٦]، ومن تأمّل كلامه لم يجد فيه ذكرًا له.

قال في «شرح التسهيل»:[٥] والأوّل أولى، بل هو عندي مُتعيّن لصحّته في المعنى، وسلامته من مخالفة أصل، بخلاف الثاني. فإنّه يلزم منه أن يُنصب لدخول «كان» عليه.[٧]

وأمّا الثالث فأجازه قوم، منهم ابن عُصفور.[٨] وقال في «شرح التسهيل»: هو غير صحيح، لأنّ هذا الحذف مُلتَزم، ولم نجد خبرًا يَلزم[٩] حذفه، إلّا ومحلّه مشغول بشيء يسدّ[١٠] مسدّه.

وذهب ابن كَيسان إلى أنّ المخصوص بدل من الفاعل. ورُدّ بأنّه لازم، وليس البدل بلازم،[١١] وبأنّه لا يصلح لمباشرة «نِعم».[١٢]

والثانية: أن يُذكر قبل «نِعم» و «بئس». وهو حينئذٍ مُبتدأ، والجملة بعده خبر. سواء

---

(١) زيادة مما عدا الأصل. وهي تجعل الأول مذهب سيبويه، كما في الأشموني ٣:٣٧ والتصريح ٢:٩٧ وحاشية الخضري ٢:٤٤ والارتشاف ٣:٢٥٠ وشرح التسهيل لابن عقيل ١:١١٣ والبحر المحيط ٢:٢٠٦ و٣٩٣. إلا أن عبارة سيبويه في الكتاب ١:٣٠٠: «كأنه قال: نعم الرجل. فقيل له: من هو؟ فقال: عبدُ الله» تحتمل ما جاء في الأصل بإسقاط تلك الزيادة. وانظر: شرح الكافية ٢:٣١٨ والشرح الكبير ١:٦٠٥ والصبان ٣:٣٧ والملخص ص٣٧ والفقرة التالية. والمشهور عن سيبويه أن اسم الاستفهام فيما أورد هو مبتدأ خبره المعرفة بعده. حاشية الدسوقي ٢:٣٨ وإعراب الكافية ص٨٥ و١٥٦ والتسهيل ص٤٦ والكتاب ١:٢٢ و٢٧١ والارتشاف ٢:٤٠ ـ ٤١. فليحرر.

(٢) أبو الحسن علي بن أحمد، كان أوحد زمانه إتقانًا ومعرفة وتفردًا بعلم العربية. توفي سنة ٥٢٨. بغية الوعاة ٢:١٤٢.

(٣) س: لا يجوّز.

(٤) ح س ط: المخصوص.

(٥) في ٣:١٦ ـ ١٧.

(٦) يريد: احتمال الوجه الثاني. انظر شرح المكودي ١:٢٣٨ ونظام الجملة ١:٥٨٠ و٢:٣٩٢. وقيل: إن الوجه هو الجزم بنسبة الأول إليه، والاحتمال وهم.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: نحو: نعم الولي كان زيد. فيلزم أن يكون «زيد» منصوبًا، لأنه خبر. وهذا شأن «كان» في المبتدأ والخبر.

(٨) الشرح الكبير ١:٦٠٥.

(٩) ط: يلتزم.

(١٠) س: سد.

(١١) سقط «وليس البدل بلازم» من النسخ.

(١٢) وقيل: المخصوص عطف بيان.

أقيل[1] بفعليّة «نِعم» و «بئس» أم باسميّتهما.[2] وجوّزوا، على القول بالاسميّة، أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر، والعكس.[3]

فإن قلتَ: إذا جُعل[4] المخصوص مُبتدأ والجملة خبره فما هو الرابط؟ قلتُ: الرابط عند الجمهور هو العُموم الذي في الفاعل.

ويجوز دخول نواسخ الابتداء، عليه، كقول الشاعر:[5]

إذا أرسَلُوني، عِندَ تَقدِيرِ حاجةٍ، أُمارِسُ فِيها، كُنتُ نِعمَ المُمارِسُ!

وكقول الآخر:[6]

إنَّ ابنَ عَبدِ اللهِ نِعـ ـمَ أخُو النَّدَى، وابنُ العَشِيرَهْ!

والثالثة: أن[7] يُحذف للدلالة عليه، كقوله تعالى:[8] ﴿إنّا وَجَدْناهُ صابِرًا، نِعمَ العَبدُ! إنَّهُ أوّابٌ﴾. وإلى هذا أشار، بقوله:

* وإن يُقَدَّمْ مُشعِرٌ بِهِ كَفَى *

فإن قلتَ: قد ظهر، بما قدّمتَه،[9] أنّ المخصوص لا يجب تأخيره. وقوله: «ويُذكر المخصوص بعدُ» يقتضي[10] أن يكون مُتأخّرًا. قلتُ: ما ذكرتُه، من جواز تقديمه، صرّح به ابن عصفور والمصنّف في «التسهيل»،[11] وعبارته هنا وفي «الكافية» وشرحها[12] تُوهم منع تقديمه، بل قوله:[13]

٤٩١ ـ وإن يُقَدَّمْ مُشعِرٌ بِهِ كَفَى كالعِلمُ نِعمَ المُقتَنَى، والمُقتَفَى!

---

(١) في النسخ: خبره سواء قيل.
(٢) ح س: أو باسميتهما.
(٣) ت س: أو العكس.
(٤) زاد في س: اسم.
(٥) يزيد بن الطثرية. ديوانه ص٤٥ وشرح الحماسة ص١٧٢٥ والعيني ٤: ٣٤. وعند تقدير حاجة أي: في مهمة لهم يقدرون ارتفاعها بسعيي. وأمارس فيها: أزاولها. ت س: «تعزير». ط: تعذير.
(٦) البيت لأبي دهبل. ديوانه ص٩٦ والعيني ٤: ٣٥. وابن عبد الله هو المغيرة بن عبدالله بن خالد. نسب قريش ص٢٣٤. س: وقول الآخر.
(٧) في النسخ: الثالثة أنه.
(٨) الآية ٤٤ من سورة صّ. ت ح: كقول الله تعالى.
(٩) في النسخ: قدمناه.
(١٠) في النسخ: يشعر بأنه يجب.
(١١) ص ١٢٧.
(١٢) ص ١١٠٤ و١١١٠.
(١٣) يقدّم أي: على الفعل. ومشعر به أي: لفظ دال على المخصوص. وكفى: أغنى عن ذكر المخصوص. والمقتنى: المدخر. والمقتفى: المتبع. وكون فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا من نادر القول. وفي الأصل: والمكتفى.

تصريح بأنّ المُتقدّم ليس هو المخصوص، بل مُشعر به. والظاهر[١] أنّ هذا المثال ممّا تقدّم فيه المخصوص، لا ممّا حُذف فيه لدلالة ما قبله.[٢]

فإن قلتَ: كيف خيّر المُصنّف بين جعله مبتدأ وجعله خبرًا، وليسا سواء، لأنّ الأوّلَ مُتفق عليه والثانيَ قد منعه بعضهم، ومن أجازه فهو عنده أضعف من الأوّل؟ قلتُ: التخيير بينهما يقتضي جوازهما، لا استواءهما في القوّة. مع أنّه يحتمل ألّا يكون تخييرًا، بل حكاية خلاف. وقد جرت عادة كثير[٣] بعطف الأقوال[٤] بـ «أو».

فإن قلتَ: يحتمل قوله: «مُبتدى» القولين السابقين. فأيّهما يُحمل[٥] كلامه عليه؟ قلتُ: على أنّ خبره ما قبله، إذ لو أراد الآخر لبيّن أنّ الخبر محذوف.

تنبيه: للمخصوص شرطان: **أحدهما**: أن يختصّ. وهو شرط غالب، لقولهم:[٦] نعمَ البعيرُ جملٌ! **والثاني**: أن يكون أخصّ من الفاعل.

[ساء وحبذا]

وقوله:[٧]

٤٩٢ ـ واجعَلْ كـ «بِئسَ» ساءَ،

يعني: معنًى وحكمًا. فتقول: ساءَ الرجلُ أبو جهلٍ، وساءَ رجلاً هو!

فإن قلتَ: ما وزن «ساءَ»؟ قلتُ: «فَعُلَ» بضمّ العين، بدليل أنّها للمبالغة في الذمّ. ولذلك قيل: لا حاجة لإفراد «ساءَ» بالذكر، لأنّها من أفراد النوع الآتي.[٨] وألِفُها عن واو، وهي[٩] فعل لا يتصرّف.

وقوله:

---

(١) هذا ما استشكله جمهور الشراح واضطربوا في توجيهه. وهو مبني على رفع «العلمُ». ولو روي بالجر كان من حذف المخصوص، وتكون الكاف مفعولاً مطلقًا نائبًا عن مصدر «كفى» أي: مثل كفاية العلم. ورواية الأصل: «والمكتفى» تشعر بذلك، وفيها حذف حرف الجر واستتار الضمير في اسم المفعول. وهو كثير في الكلام. وانظر المكودي ٢:١٢٩ وحاشية الملّوي عليه والصبان ٢:٣٧ ـ ٣٨ وتقريرات الحامدي عليه ص٢٤٨ والخضري ٢:٤٤.

(٢) زاد في ح و س: «عليه». وفي حاشية ت عن أوضح المسالك ٢:٢٨٨ والتصريح ٢:٩٧: «وقد يتقدم المخصوص... كما ذكر الناظم». وسقط «فيه» من النسخ.

(٣) زاد في النسخ: من المصنفين.

(٤) س: «بعطف الخلاف». وفي الحاشية عن نسخة: بعطف الأقوال.

(٥) ط: «فإنما يحمل». وانظر ص١١١٠ من شرح الكافية الشافية وشرح التسهيل ٣:١٦ ـ ١٧.

(٦) ط: كقولهم.

(٧) اجعل: صير في الاستعمال. وساء: في محل نصب مفعول أول مؤخر على الحكاية. والكاف: مفعول ثان مقدم مضاف إلى «بئس» على الحكاية.

(٨) س: الثاني.

(٩) س: وهو.

واجعَلْ «فَعُلا»، مِن ذِي ثَلاثةٍ، كـ «نِعمَ»[(١)]

يجوز بناءُ «فَعُلَ»، بضمّ العين، من كلّ فعل ثلاثيّ، ويُجعلَ[(٢)] مثل «نعمَ» و «بئسَ» في عدم التصرّف، وإفادةِ المدح والذمّ، واقتضاءِ فاعل كفاعل «نِعم» و «بئس»، فيكون ظاهرًا مُصاحبًا لـ«أل» أو مُضافًا إلى مصاحبها،[(٣)] وضميرًا مُفسَّرًا بتمييز على ما تقدّم[(٤)] من التفصيل. وسواء في ذلك ما وُضع على «فَعُلَ»، كقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾![(٥)] أو وُضع على «فَعَلَ» أو «فَعِلَ» ثمّ حُوّل، نحو: لَقَضُوَ[(٦)] الرجلُ فُلانٌ! وعَلُمَ الرجلُ زيدٌ!

وقوله:[(٧)]

مُسْجَلا

قال الشارح:[(٨)] أي: بلا قَيد. يقال: أسجلتُ الشيءَ، إذا أمكنتَ من الانتفاع به مُطلقًا.

فإن قلتَ: كيف قال: «مُسجلًا»، وبناء «فَعُلَ» من الثلاثيّ، لقصد المدح والذمّ، مشروط بأن يكون ممّا يُتعجّب منه بقياس؟ نصّ على ذلك ابن عصفور، وحكاه عن الأخفش. قلتُ: لعلّ قوله: «مُسجلًا» يعني به أنّ «فَعُلَ» المذكور يُجعل مثل «نِعمَ» مُطلقًا، أي: في جميع أحكامها. ويحتمل أن يكون قال: «مُسجلًا»، ليشمل الموضوعَ[(٩)] على «فَعُلَ»، والموضوع[(١٠)] على «فَعَلَ» أو «فَعِلَ».[(١١)]

فإن قلتَ: مُقتضَى كلامه أنّ معنى «فَعُلَ» المذكور، إذا قُصد به المدح، كمعنى «نِعمَ»، وإذا قُصد به الذمّ كمعنى «بئسَ»، وليسا سواء[(١٢)] لأنّ العرب لا تبني «فَعُلَ» المذكور، وتُضمّنه

---

(١) زاد في س: «مُسجَلا». وفعل أي: ما كان على وزنه. وذو الثلاثة: الفعل الثلاثي المجرد. وكنعم أي: مثله في الاستعمال. وفعل: مفعول به أول. والكاف: مفعول ثان مضاف إلى «نعم» على الحكاية. ومن: تتعلق بحال من فعل.
(٢) منصوب بـ «أن» مضمرة، والمصدر المؤول معطوف على بناء. ويجوز الرفع وعطف الجملة عليه. انظر الخزانة ٣: ٦٢٢ وإعراب الجمل ص٢٤٤ ـ ٢٤٥.
(٣) ط: صاحبها.
(٤) في شرح التبيين ٤٨٦ و٤٨٧. س: كما تقدم.
(٥) الآية ٥ من سورة الكهف. س: على فعل ككبرت كلمة.
(٦) لقضو أي: بلغ في حسن القضاء ما يدعو إلى التعجب. وفيما عدا الأصل: «قضو». وذكر ابن السراج عن الكسائي أن مثل هذا يقر على حاله: لقضى ولرمى ولغزا. الأصول ١: ١٣٦. وانظر شرح التسهيل ٣: ٢١ والارتشاف ٣: ٢٧.
(٧) مسجلا: مفعول مطلق نائب عن مصدر اجعل. وقد تنازع فيه الفعلان.
(٨) ص ٤٧٤.
(٩) ط: المصوغ.
(١٠) ط: والمصوغ.
(١١) انظر الإتحاف ٢: ١٧٦ ـ ١٧٧. ت: وفعِل.
(١٢) ت: بسواء.

معنى المدح أو الذمّ،[١] إلّا إذا أرادوا معنى التعجّب. نصّ على ذلك ابن عُصفور.[٢] فهو إذًا يدلّ على المدح أو الذمّ، وزيادة معنى التعجّب. قلتُ: لا نُسلّم أنّ مقتضى كلامه أنّ «فَعُلَ» المذكور بمعنى «نعمَ» و «بئسَ»، بل يكون قوله: «واجعَلْ فعُلا * كنِعمَ» يعني: في الحكم، لا في المعنى. ويؤيّده أنّه لم يذكر في النظم «بئسَ»، وليس كلّ فعل للمدح، فكيف يُجعل مثل «نعمَ» في المعنى؟ وقد ذكر في «التسهيل»[٣] أنّ «فَعُلَ» المذكور مُضمّن[٤] معنى التعجّب.

فإن قلتَ: في جعل «فَعُلَ» المذكور مثل «نِعمَ» في جميع أحكامها نظر، لأنّ من أحكامها أنّ فاعلها[٥] لا يكون إلّا مقرونًا بـ «أل»، أو مُضافًا إلى المقرون بها، أو مُضمرًا يُفسّره تمييز، إلّا ما ندر، و «فَعُلَ» المُشار إليه يكثر انجرار فاعله بالباء، واستغناؤه عن «أل»، وإضماره على وفق ما قبله، كما ذكر في «التسهيل»،[٦] بخلاف «نِعمَ».[٧] قلتُ: ذكر أبو الحسن الأخفش أنّ من العرب من يُجري «فَعُلَ» المذكور مُجرى «نِعمَ» و «بئسَ»، فيجعل فاعله كفاعلهما، رعيًا لما تضمّنه من معنى المدح أو الذمّ،[٨] ومنهم من لا يُجريه مُجراهما فلا يلزم إذ ذاك أن يكون فاعله كفاعل «نِعمَ» و «بئس» رعيًا لما فيه من معنى التعجّب. وظاهر هذا أنّهما لغتان.

تنبيه: مثّل في «شرح الكافية»[٩] و «شرح التسهيل»[١٠] بعَلُمَ الرجلُ! وذكر ابن عصفور أنّ العرب شذّت في ثلاثة ألفاظ، فلم تُحوّلها إلى «فَعُلَ»، بل استعملتها استعمال «نِعمَ»[١١] من غير تحويل، وهي: عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ!

وقوله:

٤٩٣ ـ ومِثلُ «نِعمَ» حَبَّذا،[١٢]

---

(١) ت ح: والذم.
(٢) كذا. وانظر الشرح الكبير ١:٦٠٨.
(٣) ص ١٢٨.
(٤) في الأصل و ت و ح: «مضمنًا». والنصب يناسب عبارة التسهيل، ويقتضي في عبارة المرادي تقدير خبر لـ «أن»، وهو بعيد.
(٥) في النسخ: المذكور بمعنى نعم وبئس في جميع أحكامهما نظر لأن من أحكامهما أن فاعلهما.
(٦) ص ١٢٨.
(٧) ح س: نعم وبئس.
(٨) في الأصل و س و ط: والذم.
(٩) ص ١١١٥.
(١٠) في ٣:٢١.
(١١) في النسخ: «نعم وبئس». وقيل: إن هذا الشذوذ هو لغة لبعض العرب. فما مثل به ابن مالك صحيح. حاشية الصبان ٣:٤٠. وفي الارتشاف ٣:٢٧ عن الكسائي ما نسب إلى ابن عصفور. وانظر الهمع ٢:٨٨.
(١٢) زاد في ح: «الفاعِلُ ذا». ومثل نعم أي: في المعنى والفعلية والمضي والجمود والنقل إلى الإنشاء. ومثل: خبر مقدم مضاف إلى «نعم» على الحكاية، وحبذا: في محل رفع مبتدأ على الحكاية.

يعني: أنّ «حبّذا» بمنزلة[١] «نِعمَ»، وفاعلِها في إفادة المدح.

فإن قلتَ: مُقتضى عبارته أنّ «حبّذا» بمجموعه[٢] مثل: «نِعمَ»، وليس كذلك. بل «حَبَّ» بمنزلة «نِعمَ» و «ذا» بمنزلة فاعل «نِعم». قلتُ: كأنّه قصد[٣] التنبيه على أنّ «حبّ» التي بمنزلة «نِعم» هي المقرونة[٤] بـ «ذا». فلذلك لم يقل: ومثلُ «نِعمَ» حَبّ.

فإن قلتَ: ليست «حبّذا» مثلَ «نِعمَ» كما ذكر، لأنّ «حبّذا» تُشعر مع دلالتها على المدح العامّ بأنّ الممدوح محبوب، وقريب من النفس، بخلاف «نِعمَ». قال في «شرح التسهيل»:[٥] والصحيح أنّ «حَبَّ» فِعل يُقصد به المحبّة والمدح، وجُعل[٦] فاعله «ذا» ليُدلّ[٧] على الحضور في القلب. قلتُ: إنّما جعلها مثلها في إفادة المدح العامّ، ولا ينافي ذلك إشعارها بما ذُكر.

وقوله:[٨]

الفاعِلُ «ذا»

هو ظاهر مذهب سيبويه، وهو المُختار. قال ابن خروف،[٩] بعد أن مثّل بـ «حبّذا زيد»: حَبّ: فِعل، وذا: فاعلها، وزيد: مبتدأ، وخبره: حبّذا. هذا قول سيبويه. وأخطأ عليه[١٠] من زعم غير ذلك.

وفي قوله: «الفاعلُ ذا» تعريض بالردّ على القائلين بتركيب «حبّ» مع «ذا»، ولهم مذهبانِ: **أحدهما**: أنّ التركيب أزال فاعليّة «ذا»، فصار[١١] مع «حَبّ»[١٢] اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء، وخبره ما بعده. وهو مذهب المُبرّد وابن السرّاج،[١٣] ووافقهما ابن عُصفور، ونسبه إلى سيبويه.[١٤] وأجاز بعضهم كون «حبّذا» خبرًا مُقدّمًا. **والآخر**: أنّ التركيب أزال اسميّة «ذا»،

---

(١) ح س: مثل.
(٢) ت: «مجموعة». س: بمجموعها.
(٣) زاد في ت: إلى.
(٤) ط: ح الذي هو بمنزلة نعم هو المقرون.
(٥) في ٣:٢٦.
(٦) ط: وجعله.
(٧) زاد فيما عدا الأصل: «بذلك». وانظر الأشموني ٣:٤٠.
(٨) الفاعل: مبتدأ. وذا: في محل رفع خبر على الحكاية.
(٩) ت: «ابن عصفور». قلت: الزاعم الذي يردّ عليه ابن خروف بعدُ هو ابن عصفور. انظر حاشية الصبان ٣:٤٠ وشرح الكافية الشافية ص١١١٧ ـ ١١١٨.
(١٠) أخطأ عليه: كذب عليه أو جار عليه.
(١١) زاد في ط: ذا.
(١٢) ح س: «أزال فعلية حب فصار مع ذا». وانظر التسهيل ص١٢٩.
(١٣) المقتضب ٢:١٤٣ والأصول ١:١١٤ ـ ١١٥.
(١٤) إنما نسبه إليه لما جاء في الكتاب ١:٣٠٢. ولكن سيبويه ذكر ذلك عن الخليل ممرّضًا. وانظر التصريح ٢:٩٩.

فصار مع «حبّ» فِعلاً فاعله المخصوصُ. وإليه ذهب قوم، منهم الأخفش. والصحيح القول بعدم التركيب، لأنّ فيه إقرار كلّ من اللفظين على ما كان عليه.[1]

وقوله:[2]

وإنْ تُـرِدْ ذَمًّـا فـقُـلْ: لا حَـبَّـذا

يعني: أنّه إذا أُريد الذمّ أُدخلتْ «لا» النافية لأنّ نفي المدح ذمّ.[3] قال في «التسهيل»[4] وتدخل عليها[5] «لا» فتحصل موافقة «بئس» معنًى. وقد تقدّم بيان ما يُشعر به «حبّذا»، ممّا لا يدلّ عليه «نعم» و «بئس».[6]

وقوله:[7]

٤٩٤ ـ وأوْلِ «ذا» المَخصُوصَ،

يعني: اجعل المخصوص بالمدح أو الذمّ[8] تابعًا لـ «ذا». ففُهم من ذلك أنّه لا يتقدّم. وهذا فرق بينه وبين «نِعم» و «بئس». فإنّ مخصوصهما لا يمتنع تقديمه. قال في «شرح التسهيل»:[9] أغفل أكثر النحويّين[10] التنبيه على امتناع تقديم المخصوص، في هذا الباب.

فإن قلتَ: ما سبب امتناعه؟ قلتُ: ذكر ابن بابِشاذ[11] أنّ سبب ذلك[12] خوف توهّم كون المراد من[13] «زيد حبّذا»: زيدٌ حَبَّ هذا. قال في «شرح التسهيل»:[14] وتوهُّم هذا بعيد. فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله. بل المنع من أجل إجراء «حبّذا» مُجرى المَثَل.

وقوله:[15]

---

(١) سقط: «المخصوص وإليه... ما كان عليه» من النسخ، وجاء في موضعه: زيد.

(٢) لا حبذا: في محل نصب مفعول به للفعل قل.

(٣) س: «لا النافية لنفي المدح». وفي الحاشية عن نسخة كما أثبتنا.

(٤) ص ١٢٩. ط: شرح التسهيل.

(٥) في التسهيل «عليهما»، يريد: حب وذا.

(٦) ط: نعم ولا بئس.

(٧) أول: أتبع. وذا: في محل نصب مفعول به أول. والمخصوص: مفعول ثان، أي: اجعل المخصوص واليًا ذا. وانظر حاشية الصبان ٣: ٤١.

(٨) ت: «والذم». ح: أو بالذم.

(٩) في ٣: ٢٧.

(١٠) في النسخ: كثير من النحويين.

(١١) أبو الحسن طاهر بن أحمد، نحوي مصري، توفي سنة ٤٦٩. البلغة ص١١٦. وانظر المقدمة المحسبة ٢: ٣٨٢ ـ ٣٨٥.

(١٢) ح: سببه.

(١٣) زاد في س: قولك.

(١٤) في ٣: ٢٧.

(١٥) أيًا: اسم استفهام خبر مقدم لكان. واسمها ضمير يعود على المخصوص. والجملة: حال منه.

أيًّا كانَ؟

يعني: أيَّ شيء كان المخصوص، مذكّرًا كان أو مؤنّثًا، مفردًا كان أو مُثنًّى أو مجموعًا. فتقول: حبَّذا زيدٌ، وحبَّذا الزيدانِ، وحبَّذا الزيدونَ، وحبَّذا هندٌ، وحبَّذا الهندانِ، وحبّذا الهنداتُ.

وقوله:[١]

لا تَعدِلْ بِـ «ذا»،

يعني: أنّ لفظ «ذا» لا يُغيّر في تأنيث ولا تثنية ولا جمع، فلا يقال: حبَّذِي هندٌ، ولا حبَّذانِ الزيدانِ، ولا حبَّ أُولاء الزيدونَ. واختُلف في علّة ذلك، فقيل: لأنّه جرى مجرى المَثَل، والأمثال لا تُغيّر. وإليه أشار، بقوله:[٢]

فهْوَ يُضاهِي المَثَلا

قال[٣] الفارسيّ: «ذا» جنسٌ شائع، فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل في «نِعم». يعني:[٤] إذا كان ضميرًا. وقال ابن كيسان: إنّما لم يختلف لأنّ الإشارة فيه أبدًا[٥] إلى مذكّر محذوف. والتقدير: حبّذا حسنُ زيدٍ.[٦] وكذلك باقي الأمثلة. ورُدّ بأنّه دعوى لا دليل عليها.

تنبيهات:[٧]

الأوّل: إنّما يُحتاج إلى الاعتذار عن مطابقته،[٨] على قول من جعل «ذا» فاعلاً. وأمّا على القول بالتركيب[٩] فلا يُحتاج إلى اعتذار.

الثاني: لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد «حبّذا»، وأجاز في «التسهيل»[١٠] أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف. وإنّما لم يذكر ذلك هنا استغناء

---

(١) في حاشية ح: «وبه»، يريد أنه يروى أيضًا: «لا تعدل به». وعدل: حاد ومال. وبه أي: عنه. والمراد: لا تغيره. وذا: في محل جر على الحكاية. والجملة: بدل من جملة أولِ ذا المخصوص، أو حال من المخاطب على مذهب الفراء.

(٢) هو: ضمير «ذا»، والمراد: التركيب المشتمل عليه. ويضاهي: يماثل في وجوب الاحتفاظ بلفظه.

(٣) ط: وقال.

(٤) سقطت من ت.

(٥) ت: أبدًا فيه.

(٦) سقطت من الأصل و ت. ط: والتقدير في حبذا هند حبذا حسن هند.

(٧) ط: تنبيهان.

(٨) ت: «عن مطابقة ذا». ط: عن عدم مطابقته.

(٩) ط: وأما على التركيب.

(١٠) ص ١٢٩.

بتقديم[١] الوجهين في مخصوص «نِعم». وقال ابن كَيسان: هو بدل من «ذا»، ورُدّ[٢] بلزومه. هذا على القول بأنّ «ذا» فاعل. وأمّا على القول بالتركيب فتقدّم إعرابه.

فإن قلتَ: إذا أُعرب المخصوص مبتدأ، والجملة قبله خبره،[٣] فما الرابط؟ قلتُ: الرابط الإشارة أو العموم، إذا قلنا: إنّ «ذا» أُريد به الجنس.

الثالث: بين مخصوص «حبّذا» ومخصوص[٤] «نِعمَ» فروق: **أوّلها**: أنّ مخصوص «حبّذا» لا يتقدّم، بخلاف مخصوص «نِعمَ». وقد سبق[٥] بيانه. **وثانيها**: أنّه لا تعمل فيه النواسخ، بخلاف مخصوص «نِعمَ». **وثالثها**: أنّ إعرابه خبرَ مبتدأ محذوف أسهل منه في باب «نِعمَ»، لأنّ ضعفه هناك نشأ[٦] من دخول نواسخ الابتداء عليه، وهي هنا لا تدخل.[٧] قاله في «شرح التسهيل».[٨] **ورابعها**: أنّه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده، نحو: حبَّذا رجلاً زيدٌ، وحبَّذا زيدٌ رجلاً. قال في «شرح التسهيل»[٨]: وكلاهما سهل يسير، واستعماله كثير. إلّا أنّ تقديم التمييز أولى وأكثر. انتهى. وذلك بخلاف مخصوص «نِعم».[٩] فإنّ تأخير التمييز عنه نادر، كما سبق.[١٠]

وقوله:

٤٩٥ ـ وما سِوَى «ذا» ارفَعْ بـ«حَبَّ»، أو فجُرْ بالبا،[١١]

يعني: أنّ «حبّ» قد تُفرد[١٢] عن «ذا» مع إرادة المدح، فيجيء فاعلها مرفوعًا، نحو: حَبَّ

(١) في النسخ: بتقدم.
(٢) وقيل: عطف بيان. ح س: وهو مردود.
(٣) في النسخ: خبر.
(٤) ح: وبين مخصوص.
(٥) في شرح البيت ٤٩٠. وفي النسخ: تقدم.
(٦) ت: جاء.
(٧) زاد في ح: عليه.
(٨) في ٣: ٢٧.
(٩) ح س: المخصوص بنعم.
(١٠) في شرح البيت ٤٨٧.
(١١) سقطت من ت و ط. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢: ١٧٧: «في إدخال العاطف على العاطف، من قوله: أو فجر، إشكال». قلت: الفاء زائدة لا عاطفة. فلا إشكال. تمرين الطلاب ص٧٨ وحاشية الصبان ٣: ٤٢. وسوى: غير. وحذفت الراء الثانية من «جرّ» للوقف، وهمزة «الباء» للتخفيف. وما: اسم موصول مفعول به تنازع فيه الفعلان. وسوى: خبر لمحذوف. والجملة صلة «ما». وذا: في محل جر على الحكاية. وحب: كذلك.
(١٢) في النسخ: تفرق.

زيدٌ، أو مجرورًا بباء زائدة، نحو: حَبَّ بزيدٍ. قال في «شرح التسهيل»:[١] وهذا الاستعمال جائز في كلّ ثلاثيّ مُضمّن معنى التعجّب.

وقوله:[٢]

ودُونَ «ذا»، انضِمامُ الحا كَثُرْ

يعني: كثر ضمّ الحاء، إذا أُفردت من[٣] «ذا»، فيقال: حُبَّ زيدٌ، بنقل حركة العين إلى الفاء. والفتحُ جائز. وبالوجهين يُنشد قوله:[٤]

* وحُبَّ بها مَقتُولةً، حِينَ تُقتَلُ *

وأمّا مع «ذا» فلا يجوز إلّا الفتح.

تنبيهات:[٥]

الأوّل: قوله: «كثر» لا يدلّ[٦] على أنّه أكثر من الفتح. وقال الشارح:[٧] وأكثر ما تجيء «حبّ» مع غير «ذا» مضمومةَ الحاء.[٨]

الثاني:[٩] قال في «شرح الكافية»:[١٠] وهذا التحويل[١١] مُطّرد في كلّ فعل[١٢] مقصود به المدح.[١٣] وقال في «التسهيل»:[١٤] وكذا[١٥] كلّ فعل حلقيّ الفاء، مرادًا[١٦] به مدح أو تعجّب.

---

(١) في ٣: ٤٨.

(٢) حذفت همزة «الحاء» للتخفيف. وأل: نائبة عن ضمير الغائبة. والتقدير: حائها. وكثر: شاع واشتهر ضمها في الكلام. ودون حال من «ها» المقدرة بدل «أل»، ومضافة إلى «ذا» على الحكاية. وانضمام: مبتدأ خبره جملة كثر.

(٣) ت ح: «أفردت عن». س: أفردت حب من.

(٤) عجز بيت للأخطل، صدره في ح:

فقُلتُ: اقتُلُوها عَنكُمُ، بِمِزاجِها

ديوانه ص٤ والعيني ٤: ٢٦ والخزانة ٤: ١٢٢. يذكر الخمرة. واقتلوها: أزيلوا حدتها. والمزاج: الخلط بالماء.

(٥) سقطت من ط، وجعل التنبيه الأول ثانيًا والثاني أولاً في النسخ، وكرر التنبيه الأول في الأصل بعد الثاني سهوًا.

(٦) ط: فإن قلت قوله لا يدل.

(٧) ص ٤٧٦. ت: قال الشارح.

(٨) في النسخ: وأكثر ما يجيء حب مع غير ذا مضموم الحاء.

(٩) ط: قلت.

(١٠) ص ١١٩. وانظر الإتحاف ٢: ١٧٧.

(١١) التحويل: نقل حركة العين إلى الفاء.

(١٢) زاد في حاشيتي ت و س: «على فَعُلَ»، وهو في شرح الكافية.

(١٣) ت ح: «يتصور به المدح». س: يقصد به المدح.

(١٤) ص ١٢٩.

(١٥) ح: وكذلك.

(١٦) ت س: مراد.

«أفعَلُ» التفضيل

[شروط صياغته]

٤٩٦ ـ صُغْ، مِن مَصُوغٍ مِنهُ لِلتَّعَجُّبِ، «أفعَلَ» لِلتَّفضِيلِ، وائبَ اللَّذْ أُبِي[1]

سوّت العرب بين «أفعلِ» التفضيل وفعل[2] التعجّب، فيما يُصاغان منه، لما بينهما من المناسبة.[3] فما جاز صوغ[4] فعل التعجّب منه جاز صوغ «أفعلِ» التفضيل منه، وما لا يجوز صوغ فعل التعجّب منه، لفقد بعض الشروط، لا يجوز صوغ «أفعلِ» التفضيل منه.[5] ولهذا قال: «ائبَ اللَّذْ أُبِي».

واعلم أن ما شذّ في التعجّب، لكونه من غير فِعل أو من فِعل لم يستوف[6] الشروط، جاز استعماله في التفضيل محكومًا بشذوذه. وكذلك ما شذّ في التفضيل جاز استعماله في التعجّب محكومًا بشذوذه أيضًا. فتقول: ما أَلَصَّه وأَلصِصْ به! وإن كان من غير فِعل، لقولهم:[7] «هو[8] أَلَصُّ من شِظاظٍ».[9]

٤٩٧ ـ وما بِهِ، إلَى تَعَجُّبٍ، وُصِلْ لِمانِعٍ، بِهِ إلَى التَّفضِيلِ صِلْ[10]

---

(١) أفعل التفضيل يقال له: اسم التفضيل. وهو مشتق يدل على زيادة صفة في صاحبها على غيره. وصغ: اصنع على هيئة. ومصوغ منه أي: مصدر فعل مصوغ منه. وأفعل أي: موازنه. وائب: امنع. واللذ: الذي. وأبي: منع في التعجب. ومنه: في محل رفع نائب فاعل لمصوغ. وللتعجب: متعلقان به. وأفعل: مفعول به لصغ. وللتفضيل: متعلقان بصغ. واللذ: مفعول به لائب.

(٢) ت: وأفعل.

(٣) ط: التناسب.

(٤) س: فما صيغ.

(٥) سقط: «وما لا يجوز... منه» من النسخ. وانظر شرح الأبيات ٤٧٨ ـ ٤٨٠.

(٦) ط: ولم يستوف.

(٧) س ط: كقولهم.

(٨) شظاظ: لص مشهور كان في الجاهلية وصلب في الإسلام. التاج (شظظ) ومجمع الأمثال ٢:٢٥٧ والمستقصى ١:٣٢٨. وفي النسخ: «هذا». وفي الأفعال لابن القطاع ٣:١٤١: «لَصَصتُ الشيء لصًا: فعلته في سَتر. ومنه اللص». فالفعل مسموع.

(٩) وزاد في س و ط: وقوله.

(١٠) ح: «المانع فيه». ووصل: أدرك وحصل. وبه الثاني أي: بمثله. وما: اسم موصول مبتدأ سدّت مسدّ خبره جملة: صل. وصلته جملة: به وصل. وبه: في محل رفع نائب فاعل مقدم للفعل وصل. وجائز تقديمهما اختيارًا ولا سيما في الحصر =

يعني: أنّه يُتوصّل إلى التفضيل، فيما لا يجوز بناء «أفعلَ» من لفظه، بمثل ما يُتوصّل[١] به إلى التعجّب، من «أشدّ»، وما جرى مجراه. ولكن «أشدّ» في التعجّب فِعل، وهنا اسم، ويُنصب هنا مصدر الفعل المتوصَّل إليه تمييزًا، فتقول: زيدٌ أشَدُّ استخراجًا من عمرٍو، ونحوَ ذلك.[٢]

[دخوله على مِن]

٤٩٨ ـ و «أفعَلَ» التَّفضِيلِ صِلْهُ، أبَدا تَقدِيرًا، أو لَفظًا بـ «مِن»، إنْ جُرِّدا[٣]

«أفعل» التفضيل مُجرّد ومُضاف ومُعرّف[٤] بـ «أل». فالمجرّد يلزم اقترانه بـ «من» جارّة للمفضول لفظًا، نحو: زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو، أو تقديرًا نحو:[٥] ﴿والآخِرةُ خَيرٌ وأبَقى﴾. وأمّا المُضاف والمُعرّف بـ «أل» فيمتنع اقتران «مِن» بهما.

تنبيهات:

الأوّل: اختُلف في معنى «من» المصاحبةِ لـ «أفعلِ» التفضيل، فذهب المبرّد ومن وافقه إلى أنّها لابتداء الغاية، وذهب سيبويه إلى أنّها لابتداء الغاية أيضًا، وأشار إلى أنّها مع ذلك تُفيد معنى التبعيض،[٦] فقال في[٧] «هو أفضلُ من زيدٍ»: فُضِّلَ[٨] على بعض ولم يُعَمّ. وذهب في «شرح[٩] التسهيل» إلى أنّها لمعنى[١٠] المُجاوزة. فإن قال القائل:[١١] «زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو» فكأنّه[١٢] قال: جاوزَ زيدٌ عمرًا في الفضلِ. قال: ولو كان الابتداء مقصودًا لجاز أن تقع بعدها «إلى». قال: ويُبطل كونَها للتبعيض أمران: **أحدهما**: عدم صلاحية «بعض» موضعَها.

= لعدم التباس الجملة الفعلية بالاسمية، ولأن العرب يتوسعون في شبه الجملة ما لا يتوسعون في غيرها. وكذلك حكم الظرف في النيابة. انظر ص٢٧٣ والصبان ٣:٤٤ والمغني ص٧٧٣ ـ ٧٧٥ والبيتين ٨٣٥ و٨٨٠. وإلى واللام: تتعلقان بوصل، والباء وإلى: بالفعل صل. وفي العجز ثلاث أشباه جمل متوالية.

(١) ط: ما توصل. (٢) زاد في س و ط: وقوله.

(٣) صله: اقرنه واجعل صلته. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وتقديرًا أو لفظًا أي: مقدرة أو ملفوظة. وجرد أي: خلا من «أل» والإضافة. وأفعل: مفعول به لفعل محذوف يفسره صل. وجملة صله: تفسيرية. وتقديرًا: حال مقدمة من «من». ومن: في محل جر على الحكاية. وبمن: متعلقان بالفعل صل.

(٤) س: مجرد أو مضاف أو معرف.

(٥) الآية ١٧ من سورة الأعلى.

(٦) ت: «تفيد معنى التفضيل». س: «تفيد التبعيض». قلت: الصحيح أن «من» لابتداء غاية التفضيل. انظر شرح قواعد الإعراب ص والمورد النحوي الكبير ص٢٤.

(٧) الكتاب ٢:٣٠٧. وفي النقل تصرف. ح: فيه. (٨) ط: فضله.

(٩) في ٣:١٣٤ ـ ١٣٦. (١٠) ح س: بمعنى.

(١١) ت: «فالقائل». ح س ط: فإن القائل.

(١٢) فيما عدا الأصل: كأنه.

والآخر: صلاحية[١] كون المجرور بها عامًّا، نحو: اللهُ أعظمُ مِن كلِّ عظيمٍ.

وأقول: الظاهر كونها لابتداء الغاية، ولا تُفيد معنى التبعيض، كقول المُبرّد، وما ردّ به المصنّف من أنّ الابتداء لو كان مقصودًا لجاز أن تقع بعدها «إلى» قد ردّ به ابن ولّاد[٢] قبله، وليس بلازم لأنّ الانتهاء قد يُترك الإخبار به لكونه لا يُعلم، أو لكونه لا يُقصد الإخبار به، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل، إذ لا يقف السامع على محلّ الانتهاء.

الثاني: إذا وقع «أفعلُ» التفضيل خبرًا كثر حذف «مِن» ومجرورها بعده، نحو:[٣] ﴿ذَٰلِكُم أَقسَطُ عِندَ اللهِ﴾. وإن لم يكن خبرًا قلّ الحذف،[٤] كالحال والصفة.[٥]

الثالث: قوله: «صِلَهُ» يقتضي أنّه لا يُفصل بين «أفعل» وبين «مِن». وليس على إطلاقه، بل يجوز الفصل بينهما بمعمول[٦] «أفعلَ». وقد فُصل بينهما بـ «لو» وما اتّصل بها، كقوله:[٧]

ولَفُوكِ أطيَبُ، لَو بَذَلتِ لَنا، ... مِن ماءِ مَوهَبةٍ، على خَمرِ

ولا يجوز بغير ذلك.

الرابع: إذا بُني «أفعلُ» التفضيل ممّا يتعدّى بـ «مِن» جاز الجمع بينها وبين[٨] الداخلة على المفضول، مُقدّمةً أو مؤخّرة، نحو: زيدٌ أقربُ من عمرٍو من كلّ خيرٍ، أو أقربُ[٩] من كلّ خيرٍ من عمرٍو.

---

(١) سقطت من النسخ.

(٢) أبو العباس أحمد بن محمد، نحوي هو وأبوه وجده، توفي سنة ٣٣٢. البلغة ص٦١ ـ ٦٢.

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة. س: «ذلك». وروي أن الفرزدق أنشد:

إنّ الَّذِي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنا ... بَيتًا، دَعائِمُهُ أعَزُّ وأطوَلُ

فقيل له: أعز وأطول من ماذا؟ فراح يتفكر، فوافق ذلك قول المؤذن في الأذان: الله أكبر. فرفع الفرزدق رأسه وقال: أكبر من ماذا؟ معجم الأدباء ١: ٩٠. يريد أنه على حذف «من» والمفضول. وفي الاستفهامين هنا تأخير المجرور، وهو خلاف ما جاء في البيت ٥٠٢.

(٤) زاد في ح: بعده.

(٥) نحو: ظننته حاتمًا فبدا أجودَ، وكانوا على الموت أصبر، وأنت عالم لكن أباك أعلم. ومما أصله الخبر: حسبتك أعلم. ويكثر في العطف: «يَعلَمُ السِّرَّ وأخفَى» و «أنا أكثرُ مِنكَ مالاً وأعزُّ نَفَرًا». وأجاز البصريون ذلك مع الفاعل واسم «إنّ». الارتشاف ٣: ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٦) أي: ما كان فاعلاً له أو نائب فاعل، وما تعلق به من منصوبات ومجرورات.

(٧) العيني ٤: ٥٤. والموهبة: نقرة في الجبل. وعلى خمر أي: معها. وفي التهذيب واللسان والتاج (وهب): «إنْ بذلت». وهو مستدرك على ما ينص به المرادي بعد البيت. ويرد عليه أيضًا الفصل بالنداء. الهمع ٢: ١٠٤ وحاشية الصبان ٣: ٤٦ والارتشاف ٣: ٢٣٠. وقد يكون مع النداء إن أو لو أو إذا.

(٨) زاد في ح: من.

(٩) ح ط: وأقرب.

الخامس: قد تقدّم أنّ المُضاف والمُعرّف بـ «أل» يمتنع اقترانهما بـ «مِن» المذكورة. فأمّا قوله:[1]

نَحنُ، بِغَرسِ الوَدِيّ، أعلَمُنا مِنّا، بِرَكضِ الجِيادِ في السَّدَفِ

فإنّه أراد «أعلمُ مِنّا»، فأضاف ناويًا اطّراحَ المُضاف إليه،[2] كما تدخل[3] الألف واللام في بعض الأمكنة، ويُنوى سقوطها. قاله[4] في «شرح التسهيل».[5] وأمّا قول الأعشى:[6]

* ولَستَ بالأكثَرِ، مِنهُم، حَصًى *

فأُوّل على ثلاثة أوجه: **أحدها**: أنّ «أل» زائدة. **والثاني**: أنّها[7] مُتعلّقة بـ «أكثرَ» مُقدّرًا، مدلولاً عليه بالموجود. **والثالث**: أنّها[7] للتبيين، لا لابتداء الغاية، كأنه قال: ولستَ بالأكثر، من بينهم.

[مطابقته للمنعوت]

وقوله:[8]

٤٩٩ ـ وإنْ لِمَنكُورٍ يُضَفْ، أو جُرِّدا،[9]

قد تقدّم أنّ «أفعلَ» التفضيل مُجرّد أو مُعرّف بـ «أل» أو مضاف.[10] فأمّا المُجرّد فيلزم الإفرادَ

---

(١) سعد القرقرة. العيني ٤:٥٥ وشرح أبيات المغني ٦:٣٣٦ وديوان قيس بن الخطيم ص١٧٠. والودي: صغار النخل. وفي حاشية س: السدف أي: الظلمة.

(٢) قال أبو عبيد البكري: «قوله: أعلمنا لغة معروفة أي: أعلم منا. وهي لغة يمانية». فصل المقال ص٢١١. وعلى هذا يكون «منا» في البيت تفسيرًا أو توكيدًا لفظيًا. وقد أورد البكري شاهدًا آخر على ذلك. وجعل ابن جني «نا» توكيدًا للضمير «نحن» المستتر في «أعلم».

(٣) في النسخ: توصل. (٤) س: قال.

(٥) في ٣:٥٨.

(٦) صدر بيت عجزه في س:

وإنّما العِزّةُ لِلكاثِرِ

ديوانه ص١٠٦ والخصائص ١:١٨٥ و٣:٢٣٤ والعيني ٤:٣٨ والخزانة ٣:٤٨٩ وشرح التسهيل ٣:٥٨. والحصى: العدد. والكاثر: من يغلب في المكاثرة. وفي حاشية ط: أن البيت من الرجز. والصواب أنه من السريع.

(٧) أنها أي: أن «من». (٨) سقطت من ت و ح.

(٩) زاد في س وحاشية ت:

أُلزِمَ تَذكِيرًا، وأن يُوَحَّدا

وسقط: «أو جردا» من ط. ولمنكور أي: إلى اسم نكرة. وجرد: كان مجردًا من «أل» والإضافة. وألزم: وجب فيه. ويوحد: يكون مفردًا وإن فضل مثنى أو جمعًا والمراد عدم المطابقة. والضمير المستتر في الأفعال الأربعة لأفعل التفضيل. والمنكور: متعلقان بفعل محذوف، وجملة يضف: تفسيرية. وتذكيرًا: مفعول ثان. والأول صار ضمير نائب الفاعل. والمصدر المؤول معطوف على «تذكيرًا». وكون فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا نادر في الكلام.

(١٠) ت ح ط: «ومعرف بأل ومضاف». وانظر أول شرح البيت المتقدم.

والتذكير، فتقول: زيدٌ أفضلُ[١]، والزيدانِ أفضلُ[١]، والزيدونَ أفضلُ[١]. وكذلك في المؤنث.[٢] وأمّا المُعرّف بـ «أل» فتلزم فيه المُطابقة،[٣] فتقول: زيدٌ الأفضلُ،[٤] والزيدانِ الأفضلانِ، والزيدونَ الأفضلونَ، أو الأفاضلُ،[٥] وهندٌ الفُضلَى، والهندانِ الفُضلَيانِ، والهنداتُ الفُضلَياتُ، أو الفُضَلُ.[٦]

وأمّا المُضاف فنوعان: مُضاف إلى نكرة، ومُضاف إلى معرفة. فالمُضاف إلى نكرة،[٧] كالمجرّد، يلزم الإفراد والتذكير، فتقول: زيدٌ أفضلُ رجلٍ، والزيدانِ أفضلُ رجلينِ، والزيدونَ أفضلُ رجالٍ. وكذلك في المؤنّث. والمُضاف إلى معرفة[٨] ثلاثة أقسام: قسم تُقصد[٩] زيادته على ما أُضيف إليه، وقسم تُقصد به زيادة مُطلقة، وقسم يُؤوّل بما لا تفضيل فيه، من اسم فاعل[١٠] أو صفة.

فالأوّل يُنوى فيه، معنى «مِن». وفيه قولان: **أحدهما**: أنّه يلزم الإفراد والتذكير كالمُجرّد. وهو مذهب ابن السرّاج ومن وافقه. **والثاني**: أنّه يجوز الأمران فيه،[١١] المُطابقة لشَبهه بالمُعرّف بـ «أل»، وعدم المُطابقة، لشَبهه بالمُجرّد لنيّة معنى «مِن». وإليه ذهب المصنّف،[١٢] واستدلّ بقوله عليه السلام:[١٣] «ألا أُخبِرُكُم بأحَبِّكُم إلَيَّ، وأقرَبِكُم مِنّي مَجالِسَ، يَومَ القِيامةِ؟ أحاسِنُكُم أخلاقًا»،[١٤] فأفرد «أحبّ» و «أقرب»، وجمع «أحسن». قال المصنّف: ومعنى «مِن» مُراد في الثلاثة.

وجعل الزمخشريّ:[١٥] «أحاسنكم» من القسم الثاني الذي قُصد به زيادة مُطلقة. فلذلك

(١) زاد في النسخ: منك.
(٢) في النسخ: «وهند أفضل منك، والهندان أفضل منك، والهندات أفضل منك» بدلاً من: «وكذلك في المؤنث».
(٣) ط: «فيلزم فيه المطابقة». وفي النسخ: فيثنى ويجمع ويؤنث.
(٤) سقط هذا المثال مع الواو من ت و س.
(٥) ت س: والأفاضل.
(٦) س: والفضل. ط: أو الفُضَل.
(٧) ت ح: النكرة.
(٨) س: المعرفة.
(٩) ط: يقصد به.
(١٠) في النسخ: اسم الفاعل.
(١١) ط: فيه الأمران.
(١٢) شرح التسهيل ٣:٥٩.
(١٣) ط: عليه الصلاة والسلام.
(١٤) مسند أحمد ٢:٣٦٩ و٤:١٩٣ وسنن الترمذي ٦:٢٢٣ والفائق والنهاية واللسان والتاج (وطأ). وزاد في س: الموطؤون أكنافًا.
(١٥) شرح المفصل ٣:٧.

جُمع بخلاف «أحبّ» و «أقرب»، فإنّهما ممّا نُوي فيه[١] معنى «مِن». فلذلك أُفردا.[٢]

والثاني والثالث لا يُنوى فيهما معنى «مِن»، وتلزمهما المُطابقة لشَبهِهما بالمُعرّف بـ «أل» في الإخلاء عن[٣] لفظ «مِن» ومعناها. وممّا يحتملهما قولهم:[٤] «الأشجّ والناقصُ أعدَلا بَني مَروانَ». وإضافة هذين النوعين لمُجرّد التخصيص، كما يُضاف ما لا تفضيل فيه. ولذلك جازت إضافة «أفعلَ» فيهما إلى ما ليس هو بعضه، بخلاف المنويّ فيه معنى «مِن» فإنّه لا يكون إلّا بعض ما أُضيف إليه. فلذلك يجوز «يوسفُ أحسنُ إخوتِه»، إن قُصد «الأحسنُ من بينهم» أو قُصد «حَسَنُهم»، ويمتنع إن قصد: أحسنُ منهم.[٥]

تنبيـه: قد يرد[٦] «أفعل» التفضيل مُجرّدًا، عاريًا[٧] عن معنى التفضيل، كقوله تعالى:[٨] ﴿هُوَ أَعلَمُ بِكُم﴾. وأجاز المُبرّد استعمال «أفعلِ» التفضيل مُؤوّلاً بما لا تفضيل فيه، قياسًا. قال في «التسهيل»:[٩] والأصحّ قصره على السماع.

وحكى ابن الأنباريّ، عن أبي عُبيدة،[١٠] القولَ بورود «أفعلِ» التفضيل مُؤوّلاً بما لا تفضيل فيه. قال:[١١] ولم يُسلّم له النحويّون هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلو «أفعلُ»[١٢] من التفضيل. وتأوّلوا ما استدلّ به. وقال[١٣] في «شرح التسهيل»:[١٤] والذي سُمع منه فالمشهور فيه التزام

---

(١) ت ح ط: فيهما.

(٢) ت ح: «أفرد»، ط: أفردهما.

(٣) في النسخ: من.

(٤) الإتحاف ٢:١٧٩. والأشج: عمر بن عبدالعزيز، كان في رأسه شجة. والناقص: يزيد بن الوليد بن عبدالملك، كان ينقص أرزاق الجند. ط: الناقص والأشج.

(٥) في حاشية ت عن ابن دريد أنه لا يجوز: «زيد أفضل إخوته»، لأن «أفعل» لا يضاف إلا إلى ما هو داخل فيه، وزيد ليس من إخوته. والصحيح أن يقال: «زيد أفضل بني أبيه»، لأن زيدًا واحد من بني أبيه. ومثل ذلك في حاشية س عن ابن الفخار، مع بيان أن في المثال الأول تناقضًا، لأن إضافة «أفضل» تعني أن زيدًا من إخوته، وإضافة «إخوة» إلى ضمير «زيد» تعني أنه ليس منهم، ومع ردّ استشكال أن يكون في المثال الثاني زيد أفضل من كل واحد من بني أبيه، فهو أفضل من نفسه. ذلك لأن هذا المثال يقتضي فاضلًا ومفضولاً. فهو الفاضل والإخوة مفضولون، والمعنى أنه واحدهم وهو الأفضل فيهم. أي: هو أفضل من كل واحد منهم. وانظر شرح الكافية الشافية ص١١٣٨.

(٦) ت: قد ورد.

(٧) س: خاليًا.

(٨) الآية ٣٢ من سورة النجم.

(٩) ص ١٣٤.

(١٠) معمر بن المثنى التيمي البصري، لغوي أديب راو. توفي سنة ٢٠٨. البلغة ص٢٢٤. ط: أبو عبيد.

(١١) سقطت من ط.

(١٢) ط: أفعل التفضيل.

(١٣) سقطت الواو مما عدا الأصل.

(١٤) في ٣:٦٠ ـ ٦١.

الإفراد والتذكير. وقد يُجمع، إذا كان ما هو له جمعًا، كقوله:[١]

إذا غابَ عَنكُم أسوَدُ العَينِ كُنتُمُ   كِراماً، وأنتُم ما أقامَ ألائمُ

قال: وإذا صحّ[٢] جمع «أفعلَ» العاري، لتجرّده من معنى التفضيل، جاز أن يؤنّث، فيكون قول ابن هانئ:[٣]

* كأنّ صُغرَى وكُبرَى، مِن فَواقِعِها *

صحيحًا.

إذا[٤] تقرّر ما ذكرناه[٥] فاعلم أنّ الناظم أشار إلى حكم المُجرّد والمُضاف إلى النكرة،[٦] بقوله:

وإنْ لِمَنكُورٍ يُضَفْ، أو جُرِّدا   البيتَ[٧]

وإلى المُعرّف بـ «أل»، بقوله:[٨]

٥٠٠ ـ وتِلوُ «ألْ» طِبقٌ،

وإلى المُضاف إلى المعرفة، بقوله:

وما لِمَعرِفَهْ   أُضِيفَ ذُو وَجهَينِ،[٩]

ولمّا كان مُراده القسم الذي يُنوى فيه «مِن» قيّده بقوله:[١٠]

---

(١) الفرزدق. سمط اللآلي ص٤٣٠ والعيني ٤:٥٧ والخزانة ٣:٥٠٠. وأسود العين: جبل. يريد: أنتم لئام أبدًا، لأن الجبل لا يغيب.

(٢) في النسخ: «والصحيح إذا صح». وسقطت «قال» من س. وانظر شرح التسهيل.

(٣) هو أبو نواس. وعجز البيت في حاشية ح:

حَصباءُ دُرٍّ، علَى أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ

ديوانه ص٢٤٣ والعيني ٤:٥٣. والفواقع: جمع فاقعة. وهي الصفراء الخالصة الصفرة. ت س: «فقاقعها». وهو جمع فقاعة. وهي النفاخة تعلو الخمرة. والحصباء: الحصى. وسقط: «من فواقعها صحيحًا» من ط.

(٤) في النسخ: فإذا.

(٥) س: ما ذكرته.

(٦) في النسخ: إلى نكرة.

(٧) في ط عجز البيت كله.

(٨) التلو: التالي. والمراد ما اتصل بأل. والطبق أي: المطابق لما قبله. وتلو: مبتدأ مضاف إلى «أل».

(٩) زاد في س:

عَن ذِي مَعرِفَهْ

واللام: بمعنى إلى. والوجهان: المطابقة وعدمها. وذو المعرفة: العلم. وما: مبتدأ خبره ذو. وهو اسم موصول صلته جملة أضيف. ولمعرفة: متعلقان بأضيف. وعن: بصفة محذوفة لوجهين أي: حاصلين.

(١٠) الإشارة إلى جواز الوجهين. ونويت معنى من أي: قصدت بأفعل التفضيل المعنى الحاصل مع «من». وذا: اسم إشارة مبتدأ خبره محذوف تقديره: الحكم. وإذا: تتعلق بحال محذوفة من الخبر. ومعنى: مضاف إلى «من» على الحكاية.

٥٠١ ـ هٰذا إذا نَوَيتَ مَعنَى «مِنْ»،

وقوله:

وإنْ لَم تَنوِ،[1]

شمل[2] القسمين الأخيرين، من أقسام المُضاف إلى المعرفة، لأنّ حكمهما واحد. وذلك واضح. والله أعلم.[3]

تنبيه: «أفعلُ» التفضيل بمعنى «بعض» إن أُضيف إلى معرفة، وبمعنى «كلّ» إذا[4] أُضيف إلى نكرة. ولهذا[5] يقال: أفضلُ الرجلينِ زيدٌ، وأفضلُ رجلينِ الزيدانِ.[6]

[تقدم مِن عليه]

٥٠٢ ـ وإن تَكُنْ، بتِلوِ «مِن»، مُستَفهِما فلَهُما كُنْ، أبَدًا، مُقَدِّما[7]

لا يخلو المجرور بـ «مِن»، بعد «أفعلَ»، من أن يكون اسم استفهام، أو مُضافًا إليه، أو غيرَهما.

فإن كان اسم استفهام، أو مضافًا إليه، وجب تقديمه نحو: مِن أيِّ الناسِ أنتَ أكرمُ؟ ومِن غُلامِ أيِّهم أنتَ أجملُ؟[8] لأنّ الاستفهام له صدر الكلام.[9] ذكر هذه المسألة الفارسيّ في

---

(١) زاد في س وحاشية ت:

فَهوَ طِبقُ ما بِهِ قُرِنْ

الطبق: المطابق والموافق. ولم تنو أي: معنى «من». وما به قرن أي: ما فضّل بأفعل. والضمير «هو» لأفعل مبتدأ خبره طبق. وما: اسم موصول مضاف إليه صلته جملة: به قرن.

(٢) ط: يشمل. (٣) الجملة ليست في ط.

(٤) ت ط: إن.

(٥) سقط: «وذلك واضح... ولهذا» من النسخ، ثم ألحق بحاشية ت.

(٦) زاد في س و ط: وقوله.

(٧) التلو: التالي. ولهما أي: مِن والمجرور بها. وكن مقدمًا أي: قدمهما على «أفعل». والباء: تتعلق بـ «مستفهمًا»، وتلو: مضاف إلى «من» على الحكاية. ولهما: متعلقان بـ «مقدمًا»، وكذلك: أبدًا. واقترن جواب الشرط بالفاء للسببين: كونه فعل أمر، وتقدم معمول خبره عليه.

(٨) في التمثيل بهذين خلاف. يرى بعض المتأخرين وجوب تقديم «أنت» على الجار وما بعده، لئلا يفصل بين «أفعل» و «من» وهما كالمتضايفين بالمبتدأ الأجنبي لكونه غير معمول للخبر، ولأن تقديم «أنت» لا يخل بصدارة الاستفهام، إذ هي له بالنسبة إلى عامله فقط. ويعتذر هؤلاء للناظم في البيت ٥٠٣ بالضرورة لعدم التقديم، وللشراح بمجاراتهم الناظم. وآخرون يرون أن تأخير «أنت» واجب لامتناع تقديم أحد أركان جملة اسم الاستفهام عليه، ولأن التقديم فيه محذوران: إخلال بصدارة الاستفهام، وعمل عامل ضعيف هو «أفعل» فيما قبله... ويؤيدهم أن الناظم مثّل في شرح التسهيل ٣: ٥٤ وشرح الكافية الشافية ص١١٣٤ بتأخير المبتدأ في النثر. وقد جعلتُ في التعليق على البيت ٥٠٢ التقديم على «أفعل» لأشمل قول الطرفين، وإن كان الظاهر مع أصحاب تأخير المبتدأ. انظر التصريح ويس ٢: ١٠٣ والأشموني والصبان ٣: ٥٢ والخضري ٢: ٤٩.

(٩) ط: له الصدر.

«التذكرة».[١] قال المُصنّف: «وهي من المسائل المغفول عنها».[٢] قال الشيخ أبو حيّان: وينبغي أن يُنبَّه على أنّه يَسبق أيضًا ما «أفعلُ» خبر له،[٣] كما مثّل.[٤] ولم يذكر هنا المُضاف إلى اسم الاستفهام لوضوحه، ومثّل اسم الاستفهام بقوله:[٥]

مِمَّن أنتَ خَيرٌ؟

وإن كان المجرور غيرهما فالأصل تأخيره. وقد نبّه على أنّه قد ندر التقديم، بقوله:[٦]

ولَـــدَى إخـبـارٍ الـتَّـقـديـمُ، نَـزْرًا، وُجِـدا

وقد ورد في ذلك أبيات، منها قوله:[٧]

* أو مــا زَوَّدَتْ مِــنــهُ أطــيَــبُ *

[رفعه الظاهر]

وقوله:[٨]

٥٠٤ ـ ورَفـعُـهُ الـظّـاهِـرَ نَـزرٌ،

اعلم أنّ «أفعلَ» التفضيل يرفع الضمير. وأمّا الظاهر ففي رفعه به[٩] لغتان:

---

(١) شرح الكافية الشافية ص١١٣٤ وشرح التسهيل ٣: ٥٤ والارتشاف ٣: ٢٢٩ ـ ٢٣٠. وقد منع الفارسي نفسه هذه المسألة في المسائل الحلبيات ص١٧٧، لضعف «أفعل» عن العمل فيما تقدمه. قال أبو حيان: وإذ وقع فيه الخلاف من الفارسي فينبغي المنع حتى يسمع مثل هذا التركيب عن العرب، وإن كان القياس يقتضي جوازه. الارتشاف ٣: ٢٣٠. وانظر شرح المفصل ٢: ٦٠ ـ ٦١ وتعليقنا على التنبيه الثاني من شرح البيت ٤٩٨.

(٢) عنها: في محل رفع نائب فاعل للمفعول.

(٣) ح: «أيضًا على ما هو أفعل خبر له». س: «أيضًا على ما أفعل خبر له». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني أنه، كما وجب تقديمه على «أفعل» التفضيل، كذلك يجب تقديمه على المبتدأ الذي «أفعل» خبر عنه. قلت: وعلى العامل في «أفعل» أيضًا، نحو: ممن كان زيد أفضل، وممن ظننت زيدًا أفضل؟ وانظر: الارتشاف ٣: ٢٢٩.

(٤) يريد المثال في البيت ٥٠٣.

(٥) أسقط المرادي أول البيت. وهو في الألفية:

٥٠٣ ـ كَمِثلِ:

والكاف: حرف جر زائد. ومثل: مجرور لفظًا مرفوع محلًا خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية.

(٦) ط: «نزرًا وردا». ولدى أي: عند. والإخبار: غير الاستفهام. والنزر: النادر. ووجد: وقع وحصل. ولدى: ظرف لوجد. والتقديم: مبتدأ خبره جملة وجد. ونزرًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر وجد. وجائز تقديم معمول الفعل الخبري على المبتدأ.

(٧) قسيم بيت للفرزدق تتمته:

فـقـالَتْ لَنـا: أهـلاً وسَـهـلاً، وزَوَّدَتْ جَـنَـى الـنَّـحـلِ،

ديوانه ص٣٢ والعيني ٤: ٤٣. وفيما عدا الأصل: «بل ما زوّدت»، وأو هنا بمعنى: بل. وجنى النحل: العسل، كناية عن حسن لقائها. وتقديم نحو «منه» عند الجمهور ضرورة. وقيل: يجوز أن يعلقا بزودت، أي: من حسن لقائها، فلا شاهد فيه. قلت: بل يجوز في النثر إذا أردت الحصر نحو: بل أنت مني أفقه، وزيد منك أحفظ.

(٨) سقطت من النسخ. والظاهر أي: الاسم الظاهر. والنزر: النادر. والظاهر: مفعول به للمصدر المبتدأ رفع. ونزر: خبره.

(٩) ح: «إياه». وسقطت من س.

إحداهما: أنّه يرفع الظاهر مُطلقًا، فتقول: مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه.[١] حكاه سيبويه. وإليه أشار[٢] بقوله: «ورفعُه الظاهرَ نزرٌ».

والأُخرى: وهي لغة جمهور العرب: أنّه لا يرفع الظاهر، إلّا إذا أُوليَ[٣] نفيًا، وكان مرفوعه مُفضَّلًا على نفسه باعتبارين،[٤] نحو: ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِه الكحلُ منهُ في عينِ زيدٍ. ففي[٥] هذه الصورة ونحوها يرفع الظاهر، عند جميع العرب.

وعلّة ذلك أنّ «أفعلَ» التفضيل إنّما قُصر عن رفع الظاهر، لأنّه ليس له فِعل بمعناه، وفي هذا المثال ونحوه يصحّ أن يقع موقعه فعل بمعناه، فتقول: ما رأيتُ رجلًا يحسنُ في عينِه الكحلُ كحُسنِه في عينِ زيدٍ.

وإلى هذا أشار، بقوله:[٦]

ومَـتَـى عـاقَـبَ فِـعـلًا فـكَـثِـيـرًا ثَـبَـتـا

وأيضًا فلو لم يُجعل المرفوع فاعلًا لوجب كونه مبتدأ،[٧] فيلزم الفصل بين «أفعل» و «مِن» بأجنبيّ. ثمّ مثّل، بقوله:[٨]

٥٠٥ ـ كلَن تَرَى، في النّاسِ، مِن رَفِيقِ أولَى بِـهِ الـفَـضـلُ، مِـنَ الـصِّـدِّيـقِ

والأصل: أولى به الفضلُ منه بالصّديق. فاختصر.[٩]

---

(١) الكتاب ١: ٢٣٢.

(٢) س: «وإليه الإشارة». ط: وأشار إليها.

(٣) فيما عدا الأصل: ولي.

(٤) الاعتباران مختلفان. فالكحل مثلًا فاضل باعتبار كونه في عين زيد، وهو مفضول باعتبار كونه في عين غير زيد. وسقط: «وكان مرفوعه... باعتبارين» من النسخ.

(٥) في النسخ: وفي.

(٦) في قوله: «عاقب فعلًا» قلب للتركيب. والمراد: عاقبه فعل أي: صح أن يعقبه ويحل محله. وثبت: جاء ثابتًا صحيحًا. ومتى: اسم شرط ظرف لثبت. وكثيرًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر ثبت. واقترن جواب الشرط بالفاء، مع أنه فعل ماض صالح بدونها، لتقدم معموله عليه.

(٧) يكون خبره «أحسنُ» بالرفع مقدمًا عليه.

(٨) ترى: تعلم. والرفيق: الصاحب. وأولى أي: أقرب وأحق وأجدر. والفضل: الإحسان. والصديق هو أبو بكر، رضي الله عنه. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. ومن: زائدة. ورفيق: مفعول به أول. وأولى: مفعول به ثان. والفضل: فاعله. وقيل: في «أولى» شذوذ، لأنه لا فعل له بمعناه ليعاقبه في التركيب. ولذلك قال الناظم: «عاقب فعلًا» ولم ينو قلب التركيب، لئلا يعترض أحد على هذا المثال. الصبان ٣: ٥٥. والظاهر أن «أولى» من مصدر ولَى زيد الشيء يليه إذا دنا منه وقرب. فلا شذوذ ولا إشكال.

(٩) أي: حذف الضمير وأدخل «من» على صاحبه ظاهرًا. وقد تدخل على ما فضل فيه نحو: ما رأيت خطيبًا أفصحَ في لسانه الكلام من كلام لسان زيد، أو على صاحب ما فضل فيه بحذف مضاف نحو: ما رأيت خطيبًا أفصح في لسانه الكلام من لسان زيد، أو بحذف مضافين نحو: ما رأيت خطيبًا أفصح في لسانه الكلام من زيد. ويجوز أن يقدم على اسم التفضيل =

تنبيهـان:

الأوّل: قال في «شرح التسهيل»:(١) لم يرد هذا الكلام المتضمّن ارتفاعَ الظاهر بـ «أفعل»، إلّا بعد نفي. ولا بأس باستعماله بعد نهي، أو استفهامٍ فيه معنى النفي، كقولك:(٢) لا يكن غيرُك أحبَّ إليه الخيرُ(٣) منهُ إليكَ، وهل في الناسِ رجلٌ أحقُّ بِهِ الحمدُ منه بمحسنٍ لا يَمنُّ؟

الثاني: لا ينصب «أفعل» التفضيل مفعولاً به.(٤) وما أوهم ذلك يُؤوّل.(٥) فإن أُوّل «أفعلُ» بما لا تفضيل(٦) فيه جاز، على رأي، أن ينصبه. ويحتمل أن يكون منه قوله، تعالى: ﴿اللهُ أَعلَمُ حَيثُ يَجعَلُ رِسالاتِهِ﴾.(٧)

= ما فضل فيه نحو: ما رأيت كيد محمد أسرعَ فيها القلمُ، وأن تدخل «من» على صاحب الفضل نحو: ما أحد أحسنَ به الجميلُ من زيد. والأصل فيه: ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد: فحذف مضافان والباء.

(١) في ٣: ٦٨.

(٢) س: كقوله.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: أن «الخير» نائب فاعل، لأن «أحب» مصوغ من مصدر «أُحِبّ» المبني للمجهول، والخير لا يكون إلا محبوبًا. قلت: يحتمل «الحمد» في المثال التالي نيابة الفاعل، لأنه يقال: حَقّ وحُقّ.

(٤) قيل: على هذا أجمع النحاة. وغلّط ذلك ابن الذكي محمد بن مسعود في كتابه «البديع» بدليل السماع. وهو لا يعمل في المفعول معه، ويعمل في سائر المنصوبات بالأفعال التامة اللازمة والمتعدية.

(٥) ح س: تأول.

(٦) ت: «الفعل بلا تفضيل». ط: أفعل التفضيل بما لا تفضيل.

(٧) الآية ١٢٤ من سورة الأعراف. س: «رسالته». وهي قراءة ابن كثير وحفص. والأولى قراءة سائر العشرة. النشر ٢: ٢٦٢. وعندي أن «أفعل» التفضيل صالح للعمل في المفعول به، إذا كان من فعل متعد، لأن «أحفظ» مثلاً معناه: أكثر حفظًا. وهو متضمن معنى المصدر المتعدي، واللام في معموله نحو: زيد أوعى لعلم وأبذل للمعروف، هي زائدة للتقوية. وقد يتعدى إلى اثنين إن كان فعله كذلك، نحو: هو أكسى للفقراء الثيابَ. وقد يتعدى إلى جملة، نحو قول مرداس ابن حصن:

وأقولَ، لِلَتِي نَبَذَتْ بَنِيها وقد رأتِ السَّوابِقَ: لا تُراعِي

ولا حاجة إلى تقدير فعل محذوف في هذا، وفي نحو قول العباس بن مرداس:

أكَرَّ، وأحمَى لِلحَقِيقةِ مِنهُمُ، وأضرَبَ، مِنّا بالسُّيوفِ، القَوانِسا

انظر شرح التسهيل ٣: ٦٨ ـ ٦٩ والارتشاف ٣: ٢٣٥ وإعراب الجمل ص١٦٦ والتصريح ١: ٣٣٩.

النعت

[أقسام التابع]

٥٠٦ ـ يَتبَعُ، في الإعرابِ، الَاسماءَ الأُوَلْ   نـعـتٌ، وتَـوكِيـدٌ وعَـطـفٌ، وبَـدَلْ(١)

التابع هو: المُشارك ما قبله(٢) في إعرابه الحاصلِ والمُتجدِّدِ، غيرَ خبر. فخرج بالحاصل والمُتجدّد خبرُ المبتدأ، والمفعولُ الثاني،(٣) وحالُ المنصوب، ونحوُ ذلك.(٤) ولكن يَرِد عليه «حامِضٌ» ونحوه،(٥) من قولك: هذا حلوٌ حامِضٌ.(٦) فخرج بزيادة «غير خبر».

والتابع: جنس يشمل خمسة أنواع، وهي: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل. ودليل الحصر الاستقراء.(٧)

فإن قلتَ: كيف قال: «يتبعُ في الإعرابِ الَاسماءَ(٨)»، وبعضُ التوابع قد يتبع غير الاسم؟ قلتُ: لا دليل في كلامه على اختصاصها بالأسماء. وسنبيّن(٩) أنّ التوكيد اللفظيّ والبدل وعطف النسق يتبع غير الاسم.

فإن قلتَ: ما معنى قوله: «الأُوَل»؟ قلتُ: فيه إشارة إلى وجوب تقديم المتبوع على

---

(١) في حاشية س بيت فيه رتب التوابع في الكلام:
إذا اجتـمَـعَـتْ فـالنَّـعتَ قَدِّمْ، بِهِ الـتَـحَـقْ   بَـيـانٌ وتَـوكِـيـدٌ، وجـا بَـدَلٌ، نَـسَـقْ
وانظر الهمع ٢: ١١٥ وما يلي في آخر شرح البيت ٥٠٦. ويتبع: يلحق ويماثل. وحذفت همزة «الأسماء» ونقلت حركتها إلى اللام. والأول: المتقدمة، صفة للأسماء جمع أولى. ونعت: فاعل مؤخر. وفي البيت ضربان من التوابع: النعت والعطف.

(٢) س: لما قبله.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: لأن الخبر والمفعول الثاني إذا دخل عليهما فعل ناقص لا يتبعان ما قبلهما.

(٤) سقط «ونحو ذلك» من س.

(٥) أي مثل: هذا كاتب شاعر.

(٦) في حاشية س: لأنه يشاركه في الإعراب المتجدد، ونحو: رأيت رمانًا حلوًا حامضًا، ونظرت إلى رمان حلو حامض، وهذا زيد كاتبًا شاعرًا، وأظنه كاتبًا شاعرًا، ومررت بزيد الكاتب الشاعر.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: «لأن التابع إما أن يكون بواسطة حرف أوْ لا. الأول عطف النسق، والثاني إما أن يكون وصفًا أوْ لا. الأول النعت، والثاني عطف بيان أو بدل». قلت: ذكر أربعة وغفل عن الخامس. انظر التوضيح ٢: ١٠٨.

(٨) زاد في النسخ: الأول.

(٩) ح: «وسيتبين». ط: وسيبين.

التابع.[1] وأجاز صاحب «البديع» تقديم الصفة على الموصوف، إذا كانت لاثنين أو جماعة، وقد تقدّم أحد الموصوفينَ. تقول: قامَ زيدٌ العاقلانِ وعمرٌو. ومنه قول الشاعر:[2]

* أبَى ذاكَ عَمِّي، الأكرَمانِ، وخالِيا *

وأجاز الكوفيّون تقديم المعطوف، بأربعة شروط: **الأوّل**: أن يكون بالواو. وقال هشام:[3] تقديم الفاء[4] و «ثمّ» و «أو» و «لا» جيّد.[5] **الثاني**: ألّا يُؤدّي إلى وقوع حرف العطف صدرًا.[6] **الثالث**: ألا يُؤدّي إلى مُباشرة حرف العطف عاملًا غير مُتصرّف، فلا يجوز: إنّ وزيدًا عمرًا ذاهبانِ. **الرابع**: ألّا يكون المعطوف مخفوضًا.[7] ولا يجوز ذلك عند البصريّين، إلّا في الشعر بشروطه.

تنبيهان:

الأوّل: اختُلف في العامل في التابع.[8] فمذهب[9] الجمهور أنّ العامل فيه هو العامل في المتبوع، إلّا البدلَ. فالجمهور على أنّ العامل فيه مقدّر. وذهب قوم، منهم المبرّد، إلى أنّ العامل فيه هو العامل[10] في المُبدل منه. واختاره المُصنّف. وهو ظاهر مذهب سيبويه.[11]

---

(1) سقط: «على التابع» من ت.

(2) عجز بيت صدره:

ولَسْتُ مُقِرًّا، لِلرِّجالِ، ظُلامةً

العيني ٤: ٧٣ والارتشاف ٢: ٦٠٠ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٨٩. والمقر: المثبت برضا. والظلامة: التظلم. وأبى: أنكر ومنع.

(3) ط: ابن هشام.

(4) س: الواو والفاء.

(5) في حاشية ت عن التواتي عن المكي أمثلة لتقديم المعطوف المرفوع، وأن تقديم المنصوب لا يحسن، وتقديم المجرور لم يجزه أحد.

(6) ت: «مصدّرًا». وفي الحاشية: نحو: وعمرو زيد قائمان.

(7) فوقها في ت عن التواتي: نحو: مررت وزيد بعمرو.

(8) زاد في النسخ مع خلاف يسير: «فأما النعت والتوكيد وعطف البيان فمن النحويين من ذهب إلى أن العامل فيها هو بنفسه العامل في المتبوع، وأنه ينصب عليهما انصبابة واحدة. ونص صاحب البسيط على أنه مذهب الجمهور في النعت. ونسب إلى سيبويه. وذهب الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي، وأكثر المحققين، إلى أن العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه. وهو الصحيح. وأما البدل فقيل: هو على نية تكرار العامل». وهذه الزيادة تخل بما سيرد في العبارة التالية. ولذلك سقط بعض التالية من النسخ. وانظر الأشموني ٣: ٥٨ والتصريح ٢: ١٠٨ والهمع ٢: ١١٥.

(9) في النسخ: ومذهب.

(10) سقط: «في المتبوع... هو العامل» من النسخ.

(11) زاد في ح و س مع خلاف يسير: «وأما عطف النسق ففيه ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أن حرف العطف هو العامل. **والثاني**: أنه مضمر بعد حرف العطف. **والثالث**: أنه العامل في المعطوف عليه وبواسطة الحرف. وهو الصحيح». وفي التصريح ٢: ١٠٨ أن الثالث هو مذهب الجمهور. قلت: ولذلك أسقط المرادي هذه الزيادة والتي قبلها، واختصر التنبيه الأول =

الثاني: لم يتعرّض هنا لبيان رُتب التوابع، وقال[١] في «التسهيل»:[٢] «ويُبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت، ثمّ بعطف البيان، ثمّ بالتوكيد، ثمّ بالبدل، ثمّ بالنسق». وأجاز بعضهم تقديم التوكيد[٣] على الصفة. نقله صاحب «البديع».[٤]

٥٠٧ ـ فالنَّعتُ تابِعٌ، مُتِمٌّ ما سَبَقْ بِوَسمِهِ، أو وَسمِ ما بِهِ اعتَلَقْ[٥]

قوله «تابع» جنس يشمل الخمسة، وقوله «متمٌّ ما سَبقْ» مُخرج للبدل والنسق،[٦] وقوله «بوسمِهِ أو وسم ما بِهِ اعتَلَقْ» مُخرج لعطف البيان والتوكيد. وذلك أنّهما شاركا النعت في إتمام ما سبق، لأنّ الثلاثة تكمل دلالته، وترفع اشتراكه واحتماله. إلّا أنّ النعت يُوصِل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو متعلّقه،[٧] والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك.

فإن قلتَ: إنّما يشمل قوله: «متمٌّ ما سَبَقْ» ما جيء به، من المنعوت، لتوضيح وتخصيص.[٨] وأمّا ما جيء به[٩] لمدح أو ذمّ أو توكيد أو ترحّم فلا.[١٠] قلتُ: لمّا كان أصل النعت أن يُؤتى به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه.[١١]

[المطابقة للمنعوت]

٥٠٨ ـ ولْيُعطَ، في التَّعريفِ والتَّنكِيرِ، ما لِما تَلا، كامرُرْ بِقَومٍ كُرَما[١٢]

= كما أثبتنا. وإذا كان للاسم عدة نعوت رتبت من الأعم فالعام فالخاص فالأخص، نحو: لبيد شاعر عربي مخضرم جاهلي إسلامي مضري عامري كلابي.

(١) سقطت الواو من س.

(٢) ص ١٧٣. وفي حاشية ت عن التواتي: مثاله: مررت بعمرو الفاضل أبي حفص نفسه أخيه وزيد.

(٣) ح س ط: التأكيد.

(٤) كتاب في النحو لابن الذكي محمود بن مسعود الغزني المتوفى سنة ٤٢١. وقد خالف فيه أقوال النحاة كثيرًا. بغية الوعاة ١: ٢٤٥ والمغني ص٢٣٦. وزاد في س و ط: وقوله.

(٥) في حاشية س عن الفاكهي أقسام النعت الثلاثة: الحقيقي والمجازي والسببي، مع بيان أحكامها، وذكر الأمثلة. والنعت: الوصف في عرف النحاة. ويقال له: الصفة. وهي مصادر بمعنى أسماء الفاعلين، لأن النعت معناه: الناعت، والوصف: الواصف. وكذلك الصفة. والمتم: المكمل بالإيضاح أو التخصيص. وسبق: تقدم. والوسم: الدلالة على معنى في الموصوف. واعتلق به: تعلق به سببيًا. ومتم: نعت لتابع. وما: اسم موصول مفعول به لمتم. وبوسم: متعلقان بمتم. وما: اسم موصول مضاف إليه.

(٦) س: «للبدل وعطف النسق». ط: البدل والنسق.

(٧) أي: ما تعلق به سببيًا.

(٨) س: للتوضيح والتخصيص.

(٩) سقطت من ط.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: أن المراد هو مجيء النعت للمدح والذم والتوكيد والترحم بعد المعارف فقط. وانظر: التوضيح ٢: ١٠٨ ـ ١٠٩.

(١١) انظر الإتحاف ٢: ١٨٢. وزاد في س و ط: وقوله.

(١٢) ليعط أي: يجب أن يعطى النعت. وفي: بمعنى «من» لبيان الجنس. والواو بمعنى أو: وتلا أي: تبعه. وحذفت همزة «كرماء» للتخفيف. وفي: تتعلق بحال من «ما» الأولى المفعول الثاني. والمفعول الأول صار ضمير نائب الفاعل. ولما: متعلقان بفعل صلة «ما» الأولى. وتلا: جملة صلة «ما» الثانية. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية.

تجب[١] تبعيّة النعت للمنعوت، في الإعراب والتعريف والتنكير، فتُنعت المعرفة بالمعرفة نحو: امرزْ بالقومِ الكرماءِ، والنكرة بالنكرة نحو: «امرُر بقوم كُرما».[٢] ولا تُنعت المعرفة بالنكرة، ولا النكرةَ بالمعرفة، لأنّ في النكرة إبهامًا وفي المعرفةِ إيضاحًا، فتدافعا.

تنبيهـات:

الأوّل: لم يتعرّض هنا لمُوافقة النعت للمنعوت في الإعراب، استغناء بقوله أوّلاً «يَتبعُ في الإعرابِ».[٣]

الثاني: استثنى الشارح[٤] من المعارف المُعرّفَ بلام الجنس. قال: فإنه لقرب مسافته[٥] من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة. ولذلك تسمع[٦] النحويّين يقولون في قوله:[٧]

ولَقَـد أمُـرُّ عـلَى الـلَّئِيـمِ، يَسُـبُّـنِـي   فـأعِـفُ، ثُـمَّ أقُـولُ: لا يَـعـنِـيـنِـي

: إنّ «يسبّني» صفة لا حال، لأنّ المعنى: ولقد أمرّ على لئيم من اللئام. ومثله[٨] قوله، تعالى:[٩] ﴿وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيلُ نَسلَخُ مِنهُ النَّهارَ﴾، وقولُهم: ما ينبغي للرجلِ مِثلِكَ أو خيرٍ منكَ أن يفعلَ كذا. انتهى.

قلتُ: أمّا نعته بالجملة فقد نصّ عليه في «التسهيل»[١٠] وغيره، وسيأتي. وأمّا قولهم:[١١] «ما يحسنُ بالرجلِ خيرٍ منكَ» فمذهب الخليل في هذا المثال الحكم بتعريف النعت والمنعوت، على نيّة «أل» مع «خير»، ومذهب الأخفش الحكم بتنكيرهما،[١٢] على زيادة «أل» في «الرجل». قال المُصنّف:[١٣] وعندي أنّ أسهل ممّا ذهبا إليه الحكم بالبدليّة، وتقرير التابع والمتبوع على ظاهرهما.

---

(١) ت س ط: «يجب».
(٢) ط: كرماء.
(٣) في البيت ٥٠٦.
(٤) ص ٤٩١ ـ ٤٩٢.
(٥) المسافة: الفرق. يريد: قرب الدلالة النحوية. وهي هنا عدم التعيين لشيء من الأفراد. وفي النسخ: مشابهته.
(٦) ت: سمع.
(٧) شمر بن عمرو الحنفي. الأصمعيات ص١٣٧ والعيني ٤: ٥٨ والخزانة ١: ١٧٣. وفي حاشية ت عن التواتي: قوله: «يسبني» يعني: هذا خاص، لأن تقديره: سابّي. وسابّ خاصّ.
(٨) في النسخ: ومنه.
(٩) الآية ٣٧ من سورة يسٓ.
(١٠) ص ١٦٧.
(١١) غيّر المرادي لفظ المثال الذي أورده قبل عن الشارح. وانظر الكتاب ١: ٢٢٤.
(١٢) في النسخ: ومذهب الأخفش تنكيرهما.
(١٣) شرح التسهيل ١: ٢٦١.

الثالث: ما ذكر، من وجوب تبعيّة النعت للمنعوت في التعريف والتنكير، هو مذهب جمهور النحويّين. وأجاز الأخفش نعت النكرة، إذا اختصّت، بالمعرفة. وجعل «الأولَيان» صفة «آخران»(١) في قوله تعالى:(٢) ﴿فآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما مِنَ الَّذِينَ استَحَقَّ عَلَيهِمُ الأَولَيانِ﴾. وأجاز بعض النحويّين نعت المعرفة بالنكرة، وأجازه ابن الطراوة، بشرط كون الوصف خاصًّا بذلك الموصوف، كقول النابغة:(٣)

* في أنيابِها السُّمُّ ناقِعُ *

والصحيح مذهب الجمهور، وما أوهم خلافَه مؤوّل.

الرابع: لا يمتنع النعت(٤) بالأخصّ في النكرات، نحو: رجلٌ فصيحٌ، وغلامٌ يافعٌ.(٥) وأمّا في(٦) المعارف فلا يكون النعت أخصّ(٧) عند البصريّين، بل مُساويًا أو أعمّ. قيل: وسبب ذلك أنّ الاختصاص مُؤثَّر،(٨) فوجب لذلك أن يُبدأ بالأخصّ،(٩) ليقع الاكتفاء به. فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلّا المُساوي. وقال الشلوبين والفرّاء: يُنعت الأعمّ بالأخصّ. قال(١٠) المصنّف: وهو الصحيح.(١١) وقال بعض المتأخّرين: تُوصف كلّ معرفة بكلّ معرفة، كما تُوصف كلّ نكرة بكلّ نكرة.(١٢)

---

(١) ح: «الآخران». س: «لآخران». وانظر الارتشاف ٢: ٥٨٠.

(٢) الآية ١٠٧ من سورة المائدة. وفي حاشية ت عن التواتي: يحتمل أن يكون «الأوليان» مبتدأ و«آخران» خبر. ولا دليل حينئذ فيه.

(٣) قسيم بيت، تتمته في حاشية ح:

أبيتُ كأنّي ساوَرَتني ضَئيلةٌ مِنَ الرُّقشِ،

ديوانه ص٥١ والعيني ٤: ٧٣. وساور: واثب. والضئيلة: الحية الدقيقة الجسم. والرقش: جمع رقشاء. وهي ذات نقط سود وبيض. والناقع: البالغ القاتل. ح: كقول الشاعر وهو النابغة.

(٤) في النسخ: الوصف.

(٥) في حاشية س: أيفع الغلام: راهق الحلم. فاليافع أخص من الغلام.

(٦) سقطت من ح. وانظر الإتحاف ٢: ١٨٣.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: مررت برجل صاحبك، ومررت برجل هذا.

(٨) فوقها في ت عن التواتي: يعني: مقدّم.

(٩) في حاشية س: هذا في المعارف غير العلم، كالمعرف بـ «أل» الجنسية والحضورية. فيكتفى بالثاني منعوتًا.

(١٠) ت ح: وقال.

(١١) في حاشية س: قال في شرح التسهيل: وحكي عنهم: «مررت بالرجل أخيك» على النعت. وهذا مثال نعت الأعم بالأخص. انظر شرح التسهيل ٣: ٣٠٨. قلت: بل هو مثال البدل. وجعله نعتاً يقتضي أن الإضافة لفظية.

(١٢) زاد في س و ط: وقوله.

٥٠٩ ـ وهْوَ، لَدَى التَّوحِيدِ والتَّذكِيرِ أو سِواهُما، كالفِعلِ، فاقفُ ما قَفَوا[١]

يعني: أنّ النعت إن رفع ضمير المنعوت طابقه، في الإفراد والتذكير وأضدادهما، سواء كان معناه له أو لسببيّه،[٢] نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ، أو حسنِ الوجهِ.[٣] فإن[٤] رفَع سببيَّه[٥] أُفرد مُطلقًا، لرفعه[٦] الظاهر، ووافق في التذكير والتأنيث مرفوعه لا متبوعه، نحو: مررتُ برجلينِ حسنةٍ جاريتُهما.[٧] فحكم النعت، في ذلك، كحكم الفعل الواقع موقعَه. وهذا معنى قوله: «كالفِعل».

فإن قلتَ: كيف سوّى بينه وبين الفعل، وهو مُخالفه[٨] في أمرين: **أحدهما**: أنّ الوصف يجوز تكسيره، مُسندًا إلى السببيّ المجموع، نحو: مررتُ برجلٍ كرام غلمانُه.[٩] **والثاني**: أنّ الوصف الرافع لضمير[١٠] المنعوت قد يُعامل معاملة الرافع للسببيّ،[١١] إذا كان معناه له.[١٢] فيقال: مررتُ برجلٍ حسنةِ العينُ،[١٣] كما يقال: حسنةٍ[١٤] عينُه. حكى ذلك الفرّاء، ولا يكون ذلك في الفعل؟ قلتُ:

أمّا الأوّل فظاهر وروده على النظم.[١٥] وقد ذكر في «التسهيل»[١٦] أنّ الجمع في ذلك أولى من الإفراد. ونصّ على ذلك سيبويه في بعض نسخ «الكتاب».[١٧] وهو مذهب المبرّد. وقيل:

---

(١) لدى التوحيد أي: في حالة الإفراد. وسواهما: غيرهما وهو التثنية والجمع والتأنيث. واقف ما قفوا أي: اتبع في الكلام ما اتبع العرب واستخدموه في كلامهم. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الواو عليها. وهو: مبتدأ خبره الكاف. ولدى: ظرف يتعلق بحال محذوفة عن هو. وما: اسم موصول مفعول به لاقف.

(٢) السببي هنا: ما له علاقة سببية بالموصوف. وفي النسخ: أو لسببه.

(٣) في حاشية س: الوصف هنا لما قبله. إلا أنه حول الإسناد لما بعده لقصد المبالغة والمدح. فهو من الإسناد المجازي مبالغة في المدح.

(٤) فيما عدا الأصل: وإن.

(٥) في النسخ: سببه.

(٦) ط: كرفعه.

(٧) أقحم في حاشية س ما جعل المثال ثلاثة: مررت برجل حسنة جاريته، وبرجلين حسنة جاريتهما، وبرجال حسنة جاريتهم.

(٨) في النسخ: يخالفه.

(٩) في حاشية ت: «ولا يقال في الفعل: كرموا غلمانه»، يريد: في غير لغة أكلوني البراغيث.

(١٠) في النسخ: ضمير.

(١١) في النسخ: السببي.

(١٢) أي: معنى الوصف للسببي.

(١٣) في حاشية ت أن الضمير مستتر في «حسنة» يعود على الرجل. ط: حسنةِ العينِ.

(١٤) في الأشموني وس ط: حسنت.

(١٥) في النسخ: الناظم.

(١٦) ص ١٤٠.

(١٧) في ١: ٢٣٧.

الإفراد أحسن. ونُسب إلى الجمهور. وفصّل بعضهم، فقال: الجمع أولى أن يُتبع[(١)] جمعًا، والمُفرد[(٢)] أولى أن يُتبع[(١)] مفردًا أو مُثنًى. وأمّا الثاني فهو وجه ضعيف. ومذهب كثير، منهم الجرميّ، منعُه.[(٣)]

تنبيهان:

الأوّل: يجوز تثنيةُ الوصف الرافع للسببيّ، وجمعُه جمعَ المذكّر السالمَ على لغة طيّئ. فتقول: مررتُ برجلينِ حسنينِ غلاماهما،[(٤)] وبرجالٍ حسنِينَ غلمانُهم. وقد يُفهم ذلك من قوله: «كالفِعل» أي: على اللغتين.

الثاني: ما ذكر، من مُطابقه النعت للمنعوت، مشروط بألّا يمنع مانع منها، كما في «جريح» ونحوه و «أفعَلَ مِن».[(٥)]

[النعت بالمفرد والجملة]

٥١٠ ـ وانعَتْ بِمُشتَقٍّ، كَصَعبٍ، ودَرِبْ وشِبهِهِ، كَذا وذِي، والـمُنتَسِبْ[(٦)]

المنعوت به قسمان: مفرد وجملة. فالجملة ستأتي،[(٧)] والمفرد قسمان: مُشتقّ، وشِبهه. قال في «شرح الكافية»:[(٨)] والمراد بالمُشتق هنا ما كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو أحد أمثلة المُبالغة، أو صفة مُشبّهة باسم الفاعل، أو «أفعل» تفضيل. وكل ذلك معروف ممّا سبق[(٩)] ذكره، ويجمعها كلّها أن يقال:[(١٠)] المشتقّ الموصوف به: ما دلّ على فاعل أو مفعول به مُتضمّنًا[(١١)] معنى فِعلٍ وحروفَه. انتهى. وإذا كان هذا مُراده بالمشتقّ لم يَرِد[(١٢)] عليه أسماء

(١) فيما عدا الأصل: إن تبع.
(٢) في النسخ: والإفراد.
(٣) ح س: وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه.
(٤) ح: غلامهما.
(٥) في حاشية ت عن التواتي بيان ما يمتنع في الوصف بجريح وأفعل من. وزاد في س و ط: وقوله.
(٦) المشتق: ما دل على حدث وصاحبه. والدرب: المعتاد للأشياء الخبير بها. ط: «ذرب». والذرب: الحاد. وشبهه أي: الشبيه بالمشتق في المعنى من الجوامد. والمنتسب: الاسم المنسوب. والكاف في الشطرين: في محل جر صفة. وشبه: معطوف على مشتق.
(٧) في شرح البيت ٥١١. وإذا نعت بمفرد وجملة فالقياس تقديم المفرد. وقد ورد خلاف ذلك في النثر والشعر. أما النعت بشبه الجملة، كما يسميه بعض النحاة، فقياسه بعد المفرد لأنه منه وشبه الجملة متعلقة بمشتق هو النعت. انظر إعراب الجمل ص٢٩٣ ـ ٢٩٩ و٣١٤ ـ ٣٢١. والصفة الموطئة تكون اسم ذات خالص الذاتية، لأنه موصوف بمشتق. نحو: لا ماءَ ماءً بارداً. انظر شرح المفصل ١: ١٠٩ ـ ١١٠.
(٨) ص ١١٥٧ ـ ١١٥٨.
(٩) يريد أبواب هذه المشتقات. ت ح: بما سبق.
(١٠) في النسخ: أن تقول.
(١١) ط: مضمنًا.
(١٢) في النسخ: لم ترد.

الزمان والمكان والآلة.(١) ولا مُشاحّة(٢) في الاصطلاح.

والمُراد بشبه المشتقّ ما أُقيم مَقامه، من الأسماء العارية من الاشتقاق. وهو(٣) قسمان: مُطّرد، وغير مُطّرد.

فالمُطّرد ضربان: **أحدهما**: جار مجرى المشتقّ أبدًا. **والآخر**: جار مجراه، في حال دون حال. فالجاري أبدًا كـ «ذي»(٤) بمعنى صاحب، وأسماء النسب المقصود.(٥) والجاري(٦) في حال دون حال كأسماء الإشارة غير المكانيّة، و «ذو» الموصولة وفروعها، وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل.(٧) وذهب الكوفيّون، واتّبعهم(٨) السهيليّ، إلى أنّ أسماء الإشارة لا يُنعت بها، لجمودها.

وغير المُطّرد: المصدر،(٩) والعدد،(١٠) والقائم بمُسمّاه معنًى مُلازم(١١) يُنزّله منزلة المُشتقّ كأسد. وللمصدر مزيّة عليهما، وسيأتي.(١٢)

ثمّ ذكر الجملة، فقال:(١٣)

٥١١ ـ ونَعَتُوا، بِجُملةٍ، مُنكَّرا

الجملة مُؤوّلة بمُفرد نكرة.(١٤) فلذلك لا يُنعت بها إلّا نكرة. قال في «التسهيل»:(١٥) أو مُعرّف بـ «أل» الجنسيّة. وقال في «الشرح»: لأنّه معرفة في اللفظ، ونكرة في المعنى. وفي

(١) في حاشية ت عن التواتي: كمضرب ومجلس وسوط ومخيط....
(٢) المشاحة: المنازعة.
(٣) ط: وهي.
(٤) في الأصل: «كذا». ومثله في ت ثم صوب كما أثبتنا.
(٥) س: «المقصود بها». وفي حاشية ت عن التواتي عن شيخه، وفي حاشية س أن هذا احتراز من غير المقصود كمَهري وقُمري، لأنه كان منسوبًا ثم نقل إلى اسم جنس. انظر حاشية يس ٢:١١١.
(٦) منه: غير وسوى وكل والكاف وحسب ودون وأيّ. تصريف الأسماء والأفعال ص١٢٥ و١٨١ وشرح التسهيل ٣:٣١٤ ـ ٣١٦. وفي حاشية ت عن التواتي: لأنه يكون مبتدأ ويكون خبرًا ويكون فاعلًا ويكون نعتًا، بخلاف المشتق الوصفي.
(٧) ح: «بهمز وصل». وفوقها في ت عن التواتي: كالذي والتي وفروعهما.
(٨) فيما عدا الأصل: وتبعهم.
(٩) ح: المصدري.
(١٠) فوقها في ت عن التواتي: مثاله: مررت برجال مائة.
(١١) في النسخ: لازم.
(١٢) في شرح البيت ٥١٣.
(١٣) في حاشية س بيان النعت بالمفرد والجملة وأحكامه مع الأمثلة. ونعتوا أي: العرب. والمنكر: النكرة.
(١٤) كذا. والجملة قد تؤول بمعرفة. انظر إعراب الجمل ص١٦١.
(١٥) ص ١٦٧ وشرحه ٣:٣١٠ ـ ٣١١. وزاد في ح: منعوتها نكرة.

«الارتشاف»:[(١)] ولا يُنعت بها المُعرّف بـ «أل» الجنسيّة،[(٢)] خلافًا لمن أجاز ذلك.

ثمّ أشار، بقوله:[(٣)]

فـأُعـطِـيَـتْ مـا أُعـطِـيَـتْـهُ، خَـبَـرا

إلى أنّ الجملة المنعوت بها لا بُدّ من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت، وأنّ حكمه في جواز الحذف للعِلم به كحكم الخبريّة.[(٤)] ومن حذفه قوله:[(٥)]

* ومـا شَـيءٌ، حَـمَـيـتَ، بـمُـسـتَـبـاحِ *

تنبيهـات:

الأوّل: ليس حذف العائد من النعتيّة[(٦)] كحذفه من الخبريّة، في القلّة والكثرة. بل ذكر في «التسهيل»[(٧)] أنّ الحذف من الخبر قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر.

الثاني: قال في «شرح التسهيل»:[(٨)] وقد يُغني عنه الألف واللام، كقوله:[(٩)]

كأنّ حَفِيفَ النَّبلِ، مِن فَوقِ عَجسِها، عَـوازِبُ نَـحـلٍ، أخـطـأَ الـغـارَ مُـطـنِـفُ

أي: غارَها. وقد مَنع ذلك، وأوّلَ البيتَ على الحذف، أي: الغارَ منها.

الثالث: إذا نُعت، بالجملة، اسم زمان جاز حذف عائدها المجرور بـ «في»، نحو: ﴿يَومًا لا تَجزِي نَفسٌ عَن نَفسٍ﴾،[(١٠)] أي: فيه. فحُذف[(١١)] برمّته عند سيبويه، وبتدريج[(١٢)] عند الكسائيّ، والأخفش.

---

(١) ٢: ٥٨٤.

(٢) سقط: «وقال في الشرح... الجنسية» من النسخ، وجاء منه في ت: «وفي الارتشاف»، وفي ح: وقال في الارتشاف.

(٣) أي: اشترط فيها من الشروط ما كان في الجملة الواقعة خبرًا. ونائب الفاعل يعود على «جملة». وما والهاء: كل منهما مفعوله ثان. وخبرا: حال من نائب الفاعل الثاني.

(٤) ط: الخبر به.

(٥) عجز بيت لجرير صدره:

أبَـحـتَ حِـمَـى تِـهـامـةَ، بَـعـدَ نَـجـدٍ

ديوانه ص٩٩ والعيني ٤: ٧٥. وتهامة: غربيُّ اليمن والحجاز. ونجد: ما بين الحجاز والعراق.

(٦) ط: النعت.

(٧) ص ١٦٧. وانظر حاشية يس ٢: ١١٢.

(٨) في ٣: ٣١٠ و٣١٣.

(٩) الشنفرى. وفي حاشية ط: «أنه عمرو بن براق». الطرائف الأدبية ص٣٨ والعيني ٤: ٨٥. والعجس: مقبض القوس. والعوازب: جمع عازبة. وهي المبعدة في السعي. والمطنف: الذي يعلو رأس الجبل، وهو هنا دليل النحل. يريد: أخطأ دليل النحل غارها، فتاهت وعظم دويها. وضبطت عين «عجسها» في ت بالفتح والضم والكسر. ح: «عوارف». ت: عوازف.

(١٠) الآية ١٢٣ من سورة البقرة. وزاد في س: «شيئًا»، وسقط «عن نفس» من ط.

(١١) زاد في ت: فيه.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني بالتدريج أن يحذف «في»، ثم يحذف الضمير.

الرابع: ذكر في «البديع» أنّ الوصف بالجملة الفعليّة أقوى منه بالجملة الاسميّة.[١]

الخامس: فُهم من قوله: «ما[٢] أُعطِيَتْه خَبرا» أنّها لا تقترن بالواو، بخلاف الحاليّة ـ فلذلك لم يقل: «ما أُعطِيَتْه حالاً» ـ خلافًا لمن أجاز اقترانها بالواو كالزمخشريّ.[٣]

السادس: لمّا كان إطلاق قوله: «ما أُعطِيَتْه خَبرا» يُوهم جواز النعت بالجملة الطلبيّة ـ إذ يجوز الإخبار بها ـ أزال الإيهام، بقوله:[٤]

٥١٢ ـ وامنَعْ، هُنا، إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ

وسبب ذلك أنّها لا تدلّ على معنى محصَّل،[٥] فلا يُفيد النعت بها.

ثمّ أشار إلى تأويل ما يوهم وقوعها نعتًا، بقوله:[٦]

وإنْ أَتَتْ فالقَولَ أضمِرْ، تُصِبِ

فيكون القول المُقدّر هو النعت، والجملة محكيّة به. ومن ذلك قول الراجز:[٧]

* جاؤُوا بِمَذْقٍ، هَل رأَيتَ الذِّئبَ قَطْ *

أي: بمذقٍ مقولٍ عند رؤيته هذا القولُ.

ثمّ انتقل إلى النعت بالمصدر، فقال:[٨]

[النعت بالمصدر]

٥١٣ ـ ونَعَتُوا، بِمَصدَرٍ، كَثِيرا

وكان حقّه، في الأصل، ألّا يُنعت به لجموده. ولكنّه من الجاري مجرى المُشتقّ.

فإن قلتَ: هل يُؤخذ من قوله: «كثيرًا» أنّ النعت به مُطّرد؟ قلتُ: لا، كما قال في الحال[٩] «بكثرة». وقد صرّح بعدم اطّراد وقوعه نعتًا وحالاً.

---

(١) س: أقوى منه بالاسمية.

(٢) زاد في حاشية س: «فأعطيت». وانظر حاشية يس ٢: ١١٢.

(٣) الكشاف ٢: ٣١٠ و٣٨٥ والبحر المحيط ٥: ٤٤٥ وإملاء ما من به الرحمٰن ١: ١٠٩.

(٤) امنع أي: لا تجز. وهنا: ظرف لا منع. وإيقاع ذات الطلب أي: استعمال الجملة الطلبية نعتًا.

(٥) المحصل: المعلوم للسامع من قبل.

(٦) أتت أي: وقعت الجملة الطلبية فيما يوهم النعت. والقول أي: ما يشتق منه، مفعول به مقدم. واقترن الجواب بالفاء لأنه جملة طلبية ولتقدم معمول الفعل عليه. ونصب: جواب شرط، أي: إن تضمره نصب.

(٧) العجاج. ديوانه ٢: ٣٠٤ والعيني ٤: ٦٢ والخزانة ١: ٢٧٥. وفي حاشية ح أبيات أربعة قبله. والمذق: اللبن الممزوج بالماء.

(٨) نعتوا أي: العرب. وكثيرًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر نعت.

(٩) في البيت ٣٣٧.

فإن قلتَ: فهل[١] هما في الكثرة سواء؟ قلتُ: لا. بل جعلُ المصدر حالاً أكثر من جعله نعتًا. ذكر ذلك في «شرح التسهيل».[٢]

قلتُ: وأطلق في قوله «بمصدر»، وهو مُقيَّد بألّا يكون في أوّله ميم زائدة، كمَزادٍ[٣] ومَسِيرٍ. فإنّه لا يُنعت به لا باطّراد، ولا غيره.[٤]

وقوله:[٥]

فـالـتـزَمُـوا الإفـرادَ، والـتَّـذكِـيـرا

قال المُصنِّف:[٦] كأنّهم قصدوا التنبيه على أنّ أصله[٧] «ذُو عدلٍ». فلمّا حذفوا المُضاف تركوا[٨] المُضاف إليه، على ما كان[٩] عليه.

قلتُ: في النعت بالمصدر طريقان: **إحداهما**: أن يُقصد به المبالغة،[١٠] فلا يُقدّر مضاف. **والأُخرى**: ألّا تُقصد،[١١] فيُقدّر. والكوفيّون يجعلون ضَرْبًا وعَدْلاً واقعينِ موقع: ضارِب وعادِل.[١٢]

[تعدد المنعوت والنعت]

٥١٤ ـ ونَعتَ غَيرِ واحِدٍ، إذا اختَلَفْ، فـعـاطِـفًـا فَـرِّقْـهُ، لا إذا ائـتَـلَفْ[١٣]

مثال المُختلف: مررتُ برجلينِ كريمٍ وبخيلٍ. ومثال المُتّفق: مررتُ برجلينِ كريمينِ. فالمُختلف يُفرق بالعطف، والمُتّفق يُستغنى عن تفريقه بتثنيته وجمعه.

---

(١) في النسخ: هل.
(٢) في ٢:٣٢٨.
(٣) فيما عدا الأصل: «كمزار». وهو أنسب لقولهم في الأمثلة: زور. وانظر الأشموني ٣:٦٥ والارتشاف ٢:٥٨٧. ويشترط في المصدر أيضًا أن يكون صريحًا لا مؤولاً.
(٤) ح س ط: ولا بغيره.
(٥) التزموا: أوجب العرب على أنفسهم في الوصف بالمصدر، أيًا كان الموصوف من الجنس أو العدد. وفي الأصل: «فألزموا». وكذلك كان في ت، ثم صوب كما أثبتنا.
(٦) شرح الكافية الشافية ص١١٦٠.
(٧) أصله أي: أصل «عدل» من قولهم: «رجلٌ عدلٌ»، ولم يرد ذلك لدى المرادي قبل في النعت لأنه مشهور. وانظر ما يلي.
(٨) ط: فلما حذف المضاف ترك.
(٩) س: كما كان.
(١٠) ت س ط: «أن يقصد المبالغة». ح: «أن قصد المبالغة». وانظر الارتشاف ٢:٥٨٧ ـ ٥٨٨.
(١١) ت ح ط: ألا يقصد.
(١٢) زاد في س و ط: وقوله.
(١٣) غير واحد أي: ما دل على متعدد كالمثنى والجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي. واختلف أي: النعت لفظًا ومعنى، أو معنى فقط كالضارب بالعصا والضارب في الأرض، أو لفظًا فقط كالذاهب والمنطلق. وعاطفًا أي: تعطف النعوت بالواو. وائتلف: اتفق في اللفظ والمعنى. ونعت. مفعول به لفعل محذوف يفسره فرق. وإذا: ظرف زمان غير شرطي متعلق بفرق. والفاء: زائدة لشِبه معنى الشرط. وعاطفًا: حال من فاعل فرق. ولا: حرف عطف ونفي. وإذا: معطوف على «إذا» في محل نصب ولا يعلق. ط: «ونعتُ». وزعم بعض النحاة أن رفع «نعت» واجب. وإنما اخترنا الحذف والتفسير بالاشتغال، وكون الفاء زائدة لا رابطة لجواب شرط، ليصح عطفُ «إذا» هذه دون تقدير، وعطفُ جملة «أتبع» في البيت التالي على: فرق.

قلتُ: وأُورد على إطلاقه اسمُ الإشارة. فإنّه[(١)] لا يجوز تفريق نعته، فلا يجوز:[(٢)] مررتُ بهذينِ الطويلِ والقصيرِ. نصّ على ذلك سيبويه[(٣)] وغيره، كالزياديّ والمبرّد والزجّاج. قال الزياديّ: وقد يجوز ذلك، على البدل، أو عطف البيان.[(٤)]

تنبيهات:

الأوّل: يندرج، في غير الواحد، ما هو مفرد لفظًا مجموع معنى، كقول حسّان:[(٥)]

فوافَيناهُمُ، مِنّا، بِجَمعٍ كأُسدِ الغابِ، مُردانٍ، وشِيبِ

الثاني: قال في «الارتشاف»:[(٦)] والاختيارُ في «مررتُ برجلين كريم وبخيل» القطعُ.[(٧)]

الثالث: قال في «التسهيل»:[(٨)] يَغلِبُ[(٩)] التذكير والعقل عند الشمول وجوبًا، وعند التفصيل اختيارًا.[(١٠)]

٥١٥ ـ ونَعتَ مَعمُولَي وَحِيدَي مَعنَى وعَمَلٍ، أَتبِعْ، بِغَيرِ استِثنا[(١١)]

إذا قُصد نعت معمولين فإمّا أن يكونا لعامل واحد، أو لعاملين. فإن كانا لعامل واحد فثلاث صور:

الأُولى: أن يتّحد العمل،[(١٢)] نحو: قامَ زيدٌ وعمرٌو.[(١٣)] فهذه يجوز فيها الإتباع والقطع،

---

(١) ح: لأنه.
(٢) زاد في ت و ح: نحو.
(٣) الكتاب ١:٤٣١ والارتشاف ٢:٥٨٩.
(٤) ط: وعطف البيان.
(٥) ديوانه ص١٦ والعيني ٤:٧٧. ووافيناهم: أتيناهم. والمردان: جمع أمرد. وهو الذي لما ينبت شعر وجهه. ط: «حسان رضي الله عنه». وفي حاشية ت عن التواتي: مردان: صفة لجمع، وشيب: معطوف عليه.
(٦) في ٢:٥٩٠.
(٧) القطع: صرف التابع عن تبعيته لمتبوعه في الإعراب، إلى جعله خبرًا لمحذوف، أي: هما كريم وبخيل، أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أعني أو أمدح أو أذم...
(٨) ص ١٦٩.
(٩) ط والتسهيل: «يُغَلَّبُ». وفي حاشية ت عن التواتي أمثلة التغليب وجوبًا واختيارًا. انظر حاشية الصبان ٣:٦٦ والارتشاف ٢:٥٩٠ والإتحاف ٢:١٨٦ وحاشية يس ٢:١١٤.
(١٠) زاد في ح و س و ط: وقوله.
(١١) معمولي وحيدي معنى وعمل، أي: اسمين معمولين لعاملين متحدي المعنى والعمل، وإن اختلف العاملان لفظًا. وأتبع أي: إن أردت ذلك فاتبع النعت منعوته. وحذفت همزة «استثناء» للتخفيف. وبغير استثناء أي: مطلقًا. فلا مانع إن كانا في جر أو نصب أو رفع. ونعت: مفعول به مقدم لأتبع. والعطف على جملة «فرق» المحذوفة. ومعمولي: مضاف إليه ومضاف، ووحيدي مثله. وبغير: متعلقان بصفة لمفعول مطلق محذوف أي: إتباعًا كائنًا.
(١٢) زاد في ط: «والنسبة». والمراد نسبة العمل إلى المعمولين بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلاً.
(١٣) زاد في ح و س و ط: العاقلان.

في أماكنه،[١] من غير إشكال.

والثانية: أن يختلف العمل والنسبة، نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا.[٢] فهذه يجب فيها القطع، من غير إشكال.[٣]

والثالثة: أن يختلف العمل، وتتّحد النسبة من جهة المعنى، نحو: خاصمَ زيدٌ عمرًا.[٤] فالقطع في هذه واجب[٥] عند البصريّين. وأجاز الفرّاء وابن سَعدان[٦] الإتباع. والنصّ عن الفرّاء أنّه إذا أُتبع غَلب[٧] المرفوعُ، فتقول: خاصم زيد عمرًا، الكريمان. ونصَّ ابن سعدان على جواز إتباع أيٌّ[٨] شئتَ. لأنّ كلّا منهما مخاصِم ومخاصَم.

والصحيح مذهب البصريّين. قيل: بدليل أنّه لا يجوز «ضاربَ زيدٌ هندًا العاقلةُ»،[٩] برفع «العاقلة» نعتًا لـ «هند». قلتُ: ذكر في باب «أبنية الفعل» من «شرح التسهيل»[١٠] أنّ الاسمين، في نحو: «ضاربَ زيدٌ عمرًا»، ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع، ولا بالنصب. قال: ولو أُتبع منصوبهما بمرفوع، أو مرفوعهما بمنصوب، لجاز. ومنه قول الراجز:[١١]

قَد سالَمَ الحَيّاتُ، مِنهُ، القَدَما الأُفعُوانَ، والشُّجاعَ الشَّجعَما

فنصب «الأفعوان»، وهو بدل من «الحيّات» وهو مرفوع لفظًا، لأنّه منصوب معنى، [كما أنّ القدم منصوب لفظًا مرفوع معنى]،[١٢] لأنّ كلّ شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان. وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير: قد سالم الحيّات منه القدمَ، وسالمتِ القدمُ الأفعوانَ. انتهى.

---

(١) أماكن القطع هي المواضع التي يتعين فيها المنعوت بدون النعت. ح: أماكنها.

(٢) زاد في ح: «العاقلين»، و ط: «الكريمان». وفي حاشية س: «العاقلان»، وفي حاشية ت: «العاقلين». يريد أن نسبة الضرب إلى زيد نسبة الفاعلية، ونسبته إلى عمرو نسبة المفعولية.

(٣) ح س: «فالقطع في هذه واجب عند البصريين». وهو سهو دخل من الثالثة.

(٤) زاد في ح: «العاقلين»، وفي ط: الكريمان.

(٥) في حاشية ت عن التواتي عن ابن عقيل: هذا إذا بنينا على أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت. وأما إذا قلنا: «العامل التبعية» فيجوز.

(٦) أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ. توفي سنة ٢٣١. بغية الوعاة ١:١١١.

(٧) ط: غُلِّب.

(٨) أي: اسم موصول صلته جملة: شئت. ولم يضف.

(٩) س: «ضارب هندًا زيد العاقلة». وفي حاشية ت عن التواتي: فيلزم الفراء أن يقول بالرفع، لأن كل واحد منهما ضارب. ويلزم ابن سعدان أن ينصب «زيد»، لأن كل واحد منهما مضروب.

(١٠) في ٣:٤٥٤. وفي قوله نظر، لأن المشاركة في «فاعَلَ» يبدؤها الفاعل لا المفعول، وهي خلاف ما في: تَفاعَلَ.

(١١) العجاج. ديوانه ٢:٣٣٣ وشرح اختيارات المفضل ص٥٤٦ والخزانة ٤:٢٩٣ والعيني ٤:٨٠. والأفعوان: ذكر الأفاعي. والشجعم: الطويل الشديد. س: قول الشاعر.

(١٢) تتمة من شرح التسهيل.

وإن كانا لعاملين لم يخل العاملان من أن يتّحدا في المعنى والعمل، أو يختلفا فيهما، أو في أحدهما. فإن اتّحدا في المعنى والعمل جُعل النعت تابعًا للمعمولين، في الرفع والنصب والجرّ. سواء[١] اتّفق لفظ العاملين،[٢] نحو: ذهبَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو العاقلانِ، أو اختلف نحو:[٣] ذهبَ زيدٌ وانطلقَ عمرٌو العاقلانِ، فالإتباع فيهما جائز. وهذا مفهوم من النظم، إذ لم يشترط اتّحاد اللفظ. وذهب ابن السرّاج إلى منع الإتباع في الثاني، وفصّل في الأوّل، فقال: إن قدّرتَ الثاني عاملاً فالقطع، أو توكيدًا والأوّل هو العامل جاز الإتباع.

وإن اختلف[٤] العاملان في المعنى والعمل، أو في أحدهما، وجب القطع. فيُرفع على إضمار مبتدأ، وينصب على إضمار فعل. مثال المُختلفين، في المعنى والعمل:[٥] جاءَ زيدٌ ورأيتُ عمرًا العاقلينِ. ومثال المختلفين، في المعنى دون العمل: جاءَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو العاقلينِ.[٦] ومثال المختلفين، في العمل دون المعنى:[٧] مررتُ بزيدٍ وجاوزتُ عمرًا العاقلين. يجوز[٨] في ذلك كلّه «العاقلانِ» على تقدير «هما»، و «العاقلينِ» على تقدير «أمدحُ». والإتباع في ذلك ممتنع عند الجمهور، إذ العمل الواحد لا يمكن[٩] نسبته إلى عاملين، من شأن كلّ واحد منهما أن يستقلّ.

فإن قلتَ: فقوله:[١٠] «وحيدَي» صفةٌ لماذا؟[١١] قلتُ: لمحذوف، تقديره: ونعتَ معمولَي عاملينِ وحيدَي معنى وعمل.

فإن قلتَ: هل يعني بقوله: «أَتبعْ» إيجاب الإتباع، أو الإعلام بجوازه؟ قلتُ: لا يصحّ حمله على الإيجاب. فإنّ[١٢] القطع في ذلك منصوص على جوازه.

فإن قلتَ: ما معنى قوله: «بغير استثنا»؟ قلتُ: يعني: في الرفع والنصب والجرّ، كما قال

---

(١) ط: وسواء.
(٢) سقط: «اتحدا... العاملين» من النسخ، ثم ألحق بحاشية ت. وفي ح موضعه: «اتفقا»، وفي س: اتحدا.
(٣) سقط: «اختلف نحو» من ح و س.
(٤) ت: «فإن اختلف». وفي حاشية ت عن التواتي أن يكون أحدهما فعلاً والآخر حرفًا مشبهًا به. أما نحو: «هذا زيد وذلك عمرو» فيجوز، لاتفاقهما في المعنى.
(٥) زاد في س: نحو.
(٦) ح س: العاقلان.
(٧) زاد في س: نحو.
(٨) ح: فيجوز.
(٩) س: لا تمكن.
(١٠) ت ح ط: «قوله». وسقطت من س.
(١١) أخر اسم الاستفهام، وله الصدارة. وهو جائز. انظر حاشية الدسوقي ١:١٩٥.
(١٢) في النسخ: لأن.

الشارح.[١] وكأنّه يُشير بذلك إلى مذهب من خصّص جواز الإتباع بنعت فاعلين وخبري مُبتدأين.[٢] ولا وجه للتخصيص.[٣]

[الإتباع والقطع]

٥١٦ ـ وإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ، وقَد تَلَتْ مُفتَقِرًا لِذِكرِهِنَّ، أُتبِعَتْ[٤]

إذا كثرت نُعوت الاسم فله ثلاثة[٥] أحوال: **إحداها**:[٦] أن يكون مُفتقرًا إلى جميعها، لا يتميّز بدُونها. **والثانية**: أن يكون مُستغنيًا عنها، مُتميزًا بدُونها.[٧] **والثالثة**:[٨] أن يكون مُفتقرًا إلى بعضها دُون بعض.

فإن كان مُفتقرًا إلى جميعها وجب إتباع الجميع. وإن كان مُتعيِّنًا[٩] بدُونها جاز فيها ثلاثة أوجه: إتباع الجميع، وقطع الجميع، وإتباع بعض وقطع بعض. وإن كان مُفتقرًا إلى بعض دُون بعض وجب إتباع المُفتقَر إليه، وجاز فيما سواه الإتباع والقطع.[١٠] هذا ما ذكره المُصنّف.[١١]

فإن قلتَ: كيف يُفهم ذلك من النظم؟ قلتُ: أما الأُولى فظاهرة من قوله: «وإن نُعوتٌ» البيتَ. وأمّا الثانية فمن قوله:[١٢]

---

(١) ص ٤٩٦.

(٢) في النسخ والإتحاف ٢:١٨٦: بنعت فاعلي فعلين وخبري مبتدأين.

(٣) زاد في س و ط: وقوله.

(٤) كثرت: تعددت. وتلت مفتقرًا أي: وقعت بعد منعوت محتاج ومقتض لا يُعرف بدون النعوت كلها. وأتبعت: جعلت تابعة للمنعوت. ونعوت: فاعل لمحذوف. وجملة كثرت: تفسيرية. وجملة تلت: حال من فاعل كثرت. واللام: تتعلق باسم الفاعل: مفتقرًا.

(٥) ذكّر الحال ههنا وسيؤنثها في التفصيل.

(٦) ت ح: «أحدها». ومثال هذه الحال: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب، إذا كان ثمة ثلاثة آخرون اسمهم زيد، وأحدهم تاجر فقيه. والثاني تاجر كاتب، والثالث فقيه كاتب.

(٧) سقط «متميزًا بدونها» من ت.

(٨) ت: «ثالثها». وسقطت الواو من ح و س.

(٩) ت ح: مستغنيًا.

(١٠) في النسخ: القطع والإتباع.

(١١) شرح الكافية الشافية ص١١٦١ ـ ١١٦٢ والأشموني ٣:٦٩.

(١٢) حذفت همزة «أتبع» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. يريد: اقطع أو أتبع جميع النعوت أو بعضها. والمعين: المخصص. وأو الثانية بمعنى الواو. وبدونها أي: بدون الجميع. ومعلنًا أي: مظهرًا ذلك ومصرحًا به. وفيه تنكيت على من منع القطع إلا بشروط فيها نظر. واسم يكن: يعود على المنعوت. والباء: تتعلق بالخبر «معينًا». وبعض: مفعول به مقدم. ومعلنًا: حال من فاعل ما قبله. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وحذفه ضرورة لأن فعل الشرط مضارع. ونُسب إلى المرادي الجزم بنصب بعض. وهو يقتضي قيدًا مقدمًا، أي: وبعضها اقطع في حال افتقار المنعوت إلى ما سواه من النعوت. وفي حاشية ت عن التواتي أنه يرد على القطع وجوب الإتباع في نعت التوكيد، وعلى قوله: «بدونها» امتناع القطع في نعت النكرة إذا لم يتقدم نعت آخر لها.

٥١٧ ـ واقطَعْ، أوَ اَتبعْ، إن يَكُن مُعيَّنَا بِدُونِها،

وأمّا الثالثة فمن قوله:

أو بَعضَها اقطَعْ، مُعلِنا

قال الشارح،[١] بعد أن ذكر الصورة الثالثة: وإلى هذا الإشارةُ[٢] بقوله: «أو بعضِها[٣] اقطَعْ مُعلِنا» أي: وإن يكن مُعيَّنًا ببعضها اقطع ما سواه. وفيه نظر.[٤]

تنبيه: إذا قُطع بعض النعوت، دُون بعض، قُدِّم المُتبَعُ[٥] على المقطوع، ولا يُعكس.[٦] وفيه خلاف. قال ابن أبي الربيع:[٧] والصحيح المنع. وقال صاحب «البسيط»:[٨] والصحيح جوازه.

ثمّ بيّن وجهَي القطع، بقوله:[٩]

٥١٨ ـ وارفَعْ أوِ انصِبْ، إن قطَعتَ، مُضمِرا مُبتَدأً، أو ناصِبًا، لن يَظهَرا

يعني: أنّه يجوز القطع إلى الرفع، وإلى النصب. فإذا[١٠] رُفع فهو خبر مبتدأ واجبِ الحذف، وإذا نُصب فبإضمار[١١] فعل واجب الحذف. وإلى وجوب إضمارِ المبتدأ والفعل[١٢] الناصب أشار، بقوله: «لَن يَظهَرا».

---

(١) ص ٤٩٧.

(٢) في النسخ: أشار.

(٣) هذا هو ضبط ابن الناظم، كما يبين شرحه هنا. فالعطف على الضمير المتصل في «لذكرهن» أو في «بدونها»، ومفعول «اقطع» محذوف، والجملة جواب شرط محذوف أيضًا. والتقدير: إن يكن المنعوت مفتقرًا لذكر بعضها، أو معينًا بدون بعضها، فاقطع ما سواه، أو فاقطعه دون ما سواه. وفي جر: «بعضها» ونصبها مسائل. انظر حاشية الصبان ٣:٦٩ وتمرين الطلاب ص٨١ وحاشية الخضري ٢:٥٥ وحاشية الملوي ص١٣٧.

(٤) النظر: التوقف. وفي حاشية ت عن التواتي أن تفسير ابن الناظم يقتضي الاستغناء عن «اقطع» الثاني لأن الأول يغني عنه، وفيه ادعاء حذف هو خلاف الأصل، وجعل «أو» الأولى للتقسيم وهي عند المكودي للتخيير.

(٥) الإتحاف ٢:١٨٨. ت: المتبوع.

(٦) أي: لأنه يؤدي إلى الفصل بجملة أجنبية بين المنعوت والنعت.

(٧) الملخص ص٥٤٩ والبسيط ص٣١٦ ـ ٣١٧.

(٨) الارتشاف ٢:٥٩٣ والتذييل والتكميل ٤:٣١٥.

(٩) في حاشية ت عن التواتي أن قوله: «لن يظهرا» يرد عليه جواز إظهار عامل نعت التخصيص. وانظر الأشموني ٣:٧٠ وما يلي من شرح المرادي. وقطعت أي: النعوت أو بعضها عن التبعية. وناصبًا أي: فعلًا متعديًا. وأو الأولى: للتخيير، والثانية للتنويع. ومضمرًا: حال من ضمير المخاطب مستترًا. وقد تنازع فيها ارفع وانصب. ومبتدأ: مفعول به لاسم الفاعل «مضمر». وجملة لن يظهرا: صفة للاسمين قبلها. والألف ضمير لهما.

(١٠) ت: «فإن». ح س: وإن.

(١١) ح: فإضمار.

(١٢) ت: أو الفعل.

تنبيه:[١] قد يُوهم كلام الناظم أنّ القطع مشروط بتكرار النعوت، كما أوهمه كلام غيره. وليس ذلك بشرط، إنّما[٢] ذكر مسألة كثرة النعوت لما فيها، من التقسيم، والأوجه المُتقدّمة. وتلخيص الكلام على القطع أن يقال: المنعوت قسمان: معرفة، ونكرة.

فالمعرفة إن كان نعته لمدح، أو لذمّ[٣] أو ترحّم، جاز القطع بالرفع على إضمار مبتدأ، وبالنصب على إضمار فعل لائق. فيُقدّر في المدح «أمدَحُ»، وفي الذمّ «أذُمُّ»، وفي الترحّم «أرحَمُ»، ولا يجوز إظهار المبتدأ والفعل،[٤] كما سبق. وخالف يونُس في الترحّم، فلا يُجيز[٥] القطع.

وإن كان لتوكيد كقوله:[٦] ﴿نَفْخةٌ واحِدةٌ﴾، أو ملتزَمًا[٧] نحو: «الشِّعرَى العَبُورُ»،[٨] أو جاريًا على مُشار به نحو: «هذا الغلامُ»،[٩] لم يجز القطع. وإن كان لتخصيص،[١٠] وليس لأحد الثلاثة،[١١] نحو: «مررتُ بزيدٍ الخيّاط»، جاز قطعه إلى الرفع على إضمار «هو»، وإلى النصب على إضمار «أعنى». ويجوز إظهارهما، بخلاف نعت المدح والذمّ والترحّم.

أمّا[١٢] النكرة فيُشترط في جواز قطع نعته تأخّرُه عن آخَر، كقول أبي الدرداء: «نزَلنا[١٣] على خالٍ لنا، ذُو مالٍ وذُو هَيبةٍ».[١٤] فإن لم يَتقدّمه نعت آخَر لم يجز القطع، إلّا في الشعر.

---

(١) في الأصل و ت: «تنبيهان الأول». ثم صوب في ت كما أثبتنا. ط: تنبيه الأول.
(٢) ح س ط: وإنما.
(٣) في النسخ: أو ذم.
(٤) ط: «ولا الفعل». وفي حاشية ت عن التواتي: لأن المدح وضده والترحم في معنى الإنشاء. ولذلك التزموا الإضمار، بخلاف التخصيص لمّا أرادوا الإخبار جوزوا إظهاره.
(٥) ط: فلا يجوّز.
(٦) الآية ١٣ من سورة الحاقة. ت س: «نحو قوله». ح: نحو قوله تعالى.
(٧) العطف على خبر «كان» وهو متعلق «التوكيد». وفي حاشية ت: «يعني: ملتزمًا ذكره مع المنعوت». وكذلك: الجم الغفير. وانظر التصريح ٢: ١١٦ والأشموني ٣: ٦٩.
(٨) الشعرى: كوكب يطلع بعد الجوزاء. وقد وصفت بالعُبور لأنها تعبر الجوزاء. وفي حاشية ت عن التواتي: لكن عورض بقوله تعالى: ﴿هُوَ رَبُّ الشِّعرَى﴾. الآية ٤٩ من سورة النجم. قلت: المراد بالملتزم هنا أنه إذا وقع بعد الاسم وصف كان نعتًا له، لا أنه يلزم بعده النعت. فالمعارضة بالآية غير واردة. حاشية الصبان ٣: ٦٩.
(٩) فيما عدا الأصل: هذا العالم.
(١٠) س: للتخصيص.
(١١) أي: المؤكد والملتزم والجاري على المشار به. وفيما عدا الأصل: أحد الثلاثة.
(١٢) فيما عدا الأصل: وأما.
(١٣) في النسخ: «انزل». وصحح في حاشية ت كما أثبتنا.
(١٤) ح س: هيئة.

وما ذكرته،[١] من جواز قطع نعت التخصيص[٢] على الوجه المذكور، نصّ عليه ابن أبي الربيع.[٣] وهو مفهوم من «التسهيل».[٤]

[حذف المنعوت والنعت]

٥١٩ ـ وما، مِنَ المَنعُوتِ والنَّعتِ، عُقِلْ   يَجُوزُ حَذفُهُ، وفي النَّعتِ يَقِلْ[٥]

يعني: أنّه إذا عُلم النعت أو المنعوت جاز حذفه، ويكثر ذلك في المنعوت، ويقلّ في النعت. فمن الأوّل:[٦] ﴿وَعِندَهُم قاصِراتُ الطَّرْفِ﴾. ومن الثاني قول عبّاس بن مرداس:[٧]

* فلَم أُعطَ شَيئًا، ولَم أُمنَعِ *

تنبيه: إنّما يكثر حذف الموصوف، وإقامة الصفة[٨] مَقامه، بشرطين:

أحدهما: أن يُعلم جنس المنعوت، إمّا باختصاص النعت به نحو:[٩] مررتُ بكاتبٍ، وإمّا بمُصاحبة ما يُعيّنه نحو:[١٠] ﴿أَنِ اعمَلْ سابِغاتٍ﴾.

والآخر: أن يكون صالحًا لمُباشرة العامل. فلو كان جملة أو شِبهها لم يقم مقامه في الاختيار، لكونه غيرَ صالح لها، إلّا بشرط كون المنعوت بعضَ ما قبله، من مجرور بـ«مِن». حكى سيبويه: «ما منهما[١١] ماتَ حتّى رأيتُه يفعلُ كذا». فهذا مثال الجملة. ومثال شِبهها قوله، تعالى:[١٢] ﴿وإنْ

---

(١) ت: وما ذكرت.
(٢) ت: قطع المخصوص.
(٣) الملخص ص٥٥٠. وانظر البسيط ص٣١٦.
(٤) ص ١٦٩ وشرحه ٣: ٣١٨. وزاد في س و ط: وقوله.
(٥) عقل: علم بقرينة المقال أو الحال. وجواز الحذف يشمل المنعوت والنعت أيضًا نحو: «لا يَمُوتُ فِيها ولا يَحيا» أي: حياة نافعة. وحذفت اللام الثانية من «يقل» للوقف. وما: اسم موصول مبتدأ. ومن: تتعلق بحال منه. وجملة عقل: صلته. وجملة يجوز حذفه: خبره. وفي: تتعلق بالفعل يقل. وفاعله يعود على الحذف. والجملة معطوفة على الجملة الاسمية قبلها.
(٦) الآية ٥٢ من سورة صٓ. والقاصرة: الحابسة، أي: نساء حابسات النظر على أزواجهن.
(٧) عجز بيت، صدره في س وحاشية ح:

وقَد كُنتُ، في الحَربِ، ذا تُدرأٍ

ديوانه ص٨٤ والعيني ٤: ٦٩. والتدرأ: القوة. يريد: فلم أعط شيئًا طائلًا. وفيما عدا الأصل: العباس بن مرداس.
(٨) ط: صفته.
(٩) في حاشية ت عن التواتي: مثاله: مررت بصاهل وراغ ونابح وضاحك. يعني فرسًا وجملًا وكلبًا وإنسانًا.
(١٠) الآية ١١ من سورة سبأ. والسابغة: الدرع الطويلة الواسعة.
(١١) الكتاب ١: ٣٧٥. وفي النقل تصرف مصدره شرح ابن الناظم ص٤٩٩. وفي النسخ: «ما منها». والخبر في هذا الشاهد هو متعلّق «منهما»، على مذهب الزمخشري ـ الكشاف ١: ٥٨٨ و٤: ٦٦ ـ و «حتى» للحصر، وما بعدها حال من فاعل «مات». فإن زعمت أن ما قبل «حتى» لا يتم به إسناد، كما ذكر أبو حيان في البحر ٣: ٣٩٢ و٧: ٣٧٩، فمتعلّق «منهما» حال من المبتدأ، وما بعد «حتى» هو الخبر.
(١٢) الآية ١٥٩ من سورة النساء. ط: «وإنّه». وإيراد هذه الآية مثالاً على شبه الجملة صفة لما هو بعض ما قبله من مجرور بمن أمرٌ مشكل. وقد سبق به ابن مالك، فكان واهمًا، ونقله المرادي دون تحقيق. انظر حاشية الشيخ يس ٢: ١١٩. =

مِن أَهلِ الكِتابِ إلّا لَيُؤمِنَنَّ بِهِ قَبلَ مَوتِهِ﴾، وقوله:[١] ﴿ومِنّا دُونَ ذَلِكَ﴾. التقدير: أحدٌ[٢] ماتَ، وإن أحدٌ من أهلِ الكتاب، وقومٌ[٣] دون ذلك. فهذا ونحوه كثير مُطّرد.

وقول الشارح:[٤] «وهو مُطّرد في النفي» يُفهِم[٥] أنّه غير مُطّرد في الإيجاب. وليس كذلك. وأمّا قوله:[٦]

لَو قُلتَ: ما في قَومِها، لَم تِيثَمِ، يَفضُلُها في حَسَبٍ، ومِيسَمِ

فأجازه المُصنِّف[٧] في الاختيار، وجعل الجرّ بـ «في» كالجرّ بـ «مِن»، وجعله ابن عُصفور ضرورة.[٨]

فلو لم يكن المنعوت بالجملة وشِبهها بعض ما قبله، من مجرور بـ «مِن» أو بـ «في»،[٩] لم تقم الجملة وشِبهها[١٠] مقامه إلّا في ضرورة،[١١] كقوله:[١٢]

* لَكُم قِبصةٌ، مِن بَينِ أثرَى وأقتَرا *[١٣]

= وفي حاشية ت: «إن جعلت التقدير: وإن أحد من أهل الكتاب، فتكون حذفت من غير تقديم مجرور بمن. وإن قدرته بعد الكتاب كان من تقديم الصفة على الموصوف، وهو لا يجوز. فتأمله فإنه مشكل». وانظر الارتشاف ٢:٦٠٢ وشرح التسهيل ٣:٣٢٣. وبه أي: بعيسى عليه السلام.

(١) الآية ١١ من سورة الجن. ودون ذلك أي: غير صالحين. س: وقوله تعالى.

(٢) ح: «والتقدير ما منها أحد». س: التقدير ما منها واحد.

(٣) ح: وإن من أهل الكتاب أحد ومنا قوم.

(٤) ص ٤٩٩.

(٥) س: يوهم.

(٦) حكيم بن معية. العيني ٤:٧١ والخزانة ٢:٣١١. وتيثم لغة في تأثم، من الإثم كسر حرف المضارعة، وأبدل الهمزة ياء. والميسم: الجمال. والتقدير: لو قلت: ما في قومها أحد يفضلها في حسب وميسم، لم تأثم. ط: وأما نحو قوله.

(٧) التسهيل ص١٧٠ وشرحه ٣:٣٢٣. وانظر الكتاب ١:٢٧٣.

(٨) الشرح الكبير ١:٢١٩ و٢:٥٨٩.

(٩) فيما عدا الأصل: أو في.

(١٠) ط: «أو شبهها». وسقط من س.

(١١) فيما عدا الأصل: الضرورة.

(١٢) عجز بيت للكميت، صدره في ت وحاشية ح:

لَكُم مَسجِدا اللهِ المَزُورانِ، والحَصَى

العيني ٤:٨٤. يمدح بني أمية. والمسجدان: البيت الحرام ومسجد المدينة المنورة. والحصى: العدد الكثير. والقبصة: الكثيرون من الناس. وأثرى: كثر ماله. واقتر: افتقر. وزاد بعد الشاهد في ت: أراد: من بين إنسان أثرى وآخر أقتر، أي: من بين مثر ومقتر.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي أنه يجوز نعت المضاف أو المضاف إليه ونعت كل منهما أيضًا. فإذا كان المضاف إليه في كنية، نحو: جاءني أبو بكر الكاتب، كان الوصف للمضاف. وإذا كان متعاطفان معرفة ونكرة، نحو: جاءني زيد ورجل العاقلان، وجب القطع لأن «العاقلان» معرفة، ولا يوصف به معرفة ونكرة. قلت: وإذا كان المضاف «كلّ» فالنعت يتعين للمضاف إليه، نحو: ﴿واللهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفّارٍ أثِيمٍ﴾. وإذا كان المركب إضافيًا فالنعت يتعين للمضاف، نحو: إنَّ أبا بكرٍ الصحابيَّ وفيّ. المغني ص٦٢٨ والصبان ٣:٧٣. وتعيينه النعت للمضاف يرد عليه ما يخالفه. انظر حاشية الدسوقي ١:٧٧ ـ ٧٨.

التوكيد

التوكيد:(١) مصدر سُمّي به التابع،(٢) لأنّه يُفيده.(٣) ويقال: أكّدَ تأكيدًا، ووكّدَ توكيدًا. وهو معنويّ، ولفظيّ. فالمعنويّ: تابع بألفاظ مخصوصة. فلذلك استغنى عن حدّه بذكرها.(٤) ثمّ المعنويّ نوعان: **أحدهما**: يرفع(٥) توهّم الإضافة إلى المتبوع. **والثاني**: يرفع توهّم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم. فالأوّل بالنفس والعين، والثاني بـ «كلّ» وأخواته.(٦)

[التوكيد المعنوي]

وبدأ بالأوّل، فقال:(٧)

٥٢٠ ـ بالنَّفسِ، أو بالعَينِ، الاسمَ أكِّدا

فتقول: جاءَ زيدٌ نفسُه، أو عينُه. والمُراد بهما: حقيقتُه. وينفردان عن سائر ألفاظ التوكيد بجواز جرّهما بباء زائدة.

فإن قلتَ: فهل(٨) يجوز الجمع بينهما؟ قلتُ: نعم. وإنّما عَطف بـ «أو»، للتنبيه على أنّ كلًّا منهما يصحّ التوكيد به وحده.

فإن قلتَ: فأيُّهما يُبدأ به،(٩) عند الاجتماع؟ قلتُ: بالنفس، لأنّها عبارة عن جملة الشيء، والعينُ مُستعارة في التعبير عن الجملة.

---

(١) سقطت من النسخ.

(٢) فهو بمعنى اسم الفاعل أي: الموكِّد. س: سمي التابع به.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن ضمير النصب في «أنه» يعود على التابع، وضمير النصب في «يفيده» يعود على التوكيد. فهو من باب الملابسة.

(٤) في الأبيات ٥٢٠ ـ ٥٢٥. وفي النسخ: بذكره.

(٥) في الأصل: ما يرفع.

(٦) س: وأخواتها.

(٧) المراد بمادتي النفس والعين لا بلفظهما فحسب، ليشمل أيضًا التثنية والجمع كما يلي. وأو: لمنع الخلو لا لأحد الشيئين. وبالنفس: متعلقان بأكد. وبالعين: معطوفان في محل نصب ولا يعلقان. والاسم: مفعول به مقدم. وأكدا: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا للوقف. ط: أُكِّدا.

(٨) ت ح: هل.

(٩) ح: «بأيهما يبدأ به». س: بأيهما يبدأ.

فإن قلتَ: هل[1] هذا الترتيب[2] لازم على سبيل الأولويّة؟ قلتُ: ظاهره[3] أنه لازم. وقيل: إنّه على طريق الأحسنيّة.

ثمّ قال:

مَعْ مُضمَرٍ، يُطابِقُ المُؤَكَّدا[4]

فنبّه على أنّه لا بدّ من إضافة النفس والعين إلى ضمير المؤكّد، مُطابقًا له في الإفراد والتذكير وفروعهما. وتمثيل ذلك سهل.

ثمّ قال:[5]

٥٢١ ـ واجمَعْهُما بـ «أفعُلٍ»، إن تَبِعا ما لَيسَ واحدًا، تكُنْ مُتَّبِعا

إنّما قال: «بأفعُل» احترازًا عن جمع الكثرة، لأنّه[6] لا يُؤكّد بـ «نُفوس» ولا «عُيون».[7] وهو أولى من قوله في «التسهيل»:[8] «جمع قلّة». فإنّ عينًا جُمع[9] على أعيان، ولا يُؤكّد به.[10]

وشمل قوله: «ما ليسَ واحدًا» المُثنّى، نحو: قامَ الزيدانِ أو الهندانِ[11] أنفُسُهما، والجمعَ نحو: قامَ الزيدونَ أنفسُهم والهنداتُ أنفسُهنّ. وتُرِكَ الأصل في المُثنّى كراهةَ اجتماع تثنيتين، وعُدل إلى الجمع لأنّ التثنية جمع في المعنى.

تنبيه: قال الشارح،[12] بعد ذكره أنّ الجمع في المُثنّى هو المُختار: «ويجوز فيهما أيضًا

---

(١) في النسخ: فهل.
(٢) في الأصل و ط: التركيب.
(٣) فيما عدا الأصل: الظاهر.
(٤) تسكين عين «مع» قبل متحرك لغة لبعض العرب. ويطابق المؤكد: يوافقه في الجهة والجنس والعدد. وفيما عدا الأصل: «مع ضمير طابق». ومع: ظرف يتعلق بحال محذوفة عن النفس أو العين.
(٥) اجمعهما أي: النفس العين. وبأفعل أي: جمعًا على وزنه. وتبعا أي: أكدا. وما ليس واحدًا هو المثنى والجمع. ومتبعًا أي: العرب في كلامهم. والعطف على جملة أكدا. والباء: للمصاحبة تتعلق بصفة لمفعول مطلق محذوف. وحذف جواب «إن» لدلالة ما قبله عليه. وما: اسم موصول مفعول به. وتكن: فعل مضارع ناقص جواب شرط محذوف، أي: إن تجمعهما كذلك تكن متبعًا. والجملة الشرطية حال من فاعل اجمع، تفيد التوكيد.
(٦) فيما عدا الأصل: فإنه.
(٧) ح: ولا بعيون.
(٨) ص ١٦٤.
(٩) في النسخ: يجمع.
(١٠) كذا. وذكر ابن مالك والزمخشري وابن الخباز جواز التوكيد بأعيان. الصبان ٣: ٧٤.
(١١) ت: «الزيدان والهندان». ح س: الزيدان أنفسهما والهندان.
(١٢) ص ٥٠١.

الإفراد والتثنية». ووهِمَ[١] في ذلك، إذ لم يقل أحد من النحويّين به.[٢] قلتُ: وأجاز ابن إياز في «شرح الفُصول» التثنية، فقال: «ولو قلتَ: نفساهما، لجاز». وكأنّ الناظم أشار إلى منع الإفراد والتثنية، بقوله: «تكنْ مُتّبعا».

ثمّ انتقل إلى النوع الثاني، من نوعَي التوكيد المعنويّ، فقال:[٣]

٥٢٢ ـ و «كُلًّا» اذكُرْ، في الشُّمُولِ، و «كِلا» «كِلتا»، «جَمِيعًا»، بالضَّمِيرِ مُوصَلا

أمّا «كلّ» فلا يؤكَّد بها إلّا ذو أجزاء، يصحّ وقوع بعضها موقعه، غيرُ مُثنّى. وأمّا «كلا» و «كلتا» فللمثنّى. وأمّا «جميع» فبمنزلة «كلّ». ثمّ أشار إلى وجوب إضافة «كلّ» وما بعدها إلى ضمير المؤكَّد، بقوله: «بالضمير مُوصلا». فتقول: جاءَ الجيشُ كلُّه، والقبيلةُ كلُّها، والزيدونَ كلُّهم، والرجالُ كلُّهم أو كلُّها، أو كلُّه[٤] ـ على قياس: هو[٥] أحسنُ الفتيانِ وأجملُه. وهو ضعيف ـ وجاءَ[٦] الهنداتُ كلُّهنّ أو كلُّها. وحكى الخليل «كُلَّتُهُنَّ» عن بعض العرب.[٧] وكذلك[٨] تقول في «جميع». وتقول في المُثنّى: جاءَ[٩] الزيدانِ كلاهما، والمرأتانِ كلتاهما.

وقد فُهم من قوله: «بالضميرِ مُوصَلا» فوائد:

الأولى: أنّه ضمير مُطابق للمؤكَّد، لأنّ «أل» فيه للعهد السابق في «النفس» و «العين».

الثانية: أنّه لا يُحذف استغناء بنيّته، خلافًا للفراء والزمخشريّ. ونقله بعضهم عن الكوفيّين، وجعلوا منه قراءة من قرأ: ﴿إنّا كُلًّا فِيها﴾ ،[١٠] أي: إنّا كلّنا. وخُرّج على وجهين: **أحدهما**: أنّه حال[١١] من الضمير المرفوع في «فيها». **والآخر**: أنّه بدل من اسم «إنّ».

---

(١) وهم: أخطأ. ح س: «قال أبو حيان: وهما». وانظر الارتشاف ٢:٦٠٨. ففي عبارة أبي حيان نسبة الوهم إلى الناظم وابنه.

(٢) ط: إذ لم يقل به أحد من النحويين.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: «يصح كسرُ همزة اذكر، لالتقاء الساكنين، والضمّ... واللغتان فصيحتان». قلت: الكسر أو الضم ههنا ليس للهمزة، بل لتنوين «كلًّا»، لأنّ الهمزة تسقط في الوصل. وفي الشمول أي: في التوكيد المسوق للإحاطة بالأجزاء أو الإفراد. وبالضمير أي: المطابق للمؤكَّد. والموصل: الموصول. وكلًّا: مفعول به مقدم. وكلتا وجميعًا: معطوفان على «كلًّا» بمحذوف. وبالضمير: متعلقان باسم المفعول «موصلا». وهو حال من «كلًّا» وما عطف عليه. وأفرد على اعتبار: ما ذكر.

(٤) س: «وكلها وكله». وفي حاشية ت عن التواتي أن «كلها» باعتبار الجماعة، و «كله» باعتبار الجمع، في الرجال.

(٥) ط: هم.

(٦) س: وجاءت.

(٧) الارتشاف ٢:٦١٠.

(٨) في حاشية ت عن التواتي أن الإشارة إلى كلهن وكلها خاصة.

(٩) س: جاءني.

(١٠) الآية ١٤٨ من سورة غافر. وانظر شرح التسهيل ٣:٢٩٢ ـ ٢٩٣ والارتشاف ٢:٦١٠. وزاد في ح: بنصب كلًّا.

(١١) في حاشية س: «وبه قال الأخفش، وتبعه الناظم. وجمهور البصريين يمنعونه مطلقًا». وفي حاشية ت عن التواتي =

الثالثة: أنّ «كلًّا» لا تُضاف في التوكيد إلى ظاهر. وعلى ذلك نصوص النحويّين. وذكر في «التسهيل»[١] أنّه قد يُستغنى عن الإضافة إلى الضمير، بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكَّد بـ «كلّ»، وجعل منه قول كثيّر:[٢]

* يا أشبَهَ النّاسِ، كُلَّ النّاسِ، بالقَمَرِ *

ونحوه. قيل: ولا حُجّة فيه، لاحتمال كون «كل» نعتًا بمعنى: الكاملِينَ. فلم يُفضّله إلا على الناس الكاملين. وهو أمدح.

تنبيهان:

الأوّل: ما ذُكر، من أنّ «كِلا» للمذكّر و «كِلتا» للمؤنّث، هو المشهور. وقال[٣] في «التسهيل»:[٤] «وقد يُستغنى بكليهما عن كلتيهما». ومنه قول الشاعر:[٥]

* يَمُتُّ بِقُربَى الزَّينَبَينِ كِلَيهِما *

وقال ابن عُصفور: هو[٦] من تذكير[٧] المؤنّث، حملاً على المعنى للضرورة، كأنّه قال: بقُربى الشخصين.

الثاني: ذكر في «التسهيل»[٤] أيضًا أنّه قد يُستغنى بـ «كلّهما» عن «كليهما» و «كلتيهما» في تأكيد المُثنّى. فيقال على هذا: جاءَ الزيدانِ كلُّهما، والمرأتانِ كلُّهما.

ثم قال:[٨]

= أن هذا الوجه مردود، لأن الحال لا تتقدم على الجار والمجرور كما في البيت ٣٤٦ من الألفية. قلت: العامل في الحال هنا خبر «إنّ» المحذوف. وهو صفة كالفعل يجوز تقدم الحال عليها باتفاق. فذكر «فيها» تسمّح في التعبير، ثم إن تنكير «كلًّا» ضعيف فيه نظر. المغني ص٢١٣.

(١) ص ١٦٤.

(٢) عجز بيت، صدره في حاشية ت:

كَم قَد ذَكَرتُكِ! لَو أُجزَى بِذِكرِكُمُ

ديوانه ص٥٣١ والعيني ٤: ٨٨. وانظر ديوان عمر بن أبي ربيعة ص١٢٤. والمخاطب مؤنث خلافًا لما سيلي من كلام المرادي. والأولى أن «كل» هنا صفة تفيد توكيد الكمال فيما بعدها.

(٣) سقطت الواو من ح.

(٤) ص ١٦٥ وشرحه ٣: ٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٥) صدر بيت لهشام بن معاوية، عجزه في ت و ط وحاشية ح:

إليكَ، وقُربَى خالِدٍ وحَبيبِ

العيني ٤: ١٠٦ والمقرب ١: ٢٣٩ والضرائر ص٢٧٧. ويمت: يتوسل.

(٦) ت ح: «وهو». المقرب والضرائر والشرح الكبير ١: ٢٦٥. وانظر الارتشاف ٢: ٦٠٩.

(٧) في حاشية س عن نسخة: توكيد.

(٨) في حاشية ت عن التواتي أن التاء تلزم «عامّة» في التذكير والتأنيث، كما تلزم «نافلة». وانظر التوضيح ٢: ١٢٣. وككل أي: مثل استعمال «كل» في الشمول. وفاعله أي: موازن فاعلة. ومن عم أي: من مصدره. وأيضًا: مفعول مطلق لفعل محذوف جملته اعتراضية. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر استعمل. وفاعله: مفعول به. ومن: تتعلق بحال من فاعله. ومثل: حال ثانية منها. وفي: تتعلق بحال من «كل».

٥٢٣ ـ واستَعمَلُوا، أيضًا، كَكُلٍّ «فاعِلَهْ» مِن «عَمَّ»، في التَّوكِيدِ، مِثلَ النّافِلَهْ

أي: واستعملت[١] العرب في التوكيد وزن «فاعلة» من «عَمَّ»، يعني: عامّة. وتوصّل إلى ذكرها بذكر وزنها، لتعذّر دخولها في النظم.[٢] وأشار بقوله: «ككلّ» إلى أنّها يؤكّد بها ما سوى المُثنّى، مما يؤكّد بـ «كلّ»، وأنّها تُضاف إلى ضمير المؤكَّد، فيقال: جاءَ الجيشُ عامّتُه، والقبيلةُ عامّتُها، والزيدونَ عامّتُهم، والهنداتُ عامّتُهنّ.

قال في «شرح التسهيل»:[٣] وذكرتُ مع «كلّ» جميعًا وعامّة، كما فعل سيبويه. وأغفل ذلك أكثر المُصنّفين[٤] سهوًا، أو جهلاً. وإلى ذلك أشار بقوله: «مِثلَ النافِلَهْ». قال الشارح:[٥] يعني: أنّ ذكر «عامّة» في ألفاظ التوكيد مثلُ النافلة،[٦] أي: الزيادة على ما ذكره النحويّون في هذا الباب. فإنّ أكثرهم أغفله. وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه،[٧] لأنّ من أجلّهم سيبويه، ولم يُغفله.[٨] انتهى. قلتُ: خالف المُبرّد في «عامّة»، وقال: إنّما هو[٩] بمعنى: أكثرهم.

ثمّ ذكر توابع «كلّ»، فقال:[١٠]

٥٢٤ ـ وبَعدَ «كُلٍّ»، أكَّدُوا بأجمَعا جَمعاءَ، أجمَعِينَ، ثُمَّ جُمَعا

يقال:[١١] جاءَ الجيشُ كلُّه أجمعُ، والقبيلةُ كلُّها جمعاءُ، والزيدونَ كلُّهم أجمعُون، والهنداتُ كلُّهنّ جُمَعُ. وقد فُهم من قوله: «وبعدَ كلّ» أمران: **أحدهما**: واجب. وهو أنّ «أجمع» وفروعَه لا يتقدّم على «كلّ». وفي «الارتشاف»:[١٢] بدأتَ بكلٍّ ثمّ بأجمعَ مُرتّبًا.

---

(١) سقطت الواو من س.
(٢) أي: لالتقاء الساكنين فيها، وهما الألف والميم الأولى. وهو شاذ في غير القافية. انظر الوافي في العروض والقوافي ص٣١ و١٧٤ واللسان والتاج (قصص).
(٣) في ٣: ٢٩١.
(٤) في النسخ: النحويين.
(٥) ص ٥٠٤.
(٦) سقط: «قال الشارح... النافلة» من ت و ح، ثم ألحق حاشية ت. وانظر الإتحاف ٢: ١٩١ والأشموني ٣: ٧٦ وتعليقنا على البيت ٥٢٣.
(٧) ت: «ذكروا». ح: ذكر.
(٨) الكتاب ١: ٣٨٩. ط: سيبويه رحمه الله لم يغفله.
(٩) الارتشاف ٢: ٦١٠ ـ ٦١١. ط: هي.
(١٠) أكدوا أي: العرب. وبعد: ظرف للفعل. وأجمع: ممنوع من الصرف. والألف فيه وفي جمع: للإطلاق. وعطف جمعاء وأجمعين بحذف العاطف.
(١١) ط: فيقال.
(١٢) في ٢: ٦١١: وإذا اجتمعت ألفاظ... ما هو للشمول بدأتَ.

وقيل: على طريق الأولويّة. **والثاني**: غالب لا واجب. وهو أنّها لا تُستعمل دُون «كلّ».[(١)]
وقد أشار إلى جوازه، بقوله:[(٢)]

٥٢٥ ـ ودُونَ «كُلّ»، قد يَجِيءُ أجمَعُ جَمعاءُ، أجمَعُونَ، ثُمّ جُمَعُ

وهو معنى قوله في «التسهيل»:[(٣)] وقد يُغنينَ عن «كلّ». قال الشارح:[(٤)] «وهو قليل». وفي «الارتشاف»:[(٥)] كثُرَ ورود «أجمعين» في القرآن دون «كلّ». فهو يؤكّد به كما يؤكّد بـ «كلّ»، وليس من باب الاستغناء عن «كلّ»، كما زعم[(٦)] ابن مالك.

تنبيهات:

الأوّل: زعم الفرّاء أنّ «أجمعين» تُفيد اتّحاد الوقت. والصحيح أنّها كـ «كلّ» في إفادة العموم مُطلقًا،[(٧)] بدليل قوله:[(٨)] ﴿لَأُغْوِيَنَّهُم أجمَعِينَ﴾.

الثاني: قد يُتبع «أجمع»[(٩)] وأخواتُه، بأكتَعَ[(١٠)] وكتعاءَ وأكتعينَ وكُتَعَ. وقد يُتبع «أكتع» وأخواتُه بأبصَعَ[(١١)] وبصعاءَ وأبصعينَ وبُصَعَ. وزاد الكوفيّون، بعد «أبصع» وأخواتِه، أبتَعَ[(١٢)] وبتعاءَ وأبتعينَ وبُتَعَ. إنّما لم يتعرّض في[(١٣)] النظم لذلك، لقلّة استعماله.

الثالث: قال الشارح:[(١٤)] ولا يجوز أن يُتعدّى هذا الترتيب. وقال في «شرح الكافية»:[(١٥)] ولا يُجاء بـ «أكتع» وأخواته غالبًا إلّا بعد «أجمع» وأخواته، على الترتيب.[(١٦)] انتهى. ومراعاة هذا الترتيب هو المشهور. وأجاز ابن كَيسان أن تبدأ، بأيّ الثلاثة شئتَ، بعد «أجمع». وهو

---

(١) سقط «وهو أنها... كل» من النسخ.
(٢) دون: حال من أجمع وما عطف عليه بحرف أو بدونه. وقد: للتقليل.
(٣) ص ١٦٥.
(٤) ص ٥٠٤.
(٥) في ٢: ٦١١.
(٦) في النسخ: كما ذكر.
(٧) فوقها في ت عن التواتي: أي: غير مقيد بوقت.
(٨) الآية ٨٢ من سورة صّ. وزاد في ت و ح: «سبحانه وتعالى»، وفي س: «تعالى». وفي حاشية ت أنه لا دليل في أجمعين على اتحاد الوقت، لأن الإغواء في أوقات مختلفة. أما اتحاد زمان سجود الملائكة لآدم فمستفاد من الآيتين ٢٩ من سورة الحجر و٧٢ من سورة صّ، لا من الآية ٣٠ من سورة الحجر.
(٩) فوقها في ت أنها من الائتلاف.
(١٠) فوقها في ت أنها من الانضمام.
(١١) أبصع بالصاد وبالضاد أيضًا. وهما من سيلان العرق بعد تجمعه.
(١٢) فوقها في ت أنها من الاستداد.
(١٣) زاد في س: هذا.
(١٤) ص ٥٠٥.
(١٥) ص ١١٧٢ ـ ١١٧٣.
(١٦) سقط: «وقال في... الترتيب» من النسخ.

ظاهر قوله في «التسهيل»:[١] هذا الترتيب ودونه.[٢] وقال ابن عُصفور: وأمّا «أبصعُ» و «أبتعُ» فلا تُبال بأيّهما[٣] قدّمت على الآخر. وأجاز الكوفيّون وابن كَيسان[٤] تقديم «أكتعَ» على «أجمعَ». ومذهب الجمهور أنّه لا يتقدّم عليه. وأجاز الكوفيّون وابن كَيسان أيضًا الاستغناء بـ «أكتعَ» وأخواته عن «أجمعَ» وأخواته. ومذهب الجمهور[٥] المنع، وقوله:[٦]

* حَـــــولاً، أكـــــتَـــــعـــــا *

ونحوُه من الضرورات. وشذّ قول بعضهم: أجمعُ أبصعُ.[٧] وإنّما حقّ «أبصع» أن يجيء بعد «أكتع». وأشذُّ منه قول بعضهم:[٨] جُمَعُ بُتَعُ. وإنّما حقّ «أبتع»[٩] وأخواته أن يُجاء بهنّ آخرًا، توابعَ لـ «أبصع».

الرابع: إذا تكرّرت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع، وليس الثاني تأكيدًا للتأكيد.

الخامس: لا يجوز في ألفاظ التوكيد[١٠] القطع، لا إلى الرفع[١١] ولا إلى النصب.

السادس: لا يجوز عطف ألفاظه، بعضِها على بعض. فلا يقال: قامَ زيدٌ نفسُه وعينُه، ولا جاءَ القومُ كلُّهم وأجمعونَ. وأجاز العطفَ بعضُهم. وهو قول ابن الطراوة.

السابع: ألفاظ التوكيد مَعارفُ. أمّا ما أُضيف إلى المُضمر[١٢] فظاهر. وأمّا «أجمعُ» وتوابعه ففي تعريفه قولان: **أحدهما**: أنّه بنيّة الإضافة. ونُسب إلى سيبويه. **والثاني**:[١٣] أنّه بالعَلَميّة، عُلّق على معنى الإحاطة.[١٤] قال محمد بن مسعود الغزنيّ في «البديع»:

---

(١) ص ١٦٥. وفي النقل تصرف.
(٢) س: «بهذا الترتيب ودونه». ط: بهذا الترتيب أو دونه.
(٣) ت ح: «فلا تبالي بأيهما». س: «فلا تبالي أيهما». وانظر الشرح الكبير ١:٢٦٦.
(٤) سقط «ابن كيسان» من النسخ.
(٥) سقط «أنه لا يتقدم... الجمهور» من النسخ.
(٦) قسيم بيت من الرجز تتمته:

تَـــحـــمِـــلُنِـــي الـــذَّلـــفـــاءُ،

العيني ٤:٩٣ والخزانة ٢:٣٥٧. والذلفاء: اسم امرأة.
(٧) ت: أجمع وأبصع.
(٨) في النسخ: قولهم.
(٩) ح س ط: بتع.
(١٠) في الأصل: التأكيد.
(١١) فيما عدا الأصل: القطع إلى الرفع.
(١٢) ط: الضمير.
(١٣) في النسخ: والآخر.
(١٤) الإحاطة: الشمول. وهو مصدر المبني للمجهول حذف قبله مضاف. والتقدير: وضع على معنى ذي الإحاطة بما هو تابع له. انظر حاشية الصبان ٣:٧٧ والهمع ٢:١٢٤ والارتشاف ٢:٦١١. وفي حاشية ت عن التواتي: لفظة «معنى» زائدة، أي: على الإحاطة. وما قاله في البديع تفسير له.

وتعريفها[١] تعريف عَلَم،[٢] كتعريف أُسامة. انتهى. ولكون هذه الألفاظ مَعارفَ، منع البصريّون نصبها علي الحال.[٣]

٥٢٦ ـ وإن يُفِدْ تَوكِيدُ مَنكُورٍ قُبِلْ وعَن نُحاةِ البَصْرةِ، المَنعُ شَمِلْ[٤]

مذهب الكوفيّين والأخفش جواز توكيد النكرة، إذا كانت مؤقّتة.[٥] وأجازه بعض الكوفيّين مُطلقًا، مؤقّتةً كانت أو غير مؤقّتة، ومنع ذلك البصريّون مُطلقًا. وإلى الجواز ذهب المصنّف، لإفادته، ولورود السماع به.[٦]

فإن قلتَ: على أيّ المذهبين الأوّلين،[٧] يُحمل كلامه؟ قلتُ: ظاهر النظم موافقةُ الثاني، إذ لم يشترط في الجواز غير الإفادة. وقوله في «التسهيل»: «وإن[٨] أفاد توكيد النكرة جاز، وِفاقًا للأخفش والكوفيّين» يقتضي موافقة[٩] الأوّل، إذ الأخفش ومن قال كقوله،[١٠] من الكوفيّين، خصّوا ذلك بالمؤقّتة، على ما نُقل عنهم. وقوله: «المنعُ شَمِلْ» يعني: شمل المفيد وغيره.[١١]

٥٢٧ ـ واغنَ بـ«كِلتا»، في مُثَنًّى، و«كِلا» عَن وَزنِ «فَعْلاءَ»، ووَزنِ «أفعَلا»[١٢]

استُغنى، في تثنية المُثنى، بـ«كِلا» و«كِلتا» عن تثنية: أجمعَ وجمعاءَ. فلا يقال: أجمعانِ، ولا جمعاوانِ، خلافًا للكوفيّين وابن خروف، في إجازتهم[١٣] تثنيتهما قياسًا، مُعترفين بعدم السماع.

---

(١) في الأصل و ت: «وتعريفهما». وانظر الارتشاف ٢: ٦١١.

(٢) ح س: «علم الجنس». ط: «علمي». وانظر حاشية الصبان ٣: ٧٧.

(٣) وقد ورد «أجمعين» نكرة بمعنى: جميعاً، خلافاً للفراء ومن تابعه. انظر ص٣٧١ وشرح التسهيل ٣: ٢٩٥. وزاد في س و ط: وقوله.

(٤) يفيد أي: بكونه محددًا وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة. والمنع: منع توكيد النكرة. وقبل: فعل ماض مبني للمجهول. وجملته جواب الشرط. وهو من النادر في الكلام لأن فعل الشرط مضارع. وعن: تتعلق بحال من المبتدأ المنع. وجملة شمل: خبر.

(٥) المؤقتة: المحددة. وفي حاشية ت عن التواتي أمثلة للمؤقتة وغيرها.

(٦) في حاشية ت عن التواتي الإشارة إلى بيت الرجز الذي مضى في التنبيه الثالث. وانظر شرح التسهيل ٣: ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٧) سقطت من ط.

(٨) ص ١٦٥. وسقطت الواو من النسخ.

(٩) ت: موافقته.

(١٠) ت س: «ومن قال بقوله». ط: «ومن وافقه». وسقط «من الكوفيين» من س.

(١١) ط: «وقوله: المنع شمل المفيد وغيره». وزاد في س و ط: وقوله.

(١٢) اغن: اكتف. وفي مثنى أي: توكيد ما دل على اثنين. وعن وزن فعلاء وأفعل أي: عن تثنيتهما. وفي حاشية ت عن التواتي أن الوزن ههنا مصدر بمعنى اسم المفعول، أي: الموزون. والباء وفي وعن: تتعلق بالفعل: اغن. وكلا: معطوف على كلتا.

(١٣) ت: «إجازته». ح س: إجازة.

فإن قلتَ: هل يجري خلافهم في توابع «أجمع» و«جمعاء»؟ قلتُ: في كلام بعضهم ما يُشعر بإجراء الخلاف فيها. والقياس يقتضي إجراءه.[١]

٥٢٨ ـ وإنْ تُؤكِّدِ الضَّميرَ المُتَّصِلْ، بالنَّفسِ والعَينِ، فبَعدَ المُنفَصِلْ[٢]
٥٢٩ ـ عَنَيتُ ذا الرَّفعِ،[٣]

يعني: أنه إذا أكِّد الضمير المرفوع المُتّصل، بالنفس أو بالعين،[٤] فلا بدّ من توكيده قبلهما[٥] بضمير مرفوع مُنفصل. فتقول: قمْ أنتَ نفسُكَ، وقمتَ أنتَ نفسُكَ.

فإن قلتَ: فهل[٦] توكيده بذلك واجب؟ قلتُ: قال في «شرح الكافية»:[٧] لم يجز إلّا بعد توكيده بضمير مرفوع[٨] مُنفصل. فلو قلتَ: «قُومُوا أنفسُكم»[٩] لم يجز. وهو[١٠] مُوافق لنُصوص غيره من النحويّين. وقال في «التسهيل»:[١١] ولا يُؤكَّد بهما غالبًا ضمير مرفوع[١٢] مُتصل، إلّا بعد توكيده بمُنفصل.[١٣] وأشار بقوله: «غالبًا» إلى ما ذكره الأخفش في «المسائل»، من أنّه يجوز على ضعف: قاموا أنفسُهم،[١٤] وفي عبارة الفارسيّ:[١٥] لا يحسن.

فـرع: إذا قلتَ: «هلمّ لكم[١٦] أنفسُكم»، جاز دون توكيد، للفصل الذي هو «لكم». وهذا

(١) زاد في س و ط: وقوله.
(٢) أراد بالمتّصل ما كان ظاهرًا منه، وما كان مستترًا. وفي حاشية ت عن التواتي أنه يجب المنفصل ههنا، لئلا يلتبس نحو: هند خرجت أو ذهبت نفسها أو عينها. وحمل على نحو هذا ما لا لبس فيه. وانظر حاشية الصبان ٣:٧٩ والتصريح ٢:١٢٦. وبعد المنفصل أي: توكيدُه بعد الضمير المنفصل. والواو بعد النفس بمعنى: أو. وبعد: ظرف لخبر المبتدأ المقدر.
(٣) عنيت: قصدت. وذا الرفع أي: ضمير الرفع.
(٤) في النسخ: والعين.
(٥) ط: قبلها.
(٦) س: هل.
(٧) ص ١١٨١.
(٨) سقطت من النسخ وشرح الكافية.
(٩) س: «قاموا أنفسهم». وانظر ما يلي عن الأخفش.
(١٠) س: وهذا.
(١١) ص ١٦٤.
(١٢) فيما عدا الأصل: رفع.
(١٣) ت ح: بضمير منفصل.
(١٤) ح: «قوموا أنفسكم». وانظر الارتشاف ٢:٦٠٨.
(١٥) المقتصد ص٨٩٦.
(١٦) فوقها في ت عن التواتي أن تعلق الجار والمجرور بفعل تقديره: أعني. قلت: الفعل «أعني» متعد لا يقتضي اللام. وإنما تكون للتبيين وتعلّق بخبر لمبتدأ محذوف: الأمر كائن. والجملة اعتراضية.

بلا خلاف، فلا يُتوهَّم أنّه لا بدّ فيه من التأكيد.[١] ذكره في «الارتشاف».[٢]

وقد فُهم من قوله: «المُتّصل» أنّ المُنفصل يُؤكّد بهما بلا شرط، ومن قوله: «عنَيتُ ذا الرفع» أنّ المنصوب والمجرور[٣] يُؤكَّدان[٤] بهما بلا شرط. فتقول: رأيتُكَ نفسَكَ، ومررتُ بكَ نَفسِكَ. وإن شئتَ أكّدتَهما بالمُنفصل.

وقوله:[٥]

وأكَّدُوا بِما سُواهُما، والقَيدُ لَن يُلتَزَما

يعني: أنّ ما سوى النفس والعين، من ألفاظ التوكيد، إذا أكّد بها[٦] ضمير الرفع المُتّصل لم يلزم توكيده بمُنفصل ـ وهو المعنيّ بالقيد ـ ولكن يجوز. فتقول: قوموا كلُّكم. ولو قلتَ: «أنتم كلُّكم»، لكان حسنًا.

[التوكيد اللفظي]

ولمّا فرغ من التوكيد المعنويّ انتقل إلى التوكيد اللفظيّ، فقال:[٧]

٥٣٠ ـ وما، مِنَ التَّوكِيدِ، لَفظِيٌّ يَجِي مُكرَّرًا، كَقَولِكَ: ادرُجِي، ادرُجِي

التوكيد اللفظيّ: إعادة اللفظ، أو تقويته بمُوافِقِه معنًى.

فالأوّل كقولك: ادرجي ادرجي.[٨] ويكون في الاسم والفعل والحرف، والمركّبِ غيرِ الجملة والجملةِ. نحو: جاءَ[٩] زيدٌ زيدٌ، و:[١٠]

* أتاكَ، أتاكَ، اللّاحِقُونَ *

---

(١) أي: بالضمير المنفصل. وفي النسخ: التوكيد.

(٢) في ٢:٦٠٨.

(٣) س: المجرور والمنصوب.

(٤) ط: يؤكد.

(٥) سقطت من ت و ح. وأكدوا أي: العرب. وسوى أي: غير. ويلتزم يجب. وسوى: خبر لمحذوف. والجملة صلة «ما». والواو: للحال.

(٦) ت و س: بهما.

(٧) حذف همزة: «يجيء». وهي لغة صحيحة. انظر البيت ٢٦. س: «ادرج ادرجي». وكذلك كان في الأصل، ثم صوب كما أثبتنا. وادرجي: امشي. وتكرار التوكيد اللفظي أكثره ثلاث. ومن: تتعلق بحال من «ما» أو من المبتدأ المحذوف: هو. ومكررًا: حال من فاعل يجي. وانظر آخر شرح البيت وتعليقنا على البيت ٥٣٣.

(٨) ح: «ادرج ادرجي». س: ادرج ادرج.

(٩) ح: «وجاءك». وسقطت من ت.

(١٠) مضى في شرح البيت ٢٧٨. وزاد بعد الشاهد في ح: احبس احبس.

ونَعَمْ نَعَمْ، و:[١]

* حَتّامَ، حَتّامَ، العَناءُ المُطَوَّلُ *

و:[٢]

* لَكَ اللهُ، لَكَ اللهُ *

قال الشارح:[٣] وأكثر ما يجيء[٤] مؤكَّدًا لجملة.[٥]

والثاني: نحو: انزِلْ نَزالِ. قال:[٦]

* صَمِّي، لِما فَعَلَتْ يَهُودُ، صَمامِ *

ومنه توكيد الضمير المُتّصل بالمُنفصل. ومنه قوله:[٧]

* أجَلْ، جَيرِ، إن كانَتْ أُبِيحَتْ دَعاثِرُهْ *

فإن قلتَ: عبارته ظاهرة في تناول الأوّل دُون الثاني، لقوله: «مكرّرًا». قلتُ: إذا حُمل على تكرار معنى المؤكَّد ولم يُخَصَّ[٨] بتكرار لفظه، كما ذكره الشارح،[٩] تناولهما.

فإن قلتَ: ما إعراب صدر البيت؟ قلتُ: ما:[١٠] موصولة، ولفظيّ: خبر مبتدأ محذوف،

(١) قسيم بيت للكميت، تتمته في حاشية س:

فَتِلكَ وُلاةُ السُّوءِ، قَد طالَ مُلكُهُم فَحَتّامَ...

العيني ٤:١١١. والعناء: التعب.

(٢) عجز بيت للمأمون صدره:

لَكَ اللهُ عَلَى ذاكَ

تاريخ الطبري ٨:٦١٥ وكتاب بغداد لابن طيفور ٦:١٤٩ والعيني ٤:٩٧. وهذا يعني أن ما في العجز هو كله توكيد لفظي للجملة في الصدر. انظر إعراب الجمل ص١٢٦.

(٣) ص ٥٠٩.

(٤) س: ما يكون.

(٥) ت: بجملة.

(٦) عجز بيت للأسود بن يعفر، صدره في ح و س:

فَرَّتْ يَهُودُ، وأسلَمَتْ جِيرانَها

ديوانه ص٦١ والعيني ٤:١١٢. وفي حاشية ت عن العيني أن «صمي» خطاب للداهية أو لأذن الشاعر. وفيها أيضًا عن التواتي أن صمام اسم فعل بمعنى: صمي.

(٧) عجز بيت لمضرس بن ربعي، صدره في س وحاشية ت:

وقُلْنَ: عَلَى الفِردَوسِ أوّلُ مَشرَبِ

العيني ٤:٩٨ والخزانة ٤:٢٣٥. والفردوس: روضة لبني يربوع. والدعاثر: جمع دعثور. وهو الحوض المتثلم. وذكر الصغاني أن النحاة جعلوا هذا البيت خنثى، فلفقوا فيه بين قول مضرس وبيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص٨٤.

(٨) ط: ولم يختص.

(٩) ص ٥٠٩. ط: كما ذكر الشارح.

(١٠) زاد في ح: هو.

والجملة صلة، ويجي: خبر الموصول، أي: والذي هو من التوكيد لفظيّ يجيء مكرّرًا.(١)

٥٣١ ـ ولا تُعِدْ لَفظَ ضَميرٍ مُتَّصِلْ إلّا مَعَ اللَّفظِ الَّذي بِهِ وُصِلْ(٢)

فتقول: قمتُ قمتُ، ونحوَه.(٣) لأنّ إعادته مُجرّدًا تُخرجه عن الاتّصال.

ثمّ قال:

٥٣٢ ـ كَذا الحُرُوفُ،(٤)

يعني: أنّ الحرف لا يُعاد إلّا مع ما اتّصل به أوّلاً، لكونه كالجزء منه، نحو: إنّ زيدًا ،(٥) إنّ زيدًا قائمٌ، وفي الدارِ في الدارِ زيدٌ. ولا يُعاد وحده إلّا(٦) ضرورة ـ ونصّ(٧) عليه ابن السرّاج ـ كقوله:(٨)

* ولا لِلِما بِهِمْ، أبدًا دَواءُ *

وأجاز(٩) الزمخشريّ: «إنّ إنّ زيدًا قائمٌ»، وتبعه ابن هشام. قال في «شرح التسهيل»:(١٠) وقوله مردود، لعدم إمام يُستند إليه، وسماع يُعتمد عليه. ولا حجّة له في قول الشاعر:(١١)

إنّ إنّ الكَرِيمَ يَحلُمُ، ما لَم يَرَيَنْ مَن أجارَهُ قَد ضِيما

فإنّه من الضرورات.

تنبيه: قال في «التسهيل»:(١٢) لم يُعَدْ، في غير ضرورة، إلّا معمودًا بمثل عامده أوّلاً،

---

(١) زاد في س و ط: وقوله.

(٢) لا تعد أي: في التوكيد اللفظي. واللفظ الذي به وصل أي: الاسم أو الفعل أو الحرف. وإلا: حرف حصر. ومع: ظرف متعلق بحال من: لفظ ضمير. وبه: متعلقان بوصل.

(٣) سقطت من س. والمراد نحو: أنا صاحبك صاحبك، وعجبت منه منه.

(٤) زاد في ح: «غيرَ ما تَحصَّلا». والإشارة إلى إعادة اللفظ المتصل بالمؤكّد. والكاف: خبر مقدم مضاف إلى اسم الإشارة. والحروف: مبتدأ مؤخر. وحكم الاسم الموصول في التوكيد هو حكم الحرف، يجب أن تعاد معه صلته.

(٥) زاد في ط: قائم.

(٦) زاد في النسخ: في.

(٧) سقطت الواو من ط. وانظر الأصول ٢: ١٩ ـ ٢٠.

(٨) عجز بيت لمسلم بن معبد، صدره:

فلا واللهِ، لا يُلفَى لِما بي

العيني ٤: ١٠٢ والخزانة ١: ٣٦٤. ويلفى: يوجد.

(٩) الارتشاف ٢: ٦١٧.

(١٠) في ٣: ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(١١) العيني ٤: ١٠٧ والدرر ٢: ١٦١. وأجاره: حماه. وضيم: ظلم. وفي س إشارة إلى أنه يروى: من قد أجاره ضيما.

(١٢) ص ١٦٦. وزاد في ح و س والتسهيل: «وإن كان المؤكد به ضميرًا متصلاً، أو حرفًا غير جواب». وفي حاشية ت عن التوضيح ٣: ٢٥ ـ ٣١: وإن كان فعلاً... ولاختلاف اللفظين.

أو مفصولاً. ومثّل الفصلَ، بقوله:[١]

* حَـتّـى تَـراهـا، وكـأنَّ، وكـأنْ *

وبقوله:[٢]

* لَيتَ شِعرِي: هَل ثُمَّ هَل آتِيَنْهُم *

قال: ومن الفصل المسموع[٣] الفصلُ بالوقف، كقوله:[٤]

لا يُنسِكَ الأسَى تأسِّيًا، فما ما، مِن حِمامٍ، أحَدٌ مُستَعصِما

فظاهره أنّ مثل ذلك يجوز اختيارًا. وصرّح في «الكافية» وشرحها[٥] بقلّة:

* حَـتّـى تَـراهـا، وكـأنَّ وكـأنْ *

ولم يجعل للفصل فيه أثرًا.

ثمّ استثنى من الحروفِ الجوابيةَ، فقال:[٦]

غَيرَ ما تَحصَّلا بِهِ جَوابٌ، كَنَعَمْ، وكَبَلَى

فيجوز أن يُؤكَّد بإعادة اللفظ، من غير اتّصاله بشيء. فنقول: نَعَم نَعَم،[٧] ولا لا.[٨] وذلك لأنّ الحرف الجوابيّ كالمُستقلّ، لصحّة الاستغناء به[٩] عن ذكر المُجاب به.[١٠]

---

(١) الأغلب العجلي. النوادر ص١٠٣ وشرح التسهيل ٣:٣٠٣ والعيني ٤:١٠٠ والدرر ٢:١٦٠. وزاد بعده في س و ط:

أعـنـاقَـهـا مُـشـدَّداتٌ بِـقَـرَنْ

يصف إبلاً. والقرن: حبل يقرن به البعير.

(٢) صدر بيت للكميت بن معروف، عجزه في س:

أم يَحُولَنْ، دُونَ ذاكَ، الحِمامُ؟

العيني ٤:١٠٩ وشرح التسهيل ٣:٣٠٢ ـ ٣٠٣ والدرر ٢:١٦١. والشعر: العلم. ويحول: يحجز ويمنع. والحمام: الموت.

(٣) س: وقال ومن الفصل المسوغ.

(٤) العيني ٤:١١٠ والدرر ٢:١١٦. والأسى: الحزن. والتأسي: الاقتداء بالصابرين. والمستعصم: الممتنع. وفي حاشية الأصل: الشاهد في قوله: «ما ما» حيث فصل بينهما الوقف.

(٥) ص ١١٨٣ و١١٨٧.

(٦) تحصل: تبين وثبت. وغير: مستثنى منصوب مضاف إلى الاسم الموصول «ما». والكاف الأولى: خبر لمحذوف، مضاف إلى «نعم» على الحكاية. والثانية: حرف جر زائد. وبلى: معطوف على نعم.

(٧) زاد في ح و س: وبلى بلى.

(٨) زاد في ط: وبلى بلى.

(٩) سقطت من س.

(١٠) زاد في س و ط: وقوله.

٥٣٣ ـ ومُضمَرَ الرَّفعِ، الَّذِي قَدِ انفَصَلْ، أكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ، اتَّصَلْ[١]

فيُؤكَّد به المرفوعُ نحو: قمتَ أنتَ، والمنصوبُ نحو: رأيتكَ أنتَ، والمجرورُ نحو: مررتُ بكَ أنتَ. وهذا من قبيل التوكيد اللفظيّ.

تنبيه: إذا أتبعتَ المُتّصل المنصوب بمُنفصل منصوب، نحو: رأيتكَ إيّاك، فمذهب البصريّين أنّه بدل، ومذهب الكوفيّين أنّه توكيد. قال المُصنّف:[٢] وقولهم عندي أصحّ، لأنّ نسبة المنصوب المُنفصل من المنصوب المُتّصل كنسبة المرفوع المُنفصل من المرفوع المُتّصل، في نحو: فعلتَ أنتَ. والمرفوع تأكيد بإجماع. قيل: وكأنّه[٣] يعني بقوله: «بإجماع» أنّه يجوز، لا أنّه يتعيّن. فإنّهم قد أعربوا «قمتَ أنتَ»[٤] بدلاً. قلتُ: قوله[٥] في «التسهيل»:[٦] «ولا يُبدل مُضمر من مُضمر» يمنع من إعرابه بدلاً.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: أن ضمير الرفع هو الأصل في الضمائر. ولذلك جاز وقوعه في محل رفع أو جر للتوكيد. قلت: التوكيد اللفظي هو تكرار فليس للمؤكَّد محل من الإعراب، أمفرداً كان أم شبه جملة أم جملة. والمضمر: الضمير. وانفصل أي: المنفصل. واتصل أي: المتصل. ومضمر: مفعول به لفعل محذوف يفسره أكد. والجملة المحذوفة معطوفة على جملة «لا تعد» في البيت ٥٣١. فالبيت ٥٣٢ اعتراض. والذي: صفة مضمر. وجملة اتصل: صفة ضمير. وأغفل النص على التوكيد بالمنفصل المرفوع للمنفصل المرفوع أو المنصوب. نحو: أنت أنت كريم، وما أحببت إلا إياكم أنتم. والأول جائز، والثاني فيه نظر. الصبان ٣: ٨٤.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٣٠٥.

(٣) الإتحاف ٢: ١٩٤. ت: وقيل كأنه.

(٤) ت ح: «أنت بعد قمت». س: أنت بعد قمت أنت.

(٥) ح: وقوله.

(٦) ص ١٧٢.

عطف البيان[1]

٥٣٤ ـ العَطفُ إمّا ذُو بَيانٍ، أو نَسَقْ[2]

يعني: أو ذو نسق. والعطف ـ كما ذكر ـ قسمان: عطف بيان، وعطف نسق. والنَّسَقُ لغةً: النظم. وقد يُستعمل بمعنى المنسوق.[3]

والـغَـرَضُ، الآنَ، بَـيـانُ مـا سَـبَـقْ[4]

يعني: عطف البيان.[3]

٥٣٥ ـ فذُو البَيانِ تابِعٌ، شِبهُ الصِّفَهْ حَقِيقةُ القَصدِ، بِهِ، مُنكَشِفَهْ[5]

تابع: جنس يشمل الخمسة. وقوله: «شِبه الصفة» أي: في التوضيح والتخصيص، مُخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد. وقوله: «حقيقةُ القصدِ به مُنكشفهْ» يعني: أنّ إيضاحه للمتبوع إنّما هو بشرح وتبيين لحقيقة المقصود، لا بدلالة على ما في المتبوع،[6] أو في سببه.[7] وبذلك فارق النعت.[8]

(١) العطف: إرجاع على لفظ سابق بحرف أو بدونه. وعطف البيان: إرجاع إلى اسم سابق لإيضاحه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة. وقد يكون للمدح أو الذم. الصبان ٣: ٨٥ وتقريرات الحامدي ص٢٦٣. ط ح: العطف.

(٢) ذو أي: صاحب. والبيان: الإيضاح. والنسق: العطف على سابق بحرف. والعطف: مبتدأ خبره ذو. وإما: حرف تفصيل استغنى بـ «أو» عن تكراره. ونسق: معطوف على بيان.

(٣) زاد في س و ط: وقوله.

(٤) الغرض: القصد. وما سبق أي: ما تقدم من القسمين. والغرض: مبتدأ يتعلق به «الآن» وخبره بيان.

(٥) في حاشية ت عن الشيخ يس أن القصد هنا بمعنى المقصود، وأن الشطر الثاني يُخرج الصفة، لأنها تميز الذات ولا تكشفها. وفيها عن ابن غازي ١: ١٩٥ عن ق [أي: أبي إسحاق الشاطبي] أن نحو: «قام زيد أخوك» يحتمل فيه الاسم الثاني عطف البيان والبدل، تبعًا لقصد المتكلم، وأن تعريفه هنا يدخل فيه تابع اسم الإشارة إذا كان جامدًا، خلافًا لما في التسهيل وشرحه، ولما يلي في البيتين ٥٨٨ و٥٩٠. وانظر التسهيل ص١٧٠ وحاشية الصبان ٣: ٨٧. والتابع: الموافق في الحكم الإعرابي. والشبه: المشابه، اسم مغرق في الإبهام لا يعرَّف بإضافته إلى معرفة، لأن إضافته لفظية. ولذا وصف به هنا نكرة: تابع. وحقيقة القصد أي: المقصود الحقيقي. والمنكشفة: الظاهرة الواضحة. وذو: مبتدأ خبره تابع. وبه: متعلقان بمنكشفة. والجملة في العجز صفة ثانية للتابع.

(٦) فيما عدا الأصل: على معنى في المتبوع.

(٧) سببه أي: ما اتصل بالمتبوع اتصالاً سببيًا.

(٨) زاد في س و ط: «وقوله». ويرد على المرادي أن «شبه الصفة» يخرج النعت. فالعجز لبيان الفرق بين عطف البيان والنعت، لا للإخراج.

٥٣٦ ـ فأوليَنْهُ، مِن وِفاقِ الأَوَّلِ، ما، مِن وِفاقِ الأَوَّلِ، النَّعتُ وَلي[1]

لمّا كان عطف البيان بمنزلة النعت وجب أن يُوافق متبوعه في أربعة أشياءَ[2] من عشَرة، كالنعت الخالص. فيُوافقُ[3] في الرفع أو النصب أو الجرّ، والتعريف أو التنكير، والإفراد أو الجمع أو التثنية،[4] والتذكير أو التأنيث.

ولمّا كان في ورود عطف البيان نكرة، تابعًا لنكرة، خلافٌ نصّ عليه، بقوله:[5]

٥٣٧ ـ فقَد يَكُونانِ مُنَكَّرَينِ كَما يَكُونانِ مُعَرَّفَينِ

ذهب الفارسيّ والكوفيّون، وابن جنّي والزمخشريّ وابن عصفور، إلى جواز تنكيرهما. وإليه ذهب المصنّف. وقال الشارح:[6] أجازه أكثرهم.[7] قال: وليس قول من منع بشيء، لأنّ النكرة تقبل التخصيص بالجامد، كما تقبل المعرفة التوضيح به، كقولك: لبستُ ثوبًا جُبّةً. ونظيره من كتاب الله، تعالى:[8] ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرةٍ مُبارَكةٍ زَيتُونةٍ﴾. وقال ابن عُصفور: ذهب أكثر النحويّين إلى امتناعه، وزعم الشلوبين أنّ مذهب البصريّين التزام تعريف التابع والمتبوع، في عطف البيان. قال[9] المُصنّف: «ولم أجد هذا النقل من غير جهته».[10] ونُقل عن بعضهم تخصيصه[11] بالعَلَم اسمًا أو كنية أو لقبًا.

تنبيهان:

الأوّل: فُهم من كلامه أنّ تخالفهما في التعريف والتنكير مُمتنع، وأجازه الزمخشريّ، فجعل

---

(١) في حاشية ت عن الشيخ يس أن الفاء في أول البيت للسببية [أي: الفاء الفصيحة للاستئناف والسببية]، فاندفع قول ابن هشام: إن الموافقة فيما ذكر غير داخلة في «فأولينه»، لأنها غير لازمة في النعت السببي. وأول: أعط. ووفاق الأول: موافقة المتبوع. وولي: أخذ. والمراد: أعط عطف البيان من موافقة المبيَّن مثل ما ناله النعت من موافقة منعوته. فاعتراض الصبان ٣:٨٦ على الناظم بتكرار التعبير فيه نظر. وأولين: فعل أمر مبني على الفتح. والنون: للتوكيد. والهاء: مفعول به أول. وما: اسم موصول مفعول ثان. ومن الأولى: تتعلق بأولين. والثانية: بحال من ما. والنعت: مبتدأ خبره جملة ولي. والجملة الاسمية: صلة ما. (٢) سقطت مما عدا الأصل.

(٣) ط: فيوافقه.

(٤) ح س: أو التثنية أو الجمع.

(٥) قد: للتقليل. ويكونان أي: عطف البيان ومتبوعه. والمنكر: النكرة. والمعرف: المعرفة. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر الفعل قبله: يكون، مضاف إلى المصدر المؤول. والمراد بالتشبيه مجرد الوقوع لا كميته.

(٦) ص ٥١٥.

(٧) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:١٩٦ عن ق [أي: الشاطبي] أن النكرة في القياس أشد حاجة إلى البيان من المعارف، وأن الآية التالية دليل سماعي ظاهر.

(٨) الآية ١٦ من سورة إبراهيم.

(٩) شرح التسهيل ٣:٣٢٦. ح: وقال.

(١٠) ح: من جهة غيره.

(١١) الارتشاف ٢:٦٠٥. ح: تخصيصها.

قوله تعالى:[١] ﴿مَقامِ إبراهِيمَ﴾، عطف بيان على ﴿آياتٍ بَيِّناتٍ﴾. قيل: وهو مُخالف لإجماع الفريقين، فلا يُلتفت إليه.

الثاني: اشترط الجرجانيّ[٢] والزمخشريّ زيادة تخصيص عطف البيان، على متبوعه. قال في «شرح الكافية»:[٣] وليس بصحيح، لأنّ عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت. قال:[٤] وقد جعل سيبويه:[٥] «ذا الجُمّة» من «يا هذا ذا الجُمّة» عطفَ بيان، مع أنّ تخصيص «هذا» زائد على تخصيصه. وقال في «شرح التسهيل»:[٦] زعم أكثر المُتأخّرين أنّ متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص، بل يُساويه، أو يكون أعمّ منه. والصحيح جواز الأوجه الثلاثة. قال: وهذا مذهب سيبويه. قلتُ: فتحصّل ثلاثة مذاهب.[٧]

[وجوب عطف البيان]

٥٣٨ ـ وصـالِحـا، لِبَـدَلِيّـةٍ، يُـرَى[٨]

يعني: أنّ كلّ ما حُكم[٩] بأنّه عطف بيان فجائز جعله بدلاً،[١٠] إلّا في موضعين:

أشار إلى أحدهما، بقوله:[١١]

فـي غَـيـرِ نَـحـوِ: يـا غُـلامُ، يَـعـمُـرا

ويعني به ما كان مُفردًا معرفة مُعربًا،[١٢] ومتبوعه مُنادًى، فإنّه يُنصب بعد منصوب نحو: يا أخانا زيدًا، ويُنصب ويُرفع[١٣] بعد مضموم نحو: يا غلامُ زيدًا أو زيدٌ. ومثله: يا غلامُ يعمرا. فهذا ونحوه عطف بيان، لا بدل،[١٤] إذ لو جُعل بدلاً تعيّن بناؤه على الضمّ، لأنّ

---

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران: ﴿فِيهِ آياتٌ بَيِّناتٌ مَقامُ إبراهِيمَ...﴾.
(٢) المقتصد ص٩٢٧. (٣) ص ١١٩٣ ـ ١١٩٤.
(٤) سقطت من النسخ.
(٥) الكتاب ١:٣٠٦. والجمة: الشعر الكثير. وفي حاشية ت عن التواتي أنها بضم الجيم.
(٦) في ٣:٣٢٦.
(٧) زاد في س و ط: وقوله.
(٨) الصالح للشيء: الجائز فيه ذلك. والبدلية: كون الاسم بدلاً من غيره. ويرى: يعلم. ونائب الفاعل يعود على عطف البيان. وصالحًا: مفعول به ثان. واللام: تتعلق به.
(٩) زاد في ت: «به»، وفي ح و س و ط: عليه.
(١٠) أي: بدل كل من كل.
(١١) ت: «يَعمَرا». وهو اسم علم لعاقل، اسم الغلام المنادى عطف على المحل. وفي: تتعلق بـ «صالحًا». ونحو: مضاف إليه، ومضاف إلى الجملة على الحكاية.
(١٢) سقطت من ت و ح.
(١٣) في حاشية ت: لقول بعضهم:
وأتـبـعـتْ حَـرَكـةُ الـبِـنـاءِ فـي بـابِ «لا»، كَـذاكَ فـي الـنِّـداءِ
(١٤) ت س: «عطف البيان لا البدل». ح: عطف البيان لا يصلح للبدل.

البدل في نيّة تكرار العامل، فيلزم تقدير حرف النداء معه، بخلاف عطف البيان.

ثمّ أشار إلى الآخَر، بقوله:[(١)]

٥٣٩ ـ ونَحوِ «بِشرٍ»، تابِعِ «البَكرِيِّ»

ويعني به ما كان تابعًا لمجرور بإضافة[(٢)] صفة مقرونة بـ «أل»،[(٣)] وهو غير صالح لإضافتها إليه، كقول الشاعر:[(٤)]

أنا ابنُ التّارِكِ البَكرِيِّ، بِشرٍ، عَلَيهِ الطَّيرُ، تَرقُبُهُ، وُقُوعا

فبشر: عطف بيان. ولا يجوز أن يكون[(٥)] بدلاً، لما يلزم[(٦)] من تقدير إضافة «التارك» إليه، لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل، وهو غير صالح لذلك، إذ لا يُضاف ما فيه «أل» إلى ما هو عارٍ منها.[(٧)] ونُقل عن المبرّد أنّه لا يجوّز[(٨)] في «بِشر» إلّا النصبَ، ولا يجيز جرّه لا على البدل ولا على عطف البيان.

وأجاز الفرّاء في «بشر» أن يكون بدلاً، لأنّ مذهبه جواز إضافة ما فيه «أل» إلى جميع المعارف. وإلى تضعيف مذهبه أشار، بقوله:[(٩)]

وليسَ أنْ يُبدَلَ بالمَرْضِيِّ

وقد نُقل جواز البدل في «بشر» عن الفارسيّ أيضًا.

تنبيه: استُدرك على المُصنّف مسائل أُخَر،[(١٠)] ينفرد بها عطف البيان، لم يتعرّض لها:

الأولى: أن يفتقر الكلام إلى رابط، ولا رابط إلّا التابع، نحو: هندٌ ضربتُ الرجلَ أخاها.[(١١)]

---

(١) بشر: اسم رجل. والتابع: الواقع بعد على التبعية. والبكري: المنسوب إلى بكر بن وائل. ونحو: معطوف على نحو. وتابع: بدل من بشر.

(٢) ت: بإضافته.

(٣) يريد أن التابع متبوعه أضيف إليه مشتق مقرون بأل. وهو «التارك» فيما يلي. وزاد في ط: إليه.

(٤) المرار الأسدي. العيني ٤: ١٢١ والخزانة ٢: ١٩٣. والوقوع: جمع واقع. وهو النازل عن طيرانه. والتارك: الجاعل. وبشر هو اسم البكري الذي هو مفعول به أول في المعنى. وعليه: متعلقان بخبر مقدم محذوف للمبتدأ: الطير. والجملة في محل نصب مفعول ثان. وجملة ترقبه: حال من الطير. ووقوعاً: حال من فاعل: ترقب. ولا يعلق بها «عليه» لأنهما يكونان معمول معمول الخبر الفعلي مقدمين على المبتدأ. حاشية الصبان: ٣: ٨٧.

(٥) زاد في ت: بشر.

(٦) زاد في س: «عليه». ولعله: عنه.

(٧) فيما عدا الأصل: إلى عار منها.

(٨) النصب عنده على المحل بدلًا من البكري. وفي النسخ: لا يجيز.

(٩) أن يبدل أي: بشر من البكري. والمصدر المؤول: اسم ليس. والباء: زائدة في الخبر. والمرضي: المقبول عند جمهور النحاة.

(١٠) ط: على المصنف أمور.

(١١) أي: لأن البدل في نية تكرار العامل. ولو كرر هنا لصارت جملة: «ضربت الرجل» بلا رابط يعود على هند.

الثانية: أن يُضاف «أفعلُ» التفضيل إلى عامّ، ويُتبع بقسميه،[(١)] نحو: زيدٌ أفضلُ النّاسِ، الرجالِ والنساءِ،[(٢)] أو النساءِ والرجالِ. **الثالثة**: أن يُتبع وصفُ «أيّها»[(٣)] بمضاف، نحو: يا أيُّها الرجلُ، غلامُ زيدٍ. **الرابعة**: أن يُتبع مجرور «أيّ» بمُفصّل، نحو: بأيِّ الرجلينِ، زيدٍ وعمرٍو، مررتَ؟ **الخامسة**: أن يُتبع مجرور «كِلا» بمُفصّل، نحو: كِلا الرجلينِ، زيدٍ وعمرٍو، قال[(٤)] ذلك. ومسائل أُخر في باب النداء، وهي مفهومة من تعليل:[(٥)] يا غلامُ يعمرا.[(٦)] فلا حاجة لذكرها.[(٧)]

---

(١) أي: قسمي الاسم العام. وزاد في حاشية ح: ويكون بعض ذلك العام.

(٢) في حاشية ت عن التوضيح ٢:١٣٣: لأنه لو نوى إحلال الرجال محل الناس لنوي إحلال ما عطف عليه، وهو النساء، محل الناس فيكون التقدير: زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز..... والجن.

(٣) في الأصل و ت: «موصوف أيها»، وفي حاشية ت أن الصواب: «وصف» لأن «أيها» موصوفة، و «غلام زيد» تابع للرجل. ط: «الموصوف بها أيضًا». وانظر التصريح ٢:١٣٣ والارتشاف ٢:٦٠٦.

(٤) ت: قالا.

(٥) سقطت من النسخ.

(٦) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:١٩٧ عن ق أمثلة مسائل النداء وأن جميع ما استدرك داخل تحت هذا المثال، لأنه دائر على أصل واحد، هو عدم صلاحية وقوع الثاني موقع الأول. انظر الارتشاف ٢:٦٠٦ ـ ٦٠٧. والظاهر أن ما يورد من المسائل هنا فيه نظر. لأن العرب يختفرون في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، والبدل وعطف البيان حكمهما حكم الثواني باتفاق، ونية تكرار العامل واردة في العطف والبدل معاً، لا ينفرد بها البدل، وليس كل بدل صالحًا للحلول محل المبدل منه. فقولنا: لا إلٰه إلا الله، لا يصلح فيه أن يحل لفظ الجلالة محل المبدل منه أيًا كان تقديره. وانظر الكتاب ١:٩٣ ـ ٩٤ والمقتضب ٤:١٦٢ و١٦٤ و٢١٣ والمغني ص٧٧٢ ـ ٧٧٣ والصبان ٣:٨٨ وإعراب الجمل ص٢٤٧ ـ ٢٤٨ و٢٩٢ والتصريح ٢:١٣٣ والخضري ٢:٦٠ وتقريرات الحامدي ص٢٦٤ والهمع ٢:١٢٢.

(٧) ذكر بعض النحاة فروقًا كثيرة بين البدل وعطف البيان، وقال الرضي: «أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان. بل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه». انظر شرح الكافية ١:٣٣٧ والصبان ٣:٨٨ وحاشية يس ٢:١٣٢ ـ ١٣٤.

عطف النسق(١)

٥٤٠ ـ تالٍ بِحَرفٍ، مُتبعٍ، عُطفُ النَّسَقْ(٢)

تال أي: تابعٌ، جنسٌ يشمل الخمسة. وقوله: «بحرفٍ مُتبعٍ(٣)» يُخرج الأربعة.(٤)

فإن قلتَ: قوله «بحرفٍ» يُخرج غير المحدود.(٥) فما فائدة قوله: «مُتبعٍ»؟ قلتُ: لو اقتصر على قوله: «بحرفٍ» لوردَ نحو: مررتُ بغَضَنفرٍ أيْ أسدٍ. فإنه تابع بحرف. فلمّا قال: «متبع» خرج، لأنّ «أيْ» ليس بمُتبع،(٦) خلافًا لمن عدّها من حُروف العطف.

فإن قلتَ: فما «أيْ»، وما إعراب تاليها؟ قلتُ: أمّا «أيْ» فحرف تفسير، على الصحيح.(٧) وأمّا تاليها فعطف بيان بالأجلى على الأخفى، ويُوافق(٨) ما قبلها في التعريف والتنكير.

ثمّ مثّل، فقال:(٩)

كـاخـصُـصْ، بِـوُدٍّ وثَـنـاءٍ، مَـن صَـدَقْ

---

(١) النسق في اللغة: النظم. وعطف النسق في الاصطلاح: إرجاع إلى لفظ سابق بوساطة حرف عطف. يقال: نسقت الكلام، إذا عطفت بعضه على بعض. فالمراد: العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض. فالنسق: فَعَلٌ بمعنى مفعول مثل: سلب وعدد.

(٢) المتبع: الحرف الموضوع للإتباع. وهو تشريكُ ثان بحكم الأول. والعطف هنا: المعطوف، مصدر بمعنى اسم المفعول. والمراد: المعطوف من الكلام عطف النسق. وتال: خبر مقدم للمبتدأ عطف. وبحرف: متعلقان باسم الفاعل تال. ومتبع: صفة لحرف. وقيل: قد استخدم النسق بفتح السين بمعنى ساكنها. يس ٢: ١٣٤.

(٣) زاد في ت و ح: عطف النسق.

(٤) يعني: النعت والتوكيد وعطف البيان والبدل.

(٥) أي: ما حدّ في صدر البيت ٥٤٠. والحد: قول دال على ماهية الشيء ومعرفة الحقيقة بجميع أجزائها.

(٦) ت: تتبع.

(٧) وزعم المبرّد والكوفيون أنها حرف عطف. وقيل: هي اسم فعل بمعنى «عُوا» أو «يقول». وقد تقحم زائدة في الكلام تأكيدًا للاتحاد وزيادة في البيان. الصبان ٣: ٩٠ وإعراب الجمل ص٨٠ ـ ٨٢.

(٨) زاد في ح: ما بعدها.

(٩) اخصصه: آثره على غيره. والود: المحبة. والثناء: المديح. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية ومن: اسم موصول مفعول به.

[حروف العطف]

ثمّ شرع في ذكر حُروف العطف ـ وهي تسعة أحرف ـ فذكر الأُول، فقال:[١]

٥٤١ ـ فالعَطفُ مُطلَقًا، بِواوٍ، ثُمَّ فا حَتَّى، أمَ أَو، كَفِيكَ صِدقٌ ووَفا

فهذه ستّة أحرف، تُشرّك[٢] لفظًا ومعنًى.[٣] وهذا معنى قوله: «مُطلقًا». وقد مثّل بقوله: فيكَ صدقٌ ووفا. وهو ظاهر.

فإن قلتَ: كيف جعل «أم» و «أو» مُشرّكينِ[٤] في اللفظ والمعنى، والذي يظهر خلافُ ذلك؟ قلتُ: قال المصنّف:[٥] أكثر النحويّين جعل[٦] «أم» و «أو» مُشرّكين[٤] في اللفظ، لا في المعنى. والصحيح أنّهما يُشرّكان[٧] لفظًا ومعنًى، ما لم يقتضيا إضرابًا، لأنّ القائلَ: «أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو»؟ عالمٌ بأنّ الذي في الدار هو[٨] أحد المذكورَينِ، وغيرُ عالم بتعيينه. فالذي بعد «أم» مُساوٍ للذي قبلها، في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه. وحُصول المُساواة إنّما هو بـ «أم». وكذلك «أو» مُشرّكة لما قبلها وما بعدها، فيما يُجاء بها لأجله، من شكّ أو غيره.[٩]

فإن قلتَ: قد[١٠] أطلق في «أم» و «أو»، وينبغي أن يُقيّدهما بألّا يقتضيا إضرابًا. فإن اقتضيا إضرابًا كانا مُشرّكين[١١] في اللفظ لا في المعنى، كما ذكر في «التسهيل».[١٢] قلتُ: دلالتهما على الإضراب قليلة. فلذلك لم يتعرّض لها. وسيأتي[١٣] بيان ذلك.

ثمّ قال:[١٤]

---

(١) سقط: «وهي... الأول» مما عدا الأصل. ومطلقًا أي: عطفًا مطلقًا. وحذفت همزة «فاء» و «وفاء» للتخفيف، وهمزة «أو» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. والوفاء: أداء الواجب والعهد. ومطلقًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر العطف. وقد اضطرب المعربون في توجيهه. وبواو: متعلقان بخبر محذوف للعطف. وثم وفا وحتى وأم وأو: معطوفات بحروف محذوفة. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. وفيك: متعلقان بخبر مقدم لصدق.

(٢) ح س: تُشرك.

(٣) في س وحاشية ت: معنى ولفظًا.

(٤) ح س: مُشركين.

(٥) شرح التسهيل ٣:٣٤٨.

(٦) ح: «جعلوا». ط: تجعل.

(٧) ح س: يُشركان.

(٨) سقطت من النسخ.

(٩) هنا ينتهي قول ابن مالك.

(١٠) سقطت مما عدا الأصل.

(١١) فيما عدا الأصل: مشركين.

(١٢) ص ١٧٤.

(١٣) في البيتين ٥٥٠ و٥٥١. ح: «لها هنا وسيأتي». س: لهما وسيأتي.

(١٤) أتبعت: جعلت ما بعدها تابعًا لما قبلها. ولفظًا أي: في لفظ. وحسب أي: كافيك ذلك عن طلب غيره. والطلا: ولد ذوات الأظلاف. ولفظًا: منصوب بنزع الخافض. والفاء: زائدة. وحسب: مبتدأ لمحذوف. والجملة اعتراضية. وبل: في محل رفع فاعل على الحكاية. ولا ولكن: معطوفان. وطلا: معطوف على «امرؤ».

٥٤٢ ـ وأتبَعَتْ لَفظًا، فحَسْبُ، بَل ولا   لـكِـنْ، كـلَم يَـبـدُ امـرُؤٌ، لـكِـنْ طَـلا

هذه[١] ثلاثة أحرف، تُشرّك لفظًا لا معنًى. وقد مثّل بقوله: كلم يبدُ[٢] امرؤٌ لكنْ طلا. وهو واضح.

والحاصل: أنّ[٣] حُروف العطف، على ما ذكره،[٤] تسعة. والمُتّفق عليها[٥] منها ستّة: الواو والفاء وثمّ وأو وبل ولا. واختُلف في ثلاثة: حتّى وأم ولكنْ.

أمّا «حتّى» فذهب الكوفيّون إلى[٦] أنّها ليست بحرف عطف. وإنّما يُعربون ما بعدها بإضمار.[٧]

وأمّا «أم» فذكر النحّاس فيها خلافًا، وأنّ أبا عُبيدة ذهب إلى أنّها بمعنى الهمزة. فإذا قال:[٨] «أقامَ[٩] زيدٌ أم عمرٌو»؟ فالمعنى: أعمرو قامَ؟[١٠] فيصير على مذهبه استفهامين.[١١] وقال الغزنيّ في «البديع»: أمّا «أمْ» فعديل[١٢] همزة الاستفهام، وليست بحرف عطف.

وأمّا «لكنْ» فذهب أكثر النحويّين إلى أنّها من حُروف العطف، ثمّ اختلفوا على ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنّها لا تكون عاطفة إلّا إذا لم تدخل[١٣] عليها الواو. وهو مذهب الفارسيّ وأكثر النحويّين. **الثاني**:[١٤] أنّها عاطفة، ولا تُستعمل[١٥] إلّا بالواوِ، والواوُ مع ذلك[١٦] زائدة.

---

(١) فيما عدا الأصل: فهذه.
(٢) في النسخ: لم يبد.
(٣) ت س: «في». ح: من.
(٤) ت س ط: على ما ذكر.
(٥) ت س ط: عليه.
(٦) في النسخ: فمذهب الكوفيين.
(٧) ألحق بحاشيتي ح و س: «عامل». فهم يجعلونها حرف استئناف، ويرون أن نحو: جاء القوم حتى أبوك، يقدر: حتى جاء أبوك.
(٨) ت: «قلت». ح: «قيل». وانظر الارتشاف ٢: ٦٣١.
(٩) ط: أقائم.
(١٠) ط: قائم.
(١١) ط: «استفهامًا». ح: فيصير الكلام على هذا استفهامين.
(١٢) في حاشية ت: فعديلة.
(١٣) ت س: «لم يدخل». وكلامه على «لكن» هو في الجنى الداني ص٥٨٧ ـ ٥٨٩ بتصرف يسير. وانظر الارتشاف ٢: ٦٢٩.
(١٤) في النسخ: والثاني.
(١٥) ح: فلا تستعمل.
(١٦) ت ح: ومع ذلك فالواو.

وصحّحه ابن عصفور،[١] قال: وعليه ينبغي أن يُحمل مذهب سيبويه[٢] والأخفش، لأنّهما قالا: إنها عاطفة، ولمّا مثّلا العطف بها مثّلاه مع الواو. **الثالث**:[٣] أنّ العطف بها، وأنت مُخيّر في الإتيان[٤] بالواو. وهو مذهب ابن كَيسان. وذهب يونُس إلى أنّها حرف استدراك، وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطفَ مُفرد على مُفرد.

تنبيهـان:[٥]

الأوّل: وافق المصنّف هنا الأكثرين، ووافق في «التسهيل»[٦] يونس، قال فيه: وليس منها «لكنْ»، وِفاقًا ليونس. وظهر من كلامه،[٧] في الشرح،[٨] أنّه غير مُوافق له من كلّ وجه، لأنّه جعل الواو قبلها عاطفةً جملة على جملة، ويُضمَرُ لما بعدها عامل.[٩] فإذا قلتَ: ما قامَ سعدٌ ولكنْ سعيدٌ، فالتقدير: ولكن قام سعيد. وإنّما جعلها[١٠] من عطف الجمل لما يلزم، على مذهب يونُس، من مُخالفة المعطوف[١١] بالواو لما قبلها، وحقّه أن يُوافقه.

واستدلّ[١٢] من قال: «إنّها ليست عاطفة[١٣]»، بلزوم اقترانها بالواو قبل المُفرد. قال في «شرح التسهيل»: وما يوجد في[١٤] كلام النحويّين، من نحو: ما قامَ سعدٌ لكنْ سعيدٌ، فمن كلامهم لا من كلام العرب. ولذلك لم يمثّل سيبويه في أمثلة العطف[١٥] إلّا بـ «ولكنْ». وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته، لأنه[١٦] يُجيز العطف بها، غير مسبوقة بواو. وترك التمثيل به،[١٧] لئلّا يُعتقد أنّه ممّا استعملته العرب. قلتُ: وفي قوله: «إنّ سيبويه يُجيز العطف بها غيرَ مسبوقة بواو» نظرٌ. فقد تقدّم ما ذكره. ابن عصفور.

---

(١) الشرح الكبير ١: ٢٢٤.
(٢) الكتاب ١: ٢١٦.
(٣) في النسخ: والثالث.
(٤) ت: بالإتيان.
(٥) ت: «تنبيه». وسقط «الأول» منها ثم صحح في حاشيتها كما أثبتنا.
(٦) ص ١٧٤.
(٧) ح س: وظاهر كلامه.
(٨) في ٣: ٣٤٣.
(٩) ت ح ط: عاملاً.
(١٠) ط: جعله.
(١١) في حاشية ت عن التواتي: أن عطف المفردات يضر فيه التخالف، بخلاف عطف الجمل.
(١٢) انظر الجنى الداني ص٥٨٨.
(١٣) فيما عدا الأصل: بعاطفة.
(١٤) ط: من.
(١٥) زاد في ح: بها.
(١٦) أقحمت «لا» هنا في مطبوعة شرح التسهيل خطأ. انظر الورقة ١٩٣ من نسخة دار الكتب المصرية.
(١٧) أي: العطف دون واو. انظر الكتاب ١: ٢١٦ و٢١٩ و٤٥٩. وفي النسخ: بها.

الثاني: اختُلف في تسعة ألفاظ أُخَر. وهي:[١] إمّا وإلّا، وليسَ وأيْ،[٢] ولولا وهلّا، وكيف ومتى وأين. والصحيح أنّها ليست من حُروف العطف. وسيأتي الكلام على «إمّا».[٣]

[معاني حروف العطف]

ثمّ شرع في ذكر معاني حروف العطف، وبدأ بالواو، فقال:[٤]

٥٤٣ ـ فاعطِفْ بِواوٍ لاحِقًا، أو سابِقًا   في الحُكم، أو مُصاحِبًا مُوافِقا

يعني:[٥] أنّ الواو للجمع المُطلق، كما ذهب إليه الجمهور. فيَصحّ أن يُعطف بها لاحقٌ في الحكم نحو: جاءَ زيدٌ وعمرٌو بعدَه، أو سابقٌ نحو: جاءَ زيدٌ وعمرٌو قبلَه، أو مُصاحبٌ نحو: جاءَ زيدٌ وعمرٌو معَه.

وذهب بعض أهل الكوفة إلى أنّ الواو تُرتِّبُ. وحُكي عن قُطرب وثعلب وغلامه[٦] والرَّبَعيّ. وبذلك يُعلم أنّ ما ذكره السِّيرافيّ والسُّهيليّ، من إجماع النحاة بصريّهم وكوفيّهم على أنّ الواو لا تُرتّب، غيرُ صحيح.

تنبيه: قال في «التسهيل»:[٧] وتنفرد الواو بكون مُتبَعِها[٨] مُحتملاً للمعيّةِ برُجحان، والتأخيرِ[٩] بكثرة، والتقديمِ[١٠] بقلّة. قيل:[١١] وهذا ليس[١٢] مذهب البصريّين ولا الكوفيّين. فهو قول ثالث.[١٣]

---

(١) في حاشية ت عن ابن غازي أمثلة العطف بهذه الحروف. انظر الارتشاف ٢:٦٢٩ ـ ٦٣٢ وشرح التسهيل ٣:٣٤٤ ـ ٣٤٧.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في البيت ٥٥٣.

(٤) اللاحق: المتأخر عن المعطوف عليه. والسابق المتقدم عليه. والحكم: النسبة أي ما نسب إلى المتبوع من حدث. والمصاحب: المرافق. ولاحقًا: مفعول به. وفي: تنازع فيه أسماء الفاعلين الثلاثة وإن كان متوسطًا، على مذهب الفارسي. ت ط: سابقًا أو لاحقًا.

(٥) كلامه على الواو هو في الجنى الداني ص١٥٨ ـ ١٦٤ بتصرف يسير وزيادة.

(٦) سقطت من ط. وغلام ثعلب هو أبو عمر الزاهد محمد بن عبدالواحد، المعروف بالمطرز الباوردي. توفي سنة ٣٤٥. وفيات الأعيان ٤:٣٢٩. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢:١٩٩ تعريف موجز به.

(٧) ص ١٧٤.

(٨) ح س: «متبوعها». وزاد في س و ط: في الحكم.

(٩) فيما عدا الأصل: وللتأخير.

(١٠) في النسخ: «وللتقديم». ط: وللتقدم.

(١١) سقطت من النسخ. وانظر الارتشاف ٢:٦٣٣.

(١٢) ط: وليس هذا.

(١٣) انظر الإتحاف ٢:٢٠٠. وزاد في س و ط: «وقوله». وتختص الواو بالعطف في صور تتجاوز العشرين. المغني ص٣٩٢ ـ ٣٩٥ والصبان ٣:٩٢ ـ ٩٣ والتصريح ٢:١٣٥ ـ ١٣٨ والخضري ٢:٦١. وما ذكره الناظم بعضها.

٥٤٤ ـ واخصُصْ، بِها، عَطفَ الَّذِي لا يُغنِي مُتبُوعُهُ، كاصطَفَّ هذا وابنِي[(١)]

يعني: أنّ الواو تنفرد بعطف ما لا يُستغنى عنه بمتبوعه، كفاعل الافتِعال والتفاعُل،[(٢)] نحو: اصطفَّ هذا وابني، وتخاصمَ زيدٌ وعمرٌو. وكذلك نحو:[(٣)] جلستُ بينَ زيدٍ وعمرٍو، وسواءٌ زيدٌ وعمرٌو. وأجاز الكسائيّ: «ظننتُ زيدًا وعمرًا[(٤)] مختصمينِ» بالفاء و «ثمّ»، ومنع ذلك البصريّون والفرّاء.

ثمّ انتقل إلى الفاء، فقال:[(٥)]

٥٤٥ ـ والفاءُ لِلتَّرتِيبِ، باتِّصالِ

أي: بلا مُهملة. فهي للتعقيب. وهذا[(٦)] هو مذهب الجمهور، وما أوهم خلافَه يُؤوّل.[(٧)] وذكر في «التسهيل»[(٨)] أنّ الفاء قد تقع موقع «ثُمّ»، كقوله تعالى:[(٩)] ﴿فخَلَقْنا العَلَقةَ مُضْغةً﴾.

ثمّ انتقل إلى «ثُمّ»، فقال:

و «ثُمّ» لِلتَّرتِيبِ، بانفِصالِ[(١٠)]

أي: بمُهلة. وهذا[(١١)] مذهب الجمهور، وما أوهم خلافَه يُؤوّل.[(١٢)] وذكر في «التسهيل»[(١٣)]

---

(١) اخصص بها أي: اقصر عليها. والمتبوع: المعطوف عليه. ولا يغني: لا يكفي لكون الحكم لا يقوم إلا بمتعدد. وقوله: «بها» أدخل الباء على عكس ما أدخلها في البيت ٥٤٠. والذي: مضاف إليه. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. وذا: فاعل.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: تقديره: كفاعل الفعل المشتق من الافتعال والتفاعل. قلت: واستبدال «مع» بالواو المخصوصة هنا لحن شائع، إلا إذا كان المجرد متعد بها، نحو: اجتمع زيد مع بكر، والمجرد: جمعت زيدًا مع بكر. والكسائي يجيز الاستبدال مطلقًا. الارتشاف ٢: ٦٣٤.

(٣) ت س: «وكذا». ح: «وكذلك». ط: وكذا نحو.

(٤) ح س: «زيدًا فعمرًا». ط: عبد الله وزيدًا.

(٥) الترتيب: أن يلي وقوع المعطوف وقوع المعطوف عليه. والاتصال: للوقوعين. والباء: للمصاحبة بمعنى مع، تتعلق بحال من الترتيب، واللام: بخبر الفاء.

(٦) سقطت الواو من النسخ. وفي حاشية ت أن ما قبل الفاء غالبًا يكون سببًا لما بعدها، مع بيان نوعي الترتيب الذكري: عطف المفصل على المجمل، وعطف لمجرد المشاركة في الحكم. وسرد أمثلة لهما. والنص على الترتيب الذكري الأول، يقال له: ترتيب الإخبار، أو ترتيب اللفظ. انظر شرح ابن الناظم ص٥٢٣ ـ ٥٢٤.

(٧) في النسخ: تؤول.

(٨) ص ١٧٥.

(٩) الآية ١٤ من سورة المؤمنون.

(١٠) الانفصال: للوقوعين. وثم: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، تتعلق اللام بخبره. والباء بمعنى مع أيضًا. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٠٠ عن الشاطبي: حدث قاسم بن أصبغ أن رسول الله ﷺ سئل عن الرجل يقول: ما شاء الله وشئتَ. فقال: لا تقولوها، وقولوا: ما شاء الله ثُمّ شِئتَ. وكذا لا يجوز: ما شاء الله فشئتَ. سنن ابن ماجه ١: ٦٨٤ ومسند أحمد ١: ٢١٤ و٢٢٤ و٢٨٣ و٣٤٧ و٥: ٧٢ و٢٩٣.

(١١) ط: وهو.

(١٢) في النسخ: تؤول.

(١٣) ص ١٧٥ وشرحه ٣: ٣٥١ ـ ٣٥٥.

أنها قد[١] تقع موقع الفاء، كقوله:[٢]

* جَرَى في الأنابِيبِ، ثُمَّ اضطَرَبْ *

وذكر فيه[٣] أيضًا أنّها قد[٤] تقع في عطف المُقدَّم[٥] بالزمان، اكتفاء بترتيب اللفظ، وقد أشار الفرّاء إلى ذلك.

قال ابن عُصفور: وما ذكره الفرّاء، من أنّ المقصود بـ «ثُمّ» ترتيب الإخبار، يعني في نحو:[٦]

* إنّ مَن سادَ، ثُمَّ سادَ أبُوهُ *

ليس بشيء، لأنّ «ثُمّ» تقتضي تأخّر[٧] الثاني بمُهلة، ولا مُهلة بين الإخبار. وذكر الشارح[٨] أنّ الفاء و «ثُمّ» قد يكونان لترتيب الذكر. وهو الذي عناه في «التسهيل» بترتيب اللفظ.

تنبيه: في «ثُمّ» أربع لُغات: ثُمَّ وفُمَّ، وثُمَّتَ وثُمَّتْ.[٩]

٥٤٦ ـ واخصُصْ، بِفاءٍ، عَطفَ ما لَيسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي استَقَرَّ أنَّهُ الصِّلَهْ[١٠]

يعني: أنّ الفاء تختصّ بعطف ما ليس يصلح[١١] كونه صلةً، لعدم[١٢] الضمير على ما هو صلة، كقولك:[١٣] الذي يطيرُ، فيغضبُ زيدٌ، الذبابُ. ولو عُطف بغير الفاء لم يجز. وذلك لما فيها من معنى السببيّة.

---

(١) سقطت من النسخ.

(٢) عجز بيت لأبي دواد الإيادي، صدره:

كَهَزِّ الرُّدَينِيِّ، تَحتَ العَجاجِ

ديوانه ص٢٩٢ والعيني ٤: ١٣١. والرديني: الرمح المنسوب إلى ردينة. والعجاج: الغبار. والأنابيب: جمع أنبوبة. وهي ما بين العقدتين من الرمح.

(٣) سقطت من ح.

(٤) سقطت من النسخ.

(٥) ت ح: المتقدم.

(٦) صدر بيت لأبي نواس، عجزه في ح:

ثُمَّ قَد سادَ، قَبلَ ذلِكَ، جَدُّهْ

ديوانه ص٤٩٣ والخزانة ٤: ٤١١. **والأولى أن «أو» في الموضعين هي للمهلة في المنزلة.**

(٧) في النسخ: تأخير.

(٨) ص ٥٢٣ و٥٢٥. ح: وقد ذكر الشارح.

(٩) سقطت الواوات من ط. وزاد في س و ط: وقوله.

(١٠) الصلة: صلة الاسم الموصول. واستقر: ثبت وتحقق. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٠٠ ـ ٢٠١ عن الشاطبي أن الناظم خص الصلة لشدة افتقارها للعائد، ليلحق الناظر بها الصفة والخبر والحال. انظر التوضيح ٢: ١٣٩ والأشموني ٣: ٩٦. وما: اسم موصول مضاف إليه. وصله: خبر ليس. وعلى: تتعلق بالمصدر عطف. والمصدر المؤول من «أنّ» فاعل.

(١١) فيما عدا الأصل: ما لا يصلح.

(١٢) العدم: الفقد.

(١٣) س: كقوله.

قلتُ: وما ذكره في «التسهيل»،[١] من أنّها تنفرد بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمّن جملتين، من صلته أو صفة أو خبر، أعمُّ لشموله ستّ مسائل،[٢] تنفرد بها الفاء، هذه إحداها.

ثمّ انتقل إلى «حتّى»، فقال:

٥٤٧ ـ بَعضًا بِـ«حَتَّى» اعطِفْ، عَلَى كُلٍّ، ولا   يَـكُـونُ إلّا غـايَـةَ الَّذِي تَـلا[٣]

لا يكون المعطوف بـ «حتّى» إلّا بعض متبوعه، نحو: قَدِمَ الحاجُّ[٤] حتّى المُشاةُ. وقال في «التسهيل»:[٥] أو كبعضه، وفي «الكافية»:[٦]

* بَـعـضًـا وشِـبْـهَـهُ *

ومثّله في شرحها[٧] بقوله: أعجبتْني الجاريةُ حتّى حديثُها. فإنّ حديثها ليس بعضًا،[٨] ولكنّه كالبعض، لأنّه معنى من معانيها. قال: وقد يكون المعطوف بـ «حتّى» مُبايِنًا، فتُقدَّر بعضيّته، كقوله:[٩]

ألقَى الصَّحِيفَةَ، كَي يُخَفِّفَ رَحلَهُ   والـزّادَ، حَـتَّـى نَـعـلَهُ ألـقـاهـا

فعطف النعل وليست بعضيّتها[١٠] لِما قبلها صريحة، لكنّها بالتأويل، لأنّ المعنى:[١١] ألقى ما يُثقله حتّى نعلَه.

---

(١) ص ١٧٥.

(٢) هي ثمان في الأشموني ٢:٩٦ لانضمام مسألتين أخريين للحال. وانظر الارتشاف ٢:٦٣٧.

(٣) البعض: جزء أو فرد أو نوع. والكل قد يكون مجموعًا أو جنسًا. والغاية: النهاية. وتلاه: وقع بعده. وفي حاشية ت عن التواتي أن المستقل لا يعطف بحتى. فلا تقول: «قام القوم حتى زيد» إلا إذا كان زيد غاية في الضعف أو القوة. وبعضًا: مفعول به مقدم. والباء وعلى: متعلقتان باعطف. وحتى: في محل جر بالباء على الحكاية. والواو: للحال. واسم يكون: ضمير «بعضًا». وإلا: حرف حصر. وغاية: خبر يكون. والذي: مضاف إليه. وفاعل تلا: يعود على بعض. ومفعوله يعود على الذي. وصاحب الحال: بعضًا.

(٤) الحاج: اسم جمع بمعنى الحُجاج. ح ط: الحجاج.

(٥) ص ١٧٥.

(٦) قسيم بيت تتمته:

بِـ «حَـتّـى» اعـطِـفْ عـلَى   كُـلٍّ، وغـايَـةً لَهُ، ذاكَ اجـعَـلا

شرح الكافية الشافية ص١١٩٩. ح س: وقال في الكافية.

(٧) ص ١٢١٠ ـ ١٢١١.

(٨) زاد في س و ط: منها.

(٩) مروان بن سعيد النحوي. العيني ٤:١٣٤ والخزانة ١:٤٤٥. والرحل: ما يحمل للرحيل. والزاد: الطعام والشراب.

(١٠) في النسخ: «وليس بعضيتها». ط: وليست بعضية.

(١١) في النسخ: لأن تأويلها.

ولا يكون المعطوف بها أيضًا[١] إلّا غاية لِما قبلها، في نقص أو زيادة، نحو: ماتَ الناسُ حتّى الأنبياءُ، وقَدِمَ الحاجُّ[٢] حتّى المُشاةُ.

تنبيهـات:[٣]

الأوّل: «حتّى» بالنسبة إلى الترتيب كالواو، خلافًا لمن زعم أنّها للترتيب كالزمخشريّ.

الثاني: إذا عُطف[٤] بـ «حتّى» على مجرور قال ابن عصفور: الأحسنُ إعادةُ الخافض، ليقع الفرق بين العاطفة والجارّة. وقال ابن الخبّاز: لزم إعادة الجارّ للفرق. وقال في «التسهيل»:[٥] لزم إعادة الجارّ، ما لم يتعيّن العطف.

الثالث: حيث جاز الجرّ والعطف فالجرّ أحسن، إلّا في باب:[٦] ضربتُ القومَ حتّى زيدًا ضربتُه. فالنصب أحسن، على تقدير كونها عاطفة و «ضربته» توكيدًا، أو على[٧] تقدير جعلها ابتدائيّة[٨] و «ضربته» مفسّرًا.[٩]

الرابع: قد[١٠] فُهم، من اشتراط كون المعطوف بـ «حتّى» بعضًا، أنّها لا تعطف جملة على جملة، وإنّما تعطف مُفردًا على مُفرد.

ثمّ انتقل إلى «أمْ»، فقال:[١١]

٥٤٨ ـ و «أمْ» بِها اعطِفْ، إثرَ هَمزِ التَّسوِيَهْ أو هَـمـزةٍ، عَـن لَفـظِ «أيٍّ»، مُـغـنِـيَـهْ

«أم» على ضربين: مُتّصلة ومُنقطعة.[١٢] فالمُتّصلة هي المُعادِلة[١٣] لهمزة التسوية، أو همزة

---

(١) سقطت من النسخ.
(٢) ح ط: الحجاج.
(٣) الجنى الداني ص٥٥٠ ـ ٥٥١.
(٤) الارتشاف ٢: ٦٤٧ ـ ٦٤٨. ت: عطفت.
(٥) ص ١٧٥ ـ ١٧٦.
(٦) يعني: ما يقع فيه بعد الاسم التالي لـ «حتى» فعل مشغول بنصب ضميره.
(٧) ت س: «توكيدًا وعلى». ط: توكيد أو على.
(٨) أي: استئنافية.
(٩) ط: مفسر.
(١٠) سقطت من س.
(١١) إثر أي: بعد. وهمز التسوية: همزة تسوي بين مضمون شيئين بعدها بينهما أم، ويكون قبلها: سواء أو مستو أو استوى أو سيان أو يستوي... والمغنية: الكافية. وأم: في محل نصب مفعول به على الحكاية لفعل محذوف يفسره ما بعده. والجملة معطوفة على جملة اعطف في البيت ٥٤٧. والباء وإثر: متعلقان بفعل اعطف، وعن: باسم الفاعل مغنية. وهو صفة لهمزة. وأي: مضاف إليه.
(١٢) ت ح: ومنفصلة.
(١٣) في حاشية ت عن التواتي: لأن ما بعدها معادل لما بعد الهمزة.

يُطلب بها وبـ «أم» ما يُطلب بـ «أيّ». وعلامة الهمزة الأُولى أن تكون مع جملة[١] يصحّ تقدير المصدر في موضعها،[٢] وعلامة الثانية أن يصحّ[٣] الاستغناء عنها بـ «أيّ».[٤] مثال الأُولى:[٥] ﴿سواءٌ عَلَيهِم أَأَنذَرتَهُم أَم لَم تُنذِرهُم﴾. ومثال الثانية: أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو؟

وقد تُحذف الهمزة قبل المُتصلة، للعِلم بها وأمن اللبس، كقراءة ابن مُحيصِن: «سَواءٌ عَلَيهِم أنذَرتَهم أم لَم تُنذِرهُم». وهو في الشعر كثير.[٦] وإلى ذلك أشار، بقوله:[٧]

٥٤٩ ـ ورُبَّما حُذِفَتِ الهَمزةُ، إنْ ... كانَ خَفا المَعنَى، بِحَذفِها، أُمِنْ

فإن قلتَ: هل يطّرد ذلك؟[٨] قلتُ: ظاهرُ قوله في «شرح الكافية»:[٩] «فهذا وأمثاله، من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بأم، جائز»[١٠] اطّرادُه. وقد أجاز الأخفش حذف الهمزة في الاختيار،[١١] وإن لم يكن بعدها «أم»، وجعل من ذلك قوله تعالى:[١٢] ﴿وَتِلكَ نِعمةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ﴾؟ والمُنقطعة: ما سوى المُتّصلة. وإليها أشار، بقوله:[١٣]

---

(١) كذا. وقد تكون مع مفرد، تابع لآخر في جملة يصح تقديرها بمصدر، نحو قول زهير بن أبي سلمى:

سَواءٌ عَلَيهِ أيَّ حِينٍ، أتَيتَهُ ... أساعةَ نَحسٍ، تُتّقَى، أم بأسعُدِ

ديوانه ص١٨٧. قلت: وعلامة همزة التسوية و «أم» هذه أن يكون الكلام مضمنًا معنى الشرط: إن كان كذا أو كذا... شرح الكافية ٢: ٣٧٥.

(٢) المصدر هنا يؤول بدون حرف سابك، خلافًا لما زعمه يس من أن الهمزة حرف مصدري. حاشيته ٢: ١٤٢ وجامع الدروس العربية ٣: ٢٦٣ والبحر المحيط ١: ٤٧ ومجاز القرآن ١: ٣١ والكشاف ١: ٢٥ والمغني ص٤٧٨ والصبان ٣: ٩٩ والخضري ٢: ٦٣ وإعراب الجمل ص١٢٠ ـ ١٢١.

(٣) ت س: «يصلح». وفي حاشية س عن نسخة: يصح.

(٤) ط: «بأي عنها». والمراد أن «أيّ» مع الضمير المناسب تكون بدلًا من الهمزة وأم وما بعدهما. وقلما تقع «هل» بدلاً من الهمزة. نحو قوله عليه السلام: «هل تَزَوّجتَ بكرًا أم ثَيّبًا»؟ شواهد التوضيح ص٢٠٩ وشرح الكافية ٢: ٣٧٣ و٣٨٩.

(٥) الآية ٦ من سورة البقرة. وإذا كان في التسوية نفي وجب أن يقع بعد «أم» لا قبلها، كما في الآية هذه.

(٦) زاد في ح وحاشية س بخلاف يسير: «كقول الشاعر:

لَعَمرُكَ، ما أدري، وإنْ كُنتُ داريًا: ... بِسَبعٍ رَمَينَ الجَمرَ، أم بِثَمانِ

أي: أبسبع»؟ والبيت لعمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص٢٦٦ والرواية فيه: رَمَيتُ. وقد يكون المقدر مشتقًا نحو: لأكرمنه أغاب أم حضر، وأنت صادق أقيل عالم أم جاهل.

(٧) ربما: للتقليل. والهمزة أي: التي للاستفهام أو التسوية. وحذفت همزة «خفاء» للتخفيف. وهو عدم الظهور. والمراد به: اللبس. والمعنى أي: معنى الهمزة. وأمن: لم يخف. وخفا: اسم كان. والباء: تتعلق بحال منه لأنها للمصاحبة بمعنى: مع. وجملة أمن: خبرها. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. س ط: وربما أسقطت.

(٨) أي: يكون قياسيًا. (٩) ص ١٢١٦.

(١٠) فوقها في ت عن التواتي: قوله «جائز» خبر عن قوله: «ظاهر». قلت: الصواب أن «اطراده» هو الخبر. أما «جائز» فهو خبر «ذا» من «هذا».

(١١) أي: النثر. نحو قول الصحابي للنبي عليه السلام: وإن زنَى وإن سَرَقَ؟ صحيح البخاري تحت الرقم ١١٨٠ وصحيح مسلم تحت الرقم ٩٤ ومسند أحمد ٥: ١٥٢ و١٥٩.

(١٢) الآية ٢٢ من سورة الشعراء. وفوقها عن التواتي أن التقدير: أوَ تلك...

(١٣) الانقطاع: عدم الاتصال بإحدى الهمزتين المتقدمتي الذكر. وليس المراد انقطاع الاستئناف لأن ابن مالك يرى أن «أم» هذه =

٥٥٠ - وبانقِطاعٍ، وبِمَعنَى «بَل»، وَفَتْ إن تَكُ، مِمّا قُيِّدَتْ بِهِ، خَلَتْ

الذي قُيِّدت به هو أن تكون بعد إحدى الهمزتين، لفظًا أو تقديرًا. فإن خلت من ذلك فهي مُنقطعة. واختُلف في المُنقطعة،[١] فذهب البصريّون إلى أنّها تُقدّر بـ «بل»[٢] والهمزة مُطلقًا.[٣] وذهب الكسائيّ وهشام إلى أنّها بمنزلة «بل»، وما بعدها مثل ما قبلها.[٤] فإذا قلت: قامَ زيدٌ أم عمرٌو، فالمعنى: بل قام عمرو. وقال في «التسهيل»:[٥] وتقتضي إضرابًا مع استفهام ودونه. وذكر في غيره أنّ الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهامًا.

فإن قلتَ: قوله: «وبمعنى بل» يقتضي مُوافقة الكسائيّ وهشام، إذ لم يذكر الاستفهام. قلتُ: إنّما اقتصر على ذكر «بل» لأنّ اقتضاء المنقطعة للإضراب[٦] لازم، وليس اقتضاؤها للاستفهام بلازم.

تنبيهات:

الأوّل: حصرُ «أم» في المُتّصلة والمُنقطعة هو مذهب الجمهور. وذهب أبو زيد[٧] إلى أنّ «أم» تكون زائدة.[٨] فهو قسم ثالث.

الثاني: سُمّيت المُتّصلة مُتّصلة، لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما[٩] عن الآخَر. ولذلك لم تقع إلّا بين مُفردين أو جملتين[١٠] في تقدير مُفردين، أو مفرد وجملة

= حرف عطف للمفرد قليلاً وللجمل كثيرًا. الصبان ٣:١٠٤ وشرح التسهيل ٣:٣٦٢ والارتشاف ٢:٦٥٦. ووفت به: وعته وجمعته. وقيدت به أي: اشترط لها في البيت المتقدم. وخلت: جردت. وبانقطاع متعلقان بوفت. وبمعنى: معطوفان لا يعلقان. وهو من عطف أحد المتلازمين على الآخر لأن «أم» وفت بهما معًا. وبل: في محل جر على الحكاية. وحذفت نون «تكن» للتخفيف. ومما: متعلقان بخلت، وبه: بقيدت. والضمائر المستترة في الأفعال تعود على «أم» في البيت ٥٤٨. وحذف جواب الشرط ضرورة.

(١) زاد في ح: «بماذا تقدر». والمراد بالمنقطعة هو التي يستغني ما بعدها عما قبلها، بخلاف المتصلة.

(٢) ط: بمعنى بل.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: يعني سواء كان بعدها استفهام أو لم يكن.

(٤) وفي حاشية س: «بكونه معمولاً بعامل ما قبلها». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: مثله في كونه خبرًا مقطوعًا بوقوعه، لا إنشاء. فإذا قلت: «قام زيد أم عمرو» فالمعنى: قام عمرو. بخلاف التي بعد الاستفهام، فإن المتكلم لم يقطع بوقوع الفعل. وانظر الإتحاف ٢:٢٠١ والارتشاف ٢:٦٥٤.

(٥) ص ١٧٦.

(٦) ط: إضرابًا.

(٧) سعيد بن أوس الأنصاري، لغوي نحوي روى القراءات عن أبي عمرو بن العلاء. توفي سنة ٢١٥. أخبار النحويين البصريين ص٤١.

(٨) فوقها في ت عن الأشموني ٣:١٠٥: ومنه قوله تعالى: ﴿أفلا تُبصِرُونَ أم أنا خَيرٌ﴾؟ الآيتين ٥١ و٥٢ من سورة الزخرف.

(٩) في النسخ: لا يستغني أحدهما.

(١٠) ط: أو بين جملتين.

في تقدير مفرد.[١] وسُمّيت المُنقطعة مُنقطعة، لوقوعها بين جملتين مُستقلّتين.

الثالث: إذا عادلت المُتّصلة بين جملتين فقد تكونان فعليّتين، أو اسميّتين، أو مُختلفتين. قيل:[٢] إلّا في التسوية، فإنّه لا يُذكر بعدها[٣] إلّا الفعليّة، ولا يجوز سواءٌ عليّ أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو مُنطلقٌ. فهذا لا تقوله العرب وأجازه الأخفش، قياسًا على الفعليّة. وقد عادلت بين مُفرد وجملة، في قوله:[٤]

* سَـواءٌ عـلَيـكَ الـنَّـفـرُ أم بِـتَّ لَيـلَةً *

ويجري[٥] مجرى التسوية «ما أدري» و «ليت شعري» ـ وتقع بعدهما الجملتان ـ و «ما أُبالي». وتقع بعدها[٦] الجملتان أيضًا، خلافًا لمن زعم أنّها لا يكون بعدها[٧] إلّا الفعليّة.

الرابع: فصلُ «أم» ممّا عَطفتْ[٨] عليه نحو: «أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو» أولى من وصلها به.[٩] وهذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح. قال في «شرح التسهيل»:[١٠] ومن ادّعى امتناع وصلها أو ضعفه فمُخطئ[١١] لأنّ دعواه مُخالفة للاستعمال المقطوع بصحّته، ولقول سيبويه والمحقّقين من أصحابه.

الخامس: قد يُكتفى بذكر «لا»[١٢] عن ذكر المُعادل، نحو: أفعَلَ هذا[١٣] أم لا؟

السادس: ذهب ابن كَيسان إلى أنّ ميم «أم» بدل عن واو،[١٤] وأصلها «أو». وهي دعوى مُجرّدة عن الدليل.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي أمثلة للحالات الثلاث، وأن تقدير المفرد لأن الجملة إذا سبكت بالمصدر صارت مفردًا.

(٢) الارتشاف ٢: ٦٥٢.

(٣) فوقها في ت عن التواتي: يعني: بعد همزة التسوية وقبل «أم». وأما بعد «أم» فتجوز الاسمية والفعلية. وانظر حاشية الصبان ٣: ١٠٠ والتصريح ٢: ١٤٢.

(٤) صدر بيت عجزه:

بـأهـلِ القِـبـابِ، مِـن عُـمَـيـرِ بـنِ عـامِـرِ

العيني ٤: ١٧٩. والنفر: الفراق. والقباب: جمع قبة.

(٥) الارتشاف ٢: ٦٥٢. وزاد بعض النحاة صيغًا أخرى تجري مجرى التسوية، وردّ آخرون «ما أدري» و «ليت شعري». حاشية الصبان ٣: ١٠٣.

(٦) فيما عدا الأصل: بعده.

(٧) فيما عدا الأصل: أنه لا يكون بعده.

(٨) يعني أن تكون «أم» مفصولة بشيء عما عطفت. فالمصدر «فصل» هو للفعل المبني للمجهول، ومضاف إلى نائب فاعله «أم» في المعنى على الحكاية. ط: مما عُطفت.

(٩) س: «وصلها وهذا». ط: وصلها به هذا.

(١٠) في ٣: ٣٦٢.

(١١) في النسخ: فهو مخطئ.

(١٢) ط: قد يكتفي بلا.

(١٣) في النسخ: «أتفعل هذا»، ط: أتفعل.

(١٤) ت: «عن الواو». ح: من واو.

السابع: ذكر في «التسهيل»[١] أنّ عطفَ المُنقطعةِ المُفردَ قليلٌ، ومثّل في الشرح[٢] بقولهم:[٣] إنّها لإبلٌ أم شاءٌ. قال: فـ «أم» هنا لمُجرّد الإضراب، عاطفةٌ ما بعدها على ما قبلها،[٤] كما يكون بعد «بل»، فإنّها بمعناها. ومذهب الفارسيّ وابن جنّي في ذلك أنّها بمنزلة «بل» والهمزة، وأنّ التقدير:[٥] بل أهي شاء؟ وبه جزم في «شرح الكافية».[٦]

قال في «شرح التسهيل»، بعد[٧] حكاية هذا القول:[٨] وهذه دعوى لا دليل عليها، ولا انقياد إليها. وقد قال بعض العرب: إنّ هناك إبلاً[٩] أم شاءً. فنصب ما بعد «أم» حين نصب ما قبلها. وهذا عطف صريح[١٠] مُقوّ لعدم الإضمار قبل المرفوع. قيل:[١١] ولا حُجّة في قول بعضهم:[١٢] «إنّ هناك لَإبلاً[١٣] أم شاءً»، لاحتمال كونها مُتّصلة، والهمزة قبلها محذوفة. ويحتمل أن يُنصب «شاء» على إضمار فعل، تقديره: أم ترى شاء.[١٤]

الثامن: قد ظهر، من كلام المُصنّف، أنّ «أم» المُنقطعة تكون عاطفة. وقال في «شرح الكافية»:[١٥] وأمّا «أم» المُعتمد عليها في العطف فهي المُتّصلة.[١٦] والمغاربة يقولون: إنّ «أم» المُنقطعة ليست للعطف، لا في مُفرد، ولا جُملة.[١٧]

التاسع:[١٨] تدخل «أم» المُنقطعة على «هل» وأسماء الاستفهام، نحو:[١٩] ﴿أم هَل تَستَوِي الظُّلُماتُ والنُّورُ﴾؟ ﴿أم ماذا كُنتُم تَعمَلُونَ﴾؟[٢٠] وهو فصيح كثير. ولا التفات لمن زعم أنّه من

---

(١) ص ١٧٦.
(٢) في ٣: ٣٦٢. ت: «شرح التسهيل». وفوقها في س: يعني التسهيل.
(٣) ت ح: وبقوله.
(٤) ت و ح: ما قبلها على ما بعدها.
(٥) في النسخ: والتقدير.
(٦) ص ١٢١٩.
(٧) زاد في النسخ: أن قدم.
(٨) في ٣: ٣٦٢. وينتهي قوله قبل «قيل».
(٩) ط: «لَإبلاً». وانظر الارتشاف ٢: ٦٥٦.
(١٠) س: صحيح.
(١١) سقطت من ت. وانظر الإتحاف ٢: ٢٠٢.
(١٢) س: قولهم.
(١٣) في النسخ: إبلاً.
(١٤) سقط «لاحتمال... شاء» من النسخ.
(١٥) ص ١٢١٢.
(١٦) انتهى هنا نص شرح الكافية.
(١٧) ت ح: ولا في جملة.
(١٨) زاد في س: قد.
(١٩) الآية ١٦ من سورة الرعد. وزاد في ح: قوله تعالى.
(٢٠) الآية ٨٤ من سورة النمل.

الجمع بين أداتي معنى، وأنّه قليل جدًّا. وبذلك رُدّ على من قال: إنّها بمعنى «بل» والهمزةِ في كلّ موضع.

ثمّ انتقل إلى «أو»، فقال:

٥٥١ ـ خَيِّرْ أَبِحْ، قَسِّمْ بـ «أو»، وأبهِمِ   واشكُكْ،[١]

إلى آخره، فذكر لها سبعة معان:[٢]

الأوّل: التخيير، نحو: خذْ دينارًا أو ثوبًا.

والثاني: الإباحة، نحو: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرينَ.[٣]

فإن قلتَ: ما الفرق بينهما؟ قلتُ: الفرق بينهما جوازُ الجمع بين الأمرين في الإباحة،[٤] ومنعُه في التخيير.

فإن قلتَ: هل استُفيد جواز الجمع في الإباحة من لفظ «أو»؟ قلتُ: قد ذكر بعضهم أنّ ذلك[٥] ليس لأمر[٦] راجع إلى اللفظ، بل لأمر خارج، وهو قرينة انضمّت إلى اللفظ. وذلك أنّ التخيير يرد فيما أصله الحظر،[٧] والإباحة ترد[٨] فيما ليس أصله الحظر.

تنبيه: قال المُصنّف:[٩] من علامات الإباحة استحسان وقوع[١٠] الواو موقعها. فلو جيء بالواو مكان «أو» لم يختلف المعنى. وفرّق غيره بين الواو و «أو» في ذلك، فقال: إذا قلتَ: «جالسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرينَ»، جاز له[١١] مُجالستهما أو مُجالسة أحدهما، وإذا عطفتَ بالواو لم يجز مُجالسة أحدهما دُون الآخر.[١٢]

---

(١) زاد في س و ط: «وإضراب بها أيضًا نُمي». وسقط منهما: «إلى آخره». والمراد: استعملها للتخيير والإباحة والتقسيم والإبهام والشك. فحذف حرفين. وقد تنازعت الأفعال الخمسة في تعلق «بأو».

(٢) في الجنى الداني ص٢٢٨ ـ ٢٣١ بتصرف.

(٣) الحسن هو الحسن البصري. وابن سيرين هو أبو بكر محمد البصري التابعي الأنصاري ولاء، إمام في علوم الدين وتعبير الرؤيا. توفي سنة ١١٠. تهذيب التهذيب ٩: ٢١٤.

(٤) الإباحة لا يراد بها الشرعية، بل بحسب العقل أو العرف. ويكون التخيير والإباحة بعد الطلب ملفوظًا أو مقدرًا. الصبان ٣: ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٥) فوقها في س: أي: الجمع.

(٦) في النسخ: بأمر.

(٧) فوقها في س: أي: المنع.

(٨) سقطت من س.

(٩) شرح التسهيل ٣: ٣٦٤ وشرح الكافية الشافية ص١٢٢٣.

(١٠) سقطت من ط.

(١١) سقطت من س.

(١٢) الارتشاف ٢: ٦٤١ والشرح الكبير ١: ٢٣٤.

الثالث: التقسيم، نحو: الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ. وقال[1] في «التسهيل»[2] بدلَ التقسيم: أو تفريق مُجرّد، يعني: من الشكّ والإبهام [والإضراب][3] والتخيير. ومثّله بقوله تعالى:[4] ﴿وقالُوا: كُونُوا هُودًا أو نَصارَى﴾. قال: والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم، لأنّ استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال «أو»،[5] نحو: الكلمةُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ.[6] وعبّر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل.[7]

الرابع: الإبهام، نحو: ﴿وإنّا أو إيّاكُم لَعَلَى هُدًى[8]﴾، ومعنى الإبهام أن يكون المُتكلّم عالمًا، ويُبهم على المُخاطَب.

الخامس: الشكّ، نحو: قام زيدٌ أو عمرٌو.

والفرق بينهما أنّ الشكَّ للمتكلّم، والإبهامَ للسامع.

السادس: الإضراب، كقوله تعالى:[9] ﴿وأرسَلناهُ إلَى مِائَةِ أَلفٍ أَو يَزِيدُونَ﴾. قال الفرّاء: «أو» هنا بمعنى «بل». وأشار[10] بقوله:[11]

وإضرابٌ بِها، أيضًا، نُمِي

أي: نُقل، إلى أنّ وُرودها للإضراب غير مُتّفق عليه. وقال في «شرح الكافية»:[12] أجاز الكوفيّون مُوافقتها «بل» في الإضراب، ووافقهم أبو عليّ وابن بَرهان. قلتُ: وابن جنّي قال في قراءة أبي السمّال: ﴿أَوْ كُلّما عاهَدُوا﴾[13]: معنى «أو» هنا بمعنى[14] «بل».

---

(١) سقطت الواو من ط.
(٢) ص ١٧٦ وشرحه ٣: ٣٦٢ ـ ٣٦٣. وليست الآية فيهما.
(٣) تتمة من شرح التسهيل.
(٤) الآية ١٣٥ من سورة البقرة.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: لأنه قد يلبس «أو» في قولك: «الحيوان راغ أو صاهل أو نابح». فإذا عطفت بالواو علم أنه أفراد الحيوان.
(٦) هنا ينتهي كلام ابن مالك. وزاد في الجنى الداني: قلت.
(٧) الارتشاف ٢: ٦٤٠ والشرح الكبير ١: ٢٣٤.
(٨) الآية ٢٤ من سورة سبأ. وزاد في س: أو في ضَلالٍ مُبِينٍ.
(٩) الآية ١٤٧ من سورة الصافات. والإضراب بـ «أو» عند ابن مالك يتضمن العطف أيضًا للمفردات والجمل. الصبان ٣: ١٠٦.
(١٠) ح: وإلى هذا أشار.
(١١) إضراب: مبتدأ. وبها: متعلقان بإضراب. ولذلك ساغ الابتداء بالنكرة. وجملة نمي: خبر. وأيضًا: مفعول مطلق لمحذوف. والجملة في محل نصب حال من نائب فاعل نُمي. وهذا خلاف ما عليه جمهور المعربين.
(١٢) ص ١٢٢٠ ـ ١٢٢١.
(١٣) الآية ١٠٠ من سورة البقرة. وزاد في ط وحاشية ت: عَهدًا.
(١٤) ط: معنى.

وقال ابن عُصفور: الإضراب[1] ذكره سيبويه في النفي والنهي، إذا أعدتَ العامل، كقولك: لستُ بِشرًا أو لستُ عمرًا، ولا تضربْ زيدًا أو لا تضربْ عمرًا. قال: وزعم بعض النحويّين أنّها تكون للإضراب على الإطلاق، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿وأرسَلناهُ إِلَى مِائَةِ أَلفٍ أَو يَزِيدُونَ﴾، وبقوله:[2] ﴿فَهِيَ كالحِجارةِ أَو أَشَدُّ قَسْوةً﴾. قال: وما ذهبوا إليه فاسد.[3]

السابع: معنى الواو، كقوله:[4]

* جـاءَ الـخِـلافـةَ، أو كـانَـتْ لَهُ قَـدَرًا *

أي: وكانتْ.[5] فأوقع «أو» مكان الواو، لأمن اللَّبس. وإلى هذا أشار، بقوله:

٥٥٢ ـ ورُبّما عاقَبَتِ الواوَ،[6]

إلى[7] أنّ «أو» تأتي بمعنى الواو، ذهب الأخفش والجرميّ، واستدلّا بقوله، تعالى: «أو يَزِيدُونَ». وهو مذهب جماعة من الكوفيّين. وذكر في «التسهيل»[8] أنّ «أو» تُعاقب الواو في الإباحة كثيرًا، وفي عطف المُصاحِب والمؤكّد قليلاً. مثال الإباحة: جالس الحسنَ أو ابنَ سِيرِينَ. وقد تقدّم[9] الكلام عليه. ومثال المُصاحِب قوله، عليه السلام:[10] «اسكُنْ حِراءُ.

---

(١) ط: والإضراب.

(٢) الآية ٧٤ من سورة البقرة.

(٣) وانظر الشرح الكبير ١:٢٢٦.

(٤) صدر بيت لجرير، عجزه في ح:

كَـمـا أتَـى رَبَّـهُ مُـوسَـى، عـلَى قَـدَرِ

ديوانه ص٤١٦ والعيني ٢:٤٨٥ و٤:١٤٥.

(٥) سقط التفسير من النسخ.

(٦) زاد في س و ط:

إذا لَم يُلفِ ذُو النُّطقِ، لِلَبس، مَنفَذا

وفي ت: «الخ». وربما: للتقليل. وعاقبتها: جاءت بمعناها. ولم يلف: لم يجد. وذو النطق: المتكلم. واللبس: خفاء المعنى. والمنفذ: الطريق. يريد: إذا أمن اللبس. وفاعل عاقب: يعود على أو. وإذا: ظرف للفعل عاقب. وللبس: متعلقان بحال من «منفذا» مفعول يلف.

(٧) ت س ط: وإلى.

(٨) ص ١٧٦ وشرحه ٣:٣٥٧ و٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٩) في شرح البيت ٥٥١.

(١٠) البخاري ص١٣٤٨ ومسلم ص١٨٨٠ وسنن النسائي ٦:٢٣٦ وسنن الترمذي ٩:٢٨٨ ـ ٢٨٩ و٣٢٣ ومسند أحمد ١:٥٩ و١٨٧ و٢:٤١٩ و٣:١١٢ و٥:٢٣١ وشواهد التوضيح ص١١٣. ح: «ﷺ». وفي حاشية ت عن التواتي: «قوله: اسكن حراء، بمده وقصره وفتح الحاء وكسرها». وانظر الفائق ١:٢٧٢ والتاج ١٠:٨٧. وحراء: جبل من جبال مكة كان النبي ـ عليه السلام ـ يتعبد فيه قبل البعثة.

فإنّما علَيكَ نَبِيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شَهِيدٌ».[١] ومثال المؤكّد:[٢] ﴿ومَن يَكسِبْ خَطِيئَةً أَو إِثمًا﴾.

تنبيهـان:

الأوّل: مذهب الجمهور أنّ «أو» لأحد الشيئين، أو الأشياء. فإذا عطفتَ[٣] بها في الطلب[٤] فهي للتخيير أو الإباحة، وإذا عطفتَ[٣] بها في الخبر[٥] فهي للشكّ أو الإبهام أو التقسيم.

الثاني: إذا دخل النهي في الإباحة استوعب ما كان مُباحًا،[٦] باتّفاق النحويّين. ومنه قوله، تعالى:[٧] ﴿ولا تُطِعْ مِنهُم آثِمًا أَو كَفُورًا﴾. فهذه[٨] هي التي تقع في الإباحة، لأنَّ النهي وقع على الجمع[٩] والتفريق. وإذا دخل النهي في التخيير[١٠] ففيه خلاف. ذهب السيرافيّ إلى أنّه يستوعب الجميع، كالنهي عن المُباح. وذهب ابن كَيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كلّ واحد،[١١] وأن يكون عن الجميع.[١٢]

[العطف بعد إمّا]

٥٥٣ ـ ومِثلُ «أو»، في القَصدِ، «إمّا» الثّانِيَهْ في مِثلِ[٨]: إمّا ذِي وإمّا النّائِيَهْ[١٣]

يعني: أنّ «إمّا» مثل «أو» فيما يُقصد بها، فتكون للتخيير والإباحة والتقسيم والشكّ والإبهام. ولم يذكر الإباحة في «التسهيل».[١٤]

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: أن الصديق أبو بكر، والشهيد عثمان أو عمر.

(٢) الآية ١١٢ من سورة النساء.

(٣) س ط: عطف.

(٤) ت: للطلب.

(٥) ح: للخبر.

(٦) في حاشية ت عن التواتي طرة غير واضحة.

(٧) الآية ٢٤ من سورة الإنسان.

(٨) يريد: أن «أو» في الآية الأصل فيها أن تكون للإباحة، لأنها وقعت بعد طلب وبين ما يجوز فيه الجمع. انظر المغني ص٦٤ ـ ٦٥.

(٩) ط: الجميع.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: نحو: لا تتزوج هندًا أو أختها.

(١١) زاد في ح: منهما.

(١٢) زاد في س و ط: وقوله.

(١٣) فيما عدا الأصل: «في نحو إمّا». وفي القصد أي: في إفادة المعنى المقصود. والمراد المعاني دون وظيفة العطف. وذي: إشارة إلى القريبة. والنائية: البعيدة. ومثل: خبر مقدم مضاف إلى «أو» على الحكاية. وفي القصد: متعلقان بمثل لأنه بمعنى مماثل. وإما: في محل رفع مبتدأ مؤخر على الحكاية. وفي مثل: متعلقان بحال من «إما» قبلهما. ومثل: مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وذي: في محل نصب مفعول به لمحذوف قبل «إما» تقديره: خذ. والنائية: معطوف على ذي.

(١٤) ص ١٧٦. وذكر بعض النحاة لهما معنى إيجاب أحد الشيئين في وقت دون آخر، نحو: إنما أنت طعن أو ضرب، وإنما أنت طعن وإما ضرب. الارتشاف ٢: ٦٤١.

فإن قلتَ: ظاهر قوله: «مثل أو» أنها تُوافقها[١] في المعاني السبعة. قلتُ: لا يصحّ حمله على ظاهره، لأنّ «إمّا» لا ترد بمعنى الواو، ولا بمعنى «بل». والعذر له أنّ ورود «أو» لهذين المعنيين[٢] قليل، ومُختلف فيه. فالإحالة إنّما هي على المعاني المُتّفق عليها.

وقد فُهم من البيت فوائد:[٣]

الأولى: أنّ «إمّا» ليست بعاطفة، إذ لم يجعلها مثل «أو» مُطلقًا، بل في القصد فقط. ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف أوّلًا، ونقل المُصنّف[٤] عن أكثر النحويّين أنّها عاطفة، ونقل عن يونُس وابن كَيسان وأبي عليّ أنّها ليست بعاطفة. ووافقهم المُصنّف ـ وهو الصحيح ـ لدخول الواو عليها. واستدلّ الرمّانيّ على أنّها عاطفة بأنّ الواو للجمع، وليست هنا كذلك، لأنّا نجد الكلام لأحد الشيئين. فعُلم أنّ العطف لـ «إمّا». ونقل ابن عُصفور اتّفاق النحويّين على أنّها[٥] ليست بعاطفة، وإنّما أوردوها في حُروف العطف لمُصاحبتها لها.

وقد عدّ سيبويه «إمّا»[٦] من حُروف العطف، فحمل بعضهم كلامه على ظاهره، وقال:[٧] إنّ الواو عطفتْ «إمّا» الثانيةَ على «إمّا» الأُولى، و «إمّا» الثانيةُ عطفتِ الاسمَ الذي بعدها على الاسم الذي بعد[٨] الأُولى. وتأوّله بعضهم بأنّ[٩] «إمّا» لمّا كانت صاحبة[١٠] المعنى ومُخرجة الواو عن الجمع، والتابع يليها، سمّاها عاطفة مجازًا.

الثانية: أنّ المُشبّهة بـ «أو» إنّما هي الثانية، وهي المُختلف فيها. وأمّا الأُولى فليست بعاطفة، اتّفاقًا.[١١]

الثالثة: فُهم من قوله «الثانية» أنّ «إمّا» لا بُدّ من تكرارها، بخلاف «أو».[١٢] وهذا أحد الفرقين بينهما. والثاني: أنّ الكلام مع «إمّا» مبنيّ، من أوّله، على ما جيء بها لأجله،[١٣] بخلاف «أو».

---

(١) ت س: «موافقتها». ح: موافقة لها.
(٢) ت: «الشيئين». وسقطت من ح. انظر الإتحاف ٢: ٢٠٣.
(٣) انظر الجنى الداني ص٥٢٨ ـ ٥٣٣.
(٤) شرح الكافية الشافية ص١٢٢٦.
(٥) ط: أن إما.
(٦) الكتاب ١: ٢١٨. ح س: وإما.
(٧) ت ح: «فقال». س: فقالوا.
(٨) زاد في النسخ: إمّا.
(٩) س: على أن.
(١٠) ت ح: مصاحبة.
(١١) سقطت من ط. وفي حاشية س: وإنما هي حرف تفصيل مشعر بما سيقت له «إما» الثانية.
(١٢) يعني أن «أو» تكرارها جائز لا واجب.
(١٣) ح: «من أجله». وفي حاشية س: من تخيير أو إباحة أو تقسيم أو شك أو إبهام.

الرابعة: فُهم من تمثيله أنّه لا بُدّ من اقترانها بالواو.

فإن قلتَ: التزام الواو ظاهر، عند من لم يجعل[(١)] «إمّا» عاطفة. فما يقول من يجعلها[(٢)] عاطفة؟ قلتُ: من رأى أنّها عاطفة لم ير إخلاءها[(٣)] من الواو إلّا نادرًا، كقوله:[(٤)]

* إمّـــا إلَى جَـــنّـــةٍ، إمّـــا إلَى نـــارِ *

فإن قلتَ: فهل[(٥)] يحسن الاحتجاج بهذا[(٦)] البيت، لمن قال: إنّها عاطفة؟ قلتُ: لا، لندوره. فيُجعل من حذف العاطف ضرورة.

تنبيهـات:

الأوّل: ما ذُكر من أنّ «إمّا» لا بُدّ من تكرارها هو الكثير. وقد يُستغنى عن الثانية بـ «أو» كقراءة أُبيّ:[(٧)] ﴿وإنّا أو إيّاكم إمّا علَى[(٨)] هُدًى، أو في ضَلالٍ مُبينٍ﴾ - ونحوُه في الشعر كثير - وبـ «إن» الشرطيّة مع «لا» النافية، كقوله:[(٩)]

فـإمّـا أن تـكُـونَ أخِـي، بِـصِـدقٍ، فـأعـرِفَ مِـنـكَ غَـثّـي، مِـن سَـمِـينِي
وإلّا فـاطَّـرِحْـنِـي، واتَّـخِـذْنِـي[(١٠)]

---

(١) ت: «لم يرى» كذا.
(٢) س ط: جعلها.
(٣) ت ح: خلاءها.
(٤) عجز بيت لسعد بن قرط، صدره:

يـا لَيـتَـمـا أُمُّـنـا شـالَتْ نَـعـامـتُـهـا

العيني ٤:١٥٣ والخزانة ٤:٤٣١ وشرح الحماسة ٤:٣٥٤ وديوان الأحوص ص٢٢١ والعققة والبررة ص٣٦٤. وشالت نعامتها أي: ارتفعت جنازتها. س: «نحو». س ح ط: «أيما إلى جنة أيما»، بفتح الهمزة وإبدال الميم الأولى ياء في الموضعين.
(٥) ت س: هل.
(٦) ط: بمثل هذا.
(٧) هو: أبو المنذر أُبيّ بن كعب الأنصاري المدني، سيد القراء وأقرأ هذه الأمة على الإطلاق. توفي قبيل مقتل عثمان. غاية النهاية ١:٣١ - ٣٢.
(٨) الآية ٢٤ من سورة سبأ. ت: «لإما على»، ط: «لعلى». وانظر: الكشاف ٣:٥٨٢ ومعاني القرآن ١:٣٩٠ والجنى الداني ص٥٣١.
(٩) المثقب العبدي. ديوانه ص٢١١ - ٢١٢ والعيني ٤:١٣٩ وشرح اختيارات المفضل ص١٢٦٦ والخزانة ٤:٤٢٩. والغث: المهزول الرديء.
(١٠) عجزه في ت و ح و ط وحاشية س:

عَـدُوًّا، أتّـقِـيـكَ، وتَـتّـقِـيـنِـي

واطرحني أي: انفض يدك مما بيني وبينك.

وقد يُستغني عن الأولى، كقول الفرزدق:[١]

تُـهـاضُ بِـدارٍ، قَـد تَـقـادَمَ عَـهـدُهـا وإمّـا بـأمـواتٍ، أَلَمَّ خَـيـالُهـا

الثاني: اختُلف في «إمّا» المذكورة، فقيل: بسيطة، وقيل: مُركّبة من «إنْ» و «ما». وهذا مذهب سيبويه، والدليل عليه اقتصارهم على «إنْ» في الضرورة، كقوله:[٢]

* فـإنْ جَـزَعًـا، وإنْ إجـمـالَ صَـبـرِ *

وقوله:[٣]

* وإنْ مِـن خَـريـفٍ فـلَن يَـعـدَمـا *

وأُجيب: بأنّه يحتمل أن تكون «إن» في البيتين[٤] شرطيّة، حُذف جوابها، والتقدير: فإن كنتَ ذا جزَعٍ فلا جزعَ، وإن كنتَ مُجمل صَبرٍ[٥] فأجمِلْ، وإن سقته من خريف فلن يعدم الرِّيَّ.

فـرع: لو سمّيتَ بـ «إمّا»، على القول بالتركيب، حكَيتَ.

الثالث: في «إمّا» المذكورة لغتان: كسر همزتها ـ وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم، وهي الفُصحى ـ وفتح همزتها. وهي لغة قيس وأسد وتميم. وحُكي إبدال ميمها الأُولى ياء مع كسرة الهمزة وفتحها.

الرابع: تُشارك «إمّا» المذكورةَ في اللفظ: «إمّا» الشرطيّةُ، وهي مُركّبة من «إن» و «ما» بغير إشكال، كقوله تعالى:[٦] ﴿وإمّا تَخافَنَّ[٧]﴾. وزعم الكسائيّ أنّ لها قسمًا ثالثًا، تكون فيه

---

(١) ديوانه ص٦١٨ والعيني ٤: ١٥٠ والخزانة ٤: ٤٢٧ وديوان ذي الرمة ص٦٧٢. يصف ما أصاب نفسه من حب امرأة. وتهاض: تنكس بعد تماثل للشفاء. والباء في «بدار» و «بأموات» سببية. والضمير في «خيالها» للأموات.

(٢) عجز بيت لدريد بن الصمة، صدره في ح:

وقَـد كَـذَبَـتْـكَ نَـفـسُـكَ، فـأكـذِبَـنـهـا

ديوانه ص٦٨ والعيني ٤: ١٤٨ والخزانة ٤: ٤٤٢ والكتاب ١: ١٣٤ و٤٧١ و٢: ٦٧. وكذبتك نفسك أي: منتك الأماني مما لا يكون. واكذبنها أي: كذّبها فيما تمنيك. والجزع: الحزن. والإجمال: الإحسان. والخطاب هنا لمذكر، والصواب أنه لمؤنث، وهو يخاطب امرأته. انظر الخزانة ٤: ٤٤٤ ـ ٤٤٥ وفرحة الأديب ص١٦٩ وشرح أبيات سيبويه ١: ٢١٠ ـ ٢١١.

(٣) عجز بيت للنمر بن تولب، صدره في ح و ط:

سَـقَـتْـهُ الـرَّواعِـدُ، مِـن صَـيِّـفٍ

ديوانه ص٣٨١ ومختارات ابن الشجري ص٢٠ والعيني ٤: ١٥١ والخزانة ٤: ٤٣٤. والرواعد: جمع راعدة. وهي السحابة الماطرة. والصيّف: مطر الصيف. وفي حاشية س: قال سيبويه: «أراد: إمّا من صيف وإما من خريف». وأنكر ذلك غيره وقال: لا معنى لـ «إما» هنا. وانظر الكتاب ١: ١٣٥ و٤٧١.

(٤) سقط: «في البيتين» من النسخ.

(٥) في النسخ: تجمل صبرًا.

(٦) ت ح: سبحانه وتعالى.

(٧) الآية ٥٨ من سورة الأنفال. وزاد في ت و ح و ط: مِن قَومٍ خِيانةً.

جحدًا. تقول: «إمّا زيدٌ قائمٌ»، تُريد: إنْ زيد قائم. و «ما» صلة.[(١)]

[العطف بلكن ولا وبل]

ثمّ انتقل إلى «لكنْ»، فقال:

٥٥٤ ـ وأوْلِ «لكِنْ» نَفيًا، أو نَهيًا،[(٢)]

فالنفي نحو: ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو. والنهي نحو:[(٣)] لا تضربْ زيدًا لكنْ عمرًا. فالمعطوف بـ «لكن» محكوم له بالثبوت، بعدهما. وفُهم من ذلك أنّها لا تقع في الإيجاب. وهو مذهب البصريّين. وأجاز الكوفيّون أن يعطف بها، في الإيجاب، نحو: أتاني زيدٌ لكنْ عمرٌو.

تنبيه: إنّما يُشترط النفي والنهي، في الواقعة قبل المُفرد. وتقدّم[(٤)] الخلاف في كونها عاطفةً. وإذا وليها جملة فتكون حينئذٍ بعد إيجاب أو نفي أو نهي أو أمر،[(٥)] لا استفهام. فلا يجوز: هل زيدٌ قائمٌ؟ لكن عمرٌو لم يقمْ.

فإن قلتَ: إذا وقعتْ قبل الجملة فهل هي عاطفة،[(٦)] أو غير عاطفة؟ قلتُ: الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنّها حينئذ حرف ابتداء،[(٧)] لا حرف عطف. وقيل: إنّها تكون عاطفة جملة على جملة، إذا وردتْ بغير واو.[(٨)] قال ابن أبي الربيع:[(٩)] وهو ظاهر كلام سيبويه.

فإن قلتَ: فما المفهوم من كلام الناظم؟ قلتُ: المفهوم، من اشتراطه قبل العاطفة النفيَ أو النهي،[(١٠)] أنّ الواقعة قبل[(١١)] الجملة غير عاطفة، إذ لا يُشترط فيها ذلك.

---

(١) زاد في ح: «أي: زائدة». وهي في حاشية ت عن التواتي.

(٢) زاد في ط:

و«لا» نِـــداءً أو أمـــرًا، أوِ اثـــبـــاتًـــا، تَـــلا

وأول لكن نفيًا أي: اجعلها والية له أي: بعده. وحذفت همزة «أو» و«إثباتًا» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. ولكن: في محل نصب مفعول أول على الحكاية. ونفيًا: مفعول ثان.

(٣) سقطت من ت و ح.

(٤) في شرح البيت ٥٤٢.

(٥) ت ح: أو أمر أو نهي.

(٦) زاد في ح: جملة على جملة.

(٧) أي: حرف استئناف.

(٨) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٠٤ عن الشاطبي: عده «لكن» عاطفة دليل على أنه أراد المجردة من الواو، لأن حرف العطف لا يدخل على مثله. فإن جمعا فالعطف للواو، والاستدراك فقط لـ «لكن». وشرطه تقدم نفي أو نهي دليل على أنه أراد عاطفة المفردات، لأن ذلك لا يشترط في عاطفة الجمل. والعرض والتحضيض في معنى الأمر. فما جاز فيه جاز فيهما. و «الجلي» حشو لا قيد. وإلّا خرج به العرض والتحضيض. قلت: الإشارة إلى البيت ٥٥٦.

(٩) الملخص ص٥٧٧.

(١٠) فيما عدا الأصل: والنهي.

(١١) في النسخ: بعدها.

ثمّ انتقل إلى «لا»، فقال: [(١)]

و«لا» نِـــداءً أو أمـــرًا، أوِ اثـــبـــاتًـــا، تَـــلا

أي: وأولِ «لا»[(٢)] نداءً نحو:[(٣)] يا زيدُ لا عمرٌو، أو أمرًا نحو: اضربْ زيدًا لا عمرًا، أو إثباتًا نحو: زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ.

وزعم ابن سعدان[(٤)] أنّ العطف بـ «لا» على مُنادًى[(٥)] ليس من كلام العرب. وقد نصّ على جوازه سيبويه. ومنع أبو القاسم الزجاجيّ،[(٦)] في كتاب «معاني الحروف»، أن يُعطف بها بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك بصحيح، لثبوته في كلام العرب.[(٧)]

تنبيهات:

الأوّل: في معنى الأمرِ الدعاءُ، نحو: غفرَ الله لزيدٍ لا بكرٍ،[(٨)] والتحضيضُ نحو: هلّا تضربُ زيدًا لا عمرًا.

الثاني: أجاز الفرّاء العطف بها على اسم «لعلّ» كما يُعطف بها على اسم «إنّ»، نحو: لعلَّ زيدًا لا عمرًا مُنطلقٌ.

الثالث: فائدة العطف بـ «لا» قصر الحكم، على ما قبلها، إمّا قصرَ إفراد[(٩)] كقولك: زيدٌ

---

(١) حذفت همزة «أو» و «إثباتًا» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها.

(٢) يريد أن «لا» معطوفة على «لكن». وجمهور المعربين على أن لا: مبتدأ خبره جملة «تلا»، ونداء: مفعول به مقدم. وقد تعقبوا وأنكروا ما فسر به المرادي. انظر التصريح ٢: ١٥٠ وشرح المكودي ٢: ٢٥ والأشموني ٣: ١١١ والبهجة المرضية ص٩٨ وتمرين الطلاب ص٩١. قلت: تفسير المرادي راجح لأن إعرابهم يقتضي عطف جملة «لا تلا» الخبرية على إنشائية. وهو ما منعه ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٢٥٠. وإعراب المرادي خلو من هذا الإشكال، وتكون فيه جملة تلا: حالاً من «لكن» و «لا»، مؤكدةً لعاملها «أول» لأن الفعلين مترادفان، أو صفة لـ «نفيًا» وما عطف عليه بـ «أو» لأن «تلاه» يكون أيضًا بمعنى: قرب منه، مثل وليه. وجازت الحال المؤكدة من اثنين بضمير المفرد، على اعتبار ما يكون. ونداء: معطوف على «نفيًا». فالعطف لمعمولين على آخرين لعامل واحد. ويجوز أن يحمل «تلا» على معنى سبق وتقدم، لأنه من الأضداد مثل: ولي.

(٣) الارتشاف ٢: ٦٤٥.

(٤) أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير، نحوي كوفي مقرئ ثقة. توفي سنة ٢٣١. تاريخ بغداد ٥: ٣٢٤.

(٥) س: المنادى.

(٦) انظر ص٤٣ من حروف المعاني والصفات له.

(٧) في حاشية س: كقوله:

كـأنَّ دِثـارًا حَـلَّقَـتْ، بـلَبُـونِـهِ، عُـقـابُ تَـنُـوفَـى، لا عُـقـابُ الـقَـواعِـلِ

والبيت لامرئ القيس في ديوانه ص٩٤ والخزانة ٤: ٤٧١. ودثار: اسم راعي إبل امرئ القيس. واللبون: الناقة ذات اللبن. وتنوفى: اسم جبل. والقواعل: أسماء جبال.

(٨) ت: لا لبكر.

(٩) في حاشية ت عن التواتي عن سيدي خالد أن المراد به الحصر.

كاتبٌ لا شاعرٌ، ردًّا على من يعتقد أنّه كاتب وشاعر، وإمّا قصرَ قلبٍ[1] كقولك: زيدٌ عالم لا جاهلٌ، ردًّا على من يعتقد أنّه جاهل.

الرابع: شرط عطف الاسم[2] بـ «لا» أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاقَ ما قبلها عليه. فلذلك لا يجوز: قامَ[3] رجلٌ لا زيدٌ.

الخامس: قد يُحذف المعطوف عليه بـ «لا»، نحو: أعطيتُكَ لا لِتظلمَ. أي: لتعدلَ لا لتظلمَ.

السادس: لا يُعطف بـ «لا» إلّا مُفرد،[4] أو جملة لها موضع من الإعراب، نحو: زيدٌ يقومُ لا يقعدُ. فإن لم يكن للجملة موضع لم تكن عاطفة، ولذلك يجوز الابتداء بها. وفي «النهاية»: وتعطف «لا» الجملة على الجملة، نحو: زيدٌ قائمٌ لا عمرٌو جالسٌ.

ثمّ انتقل إلى «بل»، فقال:

٥٥٥ ـ و «بَل» كـ «لكِنْ»، بَعدَ مَصحُوبَيها[5]

مصحوبا «لكن» هما النفي والنهي. فإذا عطفتَ بـ «بل» بعدهما فهي كـ «لكن»، يعني: لتقرير حكم ما قبلها، وجعل ضدّه لما بعدها، نحو: ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو. فتُقرّرُ نفي القيام عن زيد وتُثبته لعمرو. ومثّله بقوله:[6]

كَلَم أكُنْ في مَربَعٍ، بَل تَيهـا

والمربع: منزل الربيع. والتيهاء: الأرض التي لا يُهتدى بها.[7] وتقول: لا تضربْ زيدًا بل عمرًا. فتقرّرُ النهي عن زيد، وتُثبتُ[8] الأمر بضرب عمرو. ووافق المُبرّد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك كون «بل» ناقلة[9] حكم النفي والنهي لما بعدها، ووافقه[10] على ذلك أبو

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: يعني قلب حكم، أي: قلب اعتقاد من يعتقد أنه جاهل.

(٢) في النسخ: «شرط السهيلي». وانظر نتائج الفكر ص٢٥٨ والارتشاف ٢: ٦٤٥ والهمع ٢: ١٣٧.

(٣) في النسخ: جاءني.

(٤) الارتشاف ٢: ٦٤٥. ت: لا يعطف إلا على مفرد.

(٥) زاد في س:

كَلَم أكُنْ في مَربَعٍ، بَل تَيهـا

وانظر الجنى الداني ص٢٣٥ ـ ٢٣٧. والمصحوب: ما يلازم. وبل: في محل رفع مبتدأ خبره الكاف مضافة إلى «لكن» على الحكاية. وبعد: متعلق بحال من بل.

(٦) سقطت مما عدا ح. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وحذفت همزة «تيهاء» للتخفيف.

(٧) ح س: فيها.

(٨) ط: وثبت.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: يعني نقل النفي لما بعدها، وبقي الأول مسكوتًا عنه. قلت: والمراد بالمسكوت عنه ما صار كأنه لم يثبت له حكم ولم ينف عنه.

(١٠) س: ووافق.

الحسن[١] عبدالوارث. قال المُصنّف: وماجوّزه[٢] مخالف لاستعمال العرب.[٣]
ثمّ قال:[٤]

٥٥٦ ـ وانقُلْ بِها، لِلثّانِ، حُكمَ الأوَّلِ ... في الخَبَرِ المُثبَتِ، والأمرِ الجَلِي

مثال الخبرِ المُثبت: جاء زيدٌ بل عمرٌو، والأمر: اضربْ زيدًا بل عمرًا. فهي في ذلك[٥] لإزالةِ الحكم عما قبلها، حتّى كأنّه مسكوت عنه،[٦] وجعلِهِ لما بعدها. وذهب الكوفيّون إلى أنّ «بل» لا تكون نَسَقًا إلّا بعد النفي أو ما جرى مجراه،[٧] ولا تكون نسَقًا بعد الإيجاب.

وجملة القول في «بل» أنّها إن وقع بعدها جملة كانت إضرابًا عمّا قبلها،[٨] إمّا على جهة الإبطال نحو:[٩] ﴿أَم يَقُولُونَ: بِهِ جِنّةٌ. بَل جاءَهُم بِالحَقِّ﴾، وإمّا على جهة التَّرك من غير إبطال نحو:[١٠] ﴿ولَدَينا كِتابٌ يَنطِقُ بِالحَقِّ. وهُم لا يُظلَمُونَ. بَل قُلُوبُهُم فِي غَمْرةٍ مِن هٰذا﴾. فظهر بهذا[١١] أنّ قوله في «شرح الكافية»:[١٢] «فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض، واستئناف غيره. ولا تكون[١٣] في القرآن إلّا على هذا الوجه» فيه نظرٌ. وإن وقع بعدها مُفرد، وليس قبله نفي أو نهي، فهي لإزالةِ حكم ما قبلها، وجعلِه لما بعدها. وإن كان قبل المُفرد نفي أو نهي فهي لتقريرِ حكمه لما قبلها،[١٤] وجعلِ ضدّه لما بعدها.[١٥]

---

(١) ط: «أبو الحسين». الارتشاف ٢:٦٤٤: «أبو الحسين بن». وفي حاشيته أنه محمد بن الحسين بن عبدالوارث الفارسي المتوفى سنة ٤٢١. وانظر الجنى الداني ص٢٣٦ والمغني ص١٢٠ وحاشية الدسوقي ١:١٢٠ والتصريح ٢:١٤٨ والأشموني ٣:١١٢ والارتشاف ٢:٥٦ و٨٧.

(٢) في النسخ: «وما جوزاه». ط: «وما أجازوه». وانظر شرح الكافية الشافية ص١٢٣٤ ـ ١٢٣٥.

(٣) ط: الاستعمال.

(٤) في النسخ: «للثاني». وحذف الناظم الياء للتخفيف. وقوله «الجلي» انظر قول ابن غازي عنه في ٢:٢٠٤ وفي تعليقنا على التنبيه في شرح البيت ٥٥٤. وبها أي: ببل. والثاني: ما بعدها. والأول: ما قبلها. والحكم: الحدث المسند. والخبر: ما يصح أن يقال لقائله: إنه صادق، أو كاذب. والمثبت: غير المنفي وقوعه. والجلي: الظاهر. فهو قيد لا حشو كما ذهب ابن غازي، ليخرج ما هو غير جلي. وحذفت ياؤه الثانية في الوقف. والباء اللام وفي: تتعلق بانقل، واللام: بمعنى إلى. والأمر: معطوف على الخبر.

(٥) في النسخ: مع ذلك.

(٦) أي: أصالة، وإن كان مسكوتًا عنه لعارض الإضراب.

(٧) فوقها في ت عن التواتي: يعني النهي.

(٨) في حاشية س: عما قبلها وأفادت حرف ابتداء. قلت: أي: استئناف.

(٩) الآية ٧٠ من سورة المؤمنون. وزاد في ح: «قوله تعالى». والجنة: الجنون.

(١٠) الآيتان ٦٢ و٦٣ من سورة المؤمنون. والغمرة: الجهالة. وفي حاشية ت أن المراد هو إبقاء الحكم للأول على حاله، واستئناف غيره دون إبطال.

(١١) ط: من هذا.

(١٢) ص ١٢٣٣.

(١٣) ت: ولا يكون.

(١٤) سقط: «لما قبلها» مما عدا الأصل.

(١٥) س: لما بعده.

تنبيهات:

الأوّل: لا يُعطف بـ «بل» بعد الاستفهام، لا يقال:[١] أضربتَ زيدًا بل عمرًا؟ ولا نحوُه.

الثاني: ظاهر إطلاق المُصنّف أنّ «بل» تعطف الجملة، كما تعطف المفرد. وقد صرح به الشارح،[٢] في قوله: «فإن كان المعطوف بها جملة». وذكر غيره أنّها لا تكون قبل[٣] الجملة عاطفة.[٤]

الثالث: قال في «التسهيل»:[٥] وتُزاد «لا» قبل «بل» لتوكيد[٦] التقرير وغيره. انتهى. فإذا زيدت «لا»[٧] بعد إيجاب أو أمر، نحو: قامَ زيدٌ لا بل عمرٌو، واضربْ زيدًا لا بل عمرًا، فهي لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأوّل.[٨] وإذا زيدت بعد نفي أو نهي، نحو: ما قامَ زيدٌ لا بل عمرٌو، ولا تضربْ خالدًا لا بل بشرًا، فهي لتأكيد بقاء النفي والنهي.[٩] وذهب الجزوليّ إلى أنّها بعد الإيجاب[١٠] والأمر نفي، وبعد النفي والنهي تأكيد. ومنع ابن دُرُستُوَيه زيادتها معها[١١] بعد النفي، وقال ابن عصفور: «ولا ينبغي أن يقال بزيادتها[١٢] مع (بل) في النفي والنهي، إلّا أن يشهد له سماع». قيل:[١٣] وهو مسموع من كلام العرب.

الرابع: قد تُكرَّر «بل» في الجمل، رُجوعًا عمّا وليَ المُتقدّمةَ، نحو:[١٤] ﴿بَلۡ قَالُوٓاْ:

---

(١) ح: فلا يقال.
(٢) ص ٥٤٠.
(٣) ت: «بعد». وفي الحاشية كما أثبتنا.
(٤) فوقها في س: «بل هي للابتداء»، أي: الاستئناف.
(٥) ص ١٧٧. وقيل: إن «لا» هنا لتأسيس نفي ما قبلها إن كان إيجابًا أو أمرًا، ولولاها لكان كالمسكوت عنه. فهي ليست زائدة. يس ٢:١٤٨. وانظر: مذهب الجزولي بعد.
(٦) فيما عدا الأصل: لتأكيد.
(٧) سقطت مما عدا الأصل.
(٨) في حاشية س: ومنه قوله:
وَجهُكَ البَدرُ، لا بلِ الشَّمسُ، لَو لَم ... يُقضَ لِلشَّمسِ كَسفَةٌ، أو أُفُولُ
انظر الأشموني ٣:١١٣ والدرر ٢:١٨٧ وشرح أبيات المغني ٣:١٢. ويقضى: يقدر. والكسفة: تغير اللون إلى السواد. والأفول: الغياب.
(٩) سقطت من النسخ.
(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن المراد نفي الفعل عن المعطوف عليه، وإثباته للمعطوف، في حين أن الجمهور يجعل الفعل ثابتًا للمعطوف، والمعطوف عليه مسكوتًا عنه. وانظر القانون ص٥٤ ـ ٥٥ والتوطئة ص١٩٧.
(١١) سقطت من ح و س.
(١٢) في حاشية س: أي بجواز زيادتها.
(١٣) الارتشاف ٢:٦٤٤.
(١٤) الآية ٥ من سورة الأنبياء. وأضغاث الأحلام: أخلاط ما يرى في النوم. وافتراه أي: اختلق القرآن الكريم.

أضغاثُ أحلام. بَلِ افتَراهُ، بَل هُوَ شاعِرٌ﴾، أو تنبيهًا[١] على رُجحان ما وليَ المُتأخِّرةَ، نحو:[٢] ﴿بَلِ ادّارَكَ عِلمُهُم فِي الآخِرةِ. بَل هُم فِي شَكٍّ مِنها، بَل هُم مِنها عَمُونَ﴾.

[العطف على الضمير]

ولمّا ذكر[٣] معاني حروف العطف شرع في ذكر أحكام، تتعلّق بالباب، فقال:[٤]

٥٥٧ ـ وإنْ عَلَى ضَميرِ رَفعٍ مُتَّصِلْ، عَطَفتَ، فافصِلْ، بالضَّمِيرِ المُنفَصِلْ

٥٥٨ ـ أو فاصِلٍ ما،[٥]

يعني: أنّه إذا قُصد العطف على ضمير الرفع المُتّصل لم يحسن إلّا بعد توكيدِه بضمير رفع مُنفصل، كقوله تعالى:[٦] ﴿ما لَم تَعلَمُوا أنتُم ولا آباؤُكُم﴾، أو فصلٍ يقوم مقام التأكيد،[٧] كقوله تعالى:[٨] ﴿يَدخُلُونَها وَمَن صَلَحَ﴾. ونبّه بقوله: «أو فاصلٍ ما» على أنّه يُكتفى بما يصدق عليه[٩] «فاصل»، ولو قلّ. وأجاز صاحب «الكشاف»[١٠] في قوله تعالى: ﴿أإنّا لَمَبعُوثُونَ، أوَ آباؤُنا[١١]﴾؟ أن يكون «آباؤنا» معطوفًا على الضمير في «لمبعوثون»، للفصل بالهمزة. واعتُرض ما ذهب إليه الزمخشريّ بأنّه يلزم منه الاستفهام عن مفرد،[١٢] وهو لا يوجد في كلام العرب.[١٣] ومن صُور الفصلِ الفصلُ بـ«لا» بين العاطف والمعطوف،[١٤] نحو: ﴿ما أشرَكنا ولا آباؤُنا﴾.[١٥]

وفُهم من قوله «مُتّصل» أنّ المُنفصل يُعطف عليه، بلا شرط. فحكم المُنفصلين، في العطف والعطف[١٦] عليهما، حكم الظاهر. ووهم الأُبّذيّ في منعه: رأيتُ زيدًا أو إيّاكَ.[١٧]

---

(١) ت ط: وتنبيهًا.
(٢) الآية ٦٦ من سورة النمل. وادارك أصله تدارك أي: بلغ ولحق. والعمون: العمو القلوب.
(٣) ح: ولما فرغ من ذكر.
(٤) الضمير المتصل أي: المستتر والبارز. وافصل أي: بين. وفي حاشية ت عن التواتي أن هذا الفصل ضروري لشدة اتصال ضمير الرفع بالفعل، حتى اعتبر كالجزء منه، وأن «أل» في «الضمير» هي للعهد، والمعهود هو ضمير رفع. قلت: وعلى: تتعلق بفعل محذوف يفسره عطفت.
(٥) المراد بفاصل ما: أيّ فاصل كان. وفاصل: معطوف على الضمير. وما: في محل جر صفة.
(٦) الآية ٩١ من سورة الأنعام.
(٧) فيما عدا الأصل: التوكيد.
(٨) الآية ٢٣ من سورة الرعد. وزاد في ح: جَنّاتُ عَدْنٍ.
(٩) زاد في س: أنه.
(١٠) في ٤:٤٦٣. ح: «وقد أجاز صاحب الكشاف». س: وأجاز في الكشاف.
(١١) الآيتان ٤٧ و٤٨ من سورة الواقعة. وزاد في ت و ط: الأوَّلُونَ.
(١٢) يريد: غير الجملة. س: المفرد.
(١٣) سقط: «واعترض... العرب» مما عدا ح و س.
(١٤) ت ح: ومن صور الفصل بين العاطف والمعطوف بلا.
(١٥) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام.
(١٦) ت ح: والمعطوف.
(١٧) س ط: «وإياك». وانظر الارتشاف ٢:٦٥٧.

ثمّ نبّه على وُرود العطف على الضمير المذكور، بغير توكيد ولا فصل، فقال:[١]

وبِلا فَصلٍ يَرِدْ في النَّظمِ، فاشِيًا،

كقول عمر بن أبي ربيعة:[٢]

* قُـلـتُ، إذ أقـبَـلَـتْ وزُهـرٌ، تَـهـادَى *

وهو كثير في الشعر، ومع كثرته فهو ضعيف. ولذلك قال:[٣]

وضَـعـفَـهُ اعـتَـقِـدْ

فإن قلتَ: فهل يطّرد[٤] مع ضعفه، أو يختصّ[٥] بالضرورة؟ قلتُ: نصّ المُصنّف[٦] على أنّه يجوز في الاختيار، مع ضعفه، لقول بعض العرب: مررتُ برجلٍ سَواءٍ[٧] والعَدَمُ ـ حكاه سيبويه ـ ولأنّ العطف في البيت السابق ونحوِه ليس بفعلٍ مُضطرٍّ،[٨] لإمكان النصب.

ومذهبُ الكوفيّين وابن الأنباريّ جوازه في الاختيار.[٩] ونُقل الجواز عن أبي عليّ. قيل: ومذهب البصريّين أنّه لا يجوز، بغير فصل بتوكيد أو غيره، إلّا في ضرورة.[١٠] ونصّ سيبويه والخليل على قُبحه. وفي «كتاب»[١١] سيبويه حين ذكر انفصال بعض الضمائر: وكذلك «كنّا وأنتم ذاهبِينَ». إلّا أنّ الشارحين[١٢] تأوّلوه.

---

(١) س: «بقوله». ويرد أي: يروى عن العرب. والضمير يعود على مصدر «عطفت» في البيت ٥٥٧، أي: العطف على ضمير رفع متصل. والنظم: الشعر. والفاشي: الكثير. ولا: وقعت بين الجار والمجرور. وتعلقلهما بحال من فاعل يرد. وفي: تتعلق بيرد. وفاشيًا: حال ثانية من الفاعل.

(٢) صدر بيت عجزه:

كَـنِـعـاجِ الـمَـلا، تَـعَـسَّـفْـنَ رَمـلا

ديوانه ص٤٩٨ والعيني ٤: ١٦١. والزهر: جمع زهراء. وهي المرأة البيضاء. وتهادى: تتهادى أي: تتمايل. والنعاج: جمع نعجة. وهي هنا البقرة الوحشية. والملا: الصحراء. وتعسف الرمل: مال عن الطريق وسار في الرمل.

(٣) ط: «ولهذا قال». واعتقده اعقد عليه قلبك. وضعف: مفعول به مقدم.

(٤) أي: يقاس عليه.

(٥) في النسخ: يُخص.

(٦) شرح الكافية ص١٢٤٤ ـ ١٢٤٦ وشرح التسهيل ٣: ٣٧٣ ـ ٣٧٤. على أنه أجازه بلا ضعف أيضًا في شواهد التوضيح ص١١٢ و١١٤.

(٧) الكتاب ١: ٢٣٢. والتأويل: مستو هو.

(٨) ت ط: «بفصل مضطر». س: بفعل مضطر إليه.

(٩) أي: النثر.

(١٠) فيما عدا الأصل: الضرورة.

(١١) ١: ٣٧٨. وانظر الارتشاف ٢: ٦٥٨.

(١٢) فيما عدا الأصل: «الشراح». وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٠٤ عن أبي حيان أنهم تأولوا ذلك بأنه يجوز في الشعر، أو بشرط ذكر المؤكد قبل العطف.

تنبيـه: شرطَ في «التسهيل»[1] في صحّة العطف صلاحيةَ المعطوف، أو ما هو بمعناه، لمُباشرة العامل. فالأوّل نحو: قامَ زيدٌ وعمرٌو. والثاني[2] نحو: قامَ زيدٌ وأنا. فإنّه لا يصحّ:[3] قامَ أنا. ولكنْ يصحّ: «قُمتُ»، والتاء بمعنى «أنا». فإن لم يصلح هو، أو ما هو بمعناه، لمباشرة العامل أُضمر له عامل مدلول عليه بما قبله، وجُعل من عطف الجمل.

قال: وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمُضارع، ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطَب، أو بفعل الأمر، نحو: أقومُ أنا وزيدٌ، ونقومُ نحن وزيدٌ، وتقومُ أنت وزيدٌ، و:[4] ﴿اسكُنْ أنتَ وزَوجُكَ الجَنّةَ﴾، أي: ولْتسكنْ زوجُك. وكذا باقيها. قال: وكذلك المُضارع المُفتتح بتاء التأنيث، نحو:[5] ﴿لا تُضارَّ والِدةٌ بِوَلَدِها، ولا مَولُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾.

قال الشيخ أبو حيّان:[6] وما ذهب إليه مُخالف، لما تظافرت[7] عليه نصوص النحويّين والمُعربين، من أنّ «زوجك» معطوف على الضمير المُستكنّ في «اسكن»، المؤكَّد بـ «أنت». ولا نعلم[8] خلافًا في جواز «تقوم[9] هندٌ وزيدٌ»، وأنّه من عطف المفردات. انتهى.[10]

٥٥٩ ـ وعَودُ خافِضٍ، لَدَى عَطفٍ علَى ضَميرِ خَفضٍ، لازِمًا قَد جُعِلا[11]

هذا مذهب جمهور البصريّين، أنّ إعادته لازمة، إلّا في الضرورة. وذهب الكوفيّون ويونُس والأخفش[12] إلى جواز العطف عليه، بدون إعادة الخافض، واختاره الشلَوبين والمُصنّف. ولهذا قال:

(١) ص ١٧٧ وشرحه ٣: ٣٧١ ـ ٣٧٢.
(٢) سقطت الواو من ت و ح.
(٣) س: «لا يصلح». وفي الحاشية: لأنه إذا أمكن اتصال الضمير لا يجوز انفصاله.
(٤) الآية ٣٥ من سورة البقرة.
(٥) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.
(٦) الارتشاف ٢: ٦٥٧.
(٧) س: تضافرت.
(٨) س: ولا أعلم.
(٩) ط: تقدم.
(١٠) زاد في س و ط: وقوله.
(١١) عود أي: تكرار. والخافض: حرف الجر أو المضاف. والثاني لا يجب تكراره إذا أمن اللبس، نحو: جاءني خطابك وزيد. والخطاب واحد. في حاشية ت عن التواتي شواهد، لإعادة الخافض. انظر الأشموني ٣: ١١٤. وفي حاشية س عن الفارسي أن علة الإعادة اشتراك المتعاطفين فيحسن في أحدهما ما يحسن في الآخر، ويقبح فيه ما يقبح. فكما لا يحسن: الذي تساءلون بالأرحام، فكذلك لا يحسن: به والأرحام. وإن أعدت الخافض حسن. ولدى أي: عند. والخفض: الجر. واللازم: الواجب. وجعل: حكم به. وعود: مبتدأ خبره جملة جعل. ولدى: ظرف للمصدر عود. وعلى: تتعلق بالمصدر عطف. ولازمًا: مفعول به ثان مقدم. والأول صار ضمير نائب الفاعل يعود على عود.
(١٢) في النسخ: والأخفش ويونس.

٥٦٠ ـ ولَيسَ عِندِي لازِمًا،[١]

ثمّ استدلّ بوُروده في النثرِ، كقراءة حمزة:[٢] ﴿واتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَساءَلُونَ بِهِ والأَرحامَ﴾،[٣] والنظمِ كقوله:[٤]

* فاذهَبْ، فما بِكَ والأيامِ مِن عَجَبِ *

أنشده سيبويه.[٥] وهو كثير في الشعر. وفي المسألة مَذهب ثالث،[٦] وهو أنّه إنْ أُكِّد الضمير جاز، نحو: مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ. وهو مذهب الجرميّ والزياديّ.

قلتُ: وهو حاصل كلام الفرّاء. فإنّه أجاز: مررتُ به نفسِه وزيدٍ، ومررتُ بهم كلِّهم وزيدٍ. قال: وكذا[٧] القول في: أجمعين، وقضِّهم وقَضيضِهم،[٨] وخمستِهم، إذا خفضتَ. فإن نصبتَ «خمستهم» لم يجز ـ يعني العطف ـ بغير إعادة الجارّ.

وقال[٩] الشارح:[١٠] لا يبعد أن يقال في هذه المسألة: إنّ العطفَ على الضمير المجرور، بدُون[١١] إعادة الجارّ، غيرُ جائز في القياس، وما ورد من[١٢] السماع محمول على شذوذ إضمار الجارّ.

تنبيهان:

الأوّل: قيل:[١٣] ينبغي أن يُقيّد العطف على الضمير المجرور، بأن يكون الحرف غير

---

(١) زاد في س:

إذ قَد أتَى، في النَّظم، والنَّثرِ الصَّحِيحِ، مُثبَتا

والضمير في ليس وأتى: لعود الضمير. والنثر الصحيح: القرآن الكريم. والمثبت: المحقق بلا شك. وعند: ظرف لاسم الفاعل لازمًا. وإذ: حرف استئناف للسببية. وفي: تتعلق باسم المفعول مثبتا: حال من الفاعل.

(٢) هو؛ أبو عمارة حمزة بن حبيب الإمام الكوفي، أحد القراء السبعة. وهو حجة ثقة ثبت حافظ عارف بالعربية، توفي سنة ١٥٦. غاية النهاية ١: ٢٦١ ـ ٢٦٣. وانظر: شواهد التوضيح ص٥٣ ـ ٥٧.

(٣) الآية ١ من سورة النساء. وتساءلون به: أي: يقول بعضكم لبعض: أسألك بالله. والأرحام: جمع رحم. والمراد صلات الأرحام.

(٤) عجز بيت، صدره في ح:

فاليَومَ قَرَّبتَ تَهجُونا، وتَشتِمُنا

العيني ٤: ١٦٣ والخزانة ٣: ٣٣٨. وقربت: شرعت.

(٥) الكتاب ١: ٣٩٢.

(٦) الارتشاف ٢: ٦٥٨.

(٧) في النسخ: «وكذلك». وانظر الارتشاف ٢: ٦٥٨.

(٨) ت س: «بقضيضهم». وفي حاشية س أنه يستعمل توكيدًا وحالاً.

(٩) سقطت الواو من ط، وسقط: «وقال... إعادة الجار» من ح.

(١٠) ص ٥٤٦. ط: ولا يبعد.

(١١) ت س: بغير.

(١٢) في النسخ: «في». وفي حاشية س أن الجار يضمر في مواضع. انظر شرح الكافية الشافية ص١٢٤١ ـ ١٢٤٣.

(١٣) انظر حاشية الصبان ٣: ١١٤ ـ ١١٥ والارتشاف ٢: ٦٥٨.

مُختصّ بالضمير، احترازًا من المجرور بـ «لولا» على مذهب سيبويه.[١] فإنّه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجرّ، فلو رُفع، على توهّم أنّك نطقت بالضمير مرفوعًا، ففي جوازه نظر.

الثاني: أنّه[٢] قد فُهم، من سكوته عن الضمير المنصوب المُتّصل، أنّه يجوز العطف عليه، بلا شرط.

[الحذف في العطف]

وقوله:[٣]

٥٦١ ـ والفاءُ قَد تُحذَفُ، مَعْ ما عَطَفَتْ

يعني: إذا أُمن اللبس. ومنه: ﴿أَنِ اضرِب بِعَصاكَ البَحرَ. فانفَلَقَ﴾،[٤] أي: فضربَ فانفلق.[٥] وزعم ابن عصفور أنّه إنّما[٦] حُذف المعطوف عليه وحده، وحُذفتِ الفاء من المعطوف، فاتّصلت الفاء الأُولى[٧] بالمعطوف، فأُبقي من كلّ[٨] منهما ما يدلّ على المحذوف. ورُدّ بقوله، تعالى:[٩] ﴿فمَن كانَ مِنكُم مَريضًا أَو عَلَى سَفَرٍ فعِدّةٌ مِن أَيّامٍ أُخَرَ﴾، أي: فأفطرَ فعدّة. لأنّ فاء العطف لا تنوب مناب فاء الجزاء.

وقوله:

والواوُ،[١٠]

يعني: أنّ الواو أيضًا قد تُحذف، مع ما عَطفتْ. ومنه:[١١] ﴿سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾، أي: والبردَ. وإنّما يجوز، إذا دلّ عليه دليل.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي أنه لا يجر على مذهب سيبويه بل يرفع. ويجوز على مذهب الأخفش: لولاك وزيدٌ، لأن ضمير الجر مستعار للرفع، وعند الكوفيين. (٢) سقطت من س و ط.

(٣) قد: للتقليل. وتسكين عين «مع» لغة. وما عطفت أي: المعطوف. ومع: ظرف متعلق بحال من نائب الفاعل، مضاف إلى الاسم الموصول ما. وقد يحذف حرف العطف وحده في الشعر والنثر، كالواو وأو. شرح التسهيل ٣: ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٤) الآية ٦٣ من سورة الشعراء. ط: «الحَجَر فانفَجَرَتْ». من الآية ٦٠ من سورة البقرة. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٠٥، وحاشية س: «ومنه: فأرسِلُونِ. يُوسُفُ. تقديره: فأرسلوه، فأتاه، فقال: يوسف». انظر الآيتين ٤٥ و٤٦ من سورة يوسف.

(٥) ط: «فانفجرت». وانظر شرح البيت ٥٦٣ والارتشاف ٢: ٦٦١. ومثل هذا هو تقدير معنى، لا توجيه إعراب.

(٦) سقطت من س.

(٧) زاد في ح و س: «من المعطوف عليه». وانظر الارتشاف ٢: ٦٦١ والشرح الكبير ١: ٢٥١.

(٨) زاد في ت و ح: واحد.

(٩) الآية ١٨٤ من سورة البقرة. وانظر شواهد التوضيح ص١١٣.

(١٠) زاد في س:

إذْ لا لَبسَ،

واللبس: خفاء المعنى. والواو: معطوف على ضمير نائب الفاعل في تحذف، وقد حصل الفصل بينهما. وإذ: ظرف للفعل تحذف، مضاف إلى الجملة بعده. وخبر لا: محذوف.

(١١) الآية ٨١ من سورة النحل. وانظر شواهد التوضيح ص١١٣ ـ ١١٤.

فإن قلتَ: ظاهر كلامه أنّ هذا مُختصّ بالفاء والواو، وقد ذكر في «التسهيل»[(١)] أنّ «أم» تُشاركهما في ذلك، كقوله:[(٢)]

* فـمـا أدري: أرُشـدٌ طِـلابُـهـا *

التقدير: أم غيّ؟ قلتُ: هو في الفاء والواو أكثر منه في «أم». فلقلّته لم يذكره هنا.

وقوله:[(٣)]

وهْيَ

يعني: الواو.[(٤)]

انـفَـرَدَتْ[(٥)]

٥٦٢ ـ بِعَطفِ عامِلٍ مُزالٍ، قَد بَقِي مَعمُولُهُ،[(٦)]

مثال ذلك قول الشاعر:[(٧)]

* عَـلَفـتُـهـا تِـبـنًـا، ومـاءً بـارِدا *

أي: وسقيتُها ماء.[(٨)] فحذف العامل المعطوف، واستغنى بعموله. وأمثلته كثيرة نظمًا ونثرًا. وهذا مذهب جماعة من الكوفيّين والبصريّين، منهم الفرّاء والفارسيّ. وذهب قوم، منهم أبو عُبيدة والجرميّ والمازنيّ والمبرّد، إلى أنّ تالي الواو في ذلك معطوف على الأوّل، عطفَ مُفرد على مُفرد، لا عطفَ جملة على جملة، وأنّ العامل ضُمّن معنًى ينتظم[(٩)] المعطوف

---

(١) ص ١٧٨ وشرحه ٣: ٣٧٨ ـ ٣٨٠. وقد تحذف «أو» دون المعطوف أو معه. انظر شواهد التوضيح ص٦٢ ـ ٦٣ و١١٣.

(٢) قسيم بيت لأبي ذؤيب، تتمته في حاشية ح:

دعـانِـي إلَيـهـا الـقَـلبُ، إنِّـي لِأمـرِهِ سَمِيعٌ،

ديوان الهذليين ١: ٧١ والدرر ٢: ١٧٢. والرشد: الهداية إلى الصواب. والطلاب: الطلب.

(٣) الواو: حرف استئناف. وهي: مبتدأ سكنت هاؤه تخفيفًا لدخول الواو عليها.

(٤) زاد في س: وقوله.

(٥) أي: تميزت من سائر حروف العطف. والجملة: خبر هي.

(٦) زاد في س: «دَفعًا لِوَهم، اتُّقِي». والمزال: المحذوف. وبقي: ثبت. والمعمول قد يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا. الأشموني ٣: ١١٧. وبعطف: متعلقان بفعل انفرد. وجملة بقي معموله: صفة ثانية لعامل. ويرد على انفراد الواو هذا أن الفاء يجب حذف العامل بعدها في نحو: تصدق بدينار فصاعدًا، واشتريناها بدينار فسافلًا، أي: فذهب العدد. وروي بـ «ثم» بدلاً من الفاء أيضًا. وأجاز ابن جني فيه الواو الحالية. انظر ص٣٧٨ ـ ٣٧٩ ويس ١: ٣٩٣ والصبان ٢: ١٩٣ والخضري ١: ٢٢١.

(٧) مضى في شرح البيت ٣١٥. وفي حاشية س شواهد أخرى. انظر التصريح ٢: ١٥٤ ـ ١٥٥. والمشهور أن بعض النحاة جعل كل معطوف، من دون قيد، عامله مقدر مما قبلُ حذف بعد الحرف. الهمع ٢: ١١٥.

(٨) زاد في ح: باردًا.

(٩) ط: ينظم.

والمعطوف عليه. واختاره بعض المُتأخّرين.[١] واحتجّ الأوّلون بأنّه لو كان على التضمين لساغ: علفتُها ماء وتبنًا.[٢] ورُدّ بأنه مسموع من كلام العرب، كقوله:[٣]

* لـهَـا سَبَبٌ، تَـرعَـى بـهِ الـماءَ والشَّجَرْ *

واختُلف أيضًا في هذا التضمين. والأكثرون على أنّه ينقاس، وضابطة عندهم أن يكون الأوّل والثاني يجتمعان، في معنًى عامّ. قال الشيخ أبو حيّان: والذي أختاره التفصيلُ. فإن كان العامل الأوّل تصحّ نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقةً كان الثاني محمولاً على الإضمار، لأنّ الإضمار أكثر من التضمين، نحو: جدعَ اللهُ أنفَه وعينَه، أي: وفقأ[٤] عينه. فنسبة الجدع[٥] إلى الأنف حقيقةٌ. وإن كان لا يصحّ كان العامل مُضمّنًا معنى ما يصحّ نسبته إليه، لأنّه لا يُمكن الإضمار، نحو قول العرب: علفتُ الدابّةَ ماءً وتبنًا، أي: أطعمتُها، أو غذَوتُها.[٦]

دَفـعًـا لِوَهْـمٍ، اتُّـقِـي[٧]

يعني: أنّ إضمار العامل، في نحو ذلك، يدفع[٨] توهم أنّه معطوف، أو مفعول معَه.

فإن قلتَ: ولـمَ[٩] كان حمله على العطف أو المعيّة[١٠] وهمًا؟ قلتُ: أمّا العطف فلأنّ العامل لا يصلح للعمل فيه. وأمّا المعيّة فلانها غير مُرادة هنا. وذلك واضح.

وقوله:[١١]

---

(١) الارتشاف ٢: ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٢) زاد في الأصل: باردًا.

(٣) عجز بيت لطرفة بن العبد، صدره:

أعَـمـرَو بـنَ هِـنـدٍ، مـا تَـرَى رأيَ صِـرْمَـةٍ

ديوانه ص٤ والعيني ٤: ١٨١ والخزانة ١: ٤٩٩. والصرمة: القطيع من الإبل. وفي حاشية ت عن التواتي أن السبب هنا هو الجوع، وأن «ترعى» مضمن معنى تبلع.

(٤) «ويفقأ». وانظر بيتًا في العيني ٤: ٤٧١.

(٥) الجدع: قطع الأنف.

(٦) فيما عدا الأصل: «غذّيتها». وزاد في ت و س و ط: وقوله.

(٧) في حاشية س: دفعًا: مفعول له. والعامل فيه «بعطف عامل» أو «قد بقي». قلت: بل الظاهر أن العامل محذوف أي: يقدر العامل دفعًا. ولوهم: متعلقان بالمصدر دفع. والأولى أن اللام حرف جر زائد للتقوية. وجملة اتقي: صفة لوهم. والوهم: الظن خلافًا للواقع. وهو هنا مراد به الخطأ. واتقي: خشي وحذر.

(٨) في النسخ: يرفع.

(٩) سقطت الواو من ح.

(١٠) ت: والمعية.

(١١) المتبوع: المعطوف عليه. وبدا: ظهر وبان معناه. واستبح: اجعل مباحًا أي: جائزًا. وحذف: مفعول به مقدم. وجملة بدا: صفة لمتبوع. وهنا: ظرف لاستبح، أراد به هذا المكان. وهو العطف بالواو أو الفاء. ويرد عليه أن الحذف ورد قبل «أم»، وأنه أجيز في شرح البيت ٥٥٤ حذف ما قبل «لا»، وأن القول كثيرًا ما يباشر أحد حروف العطف، فيقدر المفسرون بينهما معطوفًا عليه. وعندي أن الحرف ليس عاطفًا، بل زائد للوصل إشارة إلى ورود كلام قبل القول. انظر حاشية الصبان ٣: ١١٧ والكشاف ١: ٦٠٢ و٢٣٧ والبحر ٣: ٤٥٠ و٥: ١٥٨.

٥٦٣ ـ وحَذفَ مَتبُوعٍ، بَدا، هُنا استَبِحْ

يعني: أنه يجوز حذف المعطوف عليه لظهوره، ويُستغنى بالعاطف والمعطوف، نحو: بلى وزيدًا، لمن قال: ألم تضربْ عمرًا؟ ومنه قول العرب: «وبكَ[١] وأهلاً وسهلاً»، لمن قال: مرحبًا.

تنبيهـان:

الأوّل: حذف المتبوع كثُر مع الواو،[٢] كما مُثّل، وقلّ مع الفاء. ومنه:[٣] ﴿أَنِ اضرِبْ بِعَصاكَ البَحرَ. فانفَلَقَ﴾، أي: فضربَ[٤] فانفلقَ. وندر مع «أو»، كقول أميّة الهذليّ:[٥]

* فـهَـل لَكَ، أو مِـن والِدٍ لَكَ بَـعـدَهـا *

أي: فهل لك من أخ، أو من والد؟[٦]

الثاني: جعل الزمخشريّ من ذلك قوله، تعالى:[٧] ﴿أَوَلَم يَسيرُوا﴾؟ و:[٨] ﴿أَفلَم يَسِيرُوا﴾؟ ونحوَهما، فقدّر بين الهمزة والعاطف محذوفًا،[٩] هو المعطوف عليه. وإلى ذلك ذهب محمّد بن مسعود الغزنيّ، ومذهب الجمهور أنّ حرف العطف عطَفَ ما بعده على الجملة قبله، ولا حذف.[١٠] ولكنّه اعتُني بالهمزة فصُدّرتْ.[١١]

[عطف الجملة والاسم]

وقوله:[١٢]

وعَطفُكَ الفِعلَ، علَى الفِعلِ، يَصِحْ

---

(١) أي: وبك مرحبًا.

(٢) شاع في كلام المتأخرين والمعاصرين الجمع بين «بل» والواو، نحو: أنت صديق بل وحبيب. فيقدر: بل صديق وحبيب. وانظر عبارة للسيوطي في الاقتراح ص١٥٢، والتأويل النحوي ص٤١١. أما دخول الواو على بل فوبال عياء.

(٣) الآية ٦٣ من سورة الشعراء.

(٤) كذا. والصواب: «ضرب» بلا فاء، لئلا يكون مما نص عليه في البيت ٥٦١.

(٥) صدر بيت عجزه:

يُـوَشِّـحُ أولادَ الـعِـشـارِ، ويَـفـصِـلُ؟

شرح أشعار الهذليين ص٥٣٧ وشرح التسهيل ٣: ٣٨٢ والارتشاف ٢: ٦٦٢ والعيني ٤: ١٨٢ والدرر ٢: ١٩٣. ويوشح: يزين. والعشار: جمع عشراء. وهي الناقة مضى على حملها عشرة أشهر. ويفصل: يفطم. ط: والد لك قبلنا.

(٦) ت: «فهل لك من والد أو من أخ». وسقط: «أو من والد» من ح و س.

(٧) الآية ٩ من سورة الروم.

(٨) الآية ٨٢ من سورة غافر. وسقطت الواو من النسخ.

(٩) انظر الكشاف ١: ٨٥ و٢: ٧٨ و٣: ٢٢٤ و٢٥٢ والمفصل ٢: ٢١٢. وزاد في ح و س: تقديره: أمكثوا ولم يسيروا. ومثله مع الفاء و.

(١٠) سقط: «ولا حذف» من النسخ. وانظر الكتاب ١: ٤٩١ والبحر ٤: ٣٤٩.

(١١) الصواب أن الحرف للاستئناف والجملة استئنافية. وفي النسخ: فقدمت.

(١٢) يصح أي: يكون صوابًا. وحذفت الحاء الثانية في الوقف. وعطف: مبتدأ خبره جملة يصح. والفعل: مفعول به للمصدر عطف. وعلى: تتعلق بالمصدر أيضًا.

يعني: أنّ الأفعال، في جواز عطف بعضها على بعض، كالأسماء. تقول: زيدٌ قامَ وقعدَ، ويقومُ ويقعدُ.

تنبيـه: أهمل المُصنّف شرطًا في عطف الفعل على الفعل. وهو اتّحاد زمانهما. فلا يُعطف الماضي على المستقبل، ولا المستقبل على الماضي.

فإن قلتَ: فهل يُشترط اتّحاد اللفظ؟ أعني أن يكون[(١)] بصيغة الماضي أو بصيغة المُضارع. قلتُ: لا، بل يجوز عطفُ الماضي على المضارع نحو:[(٢)] ﴿يَقدُمُ قَومَهُ يَومَ القِيامةِ، فأَورَدَهُمُ النّارَ﴾، وعكسُه نحو:[(٣)] ﴿تَبارَكَ الَّذِي إن شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيرًا مِن ذَٰلِكَ، جَنّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِها الأنهارُ، ويَجعَلْ لَكَ قُصُورًا﴾. وإنّما ساغ ذلك، لاتّحاد الزمان.[(٤)]

فإن قلتَ: ليست هذه المُثل من عطف الفعل على الفعل.[(٥)] وإنّما هي من عطف جملة على جملة.[(٦)] قلتُ: لمّا كان الغرض منها إنّما هو عطف الفعل، لأنّ فاعل الفعل الأوّل[(٧)] هو فاعل الفعل الثاني، صحّ أن يقال: إنّها من عطف الفعل على الفعل.

وقوله:[(٨)]

٥٦٤ ـ واعطِفْ علَى اسم، شِبهِ فِعلٍ، فِعلا

مثاله: ﴿إنَّ المُصَّدِّقِينَ والمُصَّدِّقاتِ، وأَقرَضُوا[(٩)] اللهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾، [(١٠)]﴿أوَلَم يَرَوا إلَى الطَّيرِ فَوقَهُم صافّاتٍ، ويَقبِضْنَ﴾؟

---

(١) ح: أن يكونا.

(٢) الآية ٩٨ من سورة هود. وفاعل يقدم ضمير فرعون. وزاد في ت: «قوله عز وجل»، وفي ح: قوله تعالى.

(٣) الآية ١٠ من سورة الفرقان. وسقط «نحو» من النسخ.

(٤) زاد في ح: في المعنى.

(٥) في حاشية ت عن الشاطبي أن قول الناظم في عجز البيت ٥٦٣ يجعل عطف الفعل على الفعل لا يندرج تحت عطف الجمل، لأن الأفعال في ذلك كالأسماء، وهو في ظاهره مشكل، اعترض فيه ابن الضائع ابن عصفور أيضًا. إلا أنه صحيح لا إشكال فيه، كما قال ابن النجار، لأن العطف قد يكون بين الفعلين، وقد يكون بين الجملتين. وانظر أوضح المسالك ٣: ٦١ وشرح ابن عقيل ٢: ١٩٣ ـ ١٩٤ ومنهج السالك ٤: ٦١٦ ـ ٦٢٠ والتصريح ٢: ١٥٣ وحاشية الصبان ٣: ١١٩ ـ ١٢٠ وحاشية ابن حمدون ٢: ٢٨ وحاشية الخضري ٢: ٦٧ وإعراب الجمل ص٢٤٥ ـ ٢٤٨.

(٦) ح: «الجملة على الجملة». بل إن الآية الآخيرة فيها عطف الفعل على الفعل حقيقي أيضًا، لأنه جزم المضارع والماضي قبله في محل جزم.

(٧) ط: «الثاني». وفيما بعد: الأول.

(٨) شبه فعل أي: مشابه له في العمل، كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، وما حمل من أسماء الذوات على ذلك. إعراب الجمل ص٢٤١ ـ ٢٤٥. وقوله: «فعلا» يريد به الجملة لا الفعل حده. وشبه: صفة لاسم.

(٩) الآية ١٨ من سورة الحديد. وسقط بعضها من ت وح و ط. وفي حاشية س أن بعض النحاة جعل الجملة صلة لموصول محذوف أو حالية، لأن العطف على المصدقين يمنع عطف المصدقات، لئلا يعطف على الموصول قبل تمام الصلة، والجملة هي تمامه، والعطف على المصدقات يعترضه اختلاف الضميرين.

(١٠) الآية ١٩ من سورة الملك. ويروا أي: ينظروا. والصافات: الباسطات أجنحتهن. ويقبضن أي: الأجنحة. وزاد في ت وح واوًا للعطف بين الآيتين.

فإن قلتَ: كيف جاز ذلك، وحروف العطف لا تربط[١] بين مختلفَي الحدّ؟[٢] قلتُ: إنّما جاز لأنّ أحدهما مُؤوّل بالآخر، فاتّحد الجنس بالتأويل.

فإن قلتَ: فأيّهما المُؤوّل؟[٣] قلتُ: الذي يُؤوّل هو الذي يحلّ محلّ الآخر. فتارة يكون[٤] الأوّلَ كالمثال الأوّل، لأنّ «المُصّدّقين» صلة «أل» وحقّ[٥] الصلة أن تكون جملة، فـ «أل» مُؤوّلة بـ «الذين»،[٦] و «المصّدّقين» بـ «تصدّقوا». وتارة يكون الثانيَ كالمثال الثاني، لأنّ «صافّات» فيه[٧] حال وأصل الحال أن يكون اسمًا، فـ «يقبضن» مُؤوّل بـ «قابضات».

وقوله:[٨]

وعَكْسًا استَعمِلْ، تَجِدْهُ سَهلا

يعني بالعكس أن يُعطف الاسم المُشابه للفعل على الفعل، كقوله تعالى:[٩] ﴿يُخرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ، ومُخرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾، وقول الراجز:[١٠]

* أُمَّ صَبِيٌّ، قَد حَبا، أو دارِجِ *

عطف[١١] «دارجًا» على «قد حبا».[١٢] قال في «شرح الكافية»:[١٣] لأنّ دارجًا بمعنى:

---

(١) ت س ط: وحرف العطف لا يربط.
(٢) الحد: ضرب من التعريف. وهو: الوصف المحيط بمعنى الشيء، المميز له من غيره. س: «مختلفي الجنس». ط: مختلف الجنس.
(٣) زاد في ح: بالآخر.
(٤) ط: هو الحالّ محل الآخر فيكون.
(٥) في النسخ: ومن حق.
(٦) فيما عدا س: الذي.
(٧) سقطت من النسخ.
(٨) استعمل أي: في التركيب. والسهل: اليسير. وعكسًا: مفعول به مقدم لاستعمل. وتجد: جواب شرط جازم محذوف مع فعله. أي: إن تستعمله. وسهلًا: مفعول به ثان.
(٩) الآية ٩٥ من سورة الأنعام. والحق أن «مخرج» معطوف على محل جملة يخرج.
(١٠) جندب بن عمرو. ديوان الشماخ ص٣٦٣ ومعاني القرآن ١: ٢١٤ والخزانة ٢: ١٧٤. وفي حاشيتي ح و س البيت الذي قبله في الرواية المشهورة:

يا رُبَّ بَيضاءَ، مِنَ العَواهِجِ

العيني ٤: ١٧٣ وحاشية الصبان ٣: ١٢٠. والعواهج: جمع عوهج. وهي الظبية الطويلة العنق. استعارها للمرأة. وحبا: زحف على استه. والدارج: المقارب الخطا.
(١١) ح س: فعطف.
(١٢) صرح هنا بأن العطف على الجملة لا على الفعل وحده.
(١٣) ص ١٢٧١.
(١٤) زاد في النسخ: ونحوه.
(١٥) ط: بالفعل.

دَرَجَ. قلتُ: ظاهر هذا[1] أنّ الاسم، في البيت ونحوه، مُؤوّل بفعل.[2] وليس بجيّد. بل الظاهر[3] أنّ «حبا» مُؤوّل بـ «حاب»، لأنّه[4] في موضع النعت، وأصل النعت أن يكون اسمًا.[5]

(١) سقطت من ت.

(٢) زاد في ت و ح: مؤول.

(٣) أجاز بعض النحاة عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، وجمهور النحويين عطف الاسمية على الفعلية والعكس، وأجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد أو معمولاته، وعلى منع العطف على معمولِ أكثر من عاملين. وجمهورهم منع العطف على معمولي عاملين إن لم يكن أحدهما جارًا، أو كان جارًا ومؤخرًا، وأجازوه مقدمًا، واشترط بعضهم للجواز أن يلي المجرور حرف العطف. التصريح ٢: ١٥٤ والأشموني ٣: ١٢١ ـ ١٢٣.

البدل(١)

هذا اصطلاح البصريّين. وأمّا الكوفيّون فقال الأخفش: يُسمّونه بالترجمة والتبيين. وقال ابن كَيسان: يُسمّونه التكرير.(٢)

٥٦٥ ـ التّابعُ المَقصُودُ بالحُكمِ، بِلا واسِطـةٍ، هُـوَ الـمُـسَـمَّـى بَـدَلا(٣)

التابع: جنس، والمقصود بالحكم: مخرج للنعت والتوكيد وعطف البيان، لأنهنّ(٤) مُكمّلات للمقصود بالحكم، وبلا واسطة: مخرج لعطف النسق.(٥) وتخصيص الشارح(٦) المعطوف بـ «بل» و «لكن»،(٧) كما في «شرح الكافية»،(٨) يقتضي حمل المقصود على المُستقلّ بالقصد.(٩) وإلّا فلا وجه للتخصيص.

[أقسام البدل]

ولمّا عرّفه أخذ في ذكر(١٠) أقسامه، فقال:(١١)

(١) البدل في اللغة: العوض. وهو في النحو بمعنى: المبدل، اسم مصدر للفعل أبدل، بمعنى اسم المفعول.

(٢) زاد في ط: «وقوله». وفي حاشية ت عن التواتي أن الترجمة هي التعبير بشيء عن شيء آخر، والترجمة والتبيين بمعنى واحد، والتكرير خلاف لهما. ومصطلحات الكوفيين هذه لا تظهر في البدل المباين.

(٣) التابع: المشارك لما قبله في الإعراب. والمقصود: الذي قصده المتكلم. والحكم: النسبة أي ما نسب إلى المتبوع من حدث. والواسطة: حرف العطف. والتابع: مبتدأ خبره المسمى. ولا: فصلت بين الجار والمجرور، والتعلق بحال من نائب فاعل المقصود. وهو: ضمير فصل وتوكيد لفظي. وبدلاً: مفعول ثان لاسم المفعول المسمى.

(٤) ح س: لأنها.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: فيه شيء، لأن المعطوف بـ «لا» و «لكن» و «بل» بعد النفي والنهي قد خرج بقوله: «المقصود»، فلم يبق إلا «بل» في الإيجاب. وظاهر سكوت الشيخ تسليمه. قلت: المعطوف بـ«بل» في الإيجاب هو من عطف النسق، فغير مسكوت عنه. انظر حاشية الصبان ٣: ١٢٣ ـ ١٢٤ وشرح المكودي ص١٤٦.

(٦) ص ٥٥٣. (٧) ط: وبلكن. (٨) ص ١٢٧٦.

(٩) في حاشية س عن المفصل ص٤٩: وقولهم: إنه في حكم... لم يسد كلامك.

(١٠) زاد في ح: بيان.

(١١) مطابقًا: للمبدل منه أي: ما يطابق معناه. وبعضًا: من المبدل منه أي: جزءًا من كل. وما يشتمل عليه أي: بدلاً يلابسه المبدل منه. ويلغى: يوجد. وكمعطوف ببل أي: بعد إثبات. ووجه الشبه هو كون الثاني مباينًا للأول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا ملابسه. ومطابقًا: مفعول به ثان مقدم للفعل يلفى. والأول صار ضمير نائب الفاعل وهو يعود على البدل. وما: اسم موصول معطوف على «مطابقًا». وفاعل يشتمل: يعود على المبدل منه. وعليه: متعلقان بيشتمل. والكاف: اسم معطوف على «مطابقًا» ومضاف. وبل: في محل جر على الحكاية. وببل: في محل رفع نائب فاعل لمعطوف.

٥٦٦ ـ مُطابِقًا، أو بَعضًا، أو ما يَشتَمِلْ   عَلَيهِ، يُلفَى، أو كَمَعطُوفٍ بـ «بَلْ»

فهذه[١] أربعة:

الأوّل: المُطابِق، كقوله:[٢] ﴿اهدِنا الصِّراطَ المُستَقِيمَ، صِراطَ الَّذِينَ﴾، وهو المُسمّى بدل[٣] كلّ من كلّ. قال في «شرح الكافية»:[٤] وذكرُ المُطابقةِ أولى، لأنّها عبارة صالحة لكلّ بدل يُساوي المُبدلَ منه في المعنى،[٥] بخلاف العبارة الأُخرى[٦] فإنّها لا تصدق إلّا على ذي أجزاء. وذلك غير مشروط، للإجماع على صحّة البدليّة في أسماء الله ـ تعالى ـ كقراءة غير نافع وابن عامر:[٧] ﴿إِلَى صِراطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ، اللهِ﴾.

الثاني: بدل بعض من كلّ، نحو: قبضتُ المالَ نصفَه. والبعض عند البصريّين يقع على أكثر الشيء، وعلى نصفه وأقلّه. وعن الكسائيّ وهشام أنّ بعض الشيء لا يقع إلّا على ما دُون نصفه. ولذلك منعا[٨] أن يقال: بعضُ الرجلينِ لك، أي: أحدُهما.

الثالث: بدل اشتمال. وهو ما صحّ الاستغناء عنه بالأوّل،[٩] وليس مُطابقًا له، ولا بعضًا. وقيل:[١٠] هو ما لابسَ الأوّلَ بغير الكلّيّة والجزئيّة،[١١] وهو[١٢] إمّا دالّ على معنًى في متبوعه نحو: أعجبني زيدٌ حسنُه، أو مُستلزم معنًى فيه[١٣] نحو: أعجبني زيدٌ ثوبُه. والأوّل هو الكثير.

الرابع: بدلٌ مُبايِنٌ مُطلقًا، بحيث لا يُشعِرُ[١٤] به ذكر المُبدل منه بوجه. ولهذا شبّهه بالمعطوف[١٥] بـ «بل». وهو قسمان، سيأتي[١٦] ذكرهما.

---

(١) ط: هذه.
(٢) الآيتان ٦ و٧ من سورة الفاتحة. وزاد في ح و س و ط: تعالى.
(٣) فيما عدا الأصل: بدل.
(٤) ص ١٢٧٦ ـ ١٢٧٧.
(٥) سقط «في المعنى» من الأصل.
(٦) في حاشية ت: وهي كل من كل.
(٧) الآيتان ١ و٢ من سورة إبراهيم.
(٨) ط: منع.
(٩) أي: المبدل منه. وفي الأصل: «الاستغناء به عن الأول». انظر حاشية ابن حمدون ٢: ٣٠. وفي حاشية ت عن التواتي أن هذا الذي في الأصل هو بدل الغلط. وانظر شرح الكافية الشافية ص١٢٧٩ وشرح التسهيل ٣: ٣٣٥ والارتشاف ٢: ٦٢٣.
(١٠) سقطت الواو من ح، وأقحمت في س قبل «هو».
(١١) في ت أن «ما لابس» يخرج بدل الغلط، وفي س أن الكلية لبدل الكل، والجزئية لبدل البعض.
(١٢) ط: وقيل.
(١٣) في حاشية ت عن التواتي: يعني تملك زيد لهذا الثوب.
(١٤) في حاشية ت عن التواتي أن هذا خلاف الأنواع الثلاثة الماضية من البدل، لأن المبدل منها يشعر بها.
(١٥) في النسخ: أشبه المعطوف.
(١٦) في البيت ٥٦٧.

تنبيهـات:

الأوّل: لا بدّ، في بدل[1] الاشتمال، من مُراعاة أمرين: **أحدهما**: إمكان فهم معناه، عند الحذف.[2] ومن ثَمّ جُعل نحو: «أعجبني زيدٌ أخوه» بدلَ إضراب، لا بدلَ اشتمال، إذ لا يصحّ[3] الاستغناء عنه بالأوّل.[4] **والآخر**: حُسن الكلام على تقدير حذفه. ومن ثَمّ امتنع نحو: «أسرجتُ زيدًا فرسَه»، لأنّه وإن فُهم معناه في الحذف فلا يُستعمل مثله، ولا يحسن. فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط.

الثاني: اشترط أكثر النحويّين في بدل البعض، وبدل الاشتمال، ضميرًا عائدًا على المُبدل منه. قال المصنّف:[5] والصحيح عدم اشتراطه. لكن وجوده أكثر من عدمه. وذكر من الشواهد، على الاستغناء عن الضمير في بدل البعض، قولَه تعالى:[6] ﴿ولِلّهِ عَلَى النّاسِ حِجُّ البَيتِ، مَنِ استَطاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً﴾، وفي بدل الاشتمال قولَه تعالى:[7] ﴿قُتِلَ أصحابُ الأُخدُودِ، النّارِ﴾.

قلتُ: وتُؤوِّلَتِ الآيتان، على حذف الضمير، أي: منهم، وفيه. وظاهر «التسهيل»[8] أنّه لا بُدّ من ضمير أو ما يقوم مقامه. ومثّلَ القائمَ[9] مقامه بـ «قُتل أصحاب الأُخدودِ النارِ». فالألف واللام[10] تقوم مقام الضمير. وذهب الفرّاء ـ وتبعه ابن الطراوة ـ إلى أنّ «النار» بدل كلّ من كلّ، عُبّر بالأخدود عن النار، لمّا كان مُشتملاً عليها، كقولهم: عفيفُ الإزارِ. وقال ابن هشام: الأَولى أن يكون على حذف مُضاف،[11] أي: أخدودِ النارِ. وقال ابن خروف: هو بدل إضراب.

الثالث: اختُلف في المُشتمِل في بدل الاشتمال، فقيل: هو الأوّل،[12] وقيل: الثاني،[13] وقيل: العامل.

---

(١) سقطت من النسخ. وانظر حاشية يس ٢:١٥٧ ـ ١٥٨.
(٢) أي: حذف البدل.
(٣) ت: لا يصلح.
(٤) أي: المبدل منه.
(٥) شرح الكافية الشافية ص١٢٧٩ ـ ١٢٨١.
(٦) الآية ٩٧ من سورة آل عمران.
(٧) الآيتان ٤ و٥ من سورة البروج. والأخدود: شق عظيم في الأرض.
(٨) ص ١٧٢ وشرحه ٣:٣٢٩ و٣٣٧ ـ ٣٣٨.
(٩) ط: للقائم.
(١٠) في «النار».
(١١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: أصحاب الأخدود، أخدود النار. فهو بدل كل، والأخدود مفرد. ولذا قال في الضمير المحذوف: فيه.
(١٢) أي: المبدل منه. وانظر الإتحاف ٢:٢٠٦.
(١٣) أي: البدل. وفي النسخ: هو الثاني.

أحدهما: يُسمّى بدلَ الإضراب، وبدلَ البَداء[(١)] أيضًا. وهو ما يُذكر متبوعه بقصد، كقولك: أعطِ السائلَ رغيفًا، درهمًا. ومنه قوله، عليه السلام:[(٢)] «إنّ الرَّجُلَ ليُصَلِّي الصَّلاةَ، وما كُتِبَ[(٣)] لَهُ نِصفُها، ثُلُثُها...» إلى «عُشْرُها». ولم يُثبت بعضهم بدل البداء.

والآخر: يُسمّى بدلَ الغلط.[(٤)] وهو ما لا يُقصد متبوعه، بل يجري على لسان المتكلّم، من غير قصد. وهذا النوع قال المُبرّد وغيره: لا يُوجد في كلام العرب لا نثرًا ولا نظمًا،[(٥)] وإنّما يقع في لفظ الغَلّاط. وزعم قوم، منهم ابن السِّيد، أنّه وُجد في شعر العرب، كقول ذي الرمّة:[(٦)]

* لَمياءُ، في شَفَتَيها حُوّةٌ، لَعَسٌ *

قال: «لعس» بدلُ غلطٍ، لأنّ الحُوّة: السَّواد،[(٧)] واللعس: سواد تشوبه حُمرة. وذكر[(٨)] بيتين آخرين. ولا حُجّة فيما ذكر،[(٩)] لإمكان تأويله.

فإن قلتَ: ما معنى قوله: «به سُلِبْ»؟ قلتُ: يعني أنّ بدل الغلط سَلَبَ الحكم عن الأوّل وأثبتَه[(١٠)] للثاني.

فإن قلتَ: كيف قال: «ودُونَ قصدٍ»، ولا بُدّ من قصد البدل في النوعين، أعني بدل الإضراب وبدل الغلط؟ قلتُ: إنّما يعني نفي القصد في بدل الغلط عن الأوّل. فالحاصل: أنّهما[(١١)] في بدل الإضراب مقصودان، وفي بدل الغلط يُقصد الثاني لا الأوّل.[(١٢)]

---

(١) أي: الظهور بأن يبدو للمتكلم ذِكره بعد ذكر الأول قصدًا.
(٢) سنن أبي داود ١٢٤ من كتاب الصلاة وشرح الكافية الشافية ص١٢٧٨ وشرح ابن الناظم ص٥٥٦. ط: عليه الصلاة والسلام.
(٣) ت: وما كتبت.
(٤) بدل الغلط سببه سبق اللسان بلا إرادة المتكلم.
(٥) في النسخ: «لا نظمها ولا نثرها». ط: لا نثرها ولا نظمها.
(٦) صدر بيت، عجزه في حاشية ت:

وفي اللِّثاتِ، وفي أنيابِها، شَنَبُ

ديوانه ص٥ والعيني ٤: ٢٠٢. واللمياء: التي في باطن شفتيها سمرة. وفي حاشية ح: «نهياء». وفي حاشية ت عن التواتي: والشنب: عذوبة الريق مع برد الأسنان. فيحتمل أن يكون «العس» مبتدأ و «في اللثات» خبر، على التقديم والتأخير.
(٧) ت ح: سواد.
(٨) زاد في الأصل: منها.
(٩) س: «لا حجة فيما ذكره». ط: ولا حجة له فيما ذكره.
(١٠) ح: وإثباته.
(١١) أي: المبدل منه والبدل.
(١٢) ط: الأول لا الثاني.

تنبيـه: زاد ابن عُصفور وغيره[١] بدل النِّسيان،[٢] نحو: مررتُ برجلٍ، امرأةٍ. إذا توهّمت أنّ الممرور به رجل، ثمّ تذكّرت أنّه امرأة. وقد أدرجه الشارح[٣] في بدل الغلط. وإدراجه في بدل الإضراب أقرب.

ولمّا ذكر أقسام البدل مثّلها، في قوله:[٤]

٥٦٨ ـ كَـزُرْهُ خـالِدًا، وقَـبِّـلْهُ الـيَـدا   واعـرِفْـهُ حَـقَّـهُ، وخُـذْ نَـبـلاً مُـدَى

فزُره خالدًا: بدل كلّ، وقبّله اليدا: بدل بعض، واعرفه حقّه: بدل اشتمال، وخذ نبلاً مُدى: بدل إضراب إن قُدّر قصدُ الأوّل، وبدل غلط إن قُدّر عدمُ قصده.

[شروط البدل]

فإن قلتَ: قد فُهِم، من كون البدل تابعًا، أنّه يُوافق متبوعه في الإعراب. فما حاله في التعريف والتذكير والإفراد وأضدادها؟ قلتُ: أمّا التعريف والتنكير فلا يلزم مُوافقتُه لمتبوعه فيهما، بل تُبدل المعرفةُ من المعرفة نحو:[٥] ﴿إلَى صِراطِ العَزيزِ الحَميدِ، اللهِ﴾ في قراءة من جرّ،[٦] والنكرةُ من النكرة نحو:[٧] ﴿إنَّ لِلمُتَّقِينَ مَفازًا، حَدائِقَ وأعنابًا﴾، والمعرفةُ من النكرة نحو:[٨] ﴿وإنَّكَ لَتَهدِي إلَى صِراطٍ مُستَقِيمٍ، صِراطِ اللهِ﴾، والنكرةُ من المعرفة نحو:[٩] ﴿لَنسفَعَنْ بِالنّاصِيةِ، ناصِيةٍ كاذِبةٍ﴾.

واشترط الكوفيّون في إبدال النكرة من النكرة، أن تكون موصوفة.[١٠] واشترطوا، في إبدال النكرة من المعرفة، شرطين: اتّحادَ اللفظ، وكونَها موصوفةً. كذا[١١] نقل المُصنّف. ونقل غيره اشتراط الأوّل من الشرطين عن نحاة بغداد، لا عن نحاة الكوفة. وكلام أهل الكوفة يدل

---

(١) سقطت من ط. وزاد بعض النحاة بدل التفصيل. انظر الأشموني ٣: ١٢٨ وبيت كثير ص٦٣٧.

(٢) بدل النسيان سببه سبق الجنان أي توهم المتكلم بإرادة وقصد، ثم تبين فساد القصد بعد ذكره. الشرح الكبير ١: ٢٨٣ والأشموني ٣: ١٢٨.

(٣) ص ٥٥٦. وفي حاشية ت عن التواتي: فيه نظر، لأن بدل النسيان يتعلق بالقلب، وبدل الغلط يتعلق باللسان. إلا أنه راعى المقصود الثاني فيهما. ومن أدرجه في الإضراب راعى القصد فيهما. وانظر الأشموني ٣: ١٢٦.

(٤) ت ح: «بقوله». والنبل: السهام واحدته نبلة. والمدى: جمع مدية. وأل: نائبة عن ضمير الغائب، أي: يده. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٥) الآيتان ١ و٢ من سورة إبراهيم.

(٦) أي: لفظ الجلالة.

(٧) الآيتان ٣١ و٣٢ من سورة النبأ. والمفاز: الفوز.

(٨) الآيتان ٥٢ و٥٣ من سورة الشورى.

(٩) الآيتان ١٥ و١٦ من سورة العلق. ونسفع: نأخذ ونجر. والناصية: شعر مقدم الرأس. وهي هنا ناصية أبي جهل. وكاذبة أي: كاذب صاحبها.

(١٠) فوقها في ت عن التواتي: مثاله: رأيت رجلاً غلامًا صالحًا.

(١١) ت و ح: «وكذا». ط: «كذلك». وانظر شرح التسهيل ٣: ٣٢١ والارتشاف ٢: ٦٢٠ حيث ورد الشرط الأول وحده.

على عدم اشتراطه.(١) ووافقهم على اشتراط الثاني طائفة من المُتأخّرين. وحُكي عن الكوفيّين أيضًا اشتراط اتّحاد اللفظين،(٢) في بدل المعرفة من النكرة.

والصحيح أنّه لا يُشترط شيء من ذلك، لوُرود السماع به.(٣) قال في «الارتشاف»:(٤) وقد سُمع إبدال النكرة من المعرفة، وليست من لفظ الأوّل،(٥) ولا موصوفة،(٦) وهو مذهب البصريّين.

وأمّا التذكير والإفراد وأضدادهما فإن كان بدلَ كلّ وافق متبوعه فيهما، ما لم يمنع مانع من التثنية أو الجمع لكونِ(٧) أحدهما مصدرًا، نحو: ﴿مَفازًا، حَدائقَ﴾، أو قصدِ التفصيل، نحو:(٨)

وكُنتُ كَذِي رِجلَينِ: رِجلٍ صَحِيحةٍ وأُخرَى، رَمَى فِيها الزَّمانُ، فشَلَّتِ

وإن كان غيرَه من أنواع البدل لم يلزم موافقتُه، فيما ذكر.(٩)

٥٦٩ ـ ومِن ضَمِيرِ الحاضِرِ، الظاهِرَ، لا تُبدِلْهُ، إلّا ما إحاطةً جَلا(١٠)
٥٧٠ ـ أوِ اقتَضَى بَعضًا، أو اشتِمالا كإنّكَ ابتِهاجَكَ استَمالا(١١)

---

(١) ت: «لا يدل على اشتراطه». ح س: يدل على اشتراطه.
(٢) فيما عدا الأصل: اللفظ.
(٣) أي: بما ليس فيه شرط منه. س: بذلك.
(٤) ٢: ٦٢٠.
(٥) ت: الأولى.
(٦) في حاشية ت عن التواتي: «كقول الشاعر:

فلا وأبِيكِ، خَيرٍ مِنكِ، إنّي لَيُؤذِينِي التَّحَمحُمُ، والصَّهِيلُ»

وعلق المحشّي على ذلك بقوله: «وانظر كيف جعل خيرًا بدلاً، مع كونه مشتقًا، وهو قليل». والبيت لشُمير بن الحارث. النوادر ص١٢٤ والخزانة ٢: ٣٦٢. ويؤذي: يغم. والتحمحم: صوت الفرس إذا طلب العلف. والصهيل: صوت الفرس مطلقًا. يريد: أنه يحب الخيل ويغمه صوتها وهي ليست ملكًا له.
(٧) ط: ككون.
(٨) البيت لكثير عزة. ديوانه ص٩٩ والعيني ٤: ٢٠٤ والخزانة ٢: ٣٧٦. والصواب أن ما في البيت هو بدل تفصيل. وكنت أي: صرت. يتمنى أنه يصير كذلك. وسقط «نحو» من ح و س. وفيما عدا الأصل: ورجل رمى.
(٩) زاد في س و ط: وقوله.
(١٠) الحاضر أي: البارز للمتكلم أو المخاطب. وما إحاطة جلا أي: بدل كل أظهر إحاطة وشمولاً. والظاهر: مفعول به لفعل محذوف يفسره لا تبدل. وبالمحذوف يعلق: من. وإلا: حرف استثناء ملغى. وما: اسم موصول بدل من الهاء. وإحاطة: مفعول به مقدم.
(١١) ط: «كأنك». وسقط العجز من س. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٠٧ عن أبي إسحاق الشاطبي أن الخبر في بيت الناظم جرى على البدل، ولو جرى على المبدل منه لقال: «استملتَ»، وأنه سكت عن حكم التبعية تعريفًا وتنكيرًا فدل على جواز الأربعة في كل من الأربعة. واقتضى بعضًا أي: كان بدل بعض. واشتمال أي: بدل اشتمال. والابتهاج: السرور. واستمال أي: القلوب، صيرها مائلة إليك. وفاعل اقتضى: يعود على «ما». والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

اعلم أنّه يجوز إبدالُ الظاهر من الظاهر كما مَثَّل،[١] وإبدالُ الظاهر من المُضمر على تفصيل. وهو أنّ الضمير إن كان لغائب أُبدل منه الظاهر مُطلقًا[٢] نحو: ضربتُه زيدًا. وإن كان لحاضر أُبدل منه بدلَ البعض نحو:[٣]

أَوعَدَنِي، بالسِّجنِ، والأداهِمِ — رِجلِي، فرِجلِي شَثْنَةُ المَناسِمِ

في أحد الأوجه، وبدلَ الاشتمال نحو:[٤]

* وما ألفَيتِنِي حُكمِي مُضاعا *

ومثله قوله:[٥] إنّك ابتهاجَك استَمالا.

وأمّا بدل الكلّ فإمّا أن يُفيد[٦] معنى الإحاطة كالتوكيد، أوْ لا. فإن أفاد معنى الإحاطة جاز، نحو: جئتُم صغيرُكم وكبيرُكم،[٧] ومنه:[٨] ﴿تَكُونُ لَنا عِيدًا لِأَوَّلِنا وآخِرِنا﴾، وإلّا فمذاهب: **أحدها**: المنع. وهو قول[٩] جمهور البصريّين. **والثاني**: الجواز. وهو قول الأخفش والكوفيّين. وسمع الكسائيّ: إليَّ أبي[١٠] عبدِ اللهِ. وقال:[١١]

* بِكُم، قُرَيشٍ، كُفِينا كُلَّ مُعضِلةٍ *

والثالث: أنّه يجوز[١٢] في الاستثناء، نحو: ما ضربتُكم إلّا زيدًا. وهو قول قُطرب.

---

(١) سقط «كما مثل» من ط.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في جميع الأقسام.

(٣) البيتان للعديل بن الفرخ. العيني ٤: ١٩٠ والخزانة ٢: ٣٦٦. يذكر وعيد الحجاج له. والأداهم: جمع أدهم. وهو القيد. والشثنة: الغليظة الخشنة. والمناسم: جمع منسم. وهو طرف خف البعير، استعاره لنفسه. س: ورجلي.

(٤) عجز بيت لعدي بن زيد، صدره في حاشية ح:

ذَرِيني، إنّ أمرَكِ لَن يُطاعا

ديوانه ص٣٥ والعيني ٤: ١٩٢ والخزانة ٢: ٣٦٨. وألفيت: وجدت. والحكم: الحكمة في تصريف الأمور. والمضاع: المضيع. وفيما عدا الأصل: حلمي.

(٥) ت: «ومثله بقوله». وسقط «إنك» من ط.

(٦) س: «أن يقتضي»، وفي الحاشية عن نسخة ما أثبتنا.

(٧) في النسخ: كبيركم وصغيركم.

(٨) الآية ١١٤ من سورة المائدة. والضمير في تكون للمائدة من السماء.

(٩) ح: مذهب.

(١٠) سقطت من ت و س.

(١١) صدر بيت، عجزه في حاشية س:

وأمَّ نَهجَ الهُدَى مَن كان ضِلِّيلا

الارتشاف ٢: ٢٢ وشذور الذهب ص٤٤٣ والتصريح ٢: ١٦١. وكفينا: وقينا. والمعضلة: الأمر الشديد. وأم: قصد. والنهج: الطريق.

(١٢) ح: لا يجوز إلا.

وأمّا إبدال[١] المُضمر من المُضمر فنحو: رأيتُك إيّاكَ. وتقدّم[٢] الخلاف فيه، في باب التوكيد. وأمّا إبدال المُضمر من الظاهر فيجوز، نحو:[٣] رأيت زيدًا إيّاه. قال في «التسهيل»:[٤] ولا يُبدل مُضمر من مُضمر، ولا من ظاهر. وما أوهم ذلك جُعل توكيدًا، ما لم يُفد[٥] إضرابًا. وقال في شرحه:[٦] والصحيح عندي أنّ نحو: «رأيتُ زيدًا إيّاه» لم يُستعمل في كلام العرب نثره ونظمه.[٧] ولو استُعمل لكان توكيدًا. وأشار بقوله: «ما لم يُفد إضرابًا» إلى نحو: إيّاكَ إيّايَ[٨] قصدَ زيدٌ، تُريد: إيّايَ.[٩] فإنّه بدل.[١٠]

٥٧١ ـ وبَدَلُ المُضَمَّنِ الهمزَ يَلِي هَمزًا، كَمَن ذا، أَسَعِيدٌ أم عَلِي؟[١١]

يعني أنّ المُبدل من اسم الاستفهام لا بُدّ من اقترانه بالهمزة. وقد مثّله.

تنبيه: نظيرُ هذه المسألة بدلُ اسم الشرط. فإنّه يقترن[١٢] بـ «إنْ»، نحو: متى[١٣] تقمْ، إن ليلاً وإن نهارًا، قمتُ.[١٤]

٥٧٢ ـ ويُبدَلُ الفِعلُ، مِنَ الفِعلِ، كَمَن يَصِلْ إلَينا، يَستَعِنْ بِنا، يُعَنْ[١٥]

يجوز إبدال الفعل من الفعل بدلَ كلّ. قال في «البسيط»: باتّفاق. ومنه:[١٦]

---

(١) س: بدل.

(٢) في شرح البيت ٥٣٣.

(٣) فيما عدا الأصل: من الظاهر فنحو.

(٤) ص ١٧٢.

(٥) ح س ط: إن لم يفد.

(٦) في ٣: ٣٣٢.

(٧) س: نظمه ونثره.

(٨) ط: وإياي.

(٩) ت ح: «يريد إياي قصد زيد». س: يريد إياي.

(١٠) زاد في ح: «إضراب»، وفي س و ط: وقوله.

(١١) الهمز أي: معنى همزة الاستفهام. ويلي: يتبع ويقع بعد. وهمزًا أي: همزة استفهام. وبدل: مبتدأ خبره جملة يلي. والهمز: مفعول به ثان للمضمن. والأول ضمير مستتر في «المضمن» صار نائب فاعل. ومن: اسم استفهام خبر مقدم لاسم الإشارة، وحذفت ياء «عليّ» الثانية في الوقف.

(١٢) ت ح ط: «يقرن». قيل: قد يتخلف هذا، وإذا ولي البدل اسم الشرط لم يقترن بالحرف. الكشاف ٤: ٧٨٤ والتصريح ٢: ١٦٣ وحاشية الصبان ٣: ١٣٠ ـ ١٣١. قلت: وكذلك البدل من اسم الاستفهام، إذا لم يكن معطوفًا عليه، فإنه قد يستغني عن حرف الاستفهام. أما همزة الاستفهام و «هل» و «إن» الشرطية و«إذا» فالبدل مما بعده لا يحتاج إلى شيء من ذلك. الخضري ٢: ٧٠.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي أن «متى» ظرف العامل فيه «تقم»، و «ليلاً» بدل منه.

(١٤) زاد في س و ط: وقوله.

(١٥) يستعين: يطلب العون. والكاف: خبر محذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. ويستعن: بدل من يصل.

(١٦) صدر بيت لعبيد الله بن الحر، عجزه في حاشية س:

تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً، ونارًا تأجّجا

=

* مَتَـى تـأتِـنـا، تُـلمِـمْ بِـنـا فـي دِيـارِنـا *

وبدلَ اشتمال، نحو:[١] ﴿يَلقَ أثامًا، يُضاعَفْ﴾، ومَن يصلْ إلينا يَستعنْ بنا يُعنْ. وحكى في «البسيط» فيه[٢] خلافًا. ولا يُبدل بدلَ بعض.[٣] وأمّا بدل الغلط[٤] فقال في «البسيط»: جوّزه سيبويه، وجماعة من النحويين، والقياس يقتضيه.

تنبيهـان:

الأوّل: ذكر كثير من النحويّين أنّ الجملة قد تُبدل من الجملة،[٥] ومثّله الشارح[٦] بقول الشاعر:[٧]

* أقُـولُ لَهُ: ارحَـلْ، لا تُـقِـيمَـنَّ عِـنـدَنـا *

وبقوله تعالى:[٨] ﴿بَل قالُوا مِثلَ ما قالَ الأوَّلُونَ، قالُوا: أإذا مِتنا﴾؟ وبقوله:[٩] ﴿أمَدَّكُم بِما تَعلَمُونَ، أمَدَّكُم بأنعام وبَنِينَ﴾، وبقوله تعالى:[١٠] ﴿قالَ: يا قَوم اتَّبِعُوا المُرسَلِينَ، اتَّبِعُوا مَن لا يَسألُكُم أجرًا، وهُم مُهتَدُونَ﴾. وفي «الارتشاف»:[١١] وما استدلّوا به[١٢] لا تقوم به حُجّة.

= الخزانة ٣: ٦٦٠، والدرر ٢: ١٦٦. وتلمم: تنزل. ففرق بين الإتيان والنزول، يجعل البدل للاشتمال. حاشية الصبان ٣: ١٣١. وأسند «تأجج» إلى مذكر، على تذكير لفظ النار. وقيل: هو فعل مضارع اتصل بنون التوكيد، فأبدلت ألفًا في الوقف. حاشية ابن حمدون ٢: ٣١ ـ ٣٢.

(١) الآيتان ٦٨ و٦٩ من سورة الفرقان: ﴿ومَن يَفعَلْ ذلِكَ يَلقَ...﴾. ط: «وبدل الاشتمال نحو». وفي حاشية ت عن الشيخ يس عن بعض النحاة أن البدل هنا للفعل لا للجملة، خلافًا لقول الحفيد. قلت: الصواب أن البدل للفعل والجملة معًا، بدليل الجزم وأن الجملة مما لا محل لها من الإعراب بالتبعية، ولا يلتفت إلى من زعم أن تبعية الجملة لما لا محل له مجاز. التصريح ٢: ١٦٢ وحاشية الصبان ٣: ١٣١. وانظر التنبيه الأول مما يلي.

(٢) سقطت من ت.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: «مثاله: إن تُصَلِّ تسجدْ يغفرِ الله لك». وقيل: هذا من بدل الاشتمال. حاشية الصبان ٣: ١٣١.

(٤) فوقها في ت عن التواتي: مثاله: قام قعد زيد، وقم اقعد.

(٥) يشترط في ذلك أن تكون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد.

(٦) ص ٥٦٣ ـ ٥٦٤.

(٧) صدر بيت، عجزه في حاشية ح:

وإلّا فَـكُـنْ، فـي الـسِّـرِّ والـجَـهـرِ، مُـسـلِـمـا

العيني ٤: ٢٠٠ ومعاهد التنصيص ١: ٩٤. ط: «ومثله الشارح بقوله». س: «فقلت له». وفي حاشية ت عن التواتي: أن هذا البيت والشاهد الرابع فيهما بدل الكل، والشاهدين الثاني والثالث فيهما بدل البعض.

(٨) الآيتان ٨١ و٨٢ من سورة المؤمنون. ط: وبقوله عز وجل.

(٩) الآيتان ١٣٢ و١٣٣ من سورة الشعراء. ط: وبقوله تعالى.

(١٠) الآيتان ٢٠ و٢١ من سورة يس. ط: «وبقوله عز وجل». وفي النسخ: وبقوله.

(١١) في ٢: ٦٢٧.

(١٢) ط: وما استدل به.

الثاني: أجاز ابن جنّي والزمخشريّ والمُصنّف[(١)] أن تُبدل الجملة من المُفرد، وجعل المُصنّف من ذلك: عرفتُ زيدًا أبو مَن هو؟[(٢)] وجعل الزمخشريّ قوله، تعالى:[(٣)] ﴿هَل هٰذا إلّا بَشَرٌ مِثلُكُم؟ أَفَتأتُونَ السِّحرَ، وأَنتُم تُبصِرُونَ﴾؟ بدلاً من النجوى. وجعل ابن جنّي «كيف يلتقيان» بدلاً من «حاجةً وأُخرى»، في قوله:[(٤)]

إلَى اللهِ أشكُو، بالمَدِينَةِ، حاجَةً وأُخرَى، بِنَجدٍ، كَيفَ يَلتَقِيانِ؟

كأنّه قال: أشكو هاتينِ الحاجتينِ،[(٥)] تعذُّرَ التقائهما.[(٦)]

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٣٣٩.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن جملة: «أبو من هو» قيل هي: حال وبدل اشتمال ومفعول ثان. انظر المغني ص٤٦٦.

(٣) الآية ٣ من سورة الأنبياء: ﴿وأَسَرُّوا النَّجوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا، هَل...﴾ وانظر: إعراب الجمل ص٨٥.

(٤) عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص٤٩٥ والعيني ٤: ٢٠١ والخزانة ١: ٣٢٨. ت س: «في قول الشاعر». ح س ط: وبالشام أخرى.

(٥) سقطت من النسخ.

(٦) في حاشية ت عن التواتي عن الأزهري ٢: ١٦٢ أنه بدل كل من كل.

النِّـداء

[معنى النداء وحروفه]

فيه لغتانِ: كسرُ النون وضمُّها.[١] ومعناه لغةً: الدعاء، واصطلاحًا: دُعاء بحُروف مخصوصة. وهي: يا[٢] وأيْ وأيا وهَيا والهمزة، ووا في النُّدبة. وزاد الكوفيّون: آ، وآيْ بالمدّ. وأخبر سيبويه،[٣] روايةً عن العرب، أنّ الهمزة للقريب المُصغي، وأنّ ما سواها للبعيد مسافةً أو حُكمًا. وعلى مذهب سيبويه اعتمد في النظم، فقال:[٤]

٥٧٣ ـ ولِلمُنادَى النّاءِ، أو كالنّاءِ، يا وأيْ، وآ، كَذا أيا، ثُمَّ هَيا

٥٧٤ ـ والهَمزُ لِلدّانِي، ووا لِمَن نُدِبْ[٥]

النائي[٦] هو البعيد مَسافةً، أو كالنائي[٧] هو البعيد حُكمًا، كالساهي. والداني هو القريب. ولا حاجة لذكر[٨] سائر المذاهب، لأنّ قائليها لم يعتمدوا إلّا على الرأي. والروايةُ لا تُعارَضُ بالرأي. كذا قال المُصنّف.[٩] وقوله «ووا لِمَن نُدِبْ» يعني: أنّها مُختصّة بالنُّدبة. وهذا مذهب سيبويه والجمهور. وأجاز بعضهم استعمالها في غير النُّدبة[١٠] قليلاً.

---

(١) في حاشية س: «ومده وقصره». وكلاهما يكونان مع كسر النون وضمها. فاللغات أربع. الأشموني والصبان ٣:١٣٣. والألف منقلبة في المقصور من واو. الخضري ٢:٧٢.

(٢) ت: بيا.

(٣) الكتاب ١:٣٢٥.

(٤) ط: «اعتمد الناظم». وفي حاشية ت عن التواتي طرة غير واضحة، تخصص ما اتبع فيه الناظم سيبويه. والمنادى: المدعو طلبًا لمطلق إجابة المنادي. فجملة النداء أصلها الخبرية، نُقلت بحروفه إلى الإنشائية للمبالغة. والناء أي: النائي. حذف الياء للتخفيف. والإشارة إلى حكم يا وأي وآ. وللمنادى: متعلقان بخبر مقدم لـ «يا» التي في محل رفع مبتدأ على الحكاية. والكاف الأولى: اسم معطوف على الناء في محل جر. والثانية: خبر مقدم مضاف إلى اسم الإشارة. وأيا: في محل رفع مبتدأ له. وإنما أضاف الكاف إلى الناء لا إلى ضمير يعود عليه لأنها تختص بالاسم الظاهر.

(٥) سقط: «ووا لمن ندب» من ط. والهمز أي: الهمزة. وندب أي: نودي متفجّعًا عليه أو متوجّعًا منه. ووا: في محل رفع مبتدأ تعلق «لمن» بخبره المحذوف.

(٦) ت س ط: فالنائي.

(٧) ط: وكالنائي.

(٨) ط: إلى ذكر.

(٩) شرح التسهيل ٣:٣٨٦.

(١٠) أي: في النداء الحقيقي. الجنى الداني ص٣٥٢ والصبان ٣:١٣٤.

وقوله: [1]

أوْ يا،

يعني: أنّ «يا» قد تُستعمل في النُّدبة، بشرط أمن اللبس.[2] فإن خيف التباس المندوب بغيره تعيّنت «وا». ولذلك قال: [3]

وغَيرُ «وا»، لَدَى اللَّبسِ، اجتُنِبْ

تنبيهات: [4]

الأوّل: أجمعوا على أنّ نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدًا، وعلى منع العكس.

الثاني: ذهب بعض النحاة إلى أنّ هذه الأدواتِ أسماءُ أفعالٍ، مُتحمّلة لضمائر مُستترة.

الثالث: ذهب ابن السِّكّيت إلى أنّ هاء «هَيا» بدل من همزة «أيا»، وتبعه ابن الخشّاب.[5]

الرابع: قال في «شرح التسهيل»:[6] لم يذكر «آ» و «آيْ» بالمدّ إلّا الكوفيّون، رووهما عن العرب الذين يثقون بعربيّتهم. ورواية العدل مقبولة. قلتُ: وذكر غيره أنّ الأخفش حكى «آ»[7] في «الكبير»، وجعلها ابن عُصفور[8] للقريب كالهمزة. والله أعلم.[9]

[حذف حرف النداء]

٥٧٥ ـ وغَيرُ مَندُوبٍ ومُضمَرٍ، وما		جا مُستَغاثًا، قد يُعَرَّى، فاعلَما[10]

المُنادى قسمان:

فالأوّل: يمتنع حذف حرف النداء معه ـ وهو المندوبُ ـ نحو: وازايداهْ، والمُضمرُ نحو: يا أنتَ ويا إيّاكَ، والمستغاثُ نحو: يا لَزيدٍ.

---

(١) يا: معطوف على «وا» في محل رفع على الحكاية.	(٢) اللبس: التباس المعنى وخفاؤه.

(٣) غير «وا» أي: يا. ولدى أي: عند. واجتنب أي: لم يستعمل في الندبة. وغير: مبتدأ مضاف إلى «وا» على الحكاية، خبره جملة: اجتنب. ولدى ظرف للفعل اجتنب.

(٤) انظر الارتشاف ٣: ١١٧. وتتعين «يا» في: أيّها وأيّتها، وفي نداء لفظ الجلالة، ونداءُ الله بها للمخلوقات أكثره للقريب.

(٥) أبو محمد عبد الله بن أحمد، عالم بالنحو له معرفة باللغة والتفسير والحديث والمنطق. توفي سنة ٥٦٧. بغية الوعاة ٢: ٢٩. وانظر المرتجل ص١٩١.	(٦) في ٣: ٣٨٦.

(٧) ح: «آي». وانظر الجنى الداني ص٢٣٢.	(٨) الشرح الكبير ٢: ٨٢.

(٩) الجملة ليست فيما عدا الأصل. وزاد في س و ط: وقوله.

(١٠) قوله «جا» أي: جاء. وحذف الهمزة لغة. والمضمر: الضمير المنفصل. والمستغاث: ما ينادى مستغاثًا به. ويعرى: يجرد من حرف النداء لفظًا. وفي حذف الحرف مبالغة وتوكيد. وغير: مبتدأ خبره جملة: يعرى. وما: معطوف على مندوب. وجملة: جا: صلة ما. واعلم: فعل أمر مبني على الفتح. والألف بدل من نون التوكيد في الوقف. والجملة اعتراضية.

فإن قلتَ: ما سبب[1] منع الحذف، مع هذه الثلاثة؟[2] قلتُ: أمّا المندوب والمُستغاث فلأنّ المطلوب[3] فيهما مدّ الصوت، والحذفُ يُنافيه. وأمّا المُضمر فلأنّ الحذف معه تفوت به الدلالة على النداء.[4]

تنبيه: فُهِم من كلامه جواز نداء المُضمر، وفيه تفصيل. فإن كان لمتكلّم أو غائب[5] لم يجز. لا يقال: يا أنا، ولا يا هو. وإن كان لمُخاطَب ففيه خلاف. قال في «الارتشاف»:[6] والصحيح المنع، انتهى. وقد سُمع ما ظاهره نداء المُضمر بصيغة النصب، كقوله:[7] «يا إيّاكَ، قد كَفيتُكَ» - وهو القياس[8] - وبصيغة الرفع، كقوله:[9]

* يـا أبـجَـرَ بـنَ أبـجَـرٍ، يـا أنـتـا *

وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض.[10] وتأوّل بعضهم «يا إيّاك» على أنّ «يا» للتنبيه، و «إيّاك» منصوب بمُقدّر يدلّ عليه الظاهر بعده، و «يا أنت» على أنّ «يا» للتنبيه،[11] و «أنت» مُبتدأ، و «أنت» الثاني مُبتدأ ثان أو توكيد أو فصل أو بدل، والخبر الموصول.

والقسم الثاني: يجوز فيه حذف حرف النداء. وهو ما عدا القسمَ الأوّل. إلّا أنّ منه ما يقلّ الحذف معه، ومنه ما يكثر. وقد نبّه على ما يقلّ، بقوله:[12]

---

(١) في النسخ: فما سبب.
(٢) ح: الثلاث.
(٣) ح: المقصود.
(٤) في حاشية ت عن التواتي: لأن الضمير يدل على الخطاب بالوضع. فإذا حذف حرف النداء كانت دلالته على الخطاب خاصة.
(٥) ت ح: «أو لغائب». وقوله في الحديث: «يا هو، يا من لا هو إلا هو» فما بعد «يا» الأولى فيه اسم الذات العلية لا ضمير.
(٦) في ٣: ١١٩.
(٧) وفد الأحوص اليربوعي مع أبيه على معاوية وخطب، ثم وثب أبوه ليخطب، فكفه الأحوص بقوله هذا. حاشية الشيخ يس ٢: ١٦٤ والهمع ١: ١٧٤ والخزانة ١: ٢٩٠ وديوان الأحوص ص٢١٦.
(٨) في حاشية ت عن التواتي أن المنادى في الأصل منصوب.
(٩) سالم بن دارة، وبعده في حاشية ت:

أنـتَ الّذِي طَـلّقـتَ، عـامَ جِـعـتـا

والرواية: «يا مُرُّ، يابنَ واقعٍ»، يخاطب مرة بن واقع الفزاري. والأبجر: المنتفخ البطن. جعله اسمًا علمًا في النداء. العيني ٤: ٢٣٢ والخزانة ١: ٢٨٩ - ٢٩٥ وديوان الأحوص ص٢١٦.
(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن ضمير الرفع ناب عن ضمير النصب، لأن الأصل في النداء النصب.
(١١) زاد في ح: أيضًا.
(١٢) اسم الجنس: ما دل على مجموع أفراد الجنس أو واحد منها غير معين، وليس من صيغ الجمع. فالأول نحو أسماء الذوات وأسماء المعاني. والثاني نحو: أسد وذئب. وله أي: إليه. يريد: واسم المشار إليه أي: الدال عليه من حيث إنه مشار إليه. وهو اسم الإشارة. وقل أي: في كلام العرب. ويمنعه أي: حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة. وانصر: أيد. والعاذل: اللائم. والمراد به من يجيز الحذف. وجملة قل: خبر ذا. وفي: تتعلق بالفعل. والمشار: معطوف على الجنس. ومن: اسم شرط مبتدأ خبره جملتا الشرط والجواب.

٥٧٦ ـ وذاكَ، في اسمِ الجِنسِ والمُشارِ لَهْ، قَلَّ، ومَن يَمنَعْهُ فانصُرْ عاذِلَهْ

الإشارة إلى تعريته من الحرف. ومِن حذفه من اسم الجنس قوله:[١] «ثَوبِي، حَجَرُ». وجاءت منه ألفاظ في النثر والنظم. ومذهب البصريّين أنّ حذف حرف النداء منه[٢] لا يجوز إلّا في شذوذ أو ضرورة. وهو عند الكوفيّين قياس مُطّرد.

ومِن حذفه من اسم الإشارة قوله:[٣]

* بِمِثلِكَ، هٰذا، لَوعةٌ وغَرامُ *

وسُمع منه أبيات.[٤] ومذهب أهل البصرة[٥] أنه لا يجوز. ولذلك لحّنوا أبا[٦] الطيّب، في قوله:[٧]

* هٰذِي، بَرَزتِ لَنا، فهِجتِ رَسِيسا *

ومذهب الكوفيّين جوازه. وجعلوا منه قوله، تعالى:[٨] ﴿ثُمَّ أَنتُم ـ هٰؤُلاءِ ـ تَقتُلُونَ أَنفُسَكُم﴾.

تنبيه: ظاهر كلامه مُوافقة الكوفيّين، على الجواز. وقال الشارح:[٩] «وقول الشيخ: «ومن يَمنعْه فانصَرْ عاذلَهْ» يُوهم اختيار مذهب الكوفيّين. هذا[١٠] إن لم يُحمل المنع على عدم قبول ما جاء، من ذلك. قلتُ: قد صرّح بموافقتهم في اسم الجنس في «شرح الكافية»،[١١] فقال:

---

(١) من حديث شريف للنبي عن موسى ـ عليهما السلام ـ حين اغتسل وثوبه فوق حجر، فذهب الحجر بالثوب في الماء. صحيح البخاري ١:١٠٧ وصحيح مسلم ص٢٦٧ و١٨٤١. يريد: دع ثوبي، يا حجر. وفي حاشية ت طرة غير واضحة. وانظر الإتحاف ٢:٢٠٩.

(٢) س: معه.

(٣) عجز بيت لذي الرمة، صدره في حاشية ح:

إذا هَمَلَتْ عَينِي لَها قالَ صاحِبِي:

ديوانه ص٥٦٣ والعيني ٤:٢٣٥ والدرر ١:١٥٠. وهملت: سال دمعها. والغرام: الهلاك.

(٤) شرح التسهيل ٣:٣٨٦ ـ ٣٨٧ وشرح الكافية الشافية ص١٢٩١ ـ ١٢٩٢. وزاد في ح: أخر.

(٥) ط: ومذهب البصريين.

(٦) س: «لحن أبو». وفي الحاشية عن نسخة كما أثبتنا.

(٧) صدر بيت عجزه:

ثُمَّ انثَنَيتِ، وما شَفَيتِ نَسِيسا

ديوانه ١:٣٥٧ والعيني ٤:٢٣٣. وبرزت: ظهرت. وهجت: أثرت. والرسيس: مس الحمى. وانثنيت: رجعت. والنسيس: بقية النفس.

(٨) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٩) ص ٥٦٦ ـ ٥٦٧.

(١٠) ت: وهذا.

(١١) ص ١٢٩١.

وقولهم في هذا أصحّ، انتهى. والإنصاف[١] القياسُ على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا،[٢] وقصرُ اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلّا في شعر.[٣] وأمّا نحو: «ثمّ أنتم هؤلاء» فيُتأوّل.[٤]

فإن قلتَ: فُهم من كلامه أنّ ما سوى هذه الخمسة يجوز معه حذف حرف النداء. وليس على إطلاقه. فقد ذكر في «التسهيل»[٥] أنّ ممّا يلزمه الحرف لفظَ الجلالة والمُتعجّبَ منه، ولم يذكرهما هنا. وقد ذكر الأوّل في «الكافية»،[٦] دُون الثاني. قلتُ: لمّا كان الأكثر في لفظ الجلالة تعويض الميم عن حرف النداء لم يذكره مع ما يلزمه الحرف. وأمّا المُتعجّب منه فلمّا كان كالمُستغاث لفظًا وحكمًا، نحو: يا لَلماءِ، استغنى بذكره عنه.

فإن قلتَ: إذا كان حرف النداء غير لازم مع لفظ الجلالة، لكونه قد[٧] يُحذف إذا عُوّض عنه،[٨] فما وجه ذكره في «التسهيل» و «الكافية» مع ما يلزم[٩] الحرف؟ قلتُ: وجهه أنّه ممّا يلزمه الحرف، إذا لم يُعوّض.

فإن قلتَ: أطلق في اسم الجنس. والمُراد إنما هو اسم الجنس المبنيّ للنداء، فإنّه محلّ الخلاف. فأمّا اسمُ الجنس المفردُ غيرُ المُعيّن فقد نصّ في «الكافية» وشرحها[١٠] على أنّ الحرف يلزمه. قلتُ: قد أجاز بعضهم حذف الحرف منه أيضًا، نحو: رجلاً خذْ بيدي. فلعلّه ذهب هنا إلى ذلك. فيكون إطلاقه مُرادًا.

فإن قلتَ: وأطلق أيضًا في اسم الإشارة، وهو مُقيّد بألّا يصحب كاف الخطاب.[١١] فإن

---

(١) التصريح ٢: ١٦٥.
(٢) ط: نثرًا ونظمًا.
(٣) في ط والتصريح: «في الشعر». وسقط «إذا لم... في شعر» من النسخ.
(٤) ت س ط: «فمتأول». ح: «فمؤول». التصريح: «فمتأول على أن أنتم مبتدأ وهؤلاء خبره، أو بالعكس، وجملة تقتلون حال». وفي حاشية ت عن التواتي: يحتمل أن يكون عطف بيان. وأما البدل فلا يصلح لأنه اختل شرطه. وهو الجمود.
(٥) ص ١٧٩.
(٦) شرح الكافية الشافية ص١٢٨٩.
(٧) سقطت من النسخ.
(٨) زاد في ح: الميم.
(٩) ح: ما يلزمه.
(١٠) ص ١٢٨٩ ـ ١٢٩١.
(١١) في حاشية ت عن التواتي: أن الحرف لا يحذف مع كاف الخطاب، وفيها عن ابن غازي ٢: ٢١١ عن أبي حيان النحوي أنه لا ينادى المقرون بحرف الخطاب لأن المنادى هو اسم الإشارة، والمخاطب غير اسم الإشارة، وعن الشاطبي ما قاله الأحوص اليربوعي لأبيه. انظر ص٦٤٤.

صحبها ففي ندائه مع ثُبوت الحرف خلاف. وممّن منع السيرافيُّ. فإن لم يصحبه الحرف[١] فلا خلاف في جواز ندائه. ذكره في «الارتشاف».[٢] قلتُ: كأنّه[٣] اعتمد على تقييده بالواقع،[٤] لقلّته.

تنبيه: قال في «الكافية»، بعد ذكر لفظِ الجلالة والمُضمرِ والمُستغاثِ واسمِ الإشارة واسمِ الجنس:[٥]

وغَيرُ ذِي الخَمْسَةِ نادِهِ بـ «يا»، أو غَيرِها، أو أَوْلِهِ تَعرِّيا

وذكر في شرحها[٦] أنّ ذلك بإجماع. فقد يقال: يَرِدُ عليه المندوب والمُتعجّب منه. والجواب أنّه ذكرَ المندوب[٧] قبل ذلك، فقال:[٨]

* وألزِمِ المَندُوبَ «وا»، أو لَفظَ «يا» *

وتقدّم الجواب عن المُتعجّب منه.

والحاصل: أنّ حرف النداء يجوز حذفه مع[٩] العَلَمِ نحو:[١٠] ﴿يُوسُفُ، أَعرِضْ عَن هٰذا﴾، والمُضافِ نحو:[١١] ﴿رَبِّ، اغفِرْ لِي ولِأَخِي﴾، والموصولِ نحو: «مَن لا يزالُ مُحسِنًا، أحسِنْ إليَّ»، و «أيّ»، نحو: «أيُّها المُؤمِنُونَ»، والمُطوَّلِ[١٢] نحو: خَيرًا من زيدٍ، أقبِلْ. ويُختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبنيّ للنداء، واسمِ الإشارة، والنكرة غير المقصودة، ويمتنع[١٣] مع الأشياء المُتقدّم ذكرُها.[١٤]

---

(١) سقطت من س.
(٢) في ٣: ١١٩.
(٣) في النسخ: لأنه.
(٤) أي: ما وقع في كلام العرب وروي عنهم.
(٥) شرح الكافية الشافية ص١٢٩٠. وأوله تعريًا: أتبعه التجرد من حرف النداء أي: جرده منه.
(٦) ص ١٢٩٣. ت: شرحه.
(٧) س: «ذكرهما». وفي الحاشية: المندوب.
(٨) عجز بيت في حاشية ص١٢٨٨ صدره:

والدّانِ هَمزًا ذا انفتاحٍ أعطِيا

وقوله «الدان» يريد: الداني. وحذف الياء للتخفيف. وأعطيا أي: أعطين. أبدل نون التوكيد ألفًا في الوقف.
(٩) فيما عدا الأصل: من.
(١٠) الآية ٢٩ من سورة يوسف.
(١١) الآية ١٥١ من سورة الأعراف. وحذف حرف النداء لما يشعر به من التنبيه والأمر.
(١٢) يعني: ما كان عاملاً عمل الفعل أو معطوفًا عليه، وهو الشبيه بالمضاف. انظر شرح البيت ٥٧٩.
(١٣) زاد في ح: حذفه.
(١٤) في شرح البيت ٥٧٥. وهي معددة في حاشية ت. وزاد في س و ط: وقوله.

[بناء المنادى وإعرابه]

٥٧٧ ـ وابنِ المُعرَّفَ، المُنادَى، المُفرَدا   عـلَى الَّذِي، فـي رَفـعِـهِ، قَـد عُـهِـدا[١]

المُعرَّف يشمل ما له تعريف قبل النداء نحو: يا زيدُ، وما حدث[٢] له تعريف في النداء نحو: يا رجلُ. أمّا نحو: «يا زيدُ» فقيل: باق على علميّته ـ وهو مذهب ابن السرّاج ـ وقيل: سُلب تعريف العلميّة، وتعرّف بالإقبال. وهو[٣] مذهب المبرّد والفارسيّ. وإلى الأوّل ذهب[٤] المصنّف. واحتجّ بنداء ما لم يمكن[٥] سلب تعريفه، كاسم الله تعالى، واسم الإشارة.[٦] وأمّا نحو: «يا رجلُ» فقيل: تعرَّف بالإقبال والقصد ـ وإليه مال[٧] المُصنّف ـ وقيل: بـ «أل» محذوفة.

والمُراد بالمُفرد هنا ما ليس مُضافًا ولا شبيهًا به، كما في باب «لا».[٨] فشمل[٩] المُثنّى، والمجموع، والمُركّب تركيبَ مزج. وقوله «على الّذِي، في رفعِهِ، قَد عُهِدا» يعني أنّه يُبنى على ما كان يرفع به قبل النداء، من ضمّةٍ ظاهرةٍ[١٠] نحو: يا زيدُ ويا رجالُ[١١] ويا مُسلماتُ، أو مُقدَّرةٍ نحو: يا فتَى ويا قاضِيْ، أو ألفٍ نحو: يا زيدانِ، أو واوٍ نحو: يا زيدُونَ.

فإن قلتَ: ما علّة بناء المُنادى المُفرد؟ قلتُ: شَبَهُهُ بالمُضمر، من نحو:[١٢] «يا أنتَ» في التعريف والإفراد، وتضمين معنى الخطاب. وقيل: إجراؤه مُجرى الأصوات.[١٣] ونُسب إلى سيبويه.

---

(١) رفعه أي: في غير النداء على فرض إعرابه. وعهد: علم. والمعرف: مفعول به لابن. والمنادى: عطف بيان له. والمفرد صفة. وعلى: تتعلق بابن. وفي: تتعلق بعهد. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢١٢ عن ق أن «المعرف» هنا من باب قوله في التسهيل ص١٦٩: «فإن صلح النعت... منه المنعوت». ولو قال:

وابـنِ الـمُـنـادَى، الـمُـفـرَدَ، الـمُـعـرَّفـا   عـلَى الَّذِي، فـي رَفـعِـهِ، قَـد عُـرِفـا

كان أبين. وانظر حاشية ابن حمدون ٢: ٣٤.

(٢) ط: وما حصل.

(٣) ت ح: وهذا.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٣٩٢. ت ح: «أشار». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: في غير هذا الموضع. وأما هنا إذا حملناه على ذلك فتخرج النكرة المقصودة من كلامه.

(٥) ت س ط: ما لا يمكن.

(٦) زاد في ح: نحو: يا هذا.

(٧) فيما عدا الأصل: ذهب.

(٨) في شرح البيت ١٩٨.

(٩) ط: فيشمل.

(١٠) زاد في ح: في.

(١١) ت س: ويا رجل.

(١٢) ح: «بالمضمر نحو». س: بالضمير من نحو.

(١٣) أي: أسماء الأصوات التي يحرك بها المنادى نحو: عدسْ وهجْ وهلا. الشرح الكبير ٢: ٨٧.

تنبيهات:

الأوّل: قال في «التسهيل»:[١] ويجوز نصب ما وُصف، من مُعرَّف بقصد وإقبال. وحكاه في شرحه عن الفرّاء، وأيّده بما رُوي من قوله ـ عليه السلام ـ[٢] في سجوده:[٣] «يا عَظِيمًا يُرجَى لِكُلِّ عَظِيم»، وجَعل منه:[٤]

* أدارًا بِحُزوَى، هِجتِ لِلعَينِ عَبْرةً *

وظاهر مذهب البصريّين أنّ النصب، في هذا البيت ونحوه، لقصد التنكير.

الثاني: ذهب الكسائيّ والرياشيّ[٥] إلى أنّ ضمّةَ «يا زيدُ» ونحوه ضمّةُ إعراب،[٦] ونقله ابن الأنباريّ عن الكوفيّين.

الثالث: ذهب بعض الكوفيّين إلى[٧] نداء المُثنّى، والمجموع على حدّه،[٨] بالياء تشبيهًا بالمُضاف. قال في «البسيط»: وهو فاسد، لأنّه ليس مُركّبًا.

الرابع: إذا ناديتَ اثني عَشَر، واثنتَي عشْرةَ، قلتَ: يا اثنا عشَرَ، ويا اثنتا عشْرةَ، بالألف.[٩] وقال الكوفيّون: يا اثنَي عشَرَ، ويا اثنتَي عشْرةَ،[١٠] بالياء إجراء لهما مُجرى المُضاف.

---

(١) ص ١٨٠ وشرحه ٣:٣٩٣. وقيل: ما زعم أنه صفة هو حال من الضمير المستتر في المشتق المنادى، أو من المنادى نفسه. والوجه أنه إذا كان النداء للموصوف وصفته وجب النصب، وإذا كان للموصوف وحده ثم ألحقت الصفة وجب البناء. التصريح ٢:١٦٨ وحاشية الصبان ٣:١٣٨.

(٢) س: «عليه السلام من قوله». ط: من قوله عليه الصلاة والسلام.

(٣) في مجمع الزوائد ٢:١٢٨: «يا عظيم ترجى». وانظر كنز العمال ٧:٤٦٦ والتصريح ٢:١٦٨ وحاشية الصبان ٣:١٣٨ والهمع ١:١٧٣ والعيني ٤:٢٣٨ وشرح التحفة ص٣١٠. وقيل: الجملة حال من الضمير المستتر في المنادى.

(٤) صدر بيت لذي الرمة، عجزه:

فماءُ الهَوَى يَرفَضُّ، أو يَترقرَقُ

ديوانه ص٣٨٩ وشرح التسهيل ٣:٣٩٧ والعيني ٤:٢٣٦. وحزوى: اسم موضع. وهجت: أثرت. والعبرة: الدمعة. ويرفض: يسيل بعضه في أثر بعض. ويترقرق: يتحير في العين يجيء ويذهب.

(٥) ط: الزيادي.

(٦) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:٢١٢ ـ ٢١٣ عن أبي حيان أن إعرابه عند الكسائي بغير عامل، وسقط التنوين فرقًا بين المعرب الصحيح ـ وهو ذو العامل ـ وغير الصحيح. وهو الذي لا عامل له.

(٧) زاد في س و ط: أن.

(٨) أي: قياسه. والمراد جمع المذكر السالم.

(٩) في حاشية ت: «عملاً بقول المصنف:

واليا لِغَيرِ الرَّفعِ، وارفَعْ بالألِفْ»

وهو صدر بيت من الكافية الشافية. شرحها ص١٦٥٨.

(١٠) سقط المثالان من النسخ.

وأشار بقوله:[١]

٥٧٨ ـ وانوِ انضِمامَ ما بَنَوا، قَبلَ النِّدا

إلى أنّه ما كان مبنيًّا قبل النداء يُقدّر بناؤه على الضمّ، نحو: يا سيبويهِ الظريفُ،[٢] ويا رَقاشِ،[٣] ويا خمسةَ عشَرَ، ويا بَرَقَ نَحرُهُ.[٤] ويظهر أثر هذا[٥] التقدير في التابع، فيجوز: يا سيبويهِ الظريفُ، بالنصب اتباعًا للمحلّ، والرفع[٦] اتباعًا للبناء[٧] المُقدّر. وإلى هذا أشار، بقوله:[٨]

ولْيُـجـرَ مُـجـرَى ذِي بِـنـاءٍ، جُـدِّدا

ثمّ قال:[٩]

٥٧٩ ـ والـمُفرَدَ الـمَنكُورَ، والـمُضـافا، وشِـبـهَـهُ انـصِـبْ، عـادِمًـا خِـلافـا

مثال المُفردِ المنكور ـ يعني[١٠] الذي لم يُقصد به مُعيّن ـ كقول[١١] الأعمى: يا رجلًا، خُذْ بيدِي، وقوله:[١٢]

* فـيـا راكِـبًـا، إمّـا عَـرَضـتَ فـبَـلِّغَـنْ *

والمُضافِ نحو: يا غُلامَ زيدٍ، والشبيهِ[١٣] بالمُضاف ـ ويُسمّى المُطوَّلَ والمَمطُولَ. وهو ما

---

(١) انو: قدر. وما بنو أي: العرب. يريد: ما كان مبنيًا أو محكيًا. والندا: النداء، مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. وقصره لغة. انظر تعليقنا على البيت ١٠. وما: اسم موصول مضاف إليه.

(٢) سقطت مما عدا الأصل.

(٣) فوقه في ت: مبني على الكسر.

(٤) في حاشية ت عن أوضح المسالك ٣:٧٧: «والمحكي كالمبني. تقول: يا تأبط شرًا المقدامُ أو المقدامَ»، وعن التصريح ٢:١٦٦: ومقتضى التشبيه أن المحكي ليس مبنيًا. والمنقول أنه مبني. انظر حاشية الصبان ٣:١٣٩.

(٥) سقطت من ط.

(٦) ح ط: وبالرفع.

(٧) ت ح: إتباعًا على البناء.

(٨) يجرى: يستعمل في الكلام. والمجرى: الإجراء. وذو أي: صاحب. وجدد: حدث في النداء. واللام: حرف جازم، سكن للتخفيف بدخول الواو عليه. ومجرى: مفعول مطلق مضاف إلى ذي. وجملة جدد: صفة لبناء.

(٩) المفرد: الاسم غير المركب. وقد يدل على واحد أو اثنين أو أكثر. والمنكور: النكرة لم يعرف بالنداء. والمضاف أي: إلى غير ضمير الخطاب. وشبهه أي: الشبيه بالمضاف. والعادم: الفاقد. يعني: لا خلاف لك معتبرًا. والمفرد: مفعول به مقدم. وعادمًا: حال من فاعل انصب. وخلافًا: مفعول به لاسم الفاعل «عادمًا».

(١٠) ح: أعني.

(١١) س ط: قول.

(١٢) صدر بيت لعبد يغوث بن وقاص، عجزه في حاشية س:

نَـدامـايَ، مِـن نَـجـرانَ، أن لا تَـلاقِـيـا

شرح اختيارات المفضل ص٧٦٧ والعيني ٤:٢٠٦ والخزانة ١:٣١٣. وعرضت: أتيت العروض. وهي مكة والمدينة واليمن. ونجران: موضع في اليمن. ت ط: أيا راكبًا.

(١٣) ح س ط: والمشبه.

طُوِّلَ بعمل أو عطف ـ نحو: يا عظيمًا فضلُه، ويا رحيمًا[١] عبدَه، ويا لطيفًا بالعبادِ، ونحو: «يا ثلاثةً وثلاثينَ» اسمَ رجل. فلو ناديت جماعة هذه عِدّتهم قلتَ: «يا ثلاثةُ وثلاثونَ»[٢] فيمن قال: «والحارثُ»، و «الثلاثينَ» فيمن قال: والحارثَ.[٣]

وفصّل الأخفش فقال: إن أُريد بذلك جماعةٌ مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلّا نصب[٤] الاسمين، لأنهما إذ ذاك وقعا على مُسمًّى واحد. وإن كان الثلاثة على حِدة والثلاثون على حدة حكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه. قيل: وينبغي أن يُفصل، فيما إذا كان كلّ[٥] منهما على حِدته،[٦] بين أن يكون كلّ منهما مقصودًا بالنداء ـ فالحكم كذلك ـ وبين أن يُقصد ثلاثة مبهمة، فيُنصبان معًا.[٧]

تنبيـه: لا يُطوَّل المُنادى بمعموله، إلّا إذا كان ملفوظًا به. فلا يُعتدّ بالضمير المُستكنّ.

فرعان على ذلك:

لو قلتَ: «يا ذاهبُ» لبنيتَ على الضمّ، لعدم الاعتداد بالضمير.

ولو قلتَ: «يا ذاهب وزيد» فإن عطفتَ على «ذاهب» فالبناء،[٨] أو على الضمير نصبتَ[٩] لعمله في «زيد» بواسطة[١٠] الحرف. ومن ثَمَّ وجب:[١١] يا مُشترِكًا وزيدٌ،[١٢] بالنصب عطفًا على الضمير، لعدم استغنائه بواحد.

---

(١) ت ط: ويا راحمًا.

(٢) ح س ط: «والثلاثون». وعدم «أل» صحيح أيضًا. الأشموني وحاشية الصبان ٣:١٤١. وانظر التصريح ٢:١٦٨.

(٣) ح: «على من قال: يا زيدُ والحارثُ، بالرفع. ويا ثلاثة والثلاثين». س: «فيمن قال: يا زيدُ الحارثُ، بالرفع. والثلاثين فيمن نصب الحارث». وفي حاشية ت أن حكم «الحارث» سيرد في شرح البيت ٥٨٧.

(٤) زاد في ت و ح وحاشية س: هذين.

(٥) زاد في النسخ: واحد.

(٦) فيما عدا الأصل: حدة.

(٧) ط: «فينصبا معًا». وانظر الإتحاف ٢:٢١٣ وس ٢:١٦٧.

(٨) البناء على الضم للاسمين. الارتشاف ٣:١٢٢.

(٩) في العطف على الضمير المستتر بلا فاصل خلاف أورده المرادي في شرح التبيين ٥٥٧ و٥٥٨. والنصب ههنا خاص بالمنادى: يا ذاهبًا وزيدٌ. ح: لنصبت.

(١٠) أي: بوساطة.

(١١) من ثم أي: لأجل هذا. وزاد في ح: النصب في «مشتركًا» من قولك.

(١٢) في الأصل وس و ط: «وزيدًا». وهذا يعني أنه منصوب على المعية، وهو خلاف نص المؤلف للعطف. وقد أجاز العطف على الضمير المستتر من غير فاصل في شرح البيت ٥٥٨. وعطفًا: حال من زيد. وفي حاشية ت عن التواتي أن النصب لـ «مشتركًا»، وأن «زيد» مرفوع بالعطف على الضمير في «مشتركًا».

فإن قلتَ: كيف قال: «عادمًا خلافا»، مع أنّ في بعض ذلك خلافًا؟ ذهب المازنيّ إلى أنّه لا يُتصوّر وجود النكرةِ غيرِ المُقبَلِ عليها، وأنّ ما جاء مُنوّنًا نحو:[1]

* أدارًا بحُزوَى، هِجتِ لِلعَينِ عَبْرةً *

ضرورة. وذهب ثعلب إلى جواز ضمّ المُضاف الصالح للألف واللام، نحو: يا حسنُ[2] الوجهِ. قلتُ: أمّا الأوّل فخلاف في وجود قسم، لا في حكمه. وأمّا الثاني فجوابه أنّ مُراده: عادمًا خلافًا، في صحّة النصب. ولم يُختلَف في صحّته، وإن[3] أجاز بعضهم الضمّ في بعض المواضع.[4]

[العَلَم الموصوف بابن]

٥٨٠ ـ ونَحوَ «زَيدٍ» ضُمَّ، وافتَحَنَّ، مِن نَحوِ: أزَيدُ بنَ سَعِيدٍ، لا تَهِنْ[5]

يجوز في المُنادى المضموم أن يُفتح بخمسة شروط: **الأوّل**: أن يكون عَلَمًا. **والثاني**:[6] أن يُنعت بـ «ابن». **والثالث**[6]: أن يُضاف «الابن» إلى عَلَم.[7] **والرابع**[6]: ألّا يُفصل بين «ابن» وموصوفه. **والخامس**[6]: أن يكون المُنادى ممّا يُضمّ لفظًا.

فلو كان غير عَلَم نحو: يا غلامُ ابنَ زيدٍ، أو منعوتًا بغير «ابن»، نحو: يا زيدُ الكريمَ، أو أُضيف «الابن» إلى غير عَلَم نحو: يا زيدُ ابنَ أُختِنا، أو فُصل بين «ابن» وموصوفه نحو: يا زيدُ الظريفَ ابنَ عمرٍو،[8] أو كان المُنادى لا تظهر الحركة فيه نحو:[9] ﴿يا عِيسَى بنَ مَريَمَ﴾، تعيّن الضمّ. وقد جمع هذه الشروط قوله: «أزيد بن سعيد»[10]. فيجوز في «زيد» ضمّه على الأصل، وفتحه إتباعًا لفتحة «ابن»،[11] ولا يُعتدّ بفصل الساكن.[12]

---

(١) مضى في شرح البيت ٥٧٧.

(٢) ت: «يا لحسن». وانظر: التصريح ٢: ١٦٧، والأشموني ٣: ١٤٠، وحاشية ابن حمدون ٢: ٣٥.

(٣) سقطت من ت و س، ثم ألحقت بحاشية ت.

(٤) زاد في س و ط: وقوله.

(٥) ضم: ابن على الضم. وافتح: انصب. والواو بمعنى أو. ونحو أي: مثل. ولا تهن: لا تضعف، ونحوَ: مفعول به مقدم لا فتح، تنازع فيه الفعلان. وضم: فعل أمر مبني على السكون حرك بالفتح للإدغام. ومن: تتعلق بحال من زيدٍ. ونحو: مضاف إلى ما بعده على الحكاية. ولا: حرف جازم.

(٦) سقطت الواو من س و ط.

(٧) يشترط في العلم أن يكون من آباء الأول أو أمهاته، لا علمًا لمكان أو زمان أو جماعة، مثلاً.

(٨) سقط: «أو فصل... عمرو» من ت و ط.

(٩) الآيات ١١٠ و١١٢ و١١٦ من سورة المائدة.

(١٠) زاد في ت و ح: لا تهن.

(١١) في النسخ: الابن.

(١٢) يريد الباء الساكنة من «ابن».

وقد نصّ على اشتراط علميّة المُنادى والمُضاف إليه «ابن»،[١] واتّصاله، بقوله:[٢]

٥٨١ ـ والضمُّ، إنْ لَم يَلِ «الابنُ» عَلَما، ويَلِ «الابنَ» عَلَمٌ، قد حُتِما

فإن قلتَ: من أين يُفهم اشتراط الاتّصال؟ قلتُ: من قوله «يل».

فإن قلتَ: قد أخلّ بالشرط الخامس. قلتُ: هو شرط مُختلَف فيه.[٣] فإنّ الفرّاء أجاز في نحو: «يا عِيسَى بنَ مَريَم» تقدير الضمّة والفتحة.[٤] إلّا أنّ المُصنّف شرطَه في «التسهيل»،[٥] وأوجبَ تقدير الضمّة،[٦] إذ لا فائدة في تقدير الفتحة.[٧]

فإن قلتَ: كان ينبغي أن ينصّ على أنّ شرطَ الفتح في ذلك جعلُ الابن صفةً، لأنّه لو جُعل بدلاً أو عطفَ بيان،[٨] أو مُنادًى، أو مفعولاً بفعل مُقدّر، تعيّن الضمّ. ولا يغني تمثيله عن ذلك، لأنّ المثال يحتمل هذه الأوجه. قلتُ: هي احتمالات مرجوحة، وكونه نعتًا هو الظاهر. ولو نصّ على ذلك لكان أولى.

فإن قلتَ: لم يُبيّن أيُّ الوجهين أرجح؟ قلتُ: ذهب المبرّد إلى أنّ الضم أجود، وقال ابن كَيسان: «الفتح أكثر في كلام العرب». قيل:[٩] والفتح اختيار البصريّين.

تنبيهات:

الأوّل: لا إشكال في أنّ فتحة «ابن» فتحة إعراب، إذا ضُمّ موصوفه. وأمّا إذا فُتح فمذهب الجمهور[١٠] أنّها أيضًا فتحة إعراب. وقال عبدالقاهر:[١١] هي حركة بناء، لأنّك ركّبته مع «زيد».

---

(١) سقطت من ط.

(٢) يليه: يقع بعده متصلاً به. والواو بمعنى: أو، لأن انتفاء أحد الشرطين كاف. وحتم: وجب. والضم: مبتدأ خبره جملة: حتم. وحذف جواب الشرط لدلالة ما حوله عليه. والحذف هنا ليس ضرورة لأن فعل الشرط ماض معنى، خلافًا لما زعم الأزهري.

(٣) فيه: في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول مختلف.

(٤) ط: الفتحة والضمة.

(٥) ص ١٨٠: «ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعًا». وصحف في المطبوعة: «ذي الصفة». انظر الأشموني ٣: ١٤٤ وشرح التسهيل ٣: ٣٩١.

(٦) في شرح التسهيل ٣: ٣٩٣. انظر حاشية الشيخ يس ٢: ١٧٠. ت: «الضمة والفتحة. والجمهور لا يقدرون إلا الضمة». ح س: الضمة والفتحة والصحيح تقدير الضمة.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: أنه عدل إلى الفتحة في الظاهر الإعراب لخفتها في اللفظ وكثرة الاستعمال، بخلاف المقدرِ الإعرابِ لأنه لا يلفظ فيه بالفتح. انظر الإتحاف ٢: ٢١٤ وحاشية الصبان ٣: ١٤٤.

(٨) عطف البيان يقتضي أن «ابن» اسم جامد لا مشتق على وزن «فَعَل» بمعنى «مفعول». والصفة تقتضي العكس.

(٩) سقطت من ت و ح، ثم ألحقت بحاشية ت.

(١٠) ح: فذهب الجمهور إلى.

(١١) المقتصد ص٧٨٥ والارتشاف ٣: ١٢٢.

الثاني: حكم «ابنة» فيما ذكر حكم «ابن». فيجوز الضمّ والفتح في نحو: «يا هندُ بنةَ زيدٍ»، خلافًا لبعضهم. وأمّا النعت بـ «بنت» فلا أثر له في النداء.

الثالث: يُلحق بالعَلَم نحوُ: يا فلانَ[1] بنَ فلانٍ، ويا ضُلَّ بنَ ضُلٍّ،[2] ويا سيّدَ بنَ سيّدٍ. ذكره في «التسهيل»،[3] وهو مذهب الكوفيّين. ومذهبُ البصريّين في ذلك ونحوه، ممّا ليس بعَلَم، التزامُ الضمّ.

الرابع: أجاز الكوفيّون فتح المنعوت بغير «ابن»، إذا كان النعت مفردًا،[4] نحو: يا زيدَ الكريمَ، وأنشدوا:[5]

* يـــا عُــمَــرَ الــجــوادا *

بالفتح، وخُرّج على وجهين: **أحدهما**:[6] أنّ أصله: «يا عُمرا» بالألف، عند من يجيز إلحاقها في غير النُّدبة والاستغاثة والتعجّب. **والآخر**: أنّ أصله «عُمرًا» بالتنوين ضرورة، ثمّ حذفه لالتقاء الساكنين.

الخامس: حكى الأخفش، عن بعض العرب: يا زيدُ بنُ عَمرٍو، بضمّ النون إتباعًا لضمّة الدال.[7]

[تنوين المبنيّ ضرورة]

٥٨٢ ـ واضمُمْ، أوِ انصِبْ ما اضطِرارًا، نُوِّنا مِـمّـا لَهُ استِـحـقـاقُ ضَـمٍّ، بُـيِّـنـا[8]

الذي يستحقّ البناء على الضم هو المُفرد المعرفة. فإذا اضطُرّ شاعر إلى تنوينه جاز له فيه وجهان:[9] **أحدهما**: الضمّ تشبيهًا بالمرفوع،[10] اضطُرّ إلى تنوينه، وهو مُستحقّ لمنع

---

(١) فوقها في ت: كناية عن الأعلام.

(٢) ضل بن ضل: علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه. وفي حاشية ت عن التواتي: بضم الضاد وتشديد اللام.

(٣) ص ١٨٠.

(٤) أي: غير مركب. ط: المنعوت مفردًا.

(٥) قسيم بيت لجرير تتمته:

فـمـا كَـعـبُ بـنُ مـامـةَ، وابـنُ سُـعـدَى، بـأجـوَدَ مِـنـكَ،

ديوانه ص١٣٥ والعيني ٤: ٢٥٤ والدرر ١: ١٥٣. وكعب هذا يضرب به المثل في الإيثار. وابن سعدى هو: أوس بن حارثة الجواد المشهور. يمدح الشاعر عمر بن عبدالعزيز.

(٦) هذا الوجه يقتضي رسم «عمرا» بالألف، وتحذف لفظًا لالتقاء الساكنين. وفي حاشية الشيخ يس ٢: ١٦٩ ذكر الوجهين باختصار، مع تصحيف في الأول.

(٧) زاد في س و ط: وقوله.

(٨) قوله «اضمم أو انصب» إشارة إلى أن الضم بناء والنصب إعراب. والاضطرار: ضرورة الشعر. والاستحقاق: الوجوب. وبين: أثبت وذكر في البيت ٥٧٧. وما: اسم موصول مفعول به تنازع فيه الفعلان. واضطرارًا: مفعول لأجله مقدم. ومما: متعلقان بحال من «ما»، وله: ببين. واستحقاق: مبتدأ خبره جملة بين. وجائز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، والفصل بين الموصول وصلته بشبه جملة.

(٩) الوجهان من شرح ابن الناظم ص٥٧٠، وشرح التسهيل.

(١٠) فيما عدا الأصل: بمرفوع.

الصرف. **الثاني**:[١] النصب تشبيهًا بالمُضاف، لطوله بالتنوين. كلاهما مسموع من العرب،[٢] والضمّ[٣] اختيار الخليل وسيبويه، والنصب اختيار أبي عمرو وعيسى ويُونُس[٤] والجرميّ والمُبرّد. قال المُصنّف:[٥] وعندي أنّ بقاء الضمّ أرجح[٦] في العَلَم، والنصب راجح في النكرة[٧] المُعيّنة، لأنّ شَبهها بالمُضمر أضعف.[٨]

[الجمع بين حرف النداء وأل]

٥٨٣ ـ وباضطِرارٍ، خُصَّ جَمعُ «يا» و «أَلْ» إلّا مَعَ «اللهِ»، ومَحكِيِّ الجُمَلْ.[٩]

يعني: أنّ الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة، كقوله:[١٠]

* فيا الغُلامانِ اللّذانِ فَرّا *

إلّا في موضعين: **أحدهما**: مع «الله».[١١] فيجوز: يا أللهُ، بوصل الهمزة[١٢] وقطعها، للزوم «أل» لهذا الاسم حتّى صارت بمنزلة الحروف الأصليّة. **والآخر**: ما سُمّي به من الجُمل المصدّرة بـ «أل»، نحو: «يا المنطلقُ[١٣] زيدٌ»، في رجل سُمّي[١٤] بذلك. نصّ عليه سيبويه.[١٥]

---

(١) فيما عدا الأصل: والثاني.

(٢) نحو: سلام الله يا مطرٌ عليها، وطِر خالدًا إن كنتَ تسطيع. شرح التسهيل ٣:٣٩٦. ح: عن العرب.

(٣) انظر الأصول ١:٣٤٤.

(٤) س: ويونس وعيسى.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ص١٣٠٣ وشرح التسهيل ٣:٣٩٦.

(٦) ت ط: راجح.

(٧) ح: «بقاء الضم في المفرد العلم أرجح بخلاف النكرة». س: بقاء الضم راجح في العلم بخلاف النكرة.

(٨) زاد في س و ط: وقوله.

(٩) باضطرار خص أي: على الضرورة قصر. وذكر «يا» والمراد كل حرف نداء. والمحكي: ما يورد على هيئته دون تغيير. والباء: تتعلق بخص. وجمع: نائب فاعل مضاف إلى «يا» على الحكاية. وإلا: حرف استثناء. ومع: ظرف متعلق بحال من مستثنى محذوف. والتقدير: إلا جمعَهما كائنًا مع. ومحكي: معطوف على لفظ الجلالة. والجمل: مضاف إليه إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله في المعنى. وجعل الأزهري الحال من «جمع» المذكور و «إلا» حرف استثناء. وهذا يقتضي جعل «إلا» حرف حصر، وحمل ما قبله على النفي، كأنه قيل: لا يجوز جمعهما في غير الشعر إلا مع الله. ويجوز جعل الاستثناء منقطعًا والحال من مبتدأ محذوف مع خبره، استئناسًا ببيت الناظم في شرح الكافية الشافية ص١٣٠٦.

(١٠) صدر بيت من السريع، عجزه في حاشية ح:

إيّاكُما أن تُكسِبانا شَرّا

العيني ٤:٢١٥ والخزانة ١:٣٥٨.

(١١) زاد في ح: تعالى.

(١٢) وصل الهمزة له صورتان في اللفظ: «ياالله» بحذف الهمزة، و «يللّه» بحذف ألف «يا» أيضًا لالتقائها باللام الأولى الساكنة. ومنع الدنوشري حذف ألف «يا» وجعل الهمزة ألفًا، وأجازه يس ٢:١٧٢ بناء على اعتلال الأزهري.

(١٣) قيل: بقطع الهمزة، لأن المبدوء بهمز الوصل إذا سمي به يجب قطع همزته. التصريح ٢:١٧٢ وحاشية الصبان ٣:١٤٦. بل يتعين وصل الهمزة، ولا يجوز قطعها في غير الفعل والحرف محافظة على الأصل. انظر العين زالتاج (ثني) وحاشية ابن حمدون ٢:٣٧.

(١٤) ط: مسمى.

(١٥) الكتاب ٢:٦٨. وانظر ١:٣٠٩ منه.

تنبيه: قاس المُبرّد ما سُمّي به من موصول مُصدّر بـ «أل» على الجملة،[١] نحو: يا الذي قامَ. قال في «شرح التسهيل»:[٢] وهو قياس صحيح. انتهى. ونصّ سيبويه على منعه.[٣]

فإن قلتَ: أهمل هنا موضعًا ثالثًا، ذكره في «التسهيل»،[٤] وهو اسم الجنس المُشبَّهُ به،[٥] نحو: يا الأسدَ[٦] شِدّةً. قلتُ: إنّما لم يذكره هنا لأنّ مذهب الجمهور منعه، والجواز مذهب ابن سعدان.[٧] قال في «شرح التسهيل»: وهو قياس صحيح، لأنّ[٨] تقديره: يا مِثْلَ الأسدِ.[٩] فحسن لتقدير دخول «يا» على غير الألف واللام. وأجاز الكوفيّون والبغداديّون دخول حرف النداء على ما فيه «أل» مُطلقًا. ولا حُجّة لهم في نحو: «يا الغُلامانِ»،[١٠] لأنه ضرورة.[١١]

٥٨٤ ـ والأكثَرُ «اللّٰهُمَّ»، بالتَّعوِيضِ[١٢]

يعني: أنّ الأكثر، في نداء هذا الاسم الشريف،[١٣] تعويض الميم المُشدّدة في آخره عن حرف النداء، فيقال: اللّٰهُمَّ. وهذا من خصائصه. ثمّ قال:[١٤]

وشَذَّ «يا اللّٰهُمَّ»، في قَرِيضِ

وجه شُذوذه أنّ فيه[١٥] العِوَض والمُعوَّض. ومنه قوله:[١٦]

---

(١) زاد في ح: المحكية. (٢) في ٣:٣٩٨.

(٣) الكتاب ٢:٦٨. وسقط «ونص سيبويه على منعه» من الأصل والنسخ، ثم ألحق بحواشي الأصل و س و ح.

(٤) ص ١٨١.

(٥) سقطت من الأصل و ت. وفي حاشية ت: عبارة الأشموني: «المشبه به». وبه يستقيم المعنى.

(٦) بالنصب لأنه حذف المضاف «مثل»، وأقيم المضاف إليه مقامه. وقيل: لأنه عامل في التمييز. حاشية الصبان ٣:١٤٦.

(٧) ط: ابن كيسان.

(٨) سقط: «مذهب الجمهور... لأن» من النسخ.

(٩) زاد في ت و ح: شدة.

(١٠) في النسخ: «فيا الغلامان». وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢:٢١٧ ـ ٢١٨ عن الشاطبي: «يمكن، على طريقة ابن مالك، قائل: فيا الغلامان، أن يقول: فيا غلامان. وأما يا الأسد فقال في شرح التسهيل: إنما جاز لأنه على تقدير: يا مثل الأسد. وفيه نظر، إذ يلزم أن يقول مثلاً: يا القرية ـ على تقدير: يا أهل القرية ـ ويا الرجل، لأنه في معنى: يا أيها الرجل. وانظر التصريح ٢:١٧٣.

(١١) زاد في س و ط: وقوله.

(١٢) الأكثر أي: في كلام العرب، مبتدأ. واللّٰهم: في محل رفع خبر على الحكاية. وبالتعويض: متعلقان بحال من الخبر لأن الباء للمصاحبة بمعنى: مع.

(١٣) في النسخ: المعظم.

(١٤) شذ أي: خرج على قياس التعويض. والقريض: الشعر. ويا اللّٰهُمَّ: في محل رفع فاعل على الحكاية. وفي القريض: متعلقان بشذ.

(١٥) زاد في ح و س: «الجمع بين»، وفي ط: جمعًا بين.

(١٦) نسب إلى أمية بن أبي الصلت وأبي خراش الهذلي. وقيل: لا يعرف قائله. العيني ٤:٢١٦ والخزانة ١:٣٥٨ وديوان أمية ص١٦٢ ـ ١٦٣. والحدث: ما يحدث من مكاره الدنيا. وألم: نزل بي. ويا اللّٰهُمَّ أي: يا الله أغثنا.

إنّـي، إذا مـا حَـدَثٌ ألَمّـا، أقـولُ: يـا اللّٰهُـمَّ، يـا اللّٰهُـمّـا

تنبيهـات:

الأوّل: مذهب الكوفيّين أنّ الميم في «اللّٰهمّ» بقيّة جملة محذوفة ـ وهي: أُمَّنا بخيرٍ ـ[1] وليست عوضًا عن[2] حرف النداء. فلذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار.[3]

الثاني: شذّ أيضًا حذف «أل» منه، كقولهم:[4]

* لا هُـمَّ، إنْ كُـنـتَ قَـبِـلتَ حَـجَّـتِـجْ *

وهو في الشعر كثير.

الثالث: قال في «الارتشاف»:[5] لا يُستعمل «اللّٰهمّ» إلّا في النداء، وشذّ استعماله في غير النداء. قلتُ: أنشد الفرّاء لبعض العرب:[6]

كَـحَـلـفَـةٍ، مِـن أبِـي رِيـاحٍ، يَـسـمَـعُـهـا لا هُـمُ، الـكُـبـارُ

وفيه شذوذان: **أحدهما:** استعماله في غير النداء، لأنّه فاعل «يسمعها». **والثاني:** تخفيف ميمه.[7]

الرابع: إذا قلتَ: «اللّٰهمّ» ففي جواز وصفه[8] خلاف: منعه سيبويه[9] والخليل ـ قال بعضهم: لأنّه لمّا اتّصلت به الميم صار بمنزلة صوت، كقوله: يا هَناهْ ـ[10] وأجازه المبرّد والزجّاج.

---

(١) أمنا: اقصدنا. أي: يسر لنا الخير وهيئ لنا أسبابه.

(٢) ح: من.

(٣) الاختيار: الكلام المنثور.

(٤) البيت لرجل من اليمن، وبعده:

فـلا يَـزالُ شـاحِـجٌ يـأتِـيـكَ بِـجْ

العيني ٤: ٥٧٠ وشرح شواهد الشافية ص٢١٥ والدرر ١: ١٥٥. وفي حاشية ت عن التواتي: «قوله حجتج يعني: حجتي. فأبدل الجيم من ياء النفس. وهو شعر لم أعرف قائله». والشاحج: البغل. وقوله بج يريد: بي.

(٥) في ٣: ١٢٦.

(٦) البيت للأعشى. ديوانه ص١٩٣ والعيني ٤: ٢٣٨ والخزانة ١: ٣٤٥. وأبو رياح حصن بن عمرو، قتل رجلًا من بني سعد بن ثعلبة، وخير بين يمين الإنكار والدية، فحلف ثم قُتل، فكانت يمينه مثلًا لما لا يغني. والكبار مبالغة الكبير.

(٧) سقط: «قلت أنشد... ميمه» من النسخ. وانظر الخزانة ١: ٣٤٧.

(٨) اللهم: منادى بحرف نداء محذوف عوضت منه الميم المشددة، مبني على الضم الظاهر في محل نصب. فالوصف إن جاز كان رفعًا على اللفظ، أو نصبًا على المحل.

(٩) الكتاب ١: ٣١٠.

(١٠) هناه: اسم يلازم نداء المجهول اسمه. وهو مركب من «هن» والألف والهاء كالمندوب. انظر ما قبل البيت ٥٩٥ والمقتضب ٤: ٢٣٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠١. وقوله: «بمنزلة الصوت»، أي: خاص بالنداء، وغير متمكن في الاستعمال، مثل: يا هناه. وسقط الاعتراض من النسخ، وجعل في الأصل بعد «الزجاج». وانظر حاشية الشيخ يس ٢: ١٧٢ والهمع ١: ١٧٨ ـ ١٧٩.

الخامس: قال في «النهاية»: يُستعمل[١] «اللّٰهمّ» على ثلاثة أنحاء:[٢] **أحدها**: أن يُراد به النداء المحض،[٣] كقولهم:[٤] اللّٰهمَّ أثِبْنا. **والثاني**:[٥] أن يذكره المُجيب، تمكينًا للجواب في نفس السامع.[٦] يقول لك القائل: أزيدٌ قائمٌ؟ فتقول[٧] أنت: اللّٰهمَّ نعمْ، أو اللّٰهُمَّ لا. **الثالث**: أن يُستعمل دليلاً على النُّدرة وقلّة وقوع المذكور، كقولك: أنا أزورُكَ، اللّٰهمَّ إذا لم تَدْعُني.[٨] ألا ترى أنّ وقوع الزيارة، مقرونًا بعدم الدعاء، قليل؟ انتهى.

فصل[٩]

[التابع للمنادى]

٥٨٥ ـ تابعَ ذِي الضَّمِّ المُضافَ، دُونَ «ألْ» ... ألـزِمْـهُ نَـصـبًـا، كـأزَيـدُ ذا الـحِـيَـلْ[١٠]

اعلم أنّ المُنادى إذا[١١] كان مُعربًا فتابعه منصوب لا غيرُ، نحو: «يا أخانا الفاضلَ»، ما لم يكن بدلاً أو عطف نسق، فحكمهما بعد المُعرب كحكمهما بعد المبنيّ على الضمّ. وسيأتي.[١٢]

وإن كان مبنيًّا على الضمّ، نحو: يا زيدُ ويا رجلُ ويا سيبويهِ،[١٣] فتابعه إن كان بدلاً أو عطف نسق فسيأتي الكلام عليهما.[١٤] وأمّا غيرهما فإن كان مُضافًا غير مقرون بـ «أل» لزم

---

(١) ت ح: «تستعمل». ط: استعمل.

(٢) الأنحاء: جمع نحو. وهو الوجه أو القسم.

(٣) أي: الخالص من المعاني الأخرى التي قد تلابس النداء. انظر تقريرات الحامدي ص٢٧٨. س: المخصوص.

(٤) ح: كقوله.

(٥) كذا بالواو. وذهب المطرزي وآخرون إلى أن «اللهم» في الثاني والثالث خرجت عن النداء، فهي زيادة لتوكيد الجواب أو التركيب الذي هي فيه. وقيل: إنها ليست معربة ولا مبنية، لعدم التركيب. وردّ بأن قول الشارح قبل «النداء المحض» يشعر أنها فيهما للنداء أيضًا مع التمكين أو الندرة، وبأن خروجها عن النداء لا يمنع بقاءها مركبة من المنادى والميم، لأنها في صورة المنادى. الصبان ٣:١٤٧.

(٦) زاد في ح: كأنْ.

(٧) س: «إن زيدًا قام تقول». وفي الحاشية عن نسخة كما أثبتنا.

(٨) في التصريح ٢:١٧٢: «لا أزورك اللّٰهُمَّ إلا أن تدعوني». وفسر بتقدم الدعاء لا بعدمه تصحيفاً. وورود «إلا» بعد «اللهم» كثير في كلام المتأخرين. فيكون الندور لما يستثنى، كأن المتكلم استظهر بالله لإثبات وقوع ما هو نادر.

(٩) في حاشية الأصل: التابع للمنادى.

(١٠) التابع: المشارك في الحكم. وهو هنا النعت وعطف البيان والتوكيد. وذو الضم: المنادى المبني. والمضاف أي: إضافة محضة. ودون أل أي: بغيرها. وألزمه: أوجب فيه. والحيل: جمع حيلة. وتابع: مفعول به أول لمحذوف يفسره ألزم. والمضاف: صفة له. ودون: يتعلق بحال من تابع، مضاف إلى «أل» على الحكاية. ونصبًا: مفعول به ثان للفعل قبله، حذف مثله للفعل المحذوف. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. والهمزة: حرف نداء. وذا: صفة زيد.

(١١) في ت وح و ط وحاشية س عن نسخة: إن.

(١٢) في شرح الأبيات القادمة.

(١٣) سيبويه مبني على الكسر قبل النداء، وبناؤه على الضم مقدر. انظر شرح البيت ٥٧٨.

(١٤) في شرح البيتين ٥٨٦ و ٥٨٧.

نصبه مُطلقًا. مثال النعتِ: يا زيدُ ذا الحِيل، والتوكيدِ: يا زيدُ نفسَه، وعطفِ البيان: يا زيدُ عائذَ الكلبِ.[١]

وإن كان مُضافًا مقرونًا بـ «أل» أو مُفردًا ففيه وجهان: الرفعُ إتباعًا للفظ المُنادى، والنصبُ إتباعًا لمحلّه. وإلى ذلك الإشارةُ، بقوله:[٢]

٥٨٦ ـ وما سِواهُ ارفَعْ، أوِ انصِبْ،

فشمل قوله «ما سواه» المُضافَ المقرون بـ «أل»، نحو: يا زيدُ الحسنَ الوجهِ، والمُفردَ نحو: يا زيدُ الظريفُ، ويا تميمُ أجمعينَ،[٣] ويا سعيدُ كرزٌ.[٤] فيجوز في جمع ذلك الرفع والنصب، على ما تقدّم.

فإن قلتَ: أمّا النصب إتباعًا للمحلّ فواضح، لأنّ المُنادى مفعول بفعل مُقدّر. وأمّا الرفع إتباعًا للفظ المُنادى فمُشكل، لأنّ ضمّة المُنادى بناء، وحركة البناء لا تُتبع.[٥] قلتُ: لمّا كان البناء في باب النداء مُشابهًا[٦] للإعراب، في اطّراد حركته، جاز إتباعه.

فإن قلتَ: فهلّا جاز الرفع أيضًا[٧] في المُضاف العاري من «أل». قلتُ: لأنّه يستلزم تفضيل فرع على أصل،[٨] إذ لو كان مُنادًى لوجب نصبه.

فإن قلتَ: فلمَ أُلحق المُضاف المقرون بـ «أل» بالمُفرد، في جواز الوجهين؟ قلتُ: لأنّ إضافته غير محضة، فلم يُعتدَّ بها.

فإن قلتَ: فهل الرفع والنصب، في المُفرد،[٩] سِيّانِ؟ قلتُ: لم ينصَّ المصنّف على تسوية

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: سبب هذا قوله:

مـا لِي، مَـرِضْـتُ، فـلَم يَـعُـذْنِـي عـائـذٌ ... مِـنـكُـم، ويَـمـرَضُ كَـلبُـكُـم فـأعـودُهُ؟

حاشية ابن حمدون ٢: ٣٨: فأعُودُ.

(٢) ح: «ذلك أشار بقوله». س: «هذا أشار بقوله». وسواه أي: تابع غير المنادى الوارد في البيت السابق. وارفع أي: اعط الرفع إتباعًا، لا إعرابًا ولا بناءً. وما: اسم موصول مفعول به مقدم، تنازع فيه الفعلان. وسوى: خبر لمحذوف، والجملة: صلة ما.

(٣) في ت كسر العين وضمها. والمراد: أجمعين وأجمعون.

(٤) في ت و س بالرفع والنصب.

(٥) زاد في حاشية س: «على اللفظ» مصححًا عليه. وفي حاشية ت عن التواتي أن هذا مشكل، لأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، و «يا» لا تعمل الرفع. فإذا قلنا: إن العامل هو التبعية، زال الإشكال. وانظر التصريح ٢: ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٦) ت: «لما كان بناؤه مشابهًا». ح س: لما كان باب النداء مشابهًا.

(٧) ت ح: أيضًا الرفع.

(٨) في حاشية ت عن شرح التسهيل ٣: ٤٠٣: «وذلك أن المضاف لو كان منادى لم يكن بد من نصبه. فلو جاز رفع نعته مضافًا لزم إعطاء المضاف في التبعية تفضيلاً على المضاف في الاستقلال». قلت: انظر التنبيه الثالث مما يلي.

(٩) سقط «في المفرد» من ت و ح.

ولا ترجيح. ولكنّ النصب أقيس. وفي «الفرخ»:[١] أكثر قول العرب[٢] الرفع في:[٣] يا زيدُ العاقلُ. انتهى.[٤]

تنبيهـات:

الأوّل: شمل قوله: «تابعَ» الخمسةَ، ومُراده النعت والتوكيد وعطف البيان. وعُلم ذلك ممّا بعد.[٥]

الثاني: شمل قوله: «ذي الضمّ» العَلَمَ، والنكرةَ المقصودة، والمبنيَّ قبل النداء، لأنّه يُقدّر ضمّه. وقد تقدّم[٦] تمثيل الثلاثة.

الثالث: أجاز الكسائيّ والفرّاء والطُّوال وابن الأنباريّ الرفع، في نحو: يا زيدُ صاحبُنا. والصحيح المنع، لأنّ إضافته محضة. وأجاز الفرّاء رفع التوكيد والمنسوق المُضافين، قياسًا على النعت. وقد سُمع الرفع في:[٧] يا تميمُ كلُّهم.[٨] وحُمل على القطع، أي: كلُّهم مدعوّ.[٩]

ثمّ قال:[١٠]

واجعَلا كَمُستَقِلٍّ نَسَقًا، وبَدَلا

يعني: أنّ حكم النسق والبدل، في الإتباع، حكمهما في الاستقلال، ولا فرق في ذلك بين الواقع بعد مضموم، والواقع بعد منصوب. فما كان منهما مُفردًا غير مُعيَّن أو مُضافًا أو مطوّلًا[١١] نُصب، نحو: يا زيدُ رجلًا صالحًا، ويا زيدُ وغُلامًا،[١٢] ويا زيدُ أخانا، ويا زيدُ وأخانا، ويا زيدُ خيرًا من عمرٍو، ويا زيدُ وخيرًا من عمرٍو.[١٣] وما كان منهما مُفردًا عَلَمًا أو

---

(١) فوقه في ت عن التواتي: هو كتاب للجرمي.
(٢) ح: قول أكثر العرب.
(٣) ت: «برفع». ح: «في نحو الرفع». وفي الحاشية: الصواب: الرفع في نحو.
(٤) سقطت من س و ط.
(٥) يعني ما في البيت ٥٨٦. ح س: بعده.
(٦) في شرح البيت ٥٨٥.
(٧) انظر الإتحاف ٢: ٢١٩. وزاد في ح: نحو.
(٨) ط: كلكم.
(٩) ت س: «كلهم يدعى». ط: كلكم مدعو.
(١٠) اجعل: صير في الاستعمال: فعل أمر مبني على الفتح. والألف: مبدلة من نون التوكيد في الوقف. والمستقل أي: بالنداء. يعني أنه مباشر لحرف نداء مقدر. والنسق: المعطوف بحرف. والكاف: مفعول به ثان مقدم. ونسقًا: مفعول أول مؤخر.
(١١) في حاشية ت أنه ما طول بعمل أو عطف. وانظر الإتحاف ٢: ٢١٩.
(١٢) سقطت الواو قبل: «غلامًا» من س.
(١٣) سقط المثال من ت و ح.

مُعيّنًا بُني على الضمّ، نحو: يا زيدُ وعمرُو، ويا زيدُ ورجلُ.[1]

وذهب الأخفش وخطّاب إلى أنّه لا يجوز عطف النكرةِ المُقبَلِ عليها على العَلَم. فلا يجيزان:[2] يا زيدُ ورجلُ.[3] وإنّما جُعل البدل والنسق كالمُستقلّ، لأنّ البدل في قوّة تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل.

تنبيهان:

الأوّل: أجاز المازنيّ والكوفيّون النصب في نحو: يا زيدُ وعمرًا.[4] قال[5] في «شرح التسهيل»: وما رأوه[6] غيرُ بعيد من الصحّة، إذا لم يُنوَ إعادة حرف النداء، فإنّ المتكلّم قد يقصد إيقاع نداء واحد على اسمين.[7] قال: ويجوز عندي أن يُعتبر في البدل حالان: حال يُجعل فيها كالمستقلّ ـ وهو الكثير ـ نحو: يا غلامُ زيدُ، وحال يُعطى فيها الرفعَ والنصبَ،[8] لشَبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بـ «أل»، في عدم الصحّة[9] لتقدير حرف النداء[10] قبله، نحو: يا تميمُ الرجالُ والنساءُ.

الثاني: ما ذكر من أنّ المنسوق[11] كالمُستقلّ إنّما هو في غير المقرون بـ «أل». وأمّا المقرون بـ «أل» فقد ذكر حكمه، في قوله:

٥٨٧ ـ وإن يَكُنْ مَصحُوبَ «أل» ما نُسِقا فـفِـيـهِ وَجـهـانِ، ورَفـعٌ يُـنـتَـقَـى[12]

---

(١) سقطت الواو قبل «رجل» من س.

(٢) ط: فلا يجوز.

(٣) سقط «وذهب الأخفش... ورجل» من النسخ.

(٤) ت: وعمر.

(٥) زاد في الأصل: «الشارح». والشارح عند المرادي في هذا الكتاب هو ابن الناظم. والمعروف أن ابن الناظم لم يشرح هذه المسألة من «التسهيل»، وإنما بدأ شرحه له من منتصف «باب مصادر غير الثلاثي»، وهو بعد عشرة أبواب من هذه المسألة. انظر التسهيل ص١٨١ و٢٠٦ وص٧٤ ـ ٧٥ من مقدمة محققة، والتصريح ٢: ١٧٧ وتعليق الشيخ يس عليه وشرح التسهيل ٣: ٤٠٢. فلعل المراد هو الشارح من تعيين: أهو الناظم أم ابنه؟

(٦) في ط ومطبوعة شرح التسهيل: وما رواه.

(٧) فيما عدا الأصل: الاسمين.

(٨) س: النصب والرفع.

(٩) في ح و س وحاشية ت عن نسخة: «الصلاحية». وفوقها في ت: لتقدير يعلق بالصحة.

(١٠) ط: حرف نداء.

(١١) زاد في ح وحاشية س: يجعل.

(١٢) مصحوب أل أي: ما تصحبه وقد يكون مضافًا نحو: يا زيد والحسن الوجه. وينتقى: يختار أي: هو اختيار الناظم. وفي حاشية ت أن الرفع بالحمل على اللفظ، والنصب بالحمل على المعنى. ومصحوب: خبر مقدم مضاف إلى «أل» على الحكاية. وما: اسم موصول اسم يكن. وفيه وجهان: جملة جواب الشرط. ورفع: مبتدأ ساغ الابتداء به، وهو نكرة، لأنه في معرض التقسيم. وخبره جملة ينتقى. وجملة رفع ينتقى: معطوفة على جواب الشرط، لا استئنافية كما زعم المعربون.

إذا كان المنسوق مقرونًا بـ «أل» جاز فيه وجهان: الرفعُ والنصب، نحو: يا زيدُ والحارثُ. وإنّما لم يُجعل كالمُستقلّ، لامتناع مُباشرته لحرف النداء. واختُلف في المُختار من الوجهين، فقال الخليل وسيبويه[١] والمازنيّ: الرفعُ ـ ووجهه مُشاكلة الحركة، وحكاية سيبويه أنّه أكثر. وإليه ذهب الناظم ـ وقال أبو عمرو وعيسى بن عُمر[٢] والجرميّ: النصبُ. ووجهه[٣] أنّ ما فيه «أل» لم يلِ حرف النداء، فلم يُجعل كلفظ ما يليه،[٤] وإجماع القُرّاء ما عدا الأعرجَ[٥] على النصب، في قوله:[٦] ﴿أوِّبي[٧] مَعَهُ، والطَّيرَ﴾. وقال المبرّد:[٨] إن كانت مُعرّفة فالنصب،[٩] وإلّا فالرفعُ. ووجهه أنّ المُعرَّف بـ «أل» يُشبه المُضاف.

تنبيـه: هذا الخلاف[١٠] في الاختيار، والوجهان مُجمَع على جوازهما، إلّا فيما عُطف على نكرة مقصودة، نحو: يا رجلُ والغلامُ. فلا يجوز فيه، على مذهب الأخفش ومن تبعه، إلّا الرفع.[١١]

٥٨٨ ـ و «أيُّها» مَصحُوبُ «ألْ»، بَعدُ، صِفَهْ يَلزَمُ، بـالـرَّفـعِ، لَدَى ذِي الـمَعـرِفَـهْ[١٢]

إذا[١٣] نُوديتْ «أيٌّ» فهي نكرة مقصودة مبنيّة على الضمّ، وتلزمها «ها» التنبيه مفتوحةَ الهاء. وضمُّها، إذا لم يكن بعدها اسم إشارة، لغة[١٤] بني مالك من بني أسد، وقد قُرئ بها.

---

(١) الكتاب ١: ٣٠٥.
(٢) زاد فوقها في س: «ويونس». وانظر المقتضب ٤: ١٢ ـ ١٣.
(٣) ت: ووجه. (٤) ط: ما وليه.
(٥) كذا في الأشموني ٣: ١٤٩ والتصريح ٢: ١٧٦... والمعروف أن الرفع قرأ به أيضًا السلمي وأبو يحيى وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عبلة وجماعة من أهل المدينة وعاصم في رواية وروح. البحر المحيط ٧: ٢٦٣ والنشر ٢: ٣٤٩. والأعرج هذا هو أبو داود عبدالرحمن بن هرمز المدني، تابعي جليل، توفي سنة ١١٧. غاية النهاية ١: ٣٨١.
(٦) زاد في ت و ح: «سبحانه وتعالى»، وفي س: تعالى.
(٧) الآية ١٠ من سورة سبأ. ت س: يا جِبالُ أوِّبي.
(٨) كذا. وانظر المقتضب ٤: ١٢ والأصول لابن السراج ١: ٤٠٩ وشرح المفصل ٢: ٣ وشرح الكافية ١: ١٢٧.
(٩) زاد في ح: «أولى». وأراد بالمعرفة «أل» كالتي في الطير. وغيرها هي الزائدة كالتي في الحارث واليسع. وانظر الإتحاف ٢: ٢١٩.
(١٠) س: الاختلاف.
(١١) زاد في س و ط: وقوله.
(١٢) أيها: مبتدأ على الحكاية. ومصحوب: مبتدأ ثان خبره جملة «يلزم». وجملة «مصحوب أل يلزم» خبر «أيها». والمراد: «أيها» مصحوب أل يلزمها مرفوعًا. وبعد: متعلق بحال من المبتدأ الثاني، وصفة: حال ثانية منه. وبالرفع: متعلقان بحال من فاعل «يلزم». ت س: «تلزم». وهذه تقتضي نصب «مصحوب» مفعولا مقدمًا، فتكون جملة «تلزم» هي خبر «أيها». الأشموني ٣: ١٥٠ وتمرين الطلاب ص٩١ ـ ٩٢ والمكودي ٢: ٣٩ وحاشية الخضري ٢: ٧٧. وقد اضطربت كلها في رواية «يلزم» مع التوجيه الثاني للإعراب. والاستئناس بنص الناظم في شرح الكافية الشافية ص١٣١٦ يقتضي رأي الأزهري. غير أن عبارة التسهيل ص١٨١ تشعر بخلافه. ولدى: ظرف ليلزم. والمعرفة: العلم.
(١٣) ت ح: أي إذا.
(١٤) زاد في س وحاشية ت: بعض.

فإن قلتَ: لم لزمها «ها» التنبيه؟[1] قلتُ: لتكون «ها» عوضًا عمّا[2] فاتَ «أيًا»،[3] من الإضافة.

ويلزم وصفُها بأحد ثلاثة أشياء: **الأوّل**: مصحوب «أل»،[4] نحو: يا أيُّها الرجلُ. **والثاني**:[5] اسم الإشارة، نحو:[6]

أيُّهـذانِ، كُـلا زادَكُـمـا ودَعـانِـي، واغِـلًا، فـيـمَـن وَغَـلْ

والثالث:[7] الموصول المصدّر بـ «أل»، نحو: يا أيُّها الذي فعلَ. وإلى هذين أشار، بقوله:[8]

٥٨٩ ـ و «أيُّهـذا»، أيُّـهـا الَّذِي، وَرَدْ

ثُمّ أشار، إلى أنّ نعت «أيٍّ»، بغير هذه الثلاثة ممنوع، بقوله:[9]

ونَـعـتُ «أيٍّ»، بِـسِـوَى هٰـذا، يُـرَدْ

فلا يقال: يا أيُّها صاحبُ عمرٍو. وقد فُهِم من النظم فوائد:

الأولى: أنّ «ها» تلزم «أيًا» لنُطقه بهما معًا.

والثانية:[10] أنّ تابع «أيٍّ» صفة لها. وقيل: هو عطف بيان. قال ابن السِّيد: وهو ظاهر.[11] وقيل: إن كان مُشتقًّا[12] فهو نعت، نحو: يا أيُّها الفاضلُ، وإن كان جامدًا فهو عطف بيان.[13]

والثالثة: أنّ وصف «أيٍّ» بأحد هذه الأشياء الثلاثة[14] لازم، لقوله «يلزم».[15]

---

(١) ح: «لزمتها هاء التنبيه». س: لزم التنبيه.
(٢) ط: مما.
(٣) سقطت من س.
(٤) زاد في ح: الجنسية.
(٥) سقطت الواو من ح.
(٦) العيني ٤: ٢٣٩ والدرر ١: ١٥٢. والواغل: من يدخل على الشُّرب دون أن يدعوه. ح س: «زاديكما». ت: فيمن يغل.
(٧) سقطت الواو من النسخ.
(٨) ورد: روي عن العرب. وأيهذا: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، عطف عليه «أيها الذي» بحرف محذوف. والخبر جملة: ورد. وقد وحد الضمير لأن المراد: لفظ هذين ورد. والمراد بهذا والذي فروعهما أيضًا في التأنيث والتثنية والجمع.
(٩) الإشارة بـ «ذا» إلى لفظ الثلاثة الماضية. ويرد أي: على قائله ولا يقبل منه. وحذفت الدال الثانية في الوقف. ونعت: مبتدأ خبره جملة: يرد. والباء: تتعلق بالمصدر نعت. وسوى: مضاف إلى ذا.
(١٠) سقطت الواو من النسخ.
(١١) ت ح ط: الظاهر.
(١٢) أي: مما يوصف به لأن أسماء الزمان والمكان والآلة لا يوصف بها.
(١٣) قيل: أو بدل. وقيل: هو بعيد لأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء.
(١٤) في النسخ: الثلاثة الأشياء.
(١٥) ح س ط: تلزم.

فإن قلتَ: ولم لزم نعتها بأحد[1] الثلاثة؟ قلتُ: لأنّ «أيًا» مُبهم، فلا بدّ من تخصيصه، ولأنّه وُصلة إلى نداء ما فيه «أل»، فكان المقصود بالنداء وصفه.

والرابعة: أنّ صفة «أيّ» تُرفع، ولا يجوز فيها النصب، بخلاف صفة غيرها. فهي مُستثناة ممّا تقدّم. هذا مذهب الجمهور. وذهب المازنيّ إلى أنّ نصب صفة «أيّ» جائز، قياسًا على صفة غيرها، من المناديات المضمومة. قال الزجّاج:[2] «لم يُجز هذا المذهبَ أحد[3] قبله، ولا تابعه أحد بعده». وعلّة ذلك أنّ المقصود بالنداء هو نعتها، و «أيّ» وُصلة[4] إلى ندائه. قالوا: والنصب مُخالف لكلام العرب. قلتُ: ذكر ابن الباذش أنّ النصب فيه مسموع من كلام العرب.[5] وإلى التعريض بمذهب المازنيّ أشار بقوله «لَدَى ذِي المَعرِفَهْ».[6]

تنبيـه: نَسبَ الجواز في «شرح الكافية»[7] إلى المازنيّ والزجّاج، وتبعه الشارح.[8] ونسبتُه إلى الزجّاج مُستبعدة. وقد نَقَلَ عنه في «شرح التسهيل»[9] كلامَه المُتقدّم.

والخامسة: أنّ اسم الإشارة، إذا نُعت به «أيّ» فليس من شرطه أن يكون منعوتًا بذي «أل»، وِفاقًا لابن عُصفور، وشاهده البيت السابق. وذكر غيرهما أنّ ذلك شرط في صحّة النعت به. قيل: وما ذهب إليه ابن عُصفور وابن مالك بَنَياه على بيت نادر شاذّ، لا تُبنى على مثله القواعد. وهو قول الشاعر:[10]

* أيُّهٰذانِ، كُلا زادَكُما *

والسادسة: أن اسم الإشارة المنعوت به «أيّ» شرطه ألّا يصحبه حرف[11] الخطاب، لقوله: «وأيُّهٰذا»، خلافًا لابن كَيسان. فإنّه أجاز: يا أيُّها ذاكَ الرجلُ، وبالمنع قال السيرافيّ.[12]

فإن قلتَ: أطلقَ في قوله: «مصحوب أل»، وشرطَ في «التسهيل»[13] أن تكون جنسيّة. فإذا

---

(١) زاد في النسخ: هذه.
(٢) معاني القرآن ١: ٢٢٩.
(٣) س: «لم يجوز هذا المذهب أحد». ط: لم يجز أحد من النحويين هذا المذهب.
(٤) فوقها في ت عن التواتي: أنها وصلة في المعنى، وتعطى في اللفظ ضمة المنادى.
(٥) زعم السندوبي بأنه قرئ في الشواذ: «قُلْ: يا أيُّها الكافِرينَ». الصبان ٣: ١٥٠، ولم أقف على ما زعمه، فليحقق.
(٦) ح: «لدى ذي معرفة».
(٧) ص ١٣١٨.
(٨) ص ٥٧٧.
(٩) في ٣: ٤٠٠.
(١٠) ح س: زاديكما.
(١١) ت ح: كاف.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي: لاجتماع أداتين للحضور.
(١٣) ص ١٨١.

قلتَ: «يا أيُّها الرجلُ» فـ «أل» جنسيّة، وصارت بعد «أيّ» للحضور، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة. قلتُ: اشتراط ذلك صحيح، وليس في كلامه ما يُرشد إليه. وقد أجاز الفرّاء والجرميّ إتباع «أيّ» بمصحوب «أل» التي للمح الصفة، نحو: يا أيُّها الحارثُ. والمنع مذهب الجمهور. ويتعيّن أن يُجعل ذلك عطف بيان، عند من أجازه.(1)

تنبيهـات:

الأوّل: تؤنّث «أيّ» لتأنيث صفتها،(2) نحو: يا أيّتُها المرأةُ. وقال في «البديع»: الاختيار(3) إثبات التاء، ولا تُثنّى ولا تُجمع.

الثاني: ذهب الأخفش، في أحد قوليه، إلى أنّ المرفوع بعد «أيّ» خبر لمُبتدأ محذوف، و «أيّ» موصولة بالجملة. ورُدّ بأنّه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ ـ بل كان أولى ـ ولجاز وصلها بالفعليّة والظرف.

الثالث: ذهب الكوفيّون وابن كَيسان إلى أنّ «ها» دخلت للتنبيه مع(4) اسم الإشارة، فإذا قال: «يا أيُّها الرجل» يريد: يا هذا(5) الرجل. وحذف «ذا» اكتفاءً بها.(6)

الرابع: يجوزُ أن تُوصف صفةُ «أيّ»، ولا تكونُ إلّا مرفوعة، مفردة كانت أو مضافة، كقول الراجز:(7)

* يـا أيُّـهـا الـجـاهِـلُ ذُو الـتَّـنَـزِّي *

٥٩٠ ـ وذُو إشارةٍ كـ «أيٍّ»، في الصِّفَهْ   إنْ كـانَ تَـركُـهـا يُـفِـيـتُ الـمَـعـرِفَـهْ(8)

لاسم الإشارة في النداء حالتانِ:

إحداهما: أنْ يُجعل وُصلةً لنداء ما فيه «أل»، فيُساوي إذ ذاك «أيًا» في لُزومِ نعته، ووُجوبِ رفعه، وأنّه لا يُنعت إلّا بمصحوب «أل» الجنسيّة، أو بموصول مُصدَّر بـ «أل». فتقول: يا هذا

---

(1) فوقها في ت: يعني: من أجاز مصحوب «أل» التي للمح الصفة.

(2) فيما عدا ح: موصوفها.

(3) أي: ما أختاره من أمرين جائزين.

(4) ت: «داخلة للتثنية مع». ح: دخلت للتنبيه على.

(5) ح: «يريد فالمراد يا هذا». س: «فالمراد ويا هذا». ط: يريد: يا أيهذا.

(6) الضمير يعود على «ها». ت: به.

(7) رؤبة. ديوانه ص٦٣ والعيني ٤: ٢١٩. والتنزي: النزوع إلى الشر. وبعده في س و ط: وقوله.

(8) ذو إشارة أي: اسم الإشارة المنادى. والصفة: الوصف. وتركها أي: حذف الصفة. ويفيت المعرفة أي: يضيع على المخاطب معرفة المشار إليه. فأل: نائبة عن ضمير الغائب. وذو: مبتدأ خبره الكاف. وفي: تتعلق بالكاف. والمعرفة: مفعول به ثان. والمفعول الأول محذوف تقديره: المخاطب. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

الرجلُ، ويا هذا الذي فعلَ.[(١)] وهو في هذه الحالة غير مُكتفًى به، ولو قُدّر الوقف عليه[(٢)] لفات المُراد، لأنّه وُصلة لنداء غيره.[(٣)]

والأُخرى: أنْ يُقدّر مُكتفًى بندائه، لا وُصلةً لغيره، فيكون إذ ذاك كغير «أيّ»، فلا يلزم نعتُه، ويجوز رفعه ونصبه، ويُنعت بمصحوب «أل» وبالمُضاف. فتقول: يا هذا الطويلُ، بالرفع والنصب.[(٤)] وذلك مفهوم من قوله «إن كانَ تركُها يُفيتُ المَعرِفَهْ».

فإن قلتَ: مُقتضى قوله «كأيٍّ في الصِّفَهْ» أن يُنعت بما تُنعت به «أيٌّ»، و «أيٌّ» تُنعت باسم الإشارة، واسم الإشارة لا يُنعت بمثله. قلتُ: تَركَ التنبيه[(٥)] على ذلك لوضوحه.

تنبيـه: مذهب السيرافيّ أنّ اسم الإشارة، إذا لحقتْه كاف الخطاب، لم يجز نداؤه، ومذهب سيبويه وابن كَيسان الجواز، وحكى فيه ابن كَيسان سماعًا عن العرب، عن بعض النحويّين.[(٦)]

٥٩١ ـ في نَحوِ «سَعدُ سَعدَ الأَوسِ» يَنتَصِبْ ثـانٍ، وضُـمَّ وافـتَـحَ أَوَّلاً، تُـصِـبْ[(٧)]

إذا تكرّر لفظ المُنادى مضافًا، نحو:[(٨)]

* يـا تَـيـمَ تَـيـمَ عَـدِيٍّ، لا أبـالَكُـمُ *

فلا بُدّ من نصب الثاني. وأمّا الأوّل ففيه وجهان: ضمُّه وفتحه. فإن ضُمّ فلأنّه مُنادًى مُفرد معرفة. ونصبُ الثاني حينئذ لأنّه مُنادًى مُضاف، أو توكيد أو عطف بيان أو بدل، أو بإضمار

---

(١) زاد في ح: «كذا». وانظر شرح البيت ٥٨٨.

(٢) ت ح: إذ لو قدر الوقف.

(٣) س: لأنه متوصل به إلى نداء غيره.

(٤) زاد في حاشية س: «يا هذا ذا الجُمّة». انظر الكتاب ١: ٣٠٦.

(٥) زاد في ط: به.

(٦) نحو: يا ذاك الرجل. ويكون في فروعه من التأنيث والتثنية والجمع. انظر الكتاب ١: ٣٠٦. ط: «وحكى فيه ابن كيسان عن بعض النحويين سماعًا من العرب». وزاد فيها وفي س: وقوله.

(٧) سعد الأوس: الصحابي الجليل سعد بن معاذ، رضي الله عنه. وحذفت همزة الأوس، ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. والثاني هو المكرر. والأول: ما قبله. وحذفت همزته، ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. ونوّن لأنه على وزن «فوعل» لا اسم تفضيل. وتصب أي: تفعل صوابًا. وفي: تتعلق بينتصب. ونحو: مضاف إلى جملة النداء على الحكاية. وثان: فاعل ينتصب. وضم: فعل أمر حرك بالفتح للإدغام. وتصب: جواب شرط جازم حذف مع فعله أي: إن فعلت أحدهما. وقد تنازع الفعلان في «أولاً».

(٨) صدر بيت لجرير، عجزه:

لا يُـلقِـيَـنّـكُـمُ، فـي سَـوءةٍ، عُـمَـرُ

ديوانه ص٢٨٥ والعيني ٤: ٢٤٠ والخزانة ١: ٣٥٩. يهجو عمر بن لجأ التيمي، ويحذر قومه من مغبة هجائه. ولا أبالكم: زجر وغلظة في الخطاب. والسوءة: الحالة الشنيعة.

«أعني». ذكر ذلك المُصنِّف،[1] ونُوزع في التوكيد،[2] وأجاز السيرافيّ أن ينصب على النعت، وتأوّل فيه الاشتقاق.[3] وإن فُتح الأوّل ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مُنادًى مُضاف إلى ما بعد الثاني،[4] والثاني مُقحم بين المضاف والمضاف إليه. فإن قلتَ: فما وجه نصب الثاني، إذا جعل مُقحمًا؟ قلتُ: قال بعضهم: إنّ نصبه على التوكيد.

الثاني: أنّ الأوّل مُنادًى[5] مُضاف إلى محذوف، دلّ عليه الآخَر، والثاني مُضاف إلى الآخر، ونصبُه من خمسة أوجه، كما سبق.

الثالث: أنّ الاسمين رُكّبا تركيبَ «خمسةَ عشرَ»، وجُعلا اسمًا واحدًا، وفتحتُهما فتحة بناء، ومجموعهما مُنادًى مُضاف، كما قالوا: ما فعلتْ خمسةَ عَشَرَكَ؟[6] وهو مذهب الأعلم.

فإن قلتَ: أيّ الوجهين أرجح، أضمّ الأوّل أم فتحه؟ قلتُ: بل ضمّه، لوضوح وجهه. وقد صرّح في «الكافية»[7] بأنّه الأمثل.

فإن قلتَ: هل يُشترط في ذلك أن يكون الاسم المُكرّر عَلَمًا، كما مثّلَ؟ قلتُ: مذهب البصريّين أنّه لا يُشترط. بل اسمُ الجنس نحو: يا رجلُ رجلَ القومِ، والوصفُ نحو: يا صاحبُ صاحبَ زيدٍ، كالعَلَم في جواز ضمّ الأوّل وفتحه بلا تنوين. وخالف الكوفيّون في اسم الجنس فمنعوا نصبه، وفي الوصف فذهبوا إلى أنّه لا يُنصب إلّا مُنوّنًا، فتقول: يا صاحبًا صاحبَ زيدٍ. ولم يختلفوا في جواز الضمّ في جميع ذلك.

المُنادى المُضاف إلى ياء المُتكلّم

٥٩٢ ـ واجعَلْ مُنادًى صَحَّ، إن يُضَفْ لـ «يا»، كَعَبدِ عَبدِيْ، عَبدَ عَبدا، عَبدِيا[8]

---

(١) شرح الكافية الشافية ص١٣٢٠ ـ ١٣٢١.

(٢) الارتشاف ٣:١٣٥.

(٣) أي: جعله منسوبًا إلى عدي. وهذا الجعل خلاف القياس.

(٤) س: إلى ما هو بعد الثاني.

(٥) سقطت من س.

(٦) في النسخ: «ما فعلت معك خمسة عشرك». ط: ما فعلت خمسة عشر له.

(٧) شرح الكافية الشافية ص١٣٢٠. والأمثل: الأجود.

(٨) اجعل: صير في الاستعمال. وصح أي: كان صحيح الآخر نحو: عبد وجمل وكتاب، أو شبه صحيحه نحو: دلو وظبي وعدوّ وصفيّ. واللام بمعنى: إلى. ويا أي: ياء المتكلم، حذفت الهمزة للتخفيف. ومنادى: مفعول به أول منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا لالتقائها بالتنوين. والمفعول الثاني هو الكاف، مضافًا إلى ما بعده على الحكاية. وجملة صح: صفة لمنادى: وعطف ما بعد «عبد» بحروف محذوفة. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. وحذفه ضرورة لكون فعل الشرط مضارعًا. والألف في «عبديا» للإطلاق.

حكم[1] المُضاف إلى الياء،[2] إذا كان مُعتلّ الآخِر، في النداء كحكمه في غير النداء. وقد تقدّم،[3] فاحترزَ عنه بقوله «صحّ». وأمّا الصحيح الآخر فيجوز فيه، في النداء، ستّة أوجه. وقد أشار في النظم إلى خمسة. والسادس: أن يُضمّ اكتفاءً بنيّة الإضافة، نحو: يا عبدُ. وأفصحها[4] حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثمّ إثبات الياء ساكنةً[5] ومُتحرّكةً، ثمّ قلبها ألفًا، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة، وأقلّها الضمّ. وقد قُرئ:[6] ﴿قالَ: رَبُّ، السِّجنُ[7]﴾، و ﴿قالَ: رَبُّ، احكُمْ[8]﴾، بالضمّ. وحُكي عن[9] يُونس: يا أُمُّ[10] لا تفعلي. قال الشلوبين: وهذا إذا لم يُلبس.[11] يعني: بالمُنادى المُقبَل عليه.

فإن قلتَ: فتعريف المضموم، على هذه اللغة، بالإضافة أو بالإقبال والقصد؟ قلتُ: كلاهما مُحتمل. وقد صرّح في «النهاية» بالثاني، فقال: جعلوه معروفًا[12] بالقصد، فبنَوه على الضمّ. وهذه الضمّة كهي[13] في «يا رجلُ»، إذا قصدت رجلًا بعينه. انتهى.

والأوّل أظهر، لثلاثة أوجه: **أحدها**: أنّهم جعلوه لغة في المُضاف، ولو كان تعريفه بالقصد والإقبال لم يكن لغة فيه.[14] **والثاني**:[15] لو لم يُجعل من قبيل المُضاف لكان مِثل:[16] «افتَدِ، مَخنوقُ»، و «أصبِحْ، ليلُ».[17] وحذف حرف النداء، من ذلك،[18] قليل.

(1) زاد في ط: المنادى.

(2) س: ياء المتكلم.

(3) في شرح البيتين ٤٢٠ و٤٢١.

(4) الارتشاف ٢: ٥٣٨ ـ ٥٣٩.

(5) سكون الياء بعد ألف المقصور نادر، وبعد المنقوص والمثنى والجمع السالم متعذر، في غير الوقف، وقلبها ألفًا في كل ذلك محال. س: «مسكنة». والواو بعد بمعنى: أو.

(6) الآية ٣٣ من سورة يوسف. وزاد في ت و ح: قوله تعالى.

(7) زاد في النسخ: أَحَبُّ إليّ.

(8) الآية ١١٢ من سورة الأنبياء. وفي النسخ: «قل رب احكم». وزاد في س: بالحَقّ.

(9) س: «ويحكى عن». ط: وحكى.

(10) في حاشية ت عن التواتي: أن هذا في نحو أبي وربي وعبدي، لأنه كثير الإضافة إلى الياء، بخلاف نحو: عدو وصديق ورجل.

(11) ط: لم يلتبس.

(12) ح س ط: معرفًا.

(13) ط: «كما هي». وانظر الارتشاف ٢: ٥٣٩.

(14) سقطت من س. ت ح: فيه لغة.

(15) سقطت الواو مما عدا الأصل.

(16) مثل يضرب للواقع في ضيق ويبخل بماله للخلاص. مجمع الأمثال ٢: ٧٨.

(17) مثل قالته امرأة من طيىء تزوجها امرؤ القيس فكرهته في أول ليلة. وانظر بيتًا للأعشى في ديوانه ص٥٦ ومجمع الأمثال ١: ٤٠٣.

(18) سقط: «من ذلك» من ط.

والثالث:[1] أنّه لو كان غير منويّ الإضافة لكان في الأصل صفة[2] لـ «أيّ»، وأسماء الله ـ تعالى ـ[3] لا تُوصف بها «أيّ». فتعيّن كون الأصل «يا ربّي» ثمّ حُذف المُضاف إليه تخفيفًا، وبُني على الضمّ لشَبهه حينئذٍ بالنكرة المقصودة. وهذا اختيار المُصنّف.[4]

تنبيهات:

الأوّل: نُقل عن الأكثرين[5] منع حذف الألف اكتفاءً بالفتحة،[6] نحو: يا عبدَ. وأجازه الأخفش والمازنيّ والفارسيّ.

الثاني: أطلق[7] هنا جواز هذه الأوجه، كما أطلقه أكثرهم، وقيّده في «التسهيل»[8] بإضافة التخصيص، احترازًا من إضافة[9] اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: يا مُكرِمِيْ. فإنّ إضافته إضافة تخفيف، والياء في نيّة الانفصال لم تُمازج ما اتّصلت به، فتُشبَّهْ بياء «قاض»، فتُشاركَها[10] في الحذف. فلا تُحذف ولا تُقلب، ولا حظّ لها في غير الفتح والسكون. قاله في «شرحه».[11] وهو مُوافق لقول ثعلب في «المجالس»:[12] يا غلام أقبلْ، تُسقط منه الياء. ويا ضاربي أقبلْ، لا تُسقط الياء منه.[13] وذلك فرق بين الاسم والفعلِ.[14] انتهى.[15] وذكر في «النهاية» أنّه لا يجوز حذف الياء من اسم الفاعل، بمعنى الحال أو الاستقبال.[16]

الثالث: إنّما كثر تخفيف المُضاف إلى الياء،[17] في النداء، لكثرة إضافة المُنادى إلى الياء،

---

(١) سقطت الواو مما عدا الأصل.
(٢) في حاشية ت عن التواتي أن نحو «ليل» صفة، لأن الأصل: أصبح أيها الليل. والصفة نفس الموصوف، وأسماء الله ـ تعالى ـ لا تقبل التجزئة كالصفات.
(٣) ت ح: جل وعلا.
(٤) شرح التسهيل ٣:٢٨٣.
(٥) ت: عن الأكثر.
(٦) زاد في ت و ح: في.
(٧) في حاشية س: وجوابه أنه قيده بالمثال.
(٨) ص ١٦١.
(٩) سقطت مما عدا الأصل.
(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن المراد: حتى تشاركها.
(١١) في ٣:٢٨٢.
(١٢) ص ٣٨٨.
(١٣) فيما عدا الأصل: منه الياء.
(١٤) في حاشية ت عن التواتي: لأنهم يطلقون الفعل على المشتق. ولذا سماه فعلاً.
(١٥) سقطت من ط.
(١٦) فيما عدا الأصل: والاستقبال.
(١٧) ح: «تخفيف الياء في المضاف». ومثله في س مع إشارتي تقديم وتأخير. ط: تخفيف المضاف للياء.

والكثرةُ تستتبع التخفيف. وأمّا في غير النداء فالأصحّ إثباتها ساكنةً ومُتحرّكة.[١] وقد سُمع حذفُها استغناءً بالكسرة نحو:[٢] ﴿فَبَشِّرْ عِبادِ﴾، وقلبُها ألفًا كقوله:[٣]

* إلَى أُمَّـا، ويُـرويـنِـي الـنَّـقِـيـعُ *

ـ وأجاز المازنيّ: قامَ غلاما. وقال ابن عُصفور: هذا في الضرورة[٤] ـ وحذفُ الألف استغناء بالفتحة كقوله:[٥]

* بِـلَهْـفَ، ولا بِـلَيـتَ، ولا لَوَ انّـي *

وأمّا الضمّ في غير النداء نحو: «جاءَ غلامُ»، وأنت تُريد الإضافة، فأجازه أبو عمرو[٦] وغيره على قلّة، واستدلّوا بقوله:[٧]

* وإنَّـمـا أهـلَكـتُ مـالُ *

يُريد: مالي. وردّه أبو زيد الأنصاريّ، وتأوّل[٨] ما استدلّ به أبو عمرو.

الرابع: قال في «شرح الكافية»:[٩] إذا كان[١٠] آخر المُضاف إلى ياء المُتكلّم ياء مُشدّدة كـ «بُنَيٍّ» قيل: يا بُنيِّ، ويا بُنيَّ،[١١] لا غير. فالكسرُ على التزام حذف ياء المُتكلّم، فرارًا من

---

(١) يريد: أو متحركة. وسكونها بعد ألف المقصور والتثنية نادر إلا في الوقف، ومتعذر بعد المنقوص والمثنى والجمع السالم.

(٢) الآية ١٧ من سورة الزمر. وانظر شرح البيت ٤٢٠.

(٣) عجز بيت لنُقيع بن جرموز، صدره في حاشية س:

أُطَـوِّفُ مـا أُطَـوِّفُ، ثُـمَّ آوِي

النوادر ص١٨ ـ ١٩ والمؤتلف والمختلف ص١٩٥ والعيني ٤: ٢٤٧ والدرر ٢: ٦٩. والنقيع: اللبن المحض يبرد.

(٤) المقرب ١: ٢١٦ والارتشاف ٢: ٥٣٨. وانظر الشرح الكبير ٢: ١٠١.

(٥) عجز بيت، صدره في حاشية س:

ولَسْـتُ بـراجِـعٍ مـا فـاتَ مِـنِّـي

العيني ٤: ٣٤٨. وبلهف أي: بقولي لهفا. وجعل بعض النحاة تقديره: يا لهفا. فأدرجه في النداء. وفي حاشية ت عن التواتي: قوله: «بلهف» هذا في غير النداء. قلت: وقلب الياء ألفًا يقتضي قلب الكسرة قبلها فتحة. والراجع: الرادّ. وفات: ضاع. وحذفت همزة «أن» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها.

(٦) في الهمع ٢: ٥٣: أبو عمرو بن العلاء.

(٧) قسيم بيت لأوس بن غلفاء، تتمته في حاشية س:

ذَرِيـنِـي، إنَّـمـا خَـطَـئِي وصَـوبِـي عَـلَـيَّ،

النوادر ص٤٦ والعيني ٤: ٢٤٩ والدرر ٢: ٦٩. والصوب: الصواب.

(٨) في حاشية ت عن التواتي أنه تأول «مال» خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: إن الذي أهلكته هو مال. قلت: عبارة أبي زيد في النوادر ص٤٧ تجعل «ما» اسمًا موصولاً مبتدأ خبره «مال». فتكون الرواية: إنّ ما أهلكت مال. وانظر الهمع ٢: ٥٣.

(٩) ص ١٣٢٣ ـ ١٣٢٤.

(١٠) زاد في ح: «في». وهي في س عن نسخة.

(١١) فيما عدا الأصل: «أو يا بنيْ». وثمة لغة ثالثة تكون بياء واحدة ساكنة، بعد حذف الياء المتحركة للتخفيف. الصبان ٣: ١٥٦ وإتحاف فضلاء البشر ٢: ١٢٦.

توالي الياءات، مع أنّ الثالثة كان يُختار حذفها قبل وجود الثِّنتين،[١] وليس بعد اختيار الشيء إلّا لزومه. والفتحُ على وجهين: **أحدهما**: أن تكون ياء المُتكلّم أُبدلت ألفًا، ثمّ التُزم حذفها لأنّها بدلُ مُستثقلٍ.[٢] **والثاني**: أن تكون[٣] ثانية ياءي «بُنيٍّ» حُذفت، ثمّ أُدغمت أُولاهما في ياء المُتكلّم، ففُتحت لأنّ أصلها الفتح.[٤]

[المضاف إلى مضاف إلى الياء]

٥٩٣ ـ وفَتحٌ، أَو كَسرٌ وحَذفُ اليا، استَمَرْ   في «يا بنَ أُمَّ»، «يا بنَ عَمَّ»، لا مَفَرْ.[٥]

إذا نُودي المُضاف إلى المُضاف إلى الياء،[٦] كان حكم الياء معه كحكمها في غير النداء، نحو: يا بنَ أخي. إلّا «ابن أُمّ» و «ابن عمّ» فإنّهما لمّا كثر استعمالهما في النداء خُصّا بالتخفيف، فيقال: يا بنَ أُمَّ، بفتح الميم وكسرها.

أمّا الفتح ففيه قولان: **أحدهما**: أنّ الأصل «أُمّا» و «عمّا»، بقلب الياء ألفًا، فحُذفت[٧] الألف، وبقيت الفتحة دليلًا عليها. **والثاني**: أنّهما[٨] جُعلا اسمًا واحدًا مُركّبًا، وبُني[٩] على الفتح. والأوّل قول الكسائيّ والفرّاء وأبي عُبيدة، وحُكي عن الأخفش. والثاني قيل: هو مذهب سيبويه[١٠] والبصريّين.

وأمّا الكسر فظاهر قول الزجّاجيّ[١١] وغيره أنّه ممّا اجتُزئ فيه بالكسرة[١٢] عن الياء المحذوفة، من غير تركيب.[١٣] قال في «الارتشاف»:[١٤] وأصحابنا يعتقدون أنّ: ابن أُمّ وابنة

(١) س: «الياءين». وفي حاشية ت: الاثنتين.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: أي: بدل من كلمة مستقلة.

(٣) في النسخ: أن يقال.

(٤) زاد في س و ط: وقوله.

(٥) حذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها، وحذفت همزة «الياء» للتخفيف، والراء في القافيتين للوقف. واستمر أي: اطرد الكسر مع حذف الياء، أو الفتح مع حذف الألف. فالواو بمعنى: مع. وفتح: مبتدأ ساغ الابتداء به وهو نكرة لعطف المعرفة عليه إذ التقدير: فتح وحذف الألف. والخبر جملة استمر. وقد وجد فيه الضمير لأن المراد واحد مما قبلَ «أو» وبعدها. وفي: تتعلق بالفعل استمر. وجملة النداء بعدها في محل جر على الحكاية. والجملة الثانية: معطوفة عليها بحرف حذوف. ولا مفر أي: لا فرار من أمر الله. والجملة جواب النداء. وفي النسخ: وكسر او فتح.

(٦) ت ح: إلى ياء المتكلم.

(٧) ت: «فحذف». فابن: مضاف، وما بعده مضاف أيضًا إلى الألف المحذوفة.

(٨) أي: الاسمين ابنًا وما بعده.

(٩) بني أي: مجموع الاسمين. فهما مبنيان على الفتح في محل نصب لإضافتهما معًا إلى الياء المحذوفة، أو المجموع مبني على ضم مقدر لقطعه عن الإضافة أو لكونه غير مضاف، في محل نصب. حاشية الصبان ٣:١٥٧ وتقريرات الحامدي ص٢٨١ والحضري ٢:٧٩.

(١٠) الكتاب ١:٣١٨.

(١١) فيما عدا ت: «الزجاج». وانظر معانيه ٢:٣٧٨ و٣:٣٧٣ والارتشاف ٣:١٣٧ والتصريح ٢:١٧٩ وحاشية يس.

(١٢) ط: بالكسر.

(١٣) يعني: أن «ابن» مضاف إلى ما بعده، والمضاف إليه مضاف أيضًا إلى الياء المحذوفة.

(١٤) في ٣:١٣٧.

أُمّ وابن عمّ وابنة عمّ،[١] حكمتْ لها العرب بحكم اسم واحد، وحذفوا الياء كحذفهم إيّاها من «أحدَ عشرِ» إذا أضافوه إليها.

فإن قلتَ: ما معنى قوله «استمر»؟ قلتُ: يُشير إلى أنّ هذين الوجهين استمرّا في كلامهم، واطّردا بحيث لا يكادون يُثبتون الياء والألف، إلّا في ضرورة. وقد قُرئ بهما في «السبع».[٢]

فإن قلتَ: فأيُّهما أجود؟ قلتُ: نصَّ بعضهم على أنّ الكسر أجود. وهو ظاهر.

فإن قلتَ: لم يذكر[٣] «ابنة أُمّ» و «ابنة عمّ»، وحكمهما حكم «ابن أُمّ» و «ابن عمّ». قلتُ: كأنّه استغنى بذكر المذكّر عن ذكر فرعه.

فإن قلتَ: قد يُوهم اقتصاره على الفتح والكسر أنّ غيرهما مُمتنع، وقد قال في «التسهيل»:[٤] ورُبّما ثَبَتَتْ أو قُلبتْ ألفًا. يعني الياء. قلتُ: الذي يُفهم من قوله «استمر» أنّ غيرهما لم يستمرّ في الكلام، ولم يطّرد كاطّرادهما، وهذان الوجهان[٥] ضعيفان. ولذلك قال: «ورُبّما»، وفي «الكافية»: وندر،[٦] وفي «شرحها»: ولا يكادون يُثبتون الياء والألف إلّا في ضرورة.[٧] وقال غيره:[٨] هما لغتان قليلتان.

ومن إثبات الياء قوله:[٩]

* يا بنَ أُمّي، ويا شُقَيِّقَ نَفسِي *

ومن إثبات الألف قوله:[١٠]

---

(١) زاد في ح: «يا» قبل الأمثلة الثلاثة، وسقط «وابنة أم» منها.

(٢) يريد القراءات السبع. انظر كتاب السبعة ص٢٩٥ و٤٢٣.

(٣) ح س: لمَ لَم يذكر.

(٤) ص ١٨٢.

(٥) يريد ثبوت الياء وقلبها ألفًا.

(٦) تمام البيت:

وفَتحٌ أو كَسرٌ، وحذفُ اليا، اشتَهَرْ ... في «يا بنَ أُمي»، «يا بنَ عَمّي»، ونَدَرْ

وبعده، وفيه فاعل «ندر»:

كَسرٌ وفَتحٌ، مَعَ ياءٍ أو ألِفْ ... كـ «يا بنَ أُمّي»، «يا بنَ عَمّا»، فاعتَرِفْ

انظر شرح الكافية الشافية ص١٣٢٤ ـ ١٣٢٥.

(٧) س: في الضرورة.

(٨) الارتشاف ٣: ١٣٧.

(٩) صدر بيت لأبي زبيد الطائي، عجزه:

أنتَ خَلَّيتَنِي لِدَهرٍ شَديدِ

ديوانه ص٤٨ والاختيارين ص٥٢٦ والعيني ٤: ٢٢٢ والدرر ٢: ٧٠. يرثي ابن أخته اللجلاج. وجعله ابن أمه لأن أمه هي أخته، فأم الشاعر أم المرثي. كذا قالوا. والظاهر أن الرواية: «يا بن أختي» صحفت. وقيل: إن الشاعر يرثي أخًا له. والشُّقيق: تصغير شَقيق للترحم. وخليت: تركت.

(١٠) البيت لأبي النجم. ديوانه ص١٣٤ والنوادر ص١٩ والعيني ٤: ٢٢٤ والدرر ٢: ٧٠. واهجعي أي: ارقدي.

* يا بنةَ عَمّا، لا تَلُومي، واهجَعِي *

وأمّا قوله:[١]

كُنْ لِيَ، لا عَلَيَّ، يا بنَ عَمّا نَعِشْ عَزِيزَيْنِ، ونُكفَ الهَمّا

فيحتمل أن تكون فيه الألف[٢] للإطلاق.

فإن قلتَ: فأيّ هذين الوجهين أجود؟ قلتُ: قال بعضهم: قلب الياء ألفًا أجود من إثباتها.

تنبيه:[٣] إذا ثَبَتَتِ الياء ففيها وجهان: الإسكان والفتح. فالحاصل خمسة أوجه. ونصّ بعضهم على أنّ الخمسة لغات.[٤]

[نداء أبي وأمي]

٥٩٤ ـ وفي النِّدا «أبَتِ» «أُمَّتِ»، عَرضْ وافتَحْ، أوِ اكسِرْ، ومِنَ اليا التّا عِوَضْ[٥]

إذا نُودي الأب والأُمّ مُضافين إلى الياء[٦] جاز فيهما الأوجه السّتّة المُتقدّمة،[٧] في نحو: يا عبد. وينفردان بتعويض تاء التأنيث من الياء مفتوحةً أو مكسورة.[٨] وبالفتح قرأ ابن عامر، وبالكسر قرأ غيره من السبعة.

ووجه[٩] الكسر أنّ الكسرة كانت مُستحَقّة قبل الياء. فلمّا عُوّض عنها التاء، ولا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا، جُعلتِ الكسرة دليلًا عليها[١٠] لتكون كالمُعوَّض عنه، في مُجامعة الكسرة بالجملة.[١١] وعن الفرّاء أنّ الكسر[١٢] لأنّ الياء في النيّة. وردّه أبو إسحاق،[١٣]

(١) شرح التسهيل ٣:٤٠٦ والعيني ٤:٢٥٠ وشرح المكودي ٢:٤٢. ونكف الهم أي: يصرف عنا ونحفظ منه.
(٢) فيما عدا الأصل: الألف فيه.
(٣) ت ح: «قلتُ». س: فإن قلتَ: فما حكم الياء إذا ثبتت؟ قلتُ.
(٤) الارتشاف ٣:١٣٧. وزاد في ط: وقوله.
(٥) فيما عدا الأصل: «واكسر أو افتح». والندا: لغة في النداء. وعرض: جاء عن العرب أيضًا. وافتح أو اكسر أي: التاء. فالمفعول به المتنازع فيه محذوف. وحذفت همزة الياء والتاء للتخفيف. والعوض: الخلف. وأبت: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، عطف عليه «أمت» بحرف محذوف. وجملة عرض: في محل رفع خبر. وقد وحد الضمير فيه لأن المراد ما ذكر. وفي: تتعلق بالفعل عرض. وجائز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ لغير ضرورة، وهو في الصدر وحده هنا دون العجز، خلافًا لما زعمه الأزهري. فمن: تتعلق بالاسم عوض خبر المبتدأ: التا.
(٦) في النسخ: إلى ياء المتكلم. (٧) في شرح البيت ٥٩٢.
(٨) فيما عدا الأصل: مكسورة أو مفتوحة.
(٩) سقطت واو الاستئناف من ح.
(١٠) أي: دليلًا على الياء. وسقط: «دليلًا» مما عدا الأصل، فالضمير في «عليها» هو للتاء. وانظر شرح ابن الناظم ص٥٨٢.
(١١) في حاشية ت عن التواتي: الباء بمعنى «في». يعني: في مجامعة الكسرة في الجملة. وإلا فالكسرة كانت قبل المعوض عنه، والآن تحت عوضه.
(١٢) زاد في ط: «حصل». ت ح: «أن الكسر نائب عن الياء». س: «أن الكسرة في التاء». وفي الحاشية عن نسخة: إنما هي نائبة عن الياء.
(١٣) كذا، ومثله في الارتشاف ٣:١٣٧. وانظر معاني القرآن للزجاج ٣:٨٨ ـ ٨٩ والشرح الكبير ٢:١٠٣ والمحتسب ٢:٢٣٨.

وقال: كيف تكون الياء في النيّة، وليس يقال:[١] يا أبتيِ؟

ووجه الفتح أنّ التاء حُرّكت بحركة الياء، لكونها عوضًا عنها. وقيل: لأنّ الأصل «يا أبتا»، فحُذفتِ الألف. ويردّه[٢] ما ردّ قول الفرّاء.

فإن قلتَ: فأيّ[٣] الوجهين أكثر؟ قلتُ: نصّ ابن مالك[٤] وغيره على أنّ الكسر أكثر، وذكر الشارح[٥] أنّ الفتح أقيس. قال: إلّا أنّ الكسر أكثر.

وقد فُهِم، من كلام الناظم، فوائد:

الأولى: أنّ تعويض التاء من ياء المُتكلم في «أب» و «أُمّ» لا يكون إلّا في النداء، لقوله «وفي الندا».

الثانية: أنّ ذلك مُختصّ بالأب والأُمّ.

الثالثة: إنّ التعويض فيهما ليس بلازم، فيجوز فيهما ما جاز[٦] في غيرهما، من الأوجه السابقة.[٧] فُهم ذلك من قوله «عَرَضْ».

الرابعة: أنّه لا يجوز الجمع بين الياء والتاء[٨] لأنّها عوض عنها، ولا بين التاء والألف[٩] لأنّ الألف بدل من الياء. وأمّا قوله:[١٠]

يـا أبَـتِـي، لا زِلـتَ فِـيـنـا، فـإنَّـمـا لَنا أمَلٌ، في العَيشِ، ما دُمتَ عائشا

فضرورة.

وأجاز كثير من الكوفيّين الجمع بينهما، في الكلام. ونظيره قراءة أبي جعفر:[١١] ﴿يا حَسْرتايَ﴾، فجمع بين العِوَض والمُعوَّض.[١٢] وأمّا قوله:[١٣]

---

(١) في النسخ: «ولا يقال». وانظر الفائدة الرابعة بعد. فلعله يعني أنه لا يقال في النثر خلافًا لكثير من الكوفيين.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أنه لا يقال: «يا أبتا». وانظر الفائدة الرابعة بعد.

(٣) في النسخ: أي.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٤٠٥. وفيما عدا الأصل: المصنف.

(٥) ص ٥٨٣.

(٦) ح: «بل لا يجوز فيهما ما جاز». س: بل يجوز فيهما ما يجوز.

(٧) في شرح البيت ٥٩٢.

(٨) فيما عدا الأصل: التاء والياء.

(٩) ت: «الياء والألف». س: «الألف والتاء». وانظر الأشموني وحاشية الصبان ٣: ١٥٨ وشرح الكافية الشافية ص١٣٢٦ - ١٣٢٧.

(١٠) شرح التسهيل ٣: ٤٠٧ والعيني ٤: ٢٥١. وفي النسخ: «أيا أبتي». ولا زلت معناه الدعاء بالبقاء.

(١١) الآية ٥٦ من سورة الزمر. وفتحَ الياء عنه ابن جماز. النشر ٢: ٣٦٣.

(١٢) زاد في النسخ: «منه». وأراد بالعوض والمعوض: البدل والمبدل منه، كما قال ابن جني في المحتسب ٢: ٢٣٨.

(١٣) رؤبة. ديوانه ص١٨١ والعيني ٤: ٢٥٢ والخزانة ٢: ٤٤١. والخبر محذوف تقديره: تجد رزقًا. وقد تنازع فيه عل وعسى.

* يا أبَتا، عَلَّكَ، أو عَساكا *

فجعله ابن جنّي[١] من ذلك. وهو أهون من الجمع بين الياء والتاء لذهاب صورة المعوَّض عنه. وقال في «شرح الكافية»:[٢] الألف فيه هي الألف التي يُوصل بها آخر المنادى، إذا كان بعيدًا أو مُستغاثًا به[٣] أو مندوبًا، وليست بدلاً من ياء المتكلّم. وجوّز الشارح[٤] الأمرين.

تنبيهات:

الأوّل: اختُلف في ضمّ التاء في: يا أبتُ، ويا أُمّتُ. فأجازه الفرّاء وأبو جعفر النحّاس، ومنعه الزجّاج،[٥] وحكى سيبويه[٦] عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول: يا أُمّتُ،[٧] بالضمّ.

الثاني: مذهب البصريّين أنّ الوقف على هذه التاء بالهاء، ومذهب الفرّاء بالتاء. وفي «التسهيل»:[٨] «وجعلُها هاءً، في الخطّ والوقف، جائزٌ». وقُرئ بالوجهين في «السبعة».[٩] ورُسمت في المصحف بالتاء.

الثالث: قال في «شرح التسهيل»:[١٠] وقالوا في «أبا» المقصور:[١١] يا أباتِ قال الشاعر:[١٢]

* كأنّكَ فِينا، يا أباتِ، غَريبُ *

ولو لم يُعوّض لقال: يا أباي.[١٣] انتهى. وزعم بعضهم أنّه أراد «يا أبتا» فقلب.[١٤] وهو بعيد. وقيل: يُخرّج على أنّ الألف إشباع.

---

(١) كذا، ومثله في الارتشاف ٣:١٣٧. وحديث ابن جني عن الشاهد ليس فيه ما نسب إليه، وإنما قال ذلك في التعليق على الآية قبله. انظر المحتسب ٢:٢١٣ و٢٣٧ ـ ٢٣٨ وشرح التسهيل ٣:٤٠٧.

(٢) ص ١٣٢٧.

(٣) سقطت من ت.

(٤) ص ٥٨٢.

(٥) كذا، ومثله في الارتشاف ٣:١٣٧. والزجاج لم يمنعه، بل أجازه على ضعف. معاني القرآن ٣:٩٠.

(٦) سقطت من النسخ. وانظر الكتاب ١:٣١٧.

(٧) في مطبوعة الكتاب: «يا أمة». وانظر التنبيه الثاني.

(٨) ص ١٨٢.

(٩) يريد القراءات السبعة أنث العدد بالتاء لفقد المعدود، أو جازت المطابقة بين المعدود والعدد هنا، لتقدم المعدود تقديرًا، أو لعله يريد «كتاب السبعة» لابن مجاهد. انظر ص٣٤٤ منه. وفيما عدا الأصل: السبع.

(١٠) في ٣:٤٠٧.

(١١) يريد أنه مثل «عصا» قلبت واوه ألفًا، ولم تحذف. فهو اسم مقصور.

(١٢) عجز بيت لأبي أبي الحدرجان، صدره:

تَقولُ ابنتي، لَمّا رأتنيَ شاحِبًا:

النوادر ص٢٣٩ وشرح التسهيل ٣:٤٠٧ والارتشاف ٣:٢٧٢ والعيني ٤:٢٥٣ والدرر ٢:٢١٥. والشاحب: المهزول المتغير اللون. ت: «يا أباتُ». قال أبو حيان: أراد: «يا أبتِ». فأقحم الألف واستغنى بالكسرة عن الياء.

(١٣) ط: لقال أباي.

(١٤) في حاشية س: بأن قدم الألف على التاء، وهو عوض من الياء. ففيه تقديم المضاف إليه على بعض الكلمة.

أسماء لازَمَتِ النداء

معنى مُلازمتها[١] النداءَ أنّها لم تُستعمل[٢] في غيره إلّا في ضرورة.[٣] وهي ضربان: مسموع ومقيس. فمن المسموع: يا أبتِ ويا أُمّتِ[٤] واللّهمَّ - وقد تقدّمت[٥] - وهناهُ[٦] بالضمّ والكسر كقوله:[٧]

وقَـــد رابَــنِـــي قَـــولُهـــا: يـــا هَـــنـــا ه

واختلفوا في مادّة هذه الكلمة على قولين:

أحدهما: أنّ أصل مادته «هـ ن و». ثمّ اختلف القائلون بهذا على أربعة مذاهب: **الأوّل**: أنّ الهاء في «هناه» بدل من لام الكلمة، والأصل «هناو». وهو مذهب أكثر البصريّين. **والثاني**: أنها بدل من همزة مُبدلة من الواو.[٨] فهي بدل من بدل اللام.[٩] وهو مذهب ابن جنّي.[١٠] **والثالث**: أنّ اللام محذوفة والألف والهاء زائدتان في نفس البناء،[١١] على حدّ زيادة الهمزة [والألف][١٢] في حمراء.[١٣] **والرابع**: أنّ اللام محذوفة أيضًا، والألف هي التي تلحق المنادى

---

(١) في الأصل: ملازمة.

(٢) في النسخ: لا تستعمل.

(٣) ت س: الضرورة.

(٤) في الأصل و ح: يا أبه ويا أمه.

(٥) في شرح البيتين ٥٨٤ و٥٩٤. وسقط الاعتراض من النسخ.

(٦) فوقه في ت: يقال في نداء المجهول والمجهولة.

(٧) قسيم بيت لامرئ القيس، تتمته:

وَيــحَـــكَ، ألــحَــقــتَ شَــرًّا بِــشَـــرّ

ديوانه ص١٦٠ والعيني ٤: ٢٦٤. ورابني: أوقعني في الشك. ويا هناه أي: يا إنسان. وإنما يستعمل في النداء غلظة وجفاء. وحذفت الراء في القافية للوقف.

(٨) الأولى أن يقول: مبدلة من الألف المنقلبة عن واو. انظر شرح البيت ٩٤٤.

(٩) س ح ط: فهي بدل بدل اللام.

(١٠) كذا، ومثله في الارتشاف ٣: ١٣٨. وهو وهم فلابن جني مذهبان: إبدال الهاء من الواو، وإبدالها من الألف المنقلبة من الواو. سر الصناعة ص٦٦ و٥٦١ وشرح التصريف الملوكي ص٣٠٩.

(١١) في حاشية ت عن التواتي: يعني في نفس الكلمة. احترز من زيادة التثنية والجمع والاستغاثة والندبة.

(١٢) تتمة من حاشية س.

(١٣) ح ط: أحمر.

البعيد والمندوب، والهاء للسكت. وهو مذهب الفرّاء واختيار المصنّف وابن عصفور.(١) ويدلّ على صحّته ثبوتُ(٢) كسرها لالتقاء الساكنين.(٣)

والقول الآخر: أنّ أصل مادّته «هـ ن هـ»، فهو من باب «سلس»،(٤) وهو مذهب أبي زيد.(٥)

قال الشيخ أبو حيّان:(٦) ولو ذهب ذاهب إلى أنّ الأصل «هنُ» ومادته(٧) «هـ ن ن» مُستدلّاً بما حكاه أبو الخطّاب من قولهم: يا هَنانانِ،(٨) في التثنية يُريد: يا هَنانِ،(٩) لكان مذهبًا.

ومن المسموع: فُلُ. وقد أشار إليه بقوله:(١٠)

٥٩٥ ـ و «فُلُ» بَعضُ ما يُخَصُّ بالنِّدا

يقال: يا فُلُ للرجل، ويا فُلَةُ للمرأة. واختُلف فيهما، فذهب سيبويه إلى(١١) أنّهما كناية(١٢) عن نكرتين. فـ «فُل» كناية عن رجل و «فُلة» كناية عن امرأة. وذهب الكوفيّون إلى أنّ أصلهما: فُلان وفُلانة، فرُخِّما. ورُدّ بأنه لو كان مُرخّمًا لقيل فيه: فُلا،(١٣) ولما قيل في التأنيث: فُلة.(١٤) وذهب الشلَوبين وابن عصفور(١٥) وصاحب «البسيط» إلى أنّ «فُل» كناية عن العَلَم بمعنى يا فُلان. وهذا مذهب الناظم. فإنّه صرّح به في «شرح التسهيل»(١٦) وغيره، بأنّ يا فُل

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٤٠٧ ـ ٤٠٨ والممتع ص٤٠٢ والشرح الكبير ٢: ١٠٥.

(٢) سقطت من ط.

(٣) فوقها في ت عن التواتي: يعني في حالة الدرج.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني ما كررت فاؤه.

(٥) كذا، ومثله في الارتشاف ٣: ١٣٨. والمشهور أن مذهب أبي زيد هو زيادة الهاء وانقلاب الألف عن واو. سر الصناعة ص٥٦٢ والممتع ص٤٠١ وشرح الملوكي ص٣١٠.

(٦) الارتشاف ٣: ١٣٩.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: هذا دليل على أن الأصل حرفان ومادته ثلاثة أحرف.

(٨) في الارتشاف: «يا هناتان». وفي حاشية س: «فالألف التي بعد النون الأولى ألف هناه، والثانية هي التي أبدلت منها الهاء في المتحدث عنها. فلما أريدت تثنيتها رجعت الهاء إلى أصلها، وألحقت الكلمة علامة التثنية، فقيل: يا هنانان». وانظر الكتاب ٢: ٤٠١.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: «أخبر بأن يا هنان مخفف من يا هنانان، لئلا يتوهم أن هذا غير هذا». وذكر ابن سيده في الحكم أن «هنانان» ليس تثنية هن وإن كان من معناه، كسبطر من سبط، وأن سيبويه استشهد به على أن «كلا» ليس من لفظ «كلّ».

(١٠) النداء: لغة في النداء. ويخص به أي: يقصر عليه. وفل: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره بعض.

(١١) الكتاب ٢: ١٢٢. ط: فمذهب سيبويه.

(١٢) انظر شرح البيت ٥٩٧. ت ح: كنايتان.

(١٣) ح: يا فلا.

(١٤) ح: يا فلة.

(١٥) الشرح الكبير ٢: ١٠٦.

(١٦) في ٣: ٤١٩. وانظر منه ١: ١٨٥ و٣: ٣٩٤ وشرح الكافية الشافية ص١٣٢٩.

بمعنى: يا فُلانُ، ويا فُلة بمعنى: يا فُلانةُ. قال:[١] وهما الأصل،[٢] ولا يُستعملان منقوصين في غير نداء إلّا في ضرورة.[٣]

قلتُ: وهو مُوافق لمذهب الكوفيّين في أنّهما بمعنى فُلان وفُلانة، مُخالف له في الترخيم.

فإن قلتَ: قوله «وهما الأصل» يقتضي ـ كما قيل ـ مُوافقة[٤] الكوفيّين في الترخيم. قلتُ: قد ردّ المُصنّف مذهب الكوفيّين، في أنّهما ترخيم فُلانٍ وفُلانَةَ، بالوجهين السابقين،[٥] فعُلم أنه غير مُوافق لهم على ذلك، بل هما عنده من قبيل ما حُذف منه[٦] لغير ترخيم.

ومن المسموع: لُؤمانُ ونَومانُ. وقد نبّه عليهما بقوله:[٧]

«لُؤمانُ، نَومانُ» كَذا،

أي: مُختصّان بالنداء. أمّا «لُؤمانُ» بالهمزة[٨] وضمّ اللام فمعناه: يا عظيم اللؤم. ومثله: يا مَلأَمُ، ويا مَلأمانُ. وأمّا «نَومانُ» بفتح النون فمعناه: يا كثير النوم.

تنبيهان:

الأوّل: الأكثر في بناء «مَفعَلان»، نحو: مَلأمان، أن يأتي في الذمّ. وقد جاء في المدح:[٩] يا مَكرَمانُ ـ حكاه سيبويه[١٠] والأخفش ـ ويا مَطيَبانُ. وزعم ابن السِّيد أنّه مختصّ بالذمّ وأنّ مَكرَمان تصحيف[١١] مَكذَبان. وليس بشيء.

الثاني: قال في «شرح الكافية»[١٢] بعد أن ذكر مَلأم ولُؤمان ومَلأمان ومَكرَمان: «وهذه الصفات مقصورات على السماع بإجماع». انتهى. وتبعه الشارح.[١٣] وهو صحيح في غير «مَفعَلان» فإنّ فيه خلافًا. أجاز بعضهم القياس عليه فتقول: يا مَخبَثانُ، وفي الأنثى: يا مَخبَثانةُ.

---

(١) زاد في ح: «المصنف»، وفي س: في شرح التسهيل.
(٢) يعني أن فلانًا وفلانة هما أصل المنقوصين فل وفلة.
(٣) ت س: الضرورة.
(٤) ط: هما الأصل يعني موافقة.
(٥) يعني ما ذكر قبل مذهب الشلوبين، وقد صرح الأشموني ٣:١٥٩ أن هذا الرد للناظم. وانظر شرحه للكافية الشافية ص١٣٢٩.
(٦) ح: حذفت لامه.
(٧) الإشارة بـ «ذا» إلى الاختصاص بالنداء. ولؤمان: في محل رفع مبتدأ عطف عليه نومان بحرف محذوف. والكاف: خبر.
(٨) ت ط: بالهمز.
(٩) زاد في س: نحو.
(١٠) الكتاب ٢:٣٢٤.
(١١) أي: تحريف.
(١٢) ص ١٣٣٠.
(١٣) ص ٥٨٤.

ثمّ انتقل إلى المَقيس فقال:[(١)]

واطَّـــرَدا

٥٩٦ ـ في سَبِّ الأُنْثَى وَزنُ «يا خَباثِ»،[(٢)]

اطّراده مشروط بشرطين: **أحدهما**: أن يكون في السبّ. **والثاني**: أن يكون من ثلاثي كالنوع الذي يليه.[(٣)] وسبب بنائه على الكسر شَبهه بـ «نَزالِ» عدلاً[(٤)] وزنة وتأنيثًا.

تنبيـه:[(٥)] كلام المُصنّف في «الكافية» وشرحها[(٦)] و «التسهيل»[(٧)] وكلام الشارح[(٨)] يوهم أنّ في القياس عليه خلافًا، لنصّه[(٩)] على سيبويه وحده. قال الشيخ أبو حيّان: ولا أعلم فيه خلافًا. وفي «الارتشاف»[(١٠)] في باب «ما لا ينصرف»: قال بعضهم: لا يُقاس فلا يقال: يا قَباحِ، قياسًا على فَساقِ.

ثمّ استطرد هنا فقال:[(١١)]

والأمــرُ هٰــكَــذا، مِــنَ الــثُّــلاثِــيْ

يعني: أنّ بناء «فَعالِ» للأمر مُطّرد من كُلّ فعل ثلاثيّ نحو: نَزالِ وتَراكِ. هذا مذهب سيبويه. وخالفه المُبرّد فقال: لا يقال منه إلّا ما سُمع.

---

(١) اطرد: تتابع في الكلام وكثر فكان قياسيًا. وفسره السيوطي في البهجة ص١٠٤ بقوله: قيس. فكأنه قرأه: «أُطرد» مبنيًا للمجهول من المزيد بهمزة للجعل أي: جعل قياسيًا، ليكون البيت مصرعًا كما ذكر العروضيون. الوافي ص١٣٢ ـ ١٣٣ وتقريرات الحامدي ص٢٨٣. وهذا غير لازم في الألفية. انظر على سبيل المثال الأبيات ٥٨١ و٥٨٦ و٥٩٣.

(٢) السب: الشتم والذم. وحذفت همزة «الأنثى» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. والوزن أي: الموازن. وخباث أي خبيثة. وفي: تتعلق باطراد. ووزن: فاعله مضاف إلى «يا خباث» على الحكاية.

(٣) هذا على تعلق «من الثلاثي» في البيت بالكاف من «هكذا». وما ذهبنا إليه يغني عن إشارة المرادي هذه، لأن تقييد «وزن» بهما ينسحب على الأمر بالمشابهة.

(٤) نزال: اسم فعل أمر بمعنى: انزل. والعدل: نقل الاسم عن صيغته إلى أخرى لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق، مع بقاء المبالغة في معناه الأصلي.

(٥) في النسخ: قلت.

(٦) ص ١٣٣٠.

(٧) ص ١٨٧.

(٨) ص ٥٨٤.

(٩) في س و ح وحاشية ت: لقصره.

(١٠) في ١: ٤٣٦.

(١١) الأمر أي: ما دل على الأمر. والإشارة بـ «ذا» إلى اطراد فعال. والثلاثي أي: مصدر الفعل الثلاثي. وحذفت الياء الثانية في الوقف. والواو: حرف اعتراض. والأمر: مبتدأ خبره الكاف المضافة إلى اسم الإشارة. ومن الثلاثي: يتعلقان بحال من وزن أي: مصوغًا من الثلاثي.

فإن قلتَ: أهمل المُصنّف من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط: **الأوّل**: أن يكون مجرّدًا. فأمّا غير المُجرّد فلا يقال منه إلّا ما سُمع نحو: «دَراكِ» من أدرَكَ.[١] **والثاني**: أن يكون تامًّا. فلا يُبنى من الناقص.[٢] **والثالث**: أن يكون مُتصرّفًا. **والرابع**: أن يكون كامل التصرّف،[٣] فلا يُبنى من: يَذَرُ ويَدَعُ.[٤] قلتُ: اشتراط بعض هذه الشروط واضح[٥] فلم يتعرّض له. وقوله «ثلاثي»[٦] محمول على المُجرّد كما تقدّم في التعجّب.[٧]

ثمّ رجع إلى المسموع فقال:[٨]

٥٩٧ ـ وشاعَ في سَبِّ الذُّكُورِ «فُعَلُ» ولا تَقِسْ،

يعني: أنّ ما عُدل إلى «فُعَل»، في سبِّ الذكور، نحو:[٩] يا خُبَثُ ويا فُسَقُ ويا غُدَرُ ويا لُكَعُ، شائعٌ ومع شِياعه[١٠] لا يُقاس عليه.[١١] قيل: والمسموع منه هذه الأربعةُ. ونصّ المغاربة على أنّه يُقاس عليه، ونقله في «البسيط» عن سيبويه. ومن قاس عليه فبالشروط السابقة.

ثمّ نبّه، على أنّ بعض هذه الألفاظ[١٢] قد استُعمل في غير النداء ضرورةً، بقوله:[١٣]

وجُرَّ في الشِّعرِ «فُلُ»

يعني: في[١١] قول الراجز:[١٤]

* أمسِكْ فُلانًا عَن فُلِ *

---

(١) سقط: «من أدرك» من ط. وسمع أيضًا من الرباعي المجرد نحو: قرقار أي صوّت، وعرعار أي العب. الكتاب ٢:٤٠ ـ ٤١، والصبان والأشموني ٣:١٦٠ ـ ١٦١.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: فلا يقال: كَوانِ وظَلالِ.

(٣) ت ح: التصريف.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني الذي لم يستعمل منه في الغالب إلا الأمر والمضارع.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: لأن الذي لا يتصرف جامد فلم تمكن الصياغة منه.

(٦) ح: «الثلاثي». س: من الثلاثي.

(٧) في شرح البيت ٤٧٨.

(٨) شاع: كثر في كلام العرب. وفعل أي: أسماء في النداء على وزنه. ولا تقس أي: هذا الشائع. وفعل: فاعل شاع. والجملة معطوفة على اطرد وزن. ولا: حرف جازم.

(٩) خبث أي: خبيث. وفسق أي: فاسق. وغدر: غادر. ولكع: ألكع أي: لئيم أو أحمق.

(١٠) س: شيعه.

(١١) سقطت من النسخ.

(١٢) أي: الملازمة للنداء.

(١٣) جر: ورد مجرورًا، فعل ماض مبني للمجهول، نائب فاعله فل.

(١٤) قسيم بيت لأبي النجم، تتمته قبله: «في لُجّةٍ». ديوانه ص١٩٩ والكتاب ١:٣٣٣ و٢:١٢٢ والعيني ٤:٢٢٨ والخزانة ١:٤٠١. يريد: في لجة شر يقال فيها: أمسك فلانًا عن فلان، أي: احجز بينهما.

تنبيهان:

الأوّل: الحاصل من كلام سيبويه[١] أنّ «فُل» في الرجز محذوف من فُلان لضرورة الشعر، وليس هذا[٢] المُختصَّ بالنداء بل هو غيره، ومعناهما مُختلف[٣] لأنّ المختصّ كناية عن اسم جنس وهذا كناية عن علَم، ومادّتهما مُختلفة. فالمختصّ مادّته «ف ل ي» وهو محذوف اللام، فلو صُغِّر قلتَ فيه: فُلَيٌّ. وهذا مادته «ف ل ن»، فلو[٤] صُغِّر قلتَ فيه: فُلَينٌ. وقد[٥] تقدَّم ما ذهب إليه المُصنِّف.

الثاني: ليس مُراده أنَّه لم يُستعمل في غير النداء من الألفاظ المذكورة إلَّا «فُل». بل ذُكر[٦] تنبيهاً على وُرود نظيره. ومنه قوله:[٧]

* قَـــعِـــيـــدَتُـــهُ لَكَـــاعِ *

وخرَّجه بعضهم على تقدير: يقال لها: يا لكاعِ. فحُذف القول وحرف النداء. والله أعلم بالصواب.[٨]

---

(١) الكتاب ٢: ١٢٢.

(٢) سقط من النسخ.

(٣) ومثل هذا يقال فيما ورد في قوله، عليه السلام: «لا تَقُومُ السّاعةُ حتّى يَكُونَ أسعَدُ النّاسِ في الدُّنيا لُكَعَ بنَ لُكَعٍ»، أي: المتهم ابن المتهم، وقوله في الحسن بن علي، رضي الله عنهما: «أين لُكَعٌ»، أي: الصغير؟ صحيح الجامع ص١٢٣٨ ومسند أحمد ٢: ٣٢٦ وصحيح البخاري ٧: ٥٥ والنهاية ٤: ٢٦٨ والفائق ٣: ٣٢٩ واللسان والتاج (لكع). والمعروف أن لكعًا في الحديثين ليس من المختص بالنداء، بل هو وصف منصرف غير معدول، مثل حُطم. الصبان ٣: ١٦١.

(٤) في النسخ: ولو.

(٥) سقطت من ط. وانظر شرح البيت ٥٩٥.

(٦) في النسخ: ذكره.

(٧) قسيم بيت للحطيئة، تتمته:

أُطَـــوِّفُ، مـــا أُطَـــوِّفُ، ثُـــمَّ آوِي إلَى بَـــيْـــتٍ،

ديوانه ص١٢٠ والعيني ١: ٤٧٣ و٤: ٢٢٩ والخزانة ١: ٤٠٨. وآوي: ألجأ. والقعيدة: المرأة تطيل القعود. ولكاع: متناهية الخبث.

(٨) هذه الجملة ليست في غير الأصل.

نجز الجزء الأوّل، بعون الله وفضله. يتلوه في الجزء الثاني:

الاستغاثة. وهو نداء من يُخلّص من شِدّة

أو يُعين على مشقّة

اللهمَّ، خلِّصني من كُلِّ شِدّة، وفرِّج كُلَّ كربة. يا غياث المُستغيثين، لا إله إلا أنت، برحمتك أستغيث، يا أرحم الراحمين. يا مُغيث أغثني، يا مُغيث أغثني، يا مُغيث أغثني. لا إله إلا أنت سُبحانك، إنِّي كنتُ من الظالمين. يا ربّ يا رحمن، يا باري، داركْ بجبرِ كسرَ فخّاري.

وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم. حسبنا الله ونعم الوكيل، والحمد لله ربّ العالمين.

كاتبها عبدالله بن حسن بن أحمد ابن الفخّار يسأل كُلَّ من وقف عليها أن يدعو له، ويسأل الله له العفو والعافية والمغفرة، في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما دام في عون أخيه.

محتوى الجزء الأول